



Dur uddheyna beynhan com Abden 80.20 | selectment core www.charableyaw.net

به برطائهام دريظتها

Appail adapt to

مكتية ساونة الدواع

بة الومهورية التركية

jillinder Apppare C

مكثية شياء الإساؤم

والراقياء اقتوته حاليار البيسام

ملتبة الإرشاد ومطنبول

كالبة الشبار- فأصالبورث

🧸 الجمهورية المربية السوريّة

عار «لفجر ، ومشق ، حليوش



Kill water the water

لمام القائم المامر م 47 46





## 图别是对非

والمتأشان الزامية

-(0)(4) 10 m

جمهورية مصر الحربية اكلاهرة النجمع الخامس؛ الحن الكالثُ فيهُا 152 الهالف، 112999911 (مالف) rectional Obrary of manner types (2 bd)

Selected the Seath Seath, by 476-477 ANIAS ALD VIEW ELLOP ARE ished iknarabia cape

#### الموزعون المتمدون

Sagatti ütge fo DAMES OF BELLEVILLE والمثالث بالإنجازاة مار العمياء للنشر واللوزوج، حوابي

> - PARTY TEA STORE الجمهورية مسبر المريبة SALES STANFOLDS LAND دار الأميانة تقنضر والكهريم - المتعنورة

Same Bridge

Acres 10

A.RE. 1639

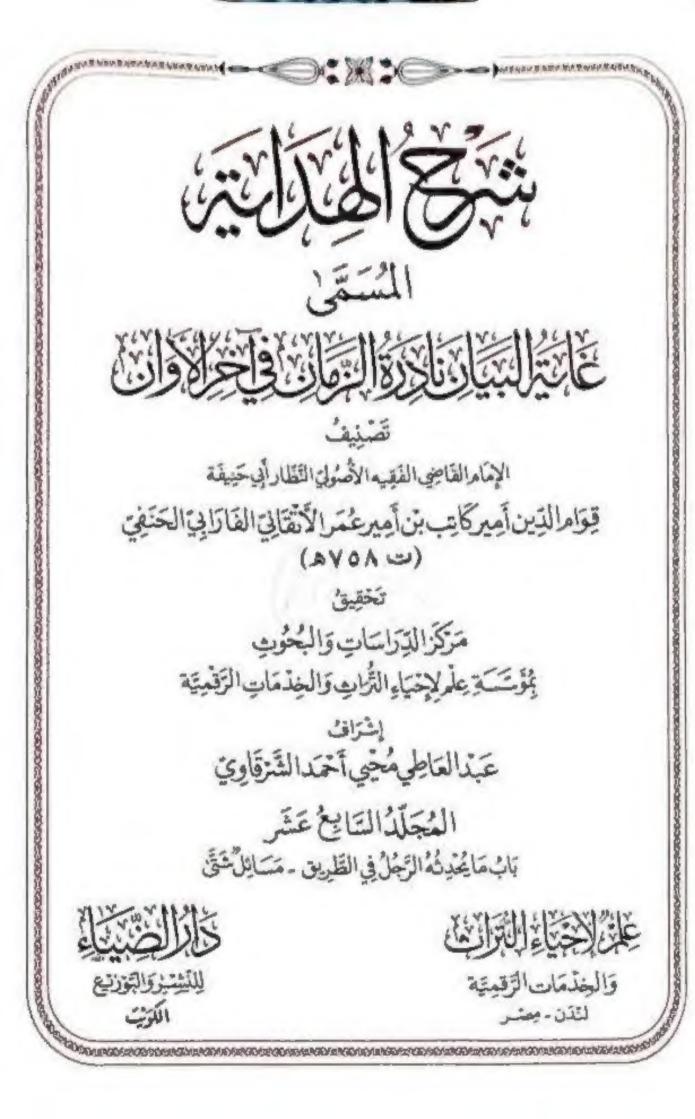
- الملكة المربية السودية THE OWNER OF THE PERSON AND ADDRESS OF THE PERSON ADDRESS OF THE PERSON AND ADDRESS OF THE PERSON AND ADDRESS OF THE PERSON ADDR ماتية الرشد والرياش LATE LAT WHILE ءار التناسرية للتشر واللوريع الرياض Traces - alla وار اللهاج للنضر والتوزيج ، جمال مكالينة المبي اللدمام
  - AYESSIS william
- - -TEPPTTTYLASY -- Dia
- בוביי נדיניורומידודי בוביי יייניודיין

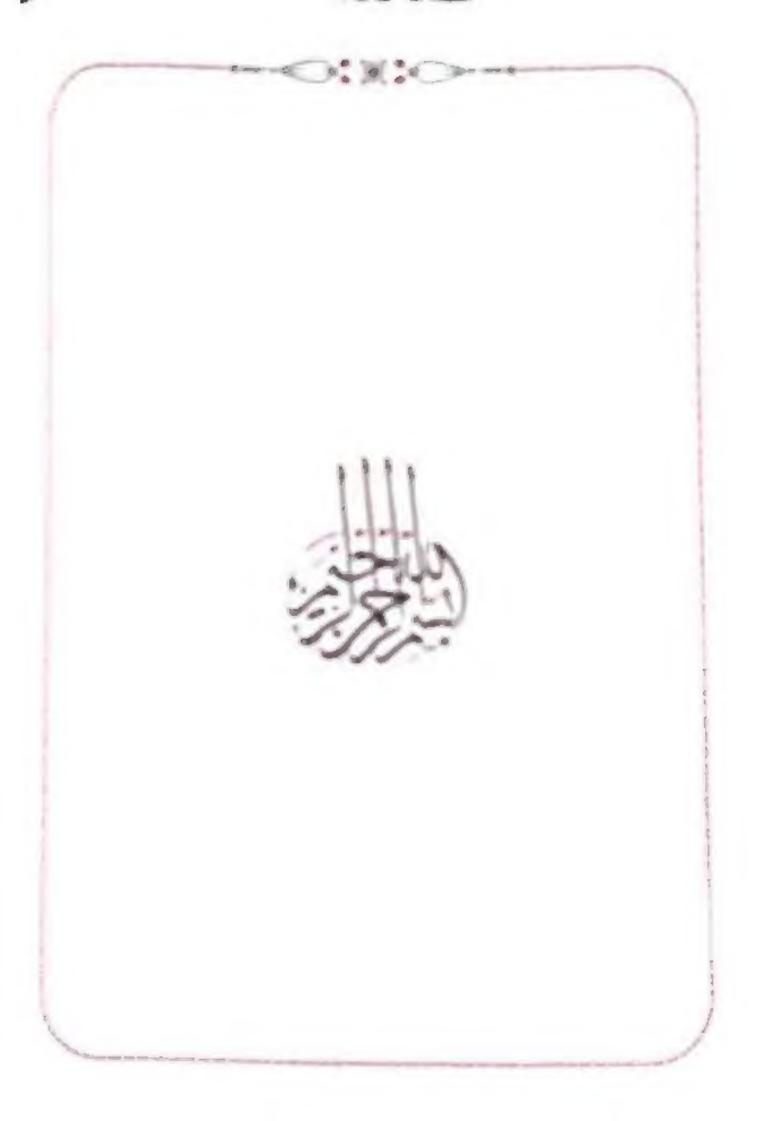
ESTYST: WELD

ALTTYNIA WELL

- .. VEAAVVE.F.T . .. PRAAT. FLISSOLIELA BACK COPPRACTO ... STREET AREA
- PLEPTHY WELL TETATES - DIA
  - ← الجمهورية السودائية مكلية فروضة للنبية «فقرطور» تابارغ فعطش هالك 17344 - 17599 - 1759 -
  - المائلة الأردنية الهاشمية ALE STREETS - THEFTAN والمحمد وقديس فلنشر والثوزيع وعمان
- نا دولة ليبيا HTTTTATTA - +51TV+3555 Late مكثية الوهدة - يترابلس كنارع عدرو اين الخاص

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام الكتروني أو ميكانيكي بمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاقتباس منه أو ترجمته إلى أي لفة أخرى دون المصول على إذن خطى من الناشر .





## بَابُ مَا يُحْدِثُهُ الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ

قَالَ: وَمَنْ أَخْرَجَ إِلَىٰ الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ كَنِيفًا، أَوْ مِيزَابًا، أَوْ جُرْصُنًا، أَوْ بَنَىٰ دُكَّانًا؛ فَلِرَجُلٍ مِنْ عُرْضِ النَّاسِ أَنْ يَنْزِعَهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ صَاحِبُ حَقًّ

چې عابه دليمان چې

# بَابُ مَا يُحُدِثُهُ الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ

لمَّا فَرَغَ عَنْ بِيانِ القَتلِ بِسَبِيلِ المُباشرةِ: شَرَعَ فيما يَكُونُ سَبِيًا للقَتلِ تَسْبِيبًا كالجُرْصُنِ<sup>(۱)</sup> ونحوِه؛ لأنَّ المُباشرةَ أصَّلُ لحُصولِ القَتلِ بلا واسطةٍ، ولأنَّ ذلكَ أكثرُ وُقوعًا، فكانَ الحاجةُ إلى ذِكْرِهِ أَمَسً، فقُدَّمَ.

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَخْرَجَ إِلَىٰ الطَّرِيقِ الْأَعْظَمِ كَنِيفًا، أَوْ مِيزَابًا، أَوْ جُرْصُنَا، أَوْ جُرْصُنَا، أَوْ جُرْصُنَا، أَوْ جُرْصُنَا، أَوْ جُرْصُنَا، أَوْ بَنْ يَنْزِعَهُ)، أي: قالَ في «الجامعِ الصَّغير». الصَّغير».

وصورتُها في أَصْلِ «الجامعِ الصَّغيرِ»(١): «مُحَمَّدٌ، عَنْ يَغْفُوبَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ: في الرَّجلِ يُخْرِجُ في الطَّريقِ الأَعْظَمِ كَنِيفًا، أو جُرْصُنّا، أو مِيزابًا، أو يَبْنِي دُكَّانًا، قال: فَلِرَجُلٍ مِنْ عُرْضِ النَّاسِ أَنْ يَجِيءَ فَيَنْزِعَ ذَلَك كُلَّهُ، وقالَ: لصاحبِ هذه الأشياءِ الَّتِي ذُكِرَتْ أَنْ يَنْتَفِعَ بِها إذا كَانَتْ لَا تَضُرُّ بالمسلمينَ.

وإنْ كَانَتْ تَضُرُّ بِالمسلمينَ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَصْنِعَ شَيئًا مِنْ ذَلكَ، وكذلكَ البَّلطانُ البَّلطانُ

<sup>(</sup>١) يأتي شرح المعنف له قريبًا،

<sup>(</sup>٢) ينظر: «الجامع الصغير /مع شرحه النافع الكبير؟ [ص/١٣].

بِالْمُرُورِ بِنَفْسِهِ وَبِدَوَابُهِ فَكَانَ لَهُ حَتَّى النَّقْضِ، كَمَا فِي الْمِلْكِ الْمُشْتَرَكِ فَإِنَّ لِكُلِّ وَاحِدِ حَقُّ النَّقْضِ لَوُ أَحْدَثَ غَيْرُهُمْ فِيهِ شَيْثًا فَكَذَا فِي الْحَقِّ الْمُشْتَرَكِ.

[هو ](١) أَمْرَهُم بِحَفْرِها، وأَجْبَرَهُم عليها؛ فلا ضمانَ عليهم فيما وقَعَ فيها، وإنْ كانُوا حَفَروها بغيرِ أَمْرِ السُّلطانِ؛ فهم ضامنونَ»، إلى هنا لفظُ «الجامعِ الصغيرِ».

وذلكَ لأنَّ طريقَ المسلمينَ حقَّ عامَّتِهم، فإذا شَغَلَهُ بما ليسَ بِحُقَّ له كانَّ لواحدٍ منْ أهلِ الطريقِ دَفْعُه.

قَالَ فَخُورُ الإسلامِ البَرْدَوِيُ ﴿ إِلَيْ الوَيْدُخُلُ فِي الرَّجُلِ مِنْ عُرْضِ النَّاسِ الكَافرُ ؛ لأنَّ الكُفَّارَ فِي اسْتِحْقاقِ الطَّرِيقِ مثلُ المسلمينَ ، ويسَعُ للعاملِ أَنْ يَنْتَفِعُ بِهَا مَا لَمْ يُضِرَّ بالمسلمينَ ؛ لأنَّه مِنْ جُملةِ المُسلمينَ ، ولهُ حتَّ الانتفاعِ مَا لَمْ يَضُرُ بها مَا لَمْ يُضُو بها مَا لَمْ يَضُو بها المسلمينَ كُرِهَ الانتفاعُ به ؛ لأنَّ مَا كَانَ مِنْ حُقوقِ بالمسلمينَ كُرِهَ الانتفاعُ به ؛ لأنَّ مَا كَانَ مِنْ حُقوقِ العَامِّةِ ، فالإنْتِفاعُ به يَكُونُ حَقًّا لَا مِلْكًا ، فَيَكُونُ مُباحًا بشَرْطِ السَّلامةِ وعدمِ التَّعدِي.

وكذا البالُوعةُ يَخْفِرُها في الطَّرِيقِ لِمَا قُلْنا، فإنْ كانَ [٢٠٢/٣] السُّلطانُ أَمَره بِحَفْرِها، وأَجْبَرَه على ذلكَ، فلا ضمانَ عليه فيما عَطِبٌ فيه ؛ لأنَّ للسُّلطانِ ولايةٌ على عامَّةِ المسلمينَ، فكان أمْرُه كأَمْرِ المسلمينَ، ومَن حَفَرَ بِسُرًا في دارِ إنسانِ بإذْنِ صاحبِها، لا يَضْمَنُ إذا وقعَ فيها إنسانٌ، كذا هنا».

وكذا الجوابُ فيما تُقَدَّمَ مِنَ المسائلِ: إِنْ كَانَ بِإِذْنِ الإمامِ ؛ فلا ضمانَ عليه في شيء منْ ذلكَ ، وإنْ كَانَ بغيرِ إِذْنِ الإمامِ ضَمِنَ ، وإنّما يَجِلُّ للسَّلطانِ أمْرُه بذلكَ إذا كَانَ لا يَضُرُّ بالعامَّةِ ، بأنْ كَانَ في الطريقِ سَعَةٌ ، فأمَّا إذا ضاقَ الطُّريقُ ؛ فلا يَجِلُّ له الأمرُ بذلكَ ، كذا ذَكَرَ فَخُرُ الدِّينِ قاضي خان في الشرحِه ؟ .

والكِّنيفُ: المُسْتَرَاحُ.

<sup>(</sup>١) ما بين المعقرقتين: زيادة من: الله، وفقه، وفقاله، ولام، ولاراه-

قَالَ: (وَيَسَعُ لِلَّذِي عَمِلَهُ أَنْ يَتَنَفِعَ بِهِ مَا لَمْ يَضُرَّ بِالْمُسْلِمِينَ) لِأَنَّ لَهُ حَقَّ الْمُرُودِ وَلَا ضَرَرَ فِيهِ فَبُلْحَقُ مَا فِي مَعْنَاهُ بِهِ، إِذِ الْمَانِعُ مُتَعَنَّتُ، قَإِذَا أَضَرَّ بِالْمُسْلِمِينَ كُرِهَ لَهُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: وَلَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ،

والجُرْصُنُ: جِذْعٌ يُخْرِجُهُ الإنسانُ مِن الحائِطِ إلى الطَّرِيقِ لِيَتَنِيَ عليه ، وَفَسَّرَهُ الفقيهُ أبو اللَّيثِ عِنْهَ بِالْبُرْجِ الذي يَكُونُ في الحائطِ .

وقالَ فخرُ الإسلامِ ﴿ الْجَالَفَ فِيهِ ، فقالَ بعضُهِم: هوَ البُرْجُ ، وقالَ بعضُهِم: هوَ البُرْجُ ، وقالَ بعضُهم، هوَ مَجْرَئ مَاءِ مُرَكِّبٌ في المحالطِ تَاتِئٌ ، فكيفما كانَ فهوَ يشْغلُ حقَّ المسلمينَ ، وهوَ فارسيٌّ مُعَرَّبٌ ؛ إذْ ليسَ في العربيَّةِ كلامٌ (١١٥٠١٥١٨) على هذا التُركيبِ ، أغْنِي: الجيمَ والراءَ والصادّ ، بلُ مُهْمَلٌ في كلامِهم؟.

وفي «الجَمْهَرَةِ»: «ضَرَبُتُ عُرْضَ الحائطِ، وعُرْضَ الجَبَلِ، وكذلك عُرْضَ النَّهْرِ، أي: نَاجِيَتُهُ»<sup>(۱)</sup>.

وأُرِيدَ به هنا: أضعفُ النَّاسِ وأَرْذَلُهُم، وفي بعضِ النُّسخ: «أَوْ أَجْبَرَهُمْ». والفقيةُ أبو جعفرِ ذُكَرَ في «الكَشفِ» كذلكَ، ويُجُوزُ أَنْ يَكُونَ الأَمرُ والجَبْرُ واحدًا؛ لأنَّ العامَّةَ لَا يَجُوزُ لَهُمُ الخُروجُ عنْ أمرِ الإمام، فَصَارَ أَمْرُهُ جَبْرًا.

قولُه: (فَيُلْحَقُ مَا فِي مُعْنَاهُ بِهِ)، أي: يُلْحَقُ ما في معنى المُرورِ في عدمِ المَضَرَّةِ بالمُرورِ · يَعْنِي: يَجُوزُ لَهُ الانتفاعُ بالجُرْصُنِ ونحوِه، ما لَمْ يَضُرُّ بِغَيْرِةِ كالمُرورِ .

قولُه: (إِذِ الْمَانِعُ مُتَعَنَّتٌ)، أي: المانعُ منَ الانتفاعِ بِما لا ضَرَرَ فيه لأحدٍ مُتَعَنَّتٌ، والمُنَعَنَّتُ هوَ الَّذِي يُخَاصِمُ فيما لَا ضَرَرَ فيه لِنَقْبِه أو لِغَيرِه.

قولُه: (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ).

<sup>(</sup>١) ينظر: اجمهرة الثقة الابن دريد [٢/٧٤٧].

قال: وليُس لأحدِ منَ أهَل الدَّرْبِ الَّذِي لِيُس بِتَافِدُ أَنْ يُشْرِع كَنْيَفَا ، ولا مِيرَابًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ ؛ لِأَنَّهَا مَمْلُوكَةٌ لَهُمْ وَلِهَذَا وَجَبَتُ الشُّفْعَةُ لَهُمْ عَلَىٰ كُلُّ حَالٍ ، فَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ أَضَرَّ بِهِمْ أَوْ لَمْ يَضُرَّ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ .

والضَّرَرُ بِمعنى الضُّرِّ، وهوَ ضِلَّ النَّفْعِ، وهوَ يَكُونُ مِنَّ واحدٍ، والضَّرارُ بمعنىٰ المُُضَارَّةِ، وهوَ يَكُونُ مِنْ النَّينِ، أي: لَا ضَرَرَ في الإسلامِ ابتداءً، ولَا جزاءً، والضَّرَرُ في الإسلامِ ابتداءً، ولَا جزاءً، والضَّرَرُ في الجزاءِ أن يتعَدَّىٰ المُجازِي مَنْ ضَرَّةً قَدْرَ حَقْهِ في الفِصاصِ وغيرِه.

قولُه: (قَالَ: وَلَيْسَ لِأَحَدِ مِنْ أَهْلِ الدَّرْبِ الَّذِي لَيْسَ بِنَافِذِ أَنْ يُشْرِعَ كَنِيفًا، وَلَا مِيزَابًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ)، أي: قالَ في «الجامع الصَّغيرِ»(١).

والدُّرُبِّ: اليابُ الواسعُ ، والمرادُ هنا: السُّكَّةُ الواسعةُ .

قَالَ فَخُرُ الإسلامِ هِنَ الوالمُرادُ بغيرِ النَّافذةِ: المَملوكةِ ، وليسَ ذلكَ بِعِلَّةِ المِلْكِ ، وقدْ تَنْفُذُ ، وهيَ مَملوكةً ، وقدْ يُسَدُّ مَنْفَذُها ، وهيَ للعامَّةِ ، لكنْ ذلكَ دليلُ على المِلْكِ عالبًا ، فأُقِيمَ مقامته ، ووجَبَ العملُ به حتَّى يَقُومَ الدَّليلُ على خلافِه . هكذا قالَ في الشرحِه ال

وذلكَ لأنَّ السُّكَةَ لَمَّا كانَتْ مملوكة لأهلِها؛ كانَتْ مشتركة بينهم، فصارَتْ بمنزلةِ دارٍ مُشتركة بينَ قومٍ، فليسَ لواحدٍ منهم أنْ يُحْدِثَ فيها شيئًا بِغَيْرِ رِضا شُركائِه، سواءٌ أَضَرَّ بِهِم، أوْ لَمْ يَشُرَّ، فكذلكَ هاهنا ليسَ له أن يَفْعَلَ ذلكَ، سواءٌ أَضَرَّ بِهِم أَوْ لَمْ يَشُرَّ ، فكذلكَ هاهنا ليسَ له أن يَفْعَلَ ذلكَ ، سواءٌ أَضَرَّ بِهِم أَوْ لَمْ يَشُرَّ ، إلّا أنْ يَأْذَنُوا له ، وهم كلَّهم بَالِغونَ . كذا [٢٣/٣] قالَ الفقيهُ أبو اللَّيثِ هِ في «شرح الجامع الصغيرِ».

وهذا بخلافِ الطَّريقِ الأعظم، فإنَّ ثَمَّةَ يُبَاحُ له التَّصرُّفُ إلَّا إذا أَضَرَّ، وهاهنا لا يُبَاحُ إلَّا إذا وُجِدَ الإذنُ ؛ لأنَّ الطُّريقَ الأعظمَ ليسَ بمَمْلُوكِ ، بلُ هوَ حقُّ الكلِّ ،

<sup>(</sup>١) ينظر: ١١لجامع الصغير/مع شرحه الناقع الكبيرة [ص/٥١٤].

وَفِي الطَّرِيقِ النَّافِذِ لَهُ النَّصَرُّفُ إِلَّا إِذَا أَضَرَّ لِأَنَّهُ يَتَعَدَّرُ الْوُصُولُ إِلَىٰ إِذْنِ الْكُلِّ، فَجُعِلَ فِي حَقَّ كُلِّ وَاحِدٍ كَأَنَّهُ هُوَ الْمَالِكُ وَحْدَهُ حُكْمًا كَيْ لَا يَتَعَطَّلَ عَلَيْهِ طَرِيقُ الْإِنْتِفَاعِ، وَلَا كَذَلِكَ غَيْرُ النَّافِذِ لِأَنَّ الْوُصُولَ إِلَىٰ إِرْضَائِهِمْ (١٥١هه) مُمْكِنُ فَبَقِيَ عَلَىٰ الشَّرِكَةِ حَقِيفَةً وَحُكْمًا.

قَالَ: وَإِذَا أَشْرَعَ فِي الطَّرِيقِ رَوْشَنَا، أَوْ مِيزَابًا، أَوْ نَحْوَهُ، فَسَقَطَ عَلَىٰ إِنْسَانِ فَعَطَبَ؛ فَالدَّيَةُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِتَلَفِهِ مُتَعَدَّ بِشَغْلِهِ هَوَاءَ الطَّرِيقِ، إِنْسَانِ فَعَطَبَ؛ فَالدَّيَةُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِتَلَفِهِ مُتَعَدَّ بِشَغْلِهِ هَوَاءَ الطَّرِيقِ،

وجُعِلَ في حقٌّ كُلُّ واحدٍ كأنَّه حَقُّهُ ؛ لِيَتَمَكَّنَ مِن المُرورِ فيه .

أَمَّا هَاهِمَا: لَا حَاجَةَ إِلَىٰ أَنْ تُجْعَلَ السَّكَّةُ كَانَّهَا مِلْكُ كُلِّ وَاحْدِ فِي حَقَّ المُرورِ وَالْإِنْتَفَاعِ بِهِ ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحْدٍ يَتَمَكَّنُ مِن الانتفاعِ بِهِ بِإِذْنِ الشَّرِكَاءِ، وإذا لَمْ يُعْتَبَرْ كذلكَ ؛ يَكُونُ مُتَصَرِّفًا فِي مِلْكٍ مُشْتَرَكٍ، فَيَتَوَقَّفُ عَلَىٰ الإِذْنِ.

يُقَالُ: أَشْرَعَ بَابًا إلى الطَّريقِ [٢٦٨٨م]، أي: فتَحَه، وَأَشْرَعَ رُمْحَهُ. أي: رَفَعَهُ-

قَالَ فِي «العيونِ»: «وَلَوْ أَنَّ سِكَّةً فِيهَا دُورٌ ، فَرَمَىٰ أَصحابُ الدُّورِ ثَلْجَهُمْ فِي هذه السَّكَّةِ ، فَزَلِقَ بِهِ إِنسَانٌ أَو دَابَّةٌ ، قَالَ مُحمَّدٌ ﷺ: إِنْ كَانَتِ السِّكَّةُ لا مَنْفَذَ لِهَا ؛ فلا ضَمَانَ عليهم ، وإِنْ كَانَ لِهَا مَنْفَدٌ ، وأَنَّه طريقٌ نَافَدٌ ؛ يَضْمَنُ الَّذِي رَمَىٰ القَلْجَ فِيهَا \*(١).

قَالَ الفقيهُ ﷺ: «وهذا جوابُ القِياسِ، ونحن نَسْتَحْسِنُ ونَقُولُ: لَا يَجِبُ عَلَمًا» (٣٠). عليهم الضَّمانُ، سواءٌ كانَتِ السُّكَّةُ نافِذةَ، أَوْ غيرَ نافِذةِ؛ لأنَّ فيه بَلُويْ عَامًا» (٣٠).

قولُه: (قَالَ: وَإِذَا أَشْرَعَ فِي الطَّرِيقِ رَوْشَنَا، أَوْ مِيزَابًا، أَوْ نَحْوَهُ، فَسَقَطَ عَلَىٰ إِنْسَانِ فَعَطَبَ؛ فَالدَّبَةُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ)(٢)، أي: قال القُدُورِيُّ ﷺ ......

<sup>(</sup>١) ينظر: «عبون المسائل» لأبي الليث [ص/٢٨٢]،

<sup>(</sup>٢) ينظر: المصدر السابق-

<sup>(</sup>٣) ينظر: المختصر الطحاوي، [ص ٢٥٢]، والمبسوط، [٢٧/٢، ٧]، فضارئ قاضي خان،

في المختصره»(١).

قَالَ الحاكمُ الشَّهِيدُ فِي المختصره الآذا وَضَعَ الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ حَجرًا، أَوْ جَنَىٰ فِيه بِنَاءً، أَوْ أَخْرَجَ جِذْعًا، أَوْ صَخْرَةً شَاخِصَةً فِي الطَّرِيقِ، أَوْ أَخْرَجَ كَنِيفًا، أَوْ وَضَعَ فِي الطَّرِيقِ جِذْعًا؛ فَهُوَ ضَامِنٌ لِما أَصابَ أَوْ جَنَاحًا، أَو مِيزابًا، أَو ظُلُّةً، أَوْ وَضَعَ فِي الطَّرِيقِ جِذْعًا؛ فَهُوَ ضَامِنٌ لِما أَصابَ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهِ بِشَغْلِ هَوَّاءِ المسلمينَ، أَوْ طريقِ مِنْ ذَلِكَ كُلَّهِ بِشَغْلِ هَوَّاءِ المسلمينَ، أَوْ طريقِ المسلمينَ، وهُو لَا تَعَدُ بِهِ إِنسانٌ، ولولا وَضْعُهُ هذا؛ لَمّا عَثَرَ بِهِ إِنسانٌ، ولولا إخراجُه الظُلَّة، أَو الكَنِيفَ، أَو المِيزابَ؛ لَمَا سَقَطَ، وقد عُرِفَ أَنَّ شَرْطَ العِلَّةِ لِي مُوضَعِ التَّعَدِّي صِيانَةُ لأموالِ النَّاسِ،

ولَا يُقالُ: في إخراج المِيزابِ إلى الطَّريقِ ضرورةٌ، للحاجةِ إلى تَسْبِيلِ ماءِ المَطَرِ؛ لأنَّ هذه الضَّرورةَ تَتُدَفِعُ منْ غيرِ شَغْلِ هَواءِ المسلمينَ، بأنْ يُرَكَّبَهَا في الحائطِ، ثُمَّ التَّالفُ إذا كانَ آدَمِيًّا: فالدِّيَةُ على العاقِلَةِ، وإنْ كانَ غيرَ آدَمِيُّ: فالضَّمانُ في مالِه؛ لأنَّ العاقِلَةَ لا تَتَحَمَّلُ غيرَ الآدميُّ كالدُّيونِ» (1).

قَالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ فِي المختصرِهِ ؛ الفما كانَ من جِنايةٍ بذلكَ في بني آدمَ ؛ فهوَ مضمونٌ على العاقِلَةِ إذا بَلَغَ القَدْرَ الَّذي عَرَّقَتُكَ: أنَّ العاقِلَةَ تَحْمِلُهُ ، وما لَمْ يَبْلُغُ ذلكَ فهوَ في مالِه ، وما كانَ من جِنايةٍ على غيرِ بني آدمَ فهوَ في مالِه دونَ عاقِلَتِه الآ؟.

والرَّوْشَنُّ: المَمَرُّ على العُلْوِ مثلُ الرَّفِّ. كذا قالَ المُطَرُّزِيُّ (١).

<sup>= [</sup>٢٨٧ ، ٢٨٦/١٢] وتبيين الحقائق [٢/٢٦] ، والبناية [٢٨٢/٢٨] =

<sup>(</sup>١) ينظر: المختصر القُدُورِيَّ [ص/١٨٩]،

<sup>(</sup>٢) ينظر: (الكافي) للحاكم الشهيد [ق/٢٢٥].

<sup>(</sup>٣) ينظر: اشرح مختصر الكرخي، اللقدوري [ق/٣٢١/ داماد].

<sup>(</sup>١) ينظر: «المغرب في ترتيب المعرب، للمُطُرِّزِي [١/١٦].

وكذلك إدا سقط شيءٌ ممّا ذُكر في أوّل الباب وَكذا إدا تعفّر بنْفضه إنسانٌ، أوْ عطبتُ به دابّةٌ، وإنْ عثر بدلك رجُلٌ فَوقع علىٰ آخرَ فَماتا؛ فَالضّمانُ علىٰ منْ اخدته فيهما؛ لِأنَّهُ يَصِيرُ كالدَّافِع إِبَّاهُ عَلَيْهِ.

وقيل: الرَّوْشُنْ هُوَ الْحَشْبَةُ المَوضُوعةُ على جِدَارَي السَّطْحَيْنِ وَلِيُمْكِنَ المُرورُ -

قُولُه: (وكذلك إذا سقط شيءٌ ممَّا ذُكِرَ فِي أُوَّلِ الْبَابِ)، أي تَحِثُ الدُّيَةُ على العاقلةِ أيصًا إذا وقع الكبيف، أو المِيرَابُ، أو الخُرْصُنُ، أو الدُّكَّانُ المَبْنِيُّ على الطَّريقِ على إنسانٍ فمات.

قولُه: (وَكَذَا إِذَا تَعَنَّر بِمُقَضِهِ إِنْسَانٌ ، أَوْ إعَبَيْدَ (١٤ عَظِبَتْ (١) بِهِ دَائِلًا).

يَعْنِي: إِدَا عَثَرَ بِهِ إِنسَانٌ فَعَطِبَ، تَجِبُ الدَّيَةُ عَلَىٰ الْعَاقِلَةِ، وإِذَا عَطِيَتُ بِهِ الدَّالِّةُ؛ يَجِتُ ضمانُها في مالِهِ.

والنُّقْضُ \_ بضمَّ النُّونِ وسكونِ القافِ \_: اسمُّ البِناءِ المَنْقوضُ. كذا مي «دِيوانِ الأدبِ\*(1)، ورُويَ عنْ بعضِهم بكَشرِ النُّونِ.

قولُه: (وَإِنْ عَنْرَ بِذَلِكَ رَحُلْ إِم ١٩٨٨ مَا فَوَقَعْ عَلَىٰ آخَرَ فَمَاتًا ؛ فَالضَّمَالُ عَلَىٰ مَنْ أَخْدَثُهُ فِيهِمَا) ، أي: في الرَّجُليْنِ، ذكرَه تَقْريعٌ على مسألةِ «المختصرِ»، يَعْنِي: نِجِبُ ضمانُ الرَّجُليْنِ على المُحُدِثِ في الطَّريقِ،

قَالَ فِي الشَّرِحِ الْكَافِيَّ: الْأَمَّا فِي حَقَّ الَّذِي عَثَرَ: فلا يُشْكِلُ، وكذلكَ في حَقَّ الَّذِي سَفَطَ عليه ؛ لأنَّه يَصِيرُ كالدَّافعِ إِيَّاه عليه \_ يَغْنِي يَصِيرُ المُخْدِثُ في الطَّرِيقِ كالدَّافع للعَاثِرِ على الَّذي سَفَطَ العَاثِرُ عليه \_ وإذا نَحَى رجلٌ شيئًا مِنْ ذلكَ عَنْ

<sup>(</sup>١). وقع مي الأصل: ﴿عطب؛ والمثبت من ﴿ ﴿نَاكَ وَالْعَامُ اللَّهِ وَالْحَالَ وَالْحَالَ وَالرَّاءُ

 <sup>(</sup>١) لم تحله في مطالة من قاديران الأدب الماراني، وهو بحروفه في المعرب في ترتيب المعرب ا

وَإِنْ سَقَطَ الْمِيرَابُ يُنْظَر فإن أَصَابَ مَا كَانَ مِنْهُ فِي الْحَاثِطِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ لَا ضَمّانَ عَلَيْهِ) لِأَنَّهُ غَبْرُ مُتَعَدَّ فِيهِ لِمَا أَنَّهُ وَضَعَهُ فِي مِلْكِهِ (وَإِنْ أَصَابَهُ مَا كَنَ خَارِجًا مِنْ الْحَاثِطِ فَالصَّمَانُ عَلَى الَّذِي وَضَعَهُ فِيهِ) لِكَوْبِهِ مُتَعَدِّيًا فِيهِ. وَلَا

موضعِه فَعَطِبٌ مِه آخرُ ؛ مالضَّمانُ عَلَىٰ الَّذِي نَحَّاهُ ، وقدٌ خرَجَ الأُوَّلُ منَ الصَّمانِ ؛ لأنَّ هذا شَعْلٌ جديدٌ حَصَلَ بِفِعْلِ الَّذِي نَحَّاهُ ، وهذا مُتَعَدُّ في ذلكَ ، وهدا بِقُطَع أَثْرَ فِعْلِ الأَوَّلِ ، فَيَكُونُ الصَّمالُ على النَّانيِ » .

قالَ شيخُ الإسلامِ علاءُ الدِّين الْأَسْبِيجَابِيُّ عِلَىٰ في «شرحِ الكافي»: «وإنْ قالُوا: هذا مُختَسِبٌ فيما يَمْعَلُ ، حيثُ أَمّاطَ الأَذَىٰ عنِ الطَّرِيقِ .

قُلْنَا: بَلَىٰ، ولكنَّه أخطأ الحِسْبَةَ، حبثُ شَعَلَ موضِعًا آحرَ منَ الطَّريقِ، والحِسْبَةُ التَّامَّةُ أَنْ يَطْرَحَهُ بموضعٍ لا يَكُونُ مَمَرًّا، أَو يَطْرَحَهُ في حُمَيْرةٍ في الطَّريقِ علىٰ وجهٍ تمْتَلِيءُ الحُمَيْرَةُ، فيَصِيرُ مُحْتَسِبًا منْ وَحْهَيْنِ.

قولُه: (وَإِنْ سَقَطَ الْمِيزَابُ يُنْظَر . . إِلَىٰ آخِرِهِ) ، المسائلُ المذكورةُ مِن ها إلىٰ قولِه: (وَمَنْ حَقَرَ بِثْرًا فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ) ، ذُكِرتْ تَفْريعًا ، وهي مِنْ مسائل «الأصل»(١) .

قَالَ فِي الشَّرِحِ الطَّحَاوِيِّ : اإذا أخرجَ الرَّجلُ من دَارِهِ مِيزَابًا إلى الطُّرِيقِ، فَسَقَطَ على رَجُلٍ فَفَتَلَهُ ؛ فإنْ أصاته الطَّرَفُ الدَّاخلُ لَمْ يَضْمَنُ شَيئًا ؛ لأَنَّ ما كَانَ فِي مِلْكِهِ لِيسَ بِحِنّايَةٍ ، وإنْ أصابَه الطَّرَفُ الخارجُ ضَمِنَ ، وإن أصاب الطُّرَفان جميعًا يَضْمَنُ النِّصْفَ ، وإن كان لا يُذْرَى فالقياس: ألَّا يَضْمَنَ ؛ لأنَّه دائرٌ بِينَ الوجوبِ يَضْمَنُ النَّصْفَ ، وإن كان لا يُذْرَى فالقياس: ألَّا يَضْمَنُ ، وإنْ أصاب الطَّرَفَ الخارجَ والسُّقوطِ ؛ لأنَّه لوْ أصابَ الطَّرَفَ الدَّاخلَ لا يَضْمَنُ ، وإنْ أصابَ الطَّرَفَ الخارجَ يَضْمَنُ ، فوقَعَ الشَّكُ ، فلا يَضْمَنُ بالشَّكُ ، وفي الاستحسانِ: يَضْمَنُ النِّصَفَ ؛ لأنَّ

<sup>(</sup>١) ينظر الأصل/ لمعروف بالمبسوطة [٧/٥٧] طبعة ورارة الأوقاف القطربة].

صَرُورَةَ لِهِ أَنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يُرْكَبَهُ فِي الْحَائِطِ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْزَمُ مِنَ الْمِيرَاثِ؛ لأنه ليس بقائل حقيقة.

وَلَوْ أَصَابَ الطَّرَقَانِ جَمِيمًا وَعَلِمَ ذَلِكَ وَجَبَ يَصْفُ الدَّبَةِ وَهُدِرَ النَّصْفُ كَمَا إِذَا حَرْحَهُ مَنْعٌ وَإِنْسَانٌ، وَلَوْ لَمْ يُعْلَمُ أَيُّ طَرَفٍ أَصَابَهُ يَضْمَنُ النَّصْفَ اغْنِنَارُ اللاَّحْوَالِ.

إحراحُ البِيرَابِ جِنَايَةٌ، وما كانَ هي الحانطِ لِيسَ بِجِنَايَةٍ، فيُجْعلُ كانَّه أصابَ الْعَرْدان جِمِيمًا \* '.

قولُه: (ولَا كَفَارة عَلَيْهِ, وَلا يُعْرَمُ مِنَ الْمِيرَاثِ)، أي: لَا كَفَارة على مُخْدِثِ نَمِيرَابِ ونحوهِ في الطَّريقِ إدا مات به إنسانٌ، ولَا يُحْرَمُ أيضًا عنِ المِيراثِ إذا مت به قَرِيبُهُ، وذلكَ لاَنْه ليسَ بغاتِلِ حَقِيقَة ؛ لأنَّ الغاتلَ هوَ الَّدي أوقعَ الفِعْلَ في المقتوبُ ؛ بلُ هوَ قاتلٌ تَسْبِيبًا، والكَفَارةُ وحِرمانُ الميراثِ يَتُبُتَانِ مالقَتْلِ حقيقةً، ولمُ يُوجَدُه، فلا يَكْبُتَانِ،

قُولُه: (وَلَوْ أَصَابُ الطَّرْفَانِ جَمِيمًا)، أي: أصابَ طُرَفَا البِيرَابِ الدَّاخِلِ في الحائظِ والنخارج عنه،

قولُه: (اغْتِبَارًا لِلْأَخْوَالِ)، يعَلَي: يَضْمَنُ في إداء ١٠٥١ه حالِ بالنَّطَرِ إلى الحارحِ عنِ الحائطِ، ولا يَضْمَنُ في حالٍ بالنَّظَرِ إلى [١٥٠١٠] الدَّاخلِ، فَيَضْمَنُ ني حالٍ بالنَّظَرِ إلى [١٥٠١٠] الدَّاخلِ، فَيَضْمَنُ نِي عالٍ بالنَّظَرِ إلى [١٥٠١٠] الدَّاخلِ، فَيَضْمَنُ نِصفَ الصَّمانِ.

قولُه: (كَمَا إِذَا جَرْحَهُ سَبْعٌ وَإِنْسَانُ).

قَالَ الشَّيغُ أَيُو الحسنِ الْكَرْخِيُّ في المختصرِه؛ الواذا جَرَحَ رجلٌ رَحُلًا جراحةً ، أو جِراحَتَيْنِ ، وَجَرَحَهُ سَبْعٌ ، فماتَ مِن ذلكَ ؛ فإنَّ على الرُّجُلِ يَصْفُ

<sup>( )</sup> ينعر اشرح معتصر الفعدوي؛ للأشبيخاميُّ [ق/٢٨٠]

# ولَوْ أَشْرِع حَاجًا إِلَى الطَّرِيقِ. ثُمَّ ناعِ الدَّارِ، فأصاب الْحَاجُ رَجُلُم

الدِّية، وتصفيها هدلِّ، وكذلك بو حرجة الشَّلَعُ حراحتيَّن، والرَّحُلُ حراحةً واحدةً. وذلك لأنَّ حراحة الشَّع هدرُّ، وحراحة الأدبي مصمونةً، فانقسمُ '' الضّمانُ عليهما، فوجت على الحارج النَّضَفُ، وسقط ما أصاب حراحة الشَّع ؛ لأنّه هدرُّه '''

ومن هذا الحسر ما فيها في ديات الأحياس، باقلًا عن الوادر هشام، قال الأخياس، باقلًا عن الوادر هشام، قال الأقلت للمختمر رخل في يده ثوت له، فتشتث بالتقوب رخل. فحدت صاحلًا التقوب ثوبة من الشنشت، فتحزق القول ؟ قال لمحتمد في بضمن الشنسك بضم التقوب، ولو حدب الدي ليس له القوت فتحرّق، فهو صامل حميع الحرق ""

وفي النوادر ابن رُسُتُم الله الرخُلُ حلس على إرار رخُلِ، فلهص الرُخُلُ وهو لا يَعْلَمُ، فَتَحَرَّقَ إِرَازُهُ، فإنَّ الحالس صاملُ!

وقالَ مُحمَّدُ في النوادرِ هشامِ ؛ بين المصملُ نصف ما محرِّق ؛ لأنه لهُ يكُنُ له أَنَّ يَخُلِسَ عَلَىٰ ثَوْبِهِ ، فصار كمنَ حلس في ملْك عيرِه ، فسقط إنسانُ عليه ومات الأعلىٰ ؛ ضَمِنَ الأسفلُ ؛ .

قُولُهُ ۚ (وَلَوْ أَشْرِعَ حَبَاحًا إِلَى الطَّرِيقَ. ثُمُّ مَاعِ الدَّارِ. فأصاب الْحَبَاحُ رَجُلًا

<sup>( )</sup> وقع في لأقسل المنصمة واستنب من الله، والا الدراعة، والمه، والراه

<sup>(</sup>٢) ينظر أشرح محصر الكرحي، للمدوري [ق ٣٤٦ داماد]

<sup>(</sup>٣). وقع في الأصل: اللوب؛ والعشب من الناء والداء وفع؛ وفعه، وقع، وقرا

<sup>(</sup>٤). ينظر: (الأحداس) للناهعي [٢٩/٦].

فَهْنَاهُ، أَوْ وَضَعَ حَشْبَةً فِي الطَّرِيقِ، ثُمَّ بَاعِ الْحَشْبَةِ وَبَرِئَ إِلَيْهِ مِنْهَا، فَتَرَكُهَا الْمُشْتَرِي حَتَىٰ غطب بِهِا إِنْسَالٌ؛ فالضّمانُ عَلَىٰ الْبَائعِ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ وَهُوَ الْوَضْعُ لَمْ يَنْفَسِحْ بِرَوَالِ مِلْكِهِ وَهُوَ الْمُوجِبُ.

وَلَوْ وَضَعَ فِي الطَّرِيقِ جِمْرًا، فَأَخْرِقَ شَيْئًا بِضْمَنَّهُ؛ لِأَنَّةً مُتَعَدٌّ فِيهِ (وَلَوْ

فَقَتَلَهُ ، أَوْ وَصَعَ خَشَبَةً فِي الطَّرِيقِ ، ثُمَّ بَاعَ الْخَشَنَةَ وَبَرِئَ [إِلَيْهِ](١) مِنْهَا ، فَتَرَكَهَا الْمُثْمَرِي حَتَّىٰ عَطَبَ بِهِا إِنْسَانٌ ؛ فَالضَّمَانُ عَلَىٰ الْبَائِع).

قَالَ الحاكمُ الشَّهِيدُ عِلَيْهِ في الكافي »: «وإذا أَشْرَعَ الرَّجلُ جَمَّاحًا إلى الطَّربِقِ، ثُمَّ باعَ الدَّارَ، وأصابَ الجَنَاحُ رَجُلًا فَقَتلَه ؛ فالضَّمانُ على البائع، وكذلكَ المِيرَابُ، وبمثلِه لو كانَ له حائطٌ ماثلٌ إلى الطَّربِقِ، فَأَشْهَدَ عليه، ثُمَّ باعَه، فَسَقَطَ على إنسانِ فماتَ ؛ فإنَّه لا بَجِبُ شيءٌ على البائع، وإنَّما كانَ كذلكَ ؛ لأنَّ في إنسانِ فماتَ ؛ فإنَّه لا بَجِبُ شيءٌ على البائع، وإنَّما كانَ كذلكَ ؛ لأنَّ في إنساعِ الجَنَاحِ لا تَنْعَدِمُ الجِيهِ أَبْ بالبيعِ وهو الإشراعُ ، فإنَّ أَثْرَهُ قائمٌ حقيقةً ، وهو شعلُ هَواهِ المُسلمينَ.

وفي الحائطِ جِنايَتُهُ في تَرْكِ الإصلاحِ، لَا في شَغْلِ الهواءِ؛ لأنَّه لَا صُنْعَ له في ذلكَ، وتَرْكُ الإصلاحِ إِنَّما يَكُونُ جِنايةٌ في حالٍ يُقْدَرُ على (١٩/١٥/١٤/م) الإصلاحِ لَا في حالٍ لَا يُقْدَرُ ، ومنى زالَ عنْ مِلْكِهِ زالَ ما به يُوصفُ فِعْلَهُ بالجِناية ، فلا يَبْقَىٰ حُكُمُ الجِنايةِ اللهِ أَلَا مَا التَّفْصِيلُ في مسألةِ الجِيزَابِ مرَّ قبْلَ هذا، واللهُ أعلمُ.

قُولُه: (وَلَوْ وَضَعَ فِي الطَّرِيقِ جَمْرًا، فَأَحْرَقَ شَيْنًا يَضْمَنُهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ شُحَصًّلُّ شَرْطَ الْإِحْرَاقِ، وَهُوَ مُتَعَدُّ فِيهِ).

قَالَ الحَاكُمُ [الشَّهِيدُ] (\*): «وإنَّ حَرَّكَتْهُ الرِّيحُ، فَذَهَبَ إلى موضع آخرَ، ثُمَّ

 <sup>(</sup>۱) ما بين المعقوفتين ريادة من الناء والعالد والعالد والمهاد والرا

 <sup>(</sup>۱) ينظر: «الكامية للحاكم الشهيد [ق/٢٢٥].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوضين: زيادة من: الداء والعاء والماء.

حَرَّكَةُ الرَّبِحُ إِلَى مُؤْصِعِ آحَرَ ثُمُّ الْحَرَقَ شَيْئًا لا يَضْمُنَّهُ) لِلسَّحِ الرَّبِحِ فَعَلَهُ ، وقيل إِذَا كَانَ الْبَوْءُ رَبِحًا يَضْمَنْهُ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ مَعْ عِلْمِهِ بِعَاقِبَتِهِ وَقَدْ أَفْصَىٰ النّها فَجْعَل كَمُنَاشِرِيْهِ .

ولو استأخر رَثُ الدَّارِ الفعلة لِإغْرَاجِ الْجِعَاجِ ، أَوِ الطَّلْمَة ، فوقع فَتَتَالِ إِنْسَامَا قَالَ أَنْ يَشُرُعُوا مِن الْعَمَلِ ، فالصَّمَانُ عَلَيْهِمْ ، لِإَنَّ الثَّلَقَ بِفِعْلِهِمْ (وَمَا لَمْ يَقُرُغُوا لَمْ يَكُنُ الْعَمَلُ مُسَلِّمًا إِلَىٰ رَبُّ الدَّارِ) وَهَذَا لِإِنَّهُ انْقَلَبَ فِعْلَهُمْ قَتَلًا خَتَى

أَحْرَقَ شيئًا، فلا ضمانَ عليه الاً.

وكدلك كلَّ شيء وَضَعَهُ في الطَّرِيقِ فَتَغَيَّرَ مِنْ ذلكَ الموضعِ ؛ فقدْ بَرِئَ مِنَ الصَّمانِ ؛ لأنَّه لاَ يَتَقَى أَثَرُ الفِعلِ الأُوَّلِ ، وهوَ كونَّهُ موضوعًا في [٣ ١٠٤٠] ذلكَ المُكانِ ، لاعتراضِ فِعْلِ آخرَ عليه ، فانْقَطَعتِ النَّسْبَةُ ٤ - كذا في «شرحِ الكافي».

وقِيلَ: إذا كَانَ النَّومُ رِيحًا يَضْعَنُهُ. يَعْنِي: إذا كَانَتِ الرَّيحُ مُتَحَرِّكَةً حِينَ وَضَعَ الجَمْرَ على الطريقِ، ثُمَّ حَرِّكَتِ الرَّيحُ الجَمْرَ عنْ مكانِه، فَأَحْرَقَ شيئًا يَضْمَنُهُ، وهوَ اختِارُ الإمامِ الشَّرْخَدِيُ ﷺ.

وكانَ شمسُ الأنمَّة الحَلْوَانِيِّ لَا يَتُمُولُ بِالضَّمانِ إذا حَرَّكُتُهُ الرَّبِحُ عَنْ مَكَانِه مِنْ غيرِ تَفَصيلٍ، وياقي البيانِ المتعلَّقِ بهذا المكانِ مَرَّ في آخرِ كتابِ الإجاراتِ.

قولُه: (وَلُو اسْتَأْجَرَ رَبُّ الدَّارِ الفَعَلَةَ لِإِخْرَاجِ الْجَنَاحِ، أَوِ الظُّلَّةِ، فَوَقَعَ فَقَتَلَ إنْسَانَا قَبَلِ أَنْ يَفْرُغُوا مِنَ الْعَمَلِ، فَالشَّمَانُ عَلَيْهِمْ)، أي: الضَّمانُ على الفَعَلَةِ، لَا على رَبُّ الدَّارِ، وهوَ المُستَأْجِرُ، يَعْنِي: لَوْ سَغَطَّ مِنْ عَمَلِهِم وهُمْ يعملونَهُ؛ كَانَ الصَّمَانُ عليهم؛ لأنَّ فِعْلَهِم صَارَ تَخَلَّا حَقَيقَةً لِظُهُورِ آثَرٍ فِعْلِهِمْ، وهوَ الثَّلْفُ بِالسُّفُوطِ

<sup>(</sup>١) ينظر: «الكافي» للحاكم الشهيد [ق/٢٢٥].

<sup>(</sup>٣) ينظر المسوطة لتشرَّضيُّ [١٧].

رَجَنَتُ عَلَيْهِمْ الْكَفَّارَةُ ، وَالْفَتْلُ غَيْرُ دَاخِل (١٥٥/١) فِي عَفْدِهِ فَلَمْ ينتقل فِعْلَهُمْ إلَيْهِ فَافْتُصَرَ عَلَيْهِمْ وَإِنْ سَفَطَ بَعْدَ فَرَاغِهِمْ فَالضَّمَانُ عَلَىٰ رَبِّ الدَّارِ اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّةُ صَحَّ الاسْتِنْجَارُ حَتَّى اسْتَحَقُّوا الأَجْرَ وَوَقَعَ مِعْلَهُمْ عِمَارَةً وَإِصْلَاحًا فَانْتَقَلَ فِعْلَهُمْ إلَيْهِ فَكَأَنَّهُ فَعَلَ بِنَفْسِهِ فَلِهَذَا يَضْمَنُهُ وَكَذَا إِذَا صَبَّ الْمَاءَ فِي الطَّرِيقِ فَعَطِبَ بِهِ إِنْسَانٌ ، أَوْ دَابَّةٌ ، وَكَذَا إِذَا رَشَ الْمَاءَ أَوْ تَوَضَّا ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدَّ فِيهِ بِإِلْحَاقِ الضَّرَدِ

عليه، ولهدا وجَبَ عليهم الكفَّارةُ، وإنَّما استأجَرَهم على فِعْلِ العِمارةِ لَا علىٰ الفتلِ، فلَا يُنْقلُ فِعْلُهُمْ إلىٰ رَبِّ الدَّارِ مِن حيثُ إنَّه قَتَلْ، بلْ يَقتَصِرُ عليهم.

وإنْ سَقَطَ بعدَ فَراغِهم منَ العملِ ؛ فلا ضمانَ على الفَعَلَةِ ، وإنَّما الضَّمانُ على رَبُّ الدَّارِ استحسانًا ؛ لأنَّ اسْتِثْجارَهم صحيحٌ على هذا من حيثُ إنَّه إصلاحُ مِلْكِهِ ، وَبُولُهُم إليه ، فصارَ كأنَّه هو الَّذي أخرجَه بِنَفْسِهِ ، فَيَكُونُ الضَّمانُ عليه استحسانًا لِلْأَثْرِ الَّذي جَاءَ في مثلِه عنْ شُرَيْحِ وَلَيْهَ: أَنَّه قَضَى بالضَّمانِ على رَبُّ الدَّارِ (١).

وهذا لأنَّ له أنْ يُخْدِثَ في فِنائِه ما لَا يَتَضَرَّرُ به غيرُه مُقَيَّدًا بشرطِ السَّلامةِ ، لكونِ الفِياءِ غيرَ مَملوكِ له ، ولهذا اغْتُبِرَ أَمْرُه ، هلمَّا هَلَكَ إنسانٌ بذلكَ صارَ رَبُّ الدَّارِ كالفائل بنفسِه ؛ لأنَّ فِعْلَهُمْ صارَ مُسلَّمًا إليه.

الفَّعَلَّةُ: جَمَّعُ الفَّاعِلِ، كالمَنْعَةِ في جَمَّعِ المانعِ.

قُولُه: (وَكُذَا إِذَا صَبِّ الْمَاءَ فِي الطَّرِيقِ فَعَطِبَ بِهِ إِنْسَانٌ، أَوْ دَابَّةٌ، وَكَذَا إِذَا رَشَّ الْمَاءَ أَوْ تَوَضَّا)، يَعْنِي: يَضْمَنُ الفاعلُ لذلكَ لوجودِ التَّعدِّي منه، ولا ضمانَ ني سِكَّةٍ غيرِ نافذةٍ على الراشِّ إذا كانَ مِنْ أَهْلِها.

قَالَ فِي ﴿ الفَتَاوِيٰ [١٠٠٠/١] الصغرى \* : ﴿ إِذَا أَحُدَثَ فِي سِكَّةٍ غِيرِ نَافَذَةٍ شَيئًا ،

<sup>(</sup>١) ينظر: (الأصل/المعروف بالمبسوطة (٢٦/٧ طبعة ورارة الأرقاف القطرية).

بِالْمَارَّةِ (بِحِلَافِ مَا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي سِكُّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ وَهُوَ مِنْ أَهُلُهَا أَوْ فَعَدَ أَهِ وَصَعَ مَثَاعَةً) لِأَنَّ لِكُلُّ وَاحِدِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فِيهَا لِكُوْنِه مِنْ صَارُورات الشّخير كَمَا فِي الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ. قَالُوا: هَذَا إِذَا رَشَّ مَاءً كَثِيرًا بِحَبْثُ يُرَلِّقُ بِهِ عَادَهُ، أَنْ إِذَا رَشَّ مَاءً قَلِيلًا كَمَا هُوَ الْمُعْتَادُ وَالطَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُرْلَقُ بِهِ.

يُنْطَرُ : إنْ كَانَ حَدَثًا لِيسَ بِسُكُمَى فَتَلِفَ به إنسانً ؛ لا يَضْمَنْ حِصَة عسه . ويفسلُ حِصَّة الشَّركاء ، وربُطِ الذَالة لا حِصَّة الشُّركاء ، وإنْ كَانَ حَدَثًا مِنْ جُملةِ الشَّكنى كَوْضُعِ المتاحِ ، وربُطِ الذَالة لا يَضْمَنُ ؛ لأنَّ مَنْ أَحْدَثَ فِي مِلْكِ مُشتَركِ شيئًا مِنْ جُملةِ الشَّكى لا يَضْمَلْ ، لأنَّ له ذَلْكَ ، كَذَا ذَكَرَه شيخُ الإسلام خُوَاهَزْ زَادَه يَظِيهِ الله .

وَنَقُلَ أَيْضًا مِنْ دِياتِ<sup>(٢)</sup> شيخ الإسلام: ادارٌ بينَ شَريكيْنِ. حَكَى أحدُهما. أَوْ وَضَعَ مِتَاعًا، أَوْ رُبَطَ دائِّةً، أَوْ فَعَلَ ما يُعَدُّ مِن الشَّكِينَ؛ يُجُوزُا.

وقالَ شيخُ الإسلامِ علاءً الدِّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ فِي الشَّرِحِ الكَافَيِّ: اولوَ رَسَّ الطَّرِيقَ، فَعَطِبَ إِنسانٌ بموضعِ رَشُّهِ؛ ضَمِنَهُ، وكذا الوضوءُ؛ لأنَّ الإنسانَ بِزُلْقُ عادةً بِمَوْضِعِ الرَّشُّ، فصارَ مُحَصِّلًا شَرْطَ التَّلْفِ».

قَالَ: الوهدا إذا رَشَّ ماءً كثيرًا بِحَالٍ يَرُّ لَقُ الإنسانُ (١٥١٠هـ) به عادةً. أمّا إدا رَشَّ ماءً قَلْبلًا، كما هو المُعتادُ، والطَّاهرُ أنَّ الإنسانَ لا يَرْلَقُ بمثلِه، ولؤ رلِق وقع ذلك مِن خُرْقِهِ، يَنْبَعِي ألَّا يَضْمَنَ؟.

قَالَ: ﴿ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدِ المَاشِي النُّرُورَ فِي المُوصِعِ الَّذِي صُّتُ الْمَاءُ عَبِهِ . أَمَّا إِذَا تَعَمَّدُ المُرُورَ عَلِيهِ ، فَسَقَطَ ؛ لا يَضْمَنُ ؛ لأنَّه صاحبُ عِلَّةٍ ؛ لأنَّ السُّغُوط مِن فِمْلِهِ ، وهوَ مُتَعَدُّ كَالَّذِي رشَّ الماءَ ، وإضافةُ الحُكْم إلى العِلَّةِ المَحْضَةِ أُولَىٰ ، فلا

<sup>(</sup>١) ينظر ١٥لعتاوي الصعري، للصدر الشهيد [ق/٢٦٣]

<sup>(</sup>٢). وقع في الأصل الريادات، والمثبت من الدلاء وقاتاً، والعلاء، والماراة، والم

علو تَغَمَّدُ الْمُرُورُ فِي مَوْضِعِ صَبُّ الْمَاءِ فَسَفَطَ لَا يَضْمَنُ الرَّاسُ) لِأَنَّهُ صَاحِبُ عِلَّةٍ وَقِيلَ: هَذَا إِذَا رَشَّ بَعْضَ الطَّرِيقِ لِأَنَّهُ يَحِدُ مَوْضِعًا لِلْمُرُورِ لَا أَنْرَ لِلْمَاءِ فِيهِ ، فَإِذَا تَعَمَّدَ الْمُرُورَ عَلَى مَوْصِعِ صَبُّ الْمَاءِ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْمَاءِ فِيهِ ، فَإِذَا تَعَمَّدَ الْمُرُورِ عَلَى مَوْصِعِ صَبُّ الْمَاءِ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لِلْمَاءِ فِيهِ ، فَإِذَا تَعَمَّدَ الْمُرُورِ عَلَى مَوْصِعِ صَبُّ الْمَاءِ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عَلَى اللَّمُ وَمِ عَلَى اللَّمُ وَمِ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ وَلِهُ وَمُنْ جَمِيعَ الطَّرِيقِ فِي الْمُرُورِ اللَّهُ مُضْطَرٌ فِي الْمُرُورِ اللَّهِ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ مُنْ فِي الْمُؤْمِوعَةِ فِي الطَّرِيقِ فِي أَخْدِهَا جَمِيعَةُ أَوْ بَعْضَةً .

وَلَوْ رُشَّ فِنَاءَ حَانُوتٍ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ ؛ فَضَمَانُ مَا عَطِبَ عَلَىٰ الْآمِرِ اسْتِحْسَانًا .

يُؤخِّذُ به صاحبُ الشَّرطِ ١٠.

قولُه: ﴿وَإِنْ رَشَّ جَمِيعَ الطَّرِيقِ يَضْمَنُ ﴾، يَعْنِي: وإنْ تعمَّدَ المَارُّ المُرورَ لاضطرارِه في المُرورِ،

قَالَ فِي بَابِ السَّينِ (١) منَ اللواقعاتِ»: الوإذا رَأَى سائقُ الدَّابَّةِ أَنَّ الماءَ قَذْ رُشُ فِي الطَّرِيقِ، فساقَ كذلكَ فَعَطِبَ به؛ فلا ضَمَانَ على الَّذي رَشَّ، وإذْ لَمْ يَرَهُ بأنْ كانَ [ذلك] (٢) في اللَّيلِ، فالرَّاشُ ضَامِنَّه.

قُولُه: (وَلَوْ رَشَّ فِنَاءَ حَانُوتٍ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ؛ فَضَمَانُ مَا عَطِبَ عَلَىٰ الْآمِرِ اسْتخْسَانًا).

قَالَ فِي اللَّفَتَاوِئِ الصغرِئِ": «ولوْ أَمَرَ الأَجيرَ، أَوِ السَّقَّاءَ بِالرَّشِّ، فَرَشُّ فِنَاءَ دُكَّانِ الآمِرِ؛ ضَمِنَ الآمِرُ دون الرَّاشُ، والحَارِشُ إذا رَشُّ الماءَ، هو يَضْمَنُ كَبْفَ ما كانَ»(٣).

<sup>(</sup>١) يقبي بـ، قباب السيرة، ما رفز به الصدرُ الشهيد في كتابه قالعناوئ الكرئة إلى كتاب قتاوئ أهل سمرقنده. هكذا بص عليه الصدرُ الشهيد في دبياحة كتابه، ينظر: قالعناوئ الكرئ= الواقعات، للصدر الشهيد [ق ٣/ ب/محطوط مكنية فيص الله أعدي .. تركيا/ (رقم الحفظ: ١٠٨٦)]، وقاكشف الطنون، لحاحي خليمة [١٣٢٨/٢].

 <sup>(1)</sup> ما بين المعقوفتين؛ ريادة من: إداء واعلى واقالا ادواما، وأراء

 <sup>(</sup>٣) ينظر: «العتاوئ الصعرى» للصدر الشهيد (ق/٢٦٢).

وَإِذَا اسْتَأْجَرَ أَحِيرًا لِيَبْنِيَ لَهُ فِي فِنَاءِ حَانُونِهِ فَتَعَفَّلَ بِهِ إِنْسَانٌ بَعْدَ فَرَاعَه فَمَاتَ يَجِبُ الصَّمَانُ عَلَىٰ الْآمِرِ اسْيَخْسَانًا، وَلَوْ كَانَ أَمْرَهُ بِالْبِنَاءِ فِي وسطِ الطَّرِيقِ فالضَّمَانُ عَلَى الْأَجِيرِ لِقَسَادِ الْآمِرِ.

قَالَ: وَمَنْ خَفَرَ بِثْرًا فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ وَضَعَ حَجرًا، فَتلف بذلك إِنْسَانٌ، فَدِينَهُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ، وَإِنْ تَلِفَ بَهِيمَةٌ فَضَمَانُهَا فِي مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدَّ فِيهِ

وقالَ في الخلاصةِ الفتاويَّ: «لَوْ أَمَرِهُ بِالوُّضوءِ في الطريقِ، فتوضَّاً في الطّريقِ، فتوضَّاً في الطُّريقِ؛ فالصَّمانُ على المُتَوَضَّيِّ، (١٠).

والفِنَاءُ: ما أُعِدَّ لِحَوَاثِيجِ الدَّارِ، كَرَبُطِ الدَّابَّةِ، وَكَسْرِ الحَطَبِ، وهوَ سَعَةُ أمامَ الدَّارِ.

قُولُه: (فَتَعَقَّلُ (٢) بِهِ)، أي: نَشِبَ وَتَعَلَّقَ بِالْبِنَاءِ -

قولُه: (فَالضَّمَانُ عَلَىٰ الْأَجِيرِ لِفَسَادِ الْآمِرِ)، وذلكَ لأنَّه لَا حقَّ للاّمِرِ في وسَطِ الطَّرِيقِ، فَفَسَدَ أَمْرُه، فلذلكَ لَمْ يُنْفَلْ فِعْلُ الأَجِيرِ إليه، فكانَ الأَجِيرُ هوَ المُتَعَدِّي في البناءِ فيه، فوَجَبَ عليه ضَمَانُهُ.

قُولُه: (قَالَ: وَمَنْ حَفَرَ بِثْرًا فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ ، أَوْ وَضَعَ حَجَرًا ، [فَتَلِفَ]<sup>(٣)</sup> بِذَلِكَ إِنْسَانٌ ، فَدِيَتُهُ عَلَىٰ (١٠٠/١٤/١) عَاقِلَتِهِ ، وَإِنْ نَلِفَ بَهِيمَةٌ فَضَمَانُهَا فِي مَالِهِ)، أي: قالَ القُدُورِيُّ ﷺ في المختصرِها (١٠).

وقالَ الحاكمُ ١٤ هي ١٤ الكافي ١ : «وإذا احْتَفَرَ بِئرًا الرَّجلُ في طريقِ المسلمينَ

 <sup>(</sup>١) ينظر، «حلاصة المتارئ» للبخاري [ق/٤٩].

<sup>(</sup>٢). وقع في الأصل: الفتطل: والعثيث من: الذي، والعالمة، والرع، والعام، والعم، والرع،

<sup>(</sup>٣) ما يين المعقرفتين؛ في اما: المطبه.

<sup>(</sup>١) ينظر: امخصر النُّلُورِيُّ؛ [س/١٨٩].

فَيْضَمَنُّ مَا يَتُولُّدُ مِنْهُ، عَيْرَ أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَتَخَمَّلُ النَّفْسَ دُونَ الْمَالِ فكان ضمانُ

وي عبر فِنائِه ، فَوْفَعُ فيها حُرُّ ، أَوْ عَنْدٌ فماتَ ؛ فدلك على عاقِلةِ الحافرِ ، ولَا كَفَّارُةُ عليه ، وذلك لأنَّ الحَافِرُ مُتَعدًّ ، فِنكُونُ مَا تَوْلَدُ مِنه على العاقِلَةِ ؛ لأنَّ الحَفْرُ ليسَ معوضوعِ للقَتْلِ ، أَلَا تُرَى أَنَّه ليسَ بقاتلِ حقيقةً ، ولهذا لا تَجِبُ الكفَّارةُ ، ولَا يَخْرَمُ عن العبراثِ ؛ لأنَّه لَا يَجُورُ أَنْ يَكُونَ قانلًا بالحَفْرِ ، ولَا مفتولَ هناكَ.

ولَا يَحُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاتلًا بِالوقوعِ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ فِي البِشْرِ بِعَدَ مُوتِ الْحَافِرِ، وَيَسْتَجِيلُ أَنْ يَكُونَ قَاتلًا بِعَدَ مَوْنِهِ، وَلَكُنِ الْحَافِرُ شُسَبْبٌ مُتَعَدَّ، غيرَ أَنَّ صمانَ الآدميُّ تتحمَّلُهُ الْعَاقِلَةُ دُونَ الْعَالِ، فَلَذَلْكَ وَجَبَ عليهم ضمانُ الآدميُّ دُونَ الْبَهِيمَةِ، فَإِنَّ ضَمَانُ الآدميُّ دُونَ الْبَهِيمَةِ، فَإِنَّ ضَمَانُها عليه خَاصَّةً.

والرَّقيقُ يَجِبُّ ضمانُه على العقِلَةِ، وإنْ كانَ فيه معنى المالِ؛ لأنَّه آدمِيُّ تَلِفً على وحهِ الخطأِ، وضمانُ الدَّيَةِ في الخطأِ على العاقِلَةِ، وهذا في معنى الخطأِ؛ لأنَّه ليسَ قصْدُ الحَاهِرِ منَ الحَفْرِ السُّقُوطُ، (١).

والأصلُّ هنا: مَا عُرِفَ في (٢٠١٠٠) أُصولِ الفِقهِ: أنَّ الأصلَ في إضافةِ الحُكْمِ هُوَ العِلَّةُ إذا كَانَتُ صَالَحةُ للإضافةِ، وإدا لَمْ تَصْلُحُ فَقَدْ يُقَامُ الشَّرطُّ مَقَامَها؟ لاشتراكِ الشَّرطِ والعِلَّةِ في وجودِ الحُكْمِ عَـدَهما صِيَانَةٌ للتَّهْـــيِ والمالِ عنِ الهَدَرِ.

وهنا عِلَّةُ النَّلَفِ ثِقَلُ الماشي، لَا تَصْلُحُ لِإضافةِ الحُكْمِ، لأنَّ الإنسانَ جُبِلَ عَلَيهِ بِخُلْقِ اللهِ تعالىٰ هكذا، وهوَ أَمْرٌ طبيعيٌّ لَا تعَدَّيَ فيه، والسَّبَبُ مَشْيُ الماشي، وهو أَمْرٌ مباحٌ لَا يَصْلُحُ سببًا لِمَا كَانَ جَزَاءٌ، والشَّرْطُ إزالةُ مُسْكَةِ الأرضِ بالحَفْرِ وَهُو أَمْرٌ مباحٌ لَا يَصْلُحُ سببًا لِمَا كَانَ جَزَاءٌ، والشَّرْطُ إزالةُ مُسْكَةِ الأرضِ بالحَفْرِ وَهُو أَمْرٌ مباحٌ لَا يَصْلُحُ سببًا لِمَا كَانَ جَزَاءٌ، والشَّرْطُ إزالةُ مُسْكَةِ الأرضِ بالحَفْرِ وَقَعَ تَعَدَّيًا؛ لوقوعِه في غيرِ مِلْكِهِ، فأضيفَ الحُكْمُ، وهوَ الضَّمانُ إلى الشَّرطِ خَلَقًا عنِ الْعِلَةِ.

<sup>(</sup>١) ينظر: (الكافي) للحاكم الشهيد [ق/٤٢٥].

النهامة في ماله وإلقاة التُراب، وانخادُ الطّبن في الطّربق بصرلة إلقاء الحجر والحشة لما إمه ١٥٠٥ دكرًا، محلاف ما إذا كس الطّربق، فعطب بمؤصع كسه إنسانُ، حيثُ لا يضمنُ و لأنّهُ لَيْس بمُتَعَدّ فَإِنّهُ ما أَحْدث شيئنا فيه إنما فصد دفع الأدَى عَنْ الطّربق وتعفّل مها إنسانٌ دفع الأدَى عَنْ الطّربق وتعفّل مها إنسانٌ كَان صَامِنًا لِتَعَدّيهِ بِشَغْلِهِ (وَلَوْ وَضَعَ حَجَرًا فَنَحَّاهُ غَيْرُهُ عَنْ مَوْضِعه فعطب به إنسانٌ قالصَّمَانُ عَلَى اللَّذِي نَحًاهُ) لِأَنَّ حُكُمَ فِعْلِهِ قَدْ النَّسَخ لِفَراعِ ما شعله وإنسانٌ قالصَّمَانُ عَلَى النَّذِي نَحًاهُ) لِأَنَّ حُكُمَ فِعْلِهِ قَدْ النَّسَخ لِفَراعِ ما شعله وإنسانُ الشَّيْعِلُ بِالْفِعْلِ الثَّانِي مَوْضِعٌ آخَرُ.

قُولُه: (وإِلْقَاءُ التُّرَابِ، وَاتَّخَادُ الطَّينِ فِي الطَّرِيقِ بِمَرْلَةِ إِلْقَاءَ الْحجرِ وَالْحَشْبَةِ)، يعني: في وُجوبِ الضَّمانِ.

نُولُه: (لِمَا ذَكَرْنَا) ، أي: لأنَّه مُتَعَدُّ فِيهِ .

قولُه: (بِخِلَافِ مَا إِذًا كُنَسٌ الطَّرِيقُ، فَعَطِبَ بِمَوْضِعِ كَنْسِهِ إِنْسَانٌ، حَبُثُ لا يَضْمَنُ).

قَالَ الحَاكُمُ النَّهِيدُ فِي الكَافِي اللهُ وَلَوْ أَنَّ رَجِلًا كَنَسَ الطَّرِيقَ، فَعَطِبَ بِمُوضِعِ كُنْسِهِ إِنسَانٌ ؛ لَمْ يَضَمَّنْ، وذلكَ لأنَّ الإِنسَانَ لا يَتَغَفَّلُ بموضعِ الكُسْسِ عادةً، فلا يَكُونُ فيما فَعَلَ مُحَصَّلًا لَشَوْطِ الشَّقُوطِ، بِلْ هُوَ مُحْتَسِبٌ بِرَفَعِ الأَدَى عن الطَّرِيقِ، وَلَا الشَّقُوطِ، بِلْ هُوَ مُحْتَسِبٌ بِرَفَعِ الأَدَى عن الطَّرِيقِ، وَلَا يَكُونُ اللهُ مُتَعَدًّ فِي الطَّرِيقِ فَعَطِبَ بِهَا إِنسَانٌ يَضْمَنُ ؛ لأَنَّهُ مُتَعَدًّ فِي وَضْعِها بِشَغْلِ طريقِ المسلمينَ (١).

وقالَ القُدُورِيُّ فِي الشَرِجِهِ: الوقالَ مُحَمَّدٌ فِي النَّهِ إِنْ وَضَعَ ذَلَكَ في طريقٍ غيرِ نَافَذٍ، وهوَ مِنْ أَهْلِهِ ؛ لَمْ يَضْمَنُ ؛ لأنَّهَا بُقْعَةٌ مُشْتَرَكَةٌ ، فهيَ كالدَّارِ المُشْتركةِ ، فَيَجُوزُ لكلُّ واحدٍ مِنَ الشُّركاءِ الانتِفاعُ بِها!! .

<sup>(</sup>١). ينظر: ١١(كانية للحاكم الشهيد [ق/٢٢٥].

وهي الحامع الصعرا في النالوعة بحفرها الرحل في الطرن فالمرا التُنظالُ، أو أحرة عليه لم يصمل الآنة عبر أسعد حبث فعل ما فعل بالمرا التُلطالُ الولاية في خُمُوق الْعالمة (وإن كان بعير أمره فهو أنبعدٌ) إذ بالنصرف في حَمَّو عبره أو بالافتئات على رأي الإمام أز هو أشاحٌ مُقيدٌ بشرط الشلامة وكذا المجوابُ على هذا التفصيل في حميع ما فعل في طريق العامة مما ذكرماء وغيرة إلا المَعْمَى لا يَحْتَلِفُ .

قولُه: (وَفِي اللَّحَامِعِ الصَّعِيرِ، فِي الْبِالُوعَةِ بِيجِيرُهِا الرِّخُلُ فِي الطَّرِيقِ. فإن أمرهُ السُّلُطَانُ، أَوْ أَخْتِرَهُ عَلَيْهِ لِلْمُ يَضْمِنُ)، وذلك لأنَّ للإمامِ ولايةٌ عنَّةً. فلا يَضْمِنُ مَا فَعَلَهُ بَإِدِنِ الإمام، وقَدْ مَرَّ هذا فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

والبَائُوعَةُ والبَلَّوعَةُ بمعْنَى ، وهوَ ما يُخْفَرُ في وَسطِ الدَّادِ لِأَخْلِ ماءِ الوَّضوءِ ، إوْ ماءِ المَطَرِ ،

تولُّه: (أَوْ بِالإَفْتِتَاتِ عَلَىٰ رَأْيِ الْإِمَامِ).

والافتئاتُ: الاسْتِبْدادُ بالرَّأْيِ، افتِعالٌ مِنَ الفَوْتِ، وهوَ السَّبْقُ.

قولُه: (وَكَذَا الْجُوَابُ عَلَىٰ هَذَا النَّفُصِيلِ فِي جَمِيعِ مَا فَعَلَ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ). يَعْبِي: إذا كَانَ بِأَمْرِ السُّلطانِ لَا يَضْمَنُ، وإنْ كَانَ بِغَيْرِ أَمْرِه يَصْمَنُ.

تُولُه: (مِمَّا ذَكَرْنَاهُ وَغَيْرُهُ).

أرادَ بِما ذَكَرَه: إخراحَ الكَنِيف، أو المِيزَابِ، أو الجُرُّصُنِ إلىٰ الطَّرِيقِ، ويِماءَ الدُّكَّابِ فيه، وإِشْرَاعَ الرَّوْشَنِ، ووَضْعُ الحَحَرِ، وحَفْرَ البِشْرِ.

وأرادَ بغيرٍ مَا ذَكْرَه: بناءَ الطَّلَّةِ، وعَرُّسَ الشُّجرِ، ورَمْيَ الثُّلْحِ، والجُلوسّ

وكدلك إن حفره في ملكه ، لم يضمن ، لأنّه غَيْرُ مُتَعَدَّ (وَكذا إذَا خعرهُ في عَصَرُفِهِ ، وَقِبلَ هَذَا إذَا كَانَ الْعِنَاءُ في تَصَرُفِهِ ، وَقِبلَ هَذَا إذَا كَانَ الْعِنَاءُ مَمْلُوكًا لَهُ أَوْ كَانَ لَهُ حَتَّى الْحَفْرِ فِيهِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَدًّ ، أَمَّا إذَا كَانَ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مُشْتَرَكًا بِأَنْ كَانَ فِي سِكَّةٍ غَيْرِ نَافِذَةٍ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ لِأَنَّهُ مُسَبِّبٌ مُتَعَدًّ وَهَدَا صَحِيحٌ .

ول عدد البيان ك

قُولُه: (وَكَذَلِكَ إِنْ حَفَرَهُ فِي مِلْكِهِ ؛ لَمْ يَضْمَنْ) ، يَغْنِي: كَمَا أَنَّه لَا يَصْمَنُ إِذَا حَفَرَ البِثْرَ في طريقِ المسلمينَ بإذْنِ الإمامِ ؛ لَا يَضْمَنُ إذا حَفَرَها في مِلْكِهِ (١٢١/١٤) بلَا إِذْنِ الإمامِ ؛ لعدمِ التَّعَدُّي ، وكذلكَ لا يَضْمَنُ إذا حَفَرَ في فِناءِ دارِه .

قِيلَ: إنَّمَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يَخْفِرَ فِي فِناهِ دَارِهِ إِذَا كَانَ الْفِناءُ مَمَلُوكًا لَهُ ، أَوْ كَانَ بَحِيثُ لَا يَلْحَقُ الطَّرِرُ بِالغَيْرِ ؛ يَكُونُ لَهُ التَّصرُّفُ فِي مُقَيِّدًا بِشُرطِ السَّلامَةِ ؛ لعدم التَّعَدُّي ، أمَّا إذا كَانَ الْفِناءُ لجماعةِ المسلمينَ ، أوْ كَانَ مُشْتَركًا كِمَا إِدَا كَانَ فِي سِكَّةٍ غِيرِ نَافَذَةٍ ؛ يَجِبُ الضَّمَانُ لُوجُودِ التَّعَدِّي . أي: كَانَ مُشْتَركًا كِمَا إِدَا كَانَ فِي سِكَّةٍ غِيرِ نَافَذَةٍ ؛ يَجِبُ الضَّمَانُ لُوجُودِ التَّعَدِّي . أي: يَجِبُ ضمانُ جِصَّةِ الشُّركاءِ ، لَا جِصَّةً نَقْسِه ، وقد مرَّ ذلكَ عندَ قولِه : (وَكَذَا إِذَا فَيَ سِبُّ الْمُاءَ).

قَالَ صَاحَبُ «الهدايةِ» ﴿ وَهَذَا صَحِيحٌ ، أَي هذا الجوابُ صحيحٌ ، وهوَ أنَّه يَضْمَنُ إذا كانَ الفِناءُ مُشْتَرِكًا ، أو كانَ لِجماعةِ المسلمينَ .

قالَ شبخُ الإسلامِ علاءُ الدَّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ ﴿ فَيَ الْسُرِحِ الْكَافِي \* : (وإذا الْحَتَفَرَ الرَّجلُ بِثْرًا فِي طريقِ مكَّةَ ، أَوْ غيرِ ذلكَ مِنَ الْفَيَافِي (١) ؛ فلَا ضَمَانَ عليه في ذلكَ ، وليسَ هذا كالأمصارِ ؛ لأنَّه غَيْرُ مُتَعَدَّ فيما فَعَلَ ؛ لأنَّ الفَيَافِيَ على الإباحةِ

 <sup>(</sup>١) الفيافي عبي التراري الواسعة، جَمْعُ: فَيْقَاه، ينظر: قالتهاية في طريب الحديث؛ لابن الأثير
 (١) الفيافي عبي التراري الواسعة، جَمْعُ: فَيْقَاه، ينظر: قالتهاية في طريب الحديث؛ لابن الأثير

ولؤ حفر في الطَريق، ومات الْواقعُ فيه لحُوعًا، أوْ غمًّا؛ لا صمان على الْحاهر علْدُ أَبِي حبيمة ؛ لِأنَّهُ مَاتَ من مَعْنَىٰ فِي نَفْسِهِ فَلَا يُصَافُ إِلَىٰ الْحَفْرِ، وَالصَّمَانُ إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا مَاتَ مِنْ الْوُقُوعِ.

الأصليَّةِ ، لَا حقَّ لأحدٍ فيها ولا اختصاصَ ، فَمَنْ سَبَقَ بِدُه تَصَرُّفًا فيه ؛ صارَ أَخَصَّ به ، ولهذا يَمْلكُ تلكَ الحُفَيْرةَ ، فصارَ عِندَ الفراغ منه بِمَنزلةٍ المَملوكِ له» .

قَالَ: قَالَا تَرِئُ أَنَّهُ لُو صَرَبَ [١٠١٧١/٨] هَنَاكَ فُسطاطًا، أَوِ اتَّخَذَ تَنُورًا يُخْبَرُ فِه، أَوْ رَبَطَ دَابَّةً } لَمْ يَضْمَنُ مَا أَصَابَ ذَلكَ، أَشَارَ بِه إلى أَنَّه يَتَصَرَّفُ في موضع هُو بِسَبِيلٍ منه، فَلَا يُوصَفُ فِعْلُهُ بِالتَّعَدِّي، وقالوا: هذا إذا حَفَرَ في غيرِ مَمَرً المُسلمينَ، أَمَّا إذا حَفَرَ في مَمَرُّهِمْ: يَنْبَغِي أَنْ (١) يَضْمَنَ } لأَنَّه مُتَعَدُّ فِما فَعَلَ، وصارَ ذَلكَ وطريقُ الأمصار سواءً ».

ثُولُه: (وَلَوْ حَفَرَ فِي الطَّرِيقِ، وَمَاتَ الْوَاقِعُ فِيهِ جُوعًا، أَوْ غَمَّا ؛ لَا ضَمَانَ عَلَىٰ الْخَافِرِ عِنَّدَ أَبِي حَبِغَةَ ﷺ). وهذه مِنْ مسائلِ «الأصلِ»، ذَكَرَها تَفْرِيعًا.

قَالَ شَيِخُ الإسلامِ علامُ الدُّينِ الأَسْبِيجَابِيُّ ﴿ النَّهِ الفَّمَالُ إِنَّمَا يَجِبُ على الخَافِرِ، أَو على الآمِرِ بالحَفْرِ إذا ماتَ السَّاقطُ بالسَّقوطِ، أمَّا إذا ماتَ فيه جُوعًا، أوْ غَمًّا؛ فإنَّه لا يَجِبُ.

وعنْ أبي يُوسُفَ ﴿ إِذَا مَاتَ فِيهِ غَمَّا يَجِبُ، وإِنْ مَاتَ جُوعًا لَا يَجِبُ.
وعنْ مُحَمَّدٍ ﴿ إِنَّهُ يَجِبُ فِي الوجهيْنِ ؛ لأنَّه سببٌ لِمَرْتِهِ فِيه جُوعًا وغَمَّا،
لولا ذلكَ لَمَا أصابَه هذا.

وأبو يُوسُفَ عَلَيْ يَقُولُ: موتُه عَمَّا بسببِ فَسادِ هواءِ البِثْرِ، فَصَارَ ذلك مُضافًا إلى الحافرِ، أمَّا الجُوعُ: فلا نِسْبَةَ له إلى الحافرِ بِوَجْهِ.

<sup>(</sup>١). وقع في الأصل: ﴿أَنْ لَاءَ وَالْمُثَبِّتُ مِنْ اللَّهُ وَالْفَائِكُ وَالْمَهُ وَالْمُهُمُ وَالرَّاءُ

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِنْ مَاتَ جُوعًا فَكَذَلِكَ، وَإِنَّ مَاتِ هِمَّا مَالُحَامُرُ صَامِلُ لَهُ لِأَنَّهُ لَا سَنَبَ لِلْعَمَّ سِوَىٰ الْوُقُوعِ، أَمَّا الْجُوعُ فَلَا يَخْتَصُّ بِالْمَرِّ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ، هُوَ ضَامِنٌ فِي الْوُجُوهِ كُلُهَا، لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَدَثَ بِسَنَبِ الْوُقُوعِ، إِذْ لَوُلَاهُ لَكَانَ الطَّعَامُ قَرِيبًا مِنْهُ.

وَإِنِ اسْتَأْجَرَ أُجَرًاءً، فَحَفَرُوا لَهُ بِثْرًا فِي غَيْرٍ فِنَائِهِ ؛ فَذَلِك على الْمُسْتَأْجِر، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْأُجَرَاءِ إِنْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهَا فِي غَيْرٍ فِنَائِهِ ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ صَحَّتُ ظَاهِرًا [٢٠٠/د] إذَا لَمْ يَعْلَمُوا فَنُقِلَ فِعْلَهُمْ إِلَيْهِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مَغْرُورِينَ ، فَصَارَ كَمَا

وفي ظاهرِ الرَّوايةِ: لا يَجِبُ؛ لأنَّه يُضافُ إلىٰ الحَفْرِ ما هوَ مِنْ لَوَازِمِهِ، والسُّقوطُ مِنْ لَوَازِمِهِ، أمَّا الجوعُ والغَمُّ: فليسَ مِنْ لوازمِ السُّقوطِ».

وقولُه: (غَمَّا)، أي: انخناقًا بسببِ العُفونَةِ، مأخوذٌ مِنْ قولِهم: "بومٌّ عَمُّا. إذا كانَ يَأْخُذُ النَّفسَ من شِدَّة الحَرُّ.

قُولُه: ﴿ وَإِنِ اسْتَأْجَرَ أُجَرَاءَ ، فَحَقَرُوا لَهُ بِثْرًا فِي غَيْرٍ فِنَاتِهِ ؛ فَذَلِكَ عَلَىٰ الْمُسْتَأْجِرٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَىٰ الْأُجَرَاءِ إِنْ لَمْ بَعْلَمُوا أَنَّهَا [١٢٧/٣] فِي غَيْرٍ فِنَاتِهِ ﴾ .

قَالَ شَيْحُ الإسلامِ علاءُ الدَّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ ﴿ فِي الْسُوحِ الْكَافِي الْمُرْاءِ إِدَا اسْنَأْجَرَ عليها أُجَرَاءَ فَحَفَّرُوها ؛ فذلكَ على المُسْتَأْجِرِ ، ولا شيءَ على الأُجَراءِ إِدَا لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّها في غيرِ فِنَايْهِ ، وإنْ علِمُوا ذلكَ ؛ فالضَّمانُ على الأُجَراءِ دونَ الآمِرِ ؛ لأَنَّهم إذا لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّها في غيرِ فِنَايْهِ ، أَوْ في غيرِ مِلْكِهِ ؛ كَانَ أَمْرُه صحيحًا مِنْ حيثُ الظَّاهِ ، وذلكَ كَافِ لِنَقْلِ الفِعْلِ إلى الآمِرِ .

وهذا لأنَّا لَوْ قُلْنا: إنَّ مَقُلَ الْفِعلِ بقصيَّةِ الإِجارةِ يَعْتَمِدُ صِحَّةَ الأَمْرِ حَقَبَةَ ا أَدَّىٰ إلىٰ الضَّررِ بالأُجراءِ، إذْ يَمْتَنِعُونَ عنِ العمَلِ لغيرِهم مَخافةَ لُزومِ العُهدةِ، مُ أَمَرُ احَرَ مَدَنِّحِ هَدَهُ النَّذَةِ عَدَمِتِهَا ثُمَّةً طَهُوَ أَنَّ النَّذَةَ لِغَيْرَةِ، إِلَّا هُمَاك يَضْمَنُ لَمُنَاشِرَةً وَالْآمِرُ مُسَبِّبٌ وَالنَّرْحِيحُ لِلْمُناشِرةِ فَالْآمِرُ مُسَبِّبٌ وَالنَّرْحِيحُ لِلْمُناشِرةِ وَسَاشِرُ وَالْآمِرُ مُسَبِّبٌ وَالنَّرْحِيحُ لِلْمُناشِرةِ وَصَامَرُ الْمَنْفُورُ وَيَرْحِعُ الْمَعْرُورُ ، وَهُمَا يَجِبُ الصَّمَانُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الْبَيْدَاءُ وَصَامَرُ الْمَنْفُورُ وَيَرْحِعُ الْمُعْرُورُ ، وَهُمَا يَجِبُ الصَّمَانُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الْبَيْدَاءُ وَاللَّمِيرُ اللَّهُ وَالْمُسْتَأْجِرُ مُتَعَدِّ وَالنَّمِيرُ الْمُسْتَأْجِرُ مُتَعَدِّ وَالنَّامِيرُ عَيْرُ مُتَعَدِّ وَالْمُسْتَأْجِرُ مُتَعَدِّ وَالْمُسْتَأْجِرُ مُتَعَدِّ وَالْمُسْتَأْجِرُ مُتَعَدِّ وَالْمُسْتَأْجِرُ مُتَعَدِّ وَالْمُسْتَأْجِرُ مُتَعَدِّ وَالْمُسْتَأْجِرُ مُتَعَدِّ وَالْمُسْتَاجِرُ الْمُسْتَاجِرُ مُتَعَدِّ وَالْمُسْتَامِرُ مُنَاسِلًا وَالْمُسْتَاجِرُ الْمُسْتَاجِرُ مُتَعِدًا فَيْرَجُعُ جَالِمُ اللَّهِ وَالْمُسْتَاجِرُ مُنَاسِلًا اللَّهُ مِنْ الْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَالِمِ وَالْمُسْتَامِرُ وَالْمُسْتَافِقِ وَالْمُسْتَامِرُ وَالْمُسَامِ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَالِمُ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسَامُ وَالْمُسْتَامُ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَامُ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَامُ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتِهُ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتِيلُوا وَالْمُسْتَامُ وَالْمُسْتَامُ وَالْمُسُلِقُولُ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُسْتَعُولُولُ وَالْمُسْتُولُ وَالْمُسْتَعُ وَالْمُسْتَامِ وَالْمُولِ وَالْمُسْتِقُولُ وَالْمُولِ وَالْمُسُولُ وَالْمُسُلِقُولُ وَالْمُسُلِقِ وَالْمُسْتِقُ وَالْمُسُولُ وَالْمُسُلِقُ وَالْمُسُولُ وَالْمُولُ وَالْمُسُلِقُ وَالْمُسُلِقُ وَالْمُعُولُ وَالْمُسْتُلِقُ وَالْمُسُلِقُ وَالْمُعِلِقُ وَالْمُعِلِقُ وَالْمُ وَالْمُعِلَالِ وَالْمُعُولُ وَالْمُسُولُ وَالْمُسُولُ وَالْمُو

وَإِنْ عَبِمُوا دُيُكَ فَانْصَمَانُ عَلَىٰ الْأَحْرَاءِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ أَمْرُهُ بِمَا لَيْسَ بِمَنْمُوكِ نَهُ وَلَا عُرُورَ فَتَغِيَ الْهِعْلُ مُضَافًا إِلَيْهِمْ.

ورائاسِ حاحةً، فجعلْت الصَّحَّة مِنْ حيثُ الظَّاهِرُ كَصِحَّةِ الأَمرِ مَنْ حيثُ الحقيقةُ ؛ بُلُقُلِ الهِعلِ إلى المُستأجرِ، وإذا عرفُوا أنَّه في غيرِ فِنائِه فقدُ عَرَفُوا أنَّه أَمَرَهم بأَمْرٍ رصل ، فلا يُصَافُ فِعْلُهم إليه .

فإنْ قالُوا: يَشَغِي أَنْ يَضْمَنُوا، ثُمَّ يَرْجِعُوا بِالصَّمانِ على الآمِرِ، كالمُودعِ إذا سُتُحِفَّتِ الوَديعةُ في يدِه، وقدْ هَلَكَ؛ وإنَّه يَضْمَنُ، ثُمَّ يَرْجِعُ بذلكَ على المُودعِ؛ لاَنَّه أميلُ لَجِقَهُ العُهْدةُ بسببِ عمَلٍ وقَعَ له بِأَمْرِهِ.

قلْنا؛ لَا يُشْبِهُ هذا فَصْلَ الوديعةِ ؛ لأنَّه ثَمَّةَ سببُ الضَّمانِ مُتَعَدِّدٌ ، كما وُجِدَ مَنَ الْمُودَعِ وُجِدَ مِنَ المُودِعِ ، ولهذا خيَّرْناه في التَّضْمِينِ (١٧١٢/٨) ، ولكِنُ لؤ ضَمِنَ المُودَع ؛ يَزْحِعُ عليه ؛ لأنَّه ضَمِنَ سلامَتَهُ في الذي عَمِل ، فيَرْجِعُ عليه بِحُكْمِ الكَفالةِ دلالة .

لَمَّا هُنَا: فسببُ الضَّمانِ واحدٌ، فإمَّا أَنْ يُقَرَّرَ في موضعِه، أَوْ يُتُقَلَ، والقولُ بانتَّلِ مُمْكنٌ؛ لأنَّه بَانِعَ عَمَلَه، أَوْ أَثَرَ عَمَلِهِ، وقد سلَّمَه إلى مَنْ هوَ بِسَبِيلٍ مِنَ انتَسلِم إليه، فحَرَجَ مِن البَيْنِ، ولأنَّا لؤ قلْنا بانَّباعِ الأُجَراء، ثُمَّ الرجوعِ؛ أَدَّىٰ إلىٰ إنصالِ حفوقِ النَّاسِ؛ لأنَّ الأجراءَ قَلَمَا يَعْرِفُونَ بخلافِ المُودَعِ».

قَالَ: ﴿ وَإِنْ كَانَ مِي فِنَائِهِ: فَهُوَ عَلَىٰ الآمِرِ دُونَ الأُجَرَاءِ ، إِنْ عَلِمُوا أَوْ لَمْ يَعْلَمُوا

وإنْ قال لهُمْ: هذا فنائي، وليْس لمي حقَّ الْحقر في الْقديم، فحفرُ وا فمات فيه إنسانُ ؛ فالضّمانُ على الْأُجرَاءِ قِياسًا ؛ لِأَنَّهُمْ عَلَمُوا بِفساد الْأَمْرِ فما غَرْهُمْ وهي الاستخسانِ: الضّمانُ على الْمُسْتَأْجِرِ ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ فِنَاءً لَهُ بِمَنْزِلَةِ كَوْنِهِ مَمْلُوكَ

\_ بَعْيِي: عَلِمُوا أَنَّه مِلْكُهُ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمُوا ·

أمَّا إذا لَمْ يَعْلَمُوا: فظاهرُ ، وكذلك إذا عَلِمُوا ؛ لأنَّ الاشتباة قائمٌ مع هذا ؛ لأنَّهم منى رأَوْه يَنْتَفِعُ به انْتِفاعَ المِلْكِ مِنَ النَّزولِ عِندَه ، والرُّكوبِ ، ورَبْطِ الدَّابَّةِ ، وحَطَّ الرَّحْلِ يَغَعُ عِنْدَهُ ؛ أنَّ له هذا النَّوعَ مِنَ التَّصرُّفِ ، وقدْ ذَكَرُنا أنَّه في موضع اشتبة الأمرُ ، جازَ مَقُلُ فِعْلِ الأَجيرِ إليه ؛ لِمَا ذَكَرُنا أنَّ صِحَّةَ الأَمرِ ظاهرًا كافِ لِنَقْلِ الفِعْلِ إلى الآمِرِ .

قالَ في الكتابِ: بِلَغَنَا نَحْوُ ذلكَ عنْ شُرَيْحِ ٢. كذا في الشرحِ الكافي».

وقالَ القُدُورِيُّ عَلَيْهِ في الشرجِهِ؛ اإذا كانَّ في فِنائِه، فقدْ رُوِيَ عَنْ شُرَيْحٍ؛ أنَّه ضَمَّن عَمْرُو بْنَ الْحَارِثِ قِيمَةَ بَغْلَةٍ وَقَعَتْ في بِشْرِ حَقَرَهَا(١)، وقدْ كانَ عَمْرُو بْنُ الحارِثِ أحدَ الرُّوْساءِ، وهوَ لا يَحْفِرُ بشرًا بِنَفْسِهِ، وإنَّما يَسْتَأْجِرُ مَنْ يَحفِرُها، وقدْ صَمَّنَهُ شُرَيْحٌ بِحَضْرَةِ السَّلَفِ،

نُولُه: (وَإِنْ قَالَ لَهُمْ: هَذَا فِنَاثِي، وَلَيْسَ (١٠٢٧،٣ لِي حَقُّ الْحَفْرِ فِي الْقَدِيمِ، فَحَفَرُوا فَمَاتَ فِيهِ إِنْسَانٌ؛ فَالضَّمَانُ عَلَى الْأُجَرَاءِ فِيَاسًا؛ لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا بِفَسَادِ الْأَمْرِ فَمَا غَرَّهُمْ (١)، وَفِي الإسْتِحْسَانِ: الضَّمَانُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ).

 <sup>(</sup>١) أخرجه. عبد الرراق في المصنفه [رقم/٤ - ١٨٤]، والبيهةي في اللسن الكرى [١١١/٨] من طريق سُفْيَان، عَنِ الْمُعِيرَةِ، عَنْ إِلْبُرَاهِيمَ: أَنَّ بَغْلًا، وَقَعَ فِي بِنْرٍ فَالْكَشَرَ، فَاخْتَصْمُوا إِلَىٰ شُرَيْحِ، طريق سُفْيَان، عَنِ الْمُعِيرَةِ، عَنْ إِلْبُرَاهِيمَ: أَنَّ بَغْلًا، وَقَعَ فِي بِنْرٍ فَالْكَشَرَ، فَاخْتَصْمُوا إِلَىٰ شُرَيْحِ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، فَصَمَّانٌ ؟ قَالَ: لاَ، وَلَكِنْ عَلَىٰ عَمْرُو بْنِ الْحَارِثِ، فَضَمَّتُهُ، وَكَانَتِ الْبِنْرُ فِي الطَّرِيقِ فِي غَيْرٍ حَقَّهِ ٥ لفظ البيهقي.

 <sup>(</sup>٢) وقع في الأصل: (عرفهم)، والمثبث من: (٤٥٥) و(قا٢١) و(غ)، و(م)، و(اراء

لَهُ لِانْطِلَاقِ يَذِهِ فِي النَّصَرُّفِ فِيهِ مِنْ إِلْقَاءِ الطَّينِ وَالْحَطَبِ وَرَبُطِ الدَّابَّةِ وَالرُّكُوبِ وَبِنَاءِ الدُّكَانِ فَكَانَ الْأَمْرُ بِالْحَفْرِ فِي مِلْكِهِ طَاهِرًا بِالنَّطَرِ إِلَىٰ مَا ذَكَرْنَا فَكَمَىٰ ذَلِكَ لِنَقْلِ الْمِعْلِ إِلَيْهِ.

قَالَ: وَمَنْ جَعَلَ قَنْطُرَةً بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، فَتَعَمَّدُ رَجُلُ الْمُرُّورِ عَلَيْهَا فَعَطِب ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَىٰ الَّذِي جَعَلَ الْقَنْطَرَة ، وكَذَلِكَ إِنْ وَضَعَ خَشَيَةٌ عَلَىٰ الطَّرِيقِ ، فَتَعَمَّدُ رَجُلُ الْمُرُّورَ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ تَعَدُّ هُوَ تَسْبِيبٌ ، وَالثَّانِي تَعَدُّ هُوَ مُبَاشَرَةٌ

قَالَ فِي الفَتَاوِئِ الضَّغْرِئِ؟؛ ﴿ وَلَوِ اسْتَأْجَرَ رَجَلًا لِيَحْفِرَ لَه بِثْرًا فِي فِناءِ دَارِهِ ، فَحَفَرَ بِثْرًا وَفَرَغُ مِنَ الْعَمْلِ ، ثُمَّ وَقَعَ فِيهِ إِنسَانٌ ، إِنْ كَانَ أَخَبَرَ المُشْتَأْجِرُ الأجيرَ أَنَّ له حَقَّ الْحَفْرِ ؛ فَالفَّمَانُ عَلَى الآمِرِ ، وإِنْ كَانَ أَخْبَرَهِ أَنَّ لِيسَ لَه حَقَّ الْحَفْرِ ؛ فالقياشُ: أَنْ يُكُونَ الضَّمَانُ عَلَى الأَجِيرِ .

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ جَعَلَ قَنْطَرَةً بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ، فَتَعَمَّدَ رَجُلُّ الْمُرُورَ عَلَيْهَا فَعَطِبَ؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَىٰ الَّذِي جَعَلَ إِمَاءِهِ الْقَلْطُرَةَ، وَكَذَلِكَ إِنْ وَضَعَ خَشَبَةً عَلَىٰ الطَّرِيقِ، فَنَعَمَّدَ رَجُلُّ الْمُرُورَ عَلَيْهَا)، أي: قالَ في «الجامع الصَّغيرِ»(٢).

<sup>(</sup>١) ينظر: ١٠ التفاوئ الصمري، للصدر الشهيد [ق/٢٦٣ ، ٢٦٣].

<sup>(</sup>٢) قالجامع الصعير /مع شرحه النافع الكبيرة [ص/٥١٥].

فَكَانَتُ الْإِصَافَةُ إِلَىٰ الْمُتَاشِرِ أَوْلَىٰ ، وَلِأَنَّ تَخَلَّلُ فِعْلِ فَاعَلِ مُخْتَارِ يَقْطَعُ السَّمَة كَمَا فِي الْحَافِرِ مَعَ الْمُلْقِي.

ودلكَ لأنَّ الَّذي نَصَتَ الغَنْطَرَةَ عَلَىٰ مَهِرَ بغيرِ إِذْنِ الإمامِ مُتَغَدَّ، إدا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ قَنْطَرَةٌ مِي القديم، ولكنَّه مُسَبَّبٌ، وإنَّمَا يُصافُ الحُكْمُ إلى صاحبِ السَّبَبِ إدا لَمْ يَكُنْ صاحبُ العِلَّةِ صالحًا لإضافةِ الحُكْمِ إليه، بأنْ كانَتْ مُباحةً.

فَأَمَّا إِذَا السَّتَوَيّا فِي العُدوانِيَّةِ: فالإضافةُ إلى صاحبِ العِلَّةِ؛ لأنّها بالإضافةُ الْلَيْ، لكويها أقوى، فلمَّ تَعَمَّدَ المُرورَ [على القَلْطَرَةِ أو] (١٠) على الخَشَبَةِ؛ فقدُ تعدَّىٰ وظلَمّ نفسه، فلا يُضافُ إلى المُسَبّب، كَمَنْ حَفَرَ بِثرًا على قارِعةِ الطّريقِ، فجاء إنسانٌ فَأَوْقَعَ نفسه فيها؛ لا يَجِبُ الضّمانُ على الحافر، فكدا هذا، فَصَرَ كَرَجُلِ أَوْقَفَ دابّته على الطّريقِ، فجاء رجلٌ فَنخَسَهَا فَرَمَحَتُهُ، أو كَلَمَتُهُ ؛ لا يَجِبُ الصَّمانُ على المُوقِفِ، ولأنَّ تَخلُلُ فِعْلِ فاعلٍ مُختارٍ بينَ السّببِ والحُكْمِ يَقْظَعُ الصَّمانُ على الدّافع، حيثُ يُضافُ الضّمانُ إلى الدّافع و حيثُ يُضافُ الضّمانُ إلى الدّافع و حيثُ يُضافُ الضّمانُ إلى الدّافع و حيثُ يُضافُ

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ حَمَلَ شَيْئًا فِي الطَّرِيقِ، فَسَقَطَ عَلَى إِنْسَانٍ فَعَطِبَ بِهِ؛ فَهُوْ ضَامِنُّ، وَكَذَٰلِكَ إِذَا سَغَطَ فَتَعَثَّرُ<sup>(٢)</sup> بِهِ إِنْسِانٌّ، وَإِنْ كَانَ رِدَاءً فَلَبِسَهُ فَسَقَطَ فَعَطِبَ بِهِ إِنْسَانٌ؛ لَمْ يَضْمَنْ)، أي: قالَ في «الجامعِ الصغيرِ».

وصورتُها فيه: «مُحَمَّدٌ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ اللَّهِ الرَّجلِ يَحْمِلُ

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين" ريادة من" (نه) و (ع) ، و (طا٢) ، (م) و (را ا - )

 <sup>(</sup>٢) وقع في الأصل: افتعلق، والمثبت من: النه، وافالاه، والغه، والمه، والره،

سوچ خاية البيان چ

الشِّيَّ، في الطَّريقِ، فيَسْقطُ منه ذلكَ الشَّيءُ، فَيَمْطَبُ به إنسانٌ فيَمُوتُ، قالَ: الحامِلُ ضَامِنٌ، وإنْ كانَ رداءً هوَ لَابِسُهُ، فسَقطَ منه، فَعَطِبَ به إنسانٌ، قالَ: لَا يَصْمَنُ، (١٠).

وقالَ أيضًا فيه: اعن يَعْقُوبَ، عن أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ [١٥٢٨/٣]: في الرَّجُلِ يَشُوقُ دَابَّةً عليها سَرْجٌ، فَيَقَعُ السَّرْجُ على إنسانٍ فيقتُلُهُ، قالَ: السَّائِقُ ضَامِنٌ ١٠٠٠. إلىٰ هنا لفظُ أصلِ اللجامع الصغيرِ ٢.

والفَرقُ: أنَّ حَمْلَ الشَّيْءِ على الرَّأْسِ، أَوْ على العاتِقِ حِفْطٌ له قَصْدًا، فإذا قَصَّرَ حَتَىٰ سَقَطَ ؛ كَانَ ذلكَ مُضَافًا إليه، فصارَ بالحَمْلِ مُسَبَّا له، وهوَ مُباحٌ مُقَبَّدٌ بشرطِ السَّلامةِ، فإذا أُضِيفَ إليه التَّلفُ ؛ كَانَ ضامِنًا، وكذلكَ السَّرْجُ مِنَ الأحمالِ، فأمَّ الرِّداءُ فَتَابِعٌ لِبَنَيهِ، ليسَ لُبُسُهُ للحِفْظ، بلِ الحِفْظُ فيه تَتَعٌ، فلَمْ يُجْعَلْ سُقُوطُهُ مُصافًا إليه، فلَمْ يَضْمَنْ.

<sup>(</sup>١) ينظر ' قالجامع الصعير /مع شرحه النافع الكبيرة [ص/١٤] ٥

 <sup>(</sup>٢) ينظر المصدر السابق [ص/١٥١٥،٥١٦].

 <sup>(</sup>٣) الطُّيْلُتَـانُ: تَعْرِيتُ تَالَّشَاد ، و جَمْعُه: طَيَائِنة ، وهو مِن إندس العَجَم ، مُذَوَّر أَسُود وقد تقدم التعريف بدلك .

<sup>(</sup>٤) ما بين المعقوطتين، زيادة من، ﴿نَا\*، والعا مَا والعا؟ الدواما ، والراء،

<sup>(</sup>٥) يبطر. قشرح محتصر الكرحي، للقدوري [ق/٢٤٠/ داماد].

# وَهَذَا اللَّهُظُ يَشْمَلُ الْوَجْهَيْنِ.

الله البيان الله

وذلكَ لأنَّ ما يَلْبَسَهُ الإنسانُ ليسَ يُمْكِنُهُ الاحترازُ مِنه ، وما لا يُمْكِنُهُ الاحترارُ مِنه لا يُضْمَنُ في الطُّرُقِ ؛ لأنَّه لَا بُدَّ منه ، والحَمْلُ يُمْكَنُ الاحترازُ منه ، وله منه بُدَّ ، فما يَتَوَلَّدُ [منه] (1) مَضْمُونٌ ؛ لأنَّه مُبَاحٌ مُقَيَّدٌ بشرطِ السَّلامةِ .

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ اللهَ تعالىٰ أَبَاحَ الاصطيادَ، ورَمْيَ الصَّيدِ، فلوْ أَنَّه رَمَىٰ صَيدًا فوفَع بشاةٍ، أو إنسانٍ؛ ضَمِنَ، وكذا لوْ رَمىٰ مُشْركًا في حالِ القتالِ، فأصابَ مُسْلمًا، وقدْ فَرَضَ اللهُ تعالىٰ رَمْيَهُ في تلكَ الحالِ، فهكذا الإباحةُ في الحملِ.

فَأَمَّا اللَّبَاسُ: فَأَمْرٌ عَامٌّ يَشْتَرِكُ فيه المسلمونَ جميعًا ، وهمْ فيه أَسْوَةٌ ، ولَا بِدُ لكلِّ واحدٍ منه .

وقالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ إِنْهَا فِي ﴿ مَخْتَصَرِهِ ﴾ : ﴿ قَالَ مُحَمَّدٌ ﴿ فَالَى الْجَيْرُ مِنْ ذَلَكَ ، وَنَبْطِلُ الضَّمَانَ فِيما كَانَ يَلْبَسُه النَّاسُ ، فإذا لبسَ مِن ذَلَكَ مَا لَا يَلْبَسُونَه ؛ جعلْناه بمنزلة الحاملِ ، وضَمَّنَاهُ به كما يَضْمَنُ الحامِلُ ﴾ (\* ) . إلى هُنا لفظُ الْكَرْخِيِّ ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

قَالَ الْقُدُورِيُّ ﷺ: «وهذا صحيحٌ؛ لأنَّ ما [لا](٣) يَلْبَسُه النَّاسُ؛ لا تَدْعُو إليه الحاجةُ، فهوَ كالحَمْلِ، فَيَكُونُ مُقَيَّدًا بشرطِ السَّلامةِ».

قولُه: (وَهَذَا اللَّفَظُ). أشارَ به إلىٰ قولِه: (فَعَطِبَ بِهِ؛ فَهُوَ ضَامِنً). قولُه: (بَشْمَلُ الْوَجُهَيْن).

أَرادَ بِهِما: تَلَفَ الإنسانِ بوقوعِ الشِّيء المحمولِ عليه، وَتَلَفَهُ بِه بِالتَّعَثُّرِ بِه بعد

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين: زيادة من: قفا٢٤، وقم٥،

<sup>(</sup>١) ينظر: اشرح محتصر الكرخي، للقدوري [ق/٢٤٠/ داماد].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعفرضين: ريادة من: ١٤١٤١ ، و١٩٩٥ ، و١٩٥١ ، و١٤٥١ .

وَالْفَرْقُ أَنَّ حَامِلَ الشَّيْءِ قَاصِدٌ جِفْظَهُ فَلا حَرْحَ فِي النَّقْبِيدِ بِوَصْفِ السَّلَامَةِ، وَاللَّابِسُ لَا يَقْصِدُ جِفْطَ مَا يَلْنسُهُ فَيَخْرُجُ بِالنَّفْيِيدِ بِمَا ذَكَرْنَا فَجَعَلْنَاهُ مُبَاحًا مُطْلَقًا.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ إِذَا لَبِسَ مَا لَا يَلْبِسُهُ عَادَةً فَهُوَ كَالْحَامِلِ (١٦٠٠هـ)؛ لِأَنَّ الْحَاجَة لَا تَدْعُو إِلَىٰ لُبْسِهِ.

قَالَ: قِإِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ لِلْعَشِيرَةِ، فَعَلَّقَ رِجُلٌ مِنْهُمْ قِنْدِيلًا، أَوْ جَعَلَ فِيهِ بَوَارِيُّ أَنْ خَصَاةِ، فَعَطِبَ بِهِ رَجُلٌ؛ لَمْ يَضْمَنُ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي فَعَلَ ذَلِكَ بَوَارِيُّ أَنْ خَصَاةِ، فَعَطِبَ بِهِ رَجُلٌ؛ لَمْ يَضْمَنُ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي فَعَلَ ذَلِكَ بَوَارِيُّ أَوْ حَصَاةِ، فَعَطِبَ بِهِ رَجُلٌ؛ لَمْ يَضْمَنُ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي فَعَلَ ذَلِكَ بَوَارِيُّ أَوْ حَصَاةِ، فَعَطِبَ بِهِ مِنْ الطَّرِيقِ،

والفرقُ \_ أي: الفرقُ بينَ المَحْمولِ والمَلْبوسِ \_: حيثُ يَجِبُ الضَّمَانُ في الأُوَّلِ دونَ الثَّاني،

قولُه: (بِالتَّقْبِيدِ بِمَا ذَكَرْنَاهُ) ، أي: بوَصْفِ السَّلامةِ .

قولُه: (إِذَا لَبِسَ مَا لَا يَلْبَسُهُ)، وهو كَاللَّبَدِ<sup>(٢)</sup>، والحُوّالِقِ<sup>(٣)</sup>، ودِرْعِ الحَربِ في غيرِ موضعِ الحَربِ، والثَّوْبِ الَّذي لا يُخْتَاجُ إليه مِنْ حيثُ الزِّينةُ، ومِنْ حيثُ دَفْعُ الحَرُّ والْبَرُّدِ.

قُولُهُ: (قَالَ: وَإِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ لِلْعَشِيرَةِ، فَعَلَّقَ رَجُلٌ مِنْهُمْ قِنْدِيلًا، أَوْ جَعَلَ فِيهِ بَوَادِيًّ، أَوْ حَصَاةٍ، فَعَطِبَ بِهِ رَجُلٌ؛ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي فَعَلَ ذَلِكَ

 <sup>(</sup>١) البُوَارِيّ: جَمْع البَارِية، وهي الحَمِيرُ الْمَنْشُوح، والنَّسْبَةُ إلىٰ عَمْلِها ويَبْعِها: يُؤَارِيّ، وقد تقدم التعريف بذلك،

<sup>(</sup>٣) اللُّمَدُ: مَا يُتَلَّبُدُ مِنْ شَعْرٍ أَزْ صُوفٍ، ينظر : "المصباح المنير" للفيومي [٢ /٤٨ ٥ / مادة: لهد]،

 <sup>(</sup>٣) الحُوّالِق بصم الجيم أَرْ كَسُرها ب وعام بن صُوف أَرْ شعرٍ أَرْ عيرهما ، جَمْعُه : جَوالِق ، وجَوَالِيق .
 رقد تقدم التعريف بذلك .

### منَّ هَيْرِ الْعليرة؛ يُضَّمَنُّ

The site field (D

من صر الْعشيرة؛ يضمنُ)، أي: قال في ٥الجامع الصَّفير»،

وصورتُها فيه: هشتَدُد، عَنْ يَمْقُوبَ، عَنْ أَبِي حَبِيفَة عَلَيْهِ : في المسجد يَكُونُ للعشِيرةِ، هَيَجِيءُ رَجُلُ مَنَ الغشيرةِ، فَيُعَلِّقُ فيه قِنْديلًا، أَوْ يَبْشُطُ فيه بَوْادِيْ، أَوْ حَصَّى، فَيَعْطَبُ به إنسانُ، قالَ: لا شيءَ إعليه إلى، وإنْ كانَ الفاعِلُ لدلك من عيرِ العشيرةِ؛ صَحِنَ ذلك كلَّه.

وإنْ جَلَسَ رَجُلُ مِنَ العَشيرةِ في ذلكَ المَسجِدِ فَعَطِبَ به إنسانٌ ، قالَ: إنْ كانَ المَسجِدِ فَعَطِبَ به إنسانٌ ، قالَ: إنْ كانَ المَسجِدِ فَعَطِبَ به إنسانٌ ، قالَ: إنْ كانَ المَسجِدِ أَجَالُسُا في غيرِ صلاةٍ ضَيِنَ . وقالَ أبو يُوسُف ومُحَمَّدٌ عَلَى: لا يَضْمَنُ على كلَّ حالٍ (١٠) . إلى هُنا لفظُ أصلِ اللجامِع الصافيرِ » .

وقالَ الحاكمُ الشَّهيدُ ﴿ فِي الكافي الله عَوْرَاهَ المسجدِ فيه بِثْرًا لِمَاءِ المَطرِ ، أَوْ وَضَعُوا فيه جُبَّالًا الله فيه الماءُ ، أَوْ طَرَحُوا (١٧٣٠٨) فيه بَوَارِيَّ ، أَوْ حَصَى ، أَوْ رَكِّبُوا بَابًا وعَلَقُوا فيه يُنْدِيلًا ، أَوْ ظَلَّلُوه ؛ فلَا ضَمَانَ فيمنْ عَطِبَ بذلكَ عليهم ؛ لأنَّ هذه الأمورَ مِنْ مصالحِ المسجدِ ، وأهلُه مُتَعَبِّنُون لذلكَ ، فلا بُوصَفُ غِلْهم بالتَّعَدُي ، وكذلكَ إنْ فَعَله غيرُهم بإذْنِهم ، وإنْ فَعَلَ بغيرِ إذْنِهم ؛ فهوَ ضامنُ في قولِ أَبي حَنِيفَةً ﴿ فَيْ مَا مَنْ عَلِهُ عَالَمُ عَلَم عَلِم عَلَم عَلَم عَلَم عَلَم عَلَم عَلَم عَلَم عَلَم عَلَم عَنْهِ عَلَم عِلْم عَلَم عِلْم عَلَم عَم عَلَم عَل

وقالَ أبو بُوسُف ومُحَمَّدٌ ﷺ: إذا كانَ مَسْجِدَ عامَّةٍ، فلَا ضَمَانَ عليهم اسْبِحْسانًا إلَّا في البِياءِ والحَفْرِ اللهُ .

(٣) ينظر: «الحامع الصمير أمع شرحه النافع الكبير» [ص/٥١٥].

 <sup>(</sup>۱) ما بين المعقوفتين، ريادة من الناء والغاء ، وقفاع، وقماء ، وقرة

 <sup>(</sup>٣) اللحّبُ \_ بالعّب م \_: البِنْرُ ، أو الكثيرةُ الماءِ البَعْيدَةُ الفّمْرِ ، أو اللجَيْدَةُ المَوْضِعِ من الكلاء أو التي مع تُعلَو ببطر (١٤١٥ العروس) للرّبيدي (١٢١/٢/ مادة، جبب ).

<sup>(</sup>١) ينظر (الكافي) للحكام الشهيد [ق/٥٢٥].

أحدٌ منْ ذلكَ.

قَالُوا؛ هَذَا عِنْدَ أَبِي خَبِيهَةً ، وَقَالًا: لَا يَضْمَنُ فِي الْوَحْهَيْنِ جَمِيعًا ، لأَنَّ هَدِهِ مِنْ الْقُرَبِ وَكُلُّ أَحَدِ مَأْذُونٌ فِي إِقَامِتِها فَلَا يَتَقَيَّدُ بِشُرُط السَّلامة ، كما إذا فَعَلَهُ بِإِذْنِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْمَسْجِدِ.

وجهُ قولِهما: أنَّ جميعَ المسلمينَ سواءٌ في المساجدِ، وقد أَذِن للمسلمين مي عِمارَتِهِ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَعَمُّرُ مَسَنَجِدَ اللهِ مَنْ يَامَنَ بِاللهِ وَٱلْيَوْرِ ٱلْاَخِرِ ﴾ إلارة ١٨]. وقالَ تعالى: ﴿ فِي يُئُونِ أَذِنَ ٱللهُ أَن تُرْفَعَ وَيُدْكَن فِيهَا السَمْهُ ﴾ إلارة ١٦]، فإذا كانُوا سواءً وكانَ الكُلُّ أَهْلًا للتَّصَرُّف فيما وقع مصلحة للمشجدِ ظاهرًا، وَبَسُطُ المحصيرِ وتعليقُ القِنْدِيلِ وما شَاكَلَ ذلكَ مصالِحُ ظاهرةً، فلا يُمْنَعُ

أَلَا تَرَىٰ أَنَّه لا يُمْنَعُ مِنَ الصَّلاةِ فيه، فلا يُمْنَعُ أيضًا مِمَّا هُوَ مِنْ ضَروراتِ الصَّلاةِ، وبَسْطُ الحَصِيرِ والإشرَاجِ من ضروراتِها، بحلافِ البِناء والحَفْرِ، ولأنَّ سائرَ النَّاسِ مَنَىٰ كَانُوا مَأْذُونِينَ بالدُّخولِ فيه، والمجلوسِ للصَّلاةِ فيه، والتَّدريسِ ونحوِه؛ نزلُوا منْ أهلِ المسجدِ منزلةَ المُسْتعيرِ منَ المالكِ في الدَّارِ، ومعلومٌ أنَّ للمُسْتعيرِ أنْ يضَعَ في الدَّارِ الحصيرَ والقِنْدِيلَ، وليسَ له أن يَحْفِرَ فيها أو يَبْنِيَ، فكذلكَ هذا.

وَلِأَبِي حَنِيفَةً ﷺ: أنَّ هذا الرَّجلَ فَعَلَ ما فَعَلَ حيثُ لَا مِلْكَ له ولَا وِلَايةً ، فَيَضْمَنُ . فَيَضْمَنُ ، كما لَوْ حَفَرَ بشرًا في المسجدِ فَعَطِبَ فيها إنسانٌ ، أو بهيمةٌ أنَّه يَضْمَنُ .

وإنَّمَا قُلْنَا ذَلَكَ ؛ لأَنَّ غِيرَ العَشيرةِ لَا يَمْلِكُ ذَلَكَ إِلَّا بِإِذْنِهِم، ولهم مَنْعُهُ عَنْ ذَلَكَ لاختصاصهم بالرَّأي والتَّدبيرِ فيه، ألَّا تَرَىٰ أَنَّ نَصِبَ<sup>(١)</sup> الإمامِ والقَيَّمِ وفَتَحَ بابه وإغلاقَه مُفَوَّضٌ إليهم، ولهذا إذا صلَّىٰ غيرُ العَشِيرةِ فيه بجماعةٍ ؛ فَلِأَهْلِ

<sup>(</sup>١) . وقع في الأصل: النصيب؛، والعشت من الانه، والاناه، والأعاء والمها، والره،

ويأمي جبعة وَهُوَ الْعَرَقُ أَنَّ النَّذَبِرَ فِيما يَتَعَلَقُ بِالْمَسْحِدِ لأَهُمَهُ ذُول عَبْرِهِ كَصَبِ الْإِنَّ وَالْحَبِيْرِ النَّمْتُولِي وَفَتْحِ تَابِهِ وَإِعْلاَقِه وَتَكُرارِ الْحَفَاعة إذا سقهُمْ بِ عَيْرٌ أُهْبِهِ فَكَالَ فِعْمُهُمْ مُسَاحًا مُطْلَقًا عَيْرَ مُقَيِّدٍ بِشَرْطِ السَّلامةِ وَفَعْلَ عَبْرِهِمُ تعذَبُ عَيْرٌ أُهْبِهِ فَكَالَ فِعْمُهُمْ مُسَاحًا مُطْلَقًا عَيْرَ مُقَيِّدٍ بِشَرْطِ السَّلامةِ وَفَعْلَ عَبْرِهِمُ تعذَبُ أَوْ مُسَاحًا مُقْرَبَةٍ لا يُسْافِي الْغُرامة إذا أَخْطَأ الطَّرِبِقُ وَمَا الْقُرْبَةِ لَا يُسَافِي الْغُرامة إذا أَخْطأ الطَّرِبِقُ كَمَا إذَا تَقُرُدُ بِالنَّشِيدَةِ عَلَى الرَّمَا وَالطَّرِبِقُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ الاسْتِثَدُّالُ مِنْ أَهْلِهِ فَكَا إذا خَلَى الرَّمَا وَالطَّرِبِقُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ الاسْتِثْذَالُ مِنْ أَهْلِهِ فَيَا إذا كان في فَيْهِ الْمُ يَصْمَنَ إِنْ كَان في فَيْهِ الْمُ يَصْمَنَ إِنْ كَان في فَيْلِ بِهِ رَجُلُ ، لَمْ يَصْمَنَ إِنْ كَان في فَيْلُ بِهِ رَجُلُ ، لَمْ يَصْمَنَ إِنْ كَان في فَيْلِ بِهِ رَجُلُ ، لَمْ يَصْمَنَ إِنْ كَان في فَيْلِ فِيهِ وَجُلُ مِنْهُمْ ، فَعَطِبَ بِهِ رَجُلُ ، لَمْ يَصْمَنَ إِنْ كَان في فَيْلِ إِنْ كَانَ فِي الْمُ يَصْمِنَ إِنْ كَان في فَيْهِ الْمُ يَعْمُ الْوَالِ كَانَ فَيْمُ الْمُ يَعْمَلُهُ مِنْ أَوْلُولُولُ وَالْمُ لَعْلُقُوا فِي أَوْلُولُولُ وَالْمُ لَالِسُلُولِ فَعْلَى الرَّمَا وَالْمُ لِي مُنْ أَنْ فَيْلِ اللْمُ يَعْمَلُونَا وَالْمُؤْلِقُ فِي الْمُ يَعْمِلُ إِنْ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ لِلْمُ اللْمُ اللْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ الْمُ اللْمُ الْمُ اللْمُ الْمُ الْمُولُ الْمُ الْمِ

وَإِن جَلَى فِيهِ رِجْلَ مِنْهُمْ، فعطِبْ بِهِ رَجَلَ لَمْ يَصَمَن إِن كَانَ فِي

المسحدِ أن يُصنُّوا فيه بجماعةٍ مِن غيرِ كراهةٍ ، ويُكِّرَهُ عكسُ دلكَ ،

ولأنَّ أكثرَ مَا فِي البَابِ: أَنْ يَكُونَ دلك مُبَاحًا، وهوَ عيرُ واجبِ لَا مَحالةً، فكان مُقَيَّدًا بشرطِ الشَّلامةِ مَضمونَ العاقِيةِ، وصارَ كَمَنْ وَقَفَ في طريقِ المُسلمينَ يُصْلِحُ بِشَرُ المُسلمينَ؛ أَنَّه يَصْمَنُ مَا عَطِبَ به، وإنْ كانَ مُتَعَرَّبًا في ذلكَ، فكذلكَ هذا،

قُولُه: (وَإِنْ جَلَّسَ فِيهِ رِجُلٌ مِنْهُمْ، فَعَطِبَ بِهِ رَجُلٌ؛ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ كَانَ مِي

 <sup>(</sup>١) أحرجه الطري في التعسيره [٩٩/٨] ، من طريق حجاج ، عن ابن جريح في قوله تعالى ﴿ وَنَ لَنَهُ يَا أَنْ إِنْ أَوْلِهَ تَعَالَى ﴿ وَنَ خَمَانَ مِن طَلَحَة مِن أَبِي طَلَحَة ، فيض مه السي ﷺ معانيح الكفية .
 السي ﷺ معانيح الكفية .

الصَّلاة، وإن كَانَ في عَبْرِ الصَّلاة؛ ضمن، وهذا عنْد أني حبيفة، وقالاً لا بِغُمِنُ عَلَىٰ كُلُّ حَالٍ،

الماد المدل عليه المدل عليه المدل عليه المدل عليه المدل المد

الصَّلاة، وإنَّ كَانَ فِي عَيْرِ الصَّلاةِ؛ صَمِنَ، وهذا عِنْدَ أَبِي حَبِفَةَ ﷺ، وقالاً لا يَصِمَنُ عَلَى كُلُّ حَالِ)، وهذه منَّ مَنَائَلِ قالجامع الصَّغَيرِ قال!.

قَالَ صَاحَبُ الهدايةِ» ﴿ يَشْ نَفْرِيمًا عَلَيْهَا: (وَلَوْ كَانَ جَالِسًا لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، أَوْ لِلشَّلَةِ، أَوْ نَامَ فِيهِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، أَوْ نَامَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، أَوْ نَامَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، أَوْ نَامَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، أَوْ لِلصَّلَاةِ، أَوْ نَامَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، أَوْ لِلصَّلَاةِ، أَوْ لِلصَّلَاةِ، أَوْ لِلصَّلَاةِ، أَوْ لِلصَّلَاةِ، أَوْ لِلصَّلَاةِ، أَوْ لِلصَّلَاةِ، أَوْ نَامَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، أَوْ نَامَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، أَوْ لَاللَّهُ لِللَّهُ لِلصَّلَاةِ، أَوْ نَامَ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ نَامَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، أَوْ لَلْمَ لَيْلِهِ لِلمَدِيثِ } فَهُوَ عَلَىٰ هَذَا اللِخْتِلَافِ).

يَعْنِي: عدد أبي حَنِيقَة على: [يَضْمَنُ](٢)، وعندَهما: لا يَضْمَنُ.

وقالَ الحاكمُ الشَّهيدُ عِنْ في «الكافي»: «وإذا قَعَدَ الرَّجُلُ في مسجدِ جماعةٍ ، أو مام فيه ، أو قام فيه مِنْ غيرِ صلاةٍ ، أو مَرَّ فيه ، فما أصاب بما أحدَث ؛ فهوَ صَامِنٌ ، كما يَضْمَنُ في الطَّريقِ الأعطمِ في قولِ أبي حَنِيفَةً عَنْ ، وقالَ أبو بُوسُفَ ومُحَمَّدٌ عَنِيفَةً لَا ضَمَانَ عليه »(٣).

وجهُ قولِهما: أنَّ هذه الأمورَ مُباحةٌ في المسجدِ، وقدُ يَكُونُ قُرْبَةٌ في بعضِ الأحوالِ إذا قُصِدَ به انتظارُ الصَّلاةِ، والمُنْتظرُ للصَّلاةِ كَانَّه في الصَّلاةِ، فلَوْ قَعَدَ مي حالِ الصَّلاةِ؛ لم يَضْمَنْ، وكذلكَ إذا قَعَدَ في حالةِ هيَ مُلْحَقَةٌ بالصَّلاةِ.

واسْتَوضَحَ الْقُدُورِيُّ عَلَيْهِ فِي الشرحِهِ القولِهِ: ﴿ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الماشيّ فِي الطَّرِيقِ للطَّاعةِ لمَّا لَمْ يَضْمَنُ ﴾ [لمْ يَضْمَنْ] (١) إذا مَشئ لِلمَعْصِيّةِ ، ولأنَّ بعض الصَّحابةِ كانُوا يَبِنُونَ فِي المساجِدِ ، وكذلكَ بعضُ الصَّالحِينَ بعدَهم كانُوا يختارُونَ إطالةً

<sup>(</sup>١) ينظر الالجامع الصعير أمع شرحه الناقع الكبيرة [ص/٥١٥].

<sup>(+)</sup> ما بين المعقوفتين: ريادة من: (ن) والع»، و(فالا) و فراد.

<sup>(</sup>٧) بطر: ١١(كاني، للحكام الشهيد [ق/٥٢٥].

<sup>(</sup>٤). ما بين المعقوفتين: ريادة من: الذات والغاء والعالماء والماء والراء،

وَلَوْ كَانَ خَالِسًا لِفِرَاءَةِ الْقُرْآنِ أَوْ لِلتَّعْلِيمِ أَوْ لِلصَّلَاةِ أَوْ نَامَ فِيهِ فِي أَفَ، الصَّلَاةِ أَوْ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ أَوْ مَرَّ فِيهِ مَارًا أَوْ قَعَدَ فِيهِ لِحَدِيثٍ فَهُوَ عَلَىٰ هد الإخْتِلَافِ، وَأَمَّا الْمُعْتَكِفُ فَقَدُ قِيلَ عَلَىٰ هَذَا الخلاف(١)

وَأُمَّا الْمُعْتَكِفُ فَقَدُ قِيلَ عَلَىٰ هَذَا الإخْتِلَافِ، وَقِيلَ لَا يُصْمَلُ.

لَهُمَا أَنَّ الْمَسْجِدَ إِنَّمَا بُنِيَ لِلصَّلَاةِ وَالذَّكْرِ وَلَا يُمْكِنُهُ أَذَاهُ الصَّلَاهِ بِالْجَمَاعَةِ إِلَّا بِالْتِطَارِهَا فَكَانَ الْجُلُوسُ فِيهِ مُبَاحًا لِأَنَّهُ مِنْ ضَرُّورَاتِ الصَّلَاةِ، أَوْ لِأَنَّ الْمُنْتَطِرَ لِلصَّلَاةِ فِي الصَّلَاةِ حُكْمًا بِالْحَدِيثِ فَلَا يَضْمَنُ كَمَا إِذَا كَانَ مِي الصَّلَاةِ..

المُكُتِ فِي المساجدِ، فلوْ كانَ ذلكَ أَمْرًا غير مُسْتَحْسَنِ لَمَا اختارُوا دلكَ.

ولأبي حَنِيفَةَ عِلَى: أَنَّه شَغَلَ المسجدَ بأَمْرِ لَمْ يُوضَعُ لَهُ ، فَيَتَقَبَّدُ بشرطِ السَّلامَةِ . كما لؤ وقَفَ في طريقِ العامَّة أَوْ فَعَدَ ؛ وذلكَ لأنَّ المساجدَ إنَّمَا أُعِدَّتُ للصَّلاة وبه ولِذِكْرِ اللهِ تعالَىٰ ، قالَ اللهُ تعالَىٰ: ﴿ وَلَذِكْرُ ٱللّهِ أَحْتَبَرُ ﴾ [المحوت 10] .

و قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فِي بُنُونِ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُ. يُسَبِّحُ لَدُ فِيهَا بِٱلْفُدُقِ وَٱلْآصَالِ ﴾ [النور: ٣٦].

فَمَنْ شَغَلَهُ بغيرِ ذلك كانَ مُتَعَدِّبًا ، كالطَّرِيقِ لمَّا وُضِعَتْ للاحتيارِ ؛ كانَ القاعدُ فيها ضامنًا ، فكذا هذا ، وَلَيْنُ كانَ فيه ضربُ إطلاقٍ ، ولكنْ يُغَبِّدُ بشرطِ السَّلامةِ كسائرِ المُباحاتِ ، فإذا انْقَلَبُ فسادًا ؛ تَبَيَّنَ أَنَّه مُحجورٌ عنه ، واسْتقامَ التَّفييذِ ؛ لأنَّ جائِزُ التَّركِ ال

قَالَ شَيخُ الإسلام علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ رِينَ فِي الشرحِ الكافي ا: القالوا هذا

<sup>(</sup>١) لمي حاشية الأصل: (خ: الاحتلاف،

وَلَهُ أَنَّ الْمُسْجِدَ إِنَّمَا بُنِيَ لَلصَّلَاةِ، وَهَذِهِ الْأَشْبَاءُ مُلْحَقَةٌ بِهِا فَلَا بُدَّ مِنْ إِطْهَارِ التَّهَاوُتِ فَجَعَلْنَا الْحُلُوسَ لِلْأَصْلِ مُبَاحًا مُطْلَقًا وَالْجُلُوسَ لِمَا يُلْحَقُ بِهِ إِطْهَارِ التَّهَاوُتِ فَجَعَلْنَا الْحُلُوسَ لِمَا يُلْحَقُ بِهِ مُنَاحًا مُقَبِّدًا بِشَرْطِ السَّلَامَةِ وَلَا غَرْوَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُبَاحًا أَوْ مَنْدُوبًا إِلَيْهِ وَهُو مُنَادًا مِشْرُطِ السَّلَامَةِ كَالرَّمْيِ إِلَى الْكَافِرِ أَوْ إِلَى الصَّيْدِ وَالْمَشْيِ فِي الطَّرِيقِ مُقَبِّدٌ بِشُرُطِ السَّلَامَةِ كَالرَّمْيِ إِلَى الْكَافِرِ أَوْ إِلَى الصَّيْدِ وَالْمَشْيِ فِي الطَّرِيقِ مُنْ السَّيْدِ وَالْمَشْيِ فِي الطَّرِيقِ السَّالِيقِ فَيْرُهُ وَالنَّوْمِ فِيهِ إِذَا انْقَلَبَ عَلَى غَيْرِهِ اللَّهُ مِن إِلَى الْمَسْجِدِ إِذَا وَطِئَ غَيْرَهُ وَالنَّوْمِ فِيهِ إِذَا انْقَلَبَ عَلَى غَيْرِهِ .

إِذَا جَلَسُ (١/٣٠٧١/٩) للحديثِ، أمَّا إذَا جَلَسَ لقراءةِ القرآنِ، أو للذِّكْرِ، أو للتَّذْكيرِ، أوْ ما شاكَلَ ذَلكَ مِن القُرَبِ، وكذلكَ إذَا جَلَسَ لانتطارِ الصَّلاةِ، يَتُبَغِي ألَّا يَضْمَنَ ما عَطِبَ به؛ لأنَّ المساجدَ أُعِدَّتُ لهذه الأمورِ».

وقالَ فَخْرُ الإسلامِ البَرْدُويِيُّ ﴿ فِي الشرحِ الجامعِ الصغيرِ »: الوإنْ قَعَدَ مُعنكفًا؛ فإنَّ مشايخَنا اختلفُوا فيه، فقالَ بعضُهم: [عندَ أبي حَنِيفَةً] (١): يَضْمَنُ؛ لأنَّه مُتَقَرِّبُ [به] (١) وقالَ بعضُهم: لا يَصْمَنُ؛ لأنَّه مُتَقَرِّبُ [به] (١) ه.

وقالَ [بعضُهم] (٣): بلُ هوَ عندَه في حقَّ الصَّلاةِ بمنزلةِ العَشيرةِ؛ لأنَّ المساجدَ أُعِدَّتُ لصلاةِ العامَّةِ منْ غيرِ خُصوصٍ، وإنَّما الخُصوصُ فيما يَرْجعُ إلىٰ المساجدَ أُعِدَّتُ لصلاةِ العامَّةِ منْ غيرِ خُصوصٍ، وإنَّما الخُصوصُ فيما يَرْجعُ إلىٰ المساجدَ أُعِدَّتُ لصلاةِ العامَّةِ منْ يَكُنْ لِغيرِهم حتَّ إقامةِ الجماعةِ؛ لأنَّه مِمَّا يَفْتَقِرُ للرَّايِ

<sup>(</sup>١). ما يبن الممقوقتين، ريادة من: الناء والغا؟ ا، والعا؟ ا، والماء والراء،

<sup>(</sup>۲) ما بین المعقوفتین ریاد\$ من الله، واغا، وافاله، والره،

 <sup>(</sup>٣) ما بين المعقوطتين: زيادة من ١٥١١، و١ع ١، و١٩٤٥، و١٩٩١، و١١ر١٠.

(وَإِنْ جَلَسَ رَجُلٌ مِنْ غَيْرِ الْعَشِيرَةِ فِيهِ لِلصَّلَاةِ فَتَفَقَّلَ بِهِ إِنْسَانٌ بِسُغِي الْ لَا يَضْمَلَ) لِأَنَّ الْمَسْجِدَ بُيِيَ لِلصَّلَاةِ وَأَمْرُ الصَّلَاةِ بِالْجَمَاعَةِ إِنْ كَانَ مُفَوَّصَا إِلَىٰ لَا يَضْمَلَ) لِأَنَّ الْمَسْجِدِ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ وَحْدَهُ.

والتَّدبيرِ، فأمَّا نفْسُ الصَّلاةِ: فَمُسْتَغْنِ عَنْ ذلكَ، بخلافِ تَعليقِ الضَّاديلِ، وبَسْطِ البُوَادِيِّ، والبِساطِ والحَصي،

قَالَ فَخُرُ الإسلام ﴿ ﴿ وَهَذَا الْقُولُ أَشْبَهُ ا ،

@ (00 es) @

#### فضلُ في الخسّائط الْمسّائل

قال وإدا مال الحائطُ إلى طريق المُسْلمين. وطُولب صاحبُهُ ينقَضه، وأشهد عليّه، قلمُ ينْقُضُهُ في مُدّةِ يقُدرُ على نقضه حتّى سقط، ضمن ما تلف به من نفسٍ أوْ ماكِ،

## فَضَلُ في الْحَبَائِطِ الْمَبَائِل

لمَّا دُكَرَ أحكامَ القتلِ الَّذِي يَخْصُلُ بِمُباشِرةِ الإنسانِ، أَوْ تَسْبِيهِ فَمْرَعُ فِي لِبِ القتلِ اللّذِي يَتعلَّقُ بِالجَمادِ الّذي لا اختبارَ له أصلًا، وهوَ الحائطُ المائلُ، وَذَكَرَ مَسَائِلَةُ بِتَرجمةِ الفصلِ في أَوَّلها، لا بِلَفَظِ البابِ، إشارةٌ إلى أنَّ ما في هذا العصلِ نوعٌ ممّا يُحْدِثُهُ الرُّجلُ في الطَّرِيقِ ، وقدَّمَ هذا الفصلَ على البابِ الَّذِي يَلِيه ، وإنْ كَانَ ذَلِكَ البابُ يَتَعَلَّقُ بِما له اختيارٌ ، وهوَ الحيوانُ ؛ تناسُبًا بينَ الحائطِ ، ويبنَ الكَيفِ ، والجُرْصُنِ ونحوِها .

قولُه: (قَالَ: وَإِذَا مَالَ الْحَاثِطُ إِلَىٰ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، وَطُولِبَ صَاحِبُهُ بِنَقْضِهِ، وَاشْهَدَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَنْقُضُهُ فِي مُدَّةٍ يَقْدِرُ عَلَىٰ نَقْضِهِ حَنَّىٰ سَقَطَ ؛ ضَمِنَ مَا تَلِفَ بِهِ مِنْ يُس أَوْ مَالٍ)، أي: قالَ القُدُورِيُّ عِلَىٰ في المختصرِها(١).

قَالَ الشَيخُ أَبُو الحَسنِ الْكَرْخِيُّ فِي المختصرِهِ الْوَإِذَا مَالَ حَاتُطٌ مَنْ دَارِ رَجلِ عَلَىٰ طريقٍ تَافَذِ ، أَوْ دَارِ رَجلِ ، فَلَمْ يُطَالَبْ بِنَقْضِهِ ، وَلَمْ يُشْهَدُ عَلَيْهِ فِيهِ حَتَّىٰ مُقَطَّ عَلَىٰ رَجلٍ فَقَتْلَهِ ، أَوْ عَلَىٰ مَتَاعٍ فَأَفْسَدَهُ ، أو على حيوانٍ فَعَطِبَ به ؛ فلا ضَمَانَ علىٰ صاحبِ الحائظِ في شيءِ من ذلكَ .

<sup>(</sup>١) ينظر: المخصر القُدُورِيَّة [ص/١٩٠].

وَالْفِياسُ أَنْ لَا يَضْمَنَ لِأَنَّهُ لَا صُنْعَ مِنْهُ مُبَاشَرَةً ، وَالْمُبَاشِرَةُ شَرْطٌ هُو مُنَعِلًا وبهِ ، لِأَنَّ أَصْلَ الْبِنَاءِ كَانَ فِي مِلْكِهِ ، وَالْمَيْلَانُ وشَعْلُ الْهَوَاءِ لَيْسِ مَنْ فِعْلِهِ فصار كَمَا فَبْلَ الْإِشْهَادِ ،

وإِنْ تُغَدِّمَ إليه في هَدْمِهِ، وأَشْهِدْ عَليه، ثُمَّ سَفَطَ في مُدَّةٍ فَدْ أَمُكَنَهُ نَفْصُهُ وبِها بعدَ الإشهادِ؛ فهوَ ضَامِنٌ، وإِنْ كَانَ لَمْ يُفَرِّطْ في نَفْضِهِ ١٨٥٧٥/١، ودَهَتَ يَطللُ مَن يَهْدِمُهُ، فكانَ في طلبِ ذلكَ حتَّى اشْتَأْجَرَ مَن يَهْدِمُهُ، فَسَقَطَ الحائطُ، فَفَتَل إنسانًا، أَوْ عَقَرَ دائِنَةً، أَوْ أَفْسَدَ مِتَاعًا؛ فلَا ضَمَانَ عليْه.

قَالَ مُحَمَّدٌ عِلَيْهِ وَالإشهادُ أَنْ يَقُولَ الرَّجلُ الشَّهدُوا أَنِّي قَدْ تَقَدَّمْتُ إلى هذا الرَّجلِ في هَدْم حائطِه هذا ، فإذا فعَلَ ؛ فقد لَزِمَة نقضُه على حالِ الإمكانِ ، فإنْ أَنْز ذلكَ وفَرَّطَ عمَّا وصغْتُ لكَ ؛ ضَمِنَ ما جَنى عليه الحائطُ ، فإنْ كانَتْ جِنابتُه على ذلكَ وفَرِط عمَّا وصغْتُ لكَ ؛ ضَمِنَ ما جَنى عليه الحائطُ ، فإنْ كانَتْ جِنابتُه على إنسانِ ؛ فهوَ على العاقِلَةِ إذا كانَتْ نقْسًا ، أوْ دونَها ، إذا بلَغَ مِن دِيَةِ الرَّجلِ لِصف عُشْرِ دِينِهِ ، إذا كانَ المَجْبيُ عليه رَجُلًا ، وإنْ كانَ المَجْنيُ عليه امرأةً ، فإذا بَلَغَ أَرْسُ جِسائِنها [عُشْرَ دِينها] (١) ، وما [كانَ] (١) أقلَ من ذلكَ ؛ فهوَ في مالِه ، وما كانَ في عبر بني آدم ؛ فهو في مالِه حالٌ اللهُ (١) ، إلى هنا لفظُ الْكَرْجِيِّ عليه .

وجملة ذلك: أنَّ مَن بَنئ حائطًا في مِلْكِهِ ؛ فهوَ على وجهيْنِ: إمَّا أنْ بَناهُ مائلًا، أو غيرَ ماثِلٍ، فإن بَنَاهُ مائلًا إلى الطَّريقِ، أو إلى مِلْكِ غيرِه ؛ فهوَ ضَامِنٌ لِمَا تَلِفَ به وَ وَإِنْ لَمْ يُطَالُب فِنقَضِهِ ؛ لأنَّه تعدَّىٰ بالبِناءِ في مِلْكِ غيرِه ، ألّا تَرى أنَّ هواءَ البُقعةِ في حُكْمِها(1).

<sup>(</sup>١) حابين المعقوفتين: زيادة من الدان وفغا، وفقالا، وقما، وقرة.

<sup>(</sup>٢) ما بين المعتوفتين: ريادة من قائله، ولاعه، وقفاله، وقمه، وقره،

<sup>(</sup>٣) ينظر: ٥شرح محصر الكرخي: للقدوري [ق/٤٤٣/ داماد].

<sup>(</sup>٤) ينظر، المحتصر الطحاوي، [ص/٢٥٣]، التناوئ النوازل؛ [ص/٣٦٠]، قالمبسوط؛ [٩/٢٧]،

-43 Stadtada - Eber

ولوَّ بِمِنَ فِي مَلْكَ عِبِره ؛ كَانَ مُتَعَدَّبًا ، كَذَلَكَ إِذَا بِمِنَ فِي هُواهِ مَلْكَ غِبِره ، وإذَا ثبت إنه الله مُتَعَدَّ فِي دَلْكَ ؛ صمن ما تولَّد منه ، كَحَفْرِ البِيْر فِي الطَّرِيق ، وإنْ بَالُهُ فِي مِلْكِهِ عِبْر مَاثُلِ إِلَىٰ الطَّرِيقِ ، أَوْ إِلَىٰ مِلْكِ غِيره ، فلا ضَمَانَ عليه فيما تلِفَ بَه قَبْلِ التَّقَدُّمِ إِلَيْه بِنَقْصِه ، أَو الإشهادِ عليه .

وقالَ بعضُ أصحابِ الشَّافِمِيُّ ﷺ: عليه الضَّمَانُ (١٠). كذا في الشرحِ الْأَقْطَعِ» (١٠)

لنا: أنَّ حقَّ الغيرِ حَصَلَ في يدِه مِنْ غيرِ فِعْلِه، فلاَ يَضْمَنُهُ قَبْلَ المطالبةِ، اصْلُه: النَّوبُ إذا أَلْفَتْهُ الرِّيحُ في دارِه، ولأنَّها حِنايةٌ بِسَبَبٍ، فاختلفَ فيها التَّعَدِّي وغيرُ التَّعَدِّي، أَصْلُه: حَفْرُ البِثْرِ،

فَإِنْ قَيَلَ: مَا وَجَبٌ ضَمَانُه إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ بَإِزَالَتِهِ وَجَبٌ ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ إليه ، كما لو بَنَىٰ الحائطَ مائلًا؟

قِيلَ [له]("): هناكَ حَصَلَ حتَّ الغيرِ في يَدِهِ بِفِعْدِه ، فَصَمِنَهُ مِنْ غيرِ مُطالبةٍ ، وهي مسألتِما حَصَلَ في يَدِهِ بغيرِ فِعْلِه ، فاختلفَ الضَّمانُ بالمُطالبةِ وعَدَمِها ،

وأمَّا إذا تُقُدُّم إليه بِنَقْضِهِ ، وأَشهدَ عليه ، فلَمْ يَنْقُصُهُ مِعَ الإمكانِ حتَّىٰ تَلِفَ بسقُوطِه شيءٌ ؛ فَعَلَيْهِ الصَّمانُ .

النحمة الفقهاء (٣٤٧/٣) ١٢٨ ]، البدائع الصنائع (٣٤٨/٦) ٩٤٩]، الفتارئ قاضي خان؟
 (٣٤٤) ، النبيس الحقائق (٢٤٧/٦) ، الجرهرة البرة (٢٧٩/٣) ، الفتارئ الهدية (٤٣/٣) .

<sup>(</sup>١) ينظر، ١٥ لحاري الكبير ١ للماوردي [٢٧٩/١٣] ، و١٠ لمهذب، للشيرازي [٢٠٧/٣].

<sup>(</sup>٢) ينظر: فمشرح محتصر القدوري، للأقطع [٢ق/١٧١].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقودتين: زيادة من: الدال واعال وافد ١٢) والمال والرال.

وقالُ أصحابُ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ: لَا ضَمَانَ عليه (١). كذا في «شرح الْأَقْطَع» عِنهِ اللهِ اللهِ

ولَكِنْ لَوْ طُولِبَ بِالرَّدِّ، فَلَمْ يَرُدُّ؛ صَارَ مُتَعَدِّيًا في إمساكِه بعدَ ذلكَ، كدلكَ هاهنا، فصارَ الامتناعُ عنِ التَّفْريخِ بمنزلةِ شغْلِ مبتدأِ باختيارِه، وهوَ مُتَعَدُّ في ذلكَ، وهوَ شَرْطُ النَّلَفِ، فصارَ بمنزلةِ إشراعِ شيءِ إلى الطَّريقِ باختيارِه بِشَغْلِ هواءِ المسلمينَ، ولَا كفَّارةَ عليه؛ لأنَّه ليسَ بِمُباشرٍ فيما أصابَ الحائطَ».

قَانْ قِبِلَ: مَا لِيسَ بَسَبِ لَلضَّمَانِ إِذَا لَمْ يُتَقَدَّمُ إِلَيْهِ بِإِزَالِتِهِ ؛ وحَبَ أَلَّا يَكُونَ سَبًا للضَّمَانِ إِذَا تُقُدَّمَ إِلِيهِ ، أَصْلُهُ: إِذَا حَفَرَ بِنْرًا فِي مِلْكِهِ ، وإِذَا أَشْعَلَ النَّارَ فِي مِلْكِهِ ، فَطَارَ الجَمْرُ إِلَىٰ مِلْكِ غِيرِهِ .

قِيلَ [له] (٣): إذا حَفَرَ في مِلْكِ نفسِه ؛ لَمْ يَخْصُلُ حَقَّ الغَيْرِ في يَدِهِ ، فالمُطالَةُ لَا تأثيرَ لها ، وفي مسألتِنا حَقَّ الغَيرِ حَصَلَ في يَدِهِ ؛ فالمُطالبَةُ بإزالَةِ اليّدِ مُؤَثِّرَةً فاختف ، وأمَّا إذا أطارتِ الرِّيحُ بالجَمْرِ إلى مِلْكِ غيرِه ، فطالبَه بِأَخْذِ الجَمْرِ ونَقْلِهِ ، فلَمْ يَنْفلُ معَ الإمكانِ ؛ صَمِنَ ما تَلِفَ به ، فهوَ مثلُ مسألتِنا (١) . كذا في الشرحِ الْأَقْطَعِ ٥ .

 <sup>(</sup>١) ينظر: «الحاوي الكبير» للماوردي [٢٧٩/١٢]، و«المهذب» للشيرازي [٣٠٧/٣].

<sup>(</sup>٢) بنظر: اشرح محتصر القدوري، للأقطع [٢٥/١٧١].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوقتين ريادة من: «ن»، وقعه، وقفاله، وقمه، وقره،

<sup>(1)</sup> ينظر اشرح مختصر القدوري المأقطع [٢٥/١٧١].

وَّجُّهُ الْإَسْتِحْسَانِ أَنَّ الْحَائِطَ لَمَّا مَالَ إِلَىٰ الطَّرِينِ فَقَدُّ اشْتَمَلَ هَوَاءَ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ بِمِلْكِهِ وَرَفْعُهُ فِي يَدِهِ، فإذا نُقْدُم إلَيْه وَطُولِبَ بِتَقْرِيغِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ فَإِذَا امْتَنَعَ صَارَ مُتَعَدِّبًا بِمَنْزِلَةٍ مَا لَوْ وَقَعَ ثَوْبُ إِنْسَانٍ فِي حِجْرِهِ يَصِيرُ مُتَعَدِّبًا بِالإمْتِبَاعِ عَنْ التَّسْلِيمِ إِذَا طُولِبَ بِهِ كَذَا هَذَا ، بِحِلَافِ مَا قَبْلَ الْإِشْهَادِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ هَلَاكِ النَّوْبِ قَبْلَ الطُّلَّبِ، وَلِأَنَّا لَوْ لَمْ نُوجِبْ عَلَيْهِ الضَّمَانَ يَمْتَنِعُ عَنْ التَّفْرِيخِ فَيَنْقَطِعُ الْمَارَّةُ حَذَرًا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ فَيَتَصَرَّرُونَ بِهِ، وَدَفْعُ الضَّرَرِ الْعَامِّ مِنْ الْوَاجِبِ وَلَهُ تَعَلَّقٌ بِالْحَائِطِ فَيَتَعَيَّنُ لِدَفْعِ هَذَا الضَّرَرِ، وَكُمْ مِنْ ضَرَرٍ خَاصَّ يُتَحَمَّلُ لِدَفْع الْعَامِّ مِنْهُ ، ثُمَّ فِيمَا تَلِفَ بِهِ مِنْ النُّقُوسِ تَجِبُ الدِّيَةُ وَيَتَحَمَّلُهَا الْعَاقِلَةُ ، لِأَنَّهُ فِي كَوْنِهِ جِمَايَةً دُونَ الْخَطَأِ فَيُسْتَحَقُّ فِيهِ التَّخْفِيفُ بِالطَّرِيقِ الْأُولَىٰ كَيْ لَا يُؤَدِّيَ إِلَىٰ اسْتِئْصَالِهِ وَالْإِجْحَافِ بِهِ، وَمَا تَلِفَ بِهِ مِنْ الْأَمْوَالِ كَالدَّوَابِّ وَالْعُرُوضِ يَجِبُ ضَمَاتُهَا فِي مَالِهِ، لِأَنَّ الْعَوَاقِلَ لَا تَعْقِلُ الْمَالَ وَالشَّرْطُ التَّقَدُّمُ إِلَيْهِ، وَطَلَبُ النَّقُضِ مِنْهُ دُونَ الْإِشْهَادِ ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْإِشْهَادَ لِيَتَمَكَّنَ مِنْ إِثْبَاتِهِ عِنْدَ إِنْكَارِهِ فَكَانَ مِنْ بَابِ الإحْتِيَاطِ.

😝 غاية البيان 🦫

قُولُه: (فَإِذَا تُقُدُّمَ إِلَيْهِ)، على صيغةِ المبْنِيُّ للمفعولِ مِن ماضي التَّقدُّمِ.

قولُه: (وَكُمْ مِنْ ضَرَرٍ خَاصٌ يُتَحَمَّلُ لِدَفْعِ الْعَامُّ مِنْهُ)، أي: منَ الضَّرَرِ كما في الرَّمْيِ إلى الكفَّارِ، وإنْ تَنَرَّسوا بأُسارَىٰ المسلمينَ، وَكَفَطْعِ العُضوِ لِلأَكَلَةِ عندَ خوفِ هلاكِ النَّفْسِ،

[٢٠٣٠/٣] قولُه: (وَيَتَحَمَّلُهَا الْعَاقِلَةُ)، أي: يَتَحَمَّلُونَ الدَّيَةَ، وإنَّما تَحَمَّلُتِ العاقِلَةُ جِنايةَ الخَطَأِ؛ لأنَّها دونَ الخطأِ، فكانَتْ أَوْلَىٰ بالتَّحمُّل، بحلافِ ما كانَ في غيرِ بني آدمَ، فهوَ في مالِه، ولأنَّ ضَمانَ الأموالِ لَا يَتَحَمَّلُه العاقِلَةُ.

قُولُه: (وَالشَّرْطُ النَّقَدُّمُ إِلَيْهِ، وَطَلَبُ النَّقْضِ مِنْهُ دُونَ الْإِشْهَادِ).

وَصُّورَةُ الْإِشْهَادِ إِ١٠٠١مَ إِنَّ يَقُولَ الرَّجُّلُ: اشْهَدُّوا أَنِّي قَدْ تَقَدَّمْت إِلَىٰ هَدا الرَّجُلِ فِي هَدْمِ حَايْطِهِ هَذَا، وَلَا يَصِحُّ الْإِشْهَادُ قَبْلَ أَنْ يَهِيَ الْحَايْطُ لِانْعِدَامِ التَّعَدِّي،

قَالَ: (وَلَوْ بَنَىٰ الْحَائِطَ مَائِلًا فِي الْإِنْتِدَاءِ قَالُوا: يَضْمَنُ مَا تَلِفَ بِسُقُوطِهِ مِنْ غَيْرِ إشْهَادٍ) لِأَنَّ الْبِنَاءَ تَعَدُّ ابْئِدَاءٌ كَمَا فِي إشْرَاعِ الْجَنَاحِ.

قَالَ القُدُورِيُّ عَلَيْهِ فِي شُرِجِه لِمُعَتَصِرِ الْكَرْخِيُّا: الوالمعترُ علنا المطالبةُ بالهَدْمِ، وإنَّما يَخْتَاحُ إلى الإشهادِ لتَنْبَتَ المطالبةُ ، وهذا كما نَقُولُ في الشَّفْعَةِ: إنَّ المُعتبرَ المطالبةُ ، وإنَّما يُشْهَدُ لتَنْبَتَ المُطالبةُ بالشَّهادةِ ، فلو [١/١٧١/١٨] الشَّفْعَةِ: إنَّ المُعتبرَ المطالبةُ ، وإنَّما يُشْهَدُ لتَنْبَتَ المُطالبةُ بالشَّهادةِ ، فلو المهلام المُعتبرَ المطالبةِ ، وإنَّم أَنْه طُولِبَ ، وجَبَ عليه الضَّمانُ ، وإنْ لَمْ يُشْهَدُ عليه ، ولؤ لمَّ يَعْتَرِفُ صَاحِبُ الحائظِ أنَّه طُولِبَ ، وجَبَ عليه الضَّمانُ ، وإنْ لَمْ يُشْهَدُ عليه ، ولؤ لمَّ يَعْتَرِفُ صَاحِبُ الحائظِ أنَّه مَا جنَى الحائظُ فيما بينه وبينَ اللهِ تعالى الله . وقدُ ذَكَرُنا صورةَ الإشهادِ قبَلَ هذا عنْ المختصرِ الْكَرْخِيُّ السَّيْهِ .

قَالَ فِي الشَّرِحِ الْأَقْطَعِ»: القَالَ مُحَمَّدٌ ﴿ إِلَيْهِ فِي النَّقْضِ، وعلى أَنَّهُ مَاتَ مِنْ سُقُوطِهِ الشُّهُودُ على ثلاثةِ أَسْبَاءَ: على التَّقَدُّمِ إليه في النَّقْضِ، وعلى أَنَّه مَاتَ مِنْ سُقُوطِهِ عليه، وعلى أنَّ الدَّارَ له؛ لأنَّ كُوْنَ الدَّارِ في يدِه ظاهرٌ في المِلْكِ، والظَّاهرُ لَا يُسْتَحَقُّ بِهِ حَقِّ على الْغَيرِ، وسُقُوطُه عليه بعدَ التَّقدُّمِ إليه بِنَقْضِهِ سَبَبٌ للضَّمَانِ، فلا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِه الآ؟).

وقالَ في «شرحِ الطَّحَاوِيُّ»: «فإذا أَنكرتِ العاقِلَةُ واحدًا مِنْ هذه الأشياءِ؛ فلَا ضَمانَ عليهم حتَّىٰ يَشْهَدَ الشُّهودُ بذلكَ ، ولوْ أَقَرَّ صاحبُ الدَّارِ بهذه الثَّلاثةِ؛

<sup>(</sup>١) - وقع في الأصل؟ لاعتداء والعثبت من: الله، والفلاء، ولاعه، ولامه،

<sup>(</sup>٢) ينظر: اشرح محتصر الكرحي، للقدوري [ق/٣٤٤/ داماد].

<sup>(</sup>٣) ينظر: فشرح مختصر القدوري، للأقطع [٢ق/١٧٢].

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلِ وَامْرَأْتَئِن عَلَىٰ النَّقَدُّمِ؛ لِأَنَّ هَذِهَ لَئِستُ بِشَهَادَةِ عَلَىٰ الْقَتْلِ، وَشَرَّطُ التَّرْكِ فِي مُدَّةِ يَقْدِرُ عَلَىٰ نَقْضِهِ مِيهَ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمْكَانِ النَّقْضِ لِيَصِيرَ بِتَرْكِهِ حَالِيًا.

وَيَسْتَوِي أَنْ يُطَالِبُهُ بِنَفْضِهِ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ، لِأَنَّ النَّاسَ كُلَّهُمْ شُرَكَاءً فِي

لَزِمَةُ هي مالِه ، ولا يَجِبُ على العاقِلَةِ)(١).

قولُه: (وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ رَجُلِ وَامْرَ أَتَبْنِ عَلَىٰ النَّقَدُّمِ ؛ لِأَنَّ هَذِهَ لَيْسَتْ بِشَهادَةٍ عَلَىٰ الْقَتْلِ ، لِأَنَّ هَذِهَ لَيْسَتْ بِشَهادَةٍ عَلَىٰ الْقَتْلِ ؛ لَمْ تُقْبَلُ شهادةُ السَّاءِ لِشُبْهَةِ البَّدَلِيَّةِ ، لَكَنَّهِ لَيسَتْ بشهادةٍ عليه ، بلُ هي شهادةٌ على مَيَلانِ الحائطِ ، فتُقْبَلُ شهادةُ رَجُلُ وامرأنيْنِ .
رَجُلُ وامرأنیْنِ .

قولُه: (وَشَرُطُ تَرُكِ النَّقُضِ فِي مُدَّةٍ يَقْدِرُ عَلَىٰ [نَقْضِهِ فِيهَا] (٢))، أي: شَرْطُ القُدُررِيِّ ﴿ وَلَهُ النَّقْضِ لَرُجوبِ الضَّمانِ فِي مُدَّةٍ يَقْدِرُ على نَقْضِهِ فِيهِ ؛ [لأنَّه قالَ. ﴿ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَنْقُضُهُ فِي مُدَّةٍ يَقْدِرُ عَلَىٰ نَقْصِهِ ﴾ [٢)، وذلك [لأنَّه] (١) وَقَالَ. ﴿ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ زَمَانٍ يَقْدِرُ عَلَىٰ النَّقْضِ ، مَمَّا لِجَهِلِهِ بدلكَ ، أو لِعَدَمِ الأَلَةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ زَمَانٍ يَقْدِرُ فِيهِ على النَّقْضِ حَتَى يَكُونَ بِتَرْكِهِ بعدَ ذلكَ مُتَعَدِّيًا .

قولُه: (وَيَسْتَوِي أَنْ يُطَالِيَهُ بِنَقْضِهِ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمَّيٌّ)، وهذا لفظُ الْقُدُورِيُّ ﴿ وَهِ اللهِ الْقُدُورِيُّ ﴿ وَهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ الطَّرِيقِ حَقَّ لَجَمِيعِ أَهْلِ دَارِ الإسلامِ، فَكُلُّ مَنَ لَهُ المُورِو فِي الطَّرِيقِ فَلَه المُطالبةُ بِنَقْصِهِ، وأَهْلُ الذَّمَّةِ مَنْ أَهْلِ دَارِ الإسلامِ، فإذا المُطالبةُ بِنَقْصِهِ، وأَهْلُ الذَّمَّةِ مَنْ أَهْلِ دَارِ الإسلامِ، فإذا

<sup>(</sup>١) ينظر: ١١شرح مختصر لطحاوي، للْأَسْبِيجَبِيُّ [ق/٣٨٠]

<sup>(</sup>٢) وقع في الأصل، القصها فيه! ، والمثبت من: الله؛ والعالاة، والع؟، والمه، والرا.

<sup>(¬)</sup> ما بين المعقوضين: ريادة من: ((٥) ، و(١٤) ، و(١٩) ، و(١٩) ، و ١٩).

<sup>(</sup>١) ما يبن المعقوطين: زيادة من: ٩٤١٤ عاوهم؟.

 <sup>(</sup>٥) (محصر الفُدُورِيّ) [ص١٩٠].

الُمُرُّورِ فِيصِحُّ النَّمَدُّمُ إِلَيْهِ مِنْ كُلُّ وَاحَدِ مِنْهُمْ رَجُّلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةَ خُرًّا ذَانَ أَوْ مُكَانِنًا، وَيَصِحُ النَّفَدُمُ إِلَيْهِ عَنْدَ السُّلُطانَ وَهَيْرِهِ } لأَنَّهُ مُطالِبةٌ بِالنَّفُرِيخِ فيتمرَّدُ كُلُّ صَاحِبِ حَقَّ بِهِ،

طالب الدُّمَّيُّ بذلك فقدُ طالَب بِما له فيه حقَّ ، فضحَّتْ مُطالبَّتُهُ ، وكذلك لوْ طالبَّ به امرأهً ، أوْ صبيٍّ ، أوْ غَرِيبٌ منْ بلدٍ آخرَ ؛ لأنَّ جميعَ هؤلاء لهم النَّرورُ في

الطّريقِ، فضَحَّتَ مُطالبتُهم لِثُبوتِ حقّهم (١)، كذا في الشرح الْأَقْطع».

وقالَ في الشرح الطَّحَاوِيُّ إلَيْنِ تعالى: اإذا مالَ الحائطُ إلى الطَّريق العامِّ، فإنَّ الحُصومةَ فيه إلى واحدٍ منَ النَّاسِ مُسَلمًا كَانَ أَوْ ذِمَيًّا، بعدَ أَنْ يَكُونَ حُرَّا بَالعًا عَاقلًا، أَوْ كَانَ صغيرًا أَذِنَ إماء المُسلمًا كَانَ أَوْ ذِمَيًّا، بعدَ أَنْ يَكُونَ حُرًّا بَالعًا عَاقلًا، أَوْ كَانَ صغيرًا أَذِنَ إماء المعالم إلى صاحبِ الحائطِ ، بأنَّ حائِطَك إماء المعالم مولاه في الحُصومةِ ، وإذا تُقدِّم إلى صاحبِ الحائطِ ، بأنَّ حائِطَك إماء الما مال فَارْفَعَهُ وَ كَفَاهُ ذَلِكَ ، ولوْ مالَ الحائطُ إلى سِكَّةٍ غيرِ نافذةٍ و فالخُصومةُ لواحدٍ مِنْ أَمْلِ السَّكَةِ ، ولوْ مَالَ الحائطُ إلى سِكَّةٍ غيرِ نافذةٍ و فالخُصومةُ لواحدٍ مِنْ أَمْلِ السَّكَةِ ، ولوْ مَالَ إلى دارِ جَارِهِ و فالخُصومةُ إلى صاحبِ تِلكَ الدَّارِ إِنْ كَانَ أَمْسَاجِرًا ، أَو مُستعيرًا و فالإشهادُ إلى السَّاكِنِ لَا إلى غيره (\*) فيها ، وإنْ كَانَ مُسْتأجرًا ، أو مُستعيرًا و فالإشهادُ إلى السَّاكِنِ لَا إلى غيره (\*). كذا في الشرح الطَّحَاوِيُّ الله الله عيره (\*). كذا في الشرح الطَّحَاوِيُّ الله الله .

قُولُهُ: (ويصِحُ التَّقَدُّمُ إِلَيْهِ حِنْدَ السُّلْطَانِ وَغَيْرِهِ).

قَالَ الحَاكُمُ الشَّهِيدُ ﴿ فِي ﴿ الكَافِي ﴾ : ﴿ لَوْ شَهِدَ عَلَيْهُ فِي حَاثِطِهِ شَاهِدَانِ ، أَو رَجُلُ وَامْرُأَةٌ عِندَ السُّلطَانِ ، أَوْ عِندَ غيرِ السُّلطَانِ ، فَلَمْ يَأْخُذُ في نَقْضِهِ عَندَ ذَلكَ ؛ فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَ ﴾ (٠).

<sup>(</sup>١) ينظر: فشرح محتصر القدوري، للأقطع [٢٤٠/١٧].

 <sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفتين: ريادة من: لان»، رافع »، وهقا٢ »، والم »، والر »،

 <sup>(</sup>٣) ينظر: اشرح محتصر الطحاري، للأشبيجابي [ق/١٨١].

<sup>(</sup>٤) ينظر: (الكافي) للحاكم الشهيد [ق/٢٣٥].

قال عان مال إلى دار رجل؛ بالمطالبة إلى مالك الدار حاصة ولأن الحقّ لا عَلَى الْخُصُّوصِ، وَإِنْ كَانَ فِيهَ شُكَّنَ لَهُمْ أَنْ بُطاللُوهُ لأنَّ لَهُمْ الْمُطالبة وإزالة مَ شَغَلَ اللَّهُمُ أَنْ بُطاللُوهُ لأنَّ لَهُمْ الْمُطالبة وإزالة مَ شَغَلَ هَوَاءَها، وَلَوْ احْبهُ صَاحِبُ الدَّارِ أَوْ أَيْراهُ مِنْ اللَّهُ الدَّارِ أَوْ أَيْراهُ مِنْ الدَّارِ فَكَذَا بِإِزَالَةِ مَا شَغَلَ هَوَاءَها، وَلَوْ احْبهُ صَاحِبُ الدَّارِ أَوْ أَيْراهُ مِنْ اللَّهُ الدَّارِ أَوْ أَيْراهُ مِنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

قَالَ النَّسِخُ أَبُو الحسنِ الْكَرْخِيُّ عَلَيْهِ: ﴿ وَإِذَا مَالَ إِلَىٰ الطَّرِيقِ فَأَشْهَدَ رَجُلُ عَلَيه ، ثُمَّ الشَّتَأْجُلَ الْحَاكِمَ فَأَجَّلَهُ ﴾ عليه ، ثُمَّ الشَّأَجُلَ الحَاكِمَ فَأَجَّلَهُ ﴾ فالتَّاحِيلُ باطِلَّ لَا يَثَرَأُ مِنْ شيء ، وهوَ على حالِه الأولى ، وإنْ كَنَ المَيلانُ إلى دارِ رَجُلٍ ، فَأَجَّلَهُ صَاحِبُ الدَّارِ ، أَوْ أَبَرَأَه منه ، أَوْ فَعَلَ ذَلكَ ساكنُ الدَّارِ ، فذلكَ جائزً ، ولا ضَمَانَ عَلَيْهِ فيما جَنَى الحائطُ ﴾ (٤) . إبى هنا لهطُ الْكَرْخِيُ عِلى المَّارِ ، هذلكَ جائزً ،

و القرقُ بينهما: أنَّ الحائطَ إذ مالَ إلى الطَّريقِ، فالحقُّ لِجماعةِ المسلمينَ، فإذا طَالَبَ أحدُهم تَعَلَّقَ الضَّمَانُ بالحاثطِ لِحَقَّ الجماعةِ، فإذا أَجَّلَهُ أحدُهم أَوْ أَجَّلَهُ

<sup>(</sup>١) بنظر: «مختصر القُدُورِيَّة [ص/١٩٠]،

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوطين؛ زيادة من: «د»، و«غ»، و«فا٢»، و١م»، و٥(٠).

<sup>(</sup>٣) وقع في الأصل اليؤاجرة، والمثبت من الدا، والغالا، والاعلاء وقم، وقراه

<sup>(</sup>٤) ينظر " اشرح محتصر الكرحي اللقدوري [ق/٣٤٤].

وَلَوْ بَاعِ الدَّارَ بَعُدَمَا أُشْهِدَ عَلَيْهِ، وَقَبَضَهَا الْمُشْتَرِي؛ برِئَ منْ ضَمامه؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ بِتَرُكِ الْهَدْمِ مَعَ تَمَكُّنِهِ وَقَدْ زَالَ تَمَكُّنَهُ بِالْبَيْعِ، بِخِلَافِ إشْرَاعِ الْجَنَاحِ

الحاكمُ؛ فقد أَسْقَطَ حَقَّ تَفْسِهِ وحنَّ غيرِه، وذلكَ لَا يَجُوزُ،

وامًّا صاحبُ الدَّارِ: فالحقُّ له، وكذلكَ السَّاكنُ، فإذا أَجَّلَ، أَوْ أَبْرَأَ؛ ففد أَسَّقَطَ حتَّ نفسِه، فلذلِكَ جَازَ.

وقالَ الْكَرْخِيُّ هِ أَيضًا: ٥وكدلكَ لَوْ أَنَّ رَجلًا وَضَعَ في دارِ رَجلِ حَجَرًا، أَوْ حَفَرَ فيها بِنْرًا، أَوْ بَنَى فيها بِنَاءً، وَأَبْرَأَهُ صاحبُ الدَّارِ منه؛ [كان بَرِيثًا] (١)، ولا يَلْزَمُه ما عَطِبَ بشيء مِنْ دلكَ، كانَ صاحبُ الدَّارِ، أَوْ داخلُ عليه، وكأنَّ (١) يَلْرَمُه ما عَطِبَ بشيء مِنْ دلكَ، كانَ صاحبُ الدَّارِ، أَوْ داخلُ عليه، وكأنَّ (١) صاحبَ الدَّارِ فعَلَ ذلكَ، وهذا لأنَّ الضَّمانَ إنَّما يَجِبُ لِحَقَّ صاحبِ [١٧٧١٨] الدَّارِ، فإذا أَبْرَأَهُ؛ فقد أَسْقَطَ حَنَّ نفسِه، فصارَ كأنَّ هذا الفِعلَ وَقعَ بإذْنِه ابتداءً (١٠)،

قولُه: (وَلَوْ بَاعِ الدَّارَ بَعْدَمَا أُشْهِدَ عَلَيْهِ، وَقَبَضَهَا الْمُشْتَرِي؛ بَرِئَ مِنْ ضَمَانِهِ)، ذكرَها تفريعًا، ولا يَتفاوَتُ الحُكُمُ إذا سَقَطَ الحائطُ بعدما قَبَضَه المُشتري، أو بعدَما مَلكَهُ، وبه صرَّحَ الْكَرْخِيُّ في المختصرِه، وذلكَ لأنَّه لمَّا باغ ؛ فقدْ صارَ بحالٍ لا يَمْلِكُ فيها النَّقُص، والضَّمانُ إنَّما يَجِبُ عليه بِتَرْكِ النَّقْضِ، فإذا لم يتَمَكَّنُ منه؛ لَمْ يَصْمَنُ، وليسَ هذا كَمَنْ أَشْرَعَ جَناحًا إلى الطَّريقِ، ثُمَّ باغ الدَّارَ، وباغ الجَناح، فوقَعَ على إنسانٍ ؛ ضَمِنَ البائعُ ؛ لأنَّ نَفْسَ الوَضعِ جِنايَةٌ ، فزوالُ مِلْكِه عنه لا يُعَيَّر حالَه، وليسَ كذلكَ في مسألينا ؛ لأنَّ بناءَ الحائطِ لم يَكُنْ جِناية ، وإنَّما الحِنايةُ تَرْكُ النَّقْضِ، وإذا صارَ بحيثُ لا يَمْلِكُ النقضَ في حالِ الوقوعِ ؛ خرَجَ فِعْلُه مِنْ أَنْ يَكُونَ جِنايةً .

<sup>(</sup>١) - وقع في الأصل: (يرئ)، والبيت من: الله: والفائة؛ والغاء والماء والراء.

 <sup>(</sup>۲) وقع في الأصن: (وإن كان)، والمثبت من (إن)، و((عا؟)، و((ع))، و((م))، و((ر)).

<sup>(</sup>٣) يطر: اشرح محتصر الكرحي؛ للقدوري [ق/٢٤٤].

لِأَنَّهُ كَانَ حَالِيًّا بِالْوَضْعِ وَلَمْ يَنْفَسِخْ بِالْبَيْعِ مَلَا يَبْرَأُ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَا.

ولا ضمان على المشتري؛ لأنه لم يشهد عليه، ولو أشهد عليه بعد شرائه فهو ضامن لِتَرْكِهِ التَّقْرِيغَ مَعَ تَمَكُّنِهِ بَعْدَمَا طُولِبَ بِهِ، وَالْأَصْلُ آنَّهُ يَصِحُّ التَّقَدُّمُ إِلَىٰ كُلَّ مَنْ يَتَمَكَّنُ مِنْ مَقْضِ الْحَائِطِ وَتَقْرِيعِ الْهَوَاءِ، وَمَنْ لَا يَتَمَكَّنُ مِنْ لَا يَصِحُّ التَّقَدُّمُ إِلَىٰ التَّقَدُّمُ إِلَىٰ النَّهِ كَالْمُوتَعِ وَالْمُودَعِ وَسَاكِنِ الدَّارِ، وَيَصِحُّ التَّقَدُّمُ إِلَىٰ الرَّاهِنِ لِقُدْرَثِهِ عَلَى ذَلِكَ بِوَاسِطَةِ الْهِكَكِ وَإِلَىٰ الْوَصِيِّ [٢١٣].

قَالَ الْكَرْخِيُّ عِلَيْهِ فِي المختصرِهِ اللهِ الوكذلكَ كُنَّ مَنْ أَشْهِدَ عَدِيهِ مَثَنْ لَا يَجُوزُ نَقْصُه ؛ فإنَّه لَا يَضْمَنُ ، وإنْ كانَتِ الدارُ في يدِه مثلَ المُرتهنِ يُشْهَدُ عليه ، أوِ المُشْتَأْجِرِ أوِ المُستَعيرِ [٢٠١٠٣] أوِ المُودَعِ ، وذلكَ لأنَّهم لَا يَمْلِكُونَ النَّقْضَ ، فلَا تَصِحُّ مُطَالَتُهم ها اللهِ .

قَالَ: «فَإِنْ أُشْهِدَ على المالكِ صحَّ ذلكَ، ويَصِحُّ على الرَّاهنِ؛ لأنَّه يَقْدِرُ علىٰ قضاءِ الدَّيْنِ، وهَدْم الحائطِ، فصارَ مُعرَّطًا بالتَّركِ».

وقالَ الْكَرْخِيُ ﴿ أَبِضًا: ﴿ وَإِذَا أَشْهِدَ عَلَى الوصِيُّ ، أَوِ الأَبِ فَي هَدْمِ حَالْطِ لَصَغيرِ فَي حَجرِهِما ؛ لَزِمَهُ النَّقُضُ ، فإنَّ لَمْ ينْفُضْ حَتَّىٰ سَقَطَ فَمَا لَجِقَ مِن جِنايةٍ فَهِيَ لارمةٌ للصَّبِيِّ ، فما كَانَ ممَّا يَلْزَمُ فِي مَالِ البَالِغ ؛ فهوَ في مالِ الصَّغيرِ ، وما كَانَ على العاقِلَة ؛ فهوَ في مالِ الصَّغيرِ ، وما كَانَ على العاقِلَة ؛ فهوَ على العاقِلَة ) (١٠) . إلى هن لهطُّ الْكَرْخِيُّ ﴿ فَهَى وَلَكُ لاَنَّ الوليَّ يَمُلكُ النَّقُضَ ، والإشهادُ عليه كالإشهادِ على العاللُ .

قولُه: (عَلَى مَا ذَكَرُنا)، إشارةٌ إلى ما ذَكَرَ في بابِ ما يُخْدِثُهُ الرَّحَلُ في الطَّريقِ بقولِه. (وَلَوْ أَشْرَعَ جَنَاحًا إِلَىٰ الطَّرِيقِ، ثُمَّ بَاعَ الدَّارَ، فَأَصَابَ الْجَمَاحُ رَجُلًا؛ فَالضَّمَانُ عَلَىٰ الْنَائِعِ).

<sup>(</sup>١) ينظر: الشرح مختصر الكرخية للعموري [ق/٣٤٤].

وَإِلَى أَبِي الْنَيْتِيمِ أَوْ أُمِّهِ فِي حَايِّطِ الصَّبِيِّ لِقِيَامِ الْوِلَايَةِ، وَذَكَرَ الْأُمَّ فِي: «الزِّيَادَاتِ» وَالصَّمَانُ فِي مَالِ الْنَيْتِيمِ لِأَنَّ فِعْلَ هَوُلَاءِ كَمِعْلِهِ، وَإِلَىٰ الْمُكَاتَبِ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ لَهُ،

قولُه: (وَإِلَىٰ أَبِي الْبَتِيمِ)، أي: إلىٰ أَبِي الصَّبِيِّ؛ لأنَّه لا يُنْمَ مع وجودِ الأبِ. قولُه: (وَذَكَرَ الْأُمَّ فِي «الزِّيَادَاتِ»)، يَعْنِي: إذا تقدَّمَ إلىٰ أُمَّ الصَّبِيِّ في حائطٍ ماثلٍ لصغيرٍ؛ لَزِمَ الضَّمانُ، وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّهُ لم يَذْكُرُ في «الزِّياداتِ» الأُمَّ، بلُ ذَكَرَ الأَبَ والوصيَّ كما في «الأصل».

وقالَ في «الزَّياداتِ»: «حائطٌ لِصَبِيِّ شُهِدَ على أبيه ، أَوْ على وَصِيَّه ؛ فالضَّمانُ على عاقِلَةِ الوَصِيِّ ، فإنْ لَمْ يَشْقُطُ حَتَّىٰ كَبِرَ [١٧٧/١٤] ، أو ماتَ مَن أُشْهِدَ عليه ، لم يَكُنْ فيه ضَمانٌ حَتَىٰ يُسْتَأْنَفَ الإشهادُ ، وإنْ أُشْهِدَ على صحيحٍ في حائطٍ ، ثُمَّ لم يَكُنْ فيه ضَمانٌ حتَّىٰ يُسْتَأَنفَ الإشهادُ ، وإنْ أُشْهِدَ على صحيحٍ في حائطٍ ، ثُمَّ جُنَّةً ، أو ارْتَدُ ولَحِقَ بدارِ الحربِ ؛ بَطَلَ الإشهادُ » إلى هنا لفظُ «زيادات مُحَمَّدٍ» بروايةِ الرَّعْفَرَانيُّ عنه هُمَا .

قولُه: (وَإِلَىٰ الْمُكَاتَبِ)، آي: يَصِحُّ التَّقَدُّمُ إِلَىٰ المُكَاتَبِ في حائطٍ له مائلِ.

بيانُه: فيما قالَ فخرُ الإسلامِ ﴿ فَهُ سَقَطَ فَأَتْلَفَ إِنسانًا ؛ فعلى المُكاتَبُ له حائطٌ
ماثلٌ إلى الطَّربِقِ الأعظمِ، فَأَشْهَدَ عليه، ثُمَّ سَقَطَ فَأَتْلَفَ إِنسانًا ؛ فعلى المُكاتَبِ
الأقلُّ مِن قِيمَتِهِ وَمِن دِيَةِ الْمَقْتُولِ، فإنْ أدَّىٰ المُكاتَبُ فَعَنَقَ، ثُمَّ سَقَطَ فَأَتَلَفَ إِنسانًا ؛
ففيه دِيَةُ القَتبلِ على عاقِلَةٍ مَولاه، بخلافِ ما إذا أخرجَ جَناحًا، أوْ كَبِيفًا، ثُمَّ عَتَقَ،
ثُمَّ وَقَعَ وَقَتَلَ (١٠) إنسانًا ؛ كان عليه الأقلُّ من قِيمتِه ومن الدِّبَةِ.

والفرقُ مَا قَلْنَا: إِنَّ حِمَايَةً الْحَائُطِ كَالْمُبَنَدَأِ فِي كُلِّ وَقْتِ ، فَكَأَنَّهُ قَتَلَ بَعَدَّ الْحُرِّيَةِ قَتِيلًا ابْتِدَاءَ ، فأمَّا إِخراجُ ،لجَناحِ والكَنِيفِ: فجنايةٌ واقعةٌ ، فلَمْ يُجْعَلْ مُبْندأً بعدَ العِتقِ ، بلُ كَانَ مُضَافًا إِلَى حَالِ الرُّقِّ ﴾ ،

<sup>(</sup>١) وقع في الأصل. «فأتلف»، والعثبت من " قل»، والفاه»، وقع ، والما»، والرا

وَإِلَى الْعَبْدِ التَّجِرِ سَوَاءٌ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَمْ يَكُنُ لِأَنَّ وِلَايَةَ النَّفْضِ لَهُ، ثُمَّ التَّلَفُ بِالسُّقُوطِ إِنْ كَانَ مَ لَا فَهُوَ فِي عِثْقِ الْعَبْدِ، وَإِنْ كَانَ نَفْسًا فَهُوَ عَلَىٰ عَاقِلَةِ الْمَوْلَى لِأَنَّ الْإِشْهَادَ مِنْ وَجْهِ عَلَىٰ الْمَوْلَىٰ وَضَمَانُ الْمَالِ أَلْيَقُ بِالْعَبْدِ وَصَمَنُ

قالَ: «وإذا عَجَزَ لمُكاتَبُ، ثُمَّ سقطَ الحائطُ المائلُ، فَأَثْلُفَ إِنسانًا؛ فَلَمُهُ هَدَرٌ؛ لأنَّه لمَّ كَانَ كَالمُسْتَأْنَفِ في كلِّ وَقْتٍ؛ كَانَ مِن شَرْطِه دُوامُ القُدْرةِ، وقد بَطَنَ ولا شيءَ على المَولَى؛ لِعَدَم الإشهادِ عليه.

فَأَمَّا فِي الْجَمَاحِ وَالْكَمِيفِ: فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَىٰ الْمَولَىٰ أَنْ يَذْفَعُه ، أَوْ يَقْدَيَه ؛ لأنَّه اسْتَنَذَ إِلَيه ، فَكَأَنَّه جَنَىٰ فِي حَالِ رِقَّهِ ، فصارَ كَأَنَّه حَفَرَ بِثْرًا ، ثُمَّ عَجَرَ ، ثُمَّ وَقَعَ فِيها إنسانٌ فَعَطِبَ بِها» ،

قَالَ فِي «الرِّياداتِ»: «حائطٌ لمُكاتبِ أَشْهِدَ عليه فيه، و لإشهادُ على ذلكَ الْ يُقَالَ له: حائطُك مائلٌ، أو مَخُوفٌ فاهْلِمَّهُ، فإنْ لَمْ يَفعلْ حَتَّى وَقَعَ فَقَلَ إنسانًا؛ فعلى المُكاتبِ قيمَتُه، وإنْ وَقَعَ بعدم عَتَقَ فقتلَ إنسانًا؛ فعلني عاقِلَةِ المُكاتبِ، وإنْ وقعَ بعدم عَتَقَ فقتلَ إنسانًا؛ فعلني عاقِلَةِ المُكاتبِ، وإنْ وقعَ بعدما عَجَزَ؛ فليسَ عليه، ولا على المَولى شيءً». إلى هنا له مُحَمَّدِ في الرَّياداتِ، بروايةِ الزَّعفرانِيُّ رضي اللهُ تعالى عنهما.

قولُه (وَإِلَىٰ الْعَبْدِ التَّاجِرِ)، أي: يَصِحُّ التَّمَدُّمُ إلىٰ العبدِ التَّجرِ مي حائطِه الماثلِ،

قَالَ الحاكمُ الشَّهيدُ ﴿ فَي ﴿ الْكَافِي ﴾ : ﴿ وَإِدَا تُقُدُّمُ إِلَى الْعَبِدِ التَّاجِرِ فِي حَائطِهِ ، فأصابَ إسانًا وعليه دَيْنٌ ، أوْ لا دَيْنَ عليه ؛ فهوَ على عاقِمَةٍ مولاه ، وإذ أصابَ متعًا ؛ فهي عُنُقِ الْعَبْدِ ( ( ) .

قَالَ شبخُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ ﴿ فِي «شرحِ لَكَافِي»: والقياسُ

<sup>(</sup>١). ينظر: ١١١كاني؛ لنحاكم الشهيد [ق/٢٣].

النَّفْسِ بِالْمَوْلَىٰ ، وَيَصِحُ النَّقَدُّمُ إِلَى أَحَدِ الْوَرَثَةِ فِي مَصِيبِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَتَمَكَّنُ

في المسألة الأولى: أَنْ يَكُونَ على المَولَىٰ ؛ لأَنَّ الإشهادَ رُجِدَ على العَبدِ وصعً ؛ لأنَّ له وِلايةَ التَّقويغِ ، فصارَ كَجِنايَيه بِيَدِهِ ، ولوْ [١/١٧٨/١/م] كانَ كذلكَ يَجِتُ على مولاه أن يَقْدِيَ ، أو يدفعَ كذلك هذا ، ولهذا يَجِبُ ضمانُ المتاعِ في عُنْقه (٣ ١٣٢٠) ؛ لأنَّ الإشهادَ وقعَ عليه ، فيَكُونُ المُوجَبُ عليه كأنَّه جَنَاةً بِيَدِهِ .

وجهُ الاستحسانِ: وهوَ وجوبُ الدَّيةِ على العاقِلَةِ أَنَّ الإشهادَ منْ وجهِ ، كأنَّه على المولى ؛ لأنَّ الحائطَ مَملوكُ المَولى ، والعبدُ مُتَصرِّفٌ للمَولى ، كأنَّ الجاني هوَ المَولى ، ومِنْ المَولى ، فعلى هذا تَجِبُ الدَّيةُ على عاقِلَةِ المَولى ، كأنَّ الجاني هوَ المَولى ، ومِنْ وجهِ الإشهادُ عليه ؛ لأنَّ العبدَ مالكُّ مِن وجهِ تَصَرُّفًا ويتدًا ، ولكنَّ عندَ التَّرَدُّدِ اعتبارُ جانبِ المَولى أُولى في الدَّماء ؛ لأنَّ ذِمَّةَ العَبدِ غيرُ قابلةِ لمُوجَبِ جِنايةِ الدَّم ؛ لأنَّه بُنبِهُ الصَّلاتِ ، والعبدُ ليسَ مأهلِ لذلكَ ، وذِمَّةُ المَولى قابعةٌ ، فكانَ اعتبارُ الإشهادِ يُشْبِهُ الصَّلاتِ ، والعبدُ ليسَ مأهلِ لذلكَ ، وذِمَّةُ المَولى قابعةٌ ، فكانَ اعتبارُ الإشهادِ أَلَى عنى المَولى ، وفي الأموالِ أَمكنَ اعتبارُ الإشهادِ على العَبدِ ، كما (١٠) أمكنَ اعتبارُ الإشهادِ على العَبدِ ، كما العَبدِ على العَبدِ ، ومالكيَّةُ العَبدِ أَظهرُ ، فكانَ اعتبارُ الإشهادِ على العَبدِ على العَبدِ على العَبدِ ، ومالكيَّةُ العَبدِ أَظهرُ ، فكانَ اعتبارُ الإشهادِ على العَبدِ على العَبدِ أَولى ، ومالكيَّةُ العَبدِ أَظهرُ ، فكانَ اعتبارُ الإشهادِ على العَبدِ على العَبدِ أَولى ، ومالكيَّةُ العَبدِ أَظهرُ ، فكانَ اعتبارُ الإشهادِ على العَبدِ على العَبدِ أَطهرُ ، فكانَ اعتبارُ الإشهادِ على المَولى ، ومالكيَّةُ العَبدِ أَظهرُ ، فكانَ اعتبارُ الإشهادِ على العَبدِ أُولى ،

قولُه: (وَيَصِحُ التَّقَدُّمُ إِلَىٰ أَحَدِ الْوَرَثَةِ فِي نَصِيبِهِ). ذَكَرَه على سبيلِ التَّفريعِ أَنضًا.

قالَ الْكَرْخِيُّ هِلَيْ فِي «مختصرِه»: «وإنَّ كانَتْ دارٌ بِينَ وَرَثَةٍ ، فَأَشْهِدَ على بعضِهم، ولَمْ يُشْهَدُ على جماعتِهم، فَسَقَطَ الحائطُ، فلا ضَمانَ على الَّدي أُشْهِدُ عليه في القياسِ،

قَالَ مُحَمَّدٌ ﴿ إِنَّ وَلَكُنَّا نَشْتَخْسِنُ ، فَتُلْزِقُه بِقِشْطِ مَا يَمْلَكُ منه ، وكدا الحائط

 <sup>(</sup>١) وقع مي الأصل الكما أدله والمثبت من الذا، والفاعا، والغاه، والغام، والراه

مِنْ نَقْضِ الْحَاتِطِ وَحْدَهُ لِتَمَكَّبِهِ مِنْ إصْلَاحِ نَصِيبِهِ بطرِيقِهِ وَهُوَ الْمُرَافَعَةُ إلَىٰ الْقَاضِي.

حيث غادةانييان ≲ه—

يَكُونُ بِينَ شُرَكَاءً (١) ، ولَيسوا بِوَرَثَةٍ ﴾ (١) . إلىٰ هنا لفطُّ الْكَرْخِيِّ عِلِينٍ .

وإنَّمَا لَمْ يَحِبِ الضَّمَانُ على أحدٍ منهم في القياسِ ، لأنَّ الَّذي أُشْهِدَ عليه لا يَتَمَكَّنُ مِنَ النَّقصِ وَحُدَه ، فَمَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّما شَرْكُ النَّقْضِ ، وغَيرُه لَمْ " يُشْهَدُ عليه ، فلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ منهم مُفَرِّطًا بِتَرْكِ النَّقْصِ ، فلَمْ يَجِبِ الضَّمَانُ .

وفي الاستسحان، يَجِبُ الصَّمانُ على لَّذِي أَشْهِدَ عليه خاصَّةً في مصيبِه ؛ لأنه كانَ بِسَبِيلِ مِنَ التَّفْرِيعِ بِمُباشِرةٍ طَرِيقِه ، وهي المُرافعةُ إلى العاضي ممُطالِةِ شُركائِه ، وحبثُ لَمْ تَفْعَلْ ذَلَكَ ، صارَ مُفَرِّطًا ، فَوَجَبَ لضَّمانُ بِقِسْطِهِ ، كما أَنَّ رَجُلًا لُو الشَّنَأْجَرَ دابَّةٌ لِيَحْمِنَ عليها قَفِيزَيْنِ (٤) من حِنْطَةٍ إلى مُوضع معلومٍ ، فحَملَ لو الشَّنَأْجَرَ دابَّةٌ لِيَحْمِنَ عليها قَفِيزَيْنِ (٤) من حِنْطَةٍ إلى مُوضع معلومٍ ، فحَملَ [عليه] (٥) ثلاثةَ أَقْهِزَةٍ ؛ صَمِنَ ثُلُثَ قِيمَتِها ، وهوَ مِقدارُ الزِّبادةِ .

قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي المحتصرِهِ الوَامَّا أَبُو بُوسُفَ ومُحَمَّدٌ فِي: فكانا يَجْعَلَانِ عليه مِنَ الدِّية نِصفَها (٦)، وذلكَ لأنَّ أَنْصِبَاءَ الآحرِينَ كَنصيبِ واحدٍ ؛ لأَنَّه بَمْ يَجِبُ به الضَّمانُ ، فهوَ مثلُ أَنْ يَجْرَحَ رَحُلًا ، وَيَغْفِرُه سَعٌ ، وتنهَشُه حَيَّةٌ ، لأَنَّ مَعْوَتُ وَلَمُ السَّبُعِ وتَهُشُ الحَبَّةِ لمَّا فيموتَ مِنْ جميعِ ذلكَ ؛ فعلى الجَارِحِ النَّصفُ ؛ لأَنَّ عَقْرَ السَّبُعِ وتَهُشُ الحَبَّةِ لمَّا لم يَتَعَلَقُ بهما ضمانٌ ؛ صارًا كالشَّيْءِ الواحدِ [١٨/١١٨ م] ، فكذلكَ أَصِبَةُ لمَّا لم يَتَعَلَقُ بهما ضمانٌ ؛ صارًا كالشَّيْءِ الواحدِ [١٨/١١٨ م] ، فكذلكَ أَصِبَةُ

<sup>(</sup>١) عبي الأصل. «شركانه» والمثبت من. «ن) ، والفاكا،، والإغاء والعما، والرا

<sup>(</sup>٢) بنظر، الشرح محتصر الكرخي اللقدوري [ق/٤٤].

 <sup>(</sup>٣) وقع في الأصل: (ولم)، والمئبت من ((١)، والفالا، والعالم.

 <sup>(</sup>٤) القميز، مكيالٌ كان بُكانُ به قديمًا، ويخسَمُ مِقْدَاره في ببلاد، ويُعادِل بالتَّفدير المصرِيُّ الحدِيث نَحُو سنَّة عشر كبلو حرامًا، وبين الأرْض قشر منَّة وَأَرْبِع وَأَرْبعين دِرَاعًا، وقد نقدم التعريف بدلك.

<sup>(</sup>ه) ما يين المعقوطين ﴿ يَادَةُ مِنْ اللَّهُ ، والعَّهُ ، والقَلَّةُ ، والمال والرا ،

<sup>(</sup>٦) ينظر: المختصر الطحاوي، [ص/٢٥٣].

وَلَوْ سَفَطَ الْحَائِطُ الْمَائِلُ عَلَىٰ إِنْسَانِ بَعْدَ الْإِشْهَادَ فَقَتَلَهُ ، فَتَعَثَّرَ بَالْقَتِبَل غَيْرُهُ فَعَطِبَ؛ لَا يَضْمَنُهُ لِأَنَّ التَّفْرِيغَ عَنْهُ إِلَىٰ الْأَوْلِياءِ لَا إِلَيْهِ .

الآخرينَ. كذا ذكرَ أبو بكرِ الرَّازيُّ في شرحِه لـ«مختصرِ الطُّحَاوِيُّ» عليه

قولُه: (وَلَوْ سَقَطَ الْحَائِطُ الْمَائِلُ عَلَىٰ إِنْسَانِ بَعْدَ الْإِشْهَادِ فَقَتْلَهُ ، فَتَعَتَر بِالْقَئِلِ غَيْرُهُ فَعَطِبَ ؛ لَا يَضْمَنُهُ) ، أي: لا يَضْمَنُ صاحبُ الحائطِ الَّذِي تَعَثَّرَ فَهَلَكَ

قَالَ فِي الشَّرِحِ الطَّحَاوِيُّ؟: ﴿ وَلَوْ أَشْهَدَ عَلَىٰ الحَانَطِ فَسَقَطَ ، فَتَعَقَّلَ سِكُمِهِ ۗ ا. أو مِيزَابِهِ إنسانٌ فَهَلَكَ ؛ يَضْمَنُ فِي قولِ أَبِي حَنِيفَةً ومُحَمَّدٍ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

وقالَ أبو يُوسُف ﷺ: ما تَلِفَ بالنَّقضِ لا يَضْمَنُ إلَّا إذا أُشْهِدَ على النَّقصِ، لأنَّ الإشهادَ على النَّقصِ، ولوْ لَمْ يَتَعَفَّلُ الأَشْهِدَ على النَّقُصِ، ولوْ لَمْ يَتَعَفَّلُ بالنَّقْضِ، ولكن تَعَفَّلُ بميئتٍ هَلَكَ بالحائطِ، لَمْ يَضْمَنْ بالإجماعِ ؛ لأنَّ رَفْعَ الميئتِ للسَّنَ على صاحبِ الحائطِ، ولكِنْ رفعُ النَّقْضِ إليه» (١٠).

قال في اشرح الزياداتِ»: الولو كانَ مَكانُ الحائطِ جَمَاحٌ أَخْرِجَه الرُّحلُ؛ لصارَ مَنْ عَطِبَ بِالْعَثْرَةِ على القتيلِ مَضمونًا على عاقِلَةِ اللّذي أَخْرِجَ الحَمَاحُ؛ لِمَا قُلْنا: إنَّه بِمَنزلةِ مُبَاشِرةِ الجِنايةِ، ومَنْ أَلفى في الطَّرِيقِ شيئًا؛ كانَ جَابِيًا ضامًا لِمَا عَطِبَ به، وإنْ لَمْ يَمْلِكُ تَفْرِيغَه، ولو أُشْهِدَ على حائطٍ لم يَمِلْ بعدُ؛ فالإشهادُ باطلٌ، وإنَّما يَصِحُ الإشهادُ إذا كانَ واهيًا، أو ماثلًا، أو مَحُوفًا منه، أو مُتَصَدَّعًا ا

قولُه: (لِإَنَّ التَّفْرِبِغَ عَنْهُ إِلَى الْأَوْلِيَاءِ لَا إِلَيْهِ)، أي: لأنَّ تَفْرِبِعَ الطَّرِيقِ عَلِ الميَّتِ إلى أوليائِه، لَا إلى صاحبِ الحائطِ؛ لأنَّهم همُّ الَّذِينَ يَتُولُّوْنَ أَمْرَ المبُّتِ مِنَ التَّجْهيزِ والتَّكْفينِ.

 <sup>(</sup>١) مصن أن النَّقُص اسم البناء المنتفوض.

<sup>(</sup>٢) ينظر: فشرح محتصر الطحاوي، للأسْبِيجَابِيُّ [ق/٣٨٠].

وَإِنْ عَطِبَ بِالنَّقْضِ ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّ النَّقْرِيغِ إليْهِ إِذْ النَّقْصُ مِلْكُهُ وَالْإِشْهَادُ عَلَىٰ الْحَائِطِ اشْهَادٌ عَلَىٰ النَّقْصِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ امْتِنَاعُ الشَّغْلِ.

وَلُوْ عَطِبَ بِجَرَّةٍ كَانَتْ عَلَى الْحَائِطِ، فَسَقَطَتْ بِسُقُوطِهِ وهي مِلْكُهُ ؛ ضَمِنَهُ ؛ لِأَنَّ التَّقْرِيغَ إلَيْهِ (وَإِنْ كَانَ مِلْكَ غَيْرِهِ لَا يَضْمَنُهُ) لِأَنَّ التَّقْرِيغَ إلَى مَالِكِهَا .

قَالَ: وَإِذَا كَانَ الْحَاثِطُ بَيْنَ خَمْسَةِ رِجَالٍ، أُشْهِدَ عَلَىٰ اَحَدِهِمْ، فَقَنلَ إِنْسَانًا؛ ضَمِنَ خُمْسَ الدِّيَةِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ.

قولُه ۚ (لِأَنَّ التَّفْرِيغَ إِلَيْهِ)، أَي: لأَنَّ تفريعُ الطَّريقِ عنْ نُقْمِي الحائطِ إلى صاحب الحائطِ،

قولُه: (وَلَوْ عَطِبَ بِجَرَّةٍ كَانَتْ عَلَىٰ الْحَاثِطِ، فَسَقَطَتْ بِسُقُوطِهِ وَهِيَ مِلْكُهُ؛ ضَمِنَهُ). ذكَرَه على سبيلِ التَّفريع أيضًا.

قَالَ فَحَرُ الإسلام ﴿ فَي هُ شَرِحِ الزياداتِ »: «حائطٌ مائلٌ أُشْهِدَ على صاحبِه ، فرضعَ صاحبُه أو غيرُه جَرَّةً عليه فَسَقَطَ ، ورَمى بالجَرَّةِ ، فأصابَتْ إنسانًا فَقَتَلْتُهُ ؛ فدلكَ على عاقِلَةٍ صاحبِ الحائطِ ، ولوْ عَثَرَ بِالْجَرَّةِ رَحُلٌ فَعَطِبَ ؛ كانَ هَدَرًا ، بخلافِ الحَناحِ لوْ رَمَاهُ . والفرقُ ما بَيَّنًا ، فإنْ كانَتِ الجَرَّةُ مِلْكًا لصاحبِ الحائطِ ؛ كانَ صَامَعُ الحَائطِ ؛ كانَ صَامنًا لَمَا عَطِبَ بنُقُضِ الجَرَّةِ» .

قولُه: (قَالَ: وَإِذَا كَانَ الْحَاثِطُ بَيْنَ خَمْسَةِ رِجَالٍ، أُشْهِدَ عَلَى أَحَدِهِمْ. فَقَتَلَ إِنْسَانًا؛ ضَمِنَ خُمْسَ الدِّيَةِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ [عَلَى](١) عَاقِلَتِهِ)، أي: قالَ في «الجامعِ الصَّغيرِ ٩.

وصورتُها فيه: «تُحَمَّدٌ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ: [في حايِّطٍ](")

ما بين المعقوفتين: زيادة من: الداء والعااء والفاداء والماء والراء

<sup>(</sup>٣). وقع في الأصل؛ (لمحائطة- والمثبث من: الله، والخال، والفاكال، والعالم، والرال،

حرام عالية البيان الإ**>**-

نحمسة رحالي مال ، أو وَهِيَ ، قَأْشُهِدَ على واحدٍ منهم ، فوقع على إسبالي فعتله ، قال . يضْمَلُ النُّحمسَ من الدِّيَةِ إلا ١٥٧٥/م إ . وقالَ يعقوبُ عن أبي حنيفة على النُّه دارِ بين ثلاثةِ نَقَرِ حَفَرَ أحدُهم فيها بِثرًا ، أو بَنَى حائظًا ، فوقع إنسانٌ في النُّر اهمات ] (١٠) ، أو عَثَرَ بالحائطِ فماتَ ، قالَ : على الحافرِ والبانِي ثُلْقَا الدِّية . وقالَ يعقوبُ ومُحَمَّدٌ على الحائمِ عليه يصفُ الدِّيّةِ في المسألتين جميعًا ١٤ أ . إلى هنا لفظُ أصلِ «الجامع الصَّغيرِ» ، وهذه الجملة مِن الخواصُ .

وجهُ قولِ أبي حَنِيفَة على: أنّه لؤ مَلَكَ جميعَ الدَّارِ وحَفَرَ فيها بئرًا ؛ لا يَصْمَلُ ، ولؤ لَمْ يَمْلِكُ شيئًا مِنَ الدَّارِ ، وحَفَرَ فيها بِئرًا ؛ ضَمِنَ جميعَ الدِّيَةِ ، فإذا مَلَكَ ، ولؤ لَمْ يَمْلِكُ ، وكذا في مسألةِ الحائطِ ، البعض دونَ البعض ؛ لا يَصْمَنُ بِقَدْرِ ما مَلَك ، وكذا في مسألةِ الحائطِ ، لؤ كانَ أجنبيًا ؛ لا يُصِحُّ الإشهادُ عليه ، ولؤ مَلَكَ يَصِحُّ الإشهادُ عليه ، فيَصِحُّ بقَدْرِ ما مَلَك اعتبارًا للبعض بالكلِّ .

[ولأنَّ التَّلَفَ] (٣) حَصَلَ بِعِلَّةٍ واحدةٍ، وهوَ الثَّقَلُ المخصوصُ بالحائطِ، والعُمْتُي المخصوصُ في البِشْرِ؛ لأنَّ أَصْلَ الثُقَلِ، وأَصْلُ العُمقِ ليسَ بِعِلَّةٍ للتَّلَفِ؛ لأنَّ الجُرْءَ اليَسيرَ ليسَ بِمُهْلِكٍ، فلوْ كانَ كلُّ جُزَءِ عِلَّةً واحدةً؛ لاجنمَعَ العِلَلُ،

<sup>(</sup>١) مديس المعقوفتين، ريادة من الده، والإعلاء والإفالاء) والإمااء والرااء.

<sup>(</sup>٢) يبطر (الجامع الصعير/مع شرحه انباقع الكبيرة [ص/١٤٥].

<sup>(</sup>٣). وقع في الأصل: «وإن أنلف»، والبثبت من: «ب»، و«ع»، و«قا٢»، و«م»، و«ر».

وَإِنْ كَانَتْ دَارٌ بَيْنَ ثَلَاثَةِ نَقَرٍ فَحَفَرَ أَحَدُهُمْ فِيهَا بِثْرًا (١١ أَوْ نَفَى خَائِطًا مَعَطِبَ بِهِ إِنْسَانٌ فَعَلَيْهِ ثُلُكَا الدَّيَةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: عَلَيْهِ

ولكِنْ ليسَ كذلكَ، فكانَ الكُلُّ عِلَّةً واحدةً، فيُصَافُ الخُكْمُ، وهوَ الضَّمانُ إلىٰ العِلَةِ الواحدةِ،

ثُمَّ يَنْقَسِمُ المُحُكُمُ عَلَىٰ أَرِبَابِهَا عَلَىٰ قَدْرِ المِلْكِ ، كَمَنِ استأجَرَ دابَّةً لَيَحْمِلَ عليها كُرَّ حِنطَةِ ، فحمَلَ عليها كُرًّا ونِصفًا ، [فَتَلِفَتْ ؛ ضَمِنّ ] (١٠ المُستأجُرُ ثُلُثَ القِيمةِ ؛ لأنَّ التَّلَفَ حَصَلَ بِالثَّقَلِ ، والثَّلثانِ كَانَ بِإِذْنِ صاحبِ الدَّابَّةِ ، فَهَدَرَ ذَلَكَ ، ويَضْمَنُ الثَّلُثَ ،

بخلاف المجراحات؛ فإنَّ كُلَّ جِراحةٍ تَصْلُحُ عِلَّةٌ للنَّلَفِ، وإنَّما أُضِيفَ إلى الكُلُّ عِندَ المُزاحمةِ؛ لعدمِ أَوْلُوبةِ البعضِ بالإضافةِ إليه، ولكنَّ [إنْ لَمْ](٢) يَصْلُحِ البعضُ لإضافةِ الحُكنِّ إنْ لَمْ](٢) يَصْلُحُ البعضُ لإضافةِ الحُكمِ؛ يصْلحُ لقَطْعِ السَّببِ عنِ المُزاحِم، فظهرَتِ المُزاحمةُ في قطْعِ النَّسبةِ عنِ الأخرى، وإنْ لَمْ يَظَهَرُ في حقَّ استحققِ الحُكمِ، فيُجْعَلُ هالكاً بِعِلْتَيْنِ، فَيُضَافُ إلى كُلَّ واحدةٍ نصْفُه ضرورة المُزاحمةِ.

أمَّا في مسألةِ الحائطِ والبِئْرِ: فالعِلَّةُ واحدةٌ لِمَا بِيَّنَا، فلَا بُدُ منِ اعْتبارِ المِلَةِ في حقَّ كُلُّ واحدِ منهم، فيَنْقَسِمُ الحُكْمُ على أربابِها، وكانَ القياسُ في صورةِ الإشهادِ على الحائطِ: ألَّا يَجِبَ الصَّمانُ؛ لأنَّ الواحدَ لَا يَمْلِكُ إصلاحَ الحائطِ وحُدَه إلَّا بِشُركانِه، فلمَّا لَمْ يُشْهِدُ على شُركانِه، يَنْبَغِي ألَّا يَجِبَ على واحدٍ منهم شيءٌ.

وجهُ الاستحسانِ: أنَّه يَضْمَنُ الَّذِي أُشْهِدَ عليه حِصَّتُه ؛ لأنَّه صحَّ الإشهادُ عليه في حِصَّتِه ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُ الإشهادُ عليهم جُملةً ، وإنَّما يُشْهِدُ على واحدٍ واحدٍ ،

<sup>(1)</sup> راد بعده في (ط): قوالحصر كان بغير رصا الشريكين الأخرين.

 <sup>(</sup>٣) وقع في الأصل: فقصصة ، والمثبث من الدف وقفالاك واحكا، وقملا، وقرك.

<sup>(</sup>٣). وقع في الأصل: فإنماك. والمثبت من: الله، والفائاء، وفعاء والعماء والراه

## يَصْفُ الدِّيَةِ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ فِي الْفَصْلَيْنِ،

لَهُمَا أَنَّ التَّلَفَ بِنَصِيبِ مَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ مُعْتَبَرٌ ، وَيِنَصِيبِ مَنْ لَمْ يُشْهِدُ عَلَيْهِ هَدَرٌ ، فَكَانَا قِسْمَيْنِ فَانْقَسَمَ نِصْفَيْنِ كَمَا مَرَّ فِي عَقْرِ الْأَسَدِ وَنَهْشِ الْحَيَّةِ وَجُرْحِ الرَّجُلِ .

وَلَهُ أَنَّ الْمَوْتَ حَصَلَ بِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ الثَّقَلُ الْمُقَدَّرُ، وَالْعُمْقُ الْمُقَدَّرُ، وَالْعُمْقُ الْمُقَدَّرُ، وَالْعُمْقُ الْمُقَدَّرُ، وَالْعُمْقُ الْمُقَدَّرُ، وَالْعُمْقُ الْمُقَدَّرُ، وَالْعُمْقُ الْمُقَدَّرُ الْمِلْلُ، لِأَنَّ أَصْلَ ذَلِكَ لَيْسَ بِعِلَّةٍ وَهُوَ الْقَلِيلُ حَتَّىٰ يُعْتَبَرُ كُلُّ جُزْءٍ عِلَّةً وَلَهُ الْعِلْلُ الْعِلْلُ الْمُلْكِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ يُضَافُ إِلَى الْعِلَّةِ الْوَاحِدَةِ ثُمَّ تُقْسَمُ عَلَى أَرْبَابِهَا بِقَدْرِ الْمِلْكِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ يُضَافُ إِلَى الْعِلَّةِ الْوَاحِدَةِ ثُمَّ تُقْسَمُ عَلَى أَرْبَابِهَا بِقَدْرِ الْمُلْكِ، وَإِذَا كَانَ كُلُّ جِرَاحَةٍ عِلَّةً لِلتَّلْفِ بِنَفْسِهَا (١٠٢٦٢) صَغَرَتُ أَوْ كَبِرَتْ أَوْ كَبِرَتْ عَلْمَ الْمُوافِيقِ إِلَى الْكُلُّ لِعَدَمِ الْأَوْلُولِيَّةِ، وَاللهُ عَلَىٰ مَا عُرِفَ، إِلَّا أَنَّ عِنْدَ الْمُزَاحِمَةِ أُضِيفَ إِلَى الْكُلُّ لِعَدَمِ الْأَوْلُولِيَّةِ، وَاللهُ أَعْلَىٰ مَا عُرِفَ، إِلَّا أَنَّ عِنْدَ الْمُزَاحِمَةِ أُضِيفَ إِلَى الْكُلُّ لِعَدَمِ الْأَوْلُولِيَّةِ، وَاللهُ أَعْدَمُ الْأَوْلُولِيَّةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

﴿ هَايِةَ الْبِيانَ ﴾

فإذا صحَّ الإشهادُ عليه في حِصَّةِ نفسِه ؛ يَجِبُ عليه الضَّمانُ في حِصَّةِ نفسهِ.

قولُه: (فِي الْفَصْلَيْنِ)، أي: في فصّلِ الحائطِ المائلِ المُشتركِ بينَ خمسةٍ، وفي فصّلِ دارِ بَين ثلاثةٍ حَفَرَ أحدُهم فيها،

قُولُه: (وَهُوَ النُّقَلُ الْمُقَدَّرُ، وَالْعُمْقُ الْمُقَدَّرُ).

أرادَ بِذَلَكَ: النَّقَلَ المُهْلَكَ، والعُمنَّ المُهْلَكَ، لَا مُجرَّدَ النُّقَل، ومُجرَّدُ العُمنِ؛ لأنَّ اليَسيرَ مِنْ ذَلكَ لاَ يَصْلُحُ عِلَّةً للنَّلَفِ.

#### بَبُ جِنَايَةُ لَبَهِيمَةِ وَالْجِكَايَةُ عَلَيْهَا

قَالَ: الرَّاكِبُ ضَامِنٌ لِمَا أَوْطَأَتِ الدَّابَّةُ مَا أَصَابَتْ بِيَدِهَا، أَوْ رِجْلِهَا، أَوْ رَأْسِهَا، أَوْ كَدَمَتْ، أَوْ خَبَطَتْ، وَكَذَا إِذَا صَدَمَتْ، وَلَا يَضْمَنُ مَا نَفْحَتْ بِرِجْلِهَا، أَوْ ذَنَبِهَا.

# بَابُ جِنَايَةُ الْبَهِيمَةِ وَالْجِنَايَةُ عَلَيْهَا

وكانَ مِن حقِّ هذا البابِ: أَنْ يُذُكّرَ بعدَ بابِ جِنايةِ المَملوكِ؛ لفضيلةِ النَّطْنِ في المَملوكِ الَّذي هوَ العَبدُ، ولكنْ لمَّ كانَتِ البَهيمةُ مُلْحَقَةً بالجَماداتِ منْ حيثُ عَدمُ العَقلِ والنُّطْقِ؛ أُلْحِقَ هذا البابُ ببابِ ما يُحْدِثُهُ الرَّجلُ في الطَّريقِ ذِكرًا مِن الجُرْصُنِ ونحوِ ذلكَ.

قولُه: (قَالَ: لرَّاكِبُ ضَامِنٌ لِمَا أَوْطَأَتِ الدَّابَّةُ مَا أَصَابَتْ بِيَدِهَا، أَوْ رِجُلِهَا، أَوْ رَأْسِهَا، أَوْ كَدَمَتْ، أَوْ خَبَطَتْ، وَكَذَا إِذَا صَدَمَتْ، وَلَا بَضْمَنُ مَا نَفَحَتْ بِرِخْلِهَا، أَوْ ذَسَهَا)، أي: قالَ في «الجامعِ الصغيرِ» (١٠)، وقولُه: (مَا أَصَابَتْ) بدلُّ منْ قولِه: (لِمَا أَوْطَأَتْ).

[٣٣/٣] وصورتُها فيه: المُحَمَّدٌ، عَنْ يَعْفُوبَ، عَنْ أَبِي حَنِيقَةَ ﷺ: في الرَّحلِ يَكُونُ على الدَّاتَةِ، وهوَ يَسيرُ عليها، قالَ: يَضْمَنُ مَا أَصَابِتُ بِيدِها، أَو لِرَّجلِها، أَو بَرَأْسِها، أَوْ كَذَمَتْ، أَو خَطَتْ إِلَّا النَّفْحةَ بِالرِّجْلِ، أَو النَّفْحةَ بِالدَّنْبِ؛ فِإِنَّه لَا يَضْمَنُهُ الْ اللَّهُ مَا لَكُ مَنْ الفظُ أَصِلِ اللَّهَامِع الصغيرِه.

<sup>(</sup>١) ينظر، ١٥الجامع الصغير /مع شرحه الدفع الكبيرة [ص/١٦]،

<sup>(</sup>۲) ينظر: المصدر السابق.

وَالْأَصْلُ أَنَّ الْمُرُورَ فِي طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ مُبَاحٌ مُفَيَّدٌ بِشُرْطِ السَّلَامَةِ لِأَنَّهُ يُنصَرُفُ فِي حَقَّهِ مِنْ وَجْهِ لِكَوْنِهِ مُشْتَرَكًا نَيْنَ كُلِّ النَّاسِ فَقُلْمَا بِالْإِبَاحَةِ مُفَيَّدًا بِمَا دَكَرْنَا لِيَعْتَدِلَ النَّظَرُ مِنْ الْجَانِبَيْسِ، ثُمَّ إِنَّمَا يَتَقَيَّدُ بِشَرُط السَّلَامَةِ فِيمَا يُمْكِنُ الإَخْتِرَازُ عَنْهُ وَلَا يَتَقَيَّدُ بِهَا فِيمَا لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّرُ عَنْهُ لِما السَّلَامَةِ فِيمَا لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّرُ عَنْهُ لِما

وقالَ الحاكمُ الشَّهِيدُ ﴿ فَيَ اللَّكَافَيِ ﴾ قوإذا سَارَ الرَّجلُ على دابَّةٍ ، أَي الدَّوَابِّ كَانَتْ في طريقِ المسلمينَ ، فَأَوْطاَتْ إنسانًا بِيَدٍ ، أَوْ رِجُلٍ ، وهي تَسِيرُ فَقَتَلَتُه ؛ فَدِيئَةُ على عاقِلَةِ الرَّاكِ ، وذلكَ لأنَّه مُسْتَعْمِلُ للدَّابَّةِ بِالنَّقلِ مَنْ مَكَانٍ إلى مَكانٍ ، وهي مَدِينَه ، فصارَتْ جِنايتُها بِمَرْلَةٍ جِنايتِه غيرُ اللَّه خاطِئٌ ، فوجبَتِ الدِّيَةُ على عاقِلَتِه والكفَّارةُ ؛ لأنَّه قاتلُ [١/١٨٠/١] حقيقةً .

ولَا يَضْمَنُ مَا نَهَحَتْ بِرِجُلِهَا وهِيَ تَسِيرُ ؛ لأنَّه غيرَ مُسْتَعمِلِ إِيَّاهَا في النَّفْحةِ ، فلا يَصِيرُ بها قاتلًا حقيقةً ، وإنْ كانَ سببًا لذلكَ على مَعنى أنَّه لولا تَسبِيرُه في ذلكَ المَوضعِ لَمَا حَدَثَ هذا الأمرُ ، ولكنَّه ليسَ بِمُتَعَدَّ في التَّسبيرِ في سُوقِ المسلمينَ ، والسَّببُ المَحْضُ إِنَّمَا يُلْحَقُ بِالمُباشرةِ بِوَصْفِ التَّعدَّي ، وقدَّ عُدِمَ ، فلَا يُؤخَذُ بها .

قَالَ: ﴿ وَإِنْ كَلَمَتْ إِنسَانًا بِفِيهَا ، أَو صَدَمَتْ برأسِها ، أَو خَبَطَتْ بِيَدِهَا ؛ فَهُوَ ضَامِنٌ ﴾ ،

وقالَ ابنُ أبي لَبْلَيٰ ﷺ: هو ضَامِنٌ في جميعِ الوُّجوه ؛ لأنَّه مُسْتَوْلٍ على الدَّبَّة بالرُّكوبِ ، فصارَ فِعْلها كَفِعْلِه .

ولكنَّا نَقُولُ: إِنَّمَا يُضَافُ فِعْلُ الدَّابَّةِ إِلَيه بِواسطةِ الحَمْلِ، ولا حَمْلَ في هذه الأفعالِ، ولكنْ يَلْزَمْهُ حِمْظُ الدَّابَّةِ وصِيانتُها عمَّا في وُسْعِهِ صيانتُها، وفي وُسْعِهِ صيانتُها وفي وُسْعِهِ صيانةُ الدَّابَّةِ عن الكَدْمِ والصَّدْمِ والخَبْطِ، فمتى قصَّرَ في ذلك حتَّى وقَعَ ما وفَعَ! صارَ مُتَعَدّبًا فيه، فَأَخِذَ به، وليسَ في وُسْعِهِ صِيَانَتُها عنِ النَّفَحَةِ والضَّرْبِ بالدَّبِ،

فِيهِ مِنْ الْمَنْعِ عَنْ التَّصَرُّفِ وَسَدَّ بَابِهِ وَهُوَ مَفْتُوعٌ ، وَالْإِخْتِرَازُ عَنْ الْإِيطَاءِ ومَا يُضَاهِبِهِ مُمْكِنٌ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَرُّورَاتِ التَّيْسِيرِ فَمَيَّدُنَاهُ بِشَرُّطِ السَّلَامةِ عَنْهُ ، وَالنَّفْحَةُ بِالرَّجْلِ وَالدَّنْبِ لَيْسَ يُمْكِنُهُ الْإِخْتِرَازُ عَنْهُ مَعَ السَّيْرِ عَلَىٰ الدَّابَّةِ فَلَمْ يَتَفَيَّدُ بِهِ .

جيَّةِ غاية البيان جَهــ

علا يُوصَفُ بالنَّعَدِّي حيشةٍ فيه ؛ لكويه غيرَ مُقَصِّرٍ فيه ، فلا يُؤْحَذُ بالضَّمالِ<sup>(١)</sup> ، كذا في «شرح الكافي» ·

والأصلُ في ذلك: ما قالَ القُدُورِيُّ ﴿ فِي السَّرِ مَمَّا يُمْكِنُ الاَحْتِرازُ منه ، فليسَ مُبحَّ بشرطِ لسَّلامةِ ، وكلُ ما تَولَّدَ مِنَ السَّبرِ ممَّا يُمْكِنُ الاَحْتِرازُ منه ، فليسَ بمَضْمونٍ ، ألا تَرى أنَّه مأدونَ في المَشْي ، فلَوْ صَمِنَ ما لاَ يُمْكِنُ الاحتِرازُ منه ؟ كانَ دلكَ مَنْعًا من التَّصرُّف ، وما يُمْكِنُ الاحتِرازُ منه لاَ يُؤدِّي ضمانُه إلى المَنعِ منَ التَّصرُّف ؛ لأنَّه يَقْدِرُ أَنْ يَتَحَفَّظَ منه ،

وبهذا قالَ أصحابُنا ﴿ إِنَّ مَا كَانَ مِنَ العُبَارِ بَالْمَشْيِ ، أَوْ بِسَيْرِ الدَّابَّةِ ؛ لا يَضْمَنُ مَا تَولَّدَ مِنه ، وكذَلكَ مَا أَثَارَتِ الدَّابَّةُ يَضْمَنُ مَا تَولَّدَ مِنه ؛ وكذَلكَ مَا أَثَارَتِ الدَّابَّةُ بِسَنَابِكِهَا (٢) مِنَ الحَصَى الصِّغارِ ؛ لأنَّه لا يُمْكنُ أَنْ يُخْتَرزَ حينتُذِ منه في لسَّيرٍ .

فَأَمَّا الحَصِي الكِبارُ - فإنَّ الرَّاكَبَ يَضْمَنُ مَ تُوَلَّدٌ مِهِ ؛ لأنَّ ذلكَ لَا يَكُولُ إلَّا بالعُف على الدَّابَةِ في السَّيْرِ .

وَقَالُوا فِي شُرُوحِ «الجامعِ الصَّغيرِ»: وإنْ أَوْقَفَهَا فِي الطَّرِيقِ ضَمِنَ النَّمُحَةَ المِصَّا؛ لأنَّ صِيَانَةَ الدَّرابِّ عَنِ الوَّقَوفِ مُمْكِنَةٌ، وإنْ كانَتْ غيرَ مُمْكِنةٍ عَنِ النَّفْحَةِ،

<sup>(</sup>١) بنظر \* الكافي " لنحاكم الشهيد [ق/٢١] ،

 <sup>(</sup>٢) جَمْع شَبَّتُ، والشَّنْبُكُ، طرَفُ الحافِر، وحاساه مِن قُدُمٍ، ينظر: «نسان نعرت» الابن مطور
 (١٠) عادة: سنيك].

وإن أَوْقَفَهَا هِي الطَّرِيقِ ضَمِنَ النَّفْحَةَ أَيْضًا) لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ التَّحَرُّرُ عَنْ الْإِيقَافِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنُهُ عَنْ النَّفْحَةِ فَصَارَ مُتَعَدِّيًا فِي الْإِيقَافِ وَشَغْلِ الطَّرِيقِ بِهِ فَيَضْمَهُ.

قَالَ: وَإِنْ أَصَابَتْ بِيَدِهَا، أَوْ رِجُلِهَا حَصَاةً، أَوْ نَوَاةً، أَوْ أَثَار غَارًا، أَوْ حَجَرًا صَغِيرًا، فَقَقاً عَيْنَ إِنْسَانِ، أَوْ أَفْسَدَ ثَوْبَهُ؛ لَمْ يَضْمَنَ، وإِنْ كَانَ خَحرًا حَجَرًا صَغِيرًا، فَقَقاً عَيْنَ إِنْسَانِ، أَوْ أَفْسَدَ ثَوْبَهُ؛ لَمْ يَضْمَنَ، وإِنْ كَانَ خَحرًا كَبِيرًا ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ، إِذْ سَيْرُ الدَّوَابُ لَا كَبِيرًا ضَمِنَ؛ لِأَنَّهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ، إِذْ سَيْرُ الدَّوَابُ لَا

فصارَ الإيقافُ تَعدِّيّاً ، أو مُباحًا مُقَيَّدًا بشرطِ السَّلامةِ ، يُقَالُ: أَوْطَأْتُهُ (٨٠،٨٠ مـ) دائِتِي وَرَطِئَتُهُ .

فعلى هذا كانَ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: الرَّاكِبُ ضامنٌ لِما وَطِئَنَهُ الدَّابَّةُ ، ولكنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفعولًا الإيطاءِ مَخْذُوفَيْنِ ، كقولِكَ: فُلَانٌ يُعْطِي ، وتقديرُه: أَوْطَأَتِ الدَّابَّةُ [٢٤/٣]، يَدَهَا ، أَوْ رِجْلَهَا إِنْسانًا،

والكَدْمُ: العَضُّ بِمُقَدَّمِ الأَسْنَانِ، كما يَكْدِمُ الحِمَارُ.

والخَبْطُ: الضَّرَّبُ بِالْيَدِ.

والصَّدْمُ: هو أن تَصْرِبَ الشَّيْءَ بِجَسَدِكَ.

وَنَفَحَتِ الدَّابَّةُ الشَّيْءَ: إذا ضَرَبَتْهُ بِحَافِرِ فَرَسِهَا.

قولُه: (قَالَ: وَإِنْ أَصَابَتْ بِيَدِهَا، أَوْ رِجْلِهَا حَصَاةً، أَوْ نَوَاةً، أَوْ أَثَارَ غُبَارًا، أَوْ حَجَرًا كَبِيرًا وَجَرًا كَبِيرًا صَغِيرًا، فَفَقاً عَيْنَ إِنْسَانٍ، أَوْ أَفْسَدَ ثَوْبَهُ ؛ لَمْ يَضْمَنْ، وَإِنْ كَانَ حَجَرًا كَبِيرًا ضَمِنَ)، أي: قالَ في اللجامع الصَّغيرِ اللهُ .

وذلكَ لأنَّ الاحتِرازَ عنْ ذلكَ غيرُ مُمْكنِ، فلَا يُؤْخَذُ بالضَّمانِ، ألَا تَرىٰ أَنَّا نَجْعَلُ سَيْرَ الدَّابَّةِ كَسَيْرِهِ بِنَفْسِه، ولؤ سارَ بِنَفْسِه فأصابَ بِرِحْلِهِ هذه الأشياءَ،

 <sup>(</sup>١) ينظر "الجامع الصغير أمع شرحه النافع الكبيرة [ص/١٦٥].

يَعْرَىٰ عَنْهُ ، وَفِي النَّانِي مُمْكِنَّ لِأَنَّهُ يَنْفَتُّ عَنْ السَّيْرِ عَادَةً ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِتَعْبِيفِ الرَّ كِبِ ، وَالْمُرْتَدِفُ فِيمَا ذَكَرْنَا كَالرَّاكِبِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَىٰ لَا يَحْتَلِفُ ،

قَالَ: وَإِنْ رَائَتُ، أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِيقِ، وَهِيَ نَسِيرُ فَعَطِب بِهِ إِنْسَانٌ؛ لَمْ يَضْمَنْ؛ لِأَنَّهُ مِنْ ضَرُورَاتِ السَّيْرِ فَلَا يُمْكِنُهُ الإِخْتِرَازُ عَنْهُ (وَكَدَا إِذَا أَوْقَفَهَا لِذَلِكَ) لِأَنَّ مِنْ لدَّوَابِ مَا لَا يَمْعَلُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْإِيقَافِ، وَإِنْ أَوْقَفَهَا لِعَيْرِ ذَلِكَ

فأصات إسانًا فقَنلَه ؛ لَا ضمانُ عليه ؛ لأنَّه من ضَروراتِ تَسْيِيرِه ، وهوَ مبحٌ ، إلَّا إذا كانَ حَجرًا كبرًا ؛ فيَصْمَنُ حِننلَذِ ؛ لأنَّه يُمْكِنُ صِمانةُ الدَّابَّةِ عنْ مِثلِ هذا ، فانظَّاهرُ أَنَّه إنَّما وَقَعَ هذا مِنْ قِبَلِ عُنْهِهِ في أَمْرِ السَّوْقِ ، فيُوصَفُ بالنَّعَدَّي فيُؤْخِذُ به .

#### قولُه. (وَالْمُرْتَدِفُ فِيمَا ذَكَرْنَا كَالرَّاكِبِ)

قَالَ الحاكمُ الشَّهِيدُ ﴿ فِي ﴿ الْكَافِي ﴾ : ﴿ وَالرَّاكِبُ وَالرَّدِيفُ وَالسَّائِقُ وَالْقَائِدُ فِي الصَّمَانِ سُواءٌ ، بِلَعَنَا ذَلِكَ عَنْ شُرَيْحٍ ﴿ إِنَّهُ اللَّهِ لَا كَفَّرَةَ عَلَى السَّائِقِ وَالْقَائِدِ فِي وَطَّءِ الدَّابَةِ ، وَلَا يُحْرَمُ بِهِ عَنِ الْمَيْرَاثِ ، وَذَلِكَ لأَنَّ الدَّبَّةَ مَجْبُولَةً فِي السَّيْرِ عِي وَطَّءِ الدَّبَهِم ، يُصَرِّفُونَ فِيهِ كَيفَ شَاءُوا ، إِلَّا إِنَّ لَسَّائِقُ وَالْقَائِدَ مُسَبِّبانِ للْقَتْلِ عَلَى عِي إِرَادَتِهِم ، يُصَرِّفُونَ فِيهِ كَيفَ شَاءُوا ، إِلَّا إِنَّ لَسَّائِقُ وَالْقَائِدَ مُسَبِّبانِ للْقَتْلِ عَلَى عَلَى إِرَادَتِهِم ، يُصَرِّفُونَ فِيهِ كَيفَ شَاءُوا ، إِلَّا إِنَّ لَسَّائِقُ وَالْقَائِدَ مُسَبِّبانِ للْقَتْلِ على معنى أَنَّهُ لُو لَا السَّوْقُ ، ولولا الْقَوْدُ ؛ لَمْ يُوجَدُ وَطْءُ الدَّابَّةِ ، وَالكَفَّارَةُ جَزَاءُ مُباشرةِ الْفَتْلِ حَقِيقةً بِثَقْلِهِمَا ، فِيلْرَمُهِما الْفَتْلِ ، مخلافِ الرَّاكِ والرَّدِيفِ ؛ فَإِنَّهِم مُباشرانِ لِلْقَتْلِ حَقِيقةً بِثَقْلِهِمَا ، فَيلْرَمُهِما الْكَفَّارَةُ ، ويُخْرِمانِ عَنِ المِيرَاثِ ، كَالنَّامُ إِذَا الْقَبَلِ عَلَى إِنسَانٍ ﴾ (١) .

قُولُه: ﴿ قَالَ ۚ وَإِنْ رَاثَتْ، أَوْ بَالَتْ فِي الطَّرِبِقِ، وَهِيَ تَسِيرُ فَعَطِبَ بِهِ (\*) إِنْسَانٌ ؛ لَمْ يَضْمَنْ) ، أي، قالَ القُدُّورِيُّ ﷺ في المختصرِه (\*\*).

<sup>(</sup>١) ينظر: ١٩لكافي، للحكم الشهيد [ق/٣٢] -

 <sup>(</sup>٣) وقع في الأصل. قبها، والمثبت من. قال ، وافا ٢٤١ و «غَل ، وقام» وقار».

<sup>(</sup>٣) ينظر: اسختصر القُدُّورِيَّة [س/١٨٩].

فَعَطِبَ إِنْسَانٌ بِرَوْثِهَا أَوْ بَوْلِهَ ضَمِنَ لِأَنَّهُ [٢٠١١] مُتَعَدِّ فِي هَذَا الْإِيفَافِ لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَرُورَاتِ السَّيْرِ، ثُمَّ هُو أَكْثَرُ صَرَرًا بِالْمَارَّةِ مِنْ السَّنْرِ بِمَا أَنَّهُ أَذُومُ مَا فلا بُلْحَقُ بِهِ.

وقالَ مُحَمَّدٌ ﴿ فِي الجامعِ الصَّغيرِ ٣ ﴿ عَنْ يَغْفُوبَ ، عَنْ أَبِي حَيِفَةَ ﴿ إِنْ الرَّجُلِ يَسِيرُ عَلَى الدَّابَّةِ ، فَتَقِفُ للرَّوْثِ ، أَوِ التَوْلِ ، فَتَرُوثُ وتُبولُ ، فَعَطِت به إنسانٌ مِرَوَثِهَا ، أَوْ بِتَوْلِهَا ، قَالَ : لا ضَمانَ على الرَّاكِبِ ، وإلَّ كَانَ صاحب [ ٨ ١٠٨ ، ] الدَّالَةِ أَوْقَقَهَا لِغَيْرِ ذَلِكَ ، قَرَافَتُ أَو بَالَتْ ، وهي واقفةً ، فَعَطِبَ إنسانٌ بِرَوَثِهَا ، أو بِتَوْلِهَا ؛ فَطُ اللّه الجامع الصَّغيرِ ٣ ،

قَالَ فَخُرُ الْإِسلامِ فِيهِ فِي الشرحِه ): الوالعرقُ: أنَّ الاحترزَ عنِ البَولِ والرَّرَثِ عيرُ مُمْكَمٍ ، فَجُعِلَ عَفُواً ، والوقوفُ من ضروراتِه ؛ لأنَّ الدَّالِّة لا تَرُوثُ ، ولا تَبُولُ فِي العالبِ إلَّا بعدَ الوقوفِ ، فَجُعِلَ ذلكَ عَمُوا أيضًا ، ولَمْ يُجْعَلُ مَضَافًا إلى صاحبِ الدَّاتَةِ ، فَصَارَ هَدَرًا ، فأمَّا وَقْفُ الدَّابَّةِ لأَمْ أَخْرَ ، فَلَيسَ ما وُضِعَ له الطَّريقُ ، فكانَ الدَّاتَةِ ، فَصَارَ هَدَرًا ، فأمَّا وَقْفُ الدَّابَّةِ لأَمْ أَخْرَ ، فَلَيسَ ما وُضِعَ له الطَّريقُ ، فكانَ تَعَدَّيا ، فلمْ يُجْعَلُ ما اتَّصلَ به عَفُوا مِنَ التَّلَفِ ، وإنْ تَعَدَّرَ الاحترازُ عنه ، كَمَنْ جُرَحَ رَجُلًا ضَعِنَ سَرَايَتُهُ ، وإنْ تَعَدَّرَ الإحْرازُ عنه » .

وكذلك مَنْ حَفَرَ بِثْرًا على قارعةِ الطَّريقِ؛ صَمِنَ ما وَقَعَ فيها، وإنْ تَعَذَّرَ الاحتِرازُ عنه، واللَّعَابُ إذا خرَجَ مِن فَمِ [٢٤/٣٤] الذَّابَّةِ، فَابْتُلُ الطَّريقُ، فَزَلِقَ به إسانٌ فَسَقَطَ فماتَ؛ لا ضَمانَ فيه؛ لأنَّه لَا يُمْكنُ حِفْظُ الدَّابَّةِ عَنْ مثلِ ذلك. كذا في «شرح الكافي»،

قولُه ( الأَنَّ الْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ ، وَهُوَ التَّصَرُّفُ فِي الدَّابَّةِ بِالنَّسْبِيرِ ) قالَ الْكُرْخِيُّ ﷺ في المختصرِه الله المَنْ وَقَفَ دابِّتِه على بابِ المسجدِ

<sup>(</sup>١) ينظر ١١نجامع الصعير أمع شرحه الدفع الكبيرة [ص /٥١٦].

البيان البيان الم

الأعظم، أو على نابٍ مسحدٍ من مساجدِ المُسلمين، فهوَ مِثلُ وَقَفِهِ في الطَّريقِ، وإنَّ كَانَ الإمامُ قَدْ جَعَلَ للمُسلمينَ عندَ بابِ المَسجدِ مَوقفًا تَقِعونَ فيها دواتَهم؛ فلا صَمانَ عديه فِيما أصابَتْ به في وُقوفِها، أوْ حدَثَ منها في دلكَ المَوقف، فإنْ سَارَ بِها فيه أوْ قادَها [فيه] () ؛ فهوَ صَامِنٌ لِما تُصِيبُه إذا فَعَلَتْ ذلكَ في الطَّريقِ العام المُشتَركِ » () .

قَالَ الْقُدُورِيُّ عِلَى الْمُرْجِهِ»: «ودلكَ لأنَّ القائدَ والسَّائقَ مُفَرِّبٌ للدَّاتَّةِ إلى للحِنايَةِ ، والإذْنُ في الوقوفِ في هذا المكانِ لا يُخرِخُه مِنْ أَنْ يَكُولَ طَرِيقًا ، فيَضْمَنُ في الطَّرِيقِ إلَّا ما يَتُنَاوَلُهُ الإِذَنُ ؟ .

ثُمَّ قَالَ الْكَرِّخِيُّ هِ الْهِ الْوَلَاكَ إِنْ كَانَ الموضعُ قَدْ أَدِنَ الْإِمامُ فِيه بِمَتَرَلَةِ مُنْ قَلِّ الْخَيلِ وَالدَّوَابِّ ؛ فلا ضَمَانَ على الواقفِ بدائِتِهِ فِيما كَانَ مِنْ دائِتِهِ مِنْ نَقْحِ بِرِجْلِ، أَو ذَنَبٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ رَوَثٍ، أَوْ لُعَابٍ، وكذبكَ لَوْ كَانَ الرَّجُلُ راكبًا إِجْلِ، أَو وَقَفَ ؛ فلا ضَمَانَ عليه في شَيْءِ مِنْ ذلكَ، وكذلكَ الفَلاَةُ مِنَ الأَرضِ إِذَا وَقَفَ فيها دابَّتَهُ ، وإِنْ كَانَ راكبًا عليها، وكذلكَ طريقُ مكّة إِدا كَنَ وُقُوفُه في غيرِ المَحَجَّةِ ناحيةً عنها، فإنْ كَانَ دلكَ في المَحَجَّةِ ، فالمَحَجَّةُ بِمَنْزِلَةِ السَّرِيقِ الشَّالِلِ (٤) في حميع م وَصفْتُ لكَ.

أَمَّا إذا كانَ ساترًا في [١٨١٨١م] [هذه](٥) المواضع الَّتي أَذِنَ فيها الإمامُ

<sup>(</sup>۱) ما بین المعقوقتین، ریادة می ۱۵، و (غ)، و (۱۲ ا، و (۲ م)، و (۱۲ م)

<sup>(</sup>٢) منظر: الشرح مختصر الكرخي، لنقدوري [ق/٢٤٠/ داماد]

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقولتين "ريادة من الآل"، والغالم والالالا) والمال، والراا،

 <sup>(</sup>٤) السَّايل، يقال: سبيلٌ سابلٌ: أي مسلوك والسَّابلة: الطريق المسلوك يقال: سبيل سابلة؛ أي.
 مسلوكة، ينظر: قالمعجم الوسيطة [٢/٥/١].

<sup>(</sup>a) ما بس المعقواتين: في (م) الجميع ا

**ح∯ غابة النبان ∰ه** 

[بالوُّقوف] ' '، أوْ قائدًا ، أوْ سائقًا ؛ فهوَ ضامنٌ لا يُزِيلُ دلكَ عنه إذْنُ الإمام ، وإنَّما يَشْقُطُ عنه ما حدَثَ مِن وُقوفِ دائِيّه هي هذه الموضعِ ، كانَ راكنًا أوْ لَمْ يَكُنْ فيما حدَثَ منَ الوُقوفِ خاصَّةً ، دونَ السَّيْرِ والسَّوْقِ والقَوْدِ .

وَأَمَّا الْوَاقِفُ فِي مِلْكِهِ وَالسَّائِقُ فِيهِ وَالقَائِدُ وَالسَّائِرُ: فَلَا صَمَانَ عَلَيهِ فِي شِيءِ مِنْ ذَلَكَ إِلَّا فِيمَا وَطِئَتُ بِيَدٍ أَو رِجُلٍ ؛ فَإِنَّه بِمَنْزِلَةِ جِنابِتِه بِيَدِهِ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّه يَلْرَنُهُ الْكَفَّارَةُ فِي غَيْرِ ذَلْكَ ، وَالْمُرْتَدِفُ الْكَفَّارَةُ فِي غَيْرِ ذَلْكَ ، وَالْمُرْتَدِفُ وَالرَّاكِبُ سُواءٌ فِي جَمِيعِ ذَلْكَ ، وَسُواءٌ كَانَ الَّذِي لَجِقَهُ الْجِنَايَةُ مَأْذُوبًا لَه فِي دُخُولِ وَالرَّاكِبُ سُواءٌ فِي جَمِيعِ ذَلْكَ ، وَسُواءٌ كَانَ الَّذِي لَجِقَهُ الْجِنَايَةُ مَأْذُوبًا لَه فِي دُخُولِ وَالرَّاكِبُ سُواءٌ فِي جَمِيعِ ذَلْكَ ، وَسُواءٌ كَانَ اللَّذِي لَجِقَهُ الْجِنَايَةُ مَأْذُوبًا لَه فِي دُخُولِ الْمِلْكِ ، أَو غِيرَ مَأْذُونِ ، وَكَذَلْكَ لَوْ كَانَ فِي الْمِلْكِ كَلْبٌ عَقُورٌ ، فَعَقَرَ مَنْ فِي الدَّرِ وَلِلْكَ السَّالِ لَيْ اللَّذِي لَكُونُ اللَّالِ فِي الدَّارِ أَو لَمْ يُؤْذَنُ اللَّالِ كَلْبٌ عَقُورٌ ، فَعَقَرَ مَنْ فِي الدَّرِ وَلَكَ مَنْ أَذِنَ لَهُ بَالدَّخُولِ فِي الدَّارِ أَو لَمْ يُؤْذَنُ اللَّهِ هِنَا لَفَظُ الْكَرْخِيُ عِلَى السَّالِ لِيَسَ بِتَعَدُّ مَا نَوَلَّدُ مِنْ لَا يُضْمَنُ أَوْلَا الْكَلْبِ فِي المِلْكِ لِيسَ بِتَعَدُّ ، فَمَا تَوَلَّدُ مِنْ لَا يُضْمَنُ اللَّهِ فِي المِلْكِ لِيسَ بِتَعَدُّ ، فَمَا تَوَلَّدُ مِنْهُ لَا يُضْمَنُ أَو الكَلْبِ فِي المِلْكِ لِيسَ بِتَعَدُّ ، فَمَا تَوَلَّدُ مِنْهُ لَا يُضْمَنُ .

قولُه: (فَلَا يُنحَقُ بِهِ)، أي: لَا يُلْحَقُ الإيقافُ بالسَّيْرِ، أي: لَا يُجْعَلُ حُكْمُهُ كَحُكْمِ السَّيْرِ. يَغْيِي: إذا رائتِ الدَّابَّةُ، أوْ بالَتْ في حالةِ السَّيْرِ؛ لَا ضَمانَ هي ذلك؛ لأنَّه لَا يُمْكِنُ السَّيْرُ بِلَا رَوَثٍ، ولا بَوْلٍ أَصلًا، فكانَ مِنْ ضَروراتِ السَّيْرِ، وكدا إذا أَوْقَهَا لذلكَ قُوْجِدَ منها ذلك.

فأمَّا إذا أَوْقَفَها لغيرِ ذلكَ لأَمْرِ آخرَ فَرَاثَتُ ، أو بَالَتْ ؛ يَجِبُ الصَّمانُ ؛ لأنَّ الإيقافُ لدوامِه أكثرُ الإيقافُ لدوامِه أكثرُ ضروراتِ السَّيْرِ ، وأيصًا (١٠٥٣) الإيقافُ لدوامِه أكثرُ ضررًا بالمارَّةِ مِنْ نَفْسِ السَّيْرِ ، فلَمْ يَكُنْ في معنى السَّيرِ ، فلَمْ يُلْحَقُ بالسَّيْرِ في عدمِ وُجوبِ الضَّمانِ .

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين: زيادة من: الله، وفق، والعالاله، والمه، والراء،

<sup>(</sup>٢) ينظر، الشرح محتصر الكرخي، للقدوري [ق/٢٤٠ داماد]،

والسَّائِقُ ضَامِنُ لِمَا أَصَانَتْ بِيَدِهَا أَوْ بِرِجْلِهَا ، وَالْقَائِدُ ضَامِنُ لِمَا أَصَابَتْ بِيْدِهَا دُونَ رِجْلِهَا

وَالْمُرَّءُ لَاللَّهُ حَةً ، قَالَ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ وَكُرَهُ الْفُدُّورِيُّ فِي مُخْتَصَرِهِ ، وَإِلَيْهِ مَالَ بَعْصُ الْمَشَايِحِ .

قولُه: (والسَّائِقُ ضَامِنُ لِمَا أَصَّابَتْ بِيَدِهَا أَوْ بِرِجْلِهَا(')، وَالْقَائِدُ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَتْ بِبَدِهَا دُونَ رِجْلِهَا)، وهذا لفظُ القُدُورِيُّ ﷺ في «مختصرِه»('').

قَالَ صَاحَبُ ﴿ الْهَدَايَةِ ﴾ ﴿ وَالْمُرَادُ النَّفْحَةُ ﴾ ، أي: المُرادُ من قولِه: ﴿ أَوْ رِجْلِهَا ﴾ ، و(دُونَ رِخْلِهَا النَّمْحَة ﴾ ، بالرِّجْرِ لأنَّ القائِدَ يَصْمَنُ وَطَّءَ الرَّجُلِ، وكذا السَّائِقُ يَضْمَنُه .

### أَمَّا النَّفْحَةُ بِالرُّجْلِ: فَهَلْ يَضْمِنُهَا [السَّائقُ](") أَمْ لا ؟

وهكذا فَرَّقَ الْقُدُورِيُّ ﷺ في النَّفْحَةِ في «مختصرِها: بينَ السَّاثقِ والقائدِ،

 <sup>(</sup>١) وبي المحموع الموازل! وهكد ذكره لفدوري في المحتصره! ، ويه أخذ بعص المشايح ، وأكثر
المشايح على أن السائق لا يضمن التمحة ؛ لأنه لا يمكنه منعها عنها ، وإن كان يمرأى منه ، وهو
الأصح كذا في (التصخيح) [ص٣٩١]

<sup>(</sup>٢) ينظر: اسختصر العُدُورِيَّ [ص/١٨٩].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقودتين ربادة من الها، و«عا، والد٢١) واما، وقراه.

وَوَجُهُهُ أَنَّ النَّفَحَةَ بِمَرْأَىٰ عَيْنِ السَّائِقِ فَيُمْكِنَهُ الاحْتِرازُ عَنْهُ وعانتُ عَي بَضَرِ الْقَائِدِ فَلَا يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ.

وَقَالَ أَكْثَرُ الْمَشَايِخِ: إِنَّ السَّائِقَ لَا يَصْمَنُ النَّفْحَةَ أَيْصًا وَإِنْ كَانَ يَرَاهَ، إِدِ لَيْسَ عَلَىٰ رِخْلِهَا مَا يَمْنَعُهَا بِهِ فَلَا يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ، بِخِلافِ الْكَدْمِ لِإِمْك، كَنْحَهَا بِلِجَامِهَا، وَبِهَذَا يَنْطِقُ أَكْثَرُ النَّسَخِ وَهُوَ الْأَصَحُ،

ولَكُنَّ ظَاهِرُ الرُّوايةِ بِخَلَافِ ذَلَكَ.

أَلَّا تَرَىٰ أَنَّ الْحَاكُمُ الشَّهِيدُ ﴿ قَالَ فِي ﴿ مَخْتَصَرِهِ \* : ﴿ وَالرَّاكِبُ وَالرَّدِيفُ وَالسَّائِقُ وَالْقَائِدُ فِي الظَّمَانِ سُواءٌ ، إِلَّا إِنَّهُ لَا كَفَّارَةً عَلَىٰ السَّائِقِ وَالْقَائِدِ فِي وَفُهِ الدَّابَّةِ ، وَلَا يُخْرَمُ بِهِ عَنِ الْمَيْرَاثِ ﴾ (٦).

وقالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ فَي الصختصرِهِ الذَابِّةُ بِرِجْلِها وهيَ تَسِيرُ. أَرْ بِذَنَبِها؛ فَلَا ضَمَانَ عَلَىٰ الرَّاكِبِ، وَلَا السَّائْقِ، وَلَا القَائدِ، وَلَا الرَّديفِ؛ لِنَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الرَّجْلُ جُبَارٌ»(٢)، وهوَ مَا لَا يُمْكِنُ الرَّاكِ النَّحَزَزُ منه»(١٠). إلىٰ هنا لفظُ الْكَرْخِيُّ ﴿ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الْكَرْخِيُّ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وعلىٰ هذا أكثرُ مشايخِنا ﴿ لِأَنَّ الاحتِرارَ لَا يُمْكِنُ مَنَ النَّفْحَةِ، وإنَّمَا يُمْكِنُ مِنَ الإيطاءِ والصَّدْمِ، وما لَا يُمْكِنُ الاحتِرازُ عنه لَا يُضْمَنُ، وكدلكَ ما أصابَتْ بِذَنبِها فهوَ كَرِجْلِها؛ لأنَّه لَا يُمْكِنُ الاحتِرازُ عنه،

قُولُه: (وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ﴿ يَضْمَنُونَ النَّفْحَةَ كُلُّهُمْ (٥٠) ، أي: يَصْمَهُا الرَّاكَ

<sup>(</sup>١) ينظر، االنجاري الكبيرة للماوردي [٢١٠/٤]، وقروصة الطالبين؛ للنووي [١٩٨/١٠]

<sup>(</sup>۲) ينظر «الكافي» للحاكم الشهيد [ق/٢٢٥].

<sup>(</sup>٣) يأتي تخريجه غريبًا.

<sup>(</sup>١) ينظر، اشرح محتصر الكرحية للقدوري [ق/٢٠ ٢١/ داماد].

<sup>(</sup>٥) ينظر " قالحاوي الكبيرة للماوردي [٣١٠/٤] ، وقروضة الطالبين، للنووي [١٩٨/١٠] ،

وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا دَكَرْنَاهُ ، وَقَوْلُهُ . ۞ ـ ﴿ الرَّجْلُ جُبَارٌ ﴾ وَمَعْنَاهُ النَّفْحَةُ بِالرَّجْلِ ، وَانْتِقَالُ الْفِعْلِ بِتَخْوِيفِ الْقَتْلِ كَمَا فِي الْمُكْرَهِ وَهَدَا تَخْوِيفٌ بِالضَّرْبِ .

والسَّائِقُ والقائدُ ؛ لأنَّ فِعْلَ الدَّابَّةِ مُصافُّ إليهم ؛ لأنَّ سَيْرَها بِتَصَرُّفِهم.

وَلَنَا: مَا رَوَىٰ أَبُو دَاوِدَ ﷺ فِي السَّنِهِ »: بِيسَدِهِ إِلَىٰ الزُّهْرِيُّ، عَنَّ سَعِيدِ بُنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: اللرِّجُلُ جُبَارٌ » (١).

بِيانُهُ: أَنَّ المُرادَ منهُ: إمَّا أَنْ يَكُونَ الوطْءُ بالرِّجْلِ، أَوِ النَّفْحَةِ، والأَوَّلُ لِيسَ بمُرادٍ بالإجماعِ؛ لأنَّه ليسَ بِجُبَارٍ، فَيَتَعَيَّنُ الثَّاني، وإلَّا يَلْزَمُ إلغاءُ النَّصَّ عنِ الهائدةِ ('').

قولُه: (وَانْتِقَالُ الْفِعْلِ بِنَخْوِيفِ الْمَتْلِ كَمَا فِي الْمُكْرَهِ)، جوابٌ عنْ قولِ الشَّافِعِيِّ ﷺ: اللَّ فِعْلَ الدَّابَّةِ مُضافٌ إليه (٢٠). يَعْنِي: يَكُونُ مِعْلُها كَفِعْلِ صاحبِها فَيَضْمَنُ .

فقال: إنَّمَا يَنْتَقِلُ وِمُّلُ الفَّعَلِ إلى غيرِه إذا كَانَّ التَّخْوِيفُ بِالقَتْلِ لَا بِالضَّربِ، كما في الإكراءِ الكامرِ، يَنْتَقَلُ لَا في القاصِرِ، وهُنا [٤:٢٥،٣] التَّخْوِيفُ مَالضَّربِ لَا مَالقَتْلِ، وفيه مَوعُ وَهْيٍ، والجوابُ الصَّحيحُ لنا على الخَصمِ مَا ثُلُنا مِنَ المَعقولِ

<sup>(</sup>۱) أخرجه: أبو داود في كتاب الديات/ بُاتٌ في الدَّاتِةِ تَتَفَحُ بِرِجُلِهَا [رقم/٢٨٥]، والنسائي في السنه في كان العاربة/ بابغي الدابة تصيب برجلها رواية بن حبوة [رقم/ ٢٨٨٥]، والدارقطني في السنه إلى كناب العاربة/ بابغي الدابة تصيب برجلها رواية بن حبو أرقم/ ٢٨٨٥]، والدارقطني في السنه أن أبو أن المُسبِّ، عَن أبي مُرْبَرَةَ هِلا به قال الله خجر القال الدارقطني لم يَرُوه إلا سفيان بن حسين عن الرهري، وله طريق أحرئ عند الدارقطني عن أبي هريره، ورجاله ثقاب، إلا أن الدارقطني قال: إنه وهم، ورواه محمد بن الحسن في الأثارة عن أبي حيفة عن حماد عن إبراهيم عن الدي يَنْ مُرسلاً، ينظر الدالدوية في تحريج أحاديث الهداية اللين حجر [٢٨٣/٢].

<sup>(</sup>٢) وقع في الأصل الطائدا، والمثبت من الله، والعلاء، والعلاء، والعالم، ولام ا

<sup>(</sup>٣) يبطر " االأم، للشامعي [٨/٣٥٣] ، و الحدوي الكبير ا للماوردي [١٧٠/١٣] .

قال: وَفِي: «الْجَامِعِ الصَّغيرِ»؛ وَكُلُّ شَيْءِ ضَمِنهُ الرَّاكَبُ؛ ضمهُ السَّانُقُ وَالْقَائِدُ لِأَنَّهُمَا مُسَبَّبَانِ بِمُبَاشَرَتِهِمَا شَرُطُ التَّلُفِ وَهُوَ تَقْرِيبُ الدَّاتَةِ إِلَىٰ مَكَارِ الْجِنَايَةِ فَيَتَقَيَّدُ بِشَرُطِ السَّلَامَةِ فِيمَا يُمْكِنُ الاِخْتِرَازُ عَنْهُ كَالرَّاكِبِ.

(إِلَّا أَنَّ عَلَىٰ الرَّاكِبِ الْكَفَّارَةَ) فِيمَا أَوْطَأْتُهُ الدَّابَّةُ بِيَدِهَا أَوْ بِرِخْلِهَا (وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا) وَلَا عَلَىٰ الرَّاكِبِ فِيمَا وَرَاءَ الْإِبْطَاءِ، لِأَنَّ الرَّاكِبَ مُبَاشِرٌ فِيهِ لِأَنَّ التَّلَفَ بِثِقَلِهِ وَثِقَلِ الدَّابَّةِ تَبَعٌ لَهُ، لِأَنَّ شَيْرَ الدَّابَّةِ مُضَافٌ إلَيْهِ وَهِيَ آلَهُ لَهُ وَهُمَا مُسَبَبَانِ لِأَنَّهُ لَا يَتَصِلُ مِنْهُمَا إِلَىٰ الْمَحَلِّ شَيْرٌ الدَّابَّةِ مُضَافٌ إلَيْهِ فِي غَيْرِ الْإِبطَاءِ،

أوَّلًا ، ورُوَيْنا منَ الحديثِ ثَانيًا.

قولُه: (قَالَ. وَفِي اللَّجَامِعِ الصَّغِيرِ »: وَكُلُّ شَيْءٍ ضَمِنهُ الرَّاكِبُ؛ ضَمِنهُ السَّائِقُ وَالْقَائِدُ)، وذلك لأنَّ سَيْرَ الدَّابَّةِ مُضَافٌ إلى إلى السَّائقِ والقائدِ، كما يُضَافُ إلى الرَّاكِبِ، فَلَرِ مَه الحِفظُ عمَّا يُمْكِنُ الحِفْظُ والاحتِرازُ عنه، وَوُضِعَ عنه مَا لِيسَ فِي وُسْعِهِ، فإذا أُضِيفَ إليه ضَمِنَهُ، كَأَنَّه فَعَلَهُ بِيَدِه، إلَّا إِنَّه لَا يَكُونُ على السَّائقِ والقائدِ الكمَّارةُ، وعلى الرَّاكِبِ الكمَّارةُ فيما أَوْطَأَتِ الدَّابَةُ ، ولأنَّ فِعُلَ " السَّائقِ والقائدِ الكمَّارةُ ، وعلى الرَّاكِبِ الكمَّارةُ فيما أَوْطَأَتِ الدَّابَةُ ، ولأنَّ فِعُلَ " الرَّاكِبِ على الرَّاكِ على الرَّاكِ الكمَّارةُ المِنائِقِ الرَّامِي .

فَأَمَّا السَّائقُ والقَائدُ: فلم يَتَّصِلْ أَثَرُ فِعْلِهِما بالقَتيلِ، بلُ فِعُلَهِما تَسْبِيبٌ، والكَفَّارةُ جزاءٌ للفِعلِ، وهوَ الفَتلُ، فلَمْ يَجِبُ على المُسَبَّبِ الَّذي هوَ دُونَ المُباشِرِ في استحقاقِ الجَزاءِ، وهوَ كَحَافِرِ البِثْرِ، وواضِعِ الحَجَرِ؛ فإنَّه لَا كَفَّارةَ على الحامرِ والواضع، فكذا هُنا،

قُولُه: (وَكَذَا الرَّاكِبُ فِي غَيْرِ الْإِيطَاءِ)، أي: لَا كُفَّارةَ على الرَّاكِ في غيرِ

<sup>(</sup>١). وقع في الأصل: الشلاء والملبت من: (لالك والعالم) والعالم، والمه ، والراء.

<sup>(</sup>٣). وقع هي الأصل! البالفعل؛ والمثبت من: النه، ولاغه، والذ٧، ولامه، والرا

وَالْكَفَّارَةُ حُكُمُ الْمُبَاشَرَةِ لَا حُكُمُ التَّسَبُّبِ ، وَكَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِيطَاءِ فِي حَقِّ الرَّاكِبِ حِرْمَانُ الْمِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ دُونَ لسَّائِقِ وَالْقَائِدِ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْمُنَاشَرَةِ ·

وَلَوْ كَانَ رَاكِبٌ وَسَائِقٌ ، قِيلَ: لَا يَضْمَنُ السَّائِقُ مَا أَوْطَأَتِ الدَّابَّةُ ؛ لِأَنَّ الرَّاكِبَ مُبَاشِرٌ فِيهِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَالسَّائِقُ مُسَبِّبٌ ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى الْمُبَاشِرِ أَوْلَى .

رَقِيلَ: الضَّمَانُ [٢٦٣] عَلَيْهِمَا لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ سَبَبُ الضَّمَانِ.

وَالْكَفَّارَةُ حُكْمُ الْمُبَشَرَةِ لَا حُكْمُ التَّسَبُ ، وَكَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِيطَاءِ فِي حَقِّ الرَّاكِبِ حِرْمَانُ الْمِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ دُونَ السَّائِقِ وَالْقَائِدِ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْمُبَاشَرَةِ وَالْكَفَّارَةُ حُكُمُ الْمُبَاشَرَةِ لَا حُكُمُ التَّسَبُ ، وَكَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِيطَاءِ فِي حَقِّ الرَّاكِبِ حِرْمَانُ حُكُمُ الْمُبَاشَرَةِ لَا حُكُمُ التَّسَبُ ، وَكَذَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِيطَاءِ فِي حَقِّ الرَّاكِبِ حِرْمَانُ الْمِيرَاثِ وَالْوَصِيَّةِ دُونَ السَّائِقِ وَالْقَائِدِ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْمُمَاشَرَةِ وَالإيطاءِ ، كَالنَّفْحَة بِالْمِيرَاثِ وَالْفَاشِرِ لِأَنَّهُ يَخْتَصُ بِالْمُمَاشَرَةِ وَاللَّاهِ ؛ لأَنَّه مُباشِرٌ بِالْرَجْلِ والذَّنَبِ ؛ لأَنَّه صببُ في دلكَ ، وإنَّمَا الكَفَّارَةُ عليه في الإيطاءِ ؛ لأَنَّه مُباشِرٌ فِيه ؛ لأَنَّ النَّلَقَ حَصَلَ بِشَقِيهِ ، وَثِقَلُ الدَّابَةِ جُعِلَ تَبَعًا له حيثُ كَانَ سَيْرُها مُضَافًا إليه .

قولُه: (وَلَوْ كَانَ رَاكِبٌ وَسَائِقٌ، قِيلَ: لَا يَضْمَنُ السَّائِقُ مَا أَوْطَأَتِ اللَّابَّةُ)، يَغْنِي: لَا يَشْتَرِكَانِ فِي الضَّمَانِ، بَلْ يَجِبُ الضَّمَانُ على الرَّاكِبِ؛ لأنَّ الرَّاكِبُ صاحبُ عِلَّةٍ، والسَّائقُ صاحبُ سَبَبٍ، والأصلُ في إضافةِ الحُكْمِ هوَ السَّبِ، وقيلَ: يَشْتَرِكَانِ، فَيَكُونُ نِصفُ الضَّمَانِ على الرَّاكِبِ، ونِصفُه على السَّائقِ.

قَالَ الْكَرْخِيُّ ﷺ في «مختصرِه»: «ولوْ أَمَرَ بِنَخْسِهَ، وهوَ يَسيرُ فَوَطِئَتْ إنسانًا فقتلَتْه؛ فالدَّيةُ عليهما يُصفانِ؛ لأنَّهما الآنَ راكبُّ وسائقٌ »(١). إلى هنا لفظُ الْكَرْخِيُّ ﷺ.

يَغْنِي: أَنَّ النَّاخِسَ كَالسَّاتَقِ، ولَوْ كَانَ ثَمَّةَ سَائَقٌ وراكبٌ يشتَركنِ في الضَّمَانِ ؟

<sup>(</sup>١) ينظر: الشرح مختصر الكرخي، لنقدوري [ق/٣٤٠ داماد].

قَالَ: وَإِذَا اصْطَدَمَ فَارِسَانِ فَمَانَا ، فَعَلَىٰ عَاقَلَة كُلَّ وَاحِد مِنْهُمَا نِصْفُ دِية وَقَالَ زُقْرُ وَالشَّافِعِيُّ عَلَىٰ عَاقِلَة كُلُّ وَاحِد مِنْهُمَا نِصْفُ دِية الْآخِر لِمَا رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيُّ ، وَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِد مِنْهُمَا مَاتَ بِغِعْلِهِ وَمِنْ الْآخِر لِمَا رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيُّ ، وَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِد مِنْهُمَا مَاتَ بِغِعْلِهِ وَمِنْ صَاحِبِهِ ، لِأَنَّة بِصَدْمَتِهِ آلَمَ نَفْسَهُ وَصَاحِبَهُ فَيْهُدُرُ نِصْفُهُ وَيُعْتَبَرُ بِصُفُهُ ، كَمَا إِنَ صَاحِبِهِ ، لِأَنَّة بِصَدْمَتِهِ آلَمَ نَفْسَهُ وَصَاحِبَهُ وَيُعْتَبَرُ بِصُفْهُ ، كَمَا إِنَ كَانَ الْاصْطِدَامُ عَمْدًا ، أَوْ جَرَحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَفْسَهُ وَصَاحِبَهُ جَرَاحَةً أَوْ حَمْرا عَلَىٰ قَارِعَةِ الطَّرِيقِ بِنُرًا فَانْهَارَ عَلَيْهِمَا يَجِبُ عَلَىٰ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّصْفُ فَكَدا عَلَىٰ قَارِعَةِ الطَّرِيقِ بِنُرًا فَانْهَارَ عَلَيْهِمَا يَجِبُ عَلَىٰ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّصْفُ فَكَدا . هَذَا النَّصْفُ فَكَدا . هَذَا النَّصْفُ فَكَدا اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ قَارِعَةِ الطَّرِيقِ بِنُرًا فَانْهَارَ عَلَيْهِمَا يَجِبُ عَلَىٰ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّصْفُ فَكَدا . هَذَا إِنْ الْمُعْلَىٰ قَارِعَةِ الطَّرِيقِ بِنُوا فَانْهَارَ عَلَيْهِمَا يَجِبُ عَلَىٰ كُلُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا النَّهُمَا النَّصْفُ فَكَدا . هَذَا إِنْ الْمُعْلَىٰ فَالْمِنْ فِي بِنُوا فَالْهُ اللَّهُ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ عَلَىٰ فَالِهُ وَالْمِدِ فَالْمِنَا لِلْمُنْ الْمُلْمِنِ اللْمُ اللَّهُ الْمُعْتَى الْمُنْهُ اللَّهُ الْمُ فَيْعِيْمُ اللْمُعْلَىٰ عَلَىٰ اللْمُلْمِ اللْمُ اللَّهُ الْمُعْلَىٰ اللْمُلْمَالُولُ الْمِنْ الْمِنْ الْمُلْمِلُولُ اللْمُلْمِ اللْمُ اللْمُلْمِلُولُ الْمُلْمُ اللْمُرْمُ اللَّهُ الْمِنْ الْهُمُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمِ الْمُؤْمِلُ اللْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِلُولُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمِ الْمُؤْمِ اللْمُ اللْمُلْمُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمِلُولُ اللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُعْلِمُ الْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللْمُ اللْمُلْمُ اللْمُ الْم

فكدا النَّاخِسُ والرَّاكِبُ يشتَركانِ ، وهذا لأنَّ كُلُّ واحدٍ منهما مُتَعَدِّ بطريقِ التَّسْبِيبِ ، لأنَّه تَلِفَ بِثَقَلِ الرَّاكِبِ ودَفْع النَّاخِسِ .

وقالَ الإمامُ الْأَسْبِيجَابِيُّ ﷺ: ﴿فَإِنْ كَانَ رَاكَبٌ وَسَائِقٌ ، أَوْ سَائِقٌ وَقَائِدٌ ، أَوْ رَاكَبٌ وَقَائِدٌ ؛ فَالضَّمَانُ عَلِيهِما جَمِيعًا ، غِيرَ أَنَّ الْكَفَّارِةَ عَلَىٰ الرَّاكِ وَخُدَهُ ، (٠٠

قُولُه: (قَالَ: وَإِذَا اصْطَدَمَ فَارِسَانِ فَمَاتَا؛ فَعَلَىٰ عَاقِلَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما دِبَةُ الْآخَرِ)، أي: قالَ القُدُّورِيُّ ﷺ في «مختصرِه».

وعِندَ زُفَرَ والشَّافِعِيِّ (٢) ﴿ يَجِبُ على عاقِلَةِ كُلُّ واحدٍ منهما نِصْفُ دِيَةٍ الآخِرِ، وكذلكَ الجِلافُ في الرَّجُلَيْنِ يَصْطَدِمَانِ (٣) [٨/١٨٣/٨]، كذا في الشرحِ الكافي،

لهما: أنَّ كُلِّ واحدٍ منهما صَارَ مَقْتُولًا بِفِعْلِ نَفسِه، وفِعْلِ صَاحِبِه؛ لأنَّ

<sup>(</sup>١) ينظر: قشرح مختصر الطحاوي، للأنسيجيئ [ق/٣٧٨].

<sup>(</sup>٢) ينظر " قالاً ما لنشاهعي [٢٠٩/٧] ، وقالحاوي الكبير ا للماوردي [٢٢٣/١٣] .

<sup>(</sup>٣) ينظر: المحتصر اختلاف العلماءا [٥٧٦٥، ١٥٣]، «التجريك» [٥٧٦٧/١١]، المسوط؛ [٦٩٣/٦]، التكملة البحر الراثو؛ [٦٩٢/٢]، التكملة البحر الراثو؛ [٤١٠/٨]، التكملة البحر الراثو؛ [٤١٠/٨]، التكملة البحر الراثو؛

وَلَنَا أَنَّ الْمَوْتَ يُضَافُ إِلَىٰ فِعْلِ صَاحِبِهِ لِأَنَّ فِعْلَةً فِي تَفْسِهِ مُبَاحٌ وَهُوَ الْمَشْيُ فِي الطَّرِيقِ فَلَا يَصْلُحُ مُسْتَنَدًا لِلْإِضَافَةِ فِي حَقِّ الظَّمَانِ، كَالْمَاشِي إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِالْبِشْرِ وَوَقَعَ فِيهَا لَا يُهْدَرُ شَيْءٌ مِنْ دَمِهِ، وَفِعْلُ صَاحِبِهِ وَإِنْ كَانَ مُبَاحًا، لَمْ يَعْلَمْ بِالْبِشْرِ وَوَقَعَ فِيهَا لَا يُهْدَرُ شَيْءٌ مِنْ دَمِهِ، وَفِعْلُ صَاحِبِهِ وَإِنْ كَانَ مُبَاحًا، لَمْ يَعْلَمُ اللّهُ عَلَى غَيْرِهِ . لَكِنَّ اللّهُ عَلَى الْفَعْلَ الْمُبَاحَ فِي غَيْرِهِ سَبَبٌ لِلصَّمَانِ كَانَانِم إِذَا الْقَلَبَ عَلَى غَيْرِهِ .

وَرُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ـ ﴿ إِنَّهُ أَوْجَبَ عَلَىٰ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كُلَّ الدِّيَةِ فَتَعَارَضَتْ رِوَايَتَاهُ فَرَجَّحْنَا بِمَا ذَكَرْنَ ، وَفِيمَا ذُكِرَ مِنْ الْمَسَائِلِ الْفِعْلَانِ مَحْظُورَانِ فَوَضَحَ الْفَرْقُ .

الاصطدام فِعُلُهما جميعًا، وفِعُلُه في حقَّ نَفسِه هَدَرٌ، وفِعُلُ صاحِبِه مُعْتَبَرٌ، فَيَكُونُ المَصْمُونُ هوَ النَّصْفُ، وصارَ كما إذا اصْطَدَمَ عَمْدًا، أَوْ جَرَحَ كُلُّ واحدٍ منهما نَعسَه [٢٣١/٣]، إوَجَرَحَهُ صاحبُه، أَوْ حَفَرَا جَميعًا بِثْرًا على قَارِعَةِ الطَّريقِ فَوَقَعَا فيها فَمَاتًا.

ولنا: ما رُوَىٰ مُحَمَّدٌ ﴿ فِي قَالاَصلِ 6: عَنْ عَبِي ۗ ﴿ فِي هذه الحَادِثَةِ: ﴿ أَنَّهُ أُوجَبُ عَلَىٰ عَاقِلَةٍ كُلِّ وَاحْدِ مِنهِما دِيَةً كَامِلَةً ، وقالَ: بَلَغَنَا ذَلك عَنْ عَلِي ۗ ﴿ فَا اللَّهُ وَلاَنَّ فِعْلَ كُلُّ وَاحْدِ مِنهِما مُبَاحٌ فِي حَقِّ نَفْسِه ، وهو مَشْيَهُ فِي الطَّرِيقِ ، فَلا يَصَلَّحُ سَبِيًا للضَّمانِ فِي حَقَّ نَفْسِه ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ إِنسانًا لَوْ وَقَعَ فِي بِنْ مَحْفُورةٍ على قارعةِ الطَّرِيقِ ؛ لَا يَكُونُ شيءٌ مِن دَمِهِ هَدَرًا ، بأنْ يُقَالَ: لولا مَشْيُه لَمْ يَقَعْ فِي البِشْرِ ، فكذا هنا ؛ لَا يُهُدرُ شيءٌ مِن دَمِهِ أَيضًا ، بأنْ يُقَالَ: لولا مَشْيُه لَمْ يَقَعْ فِي البِشْرِ ، فكذا هنا ؛ لَا يُهُدرُ شيءٌ مِن دَمِهِ أيضًا ، بأنْ يُقَالَ: لولا مَشْيُه لَمْ يَقَعْ فِي البِشْرِ ، فكذا يَهْلَكُ ، ولكنِ المُباحُ يَصْلُحُ سَبِهًا للضَّمانِ فِي حَقِّ صَاحِبِهِ ؛ لأنَّ المُباحاتِ تَتَقَيَّدُ بِشُوطِ السَّلامَةِ ، كَالنَّائِمِ يَنُقَلِبُ فِي نَوْمِهِ على غيرِه فَيُهْلِكُه ؛ يَجِبُ عليه ضمانُه ، فلمَّا بشرُطِ السَّلامَة ، كَالنَّائِم يَنُقَلِبُ فِي نَوْمِهِ على غيرِه فَيُهْلِكُه ؛ يَجِبُ عليه ضمانُه ، فلمَّا في حَقَّ صَاحِيه ؛ لأنَ المُباحاتِ تَتَقَيْدُ عَلَى عَرِه فَيُهْلِكُه ؛ يَجِبُ عليه ضمانُه ، فلمَّا كُل واحدٍ منهما مُعْتِرًا في حقَّ صَاحِيه ، لا في حقَّ نفسِه ؛ لَمْ يَشْقُطُ شيءٌ كَانَ فِعْلُ كُلُ واحدٍ منهما مُعْتِرًا في حقَّ صَاحِيه ، لا في حقَّ نفسِه ؛ لَمْ يَشْقُطُ شيءٌ

<sup>(</sup>١) ينظر ١٥ الأصل (المعروف بالمسوطة لمحمد بن الحسن الشيباني [٤/٥٥].

## هَذَا الَّذِي ذَكَرْمَا إِذَا كَانَا خُرَّيْنِ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطأَ ، ......

منَ الضَّمادِ، بلْ وَجَبَتْ دِيَّةُ كُلُّ واحدٍ منهما كاملةً علىٰ عاقِلَةِ صاحبِه.

وفي المسائل المذكورةِ فِعُلُ كلَّ واحدٍ منهما مَحظورٌ لا مُباحٌ ، والمَخطُورُ يَضْعُ سَبِنًا للضَّمانِ ، ولكن لَمْ يُعْتَبَرْ فِعُلُ كُلُّ واحدٍ منهما في إيحابِ الصَّمانِ في حَقَّ نفسِه ؛ لِعَدمِ الفائدةِ ، فَبَقِي فِعُلُه مُعْتَبَرًا في حقَّ صاحِبِه ، فَوَجَبَ إيجابُ بِصِبِ الصَّمانِ على عاقِلَةِ كلَّ واحدٍ ، وفيما تَحْنُ فيه الفِعُلُ الواقعُ منه لِكُونِه مُباحًا ، نَهُ الصَّمانِ على عاقِلَةِ كلَّ واحدٍ ، وفيما تَحْنُ فيه الفِعُلُ الواقعُ منه لِكُونِه مُباحًا ، نَهُ يَتْعَقِدُ مُوجِبًا للضَّمانِ في حقَّ نفسِه أَصلًا ، فأُضِيفَ ضمانُه إلى صاحبِه كَمَلًا اللهِ فَظهرَ الفرقُ بينَ المَقِيسِ والمَقِيسِ عليه .

قَالَ في الأجناسِ : ﴿ قَالَ أَبُو يُوسُف في ﴿ نَوادِ هَشَامِ ﴾ : في رَجُلَينِ تَمَدُّا حَبُلًا فَوَقَعَا على وَجُهِهِمَا فماتًا جميعًا : أنَّه يَضْمَنُ كُلُّ واحدٍ منهما دِيَةً صاحِبه ، ولوْ وقعَ أحدُهما على قَفَاهُ ، والآخرُ على وَجُهِه فماتًا ﴾ صَمِنَ صاحبُ القَفَا دِيَةَ صاحب الوجْهِ ، وإنِ القَطَعَ الحَبُلُ فَوَقَعَا جميعًا على أَقْفِيَتِهِمَا فماتًا ﴾ ضَمِنَ القَاطِعُ دِيتُهُما وَضَمِنَ الحَبُلُ .

فقيلَ (١٤١٨٣/٨) لمُحَمَّد: إن وَقَعَا على وَجْهِهِمَا إذا قُطِعَ الحَبُلُ؟ قالَ مُحَمَّدُ اللهِ يَكُونُ هذا مِن قَطْع الحَبُلِ.

وقالَ مُحَمَّدٌ هِ إِنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ وَقَعَا عَلَىٰ أَفْفِيَتِهِمَا وَمَاتَا؛ لَا ضَمَانَ عَلَىٰ أَفْفِيَتِهِمَا وَمَاتَا؛ لَا ضَمَانَ عَلَىٰ قَاطِعِ الحَبْلِ» (١).

قولُه: (هَذَا الَّذِي ذَكَرُنَا إِذَا كَانَا خُرَّيْنِ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَّأَ)، يَعْنِي: إذا كانُ المُصْطَدِمَان حُرَّيْنِ، وقدْ تعمَّدا ذلكَ؛ يَجِبُ على عافِلَةِ كُلِّ واحدٍ منهما نِصْفُ دِيَةٍ

 <sup>(</sup>١) يقال: أعطاء المال كُملًا \_ بالتحريك \_: أي كامِلًا ، هكذا يُتَكَلَّم به في الحميع والوَّحْدان سواء، لا يُتَنَى ولا يُجْمَع ؛ وليسَ بمَطْمدر ولا نَعْت ، إنَّما هو كفوْلِكَ: أَعْطَيْته كُلَّه وقد نقدم التحريف بدلك
 (٧) ينظر : ١٤ الأَجناس ، للناطفي [٤٢٩/٢].

وَلَوْ كَانَا عَبْدَبْنِ يَهْدِرُ الدَّمُ فِي الْخَطَإِ؛ لِأَنَّ الْجِنَايَةَ تَعَلَّقَتْ بِرَقَتِنِهِ دَفْعًا وَفِدَاءً، وَقَدْ فَاتَتْ لَا إِلَىٰ خُلُفٍ مِنْ عَيْرِ فِعْلِ الْمَوْلَىٰ فَهُدِرَ ضَرُورَةً، وَكَذَا فِي الْعَمْدِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هَلَكَ بَعْدَمَا جَنَىٰ وَلَمْ يَخْلُفْ بَدَلًا.

وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا حُرًّا وَالْآخَرُ عَبْدًا فَفِي الْخَطَّ تَجِبُ عَلَىٰ عَاقِلَةِ الْحُرِّ الْمَفْتُولِ فِي اللَّيَةِ فِيمَا زَادَ عَلَىٰ الْقِيمَةِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ تَجِبُ الْفِيمَةُ عَلَىٰ الدَّيَةِ فِيمَا زَادَ عَلَىٰ الْقِيمَةِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ تَجِبُ الْفِيمَةُ عَلَىٰ الْمَقْتُولِ فِيمَا زَادَ عَلَىٰ الْآدَمِيِّ فَقَدْ أَخْلَفَ بَدَلًا بِهَذَا الْقَدْرِ فَيَأْخُذُهُ وَرَثَةُ الْحُرِّ الْمَقْتُولِ وَيَبْطُلُ مَا زَادَ عَلَيْهِ لِعَدَم الْخُلْفِ.

الآخرِ بالاتُّعاقِ، وإذا وَقَعَ ذلكَ خطأً؛ تَجِبُ الدُّبةُ الكاملةُ على عاقِلَةِ كلِّ واحدٍ منهما عِندَى خِلافًا لِزُفَرَ والشَّافِعِيُّ<sup>(۱)</sup> ﷺ.

قولُه: (وَلَوْ كَانَا عَبْدَيَّنِ يَهْدِرُ الدَّمُ فِي الْخَطَأَ)، يَعْنِي: إذا اصْطَدَمَ العبدانِ خَطَأً فماتًا هَدَرَ الدَّمُ ؛ لأنَّ الجِنَايَة تَتَعَلَّقُ بِرَقَبَةِ العبدِ الجانِي، ولهذا يُدُفَعُ فيها إلَّا أَنْ يَقْدِيَهُ المَولَى، فلمَّا ماتَ فاتَ مَحَلُّ الجِنَايَةِ بلَا خلافٍ، ولَا يَصْمَنُ المَولَى أَنْ يَقْدِيهُ المَولَى ا

قولُه: (وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا حُرًّا وَالْآخَرُ عَبْدًا) ، يَعْنِي: إذا كانَ أحدُ المُصْطَدِمَيْنِ حُرًّا ، والآخرُ عَبدًا ، ففي صورةِ الحَطَانِ يَجِبُ على عائِلَةِ الحُرِّ قِيمةُ الْعَبدِ ، لأَنَّ كُلَّ شَيْء مِنَ الحُرُّ فيه الدِّيَةُ ، ففيه القِيمةُ منَ العَبْدِ ، وكلُّ شَيْء منَ الحُرِّ فيه نِصْفُ الدَّيَةِ ، ففيه مِنَ العَبدِ نِصْفُ القِيمةِ ، ثُمَّ ما وجَبَ على عاقِلَةِ الحُرِّ مِنْ قِيمةِ العَددِ

<sup>(</sup>١) ينظر ١١١ م الشامعي [٢٠٩,٧] ، و «الحاري الكبير الماوردي [٢١٣/١٢]

وفي الْعقد يجِتْ على عَاقلة الْعُرِّ بِضَفَّ قيمة (١٥٠١١) الْعَد، لأنَّ الْمَصْرِرِ هُوَ النَّصْفُ فِي الْعَمْدِ، وَهَذَا الْقَدْرُ يَأْخُدُهُ وَلِيُّ الْمَفْتُولَ ، وما على الْعند في رقى وَهُوَ بِضَفُ دِيَةِ الْعُرِّ يَسْقُطُ بِمَوْتِهِ إِلَّا قَدْرَ مَا أَخْلَفَ مِنْ الْدَلَ وَهُو مَصَّفُ الْعَيد

مهوَ لِوَرَثَةِ الحُرُّ، وَيَبْطُلُ حَقَّ الحُرُّ المفتولِ فيما رادُ من الدَّيَةِ على قِيمة العد. لاَ الغَبْدُ لم يُحْلِفُ إِلَّا قَدْرَ القِيمةِ، وبَطْلَ ما رادَ على دلكَ ؛ لأنَّه لم يُحْلفُ سَتَ ور رادَ.

وأصلُ ذلك: ما دكَرُه الْقُدُورِيُّ في الشرحِ مختصرِ الْكَرْخِيِّ، ﴿ فِي السَّرِحِ مُختصرِ الْكَرْخِيِّ، ﴿ فِي ال أَرْشِ الْجِنَايَاتِ عَلَى الرَّقِيقِ (١): اللَّهُ الْعَبْدُ الْمُفْتُولُ خَطْأً يَجِبُ قِيمَتُه عَلَىٰ الْعَال عِندَ أَبِي خَنِيفَةُ ومُّحَمَّدٍ ﴿ إِنَّهُ ﴾ .

ورُوِيَ عَنْ أَبِي بُوسُفَ ﴿ إِنَّهُ قَالَ فِي مَالِ القَاتَلِ: وَإِنَّمَا يُجِبُّ قِيمَةُ الدِرُ عَلَىٰ العَاقِلَةِ صَدَهُمَا ؛ لأنَّهُ ضَمَّانُ الأَنْمِيُّ (٢).

وعِنْدُ أَبِي بُوسْفَ ﷺ: يَجِبُ ذلكَ على الخُرُّ ؛ لأنَّه ضَمَانُ مَالِ عَدِهِ. وشَيَحِيءُ بِيانُه في مَسَالَةٍ فَيمَةِ الغَنْدِ ، أَنَّهَا [هَلُ](") تُبَلِّعُ بَالِغَةُ مَا بِلَعَثُ بِـا، عز هذه الفاعدةِ: أنَّه مُصمونٌ بِالقَتلِ مِنْ حِيثُ إنَّه آدميُّ ، أَوْ مِنْ حَيثُ إنَّه مَالٌ؟!

تولُه: (وَنِي الْمَمْدِ يَجِبُ مَلَى عَاقِلَةِ الْحُرِّ نِصْفُ قِيمَةِ الْمَبْد)، يَعْبِي إِذَا الْحُرِّ نِصْفُ قِيمَةِ الْمَبْد)، يَعْبِي إِذَا اصْعَلَدُمْ الخُرُّ والْعَبْدُ، وَوَقَعَ إِهِمِهِمِرِمْ إِذْلَكَ منهما غَمْدًا؛ يَجِبُ على عابِلُهُ الخُرْ بِصُفْ لِيهِ بِصُفْ فِيهِ الْمُنْدِ بِصَفْ فِيهِ الْمُنْدِ بِصِفْ فِيهِ الْمُنْدِ بِصِفْ فِيهِ الْمُنْدِ بِصِفْ فِيهِ الْمُنْدِ بِصِفْ فِيهِ الْمُنْدِ بَصِفُ فِيهِ الْمُنْدِ ، وقدِ احتلف هذا الْقَدُرُ، فَيَبْطلُ ما رادٌ على ذلك مِن بِضْفِ دِيَةِ الخُرْ ، لأَنْ المُنْدِ ، وقدِ احتلف هذا الْقَدُرُ ، فَيَبْطلُ ما رادٌ على ذلك مِن بِضْفِ دِيَةِ الخُرْ ، لأَنْ

<sup>(</sup>١) ينظر الشرح محتصر الكرحي، للقدوري إق/٣٩٧/ داماد

<sup>(1)</sup> ينظر الابدائع الصبائعة [٢/٤/٦] ، الاحتيارة [٥١٠/٥] ، النبيل الحفائلة [١٠١٠] . الحرمرة البرةة [٢/١٨٦] ، اللتارئ الهندية [٢/٥٠١]

<sup>(</sup>٣). ما بين الممتوفتين" ريادة من، الداء و العدد و الماعد و الماء و الراه

قال ومن ساق دائة، فوقع النفرخ على رجْل نفلة، ضمن، وكدا على هدا سائر أدواته كاللّجام وحخوه، وكدا ما يخمل عليها) لأنَّة مُتعدَّ في هدا النسب ، لأنَّ الْوَقُوع بتقصير منه وهو ترْكُ الشَّد أو الْإخكام فيه، بخلاف الرِّداء لِأَنَّهُ لا يُشدُّ فِي الْعادةِ، ولِأنَّهُ قاصِدٌ لحفْظ هذه الْأَشْياء كما في المحمُّولِ على عايقه دُونَ اللّباسِ عَلَىٰ ما مَرَّ مِنْ قَبَلُ فَيْقَيَدُ بِشَرَّطِ السَّلَامَةِ.

قَالَ: وَمَنْ قَادَ قِطَارًا؛ فَهُو ضَامِنٌ لَمَا أَوْطَأَ، فَإِنْ وَطِئَ بَعِيرٌ إِنْسَانًا ضَمِنَ بِهِ الْقَائِدُ وَالدَّيَةُ عَلَىٰ الْعَاقِلَةِ لِأَنَّ الْقَائِدَ عَلَيْهِ حِفْظُ الْقِطَارِ كَالسَّائِقِ وَقَدْ أَمْكَنَهُ

ما زاد على ذلك سَقَطَ بِمَوْتِ العَبْدِ مِنْ غيرِ خَلَفٍ .

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ سَاقَ دَابَّةً، فَوَقَعَ السَّرْجُ عَلَىٰ رَجُلٍ فَقَتَلَهُ؛ ضَمِنَ)، أي: قالَ في «الجامع الصَّغيرِ»(١).

قالَ صاحبُ «الهدايةِ» وَعَلَىٰ هَذَا سَائِرُ أَدَوَاتِهِ(٢) كَاللَّجَامِ وَنَحُوهِ)، يَعْنِي: يَجِبُ الضَّمانُ على السَّائقِ في جميع ذلكَ ؛ لأنَّ وُقوعَ آلاتِ الدَّابَةِ لِتَقْصِيرٍ مع ؛ لاَنَّه لَوْ أَخْكَمَهَا ؛ لَمْ تَقَعُ فَيَجِبُ الصَّمانُ ، كما لؤ وَقَعَ الشَّيْءُ المتحمولُ على العاتِقِ على إنسانِ فَقَتَلَهُ ، يخلافِ الرُّداءِ المَلْبُوسِ إذا سَقَطَ فَأَتْلَفَ شيئًا ، حيثُ لا يُحبُ الصَّمانُ إذا كانَ مِمَّا يَلْتُلُه الإنسانُ عادةً ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُه الاحتِرازُ عنه ؛ لأنَّه لا يُمْكِنُه الاحتِرازُ عنه ؛ لأنَّه لا يُدُدِنُهُ الرَّجُلُ في الطَّرِيقِ عندَ قولِه: (وَمَنْ حَمَلَ شَيْئًا فِي الطَّرِيقِ ، فَهُو ضَامِنٌ) ، فَسَمُونًا ، وَتَمَامُ البيانِ فَسَقَطَ عَلَى إِنسَانِ فَعَطِبَ بِهِ ؛ فَهُو ضَامِنٌ) ،

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ قَادَ قِطَارًا؛ فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَوْطَأً) ، أي: قالَ القُدُورِيُّ عِلَىٰ

<sup>(</sup>١) ينظر، «الجامع الصغير/مع شرحه النافع الكبيرة [ص/١٥٥ - ١٦٥]،

<sup>(</sup>٢) وقع في الأصل الدوايدة، والعثبث من الله، والعالاة، والعالا، والعالدة والراة

ذَلِكَ وَقَدْ صَارَ مُتَعَدِّيًا بِالتَّقْصِيرِ فِيهِ ، وَالتَّسَبُّبِ بِوَصْفِ التَّعَدُّي سَبَبٌ لِلضَّمَادِ، إِلَّا أَنَّ ضَمَانَ التَّفسِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِيهِ وَضَمَانُ الْمَالِ فِي مَالِهِ (وَإِنْ كَانَ مَعَهُ سَائِقُ

في «مختصرِه»، وتمامُه فيه: «وإنَّ كَانَ معه سائقٌ ؛ فالصمانُ عليهما»(١٠).

وقالَ في «الجامع الصَّغيرِ»: «مُحَمَّدٌ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَة ﴿ اللَّهُ اللهُ اللهُ

وَأَوْرَدَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيثِ ﴿ فَي الشَّرِ الْجَامِعِ الصَّغيرِ » سؤالًا وجوابًا فَقَالَ: القَانُ قِيلَ: لَوْ أَنَّ إِنسانًا قَادَ أَعمى، فَأَوْطَأَ الأَعمى إِنسانًا فَقَتَلَه، هلْ يَجِبُ على القائدِ الضَّمانُ.

قيلَ له: يَنْبَغِي أَلَّا يَجِبَ؛ لأَنَّ الأعمىٰ بِنفسِه مِنْ أَهلِ وُجوبِ الضَّمانِ، فَهِنْلُهُ يُسْتَبُ إليه خاصَّةً ؛ ،

وأمَّا فِعْلُ العَجماءِ: فجُبَارٌ لَا عِبْرةَ له في حُكْمِ نَفسِه، فَفِعْلها يُنْسَبُ إلىٰ القائدِ، فإنْ كانَ معه سائقٌ؛ فالضَّمانُ عليهما؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مُقَرِّبٌ للفِطَارِ، فإنْ كانَ معه سائقٌ؛ فالضَّمانُ عليهما؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مُقَرِّبٌ للفِطَارِ، فاشْتَرك في سَبَبِ الجِنايَةِ.

وقالَ الْكَرْخِيُّ ﷺ في المختصرِها: الفَإنَّ كَانَ السَّائقُ في وَسَطِ القِطارِ، فَمَا أَصَابَ مَمَّا خَلْفَ هَذَا السَّائقِ، ومَا بَيْنَ يَدِيهِ مِن شيء؛ فَهُوَ (١٨٤/٨/٤/٨) عليهما إلىٰ هنا لَغَطُه ﷺ؛ لأنَّ مَا بَيْنَ يَدِيهِ هُوَ لَهُ سَائقٌ، والأَوَّلُ لَهُ قَائدٌ، ومَا خَلْفَهُ هما لَهُ

<sup>(</sup>١) ينظر؛ المختصر القُدُورِيَّ [ص/١٨٩].

 <sup>(</sup>٢) ينظر اللجامع الصعير /مع شرحه اثنافع الكبيرا [ص/١٧].

عالصَّمَانُ عَلَيْهِما) ؛ لِأَنَّ قَائد الْواحد قائدٌ للْكُلِّ، وكذا سائعُهُ لانْصال الْأَزْمَّة،

قائدانِ ، فيَشْتَركانِ في الضَّمانِ ،

وقالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ إِنْ اَيضَا: ﴿ وَإِنْ كَانَ يَكُونُ اَحِبَانَا وَسَطَّا، وَأَحَبَانَا يَتَأَخُّرُ، وأحيانًا يَتَقَدَّمُ ، وَهُوَ يُشُوقُها في ذلك ؛ فهوَ بَمَنزلةِ الأَوَّلِ؛ .

ثُمَّ قَالَ الْكَرْجِيُّ ﷺ: ﴿ وَقَالَ مُحمَّدٌ ﷺ فِي ﴿ إِملاء الكَيْسَانِيُ ( ) ﴾ ﴿ إِلَا الْحَرْجِيُّ الْإِبل ، فَتَنْرَجِرُ وَجُلًا كَانَ يَقُودُ وَطَارًا ، وآخرُ مِن خَلْفِ الْقِطَارِ يَشُوقُه ، ويزجُّرُ الْإِبل ، فَتَنْرَجِرُ بِسَوْقِه ، وعلى لإبل قومٌ في المحامِل نِيامٌ ، أو غيرُ نِيامٍ ، فَوَطَئَ بَعِيرٌ إِنْسَانًا فَقَتَله ؛ فالدِّيَةُ على عاقِلَةِ القَائدِ والسَّائنِ والرَّاكِبين على البَعِيرِ الَّذِي وَطِئَ ، وعلى الرَّاكِبِين على البَعِيرِ الَّذِي وَطِئَ ، وعلى الرَّاكِبِين جميعًا اللَّذِين قُدَّامُ البَعِيرِ الذي وَطِئَ على عَوَاقِلِهِمْ جميعًا على عددِ الرَّوسِ ، والكَفَّارةُ على الرَّاكِبِين خاصَّةً ﴾ ( ) . إلى هنا لفظُ الْكَرِّخِيُّ إِلَيْهِ ،

وذلك لأنَّ القائدُ والسَّائقُ مُقَرِّبانِ إلى الجِنايةِ، والرُّكْبانُ أمامَ البَعِيرِ كالقادةِ لِمَا حَلَّفَهم، والرَّاكبُ على البَعِيرِ حَصَلَ التَّلَفُ بِثِفَلِهِ، فاشتركُوا في سببِ الضَّمانِ، فانقسمَ عبيهم، والكفَّارةُ على راكبِ البَعِيرِ الَّذي وَطِئَ خاصَّةً ؛ لأنَّ القَتْلَ بِثِقَلِهِ، ومَن سِواهُ قاتلٌ بسببٍ.

وقالَ الْكَرُجِيُّ ﴿ إِيضًا: ﴿ وَمَنْ كَانَ مِنَ الرُّكُتَانِ خَلْفَ البَعِيرِ الَّذِي وَطِئَ } لَا يَرُجُرُ الإِيلَ ، ولَا يَسُوقُها راكبًا على بَعِيرٍ منها ، أَوْ غيرَ راكبٍ ، فلَا ضَمانَ على أحدٍ منهم ؛ لأنَّهم لَيُسُوا بِقَادَةٍ ولَا سَاقَةٍ ﴾ . إلى هنا لفظه ﴿ إِلَى وَذَلِكَ لأنَّهم لمَّا لم يَشُورُوا ؛ صارُوا كمناع عبى الإبل .

وقالَ الْكَرْخِيُ عِلَى أيضًا: ﴿ وَأَمَّا الرُّكْبَانِ أَمَامَ الْبَعِيرِ الْوَاطِيِّ: فَإِنَّهِم جميعًا قادةً

<sup>(</sup>١) هو أبو عمرو الكيسائي صاحب محمد، كذا جاء في حاشية، الع! ، والم! ، كما مر في كناب الأيّمان -

 <sup>(</sup>٣) ينظر ' قشرح محتصر الكرخي المقدوري أق/٣٤١ داماد].

## وهذا إذا كان السَّائِقُ فِي جَابِبِ ١٣١/٣١مِ أَمِنَ الْإِبِلِ ٠

أُمَّا إذًا كَانَ تَوْسَّطُهَا وَأَخَذَ بِرِمَامِ وَاحِدٍ يَضْمَنُ مَا غَطِب بِمَا هُوْ خَلْفًا. وَيَصْمَنَانِ مَا تَلِفَ بِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ لِأَنَّ الْقَائِدَ لَا يَقُودُ مَا خَلْفَ السَّائِقِ لِالْمُصَم الزُّمَامِ، وَالسَّائِقُ يَسُوقُ مَا يَكُونُ قُدَّامَهُ.

البَعِيرِ الواطِي، ولجميع ما خَلْقَهُ»(١).

وقالَ القُدُورِيُّ ﴿ إِلَيْهِ فِي قَشْرَجِهِ ﴾ : قَفَهذَا مَحَمُولٌ عَلَىٰ أَنَّهُمَ كَانُوا يَمْعَلُونَ فِنْهُ في القَوْدِ ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِعْلُ مَنهُم في القَوْدِ ؛ فهم كالمَتَاعِ ، فلَا يَجِبُ عليهم الضَّمَانُ ، فإنَّ الإنسانَ قَدْ يَكُونُ قائدًا ، وإنْ لَمْ يَفْعَلِ القَوْدَ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ النَّئِمَ قَدُ يَكُونُ قَائدًا ، ولَا يَكُونُ صَائفًا إِذَا لَمْ يَقْعَلِ السَّوْقَ ، فلذلكَ افْتَرَقًا » .

قَالَ فِي اللَّهُ غُرِبِ ١٤ ( و القِطَارُ: الإبِلُّ تُقَطَّرُ على نَسَقٍ و احدٍ ، و الجمعُ: قُطُّرُ ١٠٠

قولُه: (هَذَا إِذَا كَانَ السَّائِقُ فِي جَانِبِ [٢٠/٢] مِنَ الْإِيلِ)، أي: وجوبُ الضَّمانِ على السَّائقُ يَسُوقُ الإِيلَ غَيرَ الضَّمانِ على السَّائقُ يَسُوقُ الإِيلَ غَيرَ الضَّمانِ على السَّائقُ يَسُوقُ الإِيلَ غَيرَ آخِذِ بِزِمَامِ البَعِيرِ، أَمَّا إِذَا أَخَذَ الزُّمامِ؛ فَيَكُونُ الضَّمانُ عليه في الَّذي هَلَكَ خَلْقَهُ لاَ على (٨٥٥٨ه وم) الفائدِ المُقَدَّمِ؛ لأنَّه لمَّا انقطعَ الزِّمامُ عنِ القِطارِ، لَمْ يَكُنِ القَائدُ المُقَدَّمُ السَّائقِ، فَأَمَّا فيما هَلَكَ قُدَّامَ السَّائقِ؛ فَيَضْمَلُهُ السَّائقُ، فأمَّا فيما هَلَكَ قُدَّامَ السَّائقِ؛ فَيَضْمَلُهُ السَّائقُ والحدِ منهما مُقَرَّنُ والقَائدُ جميعًا، لاشتِراكِهما في سببِ وُجُوبِ الضَّمانِ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدِ منهما مُقَرَّنُ

<sup>(</sup>١) ينظر: اشرح محتصر الكرحي، للقدوري [ق/٣٤١/ داماد].

<sup>(</sup>٢) ينظر المعرب في ترتيب المعرب للمُطَرِّرِي [١٨٥/٢]،

 <sup>(</sup>٣) يبطر المحتصر الطحاري (ص/ ٢٥٢]، والمبسوط (٣/٧٧) )، «تحفة الفقهاد» (٣/١٧/١).
 البدائع الصنائع (٣/٤٤٦)، العتاري قاصي خال» (٣/٥٥٤، ٤٥٦)، التبيس الحقائق (١٤٥٥/١)، التبيس الحقائق (١٤٧/٦)، الدر المحتارة (١٤٧/٦)، اتكملة البحر الرائق (١٩/٨).

<sup>(</sup>٤). وقع في الأصل: العملة، والمثبث من: العالاة، والعه، والاله.

 <sup>(</sup>٥) مديس المعقوضي، ريادة من النه، وقعه، وقعاله، وقمه، وقره.

قَالَ: وَإِنْ رَبَطَ رَجُلٌ بَعِيرًا إِلَى الْقطَارِ، والْقَائِدُ لا يَمَلَمُ، فوطئ الْمربُوطُ إِنْسَانًا فَقَتَلَهُ ، فعَلَى عَاقلَةِ لَقائِدِ الدَّيةُ ؛ لِأَنَّهُ يُمْكُنُهُ صِيانَةُ لَقِطَارِ عَنْ رَبْعِ عَيْرِهِ ، وَإِنْ الشَّيْبِ الدَّيةُ عَلَى الْعَقِلَةِ كَمَا فِي الْقَتْلِ الدَّيةُ عَلَى الْعَقِلَةِ كَمَا فِي الْقَتْلِ الْخَطَرِ.

الْخَطَمَ الْخَطَمَ .

💨 عابة لبدان

إلى الجِنايةِ هذا بِسُوْقِه، ودك يُهُوْدِهِ.

قولُه: (قَالَ: وَإِنْ رَبَطَ رَجُلٌ بَعِيرًا إِلَىٰ الْقِطَارِ، وَالْقَائِدُ لَا يَعْلَمُ، فَوَطِئَ الْمَرْنُوطُ إِنْسَانًا فَقَتْلَهُ، فَعَلَىٰ عَاقِلَةِ الْقَائِدِ الدِّيَةُ)، أي: قالَ في «الجامعِ الصغيرِ»، وتمامُه فيه: «فَيَرْجِعُونَ بها علىٰ عاقِلَةِ الرَّابِطِ»(١).

أمَّا وُجِوبُ الدَّيَةِ على عاقِلَةِ القائدِ: لأنَّ القِطارَ في يدِه ، فكنَ عليه جِفْطُهُ-وأمَّا الرَّجوعُ على عاقِلَةِ الرَّابِطِ فلأنَّ الرَّابِطَ هوَ الَّذي أَوْقَعَ لقائدَ في هذه الوَرطةِ ،

قال الفقية أبو السبّ هي الوجه المحاقالُو في رَجُن أَمَر صَبِيًا بِأَنْ يَقَتُلَ رَجُلاً وَ الضّعانُ على عاقِلَة الصّبِيّ ، ثُمَّ يَرْجِعُ عاقِلَة الصّبِيِّ على عاقِلَة الآمِرِ ، فكدا همنا ، وهذ إدا لَمْ يَعْلَم القائدُ بِرَبْطِ البَعِيرِ ، فأمّا إدا عَلِمَ وفَاذَ ؛ لا تَرْجِعُ عاقِلَة القائدِ على عاقِلة الرّابط ولأنّه ارتفع الغُرُورُ ؛ لأنّ القائدَ هوَ الّذي أَوْقَعَ نفسه في هذه لورطة ، وهذا إذا رَبَطَ في حالة السّبْرِ ، فإنْ رَبَطَ البَعِيرَ والقِطارُ وافعٌ ، ثُمَّ قَادَ صاحب القِطارِ ، وهو عالمٌ بالرّبُطِ أَوَلاً ؛ لا نَرْجعُ عاقِلةُ القائدِ على عاقِلةِ الرّابط ، لأنّه قَاد ماحب المرّرُوطَ بغير إذْن الرَّابط دلالة ، فوحَب الصّمالُ على عاقِلةِ القائدِ ، ولأنّ الرّابط نعدُ في الرّبُط ، فلمّا قَادُ القَائدِ ، ولأنّ الرّابط نعدُ في الرّبُط ، فلمّا قَادَ القَائِد أَوْالَ جِمائِتَهُ عنْ مكانِه ، فَوَالَ الضّمالُ عنه ، وتَعَلّق بالقائدِ ، كَمَلُ وصَعَ حَجَرًا في الطّريقِ ، فَدَخرَحَهُ آحرُ فَعَطِت به إسانٌ ؟ فالصّمالُ على بالقائدِ ، كَمَلُ وصَعَ حَجَرًا في الطّريقِ ، فَدَخرَحَهُ آحرُ فَعَطِت به إسانٌ ؟ فالصّمالُ عالَة السّانُ ؟ فالصّمالُ عنه أبرال الضّمالُ عنه ، وتَعَلّق بالقائدِ ، كَمَلُ وصَعَ حَجَرًا في الطّريقِ ، فَدَخرَحَهُ آحرُ فَعَطِت به إسانٌ ؟ فالصّمالُ بالقائدِ ، كَمَلُ وصَعَ حَجَرًا في الطّريقِ ، فَدَخْرَحَهُ آحرُ فَعَطِت به إسانٌ ؟ فالصّمالُ بالقَائد ، كَمَلُ وصَعَ حَجَرًا في الطّريقِ ، فَدَخْرَحَهُ آحرُ فَعَطِت به إسانٌ ؟ فالصّمالُ بالقَائد ، كَمَلُ وصَعَ حَجَرًا في الطّريقِ ، فَدَخْرَحَهُ آحرُ فَعَطِت به إسانٌ ؟ فالصّمالُ عنه بالقائد ، كَمَلُ وصَعَ حَجَرًا في الطّريقِ ، فَدَخْرَحَهُ آحرُ فَعَطِت به إسانٌ ؟ فالصّمالُ علي عاقِدَة القائد ، فَوَ السّانُ ؟ فالصّمالُ علي السّانُ ؟ فالصّمالُ علي عاقِبَة إللهُ السّانُ ؟ فالصّمالُ عنه المُرْبِعُ فَا أَلَا السّانُ ؟ فالصّمالُ علي عاقِبَة إلى السّانُ ؟ فالصّمالُ عالمَا فَالْوَالِلَهُ السّانُ ؟ فالصّمالُ علي السّانُ السّالُ السّانُ السّانُ السّانُ السّانُ عَالَمُ السّانُ السّ

 <sup>(</sup>١) بنط اللجامع الصعير أمع شرحه النافع الكبيرة [ص١٧١٥].

(ثُمَّ يَرْحَغُونَ بِهَا عَلَىٰ عَاقَلَةَ الرَّابِطَ) لأَنَّهُ هُو الَّذِي أُوْقَعَهُمْ فِي هَذِهِ الْغَهِدِهِ، وإنما لا يحت الضمانُ عليُهما في الابتداء وكُلِّ منْهُما مُستَبُّ لأنَّ الرِّنط مِي الْفَوْدِ نَمَرُلَةِ التَّسَيُّبِ مِنْ الْمُنِاشَرَةِ لِاتِّصَالِ الثَّلَفَ بِالْقَوْدِ دُونِ الرِّبُطِ، ١٩٤١م

على عاقِلةِ النَّاسي دون الأوَّلِ، وليسَ كذلكَ المسألةُ الأُولى؛ لأنَه ربط العيد والإبلَ سائِرةٌ، فوُجِدَ مِنَ الرَّابِطِ الإذنُ دلالةً بِقَوْدِ المَرْبُوطِ، فلدلك وجب الرِّحرِجُ على عاقِلَةِ الرَّابِعِدِ؛ لأنَّه صارَ سَبَبًا بِرَبْطِهِ لإيطاءِ المَرْبُوطِ بِقَوْدِ القائد».

وقالَ الْكَرْخِيُّ عِلَيْهُ فِي المختصرِه، الوإذا كانَ الرَّجُلُ يقودُ قِطارًا ، فجاء رَحلُ فَرَبَطَ إليه بَعيرًا ، والقائدُ لا يَعْلَمُ ، فَوَطِئَ البَعيرُ إلسانًا فَقَتَلَه ؛ فَالدَّيةُ على عاقة القائد يَرْجِعُونَ بها على عاقِلَةِ الرَّابِطِ ، ولوْ كانتِ الإبلُ وُقوفًا لَا تُقَادُ ، فحاء رحلُ وَرَبَطَ إليها بَعيرًا ، والقائدُ لا يَعْلَمُ ، فَقادَها وقَادَ البَعيرَ معها ، فَوَطِئَ إِنسانًا فَقَتْله ، فَالصَّمَانُ على القائدِ على عاقِلَتِه ، ولا يَرْجِعُونَ على عاقِلَةِ الرَّابِطِ ؛ لأنَّ الفائد أَخْدَتَ عَملًا قادَ به البَعيرَ ، لَمْ يَأْذَنْ له الرَّابِطُ ، فإنْ كانَ القائدُ عَلِمَ بالتعيرِ في أَخْدَتَ عَملًا قادَ به البَعيرَ ، لَمْ يَأْذَنْ له الرَّابِطُ ، فإنْ كانَ القائدُ عَلِمَ بالتعيرِ في المَسألتينِ جميعًا ، أنّه إلا همه عاقِلَةِ القائدِ ، ولا يَرْجِعُونَ على الرَّابِطِ اللَّهُ الله هنا لفظُ إلى النَّهِ على عاقِلَةِ القائدِ ، ولا يَرْجِعُونَ على الرَّابِطِ الله . إلى هنا لفظُ إنسانًا فَقَتَلَه ؛ فالدِّبَةُ على عاقِلَةِ القائدِ ، ولا يَرْجِعُونَ على الرَّابِطِ اللهُ . إلى هنا لفظُ الْكَرْجِيُّ عَلَى عاقِلَةِ القائدِ ، ولا يَرْجِعُونَ على الرَّابِطِ اللهُ . إلى هنا لفظُ الْكَرْجِيُّ عَلَى عاقِلَةٍ القائدِ ، ولا يَرْجِعُونَ على الرَّابِطِ اللهُ . إلى هنا لفظُ الْكَرْجِيُّ هَاللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ الرَّابِطِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الرَّابِطِ اللهُ ال

قولُه إمره المراد (وَالْقَائِدُ لَا يَعْلَمُ) ، لَا يُقَالُ: يَنْبَغِي أَلَّا يَجِبَ الصَّمانُ على عاقِلَهِ القائدِ بلَا عِلْمِ القائدِ ؛ لأنَّ الجَهلَ يُزِيلُ الإثمَ لَا الصَّمانَ ، كالنَّائِمِ إذ القلَبُ على على إنسانِ فَقَتَلَه ،

قولُه: (وَإِنَّمَا لَا يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَيْهِمَا فِي الْإثِيْدَاءِ)، أي: على القائدِ والرَّالطِ يِسَبِيلِ الشَّرِكةِ بِلَا تقديمِ وُجوبِ الضَّمان على القائدِ، وإنْ كانَ كلُّ واحدٍ مهما

<sup>(</sup>١) ينظر " اشرح محتصر الكرحي» للقدوري [ق/٢٤١/ داماد] ،

قالوا: هَذَا إِذَا رُبِطَ وَ لُقِطَارُ يَسِيرُ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِالْقَوْدِ دَلَالَةً ، هَإِذَا لَمْ يَعْدَمْ بِهِ لَا يُمْكِنُهُ التَّحَفُّظُ مِنْ ذَلِكَ فَيَكُونُ قَرَارُ الصَّمَانِ عَنَى الرَّابِطِ .

أَمَّا إِذَا رَبَطَ وَ لَإِبِلُ قِيَامٌ ثُمَّ قَادَهَا ضَمِنْهَا الْفَائِدُ لِأَنَّهُ فَادَ بَعِيزَ عَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَا صَرِيحًا وَلَا دَلَالَةً فَلَا يَرْحِعُ بِمَا لَحِقَهُ عَلَيْهِ .

قَالَ: وَمَنْ أَرْسَلَ بَهِيمَةً ، وَكَانَ لَهَا سَائِقٌ ، فَأَصَابَ فِي فَوْرِهَا ؛ يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ انْتَقَلَ إِلَيْهِ بِوَاسِطَةِ السَّوْقِ ،

مُمَنِّبُ ؛ لأنَّ الرَّبُطَ منَ القِيادةِ بمنزلةِ النَّشبِيبِ منَ المُباشرةِ ؛ لأنَّ التَّلَفَ اتَّصلَ بالقَوْدِ دونَ الرَّبُطِ ، فكانَ القَوْدُ كالمُباشَرةِ حُكْمًا ؛ فَقُدُّمَ وجوبُ الصَّمانِ على الرَّابطِ إلَّا أنَّ قرارَ الصَّمانِ كانَ على الرَّابطِ ؛ لأنَّ القائدَ مَعْرُورٌ مِنْ جِهَتِهِ ، ولهذا لا رُحوعَ عليه إذا عَلِمَ القائدُ لِارْتِفاعِ الغُرورِ ،

قولُه: (هَذَا إِذَا رُبِطَ وَالْقِطَارُ<sup>(۱)</sup> يَسِيرُ)، أي: رجوعُ عافِلَةِ القائدِ على عاقِلَةِ الرَّابِطِ فيم إذ كانَ الرَّبُطُ في حالةِ القِطارِ<sup>(۲)</sup>، أمَّ إذ كانَ الرَّبُطُ في حالةِ الرَّابِطِ فيم إذ كانَ الرَّبُطُ في حالةِ الرُّابِطِ، وقدْ مَرَّ بيائَةُ. الوُقوفِ، ثُمَّ قَادَ؛ فلا رُجُوعَ بالضَّمانِ على عاقِمَةِ الرَّابِطِ، وقدْ مَرَّ بيائَةُ.

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَرْسَلَ بَهِبِهَةً، وَكَانَ لَهَا سَائِقً، فَأَصَابَتْ فِي فَوْرِهَا؛ يَصْمَنُ)، أي: قالَ في «الجامع الصَّغيرِ»،

وصورتُها فيه: «مُحَمَّدُ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ: في الرَّجُلِ يُرْسِلُ التهيمةَ، ويَكُونُ سائقًا لها فَيُصِيبُ في فَرْرِها، قالَ: هوَ ضَاهِنُ ""،

وقالَ عنْ أبي حَنِيفَةً ١ أَيضًا: ﴿ فَي رَجُّلِ أَرْسَلُ طَائرًا ، فَأَصَابَ فِي فَوْرِهِ

 <sup>(</sup>١) وقع في الأصر: (في القطار وهوا ، والمثبث من: (٤١١)، والعا؟، والعا؟، والم؟، و (١٥٠).

<sup>(</sup>٢) وقع في الأصل: االقبال! - و لمثبت من: الذا! ، والفا؟! ، والغا ؛ والما؛ والما؛ والرا ،

 <sup>(</sup>٣) ينظر ' الجامع الصحير أمع شرحه لنافع الكبير \* [ص/١٧]

وَلَوْ أَرْسَلَ طَيْرًا وَسَافَهُ فَأَصَابَ فِي فَوْرِهِ لَمْ يَضْمَنُ) وَالْفَرْقُ أَنَّ بَدِهِ النَّهِيمَةِ يَخْتَمِلُ السَّوْقَ فَصَارَ وُجُودُ الْتَهِيمَةِ يَخْتَمِلُ السَّوْقَ فَصَارَ وُجُودُ النَّوْقِ وَعَدَمِهِ بِمَنْرِلَةٍ، وَكَذَا لَوْ أَرْسَلَ كَلْبًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سَائِقًا لَمْ يَضْمَنْ، وَلَوْ أَرْسَلَ كَلْبًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سَائِقًا لَمْ يَضْمَنْ، وَلَوْ أَرْسَلَهُ إِلَىٰ صَيْدٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ سَائِقًا فَأَخَذَ الصَّيْدَ وَقَتَلَهُ حَلَّ.

ذلكَ، قالَ: لا ضَمَانَ عليه، وكذلكَّ الَّذِي يُرْسِلُ كَلْبَهُ، ولَمْ يَكُنُ له سائقًا، فَأَصَابَ في فَوْرِهِ؛ لَمْ يَكُنُ عليه ضَمانٌ ٩(١). إلى هنا لفطُ مُحَمَّدٍ ﷺ في أَصْلِ اللجامعِ الصغيرِ ٩.

قَالَ الصَّدرُ الشَّهيدُ وغيرُه ﷺ: «أَرادَ بالبَهيمةِ: الكلبَ، وأرادَ بكونِه سائقً: أَنْ يَكُونَ خَلْفَهُ ؛ وذلكَ لأنَّ الكلبَ يَخْتَمِلُ السَّوْقَ كسائرِ الدَّوابُ، فأُصِيفَ إليه،

أَمَّا البَازِي: فَلَا يَخْتَمِلُ السَّوْقَ؛ لأنَّ سائقَ الطَّاثرِ لَا يَكُونُ إِلَّا الطَّائرُ، إِلَّا أَنَّه أُضِيفَ إلىٰ المُرْسِلِ في حقَّ حِلِّ الصَّيدِ ضرورةَ إِياحةِ الاصْطِيادِ بِالبَازِي والكَلْبِ، ولا صَرورةَ في حقَّ الضَّمانِ، وكذلكَ لوْ أَشْلَىٰ (٢) كَلْبًا علىٰ رَجُلٍ حتَّىٰ عَقَرَهُ، أَوْ مَزَّقَ ثيابَه ؛ لَا يَضْمَنُ إِلَّا أَن يَسُوفَهُ، أَرادَ به: إِنْ كَانَ خَلْفَهُ، لِما مَرَّ.

وقيلَ: إذا لم يَكُنْ خَلْفَه فَعَقَرَ ، أَوْ تَعَلَّقَ بإنسانٍ ، إِنْ كَانَ غَيرَ مُعَلَّمٍ لَا يَضْمَنُ ؛ لأَنْ غَيرَ المُعَلَّمِ إِنَّمَا يَدْهَبُ بِطَيْعِ نَفْسِه لَا بالإرسالِ ، وإِنْ كَانَ مُعَلَّمًا ، فإنْ ذهب بمينًا وشمالًا ومَالَ عنِ الوجهِ الَّذِي أَرسلَه ، ثُمَّ أَتْلَفَ إنسانًا لا يَضْمَنُ ؛ لأنَّه إذا مَالَ بمينًا وشمالًا ومَالَ عنِ الوجهِ الَّذِي أَرسلَه ، ثُمَّ أَتْلَفَ إنسانًا لا يَضْمَنُ ؛ لأنَّه إذا مَالَ إلى السَّائقِ ، إلى السَّائقِ ، وإلى المَّامِل ، كذا ذَكَرَ فَخُرُ الدِّينِ قَاضِي خَانَ لِللهِ .

<sup>(</sup>١) ينظر: العصدر السابق،

 <sup>(</sup>٣) أَشَائِتُ الكَلْبُ للصيد؛ دعولُه إشلامً، وأَمَا أَشَائِتُه بالصيد وعلى الصيد بمعنى أغزيتُه، فقد ألكره
 ثعلب وأجازه فيره، وقد نقدم التعريف بذلك.

وجه الْهَرْفِ أَنَّ الْبَهِيمَةَ مُخْنَارَةً فِي فِعْبِهَا وَلَا نَصْلُحُ نَائِبَةً عَنْ الْمُرْسِلِ فَلَا يُصَفُ فِعْبُهَا إِلَىٰ عَبْرِهَا ، هَذَا هُوَ الْحَفِيفَةُ ، إِلَّا أَنَّ الْخَاحَةَ مَشَتْ فِي الإصْطِيَادِ يُصَفِّيَادِ وَعُرْبُهَا إِلَى الْمُرْسِلِ لِأَنَّ الإصْطِيَادَ مَشْرُوعٌ وَلَا طَرِيقَ لَهُ سِوَاهُ وَلَا حَاجَةَ فِي عَلَّا سِلَاهُ وَلَا حَاجَةً فِي عَلَّى الْمُرْسِلِ لِأَنَّ الإصْطِيَادَ مَشْرُوعٌ وَلَا طَرِيقَ لَهُ سِوَاهُ وَلَا حَاجَةً فِي عَلَّى الْمُدُونِ الْعَدْوُ اللهِ عَلَى الْمُرْسِلِ لِأَنَّ الإصْطِيَادَ مَشْرُوعٌ وَلَا طَرِيقَ لَهُ سِوَاهُ وَلَا حَاجَةً فِي عَلَى الْمُدُونِ اللهَ اللهِ عَلَى اللهَ اللهُ هُو اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الْمُؤْمِلُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ الله

وقالَ الصَّدرُ الشَّهيدُ ﴿ فِي «شرحِ الجامعِ الصَّعيرِ»: «وذكرَ أبو النَّيثِ ﴿ وَقَالَ الصَّغيرِ» اللَّه إذا أرسَل تهميةً \_ يَغْنِي: كلبًا \_ ولَمْ يَكُنْ سائفً في شرحِ «الجامع الصَّغيرِ» أنَّه إذا أرسَلَ تهميةً \_ يَغْنِي: كلبًا \_ ولَمْ يَكُنْ سائفً لها، فَأَصَّابَتْ مِنْ فَوْرِها إنسانًا ؛ فاللَّذي أرسلَها يَضْمَنُ [٤٢٨/٢]، قال: لأنَّه إذا أرسلَها وإذْ مَمْ يَكُنْ خَلْفَها،

لكنْ نصَّ هاهما \_ أي: نَصَّ مُحَمَّدٌ في «الجامع الصَّغير» \_: أنَّه إذا أرسلَ كبًا، ولَمْ يَكُنُّ سائقًا، فأصابَ في فَوْرِهِ؛ لَا يَضْمَنُ.

وَنَصَّ فِي «الزِّياداتِ»؛ أَنَّه يَضْمَنُ، لكنْ وَضَعَ المسألةَ في الصَّيدِ، وأَشارَ إلى أَنَّ الإرسالَ بمرلةِ لسَّوْقِ، فكانَ هذا مُؤيدً، لِقَوْلِ الفقيهِ أَبِي اللَّيثِ ﴿ وعليه العتوىٰ ﴾ ألى هذ لفظُ ،لصَّدْرِ الشَّهْيدِ.

وقالَ الحاكمُ اشَّهيدُ عِنْ في «الكافي»: «و ذا أَرْسَلَ الرَّحُلُ دابَّتُه في طريقِ المسلمينَ ، فما أَصَابَتْ في وَجْهِها ذلكَ ؛ فهوَ ضَامِنٌ كما يَصْمَنُ الَّذي سَاقَ»(٢).

قَالَ شَيْخُ الْإِسلامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ ﴿ فَي الشَّرِحِ الْكَافَي ، البُرِيدُ به إِذَا أَرْسَلَةً وَضَرَبَةً ، أَلْ زَحَرَهُ عندَ دلكَ حَتَّىٰ يَصِيرَ له ساتقًا ، فإذا أصابَ في فَوْرِهِ ذلكَ ، أَخِذَ بِه ؟ لأَنَّ إِرْسَالَه سَوْقٌ منه ، فما دامَ يَسِيرُ في سَنَبِهِ (٣) ؛ فداكَ مِن آثارِ ذلكَ ؛ أُخِذَ بِه ؛ لأَنَّ إِرْسَالَه سَوْقٌ منه ، فما دامَ يَسِيرُ في سَنَبِهِ (٣) ؛ فداكَ مِن آثارِ

<sup>(</sup>١) يطر: «شرح الجامع الصغير» للصدر الشهيد [ص٢٠٨]

<sup>(</sup>٢) ينظر: ١١١ك في النحاكم الشهيد [ق/٢٢٥]

<sup>(</sup>٣) أي في ملمحه و جِهَنه بمظر: (تاج العروس) للرَّبيدي (٢٣٢/٢٥ / ماده- سش].

صِيَانَهُ لِأَمْوَالِ النَّاسِ. قَالَ ـ ﴿ إِنْ اللَّهُ فِي اللَّمَبُسُوطِ اللَّهَ أَرْسَلَ دَابَّةً فِي طَرِيقِ الْمُشْلِمِينَ فَأَصَابَتْ فِي فَوْرِهَا فَالْمُرْسِلُ صَامِنٌ ؛ لِأَنَّ سَيْرَهَا مُضَافُ إِلَهِ طَرِيقِ الْمُشْلِمِينَ فَأَصَابَتْ فِي فَوْرِهَا فَالْمُرْسِلُ صَامِنٌ ؛ لِأَنَّ سَيْرَهَا مُضَافُ إِلَهِ مَا دَامَتْ تَسِيرُ عَلَىٰ سَنَيْهَا ، وَلَوْ انْعَطَفَتْ يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً انْقَطَعَ حُكُمُ الْإِرْسَالِ إِلَّا إِذَا وَقَفَتْ ثُمَّ سَارَتْ . إِذَا وَقَفَتْ ثُمَّ سَارَتْ .

بِخِلَافِ مَا إِذَا وَنَفَتْ بَعْدَ الْإِرْسَالِ فِي الْإصْطِيَادِ، ثُمَّ سَارَتْ فَأَخَذَتْ الصَّيْدِ، وَهَذِهِ الصَّيْدَ، لِأَنَّةُ لِتَمَكَّنِهِ مِنْ الصَّيْدِ، وَهَذِهِ الصَّيْدَ، لِأَنَّةُ لِتَمَكَّنِهِ مِنْ الصَّيْدِ، وَهَذِهِ

سَوْقِهِ ، فما أصابَ في تلكَ الحالةِ يُضَّافُ إليه ، وإَنِ نُعَطَفَ يمينًا وسُمالًا ؛ فلا ضَمَانُ عليه ؛ لأنَّ الْعِطَافَةُ ليسَ مِن أَثَرِ سَوْقِهِ ، بلُ شَيْءٌ يَتِنَدِئُ به بِتشاطِه ، إلَّا ألَّا يَكُونَ له طريقٌ غيرُ الَّذي أَحَذَتْ فيه ، فَيَكُونُ ضَامنًا ؛ لأنَّ ذلكَ مُصافٌ إلى سَوْقِ السَّائِقِ أيضًا.

وإن وَقَفَتْ ثُمَّ سارَتْ خرَجَ منَ الضَّمَانِ؛ لأنَّ إرسالَه انتَهَىٰ بالوُقوفِ، ثُمَّ سَيْرُها بعدَ ذلكَ ابتداءً أَمْرٌ منها، فلا يُضَافُ إليه، وإنْ رَدَّهَ رَادٌ، فالَّذي رَدَّهَا ضاملٌ لِمَا أَصَابَتْ في فَوْرِها ذلكَ ؛ لأنَّه سائِقٌ لها، ولا يَرْجعُ على سائقِها بما ضَمِنَ، إلَّا إِمَا أَصَابَتُ في فَوْرِها ذلكَ ؛ لأنَّه سائِقٌ لها، ولا يَرْجعُ على سائقِها بما ضَمِنَ، إلَّا إذا كانَ بِأَمْرِهِ، فَحِينَالَةٍ يَرْجعُ عليه، وإذا خَلَىٰ عنه وَأَوْقَفَهَا، فَسَارَتْ هي بِنَفْسِها، فلا ضَمَانَ عليه ؛ لأنَّه غيرُ مُصافٍ إلى فِعْلِ أحدٍ » كذا في «شرح الكافي».

قُولُه: (وَكَذَا إِذَا وَقَفَتْ ثُمَّ سَارَتْ)، عَطْفٌ على قرلِه: (انْقَطَعَ حُكْمُ الْإِرْسَالِ).

قولُه: (بِيخِلَافِ مَا إِذَا وَنَفَتْ بَعْدَ الْإِرْسَالِ فِي [٨٦٦/٨] الْإَصْطِيَاهِ، ثُمَّ سَارَتْ)، يَعْنِي: لَا يَنْقَطِعُ حُكُمُ الإرسالِ حتَّىٰ إِدا أَحَذَ الكلبُ الصَّيدَ، أو أَحَذَهُ الفَهْدُ بعدَ الوَثْفَةِ يَجِلُّ ذلكَ؛ لأنَّ تِلكَ الوَثْفَةَ للاحتيالِ مِنْ أَخْذِ الصَّيْدِ، ويُحَقِّقُ ذلكَ مَفصودَ المَّرْسِلِ.

أمَّا الوَقْفَةُ منَ الدَّابَّةِ بعدَ الإرسالِ، لَا لِلاصْطِيادِ، فَمُنَافِيَةٌ مَقصودَ المُرْسِلِ؛ لأنَّ مقصودَه هوَ السَّيْرُ لَا الوقوفُ، فيَنْقَطِعُ حُكْمُ الإرسالِ بالوَقْفَةِ، فكانَتِ الوَقْفَتَاذِ تُنَافِي مَفْصُودَ الْمُرْسِلِ وَهُوَ السَّيْرُ فَيَنْقَطِعُ حُكُمُ الْإِرْسَالِ، وَبِخَلَافِ مَا إِذَا أَرْسِلَهُ إِلَىٰ صَيْدٍ، فَأَصَابَ إِنْسَانًا، أَوْ مَالَا فِي فَوْرِهِ ؛ لَا يَضْمَنُهُ، وفِي الْإِرْسَالِ فِي الطَّرِيقِ تَعَدُّ فَيَصْمَنُ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ، أَمَّا الْإِرْسَالُ لِللهِ لِللهِ فَعُيَادِ فَمُبَاحٌ وَلَا تَسْبِيبَ إِلَّا بِوَصْفِ النَّعَدِّي.

وَلَوْ أَرْسَلَ بَهِمَةً ، فَأَفْسَدَتْ زَرْعًا عَلَىٰ [٢٦٥]، فَوْرِهِ ؛ ضَمِنَ الْمُرْسِلُ ،

على طَرَفَي نَقِيضٍ مِنْ تحقيقِ مقصودِ المُرسُ وَمُنَا فَاتِهِ.

قُولُه: (وَهَذِهِ الْوَقْفَةُ)، أي: وَقْفَةُ الدَّابَّةِ بعدَ الإرسالِ لَا الاصطيادِ.

قولُه: (وَبِخِلَافِ مَا إِذَا أَرْسَلَهُ إِلَىٰ صَيْدٍ، فَأَصَابَ إِنْسَانًا، أَوْ مَالًا فِي فَوْرِهِ ا لَا يَضْمَنُهُ، وَفِي الْإِرْسَالِ فِي الطَّرِيقِ يَضْمَنُهُ).

يُريدُ بهذا الفرقِ بينَ الإرسالينِ: الإرسالِ إلى الصَّيدِ، والإرسالِ في لطَّريقِ.

ففي الأوَّل: لَا ضَمَانَ عليه ، وفي النَّاني: بَجِبُ الصَّمَانُ إِدَا كَانَ على الْمَوْرِ ؛ لَانَّ لَمُسَبِّبَ إِنَّمَا يَضْمَنُ إِذَا وُجِدَ منه التَّعَدِّي وَلِلَّا فَلَا ، ففي الإرسالِ إلى الصَّيدِ لَانَّ لَمُسَبِّبَ إِنَّمَا يَضْمَنُ إِذَا وُجِدَ منه التَّعَدِّي وَلِلَّا فَلَا ، ففي الإرسالِ إلى الصَّيدِ لَمُ بُوجَدِ التَّعَدِّي ؛ لأنَّه لَمْ بُوجَدِ التَّعَدِّي ؛ لأنَّه شَعَلَ عَرِي الإرسالِ في الطَّريقِ وُجِدَ التَّعَدِّي ؛ لأنَّه شَعَلَ طريقَ المُسلمينَ .

وقالُوا في رَجلِ له كَلْبٌ عَقُورٌ ، كُلَّمَا مَرَّ عليه شيءٌ عَظَّهُ: فَلِأَهُلِ القَرِيةِ أَنْ يَقْتُلُوهُ ، فإنْ عَضَ ، هلَ يَجِبُ الضَّمَانُ على صحبِه ؟ إِنْ لَمْ يَتَقَدَّمُوا إِلَيه قَبْلَ [٣٠٣٠] العَضُّ ؛ لَا صَمَانَ عليه ، وإِنْ كَانُوا تَقَدَّمُوا إلى صاحبِ لكُلْبٍ ؛ فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ بِمَنْزِلَةِ الدَانطِ المَثَل .

قولُه: (وَلَوْ أَرْسَلَ بَهِيمَةً، فَأَفْسَدَتْ زَرْعًا عَلَىٰ فَوْرِهِ، ضَمِنَ الْمُرْسِلُ). ذَكرَه تَفريعًا إلىٰ قولِه: (شَاةٌ لِقَصَّابٍ)، وقولُه: (عَلَىٰ فَوْرِه)، أي: على فَوْرِ الإرسالِ، والمرادُ منه: ألَّا تَنْقَلِبٌ يمينًا ولا شمالًا. وَإِنْ مَالَتْ يَمِينًا أَوْ شِمَالًا وَلَهُ صَرِيقٌ آخَرُ لَا يَصْمَنُ لِمَا مَرْ.

وَلْوِ الْفَلْتَتِ الدَّاتَةُ ، فَأَصَابِتْ مَالًا ، أَوْ آدَمِيًّا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ؛ لا ضمان على صَاحِهَا ؛ لِقَوْلِهِ عَنْهُ: ﴿ جُرْحُ الْمَجْمَاءِ خُبَارٌ ﴾ قال محمد ' هِيَ الْمُنْفَلِتَةُ ، وَلِأَنْ

قَالَ فِي اللَّفَاوِي الصَّغرِيَّ: الرَّسِلَ حِمارَه، فدحلَ رَرَّعَ إِنسَادٍ فَأَفْسَدَهُ، إِنْ سَفَةُ إِلَى الزَّرْعِ ضَمِنَ، وإِن لَم يَسُقُهَا، بآن لَمْ يَكُنْ خَلْفَها، لكنْ لَمْ تَنْعَطِفِ الدَّابَةُ يَكُنْ خَلْفَها، لكنْ لَمْ تَنْعَطِفِ الدَّابَةُ يَعِينُ ولا شَمَالًا، وَذَهَبَ إِلِي الوجهِ الَّذِي أَرْسَلَةُ صَاحِبُه، فَأَصَابَ الزَّرْعَ؛ ضَمِلَ يَمِينًا وشَمَالًا، فَأَصَابَ الرَّرْعَ، إِنْ كَانَ لَه طريقٌ آخرُ؛ لَم يَضَمَنُ فِي الرِينَاداتِ شَيخ الإسلامِ الرَّرْعَ، إِنْ كَانَ لَه طريقٌ آخرُ؛ لَم يَضْمَنُ فِي الرِينَاداتِ شَيخ الإسلامِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

وفي غَصْبِ «النَّوارْلِ»: «صاحبُ الزَّرعِ إذا فالَ لِزِتِ الدَّائَةِ: إنَّ دَابَّتَكَ مِي زَرْعِي، فَأَخْرَجَهَا؛ فهوَ ضَامِنٌ لِما أَفْسَدَتْ في حالِ إِحْراجِها، وإنَّ أَخبَرَه وَأَمَرُهُ بإخْراجِها؛ فلا ضَمَانَ عليه؛ لأنَّه فَعَلَ بِأَمْرِهِ. هذا اختيارُ الْعقيهِ أبي اللَّبَثِ ﷺ.

وكانَ أبو نصرٍ يَقُولُ: يَضْمَنُ في الوحهِ الأحيرِ أيضًا ١١٥٠٠.

قولُه: (لِمَا مَرًّ) ، إشارةٌ إلى قولِه: (انْقَطَعَ حُكْمُ الْإِرْسَالِ) -

قولُه: (وَلَوِ انْفَلَتَتِ(٢) الدَّابَّةُ، فَأَصَابَتْ [٥/١٨٥/٥] مَالًا، أَوْ آدَمِبًّا لَيْلَا أَوْ نَهَارًا؛ لَا ضَمَانَ عَلَىٰ صَاحِبِهَا؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: الجُرْحُ الْعَجْمَاءِ جُيَارٌ ١٩٥٥)٠

قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: «هِيَ المُنْفَلِنةُ ﴾ (١)، أي: تفسيرُ العَجْمَاءِ الَّتِي جُرْحُهَا جُبَارُ

<sup>(</sup>١) ينظر ١١ العتاوي الصعري اللصدر الشهيد [ق/٢٦١،٢٦٠].

 <sup>(</sup>٣) وقع في الأصل «انقلب» والمثب من: (نه، و(فا٢)، والغ)، و لام، .

 <sup>(</sup>٣) أخرجه البحاري في كتاب الدياب بهاب العجماء جبار [رقم/١٥١٥]، وسسلم في كتاب الحدود بات حرح لعجماء و لمعدن والبثر جبار [رقم/١٧١]، وعيرهما من حديث أبي هريرة ، الله به نحوه في سياق أتم.

<sup>(</sup>٤) ينظر ١ والأصل المعروف بالمبسوطة محمد بن الحس الشيباني [٤/٩٥٥]

الْعِمْلَ عَيْرٌ مُضَافٍ إِلَيْهِ لِعَدَمِ مَا يُوحِبُ النَّسْبَةَ إِلَيْهِ مِنَ الْإِرسَالِ وَأَخْوَاتِهِ ا

قَالَ: شَاةٌ لِقَصَّابٍ فَيْقَتْ عَبْلُهَا؛ فَفِيهَا مَا نَقَصَهَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا هُوَ اللَّحْمُ فَلَا يُعْتَبَرُ إِلَّا النَّقْصَانُ.

حَيْ المُنْفَلِقَةُ ؛ لأنَّ الدَّائِمَةَ إدا أَتَلَفَتْ شيئًا علىٰ فَوْرِ الإرسالِ ؛ يَجِبُ الضَّمَانُ ، ولَا يَكُونُ جُبَارًا -

قَالَ فِي اللَّفَتَاوِئِ الصَّغَرِئِ»: ٥دائَةٌ لِرَجُلِ ذَهَتَ لِيلًا أَو نَهَارًا بِعِيرِ إرسالِه، فَأَفْسَدَتْ زَرْغَ رَجُلٍ؛ لَا ضَمَانَ عليه؛ لأنَّه لَم يَجْنِ، إنَّمَا ذَهَبَتْ دَابَّتُهُ بِعَيْرِ صُنْعٍ، وقدُ قالَ اللهُ تعالى: ﴿ غَلَا عُدْوَنَ إِلَّا عَلَى ٱلطَّالِينَ ﴾ [القرة: ١٩٣].

وقالَ الشَّافِعِيُّ ﴿ إِنْ كَانَتُ ذَمَبَتْ لَيْلًا ؛ يَضْمَنُ ، وإن كَانَتْ ذَمَبَتْ نَهَارًا ؛ لَا يُضْمَنُ الْأِنْ (٢Χ١).

وقالَ القُدُورِيُّ عِلَى السُرِجِه اللهِ الوسواءُ كانَ انْفِلَاتُها(") في مِلْكِ صاحبِها ، أَوْ في الطُّرِينِ ، أَوْ في مِلْكِ غيرِه ؛ لأنَّه لَا صُنْعَ في انْفِلَاتِها(") له ، ولَا يُمْكِنُه الاحتِرازُ مَنْ فِعْلِها ، فَلَا يَضْمَنُ مَا تَوَلَّذَ مِنه اللهِ .

قولُه: (مِنَ الْإِرسَالِ وَأَخَوَاتِهِ)، الضَّميرُ راجعٌ إلى الإرسالِ، وأرادَ بِأَخَواتِ: الإرسالِ القَوْدَ، والسَّوْقَ، والرُّكُوبَ.

قولُه: (قَالَ: شَاةٌ لِقَصَّابِ فَقِئَتْ عَيْنُهَا ؛ فَفِيهَا مَا نَقَصَهَا) ، أي: قالَ في «الجامعِ الصَّغير».

وصورتُها فيه: المُحَمَّدٌ، عَنْ يَغَفُوتَ، عَنْ أَبِي حَبِيفَةَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْفَصَّابِ،

<sup>(</sup>١) ينظر، اللحاري الكبيرة للماوردي [٢٦/١٣] ، واالبيالة للعمراني [١٢/١٢]

<sup>(</sup>١) ينظر (العتاري الصعري) للصدر الشهيد (ق/٢٦١)

<sup>(</sup>٣). وقع من الأصل. (التقلامها). والمشت من، إنها، والعالم، والخاء، وقام ا، وقام ا

(وَفِي عَيْنِ بَقْرَةِ الْجَزَّارِ وَجَزُورِهِ رُبُعُ الْفِيمَةِ، وَكَذَا فِي عَيْنِ الْحِمَارِ وَالْتَغْلِ وَالْهَرَسِ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فِيهِ النَّقْصَانُ أَيْضًا اعْتِبَارًا بِالشَّاةِ،

وَبَقَرَةِ الْجَزَّارِ، وجَزُّورِ الْجَزَّارِ يُفْقَأُ عَينُ كل وحدة مِنْهُنَّ، قالَ في الشَّاةِ ما نقَصَهَ. وفي التقرةِ رُبعُ قِيمتِها، وفي لتعِيرِ رُبعُ قِيمتِه»(١). إلى هنا لفظُ أصلِ الالجامعِ الصَّغيرِ،

قَالَ فَخْرُ الإسلامِ ﷺ: ﴿وَإِنَّمَا وَضَعَ لَمَسَأَلَةً هَكَدَا عَلَى هَذَا الوَجِهِ ؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّ الكُلَّ وَإِنْ كُنَّ لِلَّحْمِ؛ فَإِنَّ لَجُوابَ مَع ذَلَثَ مُخْتَلِفٌ ، وَالْفَرَسُ وَالْحِمَارُ وَالْبَغْلُ مثلُ الْبَعِيرِ وَالْبَقَرَةِ».

وقالَ النَّاطِفِيُّ ﴿ فِي كتابِ «الأجناسِ»: «وقالَ أبو يُوسُفَ ﴿ فِي ذَلَكَ كُلِّهِ ، عليه مَا نَفَصَهُ في جَميعِ التهَائِمِ ( ) .

[٣٩/٣] وقالَ فخرُ الدِّينِ قَاضِي خَانَ فِي الشَّرِحِ الجامعِ الصَّغيرِ ": الوقالُ الشَّوعِيُّ فِي الشَّرِحِ الجامعِ الصَّغيرِ ": الوقالُ الشَّوعِيُّ فِي يَجِبُ التَّفْصَالُ ؛ لأنَّ الواجبَ صَمانُ المالِ دونَ النَّفْسِ ، فَيَتَقَدَّرُ بِلُمُّ المَالِدِ وَنَ النَّفْسِ ، فَيَتَقَدَّرُ بِلُمُ المَّالِدِ وَمَا فِي الشَّرَةِ ، وأصحائنا فِي احتَجُّوا بما رَوَى حَارِجَةً بنُ رَيْدِ بنِ تَهُ أَوْجَبَ ذلكَ ، قَالِمَ عِنْ رسولِ اللهِ عَلَيْهُ : أَنَّهُ أَوْجَبَ ذلكَ ،

ورُوِيَ عَنْ عُمرَ ﴿ اللّٰهِ اللهِ اللهِ اللّٰهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهِ الللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللهِ الللهِ الللهِ اللهُ اللهُ اللهُ الللهِ الللهِ الللهِ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهُ الللهُ الللهُ الللهِ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهِ الللهِ اللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهُ اللهُ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ اللهِ الللهِ الللهِ اللللهِ الللهِ اللهِ الللهِ الللهِ اللللللهِ الللهِ اللهِ الللهِ اللللهِ الللهِ الللهِ الللهِ الللهِ اللللهِ اللللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الللهِ اللللهِ الللل

ينظر «الجامع الصعير/مع شرحه النافع الكبير» [ص/١٥].

<sup>(</sup>٢) ينظر: (الأجاس؛ للناطعي [٤١٣/٢]،

ومنْ سار على دائته في الطّريق مصرمها رجلٌ. اوْ محسها منفحتْ رجْلًا، اوْ محسها منفحتْ رجْلًا، اوْ صحبها منفحتْ رجْلًا، أوْ صرَبتُهُ بِيَدِهَا، أَوْ نَفَرَتْ مِنْهُ، فَصَدّمَتْهُ فقتلتْهُ ؛ كَانَ ذَلَتْ عَلَى النّاحس دُون الرّاكِبِ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ \_ رَبِيلًا \_، وَلِأَنَّ الرَّاكِبَ وَالْمَرْكَبَ الرّاكِبِ هُوَ الْمَرْكِبِ

لبهائم لَا تَعْمَلُ لبني آدمَ إلَّا بأربعةِ أَعْيُنِ: عَيْناها، وعَيْنَا الأدميُّ الَّذي يَسْتَعْمِلُها. فصارَ كَانَّ لها أربعةَ أَغْيُنِ، فَوَجَبَ في الغَينِ الواحدةِ رُبُعُ القِيمةِ».

قَالَ فَحُو الإسلامِ عِلَى قَوْلَمُعَتَمَدُ هُوَ التَّعْدِيلُ الأُوَّلُ ؛ لأَنَّ العَيْنَيْنِ لَا تُضْمَنَانِ بِصْفِ القِيمَةِ ، يَعْنِي ، لَوْ كَانَ يُعْتَمَدُ على التَّعليلِ الطَّاسِ: نَوَ جَبَ يَصْفُ القِيمَةِ في فَقْنِهِمَا جَمِيعًا ، وليسَ كذلكَ ، بَلُ يَجِبُ القيمةُ فيهما ، وإدا تَبَتَ مَ قُلْما: ثَتَتَ النَّ التَّهَاوُتَ لَا بَنْطُلُ بِالنَّعْيِينِ للدَّبْحِ والنَّحْرِ ، فلذلكَ اسْتوى التَّعْيِينُ لذلكَ وعدمُه ،

قولُه: (ومنْ سار على دايّته في الطّرِيقِ فضرَ مها رَحلٌ ، أَوْ نَخَسَهَا فَلَهْحَتْ رَحُلًا ، أَوْ صربتُهُ بِيدها ، أَوْ نَفَرَتْ مِنْهُ ، فصدمتْهُ فقتلَتْهُ ؛ كَانَ دلِكَ عَلَى النَّاحِس دُونَ الرَّاكِبِ)

والمسائلُ المُدكورةُ مِنْ هذا الموضعِ إلى النابِ ليسَتُ بِمَدكورةٍ في «البدايةِ»، وهي من مسائلِ «الأصلِ»، دكرها هُنا تَفريعًا،

وقالَ في «الأصلِ »: «وإدا سَارَ الرَّجُلُ على دابَّنه في الطَّريقِ ، فلَخَسَهَا رَجُلٌ ،

مَدْفُوعَانِ بِدَفْعِ النَّاخِسِ فَأُضِيفَ فِعْلُ الدَّابَّةِ إِلَيْهِ كَأَنَّهُ فَعَلَهُ بِيدِهِ ، و لِأَنَّ النَّخسَ مُتعدُّ فِي تَسْبِيهِ وَالرَّاكِبُ فِي فِعْلِهِ عَيْرُ مُتَعَدُّ فَيَتَرَجَّحُ خَانِبُهُ فِي التَّغْرِيمِ لِلتَّعَدِّي ، حتَّىٰ لؤ كَانَ وَاقِفًا دَائِتَهُ عَلَى الطَّرِيقِ يَكُولُ وَالنَّاجِسِ بِصُفَئِنِ لِأَنَّهُ مُتعَدِّ فِي الْإِيقَافِ أَيْضًا . كَانَ وَاقِمَ الْمَانَ وَالنَّاجِسِ بِصُفَئِنِ لِأَنَّهُ مُتعَدِّ فِي الْإِيقَافِ أَيْضًا . وَإِنْ نَفْحَتِ النَّاخِسَ ؛ كَانَ دَمُهُ هَدَرًا ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْرِلَةِ الْحَانِي عَلَىٰ نَفْسِهِ (وَإِنْ لَاللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ (وَإِنْ لَا لَهُ حَلَى النَّاخِسَ ؛ كَانَ دَمُهُ هَدَرًا ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْرِلَةِ الْحَانِي عَلَىٰ نَفْسِهِ (وَإِنْ

وَإِن نَفْحَتِ النَّاخِسَ؛ كَانَ دُمُهُ هَذَرا؛ لِإِنهُ بِمُنْرِلَةِ الْحَانِي عَلَىٰ نَفْسِهِ (وَإِن عَلَىٰ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عليه الله اللهِ عليه الله اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الله

أَوْ ضَرَبَهَا، فَنَفَحَتْ (١) رَحُلًا فَقَتَلَتُه؛ كَانَ ذَلَكَ عَلَىٰ النَّاخِسِ دُونَ الرَّاكِب، قالَ · نَعَنَ ذَلَكَ عَنْ عُمرَ وعَدِ اللهِ بِسِ مَسْعُودِ ﷺ (٢).

ولأنَّ الدَّابَّةَ بالنَّخْسِ صارتْ مَدفوعةً علىٰ ذلكَ؛ فأُضِيفَ فِعْلُها إلىٰ النَّخِسِ، أَو يُقَلُّهُ لَمَا فَعَلَ ذلكَ، على معنى أنَّه لولَا نَخْسُهُ لَمَا فَعَلَ ذلك. وهوَ مُتعدُّ فيه، ولَا ضَمانَ على الرَّاكِبِ؛ لأنَّه لَا صُنْعَ لَه فيه.

ولَا يُقَالُ: قَدْ قَالَ في هذا البابِ قَبْلَ هذا: (وَقَالَ أَكُثَرُ الْمَشَايِخِ ﴿ إِنَّ السَّائِقَ لَا يُضْمَنُ النَّفَحَةُ )، أي: بالرَّجْلِ والذَّنبِ، وعَلَّلَ بأنَّها لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّرُ عنه، فكانَ يَنْبُغِي على هذا ألَّا يَضْمَنَ النَّاخِسُ النَّفْحَةَ -

لأنَّا نَقُولُ: ذلكَ إذا كانَ مَأْذُونًا ، أمَّا إذا كانَ مُتَعَدِّيًّا: فلَا فَرْقَ بِينَ م يُمْكِنُ النَّحَرُّزُ عنه ، وبينَ ما لا يُمْكِنُ ، بَلْ يَجِبُ عليه الضّمانُ للتّعَدِّي في التّسْبِيبِ حتَّى لرْ كانَ النَّاخِسُ بإذْنِ الرَّاكِبِ \_ وهو يَسيرٌ \_ فلا ضَمانَ في النَّفْحَهِ ؛ لِعَدَمِ التَّعَدُي لا على النَّاخِسِ (١٠/١٤) ولا على الرَّاكِبِ ،

قولُه: (وَإِنْ نَفَحَتِ النَّاخِسَ؛ كَانَ دَمُّهُ هَلَرًّا).

<sup>(</sup>١) لَفَحْتِ اللَّابَّةُ الشِّيءَ؛ (دا صُربَتُهُ بِحَالِرٍ فَرَسِهَا، وقد تقدم النعريف بذلك.

 <sup>(</sup>۲) ينظر ۱ الأصل المعروف بالمبسوطة لمحمد بن الحسن الشيباني [٤/ ٥٦].
 والخبر الخرجة: عبد الرزاق في المصنفة [رقم/ ١٧٨٧]، وابن أبي شيبة في المصنفة [رقم ٢٧٩٥٨]، عن أبن مسعود الله.

و ذكره الريبعي في النصب (ارايه ال [٤ /٣٨٨] ، عن عمر وابن مسعود ﷺ ، ثم قال الاغريب!

أَلْقَتْ الرَّاكِبُ فَقَتَلَتُهُ كَانَ دِيتُهُ عَلَىٰ عَاقِلَةِ النَّاحِسِ) لِأَنَّهُ مُتَعَدَّ فِي تَسْبِيهِ وَفِيهِ الدِّنَةُ إسره إلى عَلَى الْعَاقِلَةِ.

وَلَوْ وَتَبَتْ بِنَحُسِهِ عَلَى رَجُلٍ أَوْ وَطِئَتُهُ فَمَتَلَنَّهُ كَانَ دَلِكَ عَلَىٰ النَّاحِسِ دُونَ الرَّاكِبِ لِمَا نَيَّنَاهُ، وَالْوَاقِفُ هِي مِلْكِهِ وَالَّذِي يَسِيرُ فِي دَلِكَ سَوَاءٌ.

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ مَجِبُ الضَّمَانُ عَلَىٰ النَّاخِسِ وَالرَّاكِبِ مِصْفَيْنِ، لِأَنَّ النَّنَفَ حَصَلَ بِيِثْقَلِ الرَّاكِبِ وَوَطَّءِ الدَّابَّةِ، وَالثَّانِي مُضَافٌ إِلَىٰ النَّاخِسِ فَيَجِبُ الصَّمَانُ عَلَيْهِمَا.

وَإِنْ نَخَسَهَا بِإِدْنِ الرَّاكِبِ ؛ كَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ فِعْلِ الرَّاكِبِ لَوْ نَخَسَهَا ، وَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ فِي نَفْحَيْهَا ؛ لِأَنَّهُ أَمْرَهُ بِمَا يَمْلِكُهُ ، إِذْ النَّخْسُ فِي مَعْنَى السَّوْقِ فَصَحَّ أَمْرُهُ بِهِ ، وَالنَّقَلَ إِلَيْهِ لِمَعْنَى الْأَمْرِ -

قَالَ في الشرحِ الكافي؟: «ولَوْ نَفَحَبِ اللَّاخِسَ؛ كَانَ هَمُّهُ هَدَرًا، كَانَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ، ولَوْ أَلْقَتِ الرَّاكِتَ مَنْ يَلَكَ النَّخْسَةِ فَقَتَلَتْهُ ؛ كَانَتْ دِيْتُهُ عَلَى عَاقِلَةِ النَّاخِسِ؛ لأنَّه هوَ الَّذي حَمَلَهَا على ذلكَ، فصارَ كَانَّه هوَ المُلْقِي إِيَّاها؟

قَالَ (٨ ممه ١٥) في الشرح الكافي»: الوكدلكُ لؤ وَتَبَتْ مِنْ مَخْسِهِ على رَجُلٍ فَقَنَلَتْهُ، أَوْ أَوْطَأَتْ رَجُلًا فَقَتَلَتْهُ ؛ لأنّه كالمُلْقِي للدَّاتَةِ على ذلكَ الَّذي وَطِئَنَهُ ، أَوْ وَثِبُ عليه ، والواقف في مِلْكِه ، والَّذي يَسِيرُ سَواءٌ ، لأنّ مَعنى الحَمْلِ لا يَخْتَلِفُ ، فَيَجِبُ الصَّمَانُ على النّاجِسِ» .

قولُه: (وَإِنْ مَحَسَهَا بِإِذْبِ الرَّاكِبِ؛ كَانَ ذَلِكَ بِمَبْرِلَةِ فِعْلِ الرَّاكِبِ لَوْ مَحَسَهَا، ولا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي نَفْحَتِهَا).

ودلكَ لأنَّه مِنْ حُملةِ السَّوْقِ، والرَّاكثُ يَمْلِكُ ذلكُ، فكذا غبرُه وإدَّتِه، فلمُ

ولؤ وطنتْ رخُلًا في سشرها، وقدُ نحسها النّاخش بإذُن لراكب، فالدن علنهما جميعًا إد كانتُهي فؤره الّذي نخسها؛ لِأَنَّ سَيْرَهَا في تِلْك الْحاله مُصَافِّ إِلَيْهِمَا، وَالْإِذْنُ يَتَنَاوَلُ فِعُلَهُ مِنْ حَيْثُ السَّوْقُ وَلَا يَتَنَاوَلُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مُشَافِّلُ وَلَا يَتَنَاوَلُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مُشَافِّلُ وَلَا يَتَنَاوَلُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مُشَافِّلُ وَلَا يَتَنَاوَلُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مُنْ اللّهُ فَي وَالرّبُونُ وَإِنْ كَانَ عِلَّةً لِلْوَطْءِ فَالنَّخُسُ إِنَّا لَا لَهُ فِي اللّهُ عَلَيْهِ ، وَالرّبُكُوتُ وَإِنْ كَانَ عِلَّةً لِلْوَطْءِ فَالنَّخُسُ

يَتِينَ مِمْلُه تَمَدُّيًّا ، فلا يَضْمَنُ كما لؤ فَمَلَ الرَّاكِبُ بِنَفْسِهِ

قولُه: (وَلَوْ وَطِئَتُ رَجُلًا فِي سَيْرِهَا، وَقَدْ نَحْسَهَا النَّاجِسُ بِإِذْنَ الرَّاكَ ، فَالدَّيْهُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا إِذَا كَانَتْفِي فَوْرِهَا الَّذِي نَخَسَهَا)، وذلكَ لأنَّ سَيْرَها في تلكَ الحالة مُضافٌ إلى النَّاخِسِ والرَّاكِ جميعًا، فما حَدَثَ مِنْ دلكَ يَكُونُ عليهما جميعًا.

قالَ شيخُ الإسلامِ علاءُ الدِّبنِ الْأَسْبِجَابِيُّ فِي «شرحِ الكافي»: «قالَ في الكتابِ: لأنَّهما الآنَ سَائقٌ وراكبٌ، والحُكْمُ في لرَّاكبِ معَ السَّائقِ هكذا إذا كانَ السَّوْقُ بإِذْبِه ٩. السَّوْقُ بإِذْبِه ٩.

ثُمَّ قَالَ شيخُ الإسلامِ: «وفيه إشكالٌ مِنْ وَجهيْنِ:

أحدُهما: إنَّه إذا نَخَسَ بإذْنِه ، أو ساقَ بإذْنِه ؛ يَنْبَغِي أَلَّا يُؤْخَذَ به ؛ لأنَّه لَا يَتُقَىٰ مُتَعَدِّيًا في حتَّ فِعْلِ الوَطْء ؛ لأنَّه يَنْقِلُ الفِعلَ إلى الرَّاكبِ .

قَلْنا: إذَنُه إِنَّمَا يَصِحُّ مِنْ حَيثُ إِنَّه سَوْقٌ، لَا مِنْ حَيثُ إِنَّه إِتلافٌ، فِإِذَ ظَهَرَ أَنَّ لَه آثرًا فِي مَحلُّ اخرَ ؛ ثَبَتَ أَنَّه مُتَعَدُّ فِيه.

والثَّاني: إنَّ الرَّاكت صاحبُ عِلَّةٍ ، والسَّائقَ والنَّاخِسَ صاحبٌ شَرْطٍ في حَقُّ الحُكْمِ ، وإضافةُ الحُكْمِ إلى العِلَّةِ أُولَىٰ منْ إضافتِه إلى الشَّرْطِ .

قُلْنا: إِنَّمَا بَقَعُ تَرجَيحُ لَعِلَّةِ عَلَىٰ الشَّرطِ إِذَا كَانَ الشَّرْطُ شَرْطُ تَلَكَ العِلَّةِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ شَرْطُ عِلَّةٍ أُحرىٰ ، والعِلَّةُ في محلٌ آخرَ ؛ لا يَقَعُ به التَّرجِيحُ ، أَلَا نُرَىٰ أَنْ لَئُسَ بِشَرْطٍ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ بَلْ هُوَ شَرْطٌ أَوْ عِلَّةٌ لِلسَّيْرِ وَالسَّيْرُ عِلَّةٌ لِلْوَطْءِ وَبِهَذَا لَا يَتَرَجَّحُ صَاحِبُ الْعِلَّةِ ، كَمَنْ جَرَحَ إِنْسَانًا فَوَقَعَ فِي بِشْ حَفَرَهَا غَيْرُهُ عَلَىٰ قَارِعَةِ الطَّرِيقِ وَمَاتَ فَالدَّيَةُ عَلَيْهِمَا لِمَ أَنَّ الْحَفْرَ شَرْطُ عِلَّةٍ أُخْرَىٰ دُونَ عِنَّةِ الْجُرْحِ كَذَا هَدَا.

🚓 غاية البيان 🤧--

مَنْ حَرَحَ إِنسَانًا ثُمَّ سَقَطَ المَحروحُ في البئرِ فماتَ بالشَّفوطِ والجرْحِ جميعًا ؛ يَجِبُّ الدَّينُ عليهما ، ولَا يُقَالُ: أحدُهما صاحبُ عِلَّةٍ ، والآخرُ صاحبُ شَرْطٍ ، لِمَا أَنَّ الجرحَ عِلَّةٌ في محلٌ ، والحَفْرُ شَرْطُ عِنَّةٍ في محلِّ آخرَ .

وهاهنا كدلك، فإنَّ الرَّكَ صاحتُ عِلَّةٍ في نَفْسِ لوَطْءِ على [مَعنى] (١) آنَهُ مُسَتَعْمِلٌ لِرِجْلِ الدَّابَةِ في الوضعِ والدَّفعِ، فصارَ دلكَ بِمنزلةِ فِعْلِ رِجْلِهِ حقيقةً، إذْ رِجْلُ الدَّابَةِ آلَةٌ مَحْضَةٌ بمنزلةِ سائرِ آلاتِ عَمَلِه، والنَّاخِسُ ليسَ بمُحَصِّلِ شَرْطَ تلكَ العِلَّهِ، بلْ هوَ مُحَصِّلٌ شَرْطَ السَّيرِ، والسَّيْرُ عِلَّةُ الوطء، فصارَ بمنزلةِ مُحَصِّلِ تلكَ العِلَّهِ، بلْ هوَ مُحَصِّلٌ شَرْطَ السَّيرِ، والسَّيْرُ عِلَّةُ الوطء، فصارَ بمنزلةِ مُحَصِّلِ المُلكَ العِلَّةِ، بلْ هوَ مُحَصِّلٌ شَرْطَ السَّيرِ، والسَّيْرُ عِلَّةُ الوطء، فصارَ بمنزلةِ مُحَصِّلِ المُلكَةِ العِلَّةِ، والحُكْمُ لا يَمْتَمِعُ إضافتُه إلى عِلَّةِ العِلَّةِ مع كونِه مصافًا إلى حقيقةِ العِلَّةِ، فلهدا أَوْجَبْنَا الدِّيَةَ على عاقلتِهما اللهِ .

وقالَ شيخُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ ﴿ فِي ﴿ شُرِحِ الْكَافَيِ ﴾ ﴿ إِنَّهُ هَلَّ يَرْجِعُ النَّاخِسُ وَالسَّانُّ عَلَى الرَّ كَبِ ؟ إذا فَعَل ذلكَ [١/١٤٤] بإذَّنه يَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ ﴾ لأنَّه فَعَلَ بِأَمْرِهِ ، والأَمرُ صحيحٌ ظاهرًا ، فيرْجِع بِوَبَالِ فِعْلِهِ على غيرِه كالمُودعِ ونحوه ، وقِيلَ لا يَرجِعُ ال .

قَالَ صَاحَبُ «الهدايةِ» ﴿ وَهُوَ الْأَصَحُ فِيمَا أَرَاهُ) ، أي: فيما أَطَّهُ ، وذلكَ لأَنَّهُ أَرَاهُ ) ، أي: فيما أَطَّهُ ، وذلكَ لأَنَّهُ أَمْرَهُ بالنَّخْسِ لاَ بالإيطاءِ ، وقد يَنْفَصِلَانِ ؛ لأَنَّه لاَ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ النَّخْسِ وجودُ الإيطاءِ لاَ مَحالةً ، وصارَ كما إدا أَمَرَ صَبِيًّا يَشْتَمْسِكُ على الدَّابَّةِ بِتَشْبِيرِ الدَّابَّةِ ،

<sup>(</sup>١) - ما بين المعتوفين: رياده من: قله) ، وقعْهُ ، وقاه؟ ، وقمه ، والرقا

ثُمَّ قِيلَ: يَرْجِعُ لنَّاخِسُ عَلَى الرَّاكِبِ بِمَا ضَمِنَ فِي الْإِيطَاءِ لِأَنَّهُ فَعَنَّهُ بِأَمْرِهِ. وَقِيلَ: لَا يَرْجِعُ وَهُوَ الْأَصَعُّ فِيمَا أَرَاهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرُهُ بِالْإِيطَاءِ وَالنَّخْسُ بِأَمْرِهِ. وَقِيلَ: لَا يَرْجِعُ وَهُوَ الْأَصَعُ فِيمَا أَرَاهُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرُهُ بِالْإِيطَاءِ وَالنَّخْسُ يَا مُوطِئَنُ عَلَى لَدَّابَّةِ بِتَسْيِيرِهَا فَوَطِئَنُ يَنْفَصِلُ عَنْهُ، وَصَارَ كَمَا إِنَّ أَمْرَ صَبِبًا يَشْتَمْسِكُ عَلَى لَدَّابَّةٍ بِتَسْيِيرِهَا فَوَطِئَنُ إِنْسُانًا وَمَاتَ حَتَى صَمَّنَ عَاقِلَةَ الصَّبِيِّ قَإِنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ عَلَى الْآمِر لِأَنَّهُ أَمْرَهُ أَلْمَانًا وَمَاتَ حَتَى صَمَّنَ عَاقِلَةَ الصَّبِيِّ قَإِنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ عَلَى الْآمِر لِأَنَّهُ أَمْرَهُ

فَوَطِئَتِ الدَّبَّةُ إِسهانًا فَفَتَلَتَّهُ ؛ يَنْزُمُ الدِّيّةُ على العاقِلَةِ ، ولَا يَرْجِعُونَ بها على الآمِرِ ؛ لأنَّه أَمَرَ بالتَّشْيِيرِ لَا بالإيطاءِ ، وهما مُثْفَصلانِ ،

قالَ شيخُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِيحَابِيُّ فِي الشرحِ الكافي ا في بابِ جِايَةِ الصَّبِيِّ: «وإذا حَمَلَ الرَّجُلُ الصَبِيَّ الدُّرَّ على دابَّةٍ ، وقالَ له: الْسِكُه لي، وليسَ منه بِسَبِيسٍ ، فَسَقَطَ لصَّبِيُّ عنِ الدَّابَّةِ فماتَ ؛ فالرَّجُلُ ضامِنٌ لِلِيَتِهِ على عاقِلَتِه ، سواءٌ كانَ صَبِيًّا يَرُكَبُ مِثلُه ، أَوْ لَا يَرْكَبُ مِثلُه ؛ لأَنَّ المحامِلَ سَبَّبَ بِقَتْبِهِ ؛ لأَنَّ المحامِلَ سَبَّبَ وَقَلْبِهِ ؛ لأَنَّ المحامِلَ سَبَّبَ وَلَيْسِهِ ؛ لأَنَّ المحامِلَ سَبَّبَ وَلَيْسِهِ ؛ لأَنَّ المحامِلُ سَبَّبَ وَلَيْسِهِ ؛ فَلْ اللهِ عَمْلُه اللهِ إِذَا كَانَ مُتَعَدِّ فِي دَمْكَ إِدَا لَمْ يَكُنُ بِسَبِيلِ مِنْ شَرِعًا ، والمُسَنَّ كَالمُبشِرِ في هذا البابِ إذا كَانَ مُتَعَدِّبًا ، أَصْلُه : حَافِرُ البِسُرِ في هذا البابِ إذا كَانَ مُتَعَدِّبًا ، أَصْلُه : حَافِرُ البِسُرِ في هذا البابِ إذا كَانَ مُتَعَدِّبًا ، أَصْلُه : حافِرُ البِسُرِ في هذا البابِ إذا كانَ مُتَعَدِّبًا ، أَصْلُه : حافِرُ البِسُرِ في هذا البابِ إذا كَانَ مُتَعَدِّبًا ، أَصْلُه : حافِرُ البِسُولِ اللهِ اللهِ اللهِ إِنَّا كَانَ مُتَعَدِّبًا ، أَصْلُه : حافِرُ البَّرِهِ اللهَالِ اللهِ اللهِ الْمُقَالِقُهُ اللهِ الْمُعْلِيْلِ الْمَالِمُ الْمُ اللهِ الْمُعْمِلُ اللهِ اللهِ الْمُعْلَدِيْلُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الْمُعْلِقِ اللهِ اللهِ الْمُعْلِقِ اللهِ اللهِ الْمُعْلَقِ اللهِ اللهِ الْمُعْلِقِ اللهِ الْمُعْلِقِ اللهِ الْمُعْلِقِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الْمُعْلِقِ اللهِ الْمُعْلِقُ اللهِ اللهِ الْمُعْلِقُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الْمُعْلِقُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الْمُلْكُ اللهُ اللهِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمُؤْلِقُ اللهِ الْمُعْلِقُ الْمِنْ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقُ الْمِلْمُ اللْمُعْلِقُ الْمُعْلَقُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلَقُ الْمُؤْلِقُ الْم

ولو سَار الصَّبِيُّ فَأَوْصاً إنساناً فَقَتَلَه ، وهو يَسِيرُ على الدَّابَّةِ يَسْتَمْسِكُ على الدَّابَةِ وَفِيتَهُ القَتِيلِ على عاقِلَتِه ؛ لأنَّه أَخْدَثَ السَّيْرَ بِغَيْرِ أَمْرِ لرَّجُل ، يُريدُ به أَنْه مُحتارٌ في تَسْبِيرِ الدَّابَّةِ ، وهو مُصافٌ إلى الصَّبِيُّ لا مُحتارٌ في تَسْبِيرِ الدَّابَّةِ ، ولو مُصافٌ إلى الصَّبِيُّ لا إلى الحاملِ ؛ لأنَّ الحمل ليسَ بسبب بسَيْرِ الدَّابَّةِ ، ولو كانَ سَببٌ فقدِ اعترض علبه بشرُ ماعل ماعل مُختارٍ ، فانقطع نِسبةُ أثرِ السَّيْرِ منه .

ولو كانَ الصَّبِيُّ لَا يَشْغَمْسِكُ على الدَّاتَةِ ، ولَا يُسَيِّرُ الدَّابَّةَ ، فَدَمُ الفَتيلِ هَدَرُ ؛ لأنَّ سَيْرَ الدَّابَّةِ لَا يُضافُ إليه ، ولَا إلى الحاملِ ، فصارَ قَتيلَ الدَّابَّةِ ، فَيُهْدرُ دُمُهُ ، ولوْ كانَ الصَّبِيُّ مُسْتَمسكَ عليها ، أوْ غيرَ مُسْتَمسكِ ، فسارَتِ الدَّابَّةُ فَوَقَعَ الصَّبِيُ ، وهو يسِيرُ فماتَ ، فَدِبتُهُ على عاقِلَةِ الَّذي حَمْلَهُ ؛ لأنَّ السُّقوطَ مِن مُسَبِّبتِ الحمْلِ بِالتَّسْيِيرِ وَالْإِيطَاءُ يَنْفَصِلُ عَنْهُ ، وَكَذَا إِذَا نَاوَلَهُ سِلَاحًا فَقَتَلَ بِهِ آخَرَ حَتَّىٰ ضَمِنَ ؛ لَا يَرْجِعُ عَلَىٰ الْآمِرِ .

ثُمَّ النَّخِسُ إِنَّمَا يَضْمَنُ إِذَا كَانَ الْإِيطَاءُ عَلَىٰ فَوْرِ النَّحْسِ حَتَّىٰ يَكُونَ السَّوْقُ مُضَافًا إِلَيْهِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنُ فِي فَوْرِ ذَلِكَ فَالصَّمَانُ عَلَىٰ الرَّاكِبِ لِانْقِطَاعِ السَّوْقُ مُضَافًا إِلَىٰ الرَّاكِبِ عَلَىٰ الْكَمَالِ ، أَكْمَالِ ، النَّحْسِ فَبَقِيَ السَّوْقُ مُضَافًا إِلَىٰ الرَّاكِبِ عَلَىٰ الْكَمَالِ ،

سارَ أَوْ دَمْ يَسِرْ ، فَنُسِبَ إلى لحَمْلِ بشَرْطِ التَّعَدِّيَ ، والباقي يُعْلَمُ في «شرحِ الكافي » . قولُه: (وَكَذَا إِذَا نَاوَلَهُ سِلَاحًا فَقَتَلَ بِهِ آخَرَ حَتَّىٰ ضَمِنَ ، لَا يَرْجِعُ عَلَى عَاقِلَةِ الآمِر) .

قَالَ شَيخُ [١٨٨٨،،] الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ ﴿ فِي الشَّرِ الْكَافِي »: الراؤ أَمَرَ رَجُلٌ صَبِيًّا فَقَسَ رَجُلًا ؛ كَانْتِ الدِّيَةُ على عَاقِلَةِ لَصَّبِيُّ ؛ لِتَحَقَّقِ القَتلِ منه ، وهي على العاقِلَةِ ؛ لأنَّ عَمْدَهُ وخَطَأَهُ سواءٌ ، ويَرْجِعُونَ بهِ على عاقِبَةِ الأمِرِ ؛ لأنَّهم إنَّم أَوْقَعُوا في هذا الصَّمالِ بسببِ أَمْرِه ، ولولا أَمْرُه لَمَا تَاشَرَ الصَّبِيُّ هذا الأَمْرَ ».

ثُمَّ قَالَ في «شرح الكافي»: «وإذا أعطى الرَّجُلُ الصَّبِيَّ عَصَى أو سِلاحًا، ولم يأمَّره بشيء ، فَعَطِبَ الصَّبِيُّ بذلك ؛ فَضَمَانَهُ على عاقِمَةِ الرَّجُلِ؛ لأنَّه سبتُ لِهلاكِه ، علولا دَفْعُه الآلة القاتلة لَمَ عَظِبَ به ، والدِّيَةُ تَجِبُ بالسَّبِ المَحْضِ ، كما تَجِبُ بالمُباشرةِ ، وإنْ قَتَلَ الصَّبِيُّ نَفْسَه بذلك ، أوْ قَتَلَ به رَجلاً ، لَمْ يَضْمَنِ الدَّافِعُ شيئًا ؛ لأنَّه مُخْتَارٌ في استعمالِ هذه الآلةِ ، فلا يُضافُ استعمالُه إلى الدَّافع ، فكذ أَثَرُهُ » .

قولُه: (ثُمَّ النَّاخِسُ إِنَّمَا يَضْمَنُ إِذَا [١٤١/٣] كَانَ الْإِيطَاءُ عَلَىٰ فَوْرِ النَّخْسِ حَتَّىٰ يَكُونَ السَّوْقُ مُضَافًا إِلَيْهِ).

قَالَ الْكَرْخِيُّ ﷺ في المختصرِه ا: الولَا يَكُونُ على النَّخِسِ صَمَالٌ حتَّى يُعْلَمَ

ومن قاد دائة فنحسها رحُلُ، فالْفلتتُ منْ يد (٢١٦، إ القائد فأصابت في فورها، فهُو على النّاجس وَكَدَا إِذَا كَانَ لَهَا شَائِقٌ فَنَحسها عَيْرٌهُ؛ لِأَنَّهُ مُصافً إِلَيْهِ،

وَالنَّاحِسُ إِذَا كَانَ عَبْدًا ؛ فَالصَّمَانُ فِي رَقَبَيْهِ كَانَ صَبِيًّا فَفِي مَالِهِ لِأَنَّهُمَا مُؤَا حَدَانِ بِأَفْعَالِهِمَا ، وَلَوْ نَخَسَهَا شَيْءٌ مَنْصُوبٌ عَلَى الطَّرِيقِ ، فَلَفحَتْ إِنْسَانَ فَقَتْلَتُهُ ؛ فَالصَّمَانُ عَلَىٰ مَنْ نَصَبَ ذَلِكَ الشَّيْءَ ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدَّ بِشَغْلِ الطَّرِيقِ فَأُضِيفَ الشَّيْءَ ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدَّ بِشَغْلِ الطَّرِيقِ فَأُضِيفَ إِنْهُ كَأَنَّهُ نَخَسَهَا مِفِعْلِهِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

أَنَّ الَّذِي أَصَابَتْ كَانَتْ فِي فَرْرِهَا الَّذِي نَخَسَ فِيهِ اللَّهِ اللَّهُ عِنْ نَخَسَ فِيهِ اللَّهُ ا

قولُه: (وَمَنْ<sup>(۱)</sup> قَادَ دَابَّةٌ فَنَخَسَهَا رَجُلٌ، فَانْفَلَتَتْ مِنْ يَلِهِ الْقَائِلِهِ فَأَصَابَتْ بِي فَوْرِهَا؛ فَهُوَ عَلَىٰ النَّاخِسِ، وذلكَ لأنَّ الانفلاتَ أَثَرُ فِعْلِ النَّاخِسِ، وهوَ شَرُطُ التَّلَفِ فِيما أَصَابَتْ فِي فَوْرِهَا، وهوَ مُتَعَدَّ فَيَضَمْنَ، وكذا إدا كانَ له سائقٌ فَنَخَتَهَا غيرُه بِغَيرٍ إِذْبِه؛ يَجِبُ الضَّمَانُ على النَّخِسِ لا غيرَ، فلوْ أَمَرَهُ القائدُ أو السَّائقُ بالتَّحْسِ؛ فلا ضَمَانَ على أَحَدٍ لِعَدَمِ التَّعَدِّي، وبه صرَّحَ في «شرحِ الكافي».

قولُه: (وَالنَّاخِسُ إِذَا كَانَ عَبْدًا؛ فَالضَّمَانُ فِي رَقَبَتِهِ)، أي: في رَقَبَةِ العبدِ؛ لأنَّه كالحِمايةِ بِيَدِه يَدْفَعُه مولاه، أوْ يَفْدِي كما هوَ الأصلُ في جِناياتِه، ولوْ كانَ النَّاحِسُ صَيِّنًا فهوَ كالرَّجُلِ؛ لأنَّه يُؤْخَذُ بأفعالِه كالبالغ.

قولُه: (وَلَوْ نَخَسَهَا شَيْءٌ مَنْصُوبٌ عَلَى الطَّرِيقِ، فَلَفَحَتْ إِنْسَانًا فَقَتَكَثُهُ؛ والصّمانُ على مَنْ نَصَبَ ذَلِكَ الشَّيْءَ)، وذلكَ لأنَّه بالنَّصْبِ حَصَلَ شَرْطُ التَّلَفِ؛ لأَنَّه لولا هذا لَمَا نَفَحَتِ الدَّابَّةُ، وهوَ مُتَعَدُّ فيه، فيُؤْخَذ بهِ.

<sup>(</sup>١) ينظر الشرح محتصر الكرحي، للقدوري [ق/٣٤١/ داماد]

<sup>(</sup>٢). وهم في الأصل: «قال: ومن»، والمثبث من الدة، وقد؟، وقعه، وقامه،

🚓 غاية البيان 🐎

قَالَ فِي الشَّرِحِ الْكَافِي الْ الوَادِ الْكَانَ الرَّجُنُّ يَسِيرُ عَلَى السَّابَةِ فِي الطَّرِيقِ ، وَأَمَرَ عَبْدَ عَيْرِهِ بِنَخْسِ دَابَّتِهِ ، فَنَفَحَتْ ؛ فلا ضمانَ على واحدٍ منهما ، كأنَّه نَخَسَ بنفسِه ، وإنْ وَطِئَتْ فِي فَوْرِها ذلكَ إنسانًا فقَتلَتْه ؛ فعلى عاقِلَة الرَّاكِبِ نِصَفْ الدِّبَةِ ، وفي عُنْقِ العبدِ نِصْفُ الدِّبَة بَدْفَعُه مولاه به أَوْ يَفْدِيه [١٨٥٨هـ ١٨] ، ثُمَّ يَرْجِعُ بقيمتِه على اللَّذِي أَمَرَهُ بالنَّحْسِ .

وكذلك لَوْ أَمْرَهُ بِالسَّوْقِ أَوْ بِالقَوْدِ؛ لأنَّه لمَّا استعمَلُه مِي أَمْرٍ، فَكَمِلَ بِأَمْرِهِ؟ صَارَ غاصِيًا إِنَّاهِ، وقَدْ لَحِفَةُ ضَمَانٌ، فَيَرْجِعُ مُولاه بِذَلْكَ عليه؛ لأنَّه يَلْزَمُه أَنْ يَرُدَّهُ وَازَ غَاصِيًا إِنَّاه، وقَدْ رَدَّه مَشْغُولًا، فَلَا يَكُونُ رادًّا معمى، فلهذا يَرْجِع عليه بالأقلِّ مِنْ إليه سليمًا، وقدْ رَدَّه مَشْغُولًا، فلَا يَكُونُ رادًّا معمى، فلهذا يَرْجِع عليه بالأقلِّ مِنْ قيمتِه وممَّا فَدَا، ولؤ كَانَ الرَّاكَتُ عَبِدًا، فَأَمْرَ عِبدًا أَحْرَ فَساقَ دابَّتُه، فَأَوْطَأَتْ إنسانَ فَقَالَتُه ؛ فَلدُّبِهُ على أعناقِهما نِصَفَيْنِ؛ لأنَّ الثَّنَفَ مُضافٌ إليهما.

ولا شيءَ على الرَّاكبِ فيما أَمَرَ به إذا كنَ مَحجورًا عليه حتَّىٰ يَغْتِنَ ، فَيَكُونُ عليه قِيمةُ المأمورِ ؛ لأنَّ المحجورَ لَا يُؤاخَذُ بأفوالِه ، [لأنَّه لَا]() يُغْتَبرُ قولُه في حقَّ المَولِي ، فلا يُؤخَذُ به حتَّىٰ يَغْتِنَ ، ولو كانَ تاجرًا ، أوْ مُكاتَبًا أخدَ به ؛ لأنَّهما مِنْ أَهْلِ أَنْ يَلْزَمَهُما حُكُمُ الأقوالِ).

0 ( so 0 0 )

<sup>(</sup>١). وقع في الأصل: قولاً له، والعثب من: الله، والعالم، والعالم، والعالم، والعالم، والراه،

## بَابُ جِنَايَةُ الْمَمْلُوكِ وَالْجِنَايَةُ عَلَيْهِ

قَلَ: وَإِذَا جَنَىٰ الْعَبْدُ جِنَايَةً خَطَأً، قِيلَ لِمَوْلَاهُ: إِمَّا أَنْ تَدْفَعَهُ بِهَا. ارْ دَنَهُ.

## بَابُ بَابُ جِنَايَةُ الْمَمْلُوكِ وَالْجِنَايَةُ عَلَيْهِ جِنَايَةُ الْمَمْلُوكِ وَالْجِنَايَةُ عَلَيْهِ

لمَّا فَرَغَ مِنْ جِنايةِ المالكِ \_ وهوَ الحُرُّ \_: شَرَعَ في جِنايةِ المَملوكِ، وأخَر ذِكْرَها لِانْحِطَاطِ رُثْبَةِ المُملوكِ.

قُولُه: (قَالَ: وَإِذَا جَنَى الْعَبْدُ جِنَايَةً خَطَأً، فِيلَ لِمَوْلَاهُ: إِمَّا أَنْ تَدْفَعَهُ بِهَا، أَرُ تَفْدِبَهُ)، أي: قالَ القُدُورِيُّ في «مختصرِه؛ (١٠).

قَالَ الشيخُ أَبُو الحسنِ الْكَرْخِيُّ فِي المختصرِهُ الْوَاحِنَى عَبُدُ على حَرِّ، أَوْ على عَبْدٍ جناية خطأ في نَفْسٍ، أَوْ فيما دونَها، يَقِلُّ أَرْشُها، أَوْ يَكُثُو بُ فدلنَ في رَقَبةِ العَبدِ الجاني بيسَ في ذِمَّةِ المَولئِ منه شيءٌ، ويُقالُ للمَولئِ: ادْفَعُه بجِنايتِه، أو الْعَبدِ الجاني بيسَ في ذِمَّةِ المَولئِ منه شيءٌ، ويُقالُ للمَولئِ: ادْفَعُه بجِنايتِه، أو الْعَبدِ الجاني الجاني أَرْشِ الجِنانةِ، قليلًا كنَ الأرشُ أَوْ كثيرًا بَالغًا ما بلَغَ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

وقالَ القُدُورِيُّ فِي الشرحِه»: «وقالَ الشَّافِعِيُّ فِي حِديةِ العَبْدِ، يُباعُ فيها إلَّا أَنْ يَقْدِيَهُ المَوىي»(٢).

و ذكرَ شيخُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِيجَبِيُّ ﴿ فِي الشرحِ الكافي »: المذهبُ مالكِ اللهِ تَذلكَ .

<sup>(</sup>١) ينطر: المحتصر القُدُورِيُّ ٥ [ص/١٩٠].

<sup>(</sup>٢) ينظر. فاشرح محتصر الكرحية للقدوري [ق/٣٣٥/ داماد].

<sup>(</sup>٣) ينظر- ١١٤ أم الأم الله معي (١/٧) ، و١١ الحاوي الكبير اللماوردي (١٠٠٨).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : جِدَيْتُهُ فِي رَقَتَتِهِ يُبَاعُ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَغْصِيَ الْمُولَى الْأَرْشَ، وَقَائِدَةُ الإِخْتِلَافِ فِي اتّباعِ الْجَانِي بَعْدَ الْعِثْقِ، وَالْمُشْأَلَةُ مُخْتَلِفَةٌ بَيْنَ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ،

محرال الماية البيان ﴿ و

وقالَ: قالَ مالكُ. «يَجِبُ ذلكَ في عُنُقِ العَبدِ يُبعُ فيه إِلَّا أَنْ يَقْضِيَ السَّيِّدُ »(``.

وقالَ الْخِرَقِيُّ عَلَيْهِ فِي «مختصرِه»: «وإذا جَنَى العبدُ؛ فَعَلَى سَيَّدِهِ أَنْ يَفْدِيَهُ، أَوْ يُسَلِّمَهُ، فإن كانَتِ الحدايةُ أكثرَ مِنْ قيمةِ العبدِ؛ لَمْ يَكُنْ على السَّيِّدِ أَنْ يَفْدِيَهُ بأكثرَ مِنْ قِيمتِه» (\*\*)،

وقالَ (\*\* في «إشاراتِ الأسرارِ »: «جِنايةُ الْعَبْدِ إِذَا أَوْجَبَتْ مَالًا ؛ كَانَ مُوجِمُهُ الدَّفِعَ ، وله أَنْ يَتَخَلَّصَ بالفِداءِ » ،

وقالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ: «يَتَعَلَّقُ بِلِيَّتِهِ ويُبَاعُ فيه ، كما في ضَمانِ الاستهلاكِ [٨ -١٠١، م] في الأموالِ (٤). والخلافُ يَطْهَرُ في اتَّبَاعِه بعدَ الغَتاقِ عندَ الخصمِ-

وجهُ قولِ مالكِ والشَّافِعِيُّ ﷺ: أنَّ الأصلَ في ضمانِ الإنلافِ: أَنْ يَجِتَ عَلَى المُثْلِفِ، وإنَّمَ وَجَتَ في لأحرارِ على العاقِلَةِ، لخلافِ القباسِ، وهذا ليسَ في معده؛ لأنَّ العَنْدَ لا عاقِلَةً له، فيَجِبُ عليه؛ لأنَّه هوَ الجاني، فيُباعُ فيها، ويُشتَوفَى الباقي بعدَ العِنْقِ.

ولنا: م رَوَىٰ أصحابُنا ﷺ في كُتُبهم كَالْقُدُورِيِّ وغيرِه: عن ابرِ عباسِ ﷺ

<sup>(</sup>١) ينظر المواهب الجليل؛ للحطاب [٢٦٥/٦]، والمنح الجنيل؛ لعُلَيْش [١٦٧/٩].

<sup>(</sup>١) ينطر: المختصر الخرقي؛ [س/١١٨]،

 <sup>(</sup>٣) الحق بعده المصحّحًا في حاشية الأصل: «الكُرَّ حِنَّ وَمَ يَثَبُت فِي أَيِّ مِنَ النَّسَح، وهو حطأ، فكتاب 
«إشهرات الأسراء الركن الدَّين عبد الرحمن بن محمد الكَرْفَاييّ، كما في «كشف الظنون»
[٨١/١]، وقعدية العارقين» للبقد دي [٩/٩/١]،

<sup>(1)</sup> ينظر ١١١ لأم، لنشامعي [٢/٧] ، وقالحاري لكبيرة للمارردي [١٠٠٨].

لَهُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي مُوحِبِ الْحِنايَةِ أَنْ يَحِبَ عَلَى الْمُثْلِفِ لِأَنَّهُ هُوَ الْجَانِي. إِلَّا أَنَّ الْمَاقِلَةَ تَتَحَمَّلُ عَنْهُ. وَلَا عَاقِلَةَ لِلْعَبْدِ لِأَنَّ الْعَقْلَ عِنْدِي بِالْفَرَابَةِ وَلَا قُرَابَة

أنَّه قَالَ \* اإِدَا جَنِي الْعِبدُ، إِنْ شَاءَ دَفَعَهُ، وإِنْ شَاءً فَذَاهُ ١٠٠٠.

وعن عُمَرَ ﷺ أَنَّه قالَ: (عَبِيدُ النَّاسِ أَمْوَالُهُمْ ، وَجِنَايَتُهُمْ فِي قِسمَنِهِمْ) '' وعنْ عَلِيٌّ ﷺ مثلُه.

ولأنَّ هذه جِنايةُ خطاً، فَيَكُونُ مُوجِبها على مَنْ يَنْصُرُهُ قِياسًا على الحُرِّ، وهذ لأنَّ الشَّرْعَ إِنَّما أَوْجَبَ في جِنايةِ الحُرِّ على العاقِلَة بظرًا للخاطِئِ، لِعَجْزِهِ عن أداءِ ما لَزِمَه لكثريه، فحمل (") الدِّبَةَ، وألزمَها على العاقِلَةِ تَخفيفًا [له] (ا) إلا للهم أهل ما لَزِمَه لكثريه، وهذا المعنى موجوةٌ هنا أيضًا؛ لأنَّ عَجْرَ العَبْدِ أَظهرُ منْ عَجْزِ الحُرِّ، والمَولى يَتحمَّلُ عنه عادةً ما يُترِثُهُ بطريقِ النَّصْرَةِ، إلَّا أَنَّا لَمْ مُلْزِمِ الضَّمانَ على المَولى حَتْمًا ؛ لأنَّه ربَّما لا يَقْدِرُ على ذلكَ ؛ لأنَّه واحدٌ كالجني، فجَعَلْنا المَولى التَّخيرِ نَوْعُ تَخفيفًا لدمَولى ؛ لأنَّ في التَّخيرِ نَوْعُ تَخفيفي .

ثُمَّ إذا دَفَعَه إلىٰ وَلِيِّ الجِناية ، أَوْ خَلَّىٰ بينه وبينه سقطَتِ المعاللةُ كجناهِ العبدِ ، ولأنَّ المَولىٰ إنَّما يُطالَبُ بالجِناية لِأَجْلِ مِلْكِه ، فإدا أسقطَ حَقَّه عنه ؛ زالتِ العبدِ ، ولأنَّ المَولىٰ إنَّما يُطالَبُ بالجِناية لِأَجْلِ مِلْكِه ، فإدا أسقطَ حَقَّه عنه ؛ زالتِ المُطالبةُ ، كالوارثِ إدا خلَّى بينَ الغُرَماءِ وبينَ التَّركةِ ، وكذا إذا فَدَى نَشَقطُ المُطالبةُ ؛ لأنَّه لاَ حقَّ بوَلِيُّ الجِنايةِ إلَّا في الأَرْشِ ، فإذا استوفاه سَقَطَ حقَّه .

 <sup>(</sup>١) مَم نَقِفَ عَنِهِ مَن قول ابن عباس ﷺ، وإنما وَقَفْ عليه مِن قول عَلِيّ ﷺ، وذلك فيما أحرجه ابن
 أبي شيبة في قالعصنف [رقم, ٢٧١٧]، من طربق: الشعبي عن الحارث عن عَلِيّ ﷺ، به نحوه

<sup>(</sup>٢) لم نقف عليه مسكاً، وقد ذكره السرحيي في «المبسوط» [٤٤/٢٧].

<sup>(</sup>٣) وقع في لأصل. الكثرة تحمل! والمثبت من: الله، والغا؟ في والع؟ ، والعا، والعا، والعا،

<sup>(</sup>ع). ما بين المعقوضين" زيادة من الناه ، والأغاه ، والالماء والراه -

بَيْنَ الْعَبْدِ وَمَوْلَاهُ فَتَحِبُ فِي ذِمَّتِهِ كَمَا فِي الدَّيْنِ (١) وَيَتَعَلَّقُ بِرَقَيَتِهِ يُبَاعُ فِيهِ كَمَا فِي الْجِنَايَةِ عَلَىٰ الْمَالِ.

وَلَنَا أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْجِنَايَةِ عَلَى الْآدَمِيِّ حَالَةَ الْخَطَّإِ أَنْ تَنَبَاعَدَ عَنْ الْجَانِي تَحَرُّرًا عَنْ اسْتِثْصَالِهِ وَالْإِجْحَافِ بِهِ ، إذْ هُوَ مَعْذُورٌ فِيهِ حَيْثُ لَمْ يَنَعَمَّذُ الْجِنَايَةَ ،

وقدِ اختلفَ مشايخُنا ﴿ فَي الْمُوجِبِ الْأَصليُّ، قالَ بعضُهم: الواجبُ الأصلُ هوَ العداءُ، واختارَه شيخُ الإسلامِ علاءُ الدَّينِ لْأَسْبِيجَابِيُّ ﴿ فِي الشرحِ الكافي ا؛ لأنَّ الأصلَ هوَ ضمانُ المُتَّلَفِ، ولكنِ الدَّفعُ محْلَصٌ عنه،

وقالَ بعضُهم: إنَّه الدَّفِعُ، وإليه مَالَ [٤٤٢/٣] صاحبُ الهدايةِ»، وصاحبُ «الإشاراتِ» ﷺ، بدليلِ أنَّ المطالبةَ تشقُطُ عنِ المَولى إذا ماتَ العدُّ قلَ احتيارِ المَولَى الفِداءَ، فلوْ لَمْ يَكُنِ الواجبُ الأصلُ هوَ الدَّفعُ؛ لم تشقُطِ المُطالبةُ،

قولُه: (كَمَا فِي الدَّيْنِ) ، يَعْنِي: يَجِبُ ضمانُ حنايةِ العبدِ في النَّفسِ في ذِمَّتِهِ ، كما يَجِتُ الدَّيْنُ في دِمَّتِهِ .

[وفي بعض النُّسخ: ﴿ لَكُمَ فِي الذَّمِّيُّ ( \* ) . يَغْنِي: أَنَّ جِنايةَ العبدِ خطأً تَجِبُ في ذِمَّتِهِ ] ( \* ) ، كما [تَجِبُ ] ( \* ) في الذَّمِّيُّ إذا جَنى ؛ يَجِبُ في ذِمَّتِهِ لَا على [١٠٠٨ه (١٠/٨] عاقِبَتِه ؛ لأنَّ الأصلَ في الجِنايةِ أَنْ يَجِبَ على المُثْلِفِ.

وهذه النَّسخةُ أصحُّ النَّسختَيْرِ؛ لأنَّ للمُصَنَّفَ اشتغلَ بجوابِ هذه، حيثُ قالَ بحلافِ الذَّمِّيِّ؛ لأنَّهم لَا يتعاقَلُول فيما لينهم، أي لَا يَتَناصَرُونَ، فلَا عاقِلَةَ له [إِذْن](٣)؛ لأنَّ العَقْلَ بالنَّصْرَةِ.

قُولُه: (وَالْإِجْحَافِ بِهِ) ، أي: الإضرارِ به.

<sup>(</sup>١) في حاشية الأصل؛ قاح: الدمية

 <sup>(</sup>٢) أشر إب المؤلف أيضًا في حاشيه السحة التي بحطه مِن اللهداية؛ [٢/ ق ٢٦٦/ أ/مخطوط مكبة فيض الله أفندي ـ تركيا].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوضين؛ ريادة من: النقاء والخلاء والفائا الوائمة، والراء،

وَتَحِبُ عَلَىٰ عَاقِلَةِ الْجَابِي إِذَا كَانَ لَهُ عَاقِلَةٌ ، وَالْمَوْلَىٰ عَاقِلَةُ لِأَنَّ الْعَبْدَ بَسْتُلْصِرُ فِيهَ النَّصْرَةُ حَتَّىٰ تَجِبَ عَلَىٰ أَهْلِ الدِّبَوَالِ ، بِخِلافِ الذَّمِّيِّ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَعَاقَلُونَ فِيهَا بَيْنَهُمْ فَلَا عَاقِلَةَ فَتَجِبُ فِي دِمَّتِهِ صِيَانَةٌ لِلدَّمِ عَنْ الْفَلَةِ لِللَّمِ عَلَى الْفَالِ ؛ لِأَنَّ الْعَوَاقِلَ لَا تَعْقِلُ الْمَالَ ، إِلَّا أَنَّ الْهَدَرِ ، وَبِخِلافِ الْجِنَايَةِ عَلَىٰ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ الْعَوَاقِلَ لَا تَعْقِلُ الْمَالَ ، إِلَّا أَنَّ الْهَدَرِ ، وَبِخِلافِ الْجِنَايَةِ عَلَىٰ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ الْعَوَاقِلَ لَا تَعْقِلُ الْمَالَ ، إِلَّا أَنَّ الْهَوَاقِلَ لَا تَعْقِلُ الْمَالَ ، إِلَّا أَنَّ لِلْهَ وَاحِدٌ ، وَفِي إِنْبَاتِ الْخِيرَةِ بَوْعُ تَخْفِيفِ فِي حَقَّهِ يَتَخَيِّرَ بَيْنَ الدَّفْعِ وَالْهِذَاءِ ؛ لأنه وَاحِدٌ ، وَفِي إِنْبَاتِ الْخِيرَةِ بَوْعُ تَخْفِيفِ فِي حَقَّهِ لَا يُشْعَلُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُوجِعُ فِي الصَّحِيحِ ، وَلِهَذَا يَسْفُطُ لِكَى الْمُوجِعُ فِي الصَّحِيحِ ، وَلِهَذَا يَسْفُطُ اللَّهُ عَلَى الْمُوجِعُ فِي الصَّحِيحِ ، وَلِهَذَا يَسْفُطُ اللْمُوجِعُ فِي الصَّحِيحِ ، وَلِهَذَا يَسْفُطُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَى الْهُذَاءِ لَلْمُولِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ لَيْعَالُ اللَّهُ عَلَى الْمُولِي مَوْتِ الْجَانِي الْحُرِّ ؛ لأن (٢١٦/٤) الْوَاجِبَ لا يَتَعَلَّلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُ اللَّوْلِ مَوْتِ الْجَانِي الْحُرْ ؛ لأن (٢١٦/٤) الْوَاجِبَ لا يَتَعَلَّلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْعَلَى اللْهَالَةُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْلِقِ مَالِ الزَّكَاقِ ، بِخِلَافِ مَوْتِ الْجَانِي الْحُرْ ؛ لأن (٢١٦/٤) الْوَاجِبَ لا يَتَعَلَّلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلِ .

قولُه: (إِلَّا أَنَّهُ يَتَخَيِّر بَيْنَ الدَّفْعِ وَالْفِدَاءِ ؛ لِآنَّهُ وَاحِدٌ) ، وهو استثناءٌ من قولِه: (وَالْمَوْلَى عَاقِلْتُهُ ؛ لِأَنَّ الْعَبْدَ بَسْتَنْصِرُ بِهِ) ، بيانُه: أنَّ ضمانَ جِنايةِ الحُرِّ إِنَّما وجُبَ على العاقِلَة تَحْفيفا على الجاني ؛ لأنّه خاطئ لا عامدٌ ، وهاهنا في جِنايةِ العبدِ خُيرُ المَولى بين دَفْعِهِ ، وبينَ الفِداءِ تخفيفا أيضًا ؛ لأنَّ في التَّخْييرِ نوعُ تخفيف أيصًا ؛ لأنَّ في التَّخْييرِ نوعُ تخفيف أيصًا ؛ لأنَّ في التَّخْفيف في التَّخييرِ ؛ لكونِ النَّ في تعينِ أحدِ الأمرينِ تَضْييقًا لا محلة ، وطريقُ التَّخفيف في التَّحييرِ ؛ لكونِ المَولى واحدًا بحلافِ التَّحفيفِ في العاقِلَةِ ؛ لأنَّ ذلكَ بتقسيمِ الدَّيَةِ عليهم لكُثْرِيهم ،

قولُه: (كَمَا فِي مَارِ الزَّكَاةِ)، يَعْنِي: أَنَّ العبدَ الجاني إذا هلَكَ قَبْلَ اختيارِ المَولَىٰ الفِداء؛ يسُقُطُ مُوجِتُ جنايتِه، كمالِ الزَّكاةِ إذا هلَكَ بعْدَ حَوَلَانِ الحَوْلِ؛ يَسْقُطُ الواجِبُ، وإنْ كانَ لصاحبِ المالِ ولابةُ أداءِ الرَّكاةِ منْ مالٍ آخرَ؛ لأنَّ معلَّ الوجوب فات.

قُولُه: (بِخِلَافِ مُوْتِ الْجَانِي الْحُرِّ)، يَعْنِي: أَنَّ يَمُوتِ الْعَبْدِ الجَانِي يَشْفُطُّ المُّوجِبُ؛ لأَنَّ الواجِبَ يَتَعَلَّقُ به استيفاءً، حيثُ يُدْفَعُ في الْجِنابةِ، بخلافِ مُوتِ الجابِي الحُرِّ، حيثُ لَا بَسْفُطُ مُوجِبُ جَايِتِه عَنِ الْعَاقِلَةِ؛ لأَنَّ الواجِبُ لَمْ يَتَعَلَّقُ قَالَ: فَإِنْ دَفَعَهُ مَلَكَهُ وَلِي الْمِنَايَةِ، وَإِنْ فَدَاهُ فَدَاهُ بِأَرْشِهَا وَكُلُّ ذَلِكَ يَلْزَمُ حَالًا

أَمَّا الدُّفَعُ فَلِأَنَّ التَّأْجِيلَ فِي الْأَعْتِانِ بَاطِلٌّ وَعِنْدَ اخْتِيَارِهِ: الْوَاجِبُّ عَيْنٌ.

بِدِمَّةِ لحاني استيفاءً، فصارَ موتُه كموتِ عَيْدِ الجِدَّمَةِ في صدقةِ الفطرِ بعدَ طُلوعِ المحرِ مِنْ يومِ النَّحْرِ، حيثُ لَا تَسْقُطُ صدقةً الفِطرِ عنِ المَولى.

قولُه: (قَالَ: فَإِنْ دَفَعَهُ مَلَكَهُ وَلِيُّ الْحِمَايَةِ ، وَإِنْ فَدَاهُ فَدَاهُ بِأَرْشِهَا) ، أي: قالَ القَدُورِيُّ فِي هِي قمختصرِه الآ) ، يَعْنِي: كَأَنْ يُقالُ لمَولَى العددِ في جمايتِه خطأ ادفَعْه أو فَدِه ، فإنْ دَفَعَه إلى وَلِيِّ الحِنايةِ مَلَكَهُ ، وسقطَتِ المُطالبةُ عنِ المَولَى ، وإنْ فَدَ ه قدَاه بِأَرْشِ الحِمايةِ قليلًا كانَ الأرشُ أو كثيرًا ، وسقطتِ المُطالبةُ أيضًا ، وقدْ مَرَّ قدَ هذا ، فأيُّهم ،ختارَ المَولَى مِنَ الدَّفِع أو الفِداءِ ، يَلْرَمُه حالًا ، أمَّا إذا اختارَ الدَّفِع فطمرٌ ؛ لأنَّ التَّاجِيلَ إنَّما يُشْرَعُ للتَّحصيلِ تَرْفِيهً ، وتحصيلُ الحاصل مُحالً ،

وأَمَّا إِذَا احترَ العِداءَ فكذلكَ ؛ لأنَّ الفِداءَ بدَنَّ عِي العَدِ في الشَّرْعِ ، فكانَ عنْمًا مقامَه [٨ ١٩٠٨م] ، أَلَا تَرِئ أَنَّه يُسَمَّئ فِداءً ، وهوَ ما يُسْتَنْقُذُ به الشَّيْءُ ، فيَقُومُ مقامَه ، فإذا كانَ الفِداءُ قائمًا مقامَ العلدِ (٣/٢٤٤٤] ؛ أَخَدَ حُكُمَه ، فلَمْ يَصِحَّ التَّأْجِيلُ في الفِداءِ ، كما لَمْ يصحَّ في الدَّفع .

غابةً ما في الباب: أنَّ القِداءَ يُقَدَّرُ بالأَرْشِ قليلًا كانَ أَوْ كثيرًا، وهذا لَا يَمْمَعُ أَدْ يَكُونَ بدلًا عن العبدِ قائمًا مقامَه،

قولُه: (وَعِنْدَ الْحَتِبَارِهِ: لُوَاجِبٌ عَيْنٌ)، أي، وعدَ الحتيارِ المَولَى الدَّفعُ الواجثُ عَيْنٌ وهوَ العدُ، فلا جَرَمَ وَجَبَ الدَّفعُ حلًا.

<sup>(</sup>١) ينطر: المختصر القُدُّورِيَّة [ص/١٩٠]

وَأَمَّا الْفِدَاءُ فَلِأَنَّهُ جَعَلَ بَدَلًا عَنْ الْعَبْدِ فِي الشَّرْعِ وَإِنْ كَانَ مُقَدَّرًا بِالْمُثْلَفِ وَلِهَدَ سُمِّيَ وِدَاءً فَيَقُومُ مَقَامَهُ وَيَأْحُذُ حُكْمَهُ فَلِهَذَا وَحَبَ حَالًا كَالْمُبْدَلِ وَأَيُهُما الْحَنَازَةَ وَفَعَلَهُ ، لَا شَيْءَ لِوَلِيِّ الْجِنَايَةِ .

أَمَّا الدَّفْعُ فَلِأَنَّ حَقَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ، فَإِدَا خَلَّىٰ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّقَبَةِ سَفَطَ. وَأَمَّ الْهِدَاءُ فَلِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ إِلَّا الْأَرْشُ، فَإِدَا أَوْفَاهُ حَقَّهُ سَدَّمَ الْعَبْدَ لَهُ.

فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ شَيْنًا حَتَى مَاتَ الْعَبْدُ؛ بَطَلَ حَتَّى الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ لِفَوَاتِ مَحَلُّ حَقِّهِ عَلَيْهِ لِفَوَاتِ مَحَلُّ حَقِّهِ عَلَيْهِ لِفَوَاتِ مَحَلُّ حَقِّهِ عَلَى مَا بَيَّنَاهُ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَمَا اخْتَارَ الْفِدَاءَ ؛ لَمْ يَبْرَأُ لِتَحَوُّلِ الْحَقِّ مِنْ رَقَبَةٍ الْعَبْدِ إِلَى ذِمَّةِ الْمَوْلَى . الْعَبْدِ إِلَى ذِمَّةِ الْمَوْلَى .

🚓 غلية البيال

قولُه: (وَأَيُّهُمَا الْحَتَارَةَ وَفَعَلَهُ ؛ لَا شَيْءَ لِوَلِيُّ الْجِنَايَةِ)، يَغْنِي: إذا الحتارَ المولئ الدَّمَعَ، أو الفِداءَ؛ تسْقُطُ المُطابةُ عنِ المَولئ بعدَ دلكَ ، وقدْ مرَّ بيانُه قبلَ هذا.

قُولُه. (فَإِنْ لَمْ يَخْتَرُ شَيْتًا حَتَّى مَاتَ الْعَبْدُ؛ بَطَلَ حَقُّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ)، دكرَه تعريعًا على مسألةِ «المختصرِ»، وقدْ ذكرَه الْكَرْجِيُّ ﷺ في «مختصرِه».

يَغْنِي: إذا ماتَ العبدُ؛ مَمْ يَكُنْ لِوَلِيَّ الحِنايةِ على المَولى شي ُ مِنْ أَرْشِ حِالِيهِ، وذلكَ لأنَّ لحَقَّ كانَ يَلْرَمُ المَولى في الرَّقِيةِ، فإذا تَلِفَتْ سَفَطَ ما لَزِمَهُ بالهلاكِ، كهلاكِ المالِ بعدَ وجوبِ الرَّكاةِ فيه، ولأنَّها جِنايةٌ منَ العبدِ، فتَشْقُطُ بموتِ العبدِ كما في العمدِ،

> قولُه: (عَلَىٰ مَا بَيَّنَاهُ)، إشارةٌ إلىٰ قولِه: (الْوَاجِب الْأَصْل الدَّفع)، قولُه: (وَإِنْ مَاتَ بَعُدَمَ اخْتَارَ الْفِدَاءَ؛ لَمْ يَبْرَأُ). ذكرَه تعريعًا أيصًا

قَالَ الْكَرْخِيُّ ﷺ في المحتصرِها: العهانُ ماتَ العبدُ بعدما اختارَ المَولَىٰ الْفِدَاءَ؛ فإنَّ الفِداءَ عليه لَا يَبْرأُ عنه بموتِ العبدِ، وذلكَ لأنَّ الاحتبارَ بَنْقُلُ الحقَّ منَ الرَّقبةِ إلىٰ ذِمَّةِ المَولَىٰ ، فإذا ماتَ العبدُ لمْ يَسْقُطُ ما في ذِمَّةِ المَولَىٰ مِنَ الدَّيْسِ

قَالَ: فَإِنْ عَادَ فَجَنَى ؛ كَانَ حُكُمُ الْجِنَايَةِ الثَّانِيَةِ حُكُم الْأُولَىٰ مَعْمَاهُ بَعْدَ الْفِدَاءِ لِأَنَّهُ لَمَّا طَهَرَ عَنْ الْجِنَايَةِ بِالْفِدَاءِ جُعِلَ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ ، وَهَذَا الْيِدَاءُ جِنَايَةٍ .

قَالَ: وَلَوْ جَنَى جِنَايَتَيْنِ، قِيلَ لِلْمَوْلَىٰ: إِمَّا أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَى وَلِيِّ الْجِنَايَتَيْنِ يَقْتَسِمَانِهِ عَلَىٰ قَدْرِ حَقِّهِمَا، وَإِمَّا أَنْ تَفْدِيَهُ بِأَرْشِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ تَعَلَّقَ عبد بيان ا

كسائر ديويه اا(٢).

قُولُه: (قَالَ: فَإِنْ عَادَ فَجَنَىٰ؛ كَانَ حُكُمُ الْجِنَايَةِ الثَّانِيَةِ حُكُم الْأُولَىٰ)، أي: قالَ القُدُورِيُّ ﷺ في المختصرِه»(٣).

قالَ صاحبُ «الهدايةِ» ﴿ الْمَعْنَاهُ: بَعْدَ الْفِدَاءِ)، يَعْنِي: إذا فدَى المَولَىٰ عَبْدَه من جِديةٍ، فعادَ العبدُ بعدَ ذلكَ فجنى جِديةً خطاً ؛ كانَ حُكْمُها حُكْمَ الأُولَىٰ حَنَىٰ يُخاطِبَ المَولَىٰ بالدَّفعِ أو الفِداءِ ثانيًا، وذلكَ لأنَّه لمَّا فَدَاه عنِ الأُولَىٰ ؛ تَغَرَّغَتُ رقبتُه عنِ الحِنايةِ ، فصارَ كأنَّه لم يَجْنِ إلَّا هذه الجِنايةَ ، فكانَ الحُكْمُ فيها الدَّفعَ أو الفِداءَ،

وإنَّما فَسَّرَ صاحبُ «الهدايةِ» ، بقولِه: (مَعْنَاهُ: بَعْدَ الْفِدَاءِ)؛ لأنَّه إذا جَنَىٰ ثانيًا قبلَ الفِداءِ؛ كانَتْ هيَ مثلُ المسألةِ الَّتِي تَبِيهَا.

قُولُه: (لَمَّا طَهَرَ)، هَوَ بِالطَّاءِ المهملةِ.

قولُه: (قَالَ: وَلَوْ جَنَىٰ جِنَايَتَيْنِ، قِيلَ لِلْمَوْلَىٰ: إِمَّا أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَىٰ وَلِيَّ الْجِنَايَتَيْنِ يَقْنَسِمَانِهِ عَلَىٰ قَدْرِ [٨/١٨٠٨، حَقِّهِمَا، وَإِمَّا أَنْ تَفْدِيَهُ بِأَرْشِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا)، أي: قَلَ القُدُورِيُّ هِنَ المختصرِهُ (١٤)،

<sup>(</sup>١) أشار بدحق بعده في حاشية الأصل أن بعده في نسحة ٢٠٠ لجابة ا

<sup>(</sup>٢) ينظر: الشرح محتصر الكرخي، للقدوري [ق/٣٣٥/ داماد].

<sup>(</sup>٣) ينظر: المصدر السابق.

 <sup>(</sup>٤) ينظر: المختصر القُدُوريّ [ص/١٩٠].

الْأَوَّلِ بِرَقَبَيهِ لَا يَمْنَعُ تَعَلَّقَ التَّدِيّةِ بِهَ كَالدُّيُونِ الْمُتَلَاحِقَةِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مِلْك الْمَوْنَىٰ لَمْ يَمْنَعُ تَعَلِّقَ الْجِنَيّةِ فَحَقُّ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الْأَوَّدِ أَوْلَى أَلَا تُمْنَعَ

سوق عانة المبال ﴿﴾ —

[قالَ الْكَوْحِيُّ في «مختصرِه»] (١): «وإنْ جنّى العدُّ على جماعةٍ ، فإنَّ المَوى أيضًا ما يحِيارِ: إنْ شاءً دفع العبدَ إلى جماعتِهم ، وكانَ مقسومًا عبيهم على قَدْرِ ما لكلَّ واحدٍ منهم مِنْ أَرْشِ الجِنايةِ ، وإنْ شاءَ أمسَكَه وَغَرِمَ أَرْشِ الجِناياتِ كلِّها ، ودلكَ لأنَّ تعلَّقُ الجِنايةِ برقَيِته لاَ يَمْنَعُ تعلُّق مِنْلِها ، كما لاَ يَمْنَعُ السَّيْنُ مِنَ الدَّبْرِ ، وكم لاَ يَمْنَعُ حَقُّ المَولى من حقَّ وَلِيُّ الجِنايةِ .

وإدا تَعَلَّقُ حِقَّ الجماعةِ بالرَّفَةِ ؛ كانَ على المَولى أَنْ يَدْفَعَ إليهم ، فَيَقْتَسِمُونَ الرَّفَةِ على فَدْرِ [- 1, 10] حُقوبِهم ، أو يَفْدِي بحميع أُرُوشِهم ، وللمَولى أَنْ يُحَالِفَ في هذا مِنَ الاختبارِ ، فيَقْدِي مِنْ بعضِهم ، ويَدْفَعُ إلى بعضِهم مقدارَ م تعلَّق به حمّه من العله ؛ لأنَّ كلَّ وحدِ منهم لا تعلَّق لِحَقّهِ بحق صاحبِه ، فجازَ أن يختارَ في حق أحدِهم عيرَ ما يَحْتَازُ في حقَّ الآخرِ ، كما لو انفردَ كلَّ واحدٍ منهم .

وليسَ هذا كالعبدِ إذا قَتُل رَخُلا خطأً وله وَرِيَّانِ، فاختارَ المَولَىٰ الفِداءَ مِنْ أحدِهما و لدَّفعَ إلىٰ الآحرِ؛ أنَّ ذلكَ لَا يَجُوزُ؛ لأنَّها جنابةٌ واحدةٌ خُيَّرَ فيها ببنَ الدَّفع أو الفِداءِ، فَمَ يَمْلِك تَبْعِيضَ مُوجَبِهَا،

وفي مسألينا: هي جناياتٌ مختلفةٌ ، وإذا احتلفَ خيارُه فيها ؛ لم يَتَبَعَّص مُوجبُ الحِمايةِ ، وأمَّا كيفيَّةُ القِسْمَةِ: فعلىٰ ما بَيَّنَّا: أنَّه يَدْفِعُ إليهم بِقَدْرِ حِصَصِهم »(١٠).

بيانُه: فيما إذا قَتَلَ رَجُلًا خطاً، ولَقَاً عَبْنَ آحرَ، ثُمَّ اجتمَعا واختارَ المَولىٰ الدَّفعَ؛ فينَّه يَدُفَعُ العبدَ إليهما أَثلاثًا؛ لأنَّ وَلِيَّ المقتولِ ثَبَتَ حَقَّهُ في لدِّيَةِ، وهي

<sup>(</sup>١) مديس المعقوضي: زيادة من: الله الراحة، والفاتا) وقماء وقراء

<sup>(</sup>٣) ينظر اشرح محصر الكرحي اللقدوري [ق/٣٣٥/ داماد].

وَمَغْنَىٰ قَوْلِهِ عَلَىٰ قَدْرِ حَقَيْهِمَا عَلَىٰ قَدْرِ أَرْشِ جِنَايَتِهِمَا ، وَإِنْ كَانُوا جَمَاعَةً يَقْنَسِمُونَ الْعَبْدَ الْمَدْفُوعَ عَلَىٰ قَدْرِ حِصَصِهِمْ وَإِنْ فَدَاهُ فَدَاهُ بِجَمِيعِ أُرُوشِهِمْ ؟ لِمَا دَكَرْنَا .

🚓 غاية البيار 🤧

عشرةُ آلافٍ، وثَيَتَ حَقُّ المَفْقُوءةِ عَيْنُهُ في نِصْفِ الدِّيَةِ، وكلُّ واحدٍ معهما يُذْلِي سب صحيح، فيَضْرِتُ بجميعِ حَقَّهِ، فيَقْتسماذِ أثلاثًا.

ولَوْ كَانَ شَحَّ رِحلًا مُوصِحَةً ، وآخَرَ هَاشِمَةً ، وآخَرَ مُنَقَلَةً ، ثُمَّ اختارَ المَولى الدَّفعَ دَفعَ إلى صاحبِ الهَاشِمَةِ ثُلُثهُ ، وإلى صاحبِ الهَاشِمَةِ ثُلُثهُ ، وإلى صاحبِ الهَاشِمَةِ ثُلُثهُ ، وإلى صاحبِ المُنقَلَةِ يَضْفَه ؛ لأنَّ لصاحبِ المُوضِحَةِ خَمْسَ مئةٍ ، ولصاحبِ الهاشِمَةِ اللهُ ، ولصاحبِ الهاشِمَةِ اللهُ ، ولصاحبِ الهاشِمَةِ اللهُ ، ولصاحبِ الهاشِمةِ اللهُ اللهُ ، ولصاحبِ المُنقَلَةِ ألفًا وخمسَ مئةٍ ، فاقتسموا الرَّقَبَة على ذلكَ (١) . كذا ذكرَ الفَّدُورِيُّ فِي الشرحِه ، .

قولُه: (عَلَىٰ قَدْرِ أَرْشِ جِنَايَتِهِمَا) ، مَرَّ آنفًا .

قُولُه: (لِمَا ذَكَرْنَا)، إشارةً إلى قُولِه: (الأَنَّ تَعَلَّقَ الْأُولَىٰ بِرَقَيْتِهِ لَا يَمْنَعُ تَعَلَّقَ الثَّابِي بِهِ)، أي: بالرَّقَةِ على تأويلِ العُنُقِ أو المذكورِ.

فَإِنْ قُلْتَ: ما الفرقُ بينَ هذا المسألةِ ، حيثُ لَمْ يَمْعُ تَعَلَّقُ [٢/١٠٩٢/٨] الأولى تَعَلَّقَ الثَّنيةِ ، وبينَ الرَّهنِ ، حيثُ يَكُونُ المُرتهنُ مُقَدَّمًا على سائرِ أصحابِ النَّبونِ ، ويَمْنَعُ تَعَلَّقُ حَقِّهِ به تَعَلَّقَ حَقِّهِمْ به؟

قَلْنا: لأنَّ الرَّهْنَ إِيفَاءٌ حُكْمِيٌّ، والارتهانُ استيفاءٌ حُكْمِيٌّ. فلو وُجِدَ الإيفهُ والاستيفاءُ حقيقةً ، ثُمَّ لحَقِ الدَّيْنُ الآخرَ ؛ لَمْ يَكُنُ لصاحبِ الدَّيْنِ المُتَلاحِقِ سبيلٌ ، فكدا [في](') الإيماءِ والاستيفاءِ حُكْمًا ، بخلافِ ما نحنُ فيه ، فإنَّ حَقَّ الأوَّلِ له

<sup>(</sup>١) ينظر الشرح محتصر لكرحي، للفدوري [ق/٣٣٥/ داماد]

<sup>(</sup>۲) عابين أمعدوفين رددة من «ن٤؛ والغلاء والد٢ ا، والم١، والرا

وَنَوْ فَتَرَ وَاحِدًا وَفَفَأَ غَيْنَ آحَرَ) يَفْتَسِمَيهِ أَثْلاثًا (لِأَنَّ أَرْشَ الْعَيْنِ عَلَى النَّصْعِ مِنْ أَرْشِ النَّفْسِ)، وَعَلَىٰ هَذَا حُكُمُ النَّجَاتِ (وَلِلْمَوْلَىٰ أَنْ يَفْدِيَ مِنْ النَّهُ وَيَدُفَعَ إِلَىٰ بَغْصِهِمْ مِقْدَارَ مَا تَعَلَّىٰ بِهِ حَقَّهُ مِنْ الْعَنْدِ) لِأَنَّ الْحُقُوقَ يَعْصِهِمْ وَيَدُفَعَ إِلَىٰ بَغْصِهِمْ مِقْدَارَ مَا تَعَلَّىٰ بِهِ حَقَّهُ مِنْ الْعَنْدِ) لِأَنَّ الْحُقُوقَ مَحْتَمَفَةٌ يِخْتِلَافِ مَفْتُولِ الْعَبْدِ ، دَا مُخْتَمَفَةٌ يِخْتِلَافِ مَفْتُولِ الْعَبْدِ ، دَا كَانَ لَهُ وَنِيَّالِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَقْدِيَ مِنْ أَحَدِهِمَا [٢٠١٧ه] وَيَدْفَعَ إِلَى الْآحَرِ لِأَنْ لَكُونَ لَهُ أَنْ يَقُدِيَ مِنْ أَحَدِهِمَا [٢٠١٧ه] وَيَدْفَعَ إِلَى الْآحَرِ لِأَنْ الْحَرِ لِأَنْ الْمُتَعِدَةُ أَنْ الْمُتَعِدَةُ الْمُتَعِدَةُ أَنْ الْمُتَعِدَةُ الْمُتَعِدَةُ أَنْ الْمُتَعِدَةً أَنْ الْمُتَعِدَةً أَنْ الْمُتَعِدَةً أَنْ اللّهُ الْمُتَعِلَقَةً أَنْ اللّهُ عَلَى الْمُتَعِدَةً أَنْ اللّهُ اللّهُ الْمُتَعِدَةً أَنْ اللّهُ عَلَى الْمُتَعِلَةِ الْمُنْ الْمُتَعِدَةً أَنْ اللّهُ عَلَى الْمُتَعِدَةً أَنْ الْمُتَعِدَةً أَنْ اللّهُ عَلَى الْمُتَعْمِلَةً أَنْ اللّهُ اللّهُ الْمُتَعِدَةً أَنْ اللّهُ الْمُتَعِلَةُ أَنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ

وَالْمَحْقُ يَجِبُ لِلْمَقْتُولِ أُوَّلًا، ثُمَّ لِلْوَارِثِ خِلَاقَةٌ عَنْهُ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّفْرِيقِ فِي مُوجَهَا.

ُ قَالَ: وَإِنْ أَعْتَقَهُ الْمَوْلَىٰ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِالْجِنَايَةِ؛ ضَمِنَ الْأَقَلَ مِنْ قِيمَتِهِ، وَمِنْ أَرْشِهَا، وَإِذْ أَعْتَقَهُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْجِنَابَةِ؛ وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَرْشُ؛ ......

مُجَرَّدُ نَعَلُّنِ لِيسَ فيه مَعنى الإيفاءِ والاستيفاءِ، لَّا خَقيقةٌ ولا خُكُّمًا، فطهرَ الفَرْقُ

قولُه: (وَالْحَقِّ يَجِبُ لِلْمَقْتُولِ أَرَّلاً، ثُمَّ لِلْوَارِثِ خِلاَقَةٌ عَنْهُ)، هذا جوابُ شَوَالٍ مُقَدَّرٍ بِأَن يُقالَ: الحِناية \_ وإنْ كانَتْ مُتَجِدة بالنَّظِرِ إلى المقبول \_ مخلفة بالنَّظَرِ إلى المُستجقِّين، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ للمُولى ولايه الفِداء مِنْ أحدِهما، والدَّفعُ من الآخر، كما في الجِباياتِ المُخْتلفةِ، فأجابَ عنه بهذا، يَعْنِي: أَنَّ الأصلَ في ثُبوتِ الحقَّ واستحقاقِه هو المفتولُ، يَجِبُ الحَقَّ له أُولًا، ثُمَّ يخلفُه الوارث، فكانتِ الجِبابة مُتَجِدة، فلَمْ يَمُلِكُ تَبْعِيضَ مُوجَبِهَا.

قولُه: (فلا بُدَّ مِنَ التَّقُرِيقِ فِي مُوجَيِهَا) ، أي: في مُوجِبِ الحِباياتِ المُختلفةِ ، وهذا يَرْتَبطُ بِقَولِه: (وَهِيَ الْجِنَايَاتُ الْمُخْتَلِقَةُ).

قُولُه: (قَالَ ۚ فَإِنْ أَغْتَقَهُ الْمَوْلَىٰ، وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِالْجِنَايَةِ؛ ضَمِنَ الْأَقَلَّ مِنْ قِيمته، ومنْ [٢-١٤١٣] أَرْشَهَا، وَإِنْ أَغْتَقَهُ بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْجِنَايَةِ؛ وَجَبّ عَلَيْهِ الْأَرْشُ)، - ﴿ عَابِهُ البِيارِ ٢٠٠٠

أي: قالَ القُدُّورِيُّ ﷺ في «مختصرِه» (١) ، أي: صَمِنَ المَولَىٰ الأقلَّ منْ قِيمةِ العَبدِ الجاني، ومِنْ أَرْشِ جِندِيتِه أَيُّهما كَنَ أقلَّ مِنَ الآخرِ يَلْرَمُه ذلكَ، وإنْ كَانَ إِعْتاقُه بعدَ العِلم بالجِنايةِ يَكُونُ مُختارًا لمفِداءِ ، فَيَلْزَمُه الأَرْشُ قليلًا كَانَ أَوْ كَثيرًا ،

قَالَ الشَّيخُ آبو الحسنِ الْكَرْخِيُّ ﴿ وَهِذَا فَتَلَ عَبَدُ قَتِيلًا خَطَّ، فَاخْرَجَهُ الْمَولَىٰ مِن مِلْكِهِ بَبَيْعِ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ أَعْتَقَه، أَوْ دَبَرَهُ، أَو كَانَتُ أَمَةً فَاسْتَوْلَدَها، أَو أَقَرَّ بِه لرّجُلٍ، وهوَ يَعْلَمُ مالجِناية ؟ فهوَ مُخْتَارٌ وعليه الدِّيَةُ، وإنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ ؟ فَعَلَيْهِ فَيمةُ عَبْدِه، وكدلك جِنايتُه، إنْ كَانَتُ فيما دونَ النَّفسِ فَقَعلَ شيئًا مِنْ هذا، وهو يَعْلَمُ ، فعليه الأقلُّ مِنْ قيمتِه، ومِنْ أَرْشِ يَعْلَمُ ، فعليه الأقلُّ مِنْ قيمتِه، ومِنْ أَرْشِ لِيعْلَمُ ، فعليه الأقلُّ مِنْ قيمتِه، ومِنْ أَرْشِ الْجِنَايَةِ » (\*) . إلى هما لهطُ الْكَرْخِيِّ ﴿ فَيهَ ، وذلكَ لأنَّ المَولَىٰ مُخَيَّرٌ في جِنايةِ العَبِدِ الجِنايةِ العَبِدِ مِنْ خُيْرُ بَيْنَ أَمريْنِ فَفَعَلَ ما يَدلُّ على اختِيارِ أَحدِهما ؟ تَعَيَّنَ بينَ الدَّفْعِ والفِداءِ ، ومَنْ خُيْرُ بَيْنَ أَمريْنِ فَفَعَلَ ما يَدلُّ على اختِيارِ أَحدِهما ؟ تَعَيَّنَ إِعلم ؟ فقد تُعَلِّنَ المَولَى مُخَيَّرٌ مِعْ العِلم ؟ فقد تُعَلِّنَ عَيه دَفْعُه ، فصارَ بذلكَ مُحتارًا ليفِداءِ دلالةً

وكذلك إذا أعتَقه؛ لأنَّ الاختيارُ قدْ يَكُونُ صريحًا، وقدْ يَكُونُ دلىلاً، وقدْ يَكُونُ دلىلاً، وقدْ يَكُونُ صرورةً، والإعتاقُ احتيارٌ دلالةُ أو ضرورةً؛ لأنَّه لمَّا أعتنَ مع عِلمُه بالحِيايةِ؛ فقدِ احتارَ إمساكَه لمهسِه، فصارَ اختيارًا للوجْهِ الآخرِ دلالةً، أو لأنَّه قوَّتَ مَحَلَّ الدَّفْعِ اختيارًا، فَتَعَيَّنَ الوحةُ الآخرُ عليه ضرورةً، وكذلك إِنْ دَبَرَهُ أَوْ كَانَبَهُ، أَوْ باعَه ؛ لأنَّه صارَ مُمْتَمَعَ الدَّفع هي هذه الوجوهِ.

قَالَ الحاكمُ في «الكافي»: "ولَوْ كَانَتْ أَمَةً فجامَعَهِ ، أَوْ زُوَّحَها، أَوْ آحَرَهَا،

<sup>(</sup>١) ينظر: المختصر الغُذُورِيَّ [ص/١٩٠].

<sup>(</sup>٢) ينظر، الشرح محتصر الكوحي، للقدوري [و/٣٣٥/ داماد]

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوفتين: زيادة من: لاب، وقع، ولافا٢١، ولام، ولاراه،

أَوْ رَهَمَها ، أو استخدمُها ؛ لَمْ يَكُنْ مُحتارًا ؛ وذلكَ لأنَّه لَمْ يَصِرْ مُمْنَنِعَ لدَّفع ١٠١١.

وذكرَ الطَّحَاوِيُّ ﷺ في «محتصرِه» (٢): أنَّه نَكُونُ مُختارًا [إذا آجَز ، أَوْ زَهَنَ مع العِلْم؛ وذلكَ لأنَّه لَا يُمْكِنُه الدَّفعَ في الحالِ، فأَشْبَه البيعَ، أمَّا إذا فعَلَ ما يَكُولُ به مُحتارًا](٣)، وهوَ لَا يعْدَمُ بالجِنايةِ لا يَكُونُ مُختارًا، بلُ عليه الأفلُ منْ بِيمةٍ العَبدِ، ومِنَ الأَرْشِ؛ لأَنَّ الاختيارَ لَا يَصِحُّ بلَا عِلْمٍ؛ لأنَّه مُحالٌ، وهدا لأنَّه لئًّا منعَ التَّسليمَ بفِعْلِه مع تَعَلَّقِ حَقٌّ وَلِيِّ الجِناية ؛ لَزِمَهُ الْأَقلُّ ؛ لأنَّ الأَرْشَ إنْ كانَ أقلَّ مِنْ قيمتِه ؛ فلا حقَّ لِوَلِيِّ الجنايةِ فيما رادَ عليه ، وإنْ كانَ أكثرَ فالمَولَىٰ لَمْ يُتَّلِفُ إلَّا رَ قَبَّةُ الْعِبْدِ، فَسُزِمُه قيمتُها.

قأمًّا إذا أَقَرَّ بالعبدِ الجاني لغيرِه معَ العِلْم بالحِنايةِ: قالَ القُدُورِيُّ ﴿ في «شرحِه»: «ذَكَر في «الأصلِ»: أنَّه لَا يَكُونُ مُنَّحترًا، وفي غيرِ الأُصولِ أنَّه يَكُونَ مُختارًا ، وهوَ الَّذِي ذكرَه أبو النحسنِ الْكَرْخِيُّ اللهُ (١).

وجهُ ما في ‹الأصل»: أنَّ الإقرارَ لَا يُوجِبُ سُقوطَ حتَّ وَلِيِّ الجنايةِ ، وليسَ فبه نَفْلُ المِلْكِ؛ لحوازِ أَنْ يَكُونَ الأمرُ على ما قالَ المُقِرُّ، فَكَأْنَّ النِّيَّنَةَ قامَتْ بالمِلْكِ.

وجهُ الرَّاويةِ الأُخرِيٰ: آنَّ العَبدَ علىٰ مِلْكِهِ في الظَّاهرِ ، فإذا أَقَرَّ بهِ اسْتَحَفَّهُ المُقَرُّ لَه بإقرارِه، فصارَ كما لو بَاعَهُ أَوْ وَهَبَهُ».

وقالَ الفُّدُورِيُّ ﷺ أيصًا في [٣/٤٤٤] ﴿شَرْجِهِ﴾: ﴿قَانُوا الْعَبِدُ إِذَا جَنَىٰ، فَقَالُ الَّذِي فِي يده: هذا عِبْدُ فلانٍ ، أَوْدَعَهُ عِيدي ، وإنَّ أَقَامَ البَيِّنَةَ علىٰ دلكَ؛ دَعَعَ

ينظر: ٥ الكافي ٩ للحاكم الشهيد [ق/٥ ٢ م].

ينظر: المختصر الطحاوي إمع شَرَح الجمناص) [٨٦/٦] (Y)

ما بين المعقرفتين؛ زيادة من، الدة، ولاعة، يرفعا؟»، وقامة، وقارة (n)

ينظر: الشرح مختصر الكرحي؟ للفدوري [ق.٣٣٥/ داماد].

الحُصُّومَةَ عَنْ نَفْسِه ؛ لأَنَّا تَبَيَّنَا أَنَّ العَبْدَ وَصَلَ إِلَيه من جِهةٍ غيرِه ، وأَنَّ الغائب أقامَه مقامَ نفسِه هي لجِمطِ دُولَ أحكامِ الجِنايةِ ، فلَمْ يَلْزَمْهُ حُكُمُها ، فإنْ لَمْ تَقُمْ لهبَيَّمةٌ ، فيلَ لذَ ادْفعُه أو افْدِهِ ؛ لأَنَّ حُكْمَ الجِنايةِ يَتَعَلَّقُ به ، فإذا أحالَ به على غيرِه لَمْ يُقْبَلُ بغيرِ بَيْنَةٍ .

فإنِ اختارَ الفِداء، ثُمَّ حَضَرَ الغائبُ وَصَدَّفَهُ؛ فهوَ مُتَطَوَّعٌ في الفِداء؛ لأنَّه فدَئ مِنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِه، وقدْ كَانَ يُمْكِنُه أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنَ الفِداءِ بالدَّمِع، فإدا احتارَه كَانَ مُمْكِنُه أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنَ الفِداءِ بالدَّمِع، فإدا احتارَه كَانَ مِسْتَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِه، وقدْ كَانَ يُمْكِنُه أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنَ الفِداءِ بالدَّمِع، فإدا احتارَه كَانَ مِسْتَ فَصَدَّقَهُ، فَيلَ له: إِنْ شِنْتَ فِلْ فَصَدَّقَهُ، فَيلَ له: إِنْ شِنْتَ فَافْسَخِ الدَّفَعَ ؛ لأَنَّ التَّصْدِيقَ اسْتَمَدَ إِلَى الإقرارِ الأوَّلِ، فصارَ مالكًا لمعبدِ منْ ذلكَ الوقتِ، وقدْ دَفَعَهُ مَنْ ليسَ بِمالِكِ، فإنْ شاءَ اختارَ دَفْعَهُ، وإِنْ شاءَ فَسَخَ وَقَدَى اللهِ اللهِ قَتِ، وقدْ دَفَعَهُ مَنْ ليسَ بِمالِكِ، فإنْ شاءَ اختارَ دَفْعَهُ، وإنْ شاءَ فَسَخَ وَقَدَى اللهِ اللهِ قَتْ ، وإنْ شاءَ فَسَخَ وَقَدَى اللهِ اللهِ قَتْ اللهِ قَتْ اللهِ قَتْ اللهِ قَتْ اللهِ قَتْ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهُ اللهِ قَلْ اللهُ فَلَا لَهُ اللهُ قَلْمُ اللهِ قَلْ اللهُ قَلْ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهُ قَلْ اللهِ قَلْ اللهُ قَلْ اللهِ قَلْ اللهُ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهُ قَلْ اللهِ قَلْ اللهُ قَلْ اللهُ قَلْ اللهُ قَلْ اللهُ قَلْ اللهِ قَلْ اللهُ قَلْ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهُ قَلْ اللهِ قَلْ اللهُ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهُ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهُ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهِ قَلْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ قَلْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ

وقالَ القُدُورِيُّ فِي أَيضًا ﴿ القَلُوا فِيمَنْ فِي يَدِه عَبْدٌ أَقَرَّ بِه لِرِجُو ، وَأَقَرَّ عَدِه بِحَايةٍ ، فَهَوَ عَلَىٰ ثلاثةِ أُوجِهِ : إِنْ صَدَّقَةُ المُقرُّ لَه في المِلْثِ والحِيايةِ ، قِيلَ للمُقرِّ لَه : ادْفَعْ أَوِ افْدِ بالأَرْشِ ، لأَنَّهما تَصَادَقَ على المِلْثِ ، وعلى لجِنايةِ ، فكانَ ذلكَ معلومًا ، ولا يَكُونُ الَّذِي في يَدِهِ العبدُ بإقرارِه بعدَ الجِنايةِ مُختارًا ؛ لأنَّ الإقرارَ لا ينقُلُ المِلْكَ ، وإنَّما هوَ إخبارٌ عنْ مِلْكِ سابقٍ .

وقالَ زُفَرُ فِينِ يَكُونُ مُختارًا ؛ لأنَّ المِلْكَ له في الطَّاهِرِ ، وقدِ انتقَلَ بالإقرارِ بعدَ الجِنايةِ ، فأمَّ إنْ صَدَّقَهُ المُقَرُّ له في المِلْكِ وَكَذَّبَهُ في الجِنايةِ ؛ علا شيءَ على واحدِ منهما ؛ لأنَّ الَّذي في يَدِهِ العندُ أَقَرَّ بجديةٍ عنى مِلْكِ عيرِه ، والمالكُ لَمْ يُقرَّ هي عَدِه بشيءِ إلاّ أنْ يَكُونَ لَذي في يدِه كانَ قدِ ادَّعى هذ العَبدَ لِنَفْسِه ، فَيَكُونُ مُحتارًا ؛ لأنَّه في حُكْمِ مَنْ نَقَلَ المِلْكَ باختيارِه ، وأمَّا إنْ كَذَّبَهُ المُقَرُّ له في المِلكِ

 <sup>(</sup>١) ينظر: ٥شرح مختصر الكرخي، للقدوري [ق/٣٣٥/ داماد].

لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ فَوْتُ حَقَّهِ فَيَصْمَنُهُ وَحَقَّهُ فِي أَقلِّهِمَا ، وَلَا يَصِيرُ مُخْتَارًا لِلْفد. لِأَنَّهُ لَا اخْرِيَارَ بِدُونِ الْعِلْمِ، وَفِي النَّالِي صَارَ مُخْتَارًا لِأَنَّ الْإِعْتَاقَ يَمْنَعُهُ مل الدَّفْع فَالْإِقْدَامُ عَلَيْهِ اخْتِيَارٌ مِنْهُ لِلْآخِرِ.

وَعَلَىٰ هَذَیْنِ الْوَجْهَانِ: الْبَیْعُ، وَالْهِبَهُ، وَالتَّذْبِیرِ، وَالِاسْتِیلادُ، لِأَنَّ كُلُّ ذَلِكَ مِمَّا یَمْنَعُ الدَّفْعِ لِزَوَالِ الْمِلْكِ بِهِ، بِخِلَافِ الْإِفْرَارِ عَلَىٰ رِوَاتَةِ الْأَصْلِ لِأَنَّ لَا يَشْقُطُ بِهِ حَقَّ وَلِيًّ الْجِمَايَةِ، فَإِنَّهُ الْمُقَرُّ لَهُ يُخَاطَبُ بِالدَّفْعِ إِلَيْهِ.

و الجِنابِهِ ، فَنُقَالُ له: ادْفَعْه أو افْدِهِ ؛ لأَنَّ الإِقْرارَ بَطَلَ بِالتَّكْذِيبِ ، وكَأَنَّه لَمْ يَكُنْ الْأَ كذا مي «شرحِ مختصرِ الْكَرْخِيِّ» .

قولُه: (لِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ) ، أي: فيما أَعمَقَه المَولَىٰ وهوَ لَا يَعْلَمُ بالجِايةِ · قولُه: (رَفِي النَّانِي) ، أي: فيما إذا أَعتَقُه بعدَ العِلْمِ بالجِنايةِ ·

قولُه: (وَعَلَىٰ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ: الْبَيْعُ، وَالْهِبَةُ، وَالتَّذَّبِيرِ، وَالِاسْتِيلَادُ)، يَغْبِي: إذا وُجِدَ أحدُ هذه الأشيء منّ المَولى بعدَ العِيمِ دلحِنايةِ؛ يَكُونُ مُختارًا للفِداءِ، وإذا وُجِدَ قَبْلَ الْعِلْمِ بالْجِيايةِ لَا يَكُونُ مُختارًا للفداءِ، فَيَنْزَمُه الأقلَّ منْ قِيمةِ الجاني ومِنْ أَرْشِ الجِنايةِ.

قولُه: (وَٱلْحَقَهُ الْكَرْخِيُّ بِالْبَنْعِ)، أي: أَلْحَقَ الإقرارَ، مَرَّ بيانُه. قولُه: (وَإِطْلَاقُ الْجَوَابِ فِي الْكِتَابِ يَنْتَظِمُ النَّفْسَ وَمَا دُونَهُ)، أي: إطلاقُ

 <sup>(</sup>١) ينظر "شرح مختصر الكرخي» للقدوري [ق ٣٣٥/ داماد].

## وكَذَا الْمَمْنَى لَا يَخْتَلِفُ.

وَإِطْلَاقُ الْبَيْعِ يَنْتَظِمُ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْجِيَارِ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ الْمِلْكَ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْبَخِيَارُ لِلْتَائِعِ وَنَقْصِهِ، وَبِحِلَافِ الْعَرْضِ عَلَىٰ الْبَيْعِ لِأَنَّ الْمِلْكَ مَا زَالَ، وَلَوْ بَاعَهُ بَيْعًا عَاسِدًا لَمْ يَصِرْ مُخْتَارًا حَتَّىٰ يُسَمِّمَهُ لِأَنَّ الزَّوَالَ بِهِ، الْمِلْكَ مَا زَالَ، وَلَوْ بَاعَهُ بَيْعًا عَاسِدًا لَمْ يَصِرْ مُخْتَارًا حَتَّىٰ يُسَمِّمَهُ لِأَنَّ الزَّوَالَ بِهِ، وَجِلَافِ الْبَدَلِ فَيَصِيرُ بِنَفْسِهِ مُخْتَارًا. وَلَا الْمُحَالِةِ الْفَاسِدَةِ لِأَنَّ مُوجَبَهُ يَثْبُتُ قَبْلَ فَبْضِ الْبَدَلِ فَيَصِيرُ بِنَفْسِهِ مُخْتَارًا.

جواب المختصرِ الْقُدُورِيِّ اللهِ يَشْمَلُ النَّهُ وَمَا دُونَهَا } لأنَّ الجناية أعمُّ من أنَّ تَكُونَ واقعة على النَّفسِ، أوْ على ما دُونَها، فَيَكُونُ مُختر للفِداءِ إدا فعَلَ شيئًا مِنْ إِنَّ عَلَى النَّفسِ، أوْ على ما دُونَها، فَيَكُونُ مُختر للفِداءِ إدا فعَلَ شيئًا مِنْ إِنَّ عَلَى النَّفسِ، أو إِنْ يَعْدَ العِممِ بالجِنايةِ، سوامٌ كانَتِ الجِنايةُ على النَّفسِ، أو على مد دُونَها، فإنْ فعَلَ قبلَ العِلمِ } يَنْزَمُه الأقلُ مِنْ قِيمةِ الجاني أو الأرْشِ.

قولُه: (وَكَذَ الْمَعْنَىٰ لَا يَحْتَلِفُ)، أي: لَا يَحْتَلِفُ المَعلى الَّذِي يَكُونُ له مُحتارًا للفِداءِ، أو لَا يَكُونُ مُحارً في النَّفسِ وما دونَها؛ لأنَّه لَا يَصِحُّ الاختيارُ بدونِ (١٩٣٨هم) العِلمِ، فإذا عَلِمَ وفَعَلَ بعدَ دلكَ الإعتاقِ ونحوه ؟ كانَ مُختارًا، وإنْ فعَل ولَمْ يَعْنَمُ ؟ لَمْ يَكُنْ مُختارًا ويَلْزَمُه الأقلُّ ؟ لأنَّه لَا حقَّ لِوَلِيِّ الجِعايةِ فيما زادُ على الأَرْشِ، إدا كانَ الأَرْشُ أقلَ، وإذا كانَ قيمةُ الحنى أقلَ يَلُومُ المَولى ذلكَ ؛ لأنَّه لَمْ يُقَوِّتْ بِفِعْلِه غيرَ ذلكَ.

قولُه: (وَإِطْلَاقُ الْبَيْعِ يَنْتَظِمُ الْبَيْعَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي)، هذا على مَذْهِبِهما ظاهرٌ ؛ لأنَّ خيارَ المُشتري عندَهما ليسَ بمانع لمِلْكِ المُشتري عِندَهما، وكدا عندَ أبي حَنِيفَةَ أيضًا ﷺ؛ لأنَّه يَزُولُ مِلْكُ البائعِ، وإنْ نَمْ يَمْلِكِ المُشتري، فإذا باعَ معَ العِلمِ بالجِنايةِ والخيار للمُشتري؛ فقد فَوَّتَ مَحَلَّ الدَفْعِ، فكانَ مُختارًا للفِداءِ.

بخلاف ما إذا باعَ والخيار له لَا للمُشْتري، حيثُ لَا يَكُونُ مُختارًا للفِداء؛ لأنّه [ما فَوَّتَ مَحَلَّ للَّـفع، فلم يُوجَدُ دليلُ اختيارِ الفِداء، وكذا إذا عَرَصَهُ على وَلُوْ نَاعَهُ مَوْلَاهُ مِنَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ ؛ فَهُوَ مُخْمَالٌ ، بِخَلَافِ مَا إِذَا وَهَبَهُ مَهُ ، لِأَنَّ الْمُشْتَجِقَّ لَهُ أَحَدَهُ بِغَيْرٍ عِوْضٍ وَهُوَ مُتَخِقَّقٌ فِي الْهِبَةِ دُونَ الْبَيْعِ ، وَإِغْتَاقُ

البيع بعدَ العِلم بالحِيايةِ ، لَا يَكُونُ مُنحتارًا لَعِداءِ ؛ لأنَّه](') لَا يَرُّ ولُ المِلْكُ بمُجرُّدٍ العَرْضِ ، فَبَقِيَ الدَّعَعُ مُمُكنًا كما كانَّ.

وقال القُدُورِيُّ فِي في الشرجه الدوقال زُفَرُ فَيَ العَرضُ اختبارٌ ؛ لأنه بدلُ على تَنْقِبَةِ الْمِلْكِ ، ولو باغ تبعًا فاسدًا لَا يَكُونُ مُختارً للقِداء ؛ لعدم زوالِ المِلْكِ اللهَ الله المُلْكِ ، ولو باغ تبعًا فاسدًا لَا يَكُونُ مُختارًا للوالِ المِلْكِ بالتَّسليمِ ، وإذا كاتَه بعدُ العِلمِ بالجِنايةِ كِتابةً فاسدةً ، بأنْ كاتَبه على خَمْرٍ ، أو على خِنْزيرٍ ؟ كانَ مُحتارًا للقِداء ؛ لأنَّ مُوحبَ عَقْدِ لكِتابة \_ وهوَ خروجُ العدِ مِن يدِ المَولَى \_ لا مِنْ مِلْكِهِ للقِداء ؛ لأنَّ مُوحبَ عَقْدِ لكِتابة \_ وهوَ خروجُ العدِ مِن يدِ المَولَى \_ لا مِنْ مِلْكِهِ يَنْفُسُ العَقدِ اللهِ المَولَى \_ لا مِنْ مِلْكِهِ يَنْفُسُ العَقدِ النَّهِ .

قُولُه: (وَلَوْ بَاعَةُ مَوْلَاةً مِنَ الْمَجْبِيِّ عَلَيْهِ ؛ فَهُوَ مُخْتَارٌ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا وَهَبَهُ مِنْهُ).

قالَ القُدُورِيُّ ﴿ فَهِ فَي شُرِحِه لـ المختصرِ الْكَرْخِيِّ الْ القَالُوا في عَبْدِ قَطَعَ يَدَ رَحلٍ فَوَهَبَهُ مُولاه له: فلا شيءَ على المَولى ، وإنْ باعَه مِنَ المَحْنِيِّ عليه كانَ مُختارٌ ، وذلكَ لأنَّه لؤ لَمْ يَهَنهُ [أمكنه] (٣) التَّخَلُّصُ منَ الحِنايةِ بتسليمِه ، فلؤ ضَمِهُ لَضَمِنهُ ؛ لأنَّه وَهَبَهُ ، والهِبَهُ لَا تُوجِبُ الضَّمانَ ،

فَأَمَّا البِيعُ: فَيَجُوزُ أَنْ يُوجِبَ الضَّمانَ على البائعِ، فصورَ كما لوَ ماعَه مِنْ أَجْنَبِيَّ، وهذا لأنَّ الهِبَةَ تفعُ مَوقعَ الدَّفعِ المُسْتَحَقَّ؛ لأنَّه تَمليكٌ بغيرِ عِوَضٍ، واسِعُ لَا يَفَعُ موقعَه؛ لأنَّه تَمليكٌ بِعِوْضِ».

<sup>(</sup>۱) ما بين المعقوبتين: (يادة من: «٤٠» ، ولاع) ، وقاما؟ ، وقام؟ ، وقار؟ .

<sup>(</sup>٢) ينظر، الثبرج محصر الكرخي، للقدوري [ق/٣٣٥/ داماد].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعفودتين زيادة من الناء والغَّاء والعا٢٤، والمَّاء والرَّاء

الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِأَمْرِ الْمَوْلَىٰ بِمَنْزِلَةِ إعْتَاقِ الْمَوْلَىٰ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْمَأْمُورِ مُضَافٌ إلَيْهِ .

وَلَوْ ضَرَبَهُ فَنَقَصَهُ؛ فَهُوَ مُخْتَارٌ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْجِنَايَةِ؛ لِأَنَّهُ حَبَسَ خُزْءًا

قَالَ: ﴿ وَلَوْ أَمْرَ الْمَولَىٰ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ بِعِثْقِهِ فَأَعْنَقُه ؛ صَارَ الْمُولَىٰ مُحتارً، إذا كَانَ عَالَمًا بِالْجِنَايَةِ ؛ لأنَّ الْمَحْنِيُّ قَامَ مَقَامَه فِي الْعِنْقِ، فَكَانَّه أَعْنَقُهُ بِنَفْسِه ﴾ (١).

قُولُه: (فِيمَا ذَكَرْنَاهُ)، أي: في العِلم بالجِنايةِ وعَدمِه،

قولُه: (وَلَوْ ضَرَبَهُ فَنَقَصَهُ؛ فَهُوَ [٨/١٩٤/م] مُحْتَارٌ إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْجِنَايَةِ). دكَرَه على سبيلِ التَّفريعِ.

قالَ القُدُورِيُّ ﴿ فِي الشَّرِجِهِ اللهِ المَسْأَلَةُ أَطَلَقَ جَوَابَهِ فِي الأَصلِ ا ، فَخَمَلَ فَقَالَ القَّمَصِيلَ ، فَخَمَلَ فَقَالَ : يَكُونُ مَخْتَارًا ، وإنَّمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ﴿ أَنَّهُ قَالَ هَذَا التَّمَصِيلَ ، فَخَمَلَ أَبِي يُوسُفَ ﴾ وأبر الحسنِ ﴿ مَا أَطَلَقَهُ فِي الأَصلِ ، على تَفْصِيلِ أَبِي يُوسُفَ » .

الدَّليلُ على أنَّه يَكُونُ مُختارًا: أنَّه حَبَسَ جُزُءًا منَ العَبدِ بِفِعْلِه، وَمَنَعَ مِن تَسْلِيمِهِ، فصارَ كَأَنَّه قالَ: اختَرْتُ بعضَه دونَ بعض، فيَكُونُ مُحتارًا لِجَميعِه، والنَّذي قالَه أبو يُوسُفَ ﷺ: فيَجُوزُ أنْ يَكُونَ قولُهم؛ لأنَّ المَنعَ منَ الدَّفعِ معَ النَّقصِ إِنَّما تَبَتْ لِحَقَّ وَلِيَّ الجِمايةِ، فإذا رَضِيَ به، فكأنَّه نقصَ بآفةٍ منَ السَّماءِ.

وقالَ الْكَرْخِيُّ ﷺ في «مختصرِه»: «ولوُّ صرَبه المَولئ خطأً ، فابْيضَّتْ عَيْنُهُ ،

<sup>(</sup>١) ينظر قشرح مختصر الكرخي؛ لنقدوري [ق/٣٣٧/ داماد]

مِنْهُ وَكِذَا إِذَا كَانَتْ بِكُوا فُوطِئِهَا ، وَإِنَّ لَمْ يَكُنَّ مُعَلَّقًا لَمَا قَلْنَا بِحَلَّافِ النَّرُولِجِ ، لِأَنَّةُ عَيْبٌ مِنْ حَيْثُ الْمُحْكَمِ ، ومحلاف وطأه النَّيب على طاهر الزّوابة ، لأَنَّ

وهُوَ يَعْلَمُ بِالْجِنَايَةِ، فَهُو مُخَتَارٌ، فَإِنْ ذَهَبَ الْبِياصُ قَبْلِ أَنْ يُخَاصِم، وَلَهُ يَدُفَعُ، إِ يَقْدِي، وليسَ هذا باختيارٍ، وذلكَ لأنَّ بَياصَ الْعَيْنِ بِشُغْ مِن الدَّفِ للشّفِي الحاصلِ، ودلكَ النَّقْصُ مُرَاعَى لِجُوازِ أَنْ يَزُّولَ، فإذا زال صار كأنَّ لَمْ بِكُنْءٍ.

وقالَ الْكَرْخِيُّ رَكَانَ الْمُولِيُّ اللهُ الدَّيَةَ ، وهُو يَعْلَمُ بالجِديةِ ، ثُمْ دهب البياصُ ، الدَّيَةَ ، وقد كانَ الضَّرِثُ مِنَ المَولِيْ ، وهُو يَعْلَمُ بالجِديةِ ، ثُمْ دهب البياصُ ، فالقضاءُ نافذُ لَا يُرَدُّ ؛ لأنَّ تَعَدُّرَ الدَّفعِ كانَ مُراعَى ، فلمَّا حكم الحاكمُ بأحد وحهى المُراعاة ؛ سَقَطَ الآخرُ الآخرُ الدَّفعِ كانَ مُراعَى ، فلمَّا حكم الحاكمُ بأحد وحهى

قولُه: (وَكَذَا إِذَ كَانَتْ بِكُرَا فَوَطِئهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنَّ مُعَلَقًا)، ذَكَرَه على سبيل التَّفريعِ أيضًا، أي: يَكُونُ مُختارًا للعداءِ بِوَطْءِ البِكْرِ، وإنْ نَمْ يَكُنِ الوطْءُ مُعَنَّفً. لأنَّه أَتَلُفَ جُزْءًا منها بطريقِ المُشاهدةِ،

قولُه: (لِمَا بَيَّنًا) ، إشارةً إلىٰ قولِه: (لِأَنَّهُ حَبَسَ جُزُّءَا مِنْهُ) .

قولُه: (بِخِلَافِ التَّزْوِيجِ)، أي: لَا يَكُونُ مُختارًا للفِداء بالتَّزويجِ؛ لأنَّه لِيسَ بِمَقْصِ حقيقةٌ وحِسًّا، وإنَّما هوَ عَيْثٌ حُكْمِيٌّ.

قولُه: (وَبِخِلَافِ وَطْءِ النَّبِبِ عَلَى ضَاهِرِ الرِّوَايَةِ)، أي: لَا يَكُونُ مُختارًا للهِداءِ بِوَطْءِ النَّيِّبِ، رهذا هوَ ظاهرُ الرُّوايةِ.

قَالَ القُدُورِيُّ ﴿ إِنَّهُ فَي الشَّرْجِهِ ﴾ ؛ الومِنْ أصحابِنا مَن رَوَىٰ عنْ أَبِي بُوسُفَ ﴿ اللَّهِ عَلَ أَبِي بُوسُفَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

وجهُ قولِهم المشهورِ: أنَّه استوفَىٰ منفعةٌ عدى مِنْكِه، بحيثُ لَا تُوجِبُ نَفْعاً

<sup>(</sup>١) ينظر الاشرح محتصر الكرحي؛ للقدوري [ق/٣٣٧/ داماد]

لَا يَنْفُصُ مِنْ غَيْرِ إِعْلَاقٍ ، وَبِخِلَافِ الْاسْتِخْدَامِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ ٢٦٧ ما بِالْمِلْكِ ، وَلِهَذَا لَا يَسْقُطُ بِهِ خِيَارُ الشَّرْطِ وَلَا يَصِيرُ مُخْتَارًا بِالْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ فِي الْأَظْهَرِ

في العَيْنِ [١٩٤١٨]، فلَا تَمْنَعُ الدَّفَعَ كالاستخدامِ، وبيسَ هذا كَوَطْءِ البِكْرِ؛ لأنَّه إتلافٌ لِجُزْءِ منها منْ طريقِ المُشاهدةِ.

ولأبي يُوسُفَ ﴿ إِنَّ الوَطْءَ أَجرِيَ مَجْرَىٰ إِتلافِ جُزْءٍ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّه إِذَ، حَصَلَ في مِلْكِ الغَيرِ ؛ لم يَخْلُ مِنْ معنَىٰ يَجِبُ به إِمَّا عُفْرٌ أَوْ حَدٌّ ، وأَمَّا إِدَا عَلِقَتْ ؛ فقدْ تَعَذَّرَ الدَّفَّ فيها بالاستيلادِ ، فصارَ مُختارًا .

قولُه: (وَبِخِلَافِ الْإِسْتِخْدَام)، أي: لَا يَكُونُ مُختارًا للفِداءِ أيضًا.

قَالَ الْكَرْخِيُّ عَلَيْهُ فَي المختصرِه الله النافِ استخدمه بعدَ العِلمِ بالجِنايةِ ، فَعَطِبَ الخِدمةِ ؛ فلا ضَمَانَ عليه ، ولا يَكُونُ هذا اختيارًا ، وذلكَ لأنَّ الخِدمةَ لا [٢/٥/١٤] تَخْتَصُّ بالمِلْكِ ، فلا تدلُّ على اختيارِ المِلْكِ ، ولهذا قالُوا في العلمِ المَشروطِ فيه الخِيارُ إذا استخدمَه المُشتري : إنَّ خيارَه باقي ، فكذلكَ لا يَدُلُّ على الاختيارِ في مسألتنا .

ولا يَضْمَنُ المَولَىٰ بِعَطَبِهِ في الخِدمةِ ؛ لأنَّه ليسَ بِمُتَعَدَّ في استخدامِه ، ألا تَرَىٰ أَنَّ منافِعَه على مِلْكِ المَولَىٰ ، فَمَوتُه منَ الخِدمةِ كَمَوتِه بآفَةٍ سَماوِيَّةٍ ، وكذلكَ لوْ كَانَ عليه دَيْنٌ فاستخدمَه ؛ لمْ يَضْمَنُ للغُرماءِ ؛ لِمَا بَيَّنَا أَنَّ المَنافَعَ على مِلْكِه ، فاستخدامُه ليسَ بِتَعَدَّ فيه \*(١).

قُولُهُ: ﴿ وَلَا يَصِيرُ مُخْتَارًا بِالْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ فِي الْأَطْهَرِ ﴾.

قَالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ فَي «مختصرِه»؛ «فإنْ آجَرَهُ فإنَّ الحاكمَ يَتْقُضُ الإجارةَ ويَقُولُ له: ادْفَعْ أوِ افْدِ».

 <sup>(</sup>١) يبطر الشرح محتصر الكرحي اللقدوري [ق/٣٣٧ داماد].

مِنْ الرَّرَايَاتِ ، وَكَذَا بِالْإِذْنِ فِي التَّجَارَةِ وَإِنْ رَكِبَهُ دَيْنٌ ، لِأَنَّ الْإِذْنَ لَا يُفَوْتُ الدَّفَعَ وَلَا يُنْقِصُ الرَّقَبَةَ ، إلَّا أَنَّ لِوَلِيُّ الْجِمَايَةِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ قَبُّرِلِهِ لِأَنَّ الدَّيْنَ لَجَةَهُ مِنْ جِهَةِ الْمَوْلَى فَيلزم الْمَوْلَى قِيمَتُهُ .

وي غلبة البيان 🦫

وقالَ [الْكَرْخِيُّ] (١) ﴿ أَيضًا: ﴿ وَلَوْ كَانَ رَهَنَهُ ، وَهُوَ يَغْمُمُ ، ثُمُّ افْتَكُهُ ، ثُمَّ خُومِمُ في الجِمايةِ ؛ فإنَّه يُقَالُ له: ادْفَعْهُ أو اللّهِ و، والعِلمُ في الرَّهنِ وغيرِ العِلمِ سواءٌ ؛ لأنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يَغْتَكُهُ ، فَلَا يَكُونُ الرَّهنُ اختيارًا ﴾ (١) إلى هذ لفظُ الْكَرْخِيِّ ﷺ .

قَالَ الفُدُورِيُّ ﴿ فَي ﴿ شُرِحِه ﴾ : ﴿ وقدِ اختلفَ جواتُ هذه المسألةِ في كنابِ الدِّيَاتِ لِمُحَمَّدٍ ﴿ إِنَّ الإِحارةَ والرَّهَلَ لَيْسَا باختيارٍ ، ولكرِ القاضي يَفْسَخُهُما وَيُنخَيِّرُهُ ﴾ (\*) .

ووجهُ ذلكَ: أنَّ الإجارةَ تُعسَخُ بالعُذْرِ، وتَعَسُّلُ حَقَّ الجِنايةِ بالرَّقَتةِ عُذْرٌ فِي الفَسْحِ، فَلَمْ يَتِمَّ العَقْدُ، فَلَا يَصِيرُ به مُحتارًا، وكذلكَ الرَّهْنُ تَزُّولُ عنه نَدُّ المُرْتَهِرِ بعير [احتيارِه](٣) إذا فَصَاهُ الرَّاهِنُ لَدَّيْنَ، فصارَ كالوديعةِ.

وقالَ في بعضِ النَّسَخِ: ﴿إِنَّه يَكُونُ اختيارًا». ووَجْههُ: أنَّ الإجرةَ والرَّمَّ يَتَعَلَّقُ بهما استحققُ اليَدِ علَى المَولئ، فصارَا كالبيع،

قولُه: ﴿ وَكَذَا بِالْإِذْنِ فِي النَّجَارَةِ وَإِنْ رَكِبَهُ دَبْنٌ ﴾ ، أي: لَا يَصِيرُ مُخارًا للعِداء

قَالَ لَكُرْخِيُّ ﴿ فَيَ الْمَحْتَصِرِهِ ﴾ : الوإنَّ أَدِنَ لَهُ فَي النِّجَارِةِ ، فَاسْتَدَانَ دَيْنًا ، فَإِنَّ الحَاكُمْ يُنْخَيِّرُهُ : إِنْ شَاءَ فَلَاهُ ، وإِنْ شَاءَ إلى هَهَ (/م] دَفَعَهُ بالجِدَيةِ ، وإدا أرادَ دَفَعَهُ فيسَ له ذلكَ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْمَحْنِيُّ عليه أَن يَقْبَلُهُ ويَبِيعَهِ فِي الدَّيْنِ عَنْلَهُ ، وإنَّمَا لَمُ

 <sup>(</sup>١) ما بين المعفو فتس رياهة من الدالة والعكة والقاالة والمالة والراك.

<sup>(</sup>٢) ينظر: اشرح مختصر الكرخي، للقدوري [ق/٣٣٧/ داماد].

 <sup>(</sup>٣) ما بين المعقوضين؛ ريادة من الدال والع؟، والعالا؟، والمه، والراه.

قَالَ وَمَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ: إِنْ قَتَلْتَ فَلَانًا ، أَوْ رَمَئِتَهُ ، أَوْ شَجَجْتَهُ ، فَأَنْتَ حُرِّ ، فَهُوَ مُخْتَارٌ لِلْفِدَاهِ إِنْ فَعَلَ ذلك ،

يَصِرْ بِالإَدْنِ له في التّحارةِ مُختارٌ ؛ لأنَّ الإذنَ لَا يُزِيلُ مِلْكَهُ ، فلا يَمْتَنِعُ دَفْعُه ، فصارَ كاستخدامِه ، فإذا لَحِقَهُ دَيْنٌ ؛ فقد نَقَصَتِ الرَّقَتُهُ بسببٍ منْ حههِ المَولى ، عَلِوَلِيَّ الجِايةِ أَنْ يَمْتَنِعَ مِنْ قبولِه أَيْضًا ناقصًا بالدَّيْنِ ، ويَلْزَمُ الْمَولَى القيمةُ ؛ لأنَّه لمَّا بَطَلَ الدِّفَعُ منْ عبرِ اختيارِه ؛ وجَبَتِ نقيمةُ الأَلْ.

قَالَ الحاكمُ الشَّهِيدُ وَهِ فِي بابِ جِنايةِ المَّاذُونِ فِي كتابِ «المَاذُونِ الكبيرِ» من «مختصرِ الكافي»: «وإذا حَيْ عَبْدُ الرَّجلِ، فَأَدِنَ له مولاه في التَّجارةِ، وهو يَعْلَمُ بالجِنابةِ أَوْ لاَ يَعْدَمُ، فَباعَ أَو اشْتَرَىٰ، فَلحِقَةُ دَيْنٌ؛ لَمْ يَصِرِ المَولى مُختارًا للفِداءِ، ودلك لأنَّه لَمْ يَفْعَلْ فِعلا يَمْتَنِعُ به الدَّفَعُ ، بَلْ يُقَالُ له: ادْفَعُه أَوِ اقْدِه ؛ لقيامِه للفِداءِ، ودلك لأنَّه لَمْ يَفْعَلْ فِعلا يَمْتَنِعُ به الدَّفَعُ ، بَلْ يُقَالُ له: ادْفَعُه أَوِ اقْدِه ؛ لقيامِه على مِلْكِه ، فإنْ دَعَه بالجِنايةِ اتَّبَعَهُ الغُرماءُ ، فَبِيعَ لهم قل الْ يُفدِيّهُ صاحبُ الجِنايةِ بالدِّيْنِ ، أو بِيعَ في الدَّيْنِ ؛ رَجعَ صاحبُ بالجِنايةِ على المَولى بقيمةِ العبدِ فَسَلِمَتْ له ؛ لأنَّ حَقَّهُ كانَ مُتَعَلِّعًا بِرَقَبَةٍ فارعةٍ». الجِنايةِ على المَولى بقيمةِ العبدِ فَسَلِمَتْ له ؛ لأنَّ حَقَّهُ كانَ مُتَعَلِّعًا بِرَقَبَةٍ فارعةٍ».

وإنَّما جاءَ الشَّعْلُ يِفِعْلِ المَولَىٰ، وصارَ الدَّفع عندَ ذلكَ منْ حبثُ الصَّورةُ لَا المَعلىٰ، وكانَ الواجبُ على المَولىٰ لدَّفعَ مِنْ كلِّ وجْهِ صورةً ومَعنَّىٰ، وقدِ امتثَعَ الدَّفعُ مَعنَّىٰ مُضافًا إلى فِعْلِه، وهوَ الإدنُ السَّابقُ، فيَضْمَنُ فيمتَه (٢٠). كدا في الشرحِ الكافى،

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ قَالَ لِعَنْدِهِ: إِنْ قَتَلْتَ فُلَانًا ، أَوْ رَمَيْتَهُ ، أَوْ شَجَجْتَهُ (") ، فَأَنْتَ خُرٌ ؛ فَهُوَ مُخْتَارٌ لِلْفِدَاءِ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ) ، أي: قالَ في «الجامع [الصغيرِ](1)».

<sup>(</sup>١) ينظر الشرح محتصر الكرحي؛ للقدوري [ق/٣٣٧/ داماد]

<sup>(</sup>٢) ينظر: ١١لكاني) للحاكم الشهيد [٥٠٨/٥]

<sup>(</sup>٣). وقع في الأصل: فشجيته، والعثبت من: لاد،، وقطا؟،، والعالم، وقاما، وقارة

 <sup>(</sup>a) ما بين المعقوقتين: زيادة من الان، والاغ، والعام، والام، والراء.

وَقَالَ رُفَرُ: لَا يَصِيرُ مُخْتَارًا لِلْفِذَاءِ لِأَنَّ وَقُتَ نَكَلَّمِه لَا جَابِةَ وَلَا عِلْمِ لَهُ بِوُجُودِهِ، وَمَعْدَ الْحِنَايَةِ لَمْ يُوحَدُ مِنْهُ مِعْلَ يَصِيرُ بِهِ مُخْتَارٌ ؛ أَلَا نَرَىٰ أَنَّهُ لَوْ عَشَ الطَّلَاقَ أَوْ الْعَتَاقَ بِالشَّرُطِ ثُمَّ حَلَف أَنْ لَا يُطَلِّقَ أَوْ لَا يُعْبِقَ وُجِدَ الشَّرُطُ وشَت الْعِنْقُ وَالطَّلَاقُ لَا يَخْتَثُ فِي يَمِينِهِ تِلْكَ، كَذَا هَدَا

وصورتُها فيه: «مُحَمَّدٌ عَنْ يَغُفُونَ، عَنْ آبِي حَنِيفَةَ ﴿ فَيُ الرَّجِلِ يَفُولُ لِعَبْدِهِ ۚ إِنْ قَلَلْتَ فُلاتَ فَالْتَ خُرِّ، أَوْ رَمَيْتَهُ فَالْتَ خُرِّ، أَوْ شَجَجْتَهُ فَأَنْتَ خُرَّ، فَعَلَ مِنْ ذَلَكَ شَيئًا، قَالَ: فَهُوَ مُحْمَارٌ لَلدِّيَةِ ﴾ (١) . إلى هنا نقط أَصْلُ «الجامعِ الصَّغيرِ».

وقالَ الحاكمُ الشَّهيدُ ﴿ فِي «مختصرِ الكافي»: «ولوَ قالَ لَعَشْدِه: إِنْ ضَرَبْتَ فُلانًا بِسَيْفٍ، أَوْ بِعَصَى، أَو بِسَوْطٍ، أَو بِيَدِكَ، أَو شَيجَجْتَهُ، أَوْ جَرَحْتَهُ؛ فَأَنْتَ حُوَّ، فَهَعَلَ دَلَكَ مِمَاتَ مِنه ؛ عَتَقَ، والمَولَى مُحْتَارٌ لَلدِّيةِ إِلَّا (\*) فيما يَجِبُ فيه القِصاصُ »(").

يَغْنِي: لَا يَحِبُ الفِصاصُ على المَولَى، بَلْ بَجِبُ ذلكَ على العبدِ إذا فعَلَ ما يُوحِب الفِصاصَ، وإنَّما تَجِبُ الدَّيَةُ على المَولَىٰ إذا فعَلَ العبدُ شيئًا يُوجِبُ الدَّيَةَ، وهذا هِندَنا؟.

وقالَ زُفَرُ ﴿ لَا يَكُونُ الْمَولَىٰ مُحتارًا لَلْهِدَاءِ، وعليه قِيمةُ العَدِ. كذا في «المُخْتَلِفِ» (٤) وغيرِه.

وجهُ قولِ رُفَرَ ﷺ: أنَّ العِنقَ منَ المَولَىٰ وُجِدَ منه بكلامِ صَدَرَ قبلَ الحِيايةِ، وبعدَ الجِيايةِ منه بكلامِ صَدَرَ قبلَ الحِيايةِ، وبعدَ الجِيايةِ بم بُوجَدْ منه فِعُلُ، فلا يَكُولُ مُختارًا (١٩٥١هـ/م) لَلفِداءِ.

والدَّليلُ على أنَّه لَمْ يُوجَدُ منه مِعْنٌ بعدَ الجِنايةِ: أنَّه لوْ عَلَّقَ الطَّلاقَ، أو

<sup>(</sup>١) ينظر " «الجامع الصعير /مع شرحه نباقع الكبيرة [ص/١٠٥]

 <sup>(</sup>٣) وقع في الأصل الرلا أن، والمثبت من الديا، والالاكا، والاع، والمه، والراه.

<sup>(</sup>٣) ينظر: ١٥ الكامية للحاكم الشهيد [ق/٢٦٥].

<sup>(</sup>٤) ينظر الامحلف الرواية الأبي النيث السمرقندي [٤/٨٨٦]

وَلَنَا أَنَّهُ عَلَقَ الْإِعْتَاقَ بِالْجِنَايَةِ وَالْمُعَلَّقُ بِالشَّرْطِ يُمَرَّلُ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ
كَالْمُمَجَّرِ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَعْتَقَهُ بَعْدَ الْجِنَايَةِ ؛ أَلَا يَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ إِنْ دَخَلْت الدَّارَ فَوَاللهِ لَا أَقْرَبُك يَصِيرُ ابْتِدَاءُ الْإِيلَاءِ مِنْ وَقْتِ الدُّحُولِ ، وَكَذَا إِذَا قَالَ لَهَا إذَا مَرِضْت فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَانًا فَمَرِضَ حَتَّى طَلَقَتْ وَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ يَصِيرُ وَذًا لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُطَلَقًا بَعْدَ وُجُودِ الْمَرَضِ ، بِخِلَافِ مَا أَوْرَدَ لِأَنَّ غَرَضَهُ طَلَاقً

العِتَاقَ بِشَرْطٍ ثُمَّ حَلَفَ ٱلَّا يُطَلِّقَ، أَوْ ٱلَّا يَعْتِقَ، فَوَّجِدَ الشَّرطُ بعدَ ذلكَ، فَوَقَعَ الطَّلاقُ المُعَلَّقُ، أو العِتاقُ المُعَلَّقُ؛ لَا يَحْنَثُ في يَمِينِهِ، فلوْ كانَ الفِعلُ موجودًا منه بعدَ الحَلِفِ لَحَنَثَ.

فكذا فيما نَحْنُ فيه ؛ لَمْ يُوجَدْ مه فِعُلَّ بعدَ الجِنايةِ ، ولكنَّه مُسْتَهْلِكُ للرَّقبةِ على أولياءِ الجِنايةِ ، ولكنَّه مُسْتَهْلِكُ للرَّقبةِ على أولياءِ الجِنايةِ ، فَيَجِبُ عليه قيمةُ العبدِ ، كَرَجُلٍ حَمَرَ بِثرًا على قارعةِ الطَّريقِ وله عَبْدٌ ، فَتَلَ هذا العبدُ رَجلًا خطأً ، ثُمَّ وَقَعَ العَبْدُ في البِيْرِ فماتَ ؛ فإنَّ المَولى لَا يَصِيرُ مُختارًا للدَّبةِ ، ولكنَّه يَكُونُ مُسْتَهلكًا للرَّقبَةِ ، فيَجِبُ عديه قيمةُ العبدِ ، فكذا هاهنا.

ولما: أنَّ الكلامَ صارَ إعتاقَ بعدَ الجِنايةِ؛ لأنَّ المُعَنَّقَ بالشَّرطِ كَالمُنجَّزِ عندَ وجودِه، فصارَ كأنَّ العبدَ قتَلَ رجلًا خطأً، ورآه المَولى فأعتَقَه بعدَ ذلكَ؛ يَكُونُ مُختارًا للفِداءِ، فكذا هاهنا.

أَلَا تَرَىٰ أَذَّ رَجُلًا لَوْ قَالَ لَامِرَأَتِهِ: إِذَا مِرضَّتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، فَمَرِضَ وماتَ مِنْ ذَلَكَ الْمَرضِ ؛ وَرِثَتِ المرأةُ ؛ لأنَّه لَمَّا أَضافَ الطَّلاقَ إِلَىٰ الْمَرَضِ ؛ صارَ كأنَّه طَلَّقها بعدَ مَرَضِهِ .

وكذا لوْ قالَ لامرأتِه: إنْ دَخَنْتِ الدَّارَ؛ فواللهِ لَا أَقْرَبُكِ، يَكُونُ ابتداءُ الإيلاءِ مِنْ إِ\*الْءَاءَ وَقْتِ الدُّخولِ، فكذا هنا يَصِيرُ كأنَّه أَعْنَقُه بعدَ الجِنايةِ، وهوَ يعْلَمُ بدلكَ، ولأنَّ المَولى حَرَّضَ عَبْدَهُ على مُناشرةِ الشَّرطِ، وهوَ القتلُ بتعليقِ العِنقِ أَوْ عِنْقُ يُمْكِنُهُ الإَمْتِنَاعُ عَنْهُ، إِذْ الْيَمِينُ لِلْمَنْعِ فَلَا يَدْحُلُ تَخْتَهُ مَا لَا يُمْكُنُ الإَمْتِنَاعُ عَنْهُ، وَلِأَنَّهُ حَرَّضَهُ عَلَىٰ مُبَاشَرَةِ الشَّرُطِ بِتَعْلِيقِ أَقُوى الدَّواعي إلله وَالطَّاهِرُ أَنَّهُ يَفْعَنُهُ، فَهَذَا دَلَالَةُ الإِخْتِيَارِ،

قَالَ: وَإِذَا قَطَعَ الْعَبْدُ يَدَ رَجُلٍ عَمْدًا، فَدُفِعَ إِلَيْهِ بِقَضَاء، أَوْ بِغَيْرِ قَضَاء،

بدلكَ الشَّرْطِ؛ إِذِ العِثْقُ الَّذي يَمُحْصُلُ بوحودِ الشَّرطِ مِن أقوىٰ الدَّواعِي الِيٰ وحود الشَّرطِ؛ لأنَّ العِثْقُ مَحْتُوبٌ مرغوبٌ فيه.

فصارّ العِنْقُ المُعَلَّقُ بِالشَّرِطِ كَالمُبتدأِ مِنَ المَّولِيٰ بعدٌ وجودِ الشَّرطِ؛ لأنَّ الظَّاهرَ أنَّ العبدَ يَفْعَلُ الشَّرطَ صَلبًا للحُرِّيةِ، فَيَقَعُ العِنْقُ، مكنَ مُخترًا للفِد ء؛ لأنَّ اختيارَ الفِعلِ اختيارٌ لِمُوجِهِ، فَلَزِمَهُ لفِداءُ صرورةً.

والجوابُ عمَّا ذكر زُفرٌ ﴿ إِنَّ فَتُقُولُ : إِنَّ غَرَضَ الحالفِ مِنْ يَمينِه ذلكَ لمنعُ ، وهوَ لَا يَقْدِرُ على الامتناعِ عمَّا عَلَقَهُ قبلَ الحَلِمِ ، فلَمْ يَكُنْ ذلكَ داحلًا تحتَ يَميهِ ، ولَمْ يَكُنْ ذلكَ مُرادً ، بيمينِه ، بلْ كانَ المرادُ منها ما يُمْكِنُ الامتناعُ منه ممَّا يَحْدُثُ في المُستقبلِ ، فلَمْ يَرِدْ ذلكَ عَلينا .

والجوابُ عنِ المسألةِ الثَّاميةِ: أَنَّه إِنَّما صَارَ مُتلِفًا للعبدِ بالحَفْرِ ، والحَفْرُ مِثْلُ حقيقيٌّ ، ولَا يُمْكِنُ جَعْلُه موجودًا بعدَ الجِنايةِ ، فيَكُونُ مُمْنعًا عنِ الدَّفعِ بِفِعْلٍ وُجِدَ منه قبلَ الجِنايةِ ، فلَا يَصِيرُ مُختارًا للفِداءِ ، فيَلْرَمُه قيمةُ العبدِ لإنلافِه .

> تُولُه: (عَلَىٰ مُبَاشَرَةِ الشَّرْطِ)، وهوَ القَتْلُ، أَو الرَّمْيُ، أَو «شَجُّ. قُولُه: (أَقُوى الدَّوَاعِي)، أرادَ به الحُرِّيَةَ.

قولُه: (إِلَيْهِ) [١٩٦٨مم]، أي: إلى الشَّرطِ، وهإلى، مِن صِلَةِ الدَّواعي. قولُه: (قَالَ: وَإِذَا قطَعَ الْعَبُدُ يَدَ رَجُلِ عَمْدًا، فَدُفِعَ إِلَيْهِ بِقَضَاءِ، أَوْ بِغَيْرِ قَضَاءِ، فَأَعْنَقَهُ ثُمَّ مَاتَ مِنَ الْيَدِ؛ فَالْعَبْدُ صُلْحٌ بِالْجِمَايَةِ، وَإِنَّ كَانَ لَمْ يُعْتِقْهُ، رُدَّ عَلَىٰ الْمَوْلَىٰ، وَقِيلَ لِلْأَوْلِيَاءِ: اقْتُلُوهُ أَوِ اعْفُوا عَنْهُ.

🛶 غاية البيال 🔧

فَأَغْتَقَهُ ثُمَّ مَاتَ مِنَ الْيَدِ؛ فَالْعَبْدُ صُلْحٌ بِالْجِمَابَةِ، وَإِنْ كَانَ لَمْ يُعْتِقُهُ؛ رُدَّ عَلَىٰ الْمَوْلَىٰ، وَقِيلَ لِلْأَوْلِيَاءِ: اقْتُلُوهُ أَوِ اغْفُوا عَنْهُ)، أي: قالَ في «الجامعِ الصَّغيرِ».

وصورتُها فيه: المُحَمَّدُ، عن يَعْقُوبَ، عن أَبِي حَبِفَة هِلِيْ: في عَدْدِ قَطَعَ نَدُ وَجُلِ عَمدًا، فَدُفِعَ العبدُ إليه بقضاءِ أَوْ بعيرِ قضاءِ، فَأَعْتَقَهُ، ثُمَّ ماتَ المقطوعُ يدُه منْ ذلكَ، قالَ: العددُ صُلْحٌ بالجِمايةِ، وإنْ لَمْ يُغْتِقْهُ رُدَّ العبدُ على مَولاهُ، ويُقَالُ منْ ذلكَ، قالَ: العددُ صُلْحٌ بالجِمايةِ، وإنْ لَمْ يُغْتِقْهُ رُدَّ العبدُ على مَولاهُ، ويُقَالُ للأوليءِ: إمَّا أَن تَقْتُلُوا، وإمَّا أَن تَعْفُوا اللهِ الى هنا لفطُ أصلِ (الجامعِ الصَّغيرِ اللهُ وهذه مِنَ الخواصُ، وهيَ النَّسخةُ المعروفةُ.

وقالَ فَخُرُ الإسلامِ البَرْدُويُ ﴿ فِي الشَّرِحِ الجامعِ الصَّغيرِ ﴾ : اوذُكِرَ في بعض نُسَخِ هذا الكِتابِ - أي : كتابِ «الجامعِ الصَّغيرِ ﴾ - هذا الكِتابِ - أي : كتابِ «الجامعِ الصَّغيرِ ﴾ - هذا الكِتابِ - أي : كتابِ «الجامعِ الصَّغيرِ ﴾ - هذا الكِتابِ المقطوعة يَدُه على الوضع ، وقالَ في رَجُلِ قطعَ يَدَ رَجُلِ عَمدًا ، فصالَحَ الفاطعُ المقطوعة يَدُه على عَدْدٍ ، وقالَ في وَجُلِ قطعَ يَدُهُ ، ثُمَّ ماتَ من ذلكَ ، قالَ : العبدُ صُلْحٌ بالجِنايةِ ، وإن لَمْ يُعْتِفْهُ رُدَّ على مَوْ لَاهُ ، وفِيلَ للأولياءِ : إمَّا أَنْ تَقْتُلُوا ، وإمَّا أَنْ تَعْفُوا ، فاتَّقَلَ الجوابُ و ختلفَ للسَّوالُ » .

يَعْنِي: اتَّفَقَ جوابُ النَّسْخَتَيْنِ، حيثُ كانَ العبدُ صُلْحًا بالجِديةِ إذا كانَ الْعَلْمِ وَلِفَتْلِ، ولكنِ اختلف أَعْتَقَهُ ، وإذا لَمْ يُعْتِقُهُ كانَ أُولِيهُ الفَّتِيلِ على حِيَرةِ بينَ العَفْوِ وَلَقَتْلِ، ولكنِ اختلف السُّوَالُ. أي: وَضْعُ المسألةِ ؛ لأنَّ في النُّسخةِ المعروفةِ: «الجاني عَبْدٌ» ، فدفعَ في السُّخةِ المُعروفةِ: «الجاني عَبْدٌ» ، فدفعَ عَبْدُهُ بدلًا قَطْعِ البَدِ مدونِ لفظِ الصَّلحِ ، وفي السُّخةِ لَدُّنيةِ: «الجاني حُرِّ» ، فدفعَ عَبْدَهُ بدلًا عنِ الصَّلْح في قَطْعِ البَدِ،

<sup>(</sup>١) ينظر: ١٥ الجامع الصغير /مع شرحه النافع الكبير، [ص /٥٠٨].

وَوَخُهُ دَلِكَ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْتِقُهُ وَسَرَىٰ تَنَيَّنَ أَنَّ الصَّلْحَ وَقَعَ بَاطِلًا لِأَنَّ لصُّلْحَ كَانَ عَنْ الْمَالِ؛ لِأَنَّ أَطْرَافَ الْعَبْدِ لَا يَجْرِي الْفِصَاصُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَطْرَافِ لُحُرِّ فَإِذَا سَرَىٰ تَبَيِّنَ أَنَّ الْمَالَ عَيْرُ وَاجِبٍ، وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ هُوَ الْقَوَدُ فَكَدَ

قَالَ فَخْرُ الإسلامِ: ﴿ وَ لأُولَى حُبِّةٌ عَلَى أَبِي حَنِيعَةَ ﴿ فَيُ الْمِعَلَوَعَةُ يَدُهِ إِ ١٤٤٧/٣] فِي الاختلافِ الَّذِي بَيِّنَا لا . يَعْنِي: إذا قطَعَ الرَّجُّلُ يَدَ رجُّلٍ عَمْدًا ، فقالَ المقطوعةُ يدُه: عَمَوْتُ عَنِ القطعِ ، ثُمَّ ماتَ منه ، قالَ أبو حَبِيعَة ﴿ اللهِ عَلَى القطعِ الدِّيَةُ فِي مَالِهِ .

وقالَ أبو بُوسُفَ ومُحَمَّدٌ ﷺ: العَفْوُ عنِ القَطْعِ [عَفَّ عنِ القطعِ]('' وعنِ النَّفسِ، كما إذا عفَىٰ عنِ الجِيابةِ، أو عفَىٰ عنِ القطع ومَا يَخْدُثُ مِنه، فلمَّا لَمْ يَكُنِ النَّفسِ، كما إذا عفَىٰ عنِ الجِيابةِ ، أو عفَىٰ عنِ القطع ومَا يَخْدُثُ مِنه ، فلمَّا لَمْ يَكُنِ العَفْرُ عنِ لقطع عَفوًا عنِ الجِنابةِ على النَّفسِ على أَصْلِه ؛ كانَ يَتُبَعِي أَلَّا يَقَعَ العبدُ العمدُوعُ صُلحًا عنِ الجِنابةِ على النَّفسِ إذا ماتَ المجنبيُّ عبيه .

فقالَ فخرُ الإسلامِ: «وذكر بعصُ مشايخِ الله في [١٩٦٨هـم] الحوابِ: أَدَّ المسألةَ موضوعةٌ في الجنايةِ، وإنَّما أَخَذُوا ذلكَ مِنْ قولِه العبدُ صُلْحٌ بالجِنايةِ، وإنَّما أَخَذُوا ذلكَ مِنْ قولِه العبدُ صُلْحٌ بالجِنايةِ، قالَ: «وهذا التَّأُويلُ باطلٌ ؛ لأنَّه لوْ كانَ كدلكَ لَصَحَّ الصَّبْحُ أَعْتَقَهُ، أَوْ لَمْ يُعْتِفْهُ، ولَمَ نَعْتِفْهُ، ولَمَ مَعْتَفَهُ مَا التَّأُويلُ وَجَعَل للأولياءِ حقَّ القِصاصِ، فَبَطَنَ هذا التَّأُويلُ».

نُمَّ قَالَ فحرُ الإسلام ﴿ ﴿ وَقَالَ بِعَصْهِمِ: إِنَّ هَذَا صُلْحٌ فَاسِدٌ عِندَ أَبِي حَبِينَةُ ﴿ وَقَالَ بِعَصْهِمِ: إِنَّ هَذَا صُلْحٌ فَاسِدٌ عِندَ أَبِي حَبِينَةً ﴿ وَقَالَ بِعَصْهِمِ: إِنَّ هَذَا صُلْحٌ فَاسِدٌ عِندَ أَبِي حَبِينَةً

قَالَ: «وهذا ليسَ بشيء؛ لأنَّ هذا الصَّلْحَ عاطلٌ أَصلًا عِمدَ أَبِي حَنِيفَةً ، ربَّما تَبْفَى صورتُه شُبهةً ، لَا أَنْ يَكُرنَ فاسدًا ، ولوْ كانَ هذا على هذا لوجه ؛ لَوَجَبَتْ على المُعتِقِ قلمةً لَّدي أَعْتَفَهُ رَدًّا للعاسدِ ، ووجنتْ على الآحرِ الدَّيةُ ، وإذا لَمْ يُعْتِقُه رُدَّ العبدُ ، فلا يَجِبُ القِصاصُ ؛ لأنَّ الفاسدَ لَا بُدَّ أَنْ يَصِيرَ شُبهةً » .

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوضين (يادة من (إن) ، واع» و ((١٤٤٤ و ام)) والراد.

الصَّلْحُ وَاقِمًا بِغَيْرِ بَدَلِ فَبَطَلَ ١/٠٠٨] وَالْتَاطِلُ لَا يُورِثُ الشَّنهة ، كما إدا وطمئ الْمُطَلَقَةَ الثَّلَاثَ فِي عِدَّتِهَا مَعَ الْعِلْمِ بِحُرْمَتِهَا عَلَيْهِ فَوَحب الْقصاص ، بخلاف

قَالَ: الوَإِنَّمَا الْجُواابُ الصحيحُ، أَنَّ الدُّفَعُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِاطْلُ عَنْدَ أَبِي حَيْمةً وَلَيْ اللَّهُ وَفَعَ عَنْ عَبْرِ حَقِّه ، فَبَطَلَ الدَّفعُ ، اللَّهُ عَنْ عَبْرِ حَقِّه ، فَبَطَلَ الدَّفعُ ، اللَّهُ اللَّفعُ وَقَعَ عَنْ غَبْرِ حَقِّه ، فَبَطَلَ الدَّفعُ ، واللَّ اللَّفَعُ وَقَعَ عَنْ غَبْرِ حَقِّه ، فَبَطَلَ الدَّفعُ ، واللَّ اللَّفَةُ الثَّلاثَ في عَدَّتِها مِعَ العِلْمِ واللَّ لا يُورِثُ الشَّبِهةَ ، كما إذا وَطِئَ المُطلَّقةَ الثَّلاثَ في عَدَّتِها مِعَ العِلْمِ بِالدُّرْقةِ ، حيثُ يَجِبُ الحَدُّ ، فكذا هُمَا لَمَّا لَمْ يُورِثِ الشَّنْهَةَ ؛ وَحَبَ القِصاصُ ، هذا إذا لَمْ يُورِثِ الشَّنْهَةَ ؛ وَحَبَ القِصاصُ ، هذا إذا لَمْ يُورِثِ الشَّنْهَةَ ؛ وَحَبَ القِصاصُ ، هذا إذا لَمْ يُعْرِثِ الشَّنْهَةَ ؛ وَحَبَ القِصاصُ ، هذا إذا لَمْ يُعْرِثِ الشَّنْهَةَ ؛ وَحَبَ القِصاصُ ، هذا أَنْ اللَّهُ يُعْتَقُهُ ﴾ .

قَالَ فَحْرُ الدَّبِنِ قَاضِي خَانَ ﷺ: ﴿ وَهَذَا بِحَلَافِ مَا إِذَا عَفَىٰ عَنِ الْيَدِ، ثُمَّ سَرَى إِلَى النَّفس حَيثُ لَا يَجِبُ القِصَاصُ ؛ لأَنَّ العَفْوَ أَبْطَلَ حُكْمَ الجِايةِ ، فصارَ شُبهةً في دَرْءِ القِصاصِ ، فأمَّا الدَّفعُ في الجِنايةِ ؛ فلا يُبْطِلُ الجِناية ، بَلْ يُقَرِّرُ مُوجِبَ الجِناية ، وتقريرُ مُوجِبِ الجِناية لاَ يَكُونُ إيطالًا لها ؟ .

أَمَّا إِذَا أَعتَقَه فَمَاتَ، فَقَالَ فَحْرُ الْإِسلامِ ﴿ إِذَا أَعتَقَه مِع عِلْمِه أَنَّه إِدَا سَرَىٰ بَطَلَ الدَّمِعُ، فَيَبْطُلُ إِعتَاقُه ؛ كَانَ ذَلكَ مِنه دَلالةٌ على ابتداءِ الصَّلَحِ على رَقَّةِ العَبدِ مِمَّا يَحْدُثُ تَحقيقًا لِمَا قَصَدَه ؟ .

يَعْنِي: لَوْ لَمْ يُجْعَلُ إقدامُهُ على الإعتاقِ صُلْحًا منداً على رَقَةِ العَدِ عمًّا يَخُدُثُ مِنَ الفَطْعِ؛ لَمْ يَصِحَّ إعتاقُه، فكانَ ذلكَ صُلْحًا مِنَ الفَجْمِيِّ عليه؛ لأنَّ الإعتاقَ ممًّا لَا يَنْفَسِخُ، وكذا المَولَى راضِ بالصَّلْحِ أيصًا طاهرًا؛ لأنَّه لَمَّا رَصِيَ بالعَدِ أَنْ يَكُونَ جزاءً عنِ القليلِ، فَعَنِ الكثيرِ أَولَىٰ. يَعْنِي: لمَّ رَضِيَ أَنْ يَكُونَ عِبْلُه جراءً عنِ القليلِ، فَعَنِ الكثيرِ أَولَىٰ. يَعْنِي: لمَّ رَضِيَ أَنْ يَكُونَ عِبْلُه جراءً عنِ القَسِي أَنْ يَكُونَ عِبْلُه عَلِيه اللّه الإعاقُ دلالةً على الصَّلْحِ مِن المَحْنِيُ عليه والمَولِى جميعًا، فإذا عُدِمَ [٢٠١٧] الإعتاقُ فقدٌ عُدِمَ الدلالةُ.

مَا إِذَا أَعْتَفَهُ لِأَنَّ إِقَدَامَهُ عَلَى الْإِعْتَاقِ يَدُنُّ عَلَى فَصْدِهِ مَصْجِيحِ الصَّلْحِ ؛ لأنه لا صحة له بدُونِ '' أَنْ يُعِعْفَل صُلْحًا عنِ الْجِعَابةِ ، وما يحدث منها وَلِهَذَا لَوْ نَصَّ عَلَيْهِ وَرَضِيَ الْمَوْلَى بِهِ يُصِحُّ وَقَدْ رَصِيَ الْمَوْلَىٰ بِهِ لِأَنَّهُ لَمَّا رَضِيَ بِكَوْلِ الْعَند عِوَصًا عَنْ الْقَلِيلِ يَكُونُ أَرْضَى بِكَوْنِهِ عِوْضًا عَنْ الْكَثِيرِ فَإِذَا أَعْتِنَ يَصِحُّ الصَّلْعُ

قَالَ: ﴿ وَكَذَلِكَ مِي الْمَسَالُةِ [١/١٩٢/١] النَّذِيةِ: إِنْ أَعْتَقَهُ كُنَ ذَلِكَ دَلَالَةً على التداءِ الصَّلْحِ ، والجاني راض لذَلكَ أَبْصًا لِمَا قُلْنَ ، فانعقدَ صُلحًا مبتداً ، فإذا عُدِمْ الإعتاقُ عُدِمَتُ دَلانةُ ابتداءِ الصَّلْحِ ، تَقِيَتِ الشَّبَهةُ فِي حَقَّ وُحوبِ القِصاصِ : أَنَّ الْعَقَدَ نَثَانِي إِذَا لَمْ يَتَجَدَّدُ (\* ) ويَطلَ الأوَّلُ ؛ لِمَ لَا يَصِيرُ الأوَّلُ شُلْهَةً ؟

قَالَ: ﴿وَالْجُوابُ عَهُ: أَمَّا فِي الْمُسَالَةِ الْمُعْرُوفَةِ: فَالْحُوابُ سَهُلَ ؛ لأَنَّ الدَّفَعَ نَيْسَ بِتَصَرُّفِ مُبْتَدَأً، بِلُ هُوَ تَسْلِيمٌ لِلوَاجِبِ، فَإِذَا بَطَلَ الْوَاجِبُ ؛ بَطَلَ التَّسْبَمُ أُصِلًا ، فَلَا يَبْقَى مَا يَصْلُح شُبِهَةً ، فَوَجَبَ القَوَدُ .

وأمَّا في المسألةِ الأُخرى: وهيَ مسألةُ الصَّلحِ على رَقبةِ لعَدِ عنْ جِنايةِ مولاه؛ فإنَّه مُشْكِلُ الخُكْمِ بالقِصاصِ.

فقالَ مشايخُنا ﴿ لَا نَعْرِفُ لَهَدْ تَأْوِيلًا ، إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ جَوَابُ الكنابِ على القِيسِ: أَنَّه يَجِبُ القصاصُ، وهي الاستحسانِ: تَجِبُ لَدِّيةُ كَمَا ذَكَرَ هي هذا الكتابِ وغيرِهِ ﴾ كذا قالَ فَخْرُ ،الإسلامِ ﴿ فِي الشَرِحِ الجامعِ الصَّغيرِ ﴾ .

قولُه ( إِلاَّنَهُ لَا صِحَّةً لَهُ بِدُونِ أَنْ يُجْعَلَ صُلْحًا عَنِ الْجِنَايَةِ ، وَمَا يَخْدُثُ مِهَا) ، أي: لَا صِحَّة للإعتاقِ بدوبِ أَنْ يُخْعَلَ إقدامُ المَجْنِيِّ عليه على الإعتاقِ صُلحًا عنِ الجِناية ، وما يَخْدُثُ منها تَحقيقًا لِمَا قَصَدَه ، فكانَ إقدامُه عليه صُلْحًا مُبتدأً .

<sup>(</sup>١) في حاشية لأصل: الخ: إلا وأنه.

<sup>(</sup>٢) وقع في الأصل- اليتحدة والمثبت من الدانا، والغالانا، والعانا، وقعال، وقرة

فِي صِمْنِ الْإِعْتَاقِ ائْتِدَاءً وَإِذَا لَمْ يُعْتِقُ لَمْ يُوجَدُ الصَّلْحُ ابْتِدَاءً وَالصَّلْحُ الْأَوَّلُ وَقَعَ بَاطِلًا فَيُرَدُّ الْعَبْدُ إِلَىٰ الْمَوْلَىٰ وَالْأَوْلِيَاءُ عَلَىٰ خِيرَتِهِمْ فِي الْعَفْوِ وَالْقَتْلِ

وَذُكِرَ فِي بَعْضِ النَّسَخِ: رَجُلٌ قَطَعَ يَدَ رَجُلٍ عَمْدًا فَصَالَحَ الْقَاطِعُ الْمَقْطُوعَةُ يَدَهُ عَلَىٰ عَبْدٍ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ فَأَعْتَقَهُ الْمَقْطُوعَةُ يَدُهُ ثُمَّ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ فَالْعَبْدُ صُلْحٌ بِالْجِنَايَةِ إِلَىٰ آخِرٍ مَا ذَكَرُنَا مِنْ الرُّوَايَةِ. وَهَذَا الْوَضْعُ يَرِدُ إِشْكَالًا فِيمَا إِذَا عَفَىٰ فِنِ الْيَدِ، ثُمَّ سَرَى إِلَى النَّفْسِ وَمَاتَ حَيْثُ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ هُنَالِكَ، وَهُنَا قَنِ الْيَدِ، ثُمَّ سَرَى إِلَى النَّفْسِ وَمَاتَ حَيْثُ لَا يَجِبُ الْقِصَاصُ هُنَالِكَ، وَهُنَا قَالَ يَجِبُ. قِيلَ: مَا ذُكِرَ هُنَا جَوَابُ الْقِيَاسِ فَيَكُونُ الْوَضْعَانِ جَمِيعًا عَلَى الْقِيَاسِ

قولُه: (وَذُكِرَ فِي بَغْضِ النَّسَخِ) ، أي: في بعضِ نُسَخِ «اللجامعِ الصَّغيرِ» ، وقدُّ دَكَرُنا تلكَ النَّسخةَ بتمامِها قبْلَ هذا .

قولُه: (وَهَذَا الْوَضْعُ يَرِدُ إِشْكَالًا فِيمَا إِذَا عَفَىٰ عَنِ الْيَدِ، ثُمَّ سَرَى إِلَى النَّفْسِ وَمَاتَ)، أي: وَضْعُ «الجامعِ الصَّغيرِ» في النَّسخةِ المعروفةِ، وفي النَّسخةِ الأُخرى جميعًا يَرِدُ إشكالًا في تلكَ المسألةِ،

أَعْنِي: فيما عَفَىٰ المقطوعةُ يدُه عَنِ النَيْدِ، ثُمَّ سَرَىٰ القطعُ إلى النَّفسِ فماتَ، حيثُ لَا يَجِبُ القِصاصُ ثَمَّةَ، تَلْ تَجِبُ الدِّيةُ لِكَوْنِ العَفْوِ عَنِ النَّدِ شُبْهَةً.

وفي مسألتِنا هنا: يَجِبُ القِصاصُ إذا لَمْ يُعْتِفْهُ المدفوعُ إليه، فَسَرَى القطعُ إلى النَّفسِ، فلَا يُجْعَلُ دَفْعُ العَبدِ في قَطْعِ اليَدِ شُبْهَةً، وهذا هوَ البيانُ.

وقالَ بعضُهم: أرادَ مهذا الوضع: الوضعَ النَّاني. يَعْنِي: النَّسخةَ الَّتي هيَ غيرُ النُّسخةِ المعروفةِ مِن نُسَخِ «الجامعِ الصَّغيرِ»، وذلكَ بعيدٌ عنِ النَّحقيقِ.

قولُه: (قِيلَ: مَا ذُكِرَ هُمَا جَوَابُ الْقِيَاسِ) ، يَعْنِي: يَجِبُ القِصاصُ إذا لَم يُعْنِقُهُ قياسً في هذه المسألةِ على النَّسُخَتَيْنِ جميعًا ، وَالِاسْتِحْسَانِ وَقِيلَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْعَفْوَ عَنْ الْيَدِ صَحَّ طَاهِرًا إِنَّ الْحَقِّ كَانَ لَهُ فِي الْيَدِ مِنْ حَيْثُ الطَّاهِرُ فَيَصِحُّ الْعَفُو ظَاهِرً ، فَبَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ بِعِن حُكْمً يَبْقَى مَوْجُودًا حَقِيقَةً فَكَفَى ذَلِكَ لِمَنْعِ وُجُوبِ الْقِصَاصِ . أَمَّا هُنَ الصَّلَحُ كُمْ يَبْطِلُ الْجِنَايَة بَلْ يُقَرِّرُهَا حَيْثُ صَالَحَ عَنْهَا عَلَى مَالٍ ، فَإِذَا لَمْ يُبْطِلُ الْجِنَايَة لَمْ يَبْطِلُ الْجِنَايَة لَمْ يَبْطِلُ الْجِنَايَة لَمْ تَمْسِعُ الْعُقُوبَةُ ، هَذَا إِذَا لَمْ يُعْتِقْهُ ، أَمَّا إِذَا أَعْتَقَهُ فَالنَّخْرِيجُ مَا ذَكُرْنَاهُ مِنْ قَتَلَ لَمْ يَعْتِقُهُ ، أَمَّا إِذَا أَعْتَقَهُ فَالنَّخْرِيجُ مَا ذَكُرْنَاهُ مِنْ قَتْل

فأجابَ مُحَمَّدٌ عِنْ مُوحوبِ القِصاصِ قياسٌ ، وفي الاستحسابِ تَجِبُ الدِّيةُ .
وثَمَّةَ في مسألةِ العَفوِ عنِ [١٠٩٧/٤/٨] اليَدِ وسِرايَته إلى النَّفسِ معدَ ذلكَ : تَجِبُ الدُّنَةُ استحسانًا ، وفي القِيسِ : تَجِبُ القِصاصُ استحسانًا ، وفي القِيسِ : تَجِبُ القِصاصُ قَمَّةَ أيضًا ، فكانَ الوضعُ في هذه المسألةِ ، والوضعُ في تلكَ المسألةِ على القياسِ ولا ستحسانِ ، فيردُ القِياسُ والاستحسانُ في المسألتيْنِ جميعًا ، فاندفع الإشكالُ .

قُولُه: (وَقِيلَ: بَيْنَهُمَا فَرُقٌ)، أي: بينَ هذه المسألهِ، وبينَ مسألهِ لعَموِ عَنِ اليّدِ. حيثُ رَجَبَ القِصاصُ هما [وإنُ لَمْ](١) يَجِبُ القصاصُ ثَمَّةَ، بِلْ وجَنَتِ الدِّيَّةُ.

وجهُ الفرقِ: أنَّ في تلكَ المسألةِ صَحَّ العَفْوُ عنِ اليَدِ ظَاهرًا؛ لأنَّ الحَقَّ له، فلمَّا سَرَىٰ تَبَيَّلَ أنَّ العَفْوَ كَالَ عنْ غيرِ حَقَّه، فَنَظَلَ العَمْوُ حُكْمًا، ولكنْ كالَ وافعًا حقيقه ، فكالَ العموُ حُكْمًا، ولكنْ كالَ وافعًا حقيقه ، فكالَ دلكَ شُبْهَة في مَنْعِ القِصاصِ ، وهُنا فيما نحنُ فيه الصَّلحُ لا يُتعِلُ الحِماية ، بلَ يُقرِّرُها ، فوَجَلَ القصاصُ ، وهذا معنى قولِه : (فَإِذَا لَمْ يُبْطِلِ الْحِمَاية لَمْ تَمْتَعِ الْعُفُوبَةُ) ، وهي القِصاصُ ، وهذا معنى قولِه : (فَإِذَا لَمْ يُبْطِلِ الْحِمَاية لَمْ تَمْتَعِ الْعُفُوبَةُ) ، وهي القِصاصُ ،

قولُه: (إِذَا لَمْ يُعْنِقُهُ: فَالتَّخْرِيحُ مَا دَكَرْنَاهُ)، وذلكَ أَنَّ إقدامَه على الإعتاقِ يَدُلُّ على قَصْدِه تصحيحَ الصَّلْحِ، فَيَكُولُ العبدُ صُنْحًا بالجِنابة، وقدْ مَرَّ تقريرُ دلكَ فَلَ هذا.

 <sup>(</sup>١) في الأصل: ((لمها، والمثبت من: ١٤١١) و((ر))

قَالَ: وَإِذَا جَنَى الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ لَهُ جِنَايَةً ، وَعَلَيْهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ ، فَأَعْتَقَهُ الْمَوْلَىٰ وَلَمْ يَعْلَمُ بِالْجِنَايَةِ ؛ فَعَلَيْهِ قِيمَتَانِ: قِيمَةٌ لِصَاحِبِ الدَّيْنِ ، وقِيمَةٌ لِأَوْلِيَاءِ الْجِنَايَةِ ؛ لِأَنْفِرَادِ: الْجِنَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلُفَ حَقَيْنِ كُنُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَصْمُونٌ بِكُلِّ الْقِيمَةِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ: الْجِنَايَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلُفَ حَقَيْنِ كُنُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَصْمُونٌ بِكُلِّ الْقِيمَةِ عَلَى الْإِنْفِرَادِ:

قولُه: (قَالَ: وَإِذَا جَنَى الْعَبْدُ الْمَأْذُونُ لَهُ جِنَايَةً، وَعَلَيْهُ أَلْفُ دِرْهَم، فَأَعْتَقَهُ الْمَوْلَىٰ وَلَهُ يَعْلَمُ بِالْجِنَايَةِ ، فَعَلَيْهِ قِيمَتَانِ: قِيمَةٌ لِصَاحِبِ الدَّيْنِ، وَقِيمَةٌ لِأَوْلِيَاءِ الْمَوْلَىٰ وَلَمْ يَعْلَمُ بِالْجِنَايَةِ ، فَعَلَيْهِ قِيمَتَانِ: قِيمَةٌ لِصَاحِبِ الدَّيْنِ، وَقِيمَةٌ لِأَوْلِيَاءِ الْمَوْلَىٰ وَلَمْ يَالَحُونَا يَقِ اللَّهُ عَلَيْهِ الصَّغيرِ». الْجِنَايَةِ )، أي: قالَ في «الجامع الصَّغيرِ».

وصُّورتُها فيه: «مُحَمَّدٌ، عن يَعْقُوبَ، عن أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ: في رَجُلِ أَدِنَ لَعَبْدِهِ
في النِّجارةِ، فادَّانَ أَلفًا، وقيمتُه ألفٌ، ثُمَّ جَنَى جِنَايَةٌ فَأَعْتَقَهُ المَولَى، ولَا يَعْلَمُ، قالَ:
عليه قيمتانِ: قِيمةٌ لِوَلِيِّ الجِمايةِ، وقِيمةٌ للغُرماءِ الى هنا لفظُ أصلِ «الجامعِ
الصَّغيرة.

وذلكَ لأنَّه أَتَلَفَ حَقَيْنِ؛ لأنَّه أَتْلَفَ بالإعتاقِ حَقَّ البَيعِ على العُرم؛ وحَقَّ الدَّفعِ على العُرم؛ وحَقَّ الدَّفعِ على العُرم؛ وحَقَّ الدَّفعِ على صاحبِ الحِتايةِ، وحَقَّ الغُرماءِ في الثَّمنِ، وحَقَّ وَلِيُّ الجِتايةِ في الرَّقَبةِ، في الرَّقَبةِ، في الرَّقَبةِ، بأنْ تُذَفَعَ إلى فكانَتْ مُمْكنةً مِنَ الرَّقِبةِ، بأنْ تُذَفَعَ إلى وَلِي الجِتايةِ أَوَّلًا، ثُمَّ تُبَاعُ في الدَّيْنِ.

وَأَوْرَدَ الْعَقَيْهُ أَبُو اللَّيْثِ ﷺ في الشرحِ الجامعِ الصَّغيرِ، في هذا الْمَقَامِ سؤالًا وجوابًا فقالَ:

«فإنْ قيلَ: لؤ كانَ أحنبي هو الّذي قتَلَ العَبدَ؛ لَمْ يَجِبُ عليه أكثرُ مِنْ قِيمةٍ
 واحدةٍ، فَلِمَ يَجِبْ هاهنا قِيمتانِ؟

قِبِلَ له: لأنَّ الأجنبيَّ لَمْ يَكُنَّ مأخودًا بالدُّفعِ، ولَا [٨/٨٩٨/١] بقضاءِ الدَّبْنِ، علَا يَجِبُ [عليه](٢) أكثرُ ممَّا أَتْلَفَهُ، وأمَّ المَولى: فكانَ مُطالبًا بذلكَ، ألَا تَرَىٰ ألَّه

<sup>(</sup>١) ينظر - الالجامع الصغير أمع شرحه النافع الكبير ال [ص ٨١]

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوفتين ربادة من: ((ن) و ((ع) و ((ع) له و ((م) و ((م) )

الدَّفَعُ لِلْأَوْلِيَاءِ، وَالْبَيْعُ للْغُوْمَاء، فَكَدَا عَنْدَ الاَجْتَمَاعُ ۚ وَيُمْكُنُّ الْحَمُعُ بَيْنَ الْحَمْسَ إيفَهُ مِنْ الرَّقْمَةِ الْوَاحَدَةِ مَأْنُ يُدُفعِ إلى ٢١٨١ مِنْ ولي الْجِدَيَّة، ثُم يُباغُ للْغُرِم،

لَوْ قَتْلُهُ وَهُوَ يَغْلُمُ بِذَلِكِ ؛ وَجَبِ عَلَيْهِ فِي الْجِنَايَةِ الدَّيَّةُ ، وَلَوْ كَانَ القَمَّلُ مَلُ فَعَ لَاجنبيِّ ؛ لَا يُتِجِتُ عَلَيْهِ إِلَّا قَيْمَةٌ وَاحِدَةٌ.

قولُه: (وَلَمْ يَعْلَمُ بِالْجِنَايَةِ)، وإنَّمَا قَيَّدَ بِعدم الْعِلْمِ؛ لأنّه إذا علم ثُمْ أَغْنَق. كَانَ مُختَارًا للفِدَاءِ، فَوَجَبَتِ الدُّيَةُ، ووَحَبَتِ القِيمةُ لصاحبِ الذَّيْنِ؛ لأنَّ الإعدق بعدَ العِسْم بالجِنايةِ يُوجِبُ الأَرْشُ لَا القِيمةُ، وقدْ مَرَّ ذلكَ في هذا البابِ.

قولُه: (بِأَنْ يُدُفَعَ إِلَىٰ أَوْلِيَاءِ الْجِنَايَةِ، ثُمَّ يُبَاعُ لِلْعُرِمَاءِ)، وإنَّمَا يَعْمَلُ كَذَلَثَ إيماءً لِلْحَقَّشِ؛ لأنَّه إدا تُدِئَ بالدَّيْنِ، ويِيعَ فيه يَتَعَذَّرُ الدَّفْعُ إلىٰ وَلِيِّ الجِمايةِ؛ لأنْ المِلْكَ تَجَدَّدُ [٤٨٤،٤٤] للمُشْتري، ولَمْ يُوجَدُ في يَدِه جِنايةٌ.

قالَ الحاكمُ الشَّهيدُ ﴿ فِي ﴿ مختصرِ الكافي ﴾ في كتابِ المأذونِ الكبيرِ : ﴿ فَإِنْ الْحَالِمِ الْمَاذُونِ الكبيرِ ؛ ﴿ وَلَمْ يَغْدَمُ بِالْجِنَايَةِ ؛ غَرِمَ لأصحابِ الدَّبْنِ قيمتَه بالغة ما بلغَتْ ؛ لأنّه ضمانُ مالٍ في حقِّهم ، ولأصحابِ الجِنايةِ الأقلَّ منْ قيمتِه ومِنْ عشرةِ آلافِ درهم [إلّا عشرةً] (١) ؛ لأنّه قيمةُ الدَّمِ ﴾ .

يَغْنِي: إذا كَانَ المفتولُ عبدًا؛ أَوْجَبَ عليه قِيمتَيْنِ، وإِنْ أَتُلَفَ رَقَةً واحدةً. ولوَ كَانَ لَمُثْلِفُ أَجِنبِيًّا؛ كَانَ عليه قبمةً واحدةً.

قالَ شيخُ الإسلامِ علامُ الدِّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ ﷺ في تعليلِه: اللَّنَ الضَّمانَ عليه بإنلافِ الغبدِ، وهو واحدٌ، والضَّمانُ على المَولَىٰ ليسَ بإتلافِ العَبدِ، ولكِنْ بإثلافِ الحقِّ، وقدْ أَتْلفَ حَقَيْنِ؛ لأنَّ هذه الرَّقِيةُ تَصْلُحُ وَفَاءً للحَقَيْنِ على الكمالِ قس العِيقِ، فإنَّ حُكْمَ الشَّرعِ عند اجتماعِ الدَّيْنِ والجِيايةِ أَنْ يُدْفَعَ ثُمَّ سُاعَ، وقدْ

<sup>(</sup>١) ما يين لمعقوضين زيادة من؛ الداء والعاء والعالم، والمه، والراه،

فَيَضْمَهُمَا بِالْإِثْلَافِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَتَلَقَهُ أَجْسِيٍّ حَيْثُ تَجِبُ قِيمَةٌ وَاحِدَةٌ لِلْمَوْلَى وَيَدْفَعُهَا الْمَوْلَى إِلَى الْغُرَمَاءِ، لِأَنَّ الْأَجْسِيَّ إِنَّمَا يَضْمَنُ لِلْمَوْلَى بِحُكْمِ الْمِلْكِ فَلَا يَظْهَرُ بِمُقَابَلَتِهِ الْحَقُّ؛ لأنه دُونَهُ، وَهُنَا يَجِبُ لِكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِإِثْلَافِ الْحَقَّ فَلَا يَرْجِيحَ فَيَظْهَرَانِ فَيَظْمَلُهُمَا.

قَالَ: وَإِذَا اسْتَدَانَتِ الْأَمَةُ الْمَأْذُونُ لَهَا ، ثُمَّ وَلَدَتْ ؛ فَإِنَّهُ يُبَاعُ الْوَلَدُ مَعَهَا فِي الدَّيْنِ ، وَإِنْ جَنَتْ جِمَايَةً لَمْ يُدْفَعِ الْوَلَدُ مَعَهَا .

تعذَّرَ كلُّ ذلكَ.

ومتى فَوَّتَ حَقَيْنِ ضَمِنَ قِيمتَيْنِ، ولَا خُصومةَ بِينَ العُرماءِ وأصحبِ الجِناياتِ، يُرِيدُ به أنَّه لَا يُشاركُ بعضُهم بعضً فيما يَشْتَوْفِي ؛ لأنَّهما حقَّانِ مُختلفانِ ، وَجَنا بِسَبَيْنِ مُختلفیْنِ فی مَحلَّیْنِ مُختلفیْنِ، وإنْ أَعتَقَه وهو يَعْلَمُ بالجِناياتِ ؛ صَمِن الجِناياتِ كلَّها ؛ لأنَّه صارَ مُختارًا للفِداءِ فی حقَّهم». كذه فی الشرح الكافی».

قولُه: (فَبَضْمَلُهُمَا)، أي: يَضْمَنُ المَولَىٰ الحَقَّيْنِ بالإعتاقِ لصاحبِ الدَّيْنِ وَوَلِيُّ الجِنايةِ.

قولُه: (فَلَا يَظْهَرُ بِمُقَابَلَتِهِ الْحَقُّ؛ لِأَنَّهُ دُونَهُ)، أي: لأنَّ الحقَّ دونَ المِلْكِ. يَعْمِي: لَا يَضْمَنُ الأجبيُّ سِوى قِيمةِ العَدِ [١٨٨٨ه ١١٠] للمَولَى، ولَا يَضْمَنُ لِوَلِيُّ لِعَمِي: لَا يَضْمَنُ الأجبيُّ سِوى قِيمةِ العَدِ [١٨٨٨ه ١١٠] للمَولَى، ولَا يَضْمَنُ لِوَلِيُّ الْجِنايةِ شَيئًا، ثُمَّ يَدُفعُ المَولَى تلكَ القِيمةَ إلى وَلِيُّ الجِنايةِ وأصحابِ الدَّيْنِ.

قولُه: (قَالَ: وَإِذَا اسْتَدَانَتِ الْأَمَةُ الْمَأْذُونُ لَهَا ، ثُمَّ وَلَدَثْ ؛ فَإِنَّهُ يُبَاعُ الْوَلَدُ مَعَهَا هِي الذَّيْنِ ، وَإِنْ جَنَتْ جِنَايَةً لَمْ يُدُفَعِ الْوَلَدُ مَعَهَا) ، أي: قالَ في «الجامع الصَّغيرِ».

وصورتُها فيه: «مُحَمَّدٌ عنْ يَعْقُوبَ عنْ أبي حَنِيعَةَ ﷺ: في رَحُلِ أَذِنَ لِأَمَتِهِ في التّحارةِ، فَتَسْتَدِينُ دَيْنًا ثُمَّ تَلِدُ، قالَ: يُباعُ ولدُها معها في الدَّبْسِ، ورنْ جَنَتْ وَالْفَرْقُ أَنَّ الدَّيْنَ وَصْفٌ حُكْمِيٍّ فِيهَا وَاجِبٌ فِي ذِمَّتِهَا مُتَعَلَّقٌ بِرَقْبَتِهَا اسْتِيهَاءً فَيَشْرِي إِلَى الْوَلَدِ كَوَلَدِ الْمَرْهُونَةِ، بِخِلَافِ الْجِنَايَةِ لِأَنَّ وُجُوبَ الدَّفْع

جِنايةً ، ثُمَّ وَلَدَتْ ؛ دُفِعَتِ الْأُمُّ ولَمْ يُدْفَعِ الوَلَدُه (١٠) . إلى هن لفظُ أصلِ «اللجمعِ الصَّغير».

والفرقُ: أنَّ الدَّيْنَ واجبٌ عليها مُتعلَّق مرَقيتِها، فيَتَعَلَّقُ بحميعِ أجزائِها، والولدُ مِنْ أحرائِها، فكما تُباعُ الأمُّ يُبَاعُ الولدُ، بمعرلةِ وَلَدِ المَرهونةِ.

أمَّا مُوجِبُ الحِنايةِ: مالدَّمَّ أو الهِدءُ، ودلكَ عدى المَولى، فكانَتْ رَقَتُها خاليةً عنِ الحَقَّ، فلَا يَتَعَلَّقُ بالولدِ، وإنَّما تَصِيرُ الجاريةُ مِلْكَا لأولماءِ الحِنايةِ بعدَ التَّسليم، وبعدَ التَّسيم الولدُ مُنفصلٌ عنها.

قَالَ الفقيةُ أبو اللَّيثِ ﷺ: ﴿وليسَ الْحِبايةُ كَاللَّايْنِ؛ لأَنَّ مُوجبَ الحِبايةِ علىٰ المَولىٰ . المَولَىٰ هِي رَقبِتِهِ ، وأمَّا اللَّايْنُ في رَفبِتِها ، وليسَ على المَولىٰ .

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ المَولَىٰ لَوْ بَاعَ الأَمَةَ وعليها دَيْنٌ ، فَلِلغُرماءِ أَنْ يُبْطِلُوا [١٩١٩،٠] البَيعَ ، ولوْ كَانَتْ عليها جِديةٌ فباعَها المَولَىٰ ؛ فليسَ لأصحابِ الجِنايةِ أَنْ يُبطِلُوا البَيعَ ، ولكنَّهم يَتَبِعُونَ المَولَىٰ ، ولأنَّ تَعلَّقُ الدَّيْنِ بِرَقَبَةِ الْعَبدِ الْمَأْذُوبِ أَنْرٌ حُكْمَىٰ ، والأوصافُ الحُكمينَّةُ تَسْرِي إلىٰ الوَلدِ كَالْكَتَابةِ والرَّهنِ ، وأَمَّا مَحَنَّ الدَّفعِ [فهوَ كالحاني](١) ، والدَّفعُ وَضْفٌ حقيقيُّ ، و لأوصافُ الحقيقيَّةُ لَا تَسْرِي إلىٰ الوَلَدِ.

وجُملة الغولِ فيه: ما قالَ شيخُ لإسلامِ علاءُ لدَّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ ﴿ الرَّانَا الرَّانَا الرَّانَا الرَّانَا الرَّانَا الرَّانَا الرَّانَا اللَّهِ الرَّانَا اللَّهِ الرَّانَا اللَّهُ الرَّانَا اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الللْمُلْمُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّ

<sup>(</sup>١) ينظر ١٠لجامع الصغير ,مع شرحه النافع الكبير ٥ [ص/٧٠٥].

<sup>(</sup>٢) وقع في الأصل: ﴿وهو الجانية والمثبت من (فا١٥٠.

 <sup>(</sup>٣) عابين المعفوفتين، رياده من- ٥٤، و الغ٤، و ١٤٥١، و ١٩٥١، و ١٩٥١، و (ر٩)

فِي ذِمَّةِ الْمَوْلَى لَا فِي ذِمَّتِهَا، وَإِنَّمَا يُلَاقِيهَا أَثَرُ الْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ وَهُوَ الدَّفعُ وَالسِّرَايَةُ فِي الْأَوْصَافِ الشَّرْعِيَّةِ دُونَ الْأَوْصَافِ الْحَقِيقِيَّةِ.

ح ملية البيان ع

الحِنايةِ وُجُوبُ الدُّفعِ بالحِمايةِ ، ووندُها وكَشُّه لَا يُوصَفُ بالجِنايةِ .

وليس هذ مِن قَبِيل حَقَّ وَحَب مِي رَقَيتِها حَتَّىٰ يَسْرِيَ إلى وَلَدِه بمنزلةِ الشَّيْنِ؛ لأنَّ الواجب في الحقيقة الفِعلُ على المَولَى، ومَنْ وَجَبَ عليه الفِعلُ في مَحَلُّ ؛ لاَ يَلْزَمُه الفِعلُ في مَحَلُّ آحرَ ، ومتى لَمْ يَجِبْ دَفْعُ ولدِها ؛ لثلَّا يَجِبَ دَفْعُ عَلَى المَولَى، وهوَ أَبعدُ مِنَ الوَلَدِ أُولَى، ووجَبَ دَفْعُ الأَرْشِ [١٩٥٨،١٥] ؛ لأنَّه مدلُ كَشْبِها، وهوَ أَبعدُ مِنَ الوَلَدِ أُولَى، ووجَبَ دَفْعُ الأَرْشِ [١٩٥٨،١٥] ؛ لأنَّه مدلُ الطَّرَفِ، قائمٌ، ولو كانَ قائمًا حقيقةً يَلْزَمُه دَفْعُها ؛ لأنَّها و،جةُ الدَّفع بجميع أجزائِها، فكد إدا كانَ قائمًا حُكْمًا.

وإِنْ كَانَ وَجَبُ لَهَا الأَرْشُ قَبْلَ جِنايتِها ؛ لَمْ يُدْفَعِ الأَرْشُ معها ؛ لأَنَّ حَقَّ وَلِيًّ الجِنايةِ لَمْ يَكُنُ مُتَعَلِّقًا بِطَرَفِها حينَ جَنَتْ ، فلا يتعلَّقُ بأَرْشِها ، فإنْ لَمْ يُعْلَمْ ذلكَ ، فالقولُ فيه قولُ المَولِيٰ ؛ لأنَّه عُرِفَ حَقًا للمَولِيٰ ، ولَا يَثْبُتُ الاستحقاقُ عليه بالشَّكَ

وإنْ كانَ وَجَتَ لها الأَرْشُ بعدَ جنايتِها ، فاستهلكَ المَولَى الأَرْشَ ، أَوْ وَهَبَهُ للجاني عليها ؛ لَمْ يكُنْ مُختارًا ، وله أَنْ يَدْفَعَهَا ويَغْرَمَ مثلَ ما استَهلَك مِنْ أَرْشِهَا ، وإنْ كانَ الجاني عليها عبْدٌ ، فَدُفِعَ بالجابية ، وَقَتَضَهُ المَولَىٰ دَفَعَهُ معها حجابيتها ؛ لأنَّ العبدَ قائمٌ مقامَ طَرَفها ، وقد ذَكَرُنا أنَّه واجبةُ الدَّفع بجميع أجزائِها عندَ اختيارِ الدَّفع كما في الأَرْشِ ، فإنْ أَعْتَقَ العَبدَ صارَ مُختارًا للأَمَةِ وعليه الدِّيَةُ ؛ لأنَّ العبدَ قائمٌ مقامَ الطرف ، فصارَ إعتاقُه واستهلاكُه بمنزلةِ استهلاكِ طرفها حقيقةً .

ولوِ استهلكَ طَرَفَها حقيقةً ، أليسَ يُجْعَلُ مُختارًا للفِداءِ في كلَّها ؛ لأنَّه ممَّا لَا يَتَجَرَّأُ؟ فكدا إذا استهلكَ ما هوَ قائمٌ مقامَ طَرَفها حُكْمًا ، بخلافِ ما إذا أَتْلَفَ الأَرْشَ وهوَ دراهمُ ، أو دَنانيرُ ، حيثُ لَمْ يُجْعَلُ مُختارًا للفِداءِ ، وإنْ كانَ قائمًا مقامَ طَرَفِها وإدا كال الْعَندُ لِرَحْلِ، رعمَ رحْلُ أَنَّ مؤلاهُ أعنفُه. فقتل العبدُ ولبا لدلم لرَحْلِ خَطَأً، فلا شَيْءَ لهُ، لِأَنَّهُ لَمَّا زَعَمَ أَنَّ مَوْلَاهُ أَعْنَفَهُ فَقَد ادَّعَى الدِّية على تُعَاقِنَةٍ وَأَثْرًا الْعَبْدَ وَالْمَوْلَى إِلَّا أَنَّهُ لَا يُصَدَّقُ عَلَىٰ الْعَاقِلَةِ مِنْ عَيْرٍ خُحْةٍ،

خُكُمَّ ؛ لأنَّ الأَرْشَ غيرُ مُتَعَيَّسٍ للدُّمعِ شرعًا.

أَلَا تُرَى أَنَّه لُوْ أَمْسَكُهَا وَدَفَعَ مِثْلُه ، له ذلكَ ، فلا يَنَحَمَّقُ استهلاكُ ما لِمِمْ دَفَى حَمَّى بَصِيرَ مُحتارًا ، يحلاف الغبد ، فإنَّه مُنْغَيِّلُ الدَّفع عندَ احتيارِ الدَّفع ، وَهُ أَعْتَق الْعَبَد ، وهوَ لَا يَعْلَمُ بالحِيايةِ مِنَ الأَمَة ؛ دَفَعَ الأَمَّة وقيمة الغبد ؛ لأنَّه بمنزلة بعض العبد ، وهوَ لَا يَعْلَمُ بالحِيايةِ مِنَ الأَمَّة ؛ دَفَعَ الأَمَّة وقيمة العبد ؛ لأنَّه بمنزلة بعض العبد ، والحُكْمُ في كلَّ الحِنايةِ هكذا إذا المتنعَ دَفْعُهَا وهوَ لَا يَعْلَمُ إِسَامَ المَناعِ المَافي ، والحَدْل في بَعضِها » كذا في الشرح الكافي » .

قُولُه: (وَإِذَا كَانَ الْعَنِٰدُ لِرَجُلِ، زَعَمَ رَجُلٌ أَنَّ مَوْلَاهُ أَعْنَقُهُ. فَقَتَلَ الْعَبْدُ وَتِ لِدَلِكَ الرَّجُلِ خَطَأً، فَلَا شَيْءَ لَهُ). وهذه مسأله «الجامعِ الصَّغيرِ».

وصورتُها فيه: اشْخَمَّدُ، عَنْ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةً ﷺ: في عَبْدٍ لِرَجُو. رَعْمَ رَحُلٌ أَنَّ مُولاهُ أَعْتَقَهُ، ثُمَّ إِنَّ العَبْدَ حَنَى على وَلِيَّ هذا الَّذِي زَعْمَ أَنَّه أَعْتَقُهُ فَقَتَلَهُ خَطَأَ. قَالَ: لِيسَ [لهذا الَّذِي] (\*) زَعْمَ أَنَّه أَعْتَقَهُ قَلِيلٌ ولَا كَثِيرٌ \* (\*). إلى هـ لفظُ مُحَمَّدٍ إِنْ فِي أَصِلِ قَالَجَامِعِ الصَّغِيرِ \* .

وذلك لأنَّ مِنْ زَعْمِ المُقِرِّ بالعِنْقِ: أنَّ مُوحَبَ جِنايتِهِ على عافِلَتِهِ، فكنَّ [« ١٩٠٩ م] ذلكَ منه إبراءً للمَولَىٰ والعبدِ، فَلَرِمَهُ مَا أَفَرٌ به منَّ الإِبراءِ ؛ لأنَّ الإنسانَ مُؤاخَدٌ بِرَعْمِهِ. وَلَمْ يَصِحُّ مَا اذَعَاهُ مَنْ غيرِ حُجَّةٍ، فلَمْ يَكُنُ له شيءٌ أصلًا. كد قالوا في اشروحِ الجامعِ الصَّغيرِ؟

<sup>(</sup>١). وبع في ١١لأصولة فعداة والعثيب من الناء والنائدة والعال والعالم والرا

 <sup>(</sup>١) ينظر ١٥ نجامع الصعير مع شرحه لبابع الكبيرة [ص/٧٠٤].

قَالَ: وَإِذَا أُغْنِقَ الْعَبْدُ، فَقَالَ لِرَجُلِ. قَنَلْتُ أَخَاكَ خَطَأَ وَأَنَا عَبْدٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: قَتَلْتُهُ وَأَنْتَ حُرُّ؛ فَالْقُولُ قَوْلُ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ مُنْكِرٌ لِلضَّمَانِ لَمَّا أَنَّهُ أَسْنَدَهُ اللّهَ عَرُبُ وَلَا الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ مُنْكِرٌ لِلضَّمَانِ لَمَّا أَنَّهُ أَسْنَدَهُ إِلَى حَالَةِ مَعْهُودَةٍ مُنَافِيّةٍ لِلضَّمَانِ، إِذْ الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا عُرِفَ رِقَّهُ، وَالْوَجُوبُ فِي إِلَى حَالَةِ مَعْهُودَةٍ مُنَافِيّةٍ لِلضَّمَانِ، إِذْ الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا عُرِفَ رِقَّهُ، وَالْوَجُوبُ فِي حِنَايَةِ الْعَبْدِ عَلَى الْمَوْلَى دَفْعًا أَوْ فِدَاءً، وَصَارَ كَمَا إِذَا قَالَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ طَلَقْت الْمَوْلَى مَجْنُونُ الْمَرْأَتِي وَأَنَ مَجْنُونَ الْمَوْلَى وَأَن مَا اللّهُ وَأَلَى الْمُؤْلِقُ الْمَوْلَى وَأَن مَا اللّهُ وَاللّهُ الْمُؤْلِقُ لَوْلُ الْمُؤْلِقُ وَالَا طَلَقْتِ الْمُولِقُ الْمَوْلَى وَالْمُ الْمُنْتُولِ اللّهُ وَلَا طَلْقُتِ الْمُولِقُ الْمُؤْلِقُ وَالْمُ الْمُؤْلِقُ وَاللّهُ الْمُؤْلِقُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ مُنْ الْمُؤْلِقُ الْمَالِقُ الْمُؤْلُونَ الْمَالِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُ الْمُؤْلِقُ الْمِيْلِي وَالْمُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ ال

قُولُه: (قَالَ: وَإِذَا أُعْتِقَ الْعَبْدُ، فَقَالَ [لِرَجُلِ](١): قَتَمْتُ أَحَاكَ خَطَأَ وَأَمَا عَبْدٌ، وَقَالَ الْاَخَرُ: قَتَلْتُهُ وَأَنْتَ حُرُّ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَبْدِ)، أي: قالَ في «الجامع الصَّغيرِ».

وصورتُها فيه: «مُحَمَّدٌ، عَنْ يَغْقُوبَ، عَنْ أَبِي حَيِفَةً ﴿ فَيَ عَبْدٍ أُغْتِقَ، ثُمَّ فَالَ لَرَجُل: قَتَلْتُ أَحَاكَ خَطاً واننا عَبْدٌ، وقالَ الرَّجُلُ: بَلْ قَتَلْتَهُ ( ) وَأَنْتَ حُرُّ، قالَ: القَوْلُ قَوْلُ العَبْدِ إذا عُلِمَ أَنَّه كَانَ عَبْدًا فَأُغْتِقَ ﴾ ( ) . إلى هـ لفظُ أصلِ «الجامع الصَّغيرِ » .

ودلكَ لأنّهما انّفقا على بَرَاءَةِ العَبْدِ؛ لأنّه إنْ كانَ قَتَلَهُ وهُوَ عَبْدٌ فإنّ الضّمانَ على مولاه قيمة العَبْدِ أو الفِداءُ؛ لأنّ المَولَىٰ إذا أَعْتَقَهُ بعدَ العِلمِ بالجِنايَةِ فَعَلَيْهِ الْفِداءُ، وإنْ كانَ أَعْتَقَهُ بعدَ الإعتاقِ فذلكَ الفِداءُ، وإنْ كانَ قَتَلَه بعدَ الإعتاقِ فذلكَ على عاقِلَةٍ أيضًا.

وإنْ كانَ لَا عاقِلَةَ له فجينئذٍ يَلْزَمُ مُوجَبُ جِنايَتِهِ عليه، فإذنِ العَنْدُ أَنْكَرَ الصَّمانَ أَصلًا ، لِمَا أَنَّه نَسَبَهُ إلى حالةٍ معهودةٍ تُنافي وجوبَ الضَّمانِ ؛ لأنَّه لَا يُتَصوَّرُ وجوبُ الضَّمانِ في قَتْلِ الخطأِ على العَبْدِ في حالِ رِقِّهِ أُصلًا ، فكذلكَ جُعِلَ القولُ قولَ العَبْدِ في العَبْدِ في العَبْدِ في العَبْدِ في هذه المسألةِ بالإجمع .

بخلافِ المسألةِ الَّتي تَلِيها ، كما إذا قالَ البالغُ: طَلَّقْتُ امرأتي وأنا صَبِّيٌّ ، أو

<sup>(</sup>۱) ما بين المعفوضين ريادة من ۱۵، و۱۱ع، و۱۱۹، و۱۱م، والراه،

<sup>(</sup>٣) ينظر: «الجامع الصغير رمع شرحه الدقع الكبيرة [ص/٥٠٧].

أَوْ رَفِّ دَرِي وَأَمَا مَخُمُونٌ وَقَدُ كَانَ خُمُولُهُ مَغُرُّوفًا كَانَ الْفَوْلَ قَوْلُهُ لَمَا دَكُونَ قال وَمَنْ أَعْتَقَ جَارِبَةً ، ثُمَّ قال لَهَا قَطَعْتُ يَدَكُ وَأَسَّتَ أَمْتِي ، وقالت قطعتها وأما خُرَةً ، فالقَوْلُ قَوْلُها ، وَكَذَلك كُلُّ مَا أَحَدُ مِنْهَا إِلَّا الْجَمَاعِ والعَمْ اسْتَخْسَانًا ، وهَدَا عِنْدَ أَبِي حَنْيَفَةً وأَبِي يُوسُفَ ، وقال مُحَمَّدُ لا يَضْمَنُ إِلاَ الْسَحْمَاعُ أَبِي حَنْيَفَةً وأَبِي يُوسُفَ ، وقال مُحَمَّدُ لا يَضْمَنُ إِلاَ الْسَعْمَانِ لِإِشْفَادِهِ الْعِقْلَ إِلَى شَيْمًا وَلَيْها وَ لَانَهُ مَكُو وُجُوبَ الصَّمَانِ لِإِشْفَادِهِ الْعِقْلَ إِلَى الْهَوْلَ اللّهُ اللّهُ مَكُولًا وَأَبُوبَ الصَّمَانِ لِإِشْفَادِهِ الْعِقْلِ إِلَى الْهَا الْهَالَةِ فَلَا اللّهُ مَلْ وَخُوبَ الصَّمَانِ لِإِشْفَادِهِ الْعِقْلِ إِلْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُعْلَى الْمُولُولُ الْهَاءُ اللّهُ مَلَى وَخُوبَ الصَّمَانِ لِإِلَّهُ اللّهُ الْمُعْلَى الْمُعْلِقُولُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

قَالَ العَاقِلُ: طَلَّفَتُ امرأتي وأن مَحَنُونٌ، وَكَانَ حُمُونُه مَعروفًا ؛ يَكُونُ القولُ قونه. لأنَّه أَسْنَدَ إقرارَه إلى حالةٍ معهودةٍ مُنافيةٍ لِصحَّةِ الإقرارِ ، لأنَّ الصَّبَا والجُمُونَ يُدَهِي دلكَ ، وكذلكَ إذا قالَ. أقررْتُ بهذا المالِ لفلانٍ وأما صَبِيَّ ، وقلَ المُقَرُّ له: عُ أَقررُتَ به وأنتَ بالغُّ ، فالقولُ قولُ المُقِرُّ ؛ لأنَّ الصَّبَ يُنَافِي وحوبَ الإقرارِ ، وكما إذا قالَ لعَبْدِه: أعتقتُك قَسَ أَنْ أُخْلَقَ ، أَوْ قَلَ أَنْ تُحْلَقَ ،

قولُه: (لِمَا ذَكَرْنَا)، إشارةٌ إلى قولِه: (لَمَّا أَنَّهُ أَسَّنَدَهُ إِلَىٰ حَالَةٍ مَعْهُودَةِ مُنَافِيَةٍ لِلضَّمَانِ).

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَعْنَقَ جَارِيَةً، ثُمَّ قَالَ لَهَا. قَطَعْتُ يَدَكِ وَأَنْتِ أَمْتِي، وَقَالَتْ فَطَعْنَهَا وَأَنَا خُرَةٌ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا أُخِذَ مِنْهَا غَيْرِ الْمِحِدْعِ وَالْمَلَةِ لَطَعْنَها وَأَنَا خُرَةٌ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا أُخِذَ مِنْهَا غَيْرِ الْمِحِدْعِ وَالْمَلَةِ الشّخانَا، وَهَذَا إِلَا مَءَهُ إِي عَنْدَ أَيِي حَيِهَةً وَأَيِي يُوسُفَ عَلَيْهَا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ عَلِيْهَا ﴾ الي قالَ في «الجامع الصّغيرِ». بضمنُ إلا شَيْنًا بِعَيْبِهِ يُؤْمَرُ بِرَدِّهِ عَلَيْهَا)، أي: قالَ في «الجامع الصّغيرِ».

وصورتُها فيه: الشُحَمَّدُ، عَنْ [۱/۱۲۰۰/۱] يَعْفُوبَ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ: في رَحُلِ أَعْتَى حَارِيةً له، ثُمَّ قالَ لها: قَطَعْتُ يَدَكِ وَأَلْتَ أَمْنِي، فَقَالَتْ: لاَ، بلُ قَطَعْتَهَا وَأَلْتَ أَمْنِي، فَقَالَتْ: لاَ، بلُ قَطَعْتَهَا وَأَلْ أَعْلَ حُرَّةً، قَالَ القولُ قولُ الجاريةِ، وكذلكَ ما أُخِذَ منها إلاَّ الجِماعَ والعَلَّة، وهذا قولُ أبى حديثة وأبي يُوشُفَ ﷺ.

وقال مُخمَّدٌ عِلَيْهِ. لَا يَضْمَنُ في شيءٍ منْ ذلكَ، والقولُ قولُه، إلَّا أن يُقَرُّ

حَالَةٍ مَعْهُودَةٍ مُنَافِيَةٍ {٢٦٩}.

🚓 فاية لبيان 🤧 –

المَولَىٰ سَنيءِ بِعَيْنِهِ فِي يَدِه فَيَرُدُه، وَلَا يُصَدَّقُ عَلَيه، وإذا قالَ: جَامَعْتُكِ وأَنْتَ أَمَةٌ لي، فقالَتْ: لَا، ولكنَّك جَامَعُتَنِي وأما حُرَّةٌ؛ فالقولُ قولُ الرَّحلِ في قولِهم جميعًا»(١)، إلى هنا لفظُ مُحَمَّدٍ ﴿ فِي أصلِ ﴿ الجامع الصَّغيرِ ﴾ .

وجهُ قولِ مُحَمَّدٍ ﴿ إِنَّهُ أَضَافَ الفِعلَ إِلَىٰ حَالَةٍ مِعْهُودةٍ تُنَافِي تَلَكَ الْحَالُ وُحوبَ الضَّمَانِ، فكانَ القولُ قولَه كما في المسألةِ الأُولَىٰ، وكم في الوَطْءِ والعَلَّةِ.

وذكرَ الْقُدُورِيُّ هِ فِي «التَّقريبِ»: قولَ زُفَرَ كقولِ مُحَمَّدِ هِ،

ولهما: أنَّ المَولَى ما أضاف إقرارَه إلى حالةٍ مُنافيةٍ للصَّمانِ ، فإنَّ قَطْعَ المَولَىٰ يَدُها يُوجِبُ الضَّمانَ إدا كانَتْ مَدْيونةً ، وكدلكَ إذا أتلفَ مِنْ كَسْبِ عَبْدِه المأذونِ المَدْيونِ يَضْمَنُ ، فلا يَكُونُ مُنكِرًا للضَّمانِ ، بَلْ يَكُونُ مُدَّعِيًا للبراءةِ ،

حَلَافِ الغُفْرِ، فإنَّ حَقَّ الغُرماءِ لَا يَتَعَلَّقُ بِمِنافِعِ بُصْعِهَا، وإنْ كَانَتْ مَذْيُونَةً ؛ لأنّها لِسَتْ بِمالِ، فلَمْ يَكُنْ مُقِرًّا، بَلْ كَانَ مُنْكِرًا، وكذلكَ أَحُذُ الغَلَّةِ، فإنَّ المَولَىٰ إدا صرَبَ على عَبْدِه غَلَّةً، وهوَ مَذْيُونٌ يَصِعُ، ولوْ أَحَذَ لَا يَكُونُ مَضمونًا على المَّولَىٰ ، فكانَ مُنْكِرًا. كذا ذكرَ فَخُرُ الدِّين قاضي خان في الشرح الجامع الصَّغيرِا.

ولأنَّ قَطْعَ المَولَىٰ لِيَدِ عَبْدِه جنايةٌ ، بدلالةِ أَنَّه لَا يَمْلِكُ ذلكَ ، ومتى اعترفَ بَجِنايةٍ ثُمَّ ادَّعىٰ معنَىٰ يُوحِبُ سقوطُ الضَّمال ؛ لم يُصَدَّقُ ، كَدَعْوَىٰ البَراءة ، ولأنَّه لمَّا أَنَّرَ بالجناية ، ثُمَّ ادَّعىٰ التَّريخَ ، وكلُّ أَمْرٍ حادِثٍ لَا يُعْلَمُ تاريخُه ؛ يُحْكَمُ بوقوعِه في أقربِ الأوقاتِ ، وأقرتُ ، لأوقاتِ حالُ الخُصومةِ ، فَيَتَعَلَّقُ به الضَّمالُ .

قَالَ القُدُّورِيُّ ﷺ في «الثَّقريبِ»: «ولَا يَلْرَمُ علىٰ هدا إذا قالَ الحاكمُ بعدَ الْعَرُّلِ: قَطْعتُ يَدَكَ في سرقةٍ، أو قِصاصٍ؛ لأنَّ فِعْلَ الحاكم ليسَ بجِنايةٍ، ومتى

<sup>(</sup>١) ينظر «الجامع الصعير امع شرحه لنافع الكبير» [ص ٥٠٨].

🚓 غابه سبال

لَمْ يَعْتَرِفْ بحمايةٍ فُيِلَ قولُه في إصافةٍ ذلكَ إلى حالةٍ معلومةٍ ١٠٠

وقالَ الفقيةُ أبو الليثِ ١٨٥٠ الرهدُ، لمسائلُ على ثلاثةٍ أوحهِ ا

في وجهِ قالَ فيه: يَكُونُ القولُ قولَ المَولَىٰ .

وفي وجهِ: يَكُونُ القولُ قولُ الحاريةِ .

وفي وجه: اختَلَفُوا.

فَأَمَّا الوجهُ الَّذِي يَكُونُ القولُ فيه قولَ الجاريةِ: إِنَّه إِذَا أَفَرَّ الْمَولَىٰ آنَّه أَحَدُ منها مالاً ، والمالُ قائمٌ في يَدِ المَولَىٰ وَقْتَ (١٠٠٠هـ) الْمُنارَعةِ ، فقَدَ الْمُولَى الْمُولَىٰ وَقْتَ أَخَدَتُه مني بعدَ العِنقِ ؛ فالقولُ قولُها ؛ لأَدُ الختلافَ وقَعَ في تحويلِ المالِ ، فادَّعِي المولى أنَّه تحَوَّلَ إلىٰ مِنْكِه ، والحاريةُ مُنْكِرةٌ ، فالقولُ قولُها .

وأمَّا الوجهُ الَّذي يَكُونُ القولُ فيه قولَ المَولِئِ: إذا أَحَدَ منها الغَلَّةَ ، أَوْ وَطِئَهَ [وَالله الوَقَ المَولِئِ: إذا أَحَدَ منها الغَلَّة ، أَوْ وَطِئَهَ [عَمَه عَدْ] وقال: إنَّم فعلْتُ ذلك في حالِ الرُّقِّ، وقالَتِ الجارِيةُ: بَلْ فَعَلْتَ في حدِ الحُرِّيّةِ ؛ فالقولُ قولُ المَولِئِ ؛ لأنَّ وَطْءَ الحُرَّةِ مَرَّهَ يُوحِبُ المالَ ، ومَرَّةً لا يُوحِبُ لائنَّ وَطْءَ الحُرَّةِ مَرَّةً يُوحِبُ المالَ ، ومَرَّةً لا يُوحِبُ لائنَّ وَطْءَ المَهرُ .

وفي أَخْذِ الغَلَّةِ أَيضًا مَرَّةً يَجِبُ الضَّمانُ ، ومَرَّةً لَا يَجِبُ ؛ لأَنَّه لؤْ غَصَت الخُرِّ واستعلَّه ؛ لَا يَجِبُ الصَّمانُ ، فلمَّا كانَ في الحُرُّ مَرَّةً يَجِبُ الضَّمانُ ، ومَرَّةٌ لَا يَجِبُ ، ومَرَّةً لَا يَجِبُ المهرُ لِلأَمَةِ ؛ اشتَبَة الأمرُ ، فلا يَجِبُ بالشَّكَ .

وأمَّا الوجهُ الَّذي اختَلَفُوا فيه: فهوَ ما إذا ستهلكَ مالَها، أو قطَعَ يدَها على الاختلافِ الَّذي ذَكَرْما». كُمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَىٰ وَكَمَا فِي الْوَطْءِ وَالْعَلَّةِ، وَفِي الشَّيْءِ الْفَاتِمِ أَفَرَّ بِيَدِهَا خَيْثُ اعْتَرَفَ بِالْأَخْذِ مِنْهَا ثُمَّ ادَّعَىٰ التَّمَلُّكَ عَلَيْهَا وَهِيَ مُنْكِرَةٌ وَالْقَوْلُ للْمُنْكِرِ فَلِهَذَا يُؤْمَرُ بِالرَّدِّ إِلَيْهَا،

وَلَهُمَا أَنَّهُ أَقَرَّ بِسَبِ الضَّمَانِ ثُمَّ ادَّعَىٰ مَ يُبَرِّئُهُ فَلَا يَكُونُ الْقَوْلُ له كَمَا إِذَا قَالَ لِغَيْرِهِ: فَقَأْتُ عَيْنَكَ الْبُمْنَىٰ ، وَعَيْنِي الْيُمْنَىٰ صَحِيحَةٌ ، ثُمَّ فُقِئَتْ ، وَقَالَ الْمُقَرُّ لَهُ: لَا بَلْ فَقَأْتُهَا وَعَيْنَكَ الْيُمْنَىٰ مَفْقُوءَةٌ ؛ فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُقَرِّ لَهُ ، وَهَذَا ؛ لأمه مَا أَسْنَدَهُ إِلَىٰ حَالَةٍ مُنَافِيَةٍ لِلضَّمَانِ ؛ لأنه بَضْمَنُ بَدَهَا لَوْ قَطَعَهَا وَهِيَ

قولُه: (كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى) ، أشارَ بها إلىٰ قولِه: (وَإِذَا أُعْتِقَ الْعَبْدُ، فَقَالَ لِرَجُلِ: قَتَلْتُ أَخَاكَ خَطَأً وَأَنَا عَبْدٌ، وَقَالَ الْآخَرُ: قَتَلْتَهُ وَأَنْتَ حُرُّ؛ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْعَبْدِ).

قولُه: (كَمَا إِذَا قَالَ لِغَيْرِهِ ۚ فَقَأْتُ عَبْنَكَ الْيُمْنَى ، وَعَيْنِي الْيُمْنَى صَحِيحَةٌ ، ثُمَّ فَبْنَتُ ، وَقَالَ الْمُقَرُّ لَهُ: لَا بَرْ ۖ فَقَأْتَهَا وَعَيْنُكَ الْيُمْنَى مَفْقُوءَةٌ ؛ فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُقَرَّ لهُ) ، ودلك لأنَّ المُقِرَّ أَقَرَّ بسببِ الصَّمان ، ثُمَّ ادَّعى ما يُتْرِثُهُ ،

بيانُ ذلك: أنَّ المُماثلة فيما دونَ النَّفس مُعْتبرةً، حتَّى لَا يُؤخَذَ اليُمنى باليُسرى، ولَا اليَّدُ الصَّحيحةُ بالشَّلَاء، فإذا كانَ كذلك تعيَّنَ الفِصاصُ في النُمنى مِن عَيْتِي الجاني، فإذا فاتتْ قبلَ العُدولِ منَ المُوجَب الفِصاصُ في النُمنى مِن عَيْتِي الجاني، فإذا فاتتْ قبلَ العُدولِ منَ المُوجَب الأصلي، وهوَ القِصاصُ إلى المالي؛ سَقَطَ حقُّ المَجْنيُ عليه أصلاً، كما إذا قُتِلَ العدُ الجاني أوْ ماتَ، ومُرادُ المُقِرِّ من هذا الكلامِ براءةُ ذَمَّته عنِ الضَّمانِ أصلاً، ومُرادُ المُقِرِّ من هذا الكلامِ براءةُ ذَمَّته عنِ الضَّمانِ أصلاً، ومُرادُ المُقِرِّ من هذا الكلامِ براءةُ ذَمَّته عنِ الضَّمانِ أصلاً، ومُرادُ المُقِرِّ من هذا الكلامِ براءةُ ذَمَّته عن الضَّمانِ أصلاً، ومُرادُ المُقرِّ له دعوى يصفُ الدَّيةِ؛ لأنَّه إذا فُقِنَتْ عينُه اليُمنى، ويُمْنَى الفاقِئ حينهُ المُقرِّ له دعوى يصفُ الدَّيةِ

قُولُه: (وهَذَا لِأَنَّهُ مَا أَشْهَدُهُ إِلَىٰ خَالَةٍ مُنَافِيَةٍ لِلضَّمَانِ)، أي: لَا مَحَالَةً، وأشارَ

مَدُيُونَةٌ ، وَكَذَا يَضْمَلُ مَالَ الْحَرْبِيِّ إِذَا أَخَدَهُ وَهُوَ مُسْتَأْمِنٌ ، بِحِلَافِ الْوَطَّ ، وَالْعَلَةُ لِأَنَّ وَطَّ الْمَوْلَىٰ أَمَتُهُ الْمَدْيُونَةَ لَا يُوجِبُ الْعُقْرَ ، وَكَذَا أَخْذُهُ مِنْ عَلَيْهَا ، ورن كَانَتْ مَدْيُونَةً لَا يُوجِبُ الصَّمَانَ عَلَيْهِ فَحَصَلَ الْإِسْنَادُ إِلَىٰ حَالَةٍ مَعْهُودَةٍ مُدَفِيَةٍ

قَالَ: وَإِذَا أَمَرَ الْعَبْدُ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ صَبِيًّا بِفَتْلِ رَحُّلٍ فَقَنْلَهُ ؛ فَعَلَى عَاقَلَةُ الصَّبِيِّ الدِّيَةُ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْقَاتِلُ حَقِيقَةً ، وَعَمْذُهُ وَخَطَّزُهُ سَوَاءٌ عَلَىٰ مَا بَيْنَ مِنْ قَتْلُ .

به إلىٰ قولِه: (أَقَرَّ بِسَبَبِ الطَّمَانِ، ثُمُّ ادَّعَى مَا يُبَرِّئُهُ)، فلَا يَكُونُ القولُ له.

قولُه: (قَالَ: وَإِذَا أَمَرَ الْعَبْدُ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ صَبِيًّا بِقَتْلِ رَجُلٍ فَقَتَلَهُ ، فَعَلَى عَاقِلَةِ الصَّبِيِّ الدَّيَةُ) ، وهذه المسألةُ بهذه الصورةِ ذُكِرَتْ في يعصِ نُسَخِ «الجامعِ الصَّعيرِ». ولمَّ نُذْكَرُ في البَعصِ ، ولهذا لَمْ يَدْكُرُها الفقيةُ أبو اللَّيثِ وفخْرُ الإسلامِ هَنْ ، وذكرَه القاضي أبو طاهر الدَّبَاسُ ، وشمسُ (٢٠١/ه و ١/) الأثمةِ السَّرْحَسِيُّ ، والصَّدرُ الشَّهيدُ ، وقاضى خان هُنه .

فقال قاضي حان: الاعَبْدُ مَحجورٌ عليه، أَمَرَ صَبِيًّا حُرَّ ليقْتُل رَجُلًا، فَقَعلَ، فَعلَى عَاقِلَةِ الصَّبِيِّ الدِّيَةُ، ولَا شيءَ على الآمِرِ، وكذا إدا كانَ الآمِرُ صَبِيًّا، وكسلؤ كانَ المامورُ عندًا محجورًا [عليه] (١) كانَتِ الدِّيَةُ على مَولى المامورِ إذا اختارَ لفِداءَ، ولَا تَجِبُ على الآمِرِ؛ لأنَّ أَمْرَ الصَّبِيُّ والعَبْدِ عيرُ مُعْتَبَرِ كالإقرارِ والكفالةِ، لفِداءَ، ولا تَجِبُ على اللهِ إلى الأمِرِ اللهِ اللهُ اللهُ إلى الأمِرُ إذا كانَ صَبيًّا بَطَلَ أَمْرُه أَصلًا، لا يُؤَاخَدُ للحلِ [ولا بعدَ البُلوغِ، وإنْ كانَ الآمِرُ عَندًا؛ لا يُؤاخَدُ للحالِ [١٠ ويُؤَاخَدُ بعدَ ليتنِ، فَيَرْجِعُ مَولَى الفاتلِ على الآمِرِ بالأقلِ من العداءِ، ومِنْ قيمةِ القاتلِ؛ لأنَّ قولَ العَندِ مُعتَثَرٌ في حقَّه إلَّا إنَّه لا يُؤاخَدُ قبلَ العِتنِ لِحَقَّ المَولَى، فإذا عَتَقَ زالَ حَقَّ المَولَى، فيُؤَخَدُ به المَولَى، فيؤَخَدُ به المَولَى، فيؤَخَدُ الله المَولَى، فيُؤَخَدُ به المَولَى، فيؤَخَدُ به المَولَى، فيؤَخَدُ به المَولَى، فيؤَخَدُ المَولَى، فيؤَخَدُ الله المَولَى، فيؤَخَدُ به المَولَى، فيؤَخَدُ به المَولَى، فيؤَ خَدُلُ به المَولَى، فيؤَخَدُ به المَولَى العَندِ المَولَى، فيؤَخَدُ به المَولَى العَد عَنْ المَولَى العَد عَنْ المَولَى المَولَى العَد عَنْ المَولَى المَلْمُ المَولَى المَلْمُ المَولَى المُؤَمِّ المَولَى المَامِولَى المَولَى المَولَى المَولَى المَولَى المَولَى المَولَى الم

ما بین المعقرفتین (یادة من: قال) واقع ال وقعا۲ وقعا۲ وقراه،

وَلَا شَيْءَ عَلَىٰ الْآمِرِ وَكَذَا إِذَا كَانَ الْآمِرُ صَبِيًّا لِأَنَّهُمَا لَا يُؤَاخَذَانِ بِأَقْوَالِهِمَا؛ لِأَنَّ الْمُؤَاخَذَةَ فِيهَا بِاعْتِبَرِ الشَّرْعِ وَمَّ أَعْتُبِرَ قَوْلُهُمَا، وَلَا رُجُوعَ لِعَاقِلَةِ الصَّبِيُّ عَلَىٰ الصَّبِيِّ الْآمِرِ أَبَدًا، وَيَرْجِعُونَ عَلَىٰ الْعَبِدِ الْآمِرِ بَعْدَ الْعَتَاقِ

«شرح الجامع الصَّغيرِ» لقاضي خان الله ·

قولُه [١/١٥٤٠]: (وَكَذَا إِذًا كَانَ الْآمِرُ صَبِيًّا).

قَالَ مُحَمَّدٌ ﴿ فِي أَصِلِ ﴿ الجامعِ الصَّغيرِ ﴾ : ﴿ عَن يَغْفُوتَ عَنُ أَبِي حَبِيفَةَ ﴿ نَهُ الصَّبِيِّ الحُرِّ يَأْمُرُ الصَّبِيِّ الحُرِّ لِيقَتُلَ رَجُلًا ، فَقَنَلَهُ ، قَالَ : على عاقِلَةِ الصَّبِيِّ القاتلِ دِيَتُهُ ، وليسَ على الآمِرِ ، ولَا على عاقِلَتِهِ شيءٌ ﴾ (١).

أمَّا الصَّبِيُّ القاتلُ: فإنَّ عَمْدَه خطأً، فوجبَتِ الدِّيَةُ على العاقِيَةِ، وأَمْرُ الصَّبِيِّ باطلٌ؛ لأنَّه مَحجورٌ، ألَا تَرَىٰ أنَّ إقرارَه وكفَالتَه عاطلةٌ أَصلًا، فلَمْ يَلْزَمْه، ولَا علىٰ عاقِلَتِهِ شيءٌ.

قولُه: (الْأَنَّهُمَا لَا يُؤَاخَذَانِ بِأَقْوَالِهِمَا)، أي: لأنَّ العَبْدَ المَحجورَ والصَّبِيَّ لَا يُؤاخَذَانِ بأقوالِهِما؛ لأنَّ اعتبارَ القولِ بالشَّرعِ، ولم يَعْتَبِرِ الشَّرعُ قولَهِما.

قولُه: (وَيَرْجِعُونَ عَلَى الْعَبدِ الْآمِرِ بَعْدَ الْعَتَاقِ)، أي: يَرْحِعُ عَاقِلَةُ الصَّبِيِّ عَلَى العَبْدِ الآمِرِ بعدَ العتاقِ، هكذا ذكرَ الصَّدرُ الشَّهيدُ، وفخرُ الدِّين قاضي خان هي في قشرحَيْهما، وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّه خلافُ الرَّوايةِ في قالزِّياداتِ»، وسنذكرُ روايةَ قالزِّياداتِ، مع جميع فروعِه، إلَّا إذا أُرِيدَ قولُ أبي يُوسف الَّذي رواه الْقَدُورِيُّ في عَبْدِ أَمَرَ صَبِيًّا بِقَتْل رَجُل فَقَنلَه؛ فعلى عاقِلَةِ الصَّبِيِّ الدِّيةُ، ثُمَّ يَرْجِعُ عَقِلَةُ الصَّبِيِّ على سَيَّدِ العَبْدِ، وَيُعَلَّلُ له: ادفعِ العَبْدَ إلى العاقِلَةِ، أو اقْدِهِ بالدِّيَةِ،

<sup>(</sup>١) ينظر، قالجمع الصعير /مع شرحه النافع الكبيرة [ص/٨٠٥].

لأن عدم الاغتبار لحقَّ الْمؤلى، وقدُ زال، لا لنُقْصان أهليه العمد، بحلاف الصَّىُّ لأَنَّهُ قَاصِرُ الْأَهْلِيَّةِ.

قال، وكذلِك إنَّ أمر عبْدًا مَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ الْآمرُ عَبْدًا وَالْمَأْمُورُ عَبْدًا

وقالَ أبو يُوسُفَ هِنَ على عاقِلَةِ الصَّبِيِّ الدَّيَةُ ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ على العند إذا أُغْنِقُ بالأُقلُ منَ الدِّيَةِ ، أَوْ قيمةِ العَبْدِ.

وجهُ قولِ زُفَرَ عِلَيْنَ أَنَّهُم يُطالِبُونَ المَولَىٰ في الحالِ؛ لأنَّه بمَّا حَمَلَ الصَّبِيْ على قَسِّ آخر، فيصُمَنُ على إلى المعلِ على قَسْ آخر، فيصُمَنُ الله يُكْرِهَ رَجُلًا على قَسْ آخر، فيصُمَنُ العبدُ في الحالِ، وكما لوْ أَحَدَ بيدِه فصَرَبَه، وإنَّما قالَ أبو يُوسُفَ بالرَّجوعِ على العبدِ إذا أُعْتِقَ ؛ لأنَّه يَصِيرُ مَعْصُوبًا، فَيَقِيَ الضَّمانُ مُتَعَلِّقًا بقولِ العَنْدِ، فيَتَأَخَّرُ إلى حالِ الحُرِّيَةِ، كما لوْ أَقَرَّ بِدَيْنِ » كذا في «التَّقريبِ».

قولُه: (لِأَنَّ عَدَمَ الإغْتِبَارِ لِحَقَّ الْمَوْلَى، وَقَدْ زَالَ، لَا لِنُقْصَانِ الْأَهْلِيَةِ)، أَى الْأَنْ عَدَمَ اعتبارِ قُولِ العَبْدِ المُحجورِ لرِعايةِ حَقَّ المَولَى، لَا لَنُقصانِ الأَهليَّةِ في النَّالِ عَدْمُ اعتبارِ قُولِ العَبْدِ المُحجورِ لرِعايةِ حَقَّ المَولَى، لَا لَنُقصانِ الأَهليَّةِ في العَبْد، وقد زالَ حَقَّ المَولَىٰ بعدَ العِنق، فَيُؤَاحَدُ لزوالِ المانعِ، وفي الصَّبِيَّ لَمْ يُعْتَرُ قُولُه لقُصورِ أَهلِيَّتِه،

قولُه: (وكَذلكَ إِنْ أَمَرَ عَبْدًا) ، يَعْنِي: إدا كانَ الآمِرُ والمأمورُ عَبديْنِ محجورًا عليهما.

قالَ في أصلِ «الجامعِ الصَّغيرِ». «عَبدٌ محجورٌ أَمَرَ عَبدًا محجورًا بِقَتْلِ رَجُلٍ. وقَتَلُه، قال على القاتل الدِّيَةُ، وليسَ على لأمِر، ولا على عاقِلَتِهِ شيءٌ هُ<sup>(1)</sup>.

أرادَ بقولِه ' الاعلى القاتلِ الدِّيَة » إدا اختارَ مولاه الفِداءَ، فقدَى عنه بالدَّيَةِ ؛ لأنَّ عاقِلَة العَنْدِ مولاةً ، فيُقَالُ لمولاه: ادفَعْه أو اقْدِهِ . كدا قالَ الفقيةُ أبو الليثِ ﷺ .

<sup>(</sup>١) ينظر ١١لجامع الصعير امع شرحه النافع لكبيرة [ص/٨٠٥].

مَحْجُورًا عَلَيْهِمَا يُخَاطَبُ مَوْلَىٰ الْقَاتِلِ بِالدَّفْعِ أَوْ الْفِدَاءِ .....

ثُمَّ قَالَ: «ومعنى قولِه: «وليسَ على الآمِرِ شَيْءٌ»، يَغْنِي: لَا شيءَ عليه في الحالِ، ولكنْ يَجِبُ عليه بعدَ العِتقِ»، قالَ: «وهكذا ذَكرَ في «الزَّياداتِ»: أنَّ العَبدَ إذا أَمَرَ عَبدًا آخرَ حتَّى قَتلَ رَحُلًا، يُقَالُ لمَولَى القاتلِ: ادفَعُه، أو افْدِهِ بالدِّيَةِ، ثُمَّ يُنْظُرُ إلى الآمِرِ، إنْ كانَ مَأْذُونًا؛ يَجِبُ عليه قيمةُ المأمورِ، وإنْ كانَ [١٠٥١هـ] مُحجوراً يَجِبُ عليه قيمةُ المأمورِ، وإنْ كانَ [١٠٥هـ] مُحجوراً يَجِبُ عليه أَمْرَهُ بالقتلِ حتَّى قَتلَه، صارَ غاصبًا له، والعبدُ المأدونُ يَجِبُ عليه ] (١) ضمانُ العَصبِ إذا أقرَّ بِهِ.

وأمَّا المحجورُ: لَا يَجِبُ عليه إلَّا بعدَ العِنتِ ؛ لأنَّ مَرْجعَ هذا الغَصبِ يَرْجعُ إلى القولِ ، فصارَ كالإقرارِ منه بالغَصبِ ، فَتَبتَ أنَّ الّذي قالَ هاهت ليسَ على الآمِرِ شَيْءٌ \_ القولِ ، فصارَ كالإقرارِ منه بالغَصبِ ، فَتَبتَ أنَّ الّذي قالَ هاهت ليسَ على الآمِرِ شَيْءٌ \_ أي: ليسَ عليه في الحالِ \_ ولكن يَجِبُ عليه بعدَ العِنتِ ، ولَا يَجِبُ على العاقِلَةِ ؛ لأنَّ ليسَ عليه في الحالِ \_ ولكن يَجِبُ عليه بعدَ العِنتِ ، ولَا يَجِبُ على العاقِلَةِ ؛ لأنَّ العاقِلَة لا تَعْقِلُ عنِ العَبْدِ » ، إلى هنا لهظُ العقيهِ أبي اللّيثِ في «شرحِ الجامعِ الصّغير» . الصّغير » .

ثُمَّ نَبَيِّنُ مَا وَعَدْنَا مَنْ رَوَايَةِ اللَّرِيَادَاتِ، فَتَقُولُ: الأَصلُ هنا: أَنَّ الْعَبدِ المُحجورَ أَو الصَّبِيَّ المحجورَ يُؤاخَذَانِ بأفعالِهما لَا بأقوالِهما، وضمانُ فِعْلِ الْعَبدِ ضمانُ غَصْبٍ؛ لكونِه مَحلًا له، وضمانُ فِعْلِ الصَّبِيِّ الحُرِّ ضمانُ جنايةٍ، لَا ضمانُ غَصْبٍ؛ لِعدم كَونِه مَحلًا للهَ شوب.

قَالُوا (٨ ٢٠٢ م) في الشروح الزِّياداتِ؟؛ حُرُّ أَمَرَ صَبِيًّا حُرًّا بِأَنْ يَقَتُلَ رَجُلًا فَنَكَه ؛ فَدِيَتُهُ عِنى عَاقِلَةِ الصَّبِيِّ ؛ لأَنَّ الصَّبِيَّ مُؤاخَدٌ بِافعالِه ، وأفعالُه صحيحةٌ ، لكنْ عَمْدُه وخَطَوُه سواءٌ ، وهوَ خطأً كلَّه ، فوجبتِ الدِّيَةُ على عَاقِلَتِهِ ، وترْجِعُ عَاقِلَةُ الصَّبِيِّ على عَاقِمَةِ الآمِرِ بِمَا لَزِمَهُم ؛ لأَنَّ الصَّبِيَّ الحُرَّ يُصْمَلُ بِالتَّعَدِّي بطريقِ الجِنايةِ.

<sup>(</sup>١) عابين المعقوفتين ريادة من: قدال) و «غ»، و افا؟ ال، و ام»، و «را

🚭 شاية البيان 🦫

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ مَنْ عَصَبَ صَبِيًّا صِغيرًا، فَحَمَلَهُ على المَهالكِ حتَّىٰ ماتَ بِصَاعِقَةِ، أَو بِعَفْرِ سَبُعٍ ﴾ وجَبَتْ دِيَتُهُ على عاقِلَةِ الغاصِبِ (') بطريقِ الجِنايةِ، كأنَّه فَتَلَه خطأً، فكذلكَ هنا يَصِيرُ هذا حنايةً على الصَّبِيِّ بطريقِ التَّسْبِيبِ، ولوِ اتَّصلَ بذلكَ تَلَفُّ لَزِمَهُ الدِّيَةُ، فكذلكَ إذا اتَّصلَ به ضمانُ الدِّيَةِ.

ولوْ أَمَرَ الرَّجلُ عَبدًا صغيرًا، أوْ كبيرًا مأذونًا، أوْ مَحجورًا بأنْ يَقْتُلَ رَجُلًا فَقَتلُه، قِيلَ لمولاه: ادفَعْه أو اللهِ ، إنْ كانَ خطأً منَ الكبيرِ، فإذا فعَلَ ذلكَ رَجَعَ على الحُرُّ بالأقلِّ منْ قيمتِه، ومِنْ أَرْش الجِنايةِ.

أمَّا وُجوبٌ ضمانِ الحِنايةِ على المَولَى: فلأنَّ الآمِرَ بالحِنايةِ لَا يَنقلُ فِعْلَ المَامُورِ إلى الآمِرِ. وأمَّا الرَّجوعُ: فواجبٌ بحُكْمِ الغَصبِ؛ لأنَّ العَبدَ يَصْمَنُ بالغَصبِ، فَيَضْمَنُ أقلَ الأمريْنِ، كما إذا غَصَبَهُ فَجَنى عندَه، وذلكَ أنَّه استعمله بالغَصبِ، فيَضْمَنُ أقلَ الأمريْنِ، كما إذا غَصَبَهُ فَجَنى عندَه، وذلكَ أنّه استعمله فصارَ غاصبًا، ولوْ كانَ هذا الحُرُّ أَمَرَ مُكاتبًا بَطَلَ أَمْرُهُ، ولَمْ يَلْزَمِ الآمِرَ شَيءٌ، صغيرًا كانَ المُكاتبُ أوْ كبيرًا؛ لأنَّ الجِناية إنّما تَتَحَقَّقُ بواسطةِ الاستعمالِ وإثباتِ البَدِ، والمُكاتبُ ليسَ بِمَحَلُّ له، ألا تَرى أنَّ غَصْبَهُ لا يَتَحَقَّقُ، وجُعِلَ حالُ المُكاتبِ السَّغيرِ فوقَ الحُرِّ الصَّغيرِ؛ لأنَّ يَدَ المُكاتبِ إنَّما ثبَتَ حُكُمًا لِكِتابَيْه، وكِتابُ الصَّغيرِ مثلُ كِتابةِ البالغ، وأمَّا الحُرُّ الصَّغيرُ؛ فلا يَدَ لَه على نَشْبِه.

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ مَنْ غَصَبَ مُكَاتَبًا فَنَقَلَهُ إِلَىٰ المَهالكِ حَتَّىٰ عَطِبَ؛ لَمْ يَضْمَنُ شيئًا، ولَوْ غَصَتَ حُرًّا صغيرًا ضَمِنَ دِيَتَه، ويَعْقِله عاقِلَةُ الغاصِبِ، فكذلكَ هذا، وهذا إذا كانَ الآمِرُ حُرًّا.

وأمَّا إذا كانَ الآمِرُ عَبُدًا: فإنْ كانَ العَبْدُ كبيرًا مأذونًا ، أو صعيرًا مأذونًا ، فإنْ

<sup>(</sup>١). وقع في قالأصل: «الصبي» والعثبت من، قال»، وقاتا؟»، وقاع، وقام، وقاره.

الله اللهان اللهان الله

أَمْرَ عَبِدًا مِثْلَه صِغِيرًا ، أَوْ كَبِيرًا مَاذُونًا ، أَوْ مَحِجُورًا لِلْقَتْل ، فَقَتَلَ ؛ دَفَعَهُ مَولاه ، أَوْ مَحِجُورًا لِلْقَتْل ، فَقَتَلَ ؛ دَفَعَهُ مَولاه ، أَوْ مَدَاهُ ، فُمَّ يَرْحِعُ لَلْأَقلَ مِنْ دَلْكَ فِي رَقَبَةِ الآمِرِ ؛ لأَنَّ هذا ضمانُ غَصْبٍ ، وهو بمعلى التُجارةِ ؛ لأنَّه يَمْلِكُ المضمونَ بأداءِ الضَّمانِ ، والعَبدُ المأذونُ أَهلٌ لِقَوْلٍ [٢/٢٥٤] يَحُرُّ إليه ضمانَ التَّجارةِ ، كالإقرارِ بالعَصِبِ .

وإِنْ كَانَ المأمورُ [٢٠٠٠ه،] صَبِيًّا خُرًّا؛ وَجَبَ دِيَةُ القَتلِ على عاقِلَتِهِ، وَلَا شَيءَ على العَبْدِ؛ لأنَّه ليسَ مِنْ أهلِ أَنْ يَلْحَقَهُ ضمانُ الجِنابةِ بحالٍ، ولَا يَلْزَمُ مُولاه؛ لأنَّه محْجورٌ عنِ القَولِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ به صمانُ ما ليسَ بتجارةِ كالكفالةِ، ولَا يَلْحَقُهُ وإِنْ عَتَقَ؛ لأنَّ مُوجَبَ ذلكَ على مولاه لوْ صحَّ، فإذا تطلَ لَمْ يَلْرَمِ العَندَ شيءٌ أبدًا، كما لَوْ أقرَّ بالجِنايةِ.

وبهذه الرَّوايةِ عُلِمَ: أَنَّ مَا دَكَرَه صَاحَبُ «الهداية» ﴿ يَشْ بَقُولِهِ: (وَيَرْجِعُونَ عَلَىٰ الْعَبْدِ الْآمِرِ بَعْدَ العَتَاقِ). فيه نَظَرُّ،

ولوْ كَانَ الآمِرُ عَبدًا كبيرًا محْجورًا عليه، والعَبدُ المأمورُ مثلُه، أو صغيرٌ مَحجورٌ، أو مأذونٌ؛ فإنّه يُدُفَعُ أَوْ يُفْدَى، ولَا يَرْجعُ مَولاهُ على الآمِرِ بشيءٍ؛ لأنّ المَحجورٌ لَا يُؤاخَذُ بضمانِ مالٍ يَجُرُّهُ القولُ، كالإقرارِ بالذَّيْنِ والكفالةِ به، وإذا عَتَقَ لَحِقَةُ ذلكَ، كما قُلْما في الإقرارِ بالذَّيْنِ، بخلافِ الجمايةِ.

ولؤ كانَ المأمورُ صَبِيًّا حُرًّا. لَمْ يَجِبُ على الآمِرِ شيءٌ بحالٍ ، ولؤ كانَ الآمِرُ صَبِيًّا حُرًّا مأذونًا ، أؤ عدًا صغيرًا مأدونًا ، فإنْ كانَ المأمورُ عبدًا ؛ وجَبَتْ قيمتُه على الآمِرِ ، إلَّا أَنْ يَكُونَ الأَرْشُ أقلَّ ؛ لأنَّه أهلَ لضمانِ التَّجارةِ بقولِه ، وإنْ كانَ المأمورُ صَبِيًّا حُرَّ ؛ فكر شيءَ عدى الآمِرِ بحالٍ ؛ لأنَّ أَمْرَهُ في حُكْمِ الجِنايةِ لَغُوَّ .

ولَوْ كَانَ الآمِرُ صَبِيًّا حُرًّا محجورًا، أو عبدًا صغيرًا محجورًا: فإنَّه لَا يَلْحَقُّ

الآمِرَ شيءٌ منْ ضمانِ الغَصْبِ والحِنايةِ جميعًا، لِما ذَكَرْنا مِنْ فسادِ أَشْرِهِ، ولَوْ كان المأمورُ مُكاتبًا هي جميعِ هذه المسائلِ؛ لَمْ يَضْمَنِ الآمِرُ شيئًا لِما قُلْما، ولؤ كان الأَمِرُ مُكاتبًا هي جميعِ هذه المسائلِ؛ لَمْ يَضْمَنِ الآمِرُ شيئًا لِما قُلْما، ولؤ كان الآمِرُ مُكاتبً صغيرًا أو كبيرًا، والمأمورُ عَبْدٌ مَحْجُورٌ، أو مأذونٌ صغيرٌ أوْ كبيرُ؛ رَجّع مَولَىٰ المَأمورِ على المُكاتبِ بقيمتِه ، إلّا أنْ يَكُونَ لأَرْشُ أَقَلَ . . أعني، قيمة المأمورِ عشرة المأمورِ عشرة المأمورِ عشرة المأمورِ عشرة الآمور عشرة الآمرة.

وهذا الواجبُ ضمانُ غَصْبِ حتَّى وَجَبَ قيمةُ المأمورِ، ولَمْ يَجِبُ قيمةُ المُكاتَبِ، وفيه يشكنُ، وهوَ المُكاتَبِ، وفي كانَ دلكَ صمانُ جايةٍ ؛ لَوَجَنتُ قيمةُ المُكاتَبِ، وهيه يشكنُ، وهوَ المُكاتَبِ، وفي غيرُ مُقَدَّرٍ، فَيَجِبُ بالغَ ما بلَغَ ، وضمانُ الحِنايةِ مُقَدَّرٌ، فكيفَ قُدِّرَ هُنا بعشرةِ آلافِ إلَّا عشرةٌ ؟

والجوابُ: نَعَمْ هذا ضمانُ الغَصبِ، ولكِنْ حَصَلَ بسببِ الحِنايةِ، فباعتدرِ الغَصبِ وَجَبَ التَّقديرُ، ولوْ كَانَ المَأْمُورُ حُرُّ الغَصبِ وَجَبَ التَّقديرُ، ولوْ كَانَ المَأْمُورُ حُرُّ صغيرًا: رَحَعَتْ عَاقِلَتُه على المُكَاتَبِ بالأقلَّ مِن قيمتِه ومِنَ الدَّيَةِ؛ لأنَّ حُكْمَ صغيرًا: رَحَعَتْ عَاقِلَتُه على المُكاتَبِ بالأقلَّ مِن قيمتِه ومِنَ الدَّيَةِ؛ لأنَّ حُكْمَ اللهِ على المُكاتَب صارَ إلالترام، ودلكَ لأنَّ المُكاتَب صارَ كالجاني على الحُرِّ، أو كالمُقِرِّ بالجِنايةِ، ودلكَ صحيحٌ يَنْزَمُه قيمتُه، فكذلكَ ها كالجاني على الحُرِّ، أو كالمُقِرِّ بالجِنايةِ، ودلكَ صحيحٌ يَنْزَمُه قيمتُه، فكذلكَ ها

وتَجِتُ حالًا ؛ لأنَّ القيمة خَلَفٌ عنِ الرَّقَبَةِ ، ولَا أَجَلَ هي تَسليمِ لرَّفَتَةِ ، ولَا أَجَلَ هي تَسليمِ لرَّفَتَةِ ، وكدلَثَ هيما يَحْلَفُها ، فإنْ عَجَزَ لمُكاتَتُ ، فإنْ لَمْ بُقْضَ عليه بِأَرْشِ الحِسايةِ بَطَلَ دلكَ ، كما إذا أَقَرَّ بالجِنايةِ ثُمَّ عَجَرُ ؛ لأنَّ جِنايتَه إنَّما تَصِيرُ دَيْنًا عليه بالقضاءِ ولَمْ يُوحَدُ ، فأمَّ إذا عَجَزَ بعدَ القضاءِ عليه ، فإنَّ ذلكَ يَتْطُلُ عندَ أبي حَنِيقَة ، وعبدَ أبي يُوسُفَ ومُحَمَّدٍ هِلَيْهِ (١٤/١٥ع عليه ، فإنَّ ذلكَ يَتْطُلُ عندَ أبي حَنِيقَة ، وعبدَ أبي يُوسُفَ ومُحَمَّدٍ هِلَيْهِ (١٤/١٥ع عليه ، فإنَّ ذلكَ يَتْطُلُ عندَ أبي حَنِيقَة ، وعبدَ أبي بُوسُفَ ومُحَمَّدٍ هِللهِ إلا إللهِ المَسْلِلَةِ في الإقرادِ بالجِناياتِ ، كذا في «الزِّياداتِ» وشُروحِها ،

وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَىٰ الْأَوَّلِ فِي الْحَالِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَرْجِعَ بَعْدَ الْعِثْقِ بِأَفَلَ مِنْ الْهِدَاءِ وَقِيمَةِ الْعَلْدِ لِأَنَّهُ غَيْرٌ مُضْطَرٌ فِي دَفْعِ الرِّيَادَةِ ، وَهَدا إِذَ كَانَ الْقَنْلُ خَطَأَ ، وَكَدَا إِذَا كَانَ عَمْدًا وَالْعَبْدُ الْقَاتِلُ صَغِيرًا لِأَنَّ عَمْدَهُ خَطَأً ، أَمَّا إِذَا كَانَ كَبِيرًا يَجِبُ الْقِصَاصُ لِجَرَيَانِهِ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَنْدِ .

قَالَ: وَإِذَا قَتَلَ الْعَبُدُ رَجُلَيْنِ عَمْدًا وَلِكُلِّ ١٠١١هـ ١٤]، وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلِيَّانِ، فَعَفَى أَحَدُ وَلِيَّى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَإِنَّ الْمَوْلَىٰ يَدْفَعُ مِصْفَهُ إِلَىٰ الْآخَرَبْنِ، أَوْ يَعْفَى أَحَدُ وَلِيَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَقَطَ الْفِصَاصُ يَقْدِيَهُ بِعَشَرَةِ آلَافِ دِرْهَمِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا عَفَا أَحَدُ وَلِيَّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا سَقَطَ الْفِصَاصُ وَانْقَلَبَ مَالًا قَصَرَ كَمَا لُوْ وَجَبَ الْمَالُ مِنْ الإِبْتِذَاءِ ، وَهَذَا لِأَنَّ حَقَّهُمْ فِي الرَّقَبَةِ وَانْقَلَبَ مَالًا وَقَدْ سَقَطَ نَصِيبُ الْعَافِيَيْنِ وَهُوَ النَّصْفُ وَيَقِيَ النَّصْفُ .

قُولُه: (وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَىٰ الْأَوَّلِ)، أي: لمَولى القاتلِ على العَبْدِ الآمِرِ.

قولُه: (قَالَ: وَإِدَا قَتَلَ الْعَبْدُ رَجُلَيْنِ عَمْدًا، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلِيَّاذِ، فَعَفَىٰ أَحَدُ وَلِيِّيْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَإِنَّ الْمَوْلَىٰ يَدْفَعُ نِصْفَهُ إِلَى الْآخَرَيْنِ، أَوْ يَفْدِيَهُ بِعَشَرَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ)، أي: قالَ في «الجامع الصَّغيرِ» (١٠).

ودلكَ لأنَّ الرَّقَبَةَ بحُكم لقَوَدِ صارَتْ بينَ أُولياءِ لقَتيلَيْنِ، لكنَّ واحدٍ منهم رُبْعُه، فإدا عَفَىٰ اثنانِ بَطَلَ حَقَّهما، وبَقِيَ حَقُّ الآخَرَيْنِ في النَّصفِ، فلذلكَ قِيلَ له: ادْفعْ نِصفَه.

وأمَّا الفِداءُ: وإنَّما يَكُونُ بِبَدلِ القَتيلَيْنِ، والهِداءُ بِعِشرِينَ آلفًا إذا سَقَطَ القِصاصُ، وقد سَقَطَ بالعَموِ والقَلَبَ مالاً، فصارَ كأنَّه وَحَتَ المالُ مِنَ الابتداءِ، وحصَّةُ كلِّ واحدٍ منهم في حمسةِ آلافٍ، فلمَّ عَفَىٰ اثنانِ منهم؛ بَطَلَ حقُّهما، فبَقِيَ [حتَّ ](٢) كلَّ واحدٍ

<sup>(</sup>١) ينظر ١١ الجامع نصعير /مع شرحه النافع الكبير؟ [ص/٩-٥].

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفتين؛ ريادة من؛ الدالة، والعالالة والعالة، والرالة،

قِلْ كَانَ تَسَ احدمُما علْدَا، وَالْآخر خطاً، فعفَى أَحَدُ وليَّى الْعَلْد، فَإِنْ فَذَاهُ الْمَوْلَى؛ فَذَاهُ بخَمْسةِ عَشَرَ أَلْفًا، خَمْسةُ آلَافِ لِلَّذِي لَمْ يَعْفُ مِنْ وَلِيَّى الْعَمْدِ، وَعَشرَةُ آلَافِ لِوَلِيِّي الْخَطَا؛ لِأَنّهُ لَمَّا الْقَلَبَ الْعَمْدُ مَالًا كَانَ حَلُّ وَلِيَّى الْعَمْدِ، وَعَشرَةُ آلَافِ، وَحَقُّ أَحَدِ وَلِيَّيْ الْعَمْدِ فِي يَصْفِهَا خَمْسَةً آلَافٍ، الْخَطَا فِي كُلِّ الدِّيَةِ عَشَرَةً آلَافٍ، وَحَقُّ أَحَدِ وَلِيَّيْ الْعَمْدِ فِي يَصْفِهَا خَمْسَةً آلَافٍ، وَخَقُّ أَحَدِ وَلِيَّيْ الْعَمْدِ فِي يَصْفِهَا خَمْسَةً آلَافٍ، وَلَكُنْ الْفَهُ إِنْ دَفَعَهُ وَقَالًا؛ يُذْتُونُ الْعَمْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِهَةً وَقَالًا؛ يَذْفَعُهُ إِلَيْقِ الْعَالَى عِنْدَ أَبِي حَنِهَةً وَقَالًا؛ يَدْفَعُهُ إِلَيْقِ الْعَالَى عَنْ وَلِيّيْ الْعَمْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِهَةً وَقَالًا؛ يَدْفَعُهُ الْعَمْدِ عَنْدَ أَبِي حَنِهَةً وَقَالًا؛ يَدْفَعُهُ الْعَمْدِ عَنْ الْعَمْدِ عَنْدَ أَبِي حَنِهَةً وَقَالًا؛ يَدْفَعُهُ الْعَمْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِهَةً وَقَالًا؛ يَدْفَعُهُ الْوَالَةِ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ الْعَمْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِهَ وَقَالًا؛ يَدْفَعُهُ إِلَيْهُمْ الْعَلَادِ اللّهُ عَلَى الْعَلَادِ عَلَى الْمَافِي مِنْ وَلِيّنِ الْعَمْدِ عِنْدَ أَبِي حَنِهَ إِلَيْهِا مُعْمَلًا اللّهُ وَلَا اللّهُ الْعَلَيْ وَاللّهُ الْعَلَى الْعَلَادِ اللّهُ الْعَلَادِ اللّهُ الْعَلَادِ اللّهُ الْعَلْمُ الْعَلِهُ الْعَلَادُ اللّهُ الْعَلَادُ الْعَلَادِ اللّهُ الْعَلَالَةُ الْعَلَادُ اللّهُ الْعُلَادِ اللّهُ الْعَلَادُ اللّهُ الْعَالِعُ اللّهُ الْعُلَادُ اللّهُ الْعَلَادُ اللّهُ اللّهُ الْعَلَادُ اللّهُ الْعَلَادُ الللّهُ الْعَلَادُ اللّهُ الْعَلَالَةُ اللّهُ الْعَلَادُ اللّهُ الْعَلَادُ اللّهُ الْعَلَادُ

منَ الباقِينَ في خمسةِ آلافٍ، فلدلكَ فَدَاهُ بعشرةِ آلاف درهم إن شاءً.

قولُه: (فَإِنْ كَانَ قَتَلَ أَحَدَهُمَا عَمْدًا، وَالْآخَرَ خَطَأَ، فَعَفَىٰ أَحَدُ وَلِيَّيِ الْعَمْدِ، فَإِنْ فَدَاهُ (١) الْمَوْلَى، فَدَاهُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ أَلْفًا، خَمْسَةُ آلَافٍ لِلَّذِي لَمْ يَعْفُ مِنْ وَلِيَّي الْعَمْدِ، وَعَشَرَةُ آلَافٍ لِوَلِيَّي الْخَطَأ)، وهذه من مسائل «الجامع الصَّغيرِ» (٢٠٠٠)

وذلكَ لأنَّ نِصفَ الْحَقِّ مِنْ حِقَّ وَلِيَّيِ الْعَمْدِ بَطَلَ بِالْعَفْوِ، فَبَقِيَ النَّصفُ، وصارَ مالًا، ولَمْ يَبْطُلُ شيءٌ مِنْ دِيَةِ القَتيلِ الآخرِ، ولَا مُزاحمةً في الفِداءِ، فلهذا فَدَاهُ بِحُمسةً عَشَرَ أَلفًا، إنْ شاءً عشرةَ آلافٍ لِوَلِيَّ الخطأِ، وخمسةَ آلافٍ لغيرِ العافي مِنْ وَلِيَّي الْعَمْدِ، وهذا في قولِهم جميعًا.

قَالَ: وإنْ دَفَعَهُ دَفَعَهُ أَثلاثًا، الثَّلثُ للَّذي لم يَعْفُ، والثَّلثانِ لِوَلِيِّ الحطأِ. وقالَ أبو يُوسُفَ ومُحَمَّدٌ ﷺ: أَرباعًا، الرَّبعُ لِوَلِيِّ العَمْدِ، وثلاثةُ أَرباعِه لِوَلِيُّ الخطأِ.

قَالَ الفَقيهُ أَبُو اللَّيْثِ ﷺ في «شرح الجامعِ الصَّغيرِ»؛ «وفي قولِ زُفَرَ ﷺ لصاحبِ الخطأِ السَّمفُ ، ولصاحبِ العَمْدِ الَّذي لم يَعْفُ الرُّبعُ ، وتَقِيَ الرُّبعُ للمَولئ».

<sup>(</sup>۱) هي «الأصلة: قدى»، والمثبت من قدا، و«فا۲»، وقع»، وقم»، وقام»، وقرة،

<sup>(</sup>٣) بنظر: (الجامع الصعير أمع شرحه النافع الكبيرة [ص /٩] م [ع

أَرْبَاعًا: لَلَاقَةُ أَرْبَاعِهِ لِوَلِيَّيْ الْخَطَلِ، وَرَبُّعُهُ لِوَلِيَّ لَعَمْدِ) فالْقِسْمةُ عَنْدَهُمَا بِطَرِيقِ الْمُنَازَعَةِ، فَيُسَلِّمُ النَّصْفَ لِوَلِيَّيْ الْخَطَلِ بِلَا مُنَازَعَةِ، وَاسْتَوْتُ مُنَازَعَةُ الْمَرِيقَيْنِ

احدُهما، فقد أَيْطُلَ حقّه في النَّصفِ، ففرغَ عنْ هذا النَّصفِ، وتَعَلَّقَ به حتَّ وَلِيَّ العَمْدِ مي جميعِ الرَّقبةِ، فإدا عفَى احدُهما، فقد أَيْطُلَ حقَّه في النَّصفِ، ففرغَ عنْ هذا النُصفِ، وتَعَلَّقَ به حتَّ وَلِيَّ الحطأِ اللَّ مُنازعة وَلِيُّ الخطأِ، ومُنازعة الحطأِ اللَّ مُنازعة وَلِيُّ الخطأِ، ومُنازعة شريكِ العافي، وكلُّ و حدٍ منهم يدَّعِيه، فصارَ هذا النَّصفُ بينهما يَصْفاذِ، فلهذا كانَتِ القسمةُ بينهما يطريقِ المُنارَعةِ أَرباعاً.

وجهُ قولِ زُفَرَ ﷺ: أنَّ العَمْدَ إذا صارَ مالًا ؛ صارَ بمعنى الخطأِ ، ولوْ كانَ تَتَلَهُما جميعًا خطأً ، فعفَى أحدُ وَلِيَّيُ أحدِهما خاصَّة ، سَلمَ ذلكَ الرَّبِعَ للمَولى ، فكذلكَ هاهنا .

ومَعنى المُنازعةِ: أنَّ كلَّ جُزء فرَغٌ مِن دَعوى قَومٍ؛ سَلِمَ للآخرِ بلا مُسازعةٍ. ومَعنى العَوْلِ: أنْ يَضْرِبَ كلُّ واحدٍ منهم بِسَهْمِه، فتُجْمَعُ السِّهامُ كلُّه، وتُقْسَمُ العَينُ على مَبْلغِ السِّهامِ.

واعدمُ: أنَّ هده المسألةَ على ضِدٌّ مسألةِ كتابِ الشُّهاداتِ، وهيَ أنَّ رَجُلًا إدا

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقوطين: زيادة من: الله ، والعا٢٤، والغه ، والراء والماء.

فِي النَّصْفِ الْآخَرِ فَيَتَنَصَّفُ، فَلِهَذَا يُقَسَّمُ أَرْبَاعَ، وَعِنْدَهُ يُفَسَّمُ بِطَرِيقِ الْعَوْلِ وَالْمُضَارَبَةِ أَثْلَانُ، لِأَنَّ الْحَقَّ تَعَلَّقَ بِالرَّقَةِ أَصْلُهُ النَّرِكَةُ الْمُسْتَعْرَفَةُ بِالدُّيُون فَيَضُرِتُ هَدَا بِالْكُلِّ وَذَلِكَ بِالنَّصْفِ.

قُانَ وَإِذًا كَانَ عَبُدٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَقَنَلَ مَوْلَىٰ لَهُمَا الْيُ قَرِيبًا لَهُما ، فعفى أَحَدُّهُمَا ؛ بَطَلَ الْجَمِيعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالًا · يَدْفَعُ الَّذِي عَفَىٰ نِصْفَ نَصِيبِهِ

ادَّعيٰ دارًا ، وادَّعيٰ آحرُ بِصْفَها ، وأقاما البيَّنةَ ؛ فإنَّ على قودِ أبي حَنِيعَةَ رَاهُمَّهُ ا تُقْسَمُ أرباعًا ، وعلى قولِهما: أثلاثًا ، مَرَّ بيانُ تلكَ المسألةِ في كتابِ الدَّعوىٰ مُسْتوفَىٰ فُبَيْل فَصْلِ النَّازُعِ بالأيدي ، فَيُنْظُر ثَمَّةَ حَتَّىٰ يُعْرَفَ الأصولُ الَّتِي بُنِيَ عليها البابُ.

ومسألةً كتابِ المأذونِ تُوافِقُ هذه المسألةَ المذكورةَ هنا: وهيَ أنَّ عَبدَ مأدومًا بينَ رجُلَيْنِ، ادَّانَهُ أحدُ المَوْلَيَيْنِ مئةً درهم، وادَّانَهُ أجنبيٌّ مئةَ درهم، ثُمَّ بيعَ العدُ ممنةِ درهمٍ؛ فإنَّ في قولِ أبي حَنِيفَة: يُقْسَمُّ الثَّمنُ أثلانًا، وفي قولِهما أرباعًا.

ومسألةً كتابِ الوصايا تُوافِقُ كتابِ الشَّهاداتِ: وهيَ أنَّ رَجُلًا لوُ أوْصَى بعَندِ، أو بِسيْفٍ، ويِنِصفِه لآحرَ في قولِ أبي حَنِيفَةَ ﷺ: يُقْسَمُ أرباعًا، وفي فولِهما: أثلاثًا،

قولُه: (قَالَ: وَإِذَ كَانَ عَبْدٌ بَيْنَ رَجُلَيْسٍ، فَقَتَلَ مَوْلَىٰ لَهُمَا ۚ أَيْ ۚ قَرِيبًا لَهُمَا، فَعَفَى أَحدُهُمَا، بَطلَ الْجَمِيعُ عِنْدَ أَبِي خَنِيفَةَ ﴿ إِنَّهُ ، وَقَالًا: يَدْفَعُ الَّذِي عَفَى نِصْفَ نَصِيبِهِ

# إِلَىٰ الْآخَرِ ، أَوْ يَفْدِيهِ بِرُبُعِ الدِّيةِ .

🐉 هایه البیال 👺 — ....

إِلَىٰ الْآخَرِ، أَوْ يَفْدِيهِ مِرْنُعِ الدِّيةِ)، أي: قالَ في «الجامعِ الصَّغيرِ»،

وصورتُها فيه: ﴿ مُحَمَّدٌ، عَنْ يَغْقُوبَ ، عَنْ أَبِي حَنِيمَةَ ﴿ فِي عَبْدِ سِنَ رَحَلَيْنِ قَتَلَ مَولَىٰ لِهِمَا عَمَدًا ، فَعَفَىٰ عَنْهُ أَحَدُهما ، قَالَ: بَطَلَ الدَّمُ كُنَّهُ ، وقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ ﴿ اللَّهُ عُلَمُ اللَّذِي عَفَىٰ ادْفَعْ نِصَفَ مَصِيبِك [٣ ٣٤] إلى الّذي لَمْ يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ ﴿ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّا الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ ال

وذكر في بعض نُسَخِ «الجامعِ الصَّغيرِ»: «وَلِيَّا لَهُمَا»، والوَلِيُّ: القريبُ، والمَولِيُّ: القريبُ، والمَولِيُّ: القريبُ، والمَولِيُّ فِينَ وَرَآءِي ﴾ [مريمَ والمَولِيُ أَلِيدَ به القَريبُ أيضًا، قالَ تعالى: ﴿ وَإِنِي خِقْتُ ٱلْمَولِيُ مِن وَرَآءِي ﴾ [مريمَ ه]، والمَولي: ابنُ العمِّ والعَصَتةُ، والجَمْعُ المَوالي. كذا في «التَّيسيرِ»(\*)، ويَخْتَمِلُ أنَّه أرادَ به: المُعْتَقَ الَّذِي أَعْتَقَاه، فصارًا عَصَبَةً له بالوَلاءِ.

قَالَ فَحُرُ الإسلامِ ﴿ وَقَدْ ذَكَر في معضِ نُسَخِ «الحامعِ الصَّغيرِ» قولَ مُحمَّدٍ مع قولِ أبي يُوسُفَ ﴿ وَهَ لأشهرُ ، ودكرَ قولَه في بعضِ النَّسَحِ : مثلَ قولِ أبي حَنِيفَةً ﴾ .

وقالَ القُدُورِيُّ عَلَىٰهُ فَي كتابِ اللَّقُويبِ الْ الصَّحيحُ أَنَّهُ مَعَ أَبِي حَبِيفَةَ عَلَىٰهُ اللَّهُ ا وقالَ فَخُرُ الإسلامِ أيضًا: الوذكر في كتابِ الدِّيَاتِ: أَنَّ عَبْدًا لَوْ قَتَلَ مُولاهُ عَمْدًا ، وله وَلِيَّانِ ، فَعَفَىٰ أَحَدُهُمَا ؛ أَنَّ الدَّمِ قَدْ يَطُلَ كَلَّهُ فِي قُولِ أَبِي حَنِيفَةَ ومُحَمَّدٍ عَمْدًا ، ولَمْ تَخْتَلِفِ الرُّواياتُ قيه .

وقالَ أبو يُوسُفَ ﷺ في تلكَ المَسألةِ: مثلَ قولِه في مسألةِ هذا الكتابِ، ومسألةُ هذا الكتابِ مِنَ الخواصِّ، كذ قالَ فَحُرُّ الإسلام ﷺ.

<sup>(</sup>١) ينظر، اللجامع الصغير رمع شرحه النافع الكبيرة [ص/١٥].

 <sup>(</sup>٢) هو: ١٥ لتيسير في لنصير ٩ لتجم اندين أبي حقص عُمَر بن محمد التسفِيّ وقد تقدم التعربف بدلك

مويد غاية البيان ∰ه⊷

ثُمَّ وَجَهُ قُولِ أَبِي يُوسفَ فِي [١٠٥،٠٤١٨] المسألتَيْنِ واحدٌ: وهوَ ظاهرٌ ؛ لأنَّ الفَوَدَ وَجَبَ لِلوَلِيَّيْنِ فِي كُلَّ الدَّمِ على سبيلِ الشَّركةِ ، والشِّياعُ في النَّصيبَيْنِ جميعً مِنْ قِبَلِ أَنَّه لَا يَمْتَنِعُ وجوبُ القَوَدِ معمَولي على عَبْدِه الَّذِي هوَ مِلْكُه الحالصُ ؛ لأذَّ العَبدَ في حقَّ الدَّم كالحُرِّ ؛ لأنَّه مُبَقَّى على أَصْلِ الحُرِّيَةِ في حقَّه .

فصارَ لكلَّ و حدِ منهما نِصفُ القَودِ على الشَّياع ، يِصفُه في مِلْكه ، ونِصفُه في مِلْكه ، ونِصفُه في مِلْكه ، ونِصفُه في مِلْك في مِلْثِ صَاحِبِه ، فإذ عمَى أحدُهما بَطَلَ حفَّه ، وبَقِيَ لنَّصفُ الَّذي هوَ حقَّ شريكِه ، ولكنُ يُصفُ هذا النِّصفِ مُتعثَق بمِلْكِ نفسِه ، فإذا انقلبَ مالاً بَطَلَ ذَنَ الْمَولَى لَا يَشْتَوْجِبُ على عَبْدِه مالاً ، ويَقِيَ النَّصفُ الآخرُ مُتعلَّقاً بمِلْكِ صَاحِبِه ، فَلَمْ يَبْطُلُ ، فعدلكَ بَقِيَ الرَّبعُ .

ولأبي خَنِيفَة هَ إِنَّ نصيبَ العالَى قَدْ شَقَطَ ، ونصيبُ الآحرِ وهوَ نِصفُ القِصاصِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَلَّه [١٠١٥/٢] في مِلْكِ شريكِه ، فَيَنْقَلِبُ مَالًا ، ويَحْتَمِلُ اللهِ يَكُونَ في مِلْكِ شريكِه ، فيَنْقَلِبُ مَالًا ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِصْفُه في مِلْكِ مفسِه ، فيَنْقَلِبُ الصلا ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِصْفُه في مِلْكِ مفسِه ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِصْفُه في مِلْكِ مفسِه ، ويَتْقَلِبُ أَلَى وقع في مِلْكِ العاني مَالًا ، وهوَ الرَّبِعُ ، فلمَّا ويصفُه في مِلْكِ العاني مَالًا ، وهوَ الرَّبِعُ ، فلمَّا كَنَ مُحْتَمَلًا ؛ لَمْ يَنْقَلِبُ مَالًا إِذِ المَالُ لَا يَجِتُ بِالشَّكُ والاحتَمَالِ .

# وَذَكَرَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ قَوْلَ مُحَمَّدٍ مَعَ أَبِي حَبِيفَةَ عِلْهُ.

قَالَ فَخْرُ الإسلامِ البَرْدَوِيُّ ﴿ إِنْ كَانَ قُولُ مُحَمَّدٍ مِع قُولِ أَبِي حَبِيفَةَ فِي مَسْأَلَةِ الكتابِ، عَلَا حَاجَةً إلى الفَرقِ، وإنْ كَانَ مِع أَبِي يُوسُفَ احتاحَ مُحَمَّدٌ ﴿ إِلَى الفَرقِ ، وإنْ كَانَ مِع أَبِي يُوسُفَ احتاحَ مُحَمَّدٌ ﴿ إِلَى الفَرقِ بِينَ مَسْأَلَتِهَا ، ومَسْأَلَةٍ كَتَابِ الدِّيَاتِ .

والفرق: أنَّ ثَمَّةَ القَوَدَ وَجَبَ لِلقَتلِ، وهوَ واحدٌ مالكُ لرَقَةِ الْعَبدِ، وقامَ الْوَلَيَّانِ مَقَامَه، فإذا صارَ مالاً إصارَ ميرانًا لا محالة، فاغتبرَ مالا [للقتيل، وهوَ واحدٌ](١) مالكُ لرقبةِ العلمِ ؛ لأنَّه م صارَ مالاً إلَّا على مملوكِه، فلم يَثْبُتِ الشَّياعُ والتَّنصيف ؛ لأنَّ مِلْكَ الوارثِ هوَ مِلْكُ الميَّتِ، فَبطَلَ ذلكَ كلَّه، كعبدِ قَتَلَ مولاه خطأ، فأمَّا هاهنا ؛ فإنَّ القصاصَ لَمْ يَثْبُتُ إلَّا لاثنيْنِ في حقِّ المملوكِ ، والمقتولُ غيرُ مالكِ لرقبتِه، وإذا كانَ كذلكَ يَثْبُتُ على المُناصَغةِ والشَّياعِ في حقِّ المِلْكِ ، فانقلبَ مالاً كذلكَ ».

والمشهورُ: أنَّ ذلكَ لَا يَمْقُطُّ ، والفرقُ بينهما، أنَّ أمَّ الولدِ تَعْتِقُ بموتِ المولى ، فَيَثُتُ الضَّمنُ بالعَموِ (٢) ، وهي حُرَّةٌ ، فيَجُوزُ أنْ يَثْبُتَ لدمولى عبها صمانٌ ، وقد دَكَرَ ابنُ شُحَعِ في مسألةِ [٨/٥٠٠٥/م] أمَّ الولدِ روايتيْسِ». كذا في «التَّقريبِ».

قُولُه: (وَذَكَرَ فِي بَعْضِ النُّسَخِ) ، أي: في بعصِ نُسَخِ ﴿الجامعِ الصَّغيرِ».

 <sup>(</sup>١) وقع في الأصرة النصل الواحدوهو، وفي النها، والغام الناعل وهو واحد، والعشب من:
 العالمة، والعام، والعام، المناطقة المناطقة الناطقة الناطقة الناطقة الناطقة المناطقة المناطقة الناطقة الناط

<sup>(</sup>٢) في (الأصل): «بالعنق» والمثبت من: (اله), و(«عا٣)، و((ع»، و((»)، و((م)))

[وذكر في الدّياتِ عَبْدٌ قَتَل مَوْلاهُ، وَلَهُ ابْنَانِ، فَعْفى أَحَدُ الْإِبْنَسِ ، بعل 
ذلك كُلُّهُ عِنْدَ أَبِي حَنيقة وَمُحَمَّدٍ ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُف: الْجَوَابُ فِيه كَالْحَوابِ
فِي مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ ، وَلَمْ يَذْكُرِ فِيهِ الْجَبْلافَ الرَّوايَةِ لِأَبِي يُوسُف فِي الْمَسْأَلَيْن وَ مِنْ الْمَسْأَلَيْن وَ مَنْ الْمَسْأَلَيْن اللَّهُ الْمَوْلَى لَا يَشْعُ أَنَّ الْمَوْلَى لَا يَشْعُ الْمَحْقَاقَ الْقِصَاصِ يَشْبُتُ فِي الْعَبْدِ عَلَى سَبِيلِ الشَّيُوعِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمَوْلَى لَا يَشْعُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللِّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

وَلَهُمَا: أَنَّ مَا يَجِبُّ مِنَ الْمَالِ يَكُونُ حَقَّ الْمَقْتُولِ؛ لأنه بَدَلُ ......

قولُه: (وَذَكَرَ فِي الدِّيَاتِ: عَبْدٌ قَتَلَ مَوْلاًهُ، وَلَهُ ابْنَانِ، فَعَفَىٰ أَحَدُ الإِبْنَينِ، بَطَلَ ذَلِكَ كُلُةً عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً وَمُحَمَّدِ عَلَىٰ ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عَلَىٰ الْجَوَابُ فِيهِ كَالْجَوَابِ فِي مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَذْكُرِ فِيهِ اخْتِلافَ الرَّوَايَةِ لِأَبِي يُوسُفَ فِي كَالْجَوَابِ فِي مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَذْكُرِ فِيهِ اخْتِلافَ الرَّوَايَةِ لِأَبِي يُوسُفَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ: أَنَّ حَقَّ الْقِصَاصِ يَثَبُتُ فِي الْعَبْدِ عَلَىٰ سَبِيلِ الشَّيُّوعِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمَوْلَىٰ لَا يَشْتَوْعِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمَوْلَىٰ لَا يَشْتَوْعِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْمَوْلَىٰ الْمَوْلَىٰ مَنْ الْعَبْدِ عَلَىٰ عَبْدِهِ مَالَا ، فَيْرَ أَنَّهُ شَائِعٌ فِي الْكُلُّ ، فَيَكُونُ نِصْفُهُ فِي نَصِيبِهِ ، وَالنِّصْفُ فِي نَصِيبِ الشَّوْعِ ، وَالنِّصْفُ فِي نَصِيبِ مَا لَا يَسْتَوْعِبُ عَلَى عَبْدِهِ مَالًا ، ضَيْرَ أَنَّهُ شَائِعٌ فِي الْكُلُّ ، فَيَكُونُ نِصْفُهُ فِي نَصِيبِهِ ، وَالنِّصْفُ فِي نَصِيبِ مَا لَا يَسْتَوْعِبُ عَلَى عَبْدِهِ مَالًا ، ضَيْر أَنَّهُ شَائِعٌ فِي الْكُلُّ ، فَيَكُونُ نِصْفُهُ فِي نَصِيبِهِ ، وَالنِّصْفُ عَبْدِهِ مَالَا ، فَيَا يَكُونُ فِي نَصِيبِهِ سَقَطَ ضَرُورَةً أَنَّ الْمَوْلَى لَا يَسْتَوْعِبُ عَلَى عَبْدِهِ مَالًا .

وَنِصْفُ النَّصْفِ هُوَ الرُّبُعُ، فَلِهَذَا يُقَالُ: ادْفَعْ نِصْفَ تَصِيبِكَ، أَوِ افْلَهِ بِرُنْعِ [عنده] الدَّبَةِ، وَلَهُمَا: أَنَّ مَا يَجِتُ مِنَ الْمَالِ [يَكُونُ](١) حَقَّ الْمَقْنُولِ؛ لِأَنَّهُ بَدَنَّ

دَمِهِ، وَلَهَذَا يُقْضَىٰ مِنْهُ دُيُونُهُ، وَيُسْفَذُ به وصاياهُ، ثُمْ الْورثَةُ يَخْلُفُونَهُ فِيهَ عَنْدَ الْعَرَاعِ مِنْ حَاجِتِهِ، وَالْمَوْلَىٰ لَا يَشْتَوْجِبُ عَلَى عَبْدِهِ دَبْنَا، فلا يَخْلُفُهُ الْورثَةُ فِيهِ ['')

دَهِ، وَلِهَذَا يُقْضَى مِنْهُ دُيُونَهُ، وَيُمَقَّذُ بِهِ وَصَايَاهُ، ثُمَّ الْوِرْثَةُ يَخْلُفُونَهُ فِيهِ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ حَاجَتِهِ، وَالْمَوْلَىٰ لَا يَسْتَوْجِبُ عَلَى عَبْدِهِ دَيْنَا، فَلَا يَخْلُفُهُ الْوَرْثَةُ فِيهِ)

إلى هنا لفظُ صاحبِ «الهدايةِ» ﴿ فيها في بعصِ نُسَجِها، ولم تُكْتَبُ هذه النَّسخةُ في أكثرِ نُسَخِها، والحقُّ أنْ تُكْتَبَ؛ لأنَّها إدا لَمْ تُكْتَبُ تحُلو مسألةُ «الجامعِ الصَّغيرِ» عن الدَّليلِ أصلًا،

وقولُه: (فِي الدِّيَاتِ)، أي: في كتابِ الدِّيَاتِ منَ «المَبسوطِ».

وقولُه: (وَلَمْ مِذْكُرِ اخْتِلَافُ الرَّوَايَةِ)، أي: في مسألةِ كتابِ الدِّيَاتِ لَمْ يَذْكُرِ احتلاف الرَّوايةِ في قولِ مُحَمَّدِ ﷺ، بَلْ ذَكَرَ قولَه مع أبي حَنِيفَةَ ﷺ في جميعِ الرَّواياتِ ثَمَّةً.

وأللهُ أعلمُ.

6 VO2 06 VO

 <sup>(</sup>١) كتب في حاشية (الأصل وعلى أوله وآخره: الح؛.

#### فضل

وَمَنْ قَتَلَ عَبْدًا خَطَأَ؛ فَعَلَيْه قِيمَتُهُ لَا تُزادُ عَلَى عَشَرةِ آلافِ دِرْهَمٍ، فإنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ عَشْرَةَ آلَافِ دِرْهَمٍ، أَوْ أَكْثَرَ، قُضِيَ لَهُ مَشْرةِ آلَافِ دِرْهَمٍ بِلَا عَشْرَةً، وَفِي الْأَمَةِ إِذَا زَادَتْ قِيمَتُهَا عَلَىٰ الدَّيَةِ خَمْسَةُ آلَافٍ إِلَّا عَشْرَةً.

#### فَصْـِلُ

لمَّا فَرَغَ من جِنايةِ العَبْدِ على غيرِه: شَرَعَ في أحكامِ لجِنايةِ عليه؛ لأنَّ الفاعلَ مُقَدَّمٌ على المفعولِ وُجودٌ ، فوَجَبَ تَرْتِيبُه كذلكَ للمُناسِبةِ .

قولُه: (وَمَنْ قَتَلَ عَبْدًا خَطَأً؛ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لَا تُزَادُ عَلَىٰ عَشَرَةِ آلَافِ دِرْهُم، فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ عَشَرَةَ آلَافِ دِرْهَم، أَوْ أَكْثَرَ؛ قُضِيَ لَهُ بِعَشَرَةِ آلَافِ دِرْهَم إِلَّا عَشَرَةً، وَفِي الْأَمَةِ إِذَا رَادَتْ قِيمَتُهَا عَلَى الدِّيَةِ خَمْسَةُ آلَافِ إِلَّا عَشَرَةٌ (١))، هذا لفظ الْقُدُورِيِّ وَفِي الْأَمَةِ إِذَا رَادَتْ قِيمَتُهَا عَلَى الدِّيَةِ خَمْسَةُ آلَافٍ إِلَّا عَشَرَةٌ (١))، هذا لفظ الْقُدُورِيِّ

وهذا قولُ أبي حَنِيفَةَ وَزُفَرَ ومُحَمَّدٍ ﴿ فَهُذَ، وذلكَ على العاقِلَةِ في ثلاثِ سِنينَ. كذ ذكَرَ الْكَرْخِيُّ في «مختصرِه» (٣٠).

وعندَ أبي يُوسُفَ والشَّافِعِيُّ هِنَّ : يَجِبُ قيمتُه بالغة ما ملغَتُ (1) ، ولا يَتَحَمَّلُها العاقِيَّةُ كضمانِ الأموالِ ، كذا ذَكَر علاءُ الدَّبِي العالمُ هِنَ قي «طريقةِ المخلافِ» (٥).

 <sup>(</sup>١) وقع في بعض السنخ من اللمحتصراً، وفي الأمة حصنة آلاف إلا خمسة قال في الليدبيع؟ والرواية المشهورة هي الأولى، يعني إلا العشرة، وهي الصحيحة في السنع، كند في الانتصاحيح؟ [ص/٣٩٣]
 (٢) ينظر: «محتصر القُدُوريّ؟ [ص٠٩٣].

<sup>(</sup>٣) وعلى قول لإمام اعتمد الأثمة سهم: لبراني والسمي والموصلي وغيرهم، كذا في الالتصحيح» [ص/٣٩] منظر: «التجريد» [٤٨٤/١١] ، «المبسوط» [٢٥٧/٩] ، «بدائع الصنائع» [٢٥٧/٧]

<sup>(</sup>٤) سطر. «الأم» للشامعي [٧ ٧] ، و«كماية النبيه» لابن الرافعة [١٨٥/١٦].

 <sup>(</sup>٥) ينظر: «طريقة الحلاف» للعلاء السمرقندي [ص/٦٠٥].

- ﴿ عَلَيْهُ الْبِيانِ ﴾

وقالَ الطَّحَاوِيُّ في المختصرِهُ \* الرّوَىٰ مُحَمَّدٌ عنْ أَبِي يُوسُف اللهِ الله قال فيمتُه على عاقِلَتِهِ بالغًا ما بلّعَ.

ورَوَى أصحاتُ «الإملاءِ» عنه أنَّه قالَ: قيمتُّه على الجاني في مالِه بالغةَّ ما بلعَتْ، ولَا تَحْمِلُ العاقِلَةُ منها شيءٌ»(١). إلىٰ هنا لفظُّ الطَّحَاوِيُّ ﷺ.

وأَجِمَعُوا في الْعَبِدِ الْمَغْصُوبِ إِذَا هَلَكَ عَلَدَ الْعَاصِبِ } يَجِبُ قيمتُه بالْعَةَ [١/٥٠٠٤/م] ما بلغَتُ.

وقالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ فِي المختصرِه اللهُ الرَّوِيَ أَنَّ الْعَبْدَ لَا يُبْلِعُ مِه دَيْهُ الْحُرُّ عَنْ عَدِ اللهِ بِنِ مَسْعُودٍ ، وإبراهيمَ (٢) ، والشَّعْيِيِّ (٣) ، وعَطَاءٍ (٤) ، ورواه مُحَمَّدٌ عَنْ سعيدِ بِي المُسَيَّبِ (٥) ﴿ فَيْهِ ، ورُويَ عَنْ عَلِيِّ (٢) ، واس عُمَرَ ، وابن عَبَّسٍ ﴿ فَيْهَ الْقَيْمَةُ بِي الْمُسَيَّبِ (٥) ﴿ فَيْرِهِم ﴾ (٧) . إلى هنا لفظُ الْكَرْ خِيَّ ﴿ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُولُ اللهُ ا

والحاصلُ: أنَّ العَبُدُ مضمولٌ بالقتلِ بالاتِّفاقِ ، ولكنَّه مصمونٌ عندَنا مِن حيثُ إِنَّه أَدْمِيٌّ ، وعندَ أبي يُوسُفَ ﴿ إِنَّهُ عِنْ حَيثُ إِنَّهُ مَالٌ .

له: أنَّ جَمْلَةُ مضمونًا مِن حيثُ إنَّه مالٌ أُولى ، فَيَكُونُ الواجبُ قيمتَه بالعةَ ما ملغَتْ ، ولا تعْقِلُه العاقِلَةُ [لأنَّ](^) آدميَّته ساقطةُ العِبْرةِ في مُقابِلةِ المعاليَّةِ ، ولهذا

<sup>(</sup>١) نظر: «محتصر الطحاوي» [ص ٢٤٣].

<sup>(</sup>٢) ينطر " المصنف" لعبد لرز ق [رقم/١٨١٧] ، والانعصنف" لابن أبي شينة [رقم ٢٧٢١٣]

<sup>(</sup>٣) ينظر الالمصنف، لعبد لرزاق [رقم/١٨١٧]، والاستصنف، لابن أبي شيبة [رقم/٢٧١٥]

<sup>(</sup>٤) ينظر «المصنف» لعبد لوراق [رقم ١٨١٦٩]، و«المصنف» لاس أبي شبية [رقم ٢٧٢١٤]،

<sup>(</sup>ه) أحرجه عبد الرراق في «مصنفه» [رقم/١٨١٧٤]، وابن أبي شيبة في «المصنف» [رقم ٢٧٢٠٣]، لكن قيهما قال. «تُمَنَّةُ مَا بَلَغَ، وَإِنْ زَادَ عَلَىٰ بِيَةِ الْحُرَّ».

<sup>(</sup>٦) أحرَجه عبد الرراق في المصنفة [رقم/١٨١٧] ، وابن أبي شيبه في النصصف [رقم/٢٧٢] .

 <sup>(</sup>٧) ينظر : الشرح مختصر الكرحية للقدوري [ق/٣٣٧/ داماد].

<sup>(</sup>A) ما بين المعقوفتين: زيادة من: الدانا، والعال، والفالانا، والما، والرك.

الله المالة المال الله

ظهرتُ مالكيَّةُ المَوى عليه ، ولَمْ تَطُهَرُ مالكيَّتُه هي مُقابلةِ مالكيَّةِ المَولى حتَّى كار المَولى أحقَّ بنصبِه منه ، فكانَ تَصْمِينُه مِن الوجهِ الطَّهرِ أولى ، [٢/٥٥٥، ولهذا كال الواجبُ القيمةُ في قليلِ القيمةِ دولَ اللَّيَةِ ، حتَّى لم تَكُنْ مُقَدَّرَةٌ هي نفسِها ، وكدلكَ الواجبُ في أطرافِ العَبيدِ القيمةُ بالإجماعِ ، فكدا في العبدِ المَعصوبِ ، فكانَ معنى الماليَّة فيه أرحَحَ مِنْ معنى الآدميَّةِ ، ولما : قولُه تعالى : ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنَ مُعنى الآدميَّةِ ، ولما : قولُه تعالى : ﴿ وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنَ مُ عَنى الْمَدِينَ أَهْلِهِ ﴾ [السه: ١٢] -

وجهُ الاستدلالِ: أنَّه تعالى سَمَّى الواحبَ في قَتَلِ المؤمنِ خطأً دِيَةً ، والعَبْدُ مُؤمِنٌ قُبُلَ خَطأً ، فَيَجِبُ فيه الدَّيةُ ، والدِّيةُ : اسمٌ لِما يَحِبُ بمُقابَنةِ الآدميَّ لَا بمُقابَلةِ المالِ ، وما يَجِبُ بمُقابَلةِ المالِ يُسَمَّى قيمةً وضمانًا ، وهوَ العُرْفُ ، فَتَبَتَ بدلالةِ الأَيةِ أَنَّ العَدَ مضمونٌ بمُقابِلةِ الآدميَّةِ ، ولَا يُزَادُ على تقديرِ الشَّرعِ في الدِّيَةِ ويَنْفَصُ عنه بِأَثْرِ عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ هِ فَي لنَفُصانِ الرَّقِ فيه ، لئلًا يَدُرَمُ التَّسويةُ بينَ كاملِ الحالِ ونافضِ الحاليِ .

والدَّليلُ على أنَّ معاني الآدميَّةِ راجحةً فيه: أنَّ أكثرَ تكاليفِ الشَّرِعِ مُتُوَجَّةً عليه بالإجماعِ عن حيثُ الآدميَّةُ ، وهذا يَقْتَصِي أنْ يَكُونَ مضموتًا مِن حيثُ إنَّه عليه بالإجماعِ عن حيثُ القصاص بِقَتْلِهِ ، ثمَّ إنَّه كما استحقَّ العِصمة مِن حيثُ إنَّه مالً استحقَّ من حيثُ إنَّه مالً استحقَّ من حيثُ إنَّه آولي من مراعتِها مِن استحقَّ من حيثُ إنَّه آدميُّ ، فمراعاةُ العِصمةِ مِن حيثُ الآدميُّةُ أولي من مراعتِها مِن حيثُ الماليَّةُ ؛ لأنَّ عِصمته مِن حيثُ إنَّه آدميُّ لذاتِه ، وعِصمتُه من حيثُ إنَّه مَالُ لغيره .

فكانَتْ عِصمتُه من حيثُ الماليَّةُ كانتَّابِعِ للعِصمةِ مِن حيثُ الآدميَّةُ في حقَّ استحقاقِ العِصمةِ، وإلحاقُ التَّابِعِ بالأصلِ أُولِئِ منَ القَلْبِ، ولأنَّ المعانيَ الَّتِي تَزِيدُ بها قيمةُ الْعَبدِ موجودةٌ في الأحرارِ مع زيادةِ الحُرِّيةِ، فإذا لم تُوجِبُ أكثرَ منَ الدُّيَةِ، فلأنْ لَا تُوجِبَ في العَبدِ مع نُقصانِ الرِّقِّ أُولِئِ، ولأنَّه بَدَلُ آدميُّ وَجَبَ 🐗 بايد اليبان 🐌

بَانْفَـلِ، فَحَارُ أَنْ يَدْخُلُهُ التَّقَدِيرُ كَدِيَةِ النَّمَّرُ، وَلَا يَلْرَمُ ١٠٦/١/ مِ إِذَا غَصَب عَدًا فَرَنْفُ فِي يَدِه، لأنَّا احْتَرَرُنا بَالْفَتْلِ عَنْ ذَلْكَ، وَلأَنَّ الْغَصِبَ يَرِدُ عَلَيْه بَاعْتَبَارِ العَالِيَةِ، فَكَانَ مَضْمُونًا بِمُقَابِلَةِ الْمَالِيَّةِ لَا الآدَمِيَّةِ.

ومي فليل القيمة لا تَقُولُ إنَّه ضمانُ مالي، بن هوَ ضمانُ الآدميِّ أيضًا، إلَّا إنَّه لَمْ بَرِدِ السَّمعُ فيه ؛ جُعِلَ القِيمةُ والماليَّةُ مِعيارًا لهذا التِدَكِ، ولأنَّ ضمانَ النَّفسِ فَدُرَ ثَمَّةَ بالماليَّة بالإجماعِ ؛ لأنَّه [لا](١) يَلْزَمُ التَّسويةُ بينَ كاملِ الحالِ وناقصِ الحالِ، وفي الأطراف ليسَ معنى الآدميَّةِ بأصلِ ، بنُ هوَ تابعٌ ؛ لأنَّه يُنتَغَعُ بها انتفاعَ الأموالِ، فترجَّحَ معنى الماليَّةِ، بخلاف النَّقسِ.

فإنْ قِيلَ: إنَّه مملوكٌ، فإذا أُتَّلِفَ وَجَبَ أَنْ يَبْلُغَ قيمتَه بالغاً ما بلَغَ، كسائرِ المَملوكاتِ،

قُلْنا: المَعنى في الأصلِ: أنَّها تُضْمَنُ ضمانَ الأموالِ، ولهذا لَا يَدْخُلُ فيه شيءٌ من أحكامِ الحِناياتِ، بخلاف العَبْدِ؛ فإنَّه يُضْمَنُ ضمانَ الحِناياتِ، بدليلِ ثُهرتِ الكَمَّارةِ، وتحَمُّلِ العاقِلَةِ، ووُجوبِ القِصاصِ، وثُبوتِ القَسَامَةِ،

هَانُ قِيلَ: مَا لَا يَتَقَدُّرُ بَدَلُهُ قِلَّةً ، لَا يَتَقَدُّرُ كَثْرَةً كَالأَمُواكِ.

قُلُمًا ۚ يَتَطُلُ بِالنِّدِ النُّمَّالَّاءِ ، وما دونَ المُوضِحَةِ منَ الجِناياتِ ،

نُمَّ لمَّا لَمْ يُزَدِ الواجبُ في قَتَلِ [٣/٥٥/١] الْعَبْدِ على دِيَةِ الحُرُّ ، نَقَصَ منه اطهارًا للقصادِ الرَّقُ ، وإنَّما عُبُنتِ الْعَشَرَةُ بِأَثْرِ عبدِ اللهِ سِ مَسْعُودٍ ، ولأنَّ العَشَرَةَ الْعَشَرَةُ الْعَشَرَةُ واللهِ اللهِ سِ مَسْعُودٍ ، ولأنَّ العَشَرَةَ أَدى مالِ له خَطَرٌ في الشَّرِع ، ولهذا تُوقَفَ القَطْعُ في السَّرِقَةِ عليها ، ألا تَرَى أنَّ الخُرَّهُ لا يُسْتَاحُ وَطُوْ اللهِ بَهِ بغيرِ شيءٍ ، الخُرَّهُ لا يُسْتَاحُ وَطُوْ اللهِ بَهِ بغيرِ شيءٍ ،

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقرفتين: زيادة من: (عا١٦) و (جمال و (ادا) ) و (ج).

وَقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَالشَّافِعِيُّ: تَجِبُ فِيمَتُهُ بَالِعَةً مَا بَلَغَتْ ، وَلَوْ غَصَتَ عَبْدُ. فِيمَتُهُ بَالِعَةً مَا بَلَغَتْ ، وَلَوْ غَصَتَ عَبْدُ. فِيمَتُهُ بَالِغَةً مَا بَلَغَتْ بِالْإِجْمَاعِ. فِيمَتُهُ بَالِغَةً مَا بَلَغَتْ بِالْإِجْمَاعِ. لَهُمَا أَنَّ الضَّمَانَ بَدَلُ الْمَالِيَّةِ وَلِهَذَا يَجِبُ لِلْمُؤلِى وَهُوَ لَا يَمْلِكُ الْعَبْدَ إِلَّا مِنْ لَهُمَا أَنَّ الضَّمَانَ بَدُلُ الْمَالِيَّةِ وَلِهَذَا يَجِبُ لِلْمُؤلِى وَهُو لَا يَمْلِكُ الْعَبْدَ إِلَّا مِنْ حَبْثُ الْمُؤلِى وَهُو لَا يَمْلِكُ الْعَبْدَ إِلَّا مِنْ حَبْثُ الْمُؤلِى وَهُو لَا يَمْلِكُ الْعَبْدَ إِلَّا مِنْ حَبْثُ الْمُؤلِى وَهُو لَا يَمْلِكُ الْعَبْدَ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ ؛ يَبْقَى الْعَقْدُ وَبَقَاؤُهُ بِبَقَاءِ الْمُبِيعُ قَبْلَ الْقَبْضِ ؛ يَبْقَى الْعَقْدُ وَبَقَاؤُهُ بِبَقَاءِ الْمُعْلِي الْقِيمَةِ وَكَالْغَصْبِ ؛

المَالِدُ اللَّهُ اللّ

ولِدلَكَ قُدَّرُوا نَفْصَ الرِّقُّ هاهما بِعَشَّرَةٍ -

وأمَّ الأَمَةُ. فلَا يُزَادُ الواجبُ في قَتْلِها على خمسةِ آلافِ إلَّا عَشَرَةً. وهذا ظاهرُ الرَّوايةِ ؛ لأنَّ هذا دِيَةُ الحُرِّ، فَيُنقَصُ منه عَشَرةٌ كما يُنقَصُ مِن دِيَةِ الرَّجلِ ، وليسَ كدلكَ إذ قَطَعَ يَدَ العَبْدِ أَنَّه لَا يَتَجَاوَرُ خمسةَ آلافٍ إلَّا حسمةً ؛ لأنَّ ما يَجِبُ في اليَّدِ حُزْءٌ ممَّا يَجِبُ في الجُملةِ ، فَقُدَّرَ بِنِصْفِها ، وما يَجِبُ في الأُنشى ليسَ بِجُرْهِ مَنْ النَّقُصُ فيها بعَشَرةِ . مَنْ دِيَةِ النَّقَصُ فيها بعَشَرةٍ .

وفي روايةِ المحسنِ عنْ أبي حَنِيفَةَ ﷺ: في قَتْسِ الْأَمَةِ خَطَأً، إذا زادَتْ قيمتُها علىٰ دِيَةِ الحُرَّةِ حمسةُ آلافِ درهم إلَّا خمسةً.

قَالَ الفقيةُ أبو اللَّيثِ السّمَرْقَنْدِيُّ ﴿ فِي كتابِ ﴿ العيونِ » : ﴿ رُوايةُ الحسنِ بنِ زيادٍ هوَ القياسُ ﴾ (١).

قولُه (وَلِهَذَا يَجِبُ لِلْمَوْلِي)، إيضاحٌ لكونِ نصَّمانِ بَدَلَ الماليَّةِ، وهوَ لَا يَمْنِكُ العَبَدَ إِلَّا من حيثُ المانيَّةُ، أي: المولى لَا يَمْلِكُ العَبَدَ من حيثُ المانيَّةُ، أي: المولى لَا يَمْلِكُ العَبَدَ من حيثُ الآميَّةُ، لَا يَمْنِكُ العَبَدُ العَبَدِ، لأَنه في بنُ حيثُ الماليَّةُ، فلو كانَ الصَّمانُ بدلَ الدَّمِ ؛ لوجَبَ الصَّمانُ لنعَبْدِ، لأَنه في حَقِّ الدَّمِ مُبَقِّىٰ على أَصْلِ الحُرِّبَةِ،

قُولُه: (وَلَقُ قُتِلَ الْغَنْدُ الْمَسِعُ قَبْلَ الْقَنْضِ؛ يَبْقَئَ ١٨١، ١٥ مَ الْغَقْدُ)، ذَكرَه

 <sup>(</sup>١) ننظر (عيون المسائل) لأبي الليث [ص/٢٨٧].

وَلِأَيِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ﴿ فَهُ قُولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةً إِلَىٰ أَهْلِهِ ٤ ﴾ [الساء ١٦] أَوْجَبَهَا مُطْلَقًا، وَهِيَ اسْمٌ لِلْوَاجِبِ بِمُقَاتِلَةِ الْآدَمِيَّةِ، وَلِأَنَّ فِيهِ مَعْنَىٰ الْآدَمِيَّةِ حَتَّىٰ كَانَ مُكَلَّفًا، وَفِيهِ مَعْنَىٰ الْمَالِيَّةِ، وَالْآدَمِيَّةُ أَعْلَاهُمَا فَيَجِبُ اغْنِنَارُهَا

أيضًا على سبيلِ الإيضاحِ عَطفًا على قويه: (يَحِبُ لِلْمَولَى)، يَعْنِي: أنَّ بقاءَ العَقدِ باعتبارِ الماليَّةِ، لَا باعتبارِ الآدميَّةِ، دلَّ أنَّ الضمانَ بدلُ الماليَّةِ،

### وهذه المسألةُ تَحْتَاجُ إلى البيانِ.

قَالَ الْقُدُورِيُّ ﴿ فِي كَتَابِ ﴿ التَّقْرِيبِ ﴾ : ﴿ قَالَ أَبُو يُوسُفَ ﴿ إِذَا قُتِلَ الْمَسِيعُ في يَدِ البَائِعِ ، فَاخْتَارَ الْمُشْتَرِي إِجَازَةَ البَيْعِ ؛ كَانَ لَهُ القِصَاصُ ، وكذلكَ إِنِ اخْتَارَ مَسْحِ البَيْعِ ؛ كَانَ لَبَائِعِ القِصَاصُ ، وهذا حِفْظي عَنْ أَبِي خَنِيمَةَ ﴿

وقالَ أبو يُوسُفَ ﷺ: ليسَ للمائعِ القِصاصُ، ورُوَى ابنُ زيادٍ عنه: لَا قِصاصَ للمشتري أيضًا.

لأبي حَنِيفَة ﷺ: أنَّ العَقدَ يَتَعَرَّضُ للفَسخِ مَا لَمْ يَتَّصِلُ بِهِ الفَبضُ ، فإذا هَلَكَ انفَسخَ العَقدُ ، وليسَ كذلكَ المُكاتَبُ انفَسخَ العَقدُ ، وصارَ كأنَّه لَمْ يَكُنُ ، فو حَبَ القِصاصُ للمائع ، وليسَ كذلكَ المُكاتَبُ إذا ماتَ عن وفاء ، ووارِثُه غيرُ المَولى ؛ لأنَّ الوارثَ يَثْبُتُ له الحَقُّ مِنْ غيرِ أنْ يَشْتَيدَ إلى أمرِ سابق ، فلذلكَ لَمْ يَكُنُ له القِصصُ .

وليسَ كدلكَ العَبدُ إِدَا قُتِلَ في يَدِ الغاصِبِ، فَضَمَّنَهُ المالكُ؛ لأنَّه لَا يَمْلِكُ القِصاصَ؛ لأنَّ مِلْكَه يَتَعَلَّقُ بالاحتيارِ، وهوَ سببٌ حادثُ بعدَ الجِديةِ، فدلكَ لَمْ يَمُلِكُ به القِصاصَ، وفي مسألتِما يَمْلِكُه البائعُ بحُكُم المِلْثِ الأوَّلِ، ولَا يَلْرَمُ يَمُلِكُ به القِصاصَ، وفي مسألتِما يَمْلِكُه البائعُ بحُكُم المِلْثِ الأوَّلِ، ولَا يَلْرَمُ إللهُ بَمُلِكُه والعَبدُ في يَدِ المشتري، فاحتارَ تَصْمِيتَهُ اللهُ لاَ قِصاصَ للمُشتري، فاحتارَ تَصْمِيتَهُ اللهُ لاَ قِصاصَ للمُشتري، لأنَّه يَمْلِكُه باختيارِ التَّضْمينِ، وهوَ سببٌ حادثُ.

ولأبي يُوسُفَ ﷺ: أنَّ البيعَ يَنْفَسِخُ بالهلاكِ ، فيَمْلِكُه البائعُ بدلكَ ، وهوَ سببٌ

بِإِهْدَارِ الْأَدْنَى عِنْدَ تَعَدُّرِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا وَصَمَالُ الْغَصْبِ بِمُقَابَلَةِ الْمَالِيَّةِ، إِذْ الْعَصْبُ لَا يُرَدُّ إِلَّا عَلَى الْمَالِ، وَبَقَاءُ لْعَقْدِ يَثْبَعُ الْمَاثِدَةَ حَتَّىٰ يَتْفَى نَعْدَ قَتْلِهِ عَمْدًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْقِصَاصُ بَدَلًا عَنْ الْمَالِيَّةِ فَكَدَلِكَ أَمْرُ الدِّيَةِ.

وَفِي قَلِيلِ الْقِيمَةِ الْوَاجِبِ بِمُقَابَلَةِ لَآدَمِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا سَمْعَ فِيهِ فَقَدَّرْنَاهُ بِقِيمَتِهِ رَأْيُّ ، بِحِلَافِ كَثِيرِ الْقِيمَةِ لِأَنَّ قِيمَةَ الْحُرَّمُقَدَّرَةٌ بِعَشَرَةِ آلَافِ دِرْهَم وَنَقَصْنَا مِنْهَ فِي الْعَبْدِ إظْهَارًا لِانْحِطَاطِ رُتْتَتِهِ وَتَعْيِينُ الْعَشَرَةِ بِأَنْرِ عَبْدِ اللهِ نْنِ مَسْخُودٍ .

حادثٌ، فصارَ كَتَضْمِينِ الغاصِبِ، وتَضْمِينِ المُشتري في البيعِ المَشروطِ فيه الخيارُ، وليسَ كذلكَ المُشتري؛ لأنَّ المِلْكَ له، وإنَّما كانَتِ اليَدُّ لِغيرِه، فهذا لَا يَمْنَعُ وجوبَ الفِصاصِ،

ووجهُ الرَّوايةِ الأُخرى: أنَّ المَبِيعَ ما دامَ في يدِ البائعِ ؛ فله فيه حقَّ المِلْكِ ؛ لجواذِ أنْ يَعُودَ إليه ، فقدُ وقعَتِ الجِرَاحَةُ على وجهٍ لَا يَثْبُتُ القِصاصُ معه ، وهوَ أنْ يَخْتَارَ المشتري الرَّدَّ، فصارَ دلكَ شُبْهَةً .

وقدٌ قالَ زُفرٌ ﴿ فَي الصِّيعِ يُقْتَلُ فِي يَدِ النائعِ: لَا قصاصَ لواحدٍ منهم، وكدلكَ الرَّهنُ؛ لأنَّ للمُرتهنِ أنَّ يَمْنَعَ المالكَ من القِصاصِ، فصارَ دلكَ شُمهةً.

وقرَّقَ أَبُو يُوسُفَ ﴿ إِنَّهَ اللَّهِ وَالرَّهِنِ فِي إِحدَىٰ الرِّوايِتِيْنِ ؛ لأَنَّ المِلْكَ فِي الرَّهِنِ للرَّهِنِ للرَّهِنِ للرَّهِنِ اللَّهُ المِلْكَ فَي الرَّهِنِ للرَّهِنِ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الل

قولُه: (عِنْدَ تَعَذَّرِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا)، أي: بينَ معنى الماليَّةِ، ومعنى الآدميَّةِ؛ لأَنَّهم أحمَعُوا على أنَّ الصَّمانَ إمَّا بَدَلُ الماليَّة [٨/٧٠٠/١]، أو بَدَلُ الآدَمِيَّة.

قولُه: (وَتَعْبِينُ الْعَشَرَةِ بِأَثْرِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ١٥٤) ، وهو ما رَوَى القُدُورِيُّ ١

## قَالَ \* وَفِي يَدِ الْعَلْدِ نِصْفُ قِيمَتِهِ ، لا يُزادُ على خمْسة آلافٍ إلّا حمْسة دراهمَ ؛

مي «شرح مختصرِ الْكَرْخِيُّ»: عنْ عبدِ اللهِ بنِ مَشْعُودٍ أَنَّه قَالَ مي قِيمة العبْد: «لا يُرادُ علىٰ عَشَرَةِ آلافٍ إِلَّا عَشَرَةً». وهذا أمرُّ لَا يُعْلَمُ إِلَّا منْ طريقِ التَّوقيف.

وذُكِرَ في بعض نُسَخِ اللهدايةِ»: «ابنُ عباسٍ»(١)، مكان «ابنِ مسعودِه، وذاكَ نيسَ بصحيحٍ؛ لأنَّ مذهبَ ابنِ عَبَّاسٍ ﴿ مثلُ قوبِ أبي يُوسُفَ ﴿ فَيْهُ، وقد رواه الْكَرْخِيُّ كَذَلَكَ، مَرَّ بَيَانُه.

قولُه: (قَالَ: وَفِي يَدِ الْعَبْدِ نِصْفُ قِيمَتِهِ، لَا يُزَادُ عَلَىٰ خَمْسَةِ آلَافِ إِلَّا خَمْسَةُ دَرَاهِمَ)، أي: قَالَ الْقُدُورِيُّ ﴿ فَي الْمختصرِه ﴿ ( ) أي، لَا تُزادُ نِصفُ قيمةِ العَبْدِ في تَصْمينِ الجاني على خَمسةِ آلَافِ دِرهم مَنقوصٌ منه خمسةُ دراهمَ ؛ ودلكَ لأنَّ ما يَحِبُ في اليّدِ مِن الحُرِّ مُقَدَّرٌ بِنِصْفِ ما يُجِبُ في الجُملةِ ، فكدلكَ ما يَحِبُ في يَدِ لَكَ يُوبُ في العَبْدِ يُقَدَّرُ بِنِصْفِ ما يَجِبُ في جُملتِه ، ولَا يُشْبِهُ هذا ما يَجِبُ في نَفْسِ الْأَمَةِ إِنَّه يَنْقُصُ منه عشرةُ دراهمَ ؛ لأنَّه ليسَ بِحُزْء منْ دِيَةِ الذَّكرِ ، وإنَّما هيَ دِيَةٌ في نَفْسِها ، ولهذا منه عشرةُ دراهمَ ؛ لأنَّه ليسَ بِحُزْء منْ دِيَةِ الذَّكرِ ، وإنَّما هيَ دِيَةٌ في نَفْسِها ، ولهذا يُقَدِّرُ النَّقَصُ فيه بِعَشَرَةٍ ، وهذا الَّذِي ذَكرَه قولُ أبي حَنِيفَةَ وأبي يُوسُفَ أُولًا ﴿ ﴿ ) .

و قالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: عليه النُّقصانُ ، وهوَ قولُ زُفَرَ وأبي يُوسُفَ آخِرًا ﷺ، كذا في [٤٤٥٦/٣] الشرحِ أبي نصرِ ا.

قالَ أبو الحسنِ الْكَرْخِيُّ في المختصرِه»: القالَ ابنُ سَمَاعَةَ وبِشُرٌ، عنْ أبي يُوسُفَ قالَ: قالَ أبو حَنِيمَةَ ﷺ: كلُّ شيءٍ فيه منَ الحُرِّ الدِّيَةُ؛ فهوَ مِنَ العَبْدِ فيه

 <sup>(</sup>١) وكدا أشار إليه المؤلفُ في حاشية السنحة لني بحظه مِن اللهداية ال ٢٠٠٥ / أ/ محطوط مكتبه
 فيص الله أفندي ـ تركيد] -

<sup>(</sup>٢) ينظر: المحتصر الفُدُّورِيُّ [ص/١٩٠].

 <sup>(</sup>٣) والصحيح قود أبي حيفة ـ ١٠٥ وعلى قود الإمام اعتمدم المحوبي والسفي وغيرهما، ينظر،
 ٥ العباية ١ [٣٥٦/١٠] ، المجمع الأنهر ١ [٣٧٢/٢] ، البيين الحقائق [٣٩٣/١] ، النصحيح ١ [٠٠/٣٩].

لِأَنَّ الْيَدَ مِنْ الْآدَمِيِّ يَصْفُهُ فَتُعْتَبَرُ بِكُلِّهِ، وَيَنْقُصُ هَذَا الْمِفْدَارُ إظْهَارًا لِالْحِطَو رُتُتِهِ، وَكُنُّ مَا يُقَدَّرُ مِنْ دِيَةِ الْحُرِّ فَهُوَ مُقَدَّرٌ مِنْ قِيمَةِ الْعَبْدِ لِأَنَّ الْقِيمَة فِي الْعَبْدِ كَالدُّيَة

القيمةُ ، وكلَّ شيءٍ منَ الحُرِّ فيه يُصفُّ الدَّيَةِ ؛ فهوَ مِنَ العبدِ فيه يُصفُّ قيمتِه ، وكذلكَ الجِراحاتُ على هذا الحسابِ ،

قَالَ أَبُو يُوسُفَ. ثُمَّ إِنَّ أَبِ حَنِيعَةً ﴿ رَجَعَ في حَاجِبِ الْعَبْدِ وَفِي أُذُنِهِ ، وَقَالَ: فيه خُكُومَةُ عَدْلٍ .

وقالَ مُحَمَّدٌ ﴿ فِي الْمِلاَئِهِ ﴾: قالَ أبو حَنِيفَةً ﴿ أَذْ قَطَعَ الرَّجُلُ يَدَ العَندِ، أَوْ فَقَاً عَينَهِ ، أَوْ قَطَعَ رِجْمَهِ ، أَوْ شَجَّه مُوضِحَةً ، أَو آمَّةً ، أَو مُنَقِّلَةً ، أَو نَزَعَ ثَنِيَّتُهُ ، أَو مَقَاً عَينَه ، أَوْ فَقَالَةً ، أَو نَزَعَ ثَنِيَّتُهُ ، أَو مَقَالًا عَنْ إلى الَّذِي صُبِعَ به ، كَمْ أَرْشُهُ من دِيَةِ الحُوِّ ، فَيَغْرَمُ ذلكَ من قِيمتِه وكدلكَ بَنَعَدَ عَنْ إبراهيمَ النَّخِعِيِّ وسعيدِ بنِ المُسَيَّبِ ﴿ إِلَىٰ اللَّهُ عَنْ إبراهيمَ النَّخِعِيِّ وسعيدِ بنِ المُسَيَّبِ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ إبراهيمَ النَّخِعِيِّ وسعيدِ بنِ المُسَيَّبِ ﴿ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ الللْمُوالِمُ اللَّهُ الللْمُ الللْمُلْعُلِمُ الللْمُ اللَّهُ الللَ

قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ: استَقْبَحَ أَبُو حَنِيفَةً ﷺ أَنْ يُضْمَنَ في الأُذُنِ نِصفُ القيمةِ .

وقالَ الحسنُ عنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَزُفَرَ ﷺ: إِنَّه إِنْ حَلَقَ أَخَذَ حَاجِتَتْهِ عَلَمْ يَنْتُثْ. أَوْ مَتَفَ أَشْفَارَ عَنْنِهِ الأسفلَ والأعلى فلَمْ يَنْبُثْ، أَو قَطَعَ إحدى شَفَتَيْهِ العُليا أو الشّعلى؛ إنَّ عليه في كلِّ واحدٍ من ذلكَ نِصِفُ القيمةِ.

وقالُ مُحَمَّدٌ ﴿ عَنْ نَفْسِهِ: يَعْرَمُ الجاني بِحِبايتِهِ [مَ نَقَصَ بِحِنايتِهِ] ﴿ مَنَ العَبْدِ عِن قَيمتِهِ ، أَقَوَّمُهُ وَلَا جِنايةَ به ، وَأُقَوَّمُهُ مَجْنِيًّا عليه ، وَأُغَرِّمُ الجَابِيَ فَضْلَ مَا العَبْدِ عِن قَيمتِه ، وَأُغَرِّمُ الجَابِيَ فَضْلَ مَا العَبْدِ عِن قَيمتِه ، وَأُغَرِّمُ الجَابِيَ فَضْلَ مَا العَبْدِ عِن قَيمتِيْنِ ،

قَالَ مُحَمَّدُ ﷺ وهوَ قُولُ زُهَرَ وأبي يُوسُفَ ﷺ وقولُنا.

وقالَ مُحَمَّدٌ: وحميعُ هذه الحناياتِ في مالِ الجاني خطأً كانَتْ أَوْ عَمْدُ، وَمَا لَمْ تَبْلُغِ النَّفسَ. وكانَتِ الجنايةُ خطأً ؛ كانَتِ القِيمةُ على لَمْ تَبْلُغِ النَّفسَ. وإذا بَلَعَتِ القِيمةُ على

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين "ريادة من" (شاه، و(اع)) و ((عالم)) و ((م)) و ((ر)).

#### **جۇ غاية البيال چ**

## العاقِلَةِ ا(''. إلى هما لفطُّ الْكُرْحِيِّ ﴿ إِلَىٰ

وجهُ قولِ أَبِي حَنِيهَةَ ﴿ أَنَّ القيمةَ فِي العَبيدِ مثلُ الدَّبَةِ فِي الأَحْرارِ، فإذا كَنَتِ الحِنايةُ فيما دونَ النَّفسِ؛ يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّرَ فِي دِيَةِ الحُرِّ، حَارَ أَنْ يَتَقَدَّرَ مِنْ قِيمةِ الحُرِّ، وَلاَنَّ الجِنايةَ عليه في النَّفسِ يَدْخُلُها التَّقديرُ، أَلَّا تَرَىٰ أَنَّها لَا يُتُلَغُ بِها الدَّبَةُ، فجازَ أَنْ يَكُونَ ما دونَ النَّفسِ يَدْخُلُه التَّقديرُ كَالحُرُّ.

وجهُ قولِ مُحَمَّدِ: أنَّ ما دونَ النَّفسِ مِنَ العَبْدِ ضمانُه ضمانُ الأموالِ، مدلالةِ أنَّه لَا يَتَعَلَّقُ به قَوَدٌ ولَا كَفَّارةٌ، ولَا يَتَحَمَّلُه العاقِلَةُ، وضمانُ الأموالِ يَجِبُ فيه النَّقصانُ.

وإذا ثَبَتَ هذا: فروَىٰ الحَسَنُ عنْ أبي حَنِيفَةَ ﷺ: أَنَّ الجِنايةَ علىٰ العَبْدِ مُقَدَّرَةٌ فيما يُقْصَدُ به المَنفعةُ ، وما قُصِدَ به الزِّينةُ مثلُ الحاجبِ والشَّعَرِ والأُدُنِ ، ودلتَ لأنَّ التَّقديرَ لمَّا دخلَ في الجِنايةِ استوىٰ [۴/٥٥/٠] ما يُقْصَدُ به المَنفعةُ ، وما يُقْصَدُ به الزَّينةُ كَالحُرِّ.

وقد رَوَىٰ أبو يُوسفَ عنْ أبي حَنِيفَةَ ﴿ أَنَّ مَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَنفَعَةُ يَتَقَدَّرُ ، ومَا يُقْصَدُ بِهِ الرَّبِنةُ لَا يَتَقَدَّرُ ، وهوَ قولَهُ الآخرُ ؛ لأنَّ الرَّبِنةَ ليسَتْ بمَعنَىٰ مقصودٍ منَ العَندِ ، وهيَ مقصودةٌ من الأحرار ، فأمَّا المَنفَعةُ فمقصودةٌ منهما ، فلدلكَ تَقَدَّرَتْ ؛ لأنَّ ما دونَ النَّهُ مِن العَيدِ أُجْرِيَ مُجْرَىٰ الأموالِ ؛ بدلالةِ أنَّه لَا يَجِبُ فيه قِصاص ، ولا يَتَحَمَّلُهُ العاقِلةُ ، وهوَ في نَفْسِه جِنايةً ، ولوْ تقدَّرَتْ بكلِّ حالٍ لللّحِقَ

<sup>(</sup>١) ينظر الشرح مجتصر الكرحي، للقدوري [ق/٣٢٧/ داماد].

📲 غاية اليبال 🎥

بالحناية مِن كلَّ وَجُهِ، ولوْ لَمْ يَتَقَدَّرْ لَلْحِقَ بضمانِ الأموالِ مِنْ كلِّ وَجُهِ، فَفَدَّرُو مه ما يُقْصَدُ [به](١) الصَّفَعةُ، ولَمْ يُقَدَّرُوا ما يُقْصَدُ به الرِّينةُ؛ لِيُعْطَى الشَّنَهُ منَ الحِهتيْسِ

ورُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ﷺ أَنَّه قَالَ: في مالِ القاتلِ ، ورُوِيَ أَنَّ مِقدارَ الدِّبَةِ على تعاقِلَةِ ، وما زادَ على ذلكَ في مالِ القاتلِ .

وجهُ قولِهما: أنَّ ضمانَ لنَّفسِ في العَيْدِ ضمانُ جنايةٍ؛ بدلالةِ وجوبِ القِصاصِ فيها إذا كانَتْ عَمْدًا، ووجوبِ الكفارةِ فيه، فصارتْ كالجِمايةِ على الحُرِّ.

وجهُ قولِ أَبِي يُوسُفَ ﴿ مَا رُوِيَ عَنْ عُمَر ﴿ إِنَّهُ قَالَ: ﴿ لَا تَغْقِلُ [٢٠٨٠،١] الْعَاقِلَةُ عَمْدًا، ولا عَنْدًا، ولا صُلْحًا، ولا اغْتِرَافًا (٢٠)، ولأنَّ العَاقِلَةَ لَا تَتَحَمَّلُ ما دونَ النَّفسِ فيه، فكذلكَ النَّفسُ كالبَهاثم، وعكسُه الأَحرارُ.

والجوابُ: أمَّ الحبَرُ، فمعماه لَا تَتَحَمَّلُ العَاقِلَةُ مَا جَمَاهُ الْعَنْدُ؛ لأنَّ المَوىيٰ أقربُ إليه منهم، وأمَّا قباسُه على ما دونَ النَّفسِ: فليسَ مصحيح؛ لأنَّه لَا يَتَعَلَّقُ به أحكامُ الجدياتِ مِنَ القِصاصِ والكفَّارةِ، فلَمْ يَتَعَلَّقُ به حُكْمُ التَّحمُّلِ.

١) ما بين المعقومتين ريادة من «قا٢»، والم؟

 <sup>(</sup>٢) أحرجه الدارقطي في المسنه [١٧٧/٣]، واسبهاي [١٠٤/٨]، من طريق عامر الشُّغبِيّ عن عُمَر
 ﴿٢) أحرجه الدارقطي في المسنه [١٧٧/٣]، واسبهاي [١٠٤/٨]، من طريق عامر الشُّغبِيّ عن عُمَر
 ﴿إِنْ قَالَ: قَالُتُمْدُ وَ لَعَبْدُ وَالصَّلْحُ وَالإِغْبِرَافُ لَا تَنْقِيدُ الْعَاقِدَةُ».

قال البيهقي: الكدا فال عن عامر عن عمر ، وهو عن عمر منقطع ، والمحفوظ عن عامر الشعبي من قوله ال وضعفه ابن الملقن في البدر المبير؟ [٤٧٦/٨]

فِي الْحُرِّ إِذْ هُوَ بَدَلُ الدَّمِ عَلَىٰ مَا قَرَّرُنَاهُ، وَإِنْ خَصَبَ امَةَ قَيَمَتُهَا عَشُرُونَ الْقَا، فَمَا تَتُ فِي يَدِهِ ؛ فَعَلَيْهِ تَمَامُ قِيمَتُهَا ؛ لِمَا بَيْنًا أَنَّ ضَمَانَ الْعَصْبِ صَمَانُ الْمَالِيَّةِ

وحة الرَّوايةِ الأُخرى عنْ أبي يُوسُفَ: أنَّ مِقدارَ الدَّيَةِ منه ضمانُه ضمانُه الجِنايةِ ، فَيَتَحَمَّلُها العاقِلَةُ ، وما رادَ على الدِّيَةِ فوجونُه مِن حيثُ ضمانُ المالِ ، فلَمْ يَتَحَمَّلُهُ العاقِلَةُ .

ورَوَى الحسنُ عنْ أَسَى حَنِيفَةَ ﷺ: أَنَّه فرَّقَ بِينَ مَا يُوجِبُ الدِّيَةَ ، ومَا يُوجِبُ أَقلَ مِنَ الدِّينَةِ ، ومَا يُوجِبُ أَقلَ مِنَ الدِّينَةِ ، فيما يُقْصَدُ بِهِ الزَّينَةُ مِنَ العَنْدِ ، وقالَ في أحدِ حاجِنَيْه : نِصفُ القيمةِ ، وفي الأَنفِ مَا نَقَصَ ، ولَا يُبْلَغُ بِه دِيَةً حُرُّ ، وذلكَ لأنَّ الجِنايةَ على العَبْدِ جِنايةً على مالٍ ، فلا يَجِبُ جميعُ قيمتِه بِنُقصابِه ، كما لا يَجِبُ في البهائم

وقد قالَ الحسنُ هِ فِي روايتِه: إذا قَطَعَ ذَكَرَهُ، أَو أُنتَيَهِ، أَو أَصَابِحَ يَدَيْهِ، أَو أَصَابِحَ يَدَيْهِ، أَو أَصَابِعَ يَدَيْهِ، أَو أَصَابِعَ يَدَيْهِ، أَو أَصَابِعَ يَدَيْهِ، أَو أَصَابِعَ رَجْنَيْهِ وَهُ لَهُ مَا يَقْصَدُ بِهِ المَنفَعةُ ، وم يُقْصَدُ بِهِ المَنفَعةُ ، وم يُقْصَدُ بِهِ الرِّينةُ إذا بِلَعَ جميعَ القيمةِ ، وَجَبَ فيه ما نقصَ ؛ لأنَّه مالٌ ، فلا يَجِبُ بنُقصانِه جميعُ قيمتِه.

والمشهورُ منَ الرِّوايةِ في يَدَي الْعَبْدِ وَعَيْنَيْهِ: حَمِيعٌ قَيْمَتِه، ويُخَيَّرُ الْمَولَىٰ بِينَ إمساكِه منْ غيرِ شيءٍ، أَوْ تَسْليمِه [٣/٧٥٤ء] إلى الجاني، ويأخذُ القيمةَ، حتَّىٰ لَا يَجْتَمِعَ على مِلْكِه التَدَلُ والمُبَدَّلُ، وسَيَجِيءُ بِيانُها في آخرِ هذا الفَصلِ إِنْ شاءَ اللهُ تعالى». كذا ذكر الْقُدُورِيُّ في الشرح مختصرِ الْكَرْخِيُّ».

قولُه: (بَدَلُ الدَّمِ عَلَىٰ مَا قَرَّرْنَاهُ)، إشارةٌ إلىٰ قولِه: (وَالْأَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ هُمْ: قَوْله تَعَالَى: ﴿ وَدِيَةٌ مُسَـٰذَمَةٌ ﴾، أَوْجَبَهَا مُطْلَقًا، وَهِيَ اسْمٌ لِلْوَاجِبِ بِمُقَابَلَةِ الْآذَمِيَّةِ...). إلى آخِرِ ما قالَ،

قولُه: (وإِنْ غَصَب أَمَةً قِيمَتُهَا عِشْرُونَ أَلْفًا ، فَمَاتَتْ فِي يَدِهِ ؛ فَعَلَيْهِ تَمَامُ قِيمَتُهَا) ،

قَالَ: وَمَنُ قَطَعَ يَدَ عَبْدِ، فَأَعْتَقَهُ الْمَوْلَئِي، ثُمَّ مات مِنَ ذلك، فإنَّ كار نَ وَرَثَةٌ عَيْرُ الْمَوْلَى، فَلَا قِصَاصَ فِيهِ، وَإِلَّا اقْتُصَ مِنْهُ، وهذا عند أَسِ حنيفة را<sub>مِي</sub> يُوسُفَ شَيْدُ. وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا قِصَاصَ فِي ذَلِكَ، وَعَلَىٰ الْقَاطِع أَرْشُ الْبَد، وَمَا نَقَصَهُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ أَعْتَقَهُ، وَيَيْطُلُ الْفَضْلُ.

وهذه من مسائلِ «اللحامعِ الصَّغيرِ»، وذلكَ لأنَّ الغَصْبَ يَرِدُ عليه مِنْ حيثُ إِنْ مالٌ، لا مِنْ حيثُ إِنَّه آدميُّ، فتُعتَبرُ الماليَّةُ بالغَا قيمتُها ما بلغَتْ.

قولُه: (قَالَ: وَمَنُ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ، فَأَعْتَقَهُ الْمَوْلَىٰ، ثُمَّ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ كار لَهُ وَرَثَةٌ غَيْرُ الْمَوْلَىٰ؛ فَلَا قِصَاصَ فِيهِ، وَإِلَّا اقْتُصَّ مِنْهُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ عَنِي ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ هَنِهُ : لَا قِصَاصَ فِي ذَلِكَ، وَعَلَى الْقَاطِعِ أَرْشُ الْيَدِ. وَمَا نَقَصَهُ ذَلِكَ إِلَىٰ أَنْ أَعْتَقَهُ، وَيَبْطُلُ الْفَصْلُ)، أي: قالَ في «الجامع الصَّغيرِ».

ودلكَ لأنّه إذا كانَ له وارثٌ آخرُ لا يَجِبُ القِصاصُ بالاتّفاقِ ، ويَحِبُ على القاطعِ أَرْشُ اليّدِ ، وهوَ يَصفُ القيمةِ دِيّةُ اليّدِ للمَولى لاشتباهِ المُستَوْفَى ؛ لأَ إد نَطَرْنا إلى حالةِ القَطْعِ ؛ فالوّلِيُّ هوَ المَولَىٰ ؛ لأنَّ الجِناية حصلَتْ على مِلْكِه ، وإنْ نَظَرْنا إلىٰ حالةِ المَوتِ فالوّلِيُّ هوَ الوارثُ الآخرُ لاَ المَولَىٰ .

<sup>(</sup>١) ينظر، #الجامع الصغير /مع شرحه النافع الكبير # [ص/١٥]،

<sup>(</sup>٢) ينظر: المصدر السابق [ص /٥٠٦].

- 🗫 غاية الميان 🏖

ومع جَهالةِ المُستوفَى لَا يُمْكِنُ استيفاءُ القِصاصِ، فَيَجِبُ على القاطعِ أَرْشُ اليّدِ للمَولَىٰ ؛ لأنَّ الجِباية حَصلَتْ في مِلْكِه ، واليَدُ من الآدميِّ نِصْفَهُ، ويَصْمَنُ النَّقُصالُ الَّذي حَصلَ بعدَ القَطْعِ إلى يومِ العِتنِ ؛ لأنَّه نُقصالٌ حصلَ عنْ جنايةٍ فضمونةٍ ، ويسْفُطُ الفضلُ بالإعتاقِ ؛ لأنَّه لَمَّا أَعتقَه فقدُ أَحرِجَه عنْ مِلْكِه ، فَيَبْطُلُ خَمْمُ السَّرايةِ ، كَمَنْ قَطَع يَدَ عَبْدِ إنسان ، ثُمَّ باعَه المَولَىٰ منْ إنسانِ آخرَ ، ثُمَّ سَرَىٰ حُكْمُ السَّرايةِ ، كَمَنْ قَطَع يَدَ عَبْدِ إنسان ، ثُمَّ باعَه المَولَىٰ منْ إنسانِ آخرَ ، ثُمَّ سَرَىٰ إلى النَّسِ ثُمَّ ماتَ ؛ فإنَّه يَجِبُ على القاطعِ أَرْشُ البَدِ ، وتنطُل السَّرايةُ ، فكذا هنا . وَأُورَدَ الفقيهُ أبو اللَّيثِ فِي في الشرحِ لجامعِ الصَّغيرِ » سؤالًا وجوابًا فقالَ: وَأُورَدَ الفقيهُ أبو اللَّيثِ فِي في الشرحِ لجامعِ الصَّغيرِ » سؤالًا وجوابًا فقالَ: افإنْ قِبلَ : إذ اجتمعَ المَولَىٰ والوارثُ ، فَلِمَ لَا يَجِبُ القِصاصُ ، كم يَجِثُ الوقية ، المَولَىٰ ويجِدُ مَنَ الْمَولَىٰ ويوجِدُ مَنَهُ لَا يَجِبُ القِصاصُ ، كم يَجِثُ في المَولَىٰ ويقياصُ فيه .

قِيلَ له: هذه لَا تُشْبِهُ ذلكَ؛ لأنَّ في تلكَ المسألةِ لصاحبِ الرَّقبةِ مِلْكًا، ولصاحبِ الخِدمةِ حَقَّا يُشْبِهُ المِلْكَ، فصارَ بِمنزلةِ عَبْدِ بِيْنَ شريكيْنِ، وأمَّا [٢٥٥/٣] هاهد: وَقْتُ الجِناية لَمْ يَكُنُ للوارثِ فيه حَتَّى، ووَقَّتُ الموتِ لم يَكُنْ للمَولى فيه حَقَّ ثابتٌ، فاشتبَه المُسْتحقٌ في ذلكَ، فلا يَقْضِي القاضي بالمَجهولِ.

فَأَمَّا الكلامُ في الفصلِ النَّاني: وهوَ ما إذا لَمْ يَكُنُ للعَدْدِ وارثُ آخرُ سِوئ المَولِي ؛ فإنَّه يُقْتَصُّ عندَهما ، ولَا يُفتَصُّ عِندَ مُحَمَّدٍ ﴿ اللَّهِ مُا اللَّهِ اللَّهُ عَندَ مُحَمَّدٍ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّا الللللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

وجهُ قولِه: أنَّ السَّبِ مختلفٌ ؛ لأنَّا إِنِ اعتبَرْنا حالةَ القصعِ ؛ فالسَّبِ هوَ المِلْكُ، وإِنِ اعتبرُنا حالةَ الموتِ ؛ فالسَّبِ هُوَ الولاءُ، واختلافُ السَّبِ بمنزلةِ اختلافِ المُسْمَحَقُ، ولوِ اختلفَ المُسْتَحَقُّ لَا يُستوفَىٰ القِصاصُ ، فكذا هما. سوال فارة البيان -

ولأبي حَنِيفة وابي يُوسُف على: أنَّا تَيَقَنَّا بولايةِ الاستيفاء للمولى؛ لأنَّا إن اعتبرُنا حالة الموتِ فالوَلِيُّ هُوَ المُولَى، وإنِ اعتبرُنا حالة الموتِ فالوَلِيُّ هُوَ الْعُولَى أَنْ المُستوفَى معبومًا، واختلافُ السَّبِ لَا يُقْفِي إلى أيضًا بحُكْمِ الولاءِ، فكانَ المُستوفَى معبومًا، واختلافُ السَّبِ لَا يُقْفِي إلى المنارعةِ، فلا يَمْعُ الاستيفاءَ [1/4، 10/4]، بخلافِ جهالةِ المُسْتوفى.

وهذا إدا كانَ القطعُ عَمْدًا ، فإن كانَ خطأً فجوابُهما كجوابٍ مُحَمَّدِ هُلَا ؛ لأنْ الإعتاقَ يقْطَعُ حُكْمَ السَّرايةِ إذا كانَ القتلُ خطأً ؛ لِتَبَدُّلِ المُسْتَحِقَّ ؛ لأنَّ عنذَ وجودِ الحنايةِ المُسْتَحِقَّ هوَ المَولى ، وعندَ السِّرايةِ المُستجِقُ هوَ العَبْدُ ، وتَبَدَّلُ المُستجِقُ السَّرايةِ المُستجِقُ هوَ العَبْدُ ، وتَبَدَّلُ المُستجِقُ السَّرايةِ المُستجِقُ هوَ العَبْدُ ، وتَبَدَّلُ المُستجِقُ السَّرايةَ كما لو ماعَ .

بخلاف ما إذا كانَ القَتلُ عَمدًا ؛ لأنَّ قَمَّةُ المُسْتَجِقَّ في الحَالَيْنِ واحدً ، وهُوَ العَبْدُ ، لأنَّ القِصاصَ إنَّما يَجِبُ من حيثُ إنَّه آدميٌّ [والعَبْدُ مِنْ حيثُ إنَّه آدميٌّ [والعَبْدُ مِنْ حيثُ إنَّه آدميٌّ ] المُبْقُلِي على أصلِ الحُرِّيَةِ ، والمَولَى إنَّما يَسْتَوْفِي بطريقِ الحلافةِ عنِ العد، فإذا لَمُ يَكُنُ له وارثُ آخرُ سوى المولى ؛ كانَ المَولَى مُعَيَّنًا للاستيفاء بصريقِ الخلافةِ ».

وعلى هذا مسألة أخرى: دكرها في «المجامع الصَّغيرِ»(١): مُكاتَبُ قُتِلَ عَمْدًا، وَتَوَكَ وَفَهَ بِبَدَلِ الكتابهِ، فإن كالَ له ورثة أخرى سوى المَولى، لا قِصاصَ على القاتلِ بالإجماع، ويَجِبُ على القاتلِ قيمة المُكَاتَبِ؛ لجهالةِ المُستوفَى على م ذكرُنا، وإنْ لَمْ يَكُن له وارث سوى المَولى، وَتَوَكَ وَفَاهً؛ فَعَلَى قُولِ أَبِي حَنِيعة وأبِي يُوسُفَ عَلَى قُولِ أَبِي حَنِيعة وأبِي يُوسُفَ عَلَى قُولِ أَبِي حَنِيعة وأبِي يُوسُفَ عَلَى المَولى، وَتَوَكَ وَفَاهً؛ فَعَلَى قُولِ أَبِي حَنِيعة وأبِي يُوسُفَى عَلَى قُولِ أَبِي حَنِيعة وأبِي يُوسُفَى واحدٌ وهو المَولى،

وعلى قُولِ مُحَمَّدِ ﴿ إِنَّ يُسْتُوفَىٰ القِصاصُ لاختلافِ السَّبِ، وإِنْ تُنِلَ عاجزًا يَجِبُ القِصاصُ، ويَسْتُوفِه المَولَىٰ بالإجماعِ، وإِنْ كَانَ له ورثةً سوىٰ

۱) ما بين المعقوفتين زيادة س: «ن١، و ﴿غُلْهُ وَقَفْلَا ﴾، و ﴿مِنْهُ ، و ﴿ را ﴾ .

<sup>(</sup>١) ينظر . « لجامع الصغير /مع شرحه النافع الكبير » [ص/ ١٠٥] .

وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبُ الْقِصَاصُ فِي الْوجُهِ الْأَوَّلَ لِاشْنِبَاهِ مَنْ لَهُ الْحَقَّ، لِأَنَّ الْفَصَاصَ يَجِبُ عِنْدَ الْمَوْتِ مُشْنِيدًا إِلَىٰ رَفْتِ الْجُرْحِ، [٢٠٧٠ هـ] وعلى اعْبَبارِ عَلَمَ الْجُرْحِ بَكُونُ الْحَقِّ لِلْمَوْلَى، وَعَلَى اعْبَبَارِ الْحَالَة الثَّانية يَكُونُ لِلْوَرَقَهُ عَالَمَ الْجُرْحِ بَكُونُ الْحَقِّ لِلْمَوْلَى، وَعَلَى اعْبَبَارِ الْحَالَة الثَّانية يَكُونُ لِلْوَرَقَهُ فَلَهُ الْجُرْحِ بَكُونُ الْحَقِّ لِلْمَوْلَى، وَعَلَى اعْبَبَارِ الْحَالَة الثَّانية يَكُونُ لِلْوَرَقَهُ فَلَهُ الْجَبُ عَلَى وَجْهِ يُسْتَوْفَى.

وفيه الْكَلَامُ، وَاجْتِمَاعُهُمَا لَا يُزِيلُ الإشْتِنَاءَ؛ لِأَنَّ الْمُلْكَبْنِ فِي الْحَالَيْنِ،

المَولَى؛ لأنَّه لمَّا ماتَ عاجزًا صارَ قِنَّا، فكانَ ولايةُ الاستيفاءِ للمَولَىٰ علىٰ كلُّ حالٍ، كذا ذَكَر فَخُرُ الدِّسِ قاضي خان وغيرُه.

وقالَ الإمامُ الْأَسْبِيجَابِيُّ في قشرحِ الطَّحَاوِيُّ»: قددا إذا أَعْتَقَ العَبْدَ بعدَ لَفَطع ، ولو لَمْ يُعْتِقْ ، ولكنْ دَبَرَهُ ، أَوْ كَانَتْ أَمَةً فَاسْتَوْلَدَهَا ؛ لَمْ تَنْقَطِع السَّرايةُ ، قَيْحِبُ نِصفُ القيمةِ ، ويَجِبُ ما تَفَصَ بعدَ الجِمايةِ قبلَ الموتِ هذا في الخطأِ ، وإنْ كَانَ عَمْدًا فللمَولَى أَنْ يَقْتَصَ بالإجماع » (١) .

قولُه: (وَإِلَّا اقْتُصَّ مِنْهُ)، أي: إنْ لَمْ يَكُنْ للعَبْدِ المُعْتَقِ وَرَثَةٌ غيرُ المَولَىٰ؛ اقْتُصَّ مِن قاطع يَدِهِ بعدُ موتِ العَبْدِ.

قولُه: (فِي الْوَحْهِ الْأَوَّلِ) ، أي. فيما إذا كانَ له وَرَثَةٌ غيرُ المَولى.

تُولُه: (وَعَدَىٰ اعْتِبَارِ الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ)، وهي حالةُ الموتِ.

قولُه: (وقيه الْكَلَامُ)، أي: كلامُنا [٤٤٥٨، في تحقَّقِ اشتباهِ مَن له حَقَّ القِصاصِ، يَغْنِي: إنْ تَعَذَّرَ استيفاءُ القِصاصِ لِتَحَقَّقِ اشتباهِ مَن له الاستيفاءُ، رقد تحقَّقَ الاشتباهُ فيما نحنُ فيه، فيَتَعَذَّرُ الاستيفاءُ.

قولُه: (وَاجْتِمَاعُهُمَا لَا يُزِيلُ الإِشْتِبَة)، أي: اجتماعُ المَولَىٰ والورثةِ لَا يُزِيلُ

<sup>(</sup>١) ينظر الشرح مختصر الطحاري، للأنشيخيني [ق/٣٦٨].

بِخِلَافِ الْعَنْدِ الْمُوصَى بِخِدْمَتِهِ لِرَجُّلِ وَبِرَقَتِتِهِ لِآخَرَ إِذَا قُتِلَ، لِأَنَّ مَا لِكُلُّ مِنْهِ، مِنْ الْحَقِّ ثَابِتٌ مِنْ وَقْتِ الْحُرْحِ إِلَىٰ وَقْتِ لَمَوْتِ، فَإِذَ اجْتَمَعَ رَالَ الاشْبِبَاهُ

وَلِمُحَمَّدٍ فِي الْجِلَافِيَةِ وَهُوَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْعَبْدِ وَرَفَةٌ سِوَىٰ الْمَوْلَىٰ أَنْ سَبَ الْوِلَايَةِ قَدْ اخْتَلَفَ ؛ لأنه الْمِلْكُ على اعتبار إِحْدَى الْحَالَتَبْنِ والوران الله الولاء عَلَى اعْتِبَارِ الْأُخْرَىٰ ، فَنُرِّلَ مَنْزِلَةَ احْتِلَافِ الْمُسْتَحَقِّ فِيمَا يُحْتَاطُ فِهِ اللهَ إِذَا قَالَ لِآخَرَ بِعُتنِي هَذِهِ الْجَارِيّةَ بِكَدَا فَقَالَ الْمَوْلَىٰ زَوَّجْتَهَا مِنْكَ لَا يَحِلُ لَهُ وَطُولُهَا وَلِأَنَّ الْإِعْتَىٰقَ قَاطِعٌ لِلسَّرَايَةِ ، وَبِانْهِطَاعِهَا يَبْفَىٰ الْجُرْحُ بِلَا سِرَايَةٍ ، وَالسِّرَايَةُ بِلَا قَالَ الْمُؤْمِنَ الْجُرْحُ بِلَا سِرَايَةٍ ، وَالسَّرَايَةُ بِلَا قَطْع فَيَمْتَنِعُ الْقِصَاصُ ،

﴿ كَايَةَ الْبِيَانِ ﴾﴾

ذلكَ الاشتباة؛ لأنَّ مِلْكَ المَولى للَّقِصَاصِ بِالنَّطْرِ إلى [م ٢٠٠٩ م] حالِ الجَرحِ، ومِنْكُ الوَرَثَةِ بِالنَّظْرِ إلى حالِ الموتِ، وعندَ الاحتماعِ لَا يَحْصُلُ لكلَّ واحدِ منهم المِلْثُ في الحالَيْنِ، فلَا يُشِيدُ الاجتماعُ، وهذا معنى قولِه: (لِأَنَّ الْمِلْكَيْنِ فِي الْحَالَيْنِ).

قولُه: (فِي الْخِلَافِيَّةِ)، أي: في لمسألةِ المُخْتلفِ فيها، وهيَ ما إدا لَمْ يَكُلْ للعَبْدِ المُعْنَقِ وَرَثَةً سوئ المَولى<sup>(١)</sup>.

قُولُه: (لِأَنَّهُ الْمِلْكُ) ، أي: لأنَّ سَبَبَ الولايةِ المِلكُ.

قُولُه: (إِحْدَىٰ الْحَالَتَيْنِ) ، أرادَ بها حالة الجَرْحِ.

قولُه. (عَلَىٰ اغْتِبَارِ الْأُخْرَىٰ) ، أي: الحالةِ الأحرىٰ ، وأرادَ به: حالةَ الموتِ

قولُه: (فِيمَا يُحْتَاطُ فِيهِ)، أي: في الأمرِ الَّذي لَا يَثْبِتُ بِالشَّبُهاتِ يَعْبِي القِصاصَ، واحتُرِزَ به عَمَّن قالَ لآخرِ؛ لَكَ عَلَيَّ أَنْفُ مِنْ قَرْضٍ، فقالَ المُقَرُّ بهُ لَا، بَلْ مِنْ ثَمَنِ [بَيْعٍ](٢)، فإنَّه يُقْصَى بالعالِ وإنِ احتىفَ السَّبِ ؛ لأنَّ العالَ يَقَعُ

 <sup>(</sup>١) على «الأصل»: «الولي» والمثبت من: «قالا» ؛ وقمة ؛ وقاله ؛ وقاله وقعه ؛ وقر».

 <sup>(4)</sup> في الأصلة: المبيعة، والمثبت من: القائم ، والما، والثا، والخاء والراء.

مِهِ البِدُّلُ والإباحةُ ، فلَا يُبالَئ باختلافِ السَّبب.

قولُه: (لِأَنَّ الْمُقَضِينَ لَهُ مَعْلُومٌ)، وهوَ الهَولين؛ لأنَّه لاَ وارثَ للغَبْد عيرُه.

قولُه: (وَالْمُحُكُمُّ مُثَّحِدٌ)، وهوَ القِصاصُ؛ لأنَّه شُوجبُ العبند، موجب نقولُ باستيفاءِ القِصاصِ للمَولِي لعدمِ الاشتهاءِ،

قولُه: (مِخِلَافِ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ). أي: بخلافِ ما إذا كانَ له ورثةٌ غيرُ المولى، حيثُ لَا يَجِبُ الْقِصاصُ؛ لأنَّ المَقْضِيَّ له بالقِصاصِ مجهولٌ؛ لأنَّ المَولى في حالِ والورثةُ في حالٍ، كما مرَّ بيانُه.

قولُه: (وَلَا يُغْتَبُرُ بِالْحَتِلَافِ السَّبَبِ هُنَا)، أي: فيما إدا لَمْ يَكُنّ له ورثةٌ غيرُ المَتولئ، لَا يُعْتَبُرُ مَاختلافِ سببِ ولايةِ استيماهِ القِصاصِ مِن المِلْكِ والوَلاءِ؛ لأنَّ المقصودَ ـ وهو حُكْمُ لقِصاصِ ـ مُتَّحِدٌ غيرُ مُخْتيفٍ.

قوله: (بِخِلَافِ تِلْك الْمَسْأَلَةِ).

أرادَ بها: المسألةَ الَّتي قَاسَ عليها مُحَمَّدٌ ﴿ وَهِيَ مَا إِذَا قَالَ لاَّحَرَ؛ بِعُنَنِي هذه الحاريةَ بكذا، وقالَ المَولِئ: زوَّجتُها منكَ ؛ لاَ يَجِلُّ له وَطُؤُها.

فَأَجَابَ وَقَالَ: لَا نُسَنَّمُ أَنَّ الفَرَعَ مثلُ الأصلِ ؛ لأنَّ في لأصلِ الخُكُمُ مُخْتلفٌ كَالنَّسِ، وفي الفرعِ الحُكُمُ مُنَّجِدٌ والسَّبثُ مُخْتنفٌ، فلَمْ يَكُونَا نَضِيرِيْنِ، فَفَسَدَ القِياسُ. لِأَنَّ مِلْكَ الْيَمِسِ يُغَايِرُ مِلْكَ النَّكَاحِ حُكْمًا، والْإِغْتَاقُ لا يَفْطَعُ السَّرَاية لذاته بَلَّ لِاشْتِبَاهِ مَنْ لَهُ الْحَقِّ ، وَذَلِكَ فِي الْحَطَإِ دُونَ الْعَمْدِ لِأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَصْلُحُ مَالِكَ لِلشَّتِبَاهِ مَنْ لَهُ الْحَقْ الْحَرْمِ يَكُونُ الْحَقْ لِلْمَوْلَىٰ ، وَعَلَىٰ اعْتِتَارِ حَالَةُ الْمُورِةِ يَكُونُ الْحَقْ لِلْمَوْلَىٰ ، وَعَلَىٰ اعْتِتَارِ حَالَةُ الْمَوْتِ يَكُونُ لِلْمَوْلَىٰ ، وَعَلَىٰ اعْتِتَارِ حَالَةُ الْمُورِةِ يَكُونُ الْحَقْ لِلْمَوْلَىٰ ، وَعَلَىٰ اعْتِتَارِ حَالَةُ الْمَوْتِ يَكُونُ لِلْمَوْلَىٰ ، وَعَلَىٰ اعْتِتَارِ حَالَةُ الْمَوْتِ يَكُونُ لِلْمَيْتِ لِحُرِّيَتِهِ فَيُقْضَى مِنْهُ دُيُونُهُ وَيُنَقَّدُ وَصَايَاهُ فَجَاءَ الإشْتِهَاءُ.

بيانُه: أنَّ الحُكُم وهو حِلُ الْوَطْءِ صروريُّ، لَا مقصودٌ، ثَبَتَ نَبَعًا سِلْنَ البَّمِينِ في صورةِ البيعِ، وفي النَّكَاحِ حُكُمُ الحِلُّ ثَبَتَ مقصوداً بالنِّكَاحِ، حَتَىٰ لمَ يُشْرِعِ النَّكَاحِ أَنْ يَنْصَوَّرُ الحِلُّ، وفي مِلْكِ البَميسِ يُشْرَعُ المِلْكُ في مَوصِعِ لَا يُنْصَوَّرُ الحِلُّ، وفي مِلْكِ البَميسِ يُشْرَعُ المِلْكُ في مَوصِعِ لَا يُنْصَوَّرُ الحِلُّ، وفي مِلْكِ البَميسِ يُشْرَعُ المِلْكُ في مَوصِعِ لَا يُنْصَوِّرُ الحِلُّ، وفي مِلْكِ البَميسِ يُشْرَعُ المِلْكُ في مَوصِعِ لَا يُنْصَوِّرُ الحِلُّ، والبَهاثمِ، فلمَّ اختلَفَ الحُكْمُ كما اختلَفَ السَّبِهُ ؛ لَمْ يَحِلُ الوَطْءُ.

## قولُه: (وَالْإِعْتَاقُ لَا يَقْطَعُ السِّرَايَةَ لِذَاتِهِ).

جوابٌ عنْ قولِ مُحَمَّدِ ﷺ ، إنَّ الإعداقُ قَاطِعٌ للسَّرايةِ . يَعْنِي: لمَّا جُنِرُ الإعتاقُ قاصعً للسِّرَاية ؛ كانَ الإعتاقُ كالبُرْءِ ، فيَنْفَئ الجَرْحُ بلا سِرَايةً ، واسترايةُ بلا حَرْحٍ ، فلا يَجِبُ القِصاصُ على القاطعِ ، كما إذا كانَ الفَطْعُ خطأً ، فأحابَ عنه وقالَ:

سَدَّمْنَا (١٠١٠/٨) أَنَّ الإعتاقَ قاطعٌ للسَّرايةِ ، لكنْ لَا نُسَلَّمْ أَنَّ كُونَهُ قاطعًا لها المَعْقُ ، كما في القطعِ خطأً ؛ لأنَّه يَشْتَبِهُ مَنْ له الحَقُّ ، كما في القطعِ خطأً ؛ لأنَّه يَشْتَبِهُ مَنْ له الحَقُّ هُوَ الْمَولَى وَقْتَ الْجَرِحِ ، الْحَقُّ إِذَا مَاتَ الْعَدُ بِعَدَ الإعتاقِ ؛ لأنَّ مَنْ له الحقُّ هُوَ الْمَولَى وَقْتَ الْجَرِحِ ، والميتَّ وَقْتَ الْجَرِحِ ، والميتَّ وَقْتَ الدَّيَةِ دُيُونُه ، فَخُيلً والميتَّ وَقْتَ الدَّيَةِ دُيُونُه ، فَخُيلً الإعتاقُ قاطعًا للشِّر يةِ للاشتباهِ ،

وفي العَمْدِ ليسَ كذلكَ؛ لأنَّه لَا اسْتباهَ ثَمَّةَ؛ لأنَّ مُوجَبَهُ القِصاصُ والعَبُّ مُبَقَّىٰ على أَصْلِ الحُرِّيَةِ، ولهذا لَمْ يَكُنْ لمولاه أنْ يسْفِكَ دَمَهُ بلا حتَّى، فوَحَبَ القِصاصُ للعَبْدِ أَوَّلًا، ثُمَّ بتولَّاه مولاهُ حلافةً عنه، فارتفَعَ الاشتباهُ، فلَمْ يَكُنِ أَمَّا الْعَمْدُ فَمُوحِبُهُ الْقِصَاصُ وَالْعَبْدُ مُنْقَىٰ عَلَىٰ أَصْلِ الْحُرِّيَّةِ فِيهِ ، وَعَلَىٰ اغْتِنارِ أَلْ يَكُونَ الْحَقُّ لَهُ فَالْمَوْلَىٰ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّاهُ إِذْ لَا وَارِثَ لَهُ سِوَاهُ فَلَا اشْتِبَهُ وَيِمَنْ لَهُ الْحَقَّ ، وَإِذَا امْتَنَعَ القِصَاصُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ فِي الْفَصْلِيْنِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ يَجِبُ وَيِمَنْ لَهُ الْحَقَّ ، وَإِذَا امْتَنَعَ القِصَاصُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ فِي الْفَصْلِيْنِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ يَجِبُ أَرْشُ لَيْدٍ ، وَمَا نَقَصَهُ مِنْ وَقْتِ الْجُرْحِ إِلَى وَقْتِ الْإِعْتَاقِ كَمَا ذَكَرُنَا لِأَنَّهُ حَصَلَ أَرْشُ لَيْدِ ، وَمَا نَقَصَهُ مِنْ وَقْتِ الْجُرْحِ إِلَى وَقْتِ الْإِعْتَاقِ كَمَا ذَكَرُنَا لِأَنَّهُ حَصَلَ الْأَوْلِ عَلَى مِنْكِهِ وَيَبْطُلُ ، وَعَنْدَهُمَا الْجَوَابُ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ كَالْحَوْرَبِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ فِي الْقَانِي . كَالْحَوْرَبِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ فِي الْقَانِي .

قَالَ: وَمَنْ قَالَ لِعَبْدَيْهِ: أَحَدُكُمَا حُرٌّ، ثُمَّ شُجًّا فَأَوْقَعَ الْعِثْقَ عَلَىٰ أَحَدِهِمَا ؛ قَأَرْشُهُمَا لِلْمَوْلَى ؛ لِأَنَّ الْعِثْقَ غَيْرُ دَرِلٍ فِي الْمُعَيَّىِ وَالشَّجَّةُ تُصَادِفُ الْمُعَيَّنَ فَبَقِيَا

، لإعتاقُ قاطعًا للسَّرايةِ ، فالدفعَ قولُ مُحَمَّدٍ ﴿ إِنَّ السَّرَايَةَ بَقِيَتُ بلا جَرْحٍ ٠

قولُه، (وَإِذَا امْتَنَعَ القِصَاصُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ فِي الْفَصْلَيْنِ)، أي: فيما إذا كانَ له ورثةٌ غيرُ المَولئ، وكدا إذا امتنَعَ القِصاصُ عندَهم ورثةٌ غيرُ المَولئ، وكدا إذا امتنَعَ القِصاصُ عندَهم جميعًا، فيما إذا كانَ له ورثةٌ غيرُ لمَولى، وهوَ الفصلُ الأوَّلُ، يَجِبُ أَرْشُ اليَدِ، وما نَقَصَ العَبْدُ إلى وَقْتِ العِتقِ، وقدْ مَرَّ بيانُ ذلكَ

قالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ فَي المختصرِه ﴾ : الوالمُدَبَّر ، والمُدَبَّرَةُ ، وأمُّ الوَلدِ ، وابنُ أمَّ الوَلدِ بمنزلةِ الْعَبيدِ في القِصاصِ ، فهوَ للمولئ أو للمَوَالي إن كَانُوا جماعةً ، وذلكَ لأنَّهم على مِلْكِه ، ألَا تَرَى أنَّه يُوا جِرُهم بحقٌ لمِلْكِ ، ويطأُ لمُدَبَّرَةَ وأمَّ الوَلدِ بحقً المِلْكِ ، ويطأُ لمُدَبَّرَةَ وأمَّ الوَلدِ بحقً المِلْكِ ، فصارُوا كالعَبيدِ القِنِّ ( ) .

قولُه. (قَالَ. وَمَنْ قَالَ لِعَبْدَيْهِ (٢): أَحَدُكُمَا حُرِّ، ثُمَّ شُجًّا فَأَوْقَعَ الْمِثْقَ عَلَىٰ أَخَدِهِمَا، فَأَرْشُهُمَا لِلْمَوْلَى)، أي: قالَ في «الجامع الصَّغيرِ»،

 <sup>(</sup>١) ينظر فشرح محتصر الكرخي في بقدوري (ق/٣٣٩/ داماد).

 <sup>(</sup>٢) في ١١٤ صل (العبيدة) والمثبت من (١٤٢١) والاناء والغاء والراة

# مَمْلُوكَيْنِ فِي حَقَّ الشَّجَّةِ (وَلَوْ قَتَنَهُمَا رَجُلٌ تَجِبُ دِيَةٌ حُرٌّ وَقِيمَةٌ عَبْدٍ).

وصورتُها فيه: «مُحَمَّدٌ عن يَعْقُوبَ عنْ أَبِي حَبِيعَةَ ﴿ اللهِ عَبْرُنَا مِنْ دَلْكَ ، [ثُمَّ ] ، قَرَ احدُكما حُرِّ ، ثُمَّ شَجَّ رَجُلُ العَدَيْنِ شَجَّةً [شَجَّةً] (ا) فَبَرِنَا مِنْ دَلْكَ ، [ثُمَّ ] ، قَرَ له: أَوْمِع المِتقَ على أحدِهما، فأوقَعه على أحدِهما، قالَ: أَرْشُ الشَّخَيْنِ له: أَوْمِع المِتقَ على أحدِهما، فأوقَعه على أحدِهما، قالَ: أَرْشُ الشَّخَيْنِ المُنهمَ ليسَ للمَولَىٰ اللهِ اللهِ أصلِ «الجامع الصَّغيرِ»، وذلكَ لأنَّ العِتقَ المُنهمَ ليسَ للمَولَىٰ اللهُ في المُعيَّنِ ؛ لأنَّه أُصِيفَ إلى أحلِهما غيرُ عينٍ ، وحينَ وقعتِ الشَّجَةُ يَقِبَا مِملُوكَيْنِ كما كانًا، فلهذا وَجَبَ أَرْشُهما لممّولَىٰ لاَ لورثيهما.

قَالُوا فِي «شروح الجامعِ الصَّغيرِ»: وهذا يُخَالِفُ ما إذا قَتَلَهما رَجُلَّ واحدٌ؛ فإنَّه يَغْرَمُ قيمةَ عَبْدٍ ودِيَّةَ حُرُّ ، يَغْنِي: إدا قَتَلَهما معًا(\*\*) ، ولَمْ بِعُمَلُ كذلكَ في ضمالِ الشَّجَّنَيْنِ والجاني واحدٌ أيصًا.

والفرقُ بينَ قَتْلِهما وشَجَهما، أنَّ البيانَ إنشاءٌ مِنْ وجهِ، وإطهارٌ مِنْ وجهٍ، على ما عُرِفَ في أصولِ الفقهِ، وهوَ أنَّ أحدَهما إذا ماتَ نَعَيَّنَ الناقي لنعِتنِ، ولَا يصحُّ قولُه: أردتُ الميِّتَ بالعتنِ ؛ لأنَّ الإنشاءَ في الميِّتِ لَا يَصِحُّ، ولوْ لَمْ يَمُنِ يصحُّ قولُه: أردتُ الميِّتَ بالعتنِ ؛ لأنَّ الإنشاءَ في الميِّتِ لَا يَصِحُّ، ولوْ لَمْ يَمُنِ العَبدانِ [٨/٠٠٠هـ ألميانِ على معنى أنَّ النبانَ إطهارٌ، وتعُبينُ المواقعِ، ولوْ كانَ إنشاءً مِنْ كلِّ وجهٍ لَمْ يُخْبَرُ ؛ لأنَّه لَا جَبْرَ في الإنشاءِ.

نُمَّ نَقُولُ: إنَّ العبديْنِ حينئذٍ بعدَ الشَّجَّةِ يَصْلُحانِ لإنشاءِ العتقِ في حقِّهما، فجُعِلَ البيانُ إنشاءً. أي: إيقاعًا لمعتقِ ابتداءً، فكانَ العبْدانِ مملوكيْنِ حينَ وفوعِ الشَّجَّةِ قبلَ إيقاعِ العِتقِ، فكانَ [أرْشُهما لمولاهما](1) [1/8014] وبعدَ قَتْبِهما، أو

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين! رُددة من الانه، والعلاء والانام، والملاء والماء والراء،

<sup>(</sup>٢) ينظر 1 محامع الصعير أمع شوحه النافع لكبيرة [ص٧٠٥].

 <sup>(</sup>٣) عي «الأصول»، فوشجهما معًا، والمثبت من العالاً، وقما، وقيه، وقاع»، وقارًا،

 <sup>(1)</sup> هي «الأصل» «أرشها نمولاها» والعثب من «قا۲»؛ وقم»، وقد»، وقع، وقار».

وَالْهَرْقُ أَنَّ الْبَيَانَ إِنْشَاءٌ مِنْ وَجْهٍ وَإِطْهَارٌ مِنْ وَجْهٍ عَلَىٰ مَا غُرِفَ، وَمَعْدَ الشَّجَّةِ بَقِيَ مَحِلًّا لِلْبَيَانِ فَاعْتُبِرَ إِنْشَاءٌ فِي حَفِّهِمَا، وَبَعْدَ الْمَوْتِ لَمْ يَبْقَ مَحِلًا

موتِهما؛ لَمْ يَبْقَب مَحلًا للإنشاءِ، فخُعِلَ البيانُ إظهارًا وتغيبنًا للوافع، وكانَ أحدُهما حُرًّا بيقينٍ، وإن كانَتِ الحُرِّيَةُ عيرَ مازلةٍ في أحدِهما معيَّنًا، فكانَ قاتلُهما فالله للحُرَّ منهما، فوَجَبَ عليه قيمةُ عبدٍ ودِيَةُ حُرِّ؛ لأنَّ القتلَ يُلاقِي محلَّ العِنق.

عامًّا الطَّرفُ: فليسَ بمحلَّ للعتنِ ، فإنَّما يَثْبُتُ حُكْمُ العِنقِ في الطَّرفِ نبعًا للعَينِ ، فلاَ يَثْبُتُ قبلَ ثُبوتِه في العينِ مِن كلَّ وجهِ ، بخلافِ ما إدا فتلَ كلَّ واحدِ مِن العبديْنِ رَجُلٌ معًا ، حيثُ يَجِبُ قيمةُ المملوكيْنِ لعدمِ التَّيقُّنِ بقتلِ الحُرُّ ؛ لأنَّه يُنْكِرُ كلُّ واحدٍ منهما أنَّه فَتَلَ الحُرَّ .

قَالَ أَبُو الحسنِ الْكَرْخِيُّ ﴿ فَي كَتَابِ الْعَنَاقِ مَن «مَخْتَصْرِه»: «وإذَا قَالَ الرَّجَلُ لِأَمَنَيْهِ: إحداكما حُرَّةٌ، ولَا ينْوِي واحدةٌ بَعَيْبِها، فَفَتَلَهما رَجُلُ جميعًا معًا، فعلى القاتلِ نصفُ قيمة كُنَّ واحدةٍ منهما للمَولى، وعليه نصفُ دِيةٍ هذه، ونصفُ فيل القاتلِ نصفُ قيمة كُنَّ واحدةٍ منهما للمَولى، وعليه نصفُ دِيةٍ هذه، ونصفُ دِيةٍ هذه وقيمةً.

ولوْ تَتَلَهما رَجُلانِ جميعًا معًا؛ كانَ على كلِّ واحدٍ منهما قيمةُ الأَمَةِ النَّي قَتلَ، فَيَكُونُ نصفُ قيمتِه للمَولَى، وم بَقِيَ من قيمةِ كلَّ واحدةٍ منهما لورثتِهما، فإنْ قَتَلَهما رَجُلانِ، أوْ رَجُلُّ واحدٌ، إحداهما قبلَ صاحبِتِها؛ فعي الأولى: القيمةُ للمَولَى، وفي الثَّانيةِ: الدِّيةُ للورثةِ، وهذا كلَّه في قولِ أبي حَنِيفَةَ عَنِيفَةَ وَأبي يُوسُفَ ومُحَمَّدٍ هِي المَلائمِ». اللهَ إلى هنا لفظُ الْكَرْخِيَّ عَنِي وَمُحَمَّدٍ في المِلائمِ». اللهُ إلى هنا لفظُ الْكَرْخِيَّ عَنِي .

وقالَ الشَّيخ أبو الحسينِ القُدُورِيُّ ﷺ: «الأصلُ في ذلكَ: أنَّ القاتلَ لَا يَخُلُو: إمَّا أنْ يَكُونَ واحدًا أو اثنيْنِ، وكلُّ واحدٍ منهما على فصلَيْنِ: إمَّ أنْ يَكُونَ

<sup>(</sup>١) ينظر: فشرح محتصر الكرخي، للقدوري [ق/١٨٧/ داماد].

للَّسِانَ فَاعْتَرُنَاهُ وَظُهَارًا مَحْصًا ، وَأَخَذُهُمَا خُرٌّ بِيقِينِ فَتَجِبُ قِيمَةٌ عَنْدِ وَدَيَّةٌ خُرُّ، بَحَلَافِ مَا رَدًا قَتَلَ كُلَّ وَاجِدٍ مِنْهُمَا رَخُلٌ خَيْثُ قِيمَةٌ الْمَمْأُوكِينَ ، لأَنَّا لَمُ شَيِقُ

قَتُلَهِما مَمًا، أو إحداهما بعدَ الأخرَى، فإنْ كَنَ القاتلُ واحدًا، وقتلهما مَمَّا وَقَلُهُما مَمَّا وَقَلُهما عَدَمُنَ أَنَّهُ قَتْلَ خُرَّةً وَأَمَّةً، والواحبُ بقَتْلِ الخُرَّةِ الدِّيةُ، ويقتُل الأَمَّة: القيمةُ، فالقيمةُ للمَولَى، والدَّيةُ للورثةِ، وكلُّ واحدةٍ منهما تَجِبُّ دِيثُها في حالٍ، وفيمتُها في حالٍ، فيُقْسَمُ ذلكَ على أَصْلِما باعتدرِ الأحوارِ.

وأمَّا إذا قتلَ إحداهما قبلَ صاحبتِها؛ فقدْ تعيَّنتِ الحُرِّيَةُ في الثَّامِةِ بقَتُل الأُولَى، فكاسَتْ على الفاتلِ قيمةُ الأُولَى للقولى، ودِيةُ الثَّانيةِ للورثةِ، وأمَّ إذا قتل كلَّ واحدٍ منهما رَجُلٌ، وكانَ القتلُ معّا؛ فعلى كلَّ واحدٍ مِنَ القاتلَيْنِ القيمةُ، نصْفُها مورثةِ، ونصفُها للمولى؛ لأنَّا لا تَعْلَمُ مَنْ يَجِبُ عليه الدّيّةُ [٢٠١١م/م] منهما، فشقط يجابُها لجهالةِ المستَحقَّ عليه، فتقيتِ القيمةُ لمُتيقَّنةُ، وليسَ كدلكَ إدا كانَ القاتلُ واحدًا؛ لأنَّ المُسْتحقَّ عليه معلومٌ، وإنَّم جُهِلَ المُسْتحقَّ، وفي مسألتِنا المُسْتحقَّ عليه معلومٌ، وإنَّم جُهِلَ المُسْتحقَّ، وفي مسألتِنا المُسْتحقَّ عليه الاستحققُ بالشَّتُ

وإنَّمَا انقسمَتِ القيمتانِ؛ لأنَّ المَولئ مُسْتحقٌّ لِبُدَلِ الأُخرى، وكلَّ واحدٍ منهما يشتَحقُّ في حالٍ، ولَا يشتَحقُّ في حالٍ،

وأمَّا إذا كانَ القتلَ متفرِّقًا ' يَغْرَم القاتلُ الأوَّلُ قيمةَ [١٠:١٠،] المفتولِ للمَولَىٰ ، وقدْ تعيّنتِ الحُرِّيَّةُ في النَّاليةِ ؛ فعلىٰ قائلِها (١) الديةُ لورثتِها - كذا ذَكَر الْفُدُورِيُّ اللهُ عَلَىٰ فائلِها (١) الديةُ لورثتِها - كذا ذَكَر الْفُدُورِيُّ اللهُ عَلَىٰ عَالِمِها (١) الديةُ لورثتِها - كذا ذَكَر الْفُدُورِيُّ اللهُ عَلَىٰ فَائلِها (١) الديةُ لورثتِها - كذا ذَكَر الْفُدُورِيُّ اللهُ عَلَىٰ فَائلِها (١) الديةُ لورثتِها - كذا ذَكَر الْفُدُورِيُّ اللهُ عَلَىٰ اللهُ ال

وقالَ الحَاكِمُ الشَّهِيدُ ﴿ فِي ﴿ الكَافِي ١٤ ﴿ وَإِنْ لَمْ يَحْنِ عليهما أَحَدٌ ، ولكَنَّ المَولَى مَاتَ قبلَ الاختيارِ ؛ عَنْقَ نصفُ كلِّ واحدةٍ منهما ، وَسَعَتْ في نصفٍ

 <sup>( )</sup> هي (دالأصل) ، وقرله، العاقلتها»، والمثب، من الفاع، راام»، والله، والعاه.

يِفَتْلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُرَّا وَكُلَّ مِنْهُمَا يُنْكِرُ ذَلِكَ ، ولأنَ الْقياس بأنى ثُبُوت الْعِنْقِ فِي الْمَجْهُولِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ فَائِدَةً ، وَإِنَّمَا صَحَّمْنَاهُ ضَرُّورةَ صِحَّة التَّصَرُّفِ وَأَنْبَتْنَا لَهُ وِلَايَةَ النَّقُلِ مِنْ الْمَجْهُولِ إِلَى الْمَعْلُومِ قَيَتْقَدَّرُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ وَهِيَ فِي النَّفْسِ دُونَ الْأَطْرَافِ فَبَقِيَ مَمْلُوكًا فِي حَقِّهَا .

قيمتِها (١)، وذلك لأنّه لمّا فات البيانُ بموتِ المولى؛ شاعَ العِتقُ الواحدُ فيهما وحميعٌ؛ لأنّه ليسَ أحدُهما بأولى من الآخرِ، فلمّا عَتَقَ نصفُ كلّ واحدةِ سهما وَجَتَ إخراجُ النّصفِ الباقي إلى الحُرّيَّةِ بالسّعايةِ ، فإنِ اختارَ المولى يقاعَه عندَ الموتِ على إحداهما ؛ عتَقَتُ الله يعني: عَتَقَ كلّها مِن جميعِ المالِ ؛ لأنّ البيانَ المعربُ عليه ، فيصحُ مِن جميعِ المالِ ؛ لأنّ البيانَ مُسْتحِقٌ عليه ، فيصحُ مِن جميعِ المالِ .

قُولُه: (وَلِأَنَّ الْقِيَاسَ يَأْبَىٰ ثُبُوتَ الْعِثْقِ فِي الْمَجْهُولِ)، عَطْفٌ على قولِه: (أَنَّ الْتَيَانَ إِنْشَاءٌ مِنْ وَجُهِ)، يُرِيدُ المرقَ ثانيًا بينَ الشَّجَّةِ والفتلِ.

يَعْنِي: أَنَّ القياسَ يَأْبَىٰ وقوعَ العتقِ أَصلًا في المُنْكِر؛ لعدمِ فائدةِ العتنِ فيه، وهي أهليَّةُ الولايةِ منَ القضاءِ والشَّهاد تِ، ولكنْ صُحِّحَ العتقُ تارلًا في أحدِهما عير عينٍ ضرورة صحَّةِ تصرُّفِ المُعتِق، لئلًا يلْغُو كلامُه الَّذي به امتازَ عنْ سائرِ لحيواناتِ، وأُثبِتَ له ولايةُ النَّقلِ منَ المجهولِ إلى المعلومِ بطريقِ البيانِ تعْبينًا للوقعِ، بأنَّ يَظْهَرَ ذلكَ العتقُ المُبْهمُ في أحدِهما في واحدٍ منهما بعَشِه.

فَلَمَّا كَانَ ثَبُوتُ الْعِنْقِ فِي المُنْكِرِ ثَابِتًا بِالضَّرُورَةِ؛ تَقَدَّرَ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ عَلَىٰ ما هوَ الأصلُ فِي الثَّابِثِ بِالضَّرُورَةِ، ثُمَّ لضَّرُورَةُ تَتَحَقَّقُ فِي حقِّ لنَّفسِ، لَا فِي حقَّ الطَّرَفِ؛ لأنَّ محلَّ الْعِنْقِ هوَ النَّفسُ لَا الطَّرِفُ، وإنَّمَا يَثْبُتُ الْعِنْقُ فِي الطَّرِفِ تَعَا للنَّفسِ لَا مفصودًا، فَبَقِيَ الْعَدُّ مملوكَ في حقِّ الطَّرَفِ الذِي وقعَ عليه الضَّحَةُ

<sup>(</sup>١) \_ ينظر: ١١لكافي، لنحاكم الشهيد [ق/٨٩] ،

قَالَ: وَمَنْ فَقَأَ عَيْنِيُ عَبْدٍ، فَإِنْ شَاءَ الْمَوْلَىٰ دَفَعَ عَبْدَهُ، وَأَخَذَ قِيمَتُهُ، وإنْ شَاءَ أَمْسَكُهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ النَّقْصَانِ عِنْدَ أَبِي خِيفة، وقالاً. إِنْ شَاءَ أَمْسَكُ الْعَبْدَ وَأَخَذَ مَا نَقَصَهُ، وَإِنْ شَاءَ دَفَعَ الْعَبْدَ وَأَحَذَ قِيمَتُهُ،

على أصْلِ القياسِ، فكانَ أرْشُهما للمولى، فَافْهَمْ.

قولُه: (قَالَ. وَمَنْ فَقَاً عَيْنَيْ عَبْدٍ، فَإِنْ شَاءَ الْمَوْلَىٰ دَفَعَ عَبْدَهُ، وَأَحَذَ قِيمَتُهُ، وَإِنْ شَاءَ الْمَوْلَىٰ دَفَعَ عَبْدَهُ، وَأَحَذَ قِيمَتُهُ، وَإِنْ شَاءَ أَسْسَكَهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ النَّقْصَانِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ، وَقَالَا: إِنْ شَاءَ أَسْسَكَ الْعَنْدَ وَأَخَذَ قِيمَتُهُ)، أي: قَلَ الْعَنْدَ وَأَخَذَ قِيمَتُهُ)، أي: قَلَ الْعَنْدَ وَأَخَذَ قِيمَتُهُ)، أي: قَلَ فَي اللّهَامِعِ الصَّغِيرِ».

وصورتُها فيه: «شَحَمَّدٌ، عن يَعْقُوبَ، عن أبي حَنِيفَة ﴿ فَي عَبْدِ لرَحُلِ فَقَاَ<sup>(۱)</sup> رَجُلُ عَبِنَيْه، فإنْ شَاءَ المَولَى أَخَذَ مِن الفَاقِئِ قيمةَ العبدِ فأعطاه العبدَ، وإنْ شَاءَ أَمسَكُه ولَا شيءَ له، وقالَ أبو يُوسُفَ ومُحَمَّدٌ ﴿ فَيَهَ الْ شَاءَ أَخَذَ قيمتَه، وأعطاه رَقبتَه، وإنْ شَاءَ أَمسكَه وضَمَّنَه ما نقصَه» (١). إلى هنا لفظ أصلِ «الجامعِ الصَّغيرِ».

يُقَالُ: فَقَأَ عَيْنَه؛ إذا فَىعَها واستخرَجَها.

وقالَ في «مختصرِ الأسرارِ»: «إذا قطَعَ الغاصبُ يَدَيِ العبدِ، أَوْ رِحلَيْهِ، أَوْ قَلَعَ عينَيْه، فالمالثُ بالخيارِ: إنْ شاءَ ضَمَّنه جميعَ القيمةِ (١٠٠٠هـ) وسَلَّم العبدُ إليه، وإنْ شاءَ أَمسَكَه ولَا شيءَ له، وقالًا: إنْ أمسَكَ العبدَ أَخَذَ النُّقصانَ.

وقالَ المُخالفُ \_ بَعْنِي: الشَّافِعِيُّ ﴿ إِنَّهُ \_: يَأْخِدُ العَبِدَ وقيمتَه » . وهذه المسألةُ تُسَمَّى: مسألةُ الجُثَّةِ العَمْياءِ (٣).

 <sup>(</sup>١) عي دالأصل؛ «معقاً»، والمثبت من الدا٢، والما، والدا؛ والغاه، والرا؛

<sup>(</sup>٢) ينظر ١١ الحامع الصعير ,مع شرحه التافع لكبيرة [ص٥٠٩]

 <sup>(</sup>٣) ينظر المحتصر احتلاف العلماء) [٣٠٤، ٢٠٢، ١٩٨/٥] ، الميسوط» [٩٧،٢٧] ، المحمة

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُصَمَّنُهُ كُلَّ الْقِيمَةِ وَيُمْسِكُ الْخُثَّةَ لِأَنَّهُ يَخْعَلُ الصَّمَان مُقَابِلًا بِالْفَاثِتِ فَتَقِيَ الْبَاقِي عَلَىٰ مِلْكِهِ، كَمَا إِذَا قَطَعَ إِحْذَىٰ يَدَيْهِ أَوْ فَقَأَ إِحْدَىٰ

وجهُ قولِ الشَّافِعِيِّ ﴿ إِنَّ الصَّمانَ مُقابِلٌ بالفائتِ ، فَبِنْفَى الباقي على ملْكِه ، كما لؤ وردَّتِ الجنايةُ على حُرَّ ، وكما لؤ قطَعَ إحدى يدَيْه ، أَوْ فَقَأَ إحدى عينَه ، حيثُ يَضْمَنُ نصفَ القيمةِ ، ويَبْقَى الباقي على مِلْكِه ، وكما نؤ فَقَأَ عَيني مُدَبَّرٍ ، فإنَّه يَضْمَنُ نُقصانَ القيمةِ ، ويَتْقَى المُدَبَّرُ على مِلْكِه ،

ولنا: أنَّ الواجبَ ضمانُ الجنايةِ كما في النَّفسِ، ولكنِ المولئ يَسْتحقُّه بسبِ مِلْكِه وماليَّتِه، ثُمَّ ماليَّتُه كما تُعْتَبُرُ في حقَّ الذَّاتِ تُعْتَنرُ في حقَّ الأطرافِ أيضًا ؛ لسقوطِ اعتمارِ الماليَّةِ في حقَّ الذَّاتِ قَصْرًا عليه، أَعْنِي: أنَّه لَا يُقَالُ: إنَّ اعتمارَ الماليَّةِ مقصورٌ على الذَّ تِ فحَسْبُ، بلِ الماليَّةُ في الذَّاتِ والأطرافِ جمبعًا.

فإذا كانَ استحقاقُ ضمانِ الجنايةِ بالماليَّةِ ، وَحَبَ في تفويتِ البديْنِ ، أوِ العَينيْنِ لتفويتِ البديْنِ ، أو العَينيْنِ لتفويتِ حنسِ المنفعةِ تمام قيمةِ الماليَّةِ ، فإذا أَخَذَها المولى ؛ كانَ مِنْ شَرْطِ ذلكَ تسليمُ الجُثَّةِ إلى الحاني ؛ لثلًا يَلْزَمَ اجتمعُ البَدَلِ والمُبْدَلِ في مِلْكِ رجلٍ وحدٍ ؛ لأنَّه لا نظيرَ له في الشَّرع .

بخلاف ما إذا فَقَاً عَيني حُرِّ ؛ لأنَّه ضمانُ الجبايةِ ، وليسَ فيه معنى المالِيَّةِ ، ولَا يَجْنَمِعُ .لَبَدَلُ والمُبُدَلُ في مِلْثِ واحدٍ ، وبحلافِ ما إذا قلَعَ إحدىٰ عَينَي العبدِ أَوْ قطَعَ إحدىٰ يدَيْه ؛ لأنَّ العائتَ هوَ النِّصفُ ، والباقي هوَ النِّصفُ ، ولم يُوجَدُّ تَقُويتُ جنسِ المنفعةِ ، فلَمْ يَجْتَمِع التَدَلُ والمُثْذَلُ .

والجوابُ عنِ المُدَبِّرِ: أنَّ الشُّرطَ الَّذي قلْما مِنْ تسليم الجُنَّةِ تعَذَّرَ ؛ لأنَّ المُدَبَّرَ

الفتهاه، [۳ (۱۱۵ ، ۱۱۵) ، « لعدية» [۲۹۱/۱۰] ، «الحوهرة دبيره» [۲ ۱۸۳] ، «تكملة المجر الرائق» [۲/۳ ، ۳۱۳] ، «العتاوي الهندية» [۲/۰] .

عَيْنَيْهِ . وَمَحْنُ مَقُولُ : إِنَّ الْمَالِيَّةَ قَائِمَةٌ فِي الذَّاتِ وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ فِي حَقَّ الأَطْرَاف لِسُقُوطِ اعْنِبَارِهَا فِي حَقَّ الذَّاتِ قَصْرًا عَلَيْهِ .

المُعْمَا وَالْمُوالِ فِي الْمُعَالِينِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ

لَا يَقْتِلُ النَّقلَ مِنْ مِلْكِ إلى مِلْكِ.

وقالَ في «مختصرِ الأسرارِ»: «ولَا يَلْزَمُ إذا كانَ العبدُ مُدَبَّرًا، حيثُ ١٠٠٠، ولَا يَلْزَمُ إذا كانَ العبدُ مُدَبَّرًا، حيثُ ١٠٠١، ١٠ يَأْخُذُ حميعَ قيمتِه مع بقائِه على مِلْكِه ؛ لأنَّ مُحَمَّدًا ﴿ فَهُ ذَكَرَ أَنَه لَا يَجِبُ هناكَ قيمةُ اليدَيْنِ، وإنَّما يَأْخُذُ ضمانَ النُّقصانِ».

واحتج أبو يُوسُفَ ومُحَمَّدٌ ﴿ إِنْ العبدَ مالٌ ، والمُعْتَثَرُ في صفةِ ضمانِه معنى الماليَّةِ ، وصحبُ المالِ (١) في النُّقصانِ الفاحشِ بالخيارِ: إنْ شاءَ سَلَّمَ العَينَ ، وأَخَذَ قيمتَه ، وإنْ شاءَ أَمسَكُه وضَمِنَ النُّقصانَ ، فكذلكَ هاهنا ، وهذا لأنَّ انضَّمانَ مُقابَلُ بالعَيْنَيْنِ ، لكنِ الرَّقبُ بذلكَ صارَتْ هالكة منْ وجهٍ ، وهي قائمةٌ مِن وجهِ.

فإنْ مَالَ إلى الهلاكِ ضَمَّنَهُ القيمةَ ، وسَمَّمَ العَينَ إليه ؛ لأنَّه أَحَذَ عِوَصَ الرَّقةِ لمَّا صَارَ للرَّقبةِ حُكُمُ الهلاكِ ، وإنْ شاءَ مَالَ إلى القيامِ ، فأَمْسَكُه وضَمَّنَه النُّقصانَ ، وهوَ بَدَلُ العبنَيْنِ في المماليكِ ،

ولهذا قالَ مُحَمَّدٌ ﴿ إِنَّ الجُنَّةَ العَمِاءَ تَأْخُدُ قِسْطًا مِنَ المَاخوذِ بالعينيْنِ. يَعْنِى: أَنَّ أَرْشَ العَينَيْنِ، وهي القيمةُ الكاملةُ بدلٌ مِنَ العينيِّنِ والجُثَّةِ جميعًا، حتَّى يَعْنِى: أَنَّ أَرْشَ العَينَيْنِ، وهي القيمة ، لَمْ تُسَلَّم الجُثَّةُ [٢ ١٦:١١] لهُ، فلمَّا كانَ بدلًا عنهما جميعًا ، كانَ باللَّا عنهما جميعًا ، كانَ بالخيارِ: إنْ شاءَ أَخَذَ الكنَّ ، وأزالَ المِثْثَ مِنَ الأصل ، وإنْ شاءَ استبقى المِثْكَ في الأصل ، وإنْ شاءَ استبقى المِثْكَ في الأصل ، وضَمَّت التُقصانَ ، كما إدا خَرَقَ ثوبَ العيرِ حَرْقًا فاحشًا .

ولأبي حَنِيفَة ﷺ: أنَّ الواجبَ صمانُ الماليَّةِ مع عتبارِ معنى الآدميَّةِ؛ لأنَّ العبدَ ورنَ كانَ مالًا ليسَ معنى الأدمِيَّةِ في ذاتِه، وفي أطرافِه بمُهْدرٍ، ولهدا لؤ قطَعَ

<sup>(</sup>١) في «الأصل». االعالية 4- و لعثبت من الفاءً 4-، والم)، والها، والع 4، والراء

وَإِذَا كَانَتْ مُعْتَبَرَةٌ وَقَدْ وُجِدَ إِثْلَافُ النَّفْسِ مِنْ وَجُهِ بِتَفْوِيتِ جِنْسِ الْمَنْفَعَةِ وَالضَّمَانُ يَتَقَدَّرُ بِقِيمَةِ الْكُلِّ

عندٌ يَدَ عبدِ آخرَ يُؤْمَرُ مولى الجاني بالدَّمعِ أوِ الْفِداءِ، والدَّفعُ مِنْ أحكامِ الآدميَّةِ، ولوْ كانَ معنى الآدميَّةِ في الطَّرُفِ مُهْدَرًا؛ لَمْ يُؤْمَرُ بالدَّفعِ، بَلْ وَجَبَ بَيْعُ رقبةِ الحاني في الجنايةِ؛ لأنَّ مُوجبَ جنايةِ العندِ في المالِ دلكَ.

فإذا كانَ في العبدِ معنى الماليَّةِ، ومعنى الآدميَّةِ اعتُبِرَ المَعْنيانِ جميعًا، والصَّمانُ باعتبارِ معنى الآدميَّةِ، لَا يَتُوزَّعُ على الفائتِ، وعلى الباقي، بَلْ يَكُونُ مُقابَلًا بالفائتِ لَا غيرَ، كما في عَيْنِي الحُرِّ، ويَقْتَضِي ذلكَ إمساكُ الجُثَّةِ مع أَحْدِ كلَّ القيمةِ كما قالَ الشَّافِعِيُّ هُنِهُ.

والضَّمانُ بمعنى الماليَّةِ يَتَوَزَّعُ على العائتِ، وعلى الدقي، ويَقْتَضِي ذلكَ إماكُ الجُنَّةِ مع أَخْذِ النُّقصانِ، وهوَ الَّذي وَجَبَ بمُقابلةِ عَوْتِ الأجزاءِ كما قالا، فوَقَرْنا على الشَّهَنْنِ منَ الماليَّةِ والآدميَّةِ حَظَّهما.

فقلْنا: إذا أَحَدَ قيمة العَيئِنِ دَفَعَ الجُنَّةَ إلى الجاني رعاية لمعنى الماليَّةِ وَ لئلًّا يَخْتَمِعَ البَدَلُ والمُبْدَلُ في مِلْكِ واحدٍ ولائه أخذَ كمالَ القيمة وليسَ له إذا أمسَكَ يختَمِعَ البَدَلُ والمُبْدَلُ في مِلْكِ واحدٍ ولائه أخذَ كمالَ القيمة وليسَ له إذا أمسَكَ المَعنى، وأنْ يأخُذَ النُّقصانَ أيضًا وهوَ مع دونَ القيمة و لأنَّ للعَينيْنِ أَرْشًا مُقَدَّرًا ، وهوَ كمالُ القيمة ، فامتنَع الرُّجوعُ بالنَّقصانِ ، يخلافِ سائرِ الأموالِ ، فإنَّه ليسَ له أَرْشَ مُقَدَّرٌ ، فأمْكَنَ الرُّجوعُ بالنُّقصانِ ، يخلافِ سائرِ الأموالِ ، فإنَّه ليسَ له أَرْشَ مُقَدَّرٌ ، فأمْكَنَ الرُّجوعُ بالنَّقصانِ ،

قالحاصلُ [أنَّ] ﴿ فيما قالَا: إلغاءُ معنى الأدميَّةِ ، واعتمارُ معنى الماليَّةِ ؛ لأنَّ ماك الماليَّةِ ؛ لأنَّ ماك الماليَّةِ ؛ لأنَّ ماك الماليَّةِ ؛ لأنَّ ماك المسكما والحَدر : إنْ شاءَ أمسكما ورَجَعَ بالتُقصانِ كما في الخَرْقِ الهاحشِ .

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقرقتين، زيادة من الناء والغلاء والالااء والحاء والركاء

فَيَجِبُ أَنْ يَتَمَلَّكَ الْجُنَّةَ دَفْعًا لِلصَّورِ وَرِعَايَة لِلْمُمَاثَلَةِ ، بِخِلَافِ مَا إذَا فَقَا عَيْنَيْ حُرُّ لِإَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْمَالِيَّةِ ، وَبِخِلَافِ عَيْنَيْ لْمُدَبَّرِ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الإنْتِهَ لَ مِنْ الْمِلْكِ إِلَىٰ مِلْكِ ، وَبِي قَطْعِ إِحْدَىٰ [١٠٢٧] الْيَدَيْسِ وَفَقَءِ الحَدَى الْعَيْنَيْنِ لَمْ يُوجَدُ تَهْوِيتُ جِنْسِ الْمَنْفَعَةِ .

وَلَهُمَا أَنَّ مَعْنَى الْمَالِيَّةِ لَمَّا كَانَ مُعْتَبَرًا وَجَبَ أَنْ يَتَحَبَّرُ الْمَوْلَى عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي قُلْنَاهُ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَمْوَالِ فَإِنَّ مَنْ خَرَقَ قَوْبَ عَيْرِهِ خَرْقًا فَاحِسًا إِنْ شَاء لَمَالِكُ دَفَعَ الثَّوْبَ إِلَيْهِ وَصَمَّنَهُ قِيمَتَهُ ، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَ الثَّوْبَ وَصَمَّنَهُ النَّقُصَانَ.

وَلَهُ أَنَّ الْمَالِيَّةَ وَإِنْ كَانَتْ مُعْتَبَرَةً فِي الدَّتِ فَالْآدَمِيَّةُ غَيْرُ مُهْدَرَةِ فِيهِ وَفِي الْأَطْرَافِ أَيْضًا، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ عَبْدًا لَوْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ آخَرَ يُؤْمَرُ الْمَوْلَىٰ بِالدَّفْعِ أَوْ الْأَطْرَافِ أَيْضًا، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ عَبْدًا لَوْ قَطَعَ يَدَ عَبْدٍ آخَرَ يُؤْمَرُ الْمَوْلَىٰ بِالدَّفْعِ أَوْ الْفَالَا أَنْ تُمَاعَ رَقَبَتُهُ الْفِذَاءِ وَهَذَا مِنْ أَحْكَامِ الْآدَمِيَّةِ، لِأَنَّ مُوحِبَ الْجِنَايَةِ عَلَى الْمَالِ أَنْ تُمَاعَ رَقَبَتُهُ الْفِذَاءِ وَهَذَا مِنْ أَحْكَامِ الْآدَمِيَّةِ، لِأَنْ مُوحِبَ الْجِنَايَةِ عَلَى الْمَالِ أَنْ تُمَاعَ رَقَبَتُهُ الْفِذَاءِ وَهَذَا مِنْ أَحْكَامِ الْأُولَىٰ أَنْ لَا يَنْقَسِمَ عَلَىٰ الْأَجْزَاءِ، وَلَا يَتَمَلَّكَ الْجُقَةَ، فِيهَا ثُمَّ مِنْ أَحْكَامِ الْأُولَىٰ أَنْ لَا يَنْقَسِمَ عَلَىٰ الْأَجْزَاءِ، وَلَا يَتَمَلَّكَ الْجُقَةَ،

وفيما قال الشَّامِعِيُّ ﷺ: اعتبارُ معنى الآدميَّةِ، وإلعاءُ معنى الماليَّهِ؛ لأَمَّهُ تَقُولُ بأَخْذِ كمالِ القيمةِ مع إمساكِ الجُثَّةِ، وفيما قالَ أبو حَبِيفَةَ ﷺ اعتبارُ المَعييَّنِ جميعًا؛ فكانَ ما قالَه أُولِي.

قولُه: (قَيْحِبُ أَنْ يَتَمَلَّكَ الْجُنَّةَ)، أي: يَنَمَلَّكَ الجَاني خُنَّةَ الْعَبْدِ لَمَجْنَّ عليه. قولُه: (وَفِي الْأَطْرَافِ أَيْضًا)، أي: معنى الآدميَّةِ بِيسَ بِمُهْدرٍ في أصرافِ العَبْدِ، كما أنَّه لِيسَ بِمُهْدرٍ فِي ذَاتِ العَلْدِ،

قولُه: (مِنْ أَخْكَامِ الْأُولَى)، أي: مِنْ أحكامِ الآدميَّةِ أَلَّا يَنْفَسِمَ الصَّمالُ على الفائتِ وعلى الماقي، بلُ يَكُونُ بمُقابلةِ الفائتِ، ولَا بُتَملَّكُ الحُثَّةَ كما مي عَنْمَي [١٦١/٣] الحُرِّ،

وَمِنْ أَخْكَامِ الثَّانِيَةِ أَنْ يَنْقَسِمَ وَيَتَمَلَّكَ الْجُنَّةَ فَوَقَرُنَا عَلَىٰ الشَّبَهَيْسِ حَظَّهُمَا مِنْ الْحُكْم،

قولُه: (وَمِنْ أَخْكَامِ النَّالِيَةِ)، أَي: مِنْ أَحْكَامِ الماليَّةِ: أَنْ يَنْقَسِمَ الصَّمَانُ علىٰ العائثِ، وعلىٰ الباقي، ويُتمَلَّكُ الجُثَّةُ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيفَ أَرادَ صَاحِبُ «الهدابة» بِالأُولِيْ: الآدميَّةُ ، والآدميَّةُ مذكورةٌ بعد الماليَّة ؟ وكيفَ أرادَ بِالتَّالِيةِ: الماليَّةُ ، والماليَّةُ مذكورةٌ قبلَ الآدميَّةِ ؟

قُلْتُ: إِنَّمَا مَعَلَ كَذَلَكَ؛ لأَنَّهُ ذَكَرَ دَلِيلَ الشَّافِعِيِّ ﷺ أَوَّلًا، وهوَ اعتَرَ معنى الآدميَّةِ، ثُمَّ ذَكَرَ دَلِيلَ أَبِي يُوسُفَ ومُحَمَّدٍ ﷺ، وهما اعتبَرَا المالِّةَ، فكانَ وَضْعُ الأُولَىٰ والنَّانِيةِ فِي مَوْضِعِهما.

@ 00 00 NO

# فَضل في جدَيةِ الْمُدَرِّ وَأُمِّ الْولَدِ

قال: وَإِذَا جَنَىٰ الْمُدَتَّرُ ، وَأُمُّ لُولَدِ جِنَايَةٌ ؛ ضَمِن الْمَوْلَىٰ الْأَقَلَ مَنْ قِيمَته ، وَمِنْ أَرْشِهَا ؛ (لِمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةً . ﴿ اللهِ فَضَىٰ بِحِنَايَةِ الْمُدَبَّرِ عَلَىٰ وَمِنْ أَرْشِهَا ؛ (لِمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةً . ﴿ اللهِ فَضَىٰ بِحِنَايَةِ الْمُدَبَّرِ عَلَىٰ مَوْلَاهُ ) ، وَلِأَنَّهُ صَارَ مَايِعًا عَنْ تَسْبِيمِهِ فِي الْجِنَايَةِ بِالتَّذْبِيرِ أَوْ الاسْتِيلَادِ مِنْ عَيْر الْجِنَايَةِ وَاللَّذُبِيرِ أَوْ الاسْتِيلَادِ مِنْ عَيْر الْجِنَايَةِ وَلُولَ اللهِ ال

# فَصَـلَّ فِي جِنَايَةِ الْمُدَبَّرِ وَأُمَّ الْوَلَدِ

لَمَّا ذَكَرَ جِنايةَ القِنِّ وِ الجِنايةَ عليه ، وهوَ كَاملٌ هي المملوكيَّةِ: دُكَر معْدَهُ حِنايةً مَن هوَ أَنقصُ في المملوكيَّةِ ، وهوَ المُدَبَّرُ وأمُّ الوَلدِ .

قولُه: (وَإِذَا جَنَىٰ الْمُدَبَّرُ، وَأَمُّ الْوَلَدِ جِمَايَةً؛ ضَمِنَ الْمَوْلَى الْأَقَلَّ مِنْ قِيمَتِهِ، وَمِنْ أَرْشِهَا)، أي: قالَ لقُدُورِيُّ ﴿ فِي المختصرِهِ اللهُ اللهُ اللهُ لَقُدُورِيُّ ﴿ فِي المختصرِهِ اللهُ اللهُ

قالَ الشيخُ أبو العصنِ الْكَرْخِيُّ ﴿ فَي المختصرِهِ \* الْجَدَيةُ المُدَبَّرِ على سيِّهِ فَي المُختصرِه \* الشيخُ أبو العصنِ الْكَرْخِيُّ ﴿ فَي المُحتصرِه \* الله دونَ عاقِلَتِهِ حالَّةً ، فإذا قتلَ المُدَبَّرُ رَجُلًا خطاً ، أَوْ جَنَى عليه فيما دونَ النَّمسِ ، فذلكَ كلَّه على المولى في قيمةِ المُدَبَّرِ ، يَكُونُ عليه الأقلُ مِن قيمتِه ، ومِنْ أَرْش جنايتِه ، لاَ يُلُومُ المَولى بجنايةِ المُدَبَّرِ أَكْثَرَ مِن قيمةٍ واحدةٍ مرَّهُ واحدةً .

وإِنْ كَثْرَتِ الأُرُوشُ، وجاوزَتْ إلى مئةِ ألفٍ؛ يَشْتَرِكُ مَن جَنى عليه المُدَبَّرُ أَوَّلًا وآخِرًا، تَقَارَبَ ما بين الحناياتِ أَوْ تَفَاوَتَ، سواءٌ كانت على المولى ١٠٢١٨، ال لَمْ تُقْتَصْ منه، أو كانَتْ قَبِصَتْ منه، فيَتَصَارَتُونَ في القيمةِ بِقَدْرِ ما لكلَّ واحدٍ منهم

<sup>(</sup>١) ينظر: (مختصر القُلُورِيَّة [ص/١٩٠].

وَإِنَّمَا يَجِبُ الْأَقَلُ مِنْ فِيمَتِهِ وَمِنْ الْأَرْشِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِوَلِيِّ الْحِنَايَةِ فِي أَكْثَرَ مِنْ الْأَرْشِ، وَلَا مَنْعَ مِنْ الْمَوْلَىٰ فِي أَكْثَرَ مِنْ الْقِيمَةِ، وَلَا تَحْيِيرَ بَيْنَ الْأَفَلَ

مِنْ أَرْشِ حَمَايِتِهِ ، كَمَا بَيَّنْتُ لَكَ آنَّهُم يَتَضَارَبُونَ فِي رَقِيةِ العَمْدِ الجاني إذا اختَارَ المَولَىٰ دَفْعَهَا إلىٰ أولياء الحناية (١) إلىٰ هنا لفظُ الْكَرْخِيِّ ﷺ .

والدَّليلُ على أنَّ جناية المُدَبَّرِ على المَولى: ما ذكرَه مُحَمَّدٌ ﴿ فَي الجماياتِ: أَنَّ أَبِا عُمَيْدَةَ بِلَ الجَرَّاحِ ﴿ فَي الجماياتِ المُدَبَّرِ على مولاه (٢) ، وذلك بِحَضْرَةِ المُّنَدَّةِ بِلَ الجَرَّاحِ ﴿ فَيْ الجَالِةِ المُدَبَّرِ على مولاه (٢) ، وذلك بِحَضْرَةِ الصَّحاةِ فَيْ مِنْ غيرِ خلاف نكيرٍ ، وقد كانَ أبو عُبَيْدَةً ﴿ أَمِيرُ الشَّامِ وقضاياه تَظَهَرُ الصَّحاةِ فَيْ مِنْ غيرِ خلاف نكيرٍ ، وقد كانَ أبو عُبَيْدَةً ﴿ أَمِيرُ الشَّامِ وقضاياه تَظَهَرُ الصَّحابةِ فَيْ مَنْ عَرْ عَنْ عُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ (٣) وإبراهيمَ (١) ﴿ مَنْ دلكَ .

ولأنَّ المَولَىٰ صَارَ مَامِعًا مِنْ تَسَلَيْمِهِ بِالصَّايَةِ بِالتَّدِبِيرِ مِنْ غَيْرِ اخْتَيْرِ ، فَكَأَنَّهُ وَهُوَ لَا يَعْدَمُ بِالْجَايَةِ ، وإنَّمَا لَزِمَهُ الأُقْلُ مِنْ ذَلَكَ ؛ لأنَّ الأَرْشَ إنْ كَانَ أُعلَّ مِنْ فَلَكَ ؛ لأنَّ الأَرْشَ إنْ كَانَ أُعلَّ مِنْ فَلَمْ يُتَلِفُ مِن فَيْمَةِ ، فَلَمْ يُتَلِفُ مِن فَيْمَةِ ، فَلَمْ يُتَلِفُ الْمُولِىٰ بِالتَّدِبِيرِ إِلَّا الرَّفِيةَ ؛ فَلَزِمَه فَيْمَتُه ، كذا ذَكَرَ القُدُورِيُّ عِلَىٰ فَي الشَّرِجِهِ ؟ .

وكذلكَ الحُكْمُ في جنايةِ أمَّ الوَلدِ لهذا المعنى، وإنَّما لرِمَه في جميعِ الجنايتِ قيمةٌ واحدةٌ؛ لأنَّ المنعَ مَنْعٌ واحدٌ، والصَّمانُ يَتَعَلَّقُ به، فكانَ الجناياتُ الجنايتُ الجنايتُ مُنْعٌ واحدٌ، والصَّمانُ يَتَعَلَّقُ به، فكانَ الجناياتُ اجتمعَتْ، ثُمَّ دَثَرَهُ، وإنَّما يتَضَارَبُونَ بالقيمةِ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم [١٠٢٧،٠] يَسْتَجِقُّ بِقَدْرِ جنايتِه، فيَضْرِبُ بللكَ.

وقالَ القُدُورِيُّ ١ فِي كتابِ «التَّقريبِ»؛ «قالَ أبو يُوسُفَ ١٠٠٠ يَضْمَنُ

 <sup>(</sup>١) ينظر الشرح محتصر الكوحي، للقدوري [ق/٣٣٨/ داماد].

 <sup>(</sup>٢) أحرجه: ابن أبي شيبة في قالمصنف، [رقم/٢٧٣٢]، ولبيهقي في قالسن الكبرى،
 (٣١٤,١٠] عن أبي عُبَيْدَةَ بن العَرَّاح ، هم به.

<sup>(</sup>٣) أحرجه أس أبي شيبة في المصمصة [٢٧٣٢٨] عن عُمُر بن عد العريز على -

<sup>(</sup>٤) أحرجه ابن أبي شبية في 3 لمصف 4 [٢٧٣٧٧] عن إبراهيمَ ١٨٨٨ يه.

وَالْأَكْثِرِ لِأَنَّهُ لَا يُعِيدُ مِي جِنْسِ وَاحِدِ لِا خَتِيارِهِ الْأَقَلَ لَا مَحانةً ، بخلاف الفي، لِأَنَّ الرَّعَناتِ صَادِقَةً فِي الْأَعْيَانِ فَيْفِيدُ لَتَّخْيِيرَ بَيْنَ الدَّفُعِ وَالْفِذَاءِ (وجدياتُ الْمُدَثَرِ وَإِنْ تَوَالَتُ لَا تُوجِبُ إِلَّا قِيمَةً وَاحِدَةٍ) لِأَنَّهُ لَا مَنْعَ مَنْهُ إِلَّا فِي رَفَةِ وَاحِدَةٍ ، وَلِأَنَّ دَفْعَ لُقِيمَةٍ كَدَفْعِ الْعَبْدِ وَذَلِكَ لَا يَتَكَرَّرُ فَهَدَا كَذَلِكَ ، وَيَتَصَارُ وَن بِالْحِصَصِ فِيهَا ، وَيُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ لِكُلِّ وَاحِدِ فِي خَالِ الْجِمَايَة عَلَيْهِ ؛ لأَنْ الْمَنْعِ فِي الْمُوالُونَ الْمُنْعِ فِي خَالِ الْجِمَايَة عَلَيْهِ ؛ لأَنْ الْمَنْعِ فِي هَذَا الْوَقْتِ يَتَحَقَّقُ .

الماليدان الم

المولئ قيمةَ المُدَبَّرِ وأمَّ الولدِ بالحنايةِ مُدَبَّرًا، وقالَ زُفَرُ ﷺ: يَضْمَنُ قيمتَه عبدًا. ورَوَىٰ ابنُ أبي مالكِ عنْ أبي يُوسُفَ ﷺ مثلَه

لأبي يُوسُفَ: أنَّ النَّمصَ الحاصلَ بالتَّدسِ تقدَّمَ الجديةَ ، فلا يُعْتَدُّ به على المَولئ كما لؤ كانَ قَطَعَ يدّه.

وَلِزُفَوَ ١٤٤ أَنَّ المولى بالتَّدبيرِ مامعٌ مِنْ تسليمِه ، فكأنَّه حَنَىٰ ثُمَّ دَبَّرَهُ ٩٠

قولُه: (بِخِلافِ الْقِنَّ)، يُعْنِي أَنَّ المولى يَتَخَيَّرُ في جنابةِ العبدِ القِنَّ بينَ الدَّفعِ والفِداءِ، وإنْ كَانَ الأَرْشُ أَكْثَرَ، لعدم تَعيَّنِ البُسْرِ في الأَقلِّ لاختلافِهما، الدَّفعِ والفِداءِ، وإنْ كَانَ الأَرْشُ أَكْثَرَ، لعدم تَعيَّنِ البُسْرِ في الأَقلِّ لاختلافِهما، وهن لا يُحَيَّرُ المولى في جنابةِ المُدَبَّرِ بينَ الأَقلُ والأَكثرِ منْ قيمتِه ومِنَ الأَرْشِ، لأَنَّه لَا يُحَيَّرُ المولى في جنابةِ المُدَبَّرِ بينَ الأَقلُ والأَكثرِ منْ قيمتِه ومِنَ الأَرْشِ، لأَنَّه لَا يُقْبَلُ لئَقلُ مِنْ مِلْكِ لأَنَّه لَا يُقْبَلُ لئَقلُ مِنْ مِلْكِ إلى مِلْكِ وَيَا القيمةِ والأَرْشِ مِثْلَيْسِ مِن حَيثُ إِنَّهما بَدَلً.

قولُه: (وَيُعْتَبَرُ قِيمَتُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِي حَالِ الْحِنَايَةِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ فِي هَذَهُ الْوَقْتِ يَتَحَقَّقُ)، دكرَه تفريعًا على مسألة «المختصرِ».

بيالُه: فيما قالَ الْكَرْحِيُّ ﷺ [في «مختصرِه»] (١٠): «فَيُعْتَبَرُ بقيمةِ المُدَبَّرِ لكلَّ واحدٍ منهم يومَ جَنَىٰ عليه، ولَا يُعْتَبَرُ القيمةُ يومَ النَّدبيرِ، فإذا فتلَ فتيلًا خطأً

<sup>(</sup>١) ما بين المعقولتين ويادة من، الله، وقفه، وقفا؟ اله والعه، والرة

قَالَ. فَإِنْ جَنَىٰ جِنَايَةَ أُخُرَىٰ، وقَدُ دَفع الْمؤلىٰ الْقَيْمَة إلىٰ ولِيَ الْجِنَايَةِ الْأُولَى بِقَضَاءِ قَاضٍ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ [٢٧٢]؛ لِأَنَّهُ مَجْبُورٌ بالدفع.

إِنْ اللهِ اللهِ وَقِيمَتُهُ يُومَ قَتْمَهُ النِّكِ، قُمَّ زَادَتْ قَيْمَتُهُ فَصَارَتْ الْفَا وَخَمَسَ مَنْةٍ، ثُمَّ وَتَلَ آخَرَ ؛ فَإِنَّ وَلِيِّ اللَّجَنَايَةِ النَّانِيةِ يَأْخُذُ مِنَ المولى خَمَسَ مَنْةٍ فَضْلَ القيمةِ -

فَيُخْتَسَبُ ذَلْكَ عليه مِن أَرْشِ جِنايتِه، ثُمَّ يُقْسَمُ الباقي ــ وهوَ ألفٌ ـ عدى تسعةٍ وثلاثينَ جُزءًا ؛ لأنَّ الشَّنيَ فَبَضَ خَمَسَ مثةٍ ، فَيُخْتَسَبُ عليه مِنَ الدِّيَةِ ، فَبَغِيَ له تسعةُ آلافٍ وخمسُ مثةٍ ، فَيَضْرِبُ بما بَقِيَ له ، وللأوَّل الدِّيَةُ كامنةً ، فَيَكُولُ تسعةُ آلافٍ وخمسُ مثةِ تسعةَ عشرَ جزءًا كلُّ خمسِ مثةٍ جزءً ، فَيَكُونُ للأوَّلِ عشرةُ آلافٍ ، وهيَ عشرونَ جزءً ؛ لأنَّ له الدِّيَةَ ، ولم يَقْبِضْ منها شيئًا ، فَيَكُونُ الألفُ الباقي على تسعةٍ وثلاثينَ جزءً ؛ لأنَّ له الدِّيَةَ ، ولم يَقْبِضْ منها شيئًا ، فَيَكُونُ الألفُ الباقي على تسعةٍ وثلاثينَ جزءً ،

وكذلكَ لو كانَ المولى دَفعَ قيمةَ المُدَبَّرِ إلى الأوَّلِ خمسَ مثةٍ ، ثُمَّ جنَى على آخرَ وقيمتُه ألفٌ ، فإنَّ المولى يَدُفعُ خمسَ مثةٍ فضْنَ القيمةِ للثَّاني ، ثُمَّ يَتْبَعُ الثَّاني الأوَّلَ فيما فَبَضَ ، فَيَكُونُ مِنهما على تسعةٍ وثلاثينَ ، والقيضُ في هذ وغيرُ القبضِ سواءًه (). إلى هنا لفظُ الْكَرَّخِيِّ هِنَهِ ،

قولُه: ﴿قَالَ: فَإِنَّ جَنَىٰ جِنَايَةً أُخْرَىٰ ، وَقَدْ دَفَعَ الْمَوْلَىٰ الْقِيمَةَ إِلَىٰ وَلِيِّ الْحِايَةِ الْأُولَىٰ بِقَضَاءِ قَاضٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ) ، أي: قالَ القُدُورِيُّ ﴿ فِي المختصرِهِ » ، وتمامَّه فيه: الويَتْبَعُ وَلِيُّ الجنايةِ الثَّانيةِ وَلِيَّ الجنايةِ الأُولَىٰ ، ويُشَارِكُه فيما أَحَذَ » (\*) .

وذلكَ لأنَّ الضَّمانَ لَزِمَ المولى لأَجْلِ المنعِ لَّذي حَصَلَ منه في الرَّقبةِ ، وهوَ منعٌ واحدٌ ، فصارَ كأنَّ الجناياتِ كنَّها اجتمعَتْ ثُمَّ دَبَّرَهُ ، فلَا يَلْرَمُه ،لَّا قيمةٌ واحدةً ،

 <sup>(</sup>١) ينظر: الشرح مختصر الكرخي، المقدوري [ق/٣٣٨/ داسد].

 <sup>(</sup>٢) ينظر المحتصر القُدُورِيُّه [ص/١٩٠].

قال وإنْ كان الْمَوْلَى دفع الْقيمة بغيْر قضاء ؛ عالُولِيُّ بالْحيار ، إنْ شاء اتَبَع الْمُوْلَى ، وَإِنْ شَاءَ اتّبَعَ وَلِيَّ الْجِنايةِ الْأُولَى ، وهدا عِنْدَ أَبِي حبيفَة ، وَقَالًا. لَا شَيْءَ عَلَى الْمَوْلَى ) لِأَنَّهُ حِينَ دَفَعَ لَمْ تَكُنُ الْجِنايَةُ الثَّانِيَةُ مَوْحُودَةُ فَقَدْ دَفَعَ لَمْ تَكُنُ الْجِنَايَةُ الثَّانِيَةُ مَوْحُودَةً فَقَدْ دَفَعَ لَمْ تَكُنُ الْجِنَايَةُ الثَّانِيَةُ مَوْحُودَةً فَقَدْ دَفَعَ كُلُّ الْجِنَايَةُ الثَّانِيَةُ مَوْحُودَةً فَقَدْ دَفَعَ كُلُّ الْحَقِّ إِلَى مُسْتَجِقَةٍ وَصَارَ كَمَا إِذَا دَفَعَ الْقَضَاءَ ، وَلِأَبِي حَنِيفَةً أَنَّ الْمَوْلَى كُلُّ الْحَقِّ إِلَى مُسْتَجِقَةٍ وَصَارَ كَمَا إِذَا دَفَعَ الْقَضَاءَ ، وَلِأَبِي حَنِيفَةً أَنَّ الْمَوْلَى

ويَتَعَلَّقُ حَقَّ جَمَاعِتِهِم بِهَا، فَإِذَا دَفَعَهَا إِلَىٰ الأَوَّلِ إِعْرَبَهُ القضاءِ، فَقَدْ زَالَتْ يِدُ عَهَا بَغَيْرِ اخْتِيارِه، فَلَا يَلْزَمُه ضَمَانُهَا، ولشَّانِي أَنْ يَتْبَعَ الأُوَّلَ؛ لأَنَّه فَبَضَ مَا تَعَلَّقُ حَقَّه به، كَالُوصِيَّ إِذَا دَفَعَ التَّرِكَةَ إِلَىٰ الغُرَمَاءِ، ثُمَّ ظَهَرَ غَرْبِمُّ آخَرُ؛ فَإِنَّه يُشارِكُهم فيما فَبَضُوا، ولَم يَرْجِعُ عَلَىٰ الوصِيِّ، كذلكَ هاهنا.

قولُه: (قَالَ: وَإِنْ كَانَ الْمَوْلَى دَفَعَ الْقِيمَةَ بِغَيْرِ قَضَاءِ؛ فَالْوَلِيُّ بِالْجِتَارِ: إِنْ شَاءَ اتَّبَعَ وَلِيَّ الْجِنَايَةِ الْأُولَى)، أي: قالَ القُلُورِيُّ ﴿ وَيَا الْجَنَايَةِ الْأُولَى )، أي: قالَ القُلُورِيُّ ﴿ وَيَا الْجَنَايِةِ الْمُولَى ؛ فَلَه أَنْ يَرْجِعَ عَلَىٰ وَلِيِّ الْجَنايِهِ الْمُولَى اللَّهِ الْمُولَى ؛ فَلَه أَنْ يَرْجِعَ عَلَىٰ وَلِيِّ الْجَنايِهِ الْأُولَى الْأُولَى الْأُولَى اللَّهُ إِلَى الْأُولِي مَا تَعَلَّى حَوَّ التَّانِي بِه، فَكَانَ للنَّانِي الْخَيارُ فِي تَصْمِينِ أَيَّهِمَا شَاءً، فَإِنْ ضَمَّنَ المَولَى رَجَعَ عَلَى وَلِيَّ الْحَنايَةِ الْأُولَى ؛ لأَنَّا الْحَيارُ فِي تَصْمِينِ أَيَّهِمَا شَاءً، فَإِنْ ضَمَّنَ المَولَى رَجَعَ عَلَى وَلِيَّ الحَنايَةِ الأُولَى ؛ لأَنَّا لَتَنَاقُ هَا أَنَّهُ وَفَى الْمَولَى وَجَعَ عَلَى وَلِيَّ الْحَنايَةِ الْأُولَى ؛ لأَنَّا النَّالِقِ بَعْمَا شَاءً، فَإِنْ ضَمَّنَ المَولَى رَجَعَ عَلَى وَلِيَّ الْحَنايَةِ الْأُولَى ؛ لأَنَّا الْخَيارُ فِي تَصْمِينِ أَيَّهِمَا شَاءً، فَإِنْ ضَمَّنَ المَولَى رَجَعَ عَلَى وَلِيَّ الْحَنايَةِ الْأُولَى ؛ لأَنَّا الْتَعْرَقُ التَّالِي حَنِيفَةً ﴿ إِلَيْنَا أَنَّهُ وَقَلُ الْبِي حَنِيفَةً ﴿ إِلَيْنَ لَهُ اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَلَى اللَّهُ وَلَى الْمَولَى وَحَعْ عَلَى وَلِي اللّهُ الْمُولَى وَعَلَى الْمُولَى وَعَدَاكُلُهُ وَلَى الْمَولَى الْمُولَى الْمَولَى الْمَولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولِى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولِى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُولَى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِي الْمُؤْلِى الْمُولِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْمُؤْلِلَ الْمُؤْلِى الْمُؤْلِى الْم

وقالَ أبو يُوسُفَ ومُحَمَّدٌ ﴿ إِنَّانِهُ وَلِيُّ [١٠/١٢/١/م] الجنايةِ [النَّانِةِ النَّانِةِ النَّانِقُ النَّانِةِ النَّانِةُ النَّانِةُ النَّانِةُ النَّانِي النَّانِقِ النَّانِةُ النَّانِي النَّانِقِ النَّانِقِ النَّا

قُولُه: (وَهَذَا)، إشارةٌ إلى كونِ المَولى جانيًا بدفع قدمةِ المُدَبَّرِ إلى الأوَّلِ،

<sup>(</sup>١) يعفر: المحتصر القُدُودِيَّ [ص/١٩٠].

<sup>(</sup>٢) وهو معتمد الأثمة - ينظر: «الاحيار» [٥١/٥] ، «تبيس الحقائق» [١٩٥/٦] ، «العداية» [٢٦٤/١٠]

<sup>(</sup>٣) في الأصل: قالأرلية، والمثبت من: (٤٧٥)، ولام)، والذا، والخال، والراه.

وَإِذَا أَعْنَقَ الْمَوْلَى الْمُدَبَّرَ، وَقَدْ جَنَى جِنَايَاتٍ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا قِيمَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ الصَّمَانَ إِنَّمَا وَجَبَ عَلَيْهِ بِالْمَنْعِ فَصَارَ وُجُودُ الْإِعْدَقِ مِنْ بَعْدُ وَعَدَمُهُ بِمَنْزِلَةٍ،

حيثُ دَفَعَ حَنَّ النَّانِي طُوْعًا؛ لأنَّ الجنايةَ النَّاسِةَ، وإنَّ كانَتْ مُتَأْخُرةً منَ الجنايةِ الأُولِيٰ وُقُوعًا، مُقارِنَةً معَ الجنايةِ الأُولِيٰ مِنْ حيثُ الحُكْمُ منْ وجهٍ؛ بدليسِ مشاركةِ وَبِيُّ الحنايةِ الثَّانِيةَ وَلِيُّ الجنايةِ الأُولِيٰ،

ومِن وجهِ: مُتَأَحِّرةٌ عنِ الجنايةِ الأُولئِ مِنْ حيثُ الحُّكُمُ أيضًا ، بدليلِ اعتبارِ قبمتِه في حقّ الجنايةِ الثَّانيةِ حينَ وقوعِها ، فعمًّا كانَ كذلك جُعِلَتِ الثَّانيةُ كَلَمُقارِنةِ في حقّ التَّاني به ، ولم يُحْعَلُ في حقّ التَّاني به ، ولم يُحْعَلُ كَلَمُقارِنةِ إذا دفعَ بقضاءِ ؛ لأنَّه أبطرَ ما تعلَّق حقَّ الثَّاني به ، ولم يُحْعَلُ كالمُقارِنةِ إذا دفعَ بقضاءِ ؛ لأنَّه محبورٌ بالدَّفع عمَلًا بِشَبَهَي المُعارَنةِ و التَّأْخُرِ .

قولُه: (وَإِذَا أَعْتَقَ الْمُولَىٰ الْمُدَبَّرَ ، وَقَدْ جَنَىٰ جِمَايَاتِ ، لَمْ [يَلْزَمْهُ](١) إِلَّا قِيمَةُ وَاحِدَةً) ، ذكرَه تفريعًا على مسألةِ «المختصرِ».

قَالَ الْكَوْخِيُّ ﴿ فِي ﴿ مَخْتَصِرِهِ ﴾ : ﴿ وَلُوْ أَعْنَى لَمُولَىٰ الْمُدَبَّرَ ، وَقَدْ جَنَى جَنَاتِهِ وَسُواعً اللهُدَبَّرَ ، وَهُوَ عَلَىٰ جَنَاتِهِ لَا يُدُرِّمُهُ إِلَّا قِيمَةٌ وَاحَدَةٌ ، وَعَنَاقُهُ وَعَيْرُ عَنَاقِهِ [سُواءً] (٢) ، وهُوَ عَلَىٰ مَا قَدَّمْتُهُ لَكَ ؛ لأَنَّهُ لَا شِيءَ مِنَ الجناياتِ فِي رَقَبَةِ المُدَبَّرِ » (٢).

 <sup>( )</sup> في قالأصل الايلزم الوالمثبت من "هداله، والأماد، والأناد، والإعاد، والأراد.

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوضين: ريادة من: الذاء والعالم والعالا)، والمااء والراء.

<sup>(</sup>٢) ينظر: الشرح محتصر الكرخي؛ للقدوري [و./٣٣٨/ داماد].

وَأُمُّ الْوَلَدِ بِمَنْزِلَةِ الْمُدَبَّرِ فِي جَمِيعِ مَ وَصَفْنَا ؛ لِأَنَّ الاِسْتِبلَادَ مَانِعٌ مِنْ الدَّفْعِ كَالتَّدْبِيرِ،

وَإِذَا أَقَرَّ الْمُدَبَّرُ بِحِنَايَةٍ ، لَمْ يَجُزْ إِثْرَارُهُ ، وَلَا يَلْزَمُهُ بِهِ شَيْءٌ ، عَتَقَ أَوْ لَمْ يَغْنِقُ لِأَنَّ مُوجَبَ جِنَايَةِ الْخَطَّإِ عَلَىٰ سَيِّدِهِ وَإِقْرَارَهُ بِهِ لَا يَنْفُذُ عَلَىٰ السَّيِّدِ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

😂 غاية البيان 🍪

قولُه: (وَأُمُّ الْوَلَدِ بِمَنْزِلَةِ الْمُدَبَّرِ فِي جَمِيعِ مَا وَصَفْنَا)، ذكرَه على سبيلِ التَّفريعِ.

قَالُ الْكَرْخِيُّ ﴿ فِي الْمَحْتَصِرِهِ ﴾ الله وجنايةُ أمَّ الوَلدِ على المولى ، وهيّ في جميعِ ما ذكرْتُ لكَ بمنزلةِ المُدَبِّرِ ﴾ إلى هنا لفطُ الْكَرْخِيُّ ﴿ وَلَكَ لأنَّ حَقَّ الحُرِّبَةِ يَنَعَلَّقُ برَ فِيتِهَ كَالْمُدَبِّرِ ، ولأنَّ المولى مَنَعَ مِنْ تسليمِها بالاستيلادِ لسَّابقِ مِنْ غير اختيارِ .

قولُه: (وَإِذَا أَقَرَّ الْمُدَبَّرُ بِحِنَايَةٍ؛ لَمْ يَجُزْ إِقْرَارُهُ، وَلَا يَلْزَمُهُ بِهِ شَيْءٌ، عَتَقَ أَوْ لَمْ يَعْتِقْ). ذكرَه بسبيلِ التَّفريعِ أيضًا.

قَالَ الْقُدُورِيُّ ﷺ في «شرحِ مختصرِ الْكَرْخِيِّ»: «إِنَّمَا يَغْنِي به جنايةَ الخَطْرُ؛ ولأنَّها لازمةُ لمولاه، فإقرارُه على المولى لا يَتَعَلَّقُ به حُكُمٌ » ولم يذكرِ الْقُدُورِيُّ جنايةَ المُكاتَبِ، ونحنُ ندكرُ ما يتعلَّقُ بهذا الموضع.

قالَ الْكَرْخِيُّ فِي المختصرِه، الوجنايةُ المُكاتبِ على نَفْسِه دونَ سَيّبِه، ودونَ العاقِلَةِ، يُحْكَمُ عليه بالأقلِّ مِنْ قيمتِه (١٠/١٥م) ومِنْ أَرْشِ جنايته الأللَّ والله عنا لفظُ الْكَرْخِيِّ، وذلكَ لأنَّ اكتسابَ المُكاتبِ لنفسِه، فكانَتْ جنابتُه عليه كالحُرَّ، ولأنَّه هو [١٨ ١٢٠٤ مراباً المائعُ مِنْ تَسليمِ رَقيتِه في الجنايةِ بقبولِه الكِتابةَ ، فصارَ كالمولى المائعِ التسليمِ المُدَبَّرِ بالتَّدبيرِ ، فإذا لَزَمَتْ جنايةُ المُدَبَّرِ المولى ؛ لَزَمَتْ جنايةُ المُكاتبِ المُدبَّرِ المولى ؛ لَزَمَتْ جنايةُ المُكاتبِ

<sup>(</sup>١) بنظر، قشرح محتصر الكرحية للقدوري [ق/٣٣٨/ داماد].

#### و عايد البيال ه

### [المُكاتَبَ](المُكاتَبَ

ولا يُقالُ إِنَّ لمولى هوَ المانعُ بعَقْدِ الكتابةِ ، كما مُنعَ بالتَّدبيرِ ، لأنَّ نَفْسَ الْعَدِ لَا يُمْنعُ الدَّفعَ إذا حَصَلَ العَحرُ ، وإنَّم يَمُنعُه البقاءُ عليه ، وذلكَ لِحَقَّ المُكاتبِ ؛ وإنَّم لَزَمَه الأقلُ ؛ لأنَّ الأَرْشَ إذا كانَ هوَ الأقلُ ، فلا حقَّ للمولى في أكثرَ منه ، وإذا كانَتِ القيمةُ أقلَّ لم يُمْنَعُ المُكاتبُ ما زادَ عليها ، فلا يَلْرَمُه ما لم يُمْنَعُ .

قَالَ الْكَرْخِيُّ ﷺ: "فَإِذَا حَكَمَ الحاكمُ عليه ؛ صارَتْ دَيْنًا عليه ، وسقطَتْ من رَفْتِه ، لؤ عجَزَ بعدَ الحُكْمِ باعَه الحاكمُ في رَفْتِه ، لؤ عجَزَ بعدَ الحُكْمِ باعَه الحاكمُ في دُنْهِ ، وإنْ عجَزَ قَلَ الحُكْمِ باعَه الحاكمُ في دُنْهِ ، وإنْ عجَزَ قَلَ الحُكْمِ في قِيلَ ليمَولي اذْفَعْه ، أو اللهِ بأرشِ الجنايةِ ، فأمّا إذا حَكَمَ فهي دَيْنٌ عليه يُؤدِّبها مِنْ كَشْبِه ما دامَ في الكتابةِ ، فإنْ عجَزَ بِبعَ في ذلكَ اللهُ اللهُ عَلَى الْكَتَابةِ ، فإنْ عجَزَ بِبعَ في ذلكَ اللهُ اللهُ منا لفظُ الْكَرْخِيِّ الله .

قَالَ اللَّمُدُورِيُّ ﷺ في الشرجِه»: «وهذا قولُ أصحابِد: إنَّ جنايةَ المُكاتَبِ تَتَعَلَّقُ برقتِه، وقالَ زُفَرُ ﷺ: تَتَعَلَّقُ بذمَّتِه».

لنا: أنَّ رقبتَه يَجُوزُ تسليمُها في الجنايَةِ لوَّ عجَزَ المُكاتَبُ، فَتَتَعَلَّقُ الجنايةُ بها كرقبةِ العددِ،

وجهُ قولِ زُفَرَ: أَنَّ رقيةً المُكاتَبِ لَا يَصِحُّ فيها التَّمليكُ، فصارَ كالحُرُّ والمُدَبَّرِ، فلَا تَتَعَلَّقُ الجنايةُ برقيتِه.

وفائدةُ هذا الخلاف: أنَّ المُكاتَبَ إذا عجَزَ قبلَ انتقالِ الجنايةِ مِنْ رقبتِه ؛ قِيلَ للمولئ: ادْفَعُه أو اللَّذِهِ. وقالَ زُفَرُ ﷺ: يُبَاعُ في الأَرْشِ،

<sup>(</sup>۱) ما بين المعفوفتين ريادة من الاركاء ولاعكاء ولادا ٢١٤ ولامكاء والركاء

١. ينظر اشرح مختصر الكرخي، للقدوري [ق/٢٣٨/ داماد]

که البیان کی ال

فعلى قولِنا: أنَّ الجماية في الرَّقيةِ، وقدْ أَمْكَنَ فيها الدَّفعُ، فصارَتْ كجمابةِ العبدِ، وعلى قولِنا: الجنايةُ في الدَّمَّةِ، فيُبَاعُ فيها إذا عجَزَ، كما يُبَاعُ في الدُّيونِ.

ويَظْهَرُ الخلافُ أيضًا في المُكاتَبِ إذا جنَىٰ قبلَ القصاءِ عليه بالجنايةِ ؛ قُضِيَ عليه بقيمةٍ واحدةٍ ؛ لأنَّ الجنايةَ الأُولَى متعنَّقةٌ برَقبتِه ، وكذلكَ الثَّانيةُ ، فتَتَضَايَقُ الرَّقبةُ عنهما ، فيَكُونُ بينهما كجِنايَتَي العبدِ .

وعلى قولِ زُفَرَ: يُحْكُمُ في كُلِّ جمايةٍ بقيمةٍ ؛ لأنَّها تَجِبُ عندَه في الذُّمَّةِ. والذِّمَّةُ لَا تَتَضَايَقُ.

وإذا ثبت أنَّ جناية المُكاتَبِ تتعلَّق برقيتِه؛ لم يَنْتَقِلْ إلىٰ ذِمَّتِه إلَّا بأحدِ معالٍ ثلاثة: إمَّا بأنْ يَخْكُمَ الحاكمُ بأَرْشِه عليها، أوْ بأنْ يَصْطَلِحُوا على الأَرْشِ، أوْ يَمُوتُ ويَثُرُكُ مالًا، أوْ ولدًا؛ وذلكَ لأنَّه قدْ كانَتِ الجنايةُ موقوفةَ الحُكْمِ؛ لجوازِ أنْ يعجزَ فيدفعَ، أو يعتقَ فيتعدَّرَ الدَّفعُ، ويَجِبَ الأَرْشُ.

فإذا قَضَىٰ القاضي بالأرش؛ فقد حَكَمَ بإحدىٰ جِهتَيِ المراعاةِ [١٠١٥/١]، وأبطَلَ الجِهةَ الأخرى، وكذلك إذا اصطلَحُوا؛ لأنَّ الصَّلَحَ يُوجِبُ البَدَلَ في الذَّمَةِ، فَتَنْتَقِلُ الجِنايةُ عنِ الرَّقبة، فأمَّا إذا مات وترَكَ وفاءً فقد حكَمْنا بعِتْقِه في آخرِ جزهِ مِنْ أَجزاءِ الحياةِ، وذلكَ يَمْنَعُ مِنْ دَفعِ الرَّقبةِ، فيَنْتَقِلُ الحقُّ إلى الذَّمَّةِ، وكذلكَ إذا مِنْ أَجزاءِ الحياةِ، وذلكَ يَمْنَعُ مِنْ دَفعِ الرَّقبةِ، فيَنْتَقِلُ الحقُّ إلى الذَّمَّةِ، وكذلكَ إذا مَامَةُ وكذلكَ إذا ترَكَ ولدًا؛ لأنَّ الولدَ فامَ مقامة، وتعذَّرَ دَفْعُ الرَّقبةِ بالموتِ.

وقالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ أَيضًا: ﴿ وَإِذَا جَنَىٰ الْمُكَاتَبُ جَنَايَاتٍ جَنَايَةً بَعَدَ جَنَايَةً فَلَ أَنْ يُخْكَمَ عَلَيْهِ بِشَيءٍ ، ثُمَّ رَافَعُوهِ إِلَىٰ الْحَاكُمِ ؛ حَكَم عَلَيْهِ بِالْأَقَلِّ مِنْ قَيْمَتِهِ ، ومِن أُرُوشِ الْجَنَايَاتِ النَّي لِزَمَتُهُ ﴾ (١) . إلى هنا لفظ الْكَرُّخِيِّ ﴿ إِلَىٰ هِنَا لَفظ الْكَرُّخِيِّ ﴿

 <sup>(</sup>١) ينظر ' قشرح محتصر الكرحي، اللقدوري [ق/٣٣٩/ دماد].

- ﴿ عُلَيْهُ الْبِيالِ ﴿ إِنَّهُ -

وهدا على ما قدُّما: أنَّ الجناياتِ تَتَعَلَّقُ برقبتِه ، فنتَضَائِقُ علها .

قَالَ الْكَرْخِيُّ عَلَيْهِ: ﴿ وَيَنْظُرُ الحَاكُمُ إِلَىٰ قَيْمَةِ المُكَاتَبِ يُومَ جَمَىٰ هِي كُلِّ جَنَايَةٍ يُرْفَعُ بِيهِ فِيهِ ، وَلَا يُغْتَبَرُ زِيادَةُ نَقِيمَةٍ بَعَدَ الجَنَايَةِ ، وَلَا نَقْصَانُهَا ، عَلَى مَا فَشَرْتُ لَكَ فِي المُدَبَّرِ ﴾ (١).

وقالَ الْكَرْخِيُّ أيضًا: «وإذا أُقَرَّ المُكاتَبُ بجنايةِ خطاً ، لزمتُه ، وحَكَمَ الحاكمُ بها عليه ١ ، إبى هنا لفطُه . وذلكَ لأنَّ جنايتَه مُشتحقَّةٌ مِنْ كَشْبِه ، وهوَ أحقُّ بأكسابِه ، فَقَذَ إقرارُه كالحُرُّ .

قَالَ الْكَرْخِيُّ عِلَىٰ: الوَانَّ لَمْ يَخْكُمْ حَتَّىٰ عَجَرْ بَطَلَتْ ، وذلكَ لأَنَّ الإقرارَ صارَ الارمّا للمولى ، آلَا تَرَىٰ أَنَّ الحمايةَ لؤ ثنتَتْ ، لزِمَ المولى الدَّفعُ ، أو الفِداءُ ، فلم يَجُرُ إقرارُ المُكاتَبِ في حتَّى غيرِه ؟ .

وقالَ الْكَرْخِيُّ أيضًا: «وإنَّ عجَر بعدَ الحُكُمِ بطلَتْ أيضًا عنه عندَ أبي حَبِيعَةَ هِ ، وأنَّ في قولِ أبي بُوسُفُ وشُحَمَّدٍ ﴿ إِلَيْهِ ، فلا تَنْظُنُ ، وهيَ دَيْنٌ يُباع فيها اللهِ اللهِ هنا لفطُه .

لأبي خَبِيقَة ﷺ: أنَّ المُكاتَبُ فيما لم يَتَضَمَّنِ الكِتَابَةَ الإذْنُ فيه باقٍ على حَجْرِه بِدَلَالَةِ القَرُّضِ، والكِتَابَةُ لَا تَتَصَمَّنُ الإقر رَ بالجِنايَةِ، فكانُ مَحْجُورًا عليه

 <sup>(</sup>١) ينظر، اشرح محتصر الكرخية للقدوري (ق/٣٣٩/ داماد).

الباد الباد الم

في الإقرارِ ، وإنَّمَا أَلزَمْنَاه ذلكَ لئبوتِ حقَّه في أُكْسابِه ، فإذا عجَزَ زالَ هذا المعمى، فَبَطَلَ مَا تَعَلَّقَ بإقرارِه.

وجهُ قولِهما: أنَّ المحاكمَ لمَّا حَكَمَ عليه؛ صارَتِ المجنايةُ دَينًا في [٨ ٥٠١ه/م] ذمَّتِه، فلا يَبْطُلُ بِعَجْزِه، كما لؤ أَقَرَّ بِدَيْنِ ثُمَّ عَجَزَ.

وقالَ الْكَرْخِيُّ: ﴿ فَإِنْ أَقَرَّ بَجِنَايَةٍ ، فَلَمْ يَتُحُكُمِ الْحَاكُمُ بِهَا حَتَّىٰ أَدَّىٰ ، فَعَنَقَ ، صَارَتُ دَينًا عليه حينَ عَتَقَ ﴾ (١) . إلى هنا لفطه ﴿ أَي وَذَلَتَ لأَنَّ جِنَايَتُه تَلْزَمُه في صَارَتُ دَينًا عليه حينَ عَتَقَ ﴾ (١) . إلى هنا لفطه ﴿ أَكْسَابِهِ ، وَلاَ تَلْزَمُ [المولى] (١) ، فتأكَّدَ بِعِثْقِه ، كالدُّيونِ الَّتِي يُقِرُّ بِهَا ، وليسَ كذلكَ الْعَبدُ يُقِرُّ بالجنايةِ ، ثُمَّ يَعْتِقُ ؛ لأنَّ جنايته على مولاه ، ومَنْ أَقَرَّ بحقِّ على غيرِه لمُ يَلْزَمْ في نفسِه . كذا ذَكَر الْقُدُورِيُّ ﴿ فَي ﴿ شَرِحِه ﴾ .

واللهُ أعلمُ بالصُّوابِ، وإليه المرجعُ والمآبُ.

<sup>(</sup>١) ينظر: اشرح محتصر الكرحي، للقدوري [ق/٣٣٩/ داماد].

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقونتين: ريادة من: الناك والأغلاء والأملاك والأملاء والرع.

### بَابُ غَصْبِ الْعَبْدِ وَالْمُدَبِّرِ وَالْجِنَابَةِ فِي ذَلِكَ

قَالَ: وَمَنْ قَطَعَ يَدَ عَبْدِهِ ، ثُمَّ غَصَبَهُ رَجُلٌ وَمَاتَ فِي يَدِهِ مِنَ الْقَطْع ؛ فَعَلَيْهِ

يَعَتُهُ أَقُطَعَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْلَىٰ قَطَعَ يَدَهُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ ، فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ ، فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ ، فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ ؛ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

البيان علية البيان ع

## بَابُ غَصْبِ الْعَبْدِ وَالْمُدَبِّرِ وَالْجِنَابَةِ فِي ذَلِكَ

أي: في العبدِ والمُدَبَّرِ، لمَّا ذَكَرَ جنايةَ العبدِ والمُدَبَّرِ: ذَكَرَ هي هذا البابِ حنايتَهما مع غَصْبِهما؛ لأنَّ المُفُردَ قبلَ المُرَكَّبِ، ثُمَّ جَرَّ كلامَه إلى بيانِ حُكْمِ عَصْبِ الصَّبِي.

الْقَطْع؛ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ أَفْطَعَ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْلَىٰ قَطَعَ بَدَهُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، فَمَاتَ مِنْ الْقَطْع؛ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ أَفْطَعَ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْلَىٰ قَطَعَ بَدَهُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ، فَمَاتَ مِنْ فَلِكَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ؛ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ)، أي: قالَ في «الجامع الصّغيرِ» (١)، وذلكَ لَانَّ العَصِبَ مَنْ أَسِبابِ الْمِلْكِ عندَنا؛ لأنَّ المضموناتِ تُمُلَّكُ عندَ أَداءِ الضَّمانِ لأنَّ العَصِبَ مَنْ أَسِبابِ الْمِلْكِ عندَنا؛ لأنَّ المضموناتِ تُمُلَّكُ عندَ أَداءِ الضَّمانِ مُستدًا إلى أوَّلِ الغَصِبِ، فلمَّا كانَ سبَ المِلْكِ كَانَ تخلُّلُ الغَصِبِ بينَ الجنايةِ والسَّرايةِ عالَى السَّرايةِ عندَه السَّرايةِ عندَه عندَه . وإذا بَطلَ حُكْمُ السَّرايةِ صارَ كأنَّه غَمَّتُ عندًا أَقْطَعَ البَيْرِ وماتَ عندَه .

وأوردَ أبو اللَّيثِ ﷺ سؤالًا وجوابًا فقالَ:

«فَإِنْ قِبِلَ: إذا ماتَ منْ جِراحةِ المَولَى ، فَلِمَ لَا يُجْعَلُ كَأَنَّ المَولَىٰ قَتَلَه ، فلَا

<sup>(</sup>١) ينظر فالجامع الصعير امع شرحه النافع الكبيرة [ص٥١٠ ـ ١١٥].

وَالْفَرْقُ أَنَّ الْغَصْبَ قَاطِعٌ لِلسَّرَايَةِ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْمِلْكِ كَالْبَيْعِ فَيَصِيرُ كَأَنَّ مَلكَ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ فَتَجِبُ قِيمَتُهُ أَفْطَعَ، وَلَمْ يُوحَدُ الْقَاطِعُ فِي الْفَصْلِ النَّابِي مَلَكَ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ فَتَجِبُ قِيمَتُهُ أَفْطَعَ، وَلَمْ يُوحَدُ الْقَاطِعُ فِي الْفَصْلِ النَّابِي فَكَانَتْ السَّرَايَةُ مُضَافَةً إلَى البِّدَايَةِ فَصَارَ الْمَوْلَى مُتْلِفًا فَيَصِيرُ مُسْتَرِدًا، كَيْفَ وَكَانَتْ السَّرَايَةُ مُضَافَةً إلَى البِّدَايَةِ فَصَارَ الْمَوْلَى مُتْلِفًا فَيَصِيرُ مُسْتَرِدًا، كَيْفَ وَأَنَّهُ النِّيَامِ وَمُو النِيرُدَادُ فَيَبْرَأُ الْغَاصِبُ عَنْ الضَّمَانِ، [١٧٧١ه]

قَالَ: وَإِذَا غَصَبَ الْعَبْدُ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ عَبْدًا مَحْجُورًا عَلَيْهِ، فَمَاتَ فِي يَدِهِ • فَهُو ضَامِنٌ ؛ لِأَنَّ الْمَحْجُورَ عَلَيْهِ مُوّاخَذٌ بِأَفْعَالِهِ •

يَجِبُ عليه شيءٌ ؟

قِيلَ له: الغَصِبُ صارَ فاصلًا بينَ القطعِ والهلاكِ، فلَا يَسْتَنِدُ الهلاكُ إلىٰ القطع، فصارَ في حُكْمِ الغاصِبِ، كأنَّ العبدَ ماتَ بآفةٍ سماويَّةٍ، ألَا تَرَى أنَّ رَجُلًا لوُ قطعٌ يَدَ عَبْدِه ثُمَّ باعَه فماتَ في يَدِ المشتري ماتَ مِنْ مالِ المشتري ؛ لأنَّ قَبْضَ المشتري صارَ فاصلًا بينَ القطعِ والهلاكِ، فكذلكَ هدا.

وأمَّا إذا قطَعَ المَولَىٰ يدّه في يَدِ الغاصبِ فماتَ منْ ذلكَ ؛ بَرِئَ العاصبُ مِنَ الضَّمانِ ؛ لأنَّ المَولَىٰ صارَ مُستَرِدٌ، للعبدِ لاستيلاثِه عليه بالقطعِ ، ثُمَّ لم يُوجَدُ ما يُنظِلُ قَطْعَ السِّرايةِ عنِ الجنايةِ ، كالمشتري إذا قطَع يَدَ العبدِ قبلَ القبضِ ؛ يَصِيرُ عَابِضًا ، وفي الفصلِ الأوَّلِ: لَمْ يَصِرُ مُسْتَرِدًّا ؛ لأنَّ القطعَ كانَ قبلَ الغَصبِ ١٠

قُولُه: (كَيْفَ وَأَنَّهُ اسْتَوْلَىٰ عَلَيْهِ)، أي: كيفَ لَا يَكُونُ المَولىٰ مُسْتَرِدًا للعدِ منَ الغاصبِ، والحالُ أنَّه استولَىٰ علىٰ العدِ بالقطعِ، والاستيلاءُ استِردادُ.

قولُه: (قَالَ: وَإِذَا غَصَبَ الْعَبُدُ (١٦٢٠٦/٨) الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ عَبْدًا مَحْجُورًا عَلَيْهِ، فمات فِي بدهِ؛ فَهُوَ ضَامِنٌ)، أي: قالَ في االجامع الصَّغيرِ، (١)، وهذا إدا كانَ العَصبُ ظاهرًا، فيَضْمَنُ في الحالِ يُبَاعُ فيه؛ لأنَّ أَفعالَ العَبدِ مُعتبَرَةٌ، ولو كانَ

<sup>(</sup>١) ينظر، ١١لحامع الصغير إمع شرحه النافع الكبيرة [ص/١١١]،

قَالَ: وَمَنْ غَصَبَ مُدَبَّرًا، فَجَنَى عِنْدَهُ جِنَايَةُ ، ثُمَّ رَدَّهُ علَى الْمَوْلَى ، فَحَنَى عِنْدَهُ جِنَايَةُ أُخْرَى ؛ فَعَلَى الْمَوْلَى قِيمَتُهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى بِالتَّدْبِيرِ السَّابِي أَعْجَزَ نَفْسَهُ عَنْ الدَّفْعِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِيرَ مُخْتَارًا لِلْفِدَاءِ فَيَصِيرُ مُبْطِلًا حَقَّ أُولِيَاءِ الْجِنَايَةِ إِذْ حَقَّهُمْ فِيهِ وَلَمْ يَمْنَعُ إِلَّا رَقَبَةً وَاحِدَةً فَلَا يُزَادُ عَلَى فِيمِتِهِ ، وَلَمْ يَمْنَعُ إِلَّا رَقَبَةً وَاحِدَةً فَلَا يُزَادُ عَلَى فِيمَتِهِ ، وَيَكُونُ بَيْنَ وَلِيَ الْجَنَايَتَيْنِ فِصْفَيْنِ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الْمُوجَبِ .

النَصِبُ طَهَر بِإِقرارِه؛ لَا يَحِثُ إِلَّا بِالعِنْقِ. كَذَا قَالَ لَفَقَيهُ أَبُو لَلَّيْثِ ﷺ، وَذَلَكَ لَأَ النَّقِ الْعَبْدُ المحجورُ بِحَدُّ لِأَنَّ الرُّقَ يُوجِبُ الحَجْرَ فِي الأقوالِ دونَ الأفعالِ، وإنْ أَقَرَّ العبدُ المحجورُ بِحَدُّ أَوْ العبدُ المحجورُ بِحَدُّ أَوْ العبدُ المحجورُ بِحَدُّ أَوْ العبدُ المحجورُ بِحَدُّ أَوْ العبدُ العبدُ العبدُ المحترِبِ المحترِبِ لأنَّه مُبَقَّى فِي ذَلِكَ على أَصْلِ الحُرِّيةِ ، وقد عَرَّ ذَلِكَ على أَصْلِ الحُرِّيةِ ، وقد عَرَّ ذَلِكَ فَي كتابِ الحَجِرِ .

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ غَصَبَ مُدَبَّرًا، فَجَنَى عِنْدَهُ جِنَايَةً، ثُمَّ رَدَّهُ عَلَىٰ الْمَوْلَى، فَجَنَىٰ عِنْدَهُ جِنَايَةً أُحْرَىٰ ؛ فَعَلَىٰ الْمَوْلَىٰ قِيمَتُهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ) ، آي: قالَ في «الجامعِ الصَّغيرِ».

وصورتُها فيه: الشُّحَمَّدُ، عن يَعْفُوبَ، عن أبي حَنِيفَةَ اللهِ المُولِي، في مُدَبَّرِ لرَجُلِ غَصَبَ رَجُلٌ، فَحَنَى عندة جناية ، ثمَّ ردَّه على المُولِي، فجنَى عندَه جناية أُحرى، قالَت على المَولِي، فجنَى عندَه جناية أُحرى، قالَ: على المَولَى قيمتُه نصفانِ بين وَلِيَّيِ الجِاينَيُّنِ (١)، ثُمَّ يَرْجِعُ المولَى بنصفِ قيمتِه على الغاصِب، فيَأْحُذُه فيَدْفَعُه إلى وَلِيَّ الجايةِ الأُولَى، ثُمَّ يَرْجِعُ به على لغاصِب، فيَأْخُذُ منه أيضًا.

وقالَ مُحَمَّدٌ ﴿ إِنْ عَلَى الْمُولَىٰ عَلَىٰ الْعَاصِبِ [٢١٤/٣] بنصفِ القيمةِ ، فَبَسُدَمُ له وَلَا يَدْفَعُه إلى أحدِ ، فإنْ كانَ جَلَىٰ عندَ المُولَىٰ أَوَّلًا ، ثُم غَصَبَه رَجُلٌ فَجَنىٰ عندَ المُولَىٰ أَوَّلًا ، ثُم غَصَبَه رَجُلٌ فَجَنىٰ عندَه جنابةً ، قالَ: على المُولَىٰ قيمتُه نصفيْنِ بينَ وَلِيَّيِ الجنابَتَيْنِ ، ثُم يَرْجِعُ

 <sup>(</sup>١) في «الأصل» «الجناية»، والمثبت من «فا٢»، والم١»، وقال»، والح١، والح١، والح١، والر١،

منصف الفيمهِ، فيَدْفَعُها إلى وَلِيَّ الجنايهِ الأُولى، ولَا يَرْجِعُ به في قولِهم جميعًا» ( ). إلى هنا لفظ مُحَمَّدٍ ﴿ فَي أصلِ اللَّجامعِ الصَّغيرِ ﴾ .

ويَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وجوبُ الفيمةِ على لمولى إذا كانَتِ لقيمةً أقلَّ مِنَ الأَرْشِ؛ لأنَّ حُكْمَ جنايةِ المُدَيَّرِ أَنْ يَلْرَمَ الأقلُّ منهما على المولى.

فَنَقُولُ بِعِدَ ذَلَكَ: إِنَّمَا وَجَبَ عَلَىٰ المُولِىٰ قَيْمَةُ المُدَسِّرِ بِينَ وَلِيَّيِ الجنايَتَيْنِ نصفَيْسِ ؟ لأنَّه بالنَّدبيرِ السَّبقِ صارَ مانعًا لدَفْعِ المُدَبَّرِ ؟ لأنَّه لَا يَقْبَلُ النَّقلَ مِنْ مِلْكِ إلى مِلْكِ على وحهِ لَمْ بَصِرْ مُختارًا للفِداءِ ؟ لانعدامِ العلمِ بحايةٍ تُوحَدُ في المستقبلِ حبنَ دَبَرَهُ ، فَيَنْزَمُه القيمةُ عليه بينهما ؛ لأنَّ العبدَ لَوْ كَانَ محلَّ الدَّفعِ مَا كَانَ يَلْزَمُه إلَّا دَفْعٌ واحدٌ .

فعندَ تَعذُّو الدَّفعِ لَا يَلْزَمُه إلَّا فيمةً واحدةً ، فيُعْطَى نصفَ القيمةِ لِوَلِيِّ الجنايةِ الأُولى في نصفِ الأُولى ، ونصفُه لِوَلِيِّ الجنايةِ الدَّنيةِ ، وقد بَقِيَ حتَّ وَلِيِّ الجنايةِ الأُولى في نصفِ القيمةِ ؛ لأنَّه حينَ جنَى أوَّلًا كانَ فارغًا عنِ الجنايةِ الثَّانيةِ ، فاستحقَّ وَلِيُّ الجنايةِ الأُولى كلَّ القيمةِ ، وقد رَصَل إليه النَّصفُ ، وبَقِيَ حَقَّه في النَّصفِ الآخرِ ،

وحقَّ وَلِيِّ الجنايةِ [١٠٢١٢٤٨] الثَّنيةِ في نصفِ القيمةِ لَا غيرَ ؛ لأنَّه حينَ جنَى ثانيًا كانَ مشغولًا بالجنايةِ الأُولَى ، فيَرْجعُ المولى على الغاصِبِ بمصفِ القيمةِ ، ويَذْفَعُها إلى وَلِيُّ الجنايةِ الأُولَى إكمالًا لِحَقِّه ، ثُمَّ يَرْحعُ المولى به على الغاصِبِ ، ويَذْفَعُها إلى وَلِيُّ الجنايةِ الأُولَى إكمالًا لِحَقِّه ، ثُمَّ يَرْحعُ المولى به على الغاصِبِ ، لأنَّه المشَّحِقُ عليه بسببِ كانَ في ضمانِ العاصبِ (١٠) ، ولم يَسْلَمُ له ، فصارَ كأنَّه لم

<sup>(</sup>١) ينظر: «الجامع الصغير امع شرحه النافع الكبير ( [ص/١١٥] .

<sup>(</sup>٢) في الأصلة: العصب، والمثبت من الفاتة، وقمه، وقن، والغه، والراء.

قَالَ (وَيَرْجِعُ الْمَوْلَىٰ بِنِصْفِ فِيمَتِهِ عَلَىٰ الْغَاصِبِ) لِأَنَّهُ اسْتَخَلَّ نِصْفَ الْبَدِيدِ عَلَىٰ الْغَاصِبِ كَانَ فِي يَلِدِ الْغَاصِبِ فَصَارَ كَمَا إِذَا اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْمَبْدِ بِهَذَا السَّب.

قَالَ (وَيَدْفَعُهُ إِلَىٰ وَلِيُ الْجِنَايَةِ لَأُولَىٰ ثُمَّ يَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَىٰ الْغَاصِبِ، وَهَدَا عِنْدَ أَبِي حَبِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ طَالِثًا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ . عَلَيْهِ .: يَرْجِعُ بِنِصْفِ فِيمَتِهِ فَيُسَلِّمُ لَهُ) لِأَنَّ الَّذِي يَرْجِعُ بِهِ الْمَوْلَى عَلَىٰ الْغَاصِبِ عِوَضُ مَ سَنَّمَ لِوَلِيَّ فِيمَتِهِ فَيُسَلِّمُ لَهُ) لِأَنَّ الَّذِي يَرْجِعُ بِهِ الْمَوْلَى عَلَىٰ الْغَاصِبِ عِوَضُ مَ سَنَّمَ لِوَلِيَّ فِيمَتِهِ فَيُسَلِّمُ لَهُ ) لِأَنَّ اللَّذِي يَرْجِعُ بِهِ الْمَوْلَى عَلَىٰ الْغَاصِبِ عِوَضُ مَ سَنَّمَ لِوَلِيَّ الْجَنَابَةِ الْأُولَىٰ فَلَا يَدُومُ مِلْكِ اللّهِ كَيْ لَا يُؤَدِّيَ إِلَىٰ اجْتِمَاعِ الْبَدَلِ وَالْمُنْدَلِ فِي مِلْكِ رَبِّهِ مِلْكِ مِنْ اللّهِ مَنْ لَكُورُ وَالْمُنْدَلِ فِي مِلْكِ رَبِّهُ وَاللّهُ مِنْكُورُ الْإِسْتِحْقَقُ قُ.

يَأْخُدُهَا مِنَ العاصبِ ، وإذَا رَجَعَ بالنَّصفِ على لعاصبِ ثانيًا ؛ سَلِمَ للمولى ذلكَ ؛ لأنَّه وَصَلَ إلى أولياءِ الجنايةِ تمامُ حقِّهم ، وهذا قولُ أبي حَنِيفَةَ وأبي يُوسُفَ عَلِيمَ .

وقالَ مُحَمَّدٌ عَلَى الدَّرَجَعَ المولى على العاصِبِ بنِصفِ القيمةِ أَوَّلَ مرَّةٍ ؛ يَسْلُمُ له ولا يَدْفَعُه إلى وَلِيَّ الجنايةِ الأُولَى ؛ لأنَّ ما رَجَعَ به على الغاصبِ عِوَضُ مَا دُعَعَ إلى وَلِيَّ الجنايةِ الأُولَى ؛ لأنَّه إنَّما ضَمِنَ نصفَ القيمةِ لِوَلِيُّ الجنايةِ الأُولَى ، ما دفع إلى وَلِيَّ الجنايةِ الأُولَى ؛ لأنَّه إنَّما ضَمِنَ نصفَ القيمةِ لِوَلِيُّ الجنايةِ الأُولَى ، بحنايةٍ ؛ كَانَتُ في ضمالِ الغاصبِ ، فلو دَفعَ إليه ما رَجَع به على الغاصبِ ؛ يَجْتَمعُ الْعِوَصُ وَالمُعَوَّضُ في مِلْكَ وَلِيُّ الجنايةِ الأُولَى ، وهل لاَ يَجُوزُ.

وجوائِه؛ ما قالَ فخرُ الدِّين قاضي خان ﷺ؛ إنَّ ما أخَدُ المولى مِن الغاصبِ هوَ بدَلٌ عنِ المدفوعِ ، لئ وَلِيِّ الجنايةِ الأُولئِ منَ العبدِ، فيما بينَ المولئ والغاصبِ.

فَأَمَّا فِي حَقَّ وَلِيِّ الجنايةِ الأُولِئِ. لَا يُعْتَبُرُ بَدَلًا عَنِ العبدِ، بِنْ يُعْتَبُرُ بَدَلًا عنِ الميت، ويَكُونُ الشيءُ الواحدُ بَدَلًا عنْ عين في حقَّ إنسانٍ، ويَكُونُ بدلًا عنْ شيء أحرَ في حقَّ غيرِه، كالنَّصرانِيُّ إذا باعَ الحَمرَ، وقَضَى منه دَيْنَ المُسْلمِ يَجُوزُ ، ويَكُونُ المأحوذُ بَدَلَ الخَمرِ في حقِّ النَّصرابِيُّ، وفي حقَّ المُسلمِ بَدَلَ دَيْنِهِ، كدا هنا.

هذا إذا كنَتِ الجنايةُ لأُولَىٰ عندَ الغاصبِ، والجنايةُ الثَّانيةُ عندَ المولى،

وَلَهُمَا أَنَّ حَقَّ الْأَوَّلِ فِي جَمِيعِ الْقِيمَةِ لِأَنَّهُ حِينَ جَنَى فِي حَقِّهِ لَا يُزَاحِمُهُ أَخَدٌ ، وَإِنَّمَا انْتَقَصَ بِعْتِبَارِ مُزَاحَمَةِ النَّالِي فَإِذَا وَجَدَ شَيْنًا مِنْ بَدَلِ الْعَبْدِ فِي بَدِ الْمَالِكِ فَارِغًا يَأْخُذُهُ لِيُبِمَّ حَقَّهُ فَإِذَا أَخَذَهُ مِنْهُ يَرْجِعُ الْمَوْلَىٰ بِمَ أَخَذَهُ عَنَى الْمَالِكِ فَارِغًا يَأْخُذُهُ لِيُبَمَّ حَقَّهُ فَإِذَا أَخَذَهُ مِنْهُ يَرْجِعُ الْمَوْلَىٰ بِمَ أَخَذَهُ عَنَى الْمَالِكِ فَارِغًا يَأْخُذُهُ لِيُبَمِّ كَانَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ لِأَنَّهُ السَّتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ بِسَبِ كَانَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ لِأَنَّهُ السَّتَحَقَّ مِنْ يَدِهِ بِسَبِ كَانَ فِي يَدِ الْغَاصِبِ .

وإِنْ كَنَتِ الْجِنَايَةُ الأُولِيٰ عِندَ الْمُولِيُّ ، ثُمُّ عَصَبَهُ غاصبٌ ، فَجَنىٰ عِندَه جِنايَةُ أُحرى [٣ ٥٠،١٠] ؛ فإنَّ المولى يَذْفَعُ قيمتَه إلى وَلِيِّ الجِنايَتِيْنِ نَصَفَيْنِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ على الْغاصبِ بنصفِ القيمةِ ، ويَدْفَعُ إلى وَلِيِّ الجِنايةِ الأُولَىٰ ، ولاَ يَرْجِعُ به على الْعاصبِ مرة أُحرىٰ ، وهذا بالإجماع -

والفرقُ لِمُحَمَّدٍ هَ فِي أَنَّه يَدْفَعُ بِما رَجَعَ به على العاصبِ إلى وَلِيُ لجابةٍ الأُولى ، وفي المسألة [الأُولى لا] (ا) يَدْفَعُه إليه ، بَلْ يَسْلَمُ ذلكَ للمولى عندَه ، أنَّ ما رَحَعَ به على الغاصبِ هما ليسَ عِوضُ ما ضَمِنَ لِوَلِيُ الجنابةِ الأُولى ، فلو دفَعَ إلى وَلِيِّ الجنابةِ الأُولى ، فلو دفَعَ إلى تكرارِ الاستحفاقِ ، بخلافِ المسألةِ الأُولى ، فإنَّ ما رَجَعَ به على الغاصبِ ثَمَّةً عِوضُ ما ضَمِن لِوَلِيُّ الجنابةِ الأُولى ، فلوُ دفَعَ الغاصبِ ثَمَّةً عِوضُ ما ضَمِن لِوَلِيُّ الجنابةِ الأُولى ، فلوُ دَعَه إلى وَلِيُّ الجنابةِ الأُولى ، في دُلُو دُي إلى تكرارِ الاستحقاقِ ، فيلرُمُ فلوُ دَعَه إلى وَلِيُّ الجنابةِ الأُولى ، في دِلْكُ واحدٍ ، فلا يَنجُوزُ ، فلهذ سَلِمَ ما رَجَع به على الغاصب لمولى .

والغرقُ لهما: في عدمِ الرَّحوعِ على الغاصبِ ثانيًا هنا، وفي الرَّجوعِ ثانيًا في المسابةِ الأولى: إنَّ وَلِيَّ الجنايةِ الأولى استحَقَّ هذا النَّصفَ بسبب كانَ في ضمانِ المولى، لا في ضمانِ الغاصبِ أن ، فلهذا لم يَرْجع على الغاصبِ ثانيًا ، بحلافِ الفصل الأوَّل: فإنَّ وَلِيَّ الجايةِ الأُولى استحقَّ هذا النَّصفَ بسببِ كانَ في ضمانِ

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين: ريادة من: «ب»، وقع »، وقال ٢ »، وقم»، وقرا».

 <sup>(</sup>٢) عي «الأصل» «العصب» والعثبت من الد١٤، والم»، وهذا، والغ»، وقراء.

قَالَ (وَإِنَّ كَنَ جَنَى عِنْدَ الْمُؤْنَى فَعَصَبَ رَجُلٌ فَجَنَى عِنْدَهُ جِنَابَةً أُخْرَىٰ فَعَلَىٰ الْمُؤْنَى قِيمَةِ عَلَىٰ الْفَاصِبِ) لِمَا بَيَّنَا فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ، غَيْرَ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ النَّصْفِ حَصَلَ بِالْجِنَايَةِ الثَّانِيَةِ إِذْ كَانَتْ هِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ، غَيْرَ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ النَّصْفِ حَصَلَ بِالْجِنَايَةِ الثَّانِيَةِ إِذْ كَانَتْ هِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ، غَيْرَ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ النَّصْفِ حَصَلَ بِالْجِنَايَةِ الثَّانِيَةِ إِذْ كَانَتْ هِي بَدِ الْعَاصِبِ قَيَدُمَعُهُ إِلَىٰ وَلِيِّ الْجِنَايَةِ الْأُولَىٰ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَىٰ الْغَاصِبِ وَمَذَا بِالْإِجْمَاعِ.

الغاصب، فلهذا رَجَع عليه ثانيًا، وبيالُ قيمةِ المُّذَبَّرِ مَرَّ في بابِ البيعِ الفاسدِ-قولُه: (لِمَا بَيَّنَا فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ)، أي: فيما إذا جَلَى المُنَبَّرُ في يدِ العاصبِ، ثمَّ في يدِ المولى.

قولُه: (غَيْرَ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ النِّصْفِ حَصَلَ بِالْجِنَايَةِ النَّالِيَةِ)... إلى آحرِه، نَصْبُ على الاستثناء، ذَكَرَه فَرقًا لمُحَمَّدِ بينَ المسألةِ الأُولَى والثَّانيةِ، أنَّ في الأُولى: كنَ يَسْلَمُ النَّصَفُ الَّذي رَحَع به على الغاصبِ للمولى عدد، وفي لتَّاسِةِ: لاَ يَسْلَمُ له، بل يَدْفَعُه إلى وَلِيَّ الجناية الأُولى، والفرَّقُ ما قرَّرْناه آنفًا.

قولُه: (وَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَىٰ الْغَاصِبِ)، أي: لَا يَرْجِعُ المولىٰ مرَّةً ثاليةً بالنَّصفِ الَّذي رَجَع (١) به على الغاصبِ ودَفَعَه إلىٰ وَلِيَّ الجنايةِ الأُولىٰ.

قولُه: (وَهَذَا بِالْإِجْمَاعِ)، أي: عدمُ رجوعِ المولى على الغاصبِ في المسألةِ التَّاسِةِ بِالإجماعِ، بخلافِ المسألةِ الأُولى؛ فإنَّ ثَمَّةَ كَنَ يَرْجِعُ المولى عليه عندَ التَّاسِةِ بالإجماعِ، بخلافِ المسألةِ الأُولى؛ فإنَّ ثَمَّةَ كَنَ يَرْجِعُ المولى عليه عندَ أبي حَنِيفَةَ ، وهما يَحْتَاجَانِ إلى الفرقِ، والفرْقُ ما قرَّرْنه آنها.

ثُمَّ اعلمُ: أَنَّ الْقُدُورِيَّ ﷺ ذَكَر في كتابِ ﴿النَّقَريبِ﴾ ۚ قُولَ أَبِي حَبِيهَةَ ﷺ وَخُذَهُ، وذَكَر قُولَ زُفَرَ وأَبِي بُوسُفَ فيه مع مُحَمَّدٍ ﷺ

<sup>(</sup>١) عني الألاصل؛ الترجع!، والمثبت من، فمه، وقادًا، وأعَّا، والرَّا،

# ثُمَّ وَضَعَ الْمَسْأَلَةَ فِي الْعَبْدِ:

قَالَ: وَمَنْ غَصَبَ إِلَىٰ وَلِيُ الْجِنَايَتَيْنِ ثُمَّ يَرْجِعُ عَلَىٰ الْفَاصِبِ بِنِصْفِ الْفِينَ فَيْ الْمَوْلَىٰ يَدُفَّعُهُ إِلَىٰ الْأَوَّلِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَىٰ الْفَاصِبِ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ فَيَدُفَّعُهُ إِلَىٰ الْأَوَّلِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَىٰ الْفَاصِبِ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَى فَي اللّهُ وَقَالَ مُحَمِّدٌ لَهِ عَنَى عِنْدَ الْمَوْلَىٰ فِصْفَى الْفِيمَةِ فَيُسَلّمُ لَهُ ، وَإِنْ جَنَى عِنْدَ الْمَوْلَىٰ فِصْفَى الْفِيمَةِ فَيُسَلّمُ لَهُ ، وَإِنْ جَنَى عِنْدَ الْمَوْلَىٰ فِصْفَيْنِ وَيَرْجِعُ بِيضْفِ فِيمَتِهِ فَيَدُفْتُهُ إِلَىٰ الْأُوّلِ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ مَنِي يَدِهِ دَفَعَهُ الْمَوْلَىٰ فِصْفَيْنِ وَيَرْجِعُ بِيضْفِ فِيمَتِهِ فَيَدُفْتُهُ إِلَىٰ الْأُوّلِ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ مِ لَهِ مَنِ يَدِهِ دَفَعَهُ الْمَوْلَىٰ فِصْفَيْنِ وَيَرْجِعُ بِيضْفِ فِيمَتِهِ فَيَدُفْتُهُ إِلَىٰ الْأُوّلِ وَلَا يَرْجِعُ بِيضْفِ فِي يَدِهِ دَفَعَهُ الْمَوْلَىٰ فِصْفَيْنِ وَيَرْجِعُ بِيضْفِ فِيمِنِهِ فَيَدُونَهُ أَلَىٰ الْأُولِ وَلَا يَرْجِعُ بِيضْفِ فِيمَتِهِ فَيَدُونَكُمُ أَلَىٰ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَىٰ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ إِلَىٰ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ إِلَىٰ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ مِنْ اللّهِ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ إِلَى وَلَا يَرْجِعُ بِهِ أَلْمَولَلَىٰ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ مِ

﴿ غَالِهُ البِيانَ ﴿ ﴾

قولُه: (ثُمَّ وَضَعَ الْمَسَّأَلَةَ فِي الْعَبْدِ) ، أي: رَضَعَ مُحَمَّدٌ في اللجامع الصَّغرِا مسألة العبدِ القِنِّ ، وهي أنَّ رجلًا غَصَب عبدًا ، فقتل العبدُ عندَه قتيلًا خطأً ، ثمَّ رَنُه إلى مولاهُ فقتل عندَ المولى رَجُلًا خطأً ، فدَفَعَه مولاه إلى وَلِيَّي الجنايتَيْنِ ، قالَ يَرْجعُ على الغاصبِ بنصف قيمةِ العبدِ ، ويَدْفَعُ دلكَ إلى وَلِيُّ الجاية [الأولى] "، ثمَّ يَرْجعُ على الغاصبِ بنصفِ قيمةٍ أخرى ، ويَشْلَمُ له هذا .

وقال [٣/١٠/١٤] مُحَمَّدٌ وَزُفَرٌ هِكَا: مَا أَخَذَ المولى مِنَ الغاصبِ مَنْ نصفِ فِبهِ
العبدِ بعد دَفْعِ العبدِ بَسُلَمُ له ، ولا يُدْفَعُ إلى وَلِيَّ الجنايةِ الأُولَى ، ولوْ عصَا
[عبدًا](١) كَانَ قَتَلَ عندَ مولاه رَجُلًا خطاً ، ثمَّ قَتَلَ عندَ العاصبِ قَتِيلًا خطاً ، ثمَّ رَدُ
على مولاه ؛ فإنَّ المولى يَدُفَعُه بالجنايتَيْنِ ، ويَرْجِعُ على [٢/١٧/١٤/١] الغاصبِ بنصعِ
القيمةِ ، ويَدُفَعُه إلى وَلِيَّ الجنايةِ الأُولَى في قولِهم جميعًا ، ثمَّ لا يَرُجعُ على الغاصبِ بالفاصبِ بنا الغاصبِ القيمةِ ، ويَدُفَعُه إلى وَلِيَّ الجنايةِ الأُولَى في قولِهم جميعًا ، ثمَّ لا يَرُجعُ على الغاصبِ بشيءِ بعد ذلكَ .

والحاصلُ: أنَّ الجوابَ في العبدِ القِنَّ كالجوابِ في العبدِ المُدَبَّرِ في الأَّمَاذِ والاختلاف ِ سواءً، إلَّا أنَّ [في](١) المُدَبَّرِ يَدُفَعُ القيمة ؛ لأنَّه لَا يَخْتَمِلُ النَّعَلَ بنَ

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوقتين: زيادة من: انه، وفقه، وفقاه، وقمه، وفره،

(وَالْحَوَابُ فِي الْعَبْدِ كَالْحَوَ بِ فِي الْمُدَبَّرِ) فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا، إلَّا أَنَّ فِي هَذَا الْمُصْلِ يَدْفَعُ الْمَوْلَىٰ الْعَبْدَ وَفِي الْأَوْلِ يَدْفَعُ الْقِيمَةَ.

قال: وَمَنْ عَضَتَ مُدَبِّرَ، فحنى عَنْدهُ جِناية ، ثُمْ رَدَهُ على الْمؤلَى ، ثُمْ وَمَنْ عَضِهُ ، ثُمْ جَنَى عِنْدَهُ جِنَاية ؛ فعلَى الْمؤلَى فِيمنَّهُ بِينَهُمَا فِصْفَس الْأَنَّةُ مَنَعَ رَقَبَةً وَاحِدَةً (ثُمَّ يَرْحِعُ بِقِسَمَتِهِ عَلَى الْغَاصِبِ) لِأَنَّ الْجِنايَتِيْنِ كَانَتَا فِي يَدِ الْغَاصِبِ (فَيَدُّفَعُ فِصْفَهَا إِلَى الْأَوَّلِ) ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَحَقَّ كُلَّ الْفِيمَةِ ، لِأَنَّ عِنْدَ وُجُودِ الْجِنَايَةِ عَلَيْهِ لَا حَقَّ لِعَيْرِهِ ، وَإِلَّمَا التَقَصَ بِحُكْمِ الْمُوَاحِمَةِ مِنْ بُغَدِه ،

مِلْكِ إلى مِلْكِ ، و في القِنِّ يَدْمَعُ مَفْسَ العبدِ . فَافْهَمُهُ.

قُولُه: (قَالَ: وَمَنْ غَصَبَ مُدَبَّرًا ، فَجَنَى عِنْدَهُ جِنَايَةً ، ثُمَّ رَدَّهُ عَلَىٰ الْمَوْلَىٰ ، ثُمَّ غَضَبَهُ ، ثُمَّ جَنَىٰ عِنْدَهُ جِنَايَةً ، فَعَلَىٰ الْمَوْلَى قِيمَتُهُ بَيْنَهُمَا نِصْفَبْنِ) ، أي: قالَ في «الجامع الصَّغيرِ» .

وصورتُها فبه: «مُحَمَّدٌ عنْ يَعْقُوتَ عن أبي حَبِيفَةَ ﴿ مُلِينَهُ عَصَبَهُ رَجُلٌ ، فَحَمَّدُ عَلَى مُدَبَّرٍ غَصَبَهُ رَجُلٌ ، فحتى عندَه عندَه ، قالَ : يَغْرَمُ مولى فحتى عندَه ، قالَ : يَغْرَمُ مولى المُدَبَّرِ فيمةً و حدةً بينَ وَلِي الجديتَيْنِ ، ثمَّ يَرْجِعُ بقيمتِه على الغاصبِ فيَأْخُذُها ، فبَدْفَعُ نصفَها إلى وَلِي الجنايةِ الأولى ، ثمَّ يَرْجِعُ بنصفِ القيمةِ على الغاصبِ ١٠٥٠ . فبَدْفَعُ نصفَها إلى وَلِي الجنايةِ الأولى ، ثمَّ يَرْجِعُ بنصفِ القيمةِ على الغاصبِ ١٠٥٠.

وإنَّمَا غَرِمَ المُولَىٰ قيمةً واحدةً لِوَلِيَّيِ الجنايتَيْنِ؛ لأنَّ جناياتِ المُّدَبَّرِ وإنْ كَثْرُتُ؛ لَا تُوجِبُ إلَّا قيمةً واحدةً، فيَرْجعُ بجميعِ ما ضَمِنَ على الغاصبِ؛ لأنَّه إنَّما ضَمِنَ بسببِ جنايةِ كانَتُ في ضمانِ الغاصبِ، فإذا رَجَعَ بذلكَ دَفَعَ نصفَ ذلكَ إلىٰ وَلِيِّ الجنايةِ الأُولَىٰ؛ لأنَّ حمَّه كانَ في جميع القيمةِ.

١) ينظر: ١١ لجامع لصغير /مع شرحه النافع الكبير؟ [ص ١١٠ه].

قَالَ (وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْغَاصِبِ) لِأَنَّ الْاسْتِحْقَاقَ بِسَبَبِ كَانَ فِي بَدِهِ رَيْسَلُمْ لَهُ ، وَلَا إِلَى وَلِيِّ الْجِنَايَةِ الْأُولَى ، وَلَا إِلَى وَلِيِّ الْجِنَايَةِ الظَّائِيَةِ لِأَنَّهُ لَا يَدْفَعُهُ إِلَى وَلِيِّ الْجِنَايَةِ الظَّائِيَةِ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ إِلَّا فِي النِّصْفِ لِسَبْقِ حَقِّ الْأَوَّلِ وَقَدْ وَصَلَ ذَلِكَ إِلَيْهِ ، ثُمَّ قِيلَ ، هذه الْمَسْأَلَةُ عَلَى الاِنْتِقَاقِ .

والمنان المنان ا

وإنّما وصَلَ إليه النّصفُ بمزاحمة الثّاني، فإذا وحد شيئًا منْ قيمة المُدَبَّرِ فارعً عن المُزاحمة أخَذَه، ثمّ يَرْجِعُ المولى على الغاصب بهذا النّصف ثانيًا؛ لأنّه استخقَ عن المُزاحمة أخذه، ثمّ يَرْجِعُ المولى على الغاصب بهذا النّصف؛ لأنّه وَصَل إلى عليه بسبب كانَ في ضمانِ الغاصب، فيَسُلَمُ للمولى هذا النّصف؛ لأنّه وَصَل إلى وَلِيّ الجناية الثّانية وَلِيّ الجناية الثّانية تمامُ حقّه، وهو كلّ القيمة، وكذا وَصَل إلى وَلِيّ الجناية الثّانية تمامُ حقّه كانَ في النّصف، وقد وصَل إليه النّصف.

قولُه: (رَقَدْ وَصَلَ ذَلِكَ إِلَيْهِ)، أي: وَصل النَّصفُ إلى وَلِيِّ الحِنايةِ النَّانيةِ.

قولُه: (ثُمَّ قِيلَ: هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى الِاخْتِلَافِ كَالْأُولَى)، يَعْنِي: قالَ بعضُ المشالِغِ يَشِين يَتَحَقَّقُ في هذه المسألةِ خلافُ (١) مُحَمَّدٍ ﴿ إِنَّ أَيْضَا كَمَا في المسألةِ الْمُشَالِغِ مِنْ الْعَاصِ، ولَا يَأْخُذُ وَرِيُ الْجَنَابِةِ الْأُولَى، حَتَّى يَسْدَمَ للمولى مَا رَجَعَ به مِنَ القيمةِ على الخاصبِ، ولَا يَأْخُذُ وَرِيُ الجنابةِ الأُولَى باقِيَ حقَّه.

قولُه: (وَقِيلَ: عَلَىٰ الْإِنَّفَاقِ)، يَعْنِي: لَا خلافَ لَمُحَمَّدِ ﴿ فِي هذه المسألةِ، بِلْ يَأْحُذُ وَلِيُّ الجبايةِ الأُولَىٰ تمامَ حقَّه، وهو نصفُ القيمةِ من المولى إذا رَحَعَ على الغاصب، وهذا هو الصحيح؛ لأنَّ مُحَمَّدًا ﴿ فَكُر هذه [٢٦٦١٤] المسألة في الغاصب، وهذا هو الصحيح؛ لأنَّ مُحَمَّدًا ﴿ وَعَرُ هذه المسألة بلا خلاف فحرُ الإسلام وعبرُ اللهامعِ الصَّغيرِ» بلا خلاف، وهكذا قرَّرَ هذه المسألة بلا خلاف فحرُ الإسلام وعبرُ اللها في الشروحِ الجامعِ الصَّغيرِ»، فعلى هذه: يَحْتَاجُ مُحَمَّدٌ إلى الفرقِ بينَ المسألتُشِ والفرْقُ ما ذكرَه في اللمتنِ »؛ وهو أنَّ في المسألةِ إلا المُولى؛ الأولى: لوَ أحَدَ والفرْقُ ما ذكرَه في اللمتنِ »؛ وهو أنَّ في المسألةِ إلا الأولى؛ لوَ أحَدَ

<sup>(</sup>١) عي ١١١ أصل، البحلاف، والمثبت من ١٥ افا٢٤، ولام، والله، والعام، والعام، والم

وَالْفُرْقُ لِمُحَمَّدِ أَنَّ فِي الْأُولَىٰ الَّذِي يَرْحِعُ بِهِ عَوْضٌ عَمَّا سَلَمْ وَلِيَّ لَجِمَائِهِ الْأُولَىٰ الْأَولَىٰ الْأُولَىٰ الْجَنَاية ('' كَانْتُ فِي بِدِ الْمَالِكِ، فَلَوْ دَفَعَ اللّهِ ثَانِيًا يَتَكُرُّرُ لَجِمَائِهِ الْأَولَىٰ الْجَنَاية النَّائِةِ اللّهَ الْمُعَلِّلُ أَنْ يُجْعَلَ عِوْصًا عَنْ الْجِمَائَةِ الشَّائِةِ لِللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

قَالَ: وَمَنْ غَصَبَ صَبِينًا خُرًّا، فَمَاتَ فِي يِدِهِ فُجَاءَةً، أَوْ يِحُمَّىٰ؛ فَلَبْسَ غَلَيْهِ شَيْءً، وَإِنَّ مَاتَ مِنْ صَاعِقَةٍ، أَوْ نَهَشَتْهُ حَيَّةٌ؛ فَعَلَىٰ عَاقِلَةِ الْغَاصِبِ (٢٧٣ ﴿ ا الدَّيَةُ وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ، وَالْقِيَّسُ أَنْ لَا يَضْمَنَ فِي الْوَجْهَيْنِ وَهُوَ قَوْلُ رُقَرَ

وَلِيُّ الجِنايةِ الأُولَىٰ؛ يَنزُمُ تَكُوارُ الاستحَفاقِ؛ لأَنَّ مَا رَجَعَ بِهِ المُولَىٰ عَلَىٰ الغاصِ عِوَصُّ مَا أَخَذَهُ وَلِيُّ الجِنايةِ الأُولَىٰ؛ لأنَّ الجِنايةُ الثَّانيةَ كَانَتُ فِي يَلِ المُولَىٰ، فلأَجُلِ هذا سَلِمَ ذلكَ للمُولَىٰ عندَه، كَيْلا يَلْزَمَ اجتماعُ البُدَلِ والمُئِدَلِ فِي مِلْكِ واحدٍ، وفي هذه المسألة يُقْكِنُ أَن يُجْعَلَ ذلكَ عِوَضًا عَنِ الجِنايةِ الثَّانيةِ الَّتِي وقعَتْ في يدِ الغاصبِ، فلاَ يُؤدِّي إلى نكرارِ الاسحقاقِ.

تُولُه: (لِإَنَّ الْجِنَايَةُ كَانَتْ فِي يَدِ الْمَالِكِ)، أي: الجنايةُ الثَّانيةُ كانَتْ في يَلِـ المرلئ.

تولُه: (فَلَا يُؤَدِّي إِلَىٰ مَا ذَكُرْنَاهُ) ، أي: إلى تكرارِ الاستحقاقِ .

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ عَصَبَ صَبِيًّا خُرًّا، فَمَاتَ فِي يَدِهِ فُجَاءَةً، أَوُ بِحُمَّى، فَلَبْسَ عليْهِ شَيْءٌ، وإِنَّ مَاتَ مِنْ صَاعِقَةِ، أَوْ نَهَثَنَّهُ حَيَّةٌ؛ فَعَلَىٰ عَاقِلَةِ الْعَاصِبِ الدَّيَةُ)، أي: قالَ في اللجامع الصَّعيرِ»(١٠).

وأرادَ بِعَصْبِ الصَّبِيِّ أَخْدَه بِسِيلِ التَّعدُّي؛ لأنَّ حقيقةَ الغَصبِ .. وهوَ أَخُذُ

<sup>(</sup>١) في حاشية الأصل: ﴿حِ ۗ الثانيةِ ا

<sup>(</sup>١) ينظر ، (الجامع الصعير أمع شرحه النافع الكبير) وص ١٧١٥]

وَالشَّافِعِيِّ، لِأَنَّ الْعَصْبَ فِي الْحُرُّ لَا بَتَحَقَّقُ؛ أَلَا يَرَىٰ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مُكَاتَبًا صَغِيرُ لَا يَضْمَنُ مَعَ أَنَّهُ حُرُّ يَدًا، فَإِذَا كَانَ الصَّغِيرُ حُرًّا رَقَبَةً وَيَدًا أَوْلَىٰ.

مالِ الغيرِ بسبيلِ التَّعدِّي \_ لا يَكُونُ إلَّا في المالِ لَا في غيرِه.

وقالَ زُفَرٌ والشَّافِعِيُّ (١) ﷺ: لَا تَجِبُ شيءٌ ، وهوَ القياسُ.

وجهُ القباسِ: أنَّه لؤ وَجَبَ الضَّمانُ لَوَجَبَ بالغَصبِ، ولَا يَتَحَقَّقُ الغَصبُ وِ
الحُرِّ، فلا يَضْمَنُ قياسًا على ما لؤ ماتَ فُجَاءةً، أو ماتَ بحُمَّى، ولهذا لا يَجِبُ
الخُرِّ، فلا يَضْمَنُ قياسًا على ما لؤ ماتَ فُجَاءةً، أو ماتَ بحُمَّى، ولهذا لا يَجِبُ
الضَّمانُ إِذَا غَصَبَ مُكاتبًا صغيرًا؛ لكونِه حُرَّا بدًا، وإنْ لَمْ يَكُنُ خُرًّا رَفْبةً، فَلأَنْ لاَ
يَجِبُ الضَّمانُ في الصَّبِيِّ الحُرُّ أُولَىٰ؛ لأنَّه حُرُّ رَقبةً ويَدًا.

وجة الاستحقاق: أنَّه لَا يَجِبُ عليه الصَّمانُ منْ حيثُ إنَّه غَصْبٌ؛ لأنَّه لَا يَتَحَقَّقُ في الحُرِّ، وإنَّما يَضْمَنُ مِن حيثُ إنَّه إتلافٌ؛ لأنَّه أتلفَ الصَّبِيَّ تَسبِيًا. والمُّسَبُّ يَضْمَنُ إد كانَ مُتَعَدِّبًا، وهوَ مُتَعَدُّ لَا شكَّ فيه؛ لأنَّه أخَذَه بلا إِذْنِ لوَلِيًّ. وسبَّبَ في إتلافِه بالنَّقل إلى المَسْبَعَةِ (٢)، ومكانِ الصَّواعقِ.

وهذا لأنَّ السَّنُعَ والصَّاعقة لَا يَكُونَانِ في كلِّ مكانٍ ؛ فَيَكُونُ ضامنًا ، بخلافٍ ما إذا ماتَ فُجاءةً أو بحُمَّى ؛ لأنَّ ذلكَ لَا يَخْتَلِفُ باختلافِ المكانِ حتَّىٰ لو نقَلُه إلىٰ موضع وَبِيءٍ ، وهوَ مخصوصٌ بالحُمَّىٰ والأمراضِ ، قالُوا: يَنْبَغِي أَنْ يَضْمَنَ.

والجوابُ عن مسألةِ المُكاتَبِ الصَّغيرِ: إنَّ المُكاتَبَ في يدِ نفسِه صغيرًا كانُ أو كبيرًا، ولهذا لَا يُزَوِّجُه أحدٌ، فصارَ كالحُرُّ الكبيرِ، فلَمْ يَكُنَّ في يدِ الغاصبِ، والصَّبِيُّ الحُرُّ ليسَ له [١٨/٨عنه] يَدٌ، ولهذا يُزَوِّجُه وَلِيَّه، فكانَ في يدِ الغاصبِ، فظَهَرَ الفرقُ، وإنَّما وَجَبَ الدَّيةُ على العاقِلَة لكونِه قَتْلًا تَسبيبًا، ولوُ قَتَل الصَّبِيُ

<sup>(</sup>١) ينظر: (كفايه النَّبِيه الأبن الرُّفعه [١٠/١٩]،

 <sup>(</sup>٣) المَشْتَقَةُ الأرصُ الكثيرةُ السُّباع وقد تقدم التعريف بذلك

وَحُهُ الاِسْحُسَنِ أَنَّهُ لَا يَصْمَنُ بِالْعَصْبِ وَلَكِنْ يَضِمَنُ بِالْإِنْلافِ، وَهَذَا لِأَنَّ اللّهِ فَسَبِينًا لِأَنَّهُ نَقَلَهُ إِلَىٰ أَرْضِ مَسْبَعَةِ أَوْ إِنَى مَكَانِ الصَّوَاعِقِ، وَهَذَا لِأَنَّ الصَّرَاعِقَ وَالْحَيَّاتِ وَالسِّمَاعَ لَا تَكُونُ فِي كُلِّ مَكَان، فَإِذَا نَقْلَهُ إِلَيْهِ فَهُوَ مُتَعَدَّ فِيهِ الصَّرَاعِقَ وَالْحَيَّاتِ وَالسِّمَاعَ لَا تَكُونُ فِي كُلِّ مَكَان، فَإِذَا نَقْلَهُ إِلَيْهِ فَهُو مُتَعَدِّ فِيهِ وَقَدْ أَزَالَ حِفْظَ الْوَلِيِّ فَيْصَافُ إِلَيْهِ، لِأَنَّ شَرْطَ الْعِلَّةِ يُنَزَّلُ مَنْزِنَهَ الْعِلَّةِ إِذَا كَانَ تَعَدَّيا كَالْحَقْرِ فِي الطَّرِيقِ، بِخِلَافِ الْمَوْتِ فَجُأَةً أَوْ بِحُمَّى، لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يَخْلَلِفُ لَا يَخْلِفُ اللّهُ وَلَا مُرْاضُ نَفُولُ بِالْحَبِلَافِ الْأَمْرَاضُ نَفُولُ بِالْمَاكِنِ، حَتَّى لَوْ نَقَلَهُ إِلَى مَوْصِعِ يَعْلِبُ فِيهِ الْحُمَّى وَالْأَمْرَاضُ نَفُولُ بِالْحَبِلَافِ الْأَمْرَاضُ نَفُولُ بِالْحَبِلَافِ الْمُوتِ فَتَعِبُ الدَّيَةُ عَلَى الْعَاقِلَةِ لِكَوْبِهِ فَتَلَا تَسْبِيبًا.

رَحُلًا لَمْ يَكُنْ [٣٤٦٦/٣] على الَّذي اغتَصَبه شيٌّ؛ لأنَّه مُختارٌ فه، والَّذي غَصَته ليسَ بمُسَبِّب في ذلكَ، فلاَ يَضْمَنُ شيئًا.

ورذا حَمَلَ الرَّجلُ الصَّبِيُّ لحُرَّ على دابَّةٍ، وقالَ له: أَمْسِكُها، وليسَ منه بسبيلِ، فسَقَطَ الصَّبِيُّ عن الدَّابَّة قماتَ؛ فالرَّجلُ ضامنُ يدِيَتِه على عاقِلَتِه، سواءً كان صبيًّا يَركَبُ مثله، أَوْ لَا يَرْكَبُ؛ لأنَّ الحامِلَ سبّبَ لِقَتْلِه؛ لأنَّه لولا حَمْلُه لِمَا مَفَظَ، وهوَ مُتَعَدَّ في دلكَ إذا لَمْ يَكُنُ بسبيلٍ منه شرعًا، والمُسبِّبُ كالمباشرِ في هذا البابِ إذا كنَ مُتَعَدِّيًا، أَصْلُه: حافرُ البئرِ.

ولؤ سارَ الصَّبِيُّ فأَوْطأَ إنسانًا فقَتَنَه وهوَ يَسِيرُ على الدَّابَّةِ، يَشْتَمسِكُ على الدَّابَّةِ، فَدِيَةُ الفَتيلِ على عاقِلَتِه؛ لأنَّه أَحدَثَ السَّيْرَ بعيرِ أَمْرِ الرَّحُلِ، يُرِيدُ به آنَه أَختارُ هي تَشْبِيرِ لذَّابَّةِ، وهذا شيءٌ حدَثَ بسيرِ الدَّابَّةِ، وهوَ مصافٌ إلى الصَّبِيُّ لا الحاملِ؛ لأنَّ الحَمْلَ ليسَ بسبَبٍ لِسَيْرِ الدَّابَةِ.

ولوَّ كَانَ سببًا فقدِ اعترضَ عليه فِعْلُ فاعلِ مُختارٍ، وانقطَعَ نسبةً أَثَرِ السَّيرِ منه، ولوَّ كَانَ الصَّبِيُّ لَا يَسْتَمسكُ على الدَّابَّةِ، ولَا يُسَبِّرُ الدَّابَّةَ، فَدَمُ القبيلِ هَدَرٌ، لأنَّ سَيْرَ الدَّاتَةِ لَا يُصَافُ إليه، ولَا إلى الحاملِ، فصارَ فَتيلُ الدَّاتَةِ، فِيهَدِرُ دَمُهُ قَالَ: وَإِذَا أُودِعِ صَبِيٍّ عَبْدًا فَقَتَلَهُ؛ فَعَلَىٰ عَاقِلْتِهِ الدِّيَةُ، وَإِنْ أُودِغِ طَعَامًا، فَأَكَلَهُ؛ لَمْ يَضْمَنْ رَمَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيمَةَ وَمُحَمَّدٍ عِلَىٰ . وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَالشَّافِعِيُ

ولؤ كانَ الصَّبِيُّ مُسْتَمسكاً عليها، أَوْ غَيْرَ مُسْتَمسكِ ، فسارَتِ الدَّابَّةُ وَقَعَ الصَّبِيُّ ، وهوَ يَسِيرُ فماتَ ؛ فَدِيَتُه على عاقِلَةِ لَّذي حَمَلَه على الدَّابَّةِ ؛ لأَنَّ السُّفوطَ مِن مُسَبِّباتِ الحَمْلِ ، سارَتِ الدَّابَّةُ ، أَوْ لَمْ تَسِرُ ، فنسبَ إلى الحَمْل بشَرُطِ التَّعدِّي.

وإذا حملَ الرَّحلُ صَبِيًّا مع نفسِه على دابَّةٍ، ومثلُه لَا يَصْرِفُ الدَّابَّةُ، ولَا يَسْتَمْسِكُ عليها، فَوَطِئَتِ الدَّابَّةُ إنسانًا فَفَتَلَتْه؛ فالدِّيةُ على عاقِلَةِ لرَّجلِ؛ لأنَّ سَيْرَ الدَّابَةِ يُضافُ إلى الرَّجلِ، والصَّبِيُّ بمنزلةِ حَمْلِ عليه، ويَجِبُ عليه الكفَّرةُ؛ لأنَّه بالسَّيرِ يَسْتَغْمِلُ رِجْلَ الدَّابَةِ فِي السَّيرِ، فصارَ رِجْلُ الدَّابَةِ كَوِجْلِه، فكأنَّه وَطِئَ بِرِجْلِ بالسَّيرِ يَسْتَغْمِلُ رِجْلَ الدَّابَةِ فِي السَّيرِ، فصارَ رِجْلُ الدَّابَةِ كَوِجْلِه، فكأنَّه وَطِئَ بِرِجْلِ نفسِه، ولوْ كانَ كذلكَ يَكُونُ قاتلًا بطريقِ المباشرةِ، فتَلْزَمُه الكفَّارةُ، كذا هذا.

وإنْ كَانَ الصَّبِيِّ مَمَّنْ يُصَرِّفُ الدَّابَّةَ ، ويَسِيرُ عليها ويَسْتَمْسِكُ ؛ فالدَّبةُ على عاقلتِهما ؛ لأنَّه حينتُذِ يَكُونُ سَيْرُ الدَّابَّة مُضافًا إليهما ، فما حدَثَ بسببِ السَّيرِ عقلتِهما ؛ لأنَّه مُختارٌ في فِعْسِ السَّيرِ [٢٠٩٨، ] يَكُونُ عليهما ، ولَا يَرْجعُ به على عاقِلَةِ الرَّجلِ ؛ لأنَّه مُختارٌ في فِعْسِ التَّسْيرِ ليسَ بمحمولٍ من جهةِ الرَّجُلِ كذا ذكر شيخُ الإسلامِ علاءً الدِّينِ الْأَسْبِيجَابيُّ في بابِ جِنايةِ الصَّبِيُّ.

يُقالُ: نَهَشَتْهُ الْحَنَّةُ نَهُشًا؛ إذا عَضَّتهُ، وهوَ بالشَّينِ المعجمةِ والمهملةِ جميعًا. قولُه: (قَالَ: وَإِذَا أُودِعَ صَبِيٍّ عَبْدًا فَقَتَلَهُ؛ فَعَلَىٰ عَاقِلَتِهِ الدِّيَةُ، وَإِنْ أُودِعَ طَمَامًا، فَأَكلَهُ؛ لَمْ بَضْمَنْ)، أي: قالَ في «الجامع الصَّغيرِ».

وصورتُها فيه: «مُحَمَّدٌ، عن يَعْقُوبَ، عن أبي [٢٠٧/٠] حَنِيفَةَ ﷺ: في رُجُلٍ قَدْ أَوْدَعَ صلًا قَدْ عقلَ طعامًا فأكلَه، قالَ: لَا ضمانَ عليه، وإنْ أَوْدَعَه غلامًا فقَتَله، بَصْمَلُ فِي الْوَحْهِيْنِ جَمِيعًا، وَعَلَىٰ هَدَا إِذَا أُودِعَ الْغَنْدُ الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ مَالًا وَمُنْتَهُلَكَةُ لَا يُؤَاحَذُ بِالصَّمَانِ فِي الْحَالِ عِنْدَ أَبِي حَنِيقَةً وَمُحَمَّدٍ، وَيُؤَاحَدُ بِهِ بَعْدَ الْعِلْقِ، وَعِلْدَ أَبِي يُوسُفَ وَالشَّافِعِيِّ يُؤَاخَذُ بِهِ فِي الْحَالِ.

فَالَ: هُوَ صَامَنٌ لَقَيْمَتِه عَلَى الْعَاقِلَةِ» (١) إلى هنا لَفَظُ أَصَلِ «الجَامِعِ الصَّغَيرِ». وهوَ قَولُ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وقالَ أبو يُوسُفَ ﴿ الصَّبِيُّ ضامنٌ ملطَّمامٍ أيصًا. وقولُ الشَّافِعِيُّ كقولِ أبي يُوسُفَ ﴿ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

قَالَ فَحَرُ الإسلامِ الْبَرُدُويُ ﴿ فَي الشرحِ الجامعِ الصَّغيرِ ١٠ ﴿ وَدَلَّتِ الْمَسَالَةُ عَلَىٰ أَنَّ الاختلافَ فِي الصَّبِيِّ الَّذِي يَعْقِلُ ، فَأَمَّا الَّذِي لَا يَغْقِلُ : فَيَجِبُ أَنْ يَضْمَنَ بِالإَجْمَاعِ ؛ لأَنَّ تَسليطَه هَذَرٌ ، وَفِعْلُه مُعترٌ ، والاختلافُ ثابتٌ في العبدِ المَحجودِ الضَّا ، وهوَ بنُ سبعينَ سنةً مثلًا ، والاحتلافُ في الإبداعِ ، والإعرةِ ، والقَرْضِ ، أيضًا ، وهوَ بنُ سبعينَ سنةً مثلًا ، والاحتلافُ في الإبداعِ ، والإعرةِ ، والقَرْضِ ، والنعِ ، وكلِّ وجهٍ منْ وجوهِ التَسليمِ إليه واحدٌ » . كذا قالَ فحرُ الإسلامِ ﴿ اللهِ اللهِ عَلَى الإسلامِ ﴿ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الإسلامِ اللهِ اللهِ واحدٌ » . كذا قالَ فحرُ الإسلامِ اللهِ .

وقالَ الإمامُ الْأَسْبِيجَابِيُّ فِي الشَّرِحِ الطَّحَاوِيُّ في كتابِ الوديعةِ: الومَنُ اودَعَ عَدَ صَبِيُّ مالًا فهلَكَ عَدَه ؛ لَا ضمانَ عَليه بالإحماع ، ولو ستهنكه الصَّبِيُّ ، وبنَّه يُنظَرُ: إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ مَاذَنُونَا في التِّجارَةِ ، صَمِنَ عَندَهم جميعًا ، وإِنْ كَانَ مَحورٌ عليه ، ولكنَّه قَبِلَ لوديعة بإِذْنِ وَلِيَّهِ ، ضَمِنَ بالإحماع ، وإنْ كَانَ قَبِلَ بعبر محدورٌ عليه ، ولكنَّه قَبِلَ لوديعة بإِذْنِ وَلِيَّهِ ، ضَمِنَ بالإحماع ، وإنْ كَانَ قَبِلَ بعبر إِذْنِ وَلِيَّهِ ، ضَمِنَ بالإحماع ، وإنْ كَانَ قَبِلَ بعبر إِذْنِ وَلِيَّهِ ، لا للحالِ ، ولا بعدَ الإدراكِ ، وعد أبي يُوسفَ : يَضْمَلُ في الحالِ ،

وأجمَعُوا أنَّه لوِ استهلَكَ مالَ لغيرِ مِنْ عيرِ أنْ يَكُونَ وديعةً عندٌه؛ ضَمِنَ للحالِ، ولوْ كانَتِ الوديعةُ عبدًا، فقَنَلَه الصّبيُّ؛ كانَتْ دِيَتُهُ علىٰ عاقِلَتِه بالإحماعِ،

١). ينظر: ١٩ الجامع الصعير/مع شرحه النامع الكبير؟ [ص١٢٥]

و غاية البيان ال

ولَوْ حِنَىٰ عليه فسما دونَ النَّفسِ؛ كَانَ أَرْشُهُ في مالِ الصَّبِيِّ بالإجماعِ، ولَوْ أَوْدَغُ عندَ عبْدٍ وديعةً، فهلكَتُ عندَه؛ لَا ضمانَ عليه بالإجماع.

ولو استهلكه: إن كانَ مأذنونا له في التّجارَةِ [١/٣٢١٩/١]، أوْ محجورًا عليه، ولكنّه قَبِلَ الوديعة بإِذْنِ مولاه؛ ضَمِن بالإجماع، ويَكُونُ دَيْنًا عليه، وإنْ كانَ العبدُ محجورًا عليه، وقبِلَ الوديعة بغيرِ إِذْنِ مولاه؛ لَا يَضْمَنُ في الحالِ، ولكِنْ يَضْمَنُ بعدَ العتقِ إِنْ كانَ بالغًا عاقلًا عندَ أبي حَيِيفَة ومُحَمَّدٍ ﷺ، وعندَ أبي يُوسُفَ ﷺ يَضْمَنُ [في الحالِ] (١).

وأجمَّعُوا أَنَّه لُوِ استهلكَ مِنْ غَيرِ إيداعِ ضَمِنَ ، وأجمَّعُوا أَنَّه لَوُ كَانَتِ الوديعةُ عبدًا ، فجنئ عليه في النَّفسِ ، أو فيما دونُ النَّفسِ ؛ يُؤَاخَذُ به ، ويُخَاطَّبُ مولا، بالدَّفعِ ، أو الفِداءِ»(٢). كذا في الشرحِ الطَّحَاوِيُّ» ﴿

وجه قول أبي بُوسُف في: أنّه أتلف مالًا معصومًا حقًا لمالكِه بغيرِ إِذْنِه، فيضْمَهُ؛ لأنّ الصّبِيَّ المحجورَ والعبد المححورَ يُوَاحَذَانِ بأفعالِهما، وإنْ لم يُواخَذا بأقوالِهما \_ والاستهلاكُ فِعلَّ \_ فيجِبُ [٢٠١٠،٠] الضّمانُ، وهذا لأنّ الاستهلاكَ فِعلَّ حِسَيَّ، فوجبَتِ المُؤَاخِذَةُ } لأنّه لا مَرَدَّ للأفعالِ الحِسِّيةِ، وإنّما يَكُونُ ذلكَ في التّصرفاتِ الشَّرعيَّةِ، فكانَ المَحْجورُ وغيرُ المَحْجورِ سواءً، ولهذا يَكُونُ ذلكَ في التّصرفاتِ الشَّرعيَّةِ، فكانَ المَحْجورُ وغيرُ المَحْجورِ سواءً، ولهذا يَكُونُ ذلكَ في التّصرفاتِ الشَّرعيَّةِ، فكانَ المَحْجورُ وغيرُ المَحْجورِ سواءً، ولهذا إذا كانَ الوديعة عداً، أَوْ أَمَةً، فأتلفَه يَضْمَنُ بالاتّفاقِ، وكذلكَ يَضْمَنُ إذا كانَ مأذونًا في التّجارةِ.

ولأبي حَبِيفَة ومُحَمَّدٍ ﷺ: أنَّ المالثَ سَلَّطَه على الإتلافِ، والاستهلاكِ، فإذا أَتلَفَه كانَ مُثْلِفًا له بتسليطِ المالكِ عليه، فلا يَجِبُ الضَّمانُ؛ لأنَّ التَّسليمَ إليه،

 <sup>(</sup>١) في ١٤ أصل٤: «للحال» والمثبت من ١٥ فا٢٥، وهمه، وقده، وقعه، وقره.

<sup>(</sup>٢) ينظر: الشرح محتصر الطحاري، الأَسْبِجَابِيُّ [ق/٣١٩].

وإثباتُ يدِه عليه تَسْليطٌ على ما يُنَالُ بالأيدي، وليسَ التَسليطُ إلَّا إثباتُ البَدِ على ما يُنَالُ بالأيدي، وليسَ التَسليطُ إلَّا إثباتُ البَدِ على ما يُنَالُ بالأيدي، ولمَوْطُ التَّقييدِ بالحفطِ باطلٌ؛ لعدمِ ولايةِ المُودِع على المَحجورِ، فَبَقِيَ التَّسليطُ مطلقًا عنْ قَيْدِ الشَّرطِ، فلا يَحِثُ الضَّمانُ.

بخلاف المأذون له في التّجارةِ ، فإنَّ الإدنَ بانتَّجارةِ إِذْنٌ بقبولِ العبدِ (١) ، إذْ لا نُدَّ للتُّجَارِ المأذونِ له في التّجارةِ ، فإدا صحَّ قبولُ الودبعةِ ؛ صحَّ التزامُ الحفظِ ، فيجبُ الضّمانُ بتَرْكِ الحفظِ ، وليسَ كذلكَ مسألةُ العبدِ و لأَمَةِ ، فإنَّ القتلَ لَمْ يخصُلُ بتسليطِ منَ المالكِ ؛ لأنَّ إثباتَ الأيدي على دَمِه وحباتِه باطلٌ ؛ لأنَّ العدَ مُبَقِّى على أَصْلِ الحُرَّيةِ في حقَّ الدَّم .

ثُمَّ في قَتَلِ العبدِ يَجِبُ الدِّيةُ على عاقِلَةِ الصَّبِيِّ؛ لأنَّ دماءَ العبيدِ تُغْقَلُ عندَما ، وعَمْدُ الصَّبِيِّ وخَطَوُّه سواءً.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّ مِنْ عَادَةِ الصَّبِيِّ إِتلافَ الأَمُوالِ، فإذَا مَكَّنَهُ مِنْ مَالِهِ مَع عِلْمِهِ بِعادَتِه ؛ فَقَدْ رَضِيَ بِإِتلافِه ، كَمَنْ قَدَّمَ شعيرًا إلى دابَّةٍ ، ولا يُشْبِهُ مَا إذَا كَانَ مَاذُونًا ؛ لأَنَّ الوَلِيَّ إِنْما يَأْذَنُ له في التِّجارةِ إذا عَلِمَ منه الحفظ ، ولا يَلْزَمُ إذا (٢٢٠/٨) أُودعَ صبيًا عبدًا فَقَتلَه ؛ لأنَّه لَمْ تَجْرِ عدةُ الصِّبيانِ بفتلِ العبيدِ ، فلَمْ يَكُنْ إيداعُه عَبْدَه صبيًا عبدًا فقتل ؛ لأنَّه لَمْ تَجْرِ عدةُ الصِّبيانِ بفتلِ العبيدِ ، فلَمْ يَكُنْ إيداعُه عَبْدَه رصًا بالقتل ، ولأنَّ العَرْضَ إِذْنَ في الاستهلاكِ ، ومَنْ أَذِنَ لِصَبِيَّ في استهلاكِ مالِه فَعَلَ ؛ فلا ضعانَ عليه ، كذلك إذا كانَ الإذْنُ في مضمونِ كلامِه .

﴿ فَيْلَ: إِيدَاعُه عَمَدَ الصَّبِيِّ لِيسَ بِأَكْثَرَ مِنْ [القَاءِ مَالِهِ] (٣) في البَرِيَّةِ، ومَنْ الفَىٰ مَلَه في البَرِيَّةِ ؛ فقدْ رَصِيَ بإتلافِه، ومع هذا لوْ أَتلْهَه مُثْلِفٌ بَضْمَنُه، فكذلكَ

<sup>(</sup>١) على قالأصل!: قالوديعة قا، والعثيث من: قامًا؟ لما وقعه، وقابه، وقاله، وقاعه،

 <sup>(</sup>٣) عن االأصل ٤: اللتحارة»، والمثبت من: الفالا ٤، والغاء والراء.

 <sup>(</sup>٣) في اللاصلة (١٤ القائمة ، والمثبت من (١٤٢١) وقامة ، وقائلة و(١٩٤١) و(١٩٠١).

ح∯ غابه لبيال ڳ

## إذا أودعَ صبيًّا.

قَلْنَا القَاؤُه المَالَ فِي الْبَرِيَّةِ رِضًا منه بإتلافِ مَن لِيسَ بِمُعَيَّنِ، والإباحةُ لَمَنْ لِيسَ بِمُعَيَّنِ، والإباحةُ لَمَنْ لِيسَ بِمُعَيَّنِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا خُكُمُّ، بِحلافِ القَرْعِ، كَمَنْ قَالَ: أَبَحْتُ إِتلافَ مالي لواحدٍ منَ النَّاسِ؛ فإنَّ مُتْلِقَه يَضْمَنُ، ولوُ قَالَ: لفلانٍ، فأتلَفَه؛ لَا يَضْمَنُ كَدا في المختصرِ الأسرارِه.

أَوْ نَقُولُ: إِنَّ المالَ كَانَ معصومًا حقًّا للمالكِ ؛ لأَنَّه كَانَ ماحًا مخلوقًا لعنفه التَّاسِ جميعًا ، والعصمةُ ثِبَتْ فيه للمالكِ بيدِه عليه ، فإذا أزالَ يدَه عنه بإيداعِه عدَ مَنْ لَا يَصْلُحُ يدُه خَلَفًا عنه ؛ أزالَ حِفْظَه عنه ؛ لأنَّ يدَ الصَّبِيِّ المَحْحورِ لَا يَصْلُحُ حَلَفًا عنه ؛ لعدمِ الولايةِ عليه ، ويدُ الصَّبِيِّ [يدً] (١) مابعةٌ ليدِ الغيرِ ، فيَزُولُ بيدِ حَلَفًا عنه ؛ لعدمِ الولايةِ عليه ، ويدُ الصَّبِيِّ [يدً] (١) مابعةٌ ليدِ الغيرِ ، فيَزُولُ بيدِ السَّبِيُّ يدُ المالكِ عنه ، فترُولُ العِصمةُ أيضًا لزوالِ يَد المالكِ ، ثُمَّ إذا أَتلَه الصَّبِيُّ يكون مُثْلُقًا مالاً غيرَ معصومٍ ، ومَنْ أَتلَف مالاً غيرَ معصومٍ ؛ لَا يَحِبُ عليه الصَّبِيُّ يكون مُثْلُقًا مالاً غيرَ معصومٍ ، ومَنْ أَتلف مالاً غيرَ معصومٍ ؛ لَا يَحِبُ عليه الصَّبِيُّ يكون مُثْلُقًا مالاً غيرَ معصومٍ ، ومَنْ أَتلف مالاً غيرَ معصومٍ ؛ لَا يَحِبُ عليه الصَّمانُ ، كإثلافِ مالِ الحَرْبِيِّ ، وهذَا بيانُ ما اقتضَاه تقريرُ قالهدايةِ ،

ولقائلِ أَنْ يَقُولَ: لَا نُسَلِّم أَنَّه أَرالَ يدَه لَا إلىٰ خَلَفٍ ، بل إلىٰ خَلَفٍ ، وهوَ يدُّ المُودَعِ ، ولَا نُسَلِّمُ أَنَّ يدَ الصَّبِيِّ لَا يَصْلُحُ خَلَفًا عنْ يَدِ المالكِ .

غايةً ما في البابِ: أنَّه ليسَ مِنْ أهلِ وجوبِ الحفظِ، ولَا نُسَدِّم أنَّه ليسَ مِنْ أهلِ وجوبِ الحفظِ، ولَا نُسَدِّم أنَّه ليسَ مِنْ أهلِ وجوبِ الحفظِ؛ لأنَّ الكلامُ في الصَّبِيُّ العاقلِ، والعالبُ مِنْ حالِ الصَّبِيُّ العاقلِ هُوَ الحفظُ، ولهذا لوَّ دَفَعَ الوَصِيُّ إليه المالَ يَجُورُ ولَا يَضْمَنُ الوَصِيُّ؛ لأنَّه لم يَتْرُكُ النَّظرَ،

ولنِنْ سَلَّمُمَا أَنَّه أَرْالَ اليدَ مِنْ غيرٍ خَلَفٍ فَنَقُولُ: ثبوتُ البدِ لثبوتِ العِصمةِ

<sup>(</sup>۱) ما بين المعقودتين ريادة من «ن»، و«ع»، وقطالا»، وهم»، وقر»

وَعَلَىٰ هَٰذَا الْخِلَافِ الْإِقْرَاضُ والإعارة في العبد والصبي٠

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي أَصْلِ «الْجَامِعِ الصَّعِيرِ»: صَبِيِّ قَدْ عَقَلَ، وَفِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ وَضْعُ الْمَسْأَلَةِ فِي صَبِيِّ ابْنِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ غَيْرَ الْعَاقِلِ يَضْمَنُ بِالْإِنْفَاقِ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيطَ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ وَفِعْلُهُ مُعْتَبَرٌ.

يُشْتَرطُ ابتداءً، أمَّا بعدَ ثبوتِ العصمةِ ، فلا يُسَلِّمُ أنَّ دوامَ اليدِ شَرْطٌ لدوامِ العصمةِ ؛ لأنَّ دوامَ الحُكْمِ مُسْتَغْنِ عنْ دوامِ السَّببِ ، فَبَقِيَ المالُ معصومَّ مُتَفَوَّمًا ، فيَنْبَغِي أنْ يَجِبُ الضَّمانُ .

ولكن الجوابُ الصَّحيحُ ما قلْنا. إنَّ التَّسليطَ يُحْرِحُ الفعلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ سَبًا مُوجِبًا للضَّمانِ؛ لأنَّه رِضًا بإتلافِه، والباقي [٢٠٠٨هـ،] يُمْلَمُ في نُسَخِ «طريقةِ الخلافِ» لأصحابِنا.

قولُه: (وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ الْإِقْرَاضُ)، يَغْنِي: إذا أَقْرَضَ الصَّبِيَّ شَيئًا، وَسَلَّمه إليه [فاستهلَكَه؛ لا](() يَضْمَنُ في قولِ أبي حَبِفَةَ ومُحَمَّدٍ، خلافًا لأبي يُوسُفَ ﷺ.

قولُه: (وَهَذَا يَدُلُ عَلَىٰ أَنَّ غَبْرَ الْعَافِلِ يَصْمَنُ بِالْإِنْفَقِ)، أي: الَّدي ذكرَه في «الجامع الصَّغيرِ» يدلُّ على ذلكَ؛ لأنَّه رَضَعَ المسألة في صَبِيَّ عاقِلٍ كما رَوَيْنا، وكدلكَ يدلُّ ما ذكرَه في «الجامع الكبيرِ(١٠) أيضًا؛ لأنَّه وَضَعَها في صَبِيُّ ابن اثنتي عشرة سَنَةً؛ لأنَّ الغالبَ من حالِ الصَّبِيُّ في هدا السَّنُّ آلُ يَكُونَ عاقلًا، وهذا الَّذي قالَه صاحبُ «الهدابةِ» هو مذهبُ فخرِ الإسلام هي، وقدٌ مَزَّ بيانُه.

وقالَ بعضٌ مشابخِما هِمِ : إنَّ الصَّبِيَّ إذا لَمْ يَكُنُّ عاقلًا لَا يَضْمَنُ في قولِهم

<sup>(</sup>١) ما بيس المعقوفنين: ريادة من: ان» ، و «ع» ، و «فا۲ » ، و «م» ، و «ر» .

 <sup>(</sup>٢) في الأصل؛ الشغير، والعلبت من «فاله، والمه، والنه، والعه، والره،

لَهُمَا أَنَهُ أَتَلَفَ مَالًا مُتَقَوِّمًا مَعْصُومًا حَقًّا لِمَالِكِهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الضَّمَانُ كَمَا إذَا أَتْلَفَهُ غَيْرُ الصَّبِيِّ فِي يَدِ الصَّبِيِّ الْمُودَعِ.

وَلِأَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ أَنَّةُ أَتُلَفَ مَالًا غَيْرَ مَعْصُومٍ فَلَا يَجِبُ الضَّمَانُ كَمَا إِذَا أَتَلَفَهُ إِنَاءً إِإِذْنِهِ وَرِضَاهُ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمِصْمَةَ تَثْبُثُ حَقًّا لَهُ وَقَدْ فَوْتَهَا عَلَى إِذَا أَتَلَفَهُ إِنَاءً إِإِذْنِهِ وَرِضَاهُ، وَهَذَا لِأَنَّ الْمِصْمَةَ تَثْبُثُ حَقًّا لِللَّظِرِ إِلَّا إِذَا أَقَامَ غَيْرَهُ نَفْسِهِ حَيْثُ وَضَعَ الْمَالَ فِي يَدٍ مَانِعَةٍ فَلَا يَبْقَى مُسْتَحِقًا لِلنَّظِرِ إِلَّا إِذَا أَقَامَ غَيْرَهُ مَقَامَ نَفْسِهِ فِي الْجِفْظِ، وَلَا إِقَامَةُ هَاهُنَا لِأَنَّهُ لَا وِلَايَةً لَهُ عَلَى الإسْتِقْلَالِ عَلَى الصَّبِيِّ وَلَا لِلصَّبِيِّ عَلَى نَفْسِهِ ، بِخِلَافِ الْبَالِغِ وَالْمَأْذُونِ لَهُ لِأَنَّ لَهُمَا وِلَايَةً عَلَى الصَّبِيِّ وَلَا لِلصَّبِيِّ وَلَا لِلسَّقِطَةِ إِلَى الْعَبِي وَلَا لِللَّهِ وَالْمَأْذُونِ لَهُ لِأَنَّ لَهُمَا وِلَايَةً عَلَى السَّيِيِّ وَلَا لِلسَّقِيلِ وَالْمَأْذُونِ لَهُ لِأَنَّ لَهُمَا وَلَايَةً عَلَى السَّيِ وَالْمَأْذُونِ لَهُ لِأَنَّ لَهُمَا وِلَايَةً عَلَى السَّيِيِّ وَلَا لِللَّهُ مَا وَلَا لِللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ إِلَى اللَّهُ عَلَى اللَّيْ عَلَى اللَّهُ عَلَى الْعَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ وَلَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَ

قَالَ: وإن اسْتَهْلَكَ مَالًا ضَمِنَ يُرِيدُ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِيدَاعٍ ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ يُوَاحَذُ

جميعًا ، وإليه ذهبَ قاضي خان على اشرح الجامع الصُّغيرِ ١٠

قولُه: (وَبِخِلَافِ مَا إِذَا أَنْلَفَهُ غَيْرُ الصَّبِيِّ فِي يَدِ الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّهُ سَفَطَتِ الْعِصْمَةُ
بِالْإِصَافَةِ إِلَى الصَّبِيُّ دُونَ غَيْرِهِ)، يَعْنِي: أَنَّ المُتْلَفَ للوديعةِ إِذَا كَانَ غيرَ الصَّبِيُّ
المُّودَع يَضْمَنُها؛ لأنَّ عصمةَ الوديعةِ إِنَّمَا سَقَطَتْ في حقَّ الصَّبِيُّ المُودَعِ فَحُسُّبُ،
ولم تشقُطْ في حقَّ غيرِه؛ لأنَّ العصمةَ سَقَطَتْ بالتَّسليطِ، ولم يُوجَدِ التَّسليطُ في
حقَّ غيرِه، كَمَنْ وَجَبَ عليه القِصاصُ يسْقُطُ عصمةً دَمِه في حقَّ مَنْ وَجَبَ له
القِصاصُ فَحَسْبُ، حتَّى بَقِيَ معصومَ الدَّم في حقَّ غيرِه،

قولُه: (قَالَ: وَلَوِ اسْتَهْلَكَ مَالًا ضَمِنَ)، أي: قالَ مُحَمَّدٌ ١١٥ في الجامع

<sup>(</sup>١) زاد يعده في (ط): ١١لدي وضع في يده المال٥٠.

بِأَنْعَالِهِ، وَصِحَّةُ الْقَصْدِ لَا مُعْتَبَرَ بِهَا فِي خُقُوقِ الْعِبَادِ.

الصَّغيرِ، في الصَّبِيِّ يَسْتَهِلُكُ الأموالُّ لرَجُلٍ، قالَ: «هوَ ضامنٌ ا<sup>(١)</sup>.

وهذا في غيرِ الوديعةِ ، وفيه اتّفاقٌ ، وفي الوديعةِ إذا استهْلَكَها خلافٌ سَبَقَ انفًا ، وإنّما ضَمِنَ لأنّ الصّغَرَ يُوجِبُ الحَجْرَ في الأقوالِ دونَ الأفعالِ ، فكانَ مُؤَاخذًا بِفِعْلِه إذا كانَ صالحًا لحُكْمه ، [لعمومِ قولِه](٢) تعالى [١٨/٣٤٤] ؛ ﴿فَيَنِ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمُ ﴾ [البنز: ١٩٤] ، وقولِه ﷺ: العَلَىٰ الْتَعَدَىٰ عَلَيْكُمُ ﴾ [البنز: ١٩٤] ، وقولِه ﷺ: العَلَىٰ

الْيَدِ مَا أَخَذَتْ حَتَّىٰ تَرُدَّهُ (") ﴾ لَأَنَّه لَا فَصْلَ في الآيةِ والحديثِ بينَ الصَّبِيِّ وغيرِه • وَلَا يُقالُ: إِنَّ الصَّبِيِّ رُفِعَ عنه القَلمُ بالحديثِ (١) ، فكيفَ وَجَبَ عليه الضَّمانُ ؟

لأنَّ رَفْعَ القَلَمِ يَدُلُّ علىٰ رَفْعِ الإِثْمِ، ولَا يَلْرَمُّ مِنْ رَفْعِ الإِثْمِ نَفْيِ الصَّماذِ، كما في النَّائمِ إذا انقلَبَ علىٰ شيءِ فأتلَفَه،

واللهُ تعالىٰ أعلمُ.

@ (00 m)

<sup>(</sup>١) ينظر " (الجامع الصغير أمع شرحه الناقع الكبرة [ص/ ١٢٥].

 <sup>(</sup>٣) عي «الأصل»: «لقوله» والمثبث من: قعا٢»، و«م»، وقال»، وقعه، وقرة،

<sup>(</sup>۲) مضئ کخربچه،

<sup>(</sup>١) مضئ تحريجه،

## بَيَابُ الْقَسَعَامَةِ

قَالَ (وَإِذَا وُجِدَ الْقَتِيلُ فِي مَحَلَّةٍ وَلَا يُعْلَمُ مَنْ قَتَلَهُ أَسْنُحْنِف خَسُور رَجُلًا مِنْهُمْ. يَتَخَيَّرُهُمْ الْوَلِيُّ بِاللهِ مَا قَتَلْنَاهُ وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا).

## مِن الْفَسَامَةِ بَابُ الْفَسَامَةِ

لَمَّا كَانَ يَثُولُ أَمْرُ القتيلِ إلى القَسَامَةِ إذا لم يُعْرَفْ قاتِلُه : شَرَعَ في بيانِها ؛ لأن يَخْتَاجُ إليها على ذلك إمروروهم التّقديرِ .

ثُمَّ القَسَامَةُ: عبارةٌ عنِ الأَيْمانِ الَّتِي تُعْرَضُ على خمسينَ رَجُلا [بِنُ أَهْلِ المَحَلَّةِ ، أَو الدارِ ، إذا وُجِدَ فيها قتيلٌ لم يُعْرَفُ قاتله ، فإنْ لَمْ يَتِلغِ الرَّجالُ خمسينَ رَجُلاً](١) ؛ تُكرَّرُ اليمينُ إلى أَنْ تَتِمَّ خمسينَ يمينًا ، وسببُها وجودُ قتبلٍ لَا يُدْرَى قاتلُه في محلَّة ، أو دارِ ، أَوْ في موضع يَقْرُبُ منَ القريّةِ ، بحيثُ يُسْمَعُ الصّوتُ من قاتلُه في محلَّة ، أو دارِ ، أَوْ في موضع يَقْرُبُ منَ القريّةِ ، بحيثُ يُسْمَعُ الصّوتُ من

وشَرْطُها: أَنْ يَكُونَ الَّذِي يُقْسِم رَجُلًا عاقلًا بالغَا حُرَّا ، حتَّىٰ لَا تَجِبُ القَسَانُ على المرأةِ، والمجنونِ، والصَّبِيُّ، والعبدِ،

ومِنْ شَرْطِها: أَنْ يَكُونَ بِالمَيَّتِ أَثَرُ الفَتلِ، نحوُ الضَّرِبِ، والْخَنْرِ. والجِراحَةِ، فإذا لم يَكُنِ الأثرُ موجودًا؛ فهوَ مَيْتُ لَا قَتيلٌ، فلَا قَسَامةَ بِهِ ولَا بِهَ

ومِن شَرْطِها أيضًا: تَكمِيلُ خمسينَ يمينًا كما بيُّنًا.

ورُكْنُها: أَنْ يَقُولَ مَنْ يُقْسِمُ: باللهِ ما قَتْلُتُه، ولَا عَلَمْتُ له قَاتَلَا؛ لأَنْ رُكْنَ الشّيءِ ما يَقُومُ به ذلكَ الشّيءِ، ولَا قيامَ للقَسَامَةِ إلّا بها،

وحُكُمُها: وجوبُ الدِّيَةِ على العاقِلَةِ في ثلاثِ سنينَ عندَنا ، وعندَ الشَّافِعِيُّ ١٦ ١ ١ ١ ١

<sup>(</sup>١) ما بين المعقرفتين؛ ريادة من: ٥٠٥ و ١٤٩٠ و ١٤١٥ و ١٩٨٠ و ١١٥٠

<sup>(</sup>٢) ينظر: «الأمة للشافعي [٩٣/٨]، و«المعاوي الكبيرة للماوردي [١٥/١٣].

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا كَانَ هُتَاكَ لَوْثُ اسْتَحْلَفَ الْأَوْلِيَّهُ خَمْسِينَ يَمِينًا وَيَقْضِي لَهُمْ بِالدَّيَةِ عَلَىٰ الْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِ عَمْدًا كَانَتْ الدَّعْوَىٰ أَوْ خَطَأً.

إذَا حَلْفُوا بَرِثُوا، فأمَّا إذا أَبَوا الفَسَامَةَ ؛ فيُحْبَسُونَ حتَّىٰ يَخْلِفُوا أَوْ يُقِرُّوا.

وشرعيَّتُها ثبتَتْ بالأحاديثِ الصَّحيحةِ ، نَذْكُرُها بعدَ هذا إنْ شاءَ اللهُ تعالى ، وبالإجماع أيضًا .

قُولُهُ: (قَالَ: وَإِذَا وُجِدَ الْقَتِيلُ فِي مَحَلَّةٍ لَا يُعْلَمُ مَنْ قَتَلَهُ ؛ اسْتُحْلِفَ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْهُمْ يَتَخَيَّرُهُمُ الْوَلِيُّ بِاللهِ مَا قَتَلْنَا ، وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا)('' ، أي: قالَ القُدُورِيُّ ﴿ فِي الْمَخْتُصِرِهِ ﴾ ، وتمامُه فيه: الفإذا حَلفُوا قُضِيَ على أهلِ المَحلَّةِ بالدَّيةِ ﴾ ('').

قال أبو الحسنِ الْكَرْخِيُّ فِي المختصرِهِ : القال ابنُ سَمَاعَةَ وبِشُرُ بنُ الوليدِ وعَلِيُّ بن الجَعْدِ: سَمِعْنا أبا يُوسُفَ فِي قالَ في القتيلِ يُوحَدُ في المَحَلَّةِ ، أوْ في دارِ رَجُلِ في المِصْرِ: فإنَّ أبا حَنِيقَة فِي قالَ في ذلكَ: إنْ كانتُ به جِراحةٌ ، أو أثرُ ضَرْبٍ ، أَوْ أثرُ خَنْقٍ ؛ فإنَّ هذا قتيلٌ ، وفيهِ القَسَامةُ على عاقلةِ ربِّ الدَّارِ إذا وُجِدَ في الدَّارِ ، وعلى عاقلةِ المَحَلَّةِ إذا وُجِدَ في المَحَلَّةِ ، يُقْسِمُ كلُّ رجلٍ منهم: باللهِ ما قتلتُ ، ولا علمتُ له قاتلا ، ثم يَغْرَمُونَ الدِّيَةَ في ثلاثِ سنينَ على أهلِ الدَّيوانِ في كلُّ سنةِ الثَّلَثُ .

والَّذِينَ يَخْلِفُونَ: خَمسونَ رَجُلًا يَنخَيَّرُهُمْ مِنَ العَاقِلَةِ وَلِيُّ الدَّمِ، فإنَّ نَقَصُوا مِنَ الخمسينَ كُرِّرَتْ عليهم الأَيْمانُ حتَّىٰ تكُمُلَ خمسينَ يمينًا، وليسَ يَخْلِفُ فيهم

<sup>(</sup>۱) ينظر الأصل؛ [٢/٢٦]، 109]، المحتصر الطحاوي؛ [ص/٢٤٧]، المسبوط؛ [١٠٦/٣٦] ـ ١٠٩]، التحمة المقهاء؛ [١٣١/٣]، البدائع المسائع؛ [٢/١٥٣، ٣٦٠]، النبيل الحقائق؛ [١٦٩/٦]، الدرر الحكام؛ [١٣٣/٢]، المنجمع الأنهر؛ [١٨٤/٢]، النائع الأمكار؛ [٣٧٣/١٠]، التكملة البحر الرائق؛ [٨/٢٥]،

<sup>(</sup>٢) ﴿ مَعْصِرِ الفُّدُّورِيُّ ا [ص١٩٢]

🚓 غاية البيان 🤧

صَبِيِّ لَمْ يَبْلُغُ ، وَلَا امْرَأَةٌ ، وَلَا عَبْدٌ ، وَيَخْلِفُ مَا سُوىٰ [٨ ٢٠١ مَ ] ذَلَكَ مِنَ الْقَسَنة. والتَّخييرِ في ذلكَ إلىٰ وَلِيُّ الدَّمِ،

نُمَّ قَالَ الْكَرْخِيُّ فَيهِ: قَرَانُ كَانَ مَيْتًا بِسَ به أَنْزُ، ولَا جِراحٌ؛ فليسَ (١٠٥٠ في هذا قَسَامةٌ ولَا دِيَّةٌ، هذا ميِّتٌ، وإنْ كانَ أهلُ المَحَلَّةِ فيهم الفاسقُ والصَّافِ. فالخيارُ في استحلاقِهم إلى الورقة يَخْتَرُونَ أهلَ الصَّلاحِ إنْ أَحَبُوا حَمَى فالخيارُ في استحلاقِهم إلى الورقة يَخْتَرُونَ أهلَ الصَّلاحِ إنْ أَحَبُوا حَمَى يَسْتَحْلِفُوهُمْ، فإنْ كانَ أهلُ الصَّلاحِ لَا يُتِمَّونَ خَمسينَ، وأرادُوا أَنْ يَرُنُوا عليهِ الأَيْمانَ؛ فليسَ لهُمْ ذلكَ، ولهُمْ أَنْ يَتَخَيَّرُوا منَ الباقينَ ممامَ خمسينَ رَجُلاً . اللهِ هنا لفطُ الْكَرْخِيِّ هِ.

وثَالَ ابنُ الْجَلَّابِ البَصْرِيُّ الْمَالِكِيُّ ﴿ فِي كَتَابِ ﴿ التَّقْرِيعِ ﴾ : ﴿ وَإِذَا قُتِنَ رَجُُلُ ، فَادَّعَىٰ وَلاَتُه أَنَّ رَجُلًا قَتَلَه عَمْدًا ، وَأَتُوا بِلَوْثِ عَلَىٰ قَتَلِه ؛ وَجَهَتْ لَهِ القَسَامَةُ ، وإذَا أَقْسَمُوا قَتَلُوا بِهِ قَاتِلَهِ .

واللَّوْثُ شَيئان: الشَّاهِدُ العَدْلُ، وقولُ المَجْروحِ: دَمِي عندَ فلاذٍ، ومِي الثَّالثِ مذهبانِ، يَعْنِي: لَّدي يُترَى معه سيفُه، وشهادةُ الواحدِ نَوْثُ تُوجِبُ القَسَانَةُ

وفي شهادة السَّاء روايتان: إحداهما: إنَّها لَوْثٌ يُوجِبُ القَسَامة ، والأخرى: إنَّها لا تُوجِبها ، وكذلكَ شهادة الواحد والجماعة إذا لم يكونوا عدولًا .

وفي شهادةِ العبدِ روايتانِ: ,حداهما: إنَّها لَوْتٌ ، وقيلَ: لَا يَكُونُ لَوْتٌ .

وإذا وُجِدَ رَحُلُ مقتولٌ، ووُجِدَ بقُرْبِه رَجُلٌ معه سيفٌ، أَوْ في يدِه شيءٌ مِنْ آلةِ الفتلِ، وعليه آثارُ العتلِ؛ فذلكَ نَوْثُ يُوجِبُ القَسَامةَ لِوُلَاتِهِ. والأَيْمانُ في الفَسَامةِ مُغلَّظةٌ، بجِلافِها في سائرِ الحقوقِ، ويُحَلَّفُ الحالفُ فيها في المسجدِ

<sup>(</sup>١) ينظر: الشرح محتصر الكرحي القلملوري [ق/٣٤١/ داماد].

الاعظم معدّ الطَّلاقِ عبدُ احتماعِ النّاس فيه ، ولِلجُنبُ إلى مكَّة و بمدينة وبيت بمعدس من وجُبَتُ عليه قُسّانةً في أعمالِها ، ولا لِلخلتُ إلى عبره ، لا من المكان الفريت .

ويُبْذَأُ في القَسَامةِ بالمُدَّعِين دون المدَّغَى عليه، فيخْبِفُون حسسين يعيبُ، ويستحقُّون القُوْدُ بِفُسَامَتِهم، وهذا إذا كان عددُهم ما جَلَ خمسين رَجْلًا إلى إخْبَيْن، ولَا يُقْسِمُ في العمدِ رحُلٌ واحدٌ، ولَا تُقْسِمُ فيه الرأةٌ، ولا حماعةُ الساء،

وزذا كان ولاه الله أكثر مِنْ حمسين رَجُلا ، فعيها روايدن إحداهما الله يُغْتَصَرُ على حمسين منهم ، فيخلِفُونَ خمسين يعيا ، والأحرى ، نَهم يُخلِفُونَ كَنُهم ، وإنْ رَدَتْ عِنَّةُ الأَيْمانِ على حمسين ، وإذا نكل المُدَّعونَ للدَّم عن القَسَامةِ وَرُدَتِ لأَيْمانُ على المَدَّعَى عليهم فَنكَلُوا و حُيسُوا حتَّى يَخلفوا ، فإنَ طال حَيسُهم تَرِكُوا ، وعنى كل واحد منهم جلّدُ منة ، وحَيسُ سَنة ، ولا حتَّى في لدّه للمناتِ إلى ١٠٠٠ ، إعق سين ، ولا يَقْتلُ بالإقرارِ والبينةِ الجداعة بالواحد، المواحد،

وقالَ الغَزَّالِيُّ ﴿ فِي الوجيزِهِ ﴾ الأَمْطِنَّةُ القَسامَةِ قَنْلُ الخُرَّ فِي مَخْلُ لَسُوثِ، الله قسمَةَ فِي المَالِ والأَطرافِ، وفي العبدِ قولانِ، والنَّوْثُ قرينةُ حالٍ تُمَلَّبُ عَنْ، كَفَتْبِلِ فِي مَحَلَّةِ بِينهِم عَدَارةً ، أَو قَتِيلٍ دَخْلُ عَلَيْهِم ضَيْفًا ، أَو قبيلِ تَفَرَّقَ عنه

ينظر: ٥ نتفريع في فقه الإمام مالك بن أسرة لابن الجلاب [٢ ١٨٥ ـ ١٩٢]

جماعةٌ مَحْصُورونَ، أَوْ قتيلٍ في صَفَّ الخَصْمِ المقاتلِ، أَوْ كقتيلٍ في الصحراء. أَوْ على رأسِه رَجُنَّ معه سِكِينٌ.

وقولُ المجروحِ: قتلَني فلانٌ. ليسَ بلَوْثِ، وقولُ واحدٍ ممَّنْ نُقْبلُ شهائُهُ لَوْتٌ، وقولُ جَمْعِ ممَّنْ تُقْبَلُ روايتُهم لَوْتٌ، والقياسُ: أنَّ فولَ و.حدٍ منهم لَوْثُ. وأمَّا عددٌ مِن الصَّبيّةِ والفَسَفَةِ فيهم خِلافٌ»(١).

وكيفيَّةُ القَسَامةِ: أنَّ يَحْلِفَ المُدَّعي خمسينَ يمينًا متوالِيةٌ في مجلسٍ واحر بعدَ التَّحذيرِ والتَّغليظِ، ولوُّ كانَّ في مجلسيْنِ فوجهانِ.

ولا يُنَاطُ بالقَسَامةِ القِصاصُ في الجديدِ، بلِ الدِّيةُ منَ الجاني، إنْ حَلَفَ على العمدِ، ومِنَ العاقِلَةِ إن حَلَفَ على الخطأِ، فإنْ نَكَلَ عي القَسَامةِ، ونكُلُ العمدِ، ومِنَ العاقِلَةِ إن حَلَفَ على الخطأِ، فإنْ نَكَلَ عي القَسَامةِ، ونكُلُ المُدَّعيٰ عليه عنِ اليمينِ؛ ففي نَمكينه مِنَ [اليمينِ](٢) المردودةِ قولانِ، وكذا إذا المُدَّعيٰ عليه عنِ اليمينِ؛ وعادَ إلى اليمينِ المردودةِ، كذا في الوجيزِهم، (٣).

وقالَ الْخِرَقِيُّ مِنْ أصحابِ أحمدَ بنِ حنبلِ فَهُ له مختصرِه »: «وإدا وُجِدَ قَتِيلٌ ، فدَّعَىٰ أُولِياؤُه على فومٍ لا عَدواة ببنهم ، ولمْ يَكُنْ لهم بيِّنة ؛ لم يُحْكُمْ لهم بيمينٍ ولا غيرِها ، وإن كانَ بينهم عَداوة ولَوْثُ ، وادَّعَىٰ أُولِياؤُه على واحدِ منهم ، وأنكرَ المدَّعَىٰ عليه ، ولم يَكُنْ للأولياءِ بيِّنة حَلَفَ الأولياء خمسينَ بمبنًا على قاتلِه ، واستحقُّوا دمَه إنْ كانَتِ الدَّعوىٰ عمدًا .

فإنْ لم يَحْلِفِ الأولياءُ؛ حَلَفَ المدَّعَىٰ عليه خمسينَ يمينًا وَبَرِئَ، فإنْ لَمْ

<sup>(</sup>١) ينظر: ١١ألوجيز /مع العرير شرح الوحير؛ للغرالي [١١/١١].

 <sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفتين؛ ريادة من العا٢»، والامه، والانه، والاغه، والراه، وهو الموافق لِمّا وقع في
 اللوجيز أمم العزيز شرح اللوجيزال.

<sup>(</sup>٣) ينطر: «الوجير/مع العرير شرح الوجير» للغزالي [٣٩/١١]

🚗 څابه البيان 🚓 🗕

وجة قولِ الخصومِ في البدايةِ بيمينِ الوَلِيُّ: مَا رَوَىٰ مَالكُ ﴿ فَي الْمُوطَّنِهِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي الْمُوطَّنِهِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنْمَةَ " ، أَنَّهُ أَخْتَرَهُ رِجَالٌ مِنْ كُبْرَاءِ قَوْمِهِ : أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَبِّصَةً خَرَجَا إِلَىٰ خَبْرَ مِنْ جَهْدِ أَصَاتَهُمَا ، فَأَتِي مُحَيِّصَةً ، فَأَخْيِرَ أَنَّ عَبْدَ اللهِ مْنَ سَهْلِ قَدْ قُتِلَ ، وطُرِحَ خَبْرَ مِنْ جَهْدٍ أَصَاتَهُمَا ، فَأَتِي مُحَيِّصَةً ، فَأَخْيرَ أَنَّ عَبْدَ اللهِ مِنْ سَهْلِ قَدْ قُتِلَ ، وطُرِحَ فِي فَقِيرٍ مِنْ جَهْدٍ أَصَاتَهُمَا ، فَأَتَىٰ يَهُودَ ، فَقَالَ : أَنْتُمْ وَاللّهِ فَتَلْتُمُوهُ ، فَالُوا : وَ للّهِ مَا فَتَلْنَاهُ ، فَي فَتِيرٍ مِنْ أَوْ عَيْسٍ ، فَأَتَىٰ يَهُودَ ، فَقَالَ : أَنْتُمْ وَاللّهِ فَتَلْتُمُوهُ ، فَالُوا : وَ للّهِ مَا فَتَلْنَاهُ ، فَي فَيْمِهِ ، فَلَكُرَ لَهُمْ ذَلِكَ .

ثُمَّ أَثْبُلَ هُوَ وَحُويِّصَةُ ، وَهُوَ أَخُوهُ أَكْبَرُ مِنْهُ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلِ ، فَذَهَبَ مُحَيِّصَةُ لِيَتَكَلَّمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : ﴿كَبِّرْ كَبَرْ ا ـ يُربِد السِّنَ ، فَتَكَلَّم حُويِّصَةً ، ثمَّ تَكُمَّم مُحَيِّصَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : ﴿إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ ﴾ . فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي ذَلِكَ ، فَكَتَبُوا : إِنَّا وَاللَّهِ مَا فَتَلْنَاهُ.

نَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِحُونُصَةَ وَمُحَيِّصَةً وَعَنْدِ لرَّحْمَنِ: ﴿ أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَجِفُونَ وَمَ صَاحِبِكُمْ ؟ ٤٠. فَقَالُوا [٣٠٠٠،٠]: لا ، قَالَ: ﴿ فَتَحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟ ٩٠. قَالُوا: لَيْسُوا

<sup>(</sup>١) منظر: المحتصر الخرقي؛ [ص/١٣٢].

 <sup>(\*)</sup> في الأصل 44 الديمدعي 4- والمثبت من الفلالا ، والملاء والداء والغلاء والراء .

اسهل بن أبي حثمة الأنصاري، يكن أب يحيئ، راسم أبي حثمة عبد الله بن ساعدة بن عامر،
 فال الواقدي: قيص رسول الله صلى الله عنه وسنم وهو ابن لماني سنين، كذا في اللطبقات
 «لكبرئ الله كذا في حاشية الامال، وينظر الاظطفات الكبرى الطال أحرى (١٥٨,٦).

بِمُسْلِمِينَ، فَوَدَاهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ بِمِئَةِ نَاقَةٍ حَتَّىٰ أَدْخِلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ قَالَ سَهْلُ بْنِ أَبِي حَقْمَةً: لَقَدْ رَكَصَتْنِي مِثْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاهُ»(١).

وجهُ الاستدلالِ بالحديثِ: أنَّ النَّبِيَّ وَيَلِيَّ بِدأَ بِيمِينِ الأولياءِ، ولأنَّ اليمينَ تَبَتَ في حقَّ مَن يَشْهَدُ له الظَّاهرُ؛ بدليلِ المُدَّعَىٰ عليه في سائرِ الحقوقِ، وفي مسألتِما الظَّاهرُ يَشْهَدُ للمدَّعِي؛ لأنَّه إذا كانَ هناكَ لَوْثُ يَغْلِبُ على ظنُّ المُشتمِ والرَّائي أنَّه صادقٌ في قولِه؛ فيَجِبُ أنْ يَثَبُّتَ اليمينُ في حقَّه، ولكنَ هذه دلالةً فيها شُبهةٌ ، فلا يُجِبُ القِصاصُ مالشَّبهةِ في الجديدِ، وتَجِبُ اللّيَةُ .

ولنا: مَا رُوَىٰ الطَّحَاوِيُّ في «شرحِ الآثارِ»؛ بإسنادِه وقالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ، حَدُّثَنَا سُفيان ، عَنْ يَحْيَىٰ بْن سَعِيد ، سَمِع بُشَيْرِ بِن يَسَرٍ ، عن سَهْلِ بِن أَبِي حَثْمَةً قَالَ: ﴿ وَجَدَ عَبْدُ اللهِ بْن سَهْلِ قَتِيلًا فِي قَلِيبٍ مِن قُلْبٍ خَيْبَر ، فَجَاءً أَخُوهُ قَالَ: ﴿ وَجَدَ عَبْدُ اللهِ بْنُ سَهْلِ وَعَيَّاهُ فَوَيِّصَةً وَمُحَيِّصَةً إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ [١٦٢٢/٨]، عَبْدُ الرَّحْمَنِ (٢) بْنُ سَهْلِ وعمَّاه حُويِّصَةً وَمُحَيِّصَةً إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَاهُ خُويِّصَةً وَمُحَيِّصَةً إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمُن لِيَتَكَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُ ﷺ: ﴿ الكُبْرَ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

فَتَكَلَّمُ أَحَدُ عَمَّيْهِ ، إِمَّا مُحَيِّضَةً ، وإِمَّا حُوَيُّصَةً ، تَكَلَّمُ الكَبِيرُ<sup>(٣)</sup> مِنْهُمَا ، قَالَ: بَا رَسُولَ اللهِ ، إِنَّا وَجَدْمًا عَبْدَ اللهِ بْنَ سَهْلِ قَتِيلًا فِي قَلِيبٍ مِنْ قُلُبٍ خَيْبَرَ ، وَذَكَرَ عَدَاوَةَ اليَهُودِ لَهُمْ . قَالَ: «فَتُبْرِثُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا أَنَّهُمْ لَمْ يَقْتُلُوهُ ؟» . قَالَ: قُلْتُ:

 <sup>(</sup>١) أحرجه مالك في (الموطأ/ رواية محمد بن الحسن) [٣٥/٣]، ومن طريقه: البخاري في كتاب
الأحكام/باب كتاب الحاكم إلى عماله [رقم/١٩٢]، ومسلم في كتاب القشامة والمحاريس/باب
الفُسَامة [رقم/١٩٦٩]، بهذا الإسناد به.

 <sup>(</sup>٣) في االأصل؛ «عبد الله؛ والعثبت من: «قا٢»، وقم»، و«ن»، وهذه، وهره، وهو الموافق لِنَا
وقع في «شرح معاني الآثار»،

 <sup>(</sup>٣) في قافاته، وقامه، وقامة قالكُنْرُه، والمثبت من قالأصل، وهو الموافق لِمَا وقع في قشرح معاني الأثارة،

😂 غاية البيان 🗫

وَكَيْفَ مَرْضَى بِأَيْمَابِهِمْ وَهُمْ مُشْرِكُونَ؟. قَالَ: "فَيُقْسِمُ مِنْكُمْ خَنْسُونَ أَنَّهُمْ فَتَلُوهُ». فَالُوا: كَيْفَ مُونَ عِنْدِهِهُ (١٠).

وهدا نُصُّ في البدايةِ بيمينِ المدَّعَىٰ عليهم.

وقالَ الْكَرْخِيُّ هِ فِي المختصرِه »: حَدَّثَنَا الهَرَوِيُّ ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعِ ، عَنْ مُوسَىٰ بْنِ دَاوُدَ ، عَنْ مُعَمَّر بْنِ سُلَيْمَانَ ، عن خُصَيْفٍ ، عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ فَالَ: جَاءَ رَجُلَّ إِلَىٰ النَّبِيُّ قَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ أَخِي قَتِيلًا فِي بَنِي قُلَانِ ، أَبِي مَرْيَمَ فَالَ: هَاجُمَعُ مِنْهُمْ حَمْسِينَ ، فَيَخْلِفُونَ بِاللهِ مَا فَتَلُوا ، وَلَا عَلِمُوا قَانِلًا » فَقَالَ: يَا مُشُولَ اللهِ مَا فَتَلُوا ، وَلَا عَلِمُوا قَانِلًا » فَقَالَ: يَا رُسُولَ اللهِ ، لَيْسَ لِي مِنْ أَخِي إِلّا هَذَا ؟ قَالَ: البَلْىٰ مِثَةٌ مِنَ الْإِبِلِ »(٢)(٣).

ومعنى حديث الخصم: أنَّه كانَ على سبيلِ الإنكرِ عليهم، كأنَّه قالَ: أتدَّعُونَ وتأخُذُونَ ؟ وذلك أنَّ رسولَ وتأخُذُونَ ؟ وذلك أنَّ رسولَ اللهِ عَلَى قَالَ لهم: «فَتَرْتُكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا بِاللهِ مَا قَتَلْنَا»، فقالُوا: كيفَ تقْتلُ أبمال قوم كفّارٍ، فعالَ لهم رسولُ اللهِ عَلَيْهِ: «أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُونَ؟»، يَعْنِي: أنَّ اليهودَ وإنَّ كانوا كفَّارًا فليسَ عليهم فيمَا تَذَّعُولَ عليهم عيرَ أيمارِهم.

 <sup>(</sup>١) أحرجه: البخاري في كتاب الأدب/باب إكرام الكبير ويبدأ الأكبر بالكلام و لسؤال [رقم/٩١١].
 ومسلم بيكتاب القسامة والمحاربين والفصاص والديات/ باب القسامة [رقم/١٦٦٩]. والطحاوي في قشرح معاني الآثار؟ [١٩٧/٣]. من طريق يَحْيَى بْن سَعِيد بإسناده به، و لسياق للطحاوي.

آ) علقه: الحصاص في «نسرح مختصر الطحاوي» [١٢٣/٦] ، عن مُحَمَّد بن شُخع بيساده به قال ابن أبي العز: دولا يُعْرَف هذه الحديث في كُتبِ الحديث، وإنما رأيه في كُتب الأصحاب» وقال الريامي: «حديث ابن زياد عريب» ، وقال البدر العبني، «لم يُنْبت» ، ينظر : «التنبيه على مشكلات الهداية» لابن أبي العز [٥/٥٢٥] ، و«نصب الراية» للزيامي [٤/٤/٣] و«البدية شرح الهداية» للبدر العبني [٣٩٤/١٣] .

<sup>(</sup>٣) بغار الشرح محتصر الكرحي، اللقدوري [ق،٤٤٢/ داماد].

قَالَ الطَّحَاوِيُّ عِينَ الوالدَّليلُ على صحَّةِ هذا التَّأُويلِ: مَا قَدْ حَكَمَ بِهِ عُمَرِ بِلُّ الحَطَّابِ اللهِ بَعْدَ رسولِ اللهِ ﷺ بحَضْرةِ الصَّحابَةِ، فلم يُنْكِرُ عليه منهم مُنكِرٍ، ولحَطَّابِ اللهِ عَنْدَ الاَّنصارِ مِنْ ذلكَ [٤٤٧٠/٣] عِلْمٌ، ولاَ سيَّما مثلُ مُحَيَّضَةً، فإن قَدْ كَانَ حَيًّا يَومَنْذٍ وسَهْلٌ، أَلَّا يُحْبِرُوه بِما حَكَم رسولُ اللهِ ﷺ (١٠).

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: فَمَمَّا رُوِيَ عَنْ عُمَر ﷺ فِي ذَلَكَ: مَا حَدَّثَنَا ابنُ مَرْزُوقٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بِن جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عن الحَكَم، عَنِ الْحَارِثِ بْزِ الْأَزْمَعِ، أَنَّه قَالَ لِعُمَرُ: قَامَا تَدْفَعُ أَمْوَالُنَا عَنْ أَيِمَانِنَا؟ قَالَ: لَا، وعَقَلَهُ ﴾(١٠).

وقالَ الطَّحَاوِيُّ أيضًا: حَدَّثَنَا فَهُدُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ الْأَرْمَعِ قَالَ: ﴿ قُتِلَ قَتِيلٌ بَيْنَ وَادِعَةَ مُعَاوِيَةً قَالَ: ﴿ قُتِلَ قَتِيلٌ بَيْنَ وَادِعَةً وَحَيُّ آخَرَ ، وَالْقَتِيلُ إِلَىٰ وَادَعَةً أَقْرَبُ ، فَقَالَ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﴿ فَيَ لِوَادِعَةً: يَخْلِفُ وَحَيُّ آخَرَ ، وَالْقَتِيلُ إِلَىٰ وَادَعَةً أَقْرَبُ ، فَقَالَ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﴿ فَا لَيْ لِوَادِعَةً: يَخْلِفُ خَمُّونَ ، وَالْمَارِقَ مَا قَتَلْنَاهُ ، وَلَا نَعْلَمُ قَاتِلًا ثُمَّ قَالَ: أَغْرِمُوا ، فَقَالَ لَهُ الْحَارِثُ: نَخْلِفُ وَتُغْرِّمُوا ، فَقَالَ لَهُ الْحَارِثُ : نَخْلِفُ وَتُغَرِّمُوا ، فَقَالَ لَهُ الْحَارِثُ : نَخْلِفُ وَتُغَرِّمُوا ، فَقَالَ لَهُ الْحَارِثُ : نَخْلِفُ وَتُغَرِّمُوا ، فَقَالَ اللّهُ الْحَارِثُ : نَخْلِفُ وَتُغَرِّمُوا ، فَقَالَ : نَعَمْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

وقالَ الطَّخَاوِيُّ ﴿ أَيضًا: حَلَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خُزَيْمَةً قَالَ: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَطَرٍ، عَنْ أَبِي حَرِيز، عَنِ الشَّعْبِيُّ، عَنِ الْحَارِثِ الْوَادِعِيُّ قَالَ: «أَصَابُوا قَتِيلًا بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ، فَكَتَبُوا فِي ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﴿ ، وَكَتَ

<sup>(</sup>١) يتظر: الشرح معانى الآثارة للطحاوي [٣/١/٣].

 <sup>(</sup>۲) أخرجه: هيد الرراق في قمصيفه [رقم/١٨٢٦]، والطحاوي هي الشرح معاني الأثار!
 (۲) أخرجه: هيد الرراق في قمصيفه التحريث بني الأرقع به.

قال العيني: "إساده صحيح"، ينظرُ "المُخَب الأَفكار شُرح المعاني والآثار " للعَبْرِيّ [٢٨٦/١٥]

 <sup>(</sup>٣) أحرجه أحرجه ابن أبي شيبة [رقم/٢٧٨١٣]، والصحاري في قشرح معاني الآثار؟ [٢٠١/٣]،
 من طريق إشحاق، غر المُحَارِثِ لَهٰنِ الْأَزْمَعِ به.

قال العيبي: ﴿إساده صَحِيحِ ﴿ يَنظُرُ: ﴿نَحُبُ الْأَفِكَارِ شَرِحِ الْمَعَانِي وَالْآثَارِ ﴾ لَلْعَبُينِ [٢٨٧/١٥]

سوچ عامه المبال چهـــ

عُمَرُ. فِيسُوا بَيْنَ الْقَرْيَتَيْنِ، فَأَيْهُمَا كَانَ إِلَيْهِ أَدْنَى، فَخُدُوا حَمْسِينَ قَسَامَةً، فَيَخْلِفُونَ بِاللهِ، ثُمَّ غَرَّمَهُمُ الدِّيَةَ. قَالَ الْحَارِثُ: فَكُنْتُ فِيمَنْ أَقْسَمَ، ثُمَّ غَرِمْنَا الدِّيَةَ ١٠٠٠،

وقالَ الطَّحَاوِيُّ أيضًا: حَدَّنَنَا أبو بِشْرِ الرَّقِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ الصَّرِيرُ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِثْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى بِالْقَسَامَةِ عَلَىٰ الْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ (١٠).

فدلَّ ذلك: أنَّ القَسَامةَ على المُدَّعَىٰ عليهم، لَا على المُدَّعِين على ما بيَّنَ الرُّمْرِيُّ. كذا في الشرح الآثارِ الآهارِ الآهارِ اللهُ الرُّمْرِيُّ. كذا في الشرح الآثارِ الآهارِ الآهارِ اللهُ اللهُ

ولأنَّ يمينَ المُدَّعِي تُثْبِتُ قولَه ، فلا يَسْتَحِقُّ بها المالَ كالدَّعوىٰ .

أحرجه الطحاوي في الشرح معاني الآثارة [٢٠٢/٣]، بهذا الإساديه.
 قال العيمي: «هذا إسناد معلول»، ينظر "نخب الأفكار شرح المعاني والآثارة للعَيْنِيّ [٣٨٧/١٥].

(٣) ينظر: الشرح معاني الآثار، للطحاوي [٣٠٢/٣].

 <sup>(</sup>٢) أخرجه: البخاري في كتاب تفسير القرآن/باب ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَضَعَّرُونَ مِنْهَدِ اللَّهِ وَأَيْتَتِهِ مَرْتَتَكَ قَلِيلًا أُولَتَهِانَ لا خَلَقَ لَهُمْ ﴾ [رقم/٢٥٢]، ومسلم في كتاب الأقضية/باب اليمير عمن المدعى عليه [رقم/١٧١]، وغيرهما من حديث ابن عبّاس ،

 <sup>(</sup>٤) أحرجه: اس أبي شبية [رقم/٢٧٨١]، والصحاوي في الشرح معاني الأثارة [٢٠٢/٣]، من طريق
 ابْر أَبِي دِئْبٍ، عَنِ الرَّهْرِيُّ به.

 <sup>(</sup>۵) ينظر الشرح معاني الآثار » لنصحاوي (۲،۲/۳).

وَقَالَ مَالِكُ: يَقْضِي بِالْقَوَدِ إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَىٰ فِي الْقَتْلِ الْعَمْدِ وَهُوَ أَحْدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ، واللَّوْثُ عِنْدَهُمَا أَنْ يَكُونَ هُمَاكَ عَلَامَةُ الْقَتْلِ عَلَىٰ وَاحِدٍ بِعَيْه أَوْ ظَاهِرٍ يَشْهَدُ لِلْمُدَّعِي مِنْ عَدَاوَةٍ ظَاهِرَةٍ أَوْ شَهَادَةِ عَدْلٍ أَوْ جَمَاعَةٍ غَيْرٍ عُدُورِ

ثُمَّ مالكُ (١) يَتَمَسَّكُ باستحققِّ الأُولياءِ القَّوَدَ بقَسَامَتِهم بقولِه ﷺ: "تَحْلِنُون وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ»(١).

وجوائه: ما قالَ محمَّدُ [بنُ الحسنِ](٣) في المُوطَّيْه»(٤): أنَّ رسولَ اللهِ عَلَى اللهُ وَاللهُ اللهُ وَتَسْتَحِقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ (٥). يَعْنِي: بالدَّيةِ لِيسَ بالقَوْدِ، يَدُلُّ على أنّه أرادَ الدِّيةَ دونَ القَوْدِ: قولُه في أوَّل الحديثِ: المِمَّا أَنْ يَدُوهُ صَاحِبَكُمْ ، وَإِمَّا أَنْ يُدُوهُ عَلَى أَنْ الدَّمَ قَدْ يَسْتَحِقُّ بالدِّيّةِ ، كَمَا صَاحِبَكُمْ ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ (١). وهذا الأنْ الدَّمَ قَدْ يَسْتَحِقُّ بالدِّيّةِ ، كَمَا يَسْتَحِقُّ بالدِّيّةِ ، كَمَا يَسْتَحِقُّ بالقَوْدِ ، ولوْ كانَ لمرادُ القَوْدَ لقالَ: آتَحُلِفُونَ وتَسْتَحِقُّونَ دَمَ [مَنِ] اللهُ وَيُولُهُ اللهُ وَدَا عَلَى الْقَوْدِ .

قُولُه: (واللَّوْتُ عِنْدَهُمَا)، أي: عندَ مالكِ والشَّافِعِيُّ ﷺ، وتفسيرُ اللَّوبِ عندَهما قدْ أَمْضَيْنَاه.

يُقالُ: بسهم لَوْثٌ ، أي: شَرُّ [٠٤٧١/٣] ، وصلَبٌ بِحِقْدِ ، مأخوذٌ مِنْ قولِهم: لَوَّثَ الماءَ: كَذَّرَهُ ، ولَوَّثَ ثيابَه بالطِّين ، أي: لطَّخَها فَتَلَوَّثَثْ.

 <sup>(</sup>١) ينظر ' قالتوضيح في شرح محتصر ابن الحاحب الخديل بن إسحاق [٢٠٦ ] ، وقالفواكه الدواني
 علئ رسانة ابن أبي ريد القيرواني اللنقراوي [٢/٩/٢] .

<sup>(</sup>۲) سېق تېخريىچە قريبًا-

٣) ما بين المعقوفتين، ريادة من: «ث»، و «ع»، و « ف ٢ ، و « م ٩ ، و « ر ٩ ،

<sup>(</sup>٤) ينظر: ١١ الموطأة لمحمد بن الحسن [٣٥/٣].

<sup>(</sup>٥) مصئ تحريجه

<sup>(</sup>٦) مصئ تحریجه .

<sup>⟨</sup>٧⟩ ما بين المعقوفتين: ريادة من: «ٺا) و ﴿عِلَّا وَالْعَالَا ) والمِنْ و ﴿رِكَ،

انَّ أَهْلَ الْمَحَلَّةِ قَتَلُوهُ، قَإِنْ لَمْ يَكُنِ الطَّاهِ شَاهِدَا لَهُ ، فَمَذُهُ مِثْلُ مَدُهُما عَلَى الْوَلِيِّ ، فَإِنْ حَلَقُوا لَا دِيةَ عَيْهِمْ لِسَّافِعِيِّ عِي الْتَدَاءِ بِيَعِينِ الْوَرِيِّ فَوْلُهُ - عَلَى الْوَلِيِّ ، فَإِنْ حَلَقُوا لَا دِيةَ عَيْهِمْ لِسَّافِعِيِّ عِي الْتَدَاءِ بِيَعِينِ الْوَرِيِّ فَوْلُهُ - عَلَى الْوَلِيِّ وَلَا تَعْفِيمُ مِنْكُمْ خَمْسُونَ أَنَّهُمْ فَتَلُوهُ الْتَدَاءِ بِيَعِينِ الْوَرِيِّ فَوْلُهُ - عَلَى مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ وَلِهَذَا تَجِبُ عَلَى صَاحِبِ الْبِدِ ، وَلِأَنَّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعِي أَصْلُ لَهُ كَمَا فَإِذَا كَانَ الظَّهِرُ شَاهِدًا لِلْوَلِيِّ يَبْدَأُ بِيَمِيهِ وَرَدُّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعِي أَصْلُ لَهُ كَمَا فِإِذَا كَانَ الظَّهِرُ مَاهِدًا لِلْوَلِيِّ يَبْدَأُ يَيْمِيهِ وَرَدُّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعِي أَصْلُ لَهُ كَمَا فَإِذَا كَانَ الظَّهِرُ مَاهِدًا لِلْوَلِيِّ يَبْدَأُ يَيْمِيهِ وَرَدُّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعِي أَصْلُ لَهُ كَمَا فِي السَّكُولِ ، غَيْرَ أَنَّ هَذِهِ ذَلَالَةٌ فِيهَا نَوْعُ شُبْهَةٍ وَالْقِصَاصُ لَا بُجَامِعُهَا وَالْمَالُ يَجِبُ مَعَهَا فَلِهُمَا وَالْمَالُ يَجْبُ مَعَهَا فَلِهَذَا وَجَبَتُ اللَّيْهُ . إِيهِ اللْعَلَى فَي اللّهُ لَوْ يَعْمِينِ عَلَى الْمُقَالِدُ وَالْمُولِ الْمُؤْمِ وَلَوْ اللّهُ الْمُؤْمِقِ وَالْمِصَاصُ لَا بُجَامِعُهَا وَالْمَالُ يَجِبُ مَعَهَا فَلِهَذَا وَجَبَتُ اللَّيْهُ . إِيهِ اللْهُمُ وَالْمُعُمُ اللَّهُ الْمُهُمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُولِ ، عَنْمَ أَلْهُ لَلْهُ لَا لَاللَّهُ مُ إِلَيْهُ لَوْ الْمُؤْمِ وَالْمُلُولُ الْمُعَلِي الْمُحِيمِ الْمِنْ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ اللْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ اللَّهُ الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُومُ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمُ الْمُؤْمُ

وَلَنَا قَوْلُهُ مِ ﷺ ـ ﴿ الْبَيْنَةُ عَلَىٰ الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ ﴾ (١) وَرَوَىٰ ابْنُ الْمُسَبِّبِ ﴿ أَنَّ النَّبِيَّ ـ ﴿ يَكُمُ بِالْقَسَامَةِ وَجَعَلَ الدَّيَةَ عَلَيْهِمْ لِوُجُودِ

قولُه: (فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الظَّاهِرُ شَاهِدً لَهُ ؛ فَمَذْهَبُهُ مِثْلُ مَذْهَبِنَا) ، أي: إنْ لَمْ يُوجَدِ للوَّثُ ، وهوَ دليلٌ ظاهرٌ على الفتلِ ، عمله مالكِ على مثلُ مذهبِنا في أنَّ القولَ قولُ المُدَّعَىٰ عليه بيميه ، كما [٢٥٠٢٠(١/١] في سائر الدَّعارَىٰ ، وكذا قولُ الشَّافِعِيِّ قِلُ المُدَّعَىٰ عليه بيميه ، كما يُردُه على الوَلِيِّ . يَعْنِي : عندَنا تُكرَّرُ اليمينُ على على الوَلِيِّ . يَعْنِي : عندَنا تُكرَّرُ اليمينُ على على الوَلِيِّ . يَعْنِي المَدَّعَىٰ عليهم إذا لم يَكُمُنُ عددُهم خمسينَ ، وعندَ الخصمِ الا تُكرَّرُ ، بل تُردُّ على الوَلِيِّ ، وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ مذهبَ مالكِ والشَّافِعِيِّ عِنْ ليسَ كذلكَ ؛ لأنَّهما يَبْدَأَنِ بيمينِ الوَلِيِّ ، وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ مذهبَ مالكِ والشَّافِعِيِّ عِنْ ليسَ كذلكَ ؛ لأنَّهما يَبْدَأَنِ بيمينِ الوَلِيِّ إذا وُحِدَ اللَّوْثُ ، فإذا تكلَ الوَلِيُّ عنِ اليمينِ ، فحينتُنِ تُرَدُّ على المدَّعَىٰ عليهم ، وقدْ مَرَّ بيائَه عن كُتُبهم ،

نُولُه: (وَالْقِصَاصُ لَا يُجَامِعُهَا)، أي: لَا يَثْبُتُ القِصاصُ مع الشُّبهَةِ.

قولُه: (وَرَوَئَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ)، هوَ سَعيدُ بنُ المُسَيَّبِ، وهوَ مِنْ أعمى طبقاتِ التَّابِعينَ، ولكنْ في ذِكْرِه نظَرٌ؛ لأنَّه لم يُذْكَرُ روايتُه في كُتبِ الحديثِ في هذا

<sup>(</sup>١) في حاشية الأصل: فاخ: المدعن عليه!!

الْقَتِمَلِ بَيْنَ أَطْهُرِهِمْ» وَلِأَنَّ الْيَمِينَ حُجَّةُ لِلدَّفعِ دُونَ الْإَشْتِخْفَاقِ وَخَاجَةُ الْوَلِيٰ إِنَى الْإِشْتِخْفَاقِ وَلِهَذَا لَا يَشْتَحِقُ بِيَمِيهِ الْمَالَ الْمُثِنَذَلَ فَأَوْلَىٰ أَنْ لَا يَشْتَحقُ بِ النَّفْسَ الْمُحْتَرَمَةً...

وَقُولُهُ: يَنَخَبُرُهُمُ الْوَبِيُّ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ خِيَرَ تَغْيِينِ الْخَمْسِينَ ,لَىٰ الْوَبِيُ لِأَنَّ الْيَمِينَ حَقَّهُ، وَالظَّهِرُ أَنَّهُ يَخْتَارُ مِنْ بَتَهِمُهُ بِالْقَثْلِ أَنْ يَخْتَارُ صَالِحِي أَهْلِ الْمَحَنَّةِ مِمَا أَنَّ تَحَرُّرَهُمْ عَنْ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ أَبْلَغُ التَّحَرُّزِ فَيَطْهَرُ الْقَاتِلُ، وَفَائِدَةً الْمَحِنَّةِ مِمَا أَنَّ تَحَرُّرَهُمْ عَنْ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ أَبْلَغُ التَّحَرُّزِ فَيَطْهَرُ الْقَاتِلُ، وَفَائِدَةً الْمَصِي النَّكُولُ، فَإِنْ كَانُوا لَا يُبَاشِرُونَ وَتَعْلَمُونَ يُفِيدُ يَمِينَ الصَّامِحِ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنْكَعَ مِمَّا يُفِيدُ يَمِينُ الطَّالِحِ .

الباب، مثل: «الموطَّأِ»، و«الصَّحيح»، و«السَّننِ»، و«شرحِ الآثارِ» وغيرِ ذلك، نَعَمُ قَدْ رُوِيَ عَنِ لرُّهُوِيٍّ ﷺ ذلكَ في «شرحِ الآثارِ»(١) وقد مَرَّ دِكْرُه آنفًا.

قولُه: (وَقَوْلُه: يَتَخَيِّرُهُمُ الْوَلِيُّ)، إشارةٌ إلى أنَّ خيارَ التَّغيينِ في الحمسين إلى الوَلِيُّ، أي: قولُ القُدُورِيُّ ﴿ فِي ﴿ مختصرِه ﴾ ﴿ يبخَيَّرُهم الوَلِيُّ ﴾ (٢) وإشارةُ إلى الوَلِيِّ ، أي: قولُ القُدُورِيُّ ﴿ فِي المختصرِه ﴾ ﴿ المنازُ إليه ؛ لأنَّ الأَيْمانَ حقَّ له ، فكانَ الخيارُ إليه ؛ لأنَّ الأَيْمانَ حقَّ له ، فكانَ الخيارُ إليه ؛ ولأنَّ عي احتيارِه فائدة ، وهوَ أنَّه يَحْتَارُ مَنْ يَتَّهِمُه بالقتلِ (٣) ، أو يَخْتَارُ صالِحي القيلةِ الذيلَ لا يَحْلِفُونَ على الكذبِ ، ولهذا جُعِلَ الخيارُ إليه دونَ لسَّلطانِ ؛ لأنَّ التَّحليفَ حقَّ الأولياء ؛ لكونِه دريعة إلى حقَّهم .

وإذْ كانَ في أهلِ المحلَّة صالحونَ ، وطالِحونَ ؛ يَتَخَيَّرُ لأولياءُ الصَّالحينَ إنْ أحبُّوا ذلك ، وقد مَرَّ روايةُ الْكَرْخِيِّ فيه ، وإنْ كانَ تهمةُ القتلِ في الطَّالِحينَ أكثرَ ؛

<sup>(</sup>١) ينظر: اشرح معاني لآثارا للطحاوي [٢٠٢/٣].

<sup>(</sup>٢) بنظر: استخصر القُدُورِيِّ [ص/١٩٢].

<sup>(</sup>٣) مي «الأصل»: «مي نمس؛ والمثب من ففاته، وقامه، وقامه، وقافه، وقاره.

وَلُو الْحُنَارُوامِنُهُمْ أَغْمَىٰ ، أَوْ مَحْدُودَا فِي قَذْفِ حَازَ ؛ لِأَنَّ يَمِنُ وَلَيْس بِشهادةِ . قال: فَإِذَا حَلَقُوا ؛ قُضِيَ عَنَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِالدَّبَةِ ، ولا يُسْتَحْلَفُ الْولِيُّ وَهَالَ الشَّافِعِيُّ لَا تَجِبُ الدِّيَةُ لِقَوْلِهِ لِهِ اللهِ عَنِي حَدِيثِ عَنْدِ اللهِ بْنِ سَهْلِ لَا يَجِبُ الدِّيَةُ لِقَوْلِهِ لِهِ اللهِ عَنِي حَدِيثِ عَنْدِ اللهِ بْنِ سَهْلِ لَا يَجْتُهُ لَا اللهِ اللهِ بُنِ سَهْلِ لَا يَجْتُ لَا اللهِ اللهُ ال

لأنَّ التَّحليفَ لفائدةِ النُّكولِ، فكانَّ تحسيفُ الَّذي يتوَرَّعُ عادةً عنِ الكذبِ أُولَىٰ ؛ لحصولِ العِلمِ بالقتلِ عندَ لكولِه.

ولكنْ إذا اختارَهم الوّلِيُّ؛ يَخْلِفُ كلَّ واحدِ منهم؛ باللهِ ما قتلْتُ، ولَا علمْتُ له قاتلًا، ولَا يَقُولُ؛ باللهِ ما قَتَلْما، ولَا عَلِمْنا له قاتلًا، بلفظِ إسادِ الهِعلِ إلى لجماعةِ؛ لأنَّه يَجُوزُ أنْ يَكُولَ هو قاتلًا وحَدَه، وبلفظِ الجمعِ يَنفِي أنْ يَكُولَ قاتلًا مع الجماعةِ، وكذلكَ في جانبِ العِلمِ؛ لأنَّه يَجُوزُ أنْ يَكُونَ هوَ عالمًا بالقتلِ وحْدَه، وهو يَنْفِي أنْ يَكُونَ هو عالمًا بالقتلِ وحْدَه، وهو يَنْفِي أنْ يَكُونَ هو عالمًا معه،

قولُه: (وَلَوِ اخْتَارُوا مِنْهُمْ أَعْمَىٰ، أَوْ مَخْدُودًا فِي قُذْفٍ جَازَ)، وهذه مِنْ مسائلِ «الأصلِ»(١) [٨/٤٢٤٤م] ذَكَرها تفريعًا على مسألةِ «المختصرِ».

وذلكَ لأنّها يمينٌ محصةٌ ، وليسَتْ بشهادةِ ولهما أهلِيَّةُ اليمينِ فيُحَلَّمانِ ؛ لأنَّ احتمالَ العِلمِ والقتلِ ثابتٌ في حَقَهما ، بحلاف اللَّعانِ ، حيثُ لَا يَجُوزُ اللَّعانُ [اللَّعانُ العِلمِ منهما ؛ لأنَّ اللَّعانَ شهادةٌ ، وليسَ لهما أهليَّةُ أداءِ اشَّهادةِ .

قولُه: (قَالَ فَإِذَا حَلَفُوا ؛ قُضِيَ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِالدِّيَةِ ، وَلَا يُسْتَحْلَفُ الْوَلِيُّ (٢٠) ،

ب ينظر «الأصل المعروف بالمبسوط» [٦٦/٦٥ طبعة وراره الأرقاف لقطرية]

 <sup>(</sup>۲) ينظر المختصر الطحاوي» [ص ٧٤٧] ؛ اللمبسوطة [٢٢/٢٦] ، المحتلف برواية»
 (۲) ينظر المختصر الطحاوي» [ص ٧٤٧] ؛ اللمبسوطة [١٦٩/٦] ، اللموهرة النيرة»=

👺 غاية البيان 🤔

أي: قَالَ القُدُورِيُّ ﷺ في «محتصرِه» (١).

وقالَ لشَّافِعِيُّ ﴿ إِذَا حَلَفَ المدَّعَىٰ عليهم بالقتل بَرِثُوا ( ' ' ) لأنَّ الحمد مُثْرِئٌ ، فلا يَجِتُ معه شيءٌ ، كما في سائرِ الدَّعاوَىٰ .

ولنا: أنَّ النَّبِيُّ وَقَلِيْ جَمَعَ بِينِ الدَّبَةِ والقَسَامةِ في حديثِ سَهْلِ بِن أَبِي حَمْهُ. وحديثِ زيادِ بِنِ أَبِي مَرِيمَ (٢)، وقصى عُمَر (١) ﴿ وَاللَّهُ وَاللَّبَةِ أَنْفُ بَحْمِيدِ السَّحَابةِ ﴿ وَاللَّبَةِ أَنْفُ بَحْلًا عَلَيْهِ اللَّهِ وَاللَّهُ وَال

وقولُ المخصمِ الحَلِفُ مُبْرِئٌ ، قُلْنا: نحنُ نَقولُ بِمُوجِبِه ، ولكنْ مُبْرِئٌ عَدَ وَجَتَ لأَجْلِهِ الحَلِفُ ، وهوَ لقِصاصُ لاَ عنْ غيرِه ، كما إذا كانَتِ الدَّعوىٰ على الشَّيءِ ، فحَلَفَ المُدَّعَىٰ عليه على ذلكَ الشَّيءِ ؛ انقطعَتِ الخصومةُ عنه ، وهن فيما نحنُ فيه استُحْلِفَ كلُّ واحدٍ منهم على القتل .

فباليمينِ انقطعَتِ الخصومةُ عنْ دعوىٰ القتلِ، فلَمْ يَجِتُ القِصاصُ، ولكنْ

<sup>= [</sup>١/٥٨١]، فرد المحتارة [٢/٦٦٩]، فتكملة البحر الرابق» (٨/٤٤].

<sup>(</sup>١) ينظر: المختصر القُدُّوريَّ [ص/١٩٢].

<sup>(</sup>٢) ينظر. ﴿ لأما للشافعي [٩٣/٨] ، و ﴿ النَّاوِي الْكَبِيرِ النَّمَاوِرِ دِي [٢٥/١٣].

<sup>(</sup>٣) سق تحريجهما،

<sup>(</sup>٤) سبق تحريجه

 <sup>(</sup>a) ما بين المعقوفتين، زيادة من: «ن»، و«ع»، و«فا»، و«م»، و«ر».

<sup>(1)</sup> أحرجه الْكَرْحِيُّ في «محتصره» بإساقه إلى ابن الأعرج فَالَ خَدْكَ الحارث بن الأرتبع عن غنر الله بحره كما سيأتي بعد قليل وقد سبق تحريجُه مِن رواية الطحاري بإسناده عن الحَكَم، غر لخارث بْنِ الْأَرْمَعِ أَنَّهُ قَالَ لِعُمَرَ اللهَا تَدْفَعُ أَمْوَالُنَا عَنْ إِيمَائِكَ اللهَ وعَقلَهُ اللهَ وسيأتي تمام تحريجه بعد قليل.

وَلَمَا أَنَّ النَّبِيَّ مِ ﷺ مَجْمَعَ مَيْنَ الدَّبَةِ وَالْقَسَامَةِ فِي حَدِيثِ [ابن] (١٠ مَهُلِ وَفِي حَدِيثِ إِنهِ إِنهَ اللهُ مَهُلِ وَفِي حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، وَكَذَا جَمَعَ عُمَرُ مِي اللهِ عَدَيْتُهُمَا على وَادِعة . وَفِي حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، وَكَذَا جَمَعَ عُمَرُ مِي اللهِ عَدَيْتُهُمَا على وَادِعة .

وَقَوْنَهُ - عَلَيْ الْفِضاصِ وَالْحَبْسِ، وَكَدَا الْيَمِينُ مُبَرِّئَةٌ عَمَّا وَجَبَ لَهُ الْيَمِينُ وَالْقَسَامَةُ مَا شُرِعَتْ لِتَجِتَ اللَّيَّةُ إِذَا نَكَنُوا، بَلْ شُرِعَتْ لِيَظْهَرَ الْقِصَاصُ بِتَحَرُّزِهِمْ عَنْ الْمَهِسِ الْكَاذِيّةِ فَقِرُّوا بِالْقَتْلِ، فَإِذَا حَمَقُوا حَصَلَتْ الْبَرَاءَةُ عَنْ الْقِصَاصِ.

نُمَّ الدِّيَةُ تَجِتُ بِالْقَتْلِ الْمَوْجُودِ مِنْهُمْ ظَاهِرًا لِوُجُودِ الْقَبِيلِ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ لَا يِنْكُولِهِمْ ، أَوْ وَجَنَتْ بِتَقْصِيرِهِمْ فِي الْمُحَافَظَةِ كَمَا فِي الْقَتْلِ الْحَطَمِ.

رُجُبُ عليه حقِّ آخرُ، لَا لكونِه قاتلًا، بلُ لتقصيرِهم في صِيانةِ المحلَّةِ عنْ فسادِ الفتلِ؛ لأنَّه لولا نقصيرُهم لَمَا وقَعُ هذا الأمرُ، والتَّسبيبُ في الفتلِ بهذا الطريقِ مُوجبُ للدَّيةِ في الشَّرِعِ، ألَا نَرئ أنَّ العاقِلَة يُؤخذونَ بالدَّيةِ وهم ما قتلُوا، ولكنَّ نُصَّرُوا في صيانةِ وَلِيَّهِم عنْ ذلكَ، حتَّى وقعَ فيما وقعَ، فأنجِنَ التَّسْبِبُ بالمباشرةِ في إبحابِ الدُّيَةِ صيانةً للدَّم عنِ الإهدارِ.

فَإِنْ قُلْتَ: إذا لَم تَكُنِ النَّمسُ مُثرِثَةً عنِ الدِّيَةِ ، فما فائدةً قولِه ﷺ: (فَتُبُرِثُكُمُ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا أَنَّهُمْ لَمْ يَقْتُلُوهً ؟؟(١).

قُلْتُ: قائدتُه البراءةُ عنِ القِصاصِ الَّذي وَجَبَ اليمينُ لأَجْلِهِ ، لَا السراءةُ عنِ الدُّيّةِ ، بدليسِ ما رَوَيْنا ؛ لأنَّ النّبِيّ ﷺ وعُمَرَ ﷺ جَمَعًا ببنَ الدِّيّةِ والقَسَامةِ .

قُولُهُ ۚ (عَلَىٰ وَادِعَةٌ)، وهي بَطْنٌ مِن هَمْدَانَ كَذَا ذَكَرَ الْكَلْبِيُّ مِي الجمهرةِ

<sup>(</sup>١) ليس بالأصل

<sup>(</sup>۱) سين تخريجه

قولُه: (وَمَنْ أَبَىٰ مِنْهُمُ الْيَمِينَ؛ حُبِسَ حَتَّىٰ يَخْلِفَ)، ذَكَرَه تفريعًا علىٰ مسألةِ «المختصرِ».

قَالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ فِي الْمَحْتَصِرِهِ ﴾ (٣): ﴿ وَمَن أَينَ مَنهُم أَنْ يَحَلَفَ ؛ حُبِسَ حَنَى يَخْلِفَ أَو يُقِرَّ ، فَيَلْزَمُهُ مَا أَقَرَّ بَه [٢٠٢٥/٨] ، أي: مَنْ نَكُلَ مِنَ الخمسينَ الَّذَينَ اخْتارَهُم الْوَلِيُّ عَنِ اليمينِ حُبِسَ حَنَّىٰ يَخْلِفَ أُو يُقِرَّ ، وذلكَ لأَنَّ اليمينَ واحِنْ عليه م فَمَنْ بَكُلَ مِن عَضَا واجبٌ عليه ، ومَنْعُ الحَقِّ ظُلُمٌ ، وجراءً الظُّلَم الحِبسُ. فَمَنْ بَكُلَ مَنعَ حَقًّا واجبٌ عليه ، ومَنْعُ الحَقِّ ظُلُمٌ ، وجراءً الظُّلَم الحِبسُ. فإذا حَلَفَ دفعَ القَتلَ ، وإذا أقرَّ وَجَبَ مُوجبُ مَا أقرَّ بِه ؛ لأَنَّ إقرارَه حَجَّةٌ عليه .

فَإِنْ قُلْتَ: كيفَ لَا يُحْكَمُ بِمجرَّدِ النَّكولِ، كما يُحْكَمُ في النُّكولِ عنْ دعوى المالِ؟

قُلْتُ: اليمينُ في بابِ القَسَامةِ مُسْتحقَّة لذاتِهِ. أَعْنِي: أَنَّهَا نَفْسُ الحقَّ، وليسَتْ ببدلٍ عن الدَّيَةِ تعظيمًا لأَمْرِ الدَّمِ، ولوْ كانَتْ بدلًا عنها لَمْ يُجْمَعُ بينَ اليمينِ والدَّبةِ، فدلً أَنَّهَا مُسْتحقَّة لذاتِها، بخلاف التُكولِ عن اليمينِ في دعوى المالِ، حتُ بَجِتُ المالُ، لأَنَّ اليمينَ قَمَّة بُدَلُ عَنْ أَصْلِ حقَّ المدَّعِي، وأَصْلِ حقَّه في المالِ.

والدَّليلُ على كونِها بدَلًا: أنَّ المدَّعَى عليه لو بَدْلَ المُدَّعَى؛ يسْقُطُ اليمينُ. وفي بابِ القَسَامةِ لَا يسْقُطُ اليمينُ بَبَذْلِ [٤٠٢٧/٠] الدُّيَةِ، بَلْ يَجِبُ اليمينُ لمُكرَّرةُ

 <sup>(</sup>١) لم يطفر به في فطأله مِن. قاجمهرة النّسب، للكُلْيِيّ، والعبارةُ بمحوها ثابته في: «بسب معدوالم الكبير؛ للْكُلْيِيّ [٢/٤/١]

<sup>(</sup>٢) ينظر. «شرح محتصر الكرخي» للقدوري [ق/٤١/ داماد].

نَحْلُ فِيهِ لَا يَشْهُطُّ بِيَذْلِ الدِّيَةِ ، هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا إِدَا ادَّعَى الْوَلِيُّ الْقَتْلَ عَلَى جَمِيعِ أَمْلِ الْمَحَلَّةِ ، وَكَدَا إِذَا ادَّعَى عَلَى الْبَعْضِ لَا بِأَعْيَابِهِمْ ، وَالدَّعْوَىٰ فِي الْعَمْدِ أَو الخَطَاإِ لِأَنَّهُمْ لَا يَتَمَيَّزُونَ عَنْ الْبَاقِي .

قولُه: (هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا إِذَا ادَّعَى الْوَلِيُّ الْقَتْلُ عَلَىٰ جَمِيعِ أَهْلِ الْمَحْمَةِ، وَكَذَا إِذَا ادَّعَىٰ عَلَىٰ الْبَعْصِ لَا يِأَعْيَانِهِمْ، وَالدَّعُوىٰ فِي الْعَمْدِ أَوِ الْخَطَالُ)، أي. وجوبُ النَّمَامةِ والدُّيَةِ فِيما إِدَا كَانَتْ دعوىٰ الفتلِ على أَهلِ المبحلَّةِ جميعًا، أو على معضِهم، لَا بأعيانِهم، سواءً كَانَ الدَّعوىٰ في العمدِ أو الخطاّ؛ لأنَّ البعض، ذا لم نَكُنُ معينًا لا يَتَمَيَّزُ عن لبعضِ الآخرِ، فصارَ كما إذا ادَّعىٰ على الجميع.

وأجابَ في «المبسوطِ»(٢) كذلك، أَعْنِي. أَنَّه أَوْجَبَ الفَسَامةَ والدِّبةَ فيما إذ. كانَّ الدَّعوى على البعض بعَيْنِه.

قَالَ القُدُّورِيُّ ﷺ فِي كتابِ ﴿ التَّقريبِ ﴾ : ﴿ قَالَ فِي ﴿ الأَصْلِ ﴾ ﴿ إِذَا ادَّعَىٰ الوَلِيُّ علىٰ واحدٍ مِنْ أَهْلِ المحلَّةِ بِعَلِيْنِهِ ﴾ فالقَسَامةُ والدِّيةُ بِحَالِها (٢٠).

وقالَ أبو يُوسُفَ عِنْهِ: القياسُ: أَنْ تَسْقُطَ الْقَسَامَةُ إِلَّا أَمَا تَرَكُمَاهُ لِلأَثْرِ ، وحكم

<sup>(</sup>١) ينظر: المحتصر القُدُّورِيِّ» [ص/١٩٢].

<sup>(</sup>١) ينظر: (المبسوطة للسرخينيّ [٢٦/٢٦] ،

 <sup>(</sup>٣) في (الأصل). المحالهما، والمثبت من الفالا، والما، والله، والغاه، والغاه، والراء.

وَلَوْ ادَّعَىٰ عَلَىٰ الْبَعْضِ بِأَعْيَانِهِمْ أَنَّهُ فَتَلَ وَلِيَّهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأَ فَكَدَلِكَ الْجَوَابُ، يَدُلُّ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ الْمَجْوَابِ فِي الْكِتَابِ، وَهَكَذَا الْجَوَابُ فِي «الْمَبْسُوطِ» الْجَوَابُ فِي «الْمَبْسُوطِ»

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الْأَصْلِ أَنَّ فِي الْقِيَاسِ تَسْقُطُ الْقَسَامَةُ وَالدَّيَةُ عَنْ الْبَاقِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ ، وَيُقَالُ لِلْوَلِيِّ أَلَكَ بَيِّمَةٌ ؟ فَإِنْ فَالَ لَا يُسْتَخْلَفُ الْمُذَّعَىٰ عَلَيْهِ يَمِينًا وَاحِدَةً .

الله البيان الله

هَشَامٌ عَنْ مُحَمَّدٍ هِلَا: أَنَّ القسامةَ تَشْقُطُ ، وهوَ روايةُ ابنِ المباركِ عنْ أَسِي حَنِيفَةَ ٤ إلىٰ هنا لفظُ «التَّقريب» .

وجهُ القياسِ: أنَّ دَعْوَاهُ على واحدٍ منهم براءةٌ بِيقِيَّتِهم، فلَمْ يَجُزُ إيجابُ القَسَامةِ والدَّيَةِ منْ غيرِ دَعُوى، فيَجِبُ بمينٌ واحدةٌ، ولأنَّ القياسَ يأبَى وجوبُ القَسَامةِ على أهلِ المحلَّةِ ؛ لاحتمالِ القتلِ مِنْ غيرِهم، وإنَّما ثبتَتِ القَسَامةِ بالنَّقُّ إذا كانَ الدَّعوى عليهم جَميعٌ، والمكانُ يُنْسَتُ [٨/٥٢٧طم] إليهم، فَبَقِيَ الحُكْمُ في الباقي، وهو مه إذا كانَ الدَّعوى على البعضِ بعَيْنه على أصْلِ القياسِ، فلَمْ يَجِبُ القَسَامةُ،

وجه الاستحسانِ في وجوبِ القَسَامةِ والدِّيةِ على أهلِ المحلَّةِ فيما إذا كانَ الدَّعوى على البعضِ بعَيْنه: عدمُ فَصْلِ لنصَّ الواردِ في بابِ القَسَامةِ بينَ دعوى ودعوى ، فتُرِكَ القياسُ بالنَّصِّ، فوجَبَ القَسَامةُ والدِّيَةُ ، وهذا بخلافِ ما إذ ادَّعى الوَلِيُّ القتلَ على واحدٍ منْ غيرِ أهلِ المحلَّةِ ؛ لا يَحِبُ القَسَامةُ فيه ؛ لأنَّ النَّصَّ لم الوَلِيُّ القَسَامةُ فيه ؛ لأنَّ النَّصَّ لم ترِدُ بإنجابِها ، والقياسُ يَأْبَاهُ ، فامتنَعَ القَسَامةُ أصلاً .

ثُمَّ الحُكْمُ فيه إِنْ كَانَ للْوَلِيِّ بَيْنَةٌ حُكِمَ بها ، وإلَّا يُسْتَحْلَفُ المدَّعيٰ عليه يميناً واحدةً ، فإنْ حَلَفَ بَرِئَ ، وإنْ نَكَلَ يُنْظَرِ : فإنْ كَانَ الدَّعوىٰ في المالِ \_ أَعْنِي : في الفتلِ خطأً ، أوْ في القطعِ خطأً \_ يَثَبُتُ المالُ ، وإنْ كَانَتْ في القِصاصِ ؛ فهوَ على وَرَجُهُهُ أَنَّ الْهِيَاسَ يَأْبَاهُ لِاحْتِمَالِ وُجُودِ لْقَتْلِ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَإِنَّمَا غُرِفَ بالنَّصِّ فيمَا إِذَا كَانَ فِي مَكَانَ يُنْسَبُ إِلَىٰ الْمُدَّعَىٰ عَلَيْهِمْ وَالْمُدَّعِي يَدَّعِي الْفَتْلَ عَلَيْهِمْ، وَفِيمَا وَرَاءَهُ بَقِي عَلَىٰ أَصْلِ الْقِيَاسِ وَصَارَ كَمَ إِذَا ادَّعَىٰ الْفَتْلَ عَلَىٰ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِهِمْ.

وَفِي الْاسْتِحْسَانِ تَجِبُ الْفَسَامَةُ وَالدِّيَةُ عَلَى أَهْلِ الْمَحَلَّةِ لِأَنَّهُ لَا فَصْلَ فِي الشَّوطِ النَّصُوصِ بَيْنَ دَعْوَى وَدَعْوَى فَنُوحِتُهُ بِالنَّصِّ لَا بِالْقِيَاسِ، بِحِلافِ مَا إِنْ الدَّعَى عَلَى وَ حِدِ مِنْ غَيْرِهِمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَصْ، فَلَوْ أَلْجَبْنَاهُمَا لَأَوْجَبْنَاهُمَا لَأَوْجَبْنَاهُمَا لَأَوْجَبْنَاهُمَا لَأَوْجَبْنَاهُمَا لَأَوْجَبْنَاهُمَا لِأَوْجَبْنَاهُمَا لِأَوْجَبْنَاهُمَا لِأَوْجَبْنَاهُمَا لِأَوْجَبْنَاهُمَا لَأَوْجَبْنَاهُمَا لِأَوْجَبْنَاهُمَا لِأَوْجَبْنَاهُمَا لِأَوْجَبْنَاهُمَا لَأَوْجَبْنَاهُمَا لَأَوْجَبْنَاهُمَا لَأَوْجَبْنَاهُمَا لِأَوْجَبْنَاهُمَا لَوْجَبْنَاهُمَا لَوْجَبْنَاهُمَا لَا لَوْجَبْنَاهُمَا لَا فَعَلَى وَمِحِدُ مِنْ غَيْرِهِمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَصْ، فَلَوْ أَوْجَبْنَاهُمَا لَأَوْجَبْنَاهُمَا لَا فَيَامِ بِالْقِيَامِ وَهُو مُمْتَنِعٌ ، ثُمَّ حُكُمُ ذَلِكَ أَنْ بُنْفِيتُ مَى الدَّعَاهُ إِذَا كَانَ لَهُ بَيْنَةً ، وَإِنْ لَمُ

اختلافٍ مَضَى في بابِ اليمينِ في كتابِ الدَّعوىٰ بينَ أبي حَنِيفَةَ وصاحِبَيْه .

بيانه: أنّه إذا ادّعن [+٤٧٢/٠] قِصاصًا على غيرِه، فجَحَد استُحْيفَ ؛ لقولِه عِنْ الْكَوَالُيَمِينُ عَلَىٰ مَنْ أَنْكُوا ()، فإنْ نَكُلَ عنِ اليمينِ فيما دولَ النّفس، لزمّه الفِصاصُ عند أبي حَنِيفَة هَنه، خلاقً لأبي يُوسُفَ ومُحَمَّدٍ هَنه، فعلَهما: يَحِبُ الأَرْشُ بناءً على اختلافِهم في معنى النّكولِ، فعند أبي حَيفَة هِن أنّه في معنى البَذللِ، وبذلُ ما دولَ النّفسِ يَصِحُّ منْ طريقِ الحَّكْمِ، ألا تُوى أنّ مَنْ أذِنَ لرجُلٍ في البَذللِ، وبذلُ ما دولَ النّفسِ يَصِحُّ منْ طريقِ الحَّكْمِ، ألا تُوى أنّ مَنْ أذِنَ لرجُلٍ في مَنْ عَيْمَ عَنْ عَنْ عَنْ اللّهُ عَلَىٰ اللّهُ وَصَاصَ ، ولا ضَمانٌ كما لو استوفَاهُ بحقٌ ، فإذا صَحَّ بَدْلُهُ ؛ جازَ استيفاؤه بالنّكولِ كالأموالِ .

وهلئ قولِهما: النُّكولُ قائمٌ مقامَ الإقرارِ، وليسَ بصريحِ فيه، بدليلِ افتقارِه إلىٰ حُكْمِ الحاكمِ، والإقرارُ حُكْمُه ثابتٌ بنفسِه، والقِصاصُ لاَّ يَثْبُتُ بما قامَ مقامَ الغيرِ، ومتى تعذر استيفاءُ القِصاصِ وَجَبَ المالُ، كَدَمِ العمدِ المشتركِ إذا عفَىٰ

<sup>(</sup>۱) مضئ تخريجه

ثُمَّ إِنَّ حَلَفَ بَرِئَ وَإِنَّ نَكَلَ فالدعرىٰ في المال بثبت به ، وَإِنْ كَال فِي الْفُصَاصِ فَهُوَ عَلَى اخْتِلَافِ مَضَى فِي كِتَابِ الدَّعْوَىٰ سندُكُرُهُ مَنْ بِغَدْ إِن شه، الله تعالىٰ ،

قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُمُلُ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ كُرِّرَتْ عَلَيْهِمُ الْأَيْمَانُ حَنَّىٰ تَتِمْ خَمْسِن، هابة البيان الله المَحَلَّقُ مَا المَحَلَّةِ عَلَيْهِمُ اللهُ عَلَيْهِمُ الْأَيْمَانُ حَنَّىٰ تَتِمْ خَمْسِن،

وإنَّ نَكُلُّ فِي النَّفْسِ حُبِسَ حَنَّىٰ لِهُرَّ، أو يَمْلِفَ، أَوْ يَمُوتَ جُوعًا عَندَ أَبِي حَنِيمَةً

وقالاً: يَلْزَمُه الأَرْشُ، كما في النُّكولِ في [ لطَّرَفِ] ( ) .

وقد كان القياسُ عند أبي حَنِيفَة عَلَيه: أَنْ يُقْتَصَّ منه لِمَا مَرَّ فِيما دُونَ النَّفسِ، وإنَّما استحسَنَ في إسقاطِ القِصاصِ استعظامًا لحُرمةِ النَّفسِ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّه تعلَّق به ما لم يَتَعَلَّقُ بغيرِها مِنْ تكرارِ الأَيْمانِ، ووجوبِ الكَمَّارةِ ، فلذلك افتَرقا ، وإنَّما قالَ: يُحْبَسُ ؛ لأنَّ اليمينَ قد يَكُونُ نَفْسَ الحقِّ ؛ بدلبلِ اجتماعِ الدَّيَةِ والقَسَامةِ في القتيلِ اللَّذِي يُوحَدُ في المحلَّةِ ، وإذا جازَ أَنْ يَكُونَ نَفْسَ الحقِّ ، فمتى امتنعَ مِنْ إيفائِها ، وتعدرَ الحُكْمُ بمُوجب نُكولِه ، وَجَتَ أَنْ يُخْبَسَ ، وعلى قولِهما: لَمَّا تعَذَرَ استبقاءُ القصاصِ وَجَبَ المالُ ، وباقي التَّفريرِ مَرَّ في بابِ اليمينِ مِنْ كتابِ الدَّعوى .

قولُه: (سَنَدْكُرُهُ مِنْ بَعْدُ)، أي: سنَدْكُرُ حُكْمَ مَنِ ادَّعَىٰ على واحدِ مِنْ غيرٍ أهلِ المحلَّةِ بعدَ ورقتَيْنِ عندَ قولِه [١٣٦٠ه/م]: (قَإِنِ ادَّعَىٰ عَلَىٰ قَاحِدٍ مِنْ غَيْرٍ أَهْلِ المحلَّةِ مَقَطَ عَنْهُمْ). المَحَلَّةِ مَقَطَ عَنْهُمْ).

قُولُه: (قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَكُمُلُ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ كُرِّرَتْ عَلَيْهِمُ الْأَيْمَانُ حَلَّىٰ تَيْمً خَمْسِينَ)، أي: قال القُدُورِيُّ ﷺ في «مختصره»(٢)

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين ( ريادة من النا) رااغ ( ، والفائد) والمها، والرا).

<sup>(</sup>٣) ينظر: المحتصر القُسُورِيَّ؛ [ص/١٩٢].

## لِمَدَ رُوِيَ أَنَّ عُمْرَ لَمًّا فَضَىٰ فِي الْقَسَامَةِ وَالْمَىٰ إِلَيْهِ تِسْعَةٌ وَأَرْنَعُونَ رَحُلًا

وذلك لأنَّ الخمسين يمينا واجت بالشَّنَّةِ، فَيَحِثُ إِكَمَالُهَا مَا أَمْكُنَ، وقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَر ﷺ، أنَّه نَمَّا قَصَى في القَسامةِ والهُ تُسِعةٌ وأربعونَ رَجُلًا، فكرَّرَ اليمينَ على رَحُلِ منهم حتَّىٰ تمَّتِ الخمسونَ، ثمَّ قَضَىٰ بالدَّيةِ،

رَوَاهُ الْكَرْخِيُّ فِي المختصرِهِ " بإسنادِه إلى ابْنِ الأَغْرَجِ قَالَ حَدَّثَنَا الحَارِثُ بُنُ الأَرْمَعِ: الثَّلَةُ كَانَ فِيمَنْ حَلَفَ، فَأَقْسَمُوا بِاللهِ مَا قَتَلْنَاهُ، وَلَا عِلْمَنَا لَهُ قَالِمً، وَكَانُوا تِشْعَةٌ وَأَرْبَعِسَ رَجُّلًا، فَأَخَذَ عُمَرُ مِنْهُم رَجُلًا حَنَّى تَمُّوا خَمْسِينَ، فَقَالُوا: نُعْطِي أَمْوَالَنَا وَأَيْمَانَكَ ؟ قَالَ عُمَرُ ﴿ إِنَّهُ انْعَمْ، فَبِمَ يَبْطُلُ دَمُّ هَذَا ؟ (١١٥٠)

فَإِنْ قِبِلَ: أَيُّ فَاتَدَةٍ [٢٧٣/٣] في تكرارِ اليمينِ، ومَن حَلَفَ مرَّةً يَحْبِفُ أُخرى، وهوَ الظَّاهرُ ؟

قُلْنا: لَا حَاجَةَ إِلَىٰ بِيانِ الفَائِدةِ؛ لأَنَّ التَّكُوارُ ثِنَتَ بِالشَّةِ، أَوْ نَقُولُ: الفَائِدةُ ستعظامُ أَمْرِ الدَّمِ، ولهذا قُلْنا بِتكرارِ البِمِينِ في النِّعانِ، ودلكَ يمينُ عندَ الشَّافِعِيُّ في، وعندَنا: مشتملٌ على معنى اليمينِ والشَّهادةِ، ثُمَّ إذا كانَ العددُ كاملًا، فليسَّ لِلْوَلِيُّ أَنْ يكوَّرَ الممينَ على بعضِهم زيادةً على الخمسينَ يمينًا؛ لأنَّه حَصَلَ إقامةُ الشُّنَةِ، ولا ضرورةَ إلى الزَّيادةِ.

قولُه: (وَافَىٰ إِلَيْهِ)، هكذا ذَكَرَ صاحبُ «الهدايةِ» ﷺ، وأهلُ النُّغةِ يَقُولُونَ.

<sup>(</sup>١) مضى تخريجه بنحوه من رواية الطحاوي، وقد أخرجه الشافعي في: ١١لأمة [٣١٨٨] ومن طريقه السهفي في النسنن الكبرئ [٢٤٨٨]، وهي المعرفة لسنن والآدرة [١٦/١٢]، أَخْبَرُنَا سُفْيَالُ بَنُ عُبَيْنَةُ عَنْ مَنْصُورِ عَنِ الشَّغِييُّ، «أَنَّ عُمْرَ ﴿ كُتَبَ فِي قَبِيلٍ وُجِدَ بَيْنَ خَيْرَالٍ وَوَدُاعَةَ أَنْ يُقَسَ مَا يَسَ الْفَرْيَتَيْنِ، فَإِلَى أَبْهِمَا كَانَ أَقُرْتَ أُحْرِحَ إِنَهِ مِنْهَا حَمْسُونَ رَخُلًا خَتَى يُرَالُوهُ بِمِكَّةً، فَأَدْحَلَهُمُ يَسَ الْفَرْيَتَيْنِ، فَإِلَى أَبْهِمَا كَانَ أَقُرْتَ أُحْرِحَ إِنَهِ مِنْهَا حَمْسُونَ رَخُلًا خَتَى يُرَالُوهُ بِمِكَةً، فَأَدْحَلَهُمُ الْحِجْرَ فَأَخْدَفَهُمْ، ثُمَّ قَصَى عَلَيْهِمْ بِالنَّيَةِ، فَقَالُوا: مَا دَفَعَتْ أَمْوَالْنَا أَيْمَالَنَا، وَلَا أَيْمَانَ أَمُوالْنَاه. وينظر: ١١بدر لمنيرة لابن الملقن [١٩٥٨ - ٥١٦].

<sup>(</sup>١) ينظر، الشرح محتصر لكرحي؛ بلقدوري [ق/٣٤٥] داماد].

فَكُرَّرَ الْيَمِنَ عَلَىٰ رَحُلٍ مِنْهُمْ حَتَّىٰ تَمَّتْ خَمْسِينَ ثُمَّ قَضَىٰ بِالدِّيَةِ.

وَعَنْ شُرَيْحٍ وَالنَّخَعِيِّ مِثْلُ ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ الْخَمْسِينَ وَاجِبٌ بِالسُّنَّةِ فَيَجِبُ إِثْمَامُهَا مَا أَمْكَنَ ، وَلَا يُطْلَبُ فِيهِ [١٠٢٧ه] الْوُثُوفُ عَلَى الْفَائِدَةِ لِثُنُوتِهَا بِالسُّنَةِ ثُمَّ فِيهِ اسْتِعْظَامُ أَمْرِ الدَّمِ ، فَإِنْ كَانَ الْعَدَدُ كَامِلًا فَأَرَادَ الْوَلِيُّ أَنْ يُكَرِّرَ عَلَى أَحَدِهِمُ فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْمَصِيرَ إِلَى النَّكْرَارِ ضَرُورَةُ الْإِكْمَالِ.

قل قَالَ: وَلَا قَسَامَةَ عَلَى صَبِيٌّ أَو مَجْنُونِ (١)؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ القَوْلِ الصَّحِيحِ وَالْبَيْمِينُ قَوْلٌ.

قَالَ (وَلَا امْرَأَةٍ وَلَا عَبْدٍ) لِأَنَّهُمَا لَيْمَا مِنْ أَمْلِ النَّصْرَةِ وَالْيَمِينُ عَلَىٰ أَمْلِهَا. قَالَ (وَإِذْ وُجِدَ مَيْمًا وَلَا أَثَرَ بِهِ ؛ فَلَا قَسَامَةَ وَلَا دِيَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَتِيلٍ ، إِدْ

وَافَاهُ، أَي: أَتَاهُ بِنُونِ الصُّلَةِ.

وأمَّا المرأةُ والعبدُ: علاّتُهما ليْسَا مِنْ أهلِ النَّصْرةِ، روجوبُ الفَسَامةِ على مَنْ ينْصُرُ البُّقعةَ، ولأنَّ هؤلاءِ أتماعٌ في المحلَّةِ وليسوا بأصولٍ<sup>(٣)</sup>.

قُولُه: (وَإِنْ وُجِدَ قَتِيلًا، وَلَا أَثَرَ بِهِ؛ فَلَا قَسَامُةً وَلَا دِيَةً)، هذا لفظُ الْقُدُورِيُّ ﷺ في «مختصرِه؛، وتمامُه فيه: «وكذلك إذا كانَ الدَّمُّ بَسِيلُ مِنْ دُبُرِه، أَوْ أَلْهِه، أَوْ

<sup>(</sup>١) في حاشية الأصل: اخ: ولا مجنون!!.

<sup>(</sup>٢) ينظر المصدر اسايق،

<sup>(</sup>٣) ينظرُ \*الأصلِه [١٥٩٥٤]، \*الميسوطة [١٣٢/٢٧]، قيدائع الصنائعة [٢٠٨،٦]، (٣)، هادائع الصنائعة [٢٠٨،٦]، (٣) ها الاحتيارة (٢٠٨،١٠]، قتبين الحقائقة [٢/٨٠١]، «المتاوئ الهندنة» [٢/٠١،١٠]

الْقَنِيلُ فِي الْعُرْفِ مَنْ فَاتَتْ حَيَانُهُ بِسَبَبِ يُبَاشِرُهُ حَيٌّ وَهَدَا مَيَّتٌ حَنْفَ أَنْفِهِ،

فَيه، وإِنْ كَانَ يَنخُرُجُ مِن عَيْنِه، أَوْ أُذُنِه؛ فَهُوَ فَتَيْلٌ» (١) إِلَىٰ هَمَا لَعَظُ «المختصرِ». وصاحبُ «المهدابةِ» ﴿ لَمْ يَذُكُرُ فَيِهَا الْأَنفَ، والعالبُ أَنَّه سَهُوُ القَلَم؛ لأنَّه

دكرَه في «البدايةِ» ، كما قرَّر الْقُدُورِيُّ ﴿ عِنْهِ الرَّبُ اللهِ سَهُرُ القَلْمِ } لا كا

والأصلُ فيه: أنَّ الفتيلَ السمَّ لمَيْتِ ماتَ بسببِ باشَرَه حَيَّ عادةً، فإذا وُجِدَ مِي المحلَّةِ سببٌ قاتلٌ عادَةً يُوجَدُ مِنَ العبدِ، بُسْفَدلُ به على أنَّه فتيلٌ، وإلَّا فلاً، وخروجُ الدَّمِ مِنْ مُوضِع يَخْرُجُ منه الدَّمُ عادةً مِنْ غيرِ ضَرْبٍ؛ لَا يَكُونُ أثرًا لفتلِ، كما إذا حَرَجَ مِن فَمِه، أوْ أَنْفِه ؛ لأنَّه قد يَكُونُ ذلكَ مِن رُعفٍ، فلم يَصْلُحْ [٢/٢٢٦/٨] دليلًا على وجودِ ضَرْبٍ في المحلُّ.

وكذلك إنْ خرَجَ مِن دُبُرِه ؟ لَا يَكُونُ دليلًا على الفتلِ ، فإنَّه قد يَكُونُ لعلَّةٍ في الباطنِ ، وقد يَكُونُ لأكْلِ شيء عيرِ مُواهقِ ، وكذلك إنْ خرَجَ مِن الإحليلِ ؛ لَا يَكُونُ ذلك دليلًا على الفتلِ ؛ لأنَّه قَدْ يَكُونُ ذلك لعِرْقِ انفَجَرَ في الباطنِ ، أَوْ لضَعْف الكُلئ ، أو لضَعْفِ الكُلئ ، أو لضَعْفِ الكَلئ ، أو لضَعْفِ الكَبدِ ، وقدْ يَقَعُ منْ شدَّةِ الخوفِ أيضًا ، فأمَّ إذا خرَجَ الدَّمُ مِن أَذُنه ، أَوْ عَيْنِه ؛ كَانَ ذلك دلالةَ القتلِ ظاهرًا ؛ لأنَّ الدَّمَ لَا يَنخُرُجُ منهم عادةً إلَّا بضَرْبِ حادث .

قَالَ فَحَرُ الْإِسلامِ ﴿ فَي الشَّرِحِ الزَّيَادَاتِ اللهُ الْقَتْلِ جَرَاحَةٌ تُوحَدُّ، أَو دَمُّ يَخْرُحُ مِن عَيْنِه، أَوْ أُذُنِه، أَوْ يَضْعَدُ مِنْ جَوْفِه إلىٰ فِيهِ، فأمَّا مَا يَخْرُجُ مِنْ أَنْفِه، أَوْ دُبُرِه، أَو ذَكَرِه، أَوْ يَنْزِلُ مِنْ رأسِه إلىٰ فِيهِ ؛ فليسَ يَصْلُحُ دَلْبِلًا على القَتلِ اللهِ إلىٰ هنا لفطُه.

فعلى ما ذَكَرَه: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الجوابُ في لدَّم الخارجِ [١٥٧١٣] منَ الفم

<sup>(</sup>١). يظر: ثقس المصدر،

والْغرامةُ تَتَنَعُ فِعُلَ الْعَندِ والْفسامةُ لاخْتِمالِ (١) الْفَثَل ثُمَّ بِجِبُ عليْه الْفسمُ ولا يُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِهِ أَثَرُ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَىٰ كَوْنِهِ قَتِيلًا ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ بِهِ حِزاءَ أَوْ أَنْ يَكُونَ بِهِ أَثَرُ ضَرْبٍ أَوْ حَنْقٍ، وَكَذَا إِذَا كَانَ خَرَجَ الدَّمُ مِنْ عَيْنِهِ أَوْ أُدُنِهِ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُجُ أَوْ أَنَرُ ضَرْبٍ أَوْ حَنْقٍ، وَكَذَا إِذَا كَانَ خَرَجَ الدَّمُ مِنْ عَيْنِهِ أَوْ أُدُنِهِ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُجُ مِنْ عَيْنِهِ أَوْ دُنْمِ أَوْ دُكْرٍ فَلَا اللَّهُ مِنْ عَيْنِهِ أَوْ دُكْرُهُ أَوْ دُكْرٍ اللَّهُ مِنْ عِيْهِ أَوْ دُكْرٍ أَلُهُ فِي الشَّهِيدِ لِأَنَّ الدَّمَ بَخْرُجُ مِنْ هَذِهِ المخارِق (١) عَادَةً بِغَيْرٍ فِعُلِ أَحَدٍ ، وَقَدْ ذَكَرُ نَاهُ فِي الشَّهِيد

وَلَوْ وُجِدَ بَدَنُ الْقَتِيلِ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْ نِصْفِ الْبَدَنِ، أَوِ النَّصْفُ وَمَعَهُ الرَّأْسُ فِي مَحَلَّةٍ؛ فَعَلَىٰ أَهْلِهَا الْقَسَامَةُ وَالدِّيَةُ،

وي علية لبياد ١٠٠٠

على التَّفصيلِ.

قولُه: (وَالْغَرَامَةُ)، أرادَ بها: الدَّيَةَ ، يَعْمِي: أَنَّ غَرامَةَ الدَّيَةِ إِنَّمَا تَلْرَمُ العدَ إدا وُجِدَ فِعْلُ القتلِ، وإذا لَمْ يُوجَدُ فلَا .

قولُه: (وَالْقَسَامَةُ لِاحْتِمَالِ الْقَتْلِ)، يَعْنِي: أَنَّ القَسَامَةَ أَيضًا إِنَّمَا تَجِبُ عَلَىٰ أهلِ المحلَّةِ لاحتمالِ وُقوعِ القتلِ منهم، فَيَظْهَرُ ذلكَ بِالقَسَامَةِ، فإذا لَمْ يَكُنِ القتلُ محتملًا لعدمِ أثرِه؛ فلا تَجِبُ القَسَامةُ.

قولُه: (نُمَّ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَسَمُ) ، أي: يَجِبُ على العبدِ اليمينُ .

قُولُه: (وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي الشَّهِيدِ) ، يَعْنِي: في كتابِ الصَّلاةِ في بابِ الشَّهيدِ ،

قُولُهُ: ﴿وَلَوْ وُجِدَ بَدَنُ الْقَتِيلِ، [أَوْ] (٢) أَكْثَرُ مِنْ يَصْفِ الْبَدَنِ، أَوِ النَّصْفُ وَمَعَهُ الرَّأْسُ فِي مَحَلَةٍ، فَعَلَى أَمْلَهَا الْقَسَامَةُ وَالدِّيَةُ.

<sup>(</sup>١) في حاشية الأصل: فخ: احتمال.

<sup>(</sup>٢) في حاشية الأصل؛ 3ح: المخارج3-

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوضين ريادة من ١٥٤، و١ع، و١٩٤٩، و١٩٩١، و١ر١٠.

وإن وُحد بضَّعُهُ مَشْقُوقًا بالطُول، أوْ وُحد أقلَ من النصف ومعهُ الرأسُ. رُ بِذُهُ، أَوْ رِخَلُهُ، أَوْ رأَسُهُ؛ فلا شيء عليْهِمْ؛ لأنَّ هذا خُكُمٌّ عرفٌ مالنصّ

وإنَّ وُجِد بِصِّفَةً مَشْفُوقًا بِالطُّول، أَوْ وَجِدُّ اللَّى مِي النَّصِف ومِعَهُ الرَّاسُ. أَوَ ــُـذُ. أَوْ رَخَلُةً، أَوْ رَأْسُهُ، فَلَا شَيْءِ عَلَيْهِم) ٢٠٠.

وهذه مِنْ مسائلِ [الأصلِ" ذكرَها] " نفريعًا على مسأنةِ المختصرِ، ودف لأنَّ وُجوبَ القَسَامةِ على أهلِ المحلَّةِ، ووحوبَ النَّيةِ على عَواقِيهِ ثَبَتَ لَيْشُ ، بخلافِ القياسِ، والنَّصُّ وَرَدَ في كلَّ البَدنِ، وأكثرُ البَدنِ كُلُّ خُكُمّ، وإنْ لهُ يَكُنُ كُلًّا حقيقةً ، فألَحِقَ أكثرُ البَدنِ بالبَدنِ في وجوبِ القَسَامةِ والدَّيَةِ تعظيمًا لهُ يَكُنُ كُلًّا حقيقةً ، فألَحِق أكثرُ البَدنِ بالبَدنِ في وجوبِ القَسَامةِ والدَّيَةِ تعظيمًا لأنهِ الدَّمِ، وما سواه ليسَ بِكُلُّ أَصْلًا، لَا حقيقةً ولا خُكُمًا، فَبَقِيَ على أَصْلِ نفيسٍ، فلم يَجِبُ فيه القَسَامةُ والدُّيَةُ.

ولأنّه إذا وُجِدَ الأقلَّ، وجرَىٰ فيه القَسامةُ والذَّبَةُ، ثمَّ إذا وُجِدَ الباقي في محنَّةِ أُخرىٰ؛ يَلْزَمُ فيه القَسَامةُ والدَّبةُ أيضًا؛ لأنّه إذا وَجَب القَسَامةُ فيه والدِّيّةُ في الآقلُ؛ كانَّ وجوبُهما في الأكثرِ أَوْلَىٰ، فيتكرَّرُ إلى ٢٠٠٠هِ، إلفَسَامةُ والدَّبَةُ، والتكرُّرُ فيهما ليسَ بمشروع.

بخلافِ مَا إِذَا وَجَبَتِ الفَسَامَةُ وَالدَيةُ فِي الأَكثرِ<sup>(1)</sup> أَوْلًا ، حَيثُ لَا يَلْزَمُ انفَ مَةُ وَالدُّيَّةُ فِي الْأَقْلُ ثَانِيًا إِذَا وُجِدَ فِي مَحلَّةٍ أُخرَىٰ ؛ لأَنَّه لَا يَلْزَمُ مَنَ الوجوبِ في الأكثرِ الوجوبُ في الأقلُّ ؛ لأنَّ في الأكثرِ إِنَّمَا وَجَبَ ذَلَكَ ؛ لأَنَّه في معنىٰ

عنر الأصلة [٢٤٠/٤]، المحتصر الطحارية [ص ٢٤٨]، المبدوطة [٢٢٠، ٢٦].
 المبدوطة [٢٥٠، ٢٦]، المدانع الصائعة [٢٥٠/٦]، النبي الحقائقة [٢٠٠/٦]، الكلة البحر دائعة المحردة [٤٤٠/٨].
 التنابة [٤٤٧/٨]، والعناوئ الهندية [٣٥٧، ٩٣/٦].

١٠ عظر ١١ لأصل المعروف بالمسوطة (٢٩٠٦ طعة، ورارة الأوقاب عطرية]

عي الأصلة: «الأصول دكره»، والمثبت من، (١٥٥)، و(م)، و(١٥٥، و(١٥٠، و(١٥٥، و(١٥٥، و(١٥٠، و(١٥٥، و(١٥٥، و(١٥٠))))))

وَقَدْ وَرَدَ بِهِ فِي الْبِدنِ، إِلَّا أَنَّ لِلْأَكْثَرِ خُكُمَ الْكُلِّ تَعْظِيمًا للْأَدَمَيْ، بخلاف الْأَنْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَدَنٍ وَلَا مُلْحَقٍ بِهِ فَلا تَجْرِي فِيهِ الْقَسَامَةُ، ولأَنَّا لُو اعْسَرْمَاهُ بِنكر الْقَسَامَانُ والدِّبِنَانِ بِمُقَابَلَةِ نَفْسٍ وَاحِدةٍ وَلا يَتُواليَانِ، والْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْمَؤْخِ الْأُوَّلَ إِنْ كَانَ بِحَالٍ لَوْ وَجِدَ الْبَاقِي تَجْرِي فِيهِ الْقَسَامَةُ لَا تَجِبُّ فِيهِ، وإِنْ كَا بِحَالٍ لَوْ وُجِدَ الْبَاقِي لَا تَجْرِي فِيهِ الْقَسَامَةُ تَجِبُ، وَالْمَعْنَىٰ مَا أَشَرْنَا اللهِ. وصلاةُ الْجِنارَةِ فِي هَذَا تَنْسَجِبُ عَلَىٰ هَذَا الْأَصْلِ لِأَنْهَا لَا تَتَكَرَّرُهُ

الكلُّ حُكُمًا ، ولم يُوجَدُ هذا المعنيُّ في الأقلُّ.

قولُه: (يَتَكَرَّرُ الْقَسَامَتَانِ وَالدَّيَتَانِ)، وكانَ يَنْبَغِي أَلَّا يَذْكُرَهُمَا بلفط الثَّقِية. لأنَّه حينتْلِ يَكُونُ أكثرَ مِنَ القَسَامَتِيْنِ والدَّيَتَيْنِ، وليسَ كذلك، ولكنَّه أراذ بذلك ثبوتَ القَسَامةِ مُكرَّرًا، وثبوتَ الدَّيَةِ مكرَّرًا.

قولُه: (وَالْأَصْلُ فِيهِ)، أي: الأصلُ في وُجوبِ القَسَامةِ والدَّيَةِ، وعده وُحوبِها إذا وُجِدَ بعضُ القتبلِ: أنَّ البعضَ الَّذي وُجِدَ إذا كانَ بحالٍ لؤ وُجِدَ [، في البدن تَجْرِي فيه الفَسَامةُ والديةُ ، لَا يَجْرِيانِ في الموجودِ أوَلًا ، وإنْ كانَ الموجودُ أولًا بحالٍ لؤ وُجِدَ الباقي ؛ يَخْرِيانِ في الموجودِ أولًا ، وإنْ كانَ الموجودُ أولًا بحالٍ لؤ وُجِدَ الباقي ؛ لَا يَخْرِيانِ في] (١٠) الباقي ، يَجْرِيانِ في الموجودِ أولًا ، والمعنى في وجوبِهما وعدم وجوبِهما تكرُّرُ القَسَامةِ والدَّيَةِ وعدمُ تكرُّرِهما .

قولُه: (وضلاةُ الْجِنازَةِ فِي هَذَا)، أي: في وجودِ بعضِ الميْتِ تَنْسَجِبُ عَلَى هذا الأصلِ. يَغْنِي: إذا وُجِدَ الأكثرُ يُصَلَّىٰ عليه وإلَّا فلَا، وإنَّما انسحبَتْ عنى الأصل المذكورِ ؛ لأنَّ صلاةَ الجنارةِ لَا تَتْكَرُّرُ كَمَا أَنَّ القَسَامَةَ لَا تَتَكَرُّرُ.

قَالَ فِي اللَّفَتَاوِيُ الصَّغْرِئُ؟: ﴿إِذَا وُجِدَ مِنَ الْمِيَّتِ أَقَلُ مِنَ النَّصِفِ، ولَيسَ [٣ ياءر] فيه الرَّأْسُ؛ لَا يُصلَّىٰ عليه، وهذا إشارةٌ إلىٰ أنَّه إذا كانَ معه الرَّأْسُ يُصنَى

<sup>(</sup>١) - ما بين الممقوفتين. ريادة من: الذاب والعاب والالاناء والمال، والرا

وَلَوْ وُجِدَ فِيهِمْ جَنِينٌ ، أَوْ سِفْطٌ لَئِسَ بِهِ أَثَرُ الضَّرْبِ ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَىٰ أَهْلِ الْمَحَلَّذِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُوقُ الْكَبِيرُ حَالًا (وَإِنْ كَانَ بِهِ أَثَرُ الضَّرْبِ ١٠٧١هـ إِ وَهُو تَامُّ الْحَلْنِ وَجَبَتْ الْقَسَامَةُ وَالدَّيَةُ عَلَيْهِمْ ) لِأَنَّ الطَّاهِرَ أَنَّ تَامَّ الْخَلْقِ يَنْفَصِلُ حَبَّا (وَإِنْ كَانَ نَاقِصَ الْحَلْقِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ) لِأَنَّهُ يَنْفَصِلُ مَيْنًا لَا حَبًا .

عليه، ولو وُجِدَ النَّصِفُ مَشْفُوقًا بنصَفَيْنِ مَعَ كُلِّ يُصِفُ نَصَفُ مَنَ الرَّأْسِ؛ لَا يُعَسَّلُ، ولا يُصلَّى عليه، ولو وُجِدَ الكِلُّ إلَّا الرَّأْسَ وَخْدَه لَا يُصَلَّىٰ عليه، ولو وُجِدَ الكُلُّ إلَّا الرَّأْسَ وَخْدَه لَا يُصَلَّىٰ عليه، ولو وُجِدَ الكُلُّ إلَّا الرَّأْسَ وَخْدَه في المحلَّةِ؛ لَا يَجِبُ الفَسَامَةُ ، وَإِذَا وُجِدَ الرَّأْسُ وَخْدَه في المحلَّةِ؛ لَا يَجِبُ الفَسَامَةُ ، وإذا وُجِدَ الرَّأْسُ وَخْدَه في المحلَّةِ ؛ لَا يَجِبُ الفَسَامَةُ ، وإذا وُجِدَ البَدَنُ كُلُّه إلا الرَّأْسَ يَجِبُ النَّاسَ إلى هذا لهظ «الفتاوى الصَّغرى» .

قولُه: (وَلَوْ وُجِدَ فِيهِمْ جَبِينٌ ، أَوْ سِفُطٌ لَيْسَ بِهِ أَثَرُ الضَّرْبِ ؛ قَلَا شَيْءَ عَلَىٰ أَهْلِ الْمُحَلَّةِ) ، أي: لو وُجِدَ في المحلَّةِ .

وكانَ القياسُ أنْ يُقالَ: «فيها»، وإنَّما ذكرَ بلفظِ العقلاءِ؛ بتأويلِ إرادةِ القومِ، أو الجماعةِ، أو أهلِ المحلَّةِ، وقدٌ دكرٌ هذه المسألةَ تعريعًا أيضًا.

قَالَ شَيْحُ الإسلامِ علاةُ الدُّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ ﴿ فَي ﴿ شَرَحِ الْكَافَيِ ﴾ ﴿ وَإِنْ وُجِدُ فِيها جَبِينٌ ، أو سِقْطٌ ؛ فليسَ عليهم شيءٌ إذا لَمْ يَكُنْ به آثرُ (١٠٢١٧/١) ، وإنْ كَانَ تَامًّا وِيه أَثْرُ فَهُوَ قَتِيلٌ مُطْلَقٌ ظَاهِرًا ، فَيَجْرِي فِيهِ الْقَسَامَةُ والدُّيَّةُ ؛ لأنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ تَامَّ الْحَلْقِ يَنْغَصِلُ حِيًّا ، فَيَكُونُ قَتِيلًا طَاهِرًا لُوجِودِ دَلْبِلِ الْقَتْلِ ، وَهُوَ الأَثْرُ .

ولا يُقالُ: الطَّاهِرُ يَصْلُحُ حجَّةً للدَّفعِ، لَا للاستحقاقِ، ولهذا لَمْ يَجِبُ في عَيْنِ الصَّبِيِّ ولسانِه وذَكَرِه إذا لَمْ يُعْلَمْ صحتُه سِوىٰ حكومةِ العَدْلِ، ولَمْ يَجِبُ ما وَحَبَ في السَّليمِ منها، وإنْ كانَ الظَّهرُ سلامتها،

لأَمَّا نَقُولُ: إِنَّمَا لَمْ يَحِبُ في الأطرافِ قَبْلَ أَنْ يُعْدَمَ الصَّحَّةُ ، مَا يَجِبُ في

<sup>(</sup>١) ينظر ١١العتارئ الصعرئ، للصدر الشهيد [ق/٢٥]

قَالَ وَإِذَا وُجِد الْقَنبِلُ عَلَىٰ دابُوْ يَسُوقُها رَحَلَ ؛ فالدَّيةُ على عائلت أور أُمُّلِ الْمحلَّةِ لِأَنَّهُ فِي يَلِهِ فَصَارَ كُمَّا إِذَا كَانَ فِي دَارِهِ ، وَكَذَا إِدَا كَانَ فَانْدِهَا إِ

الشَّليم ؛ لأنَّ الأطراف يُسْلَكُ بها مُسْلَكُ الأموالِ ، وليسَ لها تعطيمُ النَّموس، ور يجتُ فيها قبلَ العلمِ بالصَّحَّةِ منَ القِصاصِ والدَّيَةِ ، بحلافِ التحديبِ ، وإنَّ يُمرَّ مر وجهِ ، عُضوٌ مِنْ وجهِ .

فإذا العصل تام المُحلَّقِ ويه أثرُ الصَّربِ، وحَتْ فيه القَّسَامةُ والدُّبِهُ تعطيٰ للتُعُوسِ، لأنَّ الظَّامرُ أَنَّهُ قَتِيلٌ لوحودِ دلالةِ القَتلِ، وهوَ الأثرُ و إذِ الطَّاهرُ من من تمام الحَلْقِ أَن يَنْقَصِلَ حَبًّا، وأمَّا إذا ما انفصلَ ميَّنَا، ولا أثر به، فلا يحثُ بي شيءٌ؛ لأنَّ حالَه لا يَقُوقُ حالَ الكبيرِ، فإذا وُجِدَ الكبيرُ ميَّنَا، ولا أثر به، لا يحدُ فيه شيءٌ، فكذا هناه.

قُولُه: ﴿ قَالَ: وَإِذَا وُجِدَ الْقَتِيلُ عَلَىٰ دَائِةٍ يَسُوقُهَا رَجَلٌ ؛ فَالدَّيَةُ عَلَى عاقلت ذُور أَهْلِ الْمُحَلَّةِ ﴾ ، أي: قالَ الفُدُورِيُّ في المختصرِه؛ (١٠).

وقال شيخ الإسلام علاءُ الدَّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ عِلَى السَّرِ الْكَانِي الْأَسْبِيجَابِيُّ عَلَى اشرحِ الكانِي الوَّسِيجَابِيُّ عَلَى الرَّجُلُ عَلَى دَائَةٍ يَسُوقُها رَجُلُ ، أَوْ يَقُودُها ، أَو هُوَ رَاكُها ؛ فهوَ عَلَى الدَّيْ مِعِهِ الدَّائِةُ ؛ لأَنّه أقرتُ النَّاسِ إليه ، فيَكُونُ أَقَدَرَ عَلَى صَيَابِهِ ، وَأَوْقِفَ عَلَى الدَّالِة ، فإنْ لَم يَكُنُ مَعِها أَحَدٌ ؛ فعلَى أَهْلِ الشَّخَلَةِ اللَّذِينَ وُجِدَ فِيهِم عَلَى الدَّالَة ، لا حَالِه ، فإنْ مَعْلُو حَالَة الرَّمُ وَحَدَ فِيهِم عَلَى الدَّالَة ، لا فَرْفَ بِينَ أَنْ يَكُونُ مُوصُوعًا عَلَى الدَّائِةِ ، أَوْ مَطْرُوحًا عَلَى الأَرْضِ ، وكذلك الرَّمُ وَيَعْمَ عَلَى الدَّالِة ، أَوْ مَطْرُوحًا عَلَى الأَرْضِ ، وكذلك الرَّمُ فَي بِينَ أَنْ يَكُونُ مُوصُوعًا عَلَى الدَّالِةِ ، أَوْ مَطْرُوحًا عَلَى الأَرْضِ ، وكذلك الرَّمُ المُعْلَم ،

ولا يُتَفَاوَتْ مِنَ أَنْ تَكُونَ الدَّائِّةُ مِلْكًا للسَّائقِ، أو القائد، أو الزّاك. لألُّ الرَّوايةَ مُطْلَقةٌ في «الأصلِ»، و«الكافي» للحاكم، و«مختصرِ» الطَحاويٰ"

 <sup>(</sup>١) ينظر المحمر التُشرريّ (١)

<sup>(</sup>٢) ينظر: المحتصر الطيماري؛ (س/١٥٠)

رَاكِتَهَا (فَإِنْ اجْتَمَعُوا فَعَلَيْهِمْ) لِأَنَّ الْقَتِيلَ فِي أَيْدِيهِمْ فَصَارَ كَمَا إِذَا وُجِد هِي دَارِهِمْ.

والْكَرْحِيُّ وغيرِها ﴿ هِذِ ، وَذَلَكَ لأنَّ القَتيلَ فَي بِدِه ، فَكَانَ أَحَصَّ بِهُ مِنْ أَهْلِ المحلَّةِ ،

وأورَدُوا هنا سؤالًا وجوابًا فقالُوا: ما الفرقُ بينَ هذه المسألةِ على مدهبِ أبي خَبِهَةَ عَلَيْهُ ومُحَمَّدٍ عَلَيْهُ ، حيثُ أوجَبُوا القَسامةَ والدَّبةَ على السَّائقِ أو القائدِ ، مالكَا كَانَ للدَّابَةِ أَوْ لم يَكُنُ ، وفي القتيلِ إذا وُجِدَ في الذَّارِ لَمْ يُوجبِ القَسَامةَ والدَّبةَ على السُّكَان إلم يَكُنُ ، وفي القتيلِ إذا وُجِدَ في الذَّارِ لَمْ يُوجبِ القَسَامة والدَّبة على السُّكَان إلم يَكُنُ ، وفي المُلَّاكِ ، فأجابوا أوَّلًا بطريقِ المع ، وثانيًا بطريقِ التَّسليم ، وثانيًا بطريقِ التَّسليم ،

أمَّا الأول: فقالوا: لَا نُسَلِّمُ أنَّ القَسَامةَ والدُّيّةَ لَا تَحِبُ على مالكِ الدَّابّةِ مُطنقًا، بل تَجِبُ عليه إذا كانَ مالكُ الدَّابّةِ معروفًا.

وإنَّما وقع جوابٌ صاحبِ الكتابِ هكذا فيما إذا لَمْ يَكُنِ المالكُ معروفًا؛ ولكنَّه يُعْرَفُ ذلكَ بقولِ السَّائقِ والقائدِ، فإنَّه إذا لَمْ يَكُنِ المالكُ معروفًا؛ فالظَّاهرُ أَنَّه هوَ المالكُ؛ لأنَّ النِدَ دليلُ المِلْكِ، ولَا يُسْمَعُ قولُه في دعواه أنَّ المِلْكَ لغيرِه، كما في الدَّارِ أيصًا إذا لَمْ يَكُنُ مالكُها معروفًا لَا يُعْرَفُ ذلكَ إلَّا بقولِ ذي البدِ، لَا يُسْمَعُ ذلكَ إلَّا بقولِ ذي البدِ، لَا يُسْمَعُ ذلكَ منه، بلْ يَجِبُ القَسَامةُ والدَّيَةُ على ذي البدِ، فلَمْ يَثْقَ إِذَنْ فرْقُ بينَ الذَّابِةِ والدَّارِ، وهذا قولُ بعضِ المشايخ هيه.

وأمَّا النَّاني: فقالوا: إنَّما كانَ الجوابُ في الدَّابَةِ مُطْلَقًا على السَّائقِ والقائدِ؟ لأنَّ العِبْرة في هذا البابِ للتَّصرُّفِ والتّدبيرِ، فإنَّ ذلكَ في الدَّابَّةِ لمَنْ في يدِه الدَّابَّةِ، فإنَّ بَدَ المالكِ تَنْقَطِعُ عنِ الدَّابَّةِ بِكُونُ الفَسَامةُ والدَّبَةُ على مَنْ في يدِه الدَّابَةُ، فإنَّ بَدَ المالكِ تَنْقَطِعُ عنِ الدَّابَةِ بلا جارةِ والانفلاتِ عنْ يدِه، بخلافِ الدَّارِ، فإنَّ يدَ المالكِ وتدبيرَه فيها لا تَرُولُ بالإجارةِ، ولهذا تَبْقَى مُؤنةُ الدَّارِ على مالكِها كما كانَتْ، فكانَتِ الفَسَامةُ والدّيّةُ على المالكِ، فظهر الفرقُ،

قَ إِنْ مَرَّتُ دَابَّةٌ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ وَعَلَيْهَا قَتِيلٌ؛ فَهُوَ عَلَىٰ أَقْرَبِهِمَا ؛ لِمَا رُويَ ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ - هَا مُو عَلَىٰ أَقَرَبِهِمَا ؛ لِمَا رُويَ ﴿ أَنَّ النَّبِيِّ - هَا مُو النَّهُ لَمَا كُتِب النَّبِيِّ - هَا عُمْرَ أَنَّهُ لَمَّا كُتِب النَّبِيِّ - هَا عُمْرَ أَنَّهُ لَمَّا كُتِب النَّبِيِّ - هَا عُنْ عُمْرَ أَنَّهُ لَمَّا كُتِب

قُولُه: ﴿ وَإِنْ مَرَّتُ دَائِّةٌ بَيْنَ قَرَّيَتَيْنِ وَعَلَيْهَا قَتِيلٌ ؛ فَهُوَ [عَلَىٰ أَقْرَبِهِمَا]'')}، ولفطَّ مُحَمَّدٍ ﷺ مِي أَصْلِ «البجامع الصَّغيرِ»: «وإذا كانَ على الدَّابَّةِ قتيلٌ ، وهوَ يَمُرُّ بينَ القريتيْنِ ؛ كانَ على أقربِهما (<sup>(7)</sup>.

قَالَ الْحَاكِمُ الشَّهِيدُ في «الكافي» ﴿ وَإِدَا وُحِدَ الْقَتِيلُ بِينَ قَرِيتَيْنِ، أَوِ سِكَّتَيْنِ، فَإِنَّهُ يُقَاسُ، فَأَيُّهُما كَانَ أقرتَ؛ كَانَ عليهم الْقَسَامَةُ والدَّيَةُ ﴾ (٣٠).

والأصلُ في ذلك: ما رُوِيَ عَنْ عُمَرَ ﴿ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ كُتِبَ إِلَيْهِ فِي قَتَيْلٍ وُجِدَ بِينَ وَادِعَةَ وَأَرْحَبَ، فَكَتَبَ ﴿ إِنْهِ : أَنْ يُقَاسَ بِينَ القريتَيْنِ، فُوجِدَ إِلَى وَادِعَةَ أَقربُ، فَقَضَى عليهم بالقَسَامَةِ والدَّبَةِ ﴾ (١) ، وقدُ مَرَّ حديثُ عُمَرَ فِي مسألةِ أَوَّلِ البابِ.

قالوا: وهذا إدا كانَ بحالِ يُسْمَع الصَّوتُ منه ؛ لأنَّه إذا قُتِلَ هي موضع تسمعونُ صوتَه لو استغاثَ ؛ يَلْرَمُهم الغَوْثُ والنَّصْرةُ ، فإدا تَرَكُوا النَّصْرةَ مع إمكانِ [٣٠٥٠] النَّصْرةِ ؛ نُسِبوا إلى التَّقصيرِ ، فصارُوا كأنَّهم قَتلُوه تقديرًا ، فيَلْرَمُهم [القَسَامةُ] النَّصْرةِ ؛ نُسِبوا إلى التَّقصيرِ ، فصارُوا كأنَّهم قَتلُوه تقديرًا ، فيَلْرَمُهم [القَسَامةُ] النَّصْرةُ ، بخلافِ ما إذا لَمْ يَكُنْ يُسْمَعُ الصَّوتُ منه ، حيثُ لا يَجِتُ عليهم النُّصرةُ لا تَتَحققُ للا عِلْم ، فلا يُجعلونَ قاتلينَ تقديرًا لعدمِ القُدرةِ على النَّصرةِ ؛ لأنَّ القُدرةَ لا تَتَحققُ للا عِلْم ، فلا يُجعلونَ قاتلينَ تقديرًا لعدم للعدم النَّ المَّالةُ والدِّيَةُ ، ولا [٨/٨٢٤٨] يَجِتُ لعدمُ على أحدِلًا التَقصيرِ ، فلا يَجِبُ عليهم القَسَامةُ والدِّيَةُ ، ولا [٨/٨٢٤٨] يَجِتُ على أحدِلًا .

<sup>(</sup>١) في الأصلة: الأقربهما"، والمثبت من: (قالا)، والما،

<sup>(</sup>٢) بنظر: «الجامع الصغير أمع شرحه النافع الكبير» [ص ٣٠٠].

<sup>(</sup>٣) بنظر: «الكافي اللحاكم الشهيد [ق/١٦٥].

<sup>(</sup>٤) مضى تحريجه،

 <sup>(</sup>a) ما بين المعقوفتين: زيادة من: الداء، والغاه، والعاما، والماه، والراء،

<sup>(</sup>٦) ينظر «الأصل» [٣٢/٤] ، المحتصر الطحاوي» [ص/ ٢٤٩] ، «المبسوط» [٢١٧/٢٦] ، ٥

الْنِهِ فِي الْقَنِيلِ الَّذِي وُجِدَ بَيْنَ وَادِعَةً وَأَرْخَبُ كَنَتَ بِأَنْ يَقِيسَ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ ، وَوَجِدَ الْقَنِيلُ إِلَىٰ وَادِعَةً أَقْرَبَ وَقَضَىٰ عَلَيْهِمْ بِالْقَنَامَةِ .

نِيلَ هَدَا مَحْمُولٌ عَلَىٰ مَا إِذَا كَانَ بِحَبْثُ يَبَلُعُ أَهْلَةُ الصَّوْثُ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الصَّعَةِ يَلْحَقَّهُ الْعَوْثُ فَتُمْكِلُهُمْ النَّصْرَةُ وَقَدْ قَصْرُوا.

قَالَ: وَإِنْ وُجِدَ الْقَبِيلُ فِي دَارِ إِنْسَانِ؛ فَالْقَسَامَةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الدَّارَ فِي يَدِهِ (وَالدَّيَّةُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ) لِأَنَّ مُصْرَتَهُ مِنْهُمْ وَقُوْنَهُ بِهِمْ.

قولُه: (بَيْنَ وَادِعَةُ وَأَرْحَبُ)، هُما حَيَّانَ مِن هَمْدَانَ، منه قول الكُمْنِيْتِ مِي الهاشِمِيَّاتِهُ(١) في أَمْرِ الخلافةِ:

بِغُولُ وَ لَسَمْ يُسورَكَ وَلَسَوْلَا تُرَائُكُ عِهِ لَقَدْ شَسِرِكَتْ فِيهِ بَكِيلُ وَأَرْحَبُ وَيَكِيلُ: حَيُّ مِن هَمْدَانَ أَيمنًا، يَتُولُ: لولا أنَّ الخلافة مَوْرُونَةً؛ لاشترك النَّاشُ كلُّهم فيها.

قُولُهُ: (قَالَ: وَإِنَّ وُجِدَ الْقَبِيلُ فِي ذَارِ إِلْسَانِ؛ فَالْقَسَامَةُ عَلَيْهِ)، أي: قالَ القُدُورِيُّ اللهِ فِي المختصرِه، وتمامُه فيه: الوالدَّيةُ على عاقِلَتِه اللهِ.

وذلكَ لأنَّ صاحبَ الدَّارِ أخصُّ بمُصْرةِ الدَّارِ منْ أهلِ المحلَّةِ، عصارٌ مع أهلِ المحلَّةِ يمرلةِ أهلِ المحلَّةِ مع أهلِ المِصْرِ ، فكما لاَ يَدْخُلُ أهلُ المِصْرِ مع أهلِ المحلَّةِ ، كدلكَ لاَ يَدْخُلُ أهلُ المحلَّةِ مع صاحب الدَّار في القَمْامةِ .

وأمَّا وجوبُ الدُّيَةِ على هاقِلَتِه: علانٌ الدُّيَّةَ نَجِبُ لأَجْلِ النَّصْرةِ، ومُصْرةً

<sup>=</sup> المدائع العسائم، (٢٥٨/٦)، ونبيس المشائل» (١٧٣/١)، ١٧١)، والمناوئ الهمدية» [٩٨/٦]

 <sup>(</sup>١) ينظر قالهاشميات (لكُنْبُت (من/١٤)
 وقراد المؤلف من الشاهد الاستدلال به على أن أرْحـخيُّ من هَنْدانَ
 (١١) ينظر: قمحصر القُدُورِيَّ (من/١٩٢).

## قال: ولا يذُّخُلُّ السُّكَّانُ مَعَ الْمُلَّاكِ فِي الْقَسَامَةِ عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُو قَـوْلُ

صاحبِ الدَّارِ على عاقِلَتِه (١) كذا في الشرحِ أبي نصرِ السلاء

وقال القُدُورِيُّ عَلَى في كتاب «التَّقريبِ»: «قالَ في «الأَصلِ» أَذَا وُجِد الفتيلُ في دارِ لرَجُلِ اشتراها؛ فالقَسّمةُ تَجِبُ عليه، وعلى قومِه الدِّيةُ، وفي اختلافِ زُّفَرَ ويَعْقُونَ أَنَّ لقَسَامةَ تَجِبُ عليه وعلى عاقِسَيه.

وقالَ أبو يُوسُفَ عِينَ: ليسَ على عائِلَتِه قَسَامَةً .

قَالَ: وَكَانَ أَبُو الحَسَنِ يَقُولُ: هَذَا عَلَىٰ وَحَهَيْنِ؛ إِنَّ كَانَتُ عَاقِبَتُه حَاضَرَةُ دَحَلَتُ فِي الْقَسَامَةِ، وَإِن كَانَتُ غَائبَةً لَمْ تَذُخُلُ.

أمَّا إذا كانَتْ حاضرةً: فلأنَّ التُّهْمةَ موحودةٌ في حَقِّهم، والقاتلُ يَجُوزُ الْ يَكُونَ فيهم، فصارُوا كأهلِ المحلَّةِ.

وأمَّا إذا كانَتْ غائبةً: فلا نُهْمةً تَلْحَقُهم ، فلم يَجُزُ دُخولُهم في القَسَامةِ ، وليسَ كذلكَ لدِّيّةُ ؛ لأنَّها تَجِبُ للتَّصْرةِ ، وذلكَ موجودٌ في الغَيْبةِ .

وجهُ الرُّوايةِ الأُخرى: أنَّهم لمَّا دَخَلُوا في الدَّيَةِ معَ الغَيْبةِ ، فكذلكَ في الفَسَامةِ كالحاضِرينَ » . كذا في «التَّقريبِ» ،

قولُه: (قَالَ، وَلَا يَدُحُلُ السُّكَّانُ مَعَ الْمُلَّاكِ فِي الْقَسَامَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ )، أَي عَالَ القُدُورِيُ ﴿ فِي «مختصرِه » (٣) .

وهذا تُولُ مُحَمَّدٍ ﴿ إِيضًا ، وقولُ أبي يُوسُفَ أوَّلًا ( ٤ ) .

 <sup>(</sup>١) ينفر: قشرح مختصر الفدوري، للأفطع [٢٥/١٧٨].

 <sup>(</sup>٢) ينظر: قالأصل/لمعروف بالميسوط» [٢/٣٦/ طبعة: وزارة الأوقاف القطرية].

<sup>(</sup>٣) ينظر: المصدر السابق،

<sup>(</sup>٤) ينظر "منحصر الطحاوي» [ص/ ٢٤٧] ، المستوطة [١١٢/٢٦] ، البنائع الصائع الر٢١١٦]،=

### مُخمَّدِ (وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ هُوَ عَلَيْهِمْ جَمِ

وقالَ ابنُ أبي لَيْلَئ ١٨٥٠ الفَسَامةُ والدِّيةُ عليهم جميعًا، وهو عولُ أبي يُوسُفَ إِنْ آجِرًا . كذا ذُكَّر شيحُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ عِنْ فِي الشرحِ الكافي ال وقولُ مُحَمَّدٍ فيم ذَكَرَه اللَّقَاتُ كَالطَّحَادِيُّ وغيرِه مع أبي حَبِيفَة ﴿ وَلَا

ُدرِي أنَّ صاحبَ «النَّافع» ( 'كيف جعَلَ قولُه مع أبي يُوسفُّ ﴿ اللَّهِ مِ

قال الطَّحَاوِيُّ في «مختصرِه»: «والقَسَامةُ على أهل الحِطَّةِ(\*)، لا على الشُّكَانِ، ولَا على المُشْتَرِينَ، إلَّا ألَّا يَتْقَىٰ أحدٌ مِنْ أَهْلِ الخِطَّةِ، فَيَكُونُ القَسَامةُ والدِّيَةُ على [٣/٥٧٥] الَّذينَ تحوَّلَ [مِلْكُها إليهم] (٣)، وهذا قولُ أبي حَنِيعَةَ ومُحَمَّدٍ رِهِي ، وقد رَوَى أصحابُ ﴿ الْإِمْلَاءِ ﴾ : عَنْ أَبِي يُوسُفَ ﷺ : أَنَّ الْقَسَامَةَ والدِّيَّةَ على السُّكَانِ دونَ المالِكينَ ١ (٤). إلى هما لفظَ الطَّحَادِيِّ عِليهِ.

وقالَ الفُّذُورِيُّ ﷺ في كتابِ «النَّقريبِ»: ﴿وَأَمَّا الْمُلَّانُ وَالسُّكَّانُ [١٠٢٦/م]: فَقَالَ أَبُو حَبِيقَةً وَمُحَمَّدٌ ١ اللَّيَّةُ على المُلَّاكِ. وقالَ أَبُو يُومُفَ ١ عليهما.

لهما: أنَّ المالكَ أخصُّ بالنُّصرةِ من النَّاكنِ، ألَّا تَرِيْ أنَّ المالكَ يَقْصِدُ صبانة محلَّتِه، والسُّكَّانُ تَكُونُ فيها في وقْتٍ، ونَنْتَقِلُ إلى آحرَ في وقْتٍ آحرَ، فإذا لَمْ يُوحَدُ مِي السَّاكِنِ معنى النُّصْرِةِ ؛ لم يَلْزَمْه العَقْلُ .

النبيس الحقائل، [ ١٧٣, ٦] ، اللعميدة (١٠ /٣٨٣) ، اللعمري الهمدية ا [ ٩٤/٦]

 <sup>()</sup> هو امحتصر لعقه لـ بعم الأبي القاسم: محمد بن يوسف الحسيسي، السمرقندي، الحنقي (توفئ سـة. ١٥٦هـ). وهو محتصر يتبُرُّكُون به. ينظر اكشف الطنون؛ لحاجي حليقة [١٩٢١/٣].

أهلُ الخِطَّة هم أصحاب الأمُلاك القديمة الدين تعَلَّكُوها حين فَتَح الإمامُ البلدة وقسَّمها بين العاسس. ينظر وطِلْمة الطُّلَّمة؛ لأبي حمص النسعي [ص/١٦٧]

في االأصل؛ الملكهم إليها؛ والعثبت من الدانا، والما، والداء والعا، والرا، وهو المواقق بِنَا وَقُع فِي: ﴿ فَمُخْتَصِرُ لَطُحَاوِي! ﴿

<sup>(1)</sup> ينظر: المختصر الطحاوي، [ص/٢٤٧].

ح∯ غايه الميال ﴿

ولا يَلْرَمُ إذا وُجِدَ القتبلُ في سفينةٍ أنَّ الدَّبَةَ علىٰ مَنْ فيها مِن مالكٍ وراكبٍ , لأنَّ السَّفينةَ تُنْقَلُ وتُحَوَّلُ ، فضمانُ الدَّيَةِ فيها بثبوتِ اليدِ ، لَا مالنَّصْرةِ ، كالدَّابَةِ إِذ وُجِدَ عليها قتيلٌ ، ولهدا ألزِمَ المَدَّادُ ' العَقْلَ وإن لَمْ يَكُنْ في السَّفينةِ ، كما لَزِمَ سائقَ الذَّابَّةِ وقائدَها .

ولأبي يُوسُفَ ﴿ إِنَّ النَّبِيِّ وَالْمَ أَلْوَمَ أَهُلَ خَيْبَرَ دِينَهُ عِبْدِ اللهِ بِنِ سَهْلٍ ، وقدُ كانوا سُكَّانًا بِحَيْبَرَ (٢) ؛ لأنَّ حَيْبَرَ كَانَتْ لنمسلمينَ ؛ لأنَّهم افتتَحُوها ، وكانَ اليهودُ عُمَّالُهم فيها ، فلمَّا وُجِدَ فيها القتيلُ ؛ جَعلَ رسولُ اللهِ وَ القَسَامَةُ فيه على اليهودِ السُّكَّانِ ، لَا على المالِكِينَ .

والجوابُ عنْ دلك: أنَّ الطَّحَاوِيَّ يَهِ رَوَىٰ بإسادِه إلى سُيمانَ بنِ بِلالٍ. عنْ يحيى بنِ سعيدٍ: «أنَّ حَبْبَرَ يومنْذِ كانَتْ صُلُحًا»("".

فإدا ثبَتَ ذلكَ: كَانَتْ خَيْبَرُ مِلْكًا لليهودِ، فَعُلِمَ أَنَّ الْفَتَيلُ كَانَ فَبَلَ الْفَتَحِ. وَلَئِنْ سَلَّمْنَا أَنَّه كَانَ بعدَ الْفَتَحِ فَنَقُولُ: إِنَّ اليهودَ كَانَ لَهِمَ أَمْلاكٌ، ولهدا عَوَّضَهُمْ عُمَرُ عِلَيْنَ لَكَ أَجْلَاهِمِ، كَذَا قَالَ الْقُدُورِيُّ عِيدٍ فِي «التَّقريبِ».

بِيانُه: أنَّه ﷺ أقرَّهم علىٰ أمْلاكِهم، وكانَ ما يَأْخُذُه منهم علىٰ وجهِ الخَراحِ.

 <sup>(</sup>١) المَدَّادُ: الظاهر أن المراديه هم هو الذي يَدُفع السفِسةَ لَتُمْخُر عُناتَ الماء -

<sup>(</sup>۲) مىپى تىخرىجە.

<sup>(</sup>٣) يشير إلى ما أحرجه: الطحاوي في قشرح معاني الاثارا [١٩٩/٣] من طريق سُلَيْمَال بن بِلَالِ، عَنْ يَحْتِين بُنِ سَعِيدٍ: أَنَّ عَبُدَ اللهِ بُنَ سَهْلِ بْنِ رَيْدٍ، وَمُحَيَّضَة بْنَ مَسْعُودِ بْنِ رَبْدٍ الْأَنْصَادِيَّ، مِنْ سِي حَارِنَة حَرَّجًا إِلَى حَبُيْرَ فِي رَمْنِ رُسُولِ اللهِ ﷺ وَهِي يَوْمَنْدٍ صُنحٌ وَأَهْلُهِ بَهُودُ ١٩٠٠، وساق الحدث قال الطحاوي \* قبَيْلُ لنا هذا الحديث أنها كانت في وَقْت وجود عبد الله بن سهل فها فنيلًا در صُلْح ومُهادنة ١٠.

لأَنَّ وِلَابَةَ التَّذْبِيرِ كَمَا مَكُونُ بِالْمِلْكِ تَكُونُ بِالسُّكْنَى أَلَا تَرَىٰ ﴿أَنَّهُ ـ ﷺ - جَعَلَ نَقَامَةَ وَالدَّيَةَ عَلَى الْيَهُودِ وَإِنْ كَانُوا سُكَّانًا بِخَيْتَرَ ﴾ .

وَلَهُمَا أَنَّ الْمَالِكَ هُوَ الْمُحْتَصُّ بِنُصْرَةِ الْبُقْعَةِ دُونَ السُّكَّانِ لِأَنَّ سُكُنَى لَمُلَّاكِ أَلْزَمُ وَقَرَارَهُمْ أَدُومُ فَكَانَتْ وِلَايَةُ التَّدْبِيرِ إِلَيْهِمْ فَيَتَحَقَّقُ التَّقْصِيرُ مِنْهُمْ وَأَمَا أَفُلُ خَيْبَرَ فَالنَّبِيُ \_ وَتَحَالَ مَا لَمُعَمَّ عَلَىٰ وَجُهِ رَأَمًا أَفُلُ خَيْبَرَ فَالنَّبِيُ \_ وَيَجِهِ الْمَاكِهِمْ فَكَانَ يَأْخُذُ مِنْهُمْ عَلَىٰ وَجُهِ الْحَرَاجِ . الْمَرَاجِ . الْمَرَاجِ . الْمَرَاجِ . الْمُرَاجِ . الْمُرَاجِ .

قَالَ: وَهِيَ عَلَىٰ أَهْلِ الْخِطَّةِ دُونَ الْمُشْتَرِينَ وَهَدَ قَوْلُ أَبِي حَنِيعَهَ وَمُحَمَّدِ.

قولُه: (هُوَ عَلَيْهِمْ)، أي: القَسَامَةُ على السُّكَّانِ والمُلَّاكِ جميعًا، وإنَّما دَكَّرَ الصَّميرَ الرَّاجِعَ إلى المُؤنَّثِ على تأريلِ القَسَمِ والحَلِفِ، وأرادَ بالسُّكَّانِ مَنْ بَسْكُنُ الدَّارَ بالإجارةِ، أو الاستعارةِ.

نُولُه: (الْأَنَّ وِلَايَةَ التَّذْبِيرِ كَمَّا تَكُونُ بِالشُّكْنَىٰ تَكُونُ بِالْمِلْكِ). وحقَّ الكلامِ الْ بُقالَ: [الْأَنَّ]'' والايةَ التَّدبيرِ كما تَكُونُ بالمِلْكِ؛ تَكُونُ بالشُّكنىٰ؛ الأنَّ في المِلْكِ اتَّفَاقًا، فَيَنْبَغِي أَنَّ يُقاسَ السُّكُنىٰ عليه،

قولُه: (فَالَ وَهِيَ عَلَىٰ أَهْلِ الْخِطَّةِ دُونَ الْمُشْتَرِينَ)، أي: قالَ القُدُّورِيُّ في المختصرِه، وتمامُه فيه: الوينُّ بَقِيَ واحدٌ سهم فكذلكَ»(٢).

وقالَ القُدُورِيُّ فِي فِي كتابِ «النَّقريب»: «قالَ في «الأصلِ»: ولو وُجِدَ النَّسِلُ في الأصلِ»: ولو وُجِدَ النَّسِلُ في القبيلةِ بالكوفةِ وفيها سُكَّانٌ وأهلُ لحِطَّةٍ ومُشْتَرونَ ؛ فالدِّيةُ على أهلِ الخِطَّةِ في قولِ أبي حَبِيفَة ومُحَمَّدٍ فِي ، وقالَ أبو بُوسُفَ فَيْهَ: عليهم جميعًا ، ورَوَى بِشُرُ بنُ الوليدِ عنْ أبي بُوسُفَ مثلَ قولِ أبي حَنِيفَة فَيْهِ » . إلى هنا لفظ «التَّقريبِ» . اوليدِ عنْ أبي يُوسُفَ مثلَ قولِ أبي حَنِيفَة فَيْهِ » . إلى هنا لفظ «التَّقريبِ» .

<sup>(</sup>١) - ما بين العمقوقتين: (يادة من: ﴿فَالانَّا ، وَالرَّا ، وَالْمِ أَنَّ وَالَّا ، وَالَّا ، وَالَّا

إن ينظر: امختصر القُدُورِيَّ [ص/١٩٢].

# رَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: الْكُلُّ مُشْتَرِكُونَ لِأَنَّ الضَّمَانَ إِنَّمَ يَجِبُ بِتَرْلَةِ الْجِفْط

وقالَ (١٩١٧هـ،) شبعُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ في الشرحِ الكافي؛ الوقالَ ابنُ أبي لَيْلَى: الدِّيةُ على السُّكَانِ [١٤٧٦/٠] والمُشْتَرينَ وأهرِ الحِطَّةِ سواءً. وهوَ قولُ أبي يُوسُفَ الآخِرُ.

لهما: أنَّ [اهلَ] (١) المحلَّةِ يَلْرَمُهم الدِّيَةُ لأَجْلِ النَّصْرةِ، ونُصْرةُ أهلِ الخِطَّةِ غيرُ نُصْرةِ المُشْتَرِينَ، فإذَ بَقِيَ منهم مَنْ يَذْخُلُ في العَقْلِ؛ لَمْ يُضَمَّ إليهم نوعٌ آخرُ، كما لا يُضَمَّ أهلُ الدَّيوانِ إلى لقبيلةِ، وعاقِلةُ الأُمِّ إلى عاقِلةِ الأَّبِ، ولا يَلْرَمُ إذا قلَّ عددُ الغبيلةِ أنّه يُضَمُّ إليها أقربُ القبائلِ؛ لأنَّ ذلكَ مِنْ جنسِ واحدٍ، ألا نَوى أنَّ جعيعَهم بنو أعمام، ولأنَّ أهلَ الخِطَّةِ أَحَصُّ بالنَّصرةِ مِنَ المُشْتَرِينَ، وما كانَ أخصَّ فهرَ أَوْلَى ٥٠.

والحاصلُ: أنَّ وجودَ القنيلِ في المحلَّهِ يُوجِتُ الدَّيَةَ على أهلِ المحلَّةِ بعدُ الفَسَامةِ على صالِحي أهلِ المحلَّةِ ، وهذا حُكُمُّ منقولٌ مِنْ رسولِ اللهِ ﷺ [فَصَحَابه] (١) ، وعليه إجماعُ الأمَّةِ ، فإنْ كانَ في المحلَّةِ أصحابُ الخِطَّةِ ؛ فذلكَ عليهم ، لأنَّ القتيلَ بُنْسَبُ إليهم لتقصيرِهم في لحِفظِ ، والحفظُ والوَّأيُ والتَّدبيرُ إلى أهلِ الخِطَّةِ ، فعليهم مُؤْنتُه ،

فإنْ ماغ أصحابُ الخِطَّةِ كلَّهم؛ انتقلَ الرَّأَيُّ والتَّدبيرُ والحفظُ إلى المُثَنترينَ، فَنَرَنُوا مَنزلَنَهم، فإنْ بَقِيَ منْ أهلِ الخِطَّةِ واحدٌ؛ فذلكَ عليه خاصَّةً؛ لأنَّ الرَّأيَ والنَّدبيرَ والحِفطَ إليه في العاداتِ، ولأنَّه هوَ الأصلُ و لمُشتري بمنزلةِ الحَلَفِ عنه، فلَا يُعْتَبَرُ الحَنَفُ ما دامَ شيءٌ مِنَ الأصلِ قائمًا.

ولأبي يُوسُفَ ، فَوَجَبَ أَنَّهُم تُساوَوُا في المِلْكِ والتَّصرُّفِ، فَوَجَبَ أَن يَتَسَوَوْا

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوضين ربادة من العالاناء والراناء والمهاء والناف، والغاه.

مِمَّنْ لَهُ وِلَايَةُ الْحِفْظِ وَبِهَذَا الطَّرِيقِ يُجْعَلُ جَايِبًا مُقَصِّرًا ، وَالْوَلَايَةُ بِاغْتِبَارِ الْمِلْكِ وَقَدِ اسْتَوَوْا فِيهِ . [١٧٧٦]

وَلَهُمَّا: أَنَّ صَاحِبَ الْخِطَّةِ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِنُصْرَةِ الْبُقْعَةِ، هُوَ الْمُتَعَارَفُ، وَلِأَنَّهُ أَصِيلٌ وَالْمُشْتَرِي دَخِيلٌ وَوِلَايَةُ التَّدْبِيرِ إِلَىٰ الْأَصِيلِ، .....

في العَقلِ، وهذا ليسَ بصحيح؛ لأنَّ المِلْكَ مُوجودٌ للمرأةِ والصَّبِيُّ والمُجونِ، والتَّصرُّفُ موجودٌ في المُكاتَبُ، فلَا يُخْمَلُ عليهم، فدلَّ علىٰ أنَّ المُعْتَبَرَ النَّصْرةُ دونَ ما ذكرَه، كذا ذكرَ في «التَّقريبِ».

والخِطَّةُ: المكانُ المُحْتَطُّ لبناءِ دارٍ وغيرِ ذلكَ مِنَ العماراتِ، والمرادُ مِنْ أَملِ الحِطَّةِ: أصحابُ الأملاكِ القديمةِ الَّذينَ كَانُوا تَمَنَّكُوها حينَ فَتَحَ الإمامُ التِلدةَ، وقَسَمَها بينَ الغانِمينَ بِخَطَّ خَطَّهُ؛ لتَمْييزِ أنْصِبائِهم.

وفي بعضِ النُّسَخِ: «وهوَ على أهْلِ الخِطَّةِ» بتأويلِ المذكورِ، أوْ وجوبِ الفَسّامةِ والدُّيّةِ، أي: القَسّامةُ واجبةٌ عليهم والدِّيّةُ علىٰ عَواقلِهم.

قُولُه: (وَالْوَلَايَةُ) ، آي: ولايةُ الجِفطِ.

قولُه: (وَقَدِ اسْتَوَوْا فِيدِ)، أي: اسْتَوَىٰ الْهُلُ الخِطَّةِ والْمُشْترونَ في المِلْكِ؛ لأنَّهم مالِكونَ جميعًا، ولهذا إذا تُحَوَّلُ المِلْكُ مِنْ أهلِ الخِطَّةِ جميعًا، ولم يَبْقَ واحدٌ منهم مالكًا؛ كانَ القَسَامةُ على المُشْترينَ.

قولُه: (وَلَهُمَا: أَنَّ صَاحِبَ الْجَطَّةِ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِنَصْرَةِ الْبُقْعَةِ ، هُوَ الْمُتَعَارَفُ) [\* ١٣٠٠م] ، يَعْنِي: أَنَّ وجوبَ الْقَسَامةِ والدَّيَةِ باعتبارِ أَنَّهم نُسِبوا إلى التَّقصيرِ بتَرُكِ النُّصرةِ ، وتَرُكُ النُّصرةِ إِنَّما يَكُونُ مِشْ إليه الصَّيانةُ ، والصَّيانةُ في المحلّةِ إلى أصحابِ الخِطَّةِ ، وفي الدَّارِ إلى المُلَّاكِ ؛ لأنَّ أهلَ الخِطَّةِ هُمُ الرُّوْساءُ ، والأصولُ عادةً في صيانةِ المحلّةِ دونَ الدَّخيلِ ، فكانَ إلزامُ مُوجِبِ التَّقصيرِ عليهم أَوْلَىٰ . وَلِأَنَّهُ أَصِيلٌ وَالْمُشْتَرِي دَخِيلٌ وَوِلَايَةُ التَّذْبِيرِ إِلَىٰ الْأَصِيلِ، وَقِيلَ: أَبُو حَنِيفَة وَلِثَنَّهُ بَنَىٰ ذَلِكَ عَلَىٰ مَا شَاهَدَ بِالْكُوفَةِ.

قَالَ: وَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَكَذَلِكَ يعني من أهل الخطّة لِمَا بَيَّنَا. وَإِنْ لَمْ يَبْقَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِأَنْ بَاعُوا كُلُّهُمْ فَهُوَ عَلَىٰ الْمُشْتَرِينَ ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَة انْتَقَلَتْ إِلَبْهِمْ أَوْ خَلَصَتْ لَهُمْ

قُولُهُ: (وَقِيلَ: أَبُو حَنِيفَةَ ﴿ بَنَى ذَلِكَ عَلَىٰ مَا شَاهَدَ بِالْكُوفَةِ)، أي: شاهَدُ مِنْ عادةِ أَهلِ الكوفةِ في زمانِهِ [٤٤٧٦/٣]، وهوَ أَنَّ أصحابَ الخِطَّةِ في كلِّ محلَّةٍ كانوا هُمُ النَّذِينَ يَقُومُونَ بِتدبيرِ المحلَّةِ، وأبو يُوسُفَ ﴿ فَي النَّحِفةِ النَّ على عادةٍ زمانِهِ: أَنَّ النَّدِيرَ إلى الأشرافِ مِنْ أَهلِ الخِطَّةِ كانوا أُوَّلًا. كذا في النَّحِفةِ (١).

قُولُه: (قَالَ: وَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَكَذَلِكَ)، يَعْنِي: قَالَ القُّدُورِيُّ إِنْ بَقِيَ واحدٌ مِنْ أَهْلِ الخِطَّةِ؛ فكذلكَ الحُكْمُ يَجِبُ الْقَسَامةُ عليه، والدِّيةُ على عاقِلتِه.

قوله: (لِمَا بَيَّنًا)، إشارةً إلى قولِه: (وَلَهُمَا: أَنَّ صَاحِبَ الْخِطَّةِ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِنُصْرَةِ الْبُقْعَةِ)، وإلىٰ قولِه: (وَلِأَنَّهُ أَصِيلٌ، وَالمُشْتَرِي دَخِيلٌ).

قولُه: (لِأَنَّ الْوَلَايَةَ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِمْ)، أي: إلى المُشْترينَ، وهذا على مذهبِ أبي حَبِيفَةَ ومُحَمَّدٍ ﷺ؛ لأنَّ المُشْترينَ لَمْ يَكُنْ لهم ولايةٌ مع وجودٍ واحدٍ منْ أهلِ الخِطَّةِ عندَهما، فإذا لَمْ يَبْقَ واحدٌ منهم، بأنْ باعَ كلَّهم؛ انتقَلَتِ الولايةُ إلى المُشْترينَ.

قولُه: (أَوْ خَلَصَتْ لَهُمْ)، وهذا على مذهبِ أبي يُوسُفَ ﷺ؛ لأَنَّ الولايةُ كَانَتْ لأَهْلِ الْحِطَّةِ وَالْمُشْتَرِينَ جَمِيعًا عَندَه، فإذا لَمْ يَبْقَ مَنْ أَهْلِ الخِطَّةِ أَحَدُّ؛ حَلَصَتِ الولايةُ للمُشْتَرِينَ.

<sup>(</sup>١) ينظر: ﴿ تَحْمَةُ الْعَقَهَا مِنْ الْعَلَمُ الْدِينَ الْسَمْرِقَيْدِي [٢/٣٣] .

لِرَوَاكِ مَنْ يَتَقَدَّمُهُمْ أَوْ يُزَاحِمُهُمْ.

وَإِذَا وُجِدَ قَتِيلٌ فِي دَارٍ ؛ فَالْقَسَامَةُ عَلَىٰ رَبِّ الدَّارِ وَعَلَىٰ قَوْمِهِ ، وَيَدْخُلُ الْعَاقِلَةُ فِي الْقَسَامَةِ إِنْ كَانُوا حُضُورًا ، وَإِنْ كَانُوا غُيَّبًا: فَالْقَسَامَةُ عَلَىٰ رَبِّ الدَّارِ يُكَرَّرُ عَلَيْهِ الْأَيْمَانُ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا قَسَامَةَ عَلَىٰ الْعَاقِلَةِ ؛ ......

قولُه: (لِزَوَاكِ مَنْ يَتَقَدَّمُهُمْ)، [يَتَعَلَّقُ] (١) بقولِه: (انْتَقَلَتْ إِلَيْهِمْ)، وقولُه: (أَوْ يُزَاحِمُهُمْ)، يَتَعَلَّقُ بقولِه: (خَلَصَتْ لَهُمْ)، لفَّا ونَشْرًا.

قالَ شبخُ الإسلام علاءُ الدَّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ ﴿ وَإِذَا بَاعَ أَهُلُ الْخِطَّةِ جَمِيعًا حَتَّى لَا يَبْقَى منهم أُحدُّ، ثُمَّ وُجِدَ قتيلٌ في سكّةٍ من سِكَكِهم، أَوْ في مسجدٍ مِنْ مساجدِهم ؛ فالقسامةُ والدُّيَةُ على المُشْترينَ ؛ لأنَّهم نَزَلُوا منزلةَ أصحابِ الحِطَّةِ عندَ عدمِهم ، وإنْ وُجِدَ في دارٍ واحدٍ مِنَ المُشْترينَ ؛ فهوَ عليه وعلى عاقِلتِه ؛ لِمَا ذَكَرُنا أَنَّ رَبَّ الدَّارِ نُسِبَ إلى التَّقصيرِ بتَرْكِ النَّصْرةِ » .

قولُه: (وَإِذَا وُجِدَ قَتِيلٌ فِي دَارٍ؛ فَالْقَسَامَةُ عَلَىٰ رَبِّ الدَّارِ [وَعَلَىٰ قَوْمِهِ، وَيَدُخُلُ الْعَاقِلَةُ فِي الْقَسَامَةُ عَلَىٰ رَبِّ الدَّارِ عَلَىٰ الْقَسَامَةُ عَلَىٰ رَبِّ الدَّارِ](٢) يُكَرَّرُ عَلَيْهِ الْأَيْمَانُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ ﷺ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ ﴿ إِنهَ لَا قَسَامَةً عَلَىٰ الْعَاقِلَةِ ) ، وقد مرَّ قَتْلَ هذا بيانُ أَنَّ القَسَامة على ربِّ الدَّارِ ، والدِّيةُ على قومِه إذا وُجِدَ القتيلُ في دارِ إنسانٍ .

وإنَّما كرَّرَ المسألةَ هنا؛ لأنَّ كلامَه وقعَ فيما إذا وُجِدَ القتيلُ في المحلَّةِ، وفيها أهلُ الخِطَّةِ ومُشْترونَ [٨/٣٢/٤]، فأوجَبَ الفَسَامةَ والدَّبةَ على أهلِ الخِطَّةِ لَا

<sup>(</sup>۲) ما بين المعقوفتين ويادة من: الفا٢٤، و «ما»، والنا»، والعه.

لِأَنَّ رَبُّ الدَّارِ أَخَصُّ بِهِ مَنْ غَبْرِهِ فَلَا بُشَارِكُهُ غَيْرُهُ فِيهَا كَأَهْلِ الْمَحَلَّةِ لَا يُشَارِكُهُمْ فِيهَا عَوَاقِلُهُمْ.

ولهما: أن الْحُضُورَ لَزِمَتْهُمْ نُصْرَةُ النُّفْعَةِ كَمَا تَلْزَمُ صَاحِبَ الدَّارِ فَيُشَارِكُونَهُ فِي الْقَسَامَةِ.

قَالَ: وَإِنْ وُجِدَ الْقَتِيلُ فِي دَارٍ مُشْنَرَكَةِ نِصْفُهَا لِرَجُلٍ، وَعُشْرُهَا لِرَجُلٍ. وَلَاخَرِ مَا بَقِيَ ؛ فَهُوَ عَلَىٰ رُءُوسِ الرِّجَالِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الْقَلِيلِ يُزَاحِمُ صَاحِبَ الْكَلِيلِ يُزَاحِمُ صَاحِبَ الْكَثِيرِ فِي التَّذْبِيرِ فَكَانُوا سَوَاءً فِي الْحِفْظِ وَالتَّقْصِيرِ فَيَكُونُ عَلَىٰ عَدَدِ الرُّمُوسِ بِمَنْزِلَةِ الشَّفْعَةِ. بِمَنْزِلَةِ الشَّفْعَةِ.

على المُشْتَرِينَ عندَ أبي حَنِيفَةً ومُحَمَّدٍ ﴿ مَا الْمُشْتَرِينَ إِذَا وُحِدَ فِي المحلَّةِ ، فإذا لم يَبْقَ واحدٌ منهمٍ ، فحينتُذِ أوْجَبَ ذلكَ على المُشْتَرِينَ إِذَا وُحِدَ فِي المحلَّةِ ، ثم جَرَّ كلامَه إلى بيانِ أنَّ القتيلَ إِذَا وُجِدَ فِي دارٍ واحدٍ ، ولم يَبْقَ أحدٌ منْ أهلِ الخِطَّةِ فما حُكْمُه؟ فبيَّنَ ذلكَ بما ذكرَه ،

وتمامُ البيانِ والتَّفصيلِ في المسألةِ: ما روَيْناه عنِ «التَّقريبِ» قَبْلَ هذا، عندُ قولِه: «وإنْ وُجِدَ القتيلُ في دارِ إنسانٍ؛ فالقَسَامةُ عليه».

قولُه: (الْأَنَّ رَبَّ الدَّارِ أَخَصُّ بِهِ مَنْ غَيْرِهِ)، وتَدُكيرُ الضَّميرِ في (بِهِ). على نأويلِ المرضع،

قولُه: (الْحُضُورَ)، أي: لقومَ الحُضورَ، وهيَ جَمْعُ حاضرٍ؛ لأنَّ فاعلَا إذا كانَ صفةً يَجُوزُ جَمْعُه على: فُعولِ، كقُعودٍ في جَمْع: قاعدٍ.

قولُه: (قَالَ: وَإِنْ وُجِدَ الْقَنِيلُ فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةِ نِصْفُهَا لِرَجُلٍ، وَعُشْرُهَا لِرَجُلٍ، وَعُشْرُهَا لِرَجُلٍ، وَلِأَخَرَ مَا بَقِيَ؛ فَهُوَ عَلَىٰ رُءُوسِ الرِّجَالِ)، أي: قالَ في «الجامعِ الصَّغيرِ».

وصورتُها فيه: «مُحَمَّدٌ، عنْ يَعْقُوبَ، عن أبي حَنِيفَةَ ﴿ عَنْ الدَّارِ تَكُونُ

قَالَ: وَمَنِ اشْتَرَى دَارًا، فَلَمْ يَقْبِصُهَا حَتَّىٰ وُجِدَ فِيها قَتِيلٌ؛ فَهُو على عاقلة الْبَائِعِ، وَمَذَا الْبَائِعِ، وَمِا لَبَيْعِ خِيَارٌ لِأَخْدِهِمَا، فَهُوَ علَى عَاقِلَةِ الَّذِي فِي يدِه، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَيِيفَةَ هِنْ وَقَالًا: إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خِيَارٌ فَهُوَ عَلَىٰ عَاقِلَةِ الْمُشْتَرِي وَإِنْ عَنْدَ أَبِي حَيِيفَةَ هِنْ عَلَىٰ عَاقِلَةِ الْمُشْتَرِي وَإِنْ كَانَ فِيهِ خِيَارٌ فَهُوَ عَلَىٰ عَاقِلَةِ الْمُشْتَرِي وَإِنْ كَانَ فِيهِ خِيَارٌ فَهُوَ عَلَىٰ عَاقِلَةِ الْمُشْتَرِي وَإِنْ كَانَ فِيهِ خِيَارٌ فَهُوَ عَلَىٰ عَاقِلَةٍ الْمُشْتَرِي وَإِنْ كَانَ فِيهِ خِيَارٌ فَهُو عَلَىٰ عَاقِلَةٍ اللَّهُ إِلَّا لَهُ مِيهِ عَيْدًارٌ لَهُ اللَّهُ إِلَّالًا إِلَا عُيْمَارٍ كَانَ فَيُولَ عَلَىٰ عَاقِلَةٍ اللَّهِ يَصِيرُ لَهُ ، لِإِنَّهُ إِلَّمَا أَنْزَلَ قَاتِلًا بِاغْتِمَارِ

(٣٧٧) [الثلاثة] (١) نَفَرِ: لواحد بضفها، ولواحد عُشَرها، وللآحرِ ما بَقِيَ منها، ورُجِدَ فيها قتيلٌ، قالَ: العقلُ على رُءوسِ الرِّجالِ» (١) إلى هذا لفطُ مُحَمَّدِ ﴿ إِنْ فَي أَصِ الرِّجالِ» (١) إلى هذا لفطُ مُحَمَّدٍ ﴿ إِنْ فَي أَصِ اللَّهَامِ الصَّغيرش، وهي مِنَ المحواصِّ.

وذلك لأنَّ هذا الحُكُم مُضافٌ إلى ولايَهِ الجِعطِ والتَّهبِر، وصاحبُ لقلسِ وصاحبُ الكثرِ سواءٌ في هذا المعنى، فكانوا سواءً في النَّسةِ إلى التَّقصيرِ، فيكُولُ الغُرُمُ \_ وهوَ العقلُ \_ على عددِ الرءوسِ، لا عددِ الأنصِاءِ، كما نكُونُ العُنَّمُ \_ وهوَ وحوبُ الثُّفعةِ \_ على عددِ الرّءوسِ، ولأنَّ الفتيلَ إذ رُّجِدَ في الدَّارِ؛ جُعِلَ وحوبُ الشَّفعةِ \_ على عددِ الرَّءوسِ، ولأنَّ الفتيلَ إذ رُّجِدَ في الدَّارِ؛ جُعِلَ أصحابُ الدَّارِ كَأَنَّهم جَنَوًا عليه، وانتَّفشُ نُفْسَمُ على عددِ الجُناهِ، ولا يُعْتَبَرُ مقدارُ الجدياتِ، فيكُونُ المُعْتَبَرُ عددَ الرءوسِ.

قولُه: (قَالَ: وَمَنِ شُكَرَىٰ دَارًا، فَلَمْ يَقْبِضُهَا حَنَّىٰ وُجِدَ فِيهَا قَنِيلٌ، فَهُوَ عَلَىٰ عَاقِلَةِ الْبَائِعِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْبَنْعِ حِنَارٌ لِأَحَدِهِمَا، فَهُوَ عَلَى عَاقِلَةِ اللَّذِي فِي ندهِ)، أي: قالَ في «المحامع الصَّغيرِ»،

وصورتُها فيه: «مُحَمَّدٌ عنْ يَعْقُوبَ عن أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ الرَّحل يَشْتَرِي الدَّارَ، فلا يَشْبِضُهَا حتَّىٰ يُوجَذُ (٢) فيها قبلُ ، وليسَ في الشَّراء خبارٌ ؛ فالدَّيةُ على عاقلةِ الدي عاقلةِ اللهِ البائع ، وكدلتَ إن كانَ في البيعِ حيارٌ لأحدِهما ؛ فالدَّيةُ على عاقِلَةِ الَّدي

<sup>(</sup>١) . وقع في ١٥﴿ صلَّ البين ثلاثة ١٠، والمشت من ١١٤١ ، والراء، والماء، والداء، والعا

<sup>(</sup>٢) ينظر ١٠الجامع الصعير /مع شرحه الناقع الكبير ا [ص/٩٠٣].

 <sup>(+)</sup> في اللاصل»: «وحد»، والمثبت من «فا۲»، و (ر)، و (م)، و (د) اله و (رع)

النَّقْصِيرِ فِي الْحِفْظِ وَلَا يَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ لَهُ وِلَايَةُ الْحِفْطِ، وَالْوِلَايَةُ تُسْتَفَهُ بِالْمِلْكِ وَلِهَذَا كَانَتُ الدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَةِ صَاحِبِ الدَّارِ دُونَ الْمُودِعِ، وَالْمِلْكُ لِلْمُشْتَرِي قَبْلَ الْقَبْضِ فِي الْبَيْعِ الْبَاتَ، وَفِي الْمَشْرُوطِ فِيهِ الْخِيَارُ يُعْتَبَرُ قَرَارُ الْمِلْكِ كَمَا فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ.

😸 غاية البيان 💝 ---

الدَّارُ في يديه، وقالَ أبو يُوسُفَ ومُحَمَّدٌ ﴿ إِنْ لَمْ يَكُنُ مِي الشَّراءِ خِيارٌ فاللَّيَةُ على عاقِلَةِ النَّتِي تَصِيرُ الدَّارُ على عاقِلَةِ النَّتِي تَصِيرُ الدَّارُ على عاقِلَةِ النَّتِي تَصِيرُ الدَّارُ إِلَى عَلَى عاقِلَةِ النَّتِي تَصِيرُ الدَّارُ إِلَى عَلَى عَاقِلَةِ النَّتِي تَصِيرُ الدَّارُ إِلَيهِ الْمَارُ (١). إلى هنا لفظُ أصلِ (الجامع الصَّغيرِ».

والحاصلُ: أنَّ المُعتبَرَ لُوجوبِ الدِّيَةِ هُوَ الْبِدُ عندَ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ، وعندَهما: المعتبَرُ هُوَ المِنْكُ، فقالَ أَبُو حَنِيفَةَ ﷺ: الدَّيةُ على عاقِلَةِ اللَّذِي في يديْهِ الدَّارُ، المعتبَرُ هُوَ المِنْكُ، فقالَ أَبُو حَنِيفَةَ ﷺ: الدَّيةُ على عاقِلَةِ اللَّذِي في يديْهِ الدَّارُ، مواءً كانَ على البيعِ خيارٌ، أو لَمْ يَكُنْ، وهي قولِ صاحبَيْه ﷺ: إنْ كانَ الشَّراءُ باتًا؛ فالدَّبةُ على عاقِلَةِ المشتري (١٠٥٨م، ١م)، سواءٌ كانَتِ الدَّارُ في يدِه، أوْ في بدِ البائعِ، وإنْ كانَ في الشَّراءِ خيارٌ: فالدِّيةُ على الَّذِي يَكُونُ الدَّارُ له.

وجْهُ قولِهِما: أَنَّ هَذَا حَقَّ يَحِبُ لأَجلِ الدَّارِ، فَوَجَبَ أَن يُغْتَبَرَ فِيهِ مَالثُّ الدَّارِ، فَوَجَبَ أَن يُغْتَبَرَ فِيهِ مَالثُّ الدَّارِ، وَعَلَىٰ مَنْ يَتَقَرَّرُ المِلْكُ لَه، ولأَنَّ التَّعَامُدُ يَجِبُ عَلَىٰ المُشْتَرِي، وهوَ وجوبُ الشَّفَعَةِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُوذَ الغُرْم عليه، وهوَ العقلُ؛ لأَنَّ الخُراجَ بِالضَّمَانِ،

وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي البِيعِ خِيارٌ: فوجوبُ الجنايةِ موقوفةٌ؛ لأنَّ حصولَ المِلْكِ موقوفٌ، فوَجَبَ أن يَتَوَقَّفُ وجوبُ الجنايةِ كما توقَّفَ المِلْكُ، كما في صدقةِ الفِطرِ أنَّها في العبدِ على مَن يَخْصُلُ له المِلْكُ فيه،

<sup>(</sup>١) ينظر ١١لجامع انصعير /مع شرحه النافع الكبير٤ [ص ٥٠٢]

 <sup>(</sup>٢) ما بين المعقوضين ريادة من العا٢١٠، والراء: ولام، والداء والغاء.

وَلَهُ أَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَىٰ الْحِفْظِ بِالْبَدِ لَا بِالْمِلْكِ ، أَلَا يَرَىٰ أَنَّهُ يَقْتَدِرُ عَلَىٰ الْحِفْطِ بِالْبَدِ لَا بِالْمِلْكِ ، أَلَا يَرَىٰ أَنَّهُ يَقْتَدِرُ عَلَىٰ الْحِفْطِ بِالْبَدِ مُونَ الْبَدِ ، وَفِي الْبَاتُ الْبَدُ لِلْبَائِعِ قَبْلَ الْفَبْضِ ، وَفِي الْبَاتُ الْبَدُ لِلْبَائِعِ قَبْلَ الْفَبْضِ ، وَكَذَا فِيمَا فِيهِ الْخِيَارُ لِأَحَدِهِمَا فَبْلَ الْفَبْضِ ، لِأَنَّهُ دُونَ الْبَاتُ .

ووجهُ قولِ أبي حَيِفَة ﷺ أَنَّ الفُدرةَ على الجِفطِ تَحْصُلُ باليدِ، لَا بالمِنْكِ، إِلَّا أَنَّ المِلْكُ للجَدِهما، واليدُ للآحرِ، كانَ اعتبارُ اللهِ أَنَّ المِلْكُ المَحدِهما، واليدُ للآحرِ، كانَ اعتبارُ اللهِ أَوْلَى، ولأنَّ وحودَ الفتيلِ يُوجِبُ الضَّمانَ، فوَجَبَ أَنْ يَجِبَ على مَنْ كَانَتِ اللَّهَ أَوْلَى، ولأنَّ وحودَ الفتيلِ يُوجِبُ الضَّمانَ، فوَجَبَ أَنْ يَجِبَ على مَنْ كَانَتِ اللَّهَ أَوْلَى، ولأنَّ اللَّذي في ضمانِه في حُكْم الجنايةِ كالمالكِ.

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ عِبدًا لَوْ كَانَ فِي ضِمانِ رَجُلِ وَجَنى [٢٧٧/٥] جِنابةً ؛ يَكُونُ حاصلُ الشَّمانِ على الله على الشَّيه العبدُ في ضمانِه ، فكذلكُ هذا ، وهذا على أَصْلِه مستقيمٌ ؛ لأَنَّ مِنْ أَصْلِه الله الله يَجْعَلُ الذي في ضمانِه في حُكْم الجناية كالمائكِ مِنْ جميع الوحوهِ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّه قَالَ في رَجُن غصبَ عبدًا يَكُونُ الدَّصِتُ في جِنايتِهِ كالمائكِ ، حتَّىٰ أَلَا تَرَىٰ أَنَّه قَالَ في رَجُن غصبَ عبدًا يَكُونُ الدَّصِتُ في جنايتِهِ كالمائكِ ، حتَّىٰ إِنَّ العبدَ نوُ جَنَىٰ على مولاه يَكُونُ مُعتبرًا ، ولوْ جَنَىٰ على مولاه يَكُونُ مُعتبرًا ، فكذا هذا . كذا قال الفقية أبو اللَّيثِ هِنَهُ .

وقالَ القُدُورِيُّ فِي هذه المسألةِ في كتابِ «النَّقريبِ»: «وقال زُفَرُ فِينَ:
الدِّيةُ على المُشتري، فتض الدَّار، أو اختارَ الفَسخَ، وإذْ كانَّ الحِيارُ للبائعِ فالدِّيةُ
عليه، اختارَ أوْ فسَخَ ؛ لأنَّه اعتبَرَ مَنْ يَمْلِكُ الدَّارَ عندَ طُهورِ القتيلِ، فإنْ كانَ الخيارُ
للبائعِ فالمِلْكُ له، وإن كانَ للمشتري فالمِلْكُ له، والفسخُ بعدَ ذلكَ أو الإجارةُ
يَتَعَلَّقُ به المِلْكُ، فيَصِيرُ كالبيع المُستأنفِ،

والجوابُ عنْ قياسِهما: حيثُ لَا عَفْلَ عليه لعدمِ المِلْثِ، فكذ البائعُ لَمْ يَبْقَ له مِلْكُ بعدَ البيعِ، فَنَقُولُ: هدا الضَّمانُ ضمانُ تَرْكِ الحِمظِ، والقدرةُ على الحِفْظِ باليدِ، فيَكُونُ القادرُ على الحِفظِ مَنْ له يدُ أصالةٍ، ويدُ المُودَعِ يدُ نِيَامةٍ، فصارَ كيدِ وَلَوْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي وَالْخِيَارُ لَهُ فَهُوَ أَحَصُّ النَّاسِ بِهِ نَصْرُهُ، وَلَوْ كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ فَهُوَ فِي يَدَهِ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ بِالْقِيمَةِ كَالْمَغْصُوبِ فَتُغْتَبُرُ بَدُهُ إِذْ بِهِ (١) يَقْدِرُ عَلَىٰ الْحِفْظِ.

قَالَ: وَمَنْ كَانَ فِي يَدِهِ دَارٌ، فَوُجِدَ فِيهَا قَتِيلٌ؛ لَمْ تَعْقِلُهُ الْغَاقِلَةُ حَنَّى

الغاصبِ، والمُسْتعيرِ، والمستأجرِ،

ولا يُقَالُ: أيُّ نيابةٍ في الغاصبِ؟

قلْما: كلامُما في الدَّرِ، والغَصبُ في العَقارِ لَا يَتَحقَّنُ على مدهبِ أبي حَنِيفَا وأبي يُوسُفَّ،؛ فصارَ يدُّه كَيَدِ أمانةٍ،

ولا يُقالَ: يَرِدُ عليكم المُرتهنُ ، حيثُ لَا يَجِبُ عليه العقلُ ، وإن كادَ له يدُ إذا وُجِدَ القتيلُ في الذَّارِ [٨/٣٣٠هـ/م] المرهونةِ ، بن يَجِبُ على المالكِ .

لأنَّا نَقُولُ: عينُ الرَّهنِ أمانةٌ إنْ كانَتْ مالِيَّتُه مصمونةٌ، فصارَ يدُه في الدَّارِ كَيَدِ المودَع يَد نِيابةٍ، على أنَّ نَقُولُ: قالوا: لا روايةَ فيه».

قولُه: (فَهُوَ فِي يَدَهِ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ)، أي: المَبِيعُ، وهوَ الدَّارُ في يَدِ المثتري مضمونٌ على المشتري بالقيمةِ، كما في المغصوبِ، فإنَّه مضمونٌ بالقيمةِ، فيُعْتَبُرُ يدُ المشتري، فيَكُونُ الدَّبَةُ على عاقِلةِ المشتري الَّذي في يدِه الدَّارُ؛ لأنَّ القُدرة على الجِفظِ باليدِ.

قولُه: (إِذْ بِهِ)، وفي بعصِ النَّسَخِ: «بِهَا»، أي: بالبدِ، وتَذْكيرُ الضَّعيرِ على تأويلِ العُضوِ،

قُولُه: (قَالَ. وَمَنْ كَانَ فِي يَدِهِ دَارٌ ، فَوُجِدَ فِيهَا قَتِيلٌ ؛ لَمْ مَعْقِلُهُ الْعَاقِلَةُ حَتَّى

<sup>(</sup>١) في حاشية الأصل: اخ: بهاا،

يَشْهَدُ الشَّهُودُ أَنَّهَا لِلَّذِي فِي يَدِهِ } لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ الْمِلْكِ لِصَاحِب الْبَدِ حَتَّى تَعْفِلَ الْعَوَاقِلُ عَنَّهُ ، وَالْبَدُ وَإِنْ كَانَتْ دَلِيلًا عَلَىٰ الْمِلْكِ لَكِنَّهَا مُحْتَمِلَةٌ فَلَا تَكْفِي الْعَوَاقِلُ عَنَّهُ ، وَالْبَدُ وَإِنْ كَانَتْ دَلِيلًا عَلَىٰ الْمِلْكِ لَكِنَّهَا مُحْتَمِلَةٌ فَلَا تَكْفِي لِإِسْتِخْفَاقِ الشَّفْعَةِ بِهِ فِي الدَّارِ الْمَشْفُوعَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِفَامَةِ الْبَيِّنَةِ .

قَالَ: وَإِنْ وَجِدَ قَتِيلٌ فِي سَفِينَةِ؛ فَالْقَسَامَةُ عَلَىٰ مَنْ فِيهَا مِنَ الرُّكَّابِ

هابد بياد هي السُّهُودُ أَنَّهَا لِلَّذِي فِي يَدِهِ).

يَشْهَدَ الشُّهُودُ أَنَّهَا لِلَّذِي فِي يَدِهِ).

وصورتُها في أصلِ «الجامعِ الصَّغيرِ»: «مُحَمَّدٌ عنْ يَغْفُوبَ عن أبي حَنِيفَةَ فَيْ وَعَلَمْ اللَّهُ عَنْ يَعْفُوبَ عن أبي حَنِيفَةَ فَيْ فَي اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّالَّا الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّ

قَالَ فَخُرُ الإسلامِ البَرْدُوِيُّ فِي «شرحِه»: «بُرِيدُ به إذا أَلكرَتِ العاقِلةُ أَنْ تَكُونَ الدَّارُ له وقالوا: هي ودبعة في يَدِك؛ فالقولُ قولُهم إلا أَن يُقِيمَ بيَّنةً على المِلْكِ، لِمَا عُرِفَ أَنَّ الطَّاهِرَ حُحَّةٌ للدَّفعِ، لا للاستحقاقِ، وقدِ احتَجْنا إلى الاستحقاقِ هاهنا، فوجَبَ إثباتُه بالبيِّنةِ، كَمَنْ طلبَ شُععةً بالجوارِ في دارِ بِيعَتْ، الاستحقاقِ هاهنا، فوجَبَ إثباتُه بالبيِّنةِ، كَمَنْ طلبَ شُععةً بالجوارِ في دارِ بِيعَتْ، فأَلكَرَ المشتري الدَّارَ الَّتي في يَدِ المدَّعِي مِلْكًا له؛ فإنَّه لا يستَحقُ الشَّفعة بيدِه عليها حتَّى يُقِيمَ البيِّنةَ على المِلْكِ، فكدلكُ [٤٧٨/٢] هاهنا،

ولا يَلْزَمُ أَبَا حَنِيفَةً ﴿ إِنَّ اللَّهُ يُغْتَبَرُ اليدُ في استحقاقِ الدَّيةِ حتَّى قالَ في الدَّارِ المَبِيعةِ في بدِ البائعِ بُوجَدُ فيها قبيلٌ: إنَّ الدِّيَةَ تَجِبُ على عافِلةِ البائعِ ؛ لأنَّه يُغْبَرُ به يَدُالمِلْكِ ، لا مجرَّدَ البَدِ ، فلَمْ يَتُبُتُ هاها يدُ المِلْكِ إلَّا بالبَيَّةِ ، وهذه المسألةُ مِنْ خواصِّ «الجامعِ الصَّغيرِ» . . » .

قُولُه: ﴿ قَالَ: وَرِنْ وُجِدَ قَتِيلٌ فِي سَفِينَةٍ؛ فَالْقَسَامَةُ عَلَىٰ مَنْ فِيهَا مِنَ الرُّكَّابِ

<sup>(</sup>١) - منظر - ١٥ مجامع الصغير أمع شرحه النافع الكبير؟ [ص ٥٠٣/ ٥]

وَالْمَلَّاحِبِنَ ؛ لِأَنَّهَا فِي أَيْدِيهِمْ ......... إِذَ نَهُ فِي أَيْدِيهِمْ ....

وَالْمَلَّاحِينَ). أي: قالَ القُدُّورِيُّ ﷺ في «مُختصرِه» ().

وقالَ شيخُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ فِي الشَّرِ فَي الشَّرِ الكَافِي اللَّهِ فَي الشَّرِ الكَافِي اللَّهِ وَجَدَ الفَتِلُ فِي سَفِينَةٍ ، فَالقَسَامَةُ على الدِّينِ فِي السَّفِينَةِ مِنَ الرُّكَابِ وَغَيْرِهِم مِنَ اللَّهِ هُمْ فَيها ، والدَّيةُ عليهم ، ولَا تَجِبُ على صاحبِ السَّفِينَةِ ، بِخلافِ ما إذا وُجِدَ الفَتِيلُ فِي دارٍ وفِيها سُكَّالٌ ؛ فَينَّة بَحِبُ القَسَامَةُ على صاحبِ الدَّارِ ، والدَّيةُ على عاقِلَتِه ، لأنَّ في دارٍ وفيها سُكَّالٌ ؛ فينَّة بَحِبُ القَسَامَةُ على صاحبِ الدَّارِ ، والدَّيةُ على عاقِلَتِه ، لأنَّ في دارٍ وفيها سُكَّالٌ ؛ فينَّة بَحِبُ القَسَامَةُ على صاحبِ الدَّارِ ، والدَّيةُ على عاقِلَتِه ، لأنَّه في دارٍ وفيها سُكَّالٌ ؛ فينَّة بَحِبُ القَسَامَةُ على صاحبِ الدَّارِ ، والدَّيةُ على عاقِلَتِه ، لأنَّه في دارٍ وفيها سُكَّالُ ؛ فينَّة بَحِبُ القَسَامَةُ على صاحبِ الدَّارِ ، والدَّيةُ على عاقِلَتِه ، لأنَّه في دارٍ وفيها سُكَّالُ ؛ فينَّة بَحِبُ القَسَامَةُ على صاحبِ الدَّارِ ، والدَّيةُ على عاقِلَتِه ، لأنَّه صاحبُ الدَّارِ قادرٌ على صيانتِه لقُرْبِه منها إذا كنَ في ذلكَ المِصرِ .

وأصحاتُ السَّفينةِ لَا يَقْدَرُونَ عَلَى صِبَانَتِهِ لِتُعْدِهُمْ مِنَ السَّفينةِ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُ لَا يَثَنِي أَيْنَ هِيَ ، فَكَيْفَ يَقْدِرُ عَلَى صِبَانَةٍ مَا لَا يَقِفُ عَلَيْهِ ، بِخَلَافِ لَدَّارِ ، حَتَّىٰ لُوْ كَانُ صَاحَبُ السَّفَينَةِ مَعْهُمْ [٢/٢٣٢/٨] يُثَبِّغِي أَنْ يَجِبَ عَلَيْهُ كَمْ فِي السَّارِ ٥ . كذا في الشَّرِ الكَافِي ٥، الكَافِي ٥، الكَافِي ٥،

وقالَ صاحبُ «الهدايةِ» ﴿ وَهَذَا عَلَىٰ مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ﴿ وَهَذَا عَلَىٰ مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ﴾ ظَاهِرٌ)، أي: وحوبُ القَسَامةِ علىٰ مَنْ في السَّفينةِ مِنَ الرُّكَّابِ والمَلَّا حِينِ، على ما رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسَفَ: أَنَّهُ أَوْجَبَ الْفَسَامَة على السُّكَّانِ والمُلَّاكِ في قتيلٍ وُجِدَ في الشَّكَانِ وهما لَمْ يُوجِباه على السُّكَّانِ.

وفي مسألةِ السَّفينةِ: أَوْجَبِه على مَنْ فيها ، سواءٌ كانَ مالكًا للسَّفيةِ . أَوْ راكِمَّ فيها ، وذلكَ لأنَّ السَّفيةَ في أيديهم ، فكانَ مَنْ فيها أخصَّ بها مِنْ غيرِها ، فكانَ طاهرًا على روايةِ أبي يُوسُفَ على ، وهُما فرَّقا بينَ مسألةِ الدَّرِ ، ومسألةِ السَّفينةِ .

والمعرقُ: أنَّ السَّفينةَ ممَّا تُنْقَلُ وتُحَوَّلُ، هاعتُبِرَ هيها اليدُ دونَ المِلْثِ، فكانَ ضمانُ الدَّنةِ فنها بشُوتِ لبدِ لَا بالنَّصرةِ، كالدَّابَّةِ إذا وُجِدَ عليها قتبلٌ؛ يَلْرَمُ العَمْلُ

<sup>(</sup>١) ينظر: المحتصر القُدُّورِيُّ؟ [ص/١٩٢]

والشَّظْ يَشْمَلُ أَرْبَابِهَا حَتَّىٰ تَجِبُّ عَلَىٰ الْأَرْبَابِ الَّذِينِ فِيهَا وَعَلَىٰ الشُّكَّانِ ، وكذا عَلَىٰ مَنْ يُمِدُّهَا الْمَالِكُ فِي ذَلِك وَغَيْرُ الْمَالِك سَوَاءٌ ، وكذلك الْعَجَلَةُ ، وَهَذَا عَلَىٰ مَا رُّوِيَ عَنْ أَبِي يُوشَفَ ظَاهِرٌ

وَالْفَرْقُ لَهُمَ أَنَّ السَّفِينَةَ تُنْقَلُ وَتُحَوَّلُ قَيْعُتَرُ فِيهَا الْبَدُ دُونَ الْمِلْكِ كَمَا فِي النَّابَّةِ، بِخِلَافِ الْمَحَلَّةِ وَالدَّارِ لِأَنَّهَا لَا تُنْقَلُ.

سائِقَها وقائدُه ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّه يَلْزَمُ الْمَدَّادَ وإِنْ لَمْ يَكُنّ هِي السَّفينةِ ، بِحلافِ الدَّارِ والمحلّةِ ؛ لأنَّها لَا تُتُقَلُ ، ولَا تُحَوَّلُ ، فاعتُبِرَ فيها المِلْكُ ؛ لأنَّ مالكَ الدَّارِ أخصُّ باسُّصرةِ مِنَ السَّاكنِ ، وقدْ مرَّ الفرقُ مرَّة عندَ قولِه: (وَلَا يَدْخُلُ السُّكَّانُ مَعَ الْمُلَّاكِ)

قُولُه: (واللَّفْظُ يَشْمَلُ أَرْبَابَهَا)، أي: لفطُ الْقُدُورِيِّ ﷺ وهوَ قولُه: «علىٰ مَنْ فيه» (١٠). يَشْمَلُ بِعُمومِه أَربابَ السَّفينةِ إذا كَانُوا فيها

وقالَ شيخُ الإسلامِ خُوَاهَرْ زَادَهُ ﴿ وَقَالَ بِعَصُ الْمَشَايِخِ. إِنَّمَا يَجِبُ عَلَىٰ الرُّكَّابِ إِذَا لَمْ يَكُنُ لَلسَّفِينَةِ مَالَكُ مَعْرُوفٌ ، فإذَا كَانَ لَهَ مَالُكُ مَعْرُوفٌ ؛ فإنَّ القَسَامَةُ تَجَبُّ عَلَىٰ مَالُكُ مَعْرُوفٌ ؛ فإنَّ القَسَامَةُ تَجَبُّ عَلَىٰ مَالُكِ السَّفِينَةِ ، ومنهم مَنْ يَقُولُ ، تَجِبُ في الْحَالَيْنِ على الَّذِينَ كَنَتِ السَّفِينَةُ في الْحَالَيْنِ على الَّذِينَ كَنَتِ السَّفِينَةُ في أَيْدِيهِم ، ومثلُ هذا التَّفْصِيلِ مَنَّ في الدَّبَةِ» .

قولُه: (الْمَالِكُ فِي ذَلِكَ وَغَيْرُ الْمَالِكِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ)، أي: مالكُ السَّفيةِ في وَجوبِ القَسَاقةِ على مَنْ فيها وغيرُ مالِكها سواءً، وكذلكَ [٢٥٠٨/٣] الحُكْمُ في الغَجَلَةِ (٢) إذا وُجِدَ فيها قتيلٌ ؛ يَجِتُ القَسَامةُ ، واللَّيةُ على مَنْ فيها مِنْ مارِكِ العَجَلَةِ وغيره.

<sup>(</sup>١) - ينظرة المصدر السابق،

 <sup>(</sup>٢) من معامي العجلة: لألَّة التي يَجْرَه اللّؤر، وهي الدولات يُشتَفَن عديد، وهي أيضًا: خُشُبٌ منصلة تُخمل عديها الأثقال، ينظر: الدح العروس؛ للزّبيدي [١٥/ ١٨/ ٤ / مادة : عجل]

قَالَ: وَإِنْ وُجِدَ فِي مَسْجِدِ مَحَلَّةٍ؛ فَالْقَسَامَةُ عَلَى أَمْلِهَا؛ لأن التدبير فيه إليهم وَإِنْ وُجِدَ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ أَوِ الشَّارِعِ الْأَعْظَمِ؛ فَلا قَسَامَةَ فِيهِ، وَالدَّبَةُ عَلَى بَبْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ لِلْعَامَّةِ لَا يَخْتَصُّ بِهِ وَاحِدٌ مِنْهُمْ،

قولُه: (قَالَ: وَإِنْ وُجِدَ فِي مَسْجِدِ مَحَلَّةٍ؛ فَالْقَسَامَةُ عَمَىٰ أَهْلِهَا)، أي: فالَ القُدُورِيُّ ﴿ فَي الْمُحْتَصِرِهِ ﴾ . أي: فالَ القُدُورِيُّ ﴿ فِي المختصرِه ﴾ (١) . وذلكَ لأنَّهم أخصُّ بالتَّصرُّفِ فيه ، ويتُصُرِّتِه مِنْ غيرهم ، فكانَ وجودُ القتيلِ فيهم كوجُودِه في محلَّتِهم

قولُه: (وَإِنْ وُجِدَ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ أَرِ الشَّارِعِ الْأَعْظَمِ؛ [فَلَا قَسَامَةً] (٢) فِيهِ. وَالدَّيَةُ عَلَىٰ بَيْتِ الْمَالِ)، هذا لفظ الْقُدُورِيُ ﴿ الشَّارِعُ الضَّالَ اللَّهُ عَلَىٰ بَيْتِ الْمَالِ)، هذا لفظ الْقُدُورِيُ ﴿ إِنْ الضَّالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ بَهَا حَقَّ جماعتِهم، فما وَحَتَ لأَجْلِهِ لَا تَخْتُصُ بِهَا طَائِفَةٌ مِنَ المسلمينَ، بَلْ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقَّ جماعتِهم، فما وَحَتَ لأَجْلِهِ يَكُونُ في بيتِ المالِ، وكذلك الحُكْمُ في مسجدِ جماعةٍ ؛ يَكُونُ لعامَّةِ المسلمينَ في السَّوقِ (٤٠).

ألا تَرَىٰ [١/٣٣٢/٨] إلى ما قال في الشرح الكافي " الولو وُجِدَ في سُوقِ المسلمينَ، أَوْ في مسحدِ حماعتِهم؛ فهوَ على بيتِ المالِ؛ لأنَّ هذا أَمْرٌ يَقَعُ في اللَّيالي عادة، ولا يَكُونُ في السُّوقِ أحدٌ في اللَّيالي، ولا في مسجدِ جماعتِهم حتَّى اللَّيالي عادة، ولا يَحُونُ اللَّي السُّلطانِ يَكُونَ محفوظًا يحِفْظِهم، وهذا موضعٌ من المصرِ، والمصرُ محفوظٌ بجفظِ السُّلطانِ أو عامنَهِ التَّاسِ، فتكون الدَّيةُ في مالِهم، ومالُهم مالُ ستِ المالِ، ولا قَسَامة فيه؛ لأنَّ القسَامة إنَّما تَجُرِي في موضع يُعْرَفُ قاتلُه، أو يُتُوهَمُ وجودُ مَنْ يعْرَفُ قاتلَه. وهذا لا يُعْرَفُ في شُوقِ المسلمينَ.

<sup>(</sup>١) ينظر: همختصر القُدُورِيَّة [ص/١٩٢].

<sup>(</sup>٢) - في الأصل: ( فالصنامة) والعثبت من: (١٤٥)، وقراء وقمَّاء وقال)، وهجه.

<sup>(</sup>٣) ينظر: المختصر الغُدُورِيَّة [ص/١٩٢].

<sup>(</sup>٤) ينظر فالأصل: [٤/٢/٤]، فالمبسوط: [١١٨/٣٦]، فبدائع الصنائع: [٣/٩/٦]، فنبير المقائل: [٤/٤/٦]، فالمتاوئ الهندية: [٩٦/٦].

### وَكَذَلِكَ الْجُسُورُ الْعَامَّةُ وَمَالٌ بَيْتِ الْمَالِ مَالُّ عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

وأرادَ به: سُوفًا نائيًا عن المحالِّ، أمَّا الأسوالُ الَّتِي تَكُولُ في المحالِّ محموطةٌ محفظِ أهلِ المحلَّةِ، فتَكُولُ القَسَامةُ والدِّيَةُ عليهم، وكذا إذا كانَ في السُوقِ النائي عن المحالِّ مَنْ يَسُكنها في لَيَّالِي، أوْ كانَ لأحدِ فيها دارٌ مملوكةٌ ؛ تَكُولُ القَسَامةُ والدَّيةُ عليه ؛ لأنَّه يَلْزَمُه صيانةُ ذلكَ الموضع، وإنْ كانَ في دارِ رَجُلُ خاصَّةُ في السُّوقِ ؛ فعلى عاقلتِه الدُّيةُ والقَسَامةُ عليه ؛ لأنَّه داخلٌ تحت صيانتِه ، فيكُولُ الموصوفُ بالتَّقصيرِ هوَ ، فيجِبُ مُوجَتُ التَقصيرِ عليه » كذا في الشرح الكافي » • الموصوفُ بالتَقصيرِ هوَ ، فيجِبُ مُوجَتُ التَقصيرِ عليه » كذا في الشرح الكافي » •

وقالَ في «شرحِ الطَّحَاوِيُّ» على: «ولوْ وُجِدَ الرَّجلُ قتيلًا في سُوقِ المسلمينَ ، أو في مسجدِ الجامع ؛ فالدَّيةُ على بيتِ المالِ ، وليسَ فيه قَسَامةٌ ، هكدا دَكرَ مُحَمَّدُ اللهِ في هسجدِ الجامع ؛ فالدَّيةُ على بيتِ المالِ ، وليسَ فيه قَسَامةٌ ، هكدا دَكرَ مُحَمَّدُ على اللهُ في «الأصلِ» (١٠) ، وهكدا ذكر الطَّحَاوِيُّ أيضًا ،

وفسَّرَه الْكَرْخِيُّ ﴿ فَقَالَ: إِنَّمَا تَكُونُ الدِّيةُ عَلَىٰ بِيتِ المَالِ إِذَا وُجِدَ فِي السَّوقِ النَّي هِيَ للإمامِ، أو بجماعةِ لمسلمينَ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مِنْكًا خَاصًا: فَيَحِبُ عَلَىٰ أَرِبَابِهَا القَسَامَةُ ، وعلى عَافِيتِهِم الدَّيَةُ ، ولؤ وُجِدَ في دارِ الوقفِ، أو في الأرضِ الموقوفةِ ، فإن كان لقوم معلومِينَ ؛ فانقسمةُ والدَّيَّةُ على الأربابِ ، ولوْ كَنَ الوقفُ على المسجدِ فهوَ كما لو وُجِدَ في المسجدِ ، فَيَحِبُ عَلَىٰ أَهِلِ المُحَمَّةِ القَسَامَةُ والدَّيَةُ » (\*\*) ، إلى هنا لفظُ الشرح الطَّحَاوِيُ » ﴿

قولُه: (وَكَذَلِكَ الْحُسُورُ الْعَامَّةُ)، يَغْنِي: إذا رُجِدَ القَتيلُ فيها تَكُونُ الدِّيةُ عسى بيب المالِ، ولا قَسَامَةَ فيه، كما إذا وُجِدَ في الشَّارِعِ الأعظم،

قولُه: (كَالشُّوارِعِ لَعَامَّةِ الَّنِي بُنِيَتْ فِيهَا) ، أي: بُنِيَّتِ السُّوفُ في الشُّوارِعِ العامَّةِ .

<sup>(</sup>١) ينظر: ١١١ لأصل/المعروف بالميسوط؛ [٦/٥٧٠/ طبعه وزارة الأوفاف القطرية].

<sup>(</sup>٢) ينظر: اشرح محمر الطحاوي، للأسبيخابي [ق/٢٧٧]

وَلَوْ وَجِدَ فِي السُّوقِ إِنْ كَانَ مَمْلُوكًا فَمِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَجِبُ عَلَى السُّكَّانِ وعندهما على المالك، وإن لم يكن مملوكا كَالشَّوَارِعِ الْعَامَّةِ الَّتِي بُنِيَتُ فِيها فعلى بيت المال؛ لأنه لجماعة المسلمين،

وَلَوْ وُجِدَ فِي السَّجْنِ؛ قَالدَّيَةُ عَلَىٰ بَيْتِ الْمَالِ، وَعَلَى قُوْلِ أَبِي يُوسُفَ. الدَّيَةُ وَالْقَسَامَةُ عَلَىٰ أَهْلِ السِّجْنِ؛ لِأَنَّهُمْ سُكَّانٌ وَوِلَايَةُ التَّذْبِيرِ إلَيْهِمْ، وَالطَّهِرُ

ومعنى قولِه: (فَعِنْكَ أَبِي بُوسُفَ ﴿ يَجِبُ عَلَىٰ السُّكَّابِ)، أي: نَجِبُ الفَسَامةُ على مَنْ في السُّوقِ المملوكةِ ، سواءٌ كانُوا مُلَّاكًا أَوْ غَيْرَ مُلَّاكِ على ما عُرِفَ [١٤٧٩/٣] مِنْ مَلْهَبِهِ .

والشَّارعُ: هوَ الطَّريقُ الَّذي يشْرَعُ فيه النَّاسُ، [على الإمسادِ](١) المَجازِيُّ. أَوْ هوَ مِنْ قولِهم: شَرَعَ الطريقُ إذا نَبَيَّنَ. كذا في «المغربِ»(١).

قولُه: (وَلَوْ وُجِدَ فِي السَّجْنِ؛ فَالدِّيَةُ عَلَىٰ بَيْتِ الْمَالِ، وَعَلَى [١٣٣١٨م قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: الدُّيَةُ(٣) وَالْقَسَامَةُ عَلَىٰ أَهْلِ لسَّجْنِ)، ذَكَرَه تفريعً على مسألةِ (المختصر).

قَالَ الْكَرْخِيُّ فِي «مختصرِه» ﴿ قَالَ أَبُو خَنِيفَةَ ﴿ فِي القَتِيلِ يُوجَدُ فِي السِّجِنِ، لَا يُغْرَفُ مَنْ قَتَلَهِ ، الدَّيةُ على بيتِ المالِ ، وقالَ أَبُو يُوسُفَ ﴿ فِي السِّهِ : على أَللُهُ النَّامِةُ وَالدِّيةُ ﴾ ﴿ إلىٰ هما لفظُ الْكَرْحِيِّ ﴿ فِي السَّجِنِ القَسَامَةُ وَالدِّيةُ ﴾ ﴿ إلىٰ هما لفظُ الْكَرْحِيِّ ﴿ فِي اللَّهِ مَا لَهُ الْكَرْحِيِّ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا

ثمَّ ذَكَرَ الْكَرْحِيُّ ﷺ قولَ مُحَمَّدٍ مع أبي حَنِيفَةَ ﷺ، [ركذا الْقُدُورِيُّ](٥)

 <sup>(</sup>١) في الأصل. «كالإستاد» والعثبت من افا٢٤، وقره، وقم»، وقال و اع، وهو الموفق لِمًا
وقع في قالمغرب في ترتيب لمعرب»،

<sup>(</sup>٢) ينظر: ١١المغرب في ترتيب المعرب، للمُطَرِّزِي [٤٣٩/١]

<sup>(</sup>٣) هي ١٥ الأصل ١٤ ((١٠٠٤) و لعثبت من ((١١٤)) و ارا) و ورم ، و ورث ، و ورع ١٠

<sup>(</sup>٤) ينظر الشرح محتصر الكرخي النقدوري [ق/٥٤٥، داماد]

<sup>(</sup>٥) ما بين المعقوفتين؛ ريادة من (١٤٤)، والراة، والماا، والراء، والغاه.

أَنَّ الْقَتْلَ حَصَلَ مِنْهُمْ ، وَهُمَا يَقُولَانِ: إِنَّ أَهْلَ الشَّجْرِ مَقْهُورُونَ فَلَا يَتَنَاصَرُونَ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِمْ مَا يَجِبُ (١٧٧٠هـ) لِأَجْرِ النُّصْرَهِ، وَلِأَنَّهُ بُنِي لِاسْتِيفَاءِ حُقُوفِ لُمُسْلِمِينَ ، فَإِذَا كَانَ غُنْمُهُ يَعُودُ إِلَيْهِمْ ؛ فَعُرْمُهُ يَرْجِعُ عَلَيْهِمْ.

قَالُوا: وَهَانِيهِ قُرَيْعَةُ الْمَالِكِ وَالسَّاكِنِ وَهِيَ مُخْتَلَفٌ فِيهَا بَيْنَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفُ ﷺ.

ذَكَرَ قُولَه مَعَ أَبِي حَنِيفَةً فِي كِتَابِ ﴿النَّقَرِيبِ﴾، فقالَ. ﴿قَالَ أَبُو حَنِيفَةً وَمُحَمَّدٌ ﷺ: إِذَا وُحِدَ القَتِيلُ فِي السِّجِنِ؛ فَالدِّيةُ عَلَىٰ بِيتِ الْمَالِ، وقَالَ أَنُو يُوسُفَ ﷺ: عَنىٰ أَهُلُ ل أَهِلَ لَشَّحِنِ (١).

لهما: أنَّ يدَ الإمام ثابتةٌ على لسِّحنِ ، فَيَنْزَمُه نُصُرِتُه ، ومَنْ فيه لَا تُصْرةً له ، ولا تصرُّف ، ومَا يَلْزَمُ الإمامَ يَكُونُ في بيتِ ولا تصرُّف ، وإنَّما هوَ مَقَّهورٌ ، فلا يَتَعَلَّقُ به خُكُمٌ ، وما يَلْزَمُ الإمامَ يَكُونُ في بيتِ المال ، ولأنَّ السِّجلَ لمَصالِحِ المسلمينَ كالجَو مِعِ ، فغَنْمُه بهم ، فكذا غُرَّمُه عليهم .

ولأبي يُوسُفَ هِنَهُ: أَنَّ الطَّاهِرَ أَنَّ القَتلَ حَصَلَ مِنْ أَهْلِ السِّجنِ (\*)، فَوَجَبَ أَنْ يَختصُّ الصَّمانُ بِهِمِ».

قَالَ الْقُدُّورِيُّ ﷺ: «وهذا على أَصْلِهِ [في اعتبارِ](آ) السَّاكنِ دونَ المالثِ». وهذا معنى قولِ صحبِ «الهدايةِ» ﷺ: قالوا: وهذه فُرَيْعَةُ المالكِ والسَّاكنِ.

تُولُه: (بُنِيَ)، آي: السِّجنُّ،

قولُه: (فَإِذَا كَانَ عُنْمُهُ يَعُودُ إِلَيْهِمْ؛ فَعُرْمُهُ يَرْحِعُ عَلَيْهِمْ)، أي: إذا كانَ غُنْمُ السَّجنِ وهوَ نَفْعُه يَعُودُ إلى المسلمينَ؛ فغُرْمُ السَّجنِ يَرْجِعُ على المسلمينَ أيصًا؛

<sup>(</sup>١) عطر: فاشرح مختصر الكرخي، للقدوري [ق/٣٤٥/ داماد].

<sup>(</sup>٢) في لا لأصل، «المسجد» والمثبت من: ﴿ قَالَا ﴾ ، والرا ، وقم ﴾ ، والله ، وقع ا

 <sup>(</sup>٣) عي د الأصل». «باعتبار» والبثيت من فعا٢»، وقر»، وقم»، وقد، ، وقعه

قَالَ: وَإِنْ وُجِدَ فِي بَرِّيَةِ لَيْسَ بِقُرْبِهَا عِمَارَةٌ ؛ فَهُوَ هَدَرٌ ، وَتَفْسِيرُ الْفُرْبِ مَا دَكَرْنَ مِنْ الْسَيْمَاعِ الصَّوْتِ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِهَدِهِ الْحَالَةِ لَا يَلْحَقُهُ الْعَوْثُ مِنْ عَيْرِهِ فَلَا يُوصَفُ أَحَدٌ بِالتَّقْصِيرِ ، وَهَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَمْلُوكَةً لِأَحَدٍ . فإن كانت فالقسامة والدية على عاقلته -

🚓 غلاة البيان 🏖

لأنَّ الغُرْمَ بالغُّنُم.

قُولُه: (قَالَ. وَإِنَّ وُجِدَ فِي بَرَّيَّةٍ لَيْسَ بِقُرْبِهَا عِمَارَةٌ؛ فَهُوَ هَدَرٌ)، أي: قالُ القُدُّورِيُّ ﷺ فِي لامختصرِه، (١).

وذلك لأنَّ هذه البُقعة ليسَ لأحد عليها يَدُّ، ولا هوَ أخصُّ بها ، فلم يُتَعَلَّق به حُكُمٌ ، فأمَّا إذا كانَ بقُرْبِها عِمارةٌ مِصْرٌ ، أو قريةٌ ؛ فعليهم لقَسَامةُ والدَّيَةُ ، واعتبروا في الفُرْبِ أَنْ يَكُونَ بحيثُ يُسْمَعُ منه الصَّوتُ ؛ لأنَّ الصَّوتَ إذا سُمِعَ منه ؛ فالعَوْثُ يلخقُ تلكَ البُقعة مِن العمارةِ في الغالبِ ، فنعلَّق بها الحُكُمُ ؛ لأنَّه يُنْسَبُ حينئذِ يلخقُ تلكَ البُقعة مِن العمارةِ في الغالبِ ، فنعلَّق بها الحُكُمُ ؛ لأنَّه يُنْسَبُ حينئذِ أَهلُ العِمارةِ إلى التَّقصيرِ ، وإنْ لَمْ يَتَلُغِ الصَّوتُ لا يَلْحَقُ الغَوْثُ ، فلا يَجِبُ شيءُ لعدم نِسِةِ التَّقصيرِ .

وقالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ فَي المختصرِهِ اللهِ الفَالَ مُخَمَّدٌ ﴿ وَإِذَا وُجِدَ الفَتيلُ فَي فَلَاةٍ مِنَ الأَرضِ ، نُظِرَ فِي ذَلكَ المكانِ ، فإنْ كانَ مِلْكًا لإنساذٍ ؛ فالقسامةُ على ذلكَ الرَّجلِ الَّذي يَمُلِكُ ذلكَ الموضعَ ، وعلى قبيلتِه ، وعليهم الدِّيَةُ.

وإنَّ كَانَ ذَلَكَ المُوضِعُ لَا مَالِثَ لَهِ ، رَكَانَ مُوضِعًا يُشْمَعُ فَيهِ الصَّوتُ مِنْ مِصْرِ مِنَ الأَمْصَارِ ؛ فعلَىٰ أَقْرَبِ القبائلِ إلىٰ ذَلَكَ المُوضِعِ مِنَ الْمِصْرِ الْقَسَامَةُ والدَّيةُ ، وإنَّ كَانَ ذَلَكَ المُوضِعُ لَا يُشْمَعُ فيهِ الصَّوتُ ، وليسَ بِمِلْكِ لأَحْدِ ؛ فإنَّ دَعَهُ هَدَرٌ ٤ (٢).

<sup>(</sup>١) ينظر: المختصر القُدُّوريَّة [ص١٩٧]،

<sup>(</sup>٢) ينظر الشرح مختصر الكرخي؛ للعدوري [ق/٣٤٥/ داسد].

وَإِنْ وُجِدَ بَيْنَ قَرْيَتَيْنِ ؛ كَانَ عَلَىٰ أَقْرَبِهِمَا وَفَدُ بَيَنَاهُ وَإِنْ وُجِدَ فِي وَسَطِ الْفُرَاتِ يَمُّرُ بِهِ الْمَاءُ ؛ فَهُوَ هَدَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي بَدِ

قولُه: (وَإِنْ وَجِدَ بَيْنَ فَرْيَقَيْنِ؛ كَانَ عَنَىٰ أَقْرَبِهِمَا)، هذا لفظ (١٣٣/٨مام) مُفْدُوريً هِمَا)، هذا لفظ (١٣٣/٨م)

وأشارَ بفولِه: (وَقَدْ بَيَّنَاهُ) ، إلى ما ذكرَ عندَ قولِه: (وَإِنْ مَرَّتْ دَابَّةٌ بَيْنَ الْقَرْيَتَئِنِ وَعَلَيْهَا قَتِيلٍ) ، [٢٩/٣ء] ولكنْ هذا محمولٌ على ما إذا كانَ يَبْنُغُ الصَّوتُ إليه .

قولُه: (وَإِنْ وُجِدَ فِي وَسَطِ الْفُرَاتِ يَمُرُّ بِهِ الْمَاءُ؛ نَهُوَ هَدَرٌ)، وهذا نفظُ الْقُدُورِيِّ فِي المَاءُ؛ نَهُوَ هَدَرٌ)، وهذا نفظُ القُدُورِيِّ فِي المختصرِه، (١).

وقالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ فَي المختصرِ ١٥ : الواذا رُجِدُ القتيلُ هي نهرِ جارِ صغيرِ ممَّا يُتُصَىٰ فيه بالشُّفعةِ للشَّريكِ ؛ فعلى عاقلةِ أربابِ السَّهرِ ١٠ (١٠).

ثمَّ قَالَ فِيه بِعدَ صفحةٍ: «وإنْ وُجِدَ في مثلِ الفُراتِ، أو دِجُلةَ يَجْرِي بِهِ المَاهُ؟ ولا قَسَامَةُ فِيه، ولا دِينَة على أحدِ، وإنْ وُجِدَ مُخْتِسًا في موصع مِنْ دِجْنة، أو الفُراتِ؛ فعلى أقربِ الفُرَى منْ ذلك الموضع مِنْ حيثُ يُسْمَعُ الصَّوتُ: الفَسَامةُ والدِّيةُ النَّ المن عَلى الْكُرُجِيِّ اللَّهَامةُ والدِّيةُ اللَّهَامةُ الْكُرُجِيِّ اللَّهَامةُ الْكُرُجِيِّ اللَّهَامةُ الْكُرُجِيِّ اللهَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ وَالدِّيةُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ وَالدِّيةُ اللهُ اللهُ وَالدِّيةُ اللهُ اللهُ وَالدِّيةُ وَاللهُ وَالدِّيةُ وَالدِّيةُ وَالدِّيةُ وَالدِّيةُ وَالدِّيةُ وَاللهُ وَالدِّيةُ وَاللهُ وَالدِّيةُ وَالدِّيةُ وَاللهُ وَالدِّيةُ وَاللهُ وَالدِّيةُ وَالدِّيةُ وَاللهُ وَالدِّيةُ وَاللهُ وَالدِّيةُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَالدُّيةُ وَاللهُ وَالدِّيةُ وَاللهُ وَاللّهُ وَا

فَمَنْ هَذَا عَرِفْتَ: أَنَّ قَيْدَ «الْقُراتِ» في «مختصرِ الْقُدُورِيُّ»؛ احترازٌ عنْ نهرِ صغيرِ ، وكذا قَيْدُ «الوسطِ»؛ احترازٌ عنْ أَنْ يَكُونَ مُخْتَبِسًا في شَطَّ الفُراتِ.

وقالَ في «الجامع الصَّغير»: «مُحَمَّدٌ، عنْ يَعْقُوتَ، عنْ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ في الفَّراتِ، قالَ: ليسَ على أحدٍ شيءٌ، وإذا كانَ على الدَّابَّةِ قتيلٌ،

<sup>(</sup>١) ينظر: المصدر السابق

<sup>(</sup>١ ينظر، اشرح محتصر الكرحي، للقدوري [ق/٣٤٥/ داماد]

<sup>(</sup>٣) سطر: اشرح مختصر الكرحي؛ للعدوري [ق/٣٤٦] داماد]

أُحَدٍ وَلَا فِي مِنْكِهِ ..... أَحَدٍ وَلَا فِي مِنْكِهِ ....

وهوَ يمرُّ بينَ القَريتَيْنِ ؛ كنَّ على أقربِهم »(١). إلى هنا لفظُ مُحَمَّدٍ على ،

وأَصْلُهُ: أَنَّ الْقَسَامَةَ وَالدِّيَةَ إِنَّمَا شُرِعَتْ عَلَىٰ جَمَاعِهِ نُسِبُوا إِلَىٰ التَّقصيرِ فيما لَزِمَهُم مِنَ الْحِفْظِ، وليسَ الْفُرَتُ بدخلٍ في ولايةِ أحدٍ، ولَا يَلْزَمُ حِفْظُه أحدًا، بَلْ هُوَ بَمَنزَلَةِ الْمَفَازَةِ الَّتِي لَا تَدْخُلُ في ولايةِ أحدٍ، فلَمْ يَسْتَقِمْ نِسْبَتُه إِلَىٰ أحدٍ، فوَجَبَ آذْ يَكُونَ هَذَرًا.

فَأَمَّا اللَّابَّةُ: فَلَا تَنْفَتُ عَنِ الولايةِ والحِفظِ، وما بينَ القريتَيْنِ مسوبٌ إلى إحداهما لَا مَحالةً، وعلى أهلِ القريةِ حِفْطُه، فإذا رُجِدَ فتيلُ على الدَّبَّةِ في حدودِهم؛ نُسِتَ ذلكَ إلى تقصيرِهم فيما لزِمَهم، وإنَّما وَجَبَ أَن يُجْعَلَ على أقربِهما، لِمَا رُوِي: أَنَّ عُمَرَ ﴿ مَنْ حَكَمَ كَذَلكَ في قتيلٍ وُجِدَ بينَ وَادِعَةَ وَأَرْحَبَ، فجعلَ ذلكَ على فجعلَ ذلكَ على وادِعَةً لقُرْبِها (٢).

وقالَ شبخُ الإسلامِ خُوَاهَرُ زَادَهُ فِي الشرحِه للأصلِ». الهذا إدا كانَ موضعُ انبعاثِ الماءِ في دارِ الشَّركِ؛ لأنَّه إذا كانَ كذلكَ ، فلعلَّ هذا قتيلُ دارِ الشَّركِ؛ وأمَّا إذا كانَ موضعُ انبعاثِ المالِ؛ لأنَّ موضعُ كانَ موضعُ انبعاثِ المالِ؛ لأنَّ موضعَ انبعاثِ لماءِ في يدِ المسلمينَ ، فسواءٌ كانَ قتيلَ مكانِ الانبعاثِ ، أو مكانِ آخرَ دونَ دلكَ ، فهوَ قتيلُ المسلمينَ ، فيجِبُ الدَّيَةُ في بيتِ المالِ».

فأقولُ: هذا الّذي ذكرَه خُوَاهَرْ زَادَهُ ﴿ لِيسَ بشيءٍ ؛ لأنَّه حلافُ ما نصَّ علمه مُحَمَّدٌ ﴿ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّمَ مَا السَّغيرِ اللَّهُ مَا اللَّهُمَ ، ولَمْ يُوجِبُ شيئًا في قتيلٍ يمُزُّ به الفُراتُ .

<sup>(</sup>١) ينطر: ١١١جامع الصعير إمع شرحه النافع الكبيرة [ص٣٠]

<sup>(</sup>٢) سبق تخريجه،

وَإِنْ كَانَ مُحْتَبَسًا بِالشَّاطِيِّ؛ فَهُوَ عَلَىٰ أَقْرَبِ الْقُرَىٰ مِنْ دَلِكَ الْمَكَانِ عَلَىٰ التَّفْسِيرِ الَّذِي تَفَدَّمُ لِأَنَّهُ احْتَصَّ بِنُصْرَةِ هَذَا الْمَوْصِعِ فَهُوَ كَالْمَوْضُوعِ عَنَى الشَّطَّ وَالشَّطَّ فِي يَدِمَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُمْ يَسْتَقُونَ مِنْهُ الْمَاءَ وَيُورِدُونَ تَهَائِمَهُمْ فِيهَا ،

وكدلك رَوَى الطَّحَاوِيُّ والْكَرْخِيُّ في «مُختصريهما»، ولم يَعْتَرُوا موضعَ البعاثِ الماءِ أصلاً، ولأنَّ القَسَمة والدُّيَة إِنَّما يَجِبانِ حيثُ نَجِبانِ على الجماعةِ لنسبةِ التَّقصيرِ إليهم فيما لزِمَهم من الجمط، وليسَ المُراتُ ودِخلهُ في ولايةِ أحدٍ، بيت المان يكن حِفْظه لازمًا على أحدٍ، فَلَمْ يَسْتَقَمْ نِسِبةُ التَّقصيرِ إلى أحدٍ، فصارَ كالمَعارةِ البعيدةِ التَّي لَا يُسْمَعُ الصَّوتُ فيها، ولا يُلْتَعَتُ إِذَنَ إلى موصعِ انبعاثِ الماء.

ولو كانَ لكونِ موضع انبعاتِ الماءِ في دارِ الإسلامِ أَثَرٌ في وجودِ الدَّيَةِ ؛ لأنَّه قتيلُ المسلمينَ ، لوجَبَ الدِّيَةُ إذا وُجِدَ القتيلُ في دارِ الإسلامِ في المَفازةِ البعيدةِ ، لأنَّه فتيلُ [٢/٨٠/٠] المسلمينَ لا محالةَ ، فلمَّا لَمْ تَجِبِ السَّيَةُ في المَفازةِ ؛ لأنَّها ليسَتْ في ولايةِ أحدٍ ، فكدا لا تَجِبُ في الفراتِ ؛ لأنَّه ليسَ في ولايةِ أحدٍ ، فَافْهَمْ .

قولُه: (وَإِنْ كَانَ مُحْتَبَسًا بِالشَّاطِيِ؛ فَهُوَ عَلَىٰ أَثْرَبِ الْقُرَىٰ مِنْ ذَلِكَ الْمَكَانِ)، وهذا لفظُ الْقُدُّورِيُّ ﷺ في «مختصرِه،)(١).

يُرِيدُ به: إذا كانَ يُسْمَعُ الصَّوتُ مِنَ القُرئ، وهذا معنى قولِه على التَّهسيرِ الَّذِي تَقَدَّمَ، وذلكَ لأنَّ شَطَّ الفُراتِ في يدِ مَن يفُرُبُ منه، ألَا تَرَىٰ أَنَّهم يَسْتَقُونَ منه الماء، ويُورِدونَ بهائمَهم فيه، وإدا كانَ في أيدبهم كانوا أَخَصَّ به، فلزِمَهم القَسَامةُ والدِّيَةُ،

قُولُه: (بَهَائِمَهُمْ فِيهَا) ، أي: في الشَّطُّ ، وَأَنَّكَ الضَّميرَ على تأويلِ النَّاحيةِ .

<sup>(</sup>١) ينظر: المختصر المُنْدُورِيِّ، [ص/١٩٢]،

بِجْلَافِ النَّهْرِ الَّذِي يُشْتَحَقُّ بِهِ الشُّفْعَةُ لِالْحَبْصَاصِ أَهْلِهَا بِهِ لِقِيَامِ يَدِهِمُ عالبه فَتَكُونُ الْقَسَامَةُ وَالدَّيَةُ عَلَيْهِمْ.

قَالَ: وَإِنِ ادَّعَىٰ الْوَلِيُّ عَلَىٰ وَاحِدٍ مَنْ أَهْلِ الْمَحلَةِ بِعَيْنه ؛ لَمْ تَسْقُطِ الْقسامةُ عَنهُمْ وَقَدْ ذَكْرُنَاهُ وَذَكَرْنَا فِيهِ الْقِيَاسَ وَالْإِسْتِحْسَانَ .

قولُه: (بِخِلَافِ النَّهْرِ الَّذِي بُسْتَحَقَّ بِهِ الشَّفَعَةُ)، يَتَعَلَّقُ بِقولِه: (فَهُوَ هَدَرٌ). يَغْنِي: إذا رُّجِدَ القنيلُ في النَّهْرِ الصَّغيرِ، يَجِبُ فيه القَسَامةُ والدِّيَةُ على عاقلةِ أربابِ النَّهْرِ، ولَا يَكُونُ هَدَرًا لنسبةِ التَّقصيرِ إليهم؛ لأنَّه في أيديهم،

قولُه: (قَالَ: وَإِنِ ادَّعَىٰ الْوَلِيُّ عَلَىٰ وَاحِدِ مَنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِعَيْهِ، لَمْ نَسْقُطُ الْقَسَامَةُ عَنْهُمْ)، أي: قالَ القُدُودِيُّ هِلَىٰ في «محتصرِه»(أ).

وسقوطُ القَسَامةِ هوَ القياسُ، وهوَ روايةُ ابنِ المباركِ عنْ أبي حَنِيفَةَ ﷺ، ورُوِيَ عن مُحَمَّدِ ﷺ، مثلُه.

وفي الاستحسانِ: لَا يَسْقُطُ، وهوَ روايةٌ «الأصلِ»؛ لأنَّا قَدْ عَلِمْمَا: أَنَّ القَاتَلَ أَحَدُ أَهلِ المحلَّةِ في الظَّاهرِ، وبهدا يَجِبُ عليهم الضَّمانُ، فإذا ادَّعَىٰ الوَلِيُّ علىٰ واحدٍ بِعَيْنِه، فَلَمْ يَزِدُ علىٰ مَ عَلِمْناه، فلاَ بَتَغَيَّرُ حُكُمُ القَسَامةِ بذلكَ،

وَوَجُهُ القياسِ: أنَّ دعوَاهُ على واحدِ إِبْراءٌ للباقينَ، فَلَمْ يَجُزِ استحلافُهم مع إبراءِ الوَلِيِّ لهم، فَيَجِبُ يمينٌ واحدةٌ، وقدْ مرَّ تمامُ البيانِ عندَ قولِه: (هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا إذَا ادَّعَى إِلاَءِ الْوَلِيُّ الْقَتْلَ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ، وَكَذَا إذَا ادَّعَىٰ عَلَىٰ الْبَعْضِ لَا بِأَعْيَانِهِمْ).

قولُه: (وقدُ ذَكرُماهُ)، أَسَارَ به إلىٰ ما ذكرُناه بفولِه: (وَلَوِ ادَّعَى عَلَىٰ الْبَغْضِ بِأَصْيَانِهِمُ: أَنَّهُ قَتَلَ وَلِيَّهُ صَمْدًا أَوْ خَطَأً)

<sup>(</sup>١) - ينظر: (لمصدر السابق [ص/١٩٣]-

قَالَ: وَإِنِ ادَّعَىٰ عَلَى وَاحِدِ مِنْ عَبْرِهِمْ ؛ سَقَطَ عَنْهُمْ.

وَوَجْهُ الْفَرْقِ هُوَ أَنَّ وَحُوبَ الْقَسَامَةِ عَلَيْهِمْ دَلِيلٌ عَلَىٰ أَنَّ الْقَاتِلَ مِنْهُمْ فَعْيِئة وَاحِدًا مِنْهُمْ لَا يُتَافِي ابْتِدَاءَ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ مِنْهُمْ بِحِلَافِ مَا إِذَا عَيَّنَ مِنْ عَيْرِهِمْ لِأَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ لَا يُتَافِي ابْتِدَاءَ الْأَمْرِ لِأَنَّهُ مِنْهُمْ بِحِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ عَيْرِهِمْ لِأَنَّ ذَلِكَ بَيَانُ أَنَّ الْقَاتِلُ لَيْسَ مِنْهُمْ ، وَهُمْ إِنِّمَا يَعْرَمُونَ إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ مِنْهُمْ لِكُونِهِمْ قَتَلَةً تَقْدِيرًا حَيْثُ لَمْ يَأْخُدُوا عَلَىٰ بَدِ الطَّالِمِ ، وَلِأَنَّ أَهْلَ الْمَحَلَّةِ مِنْهُمْ لِكُونِهِمْ قَتَلَةً تَقْدِيرًا حَيْثُ لَمْ يَأْخُدُوا عَلَىٰ بَدِ الطَّالِمِ ، وَلِأَنَّ أَهْلَ الْمَحَلَّةِ لَنَهُمُ وَلَا يَقْتُلُ مَنْ الْفَيْرِ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ إِلَّا يِدَعْوَىٰ الْوَلِيُّ ، فَإِذَا ادَّعَى الْقَتْلَ عَيْرِهِمْ الْمُتَنَعَ دَعْوَاهُ عَلَيْهِمْ وَسَقَطَ لِفَقْدِ شَرْطِهِ ،

قَالَ: وَإِذَا الْتَقَى قَوْمٌ بِالسُّيُوفِ، فَأَجْلُوا عَنْ قَنِيلٍ ؛ فَهُوَ عَلَىٰ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ ؟

نُولُه: (قَالَ: وَمَنِ ادَّعَىٰ عَلَىٰ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِهِمْ؛ سَقَطَ عَنْهُمْ).

ودلك لأنَّ هذا الحُكْمَ لَا يَلْزَمُ أهلَ المحلَّةِ بظهورِ الفتيلِ، إلَّا بعدَ أَنْ يَّدعِيَ عليهم الوَلِيُّ، فإذا ادَّعى على غيرِهم؛ فقدْ نفَى بدعواه الفتلَ عنَّ أهلِ المحلَّةِ، يَشْفُط عنهم حُكْمٌ ذلكَ ، وقدِ استَوْمَيْنا البيانَ عندَ قولِه: (هَلَـا الَّذِي ذُكَرْنَا إِذَا ادَّعَىٰ الْوَلِيُّ الْقَتْلَ عَلَىٰ جَمِيعِ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ). فيُنْظَرُ ثَمَّةَ لَا محالةً.

قولُه: (قَالَ: وَإِذَا الْتَقَىٰ قَوْمٌ بِالشَّيُّرِفِ، فَأَجْلَوْ، عَنْ قَنِيلٍ؛ فَهُوَ عَلَىٰ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ)، أَيْ قَالَ في «الجامع الصَّغيرِ»،

وصورتُها فيه: «مُحَمَّدُ، عنَّ يَغْفُوبَ، عنْ أبي حَبِفَةَ ﴿ إِلَّا أَنْ بَدَّعِيَ الْأُولِياءُ على بِالسَّيوفِ، فأَجْلُوا عن قتيلٍ، قالَ: هوَ على أهلِ المحلَّةِ، إلَّا أَنْ بَدَّعِيَ الأُولِياءُ على أولئكَ، أَوْ يُعْرَفَ رجلٌ بعَيْنِه، فلا يَكُونُ على أهلِ المحنَّةِ، ولا على أولئكَ إلَّا أَن يُقِيمُوا المِيِّنَةُ اللهُ إلى إلى إلى الله الله المَعْمِلِهِ اللهُ ال

<sup>(</sup>١) ينظر المالحامع الصغير اسم شرحه النافع الكبيرة [ص/٣٠٥].

لأن الفنيل بَيْنَ أَطْهُرِهِمْ وَالْحِفْطُ عَلَيْهِمْ ( إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْأَوْلِيَاءُ عَلَىٰ أُولَئِكَ أَوْ عَلَىٰ [٢٧٨/و] رَجُلٍ مِنْهُمْ بِعَيْنِهِ فَلَمْ يَكُنْ عَلَىٰ أَهْلِ الْمَحَدَّةِ شَيْءٌ) لِأَنَّ مَدِهِ

وأَصْلُ ذَلَكَ: أَنَّ القنيلَ إِذَا وُجِدَ في محلَّةٍ ، وَلَمْ يُعْرَفُ قَاتِلُه ؛ تَجِبُ الفَسَامَةُ وَالدِّيَةُ عَلَىٰ أَهْلِ المحلَّةِ بمحديثِ خَيْبَرَ ، إلا أَنْ يَدَّعِيَ الأولياءُ على بعض العريقينِ ؛ بَرِئَ آهلُ المحلَّةِ مِن ذَلَكَ ؛ لأَنَّ دعواهم عنى غيرِ أهلِ المحلَّةِ إبراءٌ لأهلِ المحلَّةِ ، فَرَ أَهلُ المحلَّةِ ، فَلَا يَثْبُثُ عليهم شيءٌ أيصًا بمجرَّدِ الدَّعوى بدونِ إقامةِ البيَّنةِ ، فقولِه عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ اللَّعوى بدونِ إقامةِ البيَّنةِ ، فقولِه عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ اللَّهُ اللَّهُ المُلَّعِينَ عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّعِينَ عَلَىٰ مَنْ أَنْكُولُ اللَّهُ اللَهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَ

#### وقولُه: (أَوْ يُعْرَفَ رَجُلٌ بِعَيْنِهِ).

قَالَ فَحَرُ الْإِسلامِ البَرْدُويُ ﴿ اللَّهِ الْعَنَىٰ بِهِ فِي الدَّعُوىٰ لَا فِي ظَهُورِ الْقَتَلُوا وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهِ الْقَتَلُوا لَا مِنْ أَهْلِ المَحَلَّةِ } لأَنَّه لو كَانَتِ الدَّعُوىٰ على واحدٍ منْ أَهْلِ المَحَلَّةِ } لاَ يَتَضَمَّنُ ذَلْكَ براءُ أَهْلِ المَحَلَّةِ } لاَ يَتَضَمَّنُ ذَلْكَ براءُ أَهْلِ المَحَلَّةِ } لاَ يَتَضَمَّنُ ذَلْكَ براءُ أَهْلِ المَحَلَّةِ إِذَا لَمْ تَقُمِ الحُبَّةُ على الرَّجلِ الَّذِي عَيَّنُوه } لأَنَّ القَسَاعَةَ تَدُلُّ على أَنَّ أَهْلِ المَحَلَّةِ إِذَا لَمْ تَقُم الحُبَّةُ على الرَّجلِ الَّذِي عَيَّنُوه } لأَنَّ القَسَاعَةَ تَدُلُّ على أَنْ القَاتِلُ منهم ، فَتَعْبِينُهُ منهم لاَ يُنافِيهِ ، بِحَلافِ التَّعِينِ مِنْ غيرِهم } لأَنَّه يُنافِيها ﴾ وقدُ مرَّ ذلكَ قبلَ هذا .

ولا يُقالُ: الغَّاهِرُ أنَّ أوسُكَ القومَ فَتَلُوهِ؛ لأنَّا نَقُولُ: الظَّاهرُ يَصْلحُ للدَّفعِ، لَا للاستحقاقِ.

يُقالُ: أَجْلُوا عَنْ قَتِيلٍ<sup>(٣)</sup>؛ أي: انكَشَفُوا وانفَرَجوا. يَعْنِي: ذَهَبُوا وتَرَكُوا قَسِلًا.

قُولُه: (بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ)، أي: بينَهم، والظَّهْرُ مُفْحَمٌ، كما في قولِه ﷺ ﴿ لَا

<sup>(</sup>١) مبق تخريجه،

 <sup>(</sup>٢) بشارة إلى قرل صحب المهداية؛ الرّإذا التّقَى قَوْمٌ بِالسَّيْرِفِ فَأَجْنُو عَنْ قَتِيلٍ، ينظر: اللهداية اللمرّعيماني [٥٠٣/٤].

الدُّعْوَىٰ تَضَمَّتُ بَرَاءَةً أَهْلِ الْمَحَلَّةِ عَنْ الْفَسَامَةِ.

قَالَ (وَلَا عَلَىٰ أُولَئِكَ حَتَّىٰ يُقِيمُوا الْبَيِّنَةَ) لِأَنَّ بِمُجَرَّدِ الدَّعْوَىٰ لَا يَشْتُ الْحَقُّ لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ ، أَمَّا يَسْقُطُ بِهِ الْحَقُّ عَنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ حُجَّةً عَلَىٰ نَفْسِهِ .

وَلَوْ وُجِدَ قَتِيلٌ مِي مُعَسْكَرٍ ، أَقَامُوا بِفَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ ؛ لَا مِلْكَ لِأَحَدٍ فِيهَا ، فَإِنْ كَانَ وَجِدَ فِي جَبَاءِ ، أَوْ فُسْطَاطٍ ؛ فَعَلَىٰ مَنْ يَسْكُنُهَا الدِّيةُ وَالْفَسَامَةُ ، وَإِنْ كَانَ \_\_\_\_\_\_\_ هاية بيان اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَّىٰ »(١١).

قالَ في قالفائقي " قَاقَامَ فلانَّ بينَ أَطْهُرِ قومِه وظَهْرانَيْهم ، أي [٢٠٥٢، ١٨] : أقامَ بيتهم ، وإقحامُ الأَظْهُرِ \_ وهو جَمْعُ ظَهْرٍ \_ على معنى أنَّ إقامته فيهم على سبيل الاستظهار بهم ، والاستناد إليهم ، وأمَّا قَطْهرانَيْهم " فقدْ ريدَتْ فيه الأَلفُ والنُّونُ على قطى «طَهْرا عند التَّنية للتَّاكيدِ (٢) ، وكأنَّ معنى التَّنية : أنَّ ظَهْرًا منهم فُدَّامه ، وآخرَ وراءه ؛ فهوَ مَكْنُوفٌ مِنْ جانبيه ، هذا أَصْلُه ، ثمَّ كَثُرُ حَنَى استُعْمِلَ في الإقامة بينَ القومِ مطلقً ، وإن لَمْ يَكُنُ مَكُنُوفٌ " . ذكرَه في الألفِ معَ الرَّاي،

قولُه: (لِلْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ)، أَشَارَ به إلى ما دَكَرَه في أُوائلِ بابِ القَسَامةِ بقولِه: «البَيْنَةُ عَلَىٰ المُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَىٰ مَنْ أَنْكَرَ)(؛).

قولُه: (وَلَوْ وُجِدَ تَتِيلٌ فِي مُعَسْكَرِ، أَقَامُوا بِفَلَاةٍ مِنَ الْأَرْضِ؛ لَا مِلْكَ لِأَحَدِ فِيهَا، فَإِنْ وُجِدَ فِي حِبَاءِ، أَوْ فُسُطَاطٍ؛ فَعَلَىٰ مَنْ بَسْكُنُهَا الدَّبَةُ وَالْقَسَامَةُ، وَإِنْ كَانَ

<sup>(</sup>۱) مىل تخريجە،

 <sup>(</sup>٧) الردلك إلى الألف والنول تستحملان للمبائمة كما في المعطشان، والسكران، ١ كنا في حاشيه المال.

<sup>(</sup>٣) ينظر: «العاثق في غريب الحديث؛ للرمحشري [٤١/١]

<sup>(</sup>١٤) - سېق تخريجه ،

## خارِجًا مِنَ النَّهُ سَطَاطِ ؛ فَعَلَى أَقُرِبِ الْأَحْبِيَةِ ؛ اعتبارا لليد عند العدام الملك

خَارِحًا مِنَ الْفُسُطَاطِ؛ فَعَلَىٰ أَقْرَبِ الْأَخْبِيَةِ) (١٠) ، وهذه منْ مسائلِ ١١ الأصلِ ١ ذكرُها تفريعًا على مسألةِ ١ المختصرِ ٢ ،

يُقالُ: عَسْكَر يُعَسْكُرُ عَسْكَرةً ؛ إذا هيًّا العَسْكَرَ ، كذا في «ديوانِ الأدبِ»(١٠).

والعَشكرُ. هَوَ الجُنُدُ، وَكَانَ مِنْ حَقِّ الكلامِ أَنْ يُقَالَ: في عَشكرِ أَقَامُوا بِفَلاهِ أي: نَزَلُوا وسَكَنُوا بِهِ ؛ لأَنَّ المُعَشْكَرُ بِفتح الكافِ منزل العَشكرِ ، إلَّا أَنْ يُقَالَ: أَرَاهَ به: العَشْكَرِ المُهَيَّأَ.

وجملة ](1) الكلام فيه: ما قالَ شيخُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِجَابِيُّ عِلَىٰ في هشرحِ الكافي ٥. قوإذا وُجِدَ القتيلُ في القسكرِ ، والعَسكرُ في [٢،٨١/٣] أرضِ فلاةٍ ؛ فهوَ على القبيلةِ لَّذِينَ وُجِدَ في رِحالِهم ؛ لأَنَّهم إذا نَزَلُوا في فَلاةٍ صارَ كلُّ فيلةٍ كمحمَّةِ على حَدَةٍ ، فَبَكُونُ صيابةُ ذلكَ الموضع عليهم ، هذا إدا نولوا قبيلةً فبيلةً ، أمَّا إذا رلُوا مختَبِطينَ يَجِبُ على أقربِ أهلِ الأَخْبِية إليه على مَنْ في الحِاءِ

<sup>(</sup>۱) ينظر، ١١٤ صن ٢ (٣٣/٤)، ٣ لمبسوط (١٢٠ ، ١٦٩/٢٦)، «بدائع الصبائع» [٣٦٣،٣٦٢]، « لبناية» (٤٤٢/١٢)، «الفتاوي انهندية» (٩٩/٦)،

 <sup>(</sup>٣) ينظر: قديران الأدب، للمارسي (٢/١٧٤].

<sup>(</sup>٣) بنظر¹ ٥شرح محتصر الكرحي، للقدوري أق/٢٤٦, دامادي.

 <sup>(</sup>٤) ما بين المعفوفتين، وياده من العالانا، وقراء وقام الم وقال الروع ا

وَإِنَّ كَانَ الْفَوْمُ لَقُوا قِتَالًا، فَقَاتَلُوا قِتَالًا، وَوُجِدَ قَتِيلٌ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ؛

جميعًا؛ لأنَّه يَصِيرُ كَدُورٍ مُتَعَرِّقةٍ، لسَّ في موصّعِ قومٍ محتَمِعِينَ،

وإن كان العسكرُ في مِلْكِ رَجُلٍ؛ فَعَلَى عاقِلةِ رَبُ الأَرْصِ القَسَامةُ واللَّيةُ ؛ لأنَّ صاحبَ المِلْكِ أقدرُ على الصِّيانةِ ، بمنزيةِ دارِ معلوكِ لرَجُلِ وفيها ساكنَّ ، وإنْ كانَ العَسكرُ في قلاةٍ من الأرضِ ، فَوُحِدَ قتيلٌ في قسطاطِ رَجُل؛ فعلَيه القَسَامةُ بِهُ وَمِعَدَ في اللَّهِ مَا يُكرَّرُ عليه الأَيْمانُ ، وعلى هاقِلَته الدِّيةُ ؛ لأنَّه بمنزلةِ دارٍ وُحِدَ فيها قتلُ مي المحلَّةِ ؛ فإنَّ القسامة تَجِتُ على صاحبِ الدَّارِ والدَّيةُ على عاقِلَتِه ؛ لأنَّ أمرَ الصَّيانةِ إليه ، فكذا هنا .

ولوْ وُجِدَ القتيلُ بينَ القبيلتَيْرِ منَ العَسكرِ فعليهما جميعًا القَسَامةُ والدَّيةُ ، إنْ كانَ القتيلُ إليهما سواءً ؛ لأنَّهما في قُدْرةِ الصِّيانةِ على السَّواءِ ، بمنزلةِ قتيلِ بينَ لمحلَّتيْرٍ ، وإنْ كانَ أهلُ العَسكرِ قدْ لَقوا عَدُوَّهم ؛ فلا قَسامةَ في القنيلِ ، لأنَّ الطَّاهرَ أنَّ هذا قتيلُ العدوُّ » - كذا في «شرح الكافي».

والخِياءُ: الخَيْمةُ منَ الصُّوفِ، والفُسْطَاطُ: الخَيمةُ العطيمةُ.

قالَ ابنُ جِنِّي في شَرْحِه لـ«ديوانِ المُتَنَبِّي» في قافيةِ النَّونِ: «أحبرَني أبو بكرٍ محمَّدُ منَ الحسنِ ، عنْ أبي العبَّسِ أحمدَ بنِ يَحْيَىٰ قالَ: قالَ [لي](١) يعقوتُ: قالَ ابلُ لكَلْبِيِّ : بيوتُ العربِ ستَّةً: قُبَّةٌ مِنْ أَدَمٍ ، ومِظَلَّةٌ مِنْ شَعَرٍ ، وجِباءٌ مِنْ صُوفٍ ، وبِجَادٌ مِنْ وَبَرٍ ، وخَيمةٌ منْ شَجَرٍ ، وقَنَّةٌ وأَقْبَةٌ مِنْ حَجَرٍ »(١).

قُولُه: (وَإِنْ كَانَ الْقَوْمُ لَقُوا قِتَالًا، فَقَاتَلُوا قِتَالًا، وَوُجِدَ قَتِيلٌ بَيْنَ أَظْهُرِهِمْ،

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين ريادة من: (فا٢١) و (فرال، و (م)) و (ادال، و (ع)) و هو الموافق لمّا وقُع في النافشر في شرّح ديوان المتثبي، (أبن جني،

<sup>(</sup>١) ينظر ' قالمشر في شرّح ديو ن المتنبّي، لأين حي [٦٨٦/٣]

فَلَا قَسَامَةَ وَلَا دِينَهُ } لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْعَدُّنَّ قَتَلَهُ فَكَانَ هَدَرًا ، وَإِنْ لَمْ يَلْقَوْا عَدُوًّا

فَلَا قَسَامَةً وَلَا دِبَةً)، وهذه المسألةُ دُكِرَتْ تفريعًا على مسألةِ «المختصرِ» أبضًا، وهيَ مِنْ مسائلِ «الأصلِ»(١)

وقالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ فَي ﴿ مَخْمَصُرِهِ ﴾ : ﴿ وَإِنْ كَانَ القَوْمُ قَدْ لَقُوا قَتَالًا فَقَاتِمُوا ، فَلَا قَسَامَةً وَلَا دِيَّةً فِي قَتِينٍ وُجِدَ بِينَ أَظُهُرهم ، وكدلكَ رَوَى بِشُرٌ عَنْ نَبِي يُوسُفَ ﴿ قَسَامَةً وَلَا دِيَةً فِي قَتِينٍ وُجِدَ القَنِيلُ فِي عَسْكُرِ المسلمينَ بعدما لَقُوا عَدُوهم ، فَكَانَ بِينَهِم قَتَالًا ﴾ لَا قَسَامَةً فِيه وَلَا دِيَّةً .

وكذلك قالَ أبو يُوسُفَ ﴿ وقال: هذا مِن قَتْلَىٰ العدوِّ، وإذا لَمْ يَكُونُوا لَقُوا عدوًّا، وَلَا قَتَالًا؛ فإنَّ أبا حَنِيفَةً ﴿ قَالَ فِي ذَلَكَ: هوَ عَنَى أَرِبَابِ الأَرْضِ انتي فيها العَسكرُّ، فإنْ لَمْ يَكُنْ لها مالكُ ؛ فعلى عاقِلَةٍ أقربِ الأَخْبِيةِ والفَساطِيطِ إليه: الفَسَامةُ والدَّيةُ اللَّ الى هنا لفظُ الْكَرْخِيِّ ﴾

قولُه: (قِتَالًا)، فيه وجوهٌ: يَخْتَمِنُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهُ عَلَى إِرَادَةِ مَعْتَىٰ المصدرِ، كقولِهم، لَقِيَ فلانٌ في مجلسِ الأميرِ الضَّربَ، أو الإكرامَ إذا حصَلَ له ذلكَ، أي: حَصَلَ لهم القتالُ منَ العدقِّ.

ويَخْتَمِلُ أَنْ بَكُونَ حَالًا مِنْ ضَمَيرِ الجَمْعِ، عَلَىٰ إِرَادَةِ اسْمِ الْفَاعْلِ مَنَ المُصدرِ، أي: مُقاتِلينَ، يَغْنِي: لقوا العَدُقَّ مُقاتِلينَ، والمفعولُ به محذوف.

وَيَخْتُمِلُ أَنْ يَقَعَ [٢٣٦/٥] القتالًا ، بمعنى ٢٨١/٣. عُقائِلينَ، مععولًا به أيضًا ، صفةً لمحذوف قائمةً مقامَه ، أي: لَقوا عَدُوًّا مُقائِلينَ ، فقائلوا مُفائلةً .

ويَجُورُ أَنَّ يَفَعَ نمييزًا ، أي: لَقوا الْعَدُّوَّ منْ حيثُ المُقاتِلةُ ؛ لأنَّ في لقائِهم

<sup>(</sup>١) ينظر اللاصل المعروف بالمبسوطة [٧٧٠/ طبعة: ورارة الأوقاف القطرية].

<sup>(</sup>٢) ينظر، الشرح محتصر الكرحي؛ للقدوري [ق ٣٤٥/ داماد].

ىعَلَى مَا تَيَّنَاهُ وَإِنْ كَانَ لِلْأَرْضِ مَالِكٌ فَالْعَسْكُرُ كَالشُّكَّنِ فَيَحِبُ عَنَى الْمَالِكِ عِنْدَ أَبِي حَنِيقَةَ) خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَقَلْ ذَكَرُنَاهُ.

قال: قَالَ: وَإِذَا قَالَ الْمُسْتَخْلَفُ: تَتَلَهُ فُلَانٌ؛ اسْتُخْلِفَ بِاللهِ مَا تَتَلَثُ، وَلَا عَرَفْتُ لَهُ قَاتِلًا غَبْرَ فُلَانٍ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ إِسْقَاطَ الْحُصُومَةِ عَنْ نَفْسِهِ بِقَوْلِهِ فَلَا بُقْتَلُ تَبْخِيفُ عَلَىٰ مَا ذَكَرْنَا، لِأَنَّهُ لَمَّا أَقَرَّ بِالْفَتْلِ عَلَىٰ وَاحِدٍ صَارَ مُسْتَثْنَىٰ عَنْ الْبَمِيسِ فَبَقِيَّ حُكُمُ مَنْ مِوَاهُ فَيَحْلِفُ عَلَيْهِ.

🚓 خلية البيان 🦫

ابهمًا يُجُوزُ أَنَّ يَكُونَ ذلكَ بسبيلِ الصُّلح ، أَوْ بسبيلِ العَداوةِ والمُقاتلةِ .

ويَجُوزُ أَنَّ يَقَعَ مفعولًا له ، أي: لَقوا العَدُقَّ لأَجْسِ المُقاتلةِ ،

والمحاصلُ: أنَّ الفتالُ إدا سَبَقَ بينَ عَسكرِ المسلمينَ , وبينَ العدوِّ ، ثمَّ وُجِدَ المُتينُ بينَ المسلمينَ ، فلاَ قَسَامَةً فيه ولاَ دِيَةً ، لأنَّ الظَّاهرَ أنَّه مِن قَسْلَىٰ العدُوِّ

قَوْلُهُ: (فَعَلَى مَا بَيِّنَّاهُ)، أشارَ به إلى أنَّ القتيلَ إذا وُجِدَ في العَسكرِ بعَلاةٍ، فإنْ وُجِدَ في الخِهو؛ فهوَ على ساكِنِه، وإنَّ وُجِدَ حارحَ الخِباء؛ فعلى أقربِ الأخبيةِ.

قُولُه: (وَقَدْ دَكَرْنَاهُ)، أَشَارَ به إلى ما دكرَ عبدَ قُولِه: (وَلَا يَدْخُلُ السُّكَّابُ مَعَ الْمُلَّاكِ فِي الْقَسَامَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً ﷺ، وَهُوَ قُوْلُ مُحَمَّدٍ ﷺ

وَقَالَ أَبُو بُوسُفَ ﴿ إِنَّهُ ا هُوَ عَلَيْهِمْ حَمِيعًا ﴾ .

قُولُهُ: (قَالَ قَإِذَا قَالَ الْمُشْتَخْلَفُ: قَتَلَهُ فُلانٌ؛ اسْمُخْلَفَ بِاللهِ مَا قَتَلَتُ، وَلَا عرفَتُ لَهُ قَاتِلًا غَيْرَ فُلادٍ)، أي: قالَ الفُدُّورِيُّ ﴿ فِي المختصرِهِ اللّٰ )، يَعْنِي: لَا بشقُطُ اليمينُ عنه بقولِه: (قَتَلَهُ فُلَانٌ).

غَايَةً مَا فِي البَابِ: أَنَّ فَلَانًا صَارَ مُسْتَثَنَّىٰ عَنْ يَمِينِهِ، حَيْثُ فَالَ: قَتَلُهُ هُوّ،

<sup>(</sup>١) ينظر " المنتصر القُدُورِيَّ [ص /١٩٣]

قَالَ: وَإِذَا شَهِدَ اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ الْمُحَلَّةِ عَلَىٰ رَجُّلٍ مِنْ غَيْرِهِمْ: أَنَّهُ قَتَلَ، لِمَ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا وهذا عِنْدَ آبِي حَنِيفَةً، وَقَالَا: تُقْبَلُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا بِعَرْضِبَّةٍ أَنْ يَصِيرُوا خُصَمَاءً وَقَدْ بَطَلَتْ الْعَرْضِيَّةُ بِدَعْوَىٰ الْوَلِيِّ الْفَثْلَ عَلَىٰ غَيْرِهِمْ فَتُقْتُل

وهذا لَا يَنْفِي أَنْ يَكُونَ المُقِرُّ شريكًا معه في الفنلِ ، وأَنْ يَكُونَ غيرُه شريكُ معه. فإذا كانَ كذلكَ ؛ يُحَلِّفُ أنَّه ما قَتَلَه ، ولَا عَرفَ له قاتلًا غيرَ علانِ .

قولُه: (قَالَ: وَإِذَا شَهِدَ اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ عَلَىٰ رَجُّلِ مِنْ عَيْرِهِمْ: أَنَّهُ قَتَلَ. لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا)، أي: قالَ القُدُورِيُّ ﴿ هِنَ المختصرِهِ ﴿ اللَّهِ مَا اللَّذِي دَكَرُ، قولُ أَبِي حَنِيفَةً ﴿ إِنَّهُ ،

وقالَ أبو يُوسُفَ ومُحَمَّدٌ ﴿ يُقْبَلُ شهادتُهما ؛ لأنَّ الوَلِيَّ لمَّا ادَّعَى على غيرِهم ؛ فقدْ أبرأَهم عنِ الدَّعوى ، فقدْ خرَجوا عنْ عَرضِيَّةِ كونِهم خَصْمًا ، فَلَمْ يَكُنُ غيرِهم ؛ فقدْ أبرأَهم عنِ الدَّعوى ، فقدْ خرَجوا عنْ عَرضِيَّةِ كونِهم خَصْمًا ، فَلَمْ يَكُنُ في شهادتِهم جَرُّ مَغْنَمٍ ، ولا دَفْعُ مَغْرَمٍ ، فانتفَتِ التَّهمةُ أصلاً ، فتُقْبَل شهادتُهم كسنرِ الأَجانبِ .

ولأبي حَنِيفَة ﴿ إِنَّهُم تَعَيَّنُوا خَصَمًا لُوْجُود القَتيلِ بِينَ أَطْهُرُهُم؛ لأَنَّهُم جُعِلُوا خَصَمًا تقديرًا بَجَعْلِهُم قاتِلِينَ تقديرًا لتقصيرِهُم، ولهذا لو ادَّعُوا الفَتلَ على خُيرِهُم؛ قُبِلَ شهادتُهم على ذلكَ بدونِ الوَلِيِّ يَصِحُ ؛ لأنَّهم يَحْتَاحُونَ إلى دَفْعِ تُهُمَّ الفَتلِ عَنْ أَنفْسِهُم، والخَصَمُ في حادثةٍ لَا تُقْبَلُ شهادتُه فيها.

وإنْ خَرَج مِنْ كونِه خصمًا، ولأنَّ معنى التَّهمة قائمٌ؛ لأنَّه يَخْتَمِلُ إِه ٢٠٦٠، أَن يَدْفَعُوا بِهذَه الشَّهادةِ المَغْرِمَ عنْ أنفسِهم؛ إذْ مِنَ الجائزِ أَنْ يَحِيءَ وَلِيُّ أَحْرُ فيدَّعِي عليهم، فلوْ قُبِلَتْ شهادتُهم، وقضى القاضي بذلكَ؛ لَمْ يَكُنُ لعيرِه أَنْ يَدَعِيَ عليهم شيئًا، فَتَبَتَ أَنَّ احتمالَ دَفْعِ الغُرْمِ ثابتٌ، وكفى بهذا القدرِ تُهْمةً، ولكنْ لا

<sup>(</sup>١) ينظر: المصدر السابق،

سْهَادَتُهُمْ كَالْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ إِذَا عُرِلَ قَبْلَ الْخُصُومَة وَلَهُ أَنَّهُمْ خُصَمَاءُ بِإِسْرَالهُمْ قَائِلِينَ لِلتَّقْصِيرِ الصَّادِرِ مِنْهُمْ فَلَا تُقْتَلُ شَهَادَتُهُمْ وَإِنْ خَرَخُوا مِنْ جُمْلَةِ الْخُصُومِ كَانُوصِيَّ إِذَا خَرَحَ مِنْ الْوصَايَةِ بَعْدَمَا قَبِلَهَا ثُمَّ شَهِدَ.

قَالَ عِلْمُنَا: وَعَلَىٰ الْأَصْلَيْنِ هَذَيْنِ: يَتَخَرَّجُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ مِنْ هَذَا الْجِنْس

شيءَ عليهم منَ الدِّيَةِ ؛ لأنَّ الوَّلِيَّ قَدْ أَبْرَأَهُمْ.

قولُه: (وَعَلَىٰ الْأَصْلَيْنِ هَذَيْنِ: يَتَخَرَّحُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ مَنْ هَذَا الْجِنْسِ). أحدُ الأَصْلَيْنِ: أنَّ مَنِ انتصَبَ خصمًا في حادثةٍ لَا تُقْبَلُ شهادتُه في تلكَ الحادثةِ أبدًا بالإجماع.

والثَّاني: إنَّ مَن له عَرضِيَّةٌ أَنْ يَصِيرَ خصْمًا ، ثمَّ بطلَتِ العَرضِيَّةُ فشهِدَ ؛ يُقْبَنُ بالإجماعِ.

اعداد السَّالة السَّالة الله عَنِيفَة الله قالَ في هذه المسالة الشَّهودُ خصومٌ ، فلا تُقْبَلُ شهادتُهم وإنْ خرَجوا مِنَ الحصومة ، وهما قالا: إنَّهم ليسوا بخصومٍ ، ولكن لهم غرضِيَّةٌ أن يَصِيرُوا خَصمًا ، فبطلَتِ العَرَضِيَّةُ ، فتَقْبَلُ شهادتُهم .

قَالَ الإَمَامُ فَخَرُ الإَسلامِ البَرُدُويِيُّ ﴿ فِي الشَّرِحِ الزِّيَادَاتِ اللهِ فِي بَابِ شَهَادَةِ الوكيلِ بعدَ الخصومةِ وقبُلَها: «الأصلُ في البابِ: أنَّ مَنْ صارَ خصمًا في شيءِ بطلَتْ شهدتُه في دلكَ أصلًا ؛ لِمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أنَّه قالَ: «لَا شَهَادَةَ لِخَصْمٍ» (١٠).

#### وبنَّئ على ذلك مسائلٌ:

منها: رَجُّلٌ أوصى إلى رَجُلٍ، ثمَّ ماتَ، فَلَمْ يُخاصِمِ الوَصِيُّ إلى القاضي حنَّىٰ عَزَلَه القاضي، وحعلَ للمئتِ وَصِبًّا غيرَه، ثمَّ إنَّ الوَصِيَّ الأوَّلَ شهِدَ للمئتِ

<sup>(</sup>۱) مېق ئحريجە،

بشهادة من مال أو عبره ؛ فإنَّ شهادتُه باطلُّ ؛ لأنَّه لمَّا مات المُوصِي وفَدُ وَ الوِصايةِ ؛ فقدُّ صارَ خَصمًا قائمًا مقاته على طريقِ الحلافةِ ، والمُوصِي لَا شهادي في حقَّ نفيه ، فكذلكَ مَنْ يخْلُفُه .

الاَ تَرَىٰ أَنَّ الحصومةَ مُنافِيةٌ للشَّهادةِ ، والشَّهادةُ أَمَانةٌ والحصومةُ صدَّها ، وزَ كَانَ الوصيُّ لَمْ يَرُدُ وَلَمْ يَقُلُ حَمَّىٰ شَهِدَ ، سألَه الفاصي : أَنْضُلُ الوصية أَمْ لاَ وَيُ قَبِلُها أَبِطلَ شَهادتُ ، وإنْ ردَّها أمصى شهادته ؛ لأنَّ سببَ الرَّدُ موقوف ، حوفَ ازِ الشَّهادةِ ، ودلك كالشَّفِعَيْنِ إذا شهدًا بالبيعِ : فإنَّ طَلْبًا الشَّفعة رُدَّتُ شهادتُهما ، وإزَّ أبطلًاها قُبِلَتْ شهادتُهما ، وإن لَمْ يُحْبِرا بشيء ، وَقفها حَثَى يَطْهَرُ حالُه .

ومنها: رُحُلُ وكُلُ رُجُلًا بالخصومة في شيء، ثمَّ أحرخه مها قبل أن يُحاصِمه فيها إلى القاصي، ثمَّ شهد الوكيلُ بدلك؛ حارَثُ شهادتُه عند أبي حبن يُحاصِمه فيها إلى القاصي، ثمَّ شهد الوكيلُ بدلك؛ حارَثُ شهادتُه عند أبي يُوسُف لهذا ولانَّ الوكيلَ لَمْ يَخُلُف المُوكَلُ مِنْ قبل أن المُوكِلُ مِنْ قبل أن المُوكِلُ مِنْ قبل المُوكِلُ مِنْ قبل المُوكِلُ مِنْ قبل المُوكِلُ مِنْ قبل والمُللِ عليه أنه لو أقرَّ هي محلس القاصي على تُوكِلهِ صَحَّ ، وهي عبر محف لا يُصِيحُ ، فتيتَ أنه قبل أن يُحاصِمُ لا يَصِيرُ خصمًا ، فلا تَنْظُلُ شهادتُه ، وعد أبي يُوسُف للها المؤللة فقد قام مقامة ، وصارَ خصمًا .

الَّا تُرَىٰ أَنَّ إِقْرَارَهُ فَي غَيْرِ مَجَلَسِ الْقَاصِي جَائِزٌ عَلَمُ عَلَىٰ الْمُوكِّلِ. وَلُ حَاصَمَ فِيهَا ثُمُّ حَرْحٌ؛ لَمُ تُقْبِلُ شَهَادتُه في دلكَ أبدًا، هذا في الوكالة الحاصّةِ

ومنها: رَجُّلُ وكُّلَ رَجُّلًا بحصومَةِ فلانِ في كلَّ حَقَّ له قَبِلهُ ممخصرٍ من القاصي، والفاصي يَغْرِفُهم جميعًا، فقَمْ يُخاصِم الوكيلُ في شيءٍ من ذلك حَيَّى عرلَه المُّوكُلُ، ثمَّ شهِدَ الوكيلُ بشيءِ منْ ذلكَ الَّذي وَكُله به ؛ قُبلتْ شهادتُه عَدْ أَي حَنِيفَةً وَمُحَمَّدٍ ﷺ؛ لأنَّ التوكيلَ عندَ القاضي يُوجِتُ العلمَ للقاضي حتَّىٰ إذا حاصَمَ بعدَ دلكَ ؛ لَمْ يُحْتَجُ إلى إثباتِ الوكالةِ عندَ هذا القاضي.

قَامًا الخصومة: قَلَمْ تُوجَد، فَلَا تَبْطُلِ الشَّهِ دَةً، فإنَّ لَمْ يُحْرِحُه المُّوكِّلُ حَتَّى حاصَم رَجُلًا بِدَبْنِ للمُوكِّلِ عِنهِ، وذلكَ الفُّ درهم إلى هذا القاصى، فقضَى بذلكَ أَوْ لَمْ يَقْضِ [٤٨٢/٣] حَتَّى عَزَلَه المُوكِّلُ، ثمَّ شهِدَ المُوكِّلُ بهذه الألف؛ لَمْ تُقْبَلُ، ونْ شهِدَ بمالِ آخرَ قبلَ هذا الرَّجلِ؛ قُبِلَتْ شهادتُه ؛ لأنَّ القاضى إنَّما حَعَلَه خصمًا ونْ شهدَ بمالِ آخرَ قبلَ هذا الرَّجلِ؛ قُبِلَتْ شهادتُه ؛ لأنَّ القاضى إنَّما حَعَلَه خصمًا وي خصومةِ الألفِ الَّتِي خاصَم فيها، فأمَّا فيما عذا ذلك فَلَمْ يَجْعَلْه خَصمًا، بَل عَلِمَه وكبلًا مذلكَ ، وبعِلْمِه لَا يَصِيرُ خَصمًا .

وإنّما يَصِيرُ خَصِمًا بِفِعُلِ لخصومةِ ، وبِعْلُ الخصومةِ إنّما اختصَّ في ألفِ درهم ، وهذا إذا كَانَتِ الوكالةُ عامَّةٌ في الموجودِ دونَ الحادثِ ، وكانَتْ مُؤكّدةً بعلُم أَنَّ القاضي ، فأمّا إذا كانَتْ مُؤكّدةً بعثُكُم القاضي ، كما إذا كانَ المُوكِلُ وَكَلّه بعيرِ نخصرِ منَ القاضي ، فأحضرَ الوكيلُ إلى القاضي الرَّجلُ ، وادَّعي عليه ألف درهم للمُوكِلُ ، فأذكرَ الرَّجُلُ الوكالة ، فأقامَ الوكيلُ بيئةً على دلكَ ، فقضى له به القضي ، ثمَّ عزَله المُوكِلُ ، ثمَّ شهدَ الوكيلُ بمالِ على اللَّذي وُكُلَ بالخصومةِ معه ؛ لمَ تُقْتَلُ شهادتُه على كلَّ حالٍ ؛ لأنَّ القاضي لما لم يَعْلَمْ بوكاليه احتاجَ الوكيلُ إلى المتوقية ؛ لأنَّ القاضي من المَوكِلُ على اللَّذي وَكُلَ بالخصومةِ معه ؛ إنهاتِها بالبَيِّنَةِ ، ومِنْ ضرورةِ إثباتِها في هذا الحقَ ثبوتُها في كلِّ الحقوقِ ؛ لأنَّ التَوكيلُ حَصَلَ عامًّ ، فلا يَثْبُتُ في شيءٍ حتَّى تَثْبُتَ جُمْلتُه كما أَثْبَتَها المُوكِلُ.

وإدا كنَّ كذلكَ صارَتِ الخصومةُ في الألفِ حصومةٌ في سائرِ الحقوقِ؛ لإثباتِ الوكالةِ، فسفطَتْ شهادتُه في عامَّةِ الحقوقِ فيها إلَّا أنْ يشهدَ بمالٍ حادثِ بعدَ تاريخِ انوكالةِ؛ لأنَّ التَّوكيلَ بالخصومةِ [٢٣٣/٨] في كلِّ حقَّ له قِبَلَ فلاذِ لا يَتَمَاوَلُ الحادثَ

→ الماية البيان الميان ا

بعدَ التَّوكيلِ، وإنَّما يُتَلَّاوَلُ الموجودَ، فإذا لَمْ يَصِرُ خصمًا فيه لَمْ تَبْطُلُ فيه شهرتُه

ومنها: رَجُلُ ادَّعِيْ عندَ الفاضي انَّ فلانًا وَكَلَهُ بالحصومةِ مع فلانٍ وفلانِ وفلانٍ في كلَّ حنَّ فِبَلَهم، وأحصرَ واحدًا منهم، وأقامَ عليه البيَّنةَ بالوكالةِ. ثَهُ أخرجَه المُرَكِّلُ، ثمَّ شهِدَ له الوكيلُ بحقَّ على هذا الَّذي أحضَرَه، أو على الآحرين. لَمْ تُقْبَلُ شهادتُه ؛ لأنَّ الخصومةَ معَ الحاضرِ كانَتْ خصومةً معَ الغائبِين أيضًا.

وصارَ هذا الواحدُ خَصمًا عنهم؛ لأنَّه لاَ يَتَوَصَّلُ إِلَىٰ إِنْبَابِ الوكالةِ بخصومَ الحاضرِ إِلَّا بِإِنْبَاتِهَا عَلَى الغَائبِينَ؛ لأنَّهَا وكالةُ واحدةٌ، وإذا كانَ كذلكَ بطَمَتُ الحَاضرِ إِلَّا بإثباتِها على الغَائبِينَ؛ لأنَّها وكالةُ واحدةٌ، وإذا كانَ كذلكَ بطَمَتُ الشَّهادةُ عليهم جميعًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ حقًا حادثًا بعدَ الوكالةِ؛ لِمَا قُلْنا ۚ إِنَّ هذَا النَّوكِيلَ لاَ يُتَنَاوَلُ الحادثَ.

ومنها: رَجُلُ ادَّعِي عدَ القاضي: أنَّ فلانًا وَكُلَه بطلبِ كلِّ حقَّ له هي مِضْهِ كذَا والخصومةِ فيه، وأحضَرَ خَصمًا، فأقامَ عليه بيِّنةَ بذلكَ، ثمَّ إنَّ المُّوكِلُ أخرِجُ كذَا والخصومةِ فيه، وأحضَرَ خَصمًا، فأقامَ عليه بيِّنةَ بذلكَ، ثمَّ إنَّ المُّوكِلُ أخرِجُ مِنَ الوكالةِ، ثمَّ شهِدَ الوكيلُ بحثًى له على رَجُلٍ في ذلكَ المِصْرِ، لَمَّ يُقْتِلُ اللهِ لللهَ لمَّا حَاصَم واحدًا منهم، فقد خاصَمهم، لِمَا قُلْنا إنَّها وكالةٌ واحدةٌ حتَّىٰ إنَّه لاَ يَحْتَاجُ إلى إقامةِ التيَّنةِ بالوكالةِ على غيره.

فصارَ الواحدُ خصمًا عنِ الحماعةِ ، وكذلكَ لوَّ شهِدَ بحقَّ حادثِ بعدَ الوكالةِ ، لأنَّ هذا التَّوكيلَ يَتَنَاوَلُ القائمَ والحادثَ على ما عُرِفَ في كتابِ الوكالةِ ، إلَّا أنْ يُعْرَفَ حقَّ له حادِثٌ بعدَ العَزْلِ ، فتُقْلُ شهادتُه بذلكَ ؛ لأنَّه [٣ ١٨٤] لَمْ يَصِرْ خَصمًا فيه .

ومنها: أنَّ رَجُلًا حضَرَ عندَ القاضي، وادَّعن أنَّ فلانًا وَكَّل فلانًا العائب. وهذا الحاضرُ بالخصومةِ في كلِّ حقَّ له قِبَلَ النَّاسِ، فإنَّ القاضيَ يَقْبَلُ البيَّنةَ ، ويَجْعلُ الحاضرَ والعائبَ جميعًا وكملًا ؛ لأنَّ أحدُ الوكيلَيْنِ وإنْ كانَ يَتَقَرَّدُ بالحصومةِ فإنَّه وَلَوِ ادَّعَىٰ عَلَىٰ وَاحِدِ مِنْ أَهَلِ الْمحلّةِ بعينه ، فشهد شاهدان من أهلها عَنِه ؛ لَمْ تُقْبَلِ الشَّهَادَةُ ، لِأَنَّ الْحُصُومَةَ قَائِمَةٌ مَعَ الْكُلِّ عَلَىٰ مَا نَيَّنَاهُ وَ لشَّاهِدُ بَقُطَعُهَا عَنْ نَفْسِهِ فَكَانَ مُنَّهَمَ . [٢٧٨هـ]

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الشَّهُودَ يَخْلِفُونَ بِاللهِ مَا قَتَلْنَاهُ وَلَا يَرْدَادُونَ عَلَىٰ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا أَنَّهُمْ عَرَفُوا الْقَاتِلَ.

لَا يَتَهَرَّدُ بِالْفَبِضِ، فَصَارَ لَا يَثَبُتُ حَقَّهُ إِلَّا بِإِثِنَاتِ حَقِّ الْغَائْبِ، فَصَارَ خَصَمًا عَنه حَنَّى إِذَا حَضَرَ الْغَائْبُ؛ لَمْ يُكَلِّفُ إِعَادَةَ الْبَيْنَةِ عَلَى الْوِكَالَةِ، فإنْ عَزَبْهِمَا المُوكِلُ، ثمَّ شَهِدًا به بحقٌ؛ لَمْ تُقْبَلُ شَهَادُنُهِمَا إِلَّا فِي حَنَّ حَادِثٍ بِعَدَ الْعَزْلِ؛ لِمَا قُلْنَا: إِنَّ هذَا تَوكِيلٌ عَامٌ فِي كُلِّ مِضْرٍ، فَتَنَاوَلَ الْحَادَثَ والْمُوجُودَ، كَالْمُقَيَّدِ بِمِصْرٍ واحدٍ.

وقولُه [٨/٨٣٨/٨]: ﴿وَكَانَتُكَ بِكُلِّ حَتِّى لِهِ﴾. بِمِنْزِلَةٍ قولِهِ: ﴿وَكَانَتُكَ بِطَلِيهِ والخصومةِ فيه» لِمَا عُرِفَ في كتابِ الوكالةِ، وهذا استحسانٌ، كذا في «شرحِ الرَّياداتِ»، والدقي يُعْمَمُ ثَمَّةً.

قولُه: (وَلَوِ ادَّعَىٰ عَلَىٰ وَاحِدِ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِعَيْبِهِ، فَشَهِدَ شَاهِدَ نِ مِنْ أَهْلِهَا عَلَنهِ؛ لَمْ تُقْتَلِ الشَّهَادَةُ)، دكرَه تعريعًا على مسألةِ «المختصرِ».

وذلكَ لأنَّ الخصومة ثابته تقديرًا مع أهلِ المحلَّهِ جميعًا ، كما فلنا في المسألةِ الأُولِين ، والشَّهدانِ يدفعانِ بهذه الشَّهدَةِ الخصومة عن أنفسِهما ، فكانا متَّهمَيْنِ ، والشَّهدةُ المُتَّهمِ مردودةٌ ، ولا تشقُطُ القَسَامةُ عنْ أهلِ المحلَّةِ بهذه الدَّعوى ، وقد عَرَفْت دلكَ عندَ قولِه: (وَإِنِ ادَّعَىٰ الْوَلِيُ عَلَىٰ وَحِدِ مَنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِعَنْنهِ ، لَمْ تَسْقُطِ الْقَسَامَةُ عَنْهُ ، وَلَا تَسْقُطِ الْقَسَامَةُ عَنْهُ ، وَلَا تَسْقُطِ الْقَسَامَةُ عَنْهُ ، وَلَا الله عَلَة بِعَنْنهِ ، لَمْ قَطْ الْقَسَامَةُ عَنْهُمْ ) .

ورُوِيَ عنْ أبي يُوسُفَ ﷺ: بُحَلَّفُ الشَّهودُ باللهِ مَ قَتَلَنَا ، ولَا يُرَادُ على ذلكَ ا لأنَّهم اعتَرَفُوا أنَّهم عَرَفُوا القاتلَ ، فلا وَجْهَ للاستحلافِ ، وعنْ مُحَمَّدٍ ﷺ: يُحَلَّفُونَ قال: ومنْ جُرِخ في قبيلةِ، فَنْقل إلى أَهْلَهِ فَمَاتُ مِنْ تَلْكَ الْجَرَاحَةِ, وَإِلَى أَهْلَهِ فَمَاتُ مَنْ تَلْكَ الْجَرَاحَةِ, وَإِلَى كَانَ صَاحِبَ فِرَاشِ حَتَى مَاتٍ؛ فَالْقَسَامَةُ وَاللَّهِ عَلَى الْقَبِيلَةِ، وَهَذَا قُولُ أَبِي خَفَلَ حَبِيفَةً فِي وَلا قَسَامَةً؛ لِأَنَّ الَّذِي حَفَلَ فِي الْقَبِيلَةِ وَالْمُتَكَلِّةِ مَا دُونَ النَّفْسِ فَلَا قَسَامَةً فِيهِ، وَصَارَ كَمَا إِذَا لَمْ يَكُلُ فَسَامَةً فِيهِ، وَصَارَ كَمَا إِذَا لَمْ يَكُلُ فَسَامَةً فِيهِ، وَصَارَ كَمَا إِذَا لَمْ يَكُلُ فَسَامِةً فِيهِ، وَصَارَ كَمَا إِذَا لَمْ يَكُلُ فَسَاحِبَ فِرَاشٍ.

أَنَّا مَا فَتَلْنَاهُ، وَلَا عَلِمْنَا لَهُ قَاتِلًا غَيْرَ الَّذِي شَهِدُمَا عَلَيْهِ؛ لأَنَّ التَّخصيصَ لَمْ يُوجَدُ

إِلَّا فِي حَقُّ المشهودِ عليه ، فَبَقِيَ الباقي على ما كانَ . كدا في اكفايةِ البَيْهَقِيُّ ،

قولُه: (وَمَنْ جُرِحَ فِي قَبِيلَةِ، فَتُقِلَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَمَاتَ مِنْ تِلْكَ الْجِرَاحَةِ، فَإِذَ كار صَاحِبَ فِرَاشِ حَتَّىٰ مَاتَ ؛ فَالْقَسَامَةُ وَالدُّيَةُ عَلَىٰ الْقَبِيلَةِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيمَةَ بِي

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ ﴿ لَا ضَمَانَ فِيهِ وَلَا قَسَامَةً ﴾ ( ) ، وهذه المسائلُ المذكورةُ مِنْ هنا إلى كتابِ المَعاقِلِ ليسَتْ بمذكورةٍ في «البدايةِ» ، وإنَّما ذُكِرَتْ في «الهدايةِ» تفريعًا وتكثيرًا للفوائدِ ،

وقالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ فِي «مختصرِه»: «قالَ أَبُو يُوسُفَ ﴿ فِي «الإملاءِ»: قالُ أَبُو حَنِيفَةَ ﴿ فِي الْكَرْخِيُ ﴿ فِي القَبِيلَةِ ، فَيتَحاقلُ إلىٰ أَهْلِهِ ، فَيَمُوتُ مِنْ ثَلَكَ أَبُو حَنِيفَةَ ﴿ فِي الرَّجِلِ يُجْرَحُ فِي القَبِيلَةِ ، فَيتَحاقلُ إلىٰ أَهْلِهِ ، فَيَمُوتُ مِنْ ثَلَكَ الْجِراحَةِ ، إِنْ كَانَ صَاحَبَ فِراشٍ حَتَّىٰ مَاتَ ؛ فعلى عَاقِلَةِ القبيلةِ : القَسَامَةُ والدِّيَّةُ ، الجِراحَةِ ، إِنْ كَانَ صَاحَبَ فِراشٍ ؛ فلا ضَمَانَ فية ، ولا قَسَامةً .

وقالَ ابنُ أبي لَيْلَىٰ ﷺ: لَا ضمانَ فيه ، ولَا قَسَامَةً ، وإنْ كانَ صاحبَ فِراشٍ ، وهوَ قولُ أبي يُوسُفَ » (\*\*) . إلى هنا لفظُ الْكَرْخِيِّ ﷺ ،

 <sup>(</sup>١) ينظر: ١١حتلاف أبي حيمة وابن أبي ليلي [ص/١٤٥]، ١١لأصن؟ [٣٩٢/٤]، ١العبوط؟
 (١) ينظر: ١١٩،١١٨]، ١١هدائع الصبائع؟ [٣٥٦/٦]، النبيس الحقائق؟ [٣٩١/١٠]، ١العباية؟ [٣٩١/١٠]
 (٢) ينظر: «شرح مختصر الكرخي؛ للقدوري [ق/٣٤٦/ ١١١٥].

وَلَهُ أَنَّ الْجُرْحَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْمَوْتُ صَارَ قَنَّلًا وَلِهَذَا وَجَبَ الْفِصَاصُ ، فَإِنْ كَانَ صَاحِبَ فِرَاشِ أُضِيفَ إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْتُ مِنْ غَيْرِ الْخُرْحِ فَلَا يَلْزَمُ بِالثَّتُ.

وقالَ شيخُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ لَأَسْبِيجَابِيُّ ﴿ فِي الشَّرِ الكَافِي الوَإِذَا حُرِحَ الرَّجِلُ فِي قبيلةٍ ، أَوْ أَصَابَه حَجَرٌ ، لَا يُدْرَىٰ مَنْ رَمَاه ، فَلَمْ يَزَلُ صَاحَبَ فِراشِ حَنِّى مَاتَ ؛ فعلَىٰ أَولئكَ الْقَسَامةُ والدِّيةُ ، وإِنْ كَانَ صَحَيَّ يَجِيء ويَدهبُ ؛ فلاً شيءَ فيه ،

وقالَ [٨/٣٢/٤ م] ابنُ أبي لَيْلَى ﷺ: لَا شيءَ عليهم فيه، وإنْ لَمْ يَزَلُ مريضًا بعدما اخْتُمِل حَتَّىٰ ماتَ.

هِ يَقُولُ: الْقَسَامةُ إِنَّمَا تَجْرِي فِيمَنْ وُجِدَ قَتِبلًا ، وهذا وُجِدَ جريحًا ، وهذه النَّحَةُ تُشِيرُ إِلَىٰ أَنَّه إِذَا أُدْرِكَ حَيًّا احْتُمِل أَوْ لَمْ يُحْتَمَلُ ؛ لَا تَجْرِي فِيه القَسَامةُ عندَه ، ولأنَّ الفَسَامةُ إِنَّمَا تَجْرِي فِي هَتِيلٍ فِي هذا الموضعِ ، ومَن يُقِلَ إلى موضعِ آخرَ ، ولأنَّ الفَسَامةُ إِنَّمَا تَجْرِي فِي هذا الموضعِ ، ومِن وجهٍ في موضعِ آخرَ ؛ لأنَّ الأثرَ وُجِدً فَهذا قتيلٌ مِنْ وجه فِي هذا الموضع ، ومِن وجهٍ في موضعِ آخرَ ؛ لأنَّ الأثرَ وُجِدً في موضعِ آخرَ ، أو يَقُولُ: إِنَّ في القبيلةِ لَمْ يُوجَدُ إِلَّا مَا دُونَ النّفُسِ ، وذلكَ لَا يَلْزَمُ العافِلَةَ كَفَطْعِ العضوِ .

ونحنُ نَقُولُ: هذا قتيلٌ وُجِدَ في محمَّة لَا يُدْرَئ قاتمُه ، والحُكُمُ في قتيلِ صفتُه هذا هذا .

قولُه: «هدا جَريحٌ وليسَ بقتيلٍ ؛ ليسَ كذلكَ ؛ لأنَّه إذا ماتَ عَقِيبَ هذا السَّببِ الطَّاهرِ ؛ أُضِيفَ إليه الموتُ ، فصارَ قتيلًا ، ألَّا تَرَىٰ أنَّه لؤ كانَ الرَّامي معلومًا يتَرتَّبُ عليه أحكامُ العتيلِ ، ويَجِبُ القتلُ لو عُرِفَ الجاني ، فكذا ،دا لَمْ يُعْلَمُ .

قولُه: ﴿ قَتِيلٌ فَي مُوضِعِ آخر إذا ماتَ فِي مُوضِعِ آخرً ﴾ .

وَلُوْ أَنَّ رَجُلًا مَعَهُ جَرِيحٌ بِهِ رَمِقٌ ، حَمَلَهُ إِنْسَانٌ إلى أَهْلِه ، فمكث يؤما ، أَوْ يَوْمَيْنِ ، ثُمَّ مَاتَ ؛ لَمْ يَضْمَنِ الَّذِي حَمَلَهُ فِي قَوْل آبِي بُوسُف ، وفِي قياس قَوْل آبِي بُوسُف ، وفِي قياس قَوْل آبِي جَنِيفَةَ يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَحَلَّةِ فَوْجُودُهُ جَرِيحًا فِي يَدِهِ كَوُجُودِه فَوْل آبِي حَنِيفَة يَضْمَنُ ؛ لِأَنَّ يَدَهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَحَلَّةِ فَوْجُودُهُ جَرِيحًا فِي يَدِهِ كَوُجُودِه فِيهَا ، وَقَدْ ذَكَرُنَا وَجُهَيُ الْقَوْلَيْنِ فِيمَ قَبْلَهُ مِنْ مَسْأَلَةِ الْقَبِيلَةِ ،

🚗 لهاية البيان 🌮

قَلْنَا: لَيْسَ كَذَلَكَ؛ لأَنَّ [فِعْن](١) القَتْلِ وُجِدَ في هذا الموضع، والأثرُ مضافٌ إليه، فيُسَمَّىٰ قَتْلًا في هذا الموضعِ ضرورةً، ولهذا لو حَلَفَ لاَ يَقْتُل فلانًا في المسجدِ، فجَرَحَه في المسجدِ، ومات في غيرِ المسجدِ؛ يَحْنَثُ في يمينِه.

فأمَّا إذا كانَ صحيحًا يَذُهَبُ ويَجِيءُ ثمَّ ماتَ ؛ فلاَ شيءَ فيه ؛ لأنَّه لاَ يُعْلَمُ أَنَّهُ ماتَ بهذا السَّبِ، أمَّا إذا عُرِفَ أنَّه ماتَ بسببِ الرَّمْيِ والجَرحِ ؛ تَجْرِي فيه القَسَامةُ.

أَلَا تَرَىٰ أَمَّا اعْتَبَرْناه قَتْلًا في حقَّ وجوبِ القِصاصِ، وقيلَ: لَا يَجْرِي في الوجهَيْنِ؛ لأَنَّه حُكُمٌ ثبَتَ بِخلافِ القياسِ فيما إذا لَمْ يَمتَدَّ العَهدُ.

أمَّا إذا متدَّ: فالظَّاهرُ أنَّه يَزُولُ الاشتباهُ، والشَّرعُ إنَّما جاءَ به في [موضعِ]^·· الاشتباهِ». كدا ذكّرَ في «شرح الكافي».

قولُه: (وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا [مَعَهُ جَرِيحٌ] (٢) بِهِ رَمَقٌ، حَمَلَهُ إِنْسَانٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ، فَمَكَنَّ يَوْمًا، أَوْ يَوْمَنِنِ، ثُمَّ مَاتَ؛ لَمْ يَضْمَنِ الَّذِي حَمَلَهُ فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ ﷺ، وَفِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ يَضْمَنُ).

وقالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ فَي الْمَخْتَصِرِهِ ﴾ : اللَّوْ أَنَّ رَحُلًا مَعَهُ جَرِيحٌ بَهُ رَمَقٌ ، فَحَمَلُهُ حَتَّىٰ أَتَىٰ بِهِ أَهْلَهُ ، فَمَكَثَ يُومًا ، أو يوميْنِ ، ثمَّ مَاتَ ؛ لَمٌ يَصْمَنِ الَّذي حَمَلَهُ في قولِ أَنِي يُوسُفَ ، وقناسِ قولِ ابنِ أَنِي لَيْلَىٰ ﴿ اللَّهِ ، وَفِي قِياسِ قولِ (٨ ٢٣٩م مَا

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقوقتين: زيادة من «عا٢»، وقر»، وقم»، وقد»، وقع».

 <sup>(</sup>٧) في «الأصل» «جرح»، والمثبت من: «فا٧»، و٩, ١١، و (م)، و (ده»، و (ع) الأصل».

ولو وَجِد الرَّحْلُ قتيلًا في دار نفسه، فديتُهُ على عاقبته لورثته عبد أبي حيفة

وقَالَ أَبُو لِوسُفَ ومُحمَدٌ ورُفرُ لا شيء به ؛ لأنَّ الدَّار فِي يده حين وُجد الْجَرِيحُ فَيُجْعَلُ كَأَنَّهُ قَتَلَ نَفْسَهُ فَيَكُونُ هَدَرًا.

أبي حَنِيقَةَ ﴿ اللَّهُ : يَكُونُ ضَامَا ﴾ (١٠) . إِلَىٰ هنا لفظُ الْكَرْخِيِّ ﴿ اللَّهِ .

والرَّمَقُ: بقيَّةُ الرُّوحِ [١٨١/٣] وهذا بناءٌ على ما تقدَّم في المسألةِ لأولى؛ لأنَّ رُحودُ الجَريحِ في يله كوجودِه في المحلَّةِ ؛ لأنَّه ثبَتَ يدُه عبيه ، فإذا وُجِدُ حريحًا في المحلَّةِ ؛ لأنَّه ثبَتَ يدُه عبيه ، فإذا وُجِدُ حريحًا في المحلَّةِ فَيَامَةُ والدَّبَةُ على عاقِلَةِ أهلِ المحلَّةِ ، في المحلَّةِ ، في المحلَّةِ ، فكذا هنا تَجِبُ القَسَامةُ على الحاملِ والدَّيةُ على عاقِلَتِه ، فكأنَّه حَمَنهُ مقنولًا .

وعندَ أبي يُوسُفَ هِ لَا شيءَ في الجَريحِ في المحلَّةِ إذا نُقِلَ إلىٰ أهلِه فماتَ ؛ لأنَّ الموجودَ في المحلَّةِ جَرْحٌ لَا قَتْلُ، والقَسَامةُ في الفتيلِ (١٠ لَا في الجريح (١٠)، فكذا هنا الموجودُ في يَدِ الحاملِ حريحٌ لَا قتيلٌ، فلَا شيءَ فيه عدَ أبي يُوسُفَ ؛ لأنَّ ما وُجِدَ في يَدِه جنايةٌ فيما دونَ النَّفسِ، وهذا معى قولِه: (وَقَدْ ذَكَرْنَا وَجْهَيِ الْقَوْلَيْنِ)، أي: قولِ أبي حَنِيفَةً وقولِ أبي يُوسُفَ ﴿ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

قوله: (وَلَوْ وُجِدَ الرَّجُلُ تَتِيلًا فِي دَارِ نَفْسِهِ؛ فَلِيَتُهُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ لِوَرَثْتِهِ عِنْدَ أبي خَنِهَٰةَ ﷺ.

وقَالَ أَبُو يُوسُفُ وَمُحَمَّدٌ وَزُفَرُ عِيدٍ: لَا شَيْءَ فِيهِ)(١٠.

<sup>(</sup>١) ينظر: اشرح محتصر الكرخي اللقدوري [ق/٣٤٦/ داماد].

<sup>(</sup>٣) في ١١١ لأصل ١١ الانفش ١١، والمثبت من العا٢١، والركا، والمالا، والانكاء والاع

<sup>(</sup>٣) في الأصل، «الحرجة والعثب من، قالة، وارق، وقمة، وقال، ولاه،

 <sup>(2)</sup> ينظر: الأصل (2) ٢٩٠٤ عن (محتمر الطحاري) (ص/ ٢٤٧) ، (العبوط (٢٤٧) ، (٢٤٠) ، (١١٢/ ٢٦) .
 (3) ينظر: الأفكار (٢٩١١٠) ، (تبيين الحقائق (٢٥٧) ، (الثانج الأفكار) (٣٩١١٠) .

## ولهُ أَنَّ الْفَسَامَةِ إِنَّمَا تَحَتُّ بِنَّ عَلَىٰ طُهُورِ الْفَتُلِ، وَلَهَذَا لَا يَدُّخُلُّ فِي

قال الفُذُوريُّ في كتابِه المُسمَّى بـ«التَّفريب»: «فال أبو حميهه ﷺ: إدا وُحر الرَّحلُ قتبلًا في دارِ نفسِه؛ فَدِبَتُه على عاقِلته،

وكان أبو بكر ﴿ بَهُ بِقُولُ. إن كانَ عَاقِلَةُ الْمَفْتُولِ عَاقَلَةٌ وَرَثْتُهُ ؛ فَالْجُواتُ عَلَى مَا دَكَرَ ، وإنِ احتلَف عَوَاللَّهِم ؛ فَعَلَىٰ عَاقِلَةٍ وَرَثْتِهِ .

وقالَ أبو يُوسُفُ ومُحَمَّدٌ ورُّقَرٌ ﴿ وَمُنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ مُولَّى اللَّهِ يُوسُفُ عَلَّ اللَّهِ مَا لَقَطُ كتابٍ ﴿ لَتَقْرِيبٍ ﴾ .

ووجه قولِهم: أنَّ ربَّ الدَّار بحُكُم التَّقصيرِ يُنْزَلُ قاتلًا؛ لأنَّه هوَ المُحطفُ بصيانةِ دارِ نَفسِه بحُكُم المالِكيَّةِ، فللْ وُجِدَ غيرُه قتيلًا في دارِه يُنْزَلُ قاتلًا له تقديرًا. فيأْرَنُه خُكُمُ الفتلِ، ورَذَا وُجِدَ نَفسُه قتيلًا يُنْزَلُ قاتلًا نَفسَه تقديرًا، ولوَ قَتَلَ نَفْسه حقيقةً يُهْدَرُ دمُه، فكذ إذا صارَ قاتلًا نفسَه تقديرًا.

ولأبي حَنِيفَة هِ الله الله عليه عليه وعَشِيرته ، ولهدا تَجِتُ الله عليه عير أنّه يَخْتُصُ بحُكُم القَسَامةِ لِعِلْمه بحالِ القتبلِ ، وليس هاهنا مَنْ يَعْلَمُ بحال القتبلِ ، وليس هاهنا مَنْ يَعْلَمُ بحال القتبلِ ، وليس هاهنا مَنْ يَعْلَمُ بحال القتيلِ ، فلا يأزمُ حُكْمُ القَسَامةِ ، ولكنْ تَنْرَمُ اللّيّنَةُ ؛ لأنّهم شركاؤُه في تجمّلِ اللّه القتبلِ ، فلا يأزمُ حُكْمُ القسامةِ ، فلمًا وُجِدَ قتبلًا في دارِ نفسِه إلى تعدر إيجال الدّية عليه ؛ لم يتعدّر إيجال الدّية عليه ؛ لم يتعدّر على عاولتِه .

ألا ترئ أنَّ عِلَّةَ وحوبِ الدِّيَةِ وجودُ القَتيلِ في الدَّارِ، وفي حقَّ هذا وجودُه قتبلًا، ووجودُ عيره قتبلًا سواءٌ، وعنذَ ذلكَ يُوضَفُ مَن لَرَفه صيانةُ الدَّارِ عنْ مثل هذا قانلًا تعديرًا، فلرِمه خُكُمُّه كذا في «شرح الكافي»

ولم يذُكُّر العسامة على العافلة في «الأصلِ» و«مختصرِ الكافي» ومُختصَرِي

## الدُّنِةِ مِنْ مَاتَ لَبُلِ دلك ، وحالَ ظُهُورِ الْقَتْلِ الدَّارُّ للْورثة فتجبُّ على عاقلتهمُ ،

الطُّحاوِيُّ والْكُرْجِيُّ على قول أبي حنيمة الله ، بل دكرُوا اللَّبة على العاقلةِ فَحسُبُ ، وكذلك إلى المنافلةِ فَحسُبُ ، الله في «النَّقريب» ، وقد ذكر في «المختلف» (١٠٠ وقد ذكر في «المختلف» (١٠٠ وقد ذكر في «المختلف» (١٠٠ والخَمْرِ هُ ٢٠٠ اختلاف المشايخ في وحوب القسامةِ على قوله ،

قولُه: (قَبْل ذلك) ، أي: قبلَ ظهورِ القتلِ.

قولُه: (فتجبُ على عاقلتهم)، أي: تَجِبُ الدَّبةُ على عاقِلَةِ الورثةِ للورثةِ، وهذا إذا اختلف العَواقلُ، أمَّا إذا اتَّحدَتُ عاقِلةُ المفتولِ مع عاقلةِ الورثةِ؛ فحينتُلِ وهذا إذا اختلف العَواقلُ، أمَّا إذا اتَّحدَتُ عاقِلةُ المفتولِ مع عاقلةِ الورثةِ؛ فَيْخَمَلُ ما ذَكْرَه أَوَّلًا في المتن بقولِه؛ نَجِبُ الدَّيةُ عَلَىٰ عاقِلةِ المقتولِ للورثةِ، فَيُخْمَلُ ما ذَكْرَه أَوَّلًا في المتن بقولِه؛ (فلائِنَةُ عَلَىٰ عَاقِلَةِ لِوَرْئَتِهِ)، على ما إذا انْخَذَ الغَواقلُ، والاتّحادُ هو الغالبُ،

فَإِنْ قُلْتُ: كيف يَسْتَفِيمُ أَنْ تَغْقِلَ عَاقَلَةُ الورثةِ للورثةِ، وليسَ بمعقولِ أَنْ
 يعقلوا عن أنفسِهم الأنفسِهم؟

قُلْتُ: العاقِلةُ أَمَمُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ ورثةً أَوْ غَيرَ ورثةٍ ، فما وَحَبَ على غَيرِ الورثةِ مِن العاقِلَةِ يَحَبُّ للورثةِ منهم ، وهذا لأنَّ عاقلةَ الرَّجلِ أَمْلُ ديوانِه عندَنا ، وعندُ الشَّافعيُّ: ﷺ هم أفرهاؤُه (\*\*).

<sup>(</sup>١) ينظر، المحتلب الرواية؛ لأبي الليث السمرقدي [ ١٨٦١/2]

<sup>(1)</sup> مضئ أن الأقرب أن المؤلف يقصد بد الالحشرة ها كناب فحشر المسائلة قلامام أبي الليث نصر بن محمد السيرقندي العلية وهباك أبضًا الحضر المسائل وقصر الدلائل/شرح منظومة المعلاف للسخية ثعلاء الدين محمد بن صد الحميد السيرقندي ومثله تنجم الدين قمر بن محمد بن أحمد السيرقندي ومثله تنجم الدين قمر بن محمد بن أحمد السنية.

لمسيد كتبات علاه الدين السمر فنديّ هو نصُّه كتابه الأحر "محنلف الروابة"، هير أن المؤلف أعاد درتيب الكنب والأبوات على ترتيب "اصطومه الحلاف" للسمي

<sup>(</sup>٣) ينظر افالحاوي الكبيرة للماوردي [٣٤٤/١٣] وقالبياتة للعمراني [٩٥/١١]

بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ إِذَا وُجِدَ تَتِيلًا فِي دَارِ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ حَالَ ظُهُورِ قَتْلِهِ بَقِيَتْ الدَّارُ عَلَىٰ حُكُمٍ مِلْكِهِ فَيَصِيرُ كَأَنَّهُ فَتَلَ نَفْسَهُ فَيُهْدَرُ دَمُهُ .

قُولُه: (بِخِلَافِ الْمُكَاتَبِ إِذَا وَجِدَ قَتِيلًا فِي ذَارِ نَفْسِهِ) ، يَعْنِي: لَا تَجِبُ دِيَهُ الْمُكاتَبِ أَصلًا ، بَلْ يُهْدَرُ دَمُه ؛ لأَنَّ حَالَ ظَهُورِ قَتْلِه كَانَتِ الدَّارُ عَلَى مِلْكِه ؛ لأَنَّ المُكاتَبِ أَصلًا ، بَلْ يُقْضَى مَا عَلَيه منه ، فإذَا كَانَتِ الدَّارُ له حَينَ ظَهُورِ القَتلِ ؛ جُعِلَ قَاتلًا نَفْسَه تقديرًا لقيام مِلْكِه ، والحُرُّ حَالَ ظَهُورِ قَتْلِه آنتَقَلَ منه مِلْكُه إلى ورثيته ، فَلَمْ يُجْعَلُ قَاتلًا نَفْسَه تقديرًا لقيام مِلْكِه ، والحُرُّ حَالَ ظَهُورِ قَتْلِه آنتَقَلَ منه مِلْكُه إلى ورثيته ، فَلَمْ يُجْعَلُ قَاتلًا نَفْسَه تقديرًا لزوالِ مِلْكِه .

وقالَ الْكَرْخِيُ ﴿ فِي الْمَخْتَصُوهِ ﴾ : (اوإدا وُحِدَ في در المُكاتَبِ قتيلٌ ؛ فهوَ عليه يسعى في الأقلَّ مِن قيمتِه ومِنَ الدَّيَةِ ، وكدلكَ لو وُجِدَ مولاه في دار المُكاتَبِ قتيلًا ؛ كانَ [١/٠١٢٥/م] عليه الأقلَّ مِن ديتِه والقيمةُ » إلى هنا لفظُ الْكَرْخِيِّ ﴿ قَيْهُ وَذَلكَ لاَنَّهُ بَمَنزِلَةِ الْمَباشِ ، ويَلْزَمُه القيمةُ بالمنعِ منَ الدَّمعِ ، فتَجِبُ الفيمةُ حالةً ﴾ كما إذا امتئعَ المولى مِنَ الدَّفعِ ، فتَجِبُ عليه حالةً ﴾ .

وقالَ الْكَرْخِيُّ ﴿ أَيضًا: ﴿ وَلَوْ وُجِدَ الْمُكَاتَبُ قَنيلًا فِي دَارِ مُولاهِ } فعلى مولاه قيمتُه في مالِه في ثلاثِ سنينَ ، ولَا تَحْمِلُه العاقِلَةُ ﴾ (١). إلى هنا لفظُ الْكَرْخِيُ ﴾ أيضًا.

وقالَ القُدُورِيُّ ﴿ فَي كتابِ ﴿ التَّقْرِيبِ ﴾ : ﴿ قَالَ أَبُو يُوسُفَ ﴿ إِذَا وُجِدَ المُّكَانَبُ قَتِيلًا فِي دَارِ سَيِّدِه ؛ فعلى السَّيِّدِ القيمةُ في مالِه ، وإنَّ لَمْ يَتُرُكُ وفاءً ، ولاَ دَيْنَ عليه ؛ فهوَ هَدَرٌ ، وإنْ كَانَ عليه دَيْنُ وَلَمْ يَدَعْ وفءً ؛ فعلى السَّيِّدِ الأقلُ منَ القيمةِ ، والدَّيْنُ لغرمائِه ﴾ .

وقالَ زُفَرُ ﷺ: دِيتُه هَلَزٌ ، تَرَكَ وَفَاءً أَوْ لَمْ يَتُرْكُ .

<sup>(</sup>١) ينطر: الشرح محتصر الكرحي؛ للقدرري [ق/٤٧/ داماد].

- ﴿ المُولِدُ الْمِيانَ ٢٠٠٠

لأبي يُوسُفَ هِنِينَ أَنَّ وجودَ القتىلِ في الدَّارِ كَمُناشِرةِ صَاحِبِهَا القَتَلَ ، فَكَانَ المُولِيٰ تَتَلَه ، فَيَلْزَمُه الضَّمَانُ إذا كَانَ له وَفَاءٌ ، وإنْ كَانَ عَلِيه دَيْنٌ وَلَمْ يَتُرُكُ وَفَاءً ؛ صَمِنَ الأقلَّ للغرماءِ ، كما لو بَاشَرَ قَتَلَه ،

لِزُنَرَ ﷺ: أَنَّ المُكاتبَ عَبْدٌ قَبَلَ الأداءِ ، والعبدُ إذا وُجِدَ قتيلًا في درِ سيَّدِه ؛ فهرَ هَدَرٌ.

وقالَ الْكَرْخِيُّ فِي المختصرِه، الواذا وُجِدَ في دارِ عَبْدٍ مأذونِ له في التّجارةِ وعليه دَيْنٌ، أو لا دَيْنَ عليه ، أو غيرِ مأذونٍ له ، وُجِدَ في دارِه قتيلٌ ؛ فعلى عقِلَةِ مولاه القَسَامةُ [٢/٥٨٥٠] والدَّيةُ ، ولو وُجِدَ المأذونُ له في دارِ مولاه قتيلًا ، فإنْ كانَ عليه دَبْنُ فَوَلَا عَلَى الْمُولَى قَيْمَتُه لغرماتِه في مالِه حالًا ، وهذا منزلةِ استهلاكِه إياه بِعِتْقِ ، ولا يُكُونُ القيمةُ عليه في ثلاثِ سنينَ ؛ لأنَّه استهلكَه ، وقدْ كانَ يُباعُ في دَيْنِهم .

وكذلكَ لوْ قتلَه عمدًا فعليه قيمتُه حالًا ، وكذلكَ لوْ كانَ العبدُ جنَى جنايةً ، ثُمَّ وُجِدَ قتيلًا في دارِ مولاه ؛ فعلى المولى قيمتُه حالًا ، وكذلكَ لوْ قتَلَه المولى خطأً ، وهوَ لَا يَعْلَمُ بالجنايةِ ، فإذا كانَّ يَعْلَمُ فعليه الدِّيةُ .

قَالَ مُحَمَّدٌ ﴿ إِذَا وُجِدَ أَبُو الرَّجَلِ، أَوْ أَخَوِه قَتَيلًا فِي دَارِهِ ؛ فَهِنَّ عَاقِلَتُهُ تَغْفِلُ دِيةَ أَبِيه وَدِيةَ أَخِيهِ ، وَإِنْ كَانَ هُوَ وَارِثُهِ ؛ لأَنَّ إِهِ ١٤٠/٨] الدُّيةَ لَمْ تَجِبُ له ، وإنَّما وَجَبَتْ لغيرِهِ .

وقالَ بِشْرٌ: عنْ أَبِي يُوسُفَ ﷺ: في العبدِ الرَّمنِ، وُجِدَ في دار الرَّاهنِ، أَوِ المُرتهن قتيلًا ؛ فالدِّيةُ على ربِّ الدَّارِ دونَ العاقِلَةِ»(''، إلى هنا لفظُ الْكَرْخِيِّ ﷺ،

وقالَ شبخُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِيجَابِيُّ ١١٪ في «شرحِ الكافي»: «وإذا

 <sup>(</sup>١) ينظر الشرح مختصر الكرحي القدوري [ق/٣٤٧/ داماد].

وَلَوْ أَنَّ رَجُّلَيْسِ كَامَا فِي بَيْتِ، وَلَيْسَ مَعَهُمَا ثَالِثٌ، وُجِدَ أَخَدُهُمَا مَذْبُوحا. قَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَمِلُ أَنَّ قَالَ أَبُو يُوسُفَ: يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَمِلُ أَنَّ يَضْمَنُهُ إِللَّمَاتُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَمِلُ أَنَّ يَخْتَمِلُ أَنَّ يَخْتَمِلُ أَنَّهُ قَتَلَهُ الْآحَرُ قَلَا يَضْمَنُهُ بِالشَّكَ. وَلاَ بِي يُوسُفَ أَنَّ الظَّاهِرُ أَنَّ الظَّاهِرُ أَنَّ الظَّاهِرُ أَنَّ الظَّاهِرُ أَنَّ الظَّاهِرُ أَنَّ الظَّاهِرُ أَنَّ اللَّاسَانَ لَا يَقْتُلُ نَفْسَهُ فَكَانَ التَّوَهُمُ سَاقِطًا كَمَا إِذَا وُجِدَ قَتِيلٌ فِي مَحَلَّةٍ.

رُجِدَ العبدُ، أو المُكاتَبُ، أو المُدَرَّرُ، أو أَمُّ الولدِ قتبلًا في محلَّم وجبَبِ القَسَامةُ فيه كما في الأحرارِ، والقيمةُ في ثلاثِ سنينَ، لأنَّه آدميٌّ مُخترمٌ، فوجبَتِ القَسَامةُ فيه كما في الأحرارِ، وقدْ قيلَ: هذا على قولِ أبي حَبِفَةَ ومُحَمَّدِ ١٤ ﴿ وعندَ أبي يُوسُفَ ﴿ فَيْهَ: مضمونُ مَن حيثُ إنَّه مالٌ، فلا بشتَحقُ مِنَ التَّعظيمِ ما يستَحقُّه الأحرارُ، بَل يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ البهائم.

والصَّحيحُ: أنَّ هذا قولُ الكلِّ ؛ لأنَّه لَا شُبهةَ في احترامِه منْ حيثُ إنَّه آدميًّ ، ولهذا وَجَبَ بفتلِه القِصاصِ.

وأمَّا الدَّوابُ والبهائمُ والمُرُوضِ: فلا قَسَامَةَ فيها ، لأنَّ الأموالَ ليسَتْ بمِثْلِ النَّفوسِ في الحُرمةِ » وإنَّما كَتبْتُ هذه المسائلَ تَكثيرًا للفوائدِ ، واللهُ أعلمُ ،

قُولُهُ: (وَلَوْ أَنَّ رَجُلَيْنِ كَانَا فِي بَيْتِ، وَلَيْسَ مَعَهُمَا ثَالِثٌ، وُجِدَ أَحَدُهُمَا مَذُبُوحًا، قَالَ أَبُو يُوسُفَ ﷺ يَضْمَنُ الْآخَرُ الدِّيَةَ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ لَا يَضْمَنُ)، مَذْبُوحًا، قَالَ مُحَمَّدٌ ﷺ لَا يَضْمَنُ الْآخَرُ الدِّيَة ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ عِيمِ الْا يَضْمَنُ الْمَدْبُوحَ ؛ لأنَّ القتلَ مُختملٌ وقوعُه منه، ومِنْ صاحبِه، فلا يَلْرَمُ الضَّمانُ صاحبِه ، فلا يَلْرَمُ الضَّمانُ صاحبِه بالشَّكَ.

ولأبي يُوسُفَ: أنَّ الإنسانَ العاقلَ لَا يَقْصِدُ إِزهاقَ رُوحِه عادةً ، ووقوعُ القتلِ مِنْ مَفْسِه وَهُمٌ لَا يُلْتَفَتْ إِليه ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ مثلَ هذا الوهمِ يَكُونُ في القتيلِ الموحودِ في المحلَّةِ أيضًا ، ومع هذا لَا يُلْتَفَتُ إِليه .

<sup>(</sup>١) زاد يعده في (ط): النكال التوهم!!-

وَلَوْ وُجِدَ قَبِيلٌ فِي قَرْيَةِ لِامْرَأَةِ ١٥، ٢٧٥ وَالدَّبَةِ وَمُحمَدِ عليها الْفَيَامَةُ ، يُكَرِّرُ عَلَيْهَا الْأَيُمَانُ ، وَالدَّيَةُ عَلَىٰ عاقلها الْقرب الْتبائل اللها في النسب .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: الْقَسَامَةُ عَلَىٰ الْعَائِلَةِ أَبِضًا ؛ لِأَنَّ الْقَسَامَةَ إِنَّمَا تَحبُ عَلَىٰ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النُّصْرَةِ وَالْمَرْأَةُ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِهَا فَأَشْبَهَتْ الصَّبِيَّ.

قولُه: (وَلَوْ وُجِدَ قَتِيلٌ فِي قَرْيَةٌ لِامْرَأَةٍ ، فَعِلْد أَبِي حَنِيفَةً وَمُحمَّدِ ﴿ عَلَيْهَا (١٠) الْقَسَامَةُ ، يُكَرِّرُ عَلَيْهَا الْأَيْمَانُ ، وَالدَّيَةُ عَلَىٰ عَاقِلْتِهَا أَقْرَبِ الْقَبَائِلِ إِلَيْهَا فِي السَّبِ ، وَالدَّيَةُ عَلَىٰ عَاقِلْتِهَا أَقْرَبِ الْقَبَائِلِ إِلَيْهَا فِي السَّبِ ، رُقَالَ أَبُو يُوسُفَ ﴿ يَهِمَا اللَّهُ عَلَىٰ الْعَاقِلَةِ أَيْضًا ) ،

وقالَ الْكَرْخِيُّ في المختصرِه اللهِ: القال عَمْرُو: سألتُ مُحَمَّدًا اللهِ: عنِ الفتيلِ يُوجَدُّ في قريةِ المرآةِ لا يَكُونُ فيها غيرُها. قالَ أبو حَنِيعَةَ اللهِ: [٣ ٤٨١ه] تُشْتَخْلَفُ، ويُرَدَّدُ عليه الأَيْمالُ، وعلى عاقِلَتِها الدِّيةُ أقربِ القيائلِ إليها، وهو قولُ مُحَمَّدٍ هِ وقالَ [٨٠٤٢٨م] أبو يُوسُفَ هِ: يُنْظُرُ إلى أقربِ القيائلِ إليها، فتَكُونُ الفَسَامةُ عليهم، ولا قَسَامةً على المرأةِ قُلْتُ لمُحَمَّدٍ هِ: أُوبُ الفيائلِ في النَّسِ، أو الجرّارِ ؟ قالَ: في النَّسِ، إلى هنا لفظُ الْكَرْخِيِّ هِ.

وجهُ قولِ أبي يُوسُفَ ﴿ إِنَّ القَسامَةَ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَىٰ مَن يُحاطَبُ بِالصِّيانِهِ عندَ النَّسِةِ إلى التَّقصيرِ ، والمرأةُ ليسَتْ مِنْ أهلِ الصِّيانَةِ ، فأَمْنِهِ الصَّيِيَّ ·

وإنَّما قلْنا: إنَّهما ليسا مِن أهلِ دلكَ لِضَعْم ِ بِنْيَتِهما، ولهذا لَا يَلْزَمُهما الفَسَامةُ فيما يُوجَدُ في المحلَّةِ.

ولهما: أنَّ الاستحلافُ لتُهمةِ القتلِ ، وهيَ متحقَّقهٌ في حتَّ المرأةِ ، لَا في حتَّ العاقِلَةِ ؛ لأنَّهم لَمْ يَكُونُوا في القريةِ ، فيَلْرَمهُما الفَسَامة ·

 <sup>(</sup>١) في الأصرة العلمة والمثبت من الذات، وارا والها، والداء والداء والداء والعامة والداء والعامة والعامة والعامة والمثبت من الفاتاء والداء والعامة والداء والد

<sup>(</sup>٢) يبطر، الشرح محتصر الكوخي، للقدوري [ق/٢٤٧/ داماد].

وَلَهُمَا أَنَّ الْقَصَامَةَ لِنَفْيِ النَّهُمَةِ وَتُهُمَّةُ الْفَتْلِ مِنْ الْمَرْأَةِ مُتَحَقِّفَةٌ. يالِ الْمُتَأَخِّرُونَ: إِنَّ الْمَرْأَةَ تَذْخُلُ مَعَ الْعَاقِمَةِ فِي التَّحَمُّلِ فِي مَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِأَنَّا أَتَوَلَىٰهِ قَاتِلَةً وَالْقَاتِلُ يُشَارِكُ الْعَاقِلَةُ

وَلُوْ وُجِدَ رَجُلُ قَتِيلًا فِي أَرْصِ رَخُلِ إِلَىٰ جَابِبِ قَرْيَةِ لَيْسَ صَاحَتُ الْأَرْضِ مِنْ أَهْلِهَا. قَالَ: هُوَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ أَحَقَّ بِنُصْرَةِ أَرْضِهِ مِنْ أَهْلِ الْفَرْيَةِ، والله أعلم.

قالَ مشايخُنا المتأخِّرُونَ ﴿ إِنَّ المرأةَ فِي هذه المسألةِ تُشَارِكُ العاقِلَةَ فِي الْعَقْلِ العَقْلِ ؛ لأَنَّهِ أُنْزِلَتْ قاتلةً تقديرًا، فلمَّا دَخلَتْ فِي القَسَامةِ ؛ دَخلَتْ فِي الْعَقْلِ الْعَقْلِ ؛ لأَنَّهِ أُنْزِلَتْ قاتلةً تقديرًا، فلمَّا دَخلَتْ فِي القَسَامةِ ، بَل تَجِبُ على أيضًا، يِخلافِ غيرِها مِنَ الصَّورِ ، حيثُ لاَ تَذْخُلُ هي في القَسَامةِ ، بَل تَجِبُ على الرِّجالِ ، فلاَ تَذْخُلُ هي العقلِ أبصًا .

وذكر الطَّحَاوِيُّ ﴿ قُولَ أَبِي حَنِيفَةَ مع [قول] (١٠ مُحَمَّدٍ ﴿ فِي هذه المدائةِ في المختصرِه، (١٠) ، وكدلكَ ذكر الْكَرْخِيُّ أيضًا ، وَلَمْ تَدْكُرُ فِي الْأَصلِ، قولَ أَبِي حَنِيفَةَ أَصلًا ، بَل ذكرَ الخلافَ بِينَ أَبِي يُوسُفَ ومُحَمَّدٍ ﴿ .

قولُه: (وَلَوْ وُجِدَ رَجُلٌ قَتِبلًا بِي أَرْضِ رَجُلٍ إِلَىٰ حَانِبِ قَرْيَةِ لَيْسَ صَاحِبُ الْأَرْضِ مِنْ أَهْلِهَا، قَالَ: هُوَ عَلَىٰ صَاحِبِ الْأَرْضِ).

وَقَدُ ذَكَرَ الْكَرْخِيُّ فِيهُ هذه المسألةَ في «مختصرِه» هكذا، وذلكَ لأنَّ الجِفَظَ والتَّدبيرَ في الأرضِ إلى صاحبِ الأرضِ لا إلى أهلِ القريةِ، فيَجِتُ عليه نُصُرةُ الأرضِ عنْ وفوع فسادِ العتل، فإذا وفَعَ القَتلُ يُنْسَبُ ذَلَكَ إلى تقصيرِه في الجِفظِ، فيُنْزَلُ قاتلًا تقديرًا، فبَحِبُ [عليه](") القَسَامةُ والدَّيةُ على عاقِلَتِهِ ")

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين؛ زيادة من؛ (عالله والراء وقماء والداء والعاء

 <sup>(\*)</sup> ينظر المحتصر الصحاوي: [ص/٢٤٩ - ٢٤٩].

 <sup>(</sup>٣) ما بين المعقوقتين؛ زيادة من، العالمة، والراة، والمه، والناء، والغلا.

<sup>(1)</sup> ينظر اشرح محتصر الكرخي، للقدوري [ق/٣٤٧/ داماد].

وقالَ شيئُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الْأَسْبِجَابِيُّ ﴿ فِي الْسَرِجِ الكافي ٥ : اللّهِ وَالْمَانَ الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الذِّمَةِ } فإنَّه تُكَرَّرُ عليه الأَيْمانُ ؛ لأنَّه مِنْ أَهْلِ الفَسَامَةِ وَالْمَرِيةُ فِي صِيانَتِه ، فَيَكُونُ مُوجِبُ التَّقصيرِ عليه وعليه الدِّيَةُ ؛ لأنَّه لَا عاقِلَةَ له حتَّىٰ الوْكانَ له عاقِلَةً تَجِبُ عيهم ، ولوْ كانَ الذَّمِّيُّ مازلًا في قبيلةٍ من القبائلِ ، فَوُجِدَ فَيها قتيلٌ ؛ مَمْ يَدْخُلِ الدَّمِّيُّ في مُلقَسَامَةِ ، ولَا في العُرْمِ ؛ لأنَّه نابعٌ [١/٤٧٤/٨] الأهلِ القريةِ ، وكذلكَ الشَّكَانُ والنّوارلُ فيها مِن عيرِهم ؛ لأنَّهم أنباعٌ ١٠ .

وقالَ شيخُ الإملامِ أيضًا عِنْهِ: (ولؤ رُجِدَ القنيلُ في قريةِ البنامي وهم صِغارٌ ، يس في تلكَ البَلدةِ مِن عَشِيرتِهم أحدٌ ؛ فالقَسَامةُ والدَّيةُ على عاقِمةِ البنامي ؛ لأنَّهم يسوا منْ أهلِ الصِّيانةِ ، فَيَنْزَمُّ ذلكَ عاقِلَتَهم ، وعاقِلَتُهم أقربُ القبائلِ [٢٠٨٩/٥] إليهم يسوا منْ أهلِ الصَّيانةِ ، فَيَنْزَمُّ ذلكَ عاقِلَتَهم ، وعاقِلَتُهم مُدْرِكٌ فَعَلَيْه القَسَامةُ ، ويُكَرَّرُ إِدا لَمْ يَكُنُ في ذلكَ البلدِ عَشِيرتُهم ، وإنْ كانَ فيهم مُدْرِكٌ فَعَلَيْه القَسَامةُ ، ويُكَرَّرُ عليه اليمينُ ؛ لأنَّه مِنْ أهلِ ذلكَ ، وعلى أقربِ القبائلِ منهم الدَّيَةُ في الوجهينِ إذا عَلْم يَكُنُ في تلكَ البلدةِ عَشِيرتُهم » . كذ في «شرح الكافي» .

وكتَبُّتُ هذه المسائلَ تكثيرًا للفوائدِ.

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المَرْجِعُ والمآبُ. [وهذا آخرُ الدفتر العشرينَ مِنَ الشَّرِحِ الَّذي سَمَّيْناه: (عَايَةَ الْبَيَادِ فِي شَرْحِ الْهِدَايَةِ»](١).

6 ( to 0) 0

<sup>(</sup>١) ما بين المعقو فتين (ريادة من ( طاله ١٠



## كتب المعافل

﴾ أَنَّ قَالَ الْمُعَاقِلُ جَمْعُ مَعْقُلَةٍ ، وَهِيَ الدَّيةُ ، وتُسمَّىٰ الدَّيةُ عَمْلًا لأَنَّهَا نَعْقِلُ الدِّمَاءَ مِنْ أَنْ تُسْفَكَ: أَيُ تُمْسِكُ.

🕸 غايه البياد 🐎

## كِتَابُ الْمِعَاقِل

---

قَالَ المؤلَّفُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَمَا فَي مَعْنَاهُ اللَّهُ عَلَى العَدَةِ: شَرَعَ فِي بِيانِ ذَلْكَ.

والمَعاقلُ: جَمْع مَعْقُلَةٍ ، بفتح الميمِ وضَمَّ القافِ ، وهيَ العَقْلُ . أيُ: الدَّيَةُ ، وسُمَّيتِ الدَّيَة وسُمَّيتِ الدَّيَاتِ كانَتْ تُعْقَلُ بفِياءِ وَبيُّ المقتولِ ، ثُمَّ هذا الاسمُّ عمَّ ، فسُمَّيْتِ الدِّيةُ : مَعْقُلةً وإنْ كانَتْ دراهمَ أو دنانيرَ .

وقيلَ: إنَّمَا سُمِّيَتْ بِالمَعْقُلَةِ ؛ لأنَّهَا تَعْقِلُ النَّمَاءَ عِنْ أَنْ تُسْفَكَ .

رَمَعَاقِلُ الجَبَالِ: المُواضعُ المَنِيعةُ فيها، والمَعقِلُ مِنَ الجَبَلِ. حَيثُ يُمْتَنَعُ<sup>(١)</sup>

وَيُقال: عَقَلَ الدَّواءُ بَطْنَه يَغْفُله عَقْلًا: إذا أَمسَكَه، وعَقَلَ الوَعِلُ في الجبلِ: إذا عَلَا فيه وامتَنَعَ، يَغْقِلُ عُفولًا.

وسُمُّيَتُ آلةً الإدراكِ عَقْلًا لهذا<sup>(٢)</sup> المعنى أيضًا؛ لأنه يَمْنَعُ مِنَ السَّفَهِ و لهَوَىٰ، والعاقلةُ الَّذينَ يُقْسَمُ عليهم دِيةُ الفتلِ خَطَأَ، وهمَّ أصحابُ الدِّيوانِ، أو<sup>(٣)</sup> العشيرةُ، فيه احتلافٌ يَجِيءُ بعدَ هذا إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ.

 <sup>(</sup>١) في الأصل: «يمتع»، والمثبت من: «فا٢١، و«ن»، وقعّه، وقر»، وقم؛.

 <sup>(</sup>٣) في الأصل: "ولهذاك، والمثبت من: (٣) و(د)، و((ع)، و((ع))، و((ع)، و((ع)))

 <sup>(</sup>٣) في الأصل: «و٥، والمثبت من «ف١١، و«نا، ودع»، ودما، ودر».

قال والدّيةُ في شبه الْعمد و لُخطأ، وكُلُ دبة وجب سمس الفتل على العاقلة الَّذِينَ يَعْهِلُونَ يعْنِي يُؤدُّونَ الْعَقْلَ وهُو الدِّيةُ، وقدْ دكرْدهُ في الدّبات

ثُمَّ الذَّيَةُ مشروعةٌ بالكِتابِ العزيزِ: نَحْو فولِه نعالَى، ﴿ فَدِينَةٌ مُسَلَّمةُ بِو أَهْدِهِ ﴾ [لسم ١٦]، ودالشَّنَةِ بحو قولِه ﷺ: «فِي نَفْسِ المُؤْمنِ مَنْةٌ مِنَ الإِملِ هِ .. وبرحماع الأُمَّةِ ؛ لأنه انعقَدَ إجماعُهم على ذلكَ ، ولَا مُثْكِر لمَشْروعيتِه أَصلًا.

ووَّجوبُها على العاقلةِ بحديثِ حَمَلِ بِنِ مالكِ، وهوَ مَا رَوَى صاحبُ السُّنَنِ الوَّعَيْرَةُ مُشْدًا إِلَى أَيِي هُرَيْرَةً فَيْهِ قَالَ: القَّتَقَلَتِ الْمَرَأَتَانِ مِنْ هُدَبْلِ، فَرَمَتَ السُّنَنِ الوَّعَيْرَةُ مُشْدًا إِلَى أَيْ مُرَيْرَةً فَيْهَا اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللللهُ اللهُ الل

قُولُهُ: (قَالَ: وَالدِّيَةُ فِي شِنْهِ الْعَمْدِ وَالْخَطَّأَ، وَكُلُّ دِيَةٍ وَجَيَتْ بِنَفْسِ الْقَتْلِ عَلى الْعَاقِلةِ)، أَيْ. قَالَ الفُلُورِيُّ ﷺ في المحتصرِه»(٤)،

وقولُه: (وَكُلُّ دِيَةٍ رَجَبَتُّ)، مَبتداً، وإنَّ كانَ كَكِرةً؛ لأنه تَخَصَّصَ<sup>(٥)</sup> بصفةٍ، وقولُه: (عَنَى العَاقِلَةِ)، خَبَرُه.

ومعنى قولِه. (وَجَبَتْ بِنَفْسِ الْفَتْلِ)، أَيْ: ابتِدَاءٌ، وهو احترازٌ عَمَّا وَجبَتِ

<sup>(</sup>١) عدا جرءِ من حديث عمرو بن حزم رالله وقد مضى تخريجه،

 <sup>(</sup>٢) يَقَالُ طُلُّ دَمُهُ، وأَطِلَّ، إَدَا أَهْدَرهُ أَينظُر: «النهاية في عريب الحديث» لابن الأثير [١٣٦/٣] مادة طَلَّلُ].

<sup>(</sup>٣) مضئ تخريجه،

<sup>(</sup>١) ينظر أ المختصر القُلُورِيَّة [ص/١٩٤].

 <sup>(</sup>a) في الأصر التخصيص ا عرائيت من القائلة عرائه عرائه عرائه عرائه عرائه عن المائه عرائه عرائ

وَالْأَصْلُ فِي وُحُومِهَا عَلَىٰ الْعَافِلَةِ فَوْلَهُ . ﴿ اللَّهُ عَدِيث حمل س مالك الأَوْلَةِ وَ الْأَصْلُ فِي عَدِيث حمل س مالك الأَوْلَةِ وَ الْحَاطِئُ اللَّهُ اللَّ

السهُ في ثاني المحالي لا بتداءً، كما إذا قُتلَ الأَثُ ابَ إلاه عليه اللهُ يَكُونُ مُوحبُ مَسْ الفصاصُ ابتداءً، ولكنَّه يُشقِطُ دلكَ إلى الدِّيَةِ بشُنهةِ الأَبُوّةِ، فتجِبُ الدَّيةُ في مالِ الأب لا على العاقمةِ.

وكذا إذا وَحبَتِ الدَّيةُ صُلْحًا عنِ العَمْدِ؛ يَجِبُ دلكَ في مالِ القاتلِ حالَّةُ إلَّا دا شُرِطَ التَّأْجِيلُ، بخِلافِ ما يَجِبُ على الأبِ؛ فإنَّه يَجِبُ في ثلاثِ سنينَ.

وإنَّما وَحِبَتْ على العاقلةِ ؛ لحديثِ حَمَلِ بنِ مالك بنِ النَّبِغةِ ، ولأنَّ الخاطئ مغذُورٌ ؛ لأنَّه لَمْ يَقْصِدِ القَتْلَ ، وكذا الَّذي باشَرَ شِبَة العمدِ ؛ لأنَّ الآلةَ ليسَتْ بموضوعةِ مفتُلِ ، فكانَ في مَعْنى الخَطَأِ ، فلمَّا كانَ كذلكَ لَمْ يُمْكِنُ إيحاتُ القِصاصِ .

ولا سبيلَ إلى إِهْدَارِ الدَّمِ أَيضًا ؛ لأنَّه لِيسَ في الإسلامِ دَمَّ مُهْدَرٌ (١٠) ، فَوَجَبَتِ اللَّهُ ، ولكنِ الدِّيَةُ مالَّ عظيمُ يَحْصُلُ به الإِجْحافُ إذا وَجَبَ على القاتلِ خاصَّةً ، ولكنِ الدِّيَةُ يَسَحِقُ التَّخْفِيفَ ؛ لعدمِ قَصْدِه في نَفْسِ الأمرِ ، أَوْ نَظَرًا إلى الآلةِ كما في ثَبُ العمدِ ، فصُمَّتِ العاقلةُ إلى القاتلِ في أَداءِ الدِّيَةِ تَحْقِيقًا للتَّخفِيفِ ، وإنَّما خُصَّتِ لعاقلةُ بالسَّمِّ دونَ غيرِهم ؛ لأنَّ الأصلَ في العاقلةِ معنى التَّناصُرِ ، وهم لَمَّا تَرَكُوا لعاقلةُ بالصَّمِّ دونَ غيرِهم ؛ لأنَّ الأصلَ في العاقلةِ معنى التَّناصُرِ ، وهم لَمَّا تَرَكُوا في العاقلةِ معنى التَّناصُرِ ، فوجبَتْ عليهمُ الدِّيةُ ،

قُولُه: (حَمَلِ بُنِ مَالِكِ)، هُوَ بالحاءِ المهملةِ والميمِ المفتوحتَيْنِ، حَمَلِ بسِ مالك منِ النابخةِ الهُدلِي، أَسلَم ثُمَّ رَجَعَ إلىٰ [٢٠٢٤/١٨] بلادِ قومِه، ثُمَّ تَحَوَّلَ إلىٰ النصرةِ، وابْتَكَىٰ بها بيتًا في هُذَيْلٍ، ثُمَّ صارَتْ [دارُه](") بغدُ لعُمَرَ بنِ مَهْرانٍ

١١] . في الأصل: فعهدورة، والمثبث من العالما، وقاينا، وقاعا، وقاما، وقارة

<sup>(</sup>٢). أي الأصل: «الواجب»؛ والمثبت من «فا٢»، و«ن»، و«ع»، وهم»، و«ره

 <sup>(</sup>٣) ما بين المعقوفين: ريادة من: قاناء والح؟ وقفها، وقام؟ وقار؟ .

مَعْذُورٌ ، وَكَذَا الَّذِي تَوَلَّىٰ شِبْهَ الْعَمْدِ نَطَرًا إِلَى الْآلَةِ فَلَا وَجُهَ إِلَىٰ إِيجابِ الْعَفْرِ. عَنْهُ ، وَفِي ,يجَابِ مَالِ عَظِيمٍ إجْحَافَهُ وَاسْتِنْصَالُهُ فَيَصِيرٌ عُفُوبَةً فَضَمَّ إليّه الْعَانَ، تَخْقِيقًا لِلتَّخْفِيفِ ، وَإِنَّمَا خُصُّوا بِالضَّمِّ ؛ لأنه إنّما قصر بثوّةٍ فيه ، وتلُك بانصار، وهُمْ الْعَاقِلَةُ فَكَنُوا هُمْ الْمُقَصَّرِينَ فِي تَرْكِهِمْ مُرَاقَبَتِهِ فَخُصُّوا بِهِ .

قَالَ: وَالْعَاقِلَةُ أَهْلُ الدَّيوَانِ. إِنْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْ أَهْلِ الدَّيوَان يُؤخذُ مِنْ أَعْطِيَاتِهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَأَهْلُ الدِّيوَانِ أَهْلُ الرَّايَاتِ وَهُمْ الْجَيْشُ الَّذِينَ كُتِتْ أَسَامِيهِمْ فِي الدِّيوَانِ وَهَذَا عِنْدَنَا.

👭 خاية الإيلان 🚱

الكاتب، كذا مي كتاب «الطبقاتِ [الكبيرِ](١)»(١٠).

قولُه: (إِجْحَافُهُ وَاسْتِنْصَالُهُ)، أَيْ: إِجْحافُ الخاطِيِّ، يُقالُ: أَجْحَفَ بالشيءِ ا إذا ذَهبَ به.

قُولُه: (لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَصَّر بِقُوَّةِ فِيهِ ، وَتِلْكَ بِأَنْصَارِه) ، أَيْ: لأَنَّ القاتلَ إِنَّمَ قَصَّر حَالَةَ الرَّمْي فِي التَّنَبُّتِ [والتَّوقُفِ] (٣) بقوتِه ، وتلكَ القوةُ حاصلةٌ له بأنصارِه

قُولُه: (فَالَ: وَلَمَاقِلَةُ أَمْلُ الدِّبَوَانِ، إِنْ كَانَ الْقَاتِنُ مِنْ أَهْلِ الدِّبَوَان بُؤحذُ مَنْ أَعْطِيَاتِهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ)، أيْ: قالَ القُدُورِيُّ ﷺ في «مختصرِه»(١).

قَالَ شَيخُ الإسلامِ علاءُ الدِّبنِ الأُسبِيجابيُّ ﴿ فِي الشرحِ الكافي اللهِ الوعاقلُهُ الرَّجُلِ فِي ابتداءِ الإسلامِ أَهَلَ عَشِيرتِه، وأَهلَ الرَّجُلِ فِي ابتداءِ الإسلامِ أَهَلَ عَشِيرتِه، وأَهلَ تَسَبِه (٥)، فَلَمَّا ذَوَّنَ عُمَرُ ﴿ فَهُ الدُواوِينَ } فَرَصَ ذَلَكَ على أَهْلِ الديوانِ، وهُمْ أَهْلُ

<sup>(</sup>١) ما يين المعقوضين، ژيادة من الادان و (ع) و (افالان) و الام الا و الراة

<sup>(</sup>٢) يبطر: ١١١طبقات الكيريء الابن سعد [٣٣/٧]

<sup>(</sup>٣) ما يين المعقوضين والمثبت من: (ن) ، والغ) ، و «م» ، و (۱۱۵) ، و «ر)

<sup>(1)</sup> ينظر: «محصر القُنُورِيِّ» [ص/١٩٤].

 <sup>(</sup>a) هي الأصل: السبته ا ، والمثبت من الله ، والفالا » ، و الفه و الم الله و الرا ، .

وَقَالَ لَشَّافِعِيُّ: الدِّينَهُ عَلَى أَهْلِ الْعَشِيرَةِ لِأَنَّهُ كَانَ كَدَلِكَ عَلَى عَهْدِ رَسُوبِ
اللهِ . اللهِ عَلَى مَعْدَهُ وَلِأَنَّهُ صِلَةٌ وَالْأَوْلَى بِهَا الْأَفَادِبُ . [١٣٧٩]

لرَّايَاتِ، وهمُ الجيشُ الَّذِينَ كُتِبُ أَسَامِيهِمْ وَأَرْزَ قُهُمْ فِي الدَّبُوانِ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أهلِ الدَّيُوانِ؛ فعَقَّمُهُ علمهم إذا حَنَى، ومَن لَمْ يَكُنْ مِنْ أهلِ دلكَ: إنْ كَانَ مِنْ أهلِ الباديةِ؛ فعَقَّلُهُ على أقربِ القبائلِ إليه نَسَبًا.

وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهَلِ المِصْرِ: إِنْ كَانَ لَهُ أَقْرِباءٌ وعَشِيرةٌ ؛ يُقضَىٰ عليهم، وإِنْ لَمَ يكن؛ الْحَتَلَفَ المشايِخُ فيه.

بعضُهم قالَ: يُجِبُ في مالِه.

وبعضُهم قالَ: يَجِبُ على أَهلِ حِرْفَتِه.

وبعضُهم قالَ: على جِيرانِه.

وبعضُم قالَ: يَجِبُ على أهلِ الديوانِ ؛ لأنَّه مِن ظَهْرانِيهم .

وقالَ الحاكمُ الشهيدُ في «الكافي»: البَلغَا [عدمه] عنْ عُمَرُ بنِ الخَطَّابِ
هِذَ أَنه فَرَضَ المَعاقِلَ على أهلِ الدَّيوانِ ، وذلك ؛ لأنَّه أوَّلُ مَنْ فَرَضَ الدَّيوانَ وَجَعَلَ العَقْلَ فيه ، وكانَ العَقْلُ قبلَ ذلكَ على عشيرهِ الرَّحُلِ في أموالِهم ، وَلَمْ تَكُنْ وَجَعَلَ العَقْلَ فيه ، وكانَ العَقْلُ قبلَ ذلكَ على عشيرهِ الرَّحُلِ في أموالِهم ، وَلَمْ تَكُنْ دلكَ منه تَغْيِيرٌ لحُكْمِ الشَّرِعِ ، بَن تَقْرِيرًا له ؛ لأنَّه عُرِفَ أن عَشِيرتَه كانوا يَتحَمَّلونَ بطريقِ النَّصُرةِ ، فلمَّا كنَ التَّنَاصُرُ بالرَّاياتِ ؛ جُعِلَ العَقْلُ عليهم ، ولِهذا أو جَبُ على المُقاتِلةِ مِنْ أهلِ الديونِ ، حتَى لا يَجِبَ على لسَّوانِ والصَّبْيانِ ؛ لأنَّهم لا يَخْصُلُ بهم التَّاصُرُ

وعنِ المَعْرور بنِ شُويْدِ قَالَ: فَرَضَ [٢٤٢/٨] عُمَرُ بنُ الخطابِ ﴿ اللَّهِ الدِّيةَ تُؤخَذُ في ثلاثِ سنينَ ، والنصفُ في سنتَيْنِ ، وما دُونَ الثُّلُثِ في سَنَةٍ ، وبه نَقُولُ ، وذلكَ ؛ لأنَّه جَعلَ الدِّيّةَ في عَطايهم النُّلُثَ ، وكانَ يخْرجُ في كلَّ سَنَةٍ عَطاءً

واحدٌ»(١). كذا في الشرح الكافي؛.

وقالَ مُحمَّدٌ عَلَىٰ فِي كتابِ «الآثارِ»: "عن أبي حيفة هنه عن حمّدِ عن إبر هيم هنه الله وم كانَ مِن جِرَاحات الخَطَأِ، فعلى العافلة على أهلِ الديوانِ، إلى يَعْفَ الجِراحة ثُلُقي الدِّيةِ، ففي عامَيْنِ، وإنْ كانَ اللَّصْفُ فعي عامَيْنِ، وإنْ كان اللَّصْفُ فعي عامَيْنِ، وإنْ كان التَّلْتُ ففي عام ، وذلك كُلَّه على أهلِ الدَّيوانِ، قالَ محمَّدٌ هن وبه آخُذُ، وذلك في أعْطِيةِ الدَّيةِ والنِّساءِ، وهوَ قولُ أبي حنيفة هن ""، الى هنا لفظ كتابِ «الآثارِ».

وعندَ الشَّافِعِيِّ ﷺ: اللَّيةُ على العَصَباتِ ، ولَا يَلْرَمُ أَهْلَ الدِّيوانِ شيءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا مِنْ أَهْلِ النَّسَبِ<sup>(٦)</sup>.

وقالَ مالكُ: العاقلةُ همُّ العَصَبةُ قَرُبُوا أَو بَعُدُوا ﴿ وَهُوَ مَذْهِبُ أَخْمَدُ أَيْفُ وَقَالَ مالكُ: العاقلةُ همُّ العَصَبةُ قَرُبُوا أَو بَعُدُوا ﴿ وَلَا تَعْصِيبٌ ، فصارُوا كالأحانبِ ﴿ لاَذُ وَلَا تَعْصِيبٌ ، فصارُوا كالأحانبِ

ولنا: أنَّ عُمَرَ ﷺ فَرضَ اللَّيَةِ على أهلِ الدَّيوابِ، وَلَمْ يُنْكِرُ عليه أحدُّ مِنَ المهاجرِينَ والأنصارِ، فحَلَّ مَحَلَّ الإجماعِ.

فإنْ قِيلَ: كَانَتِ الدَّيةُ في زَمَنِ النَّبِيُ ﷺ وزَمَنِ أبي بكرٍ ﷺ على القَبِيلةِ،
 وكانَ ذلكَ مِنْ عُمَرٌ تَغْبِيرًا له، فلا يُحجُوزُ ؟

<sup>(</sup>١) ينظر: ١١لكافي، للحاكم الشهيد [ق/٢٨٥].

<sup>(</sup>٢) ينظر الأثار» بمحمدين الحس [٤٩٧/٢] طبعة: دار الموادر].

 <sup>(</sup>٢) ينظر، «الحاوي الكبيرة للماوردي [٣٤٦/١٢]، والتهديب في فقه الإمام الشافعية للبعوي
 (٢) ينجم الوهاج في شرح المهاجة للتُّعِيري [٥٦٣/٨]

<sup>(</sup>٤) ينظر: االتمريعة لابن الجلاب [٢٩٦/٣] ، وقالكاعي في فقه أمن المدسةة لابن عبد البر [٢١٠٠/٣]

<sup>(</sup>٥) ينظر المختصر لحرقي» [ص/١٢٧]، و«الكافي في لقه الإمام أحمد» لابن قدامة [٢٠١٤].

-﴿ غابه لمعان ﴿﴾-

قُلْنَا: لَا نُسَدِّمُ أَنَّه تَغْيِيرٌ ، بَلْ هُوَ تَقُرِيرٌ ؛ لأَنْ تَتَحَمُّلَ الدَّيَةِ كَانَ بِالتَّمَاصُرِ بِالقبيلةِ ، وَلَمْ يَكُنُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ دِيوانٌ فَلمَّا دُوِّنَ الدَّوَاوِينُ ، صَارَ التَّمَاصُرُ بِالدَّوَاوِينِ ، وَلَمْ يَكُنُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ دِيوانٌ فَلمَّا دُوِّنَ الدَّوَاوِينُ ، صَارَ التَّمَاصُرُ بِالدَّوَاوِينِ ، وَلَيْسَ أَهُلُ الدَّيُوانِ كَسَائِرِ الأَجَانِبِ ؛ وَلَيْسَ أَهُلُ الدَّيُوانِ كَسَائِرِ الأَجَانِبِ ؛ لِأَنْ سَائِزَ الأَجَانِبِ لِيسُوا جِهَةً للنَّصْرَةِ ،

وسَأَلَ أَبُو بَكُرِ الرَّازِيُّ ﷺ في هذا المقامِ سُوَالًا ، نُمَّ أَحَاتَ عنه في «شَرْجِه للصَّحاويِّ) ﷺ، فقالَ:

قان قال قاتل المسلمون كلّهم يَدٌ واحدةٌ على مَن سِواهُمْ ، وعلى بعضِهم يُدٌ واحدةٌ على مَن سِواهُمْ ، وعلى بعضِهم يُصُرةُ بعض إذا احتاجَ إليه ، فما مَعْنى قولِكم ، إنّ العَفْلَ على التَّناصُو؟

قيل له: إن عُمَرَ ﷺ لَمَّا دَوَّنَ الدَوَاوِينَ [٢٠٤٨ه]؛ جَعلَ أَهلَ كُلُّ ديوانِ يَدَا واحدةً في نُصَّرةِ بعضِهم لبعضٍ في [٨٣٤٣هم] القِتالِ، والعَزُّو، وجِفْظِ الحريمِ، وسَدَّ الثَّغْرِ ونحوِ ذلكَ مِنَ الأَمورِ الَّتِي تَدْهَمُهم، فَيَخْتَاجُونَ فيها إلى التَّناصُرِ، فكانَ الرَّجُلُ مِنْ أَهلِ الديوانِ يَنْصُرُ أَهلَ ديوانِه أَخصَّ مِمَّنْ لاَ ديوانَ له معه (١)، قَرابةً كانَ، أو غَيْرٌ قَرابةٍ.

أَلَا تَوَىٰ أَنَّهُم تَميَّرُوا بِالدَّواوِيسِ، فَقِبلَ: تَمِيمُ الكُوفةِ، وَتَمِيمُ البَصْرةِ، وضَبَّةُ الكُوفةِ، وضَبَّةُ البَصْرةِ، فكانَتْ تَمِيمُ قبيلةً واحدهً في الأصسِ، ثم تَميَّزُوا يـختلاف ِ وَطَبَّةُ البَصْرةِ ، فكانَتْ تَمِيمُ قبيلةً واحدهً في الأصسِ، ثم تَميَّزُوا يـختلاف ِ دَوَاوِينِهم وأَعْطايهم، فكانَ أهلُ ديوالِ البَصْرةِ بعضُهم أَوْلِي بنُصْرةِ بعضٍ مِنْ عَبْرِهم، وكذلكَ أهلُ ساثرِ الدَّوَاوِينِ النَّاسُ.

قَالَ فِي «شرحِ الطَّحاويُّ»: «ثُمَّ الدِّيَةُ فِي الخَطَا تَتَحَمَّلُها العاقلةُ ، والعاقلةُ

 <sup>(</sup>١) في الأصل " «مع»، والبثبت من «نه، و«ع»، و«فا٢»، و«م» وقر»

 <sup>(</sup>۲) ينظر: «شرح مختصر الطحاوي» للجعاص [۵/۲۱۶ ــ ۱۲/۶]

وَلَنَا قَضِيَّةً عُمَرَ ـ ﴿ مَا مَوَنَّهُ لَمَّا دَوَّنَ الدَّوَاوِينَ جَعَلَ الْعَفْلَ عَلَىٰ أَهْلِ الدِّيوَانِ ، وَكَنَ ذَلِكَ بِمَحْضَرِ مِنْ الصَّحَابَةِ ـ ﴿ مَنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْهُمْ ، وَلَئِس

أَهُلُ الدِّيوانِ إِنْ ('' كَانَ القاتلُ مَنْ أَهْلِ الدَّيوانِ ، وتُحْمَلُ في ثلاثِ سنيسَ ؛ لأَنَّ لهم في كلِّ سَنَةٍ عَطاءً ، فنُؤْخَدُ في ثلاثِ عَطَايا ، وإنْ تَعَجَّلتِ العَطايا الثلاثُ في سَنَةٍ واحدةٍ ؛ تُؤْخَدُ في سَنَةٍ واحدةٍ أيضًا ، وإنْ تَأْخَرَ خُروحُ العَطاءِ تُؤَخَّرُ أيضًا .

وإنَّمَا تُؤْخَذُ مِنَ الرِّجَالِ، ولَا تُؤخَذُ منَ النِّسَاءِ، ولَا مِنَ العبيدِ [والإِماء]''
والصبيانِ، وتُؤخَذُ مِنْ كُلِّ رَجُلٍ ثلاثةُ دراهمَ أو أربعةُ دراهمَ، ولَا يُؤْخَذُ أكثرُ مِنْ ذلكَ، ولكنْ يُؤخَذُ في كُلِّ سَنَةٍ دِرْهمُّ، أَوْ درهمانِ، أو ثلاثةٌ، هذا إذا كانَ الرَّجلُ منْ أهل الدِّيوانِ،

وأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنُ مِنْ أَهِلِ الدِّيوانِ، فعاقِلتُه أَنصارُه، فإنْ كَانَ لَصْرتُه بالمَحالُ والدُّرُوبِ؛ يُحْمَلُ عليهم، وإنْ كَانَ لُصْرتُه بالجِرَفِ؛ فعاقِلتُه المُحْتَرفونَ الَّذينَ هم أَنصارُه، كالقَصَّارِينَ والصَّفَّارِينَ بسَمَرُّقَندَ، والأَسَاكِفةِ بأَسْبِيجَابَ.

فإنْ لَمْ يَبَلُغُ مِنَ الرجالِ ما يُؤخَدُ مهم مِنْ كلِّ واحدِ منهم أربعة دراهم ، ولكنْ يُخَدُ أكثرُ مِنْ دلكَ ؛ فإنَّه لا يُؤخَدُ ، ولكنْ يُضَمَّ أَفْرِبُ المَحالَ إليهم حتَّى يَكُونَ على كلِّ رَجُلٍ منهم ثلاثة أو أربعة ، والقاتلُ يَكُونُ واحدًا من العاقلة حتَّى يُؤخَدُ مه كما يُؤخَذُ مِنَ العاقلة إذا كانَ مِنْ أهلِ العَقْلِ ، مِثْل أَنْ يَكُونَ بالِغَ حرَّ صحيح العَقْل ، هذا كلَّه إذا كانَ للرَّجُل عاقِلةً .

فَامًّا إِدَّا لَمْ يَكُنُ لَهُ عَاقِلَةٌ ﴿﴿﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ ﴿ وَاللَّهُ مِنْ اللَّهُ ﴿ وَإِنَّ عَاقِلَتُهُ بِيتُ المَالِ ﴿

<sup>(</sup>١) في الأصل: (وإن)، والمثبت من، (ان)، و(اع، و(ها٢)، و(ام)، ولار)

<sup>(</sup>٢) ما بين المعفوطتين رياده من الله ، والأعلاء والفاكا ا ، والراف والراف والمه ،

ذَلِكَ بِنَسْخِ بَلْ هُوَ تَقْرِيرُ مَعْنَىٰ لِأَنَّ الْعَقْلَ كَانَ عَلَىٰ أَهْلِ النَّصْوَةِ وَقَدْ كَانَتْ بِأَنْوَاعٍ: بِالْفَرَابَةِ وَالْحِلْفِ وَالْولَاءِ وَالْعَدِّ.

وَفِي عَهْدِ عُمَرَ قَدْ صَارَتْ بِالدِّيوَانِ فَجَعَلْهَا عَلَىٰ أَهْلِهِ اتَّبَاعَا لِلْمَعْنَىٰ وَلِهَذَا قَالُوا: لَوْ كَانَ الْيَوْمَ قَوْمٌ تَنَاصُرُهُمْ بِالْحِرَفِ فَعَاقِلَتُهُمْ أَهْلُ الْحِرْفَةِ، وَإِنْ كَانَ بِالْحِلْفِ فَأَهْلُهُ وَالدِّبَةُ صِلَةٌ .....

ورُوِيَ [عنْ] (') محمَّدِ ﴿ اللهِ أَحدًا عَافَدَ ﴿ أَحدًا عَقْدَ الوَلاءَ وَ فَعِ بِيتِ المالِ هذا إذا أَسلَمَ وَلَمْ يُوَالِ أَحدًا ، فأمَّا إذا عافَدَ (' ) أحدًا عَقْدَ الوَلاءَ و فجنابتُه على المَوْلَى إلَّا إذا عَافَدَ وَالاَهُ ، فله أَنْ يَتَحَوَّلَ بولائِه إلى غيرِه ما لَمْ يَعْقِلْ عنه ، فإذا عَقَلَ عنه ؛ فليسَ له أَنْ يَتَحَوَّلَ ('') ، وكذلك لو لَمْ يُوَالِ أحدًا حتَّى عَقَلَ عنه بيتُ المالِ ؛ فليسَ له أَنْ يَتَحَوَّلَ ('') ، وكذلك لو لَمْ يُوَالِ أحدًا حتَّى عَقَلَ عنه بيتُ المالِ ؛ فليسَ له أَنْ يَتَحَوَّلَ ('') ، وكذلك اللهِ اللهِ عنا لفظُ الشرح الطَّحاوِيُّ ﴾ .

والأَعْطِيَاتُ: جَمْعُ: أَعْطِيةٍ، جَمْعُ: عَطاءٍ؛ لأنَّ جَمْعَ القِلَّةِ يَجوزُ جَمْعُه. والعطاءُ اسمُ ما يُعْطَى، والمرادُ منه: ما يُفْرَضُ ويُعْطَى للمُقائِلةِ في كلِّ سَنَةٍ.

قُولُه: (وَالْجِلْفِ وَالْوَلَاءِ وَالْعَدُّ).

والحِلْفُ \_ بكَشرِ الحاءِ وسُكونِ اللَّام \_: الْعَهْدُ، والمُرادُ به: ولاءُ المُوَالاةِ. والمُرادُ منه منْ قولِه: (وَالْوَلَاءِ)، وَلاءُ العَتاقَةِ.

والمرادُ منَ: (العَدِّ)، أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ معدودًا مِنَ القومِ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبِيلتِهم، يُقال: فَلانٌ عَدِيدٌ بني فلانٍ.

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقولتين، ريادة من: «٥»، و«﴿٤»، و«٤٢»، و«٩»، و«ر».

 <sup>(</sup>٢) في الأصل: ((عاقل))، والبثبت من: ((ن))، و((ع))، و((ف))، و((م))، و((ر)).

 <sup>(</sup>٣) في الأصل: البحول؛ والمثبت من: الدا، والعا، والاعا، والاما، والرا،

 <sup>(</sup>٤) يبطر: الشرح محتصر الطحاوي، الأنسية بي [ق/٣٦٧].

كما قَالَ، لَكِنَّ إِيجَابَهَا فِيمًا هُوَ صِلَّةً وَهُوَ الْعَطَّاءُ أَوْلَىٰ مَنْهُ فِي أَصُّولِ أَمْوالهمْ. والنَّقْديرُ بثلاث سبس مرُويٌّ عن النّبيِّ ﷺ وَمَحْكِيُّ عَنْ عُمَرَ، ولِأَنَّ

قولُه: (كَمَا تَالَ) ، أَيْ: الشَّافِعِيُّ ﷺ (1).

قُولُه: (اَوْلَىٰ مَنُهُ)، أَيُّ: مِنْ إِيجابِ الدَّيَةِ. يَعْنِي: أَنَّ إِيجابَ الدَّيَةِ في العطاءِ الَّذي هُوَ صِلَةٌ أَوْلَى مِنَ الإِيحابِ إِ٢/٨٨٨ر في أَصولِ أَمُوالِهُم.

قولُه: (والتَّقْدِيرُ بِثَلَاثِ سِنِينَ مَرُوِيٌّ عَنِ النَّبِيُّ ﷺ)، أَيُّ: تَقدِيرُ الدَّيَةِ في الحطأِ بالناجيلِ إلى ثلاثِ سينَ.

قَالَ الحاكمُ: وقدْ رُوِّين عنْ رسولِ اللهِ ﷺ: أنه حَعَلَ دِيَةَ النخطأِ على العاقلةِ في ثلاثِ سنينَ (\*) وقدْ ذكرْنا عنْ عُمَر ﷺ قبلَ هذا: أنَّه فَرضَ كذلكَ (\*).

ولأنَّ الدِّيةَ مالَّ عظيمٌ ، والخاطئُ معذورٌ ، فَيَجِبُ أَنْ يَلْرَمَ العاقلةَ وإيَّاه علىٰ وَجْهِ لَا حَرَجَ فيه ، ولِهذا يُوزَّعُ عليهم على وَجْهِ يُصِيبُ كلَّ رجلٌ منَ الدِّيَةِ ثلاثةُ ذراهِمَ، أَنْ أَرْبَعَةُ دراهمَ تَحقِيقًا للتحفيفِ ،

<sup>(</sup>١) ينظر: «الحاوي الكبيرة للماوردي [٣٤١/١٢]، واالعربر شرح الوحيز) للرافعي [٢٠٤/١٠]،

العدا أبن أبن العزا اللم يشت دلك مرفوع إلى الدي يشي وإدما ثبت عن عُمَر وعلِي ولله يُعُول الهما أمال ابن حجر، الروى الديهي من طريق الشّابِي أنه قال: الجدّان عامًا في أهل العلم أن رسُول الله كلله قصى في جدية الحر المسلم على الحر حطا منة من الإبل على عاقبة الجانب، وعامل فيهم أيضا أنها تمضي لئلاث سبين، في كل سنة لُلثها وبأسنال معلومة الوقال ابن المسدر عاما دكره الشّامي لا يُعرف له أصل مي كتاب ولا شنّا وشتل عنه أحمدٌ بن حبل نقال المسدر عنه شيئًا فقيل له إلى أبا عبد الله رواه عن أسبي يشيء قال العبه شيعه من دلك المدمي، فإنه كان حسن المظل به علمي إبراهم بن أبي يحين اقال الراهبي التأخيل مع يُرد به خبرٌ عن رسول الله يشيء وإنها أحد دلك من إحماع الصّحابة الله بنظر الدائمية على مشكلات الهداية الأبن أبي العراقي العراقية الإبن عجر العراقية المناسبة على مشكلات الهداية الأبن الهداية الإبن العراقية الإبن عجر العراقية الإبن عجر العراقية الإبن عجر العراقية الأبن الهداية الإبن عجر العراقية الإبن عجر العراقية المناسبة على مشكلات الهداية الأبن الهداية الإبن عجر الهداية الإبن عجر العراقية المناسبة المناسبة

<sup>(</sup>٣). معيئ تحريجه،

الأَخْدَ مِنْ الْعَطَاءِ لِلتَّخْفِيفِ وَالْعَطَاءُ بَحْرُجُ مِي كُلِّ سِهَ مَرَّةُ فَإِنْ خَرِجَتِ العطايا مي اكثر مِنْ ثلاث، أَوْ أقلَ ؛ أُخذ منها ؛ لِخُصُّولِ الْمَقَصُّودِ وتأوِيلُهُ إِذَا كَانَتْ الْعَطَايَا لِلسُّيِسَ الْمُسْتَقْبِلَةِ بَعْدَ الْقَضَاءِ ، حَتَّىٰ لَوْ الْجَتَمَعَتُ فِي السَّيِسَ الْمَاضِيَة قَلَ الْقَضَاءِ ثُمَّ خَرَجَتْ بَعْدَ الْقَصَّءِ لَا يُؤْخَذُ مِنْهَا لِأَنَّ الْوُجُوبَ بِالْفَضَاءِ

وعنْ إبراهيمَ ﷺ في دِيَةِ الخطأِ وشِبْه العَمْدِ في النَّفْسِ: على العاقلةِ علىٰ أمل الدَّيوانِ في ثلاثةِ أعوام، في كلِّ سَنَةِ النَّلْثُ.

قولُه: (وإِنْ خَرَجَتِ الْعَطَاتِيَا فِي آكُثَرَ مِنْ ثَلاث، أَوَ أَقَلَّ؛ أُجِدَ مِنْهَا)، ذَكَرَهِ النَّدُورِيُّ وَقِلْهِ هَكَذَا فِي المختصرِ (())، يَعْنِي: أَنَّ الدَيةَ [١/٤٢٤/٨] تَجِبُ على العاقلةِ فِي ثلاثِ سنينَ، ولكِنْ إِذَا خرجَتِ العطايا في أكثرَ مِنْ ثلاثِ سنينَ، تُوحَدُ الدِّيَةُ منهم في ثلاثِ سنينَ، تُوحَدُ الدِّيَةُ منهم في أكثرَ مِنْ ثلاثِ سنينَ، تُو خَدُ الدِّيَةُ منهم الله أَنْ ثلاثِ سنينَ، حَتَى إِذَا خرجَتْ عطاياهم الثلاثُ في ستَّ سنينَ؛ تُوخَدُ الدِّيَةُ منهم في كلِّ سَنَةِ السُّدُسُ، وإذا خرجَتْ عطاياهم [الثَّلاثُ أَنَّ في سَنَة واحدةٍ؛ يُؤخَدُ جميعُ الدَّيَةِ في سَنَةٍ واحدةٍ؛ لأنْ وجوبَها في العطايا، وقدُ (") خَصلَتْ.

والمرادُ منَ العَطايا: هي العطايا المَفْروضةُ للسنينَ المُسْتَبَلَةِ، لاَ للسنينَ المُسْتَبَلَةِ، لاَ للسنينَ الماصيةِ، حتَّى لوْ كانَتْ عَطايا السَّينَ الماضيةِ اجتمعَتْ قبلَ قضاءِ القاضي بالدَّيةِ على العاقلةِ، ثم قَضَى بالديةِ عليهم؛ لاَ يُؤخَذُ منَ العطايا الماضيةِ، بَل يُؤخَذُ منَ العطايا المُسْتَقَبَلةِ؛ لأَنَّ ابتداءً وُجوبِ الدَّيةِ على العاقلةِ مِنْ حينِ قصاءِ القاصي، العطايا المُسْتَقَبَلةِ؛ لأَنَّ ابتداءً وُجوبِ الدَّيةِ على العاقلةِ مِنْ حينِ قصاءِ القاصي، لاَ مِنْ حينِ الموتِ خِلافًا لِلشَّفِعِيُّ اللهِ (١٤)؛ لأَنَّ مَنْ عليه الدَّيةُ قبلَ القصاءِ غيرُ معلوم؛ لكونِه مُجْتَهَدًا فيه؛ لأَنَّ في العاقلةِ كلامًا، بعضُهم يَقُولُ أَهلُ الديوانِ، معلوم؛ لكونِه مُجْتَهَدًا فيه؛ لأَنَّ في العاقلةِ كلامًا، بعضُهم يَقُولُ أَهلُ الديوانِ،

<sup>(</sup>١) ينظر: المخصر القُلُورِيَّ ا [ص/١٩٤].

 <sup>(</sup>۲) ما يين المعقوضين: زيادة من الانها، والعال، والدالما والرا

٣١) في الأصل الاوإن»، والمثبت؛ من لانه، ولاغًا، والره، والعاه، ولامه

<sup>(</sup>١٦) ينظر الاطمهادب، للشيراري ٢٣٨/٣ |، ولامهاية المطلب، للجوبني [١٦] ٥٠٩]

عَلَىٰ مَا نُبَيِّنُ إِن شَاءِ الله تعالى .

وَلَوْ حَرَجَ لِلْقَاتِلِ ثَلَاثُ عَطَايَا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ مَعْنَاهُ فِي الْمُسْتَقْبِلِ يُؤْخَدُ مِنْهَا كُلُّ الدِّيَةِ لِمَا ذَكَرْنَا.

وبعضُهم يَقُولُ: العشيرةُ، فلاَ يَتَعَيَّنُ إِلَّا بِالقضاءِ

وكدا الواجبُ في نفسِه غيرُ معلومٍ ، فإنَّ ولايةَ التَّغيِينِ فيه إلى القاضي ، إنْ شاءَ قَصَىٰ بالإبلِ ، وإنْ شاءَ قَضَى بالدراهمِ أو الدنانيرِ ، لأنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ قالَ ا الواجبُ الإبلُ فحَسُبُ ، وقالَ قومٌ: الإبلُ والأثمانُ جميعًا ، وزادَ قومٌ علىٰ هدا المقرَ والغَنَم والحُلَل ، فصارَ الواحِبُ ستةَ أشياءَ ،

وقالَ الأَصَمُّ (١): الماقلةُ لَا يَجِبُ عليهم العَقْلُ؛ لأنَّه لَا تَزِرُ وازرةٌ وِذْرَ أُخرىٰ ومنهم مَنْ لَا يَرَىٰ على القاتلِ شيئًا.

احتَجَّ الشافعيُّ ﴿ إِنَّ مَنْ تَلْوَمُهُ الدِّيَةُ مُوجَّدةٌ يَكُونُ ابتداؤُها مِنْ حِينِ الموتِ، أَصْلُهُ إذا أُفَرَّ بقترِ الخطأِ، وأنكرَتِ العاقلةُ

قُلْنا: لَا فَرْقَ بيمهما، فإنَّ في الأصلِ ابداءَه مِنْ حينِ تَلْزَمُه الديةُ ، فكذلكُ في مسألتِن ابتداءُ التأجيلِ مِنْ حينِ تَلْزَمُه الديةُ ، وهرَ عندَ حُكْمِ الحاكم ؛ لأنَّ اللَّيةَ لَمْ تَكُنُ واجبةٌ على العاقلةِ ، وإنَّمَا نُحِبُ عليهم بحُكْمِ القاضي ، فَثَنتَ [التأجيلُ]'' مِنْ حين وَجَبَبِ الديةُ .

قولُه: (عَلَىٰ مَا نُبَيِّنُ)، إشارةٌ إلى ما ذَكَرَ بعدَ عشرةِ خُطوطِ بقوبه: (لِأَنَّ [١٠٥١، ١٠] الوَاجِبُ الأَصْلِيُّ: المِثْلُ، وَالتَّحَوُّلَ إِلَىٰ القِيمَةِ بِالقَضَاءِ)، قولُه: (لما دَكَرُنَ)، إشارةٌ إلى قولِه: (الإَنَّ الوُجُوبَ<sup>(٣)</sup> بالقَضَاءِ)،

<sup>(</sup>١) . هو " عبد الرحم بن كيسان، أبو بكر الأصبر. الفقيه المُعْتَرَلِيَّ المُفسِّر، وقد تقدَّفتْ توجمته

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفتين؛ زيادة من: النااء رافع الدوافا ١١٤ و الماء و الراء،

٣). في الأصل. لاالواجب؛ والمشت من الذلاء والغلاء والغالماء والعالماء

وَإِذَا كَانَ جَمِيعُ الدِّيةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ فَكُلُّ ثُلُثٍ مِنْهَا فِي سَنَةٍ ، وإذا كَانَ الْوَاجِبُ بِالْعَقْلِ ثُلُثَ دِيَةِ النَّفْسِ أَوْ أَقَلَّ كَنَ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ وَمَا زَادَ عَلَى الثَّلُثِ الْوَاجِبُ بِالْعَقْلِ ثُلُثَ دِيةِ النَّفْسِ أَوْ أَقَلَّ كَنَ فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ وَمَا زَادَ عَلَى الثَّلُثِ اللَّهُ اللَّهُ فِي السَّنَةِ إِلَى تَمَامِ الدَّيَةِ فِي السَّنَةِ إِلَى تَمَامِ الثَّلُثُيْنِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى تَمَامِ الدِّيةِ فِي السَّنَةِ النَّالِيَةِ ، وَمَا زَادَ عَلَى الْقَاتِلِ بِأَنْ قَتَلَ الأَبُ ابْنَهُ النَّالِيَةِ ، وَمَا وَجَبَ عَلَى الْعَاقِلَةِ مِنَ الدِّيَةِ ، أَوْ عَلَى الْقَاتِلِ بِأَنْ قَتَلَ الأَبُ ابْنَهُ عَلَى الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ وَمَا وَجَبَ عَلَىٰ الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ؛ فَهُوَ حَالًّ، لِأَنَّ النَّأْجِيلَ لِلتَّخْفِيفِ لِتَحَمُّلِ الْعَاقِلَةِ فَلَا يَلْحَقُّ بِهِ الْعَمْدُ الْمَخْضُ.

قُولُه: (وَمَا وَجَبَ عَلَىٰ الْعَاقِلَةِ مِنَّ الْذَّيَةِ ۗ، أَوْ عَلَى الْقَاتِلِ بِأَنْ قَتَلَ الْأَبُ ابْنَهُ عَمْدًا؛ فَهُوَ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ: وَمَا وَجَبَ عَلَىٰ الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ ؛ فَهُوَ حَالًّ) ، ذكرَه علىٰ سبيلِ التَّفريعِ .

قَالَ الشَيخُ [٣/٨٨/٣] أبو الفضلِ الكِرْمانِيُّ ﷺ في ﴿إشاراتِ الأسرارِ»: «الأبُ إذا قَتَلَ ابنَه عمدًا ؛ وجبَتِ الديةُ مُغلَظةً في مالِه في ثلاثِ سنبنَ ».

وقالَ الشافعيُّ ﷺ: [تَجِبُ](١) حالًا ؛ لأنَّ الواجبَ بَدَلُ النَّفْسِ، فيَحِبُ أَنُّ يَكُونَ حالًا كالقصاصِ(١)، وكما في عَقْدِ الصُّلْحِ.

وإنَّما وَردَ الشَّرْعُ بالتأجيلِ تَخْفِيفًا على الجاني في الخطأِ، وفي حالةِ العَمْدِ لَا يَشْتَحِنُّ التخفيفُ، فلَا يُلْحَقُ به، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ في حالةِ الخطأِ يَجِبُ على العاقلةِ تخفيفًا له، ويَجِبُ ديةٌ مُخفَّفةٌ، بخِلافِ حالةِ العمدِ.

ونحنُّ نقولُ: القياسُ: ألَّا يَجِبَ المالُ ؛ لانعدامِ المُماثلةِ بينَ المالِ والتالفِ ؛

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين؛ زيادة من؛ الناه، والغاه، والراه، والفالاله، والمه،

<sup>(</sup>٢) ينظر: المختصر المرني/مُلُحق بالأم للشاهعي، [٣٥٠,٨]، واالمهدب؛ للشيراري [٣٨/٣].

ولنا: أن القياس يأتِاهُ والشرع وَرد بِه مُؤَجَّلًا فلا يتعداه.

ولَوْ قَتَلَ عَشْرَةٌ رَجُلًا خَطَأً؛ فَعَلَىٰ عاقِلَةِ كُلِّ وَاحِدٍ عُشْرٌ الدَّيَةِ فِي ثَلَابٍ

لأنَّ النَّفْسَ مُعَدَّةٌ لأبواعِ الكَراماتِ بِخِلافِ المالِ، وإنَّما وَجَبَ المالُ بِقَتْلِ النَّفْسِ بالشرعِ صيانة للدَّمِ عنِ الهَدْر، وقدْ وَرَد الشرعُ بإيجابِ المالِ في الخطأِ وشِبْهِ العمدِ مُوجَّلاً، فكدا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُنا مؤجِّلاً؛ لأنَّه مالٌ وَجَبَ بالقتلِ ابتداءً كالمَفِيسِ عليه،

بخِلافِ ما إذا وَجَبّ بالصَّلْحِ؛ لأنَّه لَمْ يَكُنِ الواجبُّ ثَمَّةَ بالقتلِ ابتداءً، بَلْ كانَ مالصَّلْحِ، ولأنَّه قَتَلٌ لَا يَتَعَلَّقُ به القِصاصُ بحالِ، فما يُسْتَحَقَّ فيه مِنَ العالِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُؤجِّلًا، كما في شِبْهِ العمدِ والخطأِ».

وأَوْرَدَ هنا في المختصرِ الأسرارِ» سُؤالًا وجوابًا، فقالَ:

قَانُ قِيلَ الديةُ في الأصلِ تَجِبُ على العاقلةِ، فلِذلكَ كانتُ مُؤجَّلةً،
 بخِلافِ الْفَرْعِ؟

قُلْنا: يَبْطُلُ بِما إِدا اعْتَرَفَ بِقَتِي الخطأِ وكَذَّبِتُهِ العاقلةُ ، فإنَّها تَجِبُ في مالِهِ مُؤَجَّلةً مِع أَنَّ الدِّيَةَ لَا تَجِبُ على العاقلةِ ، ولَا نُسَلِّمُ أَنَّ جنايةَ الأبِ عَمدٌ مِنْ كُلُّ وجهٍ ؛ لأنَّه عَمْدٌ مِن وَجْهٍ خطأُ مِن وَجْهٍ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّها جُعِلَتُ كالعَمْدِ في حقَّ العَيْرِ حَتَّىٰ لَمْ تَجِبِ الدِّيَةُ على العاقلةِ ، وجُعِلَتْ كالخطأِ (١٥٥١ تقام) فيما بينهما حتَّىٰ لَمْ يَجِبِ الدِّيَةُ على العاقلةِ ، وجُعِلَتْ كالخطأِ (١٥٥ تقام) فيما بينهما حتَّىٰ لَمْ يَجِبِ القِصاصُ».

قُولُه: (بأباهُ)، أَيْ: يَأْبَىٰ القياسُ إِيحابَ المالِ، وسِانُه مَا قُلْمَاه آلفًا، قُولُه: (ورد به مُؤجَّلًا)، أَيْ: وَرَدَ الشَّرْعُ بِإِيحابِ المالِ في الخَطأِ مُؤجَّلًا، قُولُه: (ولؤ قَتَلَ عَشْرةً رَجُلًا خَطأً؛ فَعَلَىٰ عَاقِلَةٍ كُلِّ وَاحدٍ عُشْرُ الذَّبَةِ في ثَلَابُ سبن؛ اعتبارا للمجزء بالكل إذ هو بدل الممس، وإنّما يُغتبرُ مُدّةُ ثلاث سبس ا ١٠٠٨ مِنْ وَقُتِ الْقَضَاءِ بِالذّية لِأَنَ الواجب الأصْليّ الْمثْلُ وَالتَّحَوُّلَ إِلَىٰ الْقِيمَةِ وِلْقَصَاءِ فَيُغْتَبَرُ الْتِدَاؤُهَا مِنْ وَقَتِهِ كَمَا فِي وَلَدِ الْمَغْرُورِ.

سبر)، أَيْ: تَجِتُ الديةُ أَعْشارًا عَلَىٰ عَواقِلِ الْعَشَرةِ، فعلى عاقلةِ كُلِّ واحدِ مِنَ العشرةِ عُشْرُ الدِّيَةِ في ثلاثِ سنينَ في كلِّ سَنَةٍ ثُلُثُ العُشْرِ؛ لأنّه لؤ كانَ القاتلُ واحدًا يَلْرَمُ كلَّ الدَّيَةِ في ثلاثِ سنينَ على العاقلةِ في كلَّ سَنَةِ الثَّلُثُ، فإذا كانُوا عشرةً نَجِبُ على عَواقلِهم أَعْشارًا في ثلاثِ سنينَ على عاقلةِ كُلِّ واحدٍ عُشْرُ الدِّيَةِ، فيصِيبُ كُلِّ عاقلةٍ عُشْرُ الدُّيَةِ.

وعُشْرُ الدِّيَةِ إِذَا أُدِّيَ فِي ثلاثِ سنينَ تَكُونُ حِصَّةُ السَّنةِ مِنْ ذَلَكَ ثُلُثُ الغُشْوِ، وهذَا مَعُنَى قولِه: (اعْتِبَارًا لِلْجُرْءِ بِالْكُلِّ)، أَيْ: لَجُزءِ الدِّبَةِ (') بكلِّ الدِّبَةِ، هذَا إذا حَلَفَتْ عَوَاقِلُ الْعَشَرةِ، فإنِ اتَّحَدَثْ؛ فَالْحُكُمُ فَيه كما إذَا كَانَ القَاتِلُ واحدًا.

قُولُه: (وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ مَّذَةُ ثَلَاثِ سِنِينَ مِنْ وَقْتِ الْقَضَاءِ بِالدِّيَّة).

وعندَ الشَّافعيُّ: يُعْتَبَرُ ابتداءُ المُدَّةِ مِنْ حينِ الموتِ، وقدِ استَوْفَيْنا البيانَ قبلَ هذه.

قولُه: (لأِنْ الْوَاجِبَ الْأَصْلِيَّ الْمِثْلُ)، أَيُّ الواجِبُ الأَصْلِيُّ في الضَّمانِ هوَ البِثْ للفائِتِ؛ لقولِه تعالى: ﴿ فَأَعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ هَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُو ﴾ [البقره 191]، البثلُ للفائِت؛ لقولِه تعالى: ﴿ فَأَعْتَدُواْ عَلَيْهِ بِمِثْلِ هَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُو ﴾ [البقره 191]، ولا مُماثلة بينَ الآدمِيُّ الصالحِ للكرّاماتِ كالولاياتِ والشَّهاداتِ، وبينَ المالِ (١٠ والنَّحوُّلِ مِنَ المِثْسِ الَّذي هوَ الآدمِيُّ إلىٰ قيمةِ الآدمِيُّ [٣ ١٨٩ه] الفائتِ ثَبَتَ شَرْعًا بجلافِ القياس.

١١). في الأصل: (الكلل:، والمثبت: من (١١)، و(اع)، و(ار)، وقفا؟؟، و(ام).

<sup>(</sup>٣) هي الأصل: «المثل»، والمثبت من «ن»، وفع»، وفر»، وقف؟»، وقمه،

قال: ومن لَمْ يَكُنُ مِنَ أَهُلِ الدَّيوانِ ؛ فعاقِللَهُ قبيلَتُهُ ؛ لِأَنَّ نُصْرَتُهُ بِهِمْ وَهِي الْمُعْتَبَرَةُ فِي التَّعَاقُلِ ·

وإنَّما تعيِّتِ القيمةُ بالقضاءِ ، فاعتُبِرَ ابتداء مُدَّةِ وُجوبِ القِيمةِ مِنْ يومِ القصاءِ كما في ولدِ المَعْرورِ ، وهوَ الَّذي وَطِئَ امرأةً مُتعمِّدًا على مِلْكِ يمينِ ، أَوْ نكاحٍ ، وولدَّ أَن ولدَّا ، ثُمَّ استُحِقَّتُ ، حيثُ يَكُونُ ولدُها حُرًّا بالقيمةِ يومَ الخُصومةِ ، وهو يومُ القضاءِ ؛ لأنَّ الواجبَ الأصليَّ \_ وهوَ رَدُّ عَيْنِ الولدِ \_ لَمَّا تعَذَر \_ لِنَلا يَلْزَمُ لِوقاً الجزءِ \_ وَجَبَ التَّحوُّلُ إلى القيمةِ ، فاعْتُبِرَ القيمةُ يَومَ القصاءِ ؛ لأنَّها تعبَّتُ بالقضاءِ ، فكذا هنا ،

قولُه: (وَمَنْ لَمْ يَكُنَ مِنْ أَهْلِ الدِّيوَانِ؛ فَعَاقِئَتُهُ تَبِيلَنَهُ)، وهدا لَغَطُ القُدُورِيِّ هِ فِي المختصرِه،، وتمامُه فيه [٢/٢٤٦/م]: "وتُغْسَمُ عليهم في ثلاثِ سنينَ، لَا يُزَادُ الواحِدُ على أربعةِ دراهمَ في كلِّ سَنَةٍ، ويُنْقَصُ منها اللهُ..

وإنَّما كانَتْ عاقلةُ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أهلِ الدَّيوانِ قيلتَه ؛ لِمَا مَرَّ مِنْ قَلُ أَنَّ الدَّيَةِ على على عَلَمْ عَلَى القبيلةِ ، وإنَّما نَقَلَها عُمَر فِي في أهلِ الدّيوانِ لمعنى التّناصُرِ ، فلمّا لَمْ يَكُنِ الجاني مِنْ أهلِ الديوانِ لمعنى التّناصُرِ ؛ أُقِرَّ الحُكْمُ (١٠ على الأصل .

وقالَ في الشرحِ الكافي»: «ومَن جَنَىٰ مِنْ أَهلِ الباديةِ وأَهلِ اليمنِ الَّذين لَا ديوانَ لهم؛ فُرِضَتِ الديةُ علىٰ عَوَاقِلِهم في ثلاثِ سنينَ، الأقربِ فالأقربِ على الإخُوفِ، ثُمَّ بَرِي الإحوةِ، ثُمَّ الأعمامِ، ثم بَنِي الأعمامِ علىٰ ما عُرِفَ مِنْ ترتيبِ العَصَباتِ.

وهلَ يَدْحُلُّ النِّنُونَ والآباءُ؟ بعضُهم قالوا: يَدْخُلُونَ ؛ لأنَّهم أقرتُ.

<sup>(</sup>١) ينظر: «مختصر القُدُّوريَّ» [ص/ ١٩٤]،

<sup>(</sup>٣) في الأصل؛ ﴿الحاكم؛، والمثبت من الله؛ والعا؟!، والخال، والعما

قَالَ: وَلَقْسَمُ عَلَيْهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ لَا يُزَادُ الْواحِدُ عَلَى أَرْبَعَةِ دَرَاهِمْ فِي كُنَّ سَنَةٍ وْيَنْقُصُ مِنْهَا.

وبعضُهم قالوا: لَا يَدْخُلُونَ بَالْأَ الانتصَارَ غيرُ مُعْنادٍ منَ الأبناءِ والآباءِ، ولأنَّ هذا مِمَّا تُقْضَىٰ علىٰ مَن يَكُثُرُ، ولَا يَلْخَقُهُمُ الحَرَجُ في تَحمُّلِه، والآباءُ والأولادُ لَا يُوصَفُونَ بالكَثْرةِ (١٠).

ويُضَمُّ إليهم أقرتُ القَائلِ في النَّسَبِ حتَّىٰ يُصِيتَ الرَّجُّلَ في السنينَ الثلاثِ مِنَ الدِّيَةِ ثلاثةُ دراهمَ أو<sup>(١)</sup> أربعةُ دراهمَ ؛ لأنَّهم إنَّما يَتحَمَّلُونَ عنه علىٰ وَخْمٍ لَا يَلْخَتُهم الْحَرِّجُ» ، كذا في «شرحِ الكافي» ،

وما ذكرَه القُدُورِيُّ هِ فِي المختصرِه القولِه: الآلا يُزَادُ [ لواحدُ] (\*) على أربعة دَراهِمَ في كُلِّ سَنَةٍ (1) السارة إلى أنّه يُزَادُ على الأربعة في السنينَ الثلاثِ الله تَبَدَ نَفْيَ الريادةِ بسَةٍ واحدةٍ ، وجَوَّزَ الأربعة على الواحدِ منَ العاقلةِ في لسّة الو حدةِ ، فإدا كانَ ما يُصِبُ الواحدَ في السّنةِ الواحدةِ أربعةُ دراهمَ ، كانَ ما يُصِبُ عي السّنينَ الثلاثِ النّيْ ويدةً وي السّنينَ الثلاثِ النّيْ عشرَ دِرْهما لا محالةً ، فكانَ ما يُصِبُه مِنْ حميعِ الدّيةِ زيادةً على الأربعةِ .

ونَصُّ محمَّدٍ ﴿ فِي كتابِ المَعاقِلِ بِخِلافِ ذَلْكَ ؛ لأنَّه قَالَ: ﴿ وَيُفَضَّىٰ بِالدِّيةِ على القومِ حتَّىٰ يُصِيبَ [الرَّجُلَ] ( ° ) في عطائِهِ منَ الدَّيَةِ كلَّها أربعةُ دراهمَ أوْ ثلاثةٌ ، أو أقلُّ مِنْ ذَلْكَ ﴾ ( ° ) .

<sup>(</sup>١) في الأصل. البابكثر؟، والمشت من الدا، والدلا، والاع، والع، والعا،

<sup>(1)</sup> في الأصل؛ فوق، والمثبث من؛ الـ ١، و «قا٢٤، و (ع)، و (م).

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوضين ريادة من: الذاك والغ الدواراك والعالما، والمهاء

<sup>(</sup>٤) ينظر: المحتصر القُدُورِيُّ الصِرِّ ١٩٤].

<sup>(</sup>د). ما بين المعقولتين: [باده من الافا٣٤، والاملاء وهو موافق لِما وقع في الدلاصق المعروف بالمبسوط!.

<sup>(</sup>٦) يظر: ١١ أص /المعروف بالمبسوط؛ لمحمد بن الحسن الثياني [٢٦٣/٤]

قَالَ - ﴿ مُعَذَا إِشَارَةُ الْقُدُورِيُّ - ﴿ فِي مُخْتَصَرِهِ ، وَهَذَا إِشَارَةُ إِلَىٰ آلَّ يُوَادُ عَلَىٰ أَنَهُ لَا يُؤَادُ عَلَىٰ أَنَهُ لَا يُؤَادُ عَلَىٰ أَنَهُ لَا يُؤَادُ عَلَىٰ عَلَىٰ أَلَهُ لَا يُؤَادُ عَلَىٰ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جَمِيعِ الدِّيَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ عَلَىٰ فَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ فَلَا يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جَمِيعِ الدِّيَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ عَلَىٰ ثَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ فَلَا يُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ فِي كُلِّ سَنَةٍ إِلَّا دِرْهَمُ أَوْ دِرْهَمٌ وَثُلُثُ دِرْهَمٍ وَهُوَ الْأَصَحُ .

قالوا: ما ذُكرَه محمَّدٌ ﴿ هُوَ الصحيحُ ، وذلكَ ؛ لأنَّ هذا مالٌ وَجَبَ عليهم تَخْفِيعًا على القاتلِ ، وإنَّما يُسْتَحقُّ عليهم النَّطَرُ على وَجْهِ لَا يَضُرُّ بهم ، وذلكَ بي تَوْزِيعِ الواجبِ حَسَبَ ما ذَكَرْها ، والَّذي ذكرُها ، مِنْ روايةِ «مختصرِ القُدُورِيِّ» ﴿ هُوَ الْمشهورُ .

وقد [۱/۱۲۱۲/۸] أَتُبتَ في الشرح الأقطع؛ روايتَه بقولِه: لَا يُزَادُ الواحدُ على أربعةِ دراهمَ في كلِّ سَنَةٍ درهمٌ ودَانِقانِ، ويَنْقُصُ منها، فعلى ذلكَ لَا فَرْقَ بينَ نَصُّ محمدٍ، وبينَ روايةِ القُدُورِيِّ [۱/۱۸۹/۵] ﷺ(۱).

ويدلُّ على صِحَّةِ رواية «شرحِ الأقطعِ»: ما ذَكرَه القُدُورِيُّ نَفْسُه في «شرحِ مختصرِ الكَرْخِيُّ» في بابِ أُرُوشِ الجناياتِ على الرقيقِ قالَ: «ولا يَغْرَمُ كلُّ رَجُلٍ مِنَ العاقلةِ إلا ثلاثةَ دراهمَ، أو أربعةَ دراهمَ في ثلاثِ سنينَ، وذلكَ كُلُّ ما يَعْرَفُه، ولا يَغْرَمُ أَكثرَ منْ ذلكَ»(\*\*). إلى هما لفظُ القُدُورِيُّ.

ثُمَّ أَكْثَرُ مَا يُوصَعُ عَلَىٰ كُلِّ وَاحْدِ مِنَ الْعَاقَلَةِ أَرْبَعَةُ دَرَاهُمَ ، وَأَقَلُّهُ لَا يَتَقَدَّرُ، وعندَ الشَّافِعِيِّ ﷺ على الْعَنِيِّ نِصْفُ دينارٍ ، وعلى المُتَوَسِّطِ رُبِّعُ دينارٍ . كَلَّمَ في «مختصرِ الأسرارِ» .

لنا: أَنَّ كُلَّ مِقدارٍ يُؤخَذُ في الزكاةِ بنفسِه، لَا يَتَقَدَّرُ مَا يُؤخَذُ به مِن آحادِ

 <sup>(</sup>١) ينظر؛ الشرح محتصر القدورية للأقطع [٢٥/١٨٢].

<sup>(</sup>۲) ينظر: اشرح محتصر الكرحي؛ للقدوري [ق/۳۲۸/ داماد].

قَالَ: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَتَسَعُ الْقَسِلَةُ لذلك، صَمْ النِهِمْ أَقْرَبُ الْفَاسُ مَعَاهُ:

يَسَ كُلُّ ذَلِكَ لِمَعْنَى التَّحْفِيفِ وَيُضَمُّ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ عَلَى تَرْتِيبِ الْعصات؛
الْإِحْوَةُ ثُمَّ بَنُوهُمْ، ثُمَّ الْأَعْمَامُ ثُمَّ بَنُوهُمْ وَأَمَّا الْآبَاءُ والْأَبْناءُ فَقِيل يَدْحُلُونَ الْإِحْوَةُ ثُمَّ بَنُوهُمْ وَأَمَّا الْآبَاءُ والْأَبْناءُ فَقِيل يَدْحُلُونَ الْفَصَمَّ لِنَفْيِ الْحَرَجِ حَتَى لاَ يُصِيبَ لكل ( ) وَاحِدِ لِقُرْبِهِمْ، وَقِيلَ لاَ يُصِيبَ لكل ( ) وَاحِدِ الْتُورُ مِنْ فَلَاثَةٍ أَوْ أَرْبَعَةٍ، وَهَذَا الْمَعْنَى إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ الْكَثْرَةِ وَالْآبَاءُ وَالْأَبْنَ عُلَى الْمَعْنَى إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ الْكَثْرَةِ وَالْآبَاءُ وَالْأَبْنَ عُلَى مَلَا الْمُعْنَى إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ الْكَثْرَةِ وَالْآبَاءُ وَالْأَبْنَ عُلَى الْمُعْنَى إِنَّا الْمُعْنَى إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ عِنْدَ الْكَثْرَةِ وَالْآبَاءُ وَالْأَبْنَ عُلَى مَنْ اللَّهُ الْوَايَاتِ إِذَا لَمْ يَتَسِعْ لِذَلِكَ أَهْلُ رَايَةٍ ضُمَّ إلَيْهِمْ الرَّايَاتِ إِذَا لَمْ يَتَسِعْ لِذَلِكَ أَهْلُ رَايَةٍ ضُمَّ الْسَعِمْ الرَّايَاتِ إِذَا لَمْ يَتَسِعْ لِذَلِكَ أَهْلُ رَايَةٍ ضُمَّ الرَّايَاتِ إِذَا لَمْ يَتَسِعْ لِذَلِكَ أَهْلُ رَايَةٍ ضُمَّ الْرَّايَاتِ إِذَا لَمْ يَتَسِعْ لِذَلِكَ أَهْلُ رَايَةٍ ضُمَّ الْسَعْمَ الرَّايَاتِ إِذَا لَمْ يَتَسِعْ لِذَلِكَ أَهْلُ رَايَةٍ ضُمَّ الْسَعْمَ الْوَايَاتِ إِذَا لَمْ يَتَسِعْ لِذَلِكَ أَهْلُ رَايَةٍ ضُمَّ الْمَعْمَ الْمُ

العاقلةِ كالبَقرةِ والتَعِيرِ ، ولِهذا لَمْ يُزَدْ على أربعَةِ دراهمَ حتَّىٰ لَا يَبْلُغَ مَا يُؤْخَذُ في الزكاةِ ؛ لأنَّه [في](٢) حُكُم الكئيرِ ، ولَا يُقَرَّقُ بينَ العنيِّ والمتوسَّطِ في التَّحَمُّلِ ؛ لأنَّه مالٌ وَجَبَ بالقتلِ ، فاستوَىٰ فيه الغَبِيُّ والمُتوسَّطُ ؛ كالكفَّارةِ .

قولُه: (قَالَ: وَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَنَسِعُ الْقَبِيلَةُ لِذَلِكَ؛ ضُمَّ إلَيْهِمْ أَقْرَبُ الْقَبَائلِ)، أَيْ قَالَ الْقُدُورِيُّ فَيْ فَي الْمختصرِهِ (٣)، يَغْبِي: أَنَّ الْعَاقِلَةَ أَهْلُ الْدَيُوانِ عَندَنا، فإنْ لَمْ يَكُنِ الْقَاتِلُ (٤) من أَهْلِ الدِّيُوانِ؛ فعاقلتُه قبيلتُه، ثُمَّ الْقيلةُ إذا وُرِّعَ عليهم الدِّيَةُ في ثَمْ يَكُنِ القاتِلُ (٤) من أَهْلِ الدِّيوانِ؛ فعاقلتُه قبيلتُه، ثُمَّ الْقيلةُ إذا وُرِّعَ عليهم الدِّيَةُ في ثَلْمَ يَكُنِ القاتِلُ (٤) من على كلِّ واحدٍ منهم ثلاثةُ دراهمَ، أو أربعةُ دراهمَ، كما بَيَّنا، وَلَمْ يَخْصُلُ ثَلاثِ سَنينَ على كلِّ واحدٍ منهم ثلاثةُ دراهمَ، أو أربعةُ دراهمَ، كما بَيَّنا، وَلَمْ يَخْصُلُ أَداءُ كَمَالِ الدِّيَةِ بهم؛ ضُمَّ إليهم أقربُ القبائلِ نَسَبًا على التَّرْتِيبِ المذكورِ في العَصَباتِ، المذكورِ في العَصَباتِ،

وهذا إذا كانَ له عاقلةٌ ، فإنْ لَمْ يَكُنْ له عاقلةٌ ، فعَقَلُه في بيتِ مالِ المسلمينَ ، وعنْ محمَّدٍ ﴿ الطَّحَاوِيِّ الْمُعَلَى هَذَا - وعنْ محمَّدٍ ﴿ الطَّحَاوِيِّ الْمُعَلَى هَذَا - وعنْ محمَّدٍ ﴿ الطَّحَاوِيِّ الْمُعَلَى هَذَا - قُولُه: ﴿ وَعَلَىٰ هَذَا حُكُمُ الرَّايَاتِ (٥٠ ) ، يَعني: إذا كانَ الفاتلُ من أهل الدَّيوان ؛

<sup>(</sup>١) عي حاشية الأصل: ااح: كل ا

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوطتين؛ رُيَّادة من: النَّالَة والغَّلَة والرَّة والقا٢ اله والماله

<sup>(</sup>٣) پىظر: «محتصر اللُّذُوريِّ» [ص/١٩٤].

 <sup>(</sup>٤) عي الأصل: «العاقلة»، والمثبت من: «ن»، و«فا٢»، و«ع»، وهم»

<sup>(</sup>ه) عني الأصل؛ قالروايات»، والمشت من: قال»، والقالا»، وقاع»، والعاه،

أَقْرَبُ الرَّايَاتِ: يَعْيِي أَقْرَبَهُمْ نُصْرَةً إِذَا حَزَبَهُمْ أَمْرٌ الْأَقْرَبَ فَالْأَقْرَتَ، وَيُفَوَّضُ ذَلِكَ إِلَىٰ الْإِمَامِ لِأَنَّهُ هُوَ الْعَالِمُ بِهِ، ثُمَّ هَذَا كُلَّهُ عِنْدَنَا،

وقال الشَّافِعِيِّ: يَجِبُ عَلَىٰ كُلِّ وَاحِدِ نِصْفُ دِينَارِ فَيُسَوَّىٰ بَيْنَ الْكُلِّ ؛ لأنه صلةٌ

فعاقِلتُه أهلُ الرَّاية ، فإن لَمْ يَتَسِع أَهنَّ الرَّاية للْعَقْلِ ؛ ضُمَّ إليهم أهلُ رَايةٍ أُخْرَى ، الأقربُ فالأقربُ في النُّصرةِ ، أَعْني : إذا حَزَبَ أهلَ الرَّايةِ الأُولى أَمْرٌ ، فمَنْ (١٠٥٠) الأقربُ نُصْرةٍ إليهم مِنْ أهلِ الرَّاياتِ الأُخَرِ ؛ يُصَمَّ إليهم في الْعَقْلِ ، يُعْتَرُ الأقربُ فالأقربُ ، ولكنْ يُقَوَّضُ اعتبارُ الأقربُ (١٠٤٤/١م) في النُّصْرةِ إلى الإمامِ ؛ لأنَّه هوَ العارفُ بذلك ،

يُقالُ: حَزَّبَه أَمْرٌ (١)، أي: أصابَه.

قُولُهُ: (وَقَالَ الشَّافِعِيِّ: يَجِبُّ عَلَىٰ كُلِّ وَاحِدِ نِصْفُ دِينَارٍ).

قَالَ فِي الْوَجِيزِهِمِ»: الولا يُضْرَبُ على فقيرِهم وإنْ كَانَ مُعْتَمِلاً، ويُصْرَبُ على الْغَنِيُّ بِصْفُ دينارِ (\*)، وهو الَّذي مَلَكَ عشرينَ دينارًا بعدَ المَسْكنِ، وما يَخْتَحُ على الغَنِيُّ بِصْفُ دينارِ اللهِ ، وعلى المُتوسِّطِ الرَّبعُ ، وهو الَّذي يَمْلكُ أقلَّ مِنْ ذلكَ ، ولكنْ مَلَكَ ما فَضَلَ عنْ حاجتِه ، ويُنْظُرُ إلى اليّسارِ في آخرِ السَّنةِ ، فلوْ طَرَأَ اليّسَارَ قبْلَها ، أوْ بعدَها ؛ فلا التفاتَ إليه (الى هنا لفظ الوجيزِ»، وقدْ مرَّ بيانُ المذَّهبَيْسِ قبلَ هذا .

قُولُه: (الْأَنَّهُ صِلَةً)، أَيَّ: لأنَّ العَقْلَ صِلَةٌ؛ لأنَّه يَجِبُ على العاقلةِ بسيلِ

<sup>(</sup>١) - في الأصل: العملة، والمثبت من ١٥٠، والعلام، والعام، والعام،

 <sup>(</sup>٢) إشارة إلى قول صاحب الهداية ١: التغيي، أقرمهُمْ تُصْرَةً إذًا حَرَبَهُمْ أَمْرٌ، الْأَقْرَب فَالْأَقْرِبِهُ يَطْرِدُ اللهداية ١ للمرْعِينانِي [٥٠٧/٤].

 <sup>(</sup>٣) هي الوحير؟ (ويُشرَّ عَلَىٰ العَبِيِّ يَضَعُ (حِ م) دِسَارِ، ويعني بـ. (ح) الرمز به إلى أبي حسمة
وبـ (م): الرمز به إلى الإسم مالك، كما بض على دلك في المقدمة ينظر الالوحير سع شرح
الرافعي، للغزالي [1/٥].

<sup>(</sup>٤) ينظر قالوحير/مع العرير شرح الوجيرة لمعرالي [٢٧٦/١٠].

فَيَغْنِيرُهُ بِالزَّكَاةِ وَأَدْنَاهَا ذَلِكَ إِذْ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ عِنْدَهُمْ نِصْفُ دِينَارٍ ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: هِيَ أَخَطُّ رُثْبَةٌ مِنْهَا ؛ ألا تراها لَا تُؤْخَذُ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ فَيُنْتَقَصُ مِنْهَا تَحْفِيقُ لِزِيَدَةِ النَّخْفِيفِ،

وَلَوْ كَانَ عَاقِلَةُ الرَّجُلِ أَصْحَابَ الرَّزُقِ ؛ يُقْضَى بِالدِّيَةِ فِي أَزْرَاقِهِمْ فِي ثَلَاثِ مِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةِ الثُّلُثُ ؛ لِأَنَّ الرِّزْقَ فِي حَقَهِمْ بِمَنْزِلَةِ الْعَطَاءِ قَائِمٌ مُفَامَةً إِذْ كُلِّ مِنْهُمَا صِلَةٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ ، ثُمَّ يُنْظُرُ إِنْ كَانَتْ أَرْزَاقُهُمْ تَخْرُجُ فِي كُلِّ سَنَةٍ ، فَكَمَا يَخْرُجُ وِنْ قُلْ الثَّلُثُ بِمَنْزِلَةِ الْعَطَاءِ .

الْمُوَاسَاةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوجَدَ<sup>(١)</sup> منهم جنايةٌ.

قُولُه: (فَيَعْتَبِرُهُ بِالزَّكَاةِ)، أَيْ: يَغْتَبِرُ الشَّافَعِيُّ العَقْلَ بالرَّكةِ، وأَدْنَى الزكاةِ مِنَ الرَّرِق خَمْسةُ دراهمَ ، وهي مُساوِيةٌ بنِصْفِ دينارٍ في الزَّمَنِ الأُوَّلِ<sup>(١)</sup>.

وهذا الَّذي قالَه ليسَ له أَثَرٌ ؛ لأنَّه أَوْجَبَ الرُّبْعَ على المتوسَّطِ ، على أنَّ نقولُ : لاَ نُسَلَّمُ أَنَّ قِياسَ العَقْلِ على الزَّكاةِ صحيحٌ لوُحودِ الفارقِ ؛ لأنَّ القَدْرَ المعلومَ هنا يَجُوزُ تَنْقِيصُه ، ولا يَجوزُ النُّقصانُ في الركاةِ ، وأيضًا الزكاةُ تُؤْخَذُ مِنْ أَصَّلِ المالِ ، وهذا يُؤخَذُ مِنْ فَضْلِ المالِ منَ العطاءِ عندَنا ، فَلَمْ يَكُنْ تعْلِيلُه حُحةٌ علينا .

قُولُهُ ۚ (وَلَقُ كَانَ عَاقِلَةُ الرَّجُلِ (١٤٩٠/٣) أَصْحَابَ الرِّزُقِ؛ يُقْضَىٰ بِالدَّيَةِ فِي أَرْزَاقِهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ فِي كُلِّ سَنَةِ النُّلُثُ) ۚ دَكرَه بسبيلِ التَّفرِيعِ.

قالَ شيخُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الأَسْبِيجابِيُّ ﴿ فِي الشرحِ الكَافَي اللَّهِ الوَلُوْ كَانَتُ عَاقَلَةُ الرَّجُلِ أَصِحَابِ الرَّرِقِ يَأْحُذُونَهُ كُلَّ شَهْرٍ ؛ قُصِيَ عليهم بالدَّيَةِ في دلثَ الشَّهْرِ بحصَّتِه ، وإنْ كانوا يَأْحُذُونَه كلَّ سَنَّةِ أَشْهَرٍ ، وَلَمْ يَكُنُ لَهُم أَعْطِيةٌ ، فَخَرَحَ لهم

<sup>(</sup>١) - في الأصل: اليوخدك، والمثبب ص: ١٩٤٧، والع؟،

<sup>(</sup>٢) ينظر ١٥لمهدب، للشيراري [٢٤١/٣] ، و النهديب، للبعوي [١٩٧/٧] .

وَإِنْ كَانَ يَخُرُجُ فِي كُلَّ سِنَّةِ أَشْهُرٍ وَخَرَجَ بَعْدَ الْقَصَاءِ يُؤْخِذُ مِنْهُ سُدُسُ الدَّيَةِ وَإِنْ كَانَ يَخُرُجُ فِي كُلَّ شَهْرٍ يُؤْخِذُ مِنْ كُلَّ دِزْقِ بِحِصْبِهِ مِنْ الشَّهْرِ خَن الدَّيَةِ وَإِنْ كَانَ يَخُرِجَ بَعْدَ الْقَصَاءِ بِيَوْمِ أَوْ اكْتُر يَكُونَ الْمُسْتَوْفِي فِي كُلَّ مَنَةٍ مِقْدَارَ الثَّلْثِ ، وَإِنْ خَرَجَ بَعْدَ الْقَصَاءِ بِيَوْمِ أَوْ اكْتُر أَيْعَدَ مِنْ رِزْقِ ذَلِكَ الشَّهْرِ بِحِصَّةِ الشَّهْرِ ، وَإِنْ كَانَتْ لَهُمْ أَرْرَاقَ فِي كُلُّ شَهْرٍ أَيْعَلَيْهُ فِي الْأَعْطِيةِ دُونَ الْأَرْزَاقِ لِأَنَّ أَيْسَرٌ ، إِمَّا لِأَنْ وَأَعْلِيَةً فِي كُلُّ سَنَةٍ فُرِضَتُ الدَّيَةُ فِي الْأَعْطِيةِ دُونَ الْأَرْزَاقِ لِأَنَّ أَيْسَرٌ ، إِمَّا لِأَنْ وَالْأَعْطِينَةِ الْوَقْتِ فَيَتَعَشَّرُ الْأَوْاهُ مِنْهُ وَالْأَعْطِينَاتُ لِيَعْمَلِينَةً الْوَقْتِ فَيَتَعَشَّرُ الْأَوْاهُ مِنْهُ وَالْأَعْطِينَاتُ لِيَكُونُوا فِي الدَّيْقَ وَالْأَعْطِينَ وَالْأَعْطِينَةِ الْوَقْتِ فَيَتَعَشَّرُ الْأَوْاهُ مِنْهُ وَالْأَعْطِينَاتُ لِيَكُونُوا فِي الدَّيْوَانِ قَايْمِينَ بِالنَّصْرَةِ فَيَتَيَشِرَ عَلَيْهِمْ.

رِزْقُ سَنَّةِ أَشهرِ بعد القصاو؛ أُجِدُ منهم سُدُسُ النَّيَةِ؛ لأنَّ مالَهم الَّذي يُصْرَفُ إلىٰ نوَائِيهم هذا،

ولؤ كانَ لهم أرزاقٌ في كلّ شهرٍ ، وأَعْطِيات في كلّ سُهرٍ ، فَرَضَتْ عليهم الدَّيَةُ في أَعْطِياتِهم دونَ أرزاقِهم ؛ لأنَّ أداءَ النَّائِيةِ مِنَ الأَعْطِياتِ أَسْهلُ ؛ لأنَّ الأرزاقَ تَكُونُ مُشَمَّعَقَّةً بنوَائِيهم الدارَّةِ ، ولأنَّ الأَعْطِياتِ تكونُ أكثرَ ، فكانَ أَخْدُ النائيةِ عنه أسهلَ وأَيْسَرٌ » ،

والفرقُ بينَ الرَّرُقِ والعَطِية: أنَّ الرزقَ ما يُغْرَضُ لكفايةِ الوقتِ، والعَطِيةُ ما يُغْرَضُ لَيَكُونُوا قائمِينَ (١٧/١٤/١/ بالتَّصْرةِ.

وقال صاحبُ «المغربِ»: «القطيةُ: ما يُفْرَضُ للمُقاتِلةِ ، والرَّرقُ ما يُخْفَلُ للمُقاتِلةِ ، والرَّرقُ ما يُخْفَلُ للفَقراءِ المسلمينَ إذا لَمْ يَكُونُوا مُقاتِلةً »(١) . وفيه نَطرٌ ؛ لأنَّ محمَدًا رهر قال الله الله كانَ (١) لهم أرزاقُ وأعطياتُ ؛ قُرِضِتِ الدَّيةُ في أعْطِياتِهم دونَ أرزاقِهم (١٠٠٠) .

<sup>(</sup>١) ينظر، فالمعرب في ترتيب المعرب، للتُعَرَّري [١٨/٢].

 <sup>(1)</sup> في الأصل اللم يكن والنشب من الان و ولاله و ووقع و وهم و وهو مراس لما وقع في الأصل/المعروف بالمبدوط و.

 <sup>(</sup>٣) ينظر قالأصل/المعروف بالمسرطة لمحمد بن الحس الثيباني [٢٦٥/٤].

قَالَ: وَأُدْخِلَ الْقَاتِلُ مِعَ العاقِلةِ، فَيَكُونُ فِيمَا يُؤذِّي كَأَحَدَهُمْ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْعَاعِلُ وَلَا مَعْنَىٰ لِإِخْرَاجِهِ وَمُوَاحَذَةِ غَيْرِهِ. الْعَاعِلُ وَلَا مَعْنَىٰ لِإِخْرَاجِهِ وَمُوَاحَذَةِ غَيْرِهِ.

فَعُلِمَ بِذَلِكَ: أَنَّ الرُّزقَ يُغْرَضُ لِلمُقاتِلَةِ أَيْصًا.

قولُه: (قَالَ. وَأَدْحِلَ<sup>(١)</sup> الْقَاتِلُ مَعَ العَاقلَةِ ، فِيكُونُ فِيمَا يُؤدِّي كَأَحَدِهِمُ) ، أَيُّ: قالَ النُّذُورِيِّ ﷺ في المختصرِه (١).

ومعنى كويّه كأحدِ العاقلةِ <sup>(٣)</sup>: أنه يُقْرَضُ عليه مِنَ الدَّيَةِ ثلاثةُ دراهمَ ، أوْ أربعةُ دراهمَ .

وقالَ الطَّحادِيُّ عِلَيْهُ: ﴿ وَيَعْفِلُ الجَانِي مَعَ عَاقَلَتِهِ جَابِةٌ نَفْسِهِ إِدَا كُنَّ [رُجُلًا](١) حرًّا صحيحُ العقلِ ﴾(١) ، وهذا عندُنا .

وصدَ الشافعيُّ ﷺ: لَا يَلْرَمُ القاتلَ شيءٌ (١٠). كذا في «الإشاراتِ، وغيرِه، وهوَ منعبُ أحمدَ بنِ حنبلِ ﷺ (١٠) [أيضًا ] (١٠)، وذلكَ ؛ لأنَّ الحُكْمَ حُوِّلَ إلى العاقلةِ ، فلا يَتْقَىٰ عليه، ولِهذا لَا يَجِبُ الكُلّ عليه، فلا يَجِبُ الجُزْه أيضًا اعتبارًا للجُزْء بالكُلّ.

ولنا: مَا رُّوِيَ أَنَّ سَلَمةً <sup>(٩)</sup> بِنَ نُعَيِّمٍ قَتَل رَخُلًا يَومَ اليَمَامةِ يَظُنُّه كَاهرًا وكَانَ

<sup>(</sup>١) وقع في الأصل. قرإها دخل؛ والمثبت من، فانه، وقفا ١٩، وقعه، والمها.

<sup>(</sup>١) ينظر: المحمر التُدُورِيَّ [ص/١٩٤]،

 <sup>(</sup>٣) في الأصل قالمقاتلة في والمثبث من الدان والطائلة، والعاد وقام ا

<sup>(1)</sup> ما بين المعقوضين ويادة من «فا۲» ، وهو موافق لما وقع في المحتصر الطحاوي»

<sup>(±)</sup> ينظر: المحتصر الطحاوي: [ص/٣٣٢]،

<sup>(</sup>١): ينظر: االمهاب، للشيرازي [٢٣٧/٣]

 <sup>(</sup>٧) ينظر: «المعني» لابن قدامة [٩٨/٩].

 <sup>(4)</sup> ما بين المعقومتين، ريادة من الله، والعلم والراه، والفاعة، والمها

 <sup>(4)</sup> في الأصل، المسلمة عن والمثبت من الداعة والالاعة والإعلاء والإعلاء وهو موافق لما وقع في المشكل
 الأثارة، وهو سَلمةً بن تُعيم من مسعود الأشجعيّ له صححة، ينظر الثانويج الكبرة للمحاري [٧١/٤].

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبُ عَلَىٰ الْقَاتِلِ شَيْءٌ مِنْ الدَّبَةِ اعْتِبَارًا لِلْجُزْءِ بِالْكُلْ فِي النَّفِي عَنْهُ وَالْجَامِعُ كَوْنُهُ مَعْذُورًا.

قُلْنَا: إِيجَابُ الْكُلِّ إِجْمَعَافٌ بِهِ وَلَا كَذَلِكَ إِيجَابُ الْجُزْءِ، وَلَوْ كَالَ الْخَاطِئُ مَعْذُورً فَالْبَرِيءُ مِنْهُ أَوْلَى، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَالِاَةَ ۗ وِلْاَ أَخْرَىٰ ﴾ الْخَاطِئُ مَعْذُورً فَالْبَرِيءُ مِنْهُ أَوْلَى، قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَالِاَةَ ۗ وِلْاَ أُخْرَىٰ ﴾ [الاسم ١٦٤].

مُسْلِمًا، فقالَ له عُمَر ﷺ: «الدِّيةُ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ قَوْمِكَ ٩ (١). كذا في [الشرح الطَّحَاويُّ الأبي بكر الرَّازِيِّ (٢) و ] (٣) «شرح الأقطع » (٤).

ولأنَّه لَمَّا وَجَبَ على العاقلةِ بجَعْلِهم مُباشِرينَ حُكْمًا، وإنْ لَمْ تُوجَدِ المُباضَرِأُ مَهم حقيقةً ؛ فأُولَى أَنْ يَجِبَ على القاتسِ ؛ لكويه مُباشِرًا حقيقةً ، ولا يَلزّمُ مِن نَغْي إيجابِ كُلِّ الدَّيَةِ عنِ القاتلِ نَفْي إيجابِ الجُزْءِ ؛ لأنَّ إيجابِ الأكثرِ على العاقلةِ يَخْميكُ على العاقلةِ على العاقلةِ ؛ لأنَّه خاطِئٌ ، فيَجِبُ عليه كما وَجَبَ على أحدِهم ؛ لأنَّ فيه تخفيفًا أيضًا .

أَمَّا الْإِسْفَاطُ عنه أَصِلًا فَلَا مَعنَىٰ لَه ؛ لأنَّه لَمَّا وَجَبَ<sup>(٥)</sup> على العاقلةِ مِع أَنَّهِم بُرَاءٌ مِنَ الجِنايةِ، ولَمْ يَتَلوَّتُوا بالذَّمِ؛ كَانَ الوُجوبُ على غيرِ البَرِيءِ أَوْلَىٰ؛ لأنَّه تعالىٰ قالَ: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ لَخْرَىٰ ﴾ [الاسام ١٦٤]، ولأنَّها دِيَّةٌ وَجَبَتْ بالقَتْلِ،

 <sup>(</sup>١) أحرجه يحيى بن معيل في «الجزء الثاني من حديث» [ص/ ١١٩] ، والطحاوي في المشكل الأثارا [٢٤٥/١٥] . وابل حرم في الممحلية [١١/٥٥] ، من طريق تُعَيِّم بني أبِي هِنْدٍ عَنْ سَلَمَةُ بْنِ تُغَيِّم به للحوه

<sup>(</sup>٢) ينظر: «شرح محتصر الطحاوي» للجصاص [٥/٤٤ \_ ٤١٥]

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوقتين؛ زيادة مِن ا قاتا ٢٤ وقع».

<sup>(</sup>٤). ينظر " الشرح محتصر القدوري" للأقطع [٢ق/١٨٢، ١٨٣].

<sup>(</sup>٥) في الأصل: الرجب، والمثبت من: ١٥،٤، والعا٢٤، والعاه، والع

ولَئِسَ عَلَىٰ النِّسَاءِ وَالذَّرْبَّةِ مِمَّنَ كَانَ لَهُ حَظَّ فِي الدَّيُوانِ عَقْلٌ لِقَوْلِ عُمر . رهِ .: لَا يَعْقِلُ مَعَ الْعَاقِلَةِ صَبِيُّ وَلَا الْمُرَأَةُ ، وَلِأَنَّ الْعَفْلَ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَىٰ أَهْلِ النُّصْرَةِ لِتَرْكِهِمْ مُرَاقَبَتَهُ ، وَالنَّاسُ لَا يَتَنَاصَرُونَ بِالصَّبْيَانِ وَالنُسَاءِ وَلِهَذَا لَا يُوضَعُ

مَلَا تَخْلُو ذِمَّةُ القاتلِ عنها ، كما إذا لَمْ تَتَّسِع لعاقلةُ ، ولا مالَ في بيتِ المالِ .

فَإِنْ قَبَلَ: رُوِيَ أَنَّ النَّبِيِّ وَيَنِيَّةً قَصَىٰ بِدِيَةِ المقتولةِ على عَصَبةِ القاتلةِ ، لَا على إ [١٩٠٠هـ] القاتلةِ (١) ؟

قُلُما: ذلكَ ليسَ بحُجَّةٍ علينا؛ لأنَّ أصحابَنا قالُوا: إنَّ القاتلَ إذا لَمْ يَكُنْ مِنْ أهلِ التَّحَمُّلِ لَا يَدْخُلُ في العاقلةِ، والمرأةُ ليسَتْ مِنْ أهلِ التَّحَمُّلِ.

فَهِنْ قَبَلَ: مَا وَجَبَ تَحَمَّلُه [١/٥٢٤٨/٨] عَنِ الْعَيْرِ يَجِبُ تَحَمُّلُ جَمِيعِه لَا يَغْضِه ، كَالنَّفَقَةِ وَصَدَقَةِ الْفِطْرِ ، فعلى هذا يَشَغِي أَنْ يَجِبَ كُلُّ الدَّيَةِ على العاقلةِ مِنْ غيرِ إيجابِ الجُّزْءِ على القاتلِ؟

قُلْنا: ليسَ طريقُ هذا طريقَ التَّحمُّلِ؛ لأنَّ التَّحمُّلَ عنِ العَيْرِ عبارةٌ عنْ أنْ يَجِبَ عليه ثم يُؤَدِّي عنه غيرُه، وهنا يَجِبُ العَقْلُ على العاقلةِ ابتداءً بجَعْلِهم مُباشِرِينَ تَقْدِيرًا، وكذلكَ تَقُولُ في النفقةِ والصدقةِ؛ لأنَّ ذلكَ يَجِبُ على الأبِ والابنِ ابتداءً، ثُمَّ النفقةُ والصدقةُ حُجَةٌ على الخَصْمِ؛ لأنَّ وُجوبَها يَخْتلِفُ بيَسارِ والعباره، فإنَّه إذا كانَ مُوسِرًا لاَ يُتحَمَّلُ عنه، فعلى قِياسِ هذا يَجِبُ أَنْ الْفَاتِلُ مُوسِرًا لاَ يُتحَمَّلُ عنه، فعلى قِياسِ هذا يَجِبُ أَنْ يَتُولُوا: إذا كانَ القاتلُ مُوسِرًا لاَ يُتحَمَّلُ عنه،

قُولُه: (وَلَيْسَ عَلَىٰ النِّسَاءِ وَاللَّرِّيَّةِ مِمَّنْ كَانَ لَهُ حَظَّ فِي لَدَّيُوَانِ عَقُلْ). قالَ الحاكِمُ [الشَّهيدُ](٢): «وليسَ على النِّساءِ والذُّرِّيَةِ مِمَّنْ كَانَ له عَطاءً في

 <sup>(</sup>١) يعني حديث المراتبل مِن هُذَيْل ، وقد تقدم تخريجه.

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوضين؛ زيادة من: ﴿نَهُ وَالَّا ﴾ وقاراً ، وقافاً؟ أو وقامًا -

عَلَيْهِمْ (') مَا هُوَ خَلَفٌ عَنْ النُّصْرَةِ وَهُوَ الْجِزْيَةُ ، وَعَلَىٰ هَذَا لَوْ كَانَ الْفَاتِلُ صَبَّ أَوْ امْرَأَةٌ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا مِنْ اللَّيَةِ بِخِلَافِ الرَّجُلِ ، لِأَنَّ وُجُوبَ جُزْءِ مِنْ الذَّية عَلَىٰ الْقَاتِلِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ أَحَدُ الْعَوَاقِلِ لِأَنَّهُ يَنْصُرُ نَمْنَهُ وَهَدَا لَا يُوجَدُ فِيهِمَا،

الدَّيوانِ عَفْلٌ، وذلكَ<sup>(٣)</sup> لأنَّ وُجُوْبَ العَفْلِ على العاقلةِ باعتبارِ مَرْكِ المُوافِة والنَّصرةِ، وجَعلَهم قانِلينَ تَقْدِيرًا، والصَّبْيانُ و لسَّاءُ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ النَّصْرةِ، فلا عَفْلَ عليهم، وقدَّ رُويِيَ عَنْ [عُمَرً]<sup>(٣)</sup> بِنِ الحَطَّابِ ﷺ أَنَّه قالَ: لَا يَعْقِلُ مَعَ العاقَة صَبِيُّ، ولَا امرأةً (٤). كذا في «شرح الكافي».

والذُّرِّيةُ في اللَّغةِ: أولادُ الأُولادِ<sup>(ه)</sup>، وأرادَ هُـا الصَّنْيانَ، وهيَ مأخودةً مِنَ الذَّرِّ، وهيَ صِغارُ النَّمْلِ.

والدليلُ على أنَّ الصَّبِيَّ والمرأةَ ليسًا مِنْ أهلِ النَّصْرةِ: أَنَّ الجِزْيةَ لَا تُوضَعُ عليهما (١)، وهي بَدَلُ عنِ النُّصْرةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ مَرَّ قَبْلَ كتابِ المَعافِلِ أَنَّ القَتِيلَ إِذَا وُجِدَ فِي قريةِ امرأةٍ ؛ نَجِبُ الدِّنَةُ على عافلتِها ، لاَ عليها عندَ أبي حَنِيفَةَ ومحمَّدٍ ﷺ ، وذهب إليه المشايخُ المتأخُرونَ ﷺ : أَنَّهَا تُشَارِكُ العاقلةَ في الدِّيَةِ ، فكيفَ لَمْ تُشَارِكُهم هنا(٧)؟

قُلْتُ: ثَمَّةَ أَبِصًا لَا تُشارِكُهم في الدِّيَةِ على ما هوَ المنصوصُ عن محمَّدٍ.

<sup>(</sup>١) في حاشية الأصل: اخ: عليها!

 <sup>(1)</sup> في الأصل. (وكدلك)، والمثبت من: ((١) و ((١٢١٥)، و(غ))، و((١٦٠٥))

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوعتين؛ زيادة من: «لله، والعلاء والره، والعالاء والماه،

 <sup>(</sup>٤) ينظر: ١٤ الكافئ اللحاكم الشهيد [ق/٣٨٥].

<sup>(</sup>٥) ينظر: ﴿الرَّاهِ فِي مِعَاتِي كُلِّمَاتِ النَّاسِ اللَّابِارِي [٢/١٥/٢].

 <sup>(</sup>٦) في الأصل، العليهاك، والمشت من الدال، والعالم، والعالم، وقامه، وقراله،

<sup>(</sup>١) ينظر الأصل [ ٢٤٣/٤]، المحتصر الطحاوي، [ص/ ٢٤٨، ٢٤٩]، اللمسوطا [ ٢٢/٢٦]، التبيين الحقائق؛ [٦/٦/٦]، اللماية؛ [٢٠٩١، ٢٧٩]، اللمتاوئ الهمدية؛ [٩٨/٦]

والمرضُّ لهما من العطاء للمعونة لا للنصرة كدرس أنه ح السي الله

ولا يغقلُ أهْلُ مضرِ عنَ أهْلِ مضر آخر يربد به إدا كان لأهَال عَلَى مضرِ ديرانٌ علَىٰ جَدَةٍ لِأَنَّ الشّاصُر بالدّيوان عند وْخُرد، ولزُ كان باغنيار الْفَرْب في الشّكْتَىٰ قَأَهْلُ مِصْرِهِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ مصْرٍ آخر

وإنَّمَا استَحسَنَ المتأخِّرُونَ في تلكَّ المسألةِ خَاصَةً؛ لأنّها لمَّا دخلتُ في القسامة دخلَتْ في الدِّيَةِ أيضًا، بجِلافِ غيرها مِنَ الصورِ، حيثُ لا تدُخُلُ في لقسامة؛ فلا تَدُخُلُ في الدِّيَةِ أيضًا،

قولُه: (وَالْفَرْضُ لَهُمَا مِنَ الْعَطَاءِ للْمَغُونَةُ لَاللَّهُمَّوَ)، هذا جَوَابُ سُوَالِ مُقَدَّر بِأَنْ يُقَالَ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الصِيِيَّ والمرأةَ [لَيسًا] (١١ مِنَ ٢٥٨ مَ) أَهَلِ النُّصُرةِ، فلوَ لَمْ يَكُونَا مِنْ أَهْلِهَا لَمَا فُرِضَ لَهِمَا مِنَ العَطَاءِ،

فأجابَ عنْ ذلكَ وقالَ: الفَرْضُ للمَعُونةِ لَا للنُّصْرةِ.

وبيانُه: أنَّ بِنْيَتَهُما تَصْلُحُ لَمَعُونةِ الجُنْد بالطَخِ، والخِبَاطةِ، وجغُطِ المَنْزلِ ونَحُو ذلكَ، ولا تَصْلُحُ للنُّصْرةِ لضَعْفِهما(٢)، فكانَ الفَرْضُ للمَعُونةِ لَا للنُّصْرةِ.

ويَجُوزُ أَنْ يُقالَ: الفرْضُ لهما مِنَ الإمامِ على سبيلِ العَوْنِ لهما، كَفَرْضِ أَرُواجِ النَّبِيِّ ﷺ، لَا لوجودِ النُّصْرةِ منهما لغيرِهما، فَلَمْ يَذُلُّ فَرْضُ العطاءِ للنُّصْرةِ م

قولُه: ﴿ وَلَا يَعْقِلُ أَهْلُ مِصْرٍ عَنْ أَهْلِ مِصْرٍ آخَرَ ﴾ وهذه مِنْ مسائلِ «الأصلِ» (") ، ذَكّرها على سبيلِ التَّفرِيع ·

وهذا إذا كَانَ ديوانُ كُلِّ واحدٍ مِنَ المِصْرَيْنِ مختلفًا؛ لأنَّه لَا يُوجَدُ التَّناصُرُ

<sup>(</sup>١) ما يبن المعقوفتين: زيادة من: الله، والعال، والفاله، والمال، والراء

<sup>(</sup>٢) في الأصل: الضغفها»، والمثبت من، الله، والعالاة، والراء،

 <sup>(</sup>٣) ينظر ١١١ أعس/المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحسن الثيباني [317/٤]

(وَيَغْفِلُ أَهْلُ كُلُّ مِصْرِ ١/٢٨١ مِنْ أَهْلِ سُوادِهُمْ) لِأَنَّهُمْ أَنْبَاعٌ لأَهْلِ الْمِصْرِ، فَإِنَّهُمْ إِذَا حَرَبَهُمْ أَمْرٌ اسْتَنْصَرُوا بِهِمْ فَبِغَفِلْهُمْ (١) أَهْلُ الْوَصْرِ باغت، مَعْنَىٰ الْفُرْبِ فِي النَّصْرَةِ،

وَمَنْ كَانَ مَنْزِلَةً بِالْبَصْرَةِ، وَدِيوَانْهُ بِالْكُوفَة؛ عقل عنهُ أَهْلُ الْكُوفَة؛ لأَلُهُ يَسْتَنْصِرُ بِأَهْلِ دِيوَانِهِ لَا بِجِيرَانِهِ.

بيمهما حينئذٍ إمر، وهذا يَعْقِلُ أحدُهما عنِ الآخرِ ، فأمَّا إذا كانَّ ديوانُهما واحدًا. أوْ كانَ الجاني منْ أهلِ ديوانِ ذلكَ المِصْرِ الآخرِ ؛ يَعقِلُ عنه أهلُ ذلكَ المِصْر، بدلبلِ المسألةِ الَّتِي تَلِي هذه.

قَالَ شَيخُ الْإِسْلامِ عَلامُ الدَّينِ الْإِسْبِيجابِي ﷺ في «شرحِ الكافي»: «ولا يَعْفِلُ أَهْلُ مِصْرٍ عَنْ أَهْلِ مِصْرٍ آخَرَ؛ لأنَّه لَا تَناصُرَ بينهم عادةً، ويَعْفِلُ أَهْلُ كُلُّ مِصْرٍ عَنْ سَوادِهم وقُرَاهُمْ؛ لأنَّهم أَتَباعٌ لهم»،

قُولُه: (وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ بِالْبَصْرَةِ، وَدِيوَانُهُ بِالْكُوفَةِ؛ عَقَلَ عَنْهُ أَهْلُ الْكُوفَة)، ذَكَرَه أيضًا على سبيلِ التَّفْرِيعِ،

قَالَ في قشرح الكافي " قومَنْ كانَ مَنزلُه بالبَصْرةِ ، وديوانُه بالكُوفة ؛ عَفَلَ عنه أهلُ الكُوفة ؛ لأنَّه في حَقِّ أهلِ الدِّيوانِ التَّناصُرُ بأهلِ الدِّيوانِ ، لَا بأهلِ القَرّابةِ ، ولو أنَّ قومًا مِنْ أهلِ خُراسانَ أهلُ دِيوانِ واحدٍ مختلِفِينَ في أنسابِهم منهم مَنْ له ولا أنَّ قومًا مِنْ أهلِ خُراسانَ أهلُ دِيوانِ واحدٍ مختلِفِينَ في أنسابِهم منهم مَنْ له وَلا أنَّ ومنهم مَنْ لا وَلا أنه ، جَنَى بعضُهم جناية ؛ عَقَلَ عَلَمُ هم أقربَ إليه في النَّسَبِ ؛ لأنَّ النَّاصُرَ عنه أهلُ رايتِه ، وأهلُ قيادتِه ، وإنْ كانَ غيرُهم أقربَ إليه في النَّسَبِ ؛ لأنَّ النَّاصُرَ بينهم بالرَّاياتِ لا بالقَرَابةِ ، كذا في قشرح الكافي " .

<sup>(</sup>١) في الأصل: الخ: فيعقلونهما،

 <sup>(</sup>٣) في الأصل: «القريب»، والمثبت من: العام، وقال»، وقع».

قَانَحَاصِلُ أَنَّ الإسْنِنْصَارَ بِالدَّيوَابِ أَطْهَرُ علا يَطْهَرُ مَعَهُ خُكُمُ النَّصَرة بِالشَّكِي وَعَيْره وَمَعْد الدِّيوَابِ النَّصُرةُ بالنَّسِبِ وَالْوَلَاءِ وَقُرْبِ الشَّكِي وَعَيْره وَمَعْد الدِّيوَابِ النَّصْرةُ بالنَّسِبِ عَنْي مَا بَيْنَاهُ ، وَعَلَىٰ هَذَا يَخْرُجُ كَيْيرٌ مِنْ صُورٍ مَسَائِلِ الْمَعَاقلِ.

وَمَنْ جَنِي جِنَايَةً مِنْ أَهْلِ المِصْرِ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الدَّيُوانِ عَطَاءٌ، وأَهْلُ النَّيُوانِ مِنْ دلك الْمِصْرِ لَم النَّادِيَةِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ، وَمَسْكَنُهُ الْمِصْرُ ، عَقَلَ عَنْهُ أَهْلُ الدَّيُوانِ مِنْ دلك الْمِصْرِ لَم يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِ الدَّيُوانِ قَرَابَةٌ ، قِيلَ هُوَ صَحِبِحٌ لِأَنَّ الَّذِينَ يَذُبُونَ بَنْ أَهْلِ الدَّيُوانِ مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ وَيَقُومُونَ بِنَصْرَتِهِمْ وَيَدْفَعُونَ عَنْهُمْ أَهْلُ الدَّيُوانِ مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ وَلَا يَخْصُونَ مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ وَلِيَقُومُونَ بِنَصْرَتِهِمْ وَيَدْفَعُونَ عَنْهُمْ أَهْلُ الدَّيُوانِ مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ وَلَا يَخْصُونَ فِي اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الْمُعْرِقِيقِهُ وَيَدْفَعُونَ عَنْهُمْ أَهْلُ الدَّيُوانِ مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ وَيَقُومُونَ بِهِ أَهْلُ الْعَطَاءِ .

قولُه: (وَقُرْبِ السُّكُنَى)، أي: لَا يَظْهَرُ مع وُجودِ الدِّيوانِ حُكْمُ التَّناصُرِ بقُرْبِ السُّكْنَى، كالتّناصُرِ بالدُّرُوبِ.

قُولُه: (وَغَيْرِهِ)، أَشَارَ بِهِ إِلَىٰ التَّنَاصُرِ بِالْحِرَفِ.

قولُه: (عَلَىٰ مَا بَيَّنَاهُ)، إشارةٌ إلىٰ قولِه: (وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الدَّيوَانِ؛ فَعَاقِلَتُه قَبِيلَتُه)، وقدُ مَرَّ البيانُ مُشتَوفًىٰ ثَمَّةً.

قولُه: (وَمَنْ جَنَى جِنَايَةً مِنْ أَهْلِ البِصْرِ، وَلَيْسَ لَهُ فِي الدِّيوَانِ عَطَاءٌ، وَأَهْلُ الْبَادِيَةِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ، وَمَسْكَنُهُ الْمِصْرُ<sup>(۱)</sup>؛ عَقَلَ عَنْهُ أَهْلُ الدِّيوَانِ مِنْ [١٠٥٢٤٩١٨] ذَلِكَ الْمِصْرِ)، ذَكرَه أيضًا على سبيلِ التَّقْرِيعِ.

قَالَ الحاكمُ الشهيدُ في «الكافي» ﴿ الكافي المُوصَلُ جَنَى جِنايةً مِنْ أَهْلِ المِصْرِ، وليَسَ له عطاءً، وأهلُ البديةِ أَقْرَبُ إليه، ومَسْكَنُه في المِصْرِ؛ عَقَلَ عنه أَهْلُ الدّيوانِ مِنْ ذلكَ المِصْرِ، وإنْ لَمْ يَكُنْ له فيهم عَطاءً ﴾ (٧).

<sup>(</sup>١) في الأصل؛ قفي المصرة، والمثبت من قلاله، وقطاءًا، وقطه، وقراء.

 <sup>(</sup>٢) ينظر: «الكافي» للحاكم الشهيد [ق/٣٩٥].

وَقِيلَ تَأْوِيلُهُ إِذَا كَانَ قَرِيبًا لَهُمْ ، وَفِي الْكِتَابِ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ حَيْثُ قَالَ: وَأَهْلُ الْبُنَادِيَةِ أَفْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ مِصْرٍ ، وَهَذَا لِأَنَّ الْوُحُوبَ عَلَيْهِمْ بِحُكْمِ الْقَرَابَةِ وَأَهْلُ الْبُحُوبَ عَلَيْهِمْ بِحُكْمِ الْقَرَابَةِ وَأَهْلُ الْبُحْوِيَ الْفُرْبُ مِنْهُمْ وَصَارَ نَظِيرُ مَسْأَلَهُ الْمُصَوِّةِ لَهُمْ وَصَارَ نَظِيرُ مَسْأَلَهُ الْمُنْقَطِعَةِ .

## وَلَوْ كَانَ الْبَدُوِيُّ مَازِلًا فِي الْمِصْرِ ، لَا مَسْكَنَ لَهُ ؛ لَا يَعْقِلُهُ الْحُلُّ الْمَصْرِ ،

اعلمُ: أنّ المشايخَ ﴿ الْحَتَلَفُوا فِي هذه المسألةِ، فبعضُهم لَمْ يَشْتَرَطُوا أَنْ يَكُونُ الحَانِي قَرِيبًا لأهلِ الدَّيوانِ، [بلُّ](١) قالُوا: عَقَلُوا عنه، سواءٌ كانَ قَرِيبًا لاهلِ الدَّيوانِ، [بلُّ](١) قالُوا: عَقَلُوا عنه، سواءٌ كانَ قَرِيبًا للهم](١)، أوْ لَمْ يَكُنْ؛ لأنَّه إذا كانَ بينَ ظَهْرانِيهم؛ صارّ كالعَدِيدِ والحَلِيفِ لهم

وبعضُهم اشتَرطوا ذلكَ , وقالُوا: عَقَلُوا عنه إذا كانَ قريبًا لهم ، وهوَ الأَضحُ ، وإليه أَشارَ المحاكِمُ على الكتابِ حيثُ قالَ: «وأهلُ الباديةِ أَفْرِبُ إليه (") ، أي أقربُ إليه نسبًا مِنْ أهلِ المِصْرِ ؛ لأنَّه إذا كانَ هكذا ؛ اسْتَقامَ الوُجوبُ على أهلِ الدَّيوانِ باعتبارِ القَرَابةِ في النَّسَبِ ، وإنْ لَمْ يَكُنْ له عَطاءً فيهم .

وذلك لأنّهم أقربُ مَكانًا، فكانُوا أقدرَ على النَّصْرةِ، وإنْ كانَ أهلُ الديهِ أقربَ نَسَبًا، وصارَ هذا بمنزلةِ صغيرةٍ لها وَلِيَّانِ، أحدُهما أَقْربُ، وهوَ غائِثُ غَيْنًا مُنقطِعةً، فإنَّ ولايةَ الإنكاحِ إلى الأبعدِ الحاضرِ؛ لأنّه أقدَرُ على إقامةِ مصالِحه، فهذا نظيرُ ذلك. كذا في الشرحِ الكافي؛.

قولُه: (وَلَوْ كَانَ الْبَدُويُّ مَازِلًا فِي الْمِصْرِ، لَا مَسْكُنَ لَهُ. لَا مِعْتَلُهُ أَهْلُ الْمَصْرِ)، وهذه المسألةُ وما بعدَها إلى قولِه: (وَعَاقِلَةُ الْمُعْتَقِ قَبِيلَةُ مَوْلَاهُ)، مَنْ

<sup>(</sup>١) عابين المعقوفتين: ريادة من الله، وفعه، وقاتله، وفعه، وقراه،

 <sup>(+)</sup> ما دين المعقوضين ريادة من الده، والعاد والعاد، وقامه، وقارال.

 <sup>(</sup>٣) ينظر (الكافر) للحاكم الشهيد (ق/٣٩٥).

لِأَنَّ أَمْلَ الْعَطَاءِ لَا يَنْصُرُونَ مَنْ لَا مَسْكَنَ لَهُ بِيهِ ، كما الَّ أَمْلِ الْباديةِ لا تَعْقَلُ مَنْ أَمْلِ الْمِصْرِ النَّازِلِ فِبهِمْ لِأَنَّةُ لَا يَسْتَنْصِرُ بِهِمْ ،

وإنْ كَانَ لأَهْلِ الدُّمَّة عَوَاقِلُ مَعْرُوفَةٌ يَتَعَاقَلُونَ بِهَا، فَقَتَلَ أَحَدُهُمْ قَتَيلًا؛ عَدِيثَهُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْلِمِ لِأَنَّهُمْ الْتَزَمُّو، أَخْكَامَ الْإِسْلَامِ فِي الْمُعَامَلاتِ

مسائلِ ﴿ الأصلِ \* ، ذُكرَتْ على سبيلِ التَّفْرِيعِ ، و [إذً ] (١) لَمْ تُذْكَرُ في اللبدايةِ ١١ .

قَالَ فِي [٢/١٩٤٤] الشَّرِحِ الكَافِي»: الولوُ كَانَ البَدَوِيُّ نَازِلًا فِي الْمِصْرِ، لِيسَ لَهُ مُنْكُنُّ فِي الْمِصْرِ؛ لَا يَعْقِلُ عَنه أَهْلُ الْعَطَاءِ، كَمَا أَنَّ صَاحِبَ الْمُطَاءِ لَا يَعْقِلُ عنه أَهْلُ البادبة إذا كَانَ فِيهِم نَارِلًا؛ لأنَّه [لا](٢) يَتْتَصِرُ بِهِم إذا لَمْ يَكُنُّ مَشْكَتُه فِيهِم.

قولُه: (وَإِنْ كَانَ لأَهْلِ<sup>(٣)</sup> الذَّمَّةِ عَوَاقِلُ مَعْرُوفَةٌ يَتَعَاقَلُونَ بِهَا ، فَقَقَلَ أَحَدُهُمْ تَنبَلًا؛ فَدَيْتُهُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ بِمَنْزِلَةِ الْمُسْلِمِ).

قالَ في «شرحِ الكافي»: «وإذا كانَ لأهْلِ الدُّمَّةِ عاقبةٌ معروفةٌ يَتَعاقَلُونَ بها ، فَتَلَ أَحدُهم قتبالا خطأً ؛ فدِيَتُه على عاقبتِه بمَنْزلةِ المُسلمِ ؛ لأنَّهم في استِحققِ التَّخفِيفِ في أمورِ الدنيا بمَنْزلةِ المسلمينَ لمُساوَاتِهم في المعاني العاصِمةِ عنِ الأضرارِ .

وإنْ لَمْ يَكُنْ لهم عاقلةٌ: قفي مالِه في ثلاثِ سبنَ مِنْ يومِ تُقْضَى به كمه في المسلم، هذا في حتّى الذميّ.

أمَّا المُسلِمُ إذا جَنَى [جايةً](١) [١/١٢٤٩/٨] وَلَمْ يكن له عاقلةً ؛ تَعَقَّلُه في (٥)

ما بين المعقوقتين: زيادة من: الناها، والغاه، والفاكا، والماه، والرااء

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين. ريادة من الفاعا، ولام، وفغه، وقره،

<sup>(</sup>٣) عني الأصل: فأهل، والمثبت من الداء وفاتاً، وفقا وقام فا وقام في وفره

 <sup>(1)</sup> ما يين المعقوفتين؛ زيادة من: الدال، والغال، والقا٢٥، والماك والراا،

<sup>(2) -</sup> في الأصل" العلى: ( و لمثبت من الله و العالمة و العالمة و العالمة ،

لَا سِيْدُ فِي الْمِعَانِي الْعَاصِمَةِ غَنِ الْإِضْرَارِ ، وَمَعْنَىٰ الثَّنَاصُرِ مَوْجُودٌ فِي حَفْهِهُ

(فَرِنْ لَهُ تَكُنَّ لَهُمْ عَاقِمَةٌ مَعْرُوفَةٌ فَاللَّمَةُ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ مِنْ بِيْ وَيُعْ فَاللَّمَةُ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ مِنْ بِيْ وَيُعْفَى بِهَا عَنَهِ ) كَمَ فِي حَقِّ الْمُشْلِمِ لِهَا يَيْنَا أَنَّ الْوَجُوبَ عَلَى الْفَاتِلِ ذَانْد تَنْحَوَّلُ عَثْهُ بِنَى الْعَاقِمَةِ أَنْ لَوْ وَجِدَتْ ، فَإِذَا لَمْ تُوجَدُ بَيِّيْتُ بِمَنْزِلَة تَاحِرِيْنِ مُسْلين فِي وَيَ الْحَرْبِ إِنْ الْحَرْبِ أَنْ لَوْ وَجِدَتْ ، فَإِذَا لَمْ تُوجَدُ بَيِّيْتُ بِمَنْزِلَة تَاحِرِيْنِ مُسْلين فِي وَلَمَ أَنْ أَنْ وَتُحِدَّقُ مَا صَاحِبَهُ ، يُقْضَى بِاللَّذِيَةِ عَلَيْهِ فِي ماله ، لأَنْ فَي وَلَمَكُنّهُ مِنْ هَذَا لَقَتْل لَئِسَ بِمُضْرَتِهِمْ ، أَشَل دَارِ الْإِسْلامُ لَا يَعْقِلُونَ عَنْهُ ، وَنَعَكُنّهُ مِنْ هَذَا لَقَتْل لَئِسَ بِمُضْرَتِهِمْ ،

حِت المعالِ، وهوَ الظاهرُ، وعنْ أَبِي حَبِيغَةً ﴿ إِنَّهِ اللَّهِ يَجِثُ فِي مَالِ الجَانِي. وسيحيءُ ذائثَ عندَ نولِه: (قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ الْقَائِلَ إِذَا لَمْ بِكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ؛ فَاللَّهِةُ فِي بيْت الْمَالِ).

قولُه: (في الْمَعَاني الْعاصمَةِ عَنِ الْإِصْرَار)، أرادَ بها: حَدَّ السَّرقةِ، والقَّذُف. والمُصاص، ووُخُوب النَّيَةِ.

قولُه: (مَمْرُلَة تَاحَرَمُنَ مُسُلَمَيْنَ قَتَلَ أَحَدُهُمَا صَاحَمُهُ , يُقضَى بَاللَّهِ عَلَيْهِ في عاله) ، ، الحما أَطْسَقُ لَقَتُلَ لَيَشْمَلُ الغَمَّدُ والخَطْأَ ، لأَنَّ الدَّيةَ تُحِبُّ في مالِه ، سوءً كان خَسَلُ عَلْمَ أَو حَطَأَ ، لأَنَّ العَاقَلَةُ لَا تَعْتِلُ جِنَايَةٌ وَقَعَتْ في در الحربِ، وبه صرّح الخَرْحيُّ في المحتصره في كتابِ الشّيرِ.

قولُه. (ونمكُنَّهُ منَ هذا الْقَثْلِ لَيْسَ بِلُصُرَتِهِمْ)، أي. نمَكُنُّ أَحَدِ التَّحَرَيْسِ مَا حَشِيْ ﴿ فِي دَارِ الْحَرَّبِ مِنْ ﴿ فَتُلِ صَاحِبِهِ ، لِيسَ سُصُّرِةٍ أَهْلِ الإسلامِ، فلاَ يَغْشُلُ عَنْهُ أَهْلُ الإسلامِ. بَلِ تُحَبُّ الدَّيَةُ فِي مَالِهِ.

اي لأسم المدحيين، ولخت من الداه، والداه، والعاه، والعاه، والعاه

الي الأصل: الدقتوا، و عشب من الداء والالال، ولاتجا، وقام إ.

ولَا يَغْقِلُ كَاهِرٌ عَنْ مُسْلِمٍ، وَلا مُسْلِمُ عَن كَافَرِ لَمَدَمُ التَّنَاصُرِ وَالْكُمَّارُ بَنَدَقَلُونَ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَإِنَّ اخْتَلَفَتْ مِلَلُهُمْ لِأَنَّ الْكُفْرَ كُنَّهُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ.

فَالُوا: هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنَّ الْمُعَادَاةُ فِيمَا بَيْنَهُمْ ظَاهِرَةً، أَمَّا إِذَا كَانَتُ ظَاهِرَةً كَالْبَهُودِ وَالنَّصَارَىٰ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَتَعَاقَلُونَ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وَهَكَذَا عَنْ أَبِي بُوسُفَ لِانْقِطَاعِ التَّنَاصُرِ،

وَلَوْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْ أَهْلِ الْكُونَةِ ، وَلَهُ بِهَا عَطَاءٌ ، فَجُمِلَ دِيوَانُهُ بِالْبَصْرَةِ ، ثُمَّ رُفِعَ إِلَىٰ الْقَاضِي ؛ فَإِنَّهُ بُقْضَىٰ بِالدِّيَةِ عَلَى عَاقِلَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ·

وَقَالَ زُفَرٌ: يُقْضَى عَلَى عَاقِلَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنَ أَبِي يُوسُف ، لِأَنَّ الْمُوجِبَ هُوَ الْجِنَايَةُ وَفَدُ تَحَقَّقَ وَعَاقِلَتُهُ أَهْلُ لَكُوفَةِ ، وَصَارَ كَمَا إِذَا حُولًلَ بَعْدَ الْفَضَاءِ.

**بد**رج غايد البيان ع≽−

قولُه: (وَلَا يَعْقِلُ كَافِرٌ عَنْ مُشلِمٍ، وَلَا مُسْبِمٌ عن كَافِرٍ بِعدَمِ التّناصُرِ)، وذلكَ لأنَّ بِناءَ العَقْل على التَّناصُرِ، ولَا تَناصُرَ معَ اختلافِ الدِّينِ.

قالَ شيخُ الإسلامِ علامُ الدِّينِ الإِسْبِيجابِي ﴿ وَلاَ يَغْفِلُ مَسَلَمٌ عَنْ كَافَرٍ ، وَلاَ كَافَرٌ عَنْ مَسَلَمٌ عَنْ كَافَرٍ ، وَالْكَفَّرُ يَتَعَاقَلُونَ فَيَمَا بِينَهُم ، وَإِنِ وَلاَ كَافِرٌ عَنْ مَسَلَمٌ ؛ لأَنَّهُ لاَ تَنَاصُّرَ بِيهُم ، وَالْكَفَّرُ يَتَعَاقَلُونَ فَيمَا بِينَهُم ، وَإِنِ احْتَلَفَتْ مِلَلُهُم ؛ لأَنَّ الكُفْرَ كُلَّهُ مِلَّةً وَاحِدَةٌ ، هذا إذا لَمْ تَكُن لَمُّعَاداةً بِينَهُم ظَهْرةً ، أَمَا إذا كَانَتْ طَاهُرةً كُلِيهُودِ مَعَ النَّصَارَىٰ ؛ يَنَبَغِي ٱلَّا يَعَقِلَ بِعَضَّهُم بِعَضًا ، وهكذا أَمْ وَكُلُهُمْ عَنْ أَبِي يُوسَفَّهُم بِعَضًا ، وهكذا رُويَ عَنْ أَبِي يُوسَفَّهُم بِعَضًا ، وهكذا وي «شرح الكافي» .

قولُه: (وَلَوْ كَانَ الْقَاتِلُ مَنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَلَهُ بِهَا عَطَاءٌ، فَجُعلَ دِبِوَانَّهُ بالْبِصْرَةِ، لُمَّ رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي؛ فَإِنَّهُ يُقْصَى بِالدَّبَةِ عَلَى عَاقِلتِهِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ.

وَقَالَ زُفَرٌ : يُقْضِىٰ عَلَىٰ عَاقَلْتِهِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عِنْ أَبِي يُوسُف ري ) ،

وَلَنَا أَنَّ الْمَالَ إِلَىٰ الْمَالَ إِنَّمَا يَحِبُ عِنْدَ الْفَضَاءِ لِمَا ذَكَرُنَا أَنَّ الْوَاجِبَ هُو الْمِفْ وَبِالْفَضَاءِ يَنْتَقِلُ إِلَىٰ الْمَالِ، وَكَذَا الْوُجُوبُ عَلَىٰ الْقَاتِلِ وَتَتَحَمَّلُ عَنْهُ عَافِلَتُهُ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ يَتَحَمَّلُ عَنْهُ مَنْ يَكُونُ عَاقِلَتَهُ عِنْدَ الْفَضَاءِ، بِحِلَافِ مَا بَعْدَ الْفَضَاءِ لِأَنَّ الْوَاجِبَ قَدْ ثَقَرَّرَ بِالْقَضَاءِ فَلَا يَنْتَقِلُ بَعْدَ ذَلِكَ، لَكِنَّ حِصَّةَ الْقَاتِلِ الْفَصَاءِ لِأَنَّ الْوَاجِبَ قَدْ ثَقَرَّرَ بِالْقَضَاءِ فَلَا يَنْتَقِلُ بَعْدَ ذَلِكَ، لَكِنَّ حِصَّةَ الْقَاتِلِ الْفَصَاءِ لِأَنَّ الْوَاجِبَ قَدْ ثَقَرَّرَ بِالْقَضَاءِ فَلَا يَنْتَقِلُ بَعْدَ ذَلِكَ، لَكِنَّ حِصَّةَ الْقَاتِلِ لَمُ الْمُعَلِّقُ مِنْ الْعَطَاءِ وَعَطَاقُهُ بِالْبَصْرَةِ، بِخِلَافِ مَا يُؤخَذُ مِنْ الْعَطَاءِ وَعَطَاقُهُ بِالْبَصْرَةِ، بِخِلَافِ مَا لَوْحَلَا فَي النَّسِ الْمَعْدَةِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِمْ حَيْثُ يُضَمُّ إِلَيْهِمْ أَقْرَبُ الْقَبَائِلِ فِي السَّبِ، إِنْ الْمُعْلَى الْمُعَلِينَ النَّقُلِ إِنْ الْمُعَلِينَ الْمُعَلِينَ الْمُعَلِينَ النَّقُلِ إِنْطَالُ حُكُمِ الْأَوْلِ فَلَا يَجُوزُ بِحَالٍ ، وَفِي الضَّمِّ تَكْثِيرُ الْمُتَحَمِّلِينَ لِلْمَالُهُ .

وذلكَ لأنَّ وُجوبَ العَقْلِ على العاقلةِ بجِنابةِ الجاسي، وهوَ القَتْلُ<sup>(1)</sup> الصَّادرُ عنه، وحينَ وُجِدَتِ الجِنابةُ منه؛ كانَتْ عاقلتُه مِنْ أهلِ الكوفةِ، فلَا يَتحَوَّلُ العَقْلُ عنهم إلى أهلِ البَصْرةِ (١٢/٣ء)، كما لو قَضَى القاضي بالعَقْلِ على عاقلتِه مِنْ أهلِ الكُوفةِ، ثُمَّ جُعِلَ دِيوانُه بالبَصْرةِ، لَا يَتحَوَّلُ العَقْلُ إليهم، فكذًا هذا.

ولنا: أنَّ الدِّيةَ إِنَّما تَجِبُ على العاقلةِ بالقَضاءِ ؛ لأنَّ الوُجوبَ لاَ يَتعَيَّلُ عليهم قَبْلُ القضاءِ على ما مَرَّ بيانُه ، والجاني يومَ القضاءِ مِنْ أهلِ البصرةِ ، فيجِبُ العَقْلُ على عاقلتِه مِنْ أهلِ البَصْرةِ ، بخِلافِ ما إذا (١٠١٥،١٨) قَضِيَ بالدِّيةِ على عاقلتِه مِنْ أهلِ البَصْرةِ ، يَخِلافِ ما إذا (١٠٥٠،١٨) قَضِيَ بالدِّيةُ على عاقلتِه مِنْ أهلِ أهلِ لكُوفةِ ، ثُمَّ حُولً عطوَّه إلى دِبوانِ البَصْرةِ ، كانَتِ الدِّيةُ على عاقلتِه مِنْ أهلِ الكُوفةِ لا تَنتقِلُ عنهم ؛ لأنَّ الوجوبَ قدْ تَقرَّرَ عليهم بالقضاءِ ، ولكنْ يُؤخَدُ في الكُوفةِ القاتِل مِنْ عطيهِ بالبَصْرةِ ؛ لأنَّ اللَّيَةَ تُؤخَدُ مِنَ العطاءِ ، وعطاؤَه بالبَصْرةِ ؛ لأنَّ اللَّيَةَ تُؤخَدُ مِنَ العطاءِ ، وعطاؤَه بالبَصْرةِ ؛ لأنَّ اللَّيْةَ تُؤخَدُ مِنَ العطاءِ ، وعطاؤَه بالبَصْرةِ ؛ لأنَّ اللَّيْةَ تُؤخَدُ مِنَ العطاءِ ، وعطاؤَه بالبَصْرةِ ؛ لأنَّ اللَّيْةَ تُؤخَدُ مِنَ العطاءِ ، وعطاؤَه بالبَصْرةِ ؛ لأَنْ اللَّيْهَ تُؤخَدُ مِنَ العطاءِ ، وعطاؤَه بالبَصْرةِ ؛ لأنَّ اللَّيْهَ تُؤخَدُ مِنَ العطاءِ ، وعطاؤَه بالبَصْرةِ ؛ لأنَّ اللَّيْةَ تُؤخَدُ مِنَ العطاءِ ، وعطاؤَه بالبَصْرةِ ؛ لأنَّ اللَّيْةَ اللَّهُ مَنْ عَلَيْهُ مِنْ عَلَيْهِ مِنْ عَلْمَ اللَّهُ اللَّهِ الْمَاءِ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ المَاءِ المَصْرةِ ، ولكنَّ على عاقلتِهُ مِنْ عَلَيْهُ مِنْ عَلَيْهُ مِنْ اللَّهُ الْأَلْوِ اللَّهُ ا

ولوْ قَلَّتِ الْعَاقِمَةُ بِعِدَ الفَضَاءِ عليهم ، وقدْ أُخِدَ الْبَعْضُ منهم ؛ صُمَّ إِلِيهم أَقَرَبُ القباشِ منهم في النَّسَبِ ، ولَا يُشْمِه قِلْنُهُمْ تحويلَه إلىٰ بلدِ آخرَ ، حيثُ يَجُوزُ إلحاقُ

<sup>(</sup>١) على الأصل الالعائل؛ والمثبت من الايهاء والعالا، والعام والعهاء والعهاء

وَعَلَىٰ هَذَا لَوْ كَانَ الْقَاتِلُ مَسْكُنُهُ بِالْكُوفَةِ، وَلَيْسَ لَهُ عَطَاءً، فَلَمْ يُقْضَ عَلَيْهِ حَتَّىٰ اسْتَوْطَنَ الْبَصْرَةَ؛ قُضِيَ بِالدَّيَةِ عَلَىٰ أَهْلِ الْبَصْرةِ.

وَنَوْ كَانَ قَضَىٰ بِهَا عَلَىٰ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَمْ بَنْتَقِلْ عَنْهُمْ، وَكَذَا الْنَدُويُّ ،ِذَا أُلْجِنَ بِالدِّيوَانِ بَعْدَ الْقَنْلِ قَبْلَ الْقَضَاءِ يُقْضَىٰ بِالدِّيَةِ عَنَىٰ أَهْلِ الدِّيوَانِ، وَبَعْدَ الْعَصَاءِ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ بِالْبَادِيَةِ لَا يَتَحَوَّلُ عَنْهُمْ. [٢٨٧]

وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ؛ قُضِيَ بِالدِّيَةِ عَلَيْهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ فِي تُلَاثِ سِنِينَ، ثُمَّ جَعَلَهُمُ الْإِمَامُ فِي الْعَطَءِ، حَيْثُ تَصِيرُ الدِّيَةُ فِي أَمْوَالِهِمْ فِي تَلَاثِ سِنِينَ، ثُمَّ جَعَلَهُمُ الْإِمَامُ فِي الْعَطَءِ، حَيْثُ تَصِيرُ الدِّيَةُ فِي

قَوْمِ بهم بعدَ القضاءِ عليهم بعِلَّةِ القِلَّةِ ، ولَا يَجُوزُ النَّقْلُ بعدَ القضاءِ مِنْ بلدٍ إلى بلدٍ .

والعَرْقُ طَاهِرٌ ؛ لأنَّ هي النَّقلِ إبطالَ الحُكُمِ الأَوَّنِ، فلاَ يَجُوزُ بحالٍ، وهي الصَّمِّ تَكْثِيرُ المُتَحَمِّلِينَ لِمَا تُضِيَ مِنَ الواجبِ عليهم، فكانَ فيه تَقْرِيرُ الحُكْمِ الأُوَّلِ الصَّمِّ تَكْثِيرُ المُتَحَمِّلِينَ لِمَا تُضِيَ مِنَ الواجبِ عليهم، فكانَ فيه تَقْرِيرُ الحُكْمِ الأُوَّلِ لاَ الصَّمِ الكَافي اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِي اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ الل

قولُه: (وَعَلَىٰ هَذَا لَوْ كَانَ الْقَاتِلُ مَسْكَنُهُ بِالْكُوفَةِ، وَلَيْسَ لَهُ عَطَاءً، فَلَمْ يُقْضَ عَلَيْهِ حَتَّىٰ اسْتَوْطَنَ الْبَصْرَةَ؛ قُضِيَ بِالدِّيَةِ عَلَىٰ أَهْلِ الْبَصْرَةِ)، أَيْ: علىٰ الحُكْمِ المذكورِ،

بَعْنِي: لَوْ قُضِيَ بِالدِّبَةِ عَلَىٰ أَهْلِ الْكُوفَةِ، لَمْ يَتَحَوَّلُ بِعَدَ ذَلَكَ إِلَىٰ أَهْلِ البَصرةِ، وَلَوْ يِمَ يُقْضَى عليهم حتَّى اسْتَوْطَنَ البصرةَ تَحَوَّلَ إِلَىٰ أَهْلِ البصرةِ، وكذا البَدَوِيُّ إِذَ، أُلْحِقَ بِالدِّيوانِ بِعَدَ القَتْلِ فَبَلَ القضاءِ؛ يُقْضَى بالدَيةِ عَلَىٰ أَهْلِ الدِّيوانِ ، وبعدَ القضاءِ؛ يُقْضَى بالدَيةِ على أَهْلِ الدِّيوانِ ، وبعدَ القضاءِ على عاقلتِه بالباديةِ لَم يَتَحَوَّلُ عنهم إلَىٰ أَهْلِ الدِّيوانِ .

تُولُه: (وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ قَوْمٌ مَنْ أَهُلِ الْبَادِيَةِ؛ قُضِيَ بِالدِّيَةِ عَلَيْهِمْ فِي أَمُوالِهِمْ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ، ثُمَّ جَعَلَهُمُ الْإِمَامُ فِي الْعَطَاءِ، حَيْثُ تَصِيرُ الدِّيَةُ فِي أَعْطِيَاتِهِمْ، وَإِنْ كَانَ قُضِيَ بِهَا أَوَّلُ مَرَّةٍ فِي أَمْوَالُهِمْ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَفْضُ الْفَضَاءِ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ قَصَى بِهَا فِي أَمْوَالِهِمْ وَأَعْطِيَاتُهُمْ أَمْوَالُهُمْ، عَيْرَ أَنَّ الدِّبَةَ تُفْضَى مِنْ الْأَوْلِ لِأَنَّهُ قَصَى بِهَا فِي أَمْوَالِهِمْ وَأَعْطِيَاتُهُمْ أَمُوَالُهُمْ، عَيْرَ أَنَّ الدِّبَةَ تُفضَى مِنْ أَيْسَرِ الْأَمْوَالِ أَذَاء وَ وَالْأَدَاء مِنْ الْعَطَاءِ أَيْسَرُ إِذَا صَارُوا مِنْ أَهْلِ الْعَطَاء إِلّا إِدَا لَيْسَوِ الْأَمْوَالِ الْعَطَاء إِلّا إِنَّا لَهُ مَا أَيْسَرُ إِنَّا صَارُوا مِنْ الْقَضَاء بِالْإِيلِ وَلَعَطَاء لَمْ يَكُنْ مَالُ الْعَطَاء مِنْ جِنْسِ مَا فُضِيَ بِهِ عَلَيْهِ بِأَنْ كَانَ الْقَضَاء بِالْإِيلِ وَلَعَطَاء لَمْ يَكُنْ مَالُ الْعَطَاء اللَّالِيلِ وَلَعْطَاء وَلَى الدَّرَاهِمِ أَبَدًا لِمَا فِيهِ مِنْ إِنْطَالِ الْفَضَاء الْأَوَّلِ ، وَالْمَالُ الْعَطَاء الْأَوْلِ اللَّهُ اللَّهُ أَيْدُا لِمَا فِيهِ مِنْ إِنْظَالِ الْفَضَاء الْأَوْلِ ، وَلَا يَتَحَوَّلُ إِلَى الدَّرَاهِمِ أَبَدًا لِمَا فِيهِ مِنْ إِنْظَالِ الْفَضَاء الْأَوْلِ ، فَرَامِ مِنْ مَالِ الْعَطَاء لِأَنَّة أَبْسَرُ .

أَعْطِبَاتِهِمْ، وَإِنْ كَانَ قُضِيَ بِهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ فِي أَمْوَالِهِمْ)، أي: هذا الَّذي قُلْنا مِنْ عَدَم انتِقالِ العَقْلِ عَنْ أَهْلِ الكُوفةِ بعدَ القضاءِ عليهم إلى أهلِ البَصْرةِ، بخِلافِ ما إذ قُضِيَ على قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الباديةِ بالدَّيَةِ في أموالِهم، ثُمَّ صارَ لهم عَطَاءً، حيثُ تَنتَقِل الدَّيَةُ إلى عَطائِهِم.

وبيانُه: فيما قالَ شيخُ الإسلام علاءُ الدِّينِ الأَسْبِيْجَابِيُّ فِي الشَّرِ الْسَبِيْجَابِيُّ فِي الشَّرِ الكافي»: الولو أَنَّ قومًا من أهلِ البادِيةِ قَضِيَ عليهم بالدِّيةِ في أموالِهم ثلاث سنينَ، فأَدُّوا الثَّلُثُ ، أَو الثَّلْنَيْنِ ، أَوْ لَمْ يُؤَدُّوا شيئًا حتَّى جَعَلَهم الإمامُ في العطاء؛ صارَتِ فأَدُّوا الثَّلُثُ عليهم في أَعْطِياتِهم ، وإنْ كانَ قُضِيَ أَوْل مَرَّةٍ [١٨، ١٥ ١٤/١] في أموالِهم؛ اللَّه الدِّيةُ عليهم في أَعْطِياتِهم ، وإنْ كانَ قُضِيَ أَوْل مَرَّةٍ [١٨، ١٥ ١٤/١] في أموالِهم؛ اللَّه لِسَسَ في حَعْلِ الديةِ في أَعْطِياتِهم نَفْضُ [١٢/١] القضاءِ الأَوْلِ ؛ النَّه تُضِيَ باللَّيةِ لِسَسَ في حَعْلِ الديةِ في أَعْطِياتِهم أَموالُهم غَيْر أَنَّ الدِّيَةَ تُؤَدِّى مِن أَيْسَرِ الأموالِ، عليهم في أموالِهم، وأَعْطِياتُهم أموالُهم غَيْر أَنَّ الدِّيَةَ تُؤَدِّى مِن أَيْسَرِ الأموالِ، والأَداءُ مِنَ العطاءِ في حالٍ صَارُوا مِنْ أَهلِ العطاءِ أَيْسَرُ.

وهذا إذا كانَ مالُ العَطاءِ منْ جِنْسِ ما قُصِيَ به عليهم ، بأنْ قُضِيَ بالدراهِمِ ، أو بالدنانيرِ ، والعَطاءُ دراهمُ . أمَّا إذا لَمْ يَكُنْ منْ جِنْسِه ، بأنْ قُضِيَ بالإبلِ والعَطاءُ دَراهمُ ؛ لَمْ يَتَحَوَّلِ العَقْلُ إلى دراهمَ أبدًا ؛ لأنَّه لؤ تَحَوَّلَ إلى الدراهمِ يُؤَدِّي إلى إبطالِ القَضاءِ الأَوَّلِ ، ولكنْ تُؤَدِّئ الإبلُ مِنْ مالِ العَطاءِ ، بأنْ تُشْتَرَى الإبلُ منْ مالِ قَالَ: وَعَاقِلَةُ النَّمُعُنَّقِ قَبِيلَةُ مَوْلَاهُ ؛ لِأَنَّ النَّصْرَةَ بِهِمْ يُويِّدُ دلِكَ قَوْلُهُ - على اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَالَمُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ مَا اللَّهُ وَعَلَّمُ اللَّهُ عَلَيْهُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْ

🚓 غاية اثبيار. 🤧

العطاو؛ لأنَّ الأداءَ منه أَيْسَرُ». كذا في «شرحِ الكافي».

قولُه: (قَالَ: وَعَاقِلَةُ الْمُعْتَقِ قَبِيلَةُ مَوْلَاهُ)، ودلكَ لأنَّ تَحَمُّلِ الدَّيَةِ بالنَّصْرةِ، وذلكَ يَخْصُلُ للمُعْتَقِ مِن جِهَةِ مَوْلاهُ وقبيلةِ مَوْلَاهُ، وقدْ ذَلَّ على ذلكَ أيضًا قولُه ﷺ: هَمُوْلَى القَوْم مِنْهُمْ»(١٠).

قَالَ الحاكمُ الشهيدُ عَنِي في «الكافي»: ﴿إِذَا كَانَتِ المَرَأَةُ حُرَّةٌ مَوْلاةٌ لَـني تَمِيمٍ تَحتَ عَبْدٍ لرَجُّلٍ مِن هَمْدَانَ ، فولدَتْ ولدًا ، فجَنَى جِنايةٌ ؛ فعاقِلةٌ الابنِ عاقِلةٌ أُمَّه مِن بَنِي تَمِيمٍ ؛ لأَنَّه مَوْلَى لقَوْمٍ أُمَّه ، فإنْ لَمْ يَقْضِ القاضي بالجِنايةِ على عاقلةِ الأُمّ حتَى عَنْقَ الأَبُ فإنَّ القاضي بالجِنايةِ على عاقلةِ الأُمّ حتَى عَنْقَ الأَبُ فإنَّ القاضي يُحتَّلُ ولاءَه إلى مَوالي أبيه على ما عُرِفَ في كتابِ الوَلاءِ .

ولكنْ يُقْضَى بالجِنايةِ الَّتي قد جَنَاهَا على عاقلةِ الأُمَّ [لا يُحَوَّلُها](٢) عنهم ؟ لأنَّه يَصِيرُ مَوْلَىٰ لقَوْمِ أبيه عندَ عَتْقِ أبيه ؟ لأنَّه إنَّما صارَ الأبُ مِنْ أهلِ الوَلاءِ يَوْمَنْذِ ، والجِمايةُ قدْ تقدَّمَتْ هذه الحالةَ ، فلا يَسْتَقِيمُ إلزامُها على قَوْمِ الأَبِ، وَلَمْ يَكُنْ مَوْلَىٰ لهم وَقْتَ الجِنايةِ .

بخِلافِ ما إذا قَتَل ابنُ المُلاعَنةِ رَجُلًا خَطاً ؛ نَعْقِلُ عنه عاقِلةُ الأمَّ ؛ لأنَّ نسبَه ثالِتٌ منَ الأمِّ ، فإنْ عَقَلوا عنه ، ثم ادَّعاهُ الأَّبُ ؛ رَجَعَتْ عاقلةُ الأُمَّ بما أَدَّتْ على عاقلةِ الأُمِّ على عاقلةِ الأَبِ ، على عاقلةِ الأَبِ ، على عاقلةِ الأَبِ ، ولا يُلتَقَتُ إلى ما مَضَى منَ السنينَ بعدَ دِعْوةِ الأَبِ .

وإنَّما رَجِعُوا عليهم ؛ لأنَّه تَبَيَّنَ أنَّ الدِّيةَ واحِبةٌ عليهم ؛ لأنَّه عندَ إكذابِ الأبِ

<sup>(</sup>١) مضئ تخريجه بهذا اللفظ.

<sup>(</sup>٢) في الأصل: الولا يعجونهما اله، والمثبت من الذلك، والعالما، والغالم، والغالم، والماء، والراه

🚓 غلمه البيان 🤧

نَّهُ تَهُ يَظْهَرُ أَنَّ النَّسَبَ لَمْ يَوَلَّ كَانَ ثَابِنَا مِنَ الأَبِ ؛ لأَنَّ دليلَ انتَّسَبِ في حَقَّ الأَبِ كَانَ قَائِمًا ، وَلَكُنْ قُطِعَ مع هذا بَيْخُكُمِ النَّلاعُنِ ، فَمَتَىٰ بَطَلَ حُكُمُ اللَّعَانِ مِنَ الأَصْرِ بِإِكْذَابِ نَفْسِه ؛ ظَهَرَ [١/١٥ ١/٨] حُكْمُ النَّسَبِ مِنَ الأَصلِ صرورةً .

ومنى ظَهَرَ هكذا نَبِيَّنَ أَنَّ قَوْمَ الأُمَّ تَكَمَّمُوا عَنْ قَوْمِ الأَبِ، وهم مُصْطَرُّونَ وي ذلكَ، بإلزامِ الفاصي، ويَرْجِعُونَ عليهم، وإلَّ<sup>(1)</sup> مَنْ أَدَّىٰ دَبْنَ غيرِه، وهوَ مُصْطَرُّ في ذلكَ؛ يَرْجِعُ عليه، ويخِلاف ما إدا ماتَ المكاتَّتُ عَنْ وفاءِ وله وَلَدَّ حُرُّ، فَلَمْ في ذلكَ؛ يَرْجِعُ عليه، ويخِلاف ما إدا ماتَ المكاتَّتُ عَنْ وفاءِ وله وَلَدَّ حُرُّ، فَلَمْ يُؤدِّ كتابقه حنَّى جَنَى بنه، فعَقَلَ عه قَوْمُ أُمَّه، ثُمَّ أُدِيَتِ الكتبةُ ؛ لأنَّه عندَ الأداء يَنْجَرُّ ولا أَه إلى قَوْمِ الأَبِ مِنْ وَقْتِ حُرِّبةِ الأَب، وإلَّما يُحْكَمُ بحُرِّيتِه في آخرِ عَانِه، فَيَرْجِعُونَ عبيهم.

وفَرْقٌ بينَ هذه المسألةِ ، وبينَ ما إذا كانَ مِنْ أهلِ مِصْرِ فَجَنَى ، ثُمَّ تَحوَّلَ إلى مِصْرِ آخَرَ ، ثُمَّ قَصَى القاضي بالجِابةِ ؛ فإنَّ القاضيَ يَقضِي بالجِنابةِ [١٤٩٣/٣] على القومِ الذينَ تَحوَّلَ إليهم ، ولَا يُنْظَرُ إلى وَقْتِ الجِنابةِ ، وفيما نحنُ فيه يُنْظَرُ إلى

و لفرقُ: أنَّ ولاة ثابِتٌ مِنْ قومِ الأبِ ، ومِنْ قَوْمِ الأُمَّ ، وإنَّما يَستَقِيمُ القَّرِحِيخُ لَقَوْمِ الأَبِ إِدَا أَمكُنَ إِثِباتُ حُكْمِ التَّرِجِيحِ ، ولَا يُمْكِنُ ('') هاهُنا ؛ لعَدَمِ وَلا ِ الأَبِ أَصُلًا عندَ الحِمايةِ ،

والحاصِلُ: أنَّ حالةَ الحِنايةِ مُرَاعَىٰ ، وحالةُ الوُحوبِ مُرَاعَى ، وعلى اعتبارِ الحالنَيْنِ الوُجوبُ على قَوْمِ الأُمَّ أَوْلَىٰ ؛ لأنَّه مَوْلَىٰ لهم مِنْ كُلِّ وَجْهِ عندَ الحِنايةِ ،

<sup>(</sup>١) على الأصل: «بالله، والعثبت من «له، و«فا٢١، رفاعه، وقام)، وقريه

<sup>(</sup>٢) عني الأصل؛ اليدرمة، والمثبت من الاله، والعالمة، والاع، والمه، والرب

## قال وَمَوْلَى الْمُوالاة يِمْقُلْ عَنْهُ مَوْلاةً وَقَبِيلُهُ } لِأَنَّهُ وَلَا ا يُتناصِرُ بِهِ فَأَشْبِه

رَبِنْ وَجْهِ عَنْدَ الفَّضَاءِ، وَفِي أَهْلِ الْمِصْرَيْنِ كُلُّ وَاحْدٍ مِنَ الفَرِيقَيْنِ عَاقِنَةٌ فِي حَابِ دُونَ خَالٍ، فَصَارَ اعْتِبَارُ حَالَةِ الخُكْمِ أَوْلَىٰ('') كذا فِي الشَرْحِ الكافي».

قولُه: (قَالَ: وَمَوْلَى الْمُوَالَاةِ يَعْقِلُ عَنْهُ مَوْلاهُ وَقَبِيلَتُهُ)، أَيْ: قَالَ القُذُورِيُّ ﴿ فِي المختصره ﴾ (\*\*).

وقالَ الشَّافعيُّ ﴿ إِنَّ لَا يَجِبُ عليهم (٣).

لمنا. أَنّه وَلاءٌ يُتناصَرُ به، فجارَ أن يُتَحَمَّلَ به الدَّيةُ كوَلاءِ العَتَاقَةِ، وهذه المسألةُ مَيْنِيَةٌ على [أنَّ عَفْدَ](1) المُوَالاةِ صَحيحٌ عندما، يَرِثُ كلُّ واحدِ صاحته، ومَنْصُرُه حِلافًا للشَّافعيِّ ﷺ(1).

قَالُوا: نَوْعُ عَقْدٍ، فَلَا يَكُونَ سَبًّا لَتَحَمُّلِ الْعَقْلِ كَسَائْرِ الْعُقُودِ.

قُلنا: لَا يَمْتَنِعُ أَنْ يُفارِقَ هذا العَقْدُ سائِرَ العُقودِ في التَّحمُّلِ والإِرْثِ، كما أَنَّ الكاحَ فارَقَ الإِجارةَ وغيرَها في الإِرْثِ، ثُمَّ سائِرُ العُقُودِ لَا تَنعَقِدُ على النُّصْرةِ، والمِيراثُ لَا يَتَصَمَّنُهُما (١٠)، وهذا العَقْدُ يَتصَمَّنُ التَّوارُثَ والتَّمَاصُرَ،

فإنْ قِيلَ: ليسَ بينهما قَرَابةٌ ، فلا يَتحَمَّلُ أحدُهما عنْ صاحبِه الدِّيةَ كالأَجسيِّ .

قبلَ له: الأجنبيُّ إِنْ كَانَ يَنتَصِرُ القاتلُ به يَتحَمَّلُ عنه عندَنا كأَهْلِ الدَّيوانِ إِدِ اللهِ عَنْ اللهِ كَانَ لَا يَنتَصِرُ به لَا يَتحَمُّلُ عنه، والفرقُ بينهما: وُجودُ النَّصْرةِ في

<sup>(</sup>١). ينظر: «الكافي؛ للحاكم الشهيد [ق/٥٣٩].

<sup>(</sup>١) ينظر: شمختصر القُنُورِيَّ [ص/١٩٤]

 <sup>(</sup>٣) ينظر، «محتصر المربي» [٨/٥٥٨]، ر «روضة الطالبين» لدووي [٩/٩٩].

 <sup>(</sup>٤) عن الأصل: «عقده» والمثبت من الله و «فا؟»، و (ع) و الم) .

 <sup>(</sup>a) ينظر: اللعزيز شرح الوجيز، للرافعي [١٣/٣٨٦]

<sup>(</sup>٦) عن الأصل؛ لايتضمنها؛ . والمثبت من الله، ولاعا؛ ، ولاغ، ولام،

وَلَاءَ الْعُتَاقَةِ ، وَيِهِ خِلَافُ الشَّافِعِيِّ ......

أحدِهما دونَ الآخر.

وقالَ شبعُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الأَسْبِيجابِي ﴿ فَي السَّرِحِ الكَافِي \* احْزِيرُ السَّلَمُ وَالَّى مُسْلِمٌ فِي دَارِ الإسلامِ ، ثُمَّ جَنَى جِنايةٌ ؛ عَقَلَ عنه عاقِلةُ الدي وَالآهُ ، فَانَّ عَقَلُوا عنه ، أَوْ لَمْ يُقْضَ بها حَتَى أُسِرَ أَبُوه مِنْ دَارِ الحَرْبِ ، فَشَرَاه رَجُنُ فَاعَتَفَه ؛ جَرَّ ولا اَ بَيْه ، وصارَ مَوْلِي لمتوالِي أبيه ، ولا يَرْجِعُ عاقلةُ الَّذِي [كَانَ] اللهُ ولا قُه على عاقلةِ مَوَالِي الأَبِ ؛ لأَنَّه أَنْزُ حادِثُ ، وإنْ لَمْ يَكُنَ تُضِيَ بها عليهم ، فكذلك الجواتُ ؛ لأنَّه يومَ الجِيايةِ كَانَ مَوْلَى لهم .

وكذلكَ لَوْ حَفَر بِثْرٌ فَبَلَ أَنْ يُؤْسَرَ أَبُواهُ، ثُمَّ وَقَعَ مِيهَا إِسَانٌ بِعَدَ عِنْقِهِ، مذلكَ على عاقلةِ الَّذي وَالَاهُ دُونَ عاقلةِ أَبِه؛ لأنَّ حالةَ الجِديةِ هي حالةُ الحَفْرِ، وقد وُجِدَ يومثذِ، وهوَ مَوْلَى لهم».

وقال أيضًا: الذِمِّيُّ أَسُلَم وَلَمْ يُوالِ أَحَدًا حَتَّى قَتَل قَتِيلًا حَطَّاً، فَلَمْ يُقْضَ به حَتَّى والَىٰ رَخُلًا مَنْ بني تَمِيمٍ، ثُمَّ جَنَى حِياية أُخْرَىٰ ؛ فولَه يُقْصَى بهلحِيايتَيْنِ على بيتِ المالِ ، ويُجْعَلُ ولاؤُه لجماعة المسلمين ، ويَبْطُلُ ولاؤُه لَدي وَالاهُ ، لأنّه لَمَّا جَنَى حِناية لَرَمْ حُكُمُ ذلك جماعة المسلمين ؛ لأنه مَوْلَى لجميعِ المسلمين ، وقد تأكّد ذلك بلُزوم حُكُم الحناية إيّاهم ، فلا يَقْدِرُ أَنْ يَتَحَوَّلَ بوَلَاثِه إلى غيرِهم ، كما تأكّد ذلك بلُزوم حُكْم الحناية إيّاهم ، فلا يَقْدِرُ أَنْ يَتَحَوَّلَ بوَلَاثِه إلى غيرِهم ، كما عَدِره .

أَلَا تَرَى أَنَّ القَاضِيَ يَقْضِي حَكُمُ الجِمابةِ على بيتِ المَالِ ؛ لأَنَّه كَانَ مَوْلَىٰ لهم يومئذِ ، فَيَقَرَّرُ حُكُمُ ولائِه مِنَ المسلمينَ منْ يومئذٍ ، فتبَيَّنَ أَنَّه وَالَىٰ غيرَهم ،

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين ريادة من: الذاء والإعاء والراء والفالاع، والماء،

<sup>(</sup>٢) في الأصل، (ولي الآحر) والمثبت من الدنا، و(و١٤) و (وع)، و(م)، و(ور)

وقَدْ مَرَّ فِي الْوَلَاءِ -

وَ لَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ أَقَلَّ مِنْ يَصْفِ غُشْرِ الدَّية ، وتَمْقَلُ ١٠ نصف العُشر فصاعدا

وهوَ مَوْلَىٰ لَهُم عَلَىٰ اللُّؤُومِ ، فكانَ بِأَطِلًا » .

قولُه: (وَقَدُّ مَرَّ فِي الوَلَاءِ)، يَعْنِي النَّ عَقْدَ المُوالاةِ ليسَ بشيءِ عندَ الشَّافعيِّ ﴾ إلى

قولُه: (وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ أَقَلَّ مِنْ نِصْفِ عُشْرِ الدَّيةِ، وَتَعْمِلَ عَشْرِ الفَّهِ، وَتَعْمِلَ عَشَر فَصَاعِدًا)، وهذه من مسائل القُدُورِيُّ ﷺ (\*).

وذلكَ لِمَا قَالَ مَحَمَّدٌ ﷺ في كتابِ «الآثارِ»: أَخْتَرَى أبو حَنِيفَةَ عَنْ حَمَّدِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: «لَا تَغْقِلُ العَاقِلَةُ في أَدْنَى مِنَ المُوضِحَةِ»(") وأَرْشُ المُوصِحةِ: يِصْفُ [٨ ٢٥٢٥/م] عُشْر بَدَكِ النَّقْسِ،

وذكَرَ أصحابُها ﴿ فَي كُتُبِهم: عنِ ابنِ عَبَّاسِ ﴿ مُوقُوفًا وَمَرْفُوعًا فَالَ : الْآ تَغْفِلُ الْعَوَاقِلُ عَمْدًا، وَلَا عَبُدًا، وَلَا صُلْحًا، وَلَا اغْتِرَافًا، وَلَا مَا دُونَ أَرْشِ الْمُوضِحَةِ»(١).

ولكنُ ذَكَرَ أَبُو عُبِيدٍ هذا الحديثَ بإسادِه إلى الشَّغْبِيَّ ﷺ، وحَعَلَه منْ كلامِه، وَمَمْ يَدُكُرُ فَيه قُولُه: «وَلَا مَا دُونَ أَرْشِ الْمُوضِحَةِ»، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بن إِذْرِيشَ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنِ الشَّغْبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُعْقِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا صُلْحًا، وَلَا اعْتِرَافًا» (\*).

قولُه: «عَمْدًا»، يَعْنِي: أنَّ كلَّ حنايةٍ عمدًا لسَّتْ بحطاً، فإنَّها في مالِ الجاني

<sup>(</sup>١) في حاشية الأصل: ﴿خَا أَصِحَا وَتَتَحَمَلُ﴾،

 <sup>(</sup>٢) ينظر: المحتصر المُدُورِيُّة [س/ ١٩٤].

٢١) أحرجه، بتحمد بن التحسّ في ١١١ لآثار؟ [ ٢ / ٩٨ ٢ / صعة دار لنو در ] ، يهدا الإسباد به،

<sup>(</sup>٤) مضئ تخريجه،

وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ وَمَرْفُوعًا إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ وَمَرْفُوعًا إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ . هَلَا تَعْقِلُ الْعَوَاقِلُ عَمْدًا وَلَا عَبْدَ وَلَا صُلْحًا وَلَا اغْتِرَافًا وَلَا ما دُون

[خاصّة ]١٠] .

وكذلكَ الصَّلْحُ ما اصَّطَلَحُوا عليه مِنَ الجِناياتِ في الخطأِ، فهوَ أيضًا في مالِ الجانِي،

وكدلكَ الاعترافُ إذا اعْتَرفَ الرَّحُلُ بالجِنايةِ مِنْ غيرِ بَيِّنةِ نَقُومُ عليه فإنَّها في مالِه ، وإنِ ادَّعَىٰ أنَّها خطأً ؛ لأنَّه لَا يُصَدَّقُ الرُّجلُ على العاقلةِ .

وَأَمَّا قُولُهُ: ﴿ وَلَا عَبْدًا ﴾ ، قَالَ أَبُو عُبِيدٍ: ﴿ فَإِنَّ النَّاسَ قَدِ اخْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِه ، فَقَالَ [لي] (\*) محمَّدُ بنُ الحَسَرِ ﴿ إِنَّمَا مَعْمَاهُ: أَنْ يَقْتُلَ العبدُ حُرَّا ، فليسَ على عاقلةِ مَوْلاهُ شَيْءٌ مِنْ جِنايةِ عَبْدِه ، إنَّمَا جِنايتُه فِي رقيتِه أَنْ يَدْفِعَه إلى المَحْنِيِّ عليه أَوْ يَقْدِيَه .

واحتج محمَّدٌ على في دلك: شيء رَواهُ عر بن عبَّاسِ عبَّاسِ قالَ محمَّدٌ. حدَّثنِي عدُ الرحمنِ بنُ [أبي الزُّنَادِ](٣) عنْ أبيه عنْ عُبيدِ اللهِ بنْ عبدِ اللهِ بنِ عُبّبة بنِ عَبْبة بنِ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُبّبة بنِ مسعودِ عنِ ابنِ عبَّاسِ على قلَ: «لَا تَعْفِلُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا ، وَلا صُلُحًا ، وَلا الْعَبْرَافَا ، وَلا صُلُحًا ، وَلا الْعَبْرَافَا ، وَلا مَلْحًا ، وَلا صُلُحًا ، وَلا الْعَبْرَافَا ، وَلا مَا جَنّى الْمَمْلُوكُ ، (١٠) .

قَالَ محمَّدٌ ﷺ: أَفلا تَرَىٰ أَنَّه قَدْ جَعَلَ الجِنايَةَ جِنايَةَ المملوكِ، وهدا قولُ أبي حَنيفةً ﷺ.

<sup>(</sup>۱) ما بین المحقوضین ریادهٔ من «ن»، و «ع»، و فعالا»، و فام»، و فر»

 <sup>(</sup>٣) ما بين المعفوضين زيادة من فقا٢٤، راان١١، والعاد، والعاد، والموافق لِمًا وقع في
 اغريب الحديث، لأبي قبيد،

 <sup>(</sup>٣) في الأصل: الريادة، والمثب من الفائاة، وقامة، وهو الموافق بمًا وقع في: اعريب الحديث ا لأبي تحييد.

<sup>(2)</sup> مضئ تخريجه

أَرْشِ الْمُوضِحَةِ ﴾ وَأَرْشُ الْمُوضِحَةِ نِصْفُ عُشْرِ بَدَلِ النَّفْسِ، وَلِأَنَّ لَتَحَمُّلُ لِلنَّحَرُّذِ عَنِ الْإِجْحَافِ وَلَا إِجْحَافَ فِي الْقَلِيلِ وَإِنَّمَا هُوَ فِي الْكَثِيرِ، وَالنَّقْدِيرُ الْعَاصِلُ عُرِفَ بِالسَّمْعِ،

و غابة البيال ال

وقالَ ابنُ أبي لَيْلَى ﴿ إِنَّمَا مَعَنَاهُ: أَنَّ بِكُونَ الْغَيْدُ يُجُنِّىٰ عَلَيْهُ يَفَتُلُهُ حُرٍّ ، أَو يَخْرَحُه ، يَقُولُ: لِيسَ عَلَىٰ عَاقِلَةِ الْجَانِي شِيءٌ ، إِنَّمَا ثَمَنُهُ فِي مَالِهِ خَاصَّةً ﴾ (١) ،

قَالَ أَبُو عَبِيدٍ: ﴿ فَذَاكَرْتُ الْأَصْمَعِيُّ ﴿ فِي ذَلَكَ ، فَإِذَا هُوَ يَرَىٰ الْقُولَ فَيهُ قُولَ ابنِ أَبِي حَيْفَةَ جَائزًا ، يَذْهَبُ إلىٰ قُولَ ابنِ أَبِي حَيْفَةَ جَائزًا ، يَذْهَبُ إلىٰ أَنَّهُ لَوْ كَانَ المَعْنَىٰ عَلَىٰ كَلامِ الْعَرَبِ ، وَلَا يَرَىٰ قُولَ أَبِي حَيْفَةَ حَاثَ عَبْدِ ، وَلَمْ يَكُنُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ المَعْنَىٰ عَلَىٰ مَا قَالَ ؛ لَكَانَ الكلامُ : لَا تَغْقِلُ الْعَاقَلَةُ عَنْ عَبْدِ ، وَلَمْ يَكُنُ: وَلَا يَعْقِلُ عَبْدِ ، وَلَمْ يَكُنُ: وَلَا تَعْقِلُ عَبْدًا اللهَ اللهُ أَبِي عُبِيدٍ ﴿ اللهِ هِنَا لَهُ لَا أَبِي عُبِيدٍ ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُو

يَعْنِي يُقالُ في كلامِ العربِ: عَقَلْتُ القَتيلَ إذا أَعطَبْتَ دِيَتَه، وعَقَلْتُ عنْ علانٍ إذا لَزِمَتْه دِيَةٌ، فأَعْطَيْتها (٣٩٤/٣] عنه.

(۱۰/۱۰ ۱۳/۱۸) قُلْتُ: نَعَمْ يُقَالُ ذَلَكَ كَذَلَكَ ، ولكِنْ يُسْتَعُملُ عَقَلْتُه في معنى عَقَلْتُ وهوَ عنه أيضًا ؛ لأنَّ سِياقَ الحديثِ وهوَ نولُه : ﴿ لَا تَعْفِل العاقِلةُ عَمْدًا ﴾ ، وسياقُه وهوَ فولُه : ﴿ لَا تَعْفِل العاقِلةُ عَمْدًا ﴾ ، وسياقُه وهوَ فولُه : ﴿ لَا تَعْفِل العاقِلةُ عَمْدًا ﴾ . في مَعْنى [عي](٢) عَمْدٍ ، فولُه : ﴿ لأنَّه فِي مَعْنى [عي](٢) عَمْدٍ ، وعن اعتراف ، وحديثُ أبنِ عبَّاسٍ أَفُوى دبيل فيما ذَهَننا إليه ؛ لأنَّه جَعلَ الجاني [عَمْلُوكَ](٢) ، فافَهُم ،

قولُه: (وَلِأَنَّ النَّحَمُّلَ لِلنَّحَرُّزِ عَنِ الْإِجْحَافِ) ، هذا دليلٌ عَقَلِيٌّ على أنَّ العاقلةَ لَا تَتحَمَّل ما دُونَ أَرْشِ المُوضِحَةِ.

<sup>(</sup>١) ينظر: «غريب الحديث» لأبي تُبيد [٤٤٦،٤٤٥/٤].

<sup>(</sup>٢) يتظر: المصدر المابق [٤٤٦/٤].

<sup>(</sup>٣) ما يبن المعقوضين (يادة من الله) و (ع) ، و (٤٤) و الع)، و الراه.

## قَالَ: وَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ ؛ يَكُونُ فِي مَالِ الْجَانِي.

يَغْنِي: أَنَّ تَحَمُّرَ العاقلةِ للأَرْشِ للتحفيفِ على القاتلِ، كَيْلَا يَلْزَمَ الإِجْحافُ
به بإيجابِ المالِ الكثيرِ، ولَا يَلْزَمُ الإِجْحافُ في المالِ القليلِ، علَا تَتَحَمَّلُ ما دُونَ
أَرْشِ المُوضِحةِ، وإنَّما تَبَتَ الفَضْلُ في أَرْشِ المُوضِحةِ وما دونَه في التَّحَمُّلِ وعَلَيهِ
بالسَّمْعِ، وهوَ ما ذكرنا مِنْ حديثِ إبراهيمَ وغيرِه هِيُّ، نحوَ إِيجابِ الغُرَّةِ على
العاقلةِ في الجَنِيسِ، وهوَ يَصْفُ عُشْرِ الدِّيَةِ،

ويَدُلُّ عليه منْ جِهَةِ النَّظَرِ: أنَّ ما دُونَ المُوضِحةِ ليسَ له أَرْشُ مُقَدَّرُ في نفيه ، [عأَشْبَه ضَمانَ الأموالِ لَمَّا لَمْ يَكُنُ لها تقديرٌ في أَنْفسِه ، لَزِمَ في مالِه دونَ عاقلتِه ، وما كانَ لها أَرْشٌ مُقَدَّرٌ في نفسِه ](١) ، فهوَ مُشَبَّه للنَّفْسِ لكونِه مُقَدِّرًا في نفسِه ، فكانَ على العاقلةِ .

فإنْ قِيلَ: أَرْشُ الأُنْملةِ مُقَدَّرٌ ، وهوَ ثُلُثُ دِيَةِ الأُصْبَعِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ تَخْمِلُه العافلةُ. قيلَ له: ليسَ أَرْشُها مُقَدِّرًا بنفسِها ، بَل هوَ مُقَدَّرٌ بغيرِها ، وهوَ الأُصْبُعُ ، ونحنُ إنَّما شَبَّهُنا ما دونَ المُوضِحةِ بالأموالِ مِن حيثُ لَمْ يَكُنْ له أَرْشُ مُفَدَّرٌ بنفسِه ، يُقال: أَجْحَفَ به . أَيْ: أَهْلَكَه واسْتَأْصَلَه .

قولُه: (قَالَ: وَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ؛ يَكُونُ فِي مَالِ لْجَانِي)، أَيْ: مَا نَقَصَ مِنْ نصفِ عُشْرِ الدِّيَةِ؛ يَكُونُ ذَلَكَ في مالِ الجاني لَا تَتَحَمَّلُه العاقِلةُ، كذا ذَكَر القُدُورِيُّ ﷺ في «مختصرِه»(٢).

وقالَ الكَرْخِيُّ ﴿ فِي المختصرِهِ اللهِ الوما كَانَ مِنَ الجِنايةِ عَلَىٰ الرَّجُلِ لَا يَتُلُغُ نِصْفَ عُشْرِ دِيَتِهِ ، أَوْ جنايتِه على المرأةِ لَا يَبِنُغُ نِصْفَ عُشْرِ دِيَتِها ، فهوَ حالً في مالِ

<sup>(</sup>١) أما بين المعموفتين؛ ريادة من الانكاء والاعلاء والاعلام، وهماه والراه،

<sup>(</sup>٢) ينظر: المحتصر القُدُّورِيَّة [ص ١٩٤].

🚗 غلبة البيان 😜

الجاني لَا آجِلُ ١٠٠٠ إلى هنا لفطُّ الكَرْخِي ﷺ.

وقالَ في «شرحِ الأقطعِ»: «رقالَ الشافعيُّ ﷺ في أَحَدِ قولَيْه: العاقلةُ لَا تَتَخَمَّلُ مَا دُونَ النَّفْسِ، وفي قولٍ آخرَ [٨/٥٥٢/م]: تَتَحَمَّلُ القليلَ والكثيرَ<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>

أَمَّا الدليلُ على أنَّها تَتحَمَّلُ ما دُونَ النَّفسِ: أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَضَى بعُرَّةِ الجَنِيسِ على العاقلةِ في حديثِ حَمَلِ بنِ مالكِ(١)، ولأنَّ القِصاصَ يَجِبُ في عَمْدِه، وتَتقَدَّرُ الدِّبَةُ في خطيْه، فأَشْبَه النَّفْسَ، فتَتَحَمَّلُه العاقلةُ كالنَّفْسِ.

وامًّا الدليلُ على انَّها لَا تَتَحَمَّلُ ما دُونَ نِصْفِ العُشرِ: أَنَّ القِصاصَ لَا يَجِبُ [في عَمْدِه] (٥) ، ولَا يُقَدَّرُ أَرْشُه بنفسِه ، فصارَ كضمانِ الأموالِ ، [فلا تَتحَمَّلُه] (١) العاقلةُ ، ولا نَهْ ليسَ بنفسٍ ولَا مُعادِلٍ نَفْسًا ، فلا تَتحَمَّلُه العاقلةُ ، أَصْلُه ما ذَكَرْنا ، ولا بَلْزَمُ عليه أَرْشُ المُوضِحةِ ؛ لأنَّه يُعادِلُ نَفْسًا ؛ لأنَّه يَجِبُ في الجَنِينِ مِثْلُ أَرْشِ المُوضِحةِ . المُوضِحةِ ؛ لأنَّه يُعادِلُ نَفْسًا ؛ لأنَّه يَجِبُ في الجَنِينِ مِثْلُ أَرْشِ المُوضِحةِ .

قَالَ فِي المختصرِ الأسرارِ »: «ولا بَلْزَمُ عليه إذا فَتلَ عبدًا قِيمتُه أَقَلُ مِنْ أَرْشِ المُوضِحةِ أَنَّه يَتحَمَّلُه العاقلةُ ؛ لأنَّه نَفْسٌ ».

فَإِنَّ قَبِلَ: مَنْ حَمَلَ كثيرَ الأَّرْشِ حَمَلِ قليلَه ، أَصْلُه: لجاني .

قيلَ: وُجوتُ الضَّمانِ على الجاني هوَ مُقْتضَى الأصولِ، ووُجوبُه [٣٩٤/٣]

 <sup>(</sup>١) ينظر- ٩ شرح محتصر الكرحي، للقنوري [ق/٣٢٢/ داماد].

<sup>(</sup>٢) ينظر: «نهاية المطلب؛ للجويسي [٢٦/١٦]، و«العرير شرح الوحير» للراقعي [١٠/١٠].

<sup>(</sup>٣) ينظر: الشرح منخصر القدوري، للأنطع [٢ ق/١٨٣].

<sup>(</sup>١) تقدم تخريجه.

<sup>(</sup>د) عني الأصل: «بعمده»، والعثب عن ١٥٥، والعامة، والعامة، والعامة، والرة

<sup>(</sup>١) في الأصل: الفيتحملة، والعثبت من الذَّا، والفائة، والغاَّ، والعالم، والرَّا

وَالْقِبَاسُ فِيهِ النَّسُويَةُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَيَجِبُ الْكُلُ عَلَى الْعَاقِلَةِ مَيْءً، إِلَّا أَنَّ تَرِكُ: 
ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، أَوْ التَّسُويَةُ فِي أَنْ لَا يَجِبَ عَلَى الْعَاقِلَةِ شَيْءً، إِلَّا أَنَّ ترِكُ:

بِمَا رَوَيْنَا، وَبِمَا رُويَ وَأَنَّهُ . هِلَا أَوْجَبَ أَرْشَ الْجَنِينِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فَوْ وَهُو يَضَا رُويَ وَأَنَّهُ . هِلَا أَوْجَبَ أَرْشَ الْجَنِينِ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَهُو يَضَا رُويَ عَلَى الْعَاقِلَةِ فَي اللّيَاتِ، فَمَا دُونَهُ بَسُلْكُ بِه نسبت الْأَمُوالِ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ بِالتَّحْكِيمِ كَمَا يَجِبُ ضَمَانُ الْمَالِ بِالتَّقُويمِ فَلِهَذَا كَانَ فِي الْأَمُوالِ ؛ لِأَنَّةُ يَجِبُ بِالتَّحْكِيمِ كَمَا يَجِبُ ضَمَانُ الْمَالِ بِالتَّقُويمِ فَلِهَذَا كَانَ فِي مَالِ الْجَانِي أَخْذًا [1/10/13] بالقياس .

و عنية البيار چي<del>-</del>

على غيرِه خارجٌ عنِ الأصولِ، فلا يُقالُ: إذا اطَّرَدَ ما وُضِعَ عليه الأصولُ؛ يَحِتُ أَنْ يَطَّرِدَ ما خَرَجَ عنِ الأُصولِ، وإذا ثبَتَ [أنّ](١) ما دُونَ نِصْفِ العُشْرِ لَا تَنَخَتُنُ العاقِلةُ ؛ كانَ في مال الجاني ؛ لأنّه الأصلُ، والوجوبُ عليه في جميعِ الأحوبِ. إِلّا أَنْ يَثْبُتَ التَّخْفيفُ بالتَّحَمُّلِ عنه فما لَا يُتَحَمَّلُ يَكُونُ على الأصلِ.

قُولُه: (وَالْفِيَّاسُ فِيهِ)، أَيُّ: في العَقْلِ. يَعْنِي: أَنَّ القياسَ فيه شَيِّناذِ:

أحدُهما: التَّشويةُ بينَ القليلِ والكثيرِ في التَّحَمُّلِ، كما ذَهَبَ إليه الشَّامعيُّ اللهِ الشَّامعيُّ في أحدِ قولَيْهِ ؛ لأنَّ مَنْ حَمَلَ الكثيرَ حَمَلَ القليلَ، أَصْلُه: الجاسي.

والآخرُ: ألَّا بَجِبَ التَّحَمُّلُ أصلًا، كما ذَهَبَ إليه بِشْرٌ؛ لأنَّه لَا نَزِرُ وَارِرَةُ وِزْرَ أُخْرَىٰ، وقد تَرَكْنا القياسَ بإيجابِ التحمُّلِ في الكثيرِ دونَ القليلِ بالسَّمْعِ الواردِ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ وعنْ أصحابِه،

قولُه: (فَمَا دُونَهُ يُشْلَكُ بِهِ مَشْلَكَ الْأَمْوَالِ)، أي: ما دُونَ نِصْفِ [عُشْرِ الدُّيَةِ](")، أو ما دُونَ أَرْشِ الجَنِينِ حُكْمُه حُكْمُ المالِ، لَا تَتَحَمَّلُه العاقلةُ.

والدليلُ على ذلكَ: أنَّه ليسَ فيه أَرْشٌ مُقَدَّرٌ ، بَل يَجِبُ الأَرْشُ فيه بالتَّحكيم،

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين؛ ريادة من؛ إن الدواع؟ وإفا؟ إلى وقعال والراء.

 <sup>(</sup>٧) في الأصل: «العشراا» والمثبت من: الداء وقعاله، وقعاء وقعه، وقعه وقرا

وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ جِنَايَةَ الْعَبْدِ، وَلَا مَا لَزِمْ بِالصَّلْحِ، اوْ باغْترافِ الْجاني؛ لِمَا رُوَيْنَا، وَلِأَنَّهُ لَا تَنَاصُرَ بِالْعَبْدِ وَالْإِقْرَارُ وَالصَّلْحُ لَا يَلْزَمَانِ الْعَاقِلَةَ لِقُصُودِ الْوِلَايَةِ عَنْهُمْ. قَالَ (إلَّا أَنْ يُصَدِّقُوهُ) لِأَنَّهُ تَبَتَ بِتَصَادُقِهِمْ وَالِامْتِنَاعُ كَانَ لِحَفَّهِمْ رَلَهُمْ وِلَايَةٌ عَلَى أَنْفُسِهِمْ.

و مايد البيان ك

فصارَ كضمانِ الأموالِ ليسَ فيه شيءٌ مُقدَّرٌ، بَل يَتَعَيَّنُ ذلكَ بالتَّقُويم، فلمَّا كانَ كصمانِ الأموالِ؛ كانَ في [٨ ٢٥٢ه/م] مالِ الجاني<sup>(١)</sup> أَخُذًا بالقياسِ؛ لأنَّ الأصلَ أنْ يَجِبَ ضمانُ الجِناية على الجاني،

قولُه: (وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ جِنَابَةَ الْعَبْدِ، وَلَا مَا لَزِمَ بِالصَّلْحِ، أَوْ بِاغْتِرَافِ الْجَانِي)، وهذه منْ مسائل «مختصرِ الْقُدُورِيَّ» ﷺ

ولفظُ «المختصر»: ﴿ وَلَا تَعْقِلُ العاقلَةُ جَنايةَ العبدِ، وَلَا تَعقِلُ الجنايةَ الَّتِي الْعَبِرِ، وَلَا تَعقِلُ الجنايةَ الَّتِي اعْتَرَف بها الجاني إلَّا أَنْ يُصَدِّقُوه، ولَا تَعْقلُ مَا لَزَمَ بِالصَّلْحِ» (٧)، وهذا ترتيبُ لَفْظِه -

وأرادَ بِجِنايةِ العيدِ: أَنْ يَكُونَ العبدُ هُوَ الحاني ومَوْلاه مُخَيَّر فيها بينَ الدَّفْعِ أو الفداءِ ، وقد مَرَّ ذلكَ في الدِّيَاتِ ، وهوَ منْ إضافةِ المصدرِ إلى الفاعلِ ، فأمَّا إذا جَنَىٰ الحُرُّ على العبدِ فقَتلَه خطأً ؛ كانَ علىٰ عاقلتِه ، وسيَجِيءُ ذلكَ بعدَ هذا ـ

والأصلُ في ذلكَ كلَّه: ما حَدَّثَ مُحمَّدٌ ﴿ فِي المُوطِئِه ﴾ : عنِ ابنِ عبَّاسٍ ﴿ وَالأَصلُ فِي ذَلكَ كلَّه : ما حَدَّثَ مُحمَّدٌ ﴿ فِي المُوطِئِه ﴾ : عنِ ابنِ عُتبةَ [بن الله عن عُبيدِ اللهِ بنِ عُتبةَ [بن مسعودٍ] (٢) عنِ ابنِ عبَّاسٍ ﴿ قَلَ اللهُ عَلْمُ الْعَاقِلَةُ عَمْدًا ، وَلَا صُلْحًا ، وَلَا مُسلّحًا ، وَلَا أَعْتِرَافًا ، وَلَا مَا جَنَى الْمَمْلُوكُ ﴾ (١).

 <sup>(</sup>١) في الأصل: «الجنانة»، والمثبت من: قدا، وقدا»، وقعا، وقعا، وقعا، وقراء

<sup>(1)</sup> ينظر: المحتصر القُدُورِيَّ ا [ص/ ١٩٤]٠

 <sup>(</sup>٣) ما بين المعقوقتين: ريّادة من: ١٤٥١، وقعه، وقفه، وقمه، وقره، وهو الموافق لِما وقّع في:
 االموطأة لمحمد بن المحسن،

<sup>(</sup>٤). أحرجه: محمد بن الحسن في #الموطأ# [٩/٣] ، بهذا الإسلامة -

وَمَنْ أَقَرَّ بِقَتْلِ خَطَامٍ ، وَلَمْ يَرْتَفِعُوا (١) إِلَى الْقاضِي ، إِلَّا بَعْدَ سِنِينَ ، قُضِيَ عَلَيْهِ بِالدِّيَةِ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ مِنْ يَوْمٍ يُقْضَىٰ لِأَنَّ التَّأْجِيلَ مِنْ وَقْتِ الْقَضَاءِ

ولأنَّ الصَّلْحَ والإقرارَ لَا يَلْزُمُ بِهِما على الْعاقلةِ شيءٌ ؛ لقُصورِ وِلايةِ المُصالِحِ والمُقِرَّ عنِ العاقلةِ ، إلَّا أَنْ تُصَدِّقَ العاقلةُ المُقِرَّ في إقرارِه ، فحينثلِ يَلزمُهم (١) تَحَمُّلُ العَقْلِ ؛ لأنَّ سُقوطَ التَّحمُّلِ عنهم كانَ للتَّهْمةِ ، وقدْ زالَتْ ذلكَ بتصْدِيقِهم فلَزِمَهم.

ولكنَّ الواجبَ بالإقرارِ \_ إذا لَمْ تُصَدَّقِ العاقلةُ \_ في مالِ الحاني في ثلاثِ سنينَ؛ لأنَّه واجبٌ ينَفْسِ القَتْلِ، سِخِلافِ ما لَزِمَ بالصَّلْحِ، فإنَّه واجِبٌ في مالِه حالًا، وليسَ فيه آجِلٌ؛ لأنَّه ليسَ بواجبِ منفسِ الفتلِ، إِلَّا إذا وَقَعَ الصَّلْحُ مُؤَجَّلًا، فيَجِبُ كذلكَ، وقدُ مَرَّ دلكَ قُبُيلَ فَصْلِ الجَبِينِ.

قولُه: (وَمَنْ أَقَرَّ بِقَتْلِ خَطَّلٍ، وَلَمْ يَرْتَفِعُوا إِلَىٰ الْقاصِي، إِلَّا بَعْدَ سِنِينَ؛ تُضِيَّ عَلَيْهِ بِالدَّيَةِ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ مِنْ يَوْم بُقْضَىٰ)، وهذه مِنْ مسائلٍ [٩:٩٥/٣] «الأصل»(٣)، دُكِرتْ تَفْرِيعًا على مسألةِ «المختصرِ».

وذلك لأنَّ العاقلةَ لَمَّ (1) لَمْ تَحْتَمِلْ ما وَحَبِ بالإقرارِ ؛ وَجَبَ في مالِه ؛ لأنَّ الأصلَ في الإيجابِ هو الجاني ، ولكنْ يَجِبُ في ثلاثِ سنينَ ؛ لأنَّه لَمَّا وَجَتُ النَّاجِيلُ في حَقِّ العاقلةِ مع كَثْرتِهم لتَيْسِيرِ الأداءِ ، فَلنَّنْ يَجِبَ على القاتلِ هكذا أَوْلَى ، وإنَّما اعْتُبِرَ مُدَّةُ السنينَ منْ يومِ القضاءِ ؛ لأنَّ الوُحوبَ يومنذِ ، ولو أَقِيمَتِ البينةُ عليه حيننذٍ ، ولو أَقِيمَتِ البينةُ عليه حيننذٍ ، فَضِيَ على العاقلةِ ؛ لأنَّه لا تُهْمةَ حينندٍ .

قولُه: (لِأَنَّ التَّأْجِيلَ (١٠ ١٠٥٠هـ مِنْ وَقْتِ الْقَضاءِ . . . . . .

<sup>(</sup>١) في حاشية الأصل، اح: يرفعوا!،

<sup>(</sup>٢). هي الأصل: فيلزم، والعثبت من! فؤال، ولاه؟،، وقع، وقم، وقره،

<sup>(</sup>٣) ينظر- «الأصل/المعروف بالمبسوط» بمحمد بن الحسن الشياعي [٢٩٥/٤].

<sup>(1)</sup> في الأصل: اإذاه، والعثبت من: الله، والالاله، والإله، والمه، والره،

## و الثَّابِتِ بِالْبِيِّـةِ؛ فَفِي الثَّابِتِ بِالْإِقْرَارِ أَوْلَى

وَلَوْ تَصَادَقَا الْقَاتِلُ وَوَلِيُّ الْجِناية عَلَىٰ أَنَ قاصي بَلد كذا؛ قضى بالدَّية على عَاقِلَتِهِ بِالْكُوفَةِ بِالْبَيِّنَةِ، وَكَدَّبَهُمَا الْعَاقِلَةُ، فلا شيء على الْعَاقلة؛ لأنَّ على عَاقِلَتِهِ بِالْكُوفَةِ بِالْبَيِّنَةِ، وَكَدَّبَهُمَا الْعَاقِلَةُ، فلا شيء على الْعَاقلة؛ لأنَّ عادُتهُمَا لَيْسَ بِحَجَّةِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ بِكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي مَالِهِ } لأَنَّ الدَّيَةَ

بِ النَّابِتِ بِالْبَيْنَةِ ، فَفِي النَّابِتِ بِالْإِقْرَارِ أَوْلَىٰ) ، يَعْنِي: أنَّ السِهَ حُجَّةُ مُتعدِّيةً ، والإقرار حُجَّةٌ قاصِرةٌ ، فعلى هذا تَكُونُ البَيِّةُ أَقُوىٰ مِنَ الإقرارِ ، ثُمَّ الدِّيةُ في الفتلِ كان خطأ ، تَجِبُ مُؤَجَّلةً مِنْ وَقْتِ الفَضاءِ ، لَا مِنْ وَقْتِ المَوْتِ ، كان خطأ ، تَجِبُ مُؤَجَّلةً مِنْ وَقْتِ الفَضاءِ ، لَا مِنْ وَقْتِ المَوْتِ ، في لَّابِينَةِ ، لَا مِنْ وَقْتِ المَوْتِ ، في لَتَّابِ مِنْ البَيْنَةِ ، في الفَلْمِي اللَّوْرَارَ أَذْنَىٰ مِنَ البَيْنَةِ ، في الفَلْمِي الأَوْلَىٰ ؛ لأنَّ الإقرارَ أَذْنَىٰ مِنَ البَيْنَةِ ،

قولُه: (وَلَوْ تَصَادَقَا الْقَاتِلُ وَوَلِيُّ الْجِنَايَةِ عَلَىٰ أَنَّ قَاضِيَ بِلَدِ كَذَا ؛ قَضَى بِالدِّيَةِ عَلَى أَنَّ قَاضِيَ بِلَدِ كَذَا ؛ قَضَى بِالدِّيَةِ عَلَى عَلَيْهِ بِالْكُوفَةِ بِالْبَيِّنَةِ ، وَكَذَّبَهُمَا الْعَاتِلَةُ ، فَلَا شَيْءَ عَنَى الْعَاقِدَةِ ؛ لِأَنَّ تَصَادُقَهُمَا لِي عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي مَالِهِ) ، أي: لَمْ يَكُنْ على الفاتلِ شي السي السي السي التَّفريعِ إلى التَّصادُقِ ، وهذه من مسائلِ اللَّصلِ الأصلِ الْآنَ، ذُكِرَتْ على سبيلِ التَّفريعِ الفالدِ السّا بهذا التَّصادُقِ ، وهذه من مسائلِ اللَّصلِ الأصلِ السَّانِ عَلَيْ سبيلِ التَّفريعِ الفَادِ السَّالِ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُوالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

أَمَّا عَدَمُ الوُجُوبِ عَنَى الْعَاقِلَةِ إِذَا أَنكَرُوا: فَلِأَنَّ تَصَادُقَ الْقَاتِلِ وَوَلِيُّ الْجَنَايَةِ لِينَ بِخُجَّةٍ عَلِيهِم؛ لِغَدَمِ وِلَايَةِ الْإِلْزَامِ.

وأمّا عدمُ الوُجوبِ على القاتلِ: فلأنَّ الوَلِيَّ لَا يَدَّعِي الدَّيَةَ على القاتلِ؛ لأنَّه بَتُولُ: إِنَّ القاصِيَ قَضَى بها على العقلةِ، إِلَّا إذا كَانَ للفاتلِ معهم عَطاءً، فيَكُونُ عده حِصَّتُه مِنْ دلكَ ؛ لأنَّهما تصادَقَ على الوُجوبِ في هدا القدرِ على المُقِرَّ ، قالُوا في اشُروحِ (١) الكافي»: وهذا نَصَّ مِنْ أصحابِن: أنَّ القاتلَ يَدُّحُلُ معَ العاقلةِ في

١٠ ينظر الالأصل/المعروف بالميسوط المحمد بن الحس الشيباني [٤/٧٧]
 ٢١ عي الأصل: الشرح ١٤ والمئت من: الناه ، والا٢١١ ، والغالا والماه

يِنْصَدُدُفِهِمَا تَغَرَّرُكَ عَلَى الْعَافِدَةِ وِلْفَصَاءِ وَنَصَادُفُهُمَا حُحَّةً فِي حَقْهِمَا، بِحلاق الْأَوَّالِ إِلَّا أَلَّ بَكُونَ لَهُ عَطَاءُ مَعَهُمْ فَجِينَائِدِ بَلْرُمُهُ بِغَدْرِ حِصَّتِهِ، لِأَنَّهُ فِي حَقَ حِصَّتِهِ مُقِرَّ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَفِي حَقَّ الْعَاقِدَةِ مُفِرًّ عَلَيْهِمْ.

قَالَ: وَإِذًا جَنَى الْحُرُّ عَلَى الْعَبْدِ فَقَتَلَهُ خَطَأَ؛ كَانَ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ؛ لِأَنَّهُ بَدَرًّ

تَحَمُّلِ الدَّيةِ.

قُولُه: (بِيخِلَافِ الْأُوَّلِ<sup>(1)</sup>)، أرادَ به: ما إذا أَقَرَّ بقَتْلِ خَطَّا، حيثُ يُقْضَىٰ عنِهِ بالشَّيةِ في مالِه؛ لأنَّ إقرارَه حُجَّةٌ على نفسِه، ويَدَّعي وَلِيُّ القِتيلِ عليه أيضًا، وهُـ فيما نحنُّ فيه لَا يَدَّعِي وَلِيُّ القِتيلِ عليه؛ لأنَّه تُصادَقَ معَ القاتلِ أَنَّ النبيةَ على المعاقمةِ، وقدْ قَضَى بها القاضي عليهم، فلا يَكُونُ على القاتلِ شيءٌ إِلَّا إذا كذَاه عَطَاءً، فَيْكُونُ عليه حصتُه منْ ذلك، كما قُلْنا.

قُولُه: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عَطَاءً)، استِثْناءً منْ قواِه: (وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءً).

قُولُهُ ۚ (قَالَ: وَإِذَا جَنَى الْمُحُرُّ عَلَىٰ الْعَبْدِ فَقَتَلَهُ خَطَأً ؛ كَانَ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ)، أَيْ: قَالَ النَّنَدُودِيُّ ﷺ في المختصرِه، (").

وقولُه: (كَانَ)، بإسنادِ الفِعلِ إلى المُذَكَّرِ<sup>(٣)</sup>، أي: كانَ العَقُلُ وهوَ اللَّيَةُ. وفي بعضِ النُّسَخ: ٥كانَتْ، أي: كانَتِ الدَّيَةُ.

وفي أحدِ قَوْلي الشَّافعيُّ: لَا تَتحمَّلُه العاقلةُ (١٠)، كَذَا في ٥ شرحِ الأَقطعِ ١. وهذا بناءٌ على أنَّ هذا الضَّمانَ بَدَلُ النَّفسِ عندَنا، وعندَه: بَدَلُ المالِ، ولِهذا يَجِبُ

 <sup>( )</sup> في الأصل «الأولى»، والنشت من (((۵)، و((۵)»، و((ع)») و((م)»، و((ر)»)

<sup>(</sup>١) ينظر: المختصر القُدُورِيَّ [ص | ١٩٤].

<sup>(</sup>٣) في الأصل المندكورة، والعثبت من: اذا، والعائدًا، وقاع ، وقام، وقارة

<sup>(</sup>١) ينظر ٥الحدوي الكبيرة للماوردي [٢١٥/١٣].

النَّسِ عَلَىٰ مَا عُرِفَ مِنْ أَصْلِنَا، وَفِي أَحَدِ قَوْلَيُ الشَّامِعِيُّ تَحِبُ مِي مَالِهِ لِأَنَّهُ لِذَلُ الْمَالِ عِنْدَهُ وَلِهَذَا يُوجِبُ قِيمَتَهُ بَالِغَةٌ مَا بَلَغَتْ، وَمَا دُولِ النَّفْسِ مِن الْعَنْدِ لَا تَتَحَمَّلُهُ الْعَاقِلَةُ } لِأَنَّهُ يُسْلَكُ بِهِ مَسْلَكَ الْأَمْوَالِ عِنْدَنَا عَلَىٰ مَا عُرِفَ، وَفِي لَا تَتَحَمَّلُهُ وَلَا يُولِ عِنْدَنَا عَلَىٰ مَا عُرِفَ، وَفِي أَتَدِ فَوْلَئِهِ الْعَاقِلَةُ وَلَا ثَمَ عَمَلُكُ بِهِ مَسْلَكَ الْأَمْوَالِ عِنْدَنَا عَلَىٰ مَا عُرِفَ، وَفِي أَتَد فَوْلَئِهِ الْعَاقِلَةُ وَتَحَمَّلُهُ كَمَا فِي الْحُرُّ وَقَدْ مَرَّ مِنْ قَدْلُ.

🗞 غاپه البيال 🤧

عنده: قيمةُ العَبْدِ بالغةُ ما بَلَغَتْ.

قَإِنْ قِيلَ: مَا يُضْمَنُ بِالقِيمَةِ لَا تَتَحَمَّلُهُ العَاقِلَةُ كَالأَمُوالِ.

قيلَ: الأموالُ يَستَوِي فيها العمدُ والخطأُ، وليسَ كذلكَ العبدُ؛ لأنَّه إذا قُتِلَ عمدًا يَجِبُ فيه القِصاصُ، ففَسَدَ القِياسُ،

قُولُه: (وَقَدْ مَرَّ مِنْ قَبْلُ)، أَيُّ: في أُوَّلِ فَصْلِ بعدَ بابِ جِنايةِ المَمْلُوكِ.

قُولُه: (وَمَا دُونَ النَّفْسِ مِنَ الْعَبْدِ لَا تَتَحَمَّلُهُ الْعَاقِلَةُ)، ذَكرَه وما بعدَه إلى آحرِ كتابِ المَعاقِلِ على سَبِيلِ التَّفرِيعِ،

وقالَ الشَّافعيُّ عِلَيْهِ في أحدِ قولَيْهِ: تَتحمَّلُهُ العاقِلةُ (٢).

لما: أنَّ الأطرافَ يُسْلَكُ بها مَسْلَكَ الأموالِ، ولِهذَا لَا يَجْرِي القِصاصُ في

<sup>(</sup>۱) مقبئ تحريجه،

<sup>(</sup>١) ينظر: ١١لحاوي الكبيرة للماوردي [٢٥٥/١٢]، وقروصة الطالبرة للووي [٢٧٧/٩]

قَالَ أَصْحَابُمَا: إِنَّ الْقَاتِلَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ ؛ فالدَّيةُ في بنِت الْمال . إِي جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ هُمْ أَهْلُ نُصْرَتِهِ لَيْسَ بَغْضُهُمْ أَخَصُّ مِنْ بَعْضِ بِذَلِك ، وجد لَوْ مَاتَ كَانَ مِيرَاثُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ فَكَذَا مَا يَلْزَمُهُ مِنْ الْغَرَامَةِ يَلْزَمُ بَيْتَ الْمال .

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ وَايَةٌ شَاذَةٌ أَنَّ الدِّيَةَ فِي مَالِهِ ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْأَصُ الْمَ تَجِبَ الدِّيَةُ عَلَىٰ الْقَاتِلِ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مُثْلِفٌ وَالْإِثْلَافُ مِنْهُ ، إِلَّا أَنَّ الْعَاقِلَةَ تَتَحَشَّهِ تَحْقِيقًا لِلتَّخْفِيفِ عَلَىٰ مَا مَرَّ.

فإذا [١/٢٨٢] لَمْ يَكُنْ لَهُ عَاقِلَةٌ عَادَ الْحُكُمُ إِلَىٰ الْأَصْلِ .

وَابْنُ الْمُلَاعَنَةِ تَغْفِلُهُ عَاقِلَةً أُمَّهِ ؛ لِأَنَّ نَسَبَهُ ثَابِتٌ مِنْهَا دُونَ الْأَبِ فَإِنْ عَفْر عَنْهُ ثُمَّ ادَّعَاهُ الْأَبُ رَجَعَتْ عَاقِلَةُ الْأُمِّ بِمَا أَدَّتْ عَلَىٰ عَاقِلَةِ الْأَبِ فِي ثَلاث سِنِينَ مِنْ يَوْمٍ يَقْضِي الْقَاضِي لِعَاقِلَةِ الْأُمِّ عَلَىٰ عَاقِلَةِ الْأَبِ) لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنَّ النُّ

العمدِ بينَ طرفَيِ الحُرِّ والعبدِ، فلاَ تَتحمَّلُه العاقلةُ كطَّرَفِ البَهِيمةِ، وقدْ مَرَّ ذاتَ في باب القِصاصِ فيما دونَ النفسِ، وهذا مَعْنئ قولِه: (عَلَىٰ مَا عُرِفَ)۔

قولُه: (قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ الْقَاتِلَ إِذَا لَمْ يَكُنُ لَهُ عَاقَلَةً ؛ فَالدَّبَةُ فِي يَئِتِ الْمَال لِأَنَّ جَمَاعَةَ الْمُشْلِمِينَ هُمْ أَهْلُ نُصْرَتِهِ).

وهدا إذا كانَ القاتِلُ مُسلِمًا ، فإذا كانَ ذِميًّا ، ولَا عاقلةَ له ؛ فالدَّيةُ في مانِه -لأنَّ بيتَ مالِ المسلمينَ لَا يَعفِلُ الذَّميَّ ، وقدْ مَرَّ ذلكَ عندَ قولِه : (قَاِنْ كَانَ لِأَهْلِ الذَّمَّةِ عَوَاقِلُ مَعْرُوفَةٌ ، يَتَعَاقَلُونَ بِهَا ، فَقَتَلَ أَحَدُهُمْ قَبِيلًا ؛ قَدِيَتُهُ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ ) .

قولُه: (وَابْنُ الْمُلَاعَةِ تَعْقِلُهُ عَاقِلَةً أُمْهِ؛ لِأَنَّ نَسَيَهُ ثَايِتٌ مِنْهَا هُونَ الأَّبِ وهذه المسألةُ مِنْ مسائلِ «الأصلِ»(١)، وقدِ استَوقَيْنا بيانَها، وبيانَ المسألةِ أَنْتِي

<sup>(</sup>١) ينظر قالأصل المعروف بالمسوطة لمحمد بن الحسن الثيباني [٢٨٥/٤]

وَاحِنَةٌ عَلَيْهِمْ، لِأَنَّ عِنْدَ الْإِكْذَابِ ظَهَرَ أَنَّ النَّسَبَ لَمْ يَزَلْ كَانَ قَابِنَا مِنْ الْأَب خَنْتُ بَطَلَ اللَّمَانُ بِالْإِكْذَابِ، وَمَنَىٰ ظَهَرَ مِنْ الْأَصْلِ فَقَوْمُ الْأَمُّ تَحَمَّلُوا مَا كَانَ وَاحِبًا عَلَىٰ قَوْمِ الْأَبِ فَيَرْجِعُونَ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُمْ مُضْطَرُّونَ فِي ذَلِكَ.

وكذلك إن مَاتَ الْمُكَاتَبُ عَنْ وَفَاءِ وَلَهُ وَلَدٌ خُرِّ فَلَمْ يُؤَدِّ كِتَابَتَهُ حَتَىٰ جَنَىٰ اللهُ وَعَقَلَ عَنْهُ قَوْمُ أُمَّهِ ثُمَّ أُدِيتُ الْكِتَابَةُ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْأَدَاءِ يَتَحَوَّلُ وَلَاؤُهُ إِلَىٰ قَوْمِ اللهُ وَعَقَلَ عَنْهُ قَوْمُ أُمَّهِ ثُمَّ أُدُيتُ الْكِتَابَةُ لِأَنَّهُ عِنْدَ الْأَدَاءِ يَتَحَوَّلُ وَلَاؤُهُ إِلَىٰ قَوْمَ الْأُمَّ أَبِهِ مِنْ وَقُتِ حُرِّيَةِ الْأَبِ وَهُوَ آخِرُ جُزْءِ مِنْ أَجْزَاءِ حَيَاتِهِ فَتَبَيِّنُ أَنَّ قَوْمَ الْأُمَّ عَلَيْهِمْ. عَلَيْهِمْ.

وَكَذَلِكَ رَجُلُ أَمْرَ صَبِيًّا بِقَنْلِ رَجُلٍ فَقَتَلَهُ ، فَصَمِنَتْ عَاقِلَةُ الصَّبِيُّ الدُّيَةَ ؛ رَحَعَتْ بِهَا عَلَىٰ عَاقِلَةِ الْآمِرِ إِنْ كَانَ الأَمْرُ ثَبَتَ بِالْبَيْنَةِ ، وَفِي مَالِ الْآمِرِ إِنْ كَانَ الأَمْرُ ثَبَتَ بِالْبَيْنَةِ ، وَفِي مَالِ الْآمِرِ إِنْ كَانَ الأَمْرُ ثَبَتَ بِالْبَيْنَةِ ، وَفِي مَالِ الْآمِرِ ، أَوْ عَلَىٰ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ مِنْ يَوْمٍ يَقْضِي بِهَا الْقَاضِي عَلَىٰ الْآمِرِ ، أَوْ عَلَىٰ عَاقِيْتِهِ ؛ لِأَنَّ الدَّيَاتِ تَجِبُ مُؤَجَّلَةً بِطَرِيقِ التَّيْسِيرِ .

نَلِيها، أَعْيِي: ما إذا (مَاتَ الْمُكَاتَبُ عَنْ وَفَاءِ وَلَهُ وَلَدٌ حُرٌّ)، أَيْ: وَلَدٌ مِنَ الحُرَّةِ عـذ قولِه: (وَعَاقِلَةُ الْمُعْتَقِ: قَبِيلَةً مَوْلَاهُ).

قولُه: (وَكَذَٰلِكَ رَجُلُ أَمَرَ صَبِبًا بِفَثْلِ رَجُلٍ فَقَتَلَهُ ، فَضَمِنَتُ عَاقِلَةُ الصَّبِيَّ الدَّيَةَ ؛ رحمتْ بِهَا عَلَىٰ عَاقِلَةِ الْآمِرِ إِنْ كَانَ الأَمْرُ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ ، وَفِي مَالِ الْآمِرِ إِنْ كَانَ ثَبَتَ بإفراره فِي ثَلَاثِ سِنِينَ مِنْ يَوْمِ يَقْضِي بِهَا الْقاضِي عَلَى الْآمِرِ ، أَوْ عَلَىٰ عَاقِلَتِهِ).

وذلكَ لأنَّ الرجوعَ على العاقلةِ ، أو على الآمِرِ يَتَعَيَّنُ بالقضاءِ ، فَيُعتبَرُ المُدَّةُ مَنْ يومِ القضاءِ ، فتَرحعُ عاقلةُ الصَّبِيِّ على الآمِرِ منْ يومِ القضاءِ في ثلاثِ سِنِينَ إنْ كانَ الأَمرُ ثَبَتَ بالإقرارِ ، وعلى عاقلةِ إلاه ١٥٥٥ مم الآمِر إنَّ كانَ الأَمْرُ تَبَتَ بالبيعةِ ، وإنّما كانَ الرجوعُ في ثلاثِ سنينَ ؛ لأنَّ الأصلَ في وُحوبِ الدِّيَاتِ: هوَ الأَجَلُ للتَّيْسِيرِ ، إِلَّا إذا تَبَتَ الدُّيَّةُ بِالصُّلْحِ ، فذلكَ لَا أَجَلَ فيه إِلَّا إذا اشْتُرِطَ.

قولُه: (قَالَ ﴿ مُنَافَعُنَا عِدَّةُ مَسَائِلَ ذَكَرَهَا مُحَمَّدٌ ﴿ مُنَفَرِّقَةً ﴾ ، أي: ني المتعاقلِ مسائلُ ، ذَكَر تلكَ المسائلُ محمَّدٌ ني كتابِ المتعاقِلِ مِنَ «الأصلِه ، ني مواضعَ مُتفرَّقةٍ لا ني موضعِ واحدٍ ، وهي مَبْنِيةٌ على أصولٍ .

قولُه: (وَالْأَصْلُ الَّذِي تُخَرَّجُ عَلَيْهِ)، أَيْ: تُخَرَّجُ المسائلُ على ذلكَ الأصلِ الذي يُقالَ: حَالُ القاتلِ إِذ تَبدَّلَ حُكْمًا، فانتقلَ وَلاؤُه إلى وَلاء بسبب [١٤٩٦/٣] حادِثٍ لم تَنْتَقلُ جَنايتُه عن الأولى؛ تُضِيَ بها، أو لَمْ يُقْضَ، وإنْ ظهرَتْ حالَةٌ خَفِيةٌ مثلُ دِعْوةِ (١) وَلَدِ المُلاعَنةِ ، حُوِّلَتِ الجِنايةُ إلى لأُخرى، وَقعَ القضاءُ بها أو لَمْ يَقَعْ، وَلَمْ العَضاءُ بها أو لَمْ يَقَعْ، وَلَمْ يَدُعْنَا المَا الجني، ولكنِ العاقِلةُ تَدَّلَتُ ، كانَ الاعتبارُ في ذلكَ لوقتِ القضاءِ.

فإنْ كانَ تُضِيَ بها على الأُولى ؛ لَمْ يَنْتَقِلُ إلى النَّانيةِ ، وإنْ لَمْ يَكُنُ قُضِيَ بها على النَّانيةِ ، وإنْ كانَتِ العاقلةُ واحدةً ، فلَحِقَها زيادةً ، أو نُقصانٌ ؛ اشتركوا في حُكْمِ الجِنايةِ قبلَ القضاءِ وبعدَه ، إلا فيما سَبقَ أداؤه . وهذا يَشْنَمِلُ على أصولٍ :

الأصلُ الأوَّل: قولُه: (حَالُ الْقَاتِلِ إِذَا تَبَدَّلَ حُكُمًا، فَانْتَقَلَ وَلَاؤُهُ إِلَىٰ وَلَاء بِسَبَبِ حَادِثٍ ؛ لَمْ تَنْتَقِلْ جِنَايَتُهُ عَنِ الأُوَلَىٰ، قُضِيَ بِهَا ، أَوْ لَمْ يُقْضَ) ·

ويظيرُه: مَوْلُودٌ بِينَ حُرَّةٍ وعَبْدٍ جَنَىٰ ، ثُمَّ أُعْتِنَى أَبُوه؛ لَا تَتحَوَّلُ الحِنايةُ عن

 <sup>(</sup>١) مضئ أن الدَّغُوة \_ بكثر الدال وسكون العين \_: هي الادَّعاة في النَّسَبِ، يقالُ: فلانَّ ذَعِيًّ إنْنُ الدَّغُوة في النَّسَبِ، وقد تقدم التعريف بدلك،

عَادَهُ الأُمِّ ، وقدٌ مَرَّ بيانُه عندَ قولِه : (وَعَاقِلَةُ الْمُعْتَقِ: قَبِيلَةُ مَوْلَاهُ).

ومِنْ نَظِيرِه أَيضًا: إذَ أَسْلَمَ حَرْبِيٌّ رَوَالَىٰ مُسْلِمًا، ثُمَّ جَنَىٰ جِنايةٌ؛ عَمَلَتْ عنه عانيةُ الَّذِي وَالْاَهُ، فإنْ عَقَلَ عنه، أَوْ لَمْ يُقْضَ بها حَتَّىٰ أُسِرَ أَبُوه مِنْ دَارِ الحربِ، وشَتْرَاهُ رَجُّلٌ فَأَعْتَقَهُ؛ جَرَّ ولاءً ابنِه، وصارَ مَوْلَىٰ لَمُوالِي أَبِيه، ولكنْ لَا تَرْجِعُ عاقبةُ الَّذِي كَانَ ولاؤُه علىٰ عاقلةٍ مَوالِي الأبِ؛ لأنَّه أَمْرٌ حادِثُ.

ومِنْ نظيرِه أيضًا: ما لوْ حَفَر الغُلامُ بِنْرًا قِبَلَ أَنْ يُؤْسَرَ أَبُوه، ثُمَّ وَقَعَ فيها إنسانٌ معدَ عِنْقِه؛ فإنَّ ذلكَ على عاقلةِ الَّذي وَالآهُ دونَ عاقلةِ أبيه، وقدُ مَرَّ ذلكَ عندَ قولِه: (وَمَوْلَى الْمُوَالَاةِ يَعْقِلُ عَنْهُ مَوْلَاهُ وَقَبِيلَتُهُ).

والأصلُ الثّاني: قولُه: (وَإِنْ ظَهَرَتْ حَالَةٌ خَفِيَّةٌ، مِثْلُ دِعْوَةٍ وَلَدِ الْمُلاَعَدَةِ وَلَتِ الْمُلاَعَدَةِ الْأَخْرَىٰ، كما إدا فَتَلِ النُ الملاعَنهِ حُولَتِ الْجِنَابَةُ إِلَىٰ الْأُخْرَىٰ)، أي. إلى العافلةِ الأُخْرَىٰ، كما إدا فَتَلِ النُ الملاعَنهِ رَحُلا خَطَا ؛ يَعقِلُ عنه عاقلةُ الأُمِّ ؛ لأنَّ [٨/٥٥٥٤١م] نَسَبُه ثابِتٌ مِنَ الأُمِّ، فإنْ عَقَلُوا عنه، ثُمَّ ادَّعاه [الأبُ] (١) ؛ رَجعَتْ عاقِلةُ الأُمِّ بِما أَدَّتْ على عاقلةِ الأب في ثلاثِ مين يوم يَقْضِي القاضي لعاقِلةِ الأُمْ على عاقلةِ الأب.

ومِنْ نظيرِه أيضًا: ما إذا ماتَ المُكاتَبُ عنْ وفاءٍ ، وله وَلَدُّ حُرُّ ، فَلَمْ يُؤَدُّ كِتابِتَهُ حَنَىٰ حَنَىٰ ابنُه فَعَفَلَ عنه فومُ أُمِّه ، ثُمَّ أُدِّبَتِ الكتابةُ ؛ فإنَّ عاقلةَ الأمَّ يَرْجِعُونَ بما أَذُوا علىٰ عاقِمةِ الأبِ ، وقدْ مَرَّ ذلكَ عندَ قولِه: (وَعَ قِلَةُ الْمُعْتَقِ: قَبِيلَةُ مَوْلَاهُ).

وكذلكَ إذا أَمَرَ رَجُلٌ صَبِيًّا لِيَقتُلَ رَجُلًا فَقَتَله ؛ فَضَمِنتْ عَاقِلةُ الصَّبِيِّ الدَيةَ ، رَحَعتْ عَاقلتُه على عَافلةِ الآمرِ إِنْ كَانَ الأَمرُ ثَبَتَ بِالبِيِّنَةِ ، وعلى الآمرِ في مايه إِنْ كانَ الأمرُ ثَبَتَ بِإقرارِه ؛ لأنَّ الآمرَ مُسَتِّب مُتَعَدَّ ، فإنَّه استَعمَلَ الصبيَّ في أَمْرٍ سَجِقَه

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين زيادة من: ﴿إِنَّا وَادْعُكُ وَاقَالُنَّا وَالَّهِ الَّهِ وَالَّهِ الَّهِ

سور غاية البيال 😭

فيه تَبِعَةٌ ، فَتَبَتَ لعاقلتِه حَقُّ الرُّجوعِّ بما<sup>(١)</sup> أَدُّوا ، وقدْ مَرَّ هذا قبْلَ هذا عندَ فولِه. (وَكَدَلِكَ رَجُّلٌ أَمَرَ صَبِيًّا بِقَتْلِ رَجُّلٍ فَقَتَلَهُ).

والأصلُ الثالثُ: قولُه: (وَلَوْ لَمْ يَخْتَلِفْ حَالُ الْجَانِي ، وَلَكِنَّ الْعَاقِلَةَ تَبَدَّلَثْ. كَانَ الاعْتِبَارُ فِي ذَلِكَ لِوَقْتِ الْقَضَاءِ).

ونظيرُه: ما إذا كانَ القاتلُ مِنْ أهلِ الكوفةِ ، وله بها عَطَّ ، وَلَمْ يُقْضَ بِاللَّهِ عَلَى العاقلةِ حَتَى [٢/١٥ ء ء] حُوِّلَ دِيوانُه إلى البَصْرةِ ؛ بإنَّه يُقْضَى بالدَّه على عاقلتِ مِنْ أهلِ البَصْرةِ ، وعلى قولِ زُفَرَ : يُقْضَى على عاقلتِه مِنْ أهلِ الكوفةِ ، وهوَ روايةً عِنْ أهلِ الكوفةِ ، وهوَ روايةً عِنْ أبي يوسفَ هِ ، وقدْ مرَّ بيانُه عندَ قولِه : (وَلَوْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفةِ وَلَهُ عِنْ أَبِي يوسفَ هِ ، وقدْ مرَّ بيانُه عندَ قولِه : (وَلَوْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفةِ وَلَهُ بِهَا عَلَى عاقلتِه بالبصرةِ ، ولو كانَ قَضِيَ بها على حتَى استَوْطَلَ البصرةَ ، فَلَمْ يَتَقِلْ عَهِم ؛ لأنَّ مَنْ لا عطاءً له إذا سَكَن مِصْرًا فعاقلتُه أهلُ دِيوانِ ذلكَ المِصْرِ بمنزلةٍ مَنْ له عطاءً .

وكذلك البَدّوِيُّ إذا أُلْحِقَ بالدِّيوانِ بعدَ القتلِ قبلَ القضاءِ؛ يُقْضَى بالديةِ على أهلِ الدِّيوانِ، وبعدَ القصاءِ على عاقلتِه بالباديةِ؛ لم (٢) يَنحوَّلُ عنهم إلى أهلِ الدِّيوانِ، وقدُ مَرَّ ذلكَ عندَ قولِه: (وَعَلَىٰ هَذَا لَوْ كَانَ الْقَاتِلُ مَسْكَنَهُ بِالْكُوقَةِ، وَلَيْسَ لَهُ عَطَاءًى، وهذا إذا تبدَّلتِ العاقِلةُ،

فَأُمَّا إِذَا لَمْ تَنْبَدُّلُ ، ولَكُنُّ لَحِمَّتُهَا زِيادةٌ أَوْ نَفْصَالٌ اشْتَرَكُوا فِي حُكْمِ الْجِنَةِ قبلَ القضاءِ وبعُدَه ، كما إذا قَلَّتِ العاقلةُ بعدَ القضاءِ عليهم ، وقد أَخذَ البعضُ منهم ؛ ضُمَّ إليهم أقربُ القبائلِ في النَّسَبِ ، ولَا يُشْبِه قِلْتُهم تحويلَه [١٨٥٥٥ م] إلى

<sup>(</sup>١) - في الأصل: ﴿ فِيمَا ﴾ . والمثبت من ﴿ فَانَا ؛ والفائدُ ؛ والعالم والماء والراء

 <sup>(</sup>٢) عي الأصل؛ قشما، والمثبث من الذا، والعاما، واعا، والما، وقراء.

قَائَتَقَلَ وَلَاؤُهُ إِلَىٰ وَلَاءٌ بِسَبَبِ أَمْرٍ خَادِثِ لَمْ نَنْتَقِلْ جِنايَتُهُ عَنَّ الْأَوَّلِ قَصَىٰ بِهَ أَوْ لَمْ يَتَفْضِ، وَإِنَّ ظَهَرَتْ حَالَةٌ خَفِيَّةٌ مِثْلُ دَعْوَةِ وَلَدِ الْمُلَاعَةِ خُوِّلَتْ الْجِنَايَةُ إِلَىٰ الْأُخْرَىٰ وَقَعَ الْقَصَاءُ بِهَا أَوْ لَمْ يَقَعْ.

وَلَوْ لَمْ يَخْتَلِفُ حَالُ الْجَابِي وَلَكِنَّ الْعَاقِلَةَ تَبَدَّلَتْ كَانَ لِاغْتِبَارُ فِي ذَلِكَ لِوَفْتِ الْقَضَاءِ، فَإِنْ كَانَ قَضَىٰ بِهَا عَلَىٰ الْأُولَىٰ لَمْ تَنْتَقِلْ إِلَىٰ الثَّالِيَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَضَىٰ بِهَا عَلَىٰ الْأُولَىٰ فَإِنَّهُ يَقْضِي بِهَا عَلَىٰ الثَّالِيَةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَاقِلَةُ يَكُنْ قَضَىٰ بِهَا عَلَىٰ الثَّالِيَةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَاقِلَةُ وَاحِدَةً فَلَحِقَهَا زِيَادَةً أَوْ لُقُصَانٌ اشْتَرَكُوا فِي خُكْمِ الْجِنَايَةِ قَبْلَ الْفَضَاءِ [٢٨٧٣] وبعده إلّا فِيمَا سَبَقَ أَدَاؤُهُ فَمَنْ أَحْكُمَ هَذَا الْأَصْلَ مُتَأَمِّلًا يُمْكِنُهُ التَّخْرِيحُ فِيمَا وَرَدَة عَلَيْهِ مِنْ النَّظَاثِرِ وَالْأَضْدَادِ، و للله الموفق للسداد.

بلدٍ آخرَ، حيثُ يَجُوزُ إِلحاقُ قومٍ بهم بعدَ القضاءِ عليهم بعِلَّةِ القِلَّةِ، ولَا يَجُوزُ النَّقُلُ بعدَ القضاءِ مِنْ بلدٍ إلى بلدٍ.

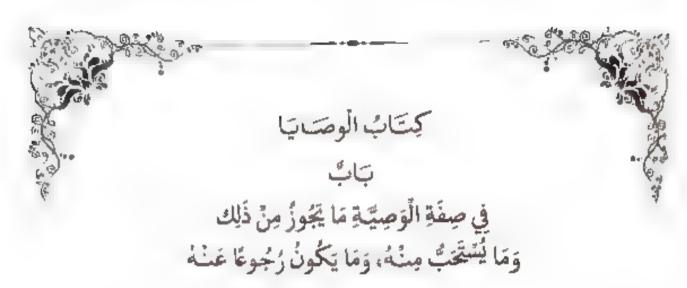
والفرقُ ظاهِرٌ؛ لأنَّ في النَّفْلِ إبطالَ الحُكْمِ الأوَّلِ، فلَا يَجُوزُ بحالِ، وفي الضَّمُّ تَكْثيرُ المُتَحَمِّلِينِ لِمَا تُضِيَ عليهم منَ الواجبِ، فكانَ فيه تفريرُ الحُكْمِ الأوَّلِ الضَّمِّ تَكْثيرُ المُتَحَمِّلِينِ لِمَا تُضِيَ عليهم منَ الواجبِ، فكانَ فيه تفريرُ الحُكْمِ الأوَّلِ لَا إبطالُه، وقدْ مَرَّ ذلكَ عندَ قولِه: (وَلَوْ كَانَ الْقَاتِلُ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، وَلَهُ بِهَا عَطَاءً، فَجُعِلَ دِيوَانَهُ بِالْبَصْرَةِ).

قُولُه: (فَانْتَقَلَ وَلَاءٌ إِلَىٰ وَلَاءٍ)، تفسيرُ قُولِه: (تَبَدُّلَ حُكُمًّا).

قولُه: (إلَّا فِيمَا سَبَقَ أَدَاؤُهُ)، يَغْنِي: لَا يَشْتَرَكُونَ فيه، بَلْ يَقَعُ ذلكَ مِنَ الَّذِبنَ أَدُّوا أَوَّلًا قَلَ صَمَّ أَقْرِبِ القبائلِ إليهم،

واللهُ أعلمُ.





💨 غاية البيال 🚯-

## كِتَابُ الْوَصَايَا ----

بَابُ

فِي صِفَةِ الْوَصِيَّةِ مَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِكَ وَمَا لِيُسْتَحَبُّ مِنْهُ، وَمَا يَكُونُ رُجُوعًا عَنْهُ

---

إنّما ذَكَر كِتابَ الوَصايا في آخرِ الكتابِ؛ لأنّ الوَصِيَّةَ تَملِيكٌ مُضافٌ إلى ما بعدَ الموتِ، والموتُ آخِرُ أحوالِ الآدَميُّ، فناسَبَ ذِكْرَ هذا الكِتاب في آخرِ الكُتُبِ؛ لأنَّ للوصيَّةِ تَعَلَّقًا بآخرِ أحوالِ الإنسانِ، وللوصيةُ زيادةُ مُناسَبةٍ بكتابِ الجناياتِ؛ لأنَّ الجنايةَ على النَّفْسِ تُفْضِي إلى الموتِ الَّذي تَتَعلَّقُ به الوصيَّةُ .

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ الوصية والوَصَاة بالقَصْر، اسمانِ بمعنى المَصْدِرِ، منه قولُه تعالى: ﴿ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ﴾ [المائدة ١٠٦]، ثُمَّ سَمَّى المُوصَى به وَصِيَّةً، ومنه قولُه تعالى: ﴿ مِنْ بَغَدِ وَصِيتَةِ تُوصُونَ بِهَا ﴾ [الساء ١٠]، والوصَاية -بالكَسْرِ -: مَصْدَرُ الوَصِيِّ.

وقيلَ: الوَصِيةُ طَلَبُ شَيْءِ مِنْ غيرِه لِيَمْعلَه علىٰ غَيْبِ منه حالَ حياتِه وبعدَ وفاتِه . وأمَّا الوصيةُ شَرْعًا: فَتَملِيكُ مُضافٌ إلىٰ ما بعدَ الموتِ بطريقِ التَّبَرُّعِ ، سواءً All about April 1800

كَانَ ذَلَكَ فِي المِنافِعِ، أَوْ فِي الأحيانُ (\*\* ؛ لأنَّ النَّمَلِيكُ أَنُواعٌ ، فَلا يُدَّ لَكُلُّ نَوْمِ م اسمِ خَاصَّ لِيَتَمَيَّزُ عَنْ صَاحِبِهِ ، فَالْبِيَّعُ اسمُّ لَتَمَلِيكُ عَيْنِ الْمَالُ بِعَوْضِ فِي حَالَ الحَيَاةِ ، وَالْهِبَةُ وَالصَّدَقَةُ [١٠٤٩٧/٣] فِي حَالَ الْحَيَاةُ بِعَيْرِ عَوْضِ بَطْرِيقَ النَّشُّعِ،

والعاريةُ تَملِيكُ المنفعةِ بطريقِ التَّبرُّعِ في حالة الحياة ، فتكُونُ الوصيةُ اسمُ لتَملِيكِ المالِ بعدَ الموتِ بطريقِ التَّبرُّعِ في العيْنِ والممافعِ جميعًا ،

قُمُّ الوصيةُ مشروعةُ بالكتابِ: بقولِه تعالى: ﴿ مَنْ بَعْدِ وَصَبَيْتُمْ يُوْصُونَ بِهَا أَوْ ذَيْرِينَ ﴾ [الساء: ١٦]، وبالأحاديثِ الواردةِ في بابِ الوصيَّة، والإجماعُ الْعدد على مُشْرُوعيَّتِها أيضيًا،

وكذلكَ الإيصاءُ أيضًا مَشرُوعٌ ، وهوَ جَعْلُ الرَّجْلِ وَصِيًّا في تركبُه ، لِبغوم بمَصالحِ أولادِه بالكتابِ والسُّنَّةِ وإجماع الأُمَّةِ .

أمَّا الكتابُ: فقولُه تعالى: ﴿ وَأَن تَقُومُواْ لِلْيَتَاعَىٰ بِالْفَسْطِ ﴾ [الساء: ١٢٧]، والفبِّمُ في [١/٥٦٥٤/م] أمرِ البنيم هوَ الوَصِيُّ.

وأما الشُّنَّةُ: فما رُوِيَ في «الأصلِ»: عنْ حَمْرةَ بنِ عبدِ المُطَّلِبِ ﴿إِنْهُ: ﴿أَنَّهُ أَوْصَىٰ إلىٰ زَيْدِ بنِ حارثةَ حينَ اسْتُشْهِدَ يومَ أُحُدٍ في تَرِكتِهِ»(\*\*).

وإجماعُ الأُمَّةِ علىٰ هذا مَنْ لَدُنِ رسولِ اللهِ ﷺ إلىٰ يومِنا هذا ، كُلُّهم بَحْدَرُود قَيَّمًا في تَرِكَاتِهم عندَ خَوْفِ ضَياعِ أَوْلادِهم وتَرِكَاتِهم،

 <sup>(</sup>۱) ينظر: «الصنحاح» {۲۵۲۵/۱ | ۱۵۲۵/۲ | ۱۳۵۷/۲ | ۱۵۲۵/۱ | ۱۵۲۵/۱ | ۱۵۳۱ | ۱۵۳۱ | ۱۵۳۱ | ۱۵۳۱ | ۱۵۳۱ | ۱۵۳۱ | ۱۵۳۰ | ۱۹۳۱ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ | ۱۹۳۰ |

 <sup>(</sup>٢) أخرجه محمد بن الحسن في «الأصل/المعروف بالمبسوط» (٤٢٥/٥) طبعة، وزارة الأولاف
 القطرية | ص أبي يوسف عن محمد بن إسحاق، أن حارة بن عبد النُطَّلَت بالإربه

والقياسُ: أَنْ يَكُونَ كلاهما باطّلاً ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ تَملِيكٌ مُضافٌ إلى حالِ زَوالِ مَالكِلَيْهِ ،

والنَّاني: إنابةُ غَيْرِه مَنَابَه مُضافًا إلىٰ حالِ زوالِ<sup>(١)</sup> وَلابِتِه، ولَكِنْ جَوَّرْنَا مالكتابِ [رالسُّنَّةِ]<sup>(٣)</sup> والآثارِ .

ثُمَّ اختَلفُوا في صِفَةِ المَشْرُوعِيَّةِ، قالَ بعضُهم: إنَّها مشروعةٌ بصِفَةِ الوُجوبِ

مِ حَقَّ الكُلُّ ؛ لِمَا رَوَى البخاريُّ ﷺ في الصَّحِحِ : مُسنَدًا إلى ابنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ يَّا اللهِ عَلَى البخاريُ عَمْرُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَمْرُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَمْرُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الل

وقالَ بعضُهم: واجبةٌ في حقّ الوالدّيْنِ والأَقرَبِين؛ لقولِه تعالى: ﴿ كُنِتِ عَنَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ لَمَدَكُرُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ [النفرة: ١٨٠].

والصَّحيحُ: أَنَّهَا مشروعةٌ بطَرِيقِ النَّذْبِ، وعليه جمهورُ الفُقُهاءِ؛ لأنَّه إِثْباتُ حَقُّ في مالِه بعَقْدٍ، فَلَمْ يَكُنُ واحِبًا كالهِبَةِ والعاريةِ، ولأنَّ ما لَا يَلزَمُه حالَ حباتِه لَا

<sup>(</sup>١). وقع في الأصل: الرمادة، والمثبت من: الناء وقعالاً، والعال، والعام، والرة

<sup>(1)</sup> ما بين المعقوفتين: زيادة من: اعا-.

 <sup>(\*)</sup> وقع في الأصل: الهداء والمثبت من: الهداء والعداء والعداء والعداء والراء وهو الموافق لِما وقع في: اصحبح البخاري.

<sup>(؛)</sup> أحرجه: البُخَارِيّ في كتاب الوصاب/باب الوصايا وقول اللي يُنِيُّةُ وصية الرُّجُن مكتوبة عده [رقم،٢٥٨٧]، وأبو داود: في كتاب الوصايا/باب ما حاه في ما يؤمر به من الوصية [رقم/٢٨٦٢]، والتَّرْبِدِيّ: في أبواب الحائر/باب ما جاه في الحث على الوصية [رقم/٢٨٦٢]، والتَّرْبِدِيّ: في أبواب الحائر/باب ما جاه في الحث على الوصية [رقم/٩٧٤]، والتَّمَائِيّ: في كتاب الوصايا/باب الكراهبة في تأخير الوصية [رقم/٢٦٩]، وابن ماجه في كتاب الوصايا/باب الحث على الوصية [رقم/٢٦٩]، وعيرهم من حليث: ابن عُمْر هُنِهُ.

حريج عابة السان 🏖

يَلزُمُه بعدَ موتِه ، كالإجارةِ و لتَيْعٍ .

وقولُه تعالى: ﴿ الْوَصِيّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ . منسوخٌ بما رُوِيَ في اللَّمْنِ اللَّهُ مُسْدًا إلى أَمامةً ﴿ فَا تَعَالَى: سَمِعْتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: الإِنَّ اللهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ فِي حَقَّ حَقَّهُ ، فَلَا وَصِبَّةَ لِوَارِثٍ ﴾ (١) . وأخرجَه التّرمِذيُّ وابنُ مجه ، وقالَ فيه التَّرْمِذِيُّ: اإنَّه حَسَنُ اللهُ وهذا الحديثُ مَشْهُورٌ تَلَقَّتُه العلماءُ بالقَبولِ ، ونَسْخُ الكِتابِ بمِثْلِه جائرُ عندُنا ، وهوَ خُجَةً على الشَّاهِ فِي الشَّاهِ فِي عَتَقِدُ عَدَمَ [جوازِ] (٢) نَسْخِ لكِتابِ بالشَّقَ (٣) ، وقد انتُسِخَ بها .

وقالَ الإمامُ أبو بكرِ الرَّازِيُ هِذَ النَّسِخَتُ هذه لآيةُ بقولِه تعالى: ﴿ مِنَ بَعَدِ وَصِيتَةِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْسٍ ﴾ إلساه: ١٣]. فإنَّه (١٠) نَصَّ على الميراثِ بعد وصيتَةِ مُنكَّرَةٍ، فلو كانَتِ الوصيةُ للوالدَيْرِ والأقربِين ثابتةً بعد نُزُولِ هذه الآيةِ لدَّكُرها مُعَرَّفَةً؛ لأنَّ تلكَ وصيةٌ مَعهُودةٌ (١٠)، وإنَّما حَمَلَ الرَّازِيُّ على هذا؛ لأنَّ كانَ لا يُجَوِّرُ نَسْخَ الكتابِ إلاَّ بالحبرِ المُتوترِ.

<sup>(</sup>١) أحرجه، أبو داود في كتاب الوصايا/باب ما جاء عي نوصية للوارث [رقم/٢٨٧]، والتُرْمِدِيُّ في أبواب الوصايا بهاب ما جاء لا وصيه نو رث [رقم/٢١٢]، وابن ماحه في كتاب الوصايا/باب لا وصية لوارث [رقم/٢٧١٣]، وأحمد في اللمسبدة [٢٧٧٥]، والدارفطني في السا [٣/٠٤]، من خديث أَبِي أُمَافَةً على به.

قال الترمذي. «هو حديث جس» وقال ابنُ الملقى ﴿هذا الحديث حسن)، ينظر: «البدر العبر؛ لابن الملقن [٢/٧٠].

<sup>(</sup>٢) ما بين المحلوفتين: ربادة من، الآلاء وقع ، والدلالة، والملك والرالا،

 <sup>(</sup>٣) ينظر: ١١ الإبهاج في شرح المنهاج، لنسبكي [٣ ٧٤٧]. و٥ الإحكام في أصول الأحكام، بلامدي [٣/٣] وقاليرهان في أصول الفقه، للنجويني [٣/٣]

 <sup>(</sup>٤) وقع في الأصل (فيان)، والعشب من (الانا، والفالان، والاع)، وقم إلى والراد

<sup>(</sup>٥) ينظر العصول في الأصول الأبي بكر الرازي [٢٦٢/٢]

وقاً في الشرح (١/٥٥٠/م) التأويلاتِ الدغوى النَّسْخِ بهذه الآية لَا تَصِحُ ؛ الأَنْ في الآية الأُولَى: أَنَّ اللهُ تعالى فَرَضَ على المُوصِي الوصية للوالدَّيْنِ والأَنْرِيسَ، وفي الآية الثَّالية : بَيَّنَ أَنَّه أَوْضَى اللهُ تعالى لهم مِنْ غَيْرِ أَنْ (١/٤٩٧ على اللهُ تعالى لهم مِنْ غَيْرِ أَنْ (١/٤٩٧ على مَن الوصية مِنَ المُوصِي، ولَا نَهاهُمْ عنها، فيَجِبُ أَن يُحْمَعَ بينهما نَقَدْرِ الإمكانِ حتَّى لَا يُنْسَخَ المُحُكِّمُ الثابتُ بالكِتابِ مِنْ غيرِ ضرورةِ ال

والوجهُ في الآيةِ: أنَّ الوَصِيَّةَ للوالدَيْنِ والأَقْربِينَ منسوخةٌ بقولِه ﷺ: «فَلَا رَصِيَّةً لِوَارثِ، (١٠).

وقالُ في الصحيح البُحَادِيِّ»: مُشْنَدًا إلىٰ عَطَاءِ، عَنِ ابْنِ عَبَّسِ ﷺ فَلَٰ: الْكَانُ الْمَالُ لِلْوَلَدِ ابْنِ عَبَّسِ ﷺ فَلَٰ: الْكَانُ الْمَالُ لِلْوَلَدِ الْمَالُ لِلْوَلَدِ الْمَالُ لِلْوَلِدِ الْمَالُ لِلْوَلِدِ الْمَالُ لِلْوَلِدِ الْمَالُ لِلْوَلِدِ اللَّهُ فَلِكَ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُولِ الللَّهُ اللَّهُ اللْمُؤْلِقُ اللْمُؤْلِقُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُؤْلِقُولِ الللْمُؤْلِي الللللِّلْمُ اللْمُؤْلِقُ الللْمُؤْلِقُلْمُ الللْمُؤْلِقُ الللْمُؤْلِقُلْمُ الللْمُؤْلِقُ اللللْمُؤْلِقُلْمُ اللْمُؤْلِقُلْمُ الللْمُؤْلِقُ الللْمُؤْلِقُلُولُ الللْمُؤْلِقُلْمُ الللْمُؤْلِ الللْمُؤْلِقُلْمُ اللْمُؤْلِقُلْمُ الللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلِقُ الللْمُؤُلُولُ اللَّمُ الللْمُؤْلِقُلْمُ اللْمُؤْلِقُلْمُ اللْمُو

فَإِنْ قَيلَ: إِنَّ هذا تَحصِيصٌ وليسَ بنَسْخٍ ؛ لأنَّ قولَه تعالىٰ: ﴿ ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَبْنِ ﴾ انصرف إلى الوالدَبْنِ المَمْنُوكَيْنِ أو الكَافِرَيْنِ، وكذلكَ الرَّوْجة ·

وقولُه ﷺ: «لَا وَصِيَّةً لِوَارِثٍ» ، الصرفَ إلى الوالدَيْنِ والزوجةِ إذا كانو. ورثَةً، فلَا قَرْقَ بينَ الآيةِ والحَرَرِ.

 <sup>(</sup>۱) معي تحريجه

 <sup>(1)</sup> في الأصل قابلوالدة، والمشب من قابرة، وقابرة وقابة، وقامة، وهو موافق لما وقع في قصحيح البُخارِيّة،

<sup>(</sup>٣) عبد اللخاري؛ قاملُ دُلكُ "

أحرجه البحاري في كتاب الوصايا ، باب لا وصية لوارث [رقم/٢٥٩٦] ، من طريق: عَطاءٍ ، عَن شِي عَبْسِ ﷺ به.

<sup>(</sup>۱) مصى تحريجه،

و غاية الميان ع

قُلْما: لَا يَجُوزُ انصِرافُ الآيةِ إلى الوالدَيْنِ الكافزيْنِ؛ لأنَّ كلامَ الحَكِيمِ عَلَىٰ يَنصَرِفُ إلى السَّاذُ النَّادِرِ، فَمَتَىٰ ذُكِرَ الوالدَانِ، يَنصَرِفُ إلى الشَّاذُ النَّادِرِ، فَمَتَىٰ ذُكِرَ الوالدَانِ، فَإِنَّمَا يُفْهَمُ منهما الوَالدانِ المَعْروفانِ، وهُمَا المُسلِمانِ، ولاَ يُفْهَمُ الوَالدانِ الكَافرانِ، وهُمَا المُسلِمانِ، ولاَ يُفْهَمُ الوَالِدانِ الكَافرانِ، فَقَبَتُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُ الآيةِ إليه.

والجوابُ عنِ الحديثِ الَّذي استَدَلُّوا به على الوُّجوبِ في حَقَّ الكُلِّ فَتَقُولُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّه يَدُلُّ على الوُّجوبِ ، لِمَ لَا يكوُّنُ المُرادُ منه النَّدْب؟ على أَنَّا نَقولُ. الحديثُ وَرَدَ شاذًا فيما تَعُمُّ به البَلْوَى ، والوُّجُوبُ لَا يَثَبُتُ بِمِثْلِه .

## وأَمَّا شَرائِطُ صِحَّةِ الوَصِيَّةِ:

فمنها: أَهلِيَّةُ التَّبَرُّعِ حَتَّىٰ لَا تَصِحَّ مَنَ الصَّبِيِّ والعَبْدِ و لَمُكاتَبِ في حَقَّ المَولَى ومنها: التَّقلِيرُ بثُلُثِ التَّرِكةِ حَتَّىٰ إِنَّهَا لَا تَصِحُّ فيما رَادَ على الثُّلُثِ، إِلَّا أَنْ تُجِيرَ الوَرَثَةُ ، وإجازتُهم وَرَدُّهم يَصِحُّ بعدَ الموتِ، ولَا يَصِحُّ قبلَ الموتِ؛ لأَنَّ المِلْكَ بالوَّصِيةِ يَثْبُتُ بعدَ الموتِ،

ومنها: ألَّا يَكُونَ المُوصَىٰ له وارِثًا إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الوَرَثَةُ، فإنْ أَجازَ معضُ الوَرثَةِ؛ يَنفُذُ بقَدْرِ حِصَّتِه مِنَ المِيراثِ لَا غيرَ.

ومنها ُ أَلَّا يَكُونَ قَاتِلًا، ولَوْ أَجَازَ الوَرثةُ يَجُوزُ عَندَ [١/٥٥٧٤/م] أَبِي خَبِيعَةُ ومُحمَّدٍ ﷺ؛ لِأَنَّ المنعَ لِحَفْهِم كما في وصيَّةِ الورثةِ.

وعبدَ أبي يوسفَ ﷺ؛ لَا يَجُوزُ؛ لأنَّ المنعَ لِحَقَّ اللهِ، فصارَ كالميراثِ

 <sup>(</sup>۱) ينظر «محتصر الطحاوي» [ص/١٥٦، ١٥٧]، «المبسوط» [٢/٢٠، ١٤٤، ١٤٣، ١٥٠، ١٧٧]،
 التحمة الفقهاء» [٢٠٨٠٢٠٧]، «العقه النامع» [٣/٢٠، ١٤]، «يداتع الصائم» [٣/٣٤، ٤٣٧]،
 االاحتيار» [٥/٨٠٥]، «تبيين الحقائق» [٢/٨١، ١٨٣]، «اللبات» [٢/٣٣، ٣٣٧].

## قال: الوصيةُ غَيْرُ واجبةِ وهي مُستحبةً.

ومنها: أَنْ يَكُونَ المُوصَىٰ له موجودًا حتَّىٰ لؤ أوصَى للجنِينِ إنْ كان موجودًا عد الإيصاءِ ؛ يَصِحُ وإِلَّا قَلَا ، وإنَّما يُفرفُ ذلكَ بأنْ وُلِدَ قبلَ ستَّةٍ أشهرٍ .

قولُه: (| قَال | (1): المُوصِيَةُ غَيْرُ واجبةِ وهي مُسْتحبّةٌ). أَيْ: قَالَ القُدُورِيُّ ﷺ مِي المُختصوه (1) ، وإنَّما قَالَ بالاستِحابِ بعدَ نَفِي الوُّحوبِ ؛ رَدًّا لقولِ البعضِ أَنَّها واحبةً (1) ؛ لأنَّه لَا يَلزَمُ الاستحبابُ مِنْ نَفي الوُّجوبِ لجوازِ الإباحةِ ، وذلكَ لأنَّ الوصيَّةَ مَشروعةٌ لنا لاَ علينا ؛ لِمَا رَوَى الطَّحَاوِيُّ ﷺ في الشرح الآثارِ (1) : مُستدًا إلى أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ في الشرح الآثارِ (1) : مُستدًا إلى أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ في اللهُ عَمَل لَكُمْ ثُلُكَ أَمْوَالِكُمْ في آخِرِ أَمْمَالِكُمْ في آخِرِ أَمْمَالِكُمْ في آخِرِ أَمْمَالِكُمْ في آخِر

ورَوَىٰ ابنُ ماجه في «سُنيه» وقالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ [\*/٩٨/٥] مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ زَالُولُ اللهِ ﷺ: ﴿إِنَّ اللهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً لَكُمْ زِمُولُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَلَا وَاجِبًا، بَل يَكُونُ مَندُوبًا، فِي أَصْمَالِكُمْ \*(٥)، والمشروعُ لنا لَا يَكُونُ فَرْضًا، ولَا واجِبًا، بَل يَكُونُ مَندُوبًا،

١١) ما بين المعقوفتين: زيادة من: ﴿(٥) و﴿ع٤، و﴿٤٧) و﴿م﴾، و﴿﴿ر».

<sup>(</sup>٢) ينظر: «سختصر الثُنُورِيُ» [ص/ ٢٤٢].

 <sup>(</sup>٣) قال في السابيع: قيل: إنها واجبة عنى العموم، وقيل: واجبة لدراندين والأقربين، والصحيح
 مندربة وليست بواجبة كذا في «التصحيح» [ص٤٦٥]، وانظر رد ابن عابدين علئ من قال أنها
 واجبة كما في «رد المحتار» [٦٤٨/٦].

 <sup>(</sup>٤) أحرجه: الطحاوي في الشرح معاني الآثارا [٣٨٠/٤]، من حديث أبي هُرَيْرَةَ رهي به.
 قال ابلُ عبد البر: الهو حديث المرد به طلحة بن غَمْرو عن عطاء عن أبي هريرة، وطلحة صعيف».
 ينظر: الشمهيد؛ لابن عبد البر [٣٨٣/٨].

 <sup>(</sup>٥) أحرجه: ابن ماجه في كتاب الوصايا/باب الوصية بالثلث [رقم/٢٧١]، بهذا الإستاد به.
 قال ابن الملفن اللهي إسباده طُنُحة بن عَمرو المُكَنِّين راويه عن عَطاء، عَن أبي هُرَيْرَة، وَقد ضعموه،
 قال أحمد: لا شيء، مُتَرُوك الحديث، وليتُه الْبَرَّار، فقال لم يكن بالحافظة، وقال ابن حجر:=

حوال خاره البيان الله-

ولأنَّ<sup>ا ،</sup> هذا نَوْعُ تَبَرُّعِ بعدَ الوفاةِ ، فَيُعْتَبَرُ بِالنَّبَرُّعِ قِبلَ الوَفاةِ ، وذلكَ مَندُوبٌ ، فكدا هذا ، والكلامُ مَرَّ مُشْتَوْفَىٰ قَبْلَ هذا ،

قَالَ أَبُو الحسنِ الكَرْخِيُّ ﴿ فَي الْمَخْتَصْرِهُ اللهِ مَنْوَثُ عَلَيْهَا، مُرَغَّبٌ فَيْهَا، غَيْرُ مَغُرُوضَةٍ وَلَا مُوجَبةٍ، وهي في ثُلُثِ مالِ المُوصِي بعدَ الدَّيْرِ وَالْمَوَارِيثِ، في ثُلُثِ مالِ المُوصِي بعدَ الدَّيْرِ وَالْمَوَارِيثِ، ﴿ مِنْ بَغَدِ وَصِيتَ مَ يُوصَى وَالْمَوَارِيثِ، ﴿ مِنْ بَغَدِ وَصِيتَ مَ يُوصَى وَالْمَوَارِيثِ، ﴿ مِنْ بَغَدِ وَصِيتَ مَ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْرٍ لِهُ مِنْ بَغَدِ وَصِيتَ مَ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْرٍ للمَوارِيثِ، ﴿ مِنْ بَغَدِ وَصِيتَ مَ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْرٍ لِهِ مِنْ بَغَدِ وَصِيتَ مَ يُوصَى إِنَّا أَوْ دَيْرٍ للمَوَارِيثِ، ﴿ مِنْ بَغَدِ وَصِيتَ مَ يُوصَى لِهِ إِللهِ مِنْ لِللهِ مِنْ لِينَا أَوْ دَيْرٍ المَوارِيثِ، في إللهِ مِنْ بَعَدُ فِي اللهِ مِنْ لِللهِ مِنْ لِللهِ مِنْ لِللهِ مِنْ لِللهِ مِنْ لِللهِ مِنْ لِينَا لَهُ وَلَيْ لِللهِ مِنْ لِينَالِهُ مِنْ لِللهِ مِنْ لِللهِ مِنْ لِينَالِهِ مِنْ لِللهِ مِنْ لِينَالِهُ مِنْ لِللهِ مَا لَهُ مِنْ لِللهِ مِنْ لِمُعْلِمُ لَهِ مِنْ لِللهِ مِنْ لِللهِ مِنْ لِينَا لِللهِ مِنْ لِللهِ مِنْ لِلللهِ مِنْ لِللهِ مِنْ لِينَالِهُ مِنْ لِمُولِي اللهِ مِنْ لِللهِ مِنْ لِينَالِمُ لِينَالِهِ مِنْ لِينَامِ لَاللهِ مِنْ لِينَامِ لَهُ لِمُنْ لِينَامِ لِينَا لِمُولِي اللهِ مِنْ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لَيْنِ لِللهِ مِنْ لِينَامِ للللهِ مِنْ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ مِنْ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لِينِهِ لِينَامِ لِينَامِينَامِ لَمِنْ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لِينَامِ لَمُنْ لِينَامِ لَيْنِينَا

وقالَ الكَرْخِيُّ إِنَّ أَيْضًا: قَالُوَصِيَّةُ مَا أَرْجَبُهَا المُوصِي في مَالِه مُتَطَوَّعًا بها مِن غَيْرِ أَنْ يُسْتَحَقَّ ذَلكَ عليه ، وسَواءٌ أَوجَبُه بِمَوْتِه ، أَوْ في مَرَّضِه الَّذي مَاتَ فيه ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ : أَعْطُوا زَيْدًا مِنْ مَالِي أَلْفَ درهم ، أَوْ تَصَدَّقُوا عَنِّي بِالْفِ ، أَوْ حُجُّوا عني ، أو أَعِتِقُوا عَنِّي ، أو يَقُولُ: فَلانٌ حُرُّ بِعَدَّ موتِي ، أوْ يَأْمَرُ بَذَلكَ في شيءٍ مَن الْقُرَبِ بِعَدَ مَوْتِه ، وكذلكَ إِنْ فَعَلَ هَوَ ذَلكَ في مرضِه الَّذي مَاتَ فيه ، فَتَصَدَّقَ ، أَوْ أَطْعَمَ ، أَوْ كَمَا ، أو أَعَنَى ، أَوْ وَهَبَ شيئًا مِن مَالِه ، وكذلك مَا أَوْجَبُه بِمَوْتِه . أَطْعَمَ ، أَوْ كَمَا ، أو أَعَنَى ، أَوْ وَهَبَ شيئًا مِن مَالِه ، وكذلكَ مَا أَوْجَبُه بِمَوْتِه .

عامًّا ما<sup>(١)</sup> كانَ مُوجَبًّا بموتِه؛ فسَواءً أَوْجَبَه بقولٍ في صحتِه، أَوْ مرضِه؛ فهوَ كُلُّه وصيةً ،

فَأَمَّا مَا أَوْجَبَه بغيرِ شَرَّطِ الموتِ: فَمَا كَانَ مَنه في صِحَّتِه فَلْيَسَ ذَلَكَ بوصيةٍ، وهُوَ جَائِرٌ عَلَيه في جميعِ المالِ، ومَا كَانَ في مَرَضٍ بَرَّاً مَنه؛ فهوَ كذلكَ مِثْلُ الصَّحَّةِ، ومَا كَانَ في (٨/٨ه ووم) مَرْضِه الَّذي ماتَ فيه؛ فإنَّ ذَلَكَ مِن ثُلَيْه لَا يُجاوَرُ

 <sup>&</sup>quot;إسناده صعيف" ينظر" «البدر المبيرة لابن الملق (٢٥٤/٧). و«الدرية في تحريح أحاديث الهداية؛ لابن حجر (٢٠٩٧/٤).

<sup>(</sup>١) في الأصل: قلأنك، والمثب من قلية، وقفالاة، وفاعه، وقمه، وقرة،

<sup>. (</sup>٣). في الأصل: الإذاك، والمشت من الناك، والعالمة، والاعالى والاماك، والركاء

وَالْفِيَاسُ بَأْبِي جَوَازَهَا ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكُ مُضَافٌ إِلَىٰ حَالِ زَوَالِ مَالِكِيَّتِهِ ، وَلَوْ أَسَالًى عَلَا كَانَ بَاطِلًا فَهَذَا أَوْلَى ، إلَّا أَنَّا أَصِيفَ إِلَىٰ حَالِ فَيَامِهَا بِأَنْ قِيلَ مَلَّكُتُك غَدًا كَانَ بَاطِلًا فَهَذَا أَوْلَى ، إلَّا أَنَّا الْمُتَخْسَنَّاهُ لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مَغْرُورٌ بِأَمَلِهِ مُقَصَّرٌ فِي عَمَلِهِ ، فَإِذَا مُرْضُ الْبَيَاتَ مَنْ الْإِنْسَانَ مَغْرُورٌ بِأَمَلِهِ مُقَصَّرٌ فِي عَمَلِهِ ، فَإِذَا عَرَضَ لَهُ الْمَرْضُ الْبَيَاتَ ....

مِهِ النُّمُثُ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ ذلكَ الوَرَثَةُ ، ومَا أخبرتُك أَنَّه وصيةٌ ؛ فإِنَّ ذلكَ كلَّه في الثَّلُثِ. وإنْ كانَ ذلكَ لوارثِ أو يَستحِقُه وارثٌ؛ فهوَ باطِلٌ؛ لأنَّ رسولَ اللهِ ﷺ

نَالَ: الْا وَصِيَّةَ لِوارثِ ا (١).

وأَجمَعَ علىٰ ذلكَ المُسلمِونَ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ ذلكَ الورثةُ فَيَجُوزُ عندَنا﴾ (١) . إلىٰ هنا لفظُ الكَرْخِيُّ ﷺ،

> قولُه: (وَالْقِيَاسُ يَأْتِينَ جَوَازَهَا)، أَيُّ: جَوازُ الرَّصِيَّةِ. وجهُ القِياسِ: ما [قالَ، وقُلُنا]<sup>(٣)</sup> قَبل هذا.

وَوَجُهُ الاستِحْسانِ: الكتابُ، وهوَ قولُه تعالى: ﴿ مِنْ بَعَــدِ وَصِيتَـةِ يُوصَّكِ بِهَا أَوْدَيْنِ ﴾ [الساء ١٦]، والسُّنُ الواردةُ في هذا البابِ وإجماعُ الأُمَّةِ.

ويَدُلُ عليه نَوْعٌ من المعقولِ: وهوَ أَنَّ الإنسانَ المُقَصِّرَ إذا نَظَرَ في أحوالِهِ السَّبفةِ وتَفكَّرَ في معادِه، يُرِيدُ تَذَارُكَ تَقصِيرِه بتَحصِيلِ النَّوابِ بإيثارِ مالِه جَبْرًا لِمَا فاتَ، فجُوَّزتِ الوصيةُ بقَدْرِ التَّلُثِ بإبقاءِ مالِكِيَّتِه بعدَ الموتِ دَفْعًا لحاجتِه، كما بَقِيتُ مالِكِيَّتِه في قَدْرِ التَّجهِيزِ والدَّيْنِ دَفْعًا لحاجتِه أيضًا،

قُولُهُ: (وَخَافَ الْبَيَاتُ) ، أَرَادُ بَالْبَيَاتِ الْهَلَاكَ وَالْمَوْتَ ، وَالْبَيَاتُ: اسْمٌ بِمَعْنَىٰ

<sup>(</sup>١) عصي تحريجه،

<sup>(\*)</sup> ينظر. قشرح محتصر الكرحي، للقدوري [ق/٩٧/ داماد].

<sup>(</sup>٣). في الأصل: لاقت وعال: لا، والعثبات من " لان"، والعدلاء، والاع"، والما ، والراء،

يحتاج إلَىٰ تَلَافِي بَعْضِ مَا فَرَطَ مِنْهُ مِنَ التَّفْرِيطُ بِمَالِهِ عَلَىٰ وَجْهِ لَوْ مَضَىٰ فِهِ

يَتَحَفَّقُ مَقْصِدُهُ الْمَآلِيُّ، وَلَوْ أَنْهَضَهُ الْبُرْءُ يَصْرِفُهُ إلَىٰ مَطْلِهِ الْحَالِيِّ، فِي شَرَعِ

الْوَصِيَّةِ ذَلِكَ فَشَرَعْتَاهُ، وَمِثْلُهُ فِي الْإِجَارَةِ بَيَّنَاهُ، وَقَدْ تَبْقَىٰ الْمَالِكِيَّةُ بَعْدَ الْمَوْتِ

الْوَصِيَّةِ ذَلِكَ فَشَرَعْتَاهُ، وَمِثْلُهُ فِي الْإِجَارَةِ بَيَّنَاهُ، وَقَدْ تَبْقَىٰ الْمَالِكِيَّةُ بَعْدَ الْمَوْتِ

بِاغْتِبَارِ الْمَاجَةِ كَمَا فِي قَدْرِ التَّجْهِيزِ وَالدَّيْنِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَهُو قَوْله تَعَالَىٰ

بِاغْتِبَارِ الْمُحَاجَةِ كَمَا فِي قَدْرِ التَّجْهِيزِ وَالدَّيْنِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَهُو قَوْله تَعَالَىٰ

بِاغْتِبَارِ الْمُحَاجَةِ كَمَا فِي قَدْرِ التَّجْهِيزِ وَالدَّيْنِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَهُو قَوْله تَعَالَىٰ

بِاغْتِبَارِ الْمُحَاجَةِ كَمَا فِي قَدْرِ التَّجْهِيزِ وَالدَّيْنِ، وَقَدْ نَطَقَ بِهِ الْكِتَابُ وَهُو قَوْله تَعَالَىٰ

فِي أَعْتِهِ اللّهُ اللّهُ تَعَالَىٰ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلُكِ أَمْوَالِكُمْ فِي آخِرِ أَعْمَارِكُمْ زِيَادَةً لَكُمْ

فِي أَعْمَالِكُمْ تَصَعُونَهَا حَيْثُ شِئْتُمْ ﴾ أَوْ قَالَ «حَيْثُ أَخْبَيْهُمْ» وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْأُقَةِ.

فِي أَعْمَالِكُمْ تَصَعُونَهَا حَيْثُ شِئْتُمْ ﴾ أَوْ قَالَ «حَيْثُ أَخْبَيْهُمْ» وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْأُقَةِ.

ثُمَّ تَصِحُّ لِلْأَجْنَبِيِّ فِي الثَّنْثِ مِنْ غَيْرٍ إِجَازَةِ الْوَرَثَةِ لِمَا بَيَّنَاه، وَسَنُسَيِّنُ مَا هُوَ الْأَفْضَلُ بِهِ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى .

قَالَ: وَلَا يَجُوزُ بِمَا زَادَ عَلَىٰ الثُّلُثِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ـ ﷺ ـ فِي حَدِيثِ سَعْدِ

النَّبْيِيتِ، وهوَ أَنْ يَأْيِيَ الْعَدُّو لَيُلَّا.

قُولُه: (إِلَىٰ تَلَافِي بَعْضِ مَا فَرَطَ مِنْهُ مِنَ التَّقْرِيط)، أَيْ: إِلَىٰ تَدَارُكِ بعضِ مَا سَبَقَ منه منَ التَّقصِيرِ.

قوله: (وَمِثْلُهُ فِي الْإِجَارَةِ بَيَّنَاهُ)، يَعْنِي: كما أَنَّ الوَصِيةَ لَا تَجُوزُ في القِياسِ، وتَجُورُ في الاستِحسانِ، فكذلكَ الإجارةُ لا تَجُوزُ في القِياسِ؛ لاَّنَها تَملِيكُ مَنْهعةٍ معدومةِ [٩٨/٣عة]، ولكنَّها جُوِّزَتِ استِحْسانًا دَفْعًا لحاجةِ النَّاسِ.

قولُه: (لِمَا بَيَّنَّاه) ، إشارةٌ إلى وَجِّه الاستِحسابِ مِنَ المنقولِ والمعقولِ.

قولُه: (وَسَنُبَيِّنُ مَا هُوَ الْأَفْصَلُ بِهِ فِيهِ)، أَيْ: في فِعْلِ الوصيَّةِ، أَوْ في قَدْرِ الوَصِيَّةِ، وأشارَ بذلكَ إلىٰ ما قالَ بعدَ ورقةٍ بقَوْلِه: (وَبُسْتَحَبُّ أَنْ يُوصِيَّ الْإِنْسَانُ بِدُونِ الثَّلُثِ).

قولُه: (قَدَالَ: وَلَا يُحُدُوزُ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُبُ)، أَيُّ: قِدالَ القُدُودِيُّ ﴿ إِنَّ ا

رْنِ أَبِي وَقَاصِ مِنْ اللَّهُ مِنْ الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ » بَعْدَ مَا نَغَى بِالْكُلِّ وَالنَّصْفِ ، وَالأَنَّهُ حَقُّ الْوَرَثَةِ، وَهَدَا لِإَنَّهُ انْعَقَدَ سَبَبُ الرَّوَالِ إِلَيْهِمْ وَهُوَ اسْتِعْنَاؤُهُ عَنْ الْمَالِ

وي المختصرة ال<sup>(1)</sup>،

والأَصْلُ في ذلكَ: مَا رَوَىٰ مُحمَّدٌ بِنُ الْحَسَنِ عِلَىٰ في كتابِ ﴿الآثارِ ۗ وَقَالَ: أحترنا أبو حَنِيفَةَ قالَ: حَدَّثَنا عطاءُ بنُّ السَّائِبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاص ﴾، قالَ: دَخَل النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي قَالَ: فقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أُوصِي بِمَالِي كُلَّهِ، قَالَ: «لَا» ، فَقُلْتُ: فَبِالنَّصْفِ؟ قَالَ: «لَا» ، قُلْتُ: فَبَالثِّلُثِ؟ قَالَ: «الثُّلُثُ ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، لَا تَدَعْ أَهْلَكَ يَتَكَفَّفُونَ [٨/٨٥٢٤/م] النَّاسَ»(٢٠).

وفي رِواية «صحيح البُخَارِيِّه: «إِنَّكَ أَنْ تَدَعَ وَرَثَنَكَ أَغْيِبَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ نَدُعَهُمْ عَالَةٌ يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَى٣٥"، ولأنَّ ما شُرعَ لحاجةِ العبدِ تَبْقَىٰ مالِكِيَّتُه فيه بعدّ الموتِ؛ لأنَّ الموتَ لَا يُنافي الحاجةَ ، بَلْ يُحَقِّقُها ، إِذِ الموتُ مَعْنيٰ يُنافي الحياةَ ، وهوَ عَخْزٌ كُلُّه، والحاجةُ نَقْصٌ يَنجَيرُ بالمطلوبِ، ولِهذا قُدِّم تَجهِيزُه، ثُمَّ دِيونُه، ثُمَّ وَصَايَاهُ عَلَىٰ الْإِرْثِ، ويَقَبِتْ مَالِكِيَّتُه في الوصيَّةِ لِيتَدَارَكَ بَعْضَ تَقْصِيراتِه السَّالِهَةِ ؛ لأنَّه يَحتاجُ إلى التَّدارُكِ ، مُقدَّرَةٌ بالثُّلُثِ بالحَدِيثِ ، وَلَمْ تَجُّزْ وَصِيَّتُه بالثُّلُثِ أيصًا في حَقِّ الوَرَثةِ بالحديثِ الآخرِ .

والمَعْنَىٰ فيه: أَنَّ حالَ مَرَصِ الموتِ حالُ استِغنائِه عنِ المالِ، فإذا كانَ كدلكَ؛ كانَ أُولَىٰ النَّاسِ بمالِه أَقربَ النَّاسِ إليه منَ الورثةِ، ولكنَّ استغناءَه عن المالِ في قَدْرِ النُّلُثِ، لَمْ يُظْهِرْه الشرعُ في حَقِّ الأَجْنَبِيِّ، فَتَقَّيْنا حاجَتَه في ذلكَ

<sup>(</sup>١) ينظر: المحتصر القُدُوريُ ٩ [ص/ ٢٤٣]٠

<sup>(</sup>٢) أحرجه محمد بن الحسن في ١٤١٤ الأثار؟ [٢٠/٣] طبعة دار النوادر]، يهدا الإمساد به، والحديث مضئ تحريجه،

<sup>(</sup>۳) مصئ تحریجه،

القدر في حَقُّ الأَجنِّيِّ ، فصَّحَّ إِيصالُ، له به ·

وقد ظَهَرَ استِغْنارُه في حَنَّ الوارثِ ، فَلَمْ يَصِحُّ إِيصاءٌ له أَصْلًا بقولِه على: وفَلَا وَصِيَّةً لِوَارثِ اللهِ اللهِ

والمُغْنَىٰ في ذلك: أنه لو صَحَّ في حَقَّ الوادِثِ؛ يَلزَّمُ قَطِيعَةُ الرَّحِمِ بإِيثارِ المُوصِي بعضَ الوَرَثةِ على البعضِ؛ لأنَّه يَلزَمُ مِن ذلكَ تَأَذَّي مَن لَمْ يُوصَ له.

قُالُوا في حديثِ سَعْدٍ فَوَأَتَّذُ:

منها: أَنَّ مِنْ حَقَّ المريضِ أَنْ يُعادَ -

ومنها: أنَّه لَا بأسَ للإنسانِ أنْ يَسْتَغْنِيَ مِنَ المُّفْنِي وإنْ لَمْ يَأْتِ بيتَ المُغْنِي. ومنها: أنَّ الوَصِيَّةُ بما زادَ على الثَّلُثِ لَا يَجُوزُ.

ومنها: أَنْ عَدَمَ الجَوازِ لِحَقَّ الورثةِ، حيثُ أَسْارَ ﷺ إليه بقولِه: «لَئِنْ تَدَعُ وَرَثَنَكَ أَغْنِياءَ خَبْرٌ»(١٠).

ومنها: أَنَّ المُستَحَبُّ في الوصيَّةِ: أَنْ يُوصِيِّ بِمَا دُونَ الثَّلُثِ؛ لَعُولِهِ النَّلُثُ وَالثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ \*(").

ومنها: أَنَّ الغَنِيَّ الشَّاكِرَ أَفصَلُ منَ الفقيرِ الصَّابِرِ؛ لقولِه عَنَّ النَّاكِرَ أَفصَلُ منَ الفقيرِ الصَّابِرَ: كلامُ بَيْنَ وَرَثَتَكَ أَغْنِياءَ خَيْرٌ الثَّابِرَ: كلامٌ بَيْنَ المَّشَائِحَ أَفْضُلُ ، أو الفقيرَ الصَّابِرَ: كلامٌ بَيْنَ المَشَابِخِ عَيْدٌ مرَّ في كتابِ الهِبَةِ.

馬子文

1

137

į,

H n

20.

Ť

1

-

<sup>(</sup>۱) مضئ تخريجه،

<sup>(</sup>٣) هذا جزه من حديث سعد 🚓 وقد مصح تخريجه،

<sup>(</sup>٣) هذا جزه من حديث سعد ﴿ وقد مضئ تخريجه ،

<sup>(</sup>٤) هذا جزء من حديث سعد الله وقد مضئ تخريجه.

ر في عامَّةِ رِواياتِ الحديثِ المُذكررِ رُوِيَ: «الشَّطْرُ»، مكانَ «النَّصْفِ»، وهوَ معنى النَّصفِ.

والعَالَّةُ: جَمْع عائِلٍ ، وهوَ الْفَقيرُ .

تَكَفَّفُ السَّائُلُ واشْتَكَفَّ: إذا بَسَطَ كُفَّهُ بِالسُّوَّالِ، أو<sup>(۱)</sup> سَأَلَ انتَّاسَ كَفًّا [-،،،،ر) مِنْ طعامٍ، أوْ ما تَكُفُّ الجَوْعَةَ، كذا في «الفائِقِ» (۱) في الشِّينِ مع الطَّاءِ. قولُه: (لَمْ يُطْهِرُهُ)، الضميرُ البارِزُ ميه، وهي قولِه: (وَأَظْهَرُهُ)، إلى الاستغناءِ.

قولُه: (تَحَرُّزَا عَمَّا يَتَّفِقُ مِنَ الْإِيفَارِ)، أي: احترازًا عَمَّا [٢٥٩١٨] يَتَّفِقُ مِن رينار المُوصِي بعضَ لورثةِ على البعضِ في الوصيَّهِ؛ لأنَّه حيثنلٍ يَتَأَدَّىٰ البعضُ لآحرُ، فيُفضِي ذلكَ إلى قَطْعِ لرَّحِمٍ، وهوَ حَرامٌ بالنَّصَّ.

قُولُه: (عَلَىٰ مَا نُبَيْنُهُ)، إشارةٌ إلىٰ قربِه عندَ قولِه: (وَلَا تَجُوزُ لِوَارِثِهِ، وَلِأَنَّهُ بُنَاذًىٰ الْبَغْضُ بِإِيثَارِ الْبَغْضِ)،

قُولُه: ﴿ وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ \* الْحَيْفُ فِي الْوَصِيَّةِ مِنْ أَكْتَرِ الْكَبَائِرِ \* (\*)).

وقع مي الأصل: (إما)، والمثبت من (إما)، والعا؟ ( والع)، والع)، وهو الموافق ليمًا وقع في العائق».

 <sup>(</sup>١) ينظر: «الثائق في غريب الحديث» للزمخشري [٢٤٤/٢].

 <sup>(</sup>٣) أحرجه النَّ مَرْدُويه في المسيرة كما في الفسير الله كثيرة [٤٩٣/١]، عن النَّنِ عَبَاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ
 (٣) أحرجه النَّ مَرْدُويه في الوصابة مِن الْكَبَائِرِ اللهِ قال اللهُ عَلَيْ اللهِ عَنِي الْوصابة مِن الْكَبَائِرِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَنْ الْكَبَائِرِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْدِ اللهِ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللهِ عَلْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ عَ

وأحرجه الدارفطي في المشنه؟ [١٥١/٤] ، والطراني في المعجم الأوسط؛ [رقم/٨٩٤٧] :=

## قال. إِلَّا أَنْ يُجِيرِهَا الورنَةُ بَعْدَ مَوْتِهِ وَهُمْ كِبَارٌ لِأَنَّ الإَمْتِنَاعَ لِحَقَّهِمْ وهُ:

ولما في صحّة هذا الحديثِ نَظَرُ، ومع هذا يُرُوئ اللَّهُ بالحاءِ المهمة الممتوحة وبالباءِ الساكة ، بمعنى: الجَوْرِ، ويُرُوئ بالجيم والنُّونِ المفتوحتينِ ، بمعنى: الجَوْرِ، ويُرُوئ بالجيم والنُّونِ المفتوحتينِ ، بعني: «المَيْل»، منه قولُه تعالى ﴿ فَكُنْ خَافَ مِن تُوصِ جَمَعًا أَوْ إِثْمَا ﴾ [النواء ١٩٢]. وفَسَرُوه في الآيةِ بالوصيَّةِ بما رادٌ على الثُّلُثِ، وبالوصيَّةِ للوارثِ.

وَ لَكُنَّ قَالَ فِي ﴿ الْغَرِيبَيْنِ ﴾ : وفي الحديثِ: ﴿ إِنَّا نَرُّدُ [مِنْ] (١) جَنَفِ الْمَظَالِمِ مَا يُرَدُّ مِنْ جَنَفِ المُوصِي ﴾ (١).

وقالَ في «الهائقِ»: «اللجائف: المَيْلُ، والجَنَفُ والإِجْنَافُ كدلكَ، ومنه حديثُ عُروةً ﴿ يُرَدُّ مِنْ صَدَقَةِ الْجَانِفِ فِي مَرَضِهِ مَا يُرَدُّ مِنْ وَصِيَّةِ الْمُجْيِفِ عِنْدَ مَوْتِهِ السَّامِ اللهِ هنا لفظُ «الفائقِ» (؛).

قُولُه: (إِلَّا أَنْ يُجِيزَهَا الورثَةُ). وهوَ لَفُظُ القُدُّورِيِّ، وهوَ استثناءٌ مِنْ قولِه:

والسبهة في قالسس الكبرئ؟ (٢٧١/٦]، مرفوعًا من حديث ابن عَبَّاسٍ ﷺ بلفظ قالإِضْرَارُ فِي المؤخِرَارُ فِي المؤجِنَةِ مِنَ الكَبَائِرِ؟ هذا لفظ البيهدي.

وأخرجه: سعيد أبن منصور عي قسنمه [رقم/٣٤٢]، ومن طريقه البيهةي في قالسنن الكبرى و أخرجه: سعيد أبن منصور عي قسنمه [رقم/٣٤٢]، ومن طريقه البيهةي في الأوصِئة والإصرار فيها مِن الْكَبَائر .
قال البيهةي \_ عقه \_: قعد هو الصحيح موقوف . ورَّدِيَ مِن وجه آخر مرفوعاً، ورَفْعُه ضعيف . وقال ابن أبي لعر العالوا . إنَّ رَفْعه لا يصح ، وإنما هو من كلام ابن عباس مسمه ينظر . قالتيه على مشكلات الهداية الابن أبي ثعر [٥/٩٤] ، وقالدراية في تحريج أحاديث الهداية الابن حجر [٢٨٩/٢]

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوضين، ريادة من (ن)، والع1، وهو موافق لِمَه وقع في اللَّمْرِيتَيْنِ ١٠

<sup>(</sup>٢) يظر العربين الأبي عبيد الهروي [١/٧٧].

 <sup>(</sup>٣) أخرجه أبو دارد في قمراسيله، [رقم/١٩٤]، س طريق العثاس بن الوليد بن مَرْبَد، عن أبيه، عن
 الأوزاعي، عن الزهري عن عُروة ١٩٤٨ه.

قال أبو داود: دهذا الحديث، لا يصح رأبُّه،

 <sup>(2)</sup> ينظر «الماثق في عريب الحديث» للرمخشري [٢٣٩/١].

رولا بشوراً بما واد على الثُّلُث).

قال شبعُ الإسلام هلاة الدّين الأسبيجائيُ الله في الشرح الكافي الدولةِ ومر وأنثر من الثّلث و لم يخر العصلُ على النّلث إلّا أنْ لِحيزها الورثةُ بعد موته وهذ كارٌ و لأنّ عدم الصّحه لحقهم، فوتني رضّوا بشقوطِ حقّهم ونقد تصرُّفه.

ولؤ أحرُّوا في حياته ، ثُمَّ ردُّوهُ بعد موته ؛ كان لهم ذلك ، وكذلك إنَّ كانت برمينُهُ الوارث فهر على هذا ، إنَّ أجازُوها بعدُ الموتِ ؛ ليس لهم أنْ يرْجَعُوا عنْ . ك ، رانُ كان في حال الحياة ؛ لهم أنَّ يرُجَعُو بعدَ الموتِ ، وهذا عندَنا ،

وقالَ ابنَّ أبي لَيْلَى: ليسَ لهم أنْ يَرْجِعُوا في الوجهَيْنِ؛ لأنَّ حَقَّهم تَبَت في مرس الموت، فأمّ إدا مات تبيَّن أنَّهم أسقَطُوا حَقَّهم بعدَ ثبوتِه، فَصَحَّ<sup>(١)</sup>.

ولما أنَّ حقهم ثبت عندَ الموتِ؛ لأنَّه إنَّما يُخْكُمُ بكُوْنِ المربضِ مَرَضَ نموت هند الموتِ، ولكنَّه يُشتندُ إلىٰ أَوَّل المَرَضِ بعدَ ذلكَ، والاستنادُ لَا يَعْمَلُ لا في لمائم، وتصرُّفهم حينَ وَقَع رجازةً وقع لغُوّاً؛ لأنَّ لهم مُحرَّدَ حَقِّ حينئذِ لَا ممعه لمثك، علا يَثَنت له خُكُمُ الإجازةِ وهوَ مُنْقضٌ،

وإنَّ طهر أنَّه كان ثابِتًا ؛ لأنَّ ذلكَ الحَقَّ يَنقَبُ حقيقةً إلاه، ١٥٥ه) عندَ الموتِ ، ولم أَصْلُما إحازتهم قبُله ؛ لأَنطَلْنا الحقيقة بعد الموتِ بذلك، فلَا يَخُوزُ ؛ لأَنَّ إرْمِه بِنْعَلَان مُحرُّد حَقَّ لا يِذُلُّ على الرَّصا بِبُطْلان حقيقةٍ لملكِ.

وقال مُحمَّدُ عِنْ اللَّوْمِيَّةِ فِي اللَّكَتَابِ ! بَلَعَنَا ذَلَكَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودِ اللَّهِ ، يَغْنَي: إنَّ إحارة الورثةِ للوَصِيَّةِ قِبَلَ الموت لَسُنَ بِشَيَّةِ » .

ا ينظر الاحسادف أبي حليمه والبن أبي ليلئ» لأبي يوسعب إص ٨٢١

يَتَبُتُ عِنْدَ الْمَوْتِ فَكَانَ لَهُمْ أَنْ يَرُدُّوهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ ، بِخِلَافِ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ لِأَنَّهُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحَقِّ فَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا عَنْهُ ؛ لِأَنَّ السَّاقِطَ مُتَلَاشٍ .

غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يُسْنَد عِنْدَ الْإِجَارَةِ، لَكِنَّ الْاسْتِنَادَ يَظْهَرُ فِي حَقِّ الْقَائِمِ
وَهَذَا قَدْ مَضَىٰ وَتَلَاشَىٰ، وَلِأَنَّ الْحَقِيقَةَ تَثْبُتُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَقَبْلَهُ يَثْبُتُ مُجَرَّدُ
الْحَقِّ، فَلَوْ اسْتَنَدَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ يَنْقَلِبُ حَقِيقَةً قَبْلَهُ، وَالرِّضَا بِبُطْلَانِ الْحَقِّ لَا
يَكُونُ رِضًا بِبُطْلَانِ الْحَقِيقَةِ وَكَدَا إِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ وَأَحَارَهُ الْبَقِيَّةُ
فَحُكْمُهُ مَا ذَكَرُدَهُ.

🥵 غاية البيال 🗞

قولُه (فَكَانَ لَهُمْ أَنْ يَرُدُّوهُ) ، آيْ للورثَةِ [١٩٩٠ه ؛ قال أَنْ يَرُدُّوا مَا أَجَازُوا مِنَ لوَصِيَّةِ الزَّائدةِ على النُّلُثِ بعد مَوْتِ المُوصِي إذا كانَتْ إجازتُهم في حياتِه ، محلافِ ما إذا كانَتِ الإجازةُ بعد لموتِ ، حيثُ لا يَكُونُ لهم الرَّدُّ بعدَ ذلكَ ؛ لائهم أَسقَطُوا حَقَّهم بعدَ ثُبوتِه .

قولُه: (لِأَنَّ السَّاقِطَ مُتَلَائِسٍ)، يَتعلَّقُ بقولِه: (فَكَانَ لَهُمْ أَنْ يَرُدُّوهُ)، يَعْنِي: إنَّما كانَ للوَرَثةِ رَدُّ مَا أَحازُوه في حَابِ حياةِ المُوصِي؛ لأَنَّ ,جارتَهم كانَتْ ساقطةً حيننڍ لِعَدَمِ مُصادَقِيها مَحَنَّها؛ لأنَّ الحَقَّ لَمْ يَثْبُتْ لهم إِلَّا عندَ المَوْتِ، فلمَّا كانَتْ تلكَ الإجازةُ ساقطةً كانَ لهم رَدُّها؛ لأنَّها لَمْ تَكُنْ مُعَنَبَرةً.

ولَا يُقالُ. إذا تَبَتَ حَقَّهم عندَ الموتِ، يستَندُ ذلكَ إلى أَوَّلِ المَرَصِ، فِالْمَوْتِ يَطَهُّرُ أَنَّ حَقَّهم كَانَ ثَابِتًا قَبْلَ الْمُوتِ، فَيَصِحُّ إِجَارِتُهم.

لأنَّا نَقولُ: الإجازةُ حينَ وَقَعَتْ سَقَطَتْ وتَلاَشَتْ؛ لِعَدَم مُصادفتِها مَحَنَّها، وأَثَرُ الاستمادِ إِنَّما يَظْهَرُ في القائمِ لَا في المُنكاشِي، كما في العُفُودِ المَوفُوفةِ إذ لَحِقَتْها الإجارةُ، فإلما تَصِحُّ إذا كانَ المَعقُودُ عليه قائِمَّ لَا هالِكَ، وكثُوتِ المِلْكِ في المَغصُّوبِ إذا أَدَّى ضمالَه.

چ غابه السبال چھ

قولُه: (وَكُلُّ مَا جَارَ بِإِجَارَةِ الوَرقَةِ بِتَمَلَّكُهُ الْمُجِرَّ لَهُ مِنْ قِبَلِ الْمُوصِي عِنْدُمَا، رعِنْدَ الشَّافِعِيِّ عَنِيْهِ، مِنْ قِبَلِ الْوَارِثِ)، دَكرَه تَعرِيعًا،

قَالُ فِي قَمَحْتَصِرِ الأَسْرَارِ ۗ: قَإِدَا أَوْضَىٰ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، فَأَجَازَتِ الوَرَثَةُ ؛ كَانُ تُمْبِكُا مِنَ المُيَّتِ ، وكذلكَ الوَصِيةُ للوارِثِ خِلافَ أَخَدِ قُوْلَيِ الشَّافِعِيِّ: يَكُونُ هَبَةً مِنَ الوَرَثَةِ ، [إِنَّ قُنضَتْ صَحَّتْ ، وإِلَّا بَطَلَتْ (١٠)» .

١١) و االمهدب في فقه الإمام الشاهعي، للشيراري [٣٤٢/٢].

أخرجه: أبو داود في «المراسيل» [رقم/ ٣٤٩]، والدارقطني في «سته» [٩٧/٤]، ومن طريقه البيهةي في «السن الكبرئ» [٢٦٣/٦]، وعبرهم من طريق البن خُرَيْح، عَنْ عَطَاءِ الْحُرَاسَايِئِ، عَنْ عَبْاسٍ عَبْدُورُ اللهِ عَبْدُورُ الْوصِيَّةُ لُوارِثِ، إِلَّا إِنْ شَاءَ اللَّورثَةُ»

قال أبو داود ـ عقب تخريجه ٢٠ دعطاء الحراساني لم يُذرك بن عباس ولم يُره٠٠.

وقال ابنَّ حجر الهدا إساد ظاهره الصحة ؛ إذ المُشَادر أن عطاء هو ابن أبي رباح ، قلو كان كذلك ، لكان على شرط الصحيح ، لكن عطاء المذكور هو الخُراساييّ ، وفيه ضَعْف ، ولم يشمّع مِن ابن عناس ١- ينظر ، الموافقة النُخْبُر النَّخْبُر النَّرَبُ لابن حجر [٣٢٢/٢] .

٣) ما بين المعقوطتين، ريادة من: قالماء قعاله وقطالا اله والماله والراك،

قال، ولا يَحُوزُ لِلْفَائِلِ عَامِدًا كَانَ أَوْ خَاطِئًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مُنَاشِرًا) لِقَوْلِهِ وَلَا يَحُورُ لِلْفَائِلِ، وَلا يَحُورُ لِلْفَائِلِ، وَلا يَحُولُ مُنَاشِرًا) لِقَوْلِهِ وَهِيئَةً لِلْفَائِلِ، وَمَا يَعْدُ لِلْفَائِلِ، وَهِيئَةً لِلْفَائِلِ، وَمَا يَعْدُ لَا مُنَاشِرًا لِلْفَائِلِ، وَهِيئَةً لِلْفَائِلِ، وَمَا يَعْدُ لَا مُنَاشِرًا وَهِيئَةً لِلْفَائِلِ، وَمَا يَعْدُ لَا مُنَاشِرًا وَهِيئَةً لِلْفَائِلِ، وَمَا يَعْدُ لَا مُناشِرًا وَمِنْ اللّهُ وَمِنْ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ اللللللللللللّهُ الللللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللللللّهُ الللللللّهُ الللللللل

[١/١٩٦٠/١] الإحارة إنصاء لغفد الموصي،

قَالُوا: مِلْكَ للوارِثِ مَلَكَه بِمَوْتِ المُوصِي، فَوَحَتَ أَنْ يَكُونَ تَعَلِيكًا مِنْ ، كُنْ لُو وَهَبٌ مِلْكَ نَفْسِه ،

قُلْمًا: مِلْكُ الوارِثِ عَدَمًا مِلْكُ مُرَاعَىٰ، فإدا أَحَارَ عَقْدَ المُوصِي ردَّ البِنْكِ وأَسْقَطَ خَفْهُ عنه، فَمَذَ فيه خَقُ المَيْثِ، والمَعْنَىٰ في الهِتةِ المُبْتَدَأَةِ أَنَها نَفَيْزُ إلى لَفْظِ بُصِحُ ابتداءُ العَقْدِ به، فلَمَّا لَمْ يَفْتَغِرُ هنا إلىٰ لَفظٍ يَجُورُ انداءُ العَقْدِ نه، لهٰ يَكُنْ تُملِيكًا مِنَّ الوارثِ.

وفائدةً تَملُكِ المُجَازِلَه، وهوَ المُوصَى له مِنَ المُوصِي صَحَّتِ الإحارةُ مِي المُشَاعِ (1) ، وكونُه مِلْكًا له قبلَ السَّلِيمِ، وكونُ الوارثِ مُجُورًا بالسَّلِيمِ بعدَ الإجازةِ، ولؤ كانتُ هِبةً مُتَداةً منَ الوارثِ؛ الفكسَتِ الأحكامُ، فعلى ما قال الشَّافِعيُّ بلاً: لا حَبْرَ على النَّسلِيمِ، ولا مِلْكَ قتلَ النَّسلِيمِ.

قولُه: (قَالَ ۚ وَلَا يُحُورُ لِلْقَاتِلِ) ، أيَّ: قَالَ الفُدُورِيُّ ١٣٠٨ في المختصرِ ١٠١٠

<sup>(</sup>١) في الأصل فالشارع، والمثب من فانه، وقواقه، وقوم، وقام

<sup>(</sup>١) ينظر المحتصر القُدُّورِيُّ [ص/ ٢٤٦]

<sup>(</sup>٣) ينظر الالتحريدة [١١/١١/١١]، المستوطاة [١/٣٧]، عبدالع المسائم؟ [١٧١٧]

<sup>(1)</sup> حجر الألمدونة؛ لسحون [٣٤٧/٤] ، والأثلثين في المفة المالكي؛ للقاصي عبد الوفات [٢١٩. ٢]

وعنِ اللَّمَافِعِيُّ بِهِ اللَّهُ قَالَوانِ: هي (١٥٠٠٠/١) قولِ: تصحُّ ، [وفي قولِ: لا تَصحُّ إِنَّ ، وهي قولٍ: فرَّقَ بينَ الوصيةِ للجارحِ قبلَ الوصية ، وبينَ الجارحِ بعد الوصيةِ له ، فإنَّه مُسْتَعجِلٌ لحَقَّه كالإرثِ ، كذا مي «وجيزِهم»("".

احتَجَّ مَن جَوَّز: بِأَنَّه (٣) أَجبيٌّ منه ، فصَحَّتِ الوصيةُ له (١) كغيْرِ القاتسِ ،

ولنا: مَا قَالَ مُحمَّدٌ عِلَيْهِ فِي «الأصلِ»: بَلَعَنَا عَنْ عَلِيٍّ عِلِيَّةٍ: أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ مِلْقَالًا عِنْ عَلِيٍّ عِلَيْهِ: أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ مِلَاتٍ مِلِكُ، وعَنْ عَلِيٍّ إِنَّ فِي اللَّاسِرِهِ وَغِيرِهِ أَنَّهُ مِلْقَالًا مِلِكُ مِلْمَاءً اللَّهِ مِلَا مُخَلِفَ [له] (١)، فَخَلَّ مَحَلَّ الإِجماع».

ورُوي عنْ عَبِيلةَ السَّلْمَانِي ﴿ فَي كُنُبِ التَّفاسِيرِ أَنَّه قَالَ: لَمْ يُوَرَّثُ قَاتَلُ معدَ صاحبِ البَقَرةِ (٧)، ولأنَّ القاتلَ استَعْجَلَ مَا أَجَّلَه اللهُ ؛ لأنَّ المُوصَىٰ له يَتَمَلَّكُ الوصية بعدَ موتِ المُوصِي، فبالقتلِ استَعْجَلَ ذلكَ، فيُرَدُّ عليه، كما في الوارثِ إذا قَتَل مُورِّنَه يُحْرَمُ الميراثُ؛ لأنَّه استَعجَلَ مَا أَخْرَه اللهُ تعالىٰ.

أَوْ نَقُولُ الوصيةُ يَنتَقِل المِلْكُ فيها بعدَ الموتِ، فَيَمْنَعُ منه القَتلُ كالإِرْثِ، ولاَنَّ المُوصَى له شريكُ الوارثِ، يَزِيدُ حَقَّه بزيادةِ المالِ، ويَنْقُصُ [١/٢٦٠/٨] بنقصاذِ المالِ، فإذا أسقَط القتلُ أحدَ الحَقَيْنِ؛ أسقَطَ الآخَرَ.

١١) ما يبن المعقرفتين: ريادة من: إنه، واغه، و«فا٢١، و«م».

<sup>(</sup>١) ينظر اللوجير/مع العرير شرح الوجير؛ للغرالي [٢٠/٧]

<sup>(</sup>٣) هي الأحمل. «أنه»، والمثبت من: «د،»، و«عا٢»، و«ع، و«م».

 <sup>(1)</sup> في الأصل الهما، والمثبت من الان، والعالا، والحا، والماء.

<sup>(</sup>٥) عابين المعقومتين ريادة من «٢٥، و٣ع»، والقا٢٥، والام»، والراء،

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين " زيادة من: الاغلاء والقالاة، والاملاء والرا

 <sup>(</sup>٧١ أحرجه ابن أبي حاتم التعسيره الـ [١٣٦/١]، وأبن حزم في المحلئ [١٨٠/١٨]، والبيهقي
 في السنى الكبرى الـ [٢٠/٦]، من طريق مُحَمَّدِ بني سيرينَ عَنْ عَبِيدَ أَهُ السَّدَمَائِيَّ عَنْ بِهِ

موليد البدال الله

يُوضَّحُه: أنَّ الميراثَ يَتَعلَّقُ بسببِ لَا يَنْفَسِخُ ، والوصيةُ تَتَعَنَّقُ بسببِ يَنْفَسِخُ ، فإذ مَنعَ القتلُ أَقُوىَ الحَفَيْنِ ؛ فَلَأَنْ يَمْنَعُ أَضِعَفَهما أَوْلَى ·

فإنْ قِيلَ: يَجُوزُ أَنْ يَمنَعَ الإرثَ ما لَا يَمْنَعُ الوصيَّةَ كَالْكُفْرِ.

قُلْنا: الكُفّرُ لَمَّا مَنَعَ الإرثَ مَنَعَ الوَصِيَّةَ ؛ لأنَّها لَا تَجُوزُ للحَرْبِيُّ ، فكدلكَ الفَقْلُ يَجِبُ أَنْ يُؤَنِّرَ في الوصيَّةِ ، ولأنَّ المُوصَى له بالجُرْحِ استَعجَلَ ما أُخَّرَ ، اللهُ تعالىٰ عنه بفِعْلِ مَحظُورٍ ، فصارَ المقتولُ كالحَيُّ في حَقَّه ، فهوَ كالوارثِ إذا جَرَحَ [المُورُثَ] (١) .

ولا يَلْزَمُ أُمَّ الرَلَدِ إِذَا تَتلَتْ مَوْلاها؛ لأَنَّ عِثْقَها يَجُوزُ أَن يَتَعَلَّقَ بالموتِ، ويَجُوزُ أَن تَتقدَّقَه مَأَنْ مَعْتَقَها، فَلَمْ تَستَعْجِلْ مَ حَكَمَ اللهُ يِتأخيرِه، والوصيةُ لَا تُمَلَّكُ إلَّا بالموتِ.

فَإِنْ قِيلَ: المُوصِي بعدَ الجَرْحِ يَقْدِرُ على الرَّجوعِ عَنْ وَصِيَّتِه ، فإذَا لَمْ يَفَعَلُ ؛ عَمَّدُ رَضِيَ بِهَا ، وَ لَمَجْرُوحُ لَا يَقْدِرُ عَلَى إسقاطِ الإِرْثِ ، فَلِذَلَكَ سَقَطَ الإرثُ.

قُلُنا: إذا سَقَطَ بالقترِ ما لَا يَصِحُ الرجوعُ عنه ، فأَوْنَى أَد يَسْقُطَ ما يَصِحُّ الرجوعُ عنه .

فَوْنْ قَبِلَ: عَتِبْرُ الْوَصِيَّةِ بِالْمِيرِ،ثِ لَيْسَ بِصَحَيْحٍ؛ لأَنَّ مَجِلَّ كُلُّ وَاحَدٍ مَخْتَنْفٍ؛ لأَنَّ مُسْتَجِقُ الْمِيرَاثِ: القريبُ، ومُسْتَجِقَّ الوصَيْقِ: الْبَعِيدُ.

قُسَا: افتراقُهما مِنْ هذا الوحهِ لَا يَمْنَعُ استواءَهما في أَنَّ كُلَّ واحدِ منهما يُخْرَءُ سببِ القَتْسِ، أَلَا تُرَى أَنَّ مَا يُشْتَخَقُّ بِعَفْدِ النَّكَاحِ عَيْرٌ مَا يُشْتَحَقُّ بِالقَرَابَةِ، فإنَّ الأُمَّ تَسْتَجِقُ دَلقَرَابَةِ عَنِ ابنِهِ ، ولَا تَشْتَحِقُّ مَانِكَحِ ، وعَكْسُه الزَّوجةُ ، ثُمَّ افتراقُهما مِنْ

<sup>(</sup>١) - ما بين المعتوفتين: ريادة من: ٥٠٤١ و١١٤١ و الغالدو اما، والراه

وَرَأَةُ اسْمُحُولُ مَا أَحِلُهُ اللَّهُ فَيُخْرِمُ ۚ لُوصِيَّهُ كَمَا يَخُرُّمُ الْجِيرَ ثُّ.

و مان الشَّافِعِيُّ: تَجُوزُ لِلْقَاتِلِ وَعَلَىٰ هَذَا الْحِلَافِ إِذَا أَوْضَىٰ لِرَحُلِ ثُمَّ إِنَّهُ وَمَ الْمُوصِيَ تَنْطُلُ الْوَصِيَّةُ عِنْدَنَا ، وَعِنْدَهُ لَا تَبْطُلُ ، وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ فِي الْفَصْلَيْنِ مِ يَثَنَّاهُ .

وَلَوْ أَجَازَتْهَا الْوَرَثَةُ ؛ جَازَ عِنْدَ أَبِي حَبِيفَةَ وَمُخمّدٍ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا بِخُورُ ؛ لِأَنَّ جِنَايَتُهُ بَاقِيَةٌ وَالإِمْتِنَاءُ لِأَخْبِهَا .

📲 غايه البيان 🗫

هدا الوجهِ لَا يَمْنَعُ استواءَهما في الحِرْمانِ بسببِ الْقَتْلِ

قَالُوا؛ مَنْ صَحَّتْ له الوصيةُ إذا لَمْ يَكُنْ قاتِلًا ، صَحَّتْ إذا كانَ قاتلًا كالصَّبِيِّ . قُلْما: الصبيُّ لَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْله القَوَدُ، فَلَمْ يَتعلَّقُ به حِرْمانُ الوَصِيةِ ، والبالغُ بلايه .

قَالُو: مَا لَا يَمْنَعُ الوَصِمةُ في الصغيرِ ، لَا يَمْنَعُها (١) في الكبرِ ، أَصْلُه: حَفْرُ البِئْرِ . قَالُنا لَا نَسَلَمُ أَنَّ حَفْرَ البِئرِ قَتَلٌ ، والمَعْنىٰ في الحافرِ [٢ . ٥٠٠] أنه لَمْ يُوفِعْ فِي الحافرِ [٢ . ٥٠٠] أنه لَمْ يُوفِعْ فِي الواقعِ ، ولَا فيما اتَّصلَ به ، فَلَمْ يَمْنَعِ الوصيةَ بِفِعْلِه ، والمُبشِرُ أَوْفَعَ لَفِعْلَ فِي المقتولِ ، فَأَثَرَ ذَلكَ في استحقاقِ مَا يُسْتَحَقَّ بِالموتِ كالميراثِ .

قُولُه: (فَيُحْرَمُ الْوَصِيَّةَ)، عَنَى صَيغةِ الْمَبْنِيِّ لَلْمَفْعُولِ، و(الْوَصِيَّةَ). منصوبٌ؛ لأنَّه ممعولٌ ثانِ بَقِيَ على حالِه، والأوَّلُ فامَ مَقامَ الفاعلِ.

قولُه: (وَلَقَ المعروم أَجَارَتُهَا الْوَرَثَةُ ، جَارَ عِنْدَ أَبِي حَبِيقَةَ وَمُحَمَّدِ ﷺ . وَقَالَ أَنُو تُوسُفَ ﷺ . لَا يَحُورُ ) (٢٠ ، ذَكرَه عدى سَبِيلِ التَّفرِيعِ .

 <sup>(</sup>١) عي الأصل اليسمه ١١، والمثبت من الدنا، والعا٢٥، والعالف والعالم، والراء.

<sup>(</sup>٢) قال بي االتصحيح؛ [من ٤٦٥] وعلى قولهما فشي لأثنة كما في الرسم اهـ قال الفدوري=

و عابة البيان ﴿

قَالَ الفُدُورِيُّ في كتابِ «التَّقرِيبِ» ﴿ إِذَا أُوصَىٰ لَقَاتَلِهِ ، وَأَجَازَتِ الوَرِثَةُ ۥ [الم بَجُزً] ۚ ` ، وقَالَ مُحمَّدٌ ﴿ إِنَّهُ ۚ يَجُوزُ .

لأبي يوسفَ على أنَّ مَنْعَ الوصيةِ للقاتلِ لِحَقَّ اللهِ تعالَىٰ عُقربةٌ على ما فَعَله مِنَ القَتلِ، فصارَ كالحَدَّ، ولأنَّه حُرِمَ الوصيةَ لأَجُلِ القَتلِ، كما حُرِمَ الميراثَ، فودا لَمْ تَعْمَلِ الإجازةُ في أحدِهما، كذلكَ في الآخرِ،

ولمُحمَّدٍ هِجِ: أَنَّ المنعَ منَ الوصيةِ لِحَقِّ الوارثِ؛ لأنَّ المالَ يَكُثُّر منى بَطَلَتْ، وَوَقَفَتُ (\*) على إجازتِهم، كالوصيةِ مجمعِ المالِ، والوصيةُ للوارثِ،

قَالَ الْقُدُورِيُّ ﴾: وقدُّ رُوِيَ عنْ أَبِي حَنِيفَةً ۞ مِثْلُ قولِ مُحمَّدٍ ۞.

وقالَ في الشرح الطَّحاوِيُّ الأَّ: الوفي كُلِّ مَوضِع يَحتاحُ إلى الإجارةِ ، فإنَّما يَجُوزُُ ( ) إذا كنَ المُجِيزُ مِنْ أهلِ الإجازةِ نحو ما إذا أجازَ ، وهوَ بالعِ عاقِلُ صحبحُ ، ولوَ أجازَ وهوَ مجنونٌ أو صغيرٌ ؛ لَمْ نَجُزُ إجرتُه اللهِ .

ثُمَّ قَالَ في فشرح الطَّحاويُّ؛ ﴿ ﴿ وَوْ أَجَازَ بِعَضُ الْوَرَثَةِ، وَلَمْ يُجِزِ البِعضُ، فَفِي حَقَّ الَّذِي أَجَازَ؛ كَأَنَّ كُلَّهِم أَجَازُوا، وفي حَقَّ الَّذِي لَمْ يُجِزْ؛ كَأَلَّ كُلَّهِم لَمْ يُجِيزُوا.

وبيانُ ذلكَ: إدا ماتَ ارَّجُلُ وترَكَ اثنَيْنِ، وأُوصَىٰ لِرَجُلِ بِنِصْفِ مالِه،

في النجريدة [٢١/٨]: قال أصحابها لا نصح الوصية للقاتل وإن قتل العوصي له العوصي
 يعد الوصية بطلت الوصية - وأثره في االعبسرط» [١٧٧/٢٧] .

 <sup>(</sup>١) في الأصر: «لا يصبح»، والعثبت س' (١٠٠)، والغالم»، والعماء والمماء والرا

<sup>(</sup>٢) في الأصل الفوقعة، والمثبة من الها، وافالاً، واغَّا، والماا، والرَّاء

<sup>(</sup>٣) سطر اشرح محتصر الطحاري؛ للْأَسْبِيجَابِيُّ [ق/٣١٠].

 <sup>(1)</sup> هي الأصل اليجير، والمثبث من الداء وقفا؟ اء وقعاا، والماء والراء

وَنَهُمَا أَنَّ الْاِمْتِنَاعَ لِحَقَّ الْوَرَقَةِ لِأَنَّ نَفْعَ نُطْلَابِهَا يَعُودُ إِلَيْهِمْ كَنَفْعِ بُطْلَابِ لَبِيراتِ، وَلِأَنَّهُمْ لَا يَرْضَوْنَهَا لِلْقَاتِل، كَمَا لَا يرْصُوْنِهَا لأحدهم.

قَالَ. وَلَا تَجُوزُ لُوارِثِهِ ؛ لِقَوْلِهِ ـ ١٨ - ﴿إِنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ أَعْطَىٰ كُنَّ دِي حَقٌّ خَفَّهُ ،

وَاحَارُتِ الْوَرِثَةُ ؛ فَالْمَالُ بِينهِم أَرِبَاعٌ ، لِلمُّوصَى لَه رُبُعَانٍ ، [وهوَ النَّصَفُ ورُبُعَانِ اللائتينِ]'''، لكُلِّ واحدٍ منهما رُبُع المالِ، ولمَوْ لَمْ يُجِيزُوا للمُّوصَىٰ له تُلُثُ المالِ، والنُّلُنادِ للاثنَيْنِ لكُلِّ [واحدٍ]'' منهما ثُنُثُ المانِ.

راؤ أجازَ واحدٌ ، وَلَمْ يُحِزِ الآخرُ ؛ جازَ في حَقَّ الَّذي أجازَ ، كَانَّهما أجازَا ، وَنُعْطَىٰ له ثُلُثُ المالِ ، وفي حَقَّ الَّذي لَمْ يُحِزْ كَانَّهما لَمْ يُحِيرَا يُعْطَىٰ له ثُلُثُ المالِ ، والمافي يكولُ للمُوصَىٰ له ، فيُجْعَلُ المالُ على اثنَيْ عَشَرَ ؛ لمحاجِبْنا إلى الثُلُثِ واللَّيْعَ ، فالرُّبُعُ للَّذي أجازَ \_ وهوَ ثلاثةُ أَسْهمٍ \_ والثَّلُثُ للَّذِي لَمْ يُحِزْ \_ وهوَ أربعَةٌ \_ والرَّبُعُ نَدِي لَمْ يُحِزْ \_ وهوَ أربعَةٌ أَسْهمٍ \_ والثَّلُثُ للَّذِي لَمْ يُحِزْ \_ وهوَ أربعَةٌ \_ والرَّبُعُ نَدَى أَمْ يُحِزْ \_ وهوَ أربعَةٌ .

نولُه: (وَلِأَنَّهُمْ لَا يَرْضَوْنَهَا لِلْقَاتِلِ، كَمَا لَا يَرْضَوْنَهَا لِأَخَدِ مِنْهُمْ)، أَيْ: لَا يَرْضَىٰ الورثةُ الوصيةَ للقاتلِ، كما لَا يَرْضَوْنَ لأحدِ الوَرَثةِ،

بيانُه: أنَّ [١٦٦٠٨/٨] المريض مَحْجُورٌ عنِ النَّصرُّفِ في مالِه لِحَقَّ الوَرثةِ إِلَّا فيما اسْتَقْنَىٰ الشَّرعُ عنْ حَقِّ الورثةِ، والثَّرْعُ إِنَّما اسْتَثْنَىٰ الثَّلْثَ في حَقِّ مَنْ لَمْ يَتَأَدَّ به الورثَةُ، لَا في حَقِّ مَنْ لَمْ يَتَأَدَّوا، والورثةُ يتَأذَّوْنَ بِوَضْعِ الْمالِ عبدَ القاتلِ، كما يتأدُّوْنَ بوَضْع المالِ عندَ الوارثِ، فَبَقِيَ الحَجَّرُ لتعلُّقِ حَقَّ الورثةِ كما كَانَتْ.

قُولُهُ: (قَالَ: وَلَا تَجُوزُ لُو رَبِّهِ) ، أَيْ: قَالَ القُدُّورِيُّ في المختصرِه، ، وتمامُه

 <sup>(</sup>۱) في الأصل ٔ دوللاثنين ١٠ والمثبت من: الدال، والفا٢٥، والاعا، والمال، والراه.

۱۱) ما بین لمعفوفتین ریادة من: «۱۱» و «۱۱» و (۱۹» و ۱۹» و ۱۹» و ۱۹»

 <sup>(°)</sup> ينظر الشرح مختصر الطحاوي، للأسبيخابي [ق/٣١٠].

أَلَّا لَا المعادا وَصِيَّةً لِوَارِثِهِ وَلِآنَةً يَتَأَذَّىٰ الْبَعْصُ بِإِيثَارِ الْنَعْصِ صِي تَخْرِيرٍ. قطيعَةُ الرَّحِمِ وَلِآنَهُ حَيْفٌ بِالْحَدِيثِ الَّذِي رَوَيْنَاهُ، وَيُعْتَثُرُ كُوْنَهُ وَارِقَ أَوْ عَرِ وَارِثٍ وَقَتُ الْمَوْتِ لَا وَقَتَ الْوَصِيَّةِ لِآنَهُ تَمْلِيكُ مُضَافٌ إِلَىٰ مَا مَعْدِ الْمَوْتِ. وَحُكُمُهُ يَثِيْتُ بَعْدَ الْمَوْتِ.

عبه: الإلا أنْ يُجِيرُهَا الوَرْئَةُ اللهِ عَلَىٰ وَدَلَكَ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ حَدَيثُ وَالنَّسُ المُنْ اللهِ اللهِ عَلَىٰ قَالَ. وإنَّ اللهَ قَدْ إِنَّ ارَا أَعْطَىٰ كُلُّ بِي حَرُّ أَبِي مَوْ أَمَاعَةً بِهِ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ عَلَىٰ قَالَ. وإنَّ الله قَدْ إِنَّ ارَا أَعْطَىٰ كُلُّ بِي حَرُّ حَقَّةً } فَلا وَصِينَةً لِوارِثِ الآلَ ولائنَّ الوصيةَ للوارثِ لو صَحَتَ بُلرمُ قطيعة الرَّحِم بِينَ الوَيْنَةِ وَصِينَةً لِوارِثِ البَّعْصِ على العضِ بالوَيْنِيَةِ ، حيثُ يتأذَى العصلُ الدي عَبِي العض بالوَيْنِيَةِ ، حيثُ يتأذَى العصلُ الدي حَرَامُ بالنَّعْسَ ، فكذا ما كانَ مَنَا لِخُصُول

قال العقية أبو اللَّبْتِ بِاللَّذِ في كتابِ النَّكَتِ الوصاباء الوعائدة النَّظلان الله الوصاباء الوعائدة النظلان الله الوصيّة لو حازَتْ للوارثِ ، فرُنّما يُوصِي الإنسانُ لبعص ورثبته مثّل هو أحث إن وتُغَمَّ بين ورثبته المَدُواةُ والبّغُصاءُ ، فيُؤدِّي ذلكَ إلى الفسادِ ، وما كان بُؤدْي إلى الفسادِ فهرّ قاسِدٌ .

وهذا كما رُويَ عن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّه بَهَىٰ عن تَرْوِيحِ المرأة على عَنْهِ. وعلى خالتِها(\*\*).

والمعنى في ذلكَ: أنَّه يُؤَدِّي إلى أنَّ يَقَعَ بينهما غدواةً . فيُزدِّي [دنث] البي

<sup>(</sup>١) يطر المحتمر القُدُرريَّة [ص/ ٢٤٢]

<sup>( 1 ) -</sup> مصئ تحريجه ،

 <sup>(</sup>٣) أحرجه الثجاري في كتاب النكاح إباب لا تنكح المرأة على عنتها [رفع ٢٠١٥]، وصبه في
 كتاب النكاح أباب بحريم النجمع بين المرأة وصنها أو حالها في النكاح [رفم ٢٤٠٨]، وتباعده من حديث أبي هُرُيْرَةً عِلَيْهِا.

<sup>(</sup>١) ما بين المعموفتين ربادة من فيها، وفعالاف وفعه، وفمه، وفره

والهنةُ مِنَ الْمَريضِ للُوارث في هذا نظيرٌ الُوصِيَة ؛ لأنه وصيةٌ حُكما حتى معد مِن التَّلُثِ

🚓 غايه البيان ١٩٥٠

قطع الرّجم

وكما رُويَ أنَّه ﷺ: لَهَىٰ رحلًا عَنْ تَخْصيصِ بعضِ ولدِه في العَطِيَّةِ ﴿ ۖ ﴾ لمَّا يُؤَذِّي إلى العَدراةِ بينَ أو لادِه ، فكذلكَ هُنا لَمَّا كانَ يُؤَدِّي إلىٰ العَدواةِ ، وقَطْمِ الرُّحِم ؛ نَهَىٰ عَنِ الوصيَّةِ للوارثِ إِلَّا أَنْ يُجِيزَهَا الورثةُ .

وقد وَرَدَ الحديثُ بلفظِ الاستشاءِ أيضًا في معضِ الرَّواياتِ ، ولأنَّ المنعَ لِحقَّ الورثِ الآخرِ ، [فإدا أحارَ] (٢) جارَتْ ، ثم يُعتبَرُ كونُه وارِثًا عندَ الموتِ ، لَا وَقْتَ لوصيةِ ؛ لأنَّ الوصيةَ تَمْلِيكٌ يُضافُ إلى ما بعدَ الموتِ ، فَيُعْتبَرُ رمانُ التَّملِيكِ لا نَبَّه واللهِ اللهُ وَلَا جنبيً إلى أَلْكُ في الوصيةِ [للأجنبيً] (٣) ، ورَدَّهُ ما بعدَ الموتِ لا قَبْلُه ، وكذلكَ في قبولِ الإيصاءِ .

وفائدتُه تَطَّهَرُ فيما إذا أوصَى لأحيه ولا ابنَ له، ثُمَّ وُلِكَ له ابنٌ فماتَ المُرصِي؛ تَصِحُّ الوصيةُ، ولوْ أرصى لأحيه وله ابنٌ، ثُمَّ (٢٦٢٨م) ماتَ الابنُ، مماتَ المُوصِي؛ تَبطُلُ الوَصِيةُ».

قُولُه: (وَالْهَبَةُ مِنَ الْمَرِيضِ لِلْوَارِثِ فِي هَذَ نَظِيرُ الْوَصِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ خُكُمًا حَى تَنْفُذَ مِنَ النَّلُثِ) ، يَعْيِي: كما أنَّ الوصيةَ للوارِثِ يُعتبَرُ كُونُه وارِثًا وَقْتَ الموتِ، فكذلكَ في هِنةِ المريضِ مَرَضَ الموتِ لوارثِه يُعْتَبَرُ كُونُه وارثًا وَقْتَ الموتِ، فكذلكَ في هِنةِ المريضِ مَرَضَ الموتِ لوارثِه يُعْتَبَرُ كُونُه وارثًا وَقْتَ

<sup>(</sup>١١ أحرجه البُخَارِيَ في كتاب الهبة وفضلها/باب الهبه للولد وردا أعطئ بعص والده شيئا لم يجر حتى بعدل بيسهم ويعطي الأحريل مثله والا يشهد عليه [رقم/٢٤٤٦]، واسلم في كتاب الهبات/ باب كراهه تفصيل بعص الأولاد في الهبة [رقم/١٦٢٣]، وغيرهما من حديث اسعمال بن بشير ﷺ.

<sup>(</sup>١٠) في الأصل" العلم جاراة، والمثبث من، لذا، والعا؟ إ، والعا، والعال، والرا

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوفتين: ريادة من: «٥٥ ، و «١٢١٥ ، و الع؟» و (م) ، و الرا) .

وإقْرَارُ الْمَرِبِضِ لِوَارِئِهِ عَلَىٰ عَكْسِهِ؛ لِأَنَّهُ تَصَرُّفٌ فِي الْحَالِ فَيُغْتَبَرُّ دَان رَفْتَ الْإِفْرَادِ.

الموتِ ؛ لأنَّ هِبَتَه جعسَتْ في وصيةٍ مِن حيثُ الحُكُمُ ؛ بدليل أنَّها تَنفُذُ مِن الثُّلث إِن كَانَتُ للأجنبيُّ ، كالوصيةِ للأَجنبيِّ تَمفُدُ ( ) منَ الثُّلُثِ ، فكانَتِ الهِبةُ [منَ الثُّلثِ] تَملِيكًا مُضافًا إلى ما يعدَ الموتِ ، وبيانُ مَرْضِ الموتِ مرَّ في مابٍ طلاقِ المويص.

قُولُه: (وَإِقْرَارُ الْمَرِيضِ لِوَارِئِهِ عَلَىٰ عَكْسِهِ)، أَيْ: عَكُسُ الحُكْم في الهمةِ، يَعْنِي: يُعنبَرُ كُوْلُه وارِثًا عندَ الإقرارِ لَا عندَ الموتِ؛ لأنَّ الإقرارَ تَملِيكٌ وتَصَرُّكُ في الحالِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إلىٰ ما بعدَ الموتِ، ولهذا لوَّ أَفَرَّ في مرّضِ الموتِ لأجـيُّ بدَيْنٍ ؛ صحَّ مِنْ جميع المالِ .

وِقَائِدَةً هِذَا إِذَا لَمْ يَكُنُّ وَارِئًا عِنْدَ الْإِقْرَارِ ، ثُمَّ صَارَ وَارِثَا ، فَمَاتَ المُقِرُّ ؛ لَا يَبْطَلُ إِقْرَارُه، وَلَكُنُّ هَذَا فَيَمَا إِذَا صَارَ وَارِثُ بَسِبِ [حَادِثِ](٢)؛ لأنَّ الاستِخْقَاق مُصافُّ إلى السببِ الحادثِ، لاَ إلى القرابةِ.

فأمَّا إذا صارَ وارِنَّا بسببِ القَرَابةِ ، لكنِ امتَنعَ عَمَلُها لمامع عَمِلَ السَّبَبُ عَمَلُه مِن دلكَ الوقتِ ، ولِهِذَ لَوْ أَقَرَّ لأَجنبيَّ ، ثُمَّ قالَ (أُ): هُوَ ابنِي ثَبَتَ نَسُّهُ منه ، وبَطَلَ إفرارُه-

وَإِنْ أَقَرَ لَأَجِنبِةٍ ، ثُمَّ تَزَوَّجَها ؛ لَمْ يَبْطُلُ إقرارُه ، وهيَ مسألةُ الغُدُّورِيِّ ﷺ ، ونذ مَرٌّ في كتابِ الإقرارِ .

وذكرَ في رصايا «الجامعِ الصغيرِ»(٥) ٣٠٠٠هـ): لوَّ أنَّ المريصَ أَقَرَّ لابنِه بدَّبْنِ

<sup>(</sup>١) في الأصل: «حتين تنمد» والمثبت من: «ن» و«١٤»، و«٤»، و«٩»، و«ر»، و«ر».

ما بين المعقونتين زيادة من: «ن" ، والغَّ»، والر»،

ما بين المعقوفتين: ريادة من الله، والغيم والله، والمه، والره،

عي الأصل: الأقواء والعنيث من الذااء والعالااء واعااء والماء، والره،

 <sup>(</sup>٥) ينظر ، «الجامع الصعير إمع شرحه انباقع انكبير» [ص/ ٥٢٥] .

قال: إِلَّا أَنْ يُجِيزَهَا الْوَرَثَةُ وَيُرْوَى هَذَا الْإَسْنَتُنَاءُ فَيِمَا رُويْنَاهُ، وَلِأَنَّ الْإِنْتِنَاعَ لِحَقِّهِمْ فَتَجُوزُ بِإِجَازَتِهِمْ؛ وَلَوْ أَجَازُ بَعْضٌ وَرَدَّ بَعْضٌ؛ ثَجُوزُ عَلَىٰ الْمُجِيزِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ لِوِلَايَتِهِ عَلَيْهِ وَبَطَلَ فِي حَقِّ الرَّادُ.

وهوَ مَصْرانيُّ أَو عَبْدٌ ثُمَّ أَسلَمَ الابنُ أَو أُعتِقَ العَبْدُ ، ثُمَّ ماتَ الرَّجلُ فالإقرارُ باطِلٌ ، لأنَّه حينَ أَقَرَّ كانَ سَبَبُ التُّهْمةِ بيمهما قائِمًا ، وهوَ القرابةُ الَّتي صارَ بها وارِثًا في ثني الحالِ .

وليسَ هذا كالَّذي أَقَرَّ لامرأةٍ ثُمَّ تَرَوَّحَها؛ لأنَّ سببَ النَّهْمةِ لَمْ يَكُنْ قائِمًا رَثْتَ الإقرارِ .

وعندَ زُفَرَ: الإقرارُ صحيحٌ ؛ لأنَّه وَقْتُ الإقرارِ لَمْ يَكُنْ وارِدٌ (١) ، وقدْ مَرَّ في كتابِ الإفرارِ .

فَعَنْ هَذَا حَرَفْتَ: أَنَّ مَا ذَكَرَ بِعَضُهِم فِي الشرِحِهِ اللَّهِ مِنَ لَا يَصِحُّ نَفْلُه، وهُوَ أَنَّهُ قَالَ: لُو أَقَرَّ لَا بِنِهِ بَدَيْنِ، وَايِنُهُ عَبْدٌ، ثَمَ أُعِيْقَ، ثُمَّ مَاتَ الأَبُ وهُوَ مِن وَرَثْتِه؛ فَلَاقُوارُ بِالذَّيْنِ جَائِزٌ؛ لأَنَّ كَنْبَ العبدِ لمَوْلاهُ، فهذا الإقرارُ حَصَلَ مِنَ المريضِ فَهِ المَوْلَى ، وَالمَوْلَى المَوْلِي المَوْلاهُ ، فهذا الإقرارُ حَصَلَ مِنَ المريضِ فِي المعنى للمَوْلَى ، وَالمَوْلَى أَجنَبِيُّ منه ،

قُولُه: (إِلَّا أَنْ يُعِيزُهَا الْورَثَةُ) ، استثناءٌ منْ قولِه: (وَلَا يَجُوزُ لِوارِثِهِ).

قولُه: (وَيُرْوَىٰ هَذَا [٢٠٢٠٢هـ/م] الإسْتِثْنَاءُ فِيمَا رَوَيْنَاهُ)، أَي: يُرُوَىٰ قولُه: «إلَّا أَنْ يُجِيزَهَا الْوَرَثَةُ» (٢)، في الحديثِ الَّذي رَوَيْناهُ في بعضِ الرُّوامات، يَعْنِي: رُدِيَ: ﴿لَا وَصِيَّةً لِوَادِثِ إِلَّا أَنْ يُجِيزَهَا الوَرَثَةُ ﴾ (٣)، وفيه نَظَرٌ.

قُولُه: (وَلَوْ أَجَازَ بَعْضٌ وَرَدَّ بَعْضٌ؛ تَجُوزُ عَلَىٰ الْمُجِيزِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ)، ذَكره

<sup>(</sup>٠) ينظر: «مختلف الرواية) لأبي النيث السمرقندي [٤/٣٧٣]، «تبيين الحقائق» [٦/٢٨].

 <sup>(</sup>٢) هذا حرء من حديث مضيئ تحريجه

<sup>(\*)</sup> مصئ تحريجه

قَالَ: وَيَعَدُّوزُ أَنْ يُوصِيَ الْمُسْلِمُ لِلْكَافِرِ ، وَالْكَافِرُ لِلْمُسْلِمِ ؛ فَالْأُولَى ؛ لقوله تعالى: ﴿ لَا يَنْهَنَكُو اللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَرَ يُقَايِّلُولُو فِي ٱلْذِينِ ﴾ المنتحة، ٨] الآية .

وَالنَّانِي لِأَنَّهُمْ بِعَقْدِ الذِّمَّةِ سَارَوْا الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُعَامَلَاتِ وَلِهَذَا جَارَ التَّبَرُّعُ مِنْ الْجَانِبَيْنِ فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ مَكَذَا بَعْدَ الْمَمَاتِ.

🚭 عاية انبيال 🤧

علىٰ سَبِيلِ التَّفريعِ.

قالَ الكَرْخِيُّ عَلَى المختصرِه»: «فإنْ أحازَ معضُ الورثةِ ما كانَ موقوفًا على إجازتِهم، ورَدَّ بعصُهم؛ فإنَّ ذلكَ يَجُوزُ على المُحِيزِ منهم بقَدْرِ حَقَّه مِمَّا أَجازُه في مصيه خاصَّةً، ويَبْطُلُ ما في أنْصِباءِ الرَّادِّينَ»(١). إلى هما لفضُه عَيْنَ، وذلكَ لأنَّ له ولايةً على نفسِه دول غيره.

قولُه: (قَالَ: وَيَجُوزُ أَنْ يُوصِيَ الْمُسْلِمُ لِلْكَافِرِ، وَالْكَافِرُ لِلْمُسْلِمِ)، أي: قالُ القُدُورِيُّ ﷺ في «مخمصره»(٢).

وأرادَ بِالكَافِرِ: الذُّمِّيَّ؛ لأنَّ الحَرْبِيُّ لَا تَحُوزُ له الوصيةُ على ما تُبَيِّنُ.

وافترقَتِ الوصيةُ والإرثُ، حيثُ لَا يَجْرِي التَّوارُثُ بينَ المسلم والذَّميُ، وتَجرِي التَّوارُثُ بينَ المسلم والذَّميُ، وتَجرِي التَّوارُثُ بينَ المسلم والذَّميُ، وتَجرِي الوصيهُ بينهما، وذلكَ لأنَّ الإِرْثَ ولايةٌ بطريقِ الخِلافةِ؛ لأنَّ ما كالَّ [للمُورِّث كانَ] (٣) للوارثِ، ولَا ولايةً مع ختلافِ الدِّينِ.

وأمّا الوصيةُ: فتمليكُ مُبْتدَأً، ولِهذا لَا يَرُدُّ المُوصَىٰ له بالعَيْبِ، ولَا بَصِيرُ مغرورًا فيما شترَاهُ المُوصِي، بحِلافِ الوارثِ.

والأصلُ فيه: قولُه تعالى ﴿ لَّا يَنْهَـكُمُ اللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَوْ يُقَايِّلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَر

<sup>(</sup>١) ينظر، الشرح محصر الكرخي، القدوري [ق/٩٨/ داماد].

<sup>(</sup>٢) ينظر: ﴿محتصر القُلُورِيِّ [ص / ٣٤٢].

<sup>(</sup>٣) ما يين المنقوفين: زبادة من: الاباك، والع)، والراك، والانام الدوام،

وَفِي: «الْجَامِعِ الصَّعِيرِ»: الوَصِيَّةُ لأَهْلِ الحرَبِ باطِلةُ<sup>(١)</sup>؛ نقوله نعالى: ﴿ إِنَّمَا يَنْهَدَكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَنَتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ ﴾ [السحة 1 | الآية .

يُحْرِجُوكُمْ مِن دِنَزِكُمْ أَن نَبَرُوهُمْ وَيُقَسِطُوا إِلْيَهِمْ إِنَّ اللّهَ يُجِبُ المُقْسِطِينَ ﴾ [المعتحد ٨] ، وذلك لأنهم إذا لَمْ يُخرِجُوكُم من دياركِم ، وَلَمْ يُؤذُوكُمْ ، فهذا بِرَّ معهم ، فالعَدْلُ معهم أن نَتُرُوهم أنتُم أيضًا بحُسْنِ المُعاشَرةِ والصَّلَةِ بالمالِ. كذا في «التَّيْسِيرِ» ، والوصِيةُ لهم بالمالِ مِن البِرِّ ، فكانَت جائرةً ، ولأنَّه مِنْ أهلِ دارِ الإسلامِ ، فجازَ وصيةُ المسلِم له كالمُسلِم.

قالَ العقيهُ أبو اللَّيْثِ في كتابِ «نُكَتِ الوصايا»: «ورُوِي عنْ صفيةَ بنتِ حُيَيٌّ بنِ أَخُطَبَ ﷺ رُوجةِ رسول الله ﷺ: أنها أَوْصَتْ بِثُلَث مالِها لأخيها وهوَ يَهودِيُّ (\*)، وكانَ ذلكَ بحَضْرةِ الصحابةِ ﷺ، فَلَمْ يُنْكِرُوا عليها».

وأمّا جَوازُ وصيةِ الكافرِ للمُسلِم: فلأنَّ مَنْ جازَ وصيةُ المُسلِمِ [٢/٣-١٥] له؛ جازّ وصيتُه للمُسلِم كالمُسلِمِ.

قولُّه: (وَفِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»: الوَصِيَّةُ لأَهْلِ الحَرْبِ بَاطِلَةٌ (٣)).

والأصلُ فيه: قولُه تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ اللَّهُ عَنِ [١/٦٢١٣/٨] ٱلَّذِينَ قَاتَلُولُمْ فِي ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُولُمْ شِن دِيَنِرُكُمْ وَظَلْهَرُواْ عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَكَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَدَبِكَ هُمُ ٱلظَّلِيمُونَ ﴾ [المعتحد: ٩] .

قَالُوا فِي «شُروحِ الجامعِ الصغيرِ»: وفي «السُّيَرِ الكبيرِ» ما يَذُلُّ على الجَوازِ

<sup>(</sup>١) ينظر: ١١لجامع الصغير /مع النافع الكبير؟ [ص / ٢٤].

 <sup>(</sup>۲) أحرجه: سعيد بن منصور في السنته [رقم/ ٤٣٧]، والبيهةي في االسنن الكبرى [٢٨١/٦]، من طريق. شُفيّان، صَلَّ أَيُّوب، عَنْ عِكْرِمَة: أَنَّ صَفِيّةً رَفْحَ النِّبِيُ اللَّهِ قَالَتْ لِأَخِ لَهَا يَهُودِيُّ: الْأَسْلِمُ تَرِشْبِي، فَالرَّفْ فَالَتْ لِأَخْ لَهَا يَهُودِيُّ: الْأَسْلِمُ تَرِشْبِي، فَسَعَ بِلَائِث فَوْمُتُ، فَقَالُوا: أَتَبِيعُ دِبنَكَ بِاللَّنْ ، فَأَيْن أَنْ يُسْبِمَ، فَأَوْصَتْ لَهُ بِالنَّلُث، لفط ابيهفي.

<sup>(</sup>٣) ينظر الالجامع الصغير /مع النافع الكبيرة [ص/ ٢٤]

قال. وتَبُولُ الْوصِيَّة بِغَدَ الْمَوْت، فإنْ تبلها الْمُوصى لَهُ في حَالَ الْحَبَاء، أَوْ رَدْهَا، فَذَلَكُ مَاطُلُّ ؛ لِأَنَّ أَوَالَ تُبُوبِ حُكْمَهِ بَغْدَ الْمَوْتِ لِتَعَلَّقِهِ بِهِ فَلَا يُغْتَبُرُ تَبُلَهُ كَمَا لَا يُمْتَبُرُ قَبُلَ الْعَقْدِ.

فَوَخُهُ لَتُوفِيقِ بِينَ الرِّوابِقَيْسِ: الله لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْفَلَ، وإِنْ فَعَلَ جَازَ؛ لأَنَّه أَهْلُ للتَّمَنُّكِ، أَمَّا وَصِيَّةُ الحَرْبِيِّ لمُسْلِمٍ أَو ذِمِّيٍّ بِمَالِهِ كُنَّه؛ فذلكَ جَاثرٌ، وسيَحِيءُ بينُه في بابِ وَصِيَّةِ الذَّمِِيِّةِ الذَّمِّيِّ.

وقالَ في المختصرِ الأسرارِ »: اإذا أَوْضَى المُسلِمُ للحَرْبِيِّ ، لَمْ تَصِحُ الوصيةُ مع اختلافِ الدَّارِ خِلافًا للشَّافعيُّ ﴿ فَيْ اللَّهِ تعالَىٰ ﴿ إِنَّمَا يَنْهَنَكُمُ اللَّهُ عَنِ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ وَ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَنِ اللَّهِ وَ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ وَ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ وَ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ وَ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ وَاللَّهُ وَ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُ اللَّهُ الْمُعْلِقُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُوالِلَّهُ وَاللَّهُ وَاللْمُلِّ وَاللَّهُ وَ

قولُه: (قَالَ: وَقَبُولُ الْوَصِيَّةِ بَعْدَ [الْعَوْتِ](١)، فَإِنْ قَبِلَهَا الْمُوصَىٰ لَهُ في خَالِ الْحَيَاةِ، أَوْ رَدَّهَا ؛ فَذَلِك بَاطِلُ)، أيُّ: قالَ القُدُورِيُّ في المُختصرِه»(١) الله ·

اعْلَمْ: أَنَّ قَبُولَ المُوصَىٰ له شَرْطٌ لإفادةِ المِلْكِ في المُوصَىٰ به حتَّىٰ لَا يُملَّكَ قبلَ القَولِ إلَّا في مسألةٍ واحدةٍ سَيَحِيءُ بعدَ هذا بيانُها إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ.

وعند زُفَرَ ﴿ اللَّهُولُ ] (٣) لِيسَ بشَرْطٍ كالمِيراثِ، وسَيَجِيءُ البَحْثُ معه بعد هدا إنْ شاءَ اللهُ تعالى، ثُمَّ القَبُولُ لمَّا كانَ شَرْطًا عمدَد ؛ اغْتُسِ ذلكَ بعدَ مَوْتِ المُوصِي، حتَّىٰ إذا قَبِلَ المُوصَى له أَوْ رَدَّ في حياةِ المُوصِي ؛ فلالكَ ماطِلٌ ، وذلكَ المُوصِي ؛ فلالكَ ماطِلٌ ، وذلكَ

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوضين؛ ريادة من: الذاب والأعاد والقا٢١٠ والإمال، والأراء،

<sup>(</sup>٧) ينظر: المختصر القُدُورِيَّ ا [ص/ ٧٤٧]،

 <sup>(</sup>٣) ما بين المعقوضين ريادة من: «٤٤ و ٤٤ و ١٤٤ و ١٩٩٤ و ١٩٩٤ و ١٩٠٤ و ١٩٠٨ و

البيان ألم البيان

لأنَّ الوصيةَ تملِيكُ يَتعلَّقُ بالموتِ.

أَلَا تَرَىٰ أَنَّه لُو أَوْضَىٰ نَثَلُث عَمِه، أَو ثُلُثِ مالِه ؛ استحقَّ المُوصِىٰ له ثُنْثُ مَا يُرحدُ في مِلْثِ المُوصِىٰ عندَ الموتِ، ولا يُعتَبَرُ مَا كَانَ في مِلْكِه وَقُتَ الوصِيةِ، وإذا كَانَ عَلَيْ المُوصِيةِ يَتعقِدُ عندَ الموتِ؛ كَانَ القَبُولُ بعدَ ذلكَ، ومَا يُوجَدُّ مِنَ القَولِ والرَّدَّ قبلَ الموتِ لا يُعتَدُّ به ؛ لأنَّه قبلَ الإِيجابِ،

وقالَ الكَرْخِيُّ اللَّهُ فِي «مختصرِه»: «قَبُولُ المُوصَىٰ له ورَدُّه إِنَّما يَكُونُ بعدَ مُؤْتِ المُوصِي، ولا يُنْظُرُ إلى رَدَّه، ولا إلى إجازيه قبلَ الموتِ، وإذْ قبل المُوصَىٰ له بعدَ مَوْتِ المُوصِي، وإذْ قبل المُوصَىٰ له به إذا كانَ قَدْرَ الثَّلُثِ، فإنْ لَمْ يَقبَلُ بعدَ الموتِ؛ فالوصيةُ موقوفةٌ على قبولِه، لا يَصِيرُ في مِلْكِه حتَّىٰ بَقبَلَ، وهي خارجةٌ على عبولِه، لا يَصِيرُ في مِلْكِه حتَّىٰ بَقبَلَ، وهي خارجةٌ على عبولِه، لا يَصِيرُ في مِلْكِه حتَّىٰ بَقبَلَ، وهي خارجةٌ على مِلْكِ المُوصَىٰ له حتَّىٰ بِعْبَلَ، المُوصَىٰ له حتَّىٰ بَعْبَهُ المُوصَىٰ له حتَّىٰ بَعْبَهُ المُوصَىٰ له عَيْمُونُ مَا أُوصَىٰ له لورثِيهِ مِنْ بعدِه.

قُولُه: (قَالَ: رَيُستَحَبُّ أَنْ يُوصِيَ الإنسانُ بِدُونِ النُّلُثِ) ، أي: قالَ القُدُورِيُّ ﴾ في المختصرِه»(٢).

 <sup>()</sup> ينظر: الشرح محتصر الكرخي، للقدوري [ق/٣٩٧/ داماد].

<sup>(</sup>٢) ينظر: المختصر القُدُورِيَّ، [ص/٢٤٢].

ثُمَّ الْوَصِيَّةُ بِأَقَلَ مِنَ النَّلُثِ أَوْلَى أَمْ تَرْكُها؟ قَالُوا ۚ إِنَّ كَانَتُ الْوَرَثَةُ فَفْرَاه ولا يَسْتَغْنُونَ بِمَا يَرِثُونَ فَالتَّرْكُ أَوْلَىٰ لِمَا فِيهِ مِنْ الصَّدَقَةِ عَلَىٰ الْقَرِيبِ؛ لقوله ﷺ

فَعُهِمَ: أَنَّ الاستِحبابُ في الوصيةِ بما دُونَ الثَّلُثِ، وإِنْ كَانَ الثَّلُثُ جَائِرًا اذَ كَانَ للاَّجنيُّ، والمَّعُنَى فيه أنَّه إذَا نَقَصَ عَنِ الثُّلُثُ في الوصيةِ؛ كَانَ مَا نَقَصَ صِلَةً للقريبِ، فإذا ستَكُمَلَ الثَّلُثَ استَوْفَى تَمامَ حَقَّه، فلا تَحصُلُ الصَّلَةُ للقريبِ.

قُولُه: (ثُمَّ الْوَصِيَّةُ بِأَقَلَّ مِنَ الثُّلُثِ أَوْلَىٰ أَمَّ تَرْكُهَا ؟).

قَالُوا: إِنْ كَانَتِ الْوَرَثَةُ مُقَرَاءَ، والتركةُ قليلٌ، فَتَرْكُ الوصيةِ أَوْلَىٰ ('')؛ لقولِه هِ: ﴿ لَأَنْ نَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِياءً، خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدَعَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّقُونُ النَّاسَ» ('')، ولأَنَّ نيه صدقةُ على القريبِ، وهوَ أَنصُلُ؛ لقولِه هَا: ﴿ أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ عَلَىٰ ذِي الرَّجِمِ الكَاشِح ﴾ (١٠). وَوَاهُ أَبُو أَيُوبَ الأَنْصارِيُّ في «مسندِ أحمدَ» هَا.

<sup>(</sup>١) هذا جزء من حديث مضيع تبخريجه،

 <sup>(</sup>۲) ينظر «السيسوط» [۱۹۱/۲۷]، (بدائع الصدئع، [۲۱/۲۱]، «تبيين الحقائق» [۲/۱۹۱].
 «الفتاوئ الهمدية» [۲/۷۷].

<sup>(</sup>٣) هدا جزء من حليث مصير تخريجه .

<sup>(</sup>٤) أحرجه: أحمد في (المسدة [٥/١٦])، والطبراني في «المعجم الكبير) [١٣٨/٤]، من طريق الحجاج عن الرهري عن حكيم بن بشير عبابي أبوب الأمصاري الله به .

قال الدارقطي في كتابه «العلل» [١١٨/٦] «لم يروه عن الزهري غير الحجاح بن أرطة، ولا يثبت»، وقال الهيثمي، «رواه أحمد والطبراني في «الكبير» وفيه الحجاج بن أرضاة، وفيه كلام»، وقال ابنُ حجر: «حديث معثون»، ينظر، «نصب الراية» لنريلعي [١/٤،٤]، و«الإصابة في تعيير الصحابه) لابن حجر [1/٥٠]، و«مجمع الروائدة للهيثمي [٤/٢٠].

وَأَوْصَلُ لَصَّدَقَةِ عَلَىٰ هِي الرَّحِمِ الْكَشِحِ» ولِأَنَّ فِيه رِعَاية حَقِّ الْفَفراء وَالْقرابة إدره ول حَمِيعًا ، وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ أَوْ يَسْتَعْنُون بِنَصِيبِهِمْ فَالْوَصِيَّةُ أَوْلَى لأَنَّهُ يَكُونُ

والكاشِعُ: هو النّذي يُضْمِرُ العَدُواةَ في كَشْجِه، وهو الخاصِرةُ. ولأنّ فيه رعاية الحَقَيْنِ جميعًا حَقّ الفقراءِ، وحَقّ القرابةِ، وذلك لأنّ الوارث قبيرٌ أيصًا، فكانَ تَرُكُ الوَصِيةِ عليهم أَنْهَعَ في حقّ المُوصي؛ لأنّه بَخْصُل له النّوات، ولا يَتأدّى الأحابُ بعَدَمِ الوَصِيّةِ لهم، ولو أَوْصَى يَخْصُلُ له النّوابُ، ولكن يَتأدّى لأقاربُ، وذَنْعُ الأَدْى عنهم واحِبٌ.

فأمَّا إذا كانَتِ الورثةُ أغنياءَ، أو التركةُ كثيرًا، فإنَّ شاءَ أُوصَىٰ، وإنْ شاءَ تَرُكَ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدِ منهما خَيْرُ مِنْ وَجْهِ، أَحُدُهما صدقةٌ، والآخَرُ صِلَةٌ، ويعضُهم قالُوا: الوّصِيةُ أفضلُ إلى الثَّلُثِ؛ لأنَّه يَخْصُلُ به تَدَارُكُ ما فَصَّرَ في حياتِه، والتَّدارُكُ إنَّما يَقَعُ بالصَّدقةِ، ومعنى الصدقةِ بالوَضْع عندَ الأجانبِ أَكمَلُ.

وقالَ في الشرح الطَّحاويِّ»؛ «الأفضلُ لَمنْ كانَ له مالٌ قليلُ: ألَّا يُوصِيَ بشَيْءِ إذا كانَ له ورثةٌ ؛ لأنَّ الوَصِيّةَ صِلَةٌ للأجانبِ، ولوْ لَمْ يُوصِ، فإنَّه يَكُونُ صِلَةً لأقربائِه، فهذا أُولَى، والأُهضَلُ لمَنْ كانَ له مالٌ كثيرٌ ألَّا يُحاوِزَ الثَّلُثَ فيما لاَ معصيةَ فيه» (١).

ونَقَلَ فِي الخُلاصِةِ الفَتاوِئِ»؛ العنِ الإمام الفَصْلِيُّ [١/ ١٦١٤/١] إذا كانَتِ الورثةُ صغارًا، فَتَرْكُ الوصيةِ أَفْضُلُ، قَالَ: هكذا رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ رَهِنِ، وإنْ كَانُوا بِالْغِينَ [إنْ كَانُوا فَقُراءَ](٢)، ولا يَسْتَغْنُونَ بِثُلْثَيِ التَّرِكَةِ، فَتَرْكُ الوصيةِ أَفْضُلُ، وإنْ كَانُوا أَعْنِياءَ، ويَسْتَغْنُونَ بِالثُّلُثَيْرِ؛ فالوصيةُ أَفْصُلُ، وقَدْرُ الاستِغاءِ عَنْ أَبِي حَيِيقةً كَانُوا أَعْنِياءً، ويَسْتَغْنُونَ بِالثُّلُثَيْرِ؛ فالوصيةُ أَفْصَلُ، وقَدْرُ الاستِغاءِ عَنْ أَبِي حَيِيقةً

<sup>( )</sup> ينظر الشرح محتصر الطحاوي، للأنشيجائي [ق/٢١٠].

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوضين، ريادة من الله، والغلام، والقالام، والمه، والراء،

صَدَقَةً عَلَىٰ الْأَجْنَبِيِّ، وَ لَتَرْكُ هِبَةٌ مِنْ الْقَرِيبِ والْأُولِيٰ اَوْلَىٰ؛ لأَنَّهُ بِنَنْغِي بِ وَجُهَ اللهِ تَمَالَىٰ.

وَقِيلَ فِي هَدَا الْوَجْهِ يُخَيَّرُ لِاشْتِمَالِ كُلِّ مِنْهُما عَلَىٰ فَضِيلَةٍ وَهُو الصَّدَةُ وَالصَّلَةُ فَيُحَيِّرُ بَيْنَ الْخَيْرَيْنِ.

قَالَ: وَالمُوصَىٰ بِهِ بُمْلَكُ بِالقَبُولِ؛ خِلَاقًا لِزُفَرَ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيُّ الشَّامِعِيُّ هُو يَقُولُ: الْوَصِيَّةُ أُحْتُ الْمِيرَاتِ، إِذْ كُلَّ مِنْهُمَا خِلَافَةٌ لِمَا أَنَّهُ الْيَقَالُ، ثُمَّ الْإِرْنُ يَثْبُتُ مِنْ غَبْرِ قَبُولِ فكذا الْوَصِيَّةُ.

😩 غابة البيال 🥞

إذا تَرَكَ لَكُلِّ واحدٍ من الورثةِ أربعةَ آلافٍ. وفي المَوْضعِ الَّذي أرادَ أَنْ يُوصِيَ يَشَغِي أَنْ يَيِّدَأَ بِالقَرابةِ ، فإنْ كَانُوا أَغْنِياءَ فَبِالجِيرِانِ ؟(١).

قولُه: (وَالْأُولَىٰ أَوْلَىٰ) ، أي: الصدقةُ على الأَّجبيُّ أَفْضلُ.

قُولُهُ: (قَالَ: وَالمُوصَى بِهِ يُمْلَكُ بِالقَبُولِ)، أَيْ: قَالَ الفَّدُورِيُّ ﴿ مِي المَّوْصِي، ثُمْ المُختصرِهِ اللهُ وَيْمَامُهُ فَيهُ: ﴿ إِلَّا فَي مَسَالَةٍ وَاحْدِةَ: وَهُوَ أَنْ يَمُوتُ الْمُوصِي، ثُمْ يَمُوتُ الْمُوصَى به في مِلْكِ وَرثَتِه النَّهُ إِلَى هَا لَفُطُ الفَّوْرِيُّ ﴿ إِلَىٰ هَا لَفُورِيٍّ ﴿ إِلَىٰ هَا لَفُورِيُّ ﴿ إِلَىٰ هَا لَفُورِيٍّ ﴿ إِلَىٰ هَا لَفُورِيٍ ﴾ اللهُ وريَّةِ اللهُ وريَّةِ اللهُ وريَّةِ اللهُ اللهُ وريَّةِ اللهُ وريَّةِ اللهُ اللهُ وريَّةِ اللهُ اللهُ وريَّةِ اللهُ اللهُ وريَّةِ اللهُ وريَّةِ اللهُ اللهُ وريَّةِ اللهُ اللهُ وريَّةِ اللهُ اللهُ وريَّةِ اللهُ وريَّةِ اللهُ وريَّةِ اللهُ اللهُ وريَّةِ اللهُ وريَّةِ اللهُ وريَّةِ اللهُ وريَّةِ اللهُ وريَّةِ اللهُ وريَّةِ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللهُ وَاللّهُ وَلَهُ وَاللّهُ ولَهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَيْ اللّهُ وَلَا اللهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا الللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا الللّهُ ولِي الللّهُ وَلَا الللّهُ ولَا الللّهُ ولَا الللّهُ ولَا الللّهُ ولَا اللّهُ ولَا اللّهُ ولَا الللّهُ ولَا الللّهُ ولَا اللّهُ ولَا اللّهُ ولَا اللّهُ ولَا اللّهُ ولَا الللّهُ ولَا الللّهُ ولَا الللّهُ ولَا اللللّهُ ولَا الللّهُ ولَا الللللّهُ ولَا الللّهُ ولَا الللّهُ ولَا الللّهُ ولَا اللللّهُ ولَا اللللّهُ ولَا الللّهُ ولَا اللللّهُ ولَا الللّهُ ولَا الللّهُ ولَا اللّهُ ولَا اللللّهُ ولَا الللللّهُ ولَا الللللّهُ ولَا الللللّهُ ولَا الللّهُ ولَا الللللللّهُ الللللّهُ ولَا اللللللللّهُ اللللّهُ ولَا الللللّهُ ولَا اللللللّهُ اللللّهُ ولَا اللللللللللّهُ ا

وعندَ زُفَرَ هِ لَا يَتوقَّفُ مِلْكُ المُّوصَىٰ به على (٣) [١٥٠٠/٠] قبولِ المُّوصَىٰ له، وهوَ أحدُ قونَي الشافعيُّ هِ اللهُ الأَّ الوصيةَ أُخْتُ المِيراثِ في أَنَّ كُلَّ واحدِ منهما يَتعَلَّقُ المِلْكُ فيه بالموتِ، ثُمَّ الميراثُ يكونُ ملا قَولٍ مِنَ الوارثِ، فكد الوصيةُ تَثبُّتُ بلا قَبولِ المُّوصَىٰ له،

<sup>(</sup>١) ينظر: اخلاصة العدرئ؛ للبخاري [ق/٣٣٤].

<sup>(</sup>٢) بنظر: المختصر القُدُورِيَّ؛ [ص/ ٢٤٢].

<sup>(</sup>٣) في الأصل القبل، والمثبت من الله، والقائد، والاعلا، والاملا، والراء

وَلَنَا أَنَّ الْوَصِيَّةَ إِنْبَاتُ مِلْكِ جَدِيدٍ، وَلِهَذَا لَا يُرَدُّ الْمُوصَىٰ لَهُ بِالْغَيْبِ، وَلِهَذَا لَا يُرَدُّ الْمُوصَىٰ لَهُ بِالْغَيْبِ، وَلَا يُمْلِكُ أَحَدٌ إِنْبَاتَ الْمِلْكِ لِغَيْرِهِ إِلَّا بِقَبُولِهِ، أَمَّا الْوِرَاثَةُ وَلَا يُولِانَهُ عَلَيْهِ بِالْعَيْبِ، وَلَا يَمْلِكُ أَحَدٌ إِنْبَاتَ الْمِلْكِ لِغَيْرِهِ إِلَّا بِقَبُولِهِ، أَمَّا الْوِرَاثَةُ وَلَا يُولِدِهُ عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ فَيَتُنْبُكُ جَبْرًا مِنْ الشَّرْعِ مِنْ غَيْرِ قَلُولٍ. وَلَا يَشِرُ قَلُولٍ.

ولنا: أنَّ الوصيةَ عَفْدٌ يَتضمَّنُ إيجابَ مِلْكِ، فَيَتَوقَّفُ عَنَى القَبُولِ كَالْبَيْعِ، بخلاف الميراث، فإنَّه بَتْبُتُ للوارثِ بسببلِ الجلافةِ بكونِه قائِمًا مَقَامَ المَوْرُوثِ، ولِهذا يَرُدُّ الوارثُ بالعَيْبِ ما اشتراهُ المُورِّثُ مِنْ غيرِ رِضاهُ بالعَيْبِ، ويَكُونُ الوَارِثُ مغرورًا فيما اشْتَراهُ المُورِّثُ، وليسَ كذلكَ الوصيةُ.

ولأنّه عقدُ تَبَرُّع ، فلا بُدَّ مِن الغبولِ كالهبة ، ولأنَّ أحدًا لَا يَمْلِكُ أَنْ يُلْرِمَ غيرَه مِلْكًا في شيء إِلّا برضاه ، ألا تَرَى أنّه [لؤ] (٢) أَوْصَى بِتَلِّ تُرابٍ في دارِه ، فمَلَكَه المُوصَى له منْ غَيْرِ رِضَاهُ لَحِقَّه ضَرَرُ بفِعْلِ المُوصِي ؛ لأنّه يَلرَمُه نَقْلُه مِنْ بيتِه ، وهوَ المُوصَى له منْ غَيْرِ رِضَاهُ لَحِقَّه ضَرَرُ بفِعْلِ المُوصِي ؛ لأنّه يَلرَمُه نَقْلُه مِنْ بيتِه ، وهوَ لا يَجُوزُ ، وليسَ تُبُوبُ المِلْكِ في الوصية كثُبوبه في المِيراث ، ولهذا ليسَ للمُورَّثِ أَنْ يَمُنعَ الوارث عنِ الإِرْثِ إلّا إذا مَنعَه مانعٌ شَرْعِيٌّ نَحْوُ الرُقَّ والقَتْلِ ، وللمُوصِي أَنْ يَمْنعَ الوارث عنِ الوصية ؛ لأنَّ رجوعه يَصِحُّ .

فلمَّا كَانَ كَذَلَكَ<sup>(٣)</sup>؛ لَمْ يَلزَمْ مِنْ عَدَمِ اشْتِراطِ القَبولِ في المِيراثِ عَدَمُّ اشْتِراطِ القَبولِ في المِيراثِ عَدَمُّ اشْتِراطِه في الوصيةِ؛ لأنَّ الميراثَ يَدْخُلُ في مِلْثِ الوارِثِ بلا اختيارِ منه شاءَ أو أَيَى ، وفي الوصيةِ للمُوضئِ له الاختيارُ ، ولِهذا [تَرتَدُّ بالرَّدُّ](٤) ، فلما ارْتَدَّتُ (٤) بالرَّدُ بالرَّدُ إلى المَّا ارْتَدَّتُ (٤) بالرَّدُ ، وَقَفَتُ (١) على القَبولِ ، كالبيع والهِبةِ .

<sup>(</sup>١) في حاشية الأصل: ﴿خِ: قِيها﴾،

 <sup>(</sup>۱) ما بين المعقوفتين: ريادة من: «ن»، و«غ»، وها۲۵، و«م»، و«ر».

 <sup>(</sup>٣) من الأصل: «هنك»، والمثبت من، «٥٥»، و(فالا)، و(فالا)، وقام)، وقام)، وقاره،

<sup>(</sup>٤) ما بين المعقوضين: ريادة من " «ن»، وقع»، و«عا۲»، و«م»، و«ر».

 <sup>(</sup>٥) في الأصل: «ارتد»، والمثبت من الدا، وافاع ا، والع»، والمها، والراء.

المي الأصل، «وقعت»، والمثبت من، «ن»، وظفا ۲٪، وهوله، وظم»، وظر».

قال: إلَّا فِي مَشَالَةِ وَاجِدةٍ، وَهِي أَنْ يَمُوتَ الْمُوصِي ، ثُمَّ يَمُوتَ الْمُوصِي اللهُ قَبُلِ الْمُوصَى لِهُ قِي مِلْكِ وَرَثَتِهِ ؛ استحسانا ،

وَالْقِيَاسُ أَنْ تَبْطُلَ الْرَصِيَّةُ لِمَا بَيَّنَا أَنَّ الْمِلْكَ مَوْقُوفٌ عَلَىٰ الْفَبُولِ فَصَادِ كَمَوْتِ الْمُشْتَرِي قَبْلَ قَبُولِهِ بَعْدَ إِيجَابِ الْبَائِعِ.

ثُمَّ القَبُولُ كَمَا قَالَ فِي [٣/٢٠٢/٨] (اشرح الطَّحَاوِيُّ) ﴿ عَلَىٰ ضَرَبَيْنِ: الْمَبُولُ الطَّمَرِيحِ ، وقبولُ بالدَّلبلِ ، فالصَّرِيحُ: أَنْ يقولَ بعدَ موتِ المُوصِي: قَبِلْتُ. والدَّلبلُ: أَنْ يَمُوتَ المُوصِي ، فَيَكُونُ مَوْنُهُ والدَّلبلُ: أَنْ يَمُوتَ المُوصِي ، فَيَكُونُ مَوْنُهُ وَالدَّلبلُ: أَنْ يَمُوتَ المُوصِي ، فَيَكُونُ مَوْنُهُ وَالدَّلْ بِعدَ مَوْتِ المُوصِي ، فَيَكُونُ مَوْنُهُ وَالدَّلْ اللهُ وَيكُونُ مَوْنُهُ اللهُ وَيرانًا لورثيّه ﴾ (١٠) .

قولُه: (قال إلَّا فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ أَنَّ يَمُوتَ الْمُوصِي، ثُمَّ يَمُونَ الْمُوصِي، ثُمَّ يَمُونَ الْمُوصَى لَهُ قَبَلَ الْقَنُولِ، فَيَدْخُلُ الْمُوصَى بِهِ فِي مِلْكِ وَرَثْتِهِ)، أَيُّ: قالَ الْقُدُودِيُّ الْمُوصَى بِهِ فِي مِلْكِ وَرَثْتِهِ)، أَيُّ: قالَ الْقُدُودِيُّ الْمُوصَى بِهِ يُمْلَكَ بِالْقَبُولِي). وهذا استثناءٌ من نولِه: (والمُوصَى بِهِ يُمْلَكَ بِالقَبُولِي).

يَغْنِي: في المسألةِ المُستَفْدةِ يُمْلَكُ بدونِ القَبولِ قالُوا: وهذا استِحْسانُ، والقياسُ: أَنْ تَبْطُلَ الوَصِيةُ؛ لأَنَّ تمامَها موقوفٌ على القَبولِ، وقدْ فاتَ القَولُ بالمَوْتِ، فبَطَلَتِ الوصيةُ كم بَبْطُلُ إيجابُ البَيْعِ بمَوْتِ المُشترِي قبلَ قولِه.

وحهُ الاستحسانِ: أنَّ الوصيةَ قدْ تمَّتْ من جِهةِ لمُوصِي تماماً، لَا بَلْحَنُهِ الفَسْخُ، ووَقَفَتْ على خِيارِ المُوصَى له إنْ شاءَ قَيِلَ، وإنْ شَاءَ ردَّ، فصارَ كالبيعِ الفَسْخُ، ووَقَفَتْ على خِيارِ المُوصَى له إنْ شاءَ قَيِلَ، وإنْ شَاءَ ردَّ، فصارَ كالبيعِ المَشروطِ فيه الخِيارُ للمشترِي، فماتَ المُشترِي في الثَّلاثِ قبلَ الإجزةِ، فإنَّ البيعَ يَتِمُّ، وتَكُونُ السِّلَعَةُ مَوْروثةً عنِ المشترِي، فكذا هنا (\*) تَكُونُ الوَصِيَّةُ مَوْروثةً عنِ المشترِي، فكذا هنا (\*) تَكُونُ الوَصِيَّةُ مَوْروثةً عنِ

<sup>(</sup>١) ينظر: الشرح محصر الطحاوي، للأشيبجابي [ق/٣٠٩].

<sup>(</sup>٢) ينظر: «مختصر القُدُّورِيَّ» [ص/٢٤٢]،

 <sup>(</sup>٢) في الأصل: «مذا»، و ثمثبت من «ذ»، و«عا٢»، واغ»، وقم»، وقره.

وَجُهُ الْاسْتِحْسَانِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ مِنْ جَانِبِ الْمُوصِي فَدُ تَمَّتْ بِمَوْتِهِ تَمَامًا لَا يَلْحَقُهُ الْفَسُخُ مِنْ جِهَتِهِ، وَإِنَّمَا تَوَقَّفَتْ لِحَنِّ الْمُوصَىٰ لَهُ، فَإِذَا مَاتَ دَخَلَ فِي مِلْكِهِ كَمَا فِي الْبَيْعِ الْمَشْرُوطِ فِيهِ الْخِيَارُ إِذَا مَاتَ قَبْلَ الْإِجَازَةِ.

قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ؛ لَمْ تَجُزِ الْوَصِيّةُ ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ يُقَدَّمُ عَلَىٰ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّهُ أَهَمُّ الْحَاجَنَيْنِ فَإِنَّهُ فَرْصٌ وَالْوَصِيَّةُ نَبَرُعٌ ، وَأَبَدًا يُبْدَأُ بِالْأَهَمِّ فَالْأَهَمِّ .

المُوصَىٰ له ، ويَكُونُ موتُه (١) بلا رَدُّ كَقبولِه دلالةً .

قولُه: (قالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُحِيطُ بِمَالِهِ ؛ لَمْ تَجُزِ الْوصِيَّةُ) ، أي: قالَ القُدُورِيُّ فِي فِي المختصرِه ، وتَمامُ لَفَظِه فِيه: الْإِلَّا أَنْ يُبْرِئُه الغُرماءُ [٣/٣٠ هذ] مِنَ الدَّيْنِ اللَّهْ فِيه: الْإِجماعِ ، وإنْ كانَتِ الوَصِيةُ مِنَ الدَّيْنِ » (٢) ، وذلكَ لأنَّ الدَّيْنَ مُقدَّمٌ على الوصيةِ بالإجماعِ ، وإنْ كانَتِ الوَصِيةُ مُقدَّمةً عليه في الذَّكْرِ في قولِه تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيتَةِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنِ ﴾ مُقدَّمةً عليه في الذَّكْرِ في قولِه تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيتَةِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنِ ﴾ الساء ٢١] ، وإنَّما قدَّمَ الدَّيْنَ عليها ؛ الأنَّه أَمَمٌ ؛ الأنّه فَرْصٌ ، والوصيةُ تَبَرُّعٌ ، والأَهَمُّ مُقدَّمٌ .

وذُكِرَ في النَّفسيرِ عن علِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّكُم تَقْرَءُونَ في كِتابِ اللهِ ﷺ اللهِ ﷺ اللهِ ﷺ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ الل

<sup>(</sup>١) - في الأصل: الموروثة)، والمثبت من: الذاك، والفائك، والعاك، والراك،

<sup>(</sup>٢) ينظر: «سختصر القُلُورِيُّ [ص/ ٢٤٢].

 <sup>(</sup>٣) أحرجه: أحمد في «مبسده» [١٣١/١]، والترمذي في كتاب الفرائض عن رسول الله ﷺ إياب ما جاء في مبراث الإخوة من الأب والأم [رقم ٢٠٩٤]، وابن ماجه في كتاب الوصايا/باب الدين قبل الوصية [رقم/٢٠١]، وغيرهم من حديث علي ﷺ به نحره.

قال المومذي: قمذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علييّ ، وقد نكلم بعض أهن العلم في الحارث ، والعملُ على هذا الحديث عند عامة أهن العلم! .

وقال ابنُّ حجر: «إَستاده صعيف»، وينظر: «البدر المبير» لابن الملقن [٢١٦/٧]، و اقتح الباري» لابن حجر [٥/٧٧].

(إِلَّا أَنْ يُبَرِّنَهُ الْعُرَمَاءُ) لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ الدَّيْنُ فَتَنْفُذُ الْوَصِيَّةُ علىٰ الْحارُ الْمَشْرُوعِ لِحَاجَتِهِ إِلَيْهَا.

و∯ غاده لبيال ∰⊷

وَمَعِدَاهُ: أَنَّ فِي الآيةِ تَقْدِيمًا وَتَأْجِيرًا، ثُمَّ هُمَا جَمِيعًا مُقَدَّمَانِ عَلَى الميران، لقولِه تعالى: ﴿ مِنْ بَعَدِ وَصِيتَةِ يُوصَىٰ بِهَاۤ أَوْ دَيْبٍ ﴾ [اسدا، ١٦]، يَعْنِي: اللهُورَثَةَ لَا يَرِثُونَ إِلَّا بَعَدَ هَذَيْنِ، فلمّا كَانَ الدَّيْنُ مُقدَّمًا على الوصيةِ، لَمْ تَجُزِ الوصية فليلاً كَانَتُ أَو كثيرًا مع إحاطةِ الدَّيْنِ إِلّا أَنْ يُبْرِئَ العُرماء المُوصِي من الدَّبْن، فيحنئذِ تَجُوزُ وَصِيَّتُه في النَّلُثِ، أو في إمامه ١٠٠١م أكثرَ منه على تَقدِيرِ إجازةِ الوَرْنَةِ، فيحنئذِ تَجُوزُ وَصِيَّتُه في النَّلُثِ، أو في إمامه ١٠٠١م أكثرَ منه على تَقدِيرِ إجازةِ الوَرْنَةِ، أَوْ عَدَمِهم لعَدَم المانعِ، وهو الدَّيْن، وهذا معنى قولِه: (فَتَنْفُذُ الْوَصِيَّةُ عَلَى الْخَذَ الْمَصِيَّةُ عَلَى الْخَذَ الْمَصِّيَةُ عَلَى الْخَذَ

وأَوْرَدَ الرَّجاجُ في تفسيرِه في الآيةِ المذكورةِ سُؤَالًا وَجَوابًا فقالَ: العَلِيُ قَالُ فَلِمَ قَالَ : فَلِمَ قَالَ تعالَى: ﴿ أَوْ دَيْسٍ ﴾ وهَلَّا كَانَ: الهِنَّ بعْدِ وَصِيةٍ يُوصِي بها ودَيْنٌ اللهِ فالجوابُ في هذا: أَنَّ الأَوْ»، تَأْتِي للإباحةِ ، فتَأْتِي لواحدٍ واحدٍ على الانفرادِ ، وتَصُمُّ الجماعة ، فتَقُولُ: جَالِسِ الحَسَنَ أو الشَّعْبِيَّ ، والمَعْنى جالِسْ كُلَّ واحدٍ من هؤلاءِ ، وهو أَهُلُّ أَنْ يُجالَسَ ، فإنْ جالَسْتَ الْحَسَنَ ؛ فأَنْتَ مُصِيبٌ ، وإنْ جالَسْتَ الْحَسَنَ ؛ فأَنْتَ مُصِيبٌ ، وإنْ جَمَعْتَهما فأنَتُ مُصِيبٌ .

ولو قُلْت: جالِسِ الرَّجُلَيْن، فجالسْتَ واحِدًا منهما، وتَرَكَّتَ الآخر؛ كَنْتَ غيرَ مُشَّعِ مَا أُمِرْتَ به، فلوْ كَانَ المِنْ بعدِ وَصِيةٍ يُوصَى بها ودَيْنَ (١) ، احتَملَ اللَّفظُ أَنْ يَكُونَ بهذا إذا اجْتَمعَتِ الوصيةُ والدَّيْنُ، فإذا انفَردَ كَانَ حُكُمًا آخرَ، فإذا كَانَتُ اللَّهُ وَكَانَ حُكُمًا آخرَ، فإذا كَانَتُ اللَّهُ وَ كَانَ حُكُمًا آخرَ، فإذا كَانَتُ اللَّهُ وَ كَانَ حُكُمًا آخرَ، فإذا كَانَتُ اللَّهُ اللَّهُ وَ كَانَ كَالاهما قَيلَ بلَقظ: اللَّهُ اللَّهُ عَلَى أَنَّ الحَدَهما إلَّ كَانَ فالميراثُ بعُدَه، وكذلكَ إنْ كَانَ كَالاهما قيلَ بلَقظ: اللَّهُ اللَّهُ عَلَى أَنَّ الحَدَهما إلَّ كَانَ فالميراثُ بعُدَه، وكذلكَ إنْ كَانَ كَالاهما قيلَ بلَقظ: اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللْهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْفُولُ الللللَّهُ الللْفُولُولُولُولُولُولُولُولُولُو

 <sup>(</sup>١) هي الأصل، «أو دين»، والعثبت من «ن»، و«فا٢»، و«غ»، و«م»، و«ر»، و«ر»،

<sup>(</sup>٢) ينظر: المعذي القران وإعرابه الأبي إسحاق الرجاج [٢٤ - ٢٤].

قَالَ: وَلَا تَصِحُّ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَصِحُّ إِذَا كَانَ فِي وُحُوهِ الْحَيْرِ

وقالَ في «الكَشَّافِ»: «فإنْ قُلْتَ: لِمَ قُدِّمَتِ الوصيةُ على الدَّيْنِ ، و الدَّيْنُ مُقَدَّمٌ عليها في الشَّريعةِ ؟

قُلْتُ: لَمَّا كَانَتِ الوصيةُ مُشْبِهَةً للمراثِ في كَوْنِها مأخوذةً منْ غيرِ عِوَضِ ؛ كَانَ إخراحُها مِمَّا يَشُقُ على الورثةِ ويتَعاظَمُهم ، ولا تَطِيبُ أنفسُهم بها ، فكانَ أداؤُها مَظِنَةً للتَّفْريطِ ، بخلافِ الدَّبْنِ ، فإنَّ نفوسَهم مُطمئِنةً إلى أدائِه ؛ فلذلكَ قُدِّمَتْ على الدَّبْنِ بَعْنًا على وُجوبِها ، والمُسارَعةِ إلى إخراجِها مع لدَّبْنِ ، ولذلكَ جِيءَ بكلمةِ «أَوْ» للتَّسُويةِ بينهما في الوجوبِ» (١).

قولُه: (قَالَ: وَلَا تَصِحُ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ)، أَيْ: قالَ القُدُورِيُّ ﴿ فِي المختصرِهِ ﴿ ''. وقالَ ابنُ المَحَلَّابِ البَصْرِيُّ المَالِكيُّ ﴿ فِي كَتْبِ ﴿ النَّفَرِيعِ ﴾ : ﴿ ووصيةً الصيِّ المُعَيِّرُ جائزةً ﴾ (\*).

وقالَ الغزَّاليُّ ﷺ في «وجيزِه»: «وَلَا تَصِحُّ الوصيةُ مِنَ المَجْنونِ والصَّيِيِّ الَّذي لَا يَمِيَّزُ، وفي الصَّبِيِّ المُمَيِّرِ قَوْلانِهِ (١٠).

وَجْهُ قَوْلِ مَالِكِ ﷺ: مَا حَدَّثَهُ فِي اللّهُ وَطِأَا عَنْ عَبْدِ اللّهِ بُنِ أَبِي بَكُرِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَمْرَو بْنَ سُلَيْمِ الزَّرَقِيَّ أَحْبَرَهُ أَنَّهُ قِيلَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: اللهِ بُنِ أَبِي بَكُرِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَمْرَو بْنَ سُلَيْمِ الزَّرَقِيَّ أَحْبَرَهُ [ ﴿ إِنَا اللّهُ قِيلَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ : الْإِنَّ هَاهُمَنَا غُلَامًا بَهُ وَهُو ذُو مَالًا ، وَلَيْسَ لَهُ هَاهُمَنَا بِفَاعًا لَمْ يَتَخْتُلِمْ مِنْ غَسَّانَ ، وَوَارِثُهُ [ ﴿ إِنَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَالَو اللّهُ عَمْرُو بْنُ سُلَيْمٍ : فَيِعْتُ ذلكَ المالَ بثلاثينَ أَلفًا ، والنّهُ عمّه الّتي أَوْصَى جُشَمٍ ، قَالَ عَمْرُو بْنُ سُلَيْمٍ : فَيِعْتُ ذلكَ المالَ بثلاثينَ أَلفًا ، والنّهُ عمّه الّتي أَوْصَى الله اللّهُ اللهُ اللّهُ عَمْرُو اللّهُ اللّهُ عَمْرُو اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ ال

<sup>(</sup>١) ينظر: «الكشاف؛ للزمحشري [٦/٤٨٤،٤٨٤].

<sup>(</sup>٢) ينظر: المختصر القُدُّورِيَّ 4 [س/٢٤٣]

<sup>(</sup>٣) ينظر: ١١ تقريع في فقه الإمام مالك بن أنس؟ لابن الجلاب [٢٨٠/٢].

 <sup>(</sup>t) ينظر الدوحير أمع العريز شرح الوجيز اللعرالي [٣/٧].

[١٠١٥/٨] لها هِي أُمُّ عَمْرِو بِنِ سُلَيْمُ ١٠٠ ، ولأنَّ هذا تَصَرُفُ نافِعٌ ؛ لأنَّه لوَ لَمْ نُوصِ به يَزُولُ عن مِلْكِه ، ولا يُتاتُ عبيه في الآخرةِ ، وهذا نَفْعٌ لَا يَخْصُلُ له من قِيلِ عبرِه ، فوجَت أَنْ تُغْتَمَ أَهلِيْتُه (١٠) القاصرةُ في ننفيدِ مِثْلِه قياسًا على صَوْمِ النَّطوَّعِ وصلاةِ النَّطوُّعِ.

ولا يَلرَمُ النَّمَافعيَّ عَدَمُ اعتمارِ إسلامِه ، و نُبوله الهِمةِ والصَّدقةِ عندَه ؛ لأَنَّه نَفْعٌ يُمْكِنُ تَحْصيلُه منْ جِهةِ عِيرِه ، فلا حاحة إلى اعتمارِ الأهليةِ القاصرةِ في ذلكَ .

ولنا: أنَّ الوصيةَ تَبَرُّعٌ مَحْضٌ بالإحمعِ ، والصَّبِيُّ لِبسَ مِنْ أَهْلِ النَّبرُّعِ ، ولِهذا لَا يَمْلِكُه لَا يَمْلِكُ التَّبَرُّعَ مَالِهِ في حالِ الحياةِ بالإحماعِ بالهِنةِ والصَّدَّقةِ ، فكذا لَّا يَمْلِكُه بطريقِ الوَصِيَّةِ أَيضًا قياسًا على الإعتاقِ ، ولا شَنَّ في كَوْيِها تَبَرُّعَ ؛ لأنَّ الوصية إزالةُ المالِ إلى العَيْرِ بعدَ الموتِ بلا عِوْضِ يَسْلُمُ له طاهِرًا ، ولا يُعْنَى بالتَّنَوَّعِ بالمال إلى العَيْرِ بعدَ الموتِ بلا عِوْضِ يَسْلُمُ له طاهِرًا ، ولا يُعْنَى بالتَّنَوَّعِ بالمال إلى العَيْرِ بعدَ الموتِ بلا عِوْضِ يَسْلُمُ له طاهِرًا ، ولا يُعْنَى بالتَّنَوَّعِ بالمال إلى العَيْرِ بعدَ الموتِ بلا عِوْضِ يَسْلُمُ له طاهِرًا ، ولا يُعْنَى بالتَّنَوَّعِ بالمال إلى العَيْرِ بعدَ الموتِ بلا عِوْضِ يَسْلُمُ له طاهِرًا ، ولا يُعْنَى بالتَّنَوْعِ بالمال

و لجوابٌ عنْ قولِ الخَصْمِ: أنَّه لَوْ لَمْ بُوصِ بَزُولُ عنه المَالُ، ولَا يُدَبُّ وبالوصبةِ يُثابُ،

قُلُنا: لَا نُسلَمُ أَنَّه لَا يَحصُلُ له النَّوابُ؛ لأنَّ تَرُكَ المالِ على الوارثِ سبُ النَّواب وسَبَبُ الخَيْرِ، ألا تَرَى إلىٰ قولِ النَّبِيُّ ﷺ، ﴿لَأَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيهَ ؛ خَيْرٌ مِن أَنْ تَذَرُّهُمْ عَانةً يَتَكَفَّقُونَ النَّاسَ (١٠)، التَّرُكُ على الوارثِ إزالةٌ إلى مَنِ اختازَه،

 <sup>(</sup>١) أخرجه مانك في قالموطأة [٧٦٢/٢]، وص طريقه البيهةي في 3 لسن الكرئ [٢٨٢/٦]، يهذا الإستاديه.

<sup>(</sup>٢) - وقع في الأصل" المهيداء والعشت من: إن ا، واقالاً، وفع، وقعا، وقما، وقراء،

 <sup>(</sup>۲) ينظر أدالمبسوط ( ۱۹۱/۲۸ ) ( ۹۲ ، ۹۲ ) ( وتحقة الفقهاء) ( ۲۰۷/۲ ) ، (بدائع الصنائع) ( ۱۹۲۹ ) .
 (۲) ينظر أدالمبسوط ( ۱۸۵/۵ ) ( وتبيين المقائل ( ۱۸۵/۱ ) ، (الباب ( ۲۳۶/۲ )

<sup>(</sup>٤) هذا جرء من حديث قد مضئ تخريجه

- وقد عديه السان ج

مكانَ أَوْلَىٰ مِنَ الإزالةِ إلىٰ مَنِ اخْتَارَهُ سَفُسِه، واحتيارُه بِأَهْلِيَّةٍ قاصرةٍ لَا يُعتَبُرُ في مُقابلةِ اخْتِيارِ الشَّرْعِ.

وفي الجوابِ عنْ حديثِ عُمَرَ يَنْ تَخَبُّطَ جَوابُ المشايحِ يَعَدُ ؛ قالَ مَعْصُهم: يُخَمَلُ أَنَهُ إِنَّمَا أَرْضَىٰ في تُجهِيزِ نَفْسِه ، وإقامةِ مَصالِحِ عَسِه ، وَفِقُنُ ذَلَكَ نَصِحٌ مِنَ الصِينَّ عَنْدُنَا.

وقالَ يعصُهم: كَانَ هُوَ مُدْرِكًا، وإنما سُمِّيَ عُلامًا مُحَرَّا لِقُرْبِ عَهْدِه بِالبُلُوغِ؛ لاَنَّه لَمْ يَمْضِ عليه زَمانٌ كَثِيرٌ مِنْ رُفْتِ بُلُوعِه .

وفيهما نَظَرٌ عندي؛ لأنَّه صَرَّحَ الرَّاوي بأنَه أَوْصِي لابنةِ عَمَّ له بمالٍ ، فكَنْفُ يُسَمَّىٰ دلكَ وصيةً بتَحْهِيزِ نصيه ؟

وكفَ تُقالُ: يُحتمَلُ آنَه كانَ أَدرَث، لكنَّ سُمِّي عُلامًا مَجازًا؛ لأنَّه صَحَّ في روانةِ الحديثِ آنَه كانَ غُلامًا لَمْ يَحلَلِمْ،

والجوابُ الصحيحُ أَنْ تَقُولَ: مَنْ أُدرَكَ عَصَرَ الصَحَامَةِ مِنَ النَّامِعِينَ ، كَسَعِيدِ مِن النَّمِينِ ، والحَمَّنِ ، والتَّعِينَ اللَّهُ إجماعُهم مع خلافِه ، ولهذا قالَ أبو حَمِيعَةَ بَنِينَ لَا يَثَبُتُ إحماعُ إلا أَنْ إبراهيمَ التَّعِينَ كَالَ يَكرَهُه ، وهوَ مِمَّنْ أَدرَكَ المُعَرِ ، فلا يَثِبُتُ إجماعُهم بدودِ قولِه . كذا ذكرَ شمسُ الأَمْمِ السَّرِخِينَ فل بابَ القِياسِ "". السَّرِخِينَ فل بابَ القِياسِ "".

ثُمَّ رَوَى أصحالُنا ﴿ فِي كُتُرِهِم: عَنِ الشَّغْيِيِّ وَ لنَّخْعِيُّ وَالْحَسَنِ ﴿ أَنَّهُمُ قَالُوا: لَا يَجُوزُ وصِنةُ المُراهِقِ، فَنَظَلَ الاحتِحاجُ بِالإجماعِ؛ لأنَّه لَا ,جماعَ

<sup>(</sup>١). ينظر: فأصول السرخسية [٢/١١] •

لِأَذَّ عُمَرَ أَجَازَ وَصِيَّةَ يَقَاعِ أَوْ يَافِعِ وَهُوَ انَّذِي رَاهَقَ الْحُلُمَ ، وَلِأَنَّهُ نَطَرَ لَهُ يِصَرُفِهِ إِلَىٰ نَفْسِهِ فِي نَيْلِ الزلفیٰ ، وَلَوْ لَمْ تَنْفُذْ تَبَقَى عَلَى غَيْرِهِ ·

[\* ٤٠٠٤] للصَّحابةِ مع حِلافِهم، فَتَقِيَ تَقلِيدُ الصحابيُّ، وهوَ ليسَ نواجِبٍ عَـذَ الخَصْم، فكيفَ يُحتَجُّ به علىٰ غيره

وعندَما: لَا يَجُوزُ تَقْيِيدُه فيما يُدْرَكُ بالهِماسِ على ما ذَهَبَ إليه الشيخُ أبو الخَسَرِ الكَرْخِيُّ ﷺ، وما يحلُ فيه مِمَّا يُدْرِكُ بالهِياسِ، فلَا تُقلَّدُه، واللهُ أعلمُ.

وقالَ شبغُ الإسلام علاءُ الدِّينِ الأَسبِحابِيُّ فِي الشرحِ الكافي»: «وكذلكَ إِنْ أُوصَى، ثُمَّمَ أَذْرِكَ، ثُمَّ ماتَ، لَمْ تُغْتَنَرْ وَصِبَّتُ، وإِنْ صَارَ أَهْلًا لَه ؛ لأنَّه وَقَعَ تَصرُّفُه باطِلًا لَعَدَم الأَهْلِيةِ، فَلَا بَتُوقَّفُ، وكدلكَ الْمَجُونُ.

وكذلك إذا قال الصبيِّ، إذا أَدرَكُتُ، ثُمَّ مِتُ فَتُسِي لفلانِ ، سخِلافِ العبدِ إذ قالَ: إذا أُعْتِقْتُ ، ثُمَّ مِتُ فَتُلَيْ لِفُلانِ ؛ لأنَّ العبدَ منْ أهلِ الوَصِيَّةِ ، لكنْ مُبِعَ تَعلَّقُ حَقَّ الْغَيْرِ بكَشْيه ، فإذا أضافَه إلى حالةٍ لا حَقَ لأحدِ فيها في أَكْسابِه وأموالِه صَحَّ. فأمَّا الصبيُّ: فنيس مِنْ أهلِ الوَصِيةِ لِخَلَلِ في شرائطِ الأَهْليَّةِ ، فلا بُعنَبَرُ تصرُّفُه مُصافًا ومُنْجَرًا».

قُولُهُ: (أَجَازَ وَصِيَّةَ يَفَاعِ أَوْ يَامِعٍ)، وهُوَ الَّذِي رَاهَنَ الْخُلُمَ، أَيُّ '': قارته، يُقالُ ' غُلامٌ يَفَعٌ ويَتَافِعٌ ويَفَعَةٌ، وقَدْ أَيْفَعَ يُوفَعُ إِيفَاعًا؛ إذا تَحَرَّكَ وشبَّ، والجَمْعُ: أَيْفَاعٌ، والْيَفَاعُ: قطعةٌ مِنَ الجَبلِ والغِلَطِ تَرْتَفِعٌ عَدَّ حَوْلَها. كدا في «الجَمْهروَ»''.

قُولُه: (فِي مَيْلِ الفُرْمَى) ، أي: الفُرْبَةِ ، وَهِيَ مَا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللهِ تَعَالَىٰ · قُولُه: (وَلَوْ لَمْ مُنْفُذُ تَبْقَىٰ عَلَىٰ غَيْرِهِ) ، أي: لَوْ لَمْ تَنْفُذِ الوّصِيّةُ ، يَبْقَىٰ المالُ

<sup>(</sup>١) - هي الأصل: الرباء والمثبت من. لاباء، والعالماء والإعلاء والإماء، والرباء

 <sup>(</sup>٣) ينظر: ﴿جمهرة اللعه ا الأس دريد [٩٣٩/٢].

ولنا: أَنَهُ تَنَبُرُعٌ وَالصَّبِيُّ [١٨٥ هـ الَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ ، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ غَيْرُ مَنْزُومٍ وَهِي نصحيح وَصِيَّتِهِ قَوْلٌ بِإِلْرٌ مِ قَوْلِهِ .

والْأَثَرُ مَحْمُولٌ عَلَىٰ أَنَهُ كَانَ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالْخُلْمِ مَجَازًا، أَوْ كَانَتْ وَصِيْبَهُ نِي تَجْهِيزِهِ وَأَهْرٍ دَفْيَهِ ، وَدَلِكَ جَائِرٌ عِنْدَنَا ، وَهُوَ يُخْرِرُ الثَّوَ لَ بِالتَّرَّكِ عَلَىٰ وَرَثَتِهِ كَمَا تَيْنَاهُ ،

وَالْمُعْتَبَرُ فِي اللَّهُ وَالضَّرَ النَّظُرُ إِلَى أَوْضَعَ لَتَصْرُفَاتِ، لَا إِلَىٰ مَا يَتَفِقُ مِحُكُمِ الْحَالِ اعْتَبَرَهُ بِالطَّلَاقِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ وَلَا وَصِبَّهُ وَإِلَىٰ كَانَ يَتَفِقُ دَفِعًا فِي مَعْضُ الْأَحْوَالِ، وَكَذَا إِذَا أَوْضَىٰ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ الْإِذْرَاكِ لِعَدَم الْأَهْلِيَّةِ وَقَتَ الْمُكْفُرَةِ وَكَذَا إِذَا قَالَ إِذَا أَدْرَكُت نَنْلُتُ مَالِي لِمُلابِ وَصِبَّةً لِقُصُّورِ أَهْبِيِّنِهِ فَلَا الْمُكَافِّرِ وَلَيْفَا كُمَا فِي الطَّلَاقِ وَالْعَنَاقِ، حَلَاف الْعَنْدِ وَالْمُكَافَبِ لِأَنَّ لَمُلِيَّةُ مِنْ الْمُؤْلِقِ وَالْعَنَاقِ، حَلَاف الْعَنْدِ وَالْمُكَافَبِ لِأَنَّ لَمُؤْلِقِ وَالْعَنَاقِ، حَلَاف الْعَنْدِ وَالْمُكَافَبِ لِأَنَّ لَمُؤْلِقِهُ الْمُؤْلِقِ وَالْعَنَاقِ، حَلَاف الْعَنْدِ وَالْمُكَافِ لِلْأَلَاقِ وَالْعَنَاقِ، حَلَاف الْعَنْدِ وَالْمُكَافِ لِلْأَلْفَ وَالْعَنَاقِ، حَلَاف الْعَنْدِ وَالْمُكَافِ لِلْأَلْفِ وَالْعَنَاقِ، حَلَاف الْعَنْدِ وَالْمُكَافَبِ لِأَنَّ لَمُؤْلِقِهُ مَا مُشْتَعِمَةٌ وَالْمُنْوَاقِ الْمُؤْلِقِ وَالْعَنَاقِ، حَلَاف الْعَنْدِ وَالْمُكَافِ الْمَوْلِهِ.

علىٰ غَيْرِ الصَّبِيِّ، ولؤ نَفَذَتْ يَبْقَىٰ مَالُه عَلىٰ مَعْسَه، حَيْثُ بِكُونُ لَهُ الْثَوَاتُ بَالُوصِيةِ بِمَالِه، فَكَانَتِ الوصِيةُ أَوْلَىٰ مِنْ تَرْكِها

قولُه: (وَلَمَا أَنَهُ تَبَرُّعُ)، ذَكَّرَ الصَّمِيرَ الراحعَ إلىٰ الوصِيةِ علىٰ تأويل الإيصاءِ. قولُه: (وَالْأَثَرُ مَحْمُولٌ عَلَىٰ أَنَّهُ كَانَ قرِبِ الْعَهْدِ بِالْخُلْمِ مَجَارًا، أَو كَانَتُ وَصِبَّتُهُ فِي تَجْهِيزِهِ)، وهذا جوابٌ عَمَّ تَمنَّكَ به الخَصْمُ بحديثٍ عُمَزٍ، ولكنَّه ليسَ بخوابٍ مُقْتَعٍ، وقدُ مرَّ بيانُه آنفًا

قولُه: (وَالْمُعْتَبَرُ فِي النَّفِعِ وَالضَّرَرِ: النَّظَرُ إِلَى أَوْصَاعِ إِمْ ٢٠٦٠ مِ التَّصَرُفَاتِ، لَا إِلَىٰ مَا يَتَفِقُ بِحُكُم الْحَالِ) ، يَغْنِي: أَنَّ الوَصِيَّةَ فِي وَصِّعِهَا فِيهَا ضَرَّرٌ لزوالِ المِلْكِ عَمِ لَمُوصِي، ومَا كَانَ فِي وَصَّعِه ( ) صَرَرٌ لِيسَ بِمشروعٍ فِي حَقُّ الصبيَّ، أَلَا تَرَىٰ

 <sup>( )</sup> عي الأصل: «موضعه»، والمثب من الدا، وقال ١٢٥٥، وقا، وقامه، وقارة

قَالَ: وَلَا نُصِحُّ وَصِيَّةُ الْمُكَاتَبِ وَإِنْ تَرَكَ وَفَاءً ؛ لِأَنَّ مَالَةُ لَا يَقْبَلُ التَّبَرُّعَ.

وَثِيلَ: عَلَىٰ ثَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ: لَا تَصِحُّ، وَعِنْدَهُمَا: تَصِحُّ رَدًّا لَهَا إِلَىٰ مُكَاتِبٍ يَقُولُ كُلُّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ فِيمَا أَسْتَقْبِلُ فَهُوَ حُرُّ، ثُمَّ حَنَقَ فَمَلَكَ، وَالْخِلَافُ فِيهَا مَعْرُوكَ عُرِفَ فِي مَوْضِعِهِ.

أنَّ الطَّلاقَ والعِتاقَ لَا يَصِحَّانِ منَ ٱلصِّيِّ ؛ لأنَّهُ ضورٌ لِرُوالِ [المِلْكِ](١٠.

وإنْ كانَا قَدْ يَقَعَانِ مَفْعًا بحسبِ تَهَاقَ الحالِ، كما إذا كانَتِ المرأةُ دميمةَ الوجهِ مُتَخَلَّعةُ بأحلاقٍ رديئةٍ ، لَا يَمْلِكُ طَلاقَها حَنَّىٰ يَتزوَّحَ أُحتَها المُصادَّةَ لها في صفتِها ، وإنْ كانَ يَخْصُلُ له نَفْعٌ في أُحتِها ، وكدا لَا يَمْلِكُ أَنْ يُعتِقَ عَبْدَه ، وإنْ كانَ يَخْصُلُ له نَفْعٌ مِنَ النفقةِ والكِشوةِ ، وكدا الوصيةُ لَا تَصِحُّ مِنَ الصَّبِيَّ لِوُحودِ الضَّرَرِ في وَضْعِها ، وإنْ كانَ يَخْصُلُ له نَفْعُ الثوابِ ماتَغاقِ الحالِ .

نولُه: (قَالَ: وَلَا تَصِحُّ وَصِيَّةُ الْمُكَاتَبِ وَإِنْ تَرَثَ وَفَءَ)، أي قالَ لقُدُورِيُّ فَيْ اللهُ لَا يَخْتَمِلُ التَّبَرُّعَ، ولهذا لَا يَصِحُّ عِي المختصرِه، (١)، وذلك لأنَّ مالَ المُكاتَبِ لَا يَخْتَمِلُ التَّبَرُّعَ، ولهذا لَا يَصِحُّ عِيْقُه وهِبَتُه، فإذا لَمْ يَحتمِلُ مالُه التَّبَرُّعَ [١/٥٠٥،]؛ لَمْ بصحَّ وصيتُه ؛ لأنَّها تَبَرُّعٌ لزَوالِ المِمْكِ بلا عِوضِ.

قولُه: (وَقِيلَ: عَلَىٰ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ لَا تَصِحُ ، وَعِنْدَهُمَ . نَصِحُ رَدًا لَهَا إِلَى مُكَاتَبِ بَقُولُ كُلُّ مَلُوكِ أَمْلِكُهُ فِيمَا أَسْتَقْبِلُ فَهُو حُرِّ ، ثُمَّ عَتَنَ فَمَلَكَ ، وَالْخِلَافُ فِيهَا مَعْرُوفٌ غُرِفَ فِي مَوْضِعِهِ ) ، يَعْنِي: كما يَصِحُ إعتافُ المُكاتَب وَالْخِلَافُ فِي تلكَ المسألة تصحُ وصيةً لمكاتب أيضًا عندَهما إدا تَرَكَ وَفَاءً ؛ لأنَّه بَعِيْقُ فِي آخر جُزْء مِن أحزاء حياتِه .

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين: ريادة من النّاا، والغلّا، والقا٢١١، والمـ١، والراء،

 <sup>(</sup>٢). ينظر: امختصر النُّدُورِيِّ ا [ص / ٢٤٣].

عَابِةَ البِيانِ ﴾

وعندَ أبي حَنِيفَةَ ﴿ لَا يَعتِقُ مَا مَلَكَه بعَدَ العِثْقِ في تنكَ لمسألةِ ، فكدلكُ مُنا لَا تَنفُذُ وصيتُه وإذْ تَرَكَ وفاءً ، وتلكَ المسألةُ مشهورةٌ في «المختلفِ» (١٠) ، وبي (٢٠) أَصْل العِتاقِ (٣) .

وفي مابِ الحِنْثِ في مِلْثِ العدِ، والمَكاتَبِ مِنْ أَيْمانِ (الجامِعِ)، قالَ مُحمَّدٌ هِ في «الجامِعِ»: إنَّ العبدَ أو المكاتَبَ إذا قالَ: كُلُّ مَمْلُوكٍ أَمْلِكُهُ فِيمَا أَسْتَقْبِلُ فَهُوْ حُرَّ، فَعَثَقَ، ثُمَّ مَلَكَ مَمْلُوكًا لَا يَعْتِقُ عندَ أبي حَنِيقَةً، وعندَ أبي يُوسُفَ ومُحمَّدِ: يَعتِقُ.

قَالَ الشَّيْخُ أبو المُعِينِ النَّسَفِي في شرحِ «الجامع»: «هاهُما مسائلُ ثلاثٌ:

إحداها: قَوْلُه: كُلُّ مَمْلُوكِ أَمُلِكُه إذا عَتَقْتُ فَهُوَ حُرِّ، فَعَتَقَ، ثُمَّ مَلَكَ عَبَدًا؛ أُغْتِقَ بِالإجماعِ لَتَعْبِيقِه العِثْقَ بِالْمِلْكِ الحاصلِ له بعدَ الْعَثْقِ، وهذا المِلْكُ يَصْلُحُ للإعتاقِ.

وفَرْقُ بِينَ هَذَا وِبِينَ الصَّبِيِّ إِذَا قَالَ: كُلُّ عَبْدِ أَثْلِكُهُ بِعَدَ البُّلُوعِ فَهُوَ حُرُّ ، فَبَلَغَ فَمَلَكَ (٢١٧٧/١) عبدًا لَا يَغْيَقُ ؛ لأنَّ الصَّبِيَّ لِيسَ مِنْ أَهُنِ النَّصَرُّفِ ، فَيَلْغُو تَصَرُّفُه تَنْجِيرًا وتَعْلِيعًا لانعدامٍ أَهلِيَّتِه ، والعبدُ أهلَّ للتصرفِ لكونِه عاقلًا بِلِغًا ، إلَّا أَنَّ تَنجِيزَ عِنْقِه لَمْ يَصِحَ لِعَدَمٍ شَرْطِه وهوَ المِلْكُ ، فإذا عُلِّقَ بِمِلْكِ يَصُلُحُ شرطًا له صَحَّ .

والثانيةُ: قولُهُ: كُلَّ عَنْدٍ أَملِكُه فهوَ خُرٌّ، فَعَنَقَ، فَمَلَكَ عِبدًا لَا يَعتِقُ؛ لأَنَّ هذا بَنْصَرِفُ إلى المَمْلُوكِ في الحالِ، وله في الحالِ نَوْعُ مِلْكِ، وقولُه: ﴿أَملِكُ﴾. مَرضُوعٌ للحالِ بطريقِ الأصالةِ

<sup>(</sup>١) ينظر: المختلف الرواية؛ للسمرقندي [١١٢٦/٣].

<sup>(</sup>٢) عني الأصل: لانبي، والعثبت من، لان، وفقاً ٢، ولاعًا، وقام!، وقارا.

 <sup>(</sup>٣) ينظر. 3 الأصل/المعروف بالمبسوطة معجمد بن الحس [٧٤ - ٧٤].

موچ غايه البيال چ<del>ي</del>ه

والثالثةُ: قولُه: كُلُّ مَمْلُوكِ أَمَلِكُه فِيمَ أَسْتَقَيِلُ فَهُوَ حُرُّ ، وَهُوَ عَنِي الْخِلَافِ الَّذِي مَرَّ ، وَهُمَا يَقُولَانِ: يَنْصَرِفُ قُولُهُ: «أَمْنِكُ فَيْمَا أَسْتَقَبِلُ » إلى كُلِّ مَ يَمُلِكُ إلى آخرِ عُمْرِه ، كم في الخُرَّ عَمَلًا بالإطلاقِ .

[وهوَ يَقُولُ للعبدِ والمكاتبِ وعُ مِلْكِ ، فَيَتَعَلَّقُ ما عَلَقَه بهذ المِلْكِ القائمِ للحالِ لعدم ما يُوحِبُ تَعْبِيرَه ] ( ) ، ولا يَتَعَلَقُ بما ليسَ بثابتٍ إلا بالنَّصَ على الإضافة إليه والْعَدَمَّتِ الإضافة ، ألا تَرَىٰ أنَّ في قولِه: «أَمُلِكُ ، بدونِ قولِه: «فيما الإضافة إليه والْعَدَمَّتِ الإضافة ألا تَرَىٰ أنَّ في قولِه: «أَمُلِكُ ، بدونِ قولِه: «فيما أستَقْبِلُ » ، وهي المسألة الثانية يتعلَّقُ مه ، ولا يُحْعَلُ قولُه: «أَمُلِكُ » عبارة عن الاستقبالِ ، وإنْ كانَ اللَّفطُ موصوعًا له أيصٌ ؛ لاتعِدامِ دلبلِ تَغَيُّرِ الحالة ، وعدمِ الإضافة إلى ما ليسَ بثابت.

وعَلَّلَ القُدُورِيُّ في كتابِ اللقويبِ الأبي حَيِيفَة ﷺ : أنَّ العبدَ له مِلْكُ يُصَافُ إليه حالَ الرَّقَ على وَخْه المَجازِ، قالَ النَّبِيُّ ﷺ : المَّنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالًى النَّبِيُّ ﷺ : المَسْتَقبَلِ يُصَافُ إليه على فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ النَّهِ المُسْتَقبَلِ يُصَافُ إليه على المُسْتَقبَلِ يُصَافُ إليه على المحقيقة ، وهو ما يُعدَ الحُرِّيةِ .

ومِنْ أَصْلِهِ: أَنَّ اللفظَ لَا يُحْمَلُ على الحقيقةِ ]" و لمجارٍ ، فَوَحَبُ حَمْنُهُ على أَحدِهما ، فاعتبارُ الحالِ أُولَى ؛ لأنَّها أهمُّ ، ولأنَّه يَجُورُ أَن يَمْلِكَ في المُستفتِلِ ، ويَجُوزُ ألَّ يَمْلِكَ ، وإذا حُمِنَتِ اليمينُ على حالِ الرَّقَ ؛ لَمْ يَعتِقُ مَا يَمْلِكُ حَالَ الحُرِّيةِ .

لهما: أنَّ حَمَّلَ اللَّفَظِ على الحقيقةِ أُولِّي مِنْ حمْلِه على المجازِ، ولأنَّا إذا

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقوضين: زيادة من: الدال، والعالا، والعالا، والعالد، والراد.

<sup>(</sup>Y) अकर्यु प्रस्तूपन

 <sup>(</sup>٣) ما يبن المعقوفتين (يادة من: ١٥١١) وقع»، والعا٤٤، وقمه.

قَالَ: وَتَعِجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْحَمْلِ، وَبِالْحَمْلِ إِذَ وُضِعَ لِأَقَلَ مِنْ سِنَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَفْتِ الْوَصِيَّةِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ الْوَصِيَّةِ اسْتِحْلَافْ مِنْ وَجْهِ لِأَنَّهُ يَجْعَلْهُ حَلِيمَةَ فِي

حَمَلْنَاهُ عَلَىٰ مَا نَعَدُ الْعِنْقِ [صَحَّخْنَا الْبِمِينَ، وَإِذَ خَمَلْنَاهُ عَلَىٰ الْحَالِ] ١٠ أَبَطَلُنا الْبِمِينَ، وحَمَّنُ كلامِه عَلَىٰ الصِحةِ أَولَىٰ. كَذَا في عَتَاقِ [٨ ٢٦٧٤] «الثَّقْرِيبِ».

اهْلَمْ أَنَّ الوصيةَ للحَمْلِ تَصِحُ ؛ لأَنَّهُ مَنْ أَهْلِ استحقاقِ الحُقوقِ ، ولِهَذَا يَسَجِقُ الميراتُ ، والوَصِيةُ أُحْتُ (") الميراثِ ؛ لأنَّه تَملِيكُ مُصافٌ إلى ما يَعْدَ [الموت] (الله في مَسَجِقُها أيضًا ، ولكنْ بشَرُطِ أَنْ يُعْلَمَ وُجودُه وَقْتَ الوصيةِ ، بأنُ وَلدَتْ لأَقَلَ مِنْ سَتَّةِ أَشْهِرٍ ، ومِنْ وَقْتِ مَوْتِ لَمُوصِي عَنِي مَا ذَهَبَ إليه أبو اللَّيْثِ الشَّرِقَنَدِيُّ فِي السَّرِ النَّكَت الوصايا ، والإمامُ الأَسْبِيجابيُّ في الشرح الطَّحاويُّ الله في كتابِ النُّكت الوصايا ، والإمامُ الأَسْبِيجابيُّ في الشرح الطَّحاويُّ الله في الشرح الطَّحاويُّ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

أَرْ مِنْ وَقُتِ الإيصاءِ على ما ذَهَبَ إليه أبو حعد الصَّحاويُّ (١)، وصَحَّحُ ما دَهَبَ إليه الطحاويُّ شيخُ الإسلامِ علاءُ الدَّينِ الأَسْبِجابِيُّ رَهِيُ في "شرحِ الكافي"،

فَأَمَّا إِذَا وَلَدَتْ لَسَتَّةِ أَشْهِرٍ ، أَو أَكثرَ ؛ فلَا وصيةً له ، لاحتمالِ الوُحودِ والعَدَمِ حيناني، فلَا يُجْعَلُ مُسْتَحَقَّا بالشَّكَ .

<sup>(</sup>۱) ما بين المعلوفتين (يادة من ١٥،١) و (ع) و (۱۲ ام و (۱۲ ام)

<sup>(</sup>٢). ينظر: المختصر القُدُّورِيَّ! [صر/ ٢٤٤]

 <sup>(</sup>٣) عي الأصل: الأحب، والمثبت من: الدان، والعا؟ ان واعاد، والراد.

<sup>(</sup>٤) جا بين المعقوفتين زيادة من: ﴿عُا وَ ﴿مَا اللَّهُ وَالمَا ٢٠٠٠).

<sup>(</sup>٥) ينظر: الشرح مختصر الطحاري، للأنسيجَابيُّ [ق/٣١٢].

<sup>(</sup>١) ينظر المختصر الطحاري/مع شرح الجصاص) [١٢٩/٤]

بَعْصِ مَالِهِ وَالُجَبِينُ صَلَحَ حَلِيفَةً فِي الْإِرْثِ فَكَدَا فِي الْوَصِبَّةِ إِذْ هِيَ أُخْنُهُ، إلَّا أَنْ يَرْتَدَّ بِالرَّدِّ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَىٰ انتَّمْلِيكِ، بِخِلَافِ الْهِنَةِ، لِأَنَّهَا تَمْلِيكُ مَخْضٌ وَلَا وِلَايَةُ لِأَحَدِ عَلَيْهِ لِيُمَلِّكَةُ شَيْئًا..

وقدْ فَرَقُوا بِينَ الهِبةِ للحَمْلِ حَيثُ لَا يَخُوزُ ، وبينَ الوَصيةِ للحَمْلِ حَثُ
تَجُورُ ، لأنَّ الهِبَةَ تَملِيكٌ مَحُصِّ ، ولا ولاية لأحدٍ على الحَمْلِ في أن يُمَنَّكَه شيئً ،
والوصبةُ فيه معنى الاستُخلافِ ، حيثُ جَعَله المُوصِي خليفةً في بعص مالِه ، وهوَ
يُضلُحُ لذنكَ بدلينِ حِلافِيه في الإِرْثِ ، وكذا لوصيةُ بالحَمْلِ أيضًا جائزةٌ لوحوده (١)
وَقُتَ الوصيةِ ؛ لأنَّ الكلامَ فيما إذا عُممَ وجودُه بولادبه لأقلَّ من سنَّةٍ أشهُرٍ .

وجُمْلةُ الكلامِ فيه: ما قالَ الإمامُ الأسْيحائُ في «شرحِ الطَّحاريُّ هِ في «شرحِ الطَّحاريُّ هِ وَثَمْ يَكُنَّ وَالْمَا الوَصِيةُ بالحَمْلِ كما إدا أُوضَىٰ لرِّحُلِ بما في بَطْلِ حاريتِه، وَنَمْ يَكُنَّ ذَلَكَ الولدُ مِنَ المَوْبِي، أَوْ أَوْصَىٰ به بما في يَطْلِ دابَّته إذا عُلمَ أَنه ثانتُ موجودٌ في النطْلِ وقَف الوصية ؛ فالوصية جاثرة ، ومعرفة دلك بأن جاءَتْ لأقل مِنْ ستَّة أَشهُرٍ مِنْ وقَتِ مَوْتِ المُوصِي،

وذَكُر الطَّحاوِيُّ فِي اللَّهُ اللَّهُ المُدَّةُ المُدَّةُ مَلُ وَقَبْ الوَصِيَّةِ ، ولوْ وَلَدَثْ ولدًا بِسَنَةِ أَشْهُرٍ بِعَدُ مَوْتِ المُوصِي أَو لاكثر ؛ فإنَّ الوصيَّة باطِله ، لجواز أَلْ يَكُولُ الولَّدُ حَاءَتُ بِهِ بعد هذا ، إلَّا إذا كانَتِ الجارية في العِدَّةِ فحيثهِ لأَخْلِ ثُنوتِ النَّسِ عَاءَتُ بِهِ بعد هذا ، وكذلك في حَقَّ الوصيَّةِ يُعتَثرُ إلى سستَيْنِ ، وإلَّ لَمْ يَكُنُ في العِدَّةِ وحيثهِ إلى سستَيْنِ ، وكذلك في حَقَّ الوصيَّةِ يُعتَثرُ إلى سستَيْنِ ، وإلَّ لَمْ يَكُنُ في العِدَّةِ وحيئهِ يُعتَبرُ لأقلَّ مِنْ ستَّةِ أشهرِ ، ففي الجاريةِ والدَّابَةِ سواءً

ولو أوصى بالجارية لإنسان، وبما في بطّبها للآخر؛ فإنّه يُجُورُ إِلَّا إذا وَلَدَثُ وبدًا إلى ٢١٨م إلا كثرَ من سِنَّةِ أشهرِ بعدَ مَوْتِ المُوصِي، أو لسِنَّةِ شهرٍ؛ فحسندِ لا

<sup>(</sup>١) وفع في الأصل اللوحودة؛ والمثنت من الدلا، والعالما، والعال، والعالم، والراة

<sup>(</sup>٢) ينظر: «شرع محصر الطحاري، للأسبيجابي [ق/٢١٦]

تَخُورُ الْوَصِيَّةُ فِي الْوَلَدِ ، وكِلاَهُما يَكُونُ للمُوصِّئ له الجارية .

وأمَّا الوصيةُ للحَمْلِ: فكما إذا أَوْصَى بثُلُثِ مالِه لِمَا في بَطْنِ فُلانةٍ؛ اللَّهُ بِأَنَّهُ بَحُورُ إذا وَلَدتُ لاَ قَلَّ مِنْ سَتَّةِ أَشهرِ مِنْ وَقُتِ مَوْتِ المُوصِي.

وذَكرَ الطَّحاوِيُّ ﴿ إِنَّهُ يُعتَبَرُ مِنْ وَقُتِ الوَصيَّةِ ، وكذا إذا أَوْصَىٰ بِثُلُثِ مالِهِ بِما مِي بَطْنِ دَبَّةٍ فُلانٍ ليُنْمُقَ عليها ؛ فإنَّه يَجُوزُ الوَصيَّةُ إذا قَبِلَ ذلكَ صاحبُها ، ويُعتَرُّ فيه المدَّةُ على ما ذكرُنا.

ولُوْ أَقَرَّ لِمَا في بَطْسِ فُلانةٍ ؛ فذلكَ على ثلاثةٍ أُوجهٍ: في وَجْهٍ: يَجُوذُ بالإجماعِ، وفي وَجْهِ: لَا يَجُوزُ بالإجماعِ، وفي وَجْهٍ: اخْتَلَفُوا فيه،

فَأَمَّا الوَجْهُ الَّذِي يَجُوزُ بِالإجماعِ: فهوَ مَا إِذَا أَقَرَّ بِالمَالِ وَبَيَّنَ السببَ، كَمَّ إِذَا أَقَرَّ لِمَا فِي بَطْنِ [١٠٠٠هـم] فُلانةٍ عَنَيَّ الفُّ دِرْهِمِ؛ لأنِّي قدِ اسْتَهلَكْتُ مالَه، أو سَرَقْتُ، أو غَصَبْتُ، فهذا كلَّه سَبَبٌ صحيحٌ يَجُوزُ إِقرارُه به.

فَأَمَّا الوحِهُ الَّذِي لَا يَمُورُ بِالإجماعِ: فهرَ كما إذا قالَ لِمَا في بَطْنِ فُلانةٍ: عَلَيَّ أَلُهُ وَأَ أَلُّ دِرُهم لِمَا أَنَّي قدِ استقرَضْتُ منه، فَهذا لَا يَحُوزُ ؛ لأنَّه أَحالَ في كلامِه

وأمَّا الوجهُ الَّذِي احْتَلَقُوا فيه: فهرَ كَمَا إذا قالَ لِمَا في بَطْنِ فلانهِ: علَيَّ ألفُ درهم مُطلَقًا، فهذا الإقرارُ باطِلٌ؛ لأنَّ الإقرارَ المُطْلَقَ يُحْمَلُ على المُدَايَنَةِ، وذلكَ مُحلُّ منَ الوَلَدِ اللَّهِ يَولُدُ بَعْدُ، وهذا عندَ أبي حَنِيفَةَ وأبي يُوسُفَ ﷺ.

وعندَ مُحمَّدٍ ﴿ إِنْهُ مَا الْإِقْرَارُ صَحَيَحٌ ﴾ (١) . كذا في «شرحِ الطَّحَاوِيِّ ﴾ ﴿ فِينَ ، وَفَدُّ مَرَّ الْإِقْرَارُ لَلْمَعْمُلِ بِوُجُوهِهِ النّلاثَةِ فِي كَتَابِ الْإِقْرَارِ

 <sup>(</sup>۱) ينظرا الشرح محتصر الطحاوي، للأشبيجابي [ق/٣١٢].

وَأَمَّا النَّانِي فَلِأَنَّهُ بِعَرْضِ الْوُجُودِ، إِذَّ الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا عُلِمَ وُحُودُهُ وَثَنَّ الْوَصِيَّةِ، وَبَابُهَا أَوْسَعُ لِحَاجَةِ الْمَبَّتِ وَعَجْرِهِ، وَلِهَذَ تَصِحُّ فِي عَيْرِ الْمَوْخُودِ كَالنَّمَرَةِ مَلَأَنُ تَصِحَّ فِي الْمَوْحُودِ أَوْلَىٰ.

قَالَ: وَمَنْ أَوْضَى بِجَارِيَةِ إِلَّا خَمْلَهَا، صَحْتِ الْوصِيَّةُ وَالِاسْتِثْنَاءُ، لِأَنَّ اسْمَ الْحَارِيةِ لَا يَتَاوَلُ الْحَمْلَ لَمُطَّا وَلَكِنَّهُ يَسْتَجِنُّ بِالْإِطْلَاقِ تَتَعَّا، فَإِذَا أَنْرَهُ

قولُه. (ومانها أوسعُ)، أيْ باث الوصِيَّة، والدَّليلُ على سِعَةِ أبوابها. أنَّ الوَصِيَّةَ [تَصِعُّ]<sup>(1)</sup> في غيرِ الموجودِ،

أَلَا تُرَى إِلَىٰ مَا قَالَ الكُرْخِيُ ۚ ﴿ فِي المحتصرِهِ ۗ اللَّهِ عَلَى أَوضَىٰ لَه شَمَرِهِ بُسْتَانٍ ، وهوَ يَحرُحُ مِن ثُلُتِه ثُمْ ماتَ ، فإنَّ أَمَا خَبِعَهُ ﴾ قال في دلك: إنَّ كانَ فِيه ثمرةٌ فليسَ له إلَّا تلك الثمرةُ ، وإنْ لَمْ يَكُنُ فيه ثمرةٌ فله ثمرتُه أبدًا مِنَ الثَّلُثِ

قُولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَوْضَى بِحَارِبَةِ إِلَّا حَمَلُهَا، صِحْتَ الوَصِيَةُ والاستثناءُ) (١٠٠٠هـم)، أَيْ: قَالَ القُدُورِيُّ فِي المختصرِهِا"، يَغْنِي: تَكُونُ الحَرِيةُ للسُومِةُ المُحْتِصرِهِا اللهُ وَمَنْ المَارِثُةُ وَلَا يَعْنِي اللهُ وَمَنْ المُحْتِلِ المُحْتَلِقِ اللهَ وَيَكُونُ الحَمْلُ المؤرثةِ، وَدَلْكَ لأَنَّ لَقَطَ الحَرِيةِ لاَ يَسَاوِلُ الْخَتْلِ للمُوصَى له بها، ويَكُونُ الحَمْلُ للوَرثةِ، وَدَلْكَ لأَنَّ لَقَطَ الحَرِيةِ لاَ يَسَاوِلُ الْخَتْلِ للمُوسَى له بها، ويَكُونُ الحَمْلُ للوَرثةِ، وَدَلْكَ لأَنَّ لَقَطَ الحَرِيةِ لاَ يَسَاوِلُ الْخَتْلِ لَهُمْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

 <sup>( )</sup> مدين المعقوض ( ريادة من ١٥٠١) و (عالم و (عالم المعقوض) ( )

<sup>(</sup>١) بنصر اشرح محتصر الكرخي، للقدوري [ق/٤٠٤] داماد]

 <sup>(</sup>٣) بنظرة «محتصر القُدُورِيّ» [ص/ ٢٤٤].

لَأُمَّ بِالْوَصِيَّةِ صَحَّ إِفْرَادُهَا، ولأنه إ٢٨٦.] يَصِحُ إِفْرَادُ الْحَمْلِ بِالْوَصِيَّةِ فَحَازَ الْمِثَنَاوُهُ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ أَنَّ مَا يَصِحُ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ يَصِحُ اسْيَثْنَاؤُهُ مِنْهُ، وَقَدُ مَرْ فِي الْنَبُوعِ.

قَالَ: وَبَجُوزُ لِلْمُوصِي الرُّجُوعُ عَنِ الْوصِيَةِ لِأَنَّهُ تَتَزُعٌ لَمْ يَتِمَّ فَحَارَ الرُّجُوعُ عَنْ كَالْهِتَ وَقَدْ حَقَقْنَاهُ فِي كِتَابِ الْهِبَةِ، وَلِأَنَّ الْنَثُولَ يَتَوَفَّفُ عَلَى الْمَوْتِ وَالْإِيحَابُ يَصِحُّ إِبْطَالُهُ قَبْلُ الْقَبُولِ كَمَا فِي الْنَبْعِ.

لَخُلُو، واستِخْفَاقُ المُوصَىٰ له الحَمَّلُ عِدَ إطلاقِ الوَصية بالحارية أَغْنِي: عَدَ غَدْمِ استِناهِ الحَمَّلِ على طريقِ النَّبِعِيةِ للأُمَّ، لا باعتبار أنَّ الجارية تَتَنَاوَلُه لُغَةً، ولأنَّ مَا صَحَّ إفرادُه بالعَقْدِ؛ صَحَّ استِشَارُه، ويُصِحُ إفرادُ الحَمْلِ بالوصيةِ، فيصِحُ استثارُه، وما لاَ يَصِحُ إفرادُه؛ لاَ يَصِحُ استثارُه كما في شرَي جاريةِ إلاَّ حَمْلها.

قُولُهُ: (وَقَدْ مَرُّ فِي الْنَيْوعِ) ، أَيْ: في بابِ السِعِ التاسدِ.

قولُه: (قَالَ: وَيَجُوزُ لِلْمُوصِي الرُّحُوعُ عِن الْرَصِيّةِ)، أَيْ: قَالَ الفَّدُورِيُّ اللهِ وَمُعْتَصِرِه، (أَ)، وَذَلِكَ لأَنَّ الْوَصِيَّةَ تَتُرُعٌ، فَيَجُورُ الرَّحْوعُ فِيه كما في الهِيّةِ، بَلْ لَفَرْيقِ الأَوْلَىٰ؛ لأَنَّ الهِبَةَ تَمَّتُ بالقَبْضِ، والوَصِيةُ لاَ يَتِمْ إلاَ بالفَولِ بعدَ موتِ لمُوصِي، فإذا جازَ الرُّحْوعُ فِي الهِبْةِ مع تمايها \_ لكونها تَبَرُعا \_؛ فلأَنْ يَحُوزَ لمُوعِي، فإذا جازَ الرُّحْوعُ فِي الهِبْةِ مع تمايها \_ لكونها تَبَرُعا \_؛ فلأَنْ يَحُوزَ لمُوعِي ، فإذا جازَ الرَّحْوعُ فِي الفِيّةِ مع تمايها \_ لكونها تَبَرُعا على المُتَبَرَّعِ، وإلى لأَحْوعُ فِي الوَصِيَّةِ قِبلَ النَّمَامِ بالطَّرِيقِ الأَوْلَىٰ؛ لأَنَّه لاَ إلرامَ على المُتَبَرِّعِ، وإلى هذا أَمَازَ مقولِه: (وَقَدُ حَقَقْنَاهُ فِي كِتَابِ الْهِبَةِ)، ولأَنَّ عَقْدَ الوصيةِ لاَ يَتِمُ إلاَ عَنْونِ المُوصِي، فَقَبْلَ مَوْتِه يَكُونُ إيصاءُ مُولِ المُوصِي، فَقَبْلَ مَوْتِه يَكُونُ إيصاءُ مُومِي مُحَرَّدَ إيجابِ بِلاَ قَبُولِ، وإنطالُ الإبحابِ قبلَ القَبُولِ صَجِيحٌ، كما في مُومِي مُحَرَّدَ إيجابٍ بِلاَ قَبُولِ، وإنطالُ الإبحابِ قبلَ القَبُولِ صَجِيحٌ، كما في مُومِي مُحَرَّدَ إيجابٍ بِلاَ قَبُولِ، وإنطالُ الإبحابِ قبلَ القَبُولِ صَجِيحٌ، كما في

Ę.

ا) ينظر: المصدر السابق [ص/ ٢٤٣].

قال وإدا صرح بالرجّوع، أو فعن ما يدُلُّ على الرَّجُوع؛ كان رُجُوعًا.

أَمَّا الصَّرِيحُ فَطَاهِرٌ، وكَذَا الدَّلَالَةُ لأَنْهَا تَغَسُّ عَمَلَ الصَّرِيحِ فَقَامُ مِنْمِ قُولُهُ فَذُ أَنْطَلَتُ، وصَارَ كَالْبُعِ مَشْرُطُ الْحَيَارِ فَإِنَّهُ يَنْظُلُّ الْحَيَارُ فِيهِ بِالدَّلَالَةِ، فَيْ كُلُّ فَعَلِ لَوْ فَعِنْهُ الْإِنْسَانُ فِي مَلْتُ الْعَبْرِ بِتَقَطَعُ بِهِ حَقَّ الْمَالِكِ، فَإِذَا فِيهُ الْشُوصِي كَانَ رُخُوعًا، وقدُ عَدَدُنا هذه الْأَفَاعِيلِ فِي كَتَابُ الْعَصْبِ.

قولُه (قال ورد صرح بالرخوع، أو فعل ١٠٠١هـ ما يذُلُّ على الرُخوع. كان رُخُوعا)، أي قال اللَّذُو يُّ ... في «مختصره» ...

أمّا صربعُ الرَّحوع، كنوله الرحف على الوصيّة الله فهو صحبحٌ لما قُلَى إنّ الدان الوصية نترُعٌ، أو القبول فيها مؤقّوف على السوت، وكدا دلالله الرحوع؛ لأنّ الدان تقسلُ عملُ الصربح، ولهذا كان الثالث بالدلالة كالنّاب صريحًا، فإذا فعل المُوصى ما يدُلُ على الإنطال فام مقام قوله الانطلَّتُ وصنتي الحما في الما المشروط فيه لجبارُ للشّتري إذا فعل المُشتري ما يدُلُ على إنطال خياره

وقالَ الشيخُ أبو الحَمَن الكَرْخِيُّ ﴿ الله على الأصل الله الما أوصى رحاً لرحل بقوب، ثم قطّعه وحاطّه قميصًا، أو نقطي [أنة عراء، أو]" بعرب، أله سخه، أو بحديدة، ثم صنع منها إناءً أو سيفًا، او نقصة تنر، ثم صاع منها حديد. أو عبرُ دلك، أو سنويقٍ ثُمَّ لَنَّهُ، أوْ بدارٍ لاّ بناء فيها ثم سن فيها و فهذا كله رحيعُ أو عبرُ دلك، أو سنويقٍ ثُمَّ لَنَّهُ، أوْ بدارٍ لا بناء فيها ثم سن فيها و فهذا كله رحيعُ أو عبرُ دلك، أو سنويقٍ ثُمَّ لَنَّهُ، أوْ بدارٍ لا بناء فيها ثم سن فيها و فهذا كله رحيعُ أو عبرُ دلك الله أو بدارٍ لا بناء فيها ثم سن فيها و فهذا كله رحيعُ أو عبرُ دلك الله أو سنويقٍ ثمَّ لَنَّهُ ما أوْ بدارٍ لا بناء فيها ثم سن فيها و فهذا كله أحديثُ أو عبرُ دلك الله أو سنويقٍ ثمَّ لنَّهُ ما أوْ بدارٍ لا بناء فيها ثم سن فيها و فهذا كله أحديثُ أو بدارٍ لا بناء فيها ثم سن فيها و فهذا كله أحديثُ أو بدارٍ لا بناء فيها ثم سن فيها و فهذا كله أحديثُ أو بدارٍ لا بناء فيها ثم سن فيها و فيها

وبو أوْضِي بقُطْي، تُمْ حَتْني بِه، أو يطابغ، ثَمْ بطَّن بها قداءً الله اللهارةِ

<sup>(</sup>۱) بطر بعدر كاس

<sup>(</sup>٢) بيسر ١ لاصل بشبيلي | ٥ ١٣٤، ١٣٤ صعة و١٠ لاودف بيمانة |

 <sup>(</sup>٣) عبي الأصل: العمرلة؛ والمشت من الاناء والعاتاء والعالم، ولامال، ١٠٠٠، وهم الممرعو للدامج
 عبي الأصل: ا

 <sup>(</sup>٠) عَدِه هُو يُؤْف يُلْسَى قَوْق الثياب، أو القميص، ويُتعلَّطق عَدِه وقد تقدم التعريف بدلك.

<sup>(1)</sup> الطَّهَارَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ وَالدُّوبِ مَا عَلَا مِنْهِ وَفِيهِ ، وَلَمْ مَنْ الْحَسْدَةِ وَيَطَأَنُّهُ، مَا وَلِي فِينَاهُ

وَكُلُّ فِعْلِي يُوجِبُ زِيَادَةً فِي الْمُوصَىٰ بِهِ وَلَا يُمْكِنُ تَسْلِيمُ الْعَيْنِ إِلَّا بِهَا نَهُوَ رُحُوعٌ إِذَا فَعَلَةً ، مِثَلُ السَّوِيقِ يَلْتُهُ بِالسَّمْنِ وَالدَّارِ يَبْنِي فِيهِ الْمُوصِي وَالْقُطْنِ يَخُشُو بِهِ وَالْبِطَانَةِ يُبَطِّنُ بِهَا وَالظَّهَارَةِ يُطَهِّرُ بِهَا ، لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُ تَسْلِيمُهُ بِدُونِ الزَّيَادَةِ ، وَلَا يُمْكِنُ نَقَضُهَا لِأَنَّهُ حَصَلَ فِي مِلْكِ الْمُوصِي مِنْ جِهَتِهِ ، بِخِلَافِ

نُمْ طَهَّرَ بِهَا ثَوْبًا، أَوْ أَوْصَىٰ بِنَوْبٍ، أَوْ بِعَبْدٍ، ثُمَّ بِاعَه، ثُمَّ اشتراهُ، ثُمَّ ماتَ وهوَ عَدَه (ه ١٦٦٩/م)؛ فهذا رُحوعٌ، وقد بَطَلَتِ الوصيةُ، وكذلك لُوْ أَوْصَىٰ بشاةٍ، ثم دَمَنَها، أَوْ يَقَمِيصٍ، ثُمَّ نَقَضَه فَجَعَلَه قَبَاءً، فهذا كلَّه رُجوعٌ في الوَصِبُّةِ.

ولوْ أَوْصَىٰ له بَنَوْبٍ، ثُمَّ غَسَلَه، أو بدارٍ، ثُمَّ جَصَّصَها، أو هَدَنها؛ فهذا لِسَ برُحوعٍ في الوَصِيَّةِ منْ قِيلِ أَنَّه لَمْ يُعَيِّرِ الدَّارَ عنْ حالِها، (١٠). إلىٰ هنا لفطُ الكَرْجِيِّ عِيْنِ

والأصلُ في ذلك: أنَّ كُلَّ فِعْلِ لَوْ فَعَلَه إِنسَالٌ في مِلْكِ الغَبْرِ ؛ انقَطَعَ به حَقَّ العالِك ، فإذا فَعَلَ المُوصِي مِثْلَ ذلكَ الفِعْلِ بعدَ الوصيةِ ؛ كانَ ذلكَ رُجوعًا منه ، كَمَّ عَصَبَ شَاةً وذَبَحَها وشَوَاهَا أو طَبَخَها ، أو حِنْطَةٌ فطَحَتها ، أو حَدِيدًا فأَنَّخَذَه سَيْعًا ، أو صُفْرًا فَعَمِلَه آميةً ؛ يَنقطِعُ حَقَّ المَعْصُوبِ منه ، فإذا فَعَلَ المُوصِي دلكَ معدَ الوَصِيَّةِ ؛ كانَ رجوعًا ، وإلى هذا أشارَ يقولِه : (وَقَدْ عَدَدُنَا هَذِهِ الْأَفَاعِيلَ فِي كِتَابِ الْعَفْبِ) ؛ لأنَّ تَعَلَّقَ حَقَّ العالِكِ بمِلْكِه يَمْنَعُ مِنْ تَعلَّقِ حَقِّ المُوصَى له بالوصيةِ ، العَفْبِ) ؛ لأنَّ تَعَلَّقَ حَقَّ العالِكِ بمِلْكِه يَمْنَعُ مِنْ تَعلَّقِ حَقِّ المُوصَى له بالوصيةِ ،

وإدا كَانَ هذا العِعْلُ يُسْفِطُ حَقَّ المالِكِ ؛ فَلَأَنْ يُسفِطَ الوَصِيَّةُ (\*) أَوْلَىٰ ، فَكُلُّ بَعْلِ يُوجِبُ زيادةً في المُوصَىٰ به بحبثُ لَا يُعْكِنُ تَمَيُّزُها ، أَوْ لَا يَسْتَجِقُ عليه لَقْصُها ؛ كَانَ رجوعًا ؛ لأنَّه لَا يُعْكِنُ تَسِلَيمُ العَيْسِ المُوصَىٰ بها إلَّا يتسلِيمِ تلكَ الرَّيادةِ ، ولَا يَحِبُ ذلكَ عليه ، فَبَذَلُّ على الرُّجوعِ ، كما إدا لَتَ السَّوِيقَ المُوصَىٰ الرَّيادةِ ، ولَا يَحِبُ ذلكَ عليه ، فَبَذَلُّ على الرُّجوعِ ، كما إدا لَتَ السَّوِيقَ المُوصَىٰ

الحمد وكان داجلًا، وقد تقدم التعريف بذلك.

ا ينظر الشرح محتصر الكرحي؛ للقدوري (ق/٤٠٦/ داماد)

الا) في الأصل. هجق الوصية، والمتب من الله، واللاك، والاله، والمه، والرا

تَخْصِيصِ الدَّارِ الْمُوصَىٰ بِهَا وَهَدُم بِنَائِهَا لِأَنَّهُ تَصَرُّف فِي التَّامِعِ ، وَكُلُّ تَصَرُّفِ أَوْخَتَ زَوَالَ مِلْكِ لُمُوصِي فَهُوَ رُخُوعٌ ، كَمَّ إِذَا نَاعَ الْعَيْنَ الْمُوصَىٰ بِهِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ أَوْ وَهَنَهُ تَمْ رَجَعَ فِيهِ لِأَنَّ الْوَصِبَّةَ لَا تَنْقُدُ إِلَّا فِي مِلْكِهِ ، فَإِذَا أَرَالَهُ كَانَ رُجُوعًا

ودبُحُ النَّنَاةِ الْمُوضَىٰ بِهَا رُخُوعٌ لِأَنَّهُ لِلصَّرُفِ اِلَىٰ خَاخِتِهِ عَادَةً، فَصَارٌ هَدَا الْمَعْنَىٰ أَصْلًا أَيْصًا، وَعَسْلُ التَّوْبِ لُمُوصَىٰ بِهِ لَا يَكُولُ رُجُوعًا لِأَنَّ مَنْ أَرَاهُ

به بششي ، أو نبي بدء في الدَّارِ المُوضَىٰ بها ،

وكدا إذا أوْصَى بَفْظُي. ثُنَهُ حَشَى به، أَوْ تَوْبِ فَجَعِبَهُ طَهَارَةً، أَوْ يَطَّانَةً ؛ لأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيه نَفْصُ دَبَثْ، بكوبه نَصَرُفَ في مَنكه، وهذا بَخَلَاف تَجْصِيصِ الدَّارِ وهذم بنائِها، حَيْثُ لا يَكُونُ رُحَوْغَ، لأَنْ السَّه نَبِعٌ، والتَخْصِيصُ رَبِيةً .

وكَدَا لَوْ عَسَلَ النَّوْبِ النُّوصِي بِهِ لِآنَهِ أَرَالِ الوسِحِ ، وكلُّ تَصرُّفِ أَوْجِبِ رَوَالَ مَلَكِ النُّوصِيِّ، فَهُوَ رُحَوعٌ ، كِمَا إِذَا بَاعِ النُّوصِينَ بِهِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ ؛ لأَنَّ السِع أَوْخَتَ رُوالَ المِلَكِ ، فَمُحَالٌ أَنْ تَبْقَىٰ الوصِينَةُ إِنَّ ، مِعْهِ ،

وإدا دَيْخَ النَّـٰةَ المُوضَىٰ بها كانَ مُجَرَّدُ الدَّنْحِ رُخُوعًا، وكان بِسُغي أَلَّا بُنطلِ الوَصيَّةَ ؛ لأنَّه نُقْصالٌ، كما إدا قَطَع تَوْنًا ولهمْ يُحطُه، أو هدم ساء دارٍ.

ولكنْ مَقُولُ ' يُتَطِلُ الوصية ؛ لأنَّ الدبخ دليلٌ على استنفابه على ملْكِه ، فكان دليل الرُّحوع ؛ لأنَّه تَصَرُّفُ لا يُتَفِيه عادةً إلى وقُت الموت ؛ لأنَّ اللَّحْم قلَما يَتْفى عادةً إلى وَقُتِ المَوْتِ ، فصارَ منْ هذا الوجه دلالةُ الرَّحُوع ،

قَالَ فِي «النُّحَفَةِ»: ﴿ وَلَوْ أَوْضَىٰ نَقَمِيصِ ، ثُمَّ فَنَقَهُ وَخَفَلِهِ قِنَاءً ﴾ يَكُونُ رُحوعًا . وَلَوْ لَمْ يَجِطُهُ قَنَاءً ( ٨ ٢٠٠٥ م إ ، وَلَكِنْ نَقْصِ القَهِيصِ ، فيه احتلاف المشايح عِند ﴾

<sup>(</sup>١) - ينظر - المحمة العقهامة لعلام الدين السمرقندي [٢٢٤/٣].

قولُه: (فَكَانَ تَقْرِيرًا)، أَيْ: قَالَ كَانَ عَسْلُ النَّوْبِ النُّوصَى به تَقْرِيرًا للوَّصِيَّةِ ؛ إِنَّه بُرَادُ به أَنْ يَكُونَ النُّوصَى به على أنطب حالٍ، ولَا يُرَادُ به استبقاؤه على مِلْكِ عبه. أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ قولِه تعالىٰ: ﴿ وَلَا يَتَغَنُوا الْخَبِيتَ مِنْهُ شَمِقُونَ ﴾ [ سرم ١٦١٧].

قال الإمامُ الأسبيجابِيُ فِي فَسَرِ الطَّحاوِيُّ الْ الوَصِّةُ عَلَى أَرْبَعَةِ الْخُولِ وَالْبِغُلِ حَسِمًا، وَفِي وَخَهِ لَا تَحْتَمِلُ الْفَسْخَ مِنْ جِهَةِ الْفُولِ وَالْبِغُلِ حَسِمًا، وَفِي وَخَهِ لَا تَحْتَمِلُ الْفَسْخَ مِنْ جِهَةِ الْفُولِ وَالْبِغُلِ حَسِمًا، وَفِي وَخَهِ تَحْتَمُلُ الْفَسْخَ مِنْ جِهَةِ الْفَعْلِ جَسِمًا، وَفِي وَخَهِ تَحْتَمُلُ الْفَسْخَ مِنْ جِهَةِ الْفَعْلِ، وَفِي وَخَهِ بَخَنْمِلُ الْفَسْخِ مِنْ جِهَةِ الْفَعْلِ.

أَمَّا الَّتِي تَحَتِّمِلُ الفَسْخَ من جِهَةِ القَوْلِ والفِمْلِ جَمِيعًا: فهوَ الوَصِبَةُ بالغَيْسِ ''' رُخُلٍ، وفَسُخُها منْ جِهَةِ القَوْلِ أَنْ يَقُولَ: فَسَخْتُ الوصِيةَ ورَحْفَتُ عَلَ تلَكَ الوصِيةِ. وأَمَّا فَسُخُه منْ جِهَةِ الفِمْل: فهوَ أَنْ يَبِيعَه، أو يَعْيَفُه، أو يُخْرِجَه عَنْ مِلْكِه بوَخْهِ من الوُحوهِ.

وَأَمَّا الوَجَهُ الَّذِي لَا يَعَتَمِلُ الفَسْخَ مَنْ جِهَةِ الفِعْلِ وَالقَوْلِ جَمِيعًا َ فَهُوَ التَّذْبِيرُ .
وَأَمَّا الوَجُهُ الَّذِي يَجُوزُ الرَّجَوعُ عنه بالقَوْلِ وَلَا يَجُوزُ بالفِعْلِ: فَهُوَ الرَّصِيَّةُ
مُرْعِ مَايُهُ، أَو ثُلُتِ مَالِهِ، لَوْ رَجَعَ عنه بالقَوْلِ حَازَ، وَلُو أَخْرِجَهِ عَنْ مِلْكِهِ بالسِعِ
لَا جِهَ نَمْ يُتَظِلَ الوصيةَ ، ويَنْقُذُ مِنْ تُلُثِ النَّاقِي .

وأمَّا الوَّجْهُ الَّذي يَجُوزُ الرَّجوعُ عَنْه منْ جِهَةِ الفِعْلِ، ولَا يَجُوزُ منْ جِهَةِ

معر الشرح محتصر الطحاوي؛ للأنسيخائي (ق/٢١٢).

<sup>&</sup>quot; - ما بين المعقوفتين: زيادة من: الدان والعان والراء والماكات

<sup>&</sup>quot;. وقع في الأصل الابالدين»، والبشت من الانها، وقاف ١٤٠ والع، والرة

قَالَ: وَمَنْ جَحْدَ الْوَصِئِةَ لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا كَذَا دَكَرَهُ مُحَمَّدٌ. وَقَالَ أَرْ يُوسُفَ: يَكُولُ رُجُوعًا، لِأَنَّ الرُّجُوعَ يَفْيُ فِي الْحَالِ وَالْحُجُودَ نَفْيٌ فِي الْمَصِي وَالْحَالِ، فَأَوْلَىٰ أَنْ يَكُونَ رُجُوعًا (١٨٠٠)

القَوْلِ فَهُو النَّذْبِيرُ المُفَيِّدُ نَحُوُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ مِثُ مِنْ مَرْصِ كَدَا فَأَنْتَ خُرِّ بَعَدَ مَوِنِي. لَوْ رَخْفَ عَنْهُ وَلَقُولِ لَمْ يَصِحَّ، وَلَوْ رَخَعَ بِالْفِعْلِ صَحَّ، كَمَا إِذَا بِاعْهُ وَصَارُا الْ رَحُوعَ '' يَغْنِي ' إِذَا بَاغَهُ ثُمَّ لَمْ بِشُنْرِو، فِنْ النَّيْرَاةُ عَادَ إِلَى النَّحَالِ الأَوَّلِ، كَذَا ذَكْرُ الفقيةُ أَنْوَ اللَّبَتِ مِنْ فِي كِتَابِ الْمُكْتِ الوصاياة.

قُولُه (قَالَ وَمَنْ حَجَدَ الوَصَيَّةُ لَمْ يَكُنَّ رُجُوعًا)، أي: قَالَ القُّدُّودِيُّ يَّذَ في «مَحْتَصَرِه؛ "

اعلمُ الله الفُدُورِيُّ لَمْ يدكُرِ الجلاف في هذه المسألةِ في اللمختصرِة، وَلَهُ يَدكُرِ الجلاف مُحمَّدٌ فَي المختصرِة، وَلَهُ يَدكُرِ الجلاف مُحمَّدٌ فَي البحق في كتاب الجلاف مُحمَّدٌ في البحق في كتاب الوصاياة وَلَمْ يَخْفُهُ وَحَوْمًا في اللحامعِ الكبيرِة، فعلَّ هذا اخْتَلَف العشايعُ فيه.

منهم مَنْ قَالَ: في المسأنةِ رِوايَتانِ.

ومهم مَنْ قالَ ما ذَكَرُ " في «الجامع» حواتُ القياسِ ، وما ذَكَرَ في كتابِ الوصب جوابُّ الاستِحُسانِ ، كَذَا ذَكَرَ الشيخُ أبو المُعِينِ النَّستِي في «شرحِ الجامعِ الكبرِ ا-

[٣٠٠٠] ومنهم مَنْ قالَ، العرقُ سِهما: لوَضْعِ المسألةِ؛ لأنَّ في كتب العرب، الوصاياة خَخَذَ فصارُ رُحوعًا، وفي مسألةِ «الجامع» لَمْ يَخْحَذُ، ولكر

<sup>(</sup>١) - في الأصل: العسرة، والعشب من المناه، والعائد والعاه، والماء، والرا

<sup>(</sup>١) بنعر اشرح محتصر الصحاوي المُؤْسيحانُ [ق ٣١٣]

 <sup>(</sup>٣) ينظر: المختصر التُشُورِيَّ ا [ص / ٢٤٣].

<sup>(</sup>ع). وقع في الأصل: (جعل)، والمنبت من: (ل)، و(دا؟)، و(ع)، و(م)، ودر)

وَلِمُحَمَّدٍ أَنَّ الْجُحُودَ نَفْيٌ فِي الْمَاضِي والانْتِمَاءُ فِي الْحالِ صرُّورةُ دلِك ، رَإِذَا كَانَ ثَابِتًا فِي الْحَالِ كَانَ الْجُحُودُ لَعْوًا أَوْ لِأَنَّ الرُّجُوعِ إِثْمَاتٌ مِي الْمَاصِي

أَمْرُ الشُّهُودَ بِأَنْ يَكُذِيبُوا ، فإذا أَمْرَهُم بالكَدِبِ لا يَكُونُ رُحوعًا . كدا دَكَر العقِيةُ أبو اللَّيْثِ رَالِينَ فِي كَتَابِ السُّكَتَ الوصايا؟.

نُّمُّ قَالَ الْفَقِيهُ: ﴿ وَالصَّحِيحُ أَنَّ يُقَالَ: ﴿ إِنَّ إِنَّ إِنَّ إِنَّ إِنَّ السَّالَةِ اختلافًا ؛ لأنَّه رُويَ ع المُعَلَّىٰ بنِ منصورِ أنَّه قالَ: سَأَلْتُ أبا يوسف عنْ رحْل أوْصَىٰ لزحُلِ بوصيةٍ ، نُمُّ جَعَدً، [قَالَ](''): يَكُونُ رُجوعًا. وسَأَلْتُ مُحمّدًا إِنَّ فَقَالَ: لَا يَكُونُ الحجودُ رُجوعًا. فَتَبَتَ أَنَّ الَّذِي قَالَ في الوصايا قَوْلُ أبي يوسف اللهِ ، والَّذي قالَ مِ «الجامع» قَوْلُ مُحمَّدٍ رَهِيهِ». إلىٰ هنا لفظ الفقيه.

وجملةُ القَوْلِ فيه: ما قالَ الكَرْخِيُّ إِنْ إِنْ المختصرِهِ: ﴿قَالَ إَمْمَلِّي [٢٠]: عَنْ أَبِي يُوسُفُّ فِي ﴿ نَواهرِهِ ۗ: قَالَ أَبُو يُوسُفُ رَكُ فِي رَخُلِ أَوْضَىٰ بُوصِيةٍ ، فَمّ غُرِصَتْ عليه منَ الغَدِ، فقالَ: لَا أَعرِفُ هده الوصيةَ، أَوْ قال َ لَمْ أُوصِ بهده الوصية ، قالَ: فهذا رُجوعٌ منه في الوصيَّةِ .

قَالَ مُعَلِّئٍ: وسَأَلَتُ مُحمَّدًا يَثِيرُ عَلْ دَلَكَ فَقَالَ: لَا يَكُونُ الحُخُودُ رُجوعًا.

وقالَ مُحمَّدٌ في «الأصلِ»: في رُجُلِ أَوْضَىٰ لِرْحُلِ بَعَنْدٍ، ثُمَّ أَوْضَىٰ به لآخرَ - في المسائلِ الَّتِي قُدُّمُنا دِكْرَها \_ [ولؤ لَمْ]<sup>(١)</sup> يُوصِ به لآحرَ ، ولكنَّ جَحَدَ الوَصِيَّةَ للأُوَّلِ، أو قالَ: لَمْ أُوصِ له به ؛ فهذا رجوعٌ ، وَلَمْ يُصِفُ مُحمَّدٌ القَوْلَ إلىٰ أَحَدٍ ،

قَالَ: وَوَكَذَلُكَ لَوْ قِيلَ لَهُ: أَوْضَيْتَ لَعُلانِ مَعَنْدِكَ فَلانٍ؟ فَقَالَ: لَا ، فَهَذَا

<sup>(</sup>١). ما بين المعقوفتين: ريادة من ١٥٠١، و١٥٧، و١غ١، والرا

 <sup>(</sup>۱) ما بين المعقوفتين ، ريادة من (ان) ، وقع از والان ۱۲ و اما ، وافرة

 <sup>(</sup>۲) ما بين المعقوفتين؛ زيادة من؛ ۱۹۲۵، و۱۹۶۰ و ۱۹۲۸

<sup>(</sup>٤). وقع في الأصل: «ولم»، والمشت من «ن»، و«١٤٠٥ وقع»، وقمه، وقرة

وَنَعْيٌ فِي الْحَالِ وَالْحُحُودَ نَفْيٌ فِي الْمَاضِي وَالْحَالِ فَلَا يَكُونُ رُحُوعًا خَيْبَةَا وَلِهَذَا لَا يَكُونُ حُحُودُ النَّكَاحِ فُرْفَةً.

الله المان الها

رُحوعٌ ، قال ولؤ قبل له: أَوْصَبُتَ لِمُلانِ بِعَندِك فُلانٍ \* فقالَ: لَا ، وَنَكَنَّ أَوْصَبْتُ له مُعلانةِ ، كان رُخُوعًا عن الغَبْدِ ، ومُوصَىٰ له بالأَمْدِ» "

وقال في «الحامع الكبير» ``. «في زُخُلِ أَوْضَىٰ لِزُخُلِ نَثُلُثِ مَالِه ثُمَّ قَالَ بَعْدَ دَنْتَ. اشْهَدُو الَّي لَمْ أُوصَ لِغُلانِ نَقْلِيلِ وَلَا كَثِيرٍ ، لَمْ يَكُنْ هَذَا مِنْهُ رُجُوعًا عَلْ وصَيْتِهِ لَغُلانِ " ` إلىٰ هنا لفظُ الكَرْجِيِّ بِهِ .

وجَهُ مَا دَكُره في قالجامعِ أَ: وهُوَ القَبَاسُ أَنَّ قُولُهُ: اللَّمُ أُوصِ بِهِ 5 كَذِنُ مَخْصُ ؛ لأنه قَدْ كَانَ أَوْصَىٰ ، وَالكُدَّ مِمَّا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ خُكُمٌ ، فَيُخْعَلُ وُحُودُ وَعُدَمُه مَشْرَلَةٍ . كُمْنُ قَالَ لَامِرَأَتِهُ لَمُ أَتَرَوَجُكَ ، وَنَوَى الطَلَاقَ ؛ لَا يَصِغُ ؛ لأَهُ كَدِبٌ مَخْصٌ ، فَخُعلَ وُجُودُه وَعَدَمُه مِمْرَلَةٍ ، وَلأَنَّ الخُحُود في الوصيةِ لَا يَتَحَقَّقُ ، كَذِبٌ مَخْصٌ ، فَخُعلَ وُجُودُه وَعَدَمُه مِمْرِلَةٍ ، وَلأَنَّ الخُحُود في الوصيةِ لَا يَتَحَقَّقُ ، لأَنَّ وَحُونَه بِالمُوصِى لَه لؤ قبِل في الحِال ؛ بدليل أَنَّ المُوصَى لَه لؤ قبِل في الحِال حَرْ رَدُه بعد الوفاة ، وَلؤ رَدَه في الحياةِ حار قَتُولُه بعد الوفاة .

فلمَّ ثَبَتَ أَنَّ وُحوتها بعدَ الموت، وَلمْ يحث ١٠ مه و العها. فالمُوصِي صادِقٌ في مقالتِه إِنَّه لَمْ يُوصِ له ، يَغْيِي لَمْ يُوجِبُ له الوصية بَعْدُ ، ولأن جُحُودَ الوُصِيَّةِ نَفيٌ لها فيما مَضَى ، على معنى أنَّ الوصية لمْ تكُن واقِعةً ، والته الوصيّةِ في الحالِ يُلْرَعُ من صرورةِ نعْبها في الماصِي صِمْتَ ، وما ثبت في صفر شيء إنّما يَصِعُ إذا ثبت المُنصِمُّنُ ، لأنّه كدِتْ ، فلا يَثَتُ هُ في صِمْية أيضًا ، وهو الانتهاءُ في الحالِ ؛ لأنّه سه على دلك ، فكانتِ الوصيةُ ثابة في صِمْية أيضًا ، وهو الانتهاءُ في الحالِ ؛ لأنّه سه على دلك ، فكانتِ الوصيةُ ثابة

<sup>(</sup>١) ينصر الأصل بمعروف بالمستوطة (٥ ١٣٦ طبعة أورارة الأوقاف لفطرية |

<sup>(</sup>٢) يتظر: االجامع الكبيرة لمحمد بن الحسن [ص/٩٥] -

<sup>(</sup>٣) ينعر الشرح مختصر الكرجيء للقدوري أق ١٩٠٦ والدوا

مي الحالِ، فلَغَا الجُحُودُ، ولأنَّ الخُحُودُ ليسَّ برُجوعٍ، بدليلِ أنَّ الرُّجوعِ عنِ الوصيَّةِ عِبارةٌ عنْ البائها في الماضي، وإنطالِها في الحالِ، والحُحُودُ عبارةٌ عنْ نَبِها أصلًا في الماضي والحالِ جميعًا، فإدا كان الرُّحوعُ إِثباتًا في الماضي، والجُحُودُ رُّجُوعًا لِمُناهَةٍ بين الإثباتِ والنَّقي، والجُحُودُ رُّجُوعًا لِمُناهَةٍ بين الإثباتِ والنَّقي،

وَوَجْهُ مَا ذُكِر فِي كتابِ «الوصايا» وهوَ الاستحسانُ، وهوَ أَنَّ الجُحودَ وإنْ المُحدِدِ وإنْ المُحدِدِ والفَشخِ الأنَّ بِينَ الحُحُودِ والفَشخِ الأنَّ بِينَ الحُحُودِ والفَشخِ مُوافقةً فِي المَعْنَى الحُحُودِ والفَشخِ مَوَّافقةً فِي المَاصِي والمستقبلِ ، مُوافقةً فِي المَاصِي والمستقبلِ ، والفَشخُ مِمَّا يَنْفِي العَقْدَ فِي الماصِي والمستقبلِ ، والفَشخُ مِمَّا يَنْفِي العَقْدَ فِي المعنى الخاصُ .

فإنْ تَعَذَّرَ العَمَلُ بحقيقتِه بُجُعَلُ كايةً عن الفسخِ ، فصارَ قولُه: اللّم أُوصِ عها ، بمَنْزِلةٍ قولِه: الفَسخَتُ وَصِيَّةَ فُلانِ ، ولوْ نَصَّ على ذلك صَحَّ ؛ لأنَّ المُوصِي مَلَكَ الرُّجوعَ مِنَ الوصيةِ ، بخِلافِ ما لوْ قالَ لامرأتِه: لَمْ أَتَرَوَّجُك ؛ لأنَّه لا يُمْكِن أَلُهُ عَلَى الرُّجوعَ مِنَ الوصيةِ ، بخِلافِ ما لوْ قالَ لامرأتِه: لَمْ أَتَرَوَّجُك ؛ لأنَّه لا يُمْكِن أَلْ يُحتَمِلُ كِتابةً عنِ الفَسْخَ ، ألا تَرَى أَنهما لو تَفاسَخَا لا يَحتَمِلُ الفُسْخَ ، ألا تَرَى أَنهما لو تَفاسَخَا لا يَنْفِي النَّكَاحَ لا يَحتَمِلُ الفُسْخَ ، ألا تَرَى أَنهما لو تَفاسَخَا لا يَنْفِي النَّكَاحَ ، وإنَّما يَقطَعُ مِلْكَ النَّكَاحِ لا النَّكَاحَ .

ولِهذا لَا يَسْفُطُ شَيْءٌ منَ الصداقِ إدا كانَ بعدَ الدُّخولِ، بِخِلافِ ما لُوْ قالَ: لَا كَاحَ بِينِي وبِينَكَ ، أَوْ لَسْتِ لِي بامراةِ ؛ لأنَّ يَحتَمِلُ الطَّلاقَ بأَنْ يُرِيدَ لَسْتِ لِي بامراةٍ ؛ لأنِّي طَلَقتُكِ ؛ لأنَّه لَوْ صَرَّحَ بذلكَ استقامَ ، فكذا إذا أَضمَر ، ولأنَّ خُخُودَ الوَصِيَّةِ يُجْعَلُ رُّجوعًا عنها ؛ لأنَّ كُلَّ مُنْكِرٍ للشَّي البسَ براضِ بِوُجودِه ورَادُّ له .

الَا تَرَىٰ أَنَّ جُمُودَ المُوكُلِ الوَكالةَ حَجْرٌ علىٰ الوكيلِ، وجُحُودَ المُتبايعَيْنِ سبغ فشخٌ (١٧٧١م) وإقالةٌ، وخُمُودَ المُودَعِ فَشَخٌ لَعَقْدِ الوَدِيعةِ، فكذلكَ هاهنا، وَنُوْ قَالَ. كُلُّ وَصِيَّةٍ أَوْصَيْتُ بِهَا لِقُلَابِ؛ فَهُوَ حَزَامٌ وَرِبًا، لَا يَكُونُ رُحُوعًا؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ يَسْتَدْعِي بَقَّءَ الْأَصْلِ (بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ فَهِيَ نَاطِمَةٌ) لِأَنَّةُ الدَّاهِثُ الْمُتَلَاشِي.

ولأنَّ الجحود لوْ لَمْ يُحْمَلُ على الرُّحوعِ كَانَ كَدِيًّا، وحَمَّلُ أُمورِ المسلمينَ على الصَّحةِ آولَى، ولأنَّ الجاحِد باف للوّصِيّةِ في الماضِي والحالِ جميعًا، وتشيُّ الوصيةِ في الحالِ يَضِعُ، فإذا ضُمَّ الله عبرُه كَانَ أَوْلَى، وهذا معنى قوله في «المتر» (الأَنَّ الرُّحُوعُ تَفْيٌ في الْحال، وَالْحُحُودَ نَفْيٌ في الْمَاضِي وَالْخَالِ. فَأَوْلَى أَنْ يَكُول رُجُوعًا).

قولُه (ولؤ قال كُلُ وصيّةِ وْصيتْ بها عُلاد، فَهُو حرامٌ وَرَنَا. لَا يَكُودُ رُخُوعًا)، وهذه المسأنةُ مع ما معذَه إلى الناب من مسئل االجامع الكبيرا. إِلَّا مسألة تَأْخِيرِ الوَصِبَّةِ، وكُنَّهَا مذكورةٌ في المختصر الكُرُخِيِّا، وقد دُكَرَه صاحبُ اللهذايةِ الشِيرِ فيها على سبيلِ التَّهرِيع،

ولَوْ قَالَ: كُلُّ وَصِيَّةٍ أَوْصَيْتُ مِهَا لِعَلادٍ فَهِيَ بِاطِلَةٌ . يَكُونُ رُحوعًا .

وقَرُقَ صاحبُ «الهدايةِ» بين المسألئين، بأنَّ الوَضَفَ بَسَدُعِي بقاء الأَصلِ ، يَغْيِي: أَنَّ وَضُفَ الوَصِيَةِ بِأَنَهِ حرامٌ، أو رِيَا يَقتَصِي كُوْنَ أَصْلِ الوَصِيَّةِ بِاقْدَ و لأَمَّ لاَ وَجِودَ للصفةِ بدوبِ قِيامها بالموصوف، فلمَّ فَتَصَى لوصفُ بقاء الأَصْلِ . بَـ لاَ وَجودَ للصفةِ بدوبِ قِيامها بالموصوف، فلمَّ فَتَصَى لوصفُ بقاء الأَصْلِ . بَـ يَكُنِ الوصفُ بالخُرْمةِ ، أو الرِّبا دَلَيلَ الرُّحوعِ ، بخِلافِ قولِه اللهِيَ بَاطِئَةً) ، لأَمَّ لاَ شَعْدَ لَهُ المُصْمَحِلُ لَمُتَلَاشِي ، فكانَ قولُه ، (فهِيَ بَاطِئَةً) ، دلبل الرحوع . المَاطلَة عَلَى الرحوع . الله الرحوع . الله المُصْمَحِلُ لمُتَلَاشِي ، فكانَ قولُه ، (فهِيَ بَاطِئَةً) ، دلبل الرحوع .

وفرَّقُوا في الشُّروحِ ( ) الجامعِ الكبيرِ ( ) ، بوَّخْهِ آخرَ. وهوَ أَنَّ قوله: (فَهِي

<sup>(</sup>١) وقع في الأصل: الشرحة ، والمثبت من؛ الذا، والذا، والإا، راءه، والراء

<sup>(</sup>٣) وقع في الأصل المنصعيرة. والمشت من الناه، والفلاة، والحلا، والحلا، والحلا، والراه ::

وَنَوْ قَالَ: أَخَرْتُهَا لَا يَكُونُ رُجُوعًا. لِأَنَّ النَّأْخِيرَ لَيْسَ لِلسُّقُوطِ كَتَأْجِيرٍ سَّيْرِ (بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ تَرَكْت) لِأَنَّهُ إِسْقَاطٌ.

وَلَوْ قَالَ: الْعَبْدُ الَّذِي أَوْصَيتُ بِهِ لِقُلَانٍ نَهُوَ لِقُلَانٍ . كَانَ رُجُوعًا ؛ . . . .

رُجِنَةً). وَصْفٌ للوَصِيَّةِ بِمَا تَتَّصِفُ بِهِ بِعَدَ الرَجْرِعِ ؛ لأَنَّ الوصيةَ بَعَدَ الرَّحْوِعِ وِ نَشْحِ تُوصَفُ يكونِها باطِلةً ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ المُوصِي يَقُولُ: وَصَيَّةُ فُلانٍ باطِلةً لأنِّي رُجَعْتُ عَهَا، فَصَحَّ هَذَا الوصفُ ، وإنَّمَا يُصِحُّ إذَا بُطَلَتْ بالرُّحْوعِ عَنها.

أمَّا قولُه: «فهي حرامٌ عليه، أوْ فهي ربَّ» وَصْفُ الوصيةِ بِما لَا يُوصَفُ به، لَا نَبْلَ الرجوعِ ولَا بعدَ الرجوعِ.

أمَّا قبلَ الرُّجوعِ: فظَّاهِرٌ ؛ لأنَّها ليسَتْ بحرامِ ولَا رمًّا -

وَأَمَّا بِعَدَ الرَّحِوعِ: فَلِأَنَّ الوَصِيةَ لَا تُوصَفُ بِكويِهِا حِرَامًا أَوْ رِبَّا، فَلَغَا هَدَا -..يذ} الوَصْفُ، فصارَ بِمَنْزَلَةٍ مَا لَوْ قَالَ: كُلُّ وَصِيةٍ أَوْصَبْتُ بِهَا لِفُلانِ فَهِيَ رِبْحُ ''' تُولُد: (وَلَوْ قَالَ: أَخَرْتُهَا لَا يَكُونُ رُجُوعًا؛ لِأَنَّ التَّأْخِيرَ لَئِسَ لِلسُّقُوطِ).

قَالَ الكَوْجِيُّ ﷺ فِي المختصرِه الله الوقالَ اللهُ رُسْتُمَ عَنْ مُحمَّدٍ عَنْيُهِ الْوَالْمَ اللهُ الْمُؤْجِيُّ عَلَى اللهُ الله

قُولُه: (وَلَوْ قَالَ: الْعَبْدُ الَّذِي أَوْصَيْتُ بِهِ يَفُلَانٍ إِمَّهُوَ لِفُلَانٍ إِنَّ ؛ كَانَ رُجُوعًا ؛

ا ٢ وقع في الأصل فريح إن والمشت من الدال والرال، والعال، والعال،

المر اشرح مختصر الكرحي، للقدوري (ق,٧٠٤ د ماد).

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفتين: زيادة من: ﴿إِنَّا وَاعْلَى وَالْعَلَى وَقُرَّا ﴿ وَقَالَ الْهِ وَقُمَّا ﴿

لِأَنَّ اللَّفْظَ يَدُلُّ عَلَىٰ قَطْعِ الشَّرِكَةِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَوْضَىٰ بِهِ لِرَجُلِ ثُمَّ أَوْضَى به لِآخَرَ ؛ لأن المحن يحتمل الشركة واللفظ صالح لها ...............

لِأَنَّ اللَّفْطَ يَدُلُّ عَلَىٰ قَطْعِ الشَّرِكَةِ، بِخِلَافِ مَا ۚ إِذَا أَوْصَىٰ بِهِ لِرَجُلٍ ثُمَّ أَوْصَىٰ بِه لِآخَرَ)، أَيُّ: يَكُونُ العبدُ بِينَ المُوصَى لهما نصفَيْنِ.

قالَ الفقيةُ أبو النّبِيثِ ﴿ فَي كتابِ لانكتِ الوصابا »؛ الوإذا أَوْصَى لِرَجُّلِ بعبْدِه وهوَ يَحرُّج منْ ثُلُيْه ، ثُمَّ أَوْصَى بذلكَ العبدِ لآحرَ ؛ فهو بينهما يَضْمانِ ، لأنَّ الوَصِيَّةَ أَمْرٌ في المُسْتَأْنَفِ ، ويَجُوزُ أَنْ يَنْبُتَ حَقَّانِ في المُسْتَأْنَفِ في شيءِ واحدٍ ، الوَصِيَّةَ أَمْرٌ في المُسْتَأْنَفِ في شيءِ واحدٍ ، الاَ تَرَى أَنَّ النَّمَعةَ يَجِتُ لاَنتَيْنِ ولا كثرَ في دارٍ واحدةٍ ، ويَجِبُ القِصاصُ في تَفْسِ واحدةٍ لاَتنيْنِ ، ويَكُونُ لكُلُّ واحدٍ منهما الحَقُّ على الكمالِ ، فكذلكَ هاهُما يُحِبُ للكُلُّ واحدٍ منهما الحَقُّ على الكمالِ ، فكذلكَ هاهُما يُحِبُ للكُلُّ واحدٍ منهما حَقُّ الوصيةِ في جميعِ العبدِ ، إلَّا أَنّه نَمَّا تَضَايَقَ حَقُهما يَخْعَلُ القاضي العبدَ بينهما نصفَيْنِ .

قالَ في «الأصلِ»(١) في هذه المسائل: إنَّ المُوصِي إذا أصافَ الوَصِيَّةُ الثَّانيةَ إلى المُوصِي إذا أصافَ الوَصِيَّةُ الصَّافِ المُوصِي به ؛ لَا يَكُونُ رُجوعًا، فَتَكُونُ الوَصِيَّةُ لهما جميعًا، ولوَّ أنَّه أصافَ الوَصِيَّةُ الثانيةَ إلى الوصيةِ الأُولَى ؛ يَكُونُ رُجُوعًا، وهوَ أَنْ يَقُولَ العبدُ الَّذِي الوَصِيَّةَ الثانيةَ إلى الوصيةِ الأُولَى ؛ يَكُونُ رُجُوعًا، وهوَ أَنْ يَقُولَ العبدُ الَّذِي أَوْصَيْتُ به لفلانٍ ؛ صارَ ذلكَ رُجوعًا ؛ لأنَّه جَعَلَ الوَصِيَّةُ الأُولَى لِلثَانِي ، فإذا جَعَلَ ثلكَ الوصيةَ للثَّاني كانَّ رُجوعًا .

وأمَّا إِدَا أَضَافَ الوصِيةَ الثانيةَ إِلَىٰ لَعَنْدِ؛ لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا، وهوَ أَنْ يَقُولَ: أَوْصَيْتُ بِهِذَا العِبدِ لِهِذَا الرَّحُٰلِ، ثُمَّ يَقُولُ، أَوصِيْتُ بِهِذَا العِبدِ لِهِذَا الرَّجُٰلِ لِرَجُلٍ آخرَ؛ لَا يَكُونُ رُجُوعًا؛ لأنَّه يَجُوزُ أنَّه يَجتَمِعُ حَقَّانِ فِي عَبْدِ و حدٍ.

ولَوْ أَنَّهُ قَالَ: العبدُ الَّذِي أُوصَيْتُ به لِفُلانٍ قَدْ أُوصِيْتُ به لِمُلانٍ ؛ لَا يَكُونُ

<sup>(</sup>١) سطر. ١١لأصل المعروف بالمبسوطة [١٥/٣٦/ طبعة ورارة الأوقاف القطرية]

وَكَذَا إِذَا قَالَ: فَهُوَ لِفُلَانِ وَارِئِي ؛ يَكُونُ رُحُوعًا عَنِ لِمَا بَيَّنَّا وَيَكُونُ وَصِيَّةً لِلْوَارِثِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُ.

رجوعًا؛ لأنَّ الواوَ للعطفِ، والعَطْفُ إِنَّمَا يَكُونُ بعدَ تفريرِ المَعْطوفِ عليه، فإذا أَرْضَىٰ للنَّاني بعدَ تقريرِ الأوَّبِ؛ لَا يَكُونُ رُّحوعًا ، ولكنْ يَثْنُتُ لهما جميعًا.

ولَقُ قَالَ: العَبَدُ الَّذِي أَوْصَبَّتُ بِهِ لِمِلانٍ، فَقَدْ أَوْصَيْتُ بِهِ لِفُلانٍ؛ يَكُونُ رُحوعًا؛ لأنَّ الفَاءَ للوَصْلِ مَع كَوْبِهِ للعَطْفِ، فَقَدْ وَصَلَ الوَصِيَّةَ الثانيةَ بِالوَصِيَّةِ الأُولَىٰ، وخَعَلَ تَلَكَ الوَصِيَّةَ لَلنَّاسِ، فَتَصِيرُ رُحوعًا.

كما قالُوا (٢/٢٧٢/٨) في بابِ المُضاربةِ إذا دَفَعَ إلى رَجُلِ مالاً مُضارَنةً ، فقالَ له: خُذْ هذا المالَ مُضارَبةً ، واعْمَلْ فيه بالكوفةِ ، فله أنْ يَعملَ في غيرِ الكوفةِ ، ولؤ قالَ: خُذُ هذا المالَ فاعْمَلْ بالكوفةِ ؛ ليسَ له أنْ يَعمْلَ في عيرِها ؛ لأنَّ العاءَ للوَصْل ، والوق للعَطْف ، فكذلكَ هاهُنا .

قُولُه: ﴿ وَكَذَا إِذَا قَالَ فَهُوَ لِقُلَادٍ وَارِثِي ؛ يَكُونُ رُجُوعًا عَنِ الْأَوَّلِ ﴾ .

[\*..ه.، وَاللَّهُ عَلَى اللَّحَامِعِ الكَبيرِ »: "وَلَوْ قَالَ: كُلُّ وَصِيةٍ أَوصَيْتُ بِهَا لَفَلَانٍ ، فَهِيَ لَفَلَانٍ وَارْتِي ؛ فَهُوَ رُجُوعٌ ، وَهُوَ لَلُوارَثِ إِنَّ أَجَازَهَا الْوَرِثَةُ ، وَإِنْ لَمْ يُحِزُّ فَهِيَ مِيرِ ثُنَّهُ(١)

وذلك لأنّه لَمّا قال: «هي لِفُلانِ وارثي ا نَقَلَ جميعَ ذلكَ إلى وارثيه ، وصَحَّ النَّقُلُ ؛ لأنّ الوصة للوارثِ صحيحة إلّا أنّها نَقِفُ على إجزةِ الورثةِ ، فكانَتِ الوصيةُ للوارثِ صحيحة للأَجْنيُ بما ز دَعيى الثّلُثِ ، فلمّا صَحَّ النَّقُلُ ، كانَ رُجوعًا عن الوصيةِ لِفُلانٍ ووَصِيَّةً للوارثِ ، فإنْ أحارَ بقيةُ الورثةِ جازَتُ ، وَلَمْ تَكُنْ للورثةِ ، وإنْ لَمْ يُجِيزُوا نَطَلَتُ ، وكانَ مِيراثًا للورثةِ ،

<sup>(</sup>١) يتظر: ١٥ لجامع الكبير ١ لمحمد بن الحسن [ص/٢٩٥]

وَلَوْ كَانَ فَلَانَ الْآحرُ مَيْنَا حِينَ أَوْضَى ؛ فَالْوصِيَّةُ الْأُولَىٰ عَلَىٰ حَالِهَا ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ الْأُولَى إِنَّمَا تَبْطُلُ ضَرُّورَةً كَوْنِهَا بِلشَّىِي وَلَمْ يَتَحَقَّقُ فَبَقِيَ لِلْأَوَّلِ

وَلُوْ كَانَ فُلانٌ حَينَ قَالَ ذلك خَيَا ثُمَّ مَاتَ قَبَلَ مَوتِ الْمُوصِي؛ لَهِي للُورِثَة لِتُطُكَّرُ الْوَصِيَّتَيْنِ الْأُولَىٰ دَيْرُجُوعِ وَالثَّابِيّةَ بِالْمَوْتِ،

وهذا معنى قوله: (وقد دكرُما خُكُمهُ). أيْ خُكُمُ الإِبصاءِ للورثِ. يَغْبِي. إنْ أجازُوا الوصية جازَت، وإلَا مصت

قولُه الراولو كان فلانُ الاحرُ سِنا حس أوصى ، فالوصنةُ الأولى على خالها) ، يَعْنِي ، لَوْ قَالَ ، كُلُّ وصيةٍ أوصيتُ بِ الدلابِ فَهِي لَلْهِ إِلَا حَرَدُ وَكَانَ فَلانَ لاَحرُ حَرْنَ أَوْضَى له مِنتَ له نَبَتَ له يصح حَرْجوعُ ، لانه له يصح حَمْلُ عن الوصية الأولى ، لأن الوصية للمُنْتِ باصةٌ ، قصار كانه له إيوس لأحدِ بعد الوصية الأولى ،

قولُه: (ولو كان فلانُ حبا حبن قال دلك ، ثم مات قبل موت الْمُوصي ؛ فهي لِلْوَرَئَةِ) ، أَيْ: لورثةِ المُوصِي

يَعْنِي: إذَ كَالَ فلانَّ الاحرُّ حَبِّ حِن أوضَى له و يصغُّ النَّقُلُ عن الوصية الأُولى. ثُمَّ إذا ماتَ المُوصَىٰ له عَّالِي فلَ موتِ المُوصِي و تَنْظُلُ الوصةُ الثانيةُ أيضًا بمويّه قبلَ المُوصِي، قإدا تَصَلَّبِ الوصيّة فِي حميعًا، الأُولى لرُّحوعِ المُوصِي علها والثانيةُ بموتِ المُوصِي، فإدا تَصَلَّبِ الوصيّة فِي حميعًا، الأُولى لرُّحوعِ المُوصِي علها ، والثانيةُ بموتِ المُوصَى له النَّالِي قبلَ موتِ المُوصِي.

واللهُ تعالىٰ أعلمُ بالصَّوابِ

## بَابُ الْوَصِيَّةِ بِتُلُثِ الْمَسَالِ

قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلِ بِثُلُثِ مَالِهِ ، وَلِآخَرَ بِثُلُثِ مَالِهِ ، وَلَمْ نُجِرِ الْوَرَاتُهُ ؟ فَالنَّلُكَ يَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ يَضِيقُ النَّلُثُ عَنْ حَقَّهِمَا إِذْ لَا يُزَادُ عَلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ الْإِجَازَةِ عَلَىٰ مَا تَقَدَّمَ وَقَدْ تَسَاوَيَا فِي سَبَبِ الإِسْتِحْقَاقِ فَيَسْتَوِيَاهِ فِي الإِسْتِحْقَاقِ ، وَالْمُجِلُّ يَقْبَلُ الشَّرِكَةَ فَيَكُونُ بَيْنَهُمَا .

🚭 غاية البيال 🦫

## بَابُ الْوَصِيَّةِ بِتُلُثِ الْمَسَالِ

---

لَمْ كَانَ لَمُعْتَبَرُ فِي لُوصِيَّةِ هُوَ ثُلُثُ المالِ عندَ عَدَم إجارةِ الوَرَئةِ: تَرجَمَ هذا للت بب الوَصِيَّةِ بثُلُثِ المالِ ، لأنَّ فيه مسألة لإيصاءِ لواحدٍ بالثُلُثِ ، ولآحرَ بالثُلُثِ أيضًا ، ومسألة الإيصاءِ لواحدٍ بالثُلُثِ ولآحرَ بالشُّلُسِ ، ومسألة الإيصاءِ لواحدٍ بالثُلُثِ ولآحرَ بالشَّلُسِ ، ومسألة الإيصاءِ لواحدٍ بالثُلُثِ المَالِ ، ولآخرَ بالثُّلُثِ المَالِ ، ولآخرَ بالثُّلُثِ المَالِ ، ولآخرَ بالثُّلُثِ المَالِ ، ولآخرَ بالثُّلُثِ المَالِ ، ولاَحرَ بالنَّلُثِ المَالُ ، ولاَحرَ بالنَّلُثِ المَالُ ، ولاَحرَ المَالُ ، ولاَحرَ بالنَّلُثِ اللهِ مَالَةُ ، وَلَالْ اللَّهُ اللَّلُولُ المَالُ ، ولاَحْرَ بالنَّلُلُ اللهِ اللَّلُولِ الللهِ مَاللَهُ ، ولاَحرَ الللهُ اللهُ اللهُ اللهِ الللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اله

قولُهُ: (فَالَ: وَمَنْ أَوْضَى لِرَخُن بِثُلُثِ مَانهِ، وَلِآخَرَ بِئُلُثِ مَالِهِ، وَلَمْ تُجِرِ الوَرَتَةُ، فَالنَّلُث نَيْنَهُمَا)، أَيُّ: قالَ القُدُّورِيُّ ﴿ فِي الْمَخْتَصِرِهِ ﴾ (١)

وإنَّما قبَّدَ بقولِهِ : (وَلَمْ تُجِزِ الوَرَثَةُ) ؛ لأنَّه إذا أجارَ الوَرَثَةُ يَضرِتُ كُلُّ واحدِ مِنَ المُوصَى لهما بوَصِيَّته ، فيَكُونُ لهم الثُّلُثانِ ، والثُّلُثُ للوَرَثَةِ ، فإذا العدمَتِ الإحارةُ ؛ كانَ الثُّلُثُ بيهما يَصْمِينِ ، والثُّلُثانِ يلوَرَثَةِ ؛ لأنهما تساوَيا في سببِ الاسْتِخْقاقِ ؛ لأنَّه ليسَ واحدٌ مهما أَخَقَّ بثُلُثِ المالِ منَ الآخرِ ، والتَّساوِي في سببِ

<sup>(</sup>١) ينظر: المعتصر القُنُّورِيَّ [ ص/ ٣٤٢].

وَرِنُ أَوْصَىٰ لِأَحدِهِمَا بِالنَّلُثِ وَلآخَر بِالشَّدُسِ؛ فَالثُّلُثُ بَيْنَهُمَا أَثَلَاثًا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَ يُدْلِي بِسَبَبٍ صَحِيحٍ وَضَاقَ الثَّلُثُ عَنْ حَقَيْهِمَا فَيَقْتَسِمَانِهِ عَلَىٰ

الاَسْتِخْقَاقِ يُوجِبُ النَّسَاوِيَ في نَفْسِ الاَسْتِخْقَاقِ، لأنَّ ثُبُوتَ الحُكْمِ بِقَدْرِ ثُبُوتِ العِلَّةِ، فَيَكُولُ ثُلُّتُ لمالِ بينهما نِصْفَيْنِ، لأنَّه هوَ مَحَلُّ الوَصِيَّةِ، وهوَ قَابِلٌ ليشَّرِكهِ.

قولُه: (وَإِنَّ أَوْصِيْ لِأَحدِهِمَا بِالنَّلُثِ ولآخَر بِالشَّدُسِ؛ فَالثَّلُثُ بِيْمُهُمَا أَثْلَاتًا)، وهذا لفطُ الفَّذُ ورِيِّ فِي المختصرِه الله وذلك لأنَّ ثُلُثَ المالِ يَصِيقُ عنْ حَنَّ المُوصَىٰ لهما؛ لأنَّ حَقَّهما تربِدُ على الثُّلُثِ (٢٠٥ه، بسُدُس، وكلَّ واحدِ مهما يُذلِي بسبب صحيح، فيَقتَسِمانِ على قَدْرِ حَقَهما، فيَكُونُ لصاحِبِ السَّدُسِ سَهُمْ، ولصاحِبِ السَّدُسِ سَهُمْ، ولصاحِبِ النَّلُثِ سَهُمانِ.

والأَصْلُ عَدَّ أَبِي خَيِيقَةَ ﴿ إِنَّ أَنْ تُنْ يُدُلِي بِسَبِ صحيح يَضُوبُ بِجميعِ حَقِّه ، كأصحابِ لَعَوْلِ ، والمُوضَى له بِالثَّنْ فِما دُونَه ، وغُرماءُ المَيِّتِ إذا صاقَتِ التَّرِكَةُ عَنْ دُيُونِه ، وكُلُّ مَنْ لاَ يُدُلِي بسبب صحيح ، فإنَّه يَصُوبُ بِقَدْرٍ ما يُصِيبُه حالة المُراحَمة ، كما في مسألة الدَّغُونَ إذا دَّعَى اثدن دارًا في يَدِ آحرَ ، أَحَدُهما المُراحَمة ، كما في مسألة الدَّعْوَىٰ إذا دَّعَى اثدن دارًا في يَدِ آحرَ ، أَحَدُهما جَمِيعُها ، و لآخرُ يَصْفَها ، وأقامَ البَيِّنَة ، فلصاحِبِ المحميع ثلاثة أرباعِها ، ولصاحِب البَصْفِ رُبُعُها عندَ أَنى خَيِهَة رَهِي .

وقالَ أبو يوسُفَ ومُحمَّدٌ ﴿ الدَّارُ سِنهِم أثلاثُ، وكذُلكَ في المُوصَىٰ له بأكثرَ منَ الثُّلُثِ لَا يَصْرِبُ عَدَ أبي حَسِيقَةً ﴿ يَهُ بَحِمْيِعِ خَفَّهُ ( · ) .

وقالَ أبو يوسُفَ ومُحمَّدُ: يَضْرِب كُلُّ واحدٍ منهم بجميعِ حَقَّه كأصحابِ الْعَوْلِ.

 <sup>(</sup>١) ينظر: المصدر السابق،

 <sup>(</sup>۱) ينظر: «المبسوط» [۹۷،۲۸]، «تحمة العقهام» [۲ ۹۳ ]، «تكملة البحر ابر ش» [۸ ٤٦٤].
 «حاشية ابن عابدين» [٥/٢٢]، المسان الحكام» [من ٤١٧]

نَدْرِ حَقَّيْهِمَا كَمَا فِي أَصْحَابِ الدَّيُونِ فَيُجْعَلُ الْأَقَلُّ سَهْمًا وَالْأَكْثَرُ سَهْمَيْنِ فَصَارَ نَلَاثَةَ أَسْهُمٍ: سَهْمٌ [٧٨٧] لِصَاحِبِ الْأَقَلُ وَسَهْمَانِ لِصَاحِبِ الْأَكْثَرِ .

والفرقُ بينَ السببِ الصحيحِ وغَيْرِ الصحيحِ على قوبِ أبي خَنِيفَة ﴿ أَنَّ كُلَّ سَبَ يَتَعَلَّقُ بِهِ الاسْبِحْقَاقُ مِنْ غيرِ الضمامِ مَعْنَى آحرَ إليه ؛ فهوَ سَبَ صحيحٌ ، وما لا يَتَعَلَّقُ به الاسْبِحْقَاقُ إلّا بمعنى يَنصَمُّ إليه ليسَ بسبب صحيحٍ ، ألا تَرَى أَنَّ الدَّعْوَى لَا يَتَعَلَّقُ به الاسْبِحْقَاقُ إلّا بمعنى يَنصَمُّ إليه ليسَ بسبب صحيحٍ ، ألا تَرَى أَنَّ الدَّعْوَى لَا يَتَعَلَّقُ بها الاسْبِحْقَاقُ إلّا مانضِمامِ مَعْنَى آحرَ إليها ، إمّا إقرارٌ ، أوْ تَبُهُ ، أوْ حُكْمُ حاكم.

فإذا كانَ كذلكَ انقسمَتِ الدَّارُ عندَ الصُّارَعةِ على الدَّعاوِي. فقالَ أبو حَنِيفَة هُذَ لَا [٢٠٧٢/٨] دَعْوَى لمُدَّعي النِصْفِ في النِصْفِ الآخرِ، فسَلِمَ ذلكَ لمُدَّعي الجميع، وفي النِصْفِ الآخرِ استَوَى دَعْوَاهُما فكانَ بينهما، وكانَ لمُدَّعي الجميع ثلاثةُ الأرباع، ولمُدَّعي البِصْفِ الرُّئعُ.

وعندُهما: يَضْرِبُ كُنُّ واحدٍ بجميعٍ دَعْواه ؛ لأنَّ الأسبابَ كُلَّها سواءً ، فَيَأْخُدُ مُنَّعي الجميعِ اثنَيْنِ ، ومُدَّعِي البِصْفِ سَهْمًا ، فكانَ أَثْلاثًا.

وَجْهُ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ اللَّهِ السَّبِ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الاسْتِحْقَاقُ سَفْسِهِ اللَّهِ السَّبِحُقَاقُ بِنَفْسِه ؛ بدليلِ أَنَّ الهِبَةَ وَالوَصِيَّةُ السَّبِحْقَاقُ بِنَفْسِه ؛ بدليلِ أَنَّ الهِبَةَ وَالوَصِيَّةُ السَّبِحْقَاقُ السَّبِحْقَاقُ بِعَفْدِهِ مَا أَضَعَفُ مِنَّ البَّيْعِ اللَّذِي يَتَعَلَّقُ الاسْتِحْقَاقُ بعَفْدِهِ ، فلو سَوَّيْنا بينَ السببِ الضعيفِ والعَوِيِّ ، وهذا لا يَصِحُ .

لا يَصِحُ .

ووّجْه قَوْلِهِما: أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما لوِ انْفَردَ استَحَنَّ جَمِيعَ ما يَدَّعِيه، فإذا تَراحَمَا صَرَبَ بِما يَدَّعِيه كأصحابِ الْعَوْلِ، وقدْ مَرَّ بيانُ هذا في كتابِ الدَّعْوَىٰ تُنيْلَ فَصْلِ التَّنازعِ بِالأَيْدِي. وَإِنْ أَوْضَىٰ لِأَحْدِهِمَا بِجَمِيعِ مَالِهِ، وَلِآخَرَ بِئُلُتِ مَالِهِ، وَلَمْ يُجِزِ الْوَرَنَةُ؛ قَالثَّلُتُ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ أَرْبَعَةِ عِنْدَهُمَا،

وَقَالَ أَبُو حَبِيفَةَ: النَّلُكُ بَيْنَهُمَا نِصْفَادِ، وَلَا يَضْرِبُ أَبُو حَنِيفَةَ لِلْمُوضَىٰ لَهُ بِمَا زَادَ علَىٰ النَّلُثِ إِلَّا فِي الْمُحَابَاةِ، وَالسَّعَايَةِ، وَالدَّرَاهِمِ الْمُرْسَلَةِ،

قُولُه: (وَإِنْ أَوْصَىٰ لِأَخْدِهِمَا بِجَهِيعِ مَالِهِ، وَلِآخَرَ بِثُلُثِ مَالِهِ، وَلَمْ بُجِزِ الْوَرِثَةُ؛ فَالنَّلُثُ نَبْنَهُمَا عَلَىٰ أَرْبَعَةِ عِلْدَهُما

وَقَالَ أَنُو حَبِيعَةَ رِئِي: النَّلُثُ بَيْنَهُمَا بِصْفَانِ، وَلَا يَضْرِبُ أَبُو حَبِيغَةَ لِلْمُوضَىٰ لَهُ بِمَا زَادَ عَلَىٰ النَّلُثِ إِلَّا فِي الْمُحَامَاةِ، وَالسَّعَايةِ، وَالذَرَاهِمِ الْمُرْسَلَةِ)(١)، وهذا لَفُطُّ القُدُورِيُّ عِلَيْهِ فِي «مختصرِه»(١).

وإنَّما قَيْدَ بِعَدَمِ إِجازَةِ الوَرَثَةِ ؛ لأنَّه إذا أَجازَ الوَرَثَةُ ؛ يَكُونُ لَصَاحِبِ الجميعِ خمسةٌ ، ولصَاحِبِ النَّلُثِ سَهُمٌ واحدٌ عندَ أبي حَنِيفَةَ ﷺ، وفي قَوْلِ أبي يوسُفَ ومُحمَّدٍ ﷺ: لصَاحِبِ الجميعِ ثلاثةُ أرباعِه ، ولصَاحِبِ النَّلُثِ [١٥١٠/٣] رُبُعُه .

والأَصْلُ في جِسْ هذه المسائلِ، أنَّ القِسْمةَ عندَ أبي حَبِيقَةَ: عندَ اجتماعِ الوصايا في العَيْنِ بطريقِ المُنازعةِ،

وعندَ أبي بوسُفَ ومُحمَّدِ ﴿ يَهُمَّ الطَّرِيقِ الْعَوْلِ وَالْمُضَارِيِّ ا

وأصلٌ آخرُ: أنَّ المُوصَىٰ له بأكثرَ مِنَ الثَّلُثِ لَا يَضْرِثُ في الثَّلُثِ بأكثرَ مِنَ الثَّلُثِ عندَ أبي خَنِيفَةً فِي وقَالَا: يَصْرِثُ. النَّلُثِ عندَ أبي خَنِيفَةً فِي . وقَالَا: يَصْرِثُ.

 <sup>(</sup>۱) الصحيح قول أبي حبيعة، واعتمله الإمام البرهامي، والسعي، وغيرهما النظر المساوطة [١٤٩/٢٧]، «التصحيح والبرجيعة فتح القديرة [١٤٩/٢٠]، «التصحيح والبرجيعة [ص/١٦٤]، «اللبات في شرح الكات!
 [ص/٤٦٦]، «محمع الأنهرة [٤٩٧/٢]، «رد المحتارة [٤١٧/١]، «اللبات في شرح الكات!
 [ع/٤/٤]

<sup>(</sup>٢) ينظر: المصدر السابق،

ولا غليه البيال ك

وَجْهُ قَوْلِهِما: أَنَّ في الأَصْلِ الْأُولِ: أَنَّ سِهامَ الوَصِيَّةِ تُشْبِهُ سِهامَ الوَرَثةِ، ثُمَّ القِسمةُ بينَ الوَرَثةِ عندَ التَّرَاحُم بطريقِ العَوْلِ، فكذا هما.

ووَجْهُ قُولِ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ إِنَّ حَقَّ أَحدِهما فِي كُلَّ العَيْنِ ، وحقَّ الآخرِ في بعضِ العَيْنِ ، وصاحِبُ البعضِ لا يَصْلُحُ مُزاحمًا لصاحِبِ الكلَّ فيما وراءَ البعضِ ؛ لأنَّ لا حَقَّ له فيه ، ولا يُشْبِهُ هذا سِهامُ الوَرَثةِ ؛ لأنَّ حقَّهَم في العَيْنِ حَقَّ خِلافةٍ ، لأنَّ حقَّهَم في العَيْنِ حَقَّ خِلافةٍ ، فَلا يَقَعُ التّعارُضُ فيما لهم ، أمَّا هذا الحَقُ فقلُ ثَبَتَ في العَيْنِ ابتداءً بإيجابِ المُوصِي ، فبَقَعُ التّعارُضُ فيما لهم ، أمَّا هذا الحَقَّ فقلُ ثَبَتَ في العَيْنِ ابتداءً بإيجابِ المُوصِي ، فبَقَعُ التَّراحُمُ في المَحَلِّ ابتداءً ، فجازَ (١/٤٢٧٢/١) أن يُعْتَبَر فيه حُكُمُ المُسالَمةِ والمُسازَعةِ .

وَجُهُ قَوْلِهِما فِي الأَصْلِ النَّانِي: أَنَّ الوَصِيَّةَ أُخْتُ المِيراثِ، والوارِثُ يَضْرِبُ مَكُلُّ حَقَّه فِي التَّرِكَةِ، فكذا هذا.

ولأبي حَنِيفَة ﷺ: أنَّ المُوصَى له يَضْرِبُ بما يَسْتحِقُه، وهوَ لَا يَسْتَحِقُّ ما وراءَ الثُّلُثِ إلا بإجازةِ الوَرَثةِ، وَلَمْ تُوجَدِ الإجازةُ.

ثُمَّ نَقُولُ: اجتَمعَتْ وَصِيتَان في المالِ، إحداهُما بالجميع، والأُخرى بالثُنُثِ، ولا يَدَّعي صاحِبُ الثُّلُث أكثرَ منَ الثُّلُثِ، فسَلِمَ ما زادَ عليه لصاحِب الثُّلُثِ، واسْتَوَتْ مُسازعتُهما في الثُّلُثِ، فيَكُونُ بيهما نِصْفَيْنِ، فيَصِيرُ المالُ على سِتَّةِ أَسُهُم، خمسةٍ لصاحِبِ الجميع، وسَهْم لصاحبِ الثُّلُثِ، فإنْ لَمْ يُجِزِ الوَرَئةُ ؛ فالثُّلُثُ بينهما نِصْفَانِ ؛ لأنَّ صاحِبَ الجميع لا يَضْرِبُ باكثرَ منَ الثَّلُثِ عندَه إلاّ في فالنَّكُ بينهما نِصْفَانِ ؛ لأنَّ صاحِبَ الجميع لا يَضْرِبُ باكثرَ منَ الثَّلُثِ عندَه إلاّ في مواضع ثلاثة: في الوَصِبَّةِ بالمُحاباةِ، والوَصِيَّةِ بالعتقِ، والأَلْفِ المُرْسَلةِ، وسَيَجِيءُ بيانُ الثَّلاثةِ بعدَ هذا.

فَامًّا عَلَىٰ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَبُّهُمْ: فَالْقِسَمَةُ بَطَرِيقِ الْعَوْلِ وَالْمُضَارِبَةِ،

يضرِتُ صاحِبُ الحديمِ بالحديمِ، والآخرُ بالنُّلُثِ، فاخعل النُّلُثُ شَهْدُ، والحديثُ ثلاثةً، فيُقْسَمُ المالُ بينهما أرباعًا عند الإحارةِ وعدمها حميمًا، لأن المذر عندُهما: أنَّ المُرضَى له مأكثرَ منَ الثُّلُثِ يَضَرِثُ به في الثُّلُث

وهذا الجلاف في خُنوق احتمعَتْ في المال فوق الثَّلُث، أن إدا احتمد في الثُلُّب؛ فإنَّه يُقْسَمُ الثَّلُثُ مبهم بطريقِ العوْلِ بالإحماع الشهه مخْفُوق ، ورن، لأنَّه لا يَقَفُ على إجازةٍ أحدٍ،

قال في االمختلف القال المختل الرجارة وقل المختل من رباد ما قاله أبو يوسّم في الن يُصيف المنافية عبد عدم الإحارة وأد تميت عبد عدم الإحارة وأد تميت عبد عدم الإحارة وأد تميت عبد عدم الإحارة والأن كدلك ، مل يحت أن تقسم التُلَكُ أولاً. وهو أربعة من التي عشر بسهم يضهين الأن الإحارة في قدر التُنت ما وهذا المنزه

نَفِي ثَمَانِيةٌ [٢٠٥٠، مَمَا أَشَهُم، وهوَ النَّلُثانِ، فصاحبُ النحميع يدُعي لَلَّهُ وصاحبُ النَّفِي بِرُعي بلاً مَهُمُ وصاحبُ النَّفِي بِمُ دلكُ إلَّا شَهْمُنِي وَفِيلَه بِغُولُ حَمَّى فِي النَّفُ ، ودرن أربعةً ، وقد وصل إلي صهّمانِ، بَقِيَ حَمَّي فِي سَهْمَنِين، فلا مُمَارِعة في ما ورا، السهّمئي، ودلك منتُهُ ، فِتُعَلَّى المُوصى له بالحميع مِنْةُ أَسُهُم بلا مُمَارِعهِ

نفي شهدان فار استوت منازعتهما صهدا، فيقتمان مصت كُلُ واحد مهدا سهمًا، فيقتمان مصت كُلُ واحد مهدا سهمًا، فصار للمُرصى له بالنُلُبُ ثلاثة الشهم من الذي عشر سهمًا، ودلك رُنْعُ الكُلُ، فأعادت الإحارة في حَقَّ صاحب التُلُك؛ (()).

وقال في «شرح الطّحاويُّ»: «والأصّلُ عند إنه ١٠٠١م) أبي حسمه إنهِ ألَّ الشّوصيّ له بأكثر من الثُّلُث لا يضرتُ مأكثر من الثّلث ، إلّا في ثلاثة مواضع في

<sup>(</sup>١) - ينظر - المحالم الرواية الأس الست ( ١٩٧٧)

وج عليه البيان ج

الرَّصِيَّةِ بِالعَتْقِ، وفي المُحَاباةِ، وفي السَّراهم المُرْسَلةِ.

وإدا كانت الوَصِيَّةُ أقلَّ منَ النَّلُكِ، أو الرَّئْعِ، أو السُّدُسِ ونحوِه؛ فإنَّه يَصُرِبُ مخسِع وَصِيَّتِه عمدَ أبي حَنِيهَةَ عِلَيْهِ.

وعندَهما: يُضْرِبُ بجميعِ وَصِيَّتِه في المواصعِ كُلها

وتَفْسِرُ الوَصِيَّةِ بِالعِنْقِ: وهوَ أَنَّه إِدَا أَوْضَى بَعَثْقَ هَذَيْنِ العَندَيْنِ، وقيمةُ الحَدِهِمَا أَلُفٌ، وقيمةُ الآخِرِ أَلْهَانِ، وليس له مالُ عيرُ هدننِ العنديْنِ؛ فإنْ أَحَارَتِ الْوَرْئَةُ فإلَّهُمَا يَغْتِفَانِ مِن الثَّنْ ، وَثُنْتُ مالِه الله ، الوَرْئَةُ فإلَّهُمَا يَغْتِفَانِ مِن الثَّنْ ، وَثُنْتُ مالِه الله ، والثَّنْ بينهما على قَدْرِ وصيَّتِهما، ثُلْنَا الألْف للّذِي قِيمتُه أَلْف، ويَسْغَى في الناقي، وثُلْنُها للَّذِي قيمتُه أَلْف، ويَسْغَى في الناقي، وثُلْنُها للَّذِي قيمتُه أَلْف، ويَسْغَى في الناقي،

وكدلك في المُحاباةِ إذا كانَ له عَبْدانِ، قِيمةٌ احدِهما اللّه ومئةٌ، وقيمةُ الآخرِ مِنتُ ومئةٌ، وقيمةُ الآخرِ مِنتُ مِئةِ، فأَوْضَى بأنْ بُباعَ أحدُهما مِنْ فُلانِ بمئةٍ، والآخرُ بمئةٍ من فُلانِ الآخرِ، فهاهُما حَصلَتِ المُحابةُ لأحدِهما بألْفٍ، وللآخرِ مخَمْسِ مِئةٍ، ودلكَ كُلّه في حالةِ المرضِ، فإنْ خَرجَ ذلكَ منَ النُّلُثِ جارَ.

وإِنْ لَمْ يَخْرُحْ مِنَ النَّلُثِ ، ولَا أَجازَتِ الْوَرَثَةُ ؛ جازَتْ مُحاماتُهما بِقَدْرِ الثَّلُثِ ، ودنْكَ الثُّلُثُ بينهما على قَدْرِ وصيَّتِهما ، يَضْرِبُ أحدُهما فيه بألُف، والآخرُ بخمسِ

30

وكذلك في الشَّراهِمِ المُرْسَلةِ، كما إذا أَوْصَى له بأَلْفٍ دِرِّهَمٍ، وللآخرِ مَانُعَيْنِ، وثُلُكُ مالِه أَلْفُ دِرْهَمٍ؛ فإنَّ النُّلُثَ يَكُونُ بينهما أثلاثًا، كُلُّ واحدٍ منهما يُصْرِبُ مجميعٍ وصيَّتِه، وإنَّما يُضْرِبُ المُوصَىٰ له في هذه المواضع الثلاثِ بجميعٍ وَصِيَّتِه؛ لأنَّ الوَصِيَّة في مَحْرَحِها صحيحةً؛ لجوارِ أَنْ يَكُونَ له مالٌ آحرُ، فيَحَرُّجُ حيد غاية البيال 🦀

هذا القَدْرُ مِنَ الثَّلُثِ، ولَا كذلكَ فَيما إذا أَوَّصَّى له بنِصْفِ مالِه، وللآحرِ بثُلُثِ مالِه، أَوْ بجَمِيعِ مالِه؛ لأنَّ اللَّفْطَ في مَحْرَجِه لاَ يُصِحُّ؛ لأنَّ مِلْكَه ومالَه لَوْ كَثْرُ، 'وَ خَرَجَ له مالَّ آحرُ؛ يَدْخُنُ فيه تلكَ الوَصِيَّةُ، فلا يَحْرُجُ مِنَ الثَّلُثِ الْأَنْ

وقالَ الفقيهُ أبو اللَّبِثِ ﴿ فَي كتابِ ﴿ نَكَتِ الوصايا ﴾ : ﴿ رَجُلُ أَوْصَىٰ لِرَجُلِ سِصْفِ مَالِهِ ، وَلاَحرَ بِثُلُثِ مَايِهِ ، فهذا على وجهَيْنِ ، إِمَّا أَنْ يُجِيزَ الوَرَثَةُ ، أَو لَمْ تُحِيرُوا [٣ ١١٥،] ، فإنْ أَجازُوا ، فلصاحِبِ البِصْفِ يَضْفُ المَالِ ، وللآحرِ الثَّلُثُ ، وبَقِيَ لِلوَرَثَةِ شُدُّسُ المَالِ .

وأمَّا إذا لَمْ يُجِيزُوا؛ فإنَّ في قولِ أبي حَنِيفَة فِي المُعْمَرِةِ النَّلُثُ بينهما يَضُوبُ بالنَّمُّفِ، وضعمًد فِي فولِ أبي يوسُف ومُحمَّد فِي صاحِبُ ليضع يَضُوبُ بالنَّصْفِ، وصاحِبُ النَّلُثِ يَضُوبُ بالنَّصْفِ اللَّهُ، وصاحِبُ النَّلُثِ يَضْرِبُ بالنَّمُ والثَّلُثُ بَخْرُحُ مِنْ سَتَةِ البِصْفُ ثلاثة، والثَّلُثُ سَهُمانِ، فذلك حمسة أَسُهُم، يُقْسَمُ النَّلُثُ بينهما على حمسة أَسُهُم، وهوَ قولُ إبراهيمَ و لشَّعْرِيُ فِي

وأمّا مَدْهَبُ أَبِي حَبِيفَةُ فَيَا: أَنَّ النَّلُثَ بِينهِما نِصْفَانِ الأَنَّ وَصِيَّتُه لَصَاحِبِ البِصْفِ بِمَا زَادْ عَلَىٰ النَّلُثِ بِاطِلٌ الأَنّه أَوْصَىٰ له بِمِ مَلَكَ ، وَبِمَا لَا يَمْلِكُ ، فَوَصِيَّهُ اللّهِ مَا يَمْلِكُ ، وَبِمَا لَا يَمْلِكُ بِاطِلٌ ، فصارَ كرَجُلٍ أَرْضَىٰ بِرَجُلٍ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، مِمَا يَمْلِكُ بِاطِلٌ ، فصارَ كرَجُلٍ أَرْضَىٰ بِرَجُلٍ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ ، ولا خَرَ بَأَلْفَىٰ دِرْهَمٍ أَلْفُ مِنْ مَالِهِ ، وأَلْفُ مِنْ مَالِ حَارِه ، وثُلُثُ مَالِهِ أَلْفُ دِرْهَمٍ ؛ ولا خَرَ بَأَلْفَىٰ دِرْهَمٍ أَلْفُ مِنْ مَالِهِ ، وأَلْفُ مِنْ مَالِ حَارِه ، وأَلْفُ مِنْ مَالِ جَارِه ، والله ، وأَلْفُ مِنْ مَالِ حَارِه ، وأَلْفُ مِنْ مَالِ جَارِه ، والله ، وقيلهم ('' جَمِيعًا ؛ لأنّ وصنته بالألْفِ مِنْ مَالِ جَارِه باطله ، فَصَارَ كَأَنّه أَرْضَىٰ لهذا بالثَلُثِ ، فَصَارَ كَأَنّه أَرْضَىٰ لهذا بالثَلُثِ ، ولهذا بالثَّلُث ،

<sup>(</sup>١) ينظر: قشرح مختصر العجاوي، للأنسبيجابيُّ [٥/٣١١].

<sup>(</sup>٢). وقع في الأصل: احتوقهم؟، والعثبت من الدال، والفا؟!!، والعال، والمال، والرء.

حديًّ غابه البيان ﴿A}-

وأمَّا أبو بوسُفَ ومُحمَّدٌ عِنْهُمَ يَقُولانِ َ إِنَّ في رِيادَتِه مَعْنَيَيْنِ معى الاسْتِخْفَاقِ على الوَرَثةِ بِأكثرَ مِنَ النَّمُثِ ، ومَعْنَى التَّمَضِيلِ لأحيهما على الآخرِ ، فَيَطّلَ معى الاسْتِخْفَاقِ ، ويَقِيَ معنى التَّمَضِيلِ ، وتَمضِيلُه لمعصِ أهل الوصايّا [على البعضِ](١) حابرٌ ،

أَلَا نَوَىٰ أَنَّه لَوْ أَوْصَىٰ لأحدِهما بِالثَّلُثِ، ولآخرَ بِالرَّبُعِ؛ فَالثَّلُثُ لَا يَتَّسِعُ لهما جَمِيعًا، فَيَضْرِبُ كُلُّ واحدٍ منهما في النُّلُثِ بِمَقْد رِ وَصِيَّتِه، فَكَذَلَكَ هَاهُنا.

والجوابُ لأبي حَبِيفَةَ ﴿ إِنَّهُ يَجُوزُ النَّفَضِيلُ إِذَا صِحَّ ذِكْرُ الرَّبَادَةِ ، علمًا لَمْ يَصِحَّ ذِكْرُ الزيادةِ على النَّلُثِ ؛ لَا يَصِحُّ النَّمضِيلُ .

وَإِنْ قِيلَ: لَوْ أَوْضَىٰ لِرَجُلٍ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ، ولآحرَ بِأَلْقَيْنِ، ونُلُثُ مَالِهِ أَلْفُ دِرْهَمٍ، قُسِمَ الأَلْفُ بينهما أثلاثًا في نَوْلِهم جَمِيمً.

قبل له: هذا لا يُشْبِهُ ذِكْرَ الأَلْف والأَلْفَيْنِ ؛ لأَنَّ ذِكْرَ الأَلْفِ والأَلْفَيْنِ لَمْ يَكُنُ فاسِدًا ؛ لأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكْتَسِبُ المالَ قبلَ موتِه حتَّى يَحصُلَ لأحدِهما أَلفُ ، وللآخرِ أَلْفَالِ ، فدمًّا لَمْ يَكُنُ مَحْرَجُ الكلامِ فاسدًا ؛ قُسِمَ على مقدارٍ وصيَّتِهما .

وأمَّا هاهُنا: فتسميةً (\*) ما زادَ على الثُّلُثِ باطلةً ؛ لأنَّه لَا يَمْبِكُ (\*) أكثرَ مِنْ نُلُثِ مالِه ، وإذ لَمْ يُجِزِ الوَرَثةَ ، فكأنَّه لَمْ يُوصِ مأكثرَ منَ الثُّلُثِ

وَإِنْ قِيلَ: إِذَا أَوْضَىٰ بِعَتْدِ قِيمَتُهُ أَكْثُرُ مِنَ النُّلُثِ، فَبِمَ لَا يَضْرِبُ بِذَلْكَ كُنَّه، وَمَخْرَحُ كَلامِهِ لَمْ يَكُنُ فَاسِدًا؛ لأنَّه يَحْتَمِلُ أَنْ يَكْنَسِبَ الْمَالَ حَتَّىٰ يَخْرُحَ الْعَبِدُ

<sup>(</sup>١) ما بين المعقرفتين: ريادة من " إن الرواعة ؛ و(١٧ ) ؛ والملاء والراء

 <sup>(</sup>٢) عي الأصل: «فتسميته»، والمثبت من «٥»، وطفالا»، و«ع»، والم»، وهر»

 <sup>(</sup>٣) عي الأصل اليمكن (عا والمليت من النا) و (الما ) و (العام) و (العام) و (العام) و (الرا)

🕳 غامه لسان 🦫

مَنَ النُّلُثِ.

قَبِلَ لَهُ: مَحَرَجُ كَلَامِهِ لَمْ يَكُنُ فَاسِدًا إِهِ ١٧٥٥/م] ، إِلَّا أَنَّهِ لَمَّا مَاتَ فَقَدِ اسْتَخَقُ عَسِهِ الْوَرَثَةُ فَيِمَا رَادَ عَلَى الثُّلُثِ؛ لأنَّ حَقَّهِم قَدْ وَجَبَ فِي ثلثَ الْعَبْنِ، وفي ذِكْرٍ الأَلْفِ وَالْأَلْمَيْنِ لَمْ يُوحَدِ الْاسْتِخْدَقُ».

وقالَ في الكُتِ الوصاياة أيضاً: "رَحُلُ أَوْضَى لِرِحُلِ بِيضَفِ مالِه، ولآحَوْ بِشُفُ مالِه، ولاَحْرُ بِثُنَّ مالِه، وللآخرِ بِرُبُعِه، فهذا أَنصَ على وحهني. ثَا أَنْ تُحِرَ الوَرْثَةُ، أَو لَمْ يُجِبُرُوا، فإنْ أَجازَتِ الوَرْثَةُ؛ قُيمَ المانُ بيهم، فصاحتُ البَصْفِ بِصُرِتُ بالنِصْفِ، والآحرُ بالنَّمُ والآحرُ بالرَّبُع، فيحتاحُ إلى حساب له بِصْفَ وثُلُثُ ورُبُع، ودلك يَخْرُحُ بالشَّلُثِ، والآحَرُ بالرَّبُع، فيحتاحُ إلى حساب له بِصْفَ وثُلُثُ ورُبُع، ودلك يَخْرُحُ مِن الشَيْ عَشْرَ، فصاحِتُ النَّصُفِ عاده إلى عاده إلى المُنْ وقلتُ ودلك سنة، وصاحِتُ النَّلُثِ يَضْرِبُ بالبَصْفِ، ودلك سنة، وصاحِتُ النَّلُثِ يَضْرِبُ بالنَّهُ عَشْرَ مَن وذلك ثلاثةً، وصاحِتُ النَّنُ يَضْرِبُ بالنَّهُ عَشْرَ سَهْمًا، فيُقْسَمُ المانُ ببنهم على ثلاثة عشرَ سَهْمًا، فيُقْسَمُ المانُ ببنهم على ثلاثة عشرَ سَهْمًا،

وَإِنْ لَمْ يُحِزِ الْوَرَثَةُ قُسِمَّ العالُ [بينَهم] (١٠ على ثلاثةَ عَشَر سَهُمًا، وهذا قولُ أبي يوسُفَ وشُحمَّدِ عِنْهَ، وهوَ قولُ إبراهيمَ النَّحْعِيِّ عِنْهِ.

وأَمَّا فِي قُولِ أَبِي حَبِيعَةَ ﷺ ﴿ اللهُ لَمْ يُحِزِ الوَرَثَةُ ۚ قُسِمَ الثَّلُثُ بِينَهِم ، فصاحِبُ الصَّفُ يَضُرِبُ بِالثَّنُبُ ، ولَا يَضُرِثُ بأكثرَ منْ ذلكَ ، وصاحِثُ لثُّنُبُ بَصْرِتُ بالثُّبُ . وصاحِبُ الرَّبُع يَصْرِبُ بِالرَّبُع ، فَيُقْسَمُ لَثُلُثُ على أحدَ عَشَرَ سَهْمًا

وَإِنَّ أَحَارَتِ الوَرَثَةُ لَمْ يَذْكُرُ حَوَاتِه فِي كَتَابِ الوَصَابِ، وَلَكُنُّ دَكُرُ فِي كَتَابِ اللَّغَيْنِ وَالدَّيْنِ﴾' " مَسَالَةً تُخَرَّحُ هذه المسأنةُ على قياسِ تنكَ المسألةِ على احتلافِ

<sup>( -</sup> في الأصل الصنماء والشبت من الداء والدام، والع، والرا

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوطين: ريادة من: الله، والعك، والعالا، وقمه، وقره

<sup>(</sup>٣٠ - ذكر السرحسي أن كتاب قالعين والدين) والذي سمي في 8 لأصل، بكتاب 3 الوصايا في العبن=

مولاد السال الم

الرواينين ، ورؤى عنه أبو يوسُمَ بجِلافِ ما زوى عنه مُحمَّدُ بنُ الحسنِ ﴿ مُ

فَامًا الَّذِي رَوَىٰ عنه أبو يوسُفَ ره قالَ صاحِبُ النَّصْفِ يَأْخُذُ السُّدُسُ بلا مُسرعة ، والسُّدُسُ سِنَ صاحِبِ النَّصْفِ وصاحِبِ لقُلْثِ يَصْفَانِ ، فدجعلِ الحِسابُ سِنَ عَشْرَ ، فصاحِبُ الثُّنَّثِ لَا دَعْرَى له في أكثرَ من أربعةِ أَسْهُم ، وصحِبُ الصَّفَ بَدَّعِي النَّمُ مَنْ أربعةِ أَسْهُم ، وحاحِبُ الثُّلُثِ سَهُمانِ ، فادْفَعِ الصَّفَ بَدَّعِي النَّمُ فَ ، ودلكَ سِتَةً ، فقد قصل على صاحبِ الثُّلُثِ سَهُمانِ ، فادْفَعِ سَهُمَنْ لِعاجِبِ الثَّلُثِ سَهُمانِ ، فادْفَعِ سَهُمَنْ لِعاجِبِ النَّمُ فَي ماك عشرةُ أَسْهُم .

فصاحِبُ الرَّبُعِ لَا يَدَّعِي أَكْثَرَ مَنْ ثلاثةٍ ، وصاحِبُ لَنَّدُثِ يَدَّعِي الثَّلُثُ ، وهوَ ارمهُ ، وصاحِبُ النَّصْفِ أيضًا بَقِيَ مَن دَعْواهُ النَّلُثُ ، وهوَ أربعةٌ ، فقدْ فَضَلَ كُنُّ و حدٍ مهما على صاحِبِ الرَّبُعِ بسَهْمٍ ، فيُعْطَىٰ لكلَّ واحدٍ منهما سَهْمٌ ؛ لأنَّ المالَ مُتَّسِعٌ .

فَتَقِيَ هناكَ ثمانيةُ أَسْهُم بِيهِم أَثلاثًا لا يَستَقِيمُ ، فاصْرِتْ ثلانةً في اثْنَيْ عشرة ، تصِيرُ ستة وثلاثينَ ، فالسُّلُسُ لصاحب النَّصْف بلا مُنازعة ، وذلكَ سِتَة ، وضاحِتُ النَّصْف قد كانَ فَضَلَ كُلُّ واحد منهما على وصاحِتُ النَّصْف قد كانَ فَضَلَ كُلُّ واحد منهما على صاحِب الرَّبُع بِسَهْم ، وقد صارَ السَهْمُ مَضْروبًا في ثلاثة لِكُلَّ واحد منهما ثلاثة ، وقد كانَ بَقِي هناك ثمانية مضروب في ثلاثة ، فذلك أربعة وعشرون بيهم أثلاثًا في كُلُ واحد منهم أثلاثًا في كُلُ واحد منهم ثمانية ، فخصل لصاحِبِ النَّشْف سبعة عشر ، ولصاحِبِ التَّلُثِ أَفَدُ عَشَر ، ولصاحِبِ التَّلُثِ أَفَدُ عَشَر ، ولصاحِبِ الرَّبُع ثمانية .

وأمَّا في قولِ أبي حَيِيفَة ﴿ فَي تَخْرِيحِ مُحمَّدِ بنِ الحسرِ ١٤٤٠ أنَّ صاحِبَ

والدين الاكتاب الحبيب الوصاية أعه الإمام محمد بالاستفادة من كتب الحبين بن رباد، فقد كان الحسن مغدماً في علم الحساب، ومسائل هدين الكتابين مبتبة عنى العلم بالحساب ينظر اللسبوط للسرحين [ ١٠٠ ٢٨] مقدمه كتاب اللاصلة محمد بن الحبن [ ص ١٢٠] ملدكتور محمد بويتوكاني، طبعة وزارة الأوقاف القطرية

-«¥ غاية البنان ∰ه-

النَّصْفِ يَأْخُذُ السَّنُسَ بلا منازعةِ ، وهوَ سَهْمانِ مِنَ انْنَىٰ عَشَرَ ، كما رَوَىٰ أَبو يوسُفَ عَلَيْهِ ، فَبَقِيَ منْ دَعْوَىٰ صاحِبِ لنَّصْفِ الثَّلُثُ ، ودَعْوَىٰ صاحِبِ الثَّلُثِ النُّلُثُ ، ودَعْوَىٰ صاحِب لرَّبْعِ الرَّبُعُ ، فقدِ اجتمعَتْ دَعاوِيهم في النَّلُثِ والرَّبْعِ ،

قصاحِبُ النَّصُفِ يَصرِبُ الثلثِ ، وذلك أربعة ، وصاحِبُ الثَّلُثِ بأربعة ، وصاحِبُ الثَّلُثِ بأربعة ، وصاحِبُ النَّلُثِ ، فدلك أحدَ عشر ، وقد بَقِيَ من المالِ عشرة ، وعشرة على أحدَ عَشَر الحدَ عَشَر في اثْنَيْ عَشَر ، فصارَ مئة واثنين وثلاثين ، وقد كُنَّا أَعْطَيْنا صاحِبُ النَّصْفِ سَهْمَيْنِ مَصْرُوبٌ في أحدَ عَشَر ، فذلك اثنانِ وعشرونَ ، وبَقِيَ هناكَ مئة وعشرة بسهم على أحدَ عَشَر ، إماره والصاحِبِ النَّصْفِ أُربعونَ إلا ، ومصاحِبِ الرَّبع ثلاثونَ » والباني يُعْلَمُ في كتابِ النَّكِثِ الوصايا » .

وقالَ القُدُورِيُّ عَلَىٰ فَي كتابِ اللتقريبِ العالَ أبو حَبِيفَة عَلَىٰ إِذَ أَرْضَىٰ لِرَجُلِ بِيضْفِ مَالِهِ ، ولآحز بِفُلُيْه ، ولآخر حَجْمِيعِه ، فأجارَ ذلكَ الوارِثُ ؛ فلصاحِبِ النجميعِ خمسةٌ وعشرونَ سَهْمًا من سِتَّهِ وثلاثينَ سَهْمًا منْ حَمِيعِ المالِ ، ودلكَ ثُلُكُ المالِ ، ودلكَ شُدُسُ المالِ ، وسُدُسُ شَدُسِه ، ولصاحِب النَّصْفِ سَعةُ أَسُهُم ، ودلكَ سُدُسُ المالِ ، وسُدُسُ سُدُسِه ، ولصاحِبِ النَّلُثِ ثُلُث سُدُسِ المالِ ، وهوَ أَربعةٌ أَسَهُم ، ودلكَ الأَنكَ تَحْتَاحُ إلى مالِ له سُدُسٌ ، ولسُدُسِه يَصْفُ ، وله نُلُث ، ولفُلُيْه ثُلُث ، فاضَرْبِ اثني عَشرَ في ثلاثةٍ يَكُونُ سَةَ وثلاثِينَ ، فيَسْلَمُ لصاحِبِ الجميعِ يَصْفُ المالِ بلا عَشرَ في ثلاثةٍ يَكُونُ سَةً وثلاثِينَ ، فيَسْلَمُ لصاحِبِ الجميعِ يَصْفُ المالِ بلا مُنازعة ، وذلكَ ثَمَانيةَ عَشَرَ سَهْمًا ، وسَتَّةُ أَسُهُم لا مُنازعة ، فيها لصاحِبِ النَّمُعِ ، ويَقِي تُمانية عَشَرَ سَهْمًا ، وسَتَّةُ أَسُهُم لا مُنازعة فيها للمالِ اثنَيْ عَشَرَ بينهم أثلاثَ لِتَساوِيهم فيها المالِ اثنَيْ عَشَرَ بينهم أثلاثًا لِتَساوِيهم فيها المالِ اثْنَيْ عَشَرَ بينهم أثلاثًا لِتَساوِيهم فيها

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوطين: (يادة من: الناه ، والغاه ، وافاته ، والمه.

وأمَّا على قَوْلِهما: فصاحِبٌ الجميع يَضْرِتُ مجميع المالِ ١٥ ٢٧٦ ما) سِتَّةً ، وصاحِبُ النَّصْفِ بثلاثةٍ ، وصاحِبُ الثُّلُثِ بسَهْمَيْنِ ؛ فذلَكَ أَحَدَ عَشَر سَهْمًا» .

وقالَ في الشرحِ الطَّحاوِيِّ ﴿ ﴿ اللَّهِ: ﴿ وَمَنْ أَوْضَىٰ لَرَجُلٍ بِرُّبُعِ مَالِهِ ، وَلَا خَرَ بمصعبِ مالِه، فإنْ أحازَتِ الوَرثةُ فنصفُ المالِ يَكُونُ للَّدي أَوْصَىٰ له بالنَّصْفِ، والرُّبُعُ للَّذِي أَوْضَىٰ له بالرُّبْعِ ، وتَهِيَ الرُّبُعُ يَكُونُ بينَ الوَرَثَةِ عَلَىٰ فرائصِ اللهِ تعالى •

ولَوْ لَمْ يُحِزِ الْوَرَثَةُ ، فإنَّمَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ مِنَ النُّلُثِ ، ويَكُونُ ثُلُثَا المالِ بينهما على سبعةِ أَسَلْهِم، أربعةُ أَسْلُهُم للمُوصَىٰ له بالنَّصْفِ، وثلاثةُ أَسْلُهُم منْ ذلكَ للمُوصَىٰ له بالرُّبُّعُ ، وهذا عندَ أبِّي حَنِيفَةَ رَبُّهُهُ .

وعندُ صاحبَيْه: يُقْسَمُ بينهما على ثلاثةِ أَسْهُم ، سَهْمانِ للمُوصَىٰ له بالنَّصْفِ ، رسَهُمُ للمُوصَىٰ له بالرُّبُع، ورتَّما يُقْسَمُ على سبعةِ أَسْهُم عندَه؛ لأنَّ مِنْ مَذهبِه: 'نَّ لمُوصَىٰ له بالنَّصْفِ لَا يَصْرِبُ له إلا بالنُّلُثِ، والمُوصَىٰ له بالزُّبُع يَضْرِبُ له ، الرُّبُعِ، فاحْتَجْنا إلى حسابٍ له ثُلُثٌ ورُبُعٌ، وذلكَ اثْنَا عَشَرَ، الثُّلُثُ منْ دلكَ أربعةً، والرُّبُعُ ثلاثةٌ ، فتُجْعَلُ وصيتُهما على سبعةٍ ، وذلكَ تُلُثُ المالِ ، وثُلُنا<sup>(١)</sup> المالِ أربعةً عشرَ ، وجميعُ المالِ [أَحَدَ وعشرونَ](٢) ، فيُجْعَلُ المالَ أحدًا وعشرينَ ، سبعةٌ مِنْ «لكَ للمُّوصَىٰ لهما، فأربعةٌ للمُوصَىٰ له بالنَّصْفِ، وثلاثةٌ للمُوصَىٰ له بالرُّبُع.

وعندَهما: يُقْسَمُ المالُ على ثلاثةِ أَسْهُم؛ لأنَّ المُوصَىٰ له بالنَّصْفِ يَضرِبُ بجمع وَصِيَّتِه عندَهما، والمُوصَىٰ له مالزُّبُع نَضرِتُ بالزُّبُع، والزُّبُعُ مِثْلُ نِصْفِ النُّصْفِ، فَيُجْعَلُ كُلَّ رُبُعِ سَهْمًا، فالنَّصْفُ يَكُونُ سَهْمينِ، والرُّبُعُ سهمًا، فيَكُونُ

وقع في الأصل: «أو ثلثا)، والمشت من: «د،، و٥٠٤، و٥٤»، و٥٩ ا، و «ر»

ما بين المعقوضين: زمادة من الاناه، والاعام، والعالا، والراه،

## لَهُما فِي الْخِلَافِيَّةِ أَنَّ الْمُوصِيّ قَصَدَ شَيْنَيْنِ ۖ الاسْتخفاق والتَّمُصِيلِ ۗ ا.

ثلاثةً، فَيُقْسَمُ النَّلُثُ بِينهما على ثلاثةٍ، سَهْمانِ للمُوضَىٰ له بالنَّصْفِ، وسهُمُّ للمُوصَىٰ له بالزُّبُع<sup>(٢)</sup>.

وهذه المسائلُ وإنَّ لَمْ تُذْكَرُ في «الهدايةِ» ، ذَكَرُتُها هنا تَشجِيدًا وتَكْثِيرًا للمواند. قولُه: (وَلَا يَضْرِبُ أَبُو حَنِيفَةً ﴿ لِلْمُوصَىٰ لَهُ بِمَا زَادَ عَلَى الثَّلُثِ) (٣٠).

يُقَالُ: ضَرَبَ له في مالِه سَهُمَّا (١) ، أَيْ: جَعَلَ ، فعَلَىٰ هذا يَكُونُ معنى قَوْلِه في قالمختصرِ (٥) على حَذْفِ المفعولِ ، أي: لَا يَجْعَلُ له شيئًا فيه ، ولَا يُعْطِيه في قالمختصرِ (١٥) على حَذْفِ المفعولِ ، أي: لَا يَجْعَلُ له شيئًا فيه ، ولَا يُعْطِيه كذَا [عمره] في الجَزُورِ بسَهُم إدا شَرَكَ فيه أيضًا: «ضَرَبَ في الجَزُورِ بسَهُم إدا شَرَكَ فيها وأَخَذُ منها نصيبًا ، وقالَ العقهاءُ [٨/٢٧٦/٨]: قُلانٌ يَضْرِبُ فيه بالثُّلُثِ ، أيْ. ويَأْخُذُ منه شيئًا بحُكْمِ ما له منَ الثُّلُثِ (١٠).

قولُه: (لَهُمَا فِي الْخِلَافِيَّةِ)، أَيْ: في المسألةِ المُختَلَفِ فيها، وهيّ مسألةُ الإيصاءِ لأحدِهما بجميع مالِه، ولآخرَ بالنُّلُثِ،

قُولُه: (أَنَّ الْمُوصِيَ قَصَدَ شَيْئَيْنِ: الإسْتِحْقَاقَ وَالتَّفْضِيلَ) . . . إلى آخرِه.

 <sup>(</sup>١) زاد بعده في (طن) (ومندع الاستحقاق لحق الورثة ولا مامع من التفصيل فيشت كما في المحاده
 والحديد، وَلَهُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ وَقَعَتْ بِغَيْرٍ الْمَشْرُوعِ عِنْدُ عَدَمِ الْإِجَازُةِ، إد لا معاد لها بحال فينطن أصلا،
 والتفضيل ٥.

<sup>(</sup>٢) ينظر، الشرح محتصر الطحاوي، للأَسْبِيجابِيُّ [ق/٣١١].

 <sup>(</sup>٣) ينظر: المحتصر الطحاوي، [ص/ ١٦٠]، المحتصر احتلاف العلماء، [٥/٦]، المحتلف الروب، [٢٩/٦]، ينظر: المحتصر الطحاوي، [٨٢٨]، المحالف، [١٤١٦، ١٤١٨، ١٤١٩]، المحالف، [١٤١٦، ١٤١٨، ١٤١٩]، المحالف، [١٩٧٦]، المحالف، [١٩٧٠]، المحتلف، [١٣٢/٦]،

<sup>(</sup>٤). وقع في الأصل؛ لايبهماك والعثبث من الذاء وقفالك، ولاعك ولامك، وقرة

<sup>(</sup>٥) ينظر: أمختصر القُلُورية [ص/ ٢٤٢].

 <sup>(</sup>٦) ينظر: قالمعرب في ترثيب المعرب؛ للمُطَرَّري [٧/٢].

بُّتُ فِي ضِمْنِ الاسْتِحْقَاقِ فَبَطَلَ بِبُطُلَابِهِ كَالْمُحَابَاةِ الثَّابِتَةِ فِي ضِمْنِ الْبَلِعِ، جِلَابِ مَوَاضِعِ الْإِجْمَاعِ لِأَنَّ لَهَا نَفَاذًا فِي الْجُمْنَةِ بِدُونِ إِجَازَةِ الْوَرَثَةِ بِأَنْ كَانَ فِي لَمَانِ سَعَةٌ فَتُعْتَبَرُ فِي التَّفَاضُلِ لِكَوْنِهِ مَشْرُوعًا فِي الْجُمْنَةِ، بِخِلَافِ مَا نَحْنُ

44

بِانُهُ: أَنَّ غَرَضَ المُوصِي مِنْ إيصائِه بالحميعِ لواحِدٍ، وبالثُّثِ لَاحَرَ شيدُذِ: أحلُهما: هو الاسْتِحْقاقُ على الوَرَثةِ فيما زادَ على الثُّنُثِ.

والآخرُ: تَفْضِيلُ بعضِ أهلِ الوصايا على البعضِ، فامتَنَعُ الاسْتِخْفَقُ لَمامعٍ ، وهَ حَتَّ الورثةِ ، ولا مانعُ من التَّفْضِيلِ ، فَيُثَبُّتُ النَّنْصِيلُ ، فَيُصَوِبُ صَاحِبُ الأَكْثِرِ في تُشُّتُ يَقَدْرِ نَصِيبِه ، كما في الصَّورِ الثَّلاثِ منَ المُحاباةِ ، والسَّعايةِ ، والدَّراهمِ شُرِسَةِ ، أَيْ: المُطلَقةِ ؛ لأنَّ الإرسالَ والإطلاقَ واحِدٌ في اللَّغةِ .

وصَّرَ الكَرْخِيُّ عِجْدِ فِي المختصرِه، ذلكَ بقولِه: الوالوصايا المُرسَّعةُ ما كَانَ وَجِبَّةُ بِشَيْءٍ بغيرِ عَيْنِه، ولَا يَكُونُ مَسُوبًا إلى جزءِ منَ العالِ، وهوَ أَن يَقُولَ: قَدُ أَرْضَيتُ لعمرٍو بِأَلْفٍ دِرِّهُمٍ، ولرَيْدٍ بمئةٍ ديارٍ، وما كَانَ في معنىٰ هذا: فإنَّ أَيا حِبَّةُ عِنْ كَانَ يَضُرِبُ لأصحابِ هذه الوصاما في الثَّلُثِ بحميعِ ما سَمَّىٰ لِكُلِّ واحدٍ منهم، وإنْ جاوَزَ قَذْرَ وَصِيَّةِ الثَّلُثِ» (١). إلىٰ هنا لفظُ الكَرْخِيُّ عِنْ اللهُ .

تولُه: (ولَهُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ وَقَعَتْ بِغَيْرِ الْمَشْرُوعِ عِلْدَ عَدَمِ الْإِجَازَةِ)، يَغْنِي: أَنَّ وَصِيّةٌ بغيرِ الْمَشْرُوعِ وَلَانَّه لَا يَمْلِكُ ذَلكَ إِدَا الْمُوصِي بِمَا زَادَ عَلَى النَّلُثِ، وَصِيّةٌ بغيرِ الْمَشْرُوعِ وَلاَنَّه لَا يَمْلِكُ ذَلكَ إِدَا لَهُ تُحِدِ الورثةُ ، فإذا لَمْ يَشُتِ الاَسْتِخْفَاقُ فِي الزَّائِدِ عَلَى النَّلُثِ وَلا يَتَبُتُ التَّفَضِيلُ النَّفَ إِلَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِنْ الْمَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ مِنْ التَّفَى مَا فِي الْمَالِمُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُعْلَى اللَّهُ اللْمُلْعِلَى الللْمُعْمِلُولُ اللَّهُ اللَّ

٤ جعر ١ فشرح معتصر الكرحي، للعدوري [١٩٩٠ د ماد]

وَهَذَا بِخِلَافِ مَا إِذَا أُوْصَى بِعَيْنِ مِنْ تَرِكَتِهِ وَقِيمَتُهُ تَزِيدُ عَلَى الثَّلُثِ فَإِنَّ يَضِي الثَّلُثِ فَإِنَّ الْحَتَمَلَ أَنْ يَزِيدَ الْمَالُ فَيَخْرُجُ مِنْ الثَّلُثِ، لِأَنَّ هُمَاكَ الْحَقَّ يَغَلِي الثَّلُثِ، لِأَنَّ هُمَاكَ الْحَقَّ تَعَلِّقَ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ ، يِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ هَلَكَ وَاسْتَقَادَ مَالًا آخَرَ تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ ، وَفِي تَعَلَّقَ بِعَيْنِ مَا تَعَلَقَ الْمَالُ الْوَصِيَّةُ ، وَفِي الْأَلَمِ لَلُمُ اللَّهِ كَا اللَّهِ عَلْى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ لَوْ هَلَكَ وَاسْتَقَادَ مَالًا آخَرَ تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ ، وَفِي الْأَلْمِ لِللَّهِ لَوْ هَلَكَ التَّرِكَةُ تَنْقُدُ فِيمًا يُسْتَقَادُ قَلَمْ بَكُنْ مُتَعَلِّقًا بِعَيْنِ مَا تَعَلَقَ اللَّهُ لَا لَهُ لَوْ مَلَكَ التَّرِكَةُ تَنْقُدُ فِيمًا يُسْتَقَادُ قَلَمْ بَكُنْ مُتَعَلِّقًا بِعَيْنِ مَا تَعَلَقَ اللَّهِ حَقُ لُورَنَةٍ

وقد [كُنَّا] '' ذكرُما [قبلَ هذا]''': أنَّ أَمَا حَبِيقَةَ قالَ: كُلُّ مَنْ أَدلَى بسببِ صحيحٍ، يُضْرِثُ بحميعِ دَغُواه، ومَنْ لَهْ يُذُلِ سسبٍ صحيحٍ لَمْ يَضْرِبُ بجميعِها، فصاحِبُ الجميعِ لَا يُذلِي بسبٍ صحيحٍ

ألا نرى أنّه لا يَستجنَّ وَصِبته أمدًا إلا بإحارةٍ مِنْ جِهةِ غيرِ المُوصِي، فصارَ كالوَصِيَّةِ بِنُلْثِ مانِ لعَيْرِ، وليسَ كذلكَ المُوصَى له بالنَّلُثِ؛ لأنَّ سببته على الانفرادِ يَشْتَحِقُّ به مِنْ عير ,جارةٍ، ولا حُكُم في خمِيعِ الأحوالِ، فصارَ كأصحابِ العَوْلِ والشَّيونِ [٨ ٧٧٧، ١]، بخلافِ مواضع الإجماع مِنَ المُحاباةِ، والسَّعايةِ، والدَّراهم المُرسّلةِ؛ لأنَّ الوَصِيَّةَ ثَمَّةَ صحيحةً في عَضرِجِها؛ لأنَّ له تفاذا في الجُمْلةِ مِنْ غيرِ إجارةِ الورثة؛ لأنَّ الوصيَّة أن بَحُوزُ أنْ بَكتَيت مالًا قبلَ الموتِ، فتَحْرَحُ هذه الوصايا منَ الثَّلْثِ، وليسَ كذلك إذا أَوْصَى بجميعِ المالِ لواحدِ ولآخرَ بالثلثِ، لأنَّ مالَه ون كثر لا يُحْرَجُ دلك مِنَ الثَّلْثِ،

فَعُلِمَ: أَنَّ الوَصِيَّةَ لَمْ تَصِحُ فِي مَخْرَجِه.

ولَا يُقالُ: يَرِدُ على مَا قُلْتُم في الوَصِبَّةِ المُرسَلةِ: الوَصِيَّةُ بغيْنِ مِنَ التَّرِكةِ. مِثْلُ عبدٍ أَوْ فَرَسٍ، أَوْ ثَوْبٍ مثلًا فيمتُه تَرِيدُ على الثَّلُثِ، حيثُ لَا يَصْرِبُ فِهِ المُوصَى له بأكثرَ مِنَ لَثَّلُثِ، وإِنْ كَانَ يَحْمَعِلُ إِلا ١٥٠١ه } أَنْ يَحْرُحَ مِنَ الثَّلُثِ أَبِصُ،

 <sup>(</sup>۲) ما بين المعقرفتين: زبادة من: ۱۹۵۹، و ۱۹۵۶، و ۱۹۵۹، و ۱۹۸۵، و ۱۹۸۸

قَالَ: ولو أَوْضَى بنَصِيبِ ابْيهِ ، فَالْوصيّةُ بِاطِلةٌ ، وَإِنْ أَوْضَى بَمِثْل نَصِيبِ ابْنِهِ جَارَ ؛ وَأَنَّ الْأَوَّلَ وَصِيَّةٌ بِمَالِ الْغَيْرِ ، لِأَنَّ نَصِيبَ الْإِبْنِ مَا يُصِيبُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ

مَانُ بَتَّسِعَ مَالُهُ بِالاكْتِسَابِ؛ لأَنَّ قَمَّةً حَقَّ الْوَرَثَةِ تَعَلَّقَ بِعَيْنِ التَّرِكَةِ الأَنَّهُ لَمَّا مَاتَ الْمُنحَقَّ عَلَيه الوَرَثَةُ فيما زادَ على الثَّلُثِ مِنْ دلكَ العَيْنِ، فكانَتِ الوَصِيَّةُ مُتعلَّقةً مَعْلَقةً معَيْنِ ما تَعَلَّق به حَقَّ الوَرَثةِ ظاهِرًا قبلَ أَنْ تَطَهَرَ زيادةٌ في لماكِ ، فَلَمْ يَحِحَ ، ولِهذا لَمْ يَصْرِبُ إلَّا في التَّلُث.

ألا تَرَىٰ أَنَّ ذَلَكَ العَيْنَ إِذَا هَلَكَتْ بَطَلَتِ الوَصِيَّةُ ، وَفِي الدَّرَاهِمِ المُرسَلةِ وَلَحَوِهَا لَمْ تُلَاقِ الوَصِيَّةُ حَقَّ الوَرَئةِ ظاهرًا ؛ لأنَّه وَقَعَ بمالٍ مُرسَلٍ ، لَا بمَحَلَّ بعينه ، ولهذا إذا هَلَكَتْ تَنْفُذُ الوَصِيَّةُ فِيما يُسْتَعَادُ بعدَ ذَلَكَ ، فَلَمْ تَكُنِ الوَصِيَّةُ مُتَملِّقةً بعَيْنِ الوَصِيَّةُ مُتَملِّقةً بعَيْنِ الوَصِيَّةُ مُتَملِقةً بعَيْنِ الوَصِيَّةُ فِي مَخْرَحها صحيحةً ، ولِهذا ضَرَكَ المُوصَى له [في الثَّلُثِ] (١٠ سما زادَ على الثُّلُثِ،

وقالَ في «التُّحفقِ»: (وأَجمَعُوا في خَمْسِ وَصابا أَنَّه يَضْرِبُ بم سَمَّىٰ له ، وإنْ حاوَزَ عنِ الثَّلُثِ: في العنقِ المُّوقعِ في المرضِ ، وفي العنقِ المُّعَلَّقِ بمَوْتِ المُّوصِي ، وهوَ التَّلْبِيرُ ، والمُحاباةُ في المرصِ ، وفي الوَصِيَّةِ بالإعتاقِ بعدَ المُوتِ ، وبالوَصِيَّةِ المُرسَلةِ ، وهي الوَصِيَّةُ بشَيْء بغيرِ عَيْنِه ، ولا يَكُونُ منسوب إلى جُرء من المالِ محو الوَصِيَّةِ لفُلانِ بأَلْفِ دِرْهَمٍ »(١) .

قولُه: (قَالَ: وَإِنْ أَوْصَىٰ بِسَصِيبِ ابْدِهِ؛ فَالْوَصِيّةُ بَاطِلةٌ، وَإِنْ أَوْصَىٰ بِمِثْل سَمِيبِ ابْدِهِ جَازَ)، أيّ: قالَ القُدُّورِيُّ ﴿ فِي المختصرِه اللهِ اللهِ جَازَ)، أيّ: قالَ القُدُّورِيُّ ﴿ فِي المختصرِه اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

<sup>(</sup>١) رفع في الأصل: «بالثلث»، والمثبت من، «ن»، والعا٢ ١١، وطعا، وطع، وطع، وطرة

<sup>(</sup>٢). ينظر: «تحقة الققهاء) لعلاء الدين السمرقندي [٢١٠/٣].

<sup>(</sup>٢) ينظر: «مختصر المُّدُّورِيَّ» [ص/ ٢٤٢].

150

Ę,

وَالنَّانِيَ وَصِيَّةً بِعِثْلِ نَصِيبِ الإبْنِ وَمِثْلُ الشَّيْءِ غَيْرُهُ وَإِنْ كَانَ يَتَغَذَّرُ بِهِ فَيَجُورُ، وَقَالَ زُفَرً: يَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا نظرا إلَى الْحَالِ وَالْكُلُّ مَالُهُ فِيهِ.....

[١/١٠٧/٨] ورَوَى الحَسَنُ بنُ زِيادٍ عَنْ رُفَرَ عَلَهُ [أنه]() إذا أَوْضَى بَعْبِيبِ ابيه صَحَّةً(). كذا في الشرح الأقطع».

ولنا: أنَّ تَصِيبُ الابَنِ هُوَ مَا يَسْتَجِقُهُ (\*) مِنَ الإِرْثِ، فَكَالَّهُ أَوْضَى له بِما يَسْتَجِقُهُ ابنُه مَدَّ مُوتِهِ ، فَلَا يُصِحُّ ، وَلَأَنَّ الوَصِيَّةُ تَعَلَّقَتْ بِمِلْكِ الْغَيْرِ ، فَلَا يُصِحُّ كُمَا لُو أَوْضَى له بِمَالِ زِيدٍ .

وَجِهُ قُولِ رُقِرَ عِلَيْهِ: أَنَّهُ أَوْضَىٰ بِمَا يَمْلِكُهُ فِي الحَالِ، وَإِنَّمَا يَصِيرُ للاسِ فِي الْخَالِي، وَإِنَّمَا يَصِيرُ للاسِ فِي الْخَالِي، وَذَلْكَ لَا يَمُنَعُ صَحْفَةَ الوَصِيَّةِ، أَصْلُهُ: الوَصِيَّةُ بِثُلُثِ المَالِ، فَأَمَّا إِدَا أَوْضَىٰ بِحِثْلِ نَصِيب ابِهِ جَازً، ويَكُونُ دَلْكَ وَصِيَّةً بِيصْفِ المَالِ إِدَا أَنَّ كَانَ لِهُ ابنُ وَاجِدٌ. فَإِنْ أَجَازُهُ حَازً، وإلَّا كَانَ لِهُ الثَّلُثُ.

قَالَ مَالِكُ رَبِيْهِ: تَكُونُ وَصِيَّةٌ بحميعِ المَالِ<sup>(1)</sup>. كَذَا فِي الشَّرِحِ الْأَقْطَعِ الْمَايِدِ. وَجَهُ قُولِهِم: أَنَّهُ أَوْضَىٰ له بَمِثْلِ تَصِيبِ ابنِه ، ومِثْلُ الشَّيْءِ عبرُه ، فهذا يَقتَصِي إثباتَ التَّعبِبِ ، وإثباتَ مِثْلِه للمُوضَىٰ له .

وَجُهُ تُولِ مالكِ عِلْهُ: أَنَّ الأبنَ يُستجِقُ خَمِيعَ المالِ، ومِثْلُه هوَ الحميعُ، فكأنه أَوْضَى له ابتداء بحميع ماله، فيَقِفُ على إحارةِ الوارِثِ،

وجملةُ القولِ [فيه: ما] (١) قالُ الإمامُ الأَسْبِيحابِيُّ إِللِيْهِ: ١٤ يُحلُو. إمّا أنَّ

<sup>(</sup>١) ما يس المعقوفتين رياده من ١٩٤١، وقوا ١٤٠١، وقوله، وقوله

 <sup>(</sup>٣) بنظر فشرح محتصر القدوري؛ للأقطع (٣ق/٠٠٤).

<sup>(</sup>٣). وهم في الأصل اليسنحوا، والمثنت من الذا، والإلام، والرام والرام

<sup>(1)</sup> وقع في الأصل ((دا)، والعنب من الدا، وافا؟ ١، وقع ١، وقم ١، ووره

<sup>(</sup>٥) ينظر افشرح محتصر الفدوري؛ للأقطع [١٠٠/٥٠]

<sup>(</sup>٦). وقع في الأصل افيمال، والمشت من الذا، والفاتال، وقع، وقعه، وقره

حربي عاية السبال اله

يُومِيَ له بمِثْلِ نَصِيبِ ابنِه ، أَوْ بَصَيبِ ابنِ اللهِ كَانَ له ابنَ ، أَوْ لَمْ يَكُن ، أَوْ أَوْضَى له بنصيبِ ابنِه ، له بنصيبِ ابنِه الله كَانَتُ ، فلوْ أَوْضَى له بنصيبِ ابنِه ، أَوْ بَمِثُل نَصِيبِ ابنِه ، أَوْ بَمِثُل نَصِيبِ ابنِه ، أَوْ بَابَعَ اللهِ يَعْلَى اللهِ اللهُ يَصِيبَ اللهِ يَعْلَى اللهِ اللهَ يَصِيبَ اللهِ يَعْلَى اللهُ يَعْلِمُ اللهُ يَعْلِى اللهُ اللهُ يَعْلَى اللهُ اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلِي اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلِى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلِى اللهُ يَعْلِى اللهُ يَعْلِى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلَى اللهُ يَعْلِى اللهُ يُعْلِى اللهُ يُعْلِى اللهُ اللهِ اللهُ ا

ولو أَوْصَىٰ بنصيبِ ابيه ، أوْ بنصيبِ ابيتِه ، وليسَ [٣٠٥٥هـ] له ابنٌ ، ولا اسةٌ ؛ وإنَّ الوَصِيَّةَ تَجُورُ ؛ لأنَّه ليسَ فيه تغييرُ ما فَرَضَ اللهُ عِنْدُ في كتابِه ، فلا خَرَمَ يَصِحُ .

ولوْ أَوْصَىٰ بِمِثْلِ نَصِيبِ ابنِه ، أو ابنِه ، وله اسٌ ، أو ابنة ، فإنه تَخُورُ الوَصِيَّةُ ؛

لأنَّ مِثْلَ الشَّيْءِ غيرُه لَا عَيْنُه ، فَيُقَدَّرُ نَصِيتُ الابنِ ، ثُمْ يُرادُ عليه مِثْلُه ، ثُمَّ يُعْطَىٰ للمُوصَىٰ له ، وإنْ كان ثُلْنًا ، أوْ للمُوصَىٰ له ، وإنْ كان ثُلْنًا ، أوْ اللهُ وَحَارِةِ الورثةِ ، وإنْ كان ثُلْنًا ، أوْ أَلَّ منه ؛ فإنَّه يَجُوزُ مِنْ غيرِ إجارةٍ ، نحو ('' ما إدا أَوْصَىٰ مَثْلِ نصِيبِ البه ، وله اللهُ واحِدٌ ، صارَ مُوصَىٰ له بنِصْف ِ جَمِيعِ المالِ ؛ لأنَّ مِثْلَ الابنِ كالابنِ .

ولو (١٧٧/١/١) كانَ له اسانِ كانَ العالُ سِهما يَضْهِنِ، كدلكَ هاهُما يَكُونُ العالُ سِهما يَضْهِنِ، كدلكَ هاهُما يَكُونُ العالُ سِنهما يَضْهَنِ، يَضْهُ للابنِ، ونِضْهُ للمُوصَىٰ له إنْ أحازَ الابنُ، وإنْ لَمْ يُجِرِ الابنُ، فللمُوصَىٰ له التَّلُثُ، وإنْ كانَ له ابنانِ؛ فالمالُ يَكُونُ سِنهما أثلاثًا، ولا يَخْتَاحُ إلى الإجازةِ.

وَلَوْ أَوْصَىٰ بِمِثْلِ نَصِيبِ ابنتِه وله ابنةٌ واحِدةٌ؛ يَكُونُ للمُوصَىٰ له نِصْفُ العالِ، لأنَّ نَصِيبَ ابنتِه نِصْفُ العالِ، فمِثْلُه يَكُونُ نِصْفَ العالِ أبِصًا إِنْ أجازَتِ

المحت في الأصل بما يشبه (الله) وما أثبته، موافق نسبحة فيص الله رقم [ ٨٠٣] من (شرح محتصر لطحاوي) للأشبِيج، بي [ق/٣١٠].

<sup>&</sup>quot;). وقع في الأصل" (ومحولاً) والمثبت من ﴿ إِنَّا ﴾ وقافا اللهُ والعلم، وقام ا، وقام ا، وقام ا،

وَجَوَالِهُ مَا قُلُنَاهِ.

وبؤ كانَتْ له ابنتانِ ـ والمسألةُ بحالِها ـ كانَ للمُوصَىٰ له ثُنُثُ العالِ؛ لأنَّ للاستَيْنِ ثُلثَنِي المالِ، لِكُلِّ واجِدةٍ ثُلُثٌ، فمِثْلُ تَصِيبٍ إحداهما يَكُونُ ثُلُثُه أيضً، فالثَّلُثُ يَكُونُ للمُوصَىٰ له.

ومَّوْ أَوْضَىٰ بِمَصِيبِ مِنْ لَوْ كَانَ ؛ فالحواتُ فيه كالجوابِ فيما إذا أَوْضَىٰ لَهُ بَمِثُنِ مَصِيبِ النِه يُعْطَى لَهُ بَصِّفُ السَّلَ إِنْ أحارت لورثةً ، ولَوْ أَوْضَىٰ لَهُ بَمِثُنِ مَصِيبُ ذَلَكَ الإِنْ مَعَدُّومٍ ؛ فَلَا يُدَّ الْ يُقَدَّرُ مَصِيبُ ذَلَكَ الاِنْ حَتَىٰ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ ، وتَصِيبُ ذَلَكَ الاِنْ صَعْدُ وَمِعَىٰ يَكُونَ لَهُ مِثْلٌ ، وتَصِيبُ ذَلَكَ الاَنْ صَعْدُ أَوْصَىٰ لَهُ مِسْهُمٍ مِنْ ثَلاثَةٍ أَسْهُمٍ فِي اللَّانِ سَهْمٌ مِنْ ثَلاثَةٍ أَسْهُمٍ فِي السّرِحِ الطَّحَاوِيِّ ﴾ ﴿ الصَّحَاصِلِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ السَّمِ الطَّحَاوِيِّ ﴾ ﴿ الصَّحَاصِلِ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللّهُ اللللّهُ اللّ

قولُه: (فَنَظَرَ إِلَىٰ الْحَالِ)، أَيْ: نَظَرَ زُفَرَ ﷺ إلىٰ حالِ الوَصِيَّةِ، لَا إلىٰ ما معدَّ الموتِ، والمالُ في حالِ الوَصِيَّةِ مالُ المُوصِي، قَلَمْ يكنْ وصِيَّةٌ بمالِ الغَيْرِ

قولُه: (وَحَوَانُهُ مَا قُلْنا)، أشارَ به إلى قَوْلِه: (لَأَنَّ تَصِيبُ الأَبْنِ مَا يُصِيبُه بَعْدَ الْمَوْتِ)، فكانَ وَصِيَّةً بمالِ العَيْرِ،

قولُه: (قَالَ وَلَوْ أَوْصَىٰ بِسَهُم مِنْ مَالِهِ ؛ فلَهُ أَخَـنَ سِهَامِ الْورِثَةِ إِلَا أَلْ يَنْقُص غَنِ السُّدُسِ، قَبَتَمُ لَهُ السُّدُسُ، ولَا يُزَادُ عَلَيْه)، أَيْ أَقَلَ القُدُّورِيُّ فِي عَنِي السُّدُسِ، فَي «مختصرِه» (\*\*).

<sup>(</sup>١) ينظر، فشرح معتصر الطحاوي، للأُسْبِجابِيُّ [ق/٢١٠].

<sup>(</sup>٢) ينظر: استختصر القُدُورِيَّ 1 [ص/ ٣٤٣].

رَلَا يُزَادُ عَلَىٰ النَّلُثِ إِلَّا أَنْ يُجِيزَ الْوَرَنَةُ) لِأَنَّ السَّهُمَ يُرَادُ بِهِ أَحَدَ سِهَامِ الْوَرَثَةِ عُرِّفًا لَا سِيَّمَا فِي الْوَصِيَّةِ، وَالْأَقَلُ مُتَيَفَّنٌ بِهِ فَيُصْرَفُ إِلَيْهِ، إِلَّا إِذَا رَادَ عَلَىٰ النَّلُثِ فَيْرَدُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ إِجَارَةِ الْوَرَثَةِ.

قَالَ فِي الشَّرِحِ الْأَقْطِعِ»: المَذَا الَّذِي ذَكرَهُ قُولُ أَبِي حَبِيمَةً وزُفَرَ اللهُ

وعنْ أبي حَنِيفَةَ روايةٌ أُخرَىٰ: أنَّ له أَخَسَّ سِهامِ الوَرَثةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ مَنَ النَّنُس، فَيَكُونُ له السُّنُسُ، (١٠٠.

وقالَ أبو يوسُفَ هِنْ ومُحمَّدٌ هِنَ له أَقَلُ سِهامِ الوَرَثَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَكْثَرَ مِنَ النُّلُثِ، فَيَكُونُ له الثُّلُثُ.

وقالَ مُحمَّدٌ عنْ يَغْقُوبَ عنْ أبي حَنِيهَةَ عِلَى قَالَ: إذا أَوْصَى لِرَجُلِ سَهُم مِنْ مالِه، ثُمَّ يَمُوتُ؛ فله مِثْلُ نَصِيبِ أحدِ الوَرَثةِ إلَّا أَنْ يَكُونَ ذلكَ أكثرَ منَ السُّدُسِ، تَكُونُ له السُّدُسُ،

وقالَ أبو يوسُفَ ومُحمَّدٌ ﴿ إِنَّا الثَّلُثُ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ الوَرَثَةِ إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ الوَرَثَةِ اللَّمَ أَنْ يُسَلِّمَ الوَرَثَةُ . إلى هنا لفظُ يَكُونَ أكثرَ مِنَ الثَّلُثِ ، ولَا يَجُوزُ له إلَّا الثَّلُثُ إلَّا أَنْ يُسَلِّمَ الوَرَثَةُ . إلى هنا لفظُ [٢] مُحمَّدٍ ﴿ يَهِ فَي أَصْلِ ﴿ اللَّجَامِعِ الصّغيرِ ﴾ (١) .

وقالَ القُدُورِيُّ فِي كتابِ «التقريبِ»: «قالَ أبو حَنِيفَةَ فَهَا أَوْصَىٰ سَهُم مِن مالِه ؛ هانّه يُزادُ على سِهامِ الوَرَئةِ أَخَسُّ أنْصِبائِهم، فَيُغْطَى المُوصَىٰ له ما لَمْ يُجاوِزِ السُّدُسَ، فإنْ حاوَزَه لَمْ يَزِدْ عليه. هذا روايةُ «الأصلِ»، وفي «الجامعِ الصغيرِ»: «ما لَمْ يَنُقُصْ مِنَ السُّدُسِ»، إلىٰ هنا لفظُ «التقريبِ».

وقالَ الشيخُ أبو جعفرِ الطَّحَاوِيُّ ١٤٨ في المختصرِه، الومَنْ أَوْصَىٰ لِرَجُلِ

<sup>(</sup>١) ينظر الشرح محتصر القدوري، للأقطع [ق/٢٠٤].

<sup>(</sup>١) ينظر الحامع الصمير/مع النافع الكبيرة [ص/ ٢١].

وَلَهُ أَنَّ السَّهُمَ هُوَ السُّمُسُ هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ - رَوَّهُ - ، وَقَدْ رَفَعَهُ إِلَى السِّيِّ - عِنِهُ - فِيمَ يُرْوَىٰ ، وَإِلْأَنَّهُ يُدِكُرُ وَبُرَّادُ بِهِ السَّدُّسُّ (١٠) ، مِنْ سِهَام

بسُهُمٍ مِن مَالِهِ ؛ فإنَّ أَبَا حَنِينَةَ . كَنَّ يَعُونُ إِنْ كَنْتِ الْعَرِيصَةُ أَقَلَّ مَنْ سِنَّةِ أَسُهُمٍ ؛ كَانَ لَهُ [السُّدُسُ، وإنْ كَانَتِ القريضةُ أكثرَ مَنْ سَنَّةَ أَسَهُمٍ ، كَنَّ لَهُ إَنَّ كَأْخُسُ سِهِمٍ ، الوَرِثَةِ .

وقال أبو يوشف ومُحمَّدُ من مدنلُ أحسَ سهام الورثه في هذه " الوحوهِ كُلُها ما لمُ يُحاورُ دلك الثُّنُث، فإنّه ل حاور الثُّلُث حار له منه الثُلُثُ، وَلَمْ يَخُرُ له سِواهُ»

قَالَ أَبُو جُعْفَرٍ مِنَ هُو كِمَا فَانَ أَبُو نُوشُفُ وَتُحَمَّدُ اللَّهِ اللَّهِ هَا لَعَظُّ الطَّ الطَّخَاوِيُّ ﴾ '.

وقالَ الإمامُ الأسبِيجابِيُّ في «شرح الطّحاويّ» من «ويو أوضَى بشهمٍ من مالِه ؛ فعندَ أبي حَبِيقَةَ بن يُنْصُرُ إلى سُدُسِ حميعِ السد، والى أحسَ سهام لؤرث أَيُّهُما كانَ أقلَّ فله ذلكَ

وسيانُ هذا إدا كالتِ الفريصةُ من أربعةٍ، أوْ من ثلاثهِ، فالسُّدُسُ أقلُّ منَ أَحَسَّ سِهامِ الْوَرَثةِ، فيُعطَّى إيه، ونوْ كَنَتِ نفرنصةُ أكثر من ستَةٍ، فلا يُغطَّى له السُّدُسُ، وإنَّما يُغطِّى له أَحَسُّ سِهام الوَرَثةِ.

<sup>(</sup>١) راد بعده في (هـ) ﴿ فِينَ يَاسَ فَالَ: الشَّهِمُ فِي النُّعَةَ عِشَرَةٌ غَيِ السُّدِّمنِ، ويدكر وبراد به سهجا

<sup>(</sup>٣) ها يبي المعفوفين رباقة من الهاء فجال وهو الموافق بما وقع في المجتمير الطحاوي؛

 <sup>(</sup>٣) وقع في الأصل المهدما والما من الدا والدائة والإلا والما والله وهو سوالو ما وقع في: المنحتصر الطحاري!!.

<sup>(</sup>٤) ينظر المحتصر الطحارية [ص/١٥٧]،

 <sup>(</sup>a) حابين المعقوفتين؛ ربادة من: الله، والح؟، والدالا، وقعه، والرا

الْوَرَلَةِ فَيُعْطَىٰ الأقل منها قَالُوا: هَذَا كَانَ فِي عُرْفِهِمْ ، وَفِي عُرْفِنَا السَّهُمُ كَالْجُزْءِ ·

وعد أبي يوسُفَ ومُحمَّدٍ: يُغُطَّئُ له أَخَسُّ سِهامِ الوَرَثةِ في الأحوالِ كُلُها إلَّا إذا جارزَ أَحَسَّ سِهامِ الثَّلُثِ؛ فحيسُذٍ يُغطَّئُ له الثَّلُثُ لَا الأَحَسُّ؛ لأنَّ الوَصِيَّةَ لَا تَكُونُ أَكِثرَ مِنَ الثَّلُثِ،

وكذلك هذا الاحتلاف فيمَنْ أقرَّ بسَهْم منْ دارِه لفُلانِ ، عندَ أبي حَنِيمَةَ ﴿ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى سُلُس دارِه ، وعندَهما: البيالُ إلى المُقِرِّ ، وكذلكَ لؤ أعتقَ سَهْمًا مِنْ عبْدِه ، عندَ أبي حَنِيفَةَ ﴿ اللهُ عَنْ سُلُسُه ، وعندَهما: يَعتِقُ كُلُه ؛ لأنَّ العِثقَ عندَهما لا يَحتِقُ كُلُه ؛ لأنَّ العِثقَ عندَهما لا يَحتِقُ اللهُ على الله الله عندَهما لا يَحتِقُ كُلُه ؛ لأنَّ العِثقَ عندَهما لا يَحتِقُ أُهُ (١) . كذا في الشرح الطّحاوِيُّ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ال

قَالَ فَخُو الْإِسْلامِ البَرْدُويِيُّ رَكِيْهِ فِي الشرحِ الجامعِ الصغيرِ القوحاصلُه: أنَّ السَّهُمَ اسمُ السُّدُسِ عندَ أبي حَنِيفَةً رَكِيْهِ، وعندُهما: اسمُ للحُزْءِ مِنْ جَصَّةِ الوَرَثَةِ مِنْ عِيرِ تقديرِ بالسُّدُسِ، فقد أَجمَعُوا أَنَّه مِنْ جُمْلَةِ (٢٧٩٠هم) ما يَجِبُ للورثةِ ؛ لأَنَّ السَّهُمَ اسمٌ لِمَا يَجِبُ لِلوَرثةِ بالإجماعِ ، ثُمَّ اختلَعُوا بعد ذلك في التَّقدِيرِ .

نفالَ أبو حَنِيفَةَ ﷺ مَوَ مُقَدَّرٌ بِالسُّدُسِ، وقالًا: لبسَ بِمُقَدَّرِ [به]''، فلَمَّا كَانَ مُقَدَّرًا به عندَ أبي حَبِيفَةَ ؛ تَبَاولَتِ الوَصِيَّةُ مِثْلَ حَقَّ أحدِهم، لَكُنَّه لَا يُزادُ علىٰ السُّدُسِ؛ لأنَّا قَدْ عَلِمُنا أَنَّه لَا يَتِنَاوَلُ الزِّيَادةَ ، وقَدْ يَتَنَاوُلُ الأَقَلَّ » إلىٰ هنا لهطُ فَخْرِ الإسلام ﷺ.

وجُهُ قَوْلِهِما: أَنَّ الوَصِيَّةَ أُحتُ الميراثِ، ثُمَّ الميراثُ مَحْصوصٌ بسِهامِ المَوارِيثِ، فَكذا الوَصِيَّةُ تَنصَرِفُ إلى السَّهْمِ المعروفِ في الميراثِ، لكنَّ الأَقَلَّ يَعَيَّنُ مُرادًا لكونِه يقيمًا إلَّا أَنْ يَزِيدَ أَقَلُ الأَنصِياءِ على الثَّلُثِ، مِثْلُ رَجُلٍ هَلَكَ وتَرَك

 <sup>(</sup>١) ينظر فشرح محتصر الطحاوي، للأشبيحائي [ق/٣١٠].

<sup>(</sup>٢) أما بين المعقوطين" زيادة من الذان وقع الدوات والداك والعال والرا

أَحَا وعبًا ، ومثلُ امراةِ تركتُ رؤحًا وأُخَا ، وأؤسل أحدُهما لرجُلِ يسهُم منَّ ماله و فيكُونُ مُوصِبًا بالنُصُف ، فلا بشلمُ العصْلُ على الثَّنْتُ إلاّ بالإجارة ،

ولابي حبيعة ﴿، ما روى مُحنَدُ ﴿ فِي الأَضَلِ ﴿ مَنْ حَالَ اللَّهُ فِي مُسَعِمِهِ ۗ ﴿ إِنَّ اللَّهِ شَنْلَ عَنْ ﴿ وَوَهُ وَ رَحْلِ أَوْ صَنَّ سَلَّهُمْ مِنْ مَالِهِ ، فَعَالَ : لَهُ السُّنَّدُسُ ﴿ الْ

وقال العقيد أبو اللَّبُك ١٠٥ من عن اياس من مُعاونة من قُدَة ١٥٥ الَّه عن السَّهُمُّ في كلام العرب هو الشَّلُسُ ١٠١١، دد، وفي داب النَّكت الوصاياة.

ولأنَّ السهم لمَّا رجع إلى ما يشتخفُه أصحابُ المرانص ؛ وحب منا فه إلى أعدَكِ الأعدادِ مَخْرَجًا، وهوَ السُّنةُ،

وهذا لأنّ الأعداد ثلاثةُ أنواع رائدٌ، وباقصٌ، وتُعددُّ، فالرائدُ الّدي تهدُّ أحزازُه على جُمَّلته، والباقضُ الّدي تنقُضُ أحراؤُه عن حُمَّلته، والمُعتدلُ الّدي لا تَزِيدُ أَجزَازُه ولَا يَنقِصُ عنْ جُمَّلتِه.

ونظيرُ الأوّل الأربعةُ والعشرون، ونظيرُ النّابي الثمانيةُ، وأحراؤها النّه أَنْ والطّيرُ النّابي ونظيرُ الأنّاء والنَّصْف، والاثنا عشر يُحالف أضله أيصًا؛ لأنّ نضفه وزّلته وسُدَّسه ينغُضُ عَى أضله، ونضَّفه وزّلتُه وثُلَّتُه بريدٌ عليه،

والمّا السَّقَةُ ؛ فإنّما يحرُحُ منها النّصُف، والثَّلَثُ، والسُّدُسُ، وحُمَّلَتُه مَثَلُ السَّهُ لا يريدُ ولاَ ينقُصُ، فلدنك صار أعدل، ووحب أفلُ أحد انها وهو السُّدُسُ

 <sup>(</sup>٢) بنظر الشرح بحصر الفحاري اللحصاص [٤ ٤٢٤] ، ١١٤ لاشراف على بداهب العلماء الأم المنفر [٤٢٨/٤]

وأورد العفية أبو اللَّبْت , لا عي كتاب «تُكت الوصايا» سُؤَالًا وجوانًا فقالَ: وإنْ قبل: إذا كان أحدُ سهامِ المواريث أقلَ من السُّدُس؛ لِم لَا يُعْطَىٰ له السُّدُس أيضًا،

قَالُوا فِي اشروحِ الجامعِ الصغيرِا: وهذا في عُرْفِهم، أمَّا في عُرْفِنا: فالسَّهُمُّ والحرةُ سَواةً؛ لأنَّه لَا يُرَادُ به نَصِيبُ أحدِ الوَرَثةِ ولَا السُّدْسُ.

تولُّه: (فَإِنَّ إِيَاسًا قَالَ: السَّهُمُ فِي اللُّغَةِ عِبَارَةٌ عَنِ السُّدُسِ).

هو إِياسٌ بنُّ معاويةً بنِ قُرَّةً ، وبه صرَّحَ الففيهُ أبو النَّبْثِ اللِّذِ في كتابِ «نُكَتِ الوصابا»، والقُدُّورِيُّ في «التقريبِ»، وفحرُ الإسلامِ في «شرحِ الجامعِ الصَّغيرِ»

وكانَ إياسٌ بنُ معاويةً بنِ قُرَّةَ [بنِ إياسِ]<sup>(\*)</sup>، وَلَاهُ عُمَرٌ بنُ عبدِ العزيزِ ﷺ نصاءَ النصرةِ، وماتَ سنةَ اثنينِ وعشرينَ ومئةٍ، وكانَ لإياسِ جَدُّ أبيه صحبةٌ، كذا دكرَه القُنَبِيُّ<sup>(\*)</sup>، وهوَ مِنْ كبارِ التَّابِعينَ ﴿ثَيْدَ، وهوَ المشهورُ بالرَّكَنِ<sup>(1)</sup> في المَثَلِ

<sup>(</sup>١). وقع في الأصل: فأمرى، والمشت من: فانان ولافلاك ولاع»، وقعال وقراء،

<sup>(</sup>١) عالين المعقوفتين ريادة من (٤)، (ع) و(فاتا)، و(فاتا)، و(ار)

<sup>(</sup>r) ينظر فالمعارف؛ لأبن قيبة [ص/ ٤٦٧]

<sup>(1)</sup> الزَّكِلُّ الْعَظَّةُ يَبِطِرُ \*المعربُ فِي تربيبُ المعربُ؛ للسَّطرُّري [٢٦٦/١]

قال ومن أوصى بخرء من مانه قبل للورية اعطُوهُ مَا المُنائِم الأَّرَهُ النَّاوِرُ الْفَلِيلُ وَالْكَوْرُولُهُ عَالَمُونَ اللهِ عَلَيْهُ وَالْمُونَ اللهُ عَلَيْهُ وَالْمُونَ اللهُ عَلَيْهُ وَالْمُونَ اللهُ عَلَيْهُ وَالْمُونَ اللهُ عَلَيْهُ الْمُولِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَعِينَ فَإِلَيْهِمُ النَّبَالُ.

السائر في قولِهم «أركلُ من إياس» ودرك معروفُ في أَلَّ الأَمَّالُ \* «المُشْتَقْصَى» \* وغيره ، وقد گَنَرُ \* \* المُدائينُ \* \* عني نوادره كَنَا سَمَاهُ عَنَالَ الرَّكِي [ياسي» \* \* \*

قولُه (قال ومن أوصى بخره من ماله قبل لمورثه أعطوه ما شئم)، أي قالَ القُدُورِيُّ بِيه في المحتصرة الله ودرث لان المثر والله علم على لعمو والكثير، فكان المرادُ منه مجهولًا، ودكل المجارة في الوصاء لما دشعُ صحبه. و لؤرثةً فايْمُونَ مَقَامَ المُوصِيُ لَا، فأفيم سِأَهِم مقام داره، فكان لهم أن تُغَفُّوا من شاءُوا

قالَ الفقيةُ أبو اللَّيْثِ بِي في كتابِ النَّكت الوصالة الروادا أوْ صَلَى مَثْرُ وَ [مر مالِه] (\*) ، أو بطائعةِ إلى د درا من ماله ، أو بلعصرِ من الله ، أو المنفصرِ من الماره فللوَرْئَةِ أَنْ تُعطُّوا مَا شَاءُوا وَ لأَنَّ هِذَ النَّفُط بِصَلُحُ بِلْهِ رَا وَالْمَارِ وَ لأَنَّهُ نُهُ لُ النَّرِهُ مِنْ عَشْرَةِ ، وَخُرُهُ مِنْ مُنَهُ ، وَخُرُهُ مِنْ ثلاثَةٍ ، فودا لَمْ يَعَمْ عَلَى شَيْء المعنوم ؛ فالمار أبر

<sup>(</sup>١) ينظر: المستقصى من كلام العرب العرب محشري [١٤٨/١]

 <sup>(\*)</sup> وقع في الأصل الكنباء والبشب من الدراء و ١٠٠١ ما ١٠٠١ ما ١٠٠٠ وقع في السنتقصى من كلام العرب؛

<sup>(</sup>٤) منظر الكشف مطولة للحاجي جديم [٩٥٥، ٢] ، والدالله الرادة الدائر + بهاد [ [٩٠٠]

<sup>(</sup>د) ينظر: «محتصر القُدُوريَّ» [ص/ ٢٤٣]

<sup>(</sup>١٠) وقع في الأصور «بوصي»، وينكب من «ن»، و«و ٩٧، ولا يه ينم» ولا ه

<sup>(</sup>٧) ما بين المعقوضي، ريادة من، فيه ، وقاع ٤ ، وقاع ١١ ، وقوه ، وقره

الورثةِ، وكذلكَ إذا أَوْصَىٰ بحَظُّ مِنْ مالِه،، ومه صرَّحَ العُلْحَاوِيُّ عِلَيْهِ في المختصرِه، •

وقالَ الفقيهُ [أبو اللَّيْثِ](٣) ﴿ إِنْ أَيضًا: الفَلُو كَانَ لَهُ عَشْرَةُ يَنِينَ وَعَشْرُ بِنَاتٍ ؟ وله شهُمُّ واحدٌ منْ أحدٍ وثلاثينَ ؛ لأنَّ لكلَّ ابنِ سَهْمَيْنِ عشرونَ ، ولكلِّ ابنَّ سَهْمٌ عشرةً ، فذلك ثلاثونَ ، ويُزادُ على ذلكَ مِثْلُ سَهْمٍ إحدى البناتِ ، فيَصِيرُ أحدًا وثلاثينَ سهمًا ؟ .

وقالَ أيضًا: «ولو ماتَتِ امرأةٌ ولها ابْنَتانِ وأنوانِ ورَوْجٌ ، وأَوْصَتْ بَسَهْمِ مَنْ اللها ؛ فالميراثُ على خمسةَ عشرَ ، للبِنتَين ثمانيةٌ ، وللأبوين أربعةٌ ، وللزَّوْجِ ثلاثةٌ ، فَمُ يُزَادُ على ذلك أقلُّ سِهامِ الوَرَثةِ ، وهو سَهْمُ أحدِ الأبوَيْنِ ، وهو سَهْمانِ فذلك سِهامِ الوَرَثةِ ، وهو سَهْمُ أحدِ الأبوَيْنِ ، وهو سَهْمانِ فذلك سِهامِ الوَرَثةِ ، وهو سَهْمُ أحدِ الأبوَيْنِ ، وهو سَهْمانِ فذلك سِهامِ الوَرَثةِ ، وهو سَهْمُ أحدِ الأبوَيْنِ ، وهو سَهْمانِ فذلك سِهامِ ويصْفُ . وهو ثمانيةُ أَسُهُم ويصْفُ . وهو شمانيةُ أَسُهُم ويصْفُ . وهو ثمانيةُ أَسُهُم ويصْفُ . .

المقط الترقيم الداحلي لهذه اللوحة ، وإثنت في اللتي تليها ،

<sup>(</sup>١). ما بين المعقوفتين: ريادة من: ٥٠٤، وقعك وقعالا 4، وقعك، وقرك،

أ) مايين الممترفين؛ زيادة من: (١٥) ، و(١ع).

<sup>(</sup>١) ينظر ١١٧ صل/المعروف بالمستوطاة [٥/٣٦/ طبعة، ورارة الأوقاف القطرية]

انًا) وقع في الأصل: (حرحته)، والمشت من الله، و(114 و(12 ، و(14 و م) ، و(ام) ، و(ارا

ومن قال: شدُسُ مالي لفلان، ثَمْ قال في ذلك الْمجْلس، أوْ في مجْلسِ أحر لهُ ثُلُثُ مالي، وأجازت الورثة، فلهُ ثُلُثُ الْمال، ويدَّحُلُ السَّدْسُ فيه، ومن قال: شُدْسُ مالي لفلان، ثَمْ قال في ذلك الْمجْلس ١٨٧ هـ أوْ في غيره شَدْسُ مالي لفلان، قلهُ شَدْسُ واحدٌ؛ لأنّ السَّدُسُ دُكرَ مُعْرَفًا بالْإِصافَة إلَىٰ الْمال، والْمعُهُودُ في اللَّهِ الْمال، والْمعُهُودُ في اللَّعة، الله الْمال، والْمعُهُودُ في اللَّعة،

وقال أيضًا: «ولؤ تركَتُ زوجًا وأحون ، عللَ وح النَّصَف ، وللأخويَ النَّصَف ، واللاخويَ النَّصَف ، عاحمل الميراث من أربعةٍ: للُروح النَّصَفُ سهمان ، ولكن أح سهم ، ثُمَّ يُرادُ عليه مثلً بصيب [أحد] الأحوين سهما واحدًا ، فيصيرُ للمُوصى له الحُمسُ ، وهذا قولُ أبي يوسُف ومحمّدِ ، إلى ، وأما أبو حبيعة الله على السُّدُس ال

قولُه: (ومنَ قال، شَدْشُ مالي لَنْلان، ثُمْ قال في دلك الْمخلس، أوْ في مجلسِ آخر، لهُ ثُلُثُ الْمال، ويذَّخُلُ السُّدُسُ مجلسِ آخر، لهُ ثُلُثُ الْمال، ويذَّخُلُ السُّدُسُ فيه، ومن قال، سُدْشُ مالي للهلاب، ثُمَ قال في دلك المنجلس أوْ في غيره سُدْسُ مالي للهلاب، ثُمْ قال في دلك المنجلس أوْ في غيره سُدْسُ مالي للهلاب، فله سُدْسُ واحدٌ)،

ولَقَط مُحمَّدٍ فِي أَصِلِ اللجامعِ الصغيرِ الله العَلَّى يَغَفُّونَ عَنْ أَبِي حَبِيعَة الله فِي مَجلَسَة : شُدَّسُ مالي لَقُلانِ وَصِيةً ، ثُمَّ قال فِي مَجلَسَة : شُدَّسُ مالي لَقُلانِ ، فَا قَالَ فِي مَجلَسَة : شُدَّسُ مالي لَقُلانِ ، فإنَ قالَ فَي مَجلَسَسُ مَجَتَلَفَيْنِ ، فإنَ قالَ شَدْسُ مالي لَقُلانِ وَصِيّةً ، ثُمَّ قَالَ فِي دلك المَجلَسِ : ثُنْثُ مالي لَقُلانِ وَصِيّةً ، شُمَّ قالَ فِي دلك المَجلَسِ : ثُنْثُ مالي لَقُلانِ وَصِيّةً ، فَا فَي دلك المَجلَسِ : ثُنْثُ مالي لَقُلانِ وَصِيّةً ، فَا فَي فَالَ فَي دلك المَجلَسِ : ثُنْثُ مالي لَقُلانِ وَصِيّةً ، فَا فَي دلك المَجلَسِ : وَكَدلك إِنْ قالَ : هذا في فَاحار الورثة ذلك ، فله الثَّنْثُ خاصَّة لِيسَ له عَيْره ، وكدلك إِنْ قالَ : هذا في احداد المُجلَسِينِ مَحْتَلَفِيْنِ اللهِ هَا لَعْظُ مُحَمِّدٍ عِنْ ، وهذه مِن الحواصّ ،

والمرادُّ من الفلادِ، في الكرَّةِ الثَّالية: هوَ الفلادُ، في الكرَّةِ الأُولَىٰ

 <sup>(1)</sup> مراسي المعقوليين رياده من الإسلام والعالم والطالم والمالم والدالم.

<sup>(</sup>٣) ينظر: «الجامع الصغير إمع النافع الكبيرة [ص/ ٣١١]،

🚓 ھلية الييان 🤧

والأصلُ في ١٨/٢٧٩/ما ذلك: أنَّ المعرفة إدا أُعِيدَتْ معرفة ، أو النَّكِرة إدا أُعِيدَتْ معرفة ، أو النَّكِرة إدا أُعِيدَتْ نكِرة ؛ كانَتِ النَّانية غيرَ أُعِيدَتْ نكِرة ؛ كانَتِ النَّانية غيرَ الأُولَى، والنَّكِرة إذا أُعِيدَتْ نكِرة ؛ كانَتِ النَّانية غيرَ الأُولَى، وهوَ الأَصْلُ إِلَّا إذا ذَلَّ الدليلُ على خلافِه ، ألا تَرَىٰ إلىٰ قَوْلِه تعالى: ﴿ كُمَّا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَتَعَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [سرس ١٥-١٦] ، وقالَ تعالى: ﴿ لَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَتَعَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [سرس ١٥-١٦] ، وقالَ تعالى: ﴿ لَوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءً ۚ إِذْ لَرْ يَانَوُا بِٱلشَّهَدَاء ﴾ [النور ١٣] .

وقد رُوِيَ عنِ ابنِ عبَّاسِ رَفِيْهُ في قَوْله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مَعَ ٱلْعُشرِيْسَرًّا ۞ إِنَّ مَعَ ٱلْعُشرِيْسَرًّا ۞ إِنَّ مَعَ ٱلْعُشرِيْسَرًّا ۞ الشرع: ٥-٦]، لَنْ يَعْلِبَ عُشرٌ [واحِدٌ] (١) يُشْرَيْنِ (١).

ثُمَّ فيما نحنُ فيه: لَمَّا عَرَّفَ الشُّدُسَ بِالإِضافَةِ، ثُمَّ أَعَادَه بِالإِضافَةِ أَيضًا ؛ كَانَ النَّانِي عَيْنَ الأَوَّلِ؟ لأَنَّه أُعِيدَ معرفةً ، وهذا لَا يُشْكِلُ إِذَا قَالَ ذَلَكَ في مَجلِسٍ واحِدٍ: إِنَّ له سُدُسًا واحِدًا؟ لأنَّ الكلامَ الثَّانِيَ خَرَجَ مَخْرَجَ الثَّكرارِ.

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ رَجَلًا لَمِ أَقَرَّ لِرَجُلِ بِمِنْةِ دِرْهَمٍ في مجلسٍ واحدٍ مرارًا ؛ لَا يَجِبُ عليه إلا منة واحدة ، فكذلك هاهُما .

﴿ فَإِنْ قِيلَ: مَا الْفَرَقُ بِينَ هَذَا وَبِينَ رَحُٰلٍ طَلَّقَ امْرَأَتُه فِي مَجْلَسٍ وَاحْدٍ مِرَارًا ؛ يَغَعُ عَلِيهَا بِكُلِّ قُولٍ تَطْلِيقةٌ .

قبلَ: الفرقُ بينهما: أنَّ الطلاقَ ابتداءُ الإيقاعِ ، والإيقاعُ النَّاني غيرُ الأوَّلِ ، وأمَّا الإقرارُ: فهوَ خبَرٌ يَخْتَمِلُ أنَّه أرادَ به إقرارًا آخرَ ، ويَحتَمِلُ أنَّه أرادَ الإقرارَ الأَوَّلَ ، والإقرارُ الأولُ له سَبَبٌ قائِمٌ ، فيُصْرَفُ إليه .

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقوقتين: زيادة من، «ن١ عواقع ع و ( فالا عوام ع) و الرعاء

 <sup>(</sup>١) قال الربليميّ، المَوْقُوفُ ابْنِ عَبّاس غُريبًا، وتعقّبه ابنُ تُطْلوبغا بقوله: اومرادُه آنه تتبّع مظائه علَمْ يحده، لكنّه رُوِيَ مِن وجه آخر مرفوعًا وموقوقًا. ٤، ينظر ' التحريع أحاديث الكشاف للربلعي [٢٣٥/٤]، والتحريح أحاديث أصول البردوي؛ لابن قطلوبها [ص/٧٠].

جو سانين ۾

وقياسُ هذا: أنَّ اللَّطْنَقُ لَوْ أَقَرَ فِي محسنِ واحدِ مر رَّ آنَّهُ صَلَّى رَوْحَهُ أَمَى، لَا يَكُونُ إِلَّا تَطْلِيقَةً وَاحدةً. فَكَدَلْكَ حَلَّ الإَفْرَارِ وَ تُوصِيَّةً، وَأَنْ إِدَا أَقَرَ بَالشُس في مجلسَيْنِ محتفَيْنِ؛ لَا يَكُونُ إِلا شَنْسَنَّ وَ حَدَّهِ لأَنَّ وَصِيَّةً وَحَوْبُهِ، بعد حوث

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ قَبُولَ الوَصِيَّةِ ورَقُد لَا يُغْتَرُ حال حياةِ الْمُوصِي، وإنَّف يُغتر لـ عد مويّه، وإذا تَبَتُ أَنَّ وُجوت الوَصِيَّة بعد الموتِ يَشتري فيه المحسَّل وعبرُ المحس

وأنَّ إِذَا أَوْضَىٰ لَهُ بَالشَّدُسِ، ثُمَّ النَّبُ ، يَكُولُ لَهُ النَّلُثُ فَخَسُبُ ، لأنَّ غُنْتُ مُتَضَمَّنُ للشُدُسِ، فِيُخْمَلُ على أنَّه رادَ في وصيته على الشَّنْسِ.

قَائِنَ قُلْتَ: يَرِدُ عَدِكُم مَا ذَكَرَتُهُ مَن الْأَصَّلَ مِي عَادَة الْكَلْمَةِ مُعَرُّفَةً مَن الْصَلَالَ مَنْكُرةً مِي عَادَة الْكَلْمَةِ مُعَرُّفَةً مَن مُنْكَرةً مِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَارَلُ مَنِينَهُ مَن الْحَيْدَ مِن الْحَدَدِ مِن الْكَلَابِ الْأَوْلِ الْحَرَالُ إِلَى المَوادِ مِن الْكَلَابِ الْأَوْلِ الْحَرَالُ إِلَى المَوادِ مِن الْكَلَابِ الْأَوْلِ الْحَرَالُ إِلَى الْمَعْرِفَةُ مِن النَّوْرَاةِ وَعِيرِهِ مَ فَسَافُعُنَ قُولُكُمْ إِنَّ الْمَعْرِفَةُ مِن النَّورَاةِ وَعِيرِهِ مَ فَسَافُعِنَ قُولُكُمْ إِنَّ الْمَعْرِفَةُ مِن النَّورَاةِ وَعِيرِهِ مَ فَسَافُعِينَ قُولُكُمْ إِنَّ الْمَعْرِفَةُ مِن النَّورَاةِ وَعِيرِهِ مَ فَسَافُعِينَ قُولُكُمْ إِنَّ الْمَعْرِفَةُ مِن النَّورَاةِ وَعِيرِهِ مَ فَسَافُعِينَ قُولُكُمْ إِنَّ الْمَعْرِفَةُ مِنْ النَّالِيهُ عَلِنَ الْأُولِينَ .

وكدا قُولُه تعالى مي سُورةِ الرُّومِ: ﴿ يَنْهُ أَلِينَ خَنْتُمْ فِي صَغْيِ ثُمَّةً جَعْلَ مِنْ اللّهِ وَ مَنْ اللّهِ وَمَنْ صَغْفُ الطَّعْفِ اللّهِ وَمَنْ صَغْفُ الطَّعْفِ اللّهِ وَمَنْ صَغْفُ الطُّعُولُيَّةِ ، وكد المر وَ مَنَ الفَوْقِ النَّامِيةِ مَنَ الفَوْقِ اللّهُ وَلَى ، وَهَوَ صَغْفُ الطُّعُولُيَّةِ ، وكد المر وَ مَنَ الفَوْقِ اللّهُ ولَى ، وَهَوَ صَغْفُ الطُّعُولُيَّةِ ، وكد المر وَ مَنَ الفَوْقِ الأُولَى ، وَهَوَ صَغْفُ الطُّعُولُيَّةِ ، وكد المر وَ مَنَ الفَوْقِ الأُولَى ، وَهَوَ صَغْفُ الطُّعِينَةِ ، فَقَاقُصَلَ قُولُكُم ، مِنَ الفَوْقِ النَّامِيةُ عَبْر اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ ال

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين، ربادة من: الله، واجه، والا٢٠، واهه، وارا

 <sup>(+)</sup> وقع في الأصلى الأداء، والمشت من الها، والدائم، واع الواحا، واراء ...

<sup>(</sup>٣). وقع في الأصل: أعين غيرًا، والمشت من الله، والد؟؟، وأمَّا، وأمَّا، وأرَّا

قُلْتُ: لَا يُسَلَّمُ لَتَناقضَ [\* ١٠٥٦] ؛ لأنَّا قُلُن: الأَصْلُ ما قُلُما، ونحنُ علىٰ ذلكَ لِمَا نَبَّنَا منَ الدليلِ، ولكنِ الأَصْلُ قَدْ يُتْرَكُ إذا دلَّ الدبيلُ علىٰ خِلافِه.

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ المحقيقة تُشَرَفُ وإِنْ كَانَتْ أَصِلًا إِذَا دَلَّ دَلِيلُ المَجَازِ، وَهِي الآيَّئِنِ الوارِدَنِينِ قَدْ دَلَّ الدَلِيلُ عَلَىٰ تَرْكِ مَ قُنْنَا مِنَ الأَصْلِ ؛ لأَنَّه لُوْ كَانَ الْمُرادُ مِنَ الكَتَابِ النَّانِي هُوَ الأُولُ ؛ لكَانَ المُصَدِّقُ والمُصَدَّقُ واحِدًا، ودلكَ لا يَجُورُ، وفي الآيةِ دليلٌ على أنَّهِما غَيْرانِ ؛ لأنَّه تعالَىٰ قالَ، و﴿ مُصَدِقًا لِمَنَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكَتَابِانِ وَاحِدًا لَقالَ: مُصَدِّقًا لِمَنَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكَتَابِانِ وَاحِدًا لَقالَ: مُصَدِّقًا لِنَفِهِ.

وكذا في الآية الثّانية دلَّ الدليلُ على تَرْكِ ذلكَ الأَصْلِ؛ لأنَّه لَا يُشْتَبُهُ على مَنْ له أدى لُبُّ أَنَّ الآية نَطَقَتْ بكمالِ قُدرةِ اللهِ تَعالىٰ على تَحْويلِه الإنسانَ مِنْ حالي الى حالي، مِنْ صَعْفِ إلى قُوّةٍ، ومِنْ قُوّةٍ إلى ضَعْفٍ، والصَّعْفُ الَّذي قبلَ قُوّةً النَّيِهِ هَوَ ضَعْفُ اللهُولَيَّةِ، فكانَ المرادُ منَ الضَّعفِ الثَّاني هوَ الأوَّلَ، والقوةُ التَّي الأُربَى، فكانَ المرادُ منَ الضَّعفِ الثَّاني هوَ الأوَّلَ، والقوةُ التَّي فبرَ صَعْفِ الشَّيخوخةِ والهرَمِ؛ هي قوّةُ الشَّبابِ، فكانَ المرادُ منَ الفُوّةِ الثَّانيةِ هي الأُربَى،

قَالَ الفقيهُ أَبُو اللَّيْثِ ﴿ فَي كتابِ ﴿ نُكَتِ الوصايا ﴾ : ﴿ وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ : ﴿ ثُلُثُ درِي لَفُلانِ ﴾ ، أو ﴿ سُدُسُ داري لفُلانِ » ، أوْ ﴿ رُبُع داري لفُلانِ » ، ثُمَّ ماتَ ؛ كانَ بُتُعِي في القِياسِ أَنْ يكونَ هذا باطِلًا .

وفي الاستحسانِ: يَجُوزُ ، ويَكُونُ وصيةً ، يَعْنِي: يُكُونُ وصيةً بلا ذِكْرِ الوَصِيَّةِ إِلا فِكْرِ الوَصِيَّةِ إِلا اللهِ اللهُ ا

وجهُ القباسِ: أنَّ ظاهرَ كلامِه الهِتةِ ، والهِبَهُ لَا تَصِحُ إلا بالقبضِ ، ألَا تَرَىٰ أنَّهُ لَوْ فَالَ: «عبدي هذا لفُلانٍ» ؛ كانَ ذلكَ هبةً ، ولَا يَجُوزُ إلا بالقبضِ ، فكذلكَ هاهُنا .

قَالَ، ومنْ أَوْصَىٰ بِئُلُث دراهمه، أو بِئُلُث غَمَه، فهلك ثُلُثا دلك، وسَهِ ثُلُثُهُ، وَهُوَ يَخَرُّحُ منْ ثُلُث مَا بِقِي مِنْ ماله، فلهْ حميعٌ ما سَتِي

ووجهُ الاستحسانِ: أنَّ دِكْرَ الثَّلُثِ والرُّئْعِ يخْرِي في باب الوصيّة، والحدُّ حالُ الوَصِيَّةِ إِذَا كَانَ الرَجلُ مريضًا، وإنْ إلا ١٠٨٠هـ إِ كَانَ الْحَالُ حَالَ الوصيّة، صُرِفَ كَلائُه إلى الوَصِيَّةِ تَحَرِّبًا لَصِحَّةِ كَلامِهِ.

ولَوْ قَالَ: "عَنْدَي هَذَا لَفُلانِ"، أَوْ "دَارِي هَذَه لَفُلانِ"؛ فَهَذَا هَبَةٌ، لَا يُخَمَّلُ عَلَىٰ الوَصِيَّةِ، ويُؤخذُ فيه بالقباس؛ لأنّه ليس في كلامه دنباً الوصيَّةِ». الوَصيَّةِ».

وقالُ الفقيهُ أبو الليث أيضًا "إدا قال: "لمُلابِ سُدْسٌ مي داري، أو ارْبُعٌ في داري؛ ، أو «ببتُ مي داري» ، أوْ «ألفُ درْهم في مالي» ، فهذا إقرارٌ ؛ لأبّه أوْرٍ له بالشَّركةِ ،

ولؤ قالَ. «أَلْفُ دَرْهُمِ مَنْ مَالِي»، أَوْ «بَيْتٌ مَنْ دَارِي» يَكُونُ هِـةً. لأَنَّ «مِنْ» كَلَمَةِ إِبَانَةِ، فَإِذَا أَنَانَ وَشُلْمَ إليه جَازَ، وإِنْ لَمْ يُسَلَّمَ إليه لَمْ يَجُرْ.

وإنَّ كَانَّ هَذَا القولُ عَلَىٰ أَثَرِ الوَصِيَّةِ؛ يَكُونُ وَصِيَّةً فِي الاستحسانِ، ولِسَ كقولِه: «في داري»؛ لأنَّه إدا قالَ: مِنْ داري، فقدْ أضاف خميع الدَّارِ إلىٰ نعسه، فلَا يُصْلُحُ أَنْ يَكُونَ إقرارًا.

وإدا قالَ: «بيتٌ في داري»، فظاهرٌ إقرارُه للشركةِ، فيُصُرفُ كلامُه للشركة، كذا في «مُكَتِ الوصايا»، وإنَّما كَتَتُ هذه المسائل تَكثِيرًا للفوائد.

قُولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَوْضَىٰ بِئُلُث دراهمه، أَوْ بِئُلْث عَمْه، فَهَلَك ثُلْثا دلك. وَبَقِيَ ثُلُثُهُ، وَهُوَ يَخْرُجُ مِنْ ثُلُثِ مَا يَقِي مَنْ مَالِه؛ فَلَهُ جَمِيعٌ مَا بِقِي)، أَيْ. قَالَ

<sup>(</sup>١) وقع في الأصل فعيف والمشت من الذف وقد ١٢، وقع، وقع، وقع، وقع

وَقَالَ زُفَرُ: لَهُ ثُلُثُ مَا بَفِيَ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمْ وَالْمَالُ الْمُشْتَرَكُ يُتُوَىٰ مَا تُويَ ('' مِنْهُ عَلَىٰ الشَّرِكَةِ وَيَبْغَىٰ مَا نَقِيَ عَلَيْهَا وَصَارَ كَمَا إذَا كَانَتْ التَّرِكَةُ أَجْنَامًا مُخْتَلِعَةً .

الْقُدُورِيُّ عِلَيْهِ في المختصرِه، (\*).

ومعنى قَوْلِه: (وَهُوْ يَخرُجُ مِنْ ثُلُثِ (٣٠٠٠هـ) مَالِه)، أَىٰ النَّنُثِ البَاقي معدَّ هٰلاكِ النُّلُثَيْن يَخْرُجُ مِنْ [ثُلُثِ] (٣٠ يقبَةِ مالِ المُوصِي.

وقال مُحمَّدٌ فِينِ فِي قالحامعِ الصغيرِ الله عَلَىٰ يَغْفُونَ عَنُ أَبِي حَبِيمَةَ وَلِيْمِ ا في الرَّحُلِ يُوصِي للرَّجُلِ بِثُلُثِ ثلاثةِ دراهة ، فيهلَكُ دِرُهمانِ مَنْ ثلكَ الدَّراهمِ ، ويَقِيَ دِرهمٌ ، وذلكَ الدُرهَمُ يَخرُجُ مِن النُّلُثِ ، قالَ: بِكُونُ له الدَّرهمُ كلَّه ،

وقالَ زُفَرُ عِلَيْهِ: للمُوصَىٰ له تُلُّتُ الدُّرْهَمِ الدَّقِ لا عَبْر، وعلىٰ هذا الاحتلافِ كُلُّ ما كَانَ مِن جِنْسِ واحدٍ، كما لؤ كَانَ له ثلاثةً أنوابٍ من صِنْعِ واحدٍ، فأَوْصَىٰ لِرَّحُلِ بثُلُثِ هذه الأثوابِ الثَّلاثةِ، أَوْ كَانَ له شِيهٌ، فأَوْضَى ثُلُثِها لِرَجُلٍ، فهَلَكَ اثنان، ويَقِيَ واحِدٌ، فعندَما: للمُوصَىٰ له جَمِيعُ الثَّوبِ الباقي، وحميعُ الشَّاةِ الباقيةِ،

 <sup>(</sup>١) يشبه في الأصل: فينوي ما نوئة

<sup>(</sup>١) ينظر: المختصر القُدُّررِيَّ [ ص / ٢٤٤]،

<sup>(</sup>٣) عابين المعقوفتين: زيادة من: قده، وقع، وقعاه، وقع، وقام، وقع،

<sup>(</sup>٢). وقع في الأصل: فيثلاث، والمثبث من قال، وقط ١٤، والح، والح، والم، والم

<sup>(</sup>٦) ينظر " قالجامع الصعير /مع النافع الكبير ٥ [ص/ ٢٥]

وَلَمُا أَنَّ فِي الْحِلْسِ الْوَاحِدِ بُمْكِنُ حَبِيعٌ حَقَّ أَخَدِهِمْ فِي الْوَاحِدِ وَلِهَدَا يَخْرِي فِيهِ الْجَنْرُ عَلَى الْفِسْمَةِ وَفِيهِ حَمْعٌ وَالْوَصِيَّةُ مُقَدَّمَةٌ فَجَمَعُنَاهًا فِي الْوَاحِدِ

وعده له نُنْتُ لَقُوب اللهِ فِي . ونُلُثُ النَّاةِ الباقيةِ ، وكذلك المتكِيلُ ، وكذلك المؤرورُ

ولذ كالت التركة من أحدس إ. ١٠٠ ما محلفة ، بأن كان له إلى وبَقَرُّ وعَمَمُ، فأوضى لئنت هذه الأصدف ترخي. فهنت صفال، وبقِيَ صِنْفُ واحدًا أَغْبِي نفي الإلى ، أو نفى النفرُ ، أو نفي العلم ، فلنتُوضى به تُلْثُ الناقي في قولِهم خَبِيعًا

وحمه قول أني حبيعة بهري وصاحبيه بهر أنَّ الذِّركَة إذا كاتْ حَسْمًا واحدًا، فخرُّ الشُّوصِي به في تُشَكُ الشُّفرِر، لا في الثُّلُث الشَّانِع ؛ لأنَّ ما يحتملُ القِسمة، فتسمِيةُ الخُرُّءِ من الحصةِ، وتشميةُ القَدْرِ من ذلك سواءً

لا تُرئ أنَّ العُشْرَ مِنْ عشرة أَفْتَرَةٍ، والقتيرُ منها سواءٌ، ولولا دلك لمْ يكُنُ للقاصي حَقُّ لاجارٍ في القسمةِ. بل للقاصي أن يُتُمرِ مصيب الشوصي له مِنْ هذه الشَّراهمِ الشَّلانةِ مع عَيْمَ الشُّوصي له، ولو امتنع أحدُ الورثة يُدخَرُه القاصي على دلك

وَأَوْ كَالَ حَقُّ لَمُوصَى لَهُ فِي النَّمُثِ لَشَائِعِ لَمْ يَكُلُ لِلقَاصِي وَلَايَةُ الحَرِعِينَ القِسمةِ، وولايةُ لإفرارِ أيضًا مع عَيْنة بعصِ الشُّركاء، فكانت الوصيّةُ بثُثُ ثلاثة دراهمَ كَانُوصِيَّةِ بَالدَّرِهِمِ"، ولوْ كَانْتِ الوصيّةُ باسم الدُّرْهِم، بقِيتِ الوصيّةُ

<sup>(</sup>١). ومع في الأصل (الدراهم)، والمثبت من: (١٥)، و(دا٢)، ودع، ودم)، ودرا

لَهُ فِي وَصَارَتُ الدَّرَاهِمُ كَالدَّرْهَمِ، بِخِلَافِ الْأَجْمَاسِ الْمُخْتَلِفَةِ لِأَنَّهُ لَا يُمُكِنُّ لَحَمُّعُ فِيهَا جَبْرًا فَكَذَا تَقْدِيمًا.

حَدَّيْهِا إِذَا كَانَ يَحَرُّجُ الدِّرْهَمُ مِنَ الثُّلُثِ، فكذلكَ هامُنا.

مِثَالُهُ: مَنْ بَاعَ قَفِيزًا مِنَ الحنطةِ ، فَهَلَكَ جميعُ الحِثَطةِ إِلَّا قَبِيرًا وَاحَدًا ؛ انصرفَ يَجُهُ إِلَىٰ الْقَفَيزِ الوَاحِدِ البَاقي ، حتَّى يُؤمّرَ البَائعُ بَسَلَيمِه إِلَىٰ المُشْتَرِي، فكدلكَ يَصِيَّةُ .

قَالَ الفقيةُ أبو اللَّيْثِ رَهِى: في «شرحِ الجامعِ الصَّغيرِ»: «وقدِ اتَّعقوا أنَّه لوِ النُّجِقَّ الدَّرهمانِ، ومَقِيَّ الدَّرهمُ؛ فالدَّرهمُ الباقي للمُوصَىٰ له، فكدلكَ (٣ ١٥٥٠) إذا علكَ الدَّرْهمانِ ويَقِيَ الدَّرهمُ».

قَالَ: ﴿ وَكَذَلَكَ النَّبِابُ مِنْ صِنْفِ وَاحَدٍ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ النِّبَابُ أَمِنَالًا مُقَسَاوِيةً ، وَلَمَذَا تُضْمَنُ بِالقَيْمَةِ لَا بِالمِثْلِ،

ولؤ باع أحد الأثوابِ الثلاثة؛ لَمْ يَصِحَّ، ولكنَّه أَلْخَقَ الأثوابِ إذا كانَتْ مِنْ حسر واجدٍ في بابِ الوَصِيَّةِ بالأمثالِ المُتَساويةِ؛ لأنَّ القِسمة منْ بابِ القضاء، و غَدُوْتُ بِينَ الثَّيَابِ في الجنسِ الواحدِ يَقِلُّ، فكانَ للقاصي أنْ يُدُجِقَها بالأمثالِ مُسَاويةِ، بخِلافِ البَيْعِ؛ لأنَّ البَيْعَ لبسَ مِنْ بابِ القصاءِ، وبخِلافِ الإنلافِ؛ ذَ [صماماتِ] (العُدُوَاماتِ مُقَيَّدٌ بالمِثْل،

إِمَّ ١٩١١ مَ إِهِ القضاءُ بِالقَيْمَةِ أَقَرِبُ إِلَىٰ المُماثلةِ ؛ لأَنَّ فَيه مُماثلةً من حيثُ لَمَاتُةً والتَّقُومُ، فَتُماثِلُ القَيْمَةُ الْمُتلَفَ مَعْنَىٰ على كُلِّ حَالٍ، والتُّوبُ لا يُماثِلُ لَمُنفَّ مَعْنَىٰ على كُلِّ حَالٍ، والتُّوبُ لا يُماثِلُ لَمُ يَالصُّورةِ، وقَدْ لَا يُماثِلُه في الصُّورةِ، وقَدْ لَا يُماثِلُه في الصُّورةِ، وقَدْ لَا يُماثِلُه في الصُّورةِ، فَكَانَ القضاءُ بالقيمةِ أَوْلَىٰ.

ه ما ين المعلونين أ في لام!! الصمال!

سور غابه لبدال 🐎

فأمَّا إذا كانَتِ الوَصِيَّةُ بِثُلُثِ الأجناسِ المحتفةِ ، فحَقُ المُوصَى له في المُشَاعِ دونَ المُمْرَرِ ، حتَّى لا بَكُونَ للقاضي ولايةُ الإدرارِ والخبر على القسمةِ ، فلا يَكُولُ القصاءُ نثَلْتِها كالقضاءِ بو،حدٍ منها ، فكانتْ وَصِيَّةُ نثُلُثِ كُلَّ واحدٍ منها .

والدُّورُ المختلفةُ كالأحتاسِ المحتلفةِ، ولكثرةِ التَّفاوُّبِ بينَ الدارَبُّسِ في المنفعةِ في الصِّيقِ والسَّعَةِ، وقُرْبِ الماءِ ونُعُدِه، والأَمْنِ وخُسْنِ الجِيرانِ، وللحو دلك، فكانَتْ مُلْحَقةٌ بالأجماسِ المحتلفةِ، فكانَ للمُوضَىٰ له ثُلُثُ الباقي

فأمّا على قَوْلهما: فالدُّورُ جِسْنٌ واحدٌ، وكدلكَ الرقيقُ جِنْسٌ، فَيَكُودُ للمُوصَى له العدُ الناقي، والدَّارُ الباقيةُ ؛ لأنَّ لنقاصي أنْ يَقْسِمَ قِسْمةٌ واحدةً، فيَجْمَعُ نَصِيتَ كُلَّ واحد منهم في عَبْدٍ باعتبارِ القِيمةِ ، لاتَحدِ الحِنْسِ، إلى هذا مالَ الفقيةُ أبو اللَّبْتِ هِنِهِ وفخرُ الإسلام، وقاصي حان رحيات اللهُ تقانى .

وقيل: المذكورُ في «الجامع الصَّغيرِ»: قولُ لكُلَ ، لأنَّ عندَهما لا يَجِتُ على القاضي القسمةُ ، تل يَجُوزُ له القِسْمةُ ، ويَجُوزُ له أنْ يَمِيلَ إلى مذهبِ أبي حَنِيفة في القسمة لَمْ يَكُنِ الرقيقُ مُلْحَقًا بالأمثالِ المُتَساوِية ، فصارَ نطيرَ الأجناسِ المُختلفة إذا هَلكَ اثنانِ منها ؟ كانَ للمُوصَى له ثُلثُ الدقي بالإحماع ، فكذا هُنا .

وقالَ الفقيةُ أبو اللَّيْثِ ﴿ فَي كتابِ النُّكَتِ الوصاياءُ: «الأَصْلُ في هده المسائلِ إدا أَوْصَىٰ لِرَجُّلِ بثُلُثِ شَيْءٍ، فهَىكَ النُّلثانِ، أو اسْتُجقَ الثَّلُثانِ، ويَقِيَ اللُّكُ؛ وإنْ كَانَ الشَّيْءُ مِمَّا يَحتَمِلُ القِسمةَ ؛ الصرفَتِ الوَصِيَّةُ إلى الباقي، وإنْ كَانَ النَّيْءُ مِمًّا لَا يَحتَمِلُ القِسمةَ ؛ ليسَ له مِنَ الباقي إلا ثُلُك.

ومثالٌ فلك: إدا (٣١٠/١٠) أوضَى تُلُثِ العَسَم، أو بِثُلُثِ النَّبابِ مِنْ حسنِ واحدٍ، أَوْ بِشُكُ فلك: إدا (٣١٠/١٠) أو الورب، فهلَكَ الثَّنَانِ، فالناقي كلَّه له؛ لأنَّه لوُ واحدٍ، أَوْ بشَيْء مِنَ (١) الكيلِ، أو الورب، فهلَكَ الثَّنْتانِ، فالناقي كلَّه له؛ لأنَّه لوُ لَمْ يَهِلَكُ شَيْءٌ وارتَفَعُوا إلى القاضي؛ كانَ (٢٨٣/٨) للقاصي أنْ يخعلَ هذا الباقي للمُوضَى له، فكذلكَ معدَ هلاكِ الثنثينِ جازَ أَنْ يَجْعَلُ دلكَ الثَّلُثَ له،

وأمَّا إذا أَوْضَى بِثُلُثِ (\*\*) ثيابٍ مختلفةٍ ، أَوْ دَوَابٌ مُحتلفةٍ ، فَهَلُك الثُّلُثابِ ، وَيَقِيَ الثُّلُثُ ؛ لَبَسَ له مِنَ الباقي إلا ثُلُك ؛ لأنَّه لؤ نَمْ يَهلَكَ شَيْءٌ ، وارتععُوا إلى القاصي ؛ لَمْ يَكُنْ للقاضي أَنْ يَدفعَ هذا الناقي إليه ، فكدلكَ بعدُ خلاكِ الثُّلُئِي لَمْ يَكُنْ له مَن الوَصِيَّةِ إِلَّا ثُلُثِه .

ولَوْ كَانَ أَوْضَى بِثُلُثِ العبيدِ ، فَهَلَكَ الثَّلْتَانِ ، وبَقِيَ الثَّلْثُ ، في قولِ أبي حَنِيعَةَ إِلَى: له ثُلُثُ الباقي .

وفي قولِ أبي يوسُفَ ومُحمَّدِ ﷺ؛ الباقي كلَّه له ؛ لأنَّ مِنْ أَصْلِ أَسِ حَنِيفَةَ إِنِي: أَنَّه لَا يَرَىٰ قِسْمةَ الرَّقِيقِ؛ لأنَّه عندُه بمَنْرِلَةِ أَحِناسٍ مَحْتَفَةٍ، وأَبُو يُوسُفُ ومُحمَّدٌ ﷺ بَرْبَالِ دلكَ.

وكذلك إدا أَوْضَىٰ بِثُلُثِ دُورٍ مختلفةٍ، فاستُجِقَّتِ الدَّارابِ، وتَقِيَتُ دارُّ واجِدةٌ، فهوَ علىٰ هذا الاختلاف؛ لأنَّ مِنْ أَصْلِ أَبِي حَبِيفَةَ إِنِّكُ أَنَّهُ لَا يَرَىٰ حَمَّعَ الأَصِاءِ في دارٍ واحدةٍ، وهما يَزيانِ دلكَ، ولؤ أنَّه استُجِقَّ الثُّنَانِ مُشَاعًا، وتَقِيَ

<sup>(</sup>١) وقع في الأصل فواحدة، والمثبت من قال، وقطا الدواع الدوام، وقارة

<sup>(</sup>٢) وتُع في الأصل. فيثلاث ، والبثيث من الله، والعالم والحاء والحاء والحاء والماء والرا

قال: ولؤ أؤصى للْلُث ثباله، فهلك ثُلثاها، ولقي ثُلثُها، وَهُو يَخْرُجُ مَ ثُلُثُ مَا لِقِي مِنْ مَالِهِ، لَمْ يَسْتَحَقَّ إِلَّا ثُلْثُ مَا يَقِي مِن الثّبَابِ، قَالُوا: هَذَا إِذَا كَالَثُ الثّبَابُ مِنْ أَجْنَاسٍ مُخْتَلِقَةٍ، وَلَوْ كَانَتُ مِنْ جِسْسٍ وَاحِدٍ فَهُوَ يِمَنْزِلَةِ الدَّرَاهِمِ، وكذ الْمكيلُ والْمؤزُونُ لِمشرِلتها؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ الْجَمْعُ جَبْرًا بِالْفِسُمَةِ.

وَلَوْ أَوْضَىٰ بِثُلَثِ ثَلَاثَةٍ مِنْ رَقِيقِهِ فَمَاتَ اثْنَانِ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا ثُلُثُ الْبَاقِي، وكذا الدُّورُ الْمُحْتَلِفَةُ، وقيل هذا القولُ قولُ أبي حبيفة وَحْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَىٰ الْحِبْرِ على الْقَسْمَة بِيهَا، وَقِيلَ هُوَ قَوْلُ الْكُلُّ لِأَنَّ عِنْدَهُمَا الْقَاصِي أَنْ يَحْتَهِدَ

الثُلُثُ ؛ قالناقي كُنَّه له في قولهم حميعًا». كذا في [كتابٍ](١) (الكُتِ الوصايا».

قولُه (قال ولو الوصى مثلَث ثبابه، فهلك ثلثاها، ومقي ثُلُثها، وهُو يحُرُخُ من ثُلُث ما مقي من ماله، لم يستحق إلّا ثُلُث ما بقي من الثبابِ)، أيْ: قالَ الفُدُورِيُّ فِي في فمختصره (١٠٠٠)، وهذا الَّذِي ذَكرَه في القيابِ المُختلفةِ الأجناسِ، فإذا كانتِ الثَّيابُ مِنْ حِنْسٍ واحدٍ؛ كانَ له حَمِيعُ [الثَّوْبِ الباقِي] (١٠) إذا كانَ يَخْرِجُ منَ الثُلُثِ كالدَّرْهُم الباقي، وقدْ مَرَّ بيانُه مُستَوْقى قنلَ هذا،

قولُه: (وَكِدَا الْمَكِيلُ وَالْمَوْزُونُ بِمَرْلَتُهَا)، أي. بمبرلةِ الدَّرَاهمِ، فَيَكُونُ لَهُ جُمِيعُ الباقي،

قولُه: (وقِيل هذا النولُ قولُ أَبِي حَبِيفة ﴿ وَحُدَهُ)، أي: هذا الجواتُ مِي الرَّقِيقِ وَالْدُّورِ المحتلفةِ إِذَا بَقِيَ وَاجِدٌ، وَهُوَ أَلَّا يَكُونَ لَهُ إِلَا ثُلُثِ البَاقي، هُوَ قُولُ أَبِي خَبِيفَةَ يَثْنِيمُ خَاصَّةُ.

<sup>(</sup>١) . ما بين المعقوفتين( ريادة من فياف وقعه، وقعالاه، وقامه، وقارة

 <sup>(</sup>۲) سطر فمحتصر لقُسُورِيَّ [ص : ۲٤٤]

<sup>(</sup>٣). وقع هي الأصل: (شباب النقية (، والمشت من (در)، و(در)، و(إلى وروم)، ولاجه، والرا

## وَيَجْمَعَ وَبِدُونِ ذَلِكَ يَتَمَذَّرُ الْجَمْعُ، وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ لِلْبَعْهِ الْمَذْكُورِ،

وعددهما: له جَمِيعُ الباقي، وقيلَ: هوَ قولُهم جَمِيعًا الله وقدُ مَرَّ بيالُه قبل هذا.

قولُه: ﴿ وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ لِلْفِقْهِ الْمَذْكُورِ ﴾ ، أَيْ: الَّذِي ثِيلَ: إِنَّ دلكَ الحوابَ قولُ أَبِي خَيِفَةً يَئِيكُ لَلْفَقِهِ الْمَذْكُورِ ، وهوَ أَنَّه لَا أَبِي خَيِفَةً يَئِيكُ لَلْفَقِهِ الْمَذْكُورِ ، وهوَ أَنَّه لَا يَرَى الْجَبْرَ عَلَى الفَسَمَةِ فِي الرَّقِيقِ والدُّورِ المُحتَلِمَةِ ، لاَنَّه بَجْعَلُها أَجناسًا مختلفةً ، وَيُكُونُ عَندٌه: للمُوصَّى له ثُلُثُ الباقي ،

وعندُهما: له جَمِيعُ الباقي؛ لأمَّهما يخعَلانِ جسًا واحدًا.

قولُه: (وَبِدُونِ ذَلِكَ يَتعدَّرُ الْجَمْعُ)، أي: وبدونِ الاجتهادِ يَتعَدَّرُ حَمْعُ نَصِيبٍ أحدِهم في العبدِ الواحدِ إلى ١٨٠٠ والدارِ الواحدةِ.

معناه: ما مَرَّ قَبُلَ هذا، وهوَ أَنَّ قَـلَ القسمةِ لَا يَكُونُ الرَّقِيقُ مُلْحَقَّ بِالأَمْنَالِ المُتَساوِيةِ عَندَهما أَيضًا، فيَصِيرُ كالأحباسِ المحنلفة، فيْكُونُ للمُوضَىٰ له عندَهما أيضًا [١٨١/٥] ثُلُثُ الباقي من الرَّقِيقِ، ولا حلاف إدنْ في الحوابِ،

بيانُه: أنَّ القاضيُ يَخُورُ له أنْ بَقْسِمَ الدُّورِ والعبدُ قِسْمةً واحِدةً، إدا رَأَىٰ القاضي المصلحة في ذلك، مأنُ رَآهُمْ مُتَقربِينَ، أمَّا قَتَلَ أَنْ يَرَىٰ ذلكَ؛ فلاَ يَخُوزُ، فإلَّهُمْ مُتَقربِينَ، أمَّا قَتَلَ أَنْ يَرَىٰ ذلكَ؛ فلاَ يَخُوزُ، فإلَّهُمْ مُتَقارِبِينَ، أمَّا قَتَلَ أَنْ يَرَىٰ ذلكَ؛ فلاَ يَخُوزُ، فإلَّهُمْ مُتَقاوِنةً عايةُ التَّمَاوُتِ، فكانَ الأَصْلُ فيه ألَّا يَجمَعَ حَقَّ أحدِ الشُّرَكاءِ في عَيْنِ منها.

ودَهَبَ شيخُ الإسلامِ علاءُ الدينِ الأَسْبِيجابِيُّ فِي كتابِ «العينِ والدَّبْنِ» إلى أنَّ هذا قولُ الكُلُّ في العبيدِ والدُّورِ جَمِيعًا.

 <sup>(</sup>١) ينظر: قبدائع الصنائع؟ [٥/٢٤، ٤٦٨ ] ، قنيين الحقائد؟ [٥/٢٢] ، قابنية؟ [٣٢١/١٠] ، قابنية؟ [٣٢١/١٠] ، قدرر الحكام؟ [٤٢٤/٢] ، قاللباب؟ [٣٨٥/٢] .

قَالَ وَلُو أُوصَى لِرَجُلِ لِأَلْفَ دِرَهُمَ، وَلَهُ مَالُ عَنِينَ وَدَيْنِ، فَإِنْ خَرَخَتَ الْأَلُفُ مِنْ ثُلُثُ الْعَينِ، دُوعَ إلى النُّوصَى لَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنَ إِيفَاءٌ كُلِّ ذِي حَقُّ حَقًّهُ اللَّالُفُ مِنْ ثُلُثُ الْعَينِ، دُوعَ إلى النُّوصَى لَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمْكَنَ إِيفَاءٌ كُلِّ ذِي حَقُّ حَقًّهُ

وإِنْ لَمْ تَخْرُحِ الأَلْفُ السُّوصَى مها مِنْ تُلُثِ العبي ؛ لَمْ يَدُفَعُ حَمِيعَ الأَلْفِ إلى الشُّوصَى له مِنَ الْغَنِي ؛ لأَنَّه يَلُومُ حَسِنْهِ التَّحْسُ في حَقِّ الوَرْثَةِ لِمَوِيَّةِ النَّقْدِ على الشَّيْنِ ، ولأَنَّ الدَّيْنِ ، ولأَنَّ الدَّيْنِ ، ولأَنَّ الدَّيْنِ ، وإِنَّمَا يُصِيرُ مالاً بواسطةِ الاستيعاءِ ؛ لأَذَّ الدَّيْنَ وَضَفُ ثَابِتُ في الدُّمَةِ ، وإذا كانَ كذلكَ كانَ الدَّيْنُ في معنى التَّاوِي ، ولِهَذا الدَّيْنَ وَضَفُ ثَابِتُ في الدُّمَةِ ، وإذا كانَ كذلكَ كانَ الدَّيْنُ في معنى التَّاوِي ، ولِهَذا لؤ حَلَفَ أَنْ لا مانَ له ، وله دُيونَ على النَّاسِ ؛ لا يَحنَثُ ، وكانَ القِياسُ على هذا ألَّا يأْخُذَ المُوضَى له ثُلُثَ الدَّيْنِ .

ولكنَّا نَقُولُ: لمَّ العَلَبِ مالًا علدَ الاستيفاءِ؛ دخَلَ تحتَ الوَصِيَّةِ، كالقصاصِ إذا النفَكَ مالًا يعَفُو يعضِ الشركاءِ، شارّكَ المُوصَى له الوّرَثةُ، وإن لَمْ تكُنُ له خَقُّ في نَفْسِ القصاصِ.

وقالَ الحاكمُ الشَّهِيدُ لِنْ فِي نابِ الوَصِيَّةِ بالعِينِ والدينِ على الأَحْسَيِّ مِن

<sup>(</sup>١٠) ينصر المختصر الصُّلُورِيُّ [ أص ، ٣٤٤ ]

<sup>(</sup>٣) ما بين المحقوظين، وياده من الله، اع ال وقطالا ، وقطه، وقر 4

<sup>(</sup>٣). وقع في الأصل اليصيرة، والمثلث من الله: وفور؟ ١، والح، والمرا، والرا

مِنْ غَيْرِ بَخْسٍ فَيُصَارُ إِلَيْهِ، ولو لَمْ يَخْرُجُ دُفِعَ إِلَيْهِ ثُدُثُ الْعَيْسِ، وَكُلَّمَا خَرَجَ شَيْءٌ مِنْ الدَّيْنِ أَخَذَ ثُلُقَةً حَتَّىٰ يَسْتَوُفِيَ الْأَلْفَ لِأَنَّ الْمُوصَىٰ لَهُ شَرِيكُ الْوَارِثِ، وَفِي تَخْصِيصِهِ بِالْعَيْنِ بَحْسٌ فِي حَقِّ لُورَقَةِ لِأَنَّ لِمُعَيْنِ فَصْلَا عَنْ الدَّيْنِ، وَلِأَنَّ

«الكافي» ﴿ وَإِذَا كَنَ لَلرَجُنِ مِنْهُ دِرْهُم عِينٌ ، وَمِنْهُ دِرْهُم عِلَىٰ أَخْنَبِيِّ دَيْنٌ ، فأَوْصَى لِوَجُلٍ بِثنتِ مَالِه ؛ فإنَّه يَأْخُذُ ثُلُثَ العَيْسِ ، وَمَا خَرَجَ مِنَ النَّيْنِ بِعَدَ ذَلَكَ أَخَذَ ثُلُثَهُ حَتَّىٰ يَخْرُحَ الدَّيْنُ كُلُّه ،

وإذا أَوْصَىٰ [٨٠٢٨٢/٨] لِرَحُلِ بِثُلُثِ مابه، ولآحر بِثُلْثِ العَيْنِ، اقْتَسَما تُلُثُ المثةِ لعَيْن يضفيْنِ؛ لأَنَهما في اسْتِخْقاقِ تُلُثِ المئةِ العَيْن على السَّواء، لِيسَاولَ الوصينيْنِ إِيَّاه على السَّواء، فإنْ خرَحَ من الدَّيْنِ خمسُونَ يرْهماً؛ ضُمَّتُ إلى العَيْنِ، وكانَ ثُلُثُ ذلك ينهما على خمسةِ أَسُهُم، لصاحِبِ ثُلُثِ لعَيْنِ سَهمال مِنْ ذلك في العَيْنِ، والماقي مَقُسومٌ بينَ صاحِبِ ثُلُثِ المالِ والوَرَثةِ على ثلاثةٌ عشرَ سَهْمال مِنْ مَهُماً اللهُ والوَرثةِ على ثلاثةٌ عشر سَهُما اللهُ في العَيْنِ، ووصية الاحرِ مُرْسَلةٌ، فالنَّذي وَصِيتُهُ مُقيَّدةٌ بالعَيْنِ يَكُونُ حَقَّه في ثُلُثِ العَيْنِ، وهو ثلاثةٌ وثلاثونَ درَهما وثلُثُ وضيتُهُ مُقيَّدةٌ الآخرِ بثُلُثِ الآخرِ في ثُلُثِ المالِ المرسلِ، وقد صارَ مالُ المَيْتِ مئة وخمسينَ عند خروحِ الحمسين من النَّيْن، فَتَنَّنَ أَنَّ حَقَه في ثُلُثِ هذه الجمعِ، وهو خمسونَ، فاحعلُ تفاوِّتَ ما بينَ الحقيْنِ بينهما، وهو سنة عشرَ وثُلُقا دِرُهمٍ، فصارَ طلائةٌ وثلاثونَ درهما، وثُلُثُ دِرْهم بينهما، والخمسونَ [١٨/١٥] ثلاثة أَسُهُم، فحَلُ ضاحِبِ العَيْنِ في ثلاثة وثلاثينَ وثُلُثٍ، وحقَّ صاحِب ثُلُثِ المالِ في جَمِيعِ صاحِبِ العَيْنِ في ثلاثة وثلاثينَ وثُلُثٍ، وحقَّ صاحِب ثُلُثِ المالِ في جَمِيعِ صاحِبِ العَيْنِ في ثلاثة وثلاثينَ وثُلُثٍ، وحقَّ صاحِب ثُلُثِ المالِ في جَمِيعِ الخَيْنِ في شَرِينَ وثَلَّتُ وثَلَهُ على حَمْدِ مَا المالِ في جَمِيعِ الحَيْنِ في ثلاثةً المالِ في جَمِيعِ الخَيْنِ في ثلاثةً وثلاثينَ وثُلُثٍ، وحقَّ صاحِب ثُلُثِ المالِ في جَمِيعِ الحَيْنِ في ثلاثةً وثلاثينَ وثُلُثٍ، وحقَّ صاحِب ثُلُثِ المالِ في جَمِيعِ الحَيْنِ في ثلاثةً وثلاثينَ وثُلُثُ ورقَامٍ المَلْدُ في جَمِيعِ المَالِ في جَمِيعِ المَالِ في جَمِيعِ العَيْنِ في ثلاثةِ وثلاثينَ وثُلُثُ المَالِ في جَمِيعِ المَالِ في جُمِيعِ المَالِ في جَمِيعِ المَالِ في المِينَ المَالِ في جَمِيعِ المَالِ في المَالِ في المَالِ في جَمِيعِ المَّنَ المُنْ المَالِ في جَمِيعِ المَالِ في المَالِ

ولِهَذَا قَسَمْنَا الْحَمْسِينَ الَّذِي هُوَ النُّلُّثُ بِينِهِمَ أَحْمَسًا ، سَهْمَانِ لِلمُوضَىٰ به

<sup>(</sup>١) ينظر: «الكافية للحاكم الشهيد [ق/٥٥].

الدَّيْنَ لَيْسَ بِمَالٍ فِي مُطْلَقِ الْحَالِ وَإِنَّمَ يَصِيرُ مَالًا عِنْدَ الْإَسْتِيفَاءِ فإِنَّمَا يَغَدِرُلُ النَّظَرُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى لِرَيْدٍ وَعَمْرٍ و بِثَلُثِ مَالِهِ ، فَإِدَا عَمْرٌ و مَبِّتٌ ، فَالتُّلُثُ كُلُهُ لرَيْدٍ ؛ لِأَنَّ الْمَتَّتَ لَيْسَ بِأَهْلٍ بِلْوَصِيَّةٍ فَلَا يُزَاحِمُ الْحَيَّ الَّذِي هُوَ مِنْ أَهْلِهَا ، كَمَا إِذَ أَوْصَى لِزَيْدٍ وَجِدَارٍ .

بِثُلُثِ المئةِ العَسْ، وذلكَ عشرولَ وَرُهمُ كلَّه في المئةِ العَيْنَ ، لألَّ وَصِيَّته مُقَيَّدَةً , وما نَقِيَ وهوَ مئةُ وثلاثونَ ، يَكُونُ بِينَ الوَرَئةِ والمُوصَى له بثُلُثِ المالِ على ثلاثة عَشَرَ سَهْمًا ؛ لأنَّه شريكُ الوَرَثةِ ، فَيُقْسَمُ ذلكَ سِنَهم على قَدْرِ الحُقُوقِ ، حَقَّ الوَرَثةِ ، في عشرةِ أَسْهُم ، وحقَّ المُوصَى له بثُلُثِ المالِ في ثلاثةِ أَسْهُم ، وهوَ ثلاثونَ .

والأَصْلُ فيه: أنَّ الوَصِيَّة المُرْسَلة تَكُونُ شائِعة مي كُلَّ المالي؛ لأَنَّه شَرِيكُ الوَرَثةِ، وحَقَّ المُوصَى له في الوَصِيَّةِ لمُقَبَّدةِ يَتقيَّدُ بما قَيَّذه المُوصِي، ويُقدَّمُ حَقَّه على حَقَّ الوَرَثةِ بشَرْطِ ألَّا يَزِيدَ على الثَّلْتِ، ويَكُولُ بمنزلةِ العريمِ في حَقَّ التقدَّمِ على حَقَّ التقدَّمِ كد دَكَرَ شيخُ الإسلامِ علاهُ الدَّينِ الأَسْبِيجابِيُّ رَهِنَهِ في الشرحِ الكافي، الَّذي هوَ المسوطُه،،

قُولُه: (وَإِنَّمَا يَعْتَدِلُ السَّطَّرُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ)، أي: السَّطَّرُ في حَقِّ المُوضى له والوَرَثةِ بإيفاءِ كُلِّ ذي حَقَّ حَفَّه مِنْ عبرِ مَخْسِ في حَقَّ الآخرِ، وهوَ ألَّا يَتَحَصَّصَ المُوصَى له بالعَيْنِ إذا لَمْ تَحْرُحِ الثُّلُثُ مِنَ العَيْنِ.

قُولُه (قَالَ: وَمَنْ أَوْضَىٰ لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو بِثُلُثِ مَالِهِ. فَإِذَا عَمْرُو مَبِّتُ، فَالنَّلُثُ كُلُّهُ لِزَيْدٍ)، أي: قالَ القُدُّورِيُّ ﷺ [٨ ٣٨٣٤/١] في «مختصرِه॥(١).

قَالَ الحاكمُ الشهيدُ في «الكافي»: «ولو أَرْضَىٰ بِثُلَيْهِ لفُلانِ وفُلانٍ ، أوْ بينَ

<sup>(</sup>١) - ينظر: المختصر النُّدُورِيَّا [س/ ٢٤٤].

وعن أَسِي يوسف أَنَّهُ إِذَ، لَمْ يَعْلَمْ بِمَوْتِهِ فَلَهُ يِضْفُ الثَّلُثِ، لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ عِنْهُ صَحِيحَةٌ لِعَمْرِو فَلَمْ يَرْضَ لِلْحَيِّ إِلَّا يِصْفَ الثُّلُثِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ بِمَوْتِهِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْمَيِّتِ لَعْوُّ فَكَانَ رَاضِيًا بِكُلِّ الثَّلُثِ لِلْحَيِّ.

فُلانٍ وفَلانٍ، ثُمَّ مَاتَ المُوسِي، ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهم، كَانَ للباقي يَضْفُ الثَّلُثِ، ويَضْفُ الثُّلُثِ لورثةِ المَيِّتِ منهما»(١).

وقالَ شيخُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الأَسْبِيجابِيُّ فِي اشْرِحِ الكافي ا: الوهذا على أَرْحُهِ ثلاثةٍ: إمَّا إنْ كَانَ فُلانٌ حَيَّا يومَ الوَصِيَّةِ ، ثُمَّ ماتَ بعدَ موتِ المُوصِي أَوْ قَبْلَهَ ، أو كَنَ مَيْتًا يومَ الوَصِيَّةِ ، فال كانَ حَيَّا بعدَ موتِ المُوصِي ؛ فالحوابُ فيه ما ذكرُناهُ ؛ لأنَّه صَحَّ إضافةُ الوَصِيَّةِ إليهما ، ثُمَّ لاسْبِخْقاقُ في حَقَهما بموتِ المُوصِي ، فصارَ نَصِيبُ المَيِّتِ وقدْ مَلَكَه عدد موتِ المُوصِي ميرانًا عنه لورانيه ، المُوصِي ، فصارَ نَصِيبُ المَيِّتِ وقدْ مَلَكَه عدد موتِ المُوصِي ميرانًا عنه لورانيه ،

وإنْ ماتَ قَبْلَ موتِ المُوصِي يَطَلَتْ حِصَّنُه ، وللآحرِ يضفُ الثَّلُثِ ؛ لأنَّه صَحَّ الإصالةُ إليهما ؛ لأنَّهما منْ أهلِ الاشتِخْقاقِ للوصيَّةِ يومنْدٍ ، ثُمَّ بَطَلَ في حَقَّ مَنْ ماتَ منهما قبلَ أنْ يَنقَلِبَ حقيقةٌ ، فَبَقِيَ حِصَّةُ الآحرِ

وإِنْ كَانَ فَلَانٌ مَيْتًا يُومَ الوَصِيَّةِ ، فإنْ كَانَ المُوصِي قَالَ: سِنَ فُلانٍ ومُلانٍ ؛ فلِلْحَيِّ يَضْفُ الوَصِيَّةِ ، ولَا شَيْءَ للميَّتِ ؛ لأنَّ «بِسَ» . كنمةُ قِسْمةٍ ، فقدُ جعلَ لكلَّ واحدٍ منهما يضْفُ الوَصِيَّةِ ، فإذا يَطَلَ نَصِيبُ الْمَبَّتِ ؛ لَا يَكُونُ للحَيِّ إِلا يَضْفُه .

وَأَمَّا إِذَا قَالَ: لَهُلانِ وَفُلانِ، وأحدُهما مَيَّتٌ؛ والرَّصِيَّةُ كلُّها للحَيِّ؛ لأنَّ الإضافةَ إلى المَيَّتِ مهما لَغُوِّ، فصارَ كما لو أَوْصَى لِزَيدٍ، وجِدارٍ أو جِمارٍ».

قَالَ الفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ إِنْ فِي كَتَابِ «نُكَتِ الوصايا»: «ورُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ اللهُ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَ المُوصِي عَلِمَ بِمَوْتِ أَحْدِهُما ؛ فَالْوَصِيَّةُ [٣،١٩٠٠] كُنُّهُ للحَيُّ،

<sup>(</sup>١) يتعر: ١٥لكافي، للحاكم الشهيد [ق/٥٤١]

وَإِنْ قَالَ \* «ثُنُتُ مَالِي بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرِهِ »، وَزَنْدٌ مَبَّتٌ ؛ كَانَ لِعَمْرِه بِنصَفُ النَّلُثِ؛ لِأَنَّ قَضِيَّةَ هَذَا اللَّفْظِ أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الثَّلُثِ بِجِلَافِ

وإِنْ لَمْ يَعَلَمْ مَمُوْتِهِ فَلَلَّحِيِّ يَصْفُ الوَّصِيَّةِ ؛ لأَنَّ المُوصِىَ إِدَا لَمْ يَعْمَمُ فَفَدْ قَصَدَ لكلِّ واحدٍ منهما بنِصْفِ الوَصِيَّةِ ، فلا يَثْبُتُ للَّحَيِّ أَكْثَرُ منْ يَصْفِ الوَصِيَّةِ ٣٠

وقالَ في الشرح الطَّحاوِيِّ إِلَى اللهِ اللهِ عَالَ: أَوْصَيتُ بِثُلُثِ مَالِي لَعَمْرِو وَلَرَيْدٍ إِذْ كَانَ فَقَيرًا ، بُنْطَرُّ: إِنْ كَانَ زِيدٌ وَقْتَ الموتِ فَقِيرًا ؛ فَالثَّنُّثُ بِينِهِمَا ، وإِنْ لَمْ يَكُنَّ فَقِيرًا أَوْ مَاتَ قَسَ ذَلِكَ ؛ بَطَنَتْ حِصْتُه ، و نَتَقَلَتْ إِلَىٰ الوَزَثَةِ ، وَلَعَمْرِو يَصْفُ الثَّلُثِ .

وكذلك لوْ قالَ: «أَوْصَيْتُ بِثُلُثِ مالي لفلادِ وفلادِ اخرَ»، إنْ كانَ في الذَّارِ يُنْطَرُهُ إِنْ كانَ في الدَّارِ ؛ فالنُّلُثُ بِمنَهما يَضْمسِ ، وإنْ لَمْ بَكُنْ بَطَلَبْ حِصَّتُه ، وعادَتْ إلىٰ ورثةِ المُيَّتِ ، ويَقِيَ يِضْفُ لَئُلُثِ للآخرِ -

ولَوْ قَالَ: الأَوْصَيتُ بِثُلَثِ مالي (م ١٨٥٤م، لَمُلادِ وبِعَهِبِهِ)، فإنَّ الثَّلُثَ كَلَّه لَمُلاذِ؛ لأنَّ الإضافة إلى العَقِبِ لَا نَصِحُ ؛ لأَنَهما لَا تَجْتَمِعَاذِ مِعًا أَبدًا ؛ لأنَّ العَقِبَ يَكُونُ بِعْدَهِ (٢٠).

قولُه: (وَإِنْ قَالَ. «تُلُثُ مَالِي بَيْنَ رَيْدٍ وَعَمْرِو»، وَزَيْدٌ مَيَّتٌ ؛ كَانَ لِعَمْرِو بَضْفُ الثَّلُثِ)، وهذه مِنْ مسائلِ «المختصرِ» مَرَّ سِائها آنفُ.

قَالَ فِي «شرحِ الطَّحَاوِيُّ» ﴿ لِلْذِ أَوْضَىٰ بِثُلُثِ مَالِهِ لَفُلانِ، ولو، حَدِ مِنْ ورثيّه، قَانُ أَجَازَ سَائَرُ الوَرَثَةِ [فَالثَّلُثُ] (٣) يَكُونُ بِينَ فُلانٍ والوارِثِ بِصُّفَيْنِ، وإنْ لَمْ يُجِرُ سَائرُ الوَرَثَةِ بَطَنتِ لَوْصِيَّهُ فِي حَقَّ الوارِثِ، وتَقِيَ يَضْفُ الثَّلُثِ للاحتبيّ،

<sup>(</sup>١) عنظر اشرح محتصر لطحاوي اللأنسيجابيُّ [ق/٣١٦].

<sup>(</sup>٢) ينطر اشرح محتصر لطحاوي، للأسبيجابيُّ [ق/٣١٦]

 <sup>(</sup>٣) ما بين المعقوفتين: زيادة من: الدان والعان وقادا وقامه، وقره

مَا نَفَدَّمَ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ مَنْ قَالَ ثُنُثُ مَالِي لِزَيْدِ وَسَكَتَ كَانَ لَهُ كُلُّ الثَّلُثِ، وَلَوْ غَلَ ثُلُثُ مَالِي بَيْنَ فُلَانِ وَسَكَتَ لَمْ يَسْتَجِقَّ لِثُلُثَ.

وَلَا يَكُونُ جَمِيعُ النُّنُثِ للأَجْنَبِيِّ، لأَذَّ إضافتَه إلى وارثِه صحيحةٌ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّه لَوْ أَجَازُ سائرُ الوَرَثَةِ جَازَ، فقد أَوْصَىٰ لكلِّ واحدٍ منهما بنِصْفٍ، فيَكُونُ له ذلكَ».

وقال فيه أيضًا: الولو أنَّ المريضَ أَفَرَّ بمالِ لواحِدٍ مِنْ ورثتِه، وللأَّخْنَبِيُّ كما دا أَفَرَ لهما بأَلْفِ دِرْهَمٍ، وتَصادَق فيما بيهما بالشَّرِكِهِ، فإنَّ هذا الإقرارَ باطِلٌ في خَقِّها جَمِيعٌ، أما في حَقَّ الوارِث فلا يُشْكِلُ ؛ لأنَّ دلكَ وَصِنَّةٌ ولا وَصِنَّةَ لوارِثِ، وكدلكَ في حَقِّ الأَجْنَبِيِّ؛ لأنَّ الإقرارَ واحِدٌ في قُلْد يَحُوزُ في حَقِّ الأَجْنَبِيِّ؛ فلا الإقرارَ واحِدٌ في قُلْد يَحُوزُ في حَقِّ الأَجْنَبِيِّ؛ فلا الإقرارِ واحِدٌ في قُلْد يَحُوزُ في حَقِّ الأَجْنَبِيِّ؛ فللورِثِ أَنْ يَأْخُذَ منه يَضْفَ ما أَقَرَّ، ثُمَّ له أن يَرحمَ بدلكَ في الشَّركةِ، ثُمَّ بلورِثِ الْ يَأْخُذَ فَيُؤَدِّي إلى جوازِ الإقرارِ لهم ؛ لأنَّ الإقرارَ واحدٌ، فإذا بَطَلَ في يَضْعِه بَطَلَ في كُلُه،

وإذا بَطَلَ الإقرارُ تُفْسَمُ التَّرِكةُ بِينَ الوَرَثةِ ، فما أصابُ هذا الوارِثُ المُقَرِّ له مِنْ ذلكَ بَقْسَمُ ببنَه وبينَ الأَجْسَيُّ إلى تمامِ الإقرارِ ، وما زادَ على ذلكَ يَكُونُ للوارِثِ ؛ لأنَّ مِنْ زَعْمِهما أنَّ هذا الإقرارَ دَيْنٌ على المَيْتِ ، والدَّيْنُ مُقدَّمٌ على الميراثِ هذا إذا تُصادقاً

ولوَ أَنكَرَ الأَجْمَعِيُّ الشركة مع الوارِث وقالَ: كَانَ لِي خَمَسُ مِنْةٍ عَلَىٰ المريضِ، ولاَ أَدْرِي أَكَانَ لِلوارِثِ، أَمْ لَا، والو رِثُ يُصَدِّقُه أَوْ يُكذِّبُه، فالإقرارُ المريضِ، ولاَ أَدْرِي أَكَانَ لِلوارِثِ، أَمْ لَا، والو رِثُ يُصَدِّقُه أَوْ يُكذِّبُه، فالإقرارُ الظِّلِ أَيْصًا عَنْدَ أَبِي جَيِبَقَةَ وأَبِي يُوسُفَ ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ الهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِل

وعندَ مُحمَّدٍ ﴿ إِنَّهُ لَمَّا أَنكَرَ الأَخْسَيُّ شركةَ الوارِثِ، أَوْ تكَادَبَا، فإنَّ الإقرارَ في حَقِّ الأَجْنَبِيُّ صحيحٌ، ويَكُونُ له خمسُ مِنْةٍ، ثُمَّ إذا بَطَلَ الإقرارُ عــــــــــــــــــــــــــــ قَالَ وَمَنَ أَوْضَىٰ إِمَهُمَا مِثُلُثُ مَالِهِ ، وَلَا مَالَ لَهُ ، وانْخَسَب مالًا ، استحزَّ الْمُوضَىٰ لَهُ ثُلُثُ مَا يُمْلِكُهُ عِنْدُ الْمَوْتِ ، لِأَنَّ الْوَصِينَةَ عَفْدُ اسْتِعْلافِ مُصانَّ الْمُوتِ ، لِأَنَّ الْوَصِينَةَ عَفْدُ اسْتِعْلافِ مُصانَّ إِلَى مَا تَعْدُ الْمَوْتِ وَيَثِبُثُ حُكْمُهُ بَعْدُ فَيَحْتَرَطُ وُحُودُ الْمَالِ عِنْد الْمَوْتِ لا فَعَلْى وَكُذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُ مَالًا فَهَلَكَ ثُمُّ اكْتَسَبُ مَالًا .... مَا يَدَ الْمُوتِ لا فَعَلْدُ ... وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ لَهُ مَالًا فَهَلَكَ ثُمُّ اكْتَسَبُ مَالًا ... وي مِن مِن وَيَعْبُلُكَ ثُمُّ اكْتَسَبُ مَالًا ... وي مِن اللهِ عَلَى اللهُ مَالًا فَهَلَكَ ثُمُّ اكْتَسَبُ مَالًا ... وي من وي مُعالَى اللهُ مَالًا فَهَلَكُ مُنْ الْمُوسِ وَيَعْبُلُكُ فَمُ الْمُسْتِعِينَ مَالًا وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى لَهُ مَالًا فَهَلُكُ مُنْ النَّوالِ عِنْدُ اللّهُ ا

المالُ مِيرِانًا لُورِثَةِ الفَيْتِ، فما أصابَ الوارِثُ المُقِرِّ [له] (الهُ يُنْظُرُ إِلَّ كال يَتَصادَفَانِ فقدُ إِلهُ يَنْظُرُ إِلَّ كال يَتَصادَفَانِ فقدُ إِلهُ مِهِ مَا أَصابَ الوارِثُ فهر كُلُّه له ، ولا شركة للأَجْتِيُّ فيه ؛ لأَيَّه يُكذَّبُه في ذلك .

وإنْ كَانَ الأَخْتِيُّ [١٠١٩/٢] يُكَدُّبُهُ، وهوَ يُصَدُّقُهُ؛ فالمخمسُ مِنْ مِمَّا أَصَانَ للأَخْتِيُّ؛ لأَنَّهُ لَمَّا صَدُّقَهُ الوارِثُ فَعَدُ أَقَرُ أَنَّهُ كَانَ لَهُ عَلَى الْمَبَّتِ خَمَسُ مِنْ وَلِهُ مُعَدِّمٌ عَلَى الْمَبَّتِ خَمَسُ مِنْ وَلِهُ مُعَدِّمٌ عَلَى الْمَبِراتِ إِلَّا أَنَّهُ ادَّعَى الشركةَ فيه، وهوَ يُكَذَّبُه في الشركة وفاقولُ فولُ الأَخْبِيُ، ويَأْخُدُ لَنَكُ الْحَمْسَ مِنْ كُنُها الآ ". كذا في اشرَح الطُّعاوِيُ الإمامِ الأَسْبِحابِيُّ الطَّعاوِيُ الإمامِ الأَسْبِحابِيُ النَّهُ المُعْمَسَ مِنْ كُنُها الآ ". كذا في اشرَح الطُّعاوِيُ الإمامِ الأَسْبِحابِيُ النَّهُ الْحَمْسَ مِنْ مُنْ الْمُعَالِدُ ".

تُولُه: (قَالَ وَمَنْ أَوْضَى مِثُلُّتِ مَالِمِ، وَلَا مَالَ لَهُ، وَاكْفَسِ مَالًا، اسْفَعَى الْمُوضَى لَهُ [نُلُك] (٢) مَا يَمْلِكُهُ جِنْدَ الْمَوْتِ)، أي: قَالَ القُلُودِيُ فَيْ مِي الْمُوضَى لَهُ [نُلُك] (٢) مَا يَمْلِكُهُ جِنْدَ الْمَوْتِ، أي: قَالَ القُلُودِيُ فَيْ مِي النَّهِ مَلِكُ مَصَافً إلى ما يعدُ الموتِ، لأنَّه تعليثُ معدَ الموتِ، ولهذا يُعتبَرُ القبولُ والرَّذُ بعدُ الموتِ، فكانَ وحودُ المالِ عدْ الموت معدَ الموت من فكانَ وحودُ المالِ عدْ الموت شَرْطًا لا قبلُه ، والمصاف إلى الشُرطِ كالمُوحبِ عدْه ، فصارَ كَانَّهُ قَالَ عدْ الموت ثَمْرُطًا لا قبلُه ، والمصاف إلى الشُرطِ كالمُوحبِ عدْه ، فصارَ كَانَّهُ قالَ عدْ الموت ثَمُلُكُ مالي لعُلانٍ ، ولا يُعْتَرُ مما قبلُه على ثلْكُ الدالِ ، ولا يُعْتَرُ مما قبلُه

J ...

الم الم

10 to 20 /

غۇلە مەنىد

اول ر احم

14

.

1.,

-

<sup>(1)</sup> ما بين المعلونين ريادة من ٥٥٥، وقع) و (فا۲۵، وقم) ، وقر1

<sup>(1)</sup> ينظر الشرح معتمم الطحاوي، للأشيخابي [ق/٢١٦]

<sup>(</sup>٣). ما سي المعفوتين زيادة من الناء والإناء، والاناء، والإناء والاراء

<sup>(</sup>١) ينظر المحتصر المدوري، [من/ ١٤٤]

لما بينًا ،

قال: وَلَوْ أَوْصَىٰ لَهُ بِثُلَث عَنمه، فهلك الْغَمْ قَبُل مؤته، أَوْ لَمْ يَكُنُ لَهُ فَنَمٌ فِي الْأَصْلِ؛ فَالْمُوصِيَّةُ بِاطْلَةٌ لِمَا ذَكَرُنَا أَنَّهُ إِيجَابٌ بِغَد الْهُوْت فَيَغْتِبْرُ قِيامُهُ حِيثِيْلَا، وَهَذِهِ الْهُوت، وإنْ لَمْ يَكُنُ لَهُ حِيثِيْلاً، وَهَذِهِ اللّهُوت، وإنْ لَمْ يَكُنُ لَهُ عَنمُ فَاشْتَفَادَ ثُمَّ مَاتَ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْوصِيَّة تصحُّ، لأنّها لؤ كانتُ بلفط النّمالِ عَنمُ فَاشْتَفَادَ ثُمَّ مَاتَ فَالصَّحِيحُ أَنَّ الْوصِيَّة تصحُّ، لأنّها لؤ كانتُ بلفط النّمالِ تَصِحُّ، فَكَذَا إذَا كَانتُ بِالشّمِ نَوْعِهِ، وهذا لِأَنَّ وُحُودَهُ قَبَل لْمَوْتِ فَضُلٌ وَالْمُعْتَبَرُ

قولُه: (لِمَا بَيَنَا)، إشارةٌ إلى قَوْلِه: (لِأَنَّ الْوَصِيّة عَقْدُ اسْبِخُلَافٍ مُضَافُ إلَىٰ مَا بَعْدُ الْمَوْتِ).

قولُه: (وَلَوْ أَوْضِيَ لَهُ بِثُنْتُ عَنْمَهِ ، فَهَنْكَ الْعَنْمُ فَبُلُ مُوْتُهُ ، أَوْ لَمْ بَكُنْ لَهُ غَنْمٌ في الْأَصُٰلِ؛ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِفَةٌ) ، وهذه مِنْ مساني «الأَصْنِ» (١٠ ذَكرَها تفريعاً عنى مسألةِ «المختصرِ» .

ودلك لَمَّا ذكَرُ: أَنَّ الوَصيَّةَ إيجابٌ معدَ الموتِ ، فنُعْتَبَرُ قبامٌ ما أَوْصَيْ به عندَ الموتِ.

قَالَ شَيْخُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الأَسْبِيجابِيُّ عِنْجُ فِي «شُرحِ الكَافَي»: «وَلَمْ يَذُكُرُ فِي الكِتَابِ أَنَّهُ إِدَ لَمْ يَكُنُ لَهُ عَنَمٌ فاستعادَه، ثُمَّ مَاتَ، هَل تَصِحُ الوَصِيَّةُ؟ احتلف مشايخنا عِنْهِ فِيه، قَالَ والصَّحيحُ أَنَّه يَصِحُ ؛ لأَنَّه يُغْتَبَرُ فِيامُه عَدَ الموتِ، ووجُودُه قبلَ ذلكَ قَضْلٌ،

أَلَّا تَرَىٰ أَنَّ المُحُكُم فيه هذا لؤ كَانَ بِلَمْطِ الصَلِّ ، فَكَذَا نَاسَمِ النَّوعِ . يَغْنِي: لؤ أَوْصَىٰ الرحلُ بِثُلُثِ مَالِه لِرَجُنٍ ، فَهَلَكَ ذَلَثَ المَالُ ، واكتَسَتَ مَالًا آخرَ ، كَانَ ثُلُثُ مَا اكْتَسَنِه للمُّوصَىٰ له ، والمَالُ: اسمُ الجنسِ ، والغَنَمُ : اسمُ النَّوعِ ، ففيما ذُكِرَ ناسم

<sup>(</sup>١) منظر: «الأصل/المعروف بالمبسوط» لمحمد بن الحس لشيالي [٥٠٤٣٤]

فَيَامُهُ عَلَدَ الْمَوْتِ، وَقَالَ لَهُ شَاةً مِنْ مَالِي، وليس لَهُ عَنْمُ، يُعطي قِيمةً شَاةٍ. لأنّهُ لِنَدَ أَصَافَهُ إِلَى الْمَالُ عَلَمْنَا أَنْ مُرَادَةُ الْوَصِيّةُ بِمَالِيّةَ الشَّاةِ إِذْ مَالِيَّتُهَا تُوخَدُّ في مُضْنَقَ لَبَالُ

نحسن يُفسرُ الموجودُ وقب المنوب، فكذا فيما ذُكر باسم النّوع؛ لأنَّ الوصيّة وجوئها وقُتْ المنوت

وقال بعضهم إدا كان به عبثم [فيلك]" . فاستفاد عببًا أخر؛ نظلتُ وصيتُه؛ لأنّه أصاف إلى مارٍ حاصٌ. فصار بمبرلة النّعيس#

قال التقية أبو اللّبث في كناب «أكت الوصايا»: «هذا القولُ لـسَ بصحبيم عندنا؛ لأنّه أصاف الوّصيّة إلى ١٠٠٠، من غنم مُرْسلِ بعير تغيينِ، فصار بمرلة إضافتِه إلى ثُلُثِ المالِ»

قُولُه: (وَلَوْ قَالَ لَهُ شَاةً مَنَ مَالِي. وليسَ لَهُ عَـَمٌ، يُعطَي قيمة شَاةِ). دكره تَغْرِيعًا أيضًا.

قَالَ الحاكمُ في الكافي العراق قال الدشاء من مالد، ولبس له علم. ودلك حزيرٌ يُعْضَى له فيمةُ شافى، ودلك لأنه لمنا أصافه إلى العالى، وعينه لا يُوجدُ في العالى؛ عَلِمُنا أنَّ مرادّه الوَصِيَّةُ بعاليَّةِ الشَّاهُ لا بعَيْنِه، وقَدْرُ مالِيَّتِه موجودٌ في مُطْلَقِ العالى» .

قَالَ شَيْخُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الأَسْبِبِجَامِيُّ فِي الشَّرِجِ الكَافِيَّا: اولَهُ يَدَكُرُ فِي الكِتَابِ: أَنَّهُ لُوْ أَوْضَى بِشَاةٍ وَلَمْ يَقُلْ. مَنْ مَالَهُ، مَادَ حُكُمُهُ ا وقدِ احتلف فِيهِ مَشَايِخُنا يَجِيْدُ، بَعْضُهِم قَانُوا. لَا يَصِحُّ ؛ لأنَّ الشَّاةِ اسمُّ للصورة والمغنى، ويُمَّه

<sup>( )</sup> الماليل المعطوفيل إلافة من الله اواخ الم والا 17 إلى وقعة ، وقرة

<sup>(</sup>٣) يطر" (١١، كاني اللحاكم الشهيد [ق/١٥٥]

لَوْ أَوْضَىٰ بِشَاةٍ وَلَمْ يُضِفْهُ إِلَىٰ مَالِهِ وَلَا غَنَمَ فِيلَ لَا بَصِحَ لِأَنَّ الْمُصَحَّحَ إِضَافَتُهُ إِلَىٰ الْمُصَحَّحَ إِلَّا الْمُصَحَّحَ إِلَّا الْمُصَحَّحَ إِلَّا الْمُعَافِقَهُ إِلَىٰ الْمُالِ وَبِدُونِهَا تُعْتَبَرُ صُورَةُ الشَّاةِ وَمَعْنَاهَا ، وَقِيلَ تَصِحُ لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ الشَّاةَ وَلَئِسَ فِي مِلْكَهُ شَاةً عُلِمَ أَنَّ مُرَادَهُ الْمَالِيَّةُ .

وَلَوْ قَالَ: شَاةٌ مِنْ غَنَمِي، وَلَا غَنَمَ لَهُ ؛ فَالْوَصِيَّة بِاطِلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَضَافَهُ إلَىٰ

صَرَّفُنا الاسمَ إلى المعنى بدلالةِ الإضافةِ إلى مُطَّلَقِ المالِ ، وَلَمْ تُوحَدُ هذه القرينةُ .

[٣٠/٠٥] وبعضُهم قالُوا: يَصِحُ ؛ لأنَّه مَنَىٰ لَمْ يَكُنَّ مُوجُودًا يَكُونُ المرادُ مُطْلَقَ المالِيَّةِ ، فَيُعْطَىٰ له شاةً ، أَوْ قِيمةُ شاةٍ ، فيَصِيرُ كقولِه: شاةٌ مِنْ مالي ، ولا يَصِيرُ كقولِه: شاةٌ مِنْ مالي ، ولا يَصِيرُ كقولِه: شاةٌ مِنْ عَنْمِي ، أَوْ قَفِيرٌ مِن حِنْطَتِي ، حَبثُ لَا يَثَبُتُ له الوَصِيَّةُ إِدا لَمْ يَكُنْ له غَنَمٌ أَوْ حِنطةٌ ؛ لأنَّه أضافَ إلى غَنْمِه أَو إلى حِنْطتِه .

وإلىٰ هذا القولُ ذهبَ الفقيةُ أبو النَّبْثِ ﴿ قَتُ كَتَابِ أَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَقَدْ ذَكَر في اللَّمَةِ الكبيرِ، مسأنةٌ تُؤَيَّدُ هذا الوجة، وهوَ أَنَّ الإمامَ إذا نَقَل سَرِيَّةً، فقالَ: مَنْ قَتَل قتيلًا فله جاريةٌ مِنَ السَّبْيِ، وفي السَّبْيِّ حَوّارٍ ؛ يُعْطَىٰ لمَنْ قَتَلَ قتيلًا الجارية.

ولؤ قال: فله حاريةً ، وليسَ في السَّني جاريةً ؛ يُغطَىٰ له قَدْرُ ماليَّةِ جاريةٍ ، فدلً أنَّ دِكْرَ الشَّاةِ مطلَقًا ومقيَّدًا بالمالِ سواءً ، إذا لَمْ يَكُنْ له غَنَمٌ في الحالِ ، وكدلكَ لوْ قالَ: فَفِيزُ جِنطةٍ مِنْ مالي أو ثَوْبٌ مِنْ مالي .

قولُه: (وَلَوْ قَالَ: شَاةٌ مِنْ غَنَمِي، وَلَا غَنَمَ لَهُ؛ فَالْوَصِيَّة نَاطِلَةٌ)، وهذه مِنْ مسائلِ قالاَّصْلِهُ('')، ذَكَرَها تفريعًا أيضًا.

قَالَ الحاكمُ الشهيدُ عِنْ فِي الكافي ١٤ ﴿ وَلَوْ قَالَ : شَاهٌ مِنْ عَسَمِي ، أَو قَفِيزٌ مِنْ

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقوفين؛ زيادة من: الله دواع!

<sup>(</sup>٢) بنظر" الأصل/المعروف بالميسوطة لمحمد بن الحسن الشبابي [١٣٤/٥].

الْعَمَم عَلِمُنَا أَنَّ مُرَادَهُ عَيْنُ الشَّاةِ حَيْثُ حَعَلَهَا جُزْءًا مِنْ الْغَنَمِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَصَّافَهُ إِلَىٰ الْمَالِ وَعَلَىٰ هَذَا يُحَرِّجُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُسَائِسِ،

حِنْطْتِي ، ثُمَّ ماتَ وليسَ له غَنْمُ ولَا جِنْطَةٌ ، قالَ ' قالوصيَّةُ باطبةٌ ١٩(١).

قَالَ فِي الشَّرِحِ الكَافِي اللَّالَّهِ لَمَّا أَصَافَ إلىٰ العِلمِ، عَلِمُنَا أَنَّ مِرادَهِ الوَصِيَّةُ بَعَيْنِ الشَّاقِ؛ لأنَّه خُعلَه خُزْءًا مِنَ الغنم، وأنَّه يَصْلُحُ جُزْءًا بلغنم بصورتِه، ومعده: فصارَتِ الوَصِيَّةُ بِشَيْءِ معدوم، ولَا وُجودَ له عندَ الموتِ أيضًا، فلَا يَصِحُّ ، ٨ ممه م ] ، سخِلاف ما إذا أضاف إلى مُطْلَق الماني ا

قُولُه: (وَعَلَى هَذَا يُخَرَّحُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُسَائِل).

قَالَ الكَرْخِيُّ عِيْرٌ فِي المختصرة الآلَ: القَالَ اللهُ سماعةَ عنْ أَبِي يُوسُفُ يَثِيَ هي النوادره»: إدا أَوْضَى الرَّجُلُ فقالَ: لزيدٍ شاةٌ مِنْ غَنَمي، أو قالَ: يحلةٌ مِنْ يَخْلِي، أَوْ قَالَ. جاريةٌ مِنْ جَوارِيٌّ، وَلَمْ يَقُلُ هِي شَيْءٍ منْ دلكَ: مِنْ عَسَمِي [هده](")، ولا جَو رِيَّ هؤلاءِ ، ولا نَخْنِي هذا ؛ فإنَّ الوَّصِيَّةَ في هذا تَقَعُ يومٌ يموتُ المُوصِي، ولا تَقَعُ يومٌ يَقتُسِمونَ.

ولَوْ مَاتَ غُنَّمُهُ تَلَكَ، أَوْ بَاعَهِ، فَاشْتَرَىٰ مَكَالَهَا، أَوْ مَاتَتْ حَوَارِيهِ فَاشْتَرَى عَيْرِهُنَّ ، أو باغَ النَّحْلَ فاشترَىٰ غيرَه ؛ فإنَّ للمُوصَىٰ له بحلةٌ مِنْ نَحْلِه يومَ يَمُوتُ ، لأنَّ الوَّصِيَّةَ وقعَتْ يومَ ماتَ ، وليسَ لِلوَرَثَةِ أَنَّ يُعضُوه عبرَ دلكَ ، ولكن يُعضُوبَه أيّ

فَإِنَّ وَلَدَتِ الْعَمَمُ قِبَلَ أَنْ يَمُوتَ الْمُوصِي، أَوْ وَلَدَتِ الْخَوَارِي قِبَلَ مُوتِ

<sup>(</sup>١) ينظر: ١١لكامي اللحاكم الشهيد (ق/١) ه

<sup>(</sup>٢) من هنا بدأ ينقل من اشرح محتصر الكرجي، للعدوري [ق ٣٩٨ دماد]

<sup>(</sup>٣) - ما بين المعقوفتين ريادة من الله ، والأله ، والقا٢ اله والماله والرا

﴿ عَالِهُ الْبِيالِ ﴾

المُوصِي، فلَحِقَتِ الأولادُ الأمهاتِ ، ثُمَّ ماتَ المُوصِي ؛ فإنَّ لِلوَرَثَةِ أَنْ يُعطوه إنْ شاءُوا مَ الأولادِ ، وإنْ شاءُوا منَ الأمهاتِ مِن قِبَلِ أنَّ الوَصِيَّةَ إِنَّما وَقَعَتْ يومَ ماتَ على شاةٍ مِنْ غَنَمِه ، وعلى جاريةٍ مِن جَوارِيه ، وَلَمْ يَقُلِ الْمُوصِي: هذه ، فيُوصِي بشَيْء بعَيْنِه -

فإنِ احتارَ الوَرَثَةُ أَنْ يُعطُّوه شاةً مِنْ عَنَمِه ولها ولدٌّ ولدَّتْه بعدَ موتِ المُوصِي ؛ اللَّ ولدَها يَتَتَعُها ، وكدلكَ صُوفُها ولبنُها إذا اختارُوا أَنْ يَدفعُوها إليه ، دَفعُوا معها لولدَ والصُّوفَ واللَّبَنَ ؛ لأنَّ الوَصِيَّةَ وجَبَتْ له ( ) بها يومَ مات المُوصِي .

وَأَمَّا الرَّلَّذُ الَّذِي وَلَدَنَّهُ قَبَلَ مُوتِ المُّوصِي، والصُّوفُ واللّبنُ؛ فليسَ له مِنْ ولكَ شَيْء، قالَ أبو الحسسِ عِنْ يَغْنِي: إذ كانَ الصوفُ مَجْرُوزًا قبلَ الموتِ، واللَّنُ مَخْلُوبًا قبلَ الموتِ».

نُمُ قَالَ الكَرْخِيُ فَيَ الولُو قالَ: قد أَوْصَيتُ له بشاةٍ مِنْ عَمى هذه ، أَوْ قالَ: قد أَوْصَيتُ له بشاةٍ مِنْ عَمى هذه ، أَوْ قالَ: قد أَوْصَيتُ له بإحدى [٢٠٠٠ه] قد أَوْصَيتُ له بإحدى [٢٠٠٠ه] جارِيَّتَيُّ (٢) هاتيْنِ ، أو قالَ: قد أوصيتُ له بنحلةٍ منْ نَحْلي هذ ، فهذا إنَّما هوَ على هذه العَمَم بأعيانِها ، وعلى النَّخُل بعَيْنِه ، وعلى الجوارِي بأعيابهِنَّ ، لوْ ماتَتِ الغنَمُ أو الجوارِي ، أو باعَ النَّخُل ؛ مَطَلَتُ وصيتُه .

فإنْ ولدَّتِ الغَنَمُ، أَوْ ولدَّتِ الحَوارِي في حياةِ المُوصِي، ثُمَّ أَرادَ [٢٥٠٦ م] الوَرْثَةُ بعدَ الموتِ أَنْ يُعطُّوه منَ الأولادِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذَلكَ؛ لأنَّ الوصيَّةَ على العَنمِ بأعيانِها؛ وعلى الجوارِي بأعيانِهنَّ، وعلى المحلِ بعَيْبه، فإنْ أَعْطَوْه شَاةً، أَوْ جارِيةً، أَوْ مَالَةً وَلَدُها، والنَّحُلَ نَمَرتُها، ولا يَتَّعُه ما كانَ قَتَلَ

١٠). وقع في الأصل: فلهدف والعثبت من الذلك وقطاءً، وهجه، والمه، والرا

<sup>(</sup>٢) عني الأصل (جواري)، والمثبت من (ال.)، والغا؟)، ولاع، ولام،، والرا

قَالَ وَمَنَ أَوْضَىٰ بِثُلُثِ مَالِهِ لِأُمَّهَاتِ أَولَادِهِ، وَهُنَّ ثَلَاثُ، وَلِلْمُقَرّاءِ والْمُساكِينِ، فَمَهُنَّ ثَلائَةُ أَسْهُم مَنْ حَمْنَةِ أَسَهُمٍ.

موتِ المُوصِي مَنْ قَتَلِ آنَهُ إِنَّمَا وَخَتْ لَهُ دَلَكَ بِالسُّوتِ عَنَى دَلْكَ لِشَّيُّءِ بَعَلِيهِ ،

وراً كان الورثة قد استهلكوا من الأولاد والثمرة شيئًا، وكانَ دلكَ بعدَّ موتِ النُّوصي، فالله بِنُرِمُهِم دلك له لعرمُول قسته إذا احتارُوا دَفْعَ شَيْءِ مِنْ ذلكَ، وقدُ كان له ولدُّ لعد النوب، أو تنبرةُ قد سيهلكُوها؛ غَرِمُوه

فإن قال أفد الوصيتُ وإحدى حوريَ هؤلاء، أو بشاؤٍ منْ عَسَبِي هذه، فوَلَدَتِ العُسَمُّ والحوارِي بعد الموت، فلورثة أنْ يُغطُّوه أيّ الحواري شاءُوا، وأيُّ العَسَمِ شاءُوا، وأيُّ دنك أغطَوْء، نبعه وندُه، فون أو سُوا أنْ تُغطُّوه من الأولادِ دونَ الأُمَّهاتِ؛ لَمْ يَكُنُّ لَهُمُ دلكَ

و إِنْ مَا يَتِ الأَمْهِاتُ كُنُّهِ إِلَّا وَاحَدَةً ؛ كَانَ خَفَّهُ فِي هَذَهُ الْوَاحَدَةِ حَاصَّةً عَسِهِم أَنْ يَدُفَعُوهَا ، فَإِنَّ كَانَ لَهَا وَلَدُّ تَبِعَها وَلَدُّها .

وكذلك إن كانتُ محلةً تُمعَه ثمرتُه، مها ماتتِ الأُمّهاتُ كُلّها، واحترقَ النّحُو كُنّه وقد بَقِيَ له ثمرةً ، فإنّ على الوَرْئةِ أَنْ يَدفُعُوها إليه أي لَمر النّحل شاءُوا اللّه على أَنْ يَدفُعُوها إليه أي لَمر النّحل شاءُوا الّذي أَنْهُرَه لنّحلُ بعد موتِ أبيهم، وأي الأولادِ شاءُوا، ولا تَنْظُلُ وَصِئّتُها اللهِ عنا لمصالكُمُ حِيّ بعد في المحتصرة الله عنا لمصالكُمُ حِيّ بعد في المحتصرة الله الله عنا لمصالكُمُ حِيّ بعد في المحتصرة الله الله عنا المحتادة الكُمُ حِيّ بعد في المحتصرة الله الله عنا المحتادة المنافقة المنافق

قولُه، (قَالَ وَمَنْ أُوضَى بِثُلُث مَاله لأُمْهَات أُولاده، وهُنَ ثلاثُ، وللنُمْرَاء والمساكِين؛ فَلَهُنَّ بلائَةُ أَسَهُم مِنْ خَمْسَةِ أَسَهُمٍ)، أي قالَ مُحَمَّدٌ عن في اللحامع الصَّغيرة،

ولفظُ مُحمَّدٍ فيه العنْ يَعْقُوب عنْ أَبِي خَبِيعَة ﴿ يَمَ : فِي رَخُو ِ أَوْضَى نُئُتُ

ر) إلى هذا بنهي بنقل من الشرح محتصر لكراحي، بندوري (ال ١٩٨٠ ـ بناد

قال ﴿ قَالَ اللهِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَعَنْ مُحَمَّدٍ بُقْسَمُ عَلَىٰ سَبْعَةِ أَسُهُم لَهُنَّ لَكُونَةً لِأُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ جَائِزَةً اللهُم لَهُنَّ لَكُونَةً لِأُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ جَائِزَةً وَالنَّفَةَرَاهُ وَالنَّمَةُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّمَةُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّمَةُ وَالنَّهُ وَالْمُحَمَّدِ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالنَّهُ وَالْمُ الْمُؤْمُ وَالْمُ وَالْمُؤْمُ وَا الْمُؤْمُولُ وَالْمُوا وَالْمُعُمُ وَالْمُؤَالُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُوالُومُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَال

مالِه لأُمّهاتِ أولادٍ له ثَلَاثٍ، وللعقراءِ('' والمساكينِ، قالَ: يُقْسَم النَّلُثُ على خمسةِ أَسَهُم، لأمهاتِ أولادِه ثلاثةً [أَسْهُم]('')، وللقُقراءِ سَهْمٌ، وللمساكين سَهْمٌ، (''). إلى هنا لفظُ أَصْل «الجامع الصغيرِ»، وَلَمْ يَذْكرُ فيه الخِلافَ بينَ أصحابِنا عَلَيْهِ.

وقالَ الصَّدْرُ الشهيدُ عِنْ أَسْرِجِ [''' الجامعِ الصغيرِ»: «ورُوِيَ عَنْ مُحمَّدٍ الله في غيرِ هذا الكتابِ: أنَّه يُقْسَمُ على سبعةِ أَسْهُمٍ، سَهْمَانِ للفُقُراءِ، وسَهْمَانِ للمُقُراءِ، وسَهْمَانِ للمُسَاكِينَ، والثلاثةُ لَهُنَّهُ(٥).

وَجُهُ قُولِ مُحمَّدِ اللَّهُ: أَنَّ الْفَقْرَاءَ (١٠٢٨٦١٨) جَمْعٌ، فَكَذَلَكَ الْمُسَاكِينُ، واسمُ الجَمْعِ في بابِ الْميراثِ يَتَنَاوَلُ الاثنينِ فصاعِدًا، أَلَا ترَى إلى قَوْلِه تعالى: ﴿ فَإِن صَحَانَ لَهُ وَ إِلَى قَوْلِه تعالى: ﴿ فَإِن صَحَانَ لَهُ وَ إِلَى قَوْلِه تعالى: اللَّهُ مَ صَحَانَ لَهُ وَ إِلَى السَّدُسُ ﴾ [الساء ١١]، ويَخْدِبُ (١) الاثنانِ منهم فصاعِدًا الأُمَّ من الثّلُثِ إلى السَّدُس.

فَعُلِم: أَنَّ الاثنَيْن لهما حُكُمُ الجمع، فلَمَّ كانَ للاثنيَّسِ خُكُمُ الجَمْعِ في الميراثِ؛ كانَ لهما حُكُمُ الجمع في الوَصِيَّةِ أيضًا؛ لأنَّ الوَصِيَّةَ أُحْتُ الميراثِ؛ لأنَّ الوَصِيَّةَ أُحْتُ الميراثِ؛ لأنَّ الوَصِيَّةَ أُحْتُ الميراثِ؛ لأنَّ الوَصِيَّة أُحْتُ الميراثِ؛ لأنَّ كُلُّ واحدٍ منهما يَحصُلُ به المِلْكُ معدَ الموتِ، وبينَ الفقيرِ والمسكينِ مُعايَرةً؛

 <sup>(</sup>١) وقع في الأصل (اللمقراء)، والمثبت من: الله، وافالا)، والعا، والعا، والعا، والرا.

<sup>(</sup>٦) ما بين المعقوفتين: ريادة من: الذاك و اغ ال و اعا؟ الدوام؟ و الرق.

<sup>(</sup>٢) ينظر فالحامع الصغير أمع النافع الكبيرة [ص/ ٥٢٠]

<sup>(</sup>٤) ما بين المعقوفتين زيادة من: ((١٠) و (١٤) و (١٤) و (١٦) و (١٩).

<sup>(</sup>٥) يطر" اشرح الحامع الصعيرة للصدر الشهند [ص٦١١]

<sup>(</sup>١) وقع في الأصل" اليحجب)؛ والمثلث من الدلاء والعالم، والعاء والماء، والرا

نَفْطُ الْجَمْعِ وَادْمَاهُ فِي المِيرَاثِ اثْنَانِ نَجِد دَلِكَ فِي الْقُرْآنِ فَكَانَ مِنْ كُلِّ فَرِيقِ ثَنَانِ وَأُمَّهَاتُ الْأَوْلَادِ ثَلَاثٌ فَلِهَذَا يُقْسَمُ عَلَىٰ سَبْعَةٍ ا

مدلين العطف مي قوله نعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَفَنُ يَلْفُقَرَتِهِ وَٱلْمَسَكِينِ ﴾ [التوبة ١٠]؛ لأنَّ العصف يَقتصي المُعابِرة ، لأنَّ إح ٢٠٠٠] الشَيْءَ لا يُعْطَفُ على نفيه ، فكانَ للفُقراءِ سَهُمانِ ، وللمساكينِ سَهُمانِ ، وأُمَّهاتُ الأولادِ يُعْتَبَرُ عيهنَّ عَدَدُ رعوسِهِنَّ ، وهُنَّ ثلاثةٌ ، فَتَكُونُ لَهُنَّ للاثةُ أَسَهُمٍ ، وهدا لأنَّ عددَهُنَّ محصورٌ ، بخلافِ الفُقراءِ والمساكينِ ، فيَكُونُ الكُلُّ سَبِعةً ،

ولأبي حَنِيمَة وأبي يوسُفَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ التَّعريفِ، وكدلتُ السّاكيلُ، ولامُ التَّعريفِ بُرّادُ به الجنشُ إدا مَمْ يكنْ ثَمَّةَ مَعهُودٌ، والحِسُّسُ يُسّاولُ الأُدنَى مَعَ حتمالِ الكُلُّ.

اَلَا تَرَى إِلَىٰ قَوْلِه تعالى: ﴿ لَا يَحِلُّ لِكَ ٱللِّمَاءَ مِنْ نَعَدُ ﴾ [الأحراب ٥٣.٠

وكدلكَ مَنْ حَمَّفَ لَا يَتَرَوَّحُ النِّساء؛ حَبِث سكاحِ امرأةِ واحدةٍ، وكدلكَ مَنْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ الىاسَ؛ خَبِثَ بكَلامٍ و حدٍ.

وكدلك مَنْ حَكَ لَا يَشْتَرِي النَّيَابَ يَقَعُ عَنَى لُواحَدِ، فَتُعَتَّرُ مِنْ كُلَّ فَرِيقٍ مِنَ الْفُقرَاءِ والمساكينِ واجدٌ، وأَمَّهَاتُ الأَولاد ثلاثةٌ، فيُقْسَمُ الثَّلُثُ على خمسةِ أَسَهُم، وعلى هذا لوَّ أَوْضَى بِثُنَّثِ مالِه لفُلانِ والمساكين، يَكُونُ نِضْفُه لمُلادٍ ونِضْفُه للمساكين.

وعندَ مُحمَّدٍ عِنْهِ: يُفْسَمُ النُّلُثُ أَثلاثًا ، ثُلُّتُه لَعُلانٍ وثُلْثاهُ للمساكيري،

قولُه ' (وأَذْنَاهُ فِي الْمِيراثِ) ، اخْتَرَرَ به عن قَطْلِ الرَّكَاءِ؛ لأَنَّهُ ثُمَّةً أُرِيدُ بالخَمْعِ '' الواحدُ بإحماعِ بينَ أصحابِنا يِلِينَ ، كما في قَوْلِه تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَ ٱلصَّدَثَتُ

<sup>(</sup>١). وتم في الأصل: قيه الجمع ا، والمثبت من: قان! ، وقاعا؟ ، وقاع ا ، وقام؟ ، وقام؟

وَلَهُمَا أَنَّ الْجَمْعَ الْمُحلَّىٰ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ، وَأَنَّهُ بِتَنَاوُكِ الْأَذْى مَعَ اخْتِمَاكِ الْكُلِّ، لَا سِيَّمَا عِنْدَ تَعَدُّرِ صَرْفِهِ إِلَىٰ الْكُلِّ فَيُعْتَبَرُ مِنْ كُلُ وربنِ وَاجِدٌ فَبَلَغَ الْحِسَابُ خَمْتَةً وَالثَّلَاثَةُ لِلثَّلَاثِ.

قَالَ (ولو أَوْصَىٰ بِثُلْتُه لَهُلانِ وللْمساكين (١) وَلَوْ أَوْصَىٰ لِلْمَسَاكِينِ لَهُ صَرْفَهُ

لِلْفُقَرَالَ وَٱلۡمَسَكِينِ ﴾ [التربة: 10].

وقدْ رُوِيَ عنْ أَبِي يُوسُّفَ ﴿ أَنَّهُ جَعلَ الْفَقِيرَ وَالْمُسْكِينَ وَاحْدًا

قَالَ الكَرْخِيُّ عَلَيْهِ فِي المختصرِه الله العالَ الله سَماعة : سمعتُ آما يوسُفَ الله فِي وَهِ أَبِي فِي رَجُلٍ أَوْضَى بِثُلُثِ مالِه للبائسِ والفقير والمسكينِ، قالَ \_ وهذا في قونِ أبي خَنِيفَة على الثَّلُثُ على ثلاثة أجراء، للبائسِ، وهوَ الصَّرِيرُ الَّذِي بِه الزَّمَانَةُ إذا كانَ مُحَتاجًا، والفقيرُ، وهوَ ١٨ ١٨٠٤م المُحاحُ الَّذِي لا يَطُوفُ بالأبوابِ، والمُسكين، وهوَ اللَّهِ ويطُوفُ.

وقالَ أبو يوسُفَ على حزاً بن الفقيرُ والمسكنُ واحدٌ ، والبائسُ واحدٌ . والبائسُ واحدٌ . وقالَ مُعَلَّى في هذه المسألةِ عن أبي يوسُفَ: هو في قِياسِ قولِ أبي حَنِيفَةَ فَهُمَّا على ثلاثة : للبائسِ منهم سَهُمٌ ، ولعقيرِ سَهُمٌ ، وللمسكينِ سَهُمٌ ، وفي قولي (٢) على انتشِ: للضَّريرِ صاحبِ الزّمانةِ سَهُمٌ ، وللفقيرِ والمسكينِ سَهُمٌ ، إلى هما لفطُ الكُرْخِيُّ هِنَهُ في المختصرِه » .

قُولُه: (قَالَ: وَلَوْ أَوْصَىٰ بِتُلْتِهِ لِقُلَاثِ، وَلِلْمَسَاكِينِ؛ فَبَضَّفَّهُ لِفُلَادِ، وَيَضْفُهُ

 <sup>(</sup>١) راد بعده في (ط) وفي رسح عاية البان الفنصعه لملان ونصعه لنمساكين عسمما وعبد محمد ثنثه
 هلان وثلثاء للمساكين.

<sup>(</sup>٢) وقع في الأصل «قول»، والعثبت من «٤٥، و«٤٧»، و«ع»، و«م»، وار»

<sup>(</sup>٣) ينظر: فشرح محتصر الكرعي، للقدوري [ق/١١٤].

ولؤ أرْصِينَ للْمَسَاكِينِ لَهُ صَرْفَهُ إِلَىٰ مَشَكِينِ وَاحَدِ عَنْدَهُمَا ، وَعَنْدَهُ لَا يُضَرّفُ إلّا إلىٰ مشكبيش بناءً على ما بيّناهُ

هَالَ وَمَنَ أُوضِيَ لَمِ خُنِ سَنَةَ دَرْهُمَ ، وَلَاحَرَ بَسَنَةِ ، ثُنُمُ قَالَ لَآخِرَ قَدْ أَشْرَ كُنُكَ مَعَهُمَا ؛ فَلَهُ لُلُكُ كُلِّ مِنةِ ؛ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ لِلْمُسَارِاةِ لُعَةً ، وقَدَّ أَمْكَنَ إِثْبَاتُهُ

للمساكس عندهُم، وعند مُحمد من أَلُكُ لَمْلانِ، وتُلُنَاهُ للمساكين)، أي، قالُ مُحمَّدٌ في «الجامع الصغيرِ» أن أن

وهذا بناءً على ما قُلْنا مي المسأله المُنقدَّمة وهو أنَّ الحمَّعَ مي باب الميراثِ يَسَاولُ الاثنَيْنِ، مِنكُونُ للمساكسِ ثُلْنا النَّلْث عبد محمَّدِ اللهِ، وثُلُثُ الثَّلُثِ لعلانٍ. وعندَهما: اللهمُ للحنس لعدم العهد، وأذباهُ لواحدٌ، فيكُونُ النَّصْفُ منَ النَّلُثِ للمساكين،

قالَ شمسُ الأثمَّةِ السَّرُخُسيُّ ﴿ إِنَّهُ وَأَصْلُ هَذَا فَيِمَا إِذَا أَرْضَى بِثُلَّتِهِ للمساكِينِ عَنَدُ أَنِي حَبِيقَةً وأَبِي يُوسُفَ سِيْهِ، للوصِيِّ أَنْ يَضُرِفُ الحميعِ إلى مسكينِ واحدٍ،

[١١٠١/٢] وعندُ محمَّدٍ إِنْ السَ له أنَّ يَضْرِف إلَّا إلى مسكينين فصاعدًا.

 <sup>(</sup>١) ينظر ( (الجامع الصعير أمع شرحه أساقع الكبير ( أص / ٢٠ ) .

<sup>(</sup>٢) ينظر: المصدر السابق،

يَنَ الْكُلِّ بِمَ قُلْنَاهُ لِاتِّحَادِ الْمَالِ لِأَنَّهُ يُصِيبُ كُلَّ وَاحِدِ مِنْهُمْ ثُلُقَا مِائَةٍ ، بِخِلَافِ مَ إِذَا أَرْضَى لِرَجُلٍ بِأَرْبَعِمِائَةٍ وَلِآخَرَ بِمِائَنَيْنِ ثُمَّ كَانَ الْإِشْرَاكُ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَحْقِيقُ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَ الْكُلِّ لِتَفَاوُتِ الْمَالَيْنِ فَحَمَلْنَاهُ [٨٨٧هـ] عَلَى مُسَاوَاتِهِ كُلَّ وَاحِدٍ بِنَتْصِيفِ نَصِيبِهِ عَمَلًا بِاللَّفْظِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ .

شُرَكَاهُ فِى الثَّلُثِ ﴾ [الساء: ١٦]، فيَسْتوِي فَي الثَّلُثِ الذُّكُورُ والإناثُ حَمِيعًا، فَكَذَلَكَ هَاهُمَا لَمَّا أَضَافَ الشركةَ إليهما؛ وَجَبَ أَنْ يَسَاوِيَ كُلُّ وَاحْدِ مِنهما، وَذَبَثُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِأَنْ يُخْعَلَ لَهُ ثُنْتُ مَا فِي بَدِ كُلُّ وَ حَدٍ مِنهما؛ لَبَصِيرَ لَهُ مِثْلُ مَا بَقِيَ لَكُلُّ وَحَدٍ مِنهما؛ لَبَصِيرَ لَهُ مِثْلُ مَا بَقِيَ لَكُلُّ وَحَدٍ مِنهما؛ لَبَصِيرَ لَهُ مِثْلُ مَا بَقِيَ لَكُلُّ وَاحْدٍ مِنهما، لَبَصِيرَ لَهُ مِثْلُ مَا بَقِيَ لَكُلُّ وَاحْدٍ مِنهما.

وقالَ يَعْقُوبُ ومُحمَّدٌ ﷺ: إِنْ كَانَ أَرْضَىٰ لِرَجُلِ بأَربِعِ مِنْةٍ ، ولآخرَ بِمُنْتَيْنِ ، ثُمَّ قالَ لآخرَ: قَدْ أَسْرِكُتُكُ فِيمَا أَوْضَبِتُ لَهِمَا [٨/٨٨٢٤/م] ؛ كَانَ لَه يَضْفُ كُلِّ مَالٍ ، بجلافِ المسألةِ الأُولَىٰ .

قَلَ فَخُرُ الْإِسلامِ النَّزْدُوِيُّ فِي قَسْرِ الْجَامِعِ الصَّغيرِ»: «وهذا قولُهم جَمِيعًا، غيرَ أَنَّهما لَا يَحْفظانِ نصًا عن أبي حَبِيفَة فِي، وليسَ هذا كالأوَّلِ؛ لأنَّ في الفصلِ الأَوَّلِ أَمكنَ النَّسوِيةَ مِنْ كُلِّ وَحْهِ بِيبَهم جَمِيعًا، وفي الفَصلِ النَّاني: لَا يُمكِنُ التَّسُويةُ بينهم جَمِيعًا، فانصرفَ إلى النَّسُويةِ مع كُلِّ واحدٍ منهما؛ لأنه لَمَّا أَرْضَى لأحدِهما بالمئتَبْنِ، وللآخرِ بالأربع مِئةٍ، لَمْ تَجِبِ المُساواةُ فيما بينهما، فلمَّا قالَ للنَّالثِ. أَسْرَتُكُ في وصيِّتِهما؛ عُلِمَ أَنَّه أَرادَ بِه المُساواةُ مع كُلِّ واحدٍ منهما، فلمَا اللَّالثِ. أَسْرَتُكُ في وصيِّتِهما؛ عُلِمَ أَنَّه أَرادَ بِه المُساواةُ مع كُلِّ واحدٍ منهما، فله أَنْ يَأْخُذَ من كُلِّ واحدٍ منهما يضْفه.

وكذلك لوْ أَرْضَىٰ لأحدِهما حاريةٍ ، ولآحرَ بجاريةٍ أُخرَىٰ ، وقيمتُهما سواءٌ ، كانَ له يِضْفُ كُلِّ واحدةٍ منهما ؛ لأنَّ القولَ بالاستراءِ على الاجتماعِ عيرُ مُمْكِنٍ » . وقالَ الفقيةُ أبو اللَّيْثِ عِيْرُ في قياسٍ فوبِ أبي يوسُفَ ومُحمَّدِ عِيْنَ : «له التُّلُثُ قال: رمن قَال بِفْلَانِ: عَلَيَّ دَيْنٌ، فَصَدَّقُوهُ، مَعْنَاهُ: قَالَ ذَلِكَ لِوَرَثَتِهِ، فَإِنَّهُ يُصَلَّقُ إِلَىٰ النَّلُثِ وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ،

منْ كُلَّ وحدٍ مسهم، وفي قياسٍ قولٍ أبي حَيفة على: له مِنْ كُلِّ واحدةٍ منهما يضمُها؛ لأنَّه لا يَرَىٰ قِسمة الرَّفيقِ، فصارَ بمنزلهِ وصيتينِ مختلفتيْنِ، وأبو يوسُف ومُحمَّدٌ على يَرَيَن قِسمة الرَّفيقِ، فصارَ كأنَّه أَوْضَى بالأَلْفِ لِهدا، وبالأَلْفِ لِهذا، وبالأَلْفِ لِهذا، وبالأَلْفِ لِهذا، وبالأَلْفِ لِهذا، ومُحمَّدٌ على يَرَيَن قِسمة الرَّفيقِ، فصارَ كأنَّه أَوْضَى بالأَلْفِ لِهدا، وبالأَلْفِ لِهذا، ثُمَّ أَشْرَكَ ثالثًا بينهما الله كذا قالَ الفقية أبو النَّيثِ على في اشرح الجامع الصَّغيرِ، وهذه المسائلُ مِنَ الخَواصِّ،

قُولُه: (عَمَلًا بِالنَّفُظِ)، أيَّ: بقولِه: (أَشْرِكُتُكَ).

قُولُه: (قَالَ وَمَنْ قَالَ لِهُلَانِ عَلَيَّ ذَيْنٌ، فَصَدَقُوهُ مَمْنَاهُ قَالَ ذَلِكَ لِوَرَئَتِهِ، فَإِنَّهُ يُصَدَّقُ إِلَىٰ الثَّلُثِ)، أي: قالَ في «الجامع الصَّغيرِ».

وصورتُه فيه: المُحمَّدُ عنْ يَعْقُوبَ عنْ أَبِي حَبِيفَةَ ﴿ فِي الرَّجُلِ تَحْصُرُهُ الوَفَاةُ ، يَقُولُ لُورِثَتِهِ: إِنَّ لَقُلانِ عَلَيْ دَيْنًا ، فَصَدَّقُوه فيما قَالَ ثُمَّ يَمُوتُ ، قَالَ : يُصَدَّقُ فيما بينَه وبينَ الثَّلُثِ ﴾ (١).

قَالَ صَاحِبٌ «الهدايةِ» ﷺ: (وَهَذَا السَّيْحُسَانُ. وَفِي الْقِيَّاسِ: لَا يُصَدَّقُ).

وجهُ القياسِ [١٣/٢ه.]: أنَّه أَقَرَّ بِدَيْنِ مجهولِ لَا يُعرَفُ فَدْرُه ، ولَا يُمْكِنُ الخُكُمُّ به ,لَّا بالبيابِ ، وأَمْرُه مالتَّصديقِ محالِفٌ للشَّرعِ ؛ لأنَّه أَمْرٌ بتصديقِ المُدّعِي مِنْ عيرِ حُحَقَةٍ ، فلا يُعْتَبَرُ .

وجهُ الاستحسانِ: أنَّ المُقِرَّ قَصَدَ بهذا الكلامِ تَمدِبمَ فَلانِ على الوَرَثةِ، وهوَ مالِكُ لذلكَ في القُّنُثِ نظرنقِ الوصبَّةِ، وهذا لأنَّه قدْ يَعرِفُ أَصْلَ الحَقَّ دونَ مِقْدارِه، فَيُسعَىٰ في (١٨/٨٨ه/١٥) تخليصِ دُمَّتِه عنه، فَيَجْعَلُ ذلكَ وَصِبَّةً يَكُونُ تقديرُها

<sup>(</sup>١) نظر: المصدر السابق،

والقياس ألا يصدق ؛ لأن الإقرار بالممجهول وإن كان صحيح لكية لا يُحكمُ بِه إلا بالبَيَانِ وَقَوْلُهُ فَصَدَّقُوهُ صَدَرَ مُحَالِفًا لِلشَّرْعِ لِأَنَّ الْمُدَّعِي لَا يُصَدَّقُ فَصَدَّوَ مُحَالِفًا لِلشَّرْعِ لِأَنَّ الْمُدَّعِي لَا يُصَدَّقُ بِعَمَّالِهِ لِلشَّرْعِ لِأَنَّ الْمُدَّعِي لَا يُصَدَّقُ اللَّا بِحُجَّةِ فَعَدَّرَ إِثْبَاتُهُ إِقْرَارًا مُطْمَقًا فَلَا يُعْتَبَرُ ، وَجْهُ الإَسْيِخْسَانِ أَنَا نَعْلَمُ أَنَّ مِنْ فَصْدِهِ يَطْرِيقِ الْوَصِيَّةِ وَقَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ يَعْدِيهِ مَعْدِيهِ يَطْرِيقِ الْوَصِيَّةِ وَقَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ يَعْلَمُ مِنْ يَعْدِيهِ فَهِ عَلَى الْوَرَقَةِ وَقَدْ أَمْكَنَ تَنْهِيذُ فَصْدِهِ يَطْرِيقِ الْوَصِيَّةِ وَقَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ يَعْلَى الْوَرِقَةِ وَقَدْ أَمْكَنَ تَنْهِيذُ فَصْدِهِ يَطْرِيقِ الْوَصِيَّةِ وَقَدْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مَنْ يَعْدَارِهِ سَعْيًا مِنْهُ فِي تَقْرِيعَ دِمَتِهِ فَبِجَعْلِهَا وَصِيَّةً مَنْ يَعْلَمُ مِنْ المُعْلَى الْمُوصَى لَهُ كَأَنَّهُ قَالَ إِذَا جَاءَكُمْ فُلَانٌ وَادَعَى شَيْمًا فَأَعْطُوهُ مِنْ مَا شَاءَ ، وَهَذِهِ مُعْتَبَرَةً مِنْ الثَّلُكِ فَلِهَذَا يُصَدِّقُ عَلَى الثَّلُكِ دُونَ الزِّيَادَةِ ، فَلَمْ اللَّهُ مُن الثَّلُكِ دُونَ الزِّيَادَةِ ، وَهَذِهِ مُعْتَبَرَةً مِنْ الثَّلُكِ فَلِهِ لَا يُصَدِّقُ عَلَى الثَّلُكِ دُونَ الزِّيَادَةِ ،

إلىٰ المُوصَىٰ له يقدُّرُها بما شاءً.

فَكَأَنَّهُ قَالَ: إذا جَاءَكُم فُلانٌ وادَّعَىٰ منْ مالي فَعطُوه ما شاءً، ولوَّ قانَ هكذا صَحَّ كلامُه، ويَكُونُ إيفاذُه منَ التَّلُتِ لَا غيرَ، فكذا هذ لأنَّه وَصبةٌ، والوَصِيَّةُ جوازُها في التُّلُثِ.

قَالَ فِي اللَّجَامِعِ الصَّغيرِ»: الفَإنَّ كَانَ أَوْصَىٰ مَعَ دَلْكَ بُوصَايا، عُزِلَ الثَّلُثُ الأصحابِ الوصايا، والثَّلثانِ لِلوَرَثَةِ، وقيلَ الأصحابِ الثَّلُثِ: أَقِرُّوا له بما شِنْتُم، وقيلَ لِلوَرَثَةِ: أَقِرُّوا له بما شِئْتُم، فيُؤخَدُ أصحابُ الوصايا لثَّلُثِ مَا أَقَرُّوا، والورثةُ بثُلُنِيُّ مَا أَقَرُّوا » مَا أَقَرُّوا ».

ودلكَ لأنَّ حَقَّ أصحابِ الوصايا معلومٌ، وهوَ النَّلُثُ، وحقَّ الوَرَثَةِ أَلَّكَ، معلومٌ، وهوَ النَّلُثُ، وحقَّ الوَرَثَةِ أَلَّكَ، معلومةٍ، معلومةٍ، معلومةٍ، ولا وَصِيَّةٍ معلومةٍ، كَنَّ دَيْنٌ في حقَّ المُستَحَقَّ، وَصِيَّةٌ في حَقِّ التَّنفيدِ.

فإذا أَقررُنا الثُّلُثَ والتُّلُثينِ قُلْنا: إنَّ في التَّرِكةِ دَيْنًا شائِعًا في النَّصِيبَيْنِ، في

 <sup>(</sup>١) و بع في الأصل. (إبثلث): والمثبث من (١١٥٢): وقم ١١٠

<sup>(</sup>٢) ينظر: (الجامع الصعير/مع النافع الكبير) [ص/ ٢٢٩].

(وَإِنْ أَوْضَىٰ بِوَصَايَا غَيْرِ ذَلِكَ يُعْرَلُ الظُّلُثُ لِأَصْحَابِ الْوَصَايَا وَالثَّلُوانِ لِلْوَرَقَةِ) لِأَنَّ مِيرَاقَهُمْ مَعْلُومٌ. وَكَذَا الْوَصَايَا مَعْلُومَةٌ وَهَذَا مَجْهُولُ فَلَا يُرَاحِمُ لَمَعْلُومَ فَيُقَدَّمُ عَرْلُ الْمَعْلُومِ، وَبِي الْإِفْرَازِ فَائِدَةٌ أُخْرَىٰ وَهُوَ أَنَّ أَحَدَ الْهُرِيقَيْنِ لَمَعْلُومَ فَيُقَدَّمُ عَرْلُ الْمَعْلُومِ، وَبِي الْإِفْرَازِ فَائِدَةٌ أُخْرَىٰ وَهُو أَنَّ أَحَدَ الْهُرِيقَيْنِ لَمَعْلُومَ فَيُعْدَى الْإِفْرَازِ وَالْآخِرُ أَلَدُ حِصَامًا، وَعَسَاهُمْ فَدُ يَكُونُ أَعْلَمَ بِمِفْدَارِ هَذَا الْحَقْمُ وَبَعْدَ الْإِفْرَازِ يَصِحُ إِقْرَ رُكُلُ وَاحِدٍ فِيمًا يَعْمَ لِهِ الفَضْلِ إِذَا ادْعَاهُ الْخَصْمُ وَبَعْدَ الْإِفْرَازِ يَصِحُ إِقْرَ رُكُلُ وَاحِدٍ فِيمًا فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ مُنَازَعَةٍ.

و﴾ غلية البيان 🌦

نَصِيبِ المُوصَى له ، وفي نَصِيبِ الوَرَثةِ ، فَيُؤْمَرُ كُلُّ فريقِ بالبيانِ ، ثُمَّ يُؤخَذُ أصحابُ الوصي بثُلُثِ مَا أَقَرُّوا ؛ لأنَّ مَا يَأْخُذُ ، الرَّجُلُ وَصِبَّةٌ في حَقَهم ، ومَا فَصَلَ مِنَ الثُّلُثِ الوصي بثُلُثِ مَا أَقَرُوا ، الرَّجُلُ وَصِبَّةٌ في حَقَهم ، ومَا فَصَلَ مِنَ الثُّلُثِ يَكُونُ للورثَةِ ؛ يَكُونُ للورثَةِ ؛ يَكُونُ للورثَةِ ؛ لأنَّ الدَّيْنَ المُقَرَّ له بالدَّيْنَ حَقَّ في الوَصِيَّةِ والميراثِ لأنَّ الدَّيْنَ المُقَرِّ له بالدَّيْنِ حَقَّ في الوَصِيَّةِ والميراثِ

حتَّىٰ إِذَا قَالَ المُوصَىٰ لَهُ ۚ إِنَّ الدَّيْنَ مِنْةً ۚ يُعْطَىٰ المُقَوُّ لَهُ بِدَيْنِ مَجهولِ ثُلُثَ المئةِ ('' مِمَّا فِي يِدِ المُوصَىٰ لَه ، بِإِنْ فَصَل شَيْءٌ يَكُونُ لَهُ وإِلَّا فَلَا ، وإِنَّ قَالَ الْوَرَثَةُ الْمَنْةِ فَيْ مِمَّا فِي يَدِ المُوصَىٰ لَه ، بإِنْ فَصَل شَيْءٌ يَكُونُ لَهُ وإِلَّا فَلا ، وإِنَّ قَالَ الْوَرَثَةُ اللّهُ مَنْ اللّهُ عَلَى المُعْرَ لَه بِدَيْنِ محهولٍ ثُلْقًا دلكَ ، وهو المِنتادِ مِمَّا فِي أَبِدِ الْوَرَثَةِ ، فإنْ فَضَلَ شَيْءٌ يكونُ لَهم وإلّا فَلا .

وفي الإفرازِ فائدةٌ أُخرَى: وهيَ أَنَّ أَحدَ الفرىقِسُ قَدُ تَكُونُ أَعْرِفَ لِلْحَقُّ وأَبَصَرَ له، والآحرُ أَنَدَّ وأَلَحَّ، ويجُورُ أَنْ يَحتلِقُوا على الفَضْلِ إِذِ اذَّعَىٰ الحِصْمُ ذلكَ، وبعدُ لإمراز يَصِحُّ إِقرارُ كُلِّ فريقٍ بما في يدِه للا يَزاعِ.

قَالُوا وَعَلَىٰ كُلِّ فَرِيقٍ مِنَ المُّوصَى لَهُ وَالْوَرَثَةِ الْيَمِينُ عَلَى الْعَدَمِ إِنِّ ادَّعَىٰ المُقَرُّ لَهُ بَالدَّيْنِ زَبَادَةً عَلَىٰ دَلْكَ ؛ لأنَّهُ اليّمينُ عَنَى مَا جَرَىٰ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَيْمِ ، لَا المُّقَرُّ لَهُ بَالدَّيْنِ زَبَادَةً عَلَىٰ دَلْكَ ؛ لأنَّهُ اليّمينُ عنى مَا جَرَىٰ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَيْمِ ، لَا

<sup>( )</sup> وقع في الأصل العلم والمشيب من الدالم والدالم والعهم، والمال والرا

 <sup>(\*)</sup> وقع في الأصباح اللمال»، والمنت من «ل»، والقا٢٤، والأعام، والمار»

(وَإِذَا عَزَلَ يُقَالُ لِأَضْحَابِ الْوَصَايَا صَدَّقُوهُ فِيمَا شِئْتُمْ وَيُقَالُ لِلْوَرَقَةِ مَدَّةُ وَهُ فِيمَا شِئْتُمْ لِلْأَنَّ هَذَا دَيْنٌ فِي حَقَّ الْمُسْتَحِقَّ وَصِيَّةً فِي حَقِّ التَّنْفِيدِ، فَإِذَا أَنَّوَ كُلُّ مَرِيقٍ بِشَيْءَ طَهَرَ أَنَّ فِي التَّرِكَةِ دَيْنًا شَائِعًا فِي النَّصِيبَيْنِ (فَيُؤْ حَدُ أَصْحَابُ النَّلُنِ بِثُلُثِ مِا أَقَرُوا وَالْوَرَقَةُ بِنُلُنِي مَا أَقَرُوا) تَنْفِيذًا لِإِفْرَارِ كُلَّ فَرِيقٍ فِي قَدْرِ النَّلُ بِثُلُثِ مِا أَقَرُوا وَالْوَرَقَةُ بِنُلُنِي مَا أَقَرُوا) تَنْفِيذًا لِإِفْرَارِ كُلَّ فَرِيقِ فِي قَدْرِ مَقَدِ مِنْ مَنْ عَلَى النِّيمِينُ عَلَى الْعِلْمِ إِنْ ادَّعَى الْمُقَرُّ لَهُ رِيَادَةً عَلَىٰ ذَلِثَ مَنْ يَعْرِهِ . 
إِنَّا يَخْلِفُ [على ] (١) مَا جَرَى بَيْنَةً وَبَيْنَ غَيْرِهِ .

قَالَ وَمَنُ أَوْضَى لِأَجْنَبِيَّ وَلِوَارِثِهِ ؛ فَلِلْأَخْنَبِيَّ نِصْفُ الْوَصِيَّةِ ، وَتَبْطُلُ وَصِيَّةُ الْوَارِثِ ؛ لِأَنَّةُ أَوْضَى بِمَا يَمْلِكُ الْإِيضَاءَ بِهِ وَبِمَا لَا يَمْلِكُ فَصَحَّ فِي الْأَوَّلِ

على يعْلِ نفسِه ، فلا يَحْلِفُ على البَتاتِ

قولُه (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى لِأَحْسَبِيّ ولوارِثه، فلِلْآحْسَبِيّ نِصْفُ ٢٨٨١٨مام| الرَصِيّةِ، وَتَبْطُلُ وَصِيّةُ الْوَارِثِ)، أَيْ: قالَ محمَّدٌ شِيءِ في اللجامع الصّغيرِ ١١.

وصورتُها فيه: «مُحمَّدٌ عنْ يَعْقُوبَ عنْ أبي حَبِيفَةَ ﴿ اللّهِ قَالَ: إذا أَوْضَىٰ لوارِثِ ولاَّحْبَيِّ بوصيَّةٍ ؛ جازتُ وَصِيتَهُ الأَجْسَيِّ ، وبطلَتْ وَصِيَّةُ الوارِثِ ( ) . إلى ها لعظُ أصل «الجامع الصَّغيرِ » ، وذلكَ لأنَ الإيصاء إنشاءُ تصرُّف ، وابداءُ يبحاب ، فيصحُ في حَقِّ مَنْ يَسْجِقُه ، ولا يَصِحُ في حَقِّ مَنْ لا يَسْجِقُه ، ولا يَبطلُ عَنْ أُحدِهما بيُطلانِ حَقِّ الآخرِ ؛ لأنَّ الشَّركة بيتهما مِنْ ( ) حُكْم الإيحاب ، وقد تُمَنَّ أُحدِهما بيُطلانِ حَقِّ الآخرِ ؛ لأنَّ الشَّركة بيتهما مِنْ ( ) حُكْم الإيحاب ، وقد تُمَنَّ الاَحْرِ ؛ لأنَّ الصَّعَلَ مَنْ ذَلكَ أَنْ يَتَعَدَّرَ الإيجابُ في حَقَّ أَحدِهما ، فلا يَلْرَمُ مَنْ ذَلكَ أَنْ يَتَعَدَّرَ الإيجابُ في حَقَّ أَحدِهما ، فلا يَلْرَمُ مَنْ ذَلكَ أَنْ يَتَعَدَّرَ الإيجابُ في حَقَّ أَحدِهما ، فلا يَلْرَمُ مَنْ ذَلكَ أَنْ يَتَعَدَّرَ الإيجابُ في حَقَّ أَحدِهما ، فلا يَلْرَمُ مَنْ ذَلكَ أَنْ يَتَعَدَّرَ الإيجابُ في حَقَّ أَحدِهما ، فلا يَلْرَمُ مَنْ ذَلْكَ أَنْ يَتَعَدَّرَ الإيجابُ في حَقَّ أَحدِهما ، فلا يَلْرَمُ مَنْ ذَلْكَ أَنْ يَتَعَدَّرَ الإيجابُ في حَقَّ أَحدِهما ، فلا يَلْرَمُ مَنْ ذَلْكَ أَنْ يَتَعَدَّرَ الإيجابُ في حَقَّ الآخرِ ؛ لأنَّه ابتداءٌ وتصرُّقُ .

<sup>(</sup>١) ليس بالأصل .

<sup>(</sup>١) ينظر قالحامع الصغير امع شرحه النافع الكيرة [ص/٢٢].

<sup>(</sup>٣) وقع في الأصل: قولاء والمثبت من: قال ، والعالما، والعالما، والره

 <sup>(</sup>١) وقع في الأصل٬ الحكم الإيجاب، والعثب، من الله، والا ١٢٥، واع، والمه، والراء.

وعمى هدا ,دا أَوْضَىٰ للقانلِ وللأَجْنَبِيّ، بحِلافِ ما إِذَا أَوْضَىٰ لِحَيِّ وَمَيْتِ
حيثُ يَكُونُ كُنُّ الوَصِيَّةِ للحَيِّ ؛ لأنَّ المَيْتَ ليسُ بأهلِ للوصيَّةِ ؛ لأنَّه لا يَغْتُ مُ
مايكًا ، ويحلاف ما لو أَقَرَ لمرمصُ لوارِثه وللأَجْنَبِيَّ بعَبْنِ ، أو دَيْنِ ، فحَحدُ الأَجْنَبِيُّ مُشارِكة الوارِثِ الرَّورارَ ، لَمْ يَصِحَ نَصِيبُ ' الأَخْبِيَّ عد المَّ حَنِيفَة وأبي يوسُفَ عِيه

## وقالَ مُحمَّدُ إِنْهَا: يُصِحُّ نَصِبتُ الأَجْنَبيِّ

وإنْ لَمْ يَجْحَد الشَّرِكَةَ لَمْ يَصِحَّ فِي فَولِهِم؛ لأنَّ الإقراز لَمَسَ بِتَملِيكِ مُتَدَرًا نَلُ هُوَ رَحَازٌ عِنْ مَاضِ ، فَيَسَتَدْعِي مُحْتِرًا بِه ، والمُحْتِرُ بِه هُوَ الْدَيْنُ لَمَسْتَرَكُ. وأَ سبيلَ إلى إثباتِه بالاشتراكِ ؛ لأنَّه يَصِيرُ الورِثُ فيه شريكًا . ولا سبيلَ إلى إثدتِه . و شتراكِ ، لأنَّه خِلافُ مَا أَحِبَرَ بِهُ المُقِرُّ ، فإذا لَمْ يَصِحَّ المُحتَرُ بِه ، وهُوَ سمنزنْةِ لَجَنَّةِ نَمْ يَصِحَّ الْحَرُ ، وهُوَ بِمَنزَلَةِ الحُكْمِ ؛ لأنَّه بِنَاءٌ على دلكَ

وَجْهُ قُولِ مُحمَّدٍ رَفِيهِ: أَنَّ الإِثْرَ رَ للأَخْتَيِّ صحيحٌ. وإنَّمَا يَتَضُّلُ مَسْرَكَةِ الوارِثِ، ود جَحَدَ شركةَ الوارِثِ؛ لَمْ تَخْصُلِ الشركُهُ، فضحَّ الإفرارُ. وتَد بـ صدَّقَه ؛ فقدُ أَثبتَ الشركةَ مَفِعْهِ، فَبَصِيرُ مُشْقِطًا لَحَقَّ نَفْهِه.

 <sup>( )</sup> وقع في الأصل النصف الراستيت من الها، والدا، والح)، وقع الرود النصف النصف المراستيت من الها، وقد المراسة المراسة النصف المراسة المراس

رَلَا وَجْهَ إِلَى إِثْبَاتِهِ بِلُونِ هَذَا الْوَصْفِ لِأَنَّهُ جِلَافٌ مَا أَخْبَرَ بِهِ، وَلَهَا إِلَى إِثْبَابِ الْوَصْفِ لِأَنَّهُ لَوْ تَبَضَ آمَرَهُمَا الْأَجْنَبِيُّ شَيْئًا كَنَ الْوَصْفِ لِأَنَّهُ لَوْ تَبَضَ آمَرَهُمَا الْأَجْنَبِيُّ شَيْئًا كَنَ لِلْوَارِثُ أَنْ يُشَارِكُهُ فَيَبْطُلَ فِي ذَلِكَ الْقَدْرِ ثُمَّ لَا يَزَالُ يَقْبِضُ وَيُشَارِكُهُ الْوَارِثُ لِنُوارِثُ مَنْ بَبْطُلَ الْكُلُّ فَلَا يَكُونُ مُفِيدًا وَفِي الْإِنْشَءِ حِصَّةُ أَحَدِهِمَ مُمْتَازَةٌ عَنْ حِصَّةِ الْآخِرِ بَقَاءً وَبُطْلَانًا .

و غايد السيان ا

قَالَ الحاكمُ الشهيدُ ﷺ في «الكافي»: «وإذا أَوْصَى الرَّجُلُ بِعَبْدِه لَبِعضِ ورثبِه ولأَجْنَبيُّ؛ جارتْ حِصْةُ الأَخْنَبيُّ، وبَعَلَ حِصَّةُ الوارِثِ، وكذلكَ الْوَصِيَّةُ للقاتلِ وللأَجْنَبيُّ»().

وقالَ شيخُ الإسلامِ علاءُ الدِّينِ الأَسْبِيجابِيُّ هِ فِي «شرحِ الكافي». «ومِنَ النَّاسِ مَنْ قالَ: تُتُصْرَفُ الْوَصِيَّةُ كُلُّها إلى الأَجْسَيُّ؛ لأنَّ القاتلَ والوارِثَ لا يَصْلُحُ مُستَجِقًا، فصارَ كما لو أَرْضَى لِحَيُّ ومَبِّتٍ».

قَالَ: ﴿وَالصَّحْتُ ﴿ الْمُهَامِمِ مِنْ قَالَ فِي الْكِتَابِ ؛ لأَنَّ الوَصِيَّةَ للوارِثِ أَوْ لَلْمَاتِلِ لِيسَ بِبَاطِلَةٍ ، وَلِهِذَا يَجُوزُ بإحارةِ الورثةِ ، فإذا أصافَ إلىهما القسمَ عليه ، ثُمُّ مَطُلَ بِالرَّدِّ فِي حَقِّ الحِدِهما ، وبَقِيَ فِي حَقِّ الله الآخرِ بحصَّتِه ، كما إدا أَوْصَى الْجنبِيَّسُ بِعَبْدِ ، ثُمَّ رَدَّ أحدُهما أو ماتَ ؛ لَمْ يَكُمُلُ حَقُّ الآخرِ ، كذا هذا .

وهذا بخِلافِ ما إذا أَقَرَّ لوارِثٍ وأَجْسَيِّ: أَنَّه لَا يَصِحُّ مِي حَقَّ الأَجْسَيُّ [أيضًا، لأنَّ الصحة في حَقِّ الأَحْسَيُّ ](٢) تُؤَدِّي إلى الفَسادِ، وفي الثَّاني؛ لأنَّه لو صَحَّ في حَقَّ الأَجْنَبِيُّ؛ لشَارِكَه الوارِثُ، ثُمَّ بَعَلَ في حِصَّتِه، ثُمَّ بُشارِكُه، ثُمَّ تَتْظُلُ حِصَّلُه،

بعار ۱ الكافي ٥ للحاكم الشهيد [٥٤٣] .

<sup>(</sup>٢) وقع في الأصل: فاحصة ( والمشت من الاناه، ولافا؟ ( وقاع لا، وقام )، وقار لا

 <sup>(</sup>٣) ما بين المعقومتين: ريادة من: ﴿نَا ﴿ وَاللَّهُ ﴾ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ أَلَّهُ إِلَى اللَّهُ إِلَّهُ اللَّهُ أَلَّهُ إِلَّهُ اللَّهُ أَلَّهُ أَلَّا أَلَّهُ أَلَّا أَلَّهُ أَلَّهُ أَلَّهُ أَلَّا أَلَّهُ أَلَّا أَلَّهُ أَلَّهُ أَلَّا أَلّا أَلَّا أَلّا أَلَّا أَلَّا أَلَّا أَلَّا أَلَّا أَلَّا أَلَّا أَلَّا أَلّ اللَّالَّالَّالِلَّا أَلَّا أَلَّا أَلَّا أَلَّا أَلَّا أَلَّا لَلَّا أَلَّا أَلَّا أَلَّا أَلَّا أَلَّا أَلَّ

ومن كان لهُ ثلاثةُ النواب حيثُهُ ووسطُّ، ورديءَ ، فاؤسين بكُل والم لرحُلِ، فصاع نؤت، ولا يذري أيها هُو، والنورثةُ بخجدُ «لك، فالواسنة باط

علاً يَرَالُ هَكَذَا إِلَىٰ أَنْ سَطُلُ كُنَّهُ، وَهِي الإنصاء .. وهو الانشاء ـ لا سَأَنَى هذا، لاَن خصة أحدهما مُمتازةٌ عن الآخر بهاءٌ ويُطلانًا أَنْسَى الله سَاءَ محمدُ مِي حقّ الأخبيّ، وتبطُلُ هي حقّ الوارث»

تُولُه: (قال، ومن كان لهُ ثلاثةُ أثّوات: حدّ، ووسطً، وردي، فأوصى بكُلّ واحد لرخُل، فضاع ثوب، ولا بدّري أبها ('' هُو، والّورثةُ مخحدٌ دلك، فالّومب باطلةً)، أيْ، قال في #الجامع الصّعير#،

وصورتُها فيه: المُحمَّدُ عن يعَفُوب عن أبي حسفة عنى المُوبُ الوسط، للثلاثة نفر، فقال: لفُلانِ هذا الثوبُ الجيدُ، ولفلانِ رحُلِ احر هذا الثوبُ الوسط، ولفُلانِ رحُلِ احر هذا الثوبُ الوسط، ولفُلانِ رحُلِ احر هذا الثوبُ الموسط، ثمّ هلك واحدُ ولفُلانِ رَحُلِ احر هذا الثوبُ الله الرحية الله واحدُ مِنَ الثلاثة الأثوابِ، لا يُدْرِئ أَلِها هلك، و لورثُ تجحدُ، قال الوصيةُ باعلهُ، إلا أن تَقُونَ الوَرْئَةُ وَدُ سَلَّمًا هليْن للوليْن، فيفتسمُولها على قدْر وصاباهم، فإدا قالوا ذلكَ فإن لصاحب الجيد ثُلثي هذا الجيد، ولصاحب الأوكس ثُلْنيُ هذا قالوا ذلكَ فإن لصاحب الأوكس ثُلْنيُ هذا الجيد، ولصاحب الأوكس ثُلْنيُ هذا الجيد المُحيد، ولصاحب الأوكس ثُلْنيُ هذا الجيد، ولصاحب الأوكس ثُلْنيُ هذا الجيد المُحيد، ولصاحب الأوسط ثُلْث هذا الجيد الشهيد، الله المناجب الأوسط ثُلْث هذا الجيد الشهيد.

قَالُوا فِي الشروح الجامع الصَّغيرِ »: السرادُ بهدا: أنَّ الورثَة يَخْطُونَ بِقَاءَ عَنْ كُلُّ واحدٍ منهم مَغَيْنَه ، ويَقُرلُونَ حَتَّى واحدٍ منكم ماطلٌ ، ولا مدري من بطل حقَّه، ومَنْ تَقِيَ حَقَّه ، وإنَّما تَطَلَّتِ الوَصِيَّةُ ؛ لأنَّ المُوصى له صار مجهولًا ، وحهانًا

ر). وقع في الأمن «أبهم»، والحنب من «دع، وفعالا»، وهع، ودم»، وهمه

ر٧) ما سين المعفوفتين ريادة من الماء والعالاء والامالاء والمالا، والره

٣) ينظر الألحامع الصائير أمع تنافع الكبيرة (ص/٥٣١ ـ ٥٣٣)

وَمَغْنَىٰ جُحُودَهُمُ أَنْ يَقُولَ الْوَارِثُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ بِعَيْنِهِ الثَّوْبُ الَّدِي هُوَ حَقُّك قَدْ هَلَكَ فَكَانَ الْمُسْتَحَقَّ مَجْهُولًا وَجَهَالَتُهُ تَمْنَعُ صِحَّةَ الْفَصَاءِ وتحسيل الْمَقْصُودِ فَبَطَلَ.

🚓 غايد البيار 🦫

المُوصَىٰ له تَمْنَعُ صحَّةَ الوَصِيَّةِ ، كما لوْ أَوْصَىٰ لأحدِ هذَّيْسِ الرجُّلُسُ بكذا .

فإنْ قالَتِ الوَرَثَةُ: سَلَّمُنا لَكُمُ هَذَيْسِ إِم ٢٨٥ه مَ الثَّرِيْنِ ، فَاقْتَسِمُوهَ بِينَكُم صَحَّ ؛ لأنَّ الوَصِيَّةَ كَانَتْ صحيحةً ، وإنَّمَا تَطَلَّتْ بِجَهَالَةٍ طَارِثَةٍ تُوجِبُ مُنازِعةً ، وهي تَخْتَمِلُ الزَّوالَ بِالتَّسلِيمِ مِنَ الورثَةِ ، فإدا سَلَّمُوا صَحَّتِ الوصايا ، وعادَتْ إلى الصحةِ ، وكانَ لصاحِبِ الجيدِ ثُلُثَا الجيِّدِ الَّذِي بَقِيَ ، ولصاحِبِ الرَّدِيءِ ثُلُثَا الرَّدِيءِ الَّذِي بَقِيَ .

ولصاحِبِ الوسطِ ثُلُثُ كُلِّ واحدٍ منَ الثوبَيْنِ الباقيَيْنِ؛ لأنَّ صاحِبَ لرَّدِيءِ لاَ حَقَّ له في لحيَّدِ بيقينٍ؛ لأنَّ الجيَّدَ الباقي إمَّا وَسَطَّ، أَوْ جَيَدٌ في الواقعِ، ولَا حَقَّ لصاحِبِ الرَّدِيءِ فيهما، وصاحِبُ الجَيَّدِ لَا حَقَّ له في الرَّدِيءِ بيقيمٍ؛ لأنَّ الرَّدِيءَ الباقي إمَّا وَسَطَّ، أَوْ رَدِيءٌ في الواقع، ولَا حَقَّ لصاحِبِ الجَيَّد فيهما.

وإنّما المُشْكِلُ حَقَّ صاحِبِ الوسطِ؛ لأنَّ الثوبَ الهالِكَ إِنْ كَانَ أَرْفَعَ مَنُ مَدَّيْنِ البَاقِيَيْنِ؛ كَانَ حَقَّ صاحِبِ الوسط في الحَيِّدِ البَاقِي، وإنَّ كَانَ أَرْدَأَ مِنَ البَاقِيَيْنِ؛ كَانَ حَقَّ صاحِبِ الوسط في الحَيِّدِ البَاقي، وإنَّ كَانَ أَرْدَأَ مِنَ البَاقِيْنِ كَانَ حَقَّه في النُوبَيْنِ البَاقِي؛ لأنَّه وَسَطَّ في الواقعِ، فَتَرَدَّدُ حَقَّه في النُوبَيْنِ تَعَلَّقَ بِهِذَا مِرَّةً، وبِالآخرِ مرَّةً.

وحقَّ صاحِبِ الجيِّدِ وصاحِبِ الرَّدِيءِ لَا يَتَرَدَّدُ، فلِهذَا جُعِلَ لكلَّ واحدٍ منهما حَقَّ مُتَعَيِّنٌ في أحدِ الثوبَيْنِ، وجُعِلَ لصاحِبِ الوسطِ ثُلُثُ كُلِّ واحدٍ منَّ الثوبيْنِ، إذْ كُنُّ واحدٍ مِنَ الثوبَيْنِ في حالِ بقاءِ حَقَّه يَحتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ وَسَطًا، فَلَمَّ يَتَعَيَّنُ حَقَّه في أحدِ الثوبَيْنِ، بَلْ تَفَرَّقَ حَقَّه فيهما، فأخَذ ثُلُثَ كُلَّ واحدٍ مهما.

قُولُه: (وَتَخْصِيلَ الْمُقَصُّودِ)، أيُّ: جهالةُ المُسْتَحِقُ نَمْنَعُ تحصيلَ مقصودِ

إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَ الْوَرَفَةُ النَّوْبَيْنِ الْبَاقِيْنِ، فَإِنْ سَلَّمُوا زَالَ الْمَانِعُ وَهُوَ الْجُحُودُ فَيَكُونُ لِصَاحِبِ الْجَيِّدِ ثُلْقَا النَّوْبِ الْأَخْودِ، وَلِصَاحِبِ الْأَوْسِطِ ثُلُثُ الْجَيِّدِ وَثُلُثُ الْجَيْدِ الْأَدْوَنِ تُلُكُا النَّوْبِ الْأَدْوَنِ الْكَا النَّوْبِ الْأَدْوَنِ) لِأَنَّ وَلَصَاحِبِ الْأَدْوَنِ الْلَّا النَّوْبِ الْأَدْوَنِ) لِأَنَّ مَا النَّوْبِ الْأَدْوَنِ) لِأَنَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَسَطّا أَوْ رَدِينًا صَاحِبَ الْجَيِّدِ لَهُ فِيهِمَا، وَصَحِبَ الرَّدِيءِ بِيَقِيسٍ، لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ وَسَطّا أَوْ رَدِينًا وَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِمَا، وَصَحِبَ الرَّدِيءِ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْجَيِّدِ لَبُناقِي بِيَقِينِ، لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الرَّدِيءُ لَلْ اللَّهُ إِلَّا حَقَّ لَهُ عِيهِمَا، وَصَحِبَ الرَّدِيءِ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْجَيِّدِ لَبُناقِي بِيَقِينِ، لِأَنَّهُ إِلَّا اللَّهُ اللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللللْهُ اللللَّهُ الللللَّهُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللل

قَالَ: وَإِذَا كَانَتِ الدَّارُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَأَوْضَى أَخَدُهُمَا بِبَيْتٍ بِعَيْنِهِ لِرَجُلٍ؛ فَإِنَّهَا تُقْسَمُ، فَإِنْ وَقَعَ الْبَيْتُ مِي نَصِيبِ الْمُوصِي؛ فَهُو لِلْمُوصَى لَهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدِ نِصْفُهُ لِلْمُوصَىٰ لَهُ.

📲 عايه النبان

المُّوصِي، وهوَ إتمامُ عَرضِه.

قُولُهُ: (قَالَ: إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ الْوَرْثَةُ النَّوْيَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ)، أَيْ: قالَ في «الجامع الصّغيرِ اللهُ»، وهذا استشاءً منْ قَوْلِه: (فَالْوَصِيَّةُ بَاطِيّةٌ)، والبعالُ مَنَّ مُسْتَوْفَى

قولُه: (قَالَ: وَإِذَا كَانَتِ الدَّارُ مَيْنَ رَجُنَيْنِ، أَوْضَى أَخَدُهُمَا بِبَيْتٍ بِعَلِيهِ لِرَجُلٍ؛ فَإِنَّهَا تُقْسَمُ، فَإِنْ وَقَعَ الْبَيْتُ فِي نَصِيبِ الْمُوصِي؛ فَهُوَ لِلْمُوصَىٰ لَهُ عِنْد أَبِي حَنِيفَةً وَأَبِي يُوسُفَ ﷺ،

وَعِنْدَ مُحَمَّدِ رَالِينَ الصَّفَهُ لِلْمُوصَىٰ لَهُ.

<sup>(</sup>١) ينظر: المصدر السابق [ص/ ٢٣٥]

وَإِنَّ وَقَعَ فِي نَصِيبِ الْآخَرِ ؛ فَلِنُوصِيِّ لَهُ مِثْلُ ذَرْعِ بِصْفِ الْبَيْتِ ('') ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ، وَقَالَ مُحمَدٌ : مِثْلُ ذَرْعِ بِصْفِ الْبَيْتِ ('') أَنَّهُ أَوْ صَىٰ

وَقَالَ مُحمَدٌ ﷺ مِثْلُ ذَرْعِ نِصْفِ لَنَتِ) (")، أي قالَ [مُحمَدٌ] (ا) في اللحامع الصَّغيرِ»: (عنْ يَعْفُوبَ عنْ أَبِي حَيفَةً ﷺ: في دارٍ بِينَ رَجُلَيْنِ، أَوْصَى الحَدُهما بِبِيتِ بِعَيْبِه لِرَجُلٍ ثُمَّ ماتَ، قالَ، إذا فَسَمَتِ الدارُ، قانْ إمامه الآخر؛ المَدْم البيتُ في نَصِيبِ الآخر؛ الله فَسَمَتِ الدارُ، قَعَ في نَصِيبِ الآخر؛ البيتُ في نَصِيبِ الآخر؛ كَنْ لصاحِبِ الوصيةِ، وإنْ وقَعَ في نَصِيبِ الآخرِ؛ كَنْ لصاحِبِ الوَصِيةِ مِثْلُ ذَرْعِ البيتِ كُنّه فيما أصاتَ المُوصَى المَيّتَ في قولِ أَبِي كَنْ لصاحِبِ الوَصِيّةِ مِثْلُ ذَرْعِ البيتِ كُنّه فيما أصاتَ المُوصَى المَيِّتَ في قولِ أَبِي حَيفَة وأَبِي يوسُفَ البيتِ إنْ وَقَعَ في نَصِيبِ الآخرِ؛ كانَ له مِثْلُ نِصْغِ ذَرْعِه (٥) إلى هنا الله عنا المَالِ اللهامع الصَّغيرِ الله عنا الله مِثْلُ نِصْغِ ذَرْعِه (٥) إلى هنا لفظُ أَصْلِ اللجامع الصَّغيرِ الله عنا المَالِ اللهامع الصَّغيرِ الله عنا المَالِ اللهامع الصَّغيرِ اللهامع الصَّغيرِ الله عنا المَالِ اللهامع الصَّغيرِ اللها المَالِ اللهامع الصَّغيرِ الله عنا المَالِ اللهامِ اللها المَالِي المَالِيثِ المَالِي المَالِيثِ اللهِ المَالِيثِ المَالِيثُ المَالِيثِ المَالِيثِ المَالِيثِ المَالِيثِ المَالِيثِ المَالِيثِ المَال

وجهُ قولِ مُحمَّدٍ ﷺ: أنَّه أَوْصَىٰ بما يَمْبِكُه، وسما لَا تَمْلِكُه؛ لأنَّ اسِتَ مُشْتَرَكٌ بنَه وسِنَ صاحبِه، فتَنْقُذُ الوَصِبَّةُ فِيما يَمْلِكُه، وهوَ نَصِيبُه، ولَا تَنْقُدُ فيما لَا يَمْلِكُه، وهوَ نَصِيبُ صاحبِه.

غَايَةُ مَا فِي البَابِ ۚ أَنَّهُ يَمْلِكُ الْبِيتَ بِعَدَ القِسِمَةِ ,د وَقَعَ البِيتُ فِي نَصِيبِهِ ، ولكنِ القِسمةُ مُبادلةٌ ؛ لأنَّه أَخَذَ البيتَ بَدَلًا عَنْ تَصِيبِهِ مِمَّا فِي يَدِ صَاحِبِهِ ، فلَا تَنْقُدُ

<sup>(</sup>١) غي الأصل: االثلث،

 <sup>(</sup>٢) عي الأصل: فقال محمد مثل درع اغلث نه و العثبت من سح غاية البيان

 <sup>(</sup>٣) ينظر (أساية شرح الهداية (آ١٠/١٥)، الالبناية شرح الهديم (٤٣٤/١٣)، التكمية فتح القدير (٤٣٤/١٣).

<sup>(</sup>٤) ما بين المعفوفتين: زيادة من: الله، والغ»، والالا)، والمه، والراه.

 <sup>(</sup>٥) ينظر «الجامع الصعير/مع النافع الكيير» [ص، ٥٢٣].

بِمِلْكِهِ وَرِمِلْكِ غَيْرِهِ، لِأَنَّ الدَّرَ بِجَمِيعِ أَخْرَائِهَا مُشْتَرَكَةٌ فَيَنْفُذُ الْأَوَّلُ وَيُوفَفُ الثَّانِي، وَهُوَ أَنَّ مِلْكَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْقِسْمَةِ الَّتِي هِيَ مُبَادَلَةٌ لَا تَنْفُذُ الْوَصِيَّةُ السَّالِفَةُ.

البياد البياد الإ

الوَصِيَّةُ السَّابِقَةُ في المِنْكِ الحادثِ بعدَ الوَصِيَّةِ في النُّوصَىٰ به ، كما إدا أَوْصَىٰ بم بمِلْكِ العيرِ ، ثُمَّ مَلَكَه بوجهِ منَ الوحوهِ ، حيثُ لَا تَصِحُ الوَصِيَّةُ ، فكدلكَ هاه ، ثُمَّ إدا وقع البيتُ في تَصِيبِ المُّوصِي ؛ يَاخُدُ المُّوصَىٰ به يَصْفُ البيتِ ؛ لأنَّه فَدُرُ مَا يَمْلِكُ () إيصاءَه في غَيْنِ البيتِ .

وإنْ وَقَعَ البيتُ مِي تَصِيبِ صاحبِه ؛ يَاحُدُ المُوضَى له مِن نَصِيبِ المُوصِي مِقْدَارَ دَرْعِ نَصِفِ البيتِ ؛ ينفيذًا لِلْوصيةِ فَى بَدَلِ المُوضَى [له] (١) به عندَ تَعدُّرِ الأَصْلِ ، كَمَا إذا قُيْلَ العبدُ المُوصَى به خَطَّ ؛ نَنْفُدُ الوَصِيَّةُ فِي بَدَلِه ، بخِلافِ ما إذا باعً المُوصِي العمدَ ، حثُ لا تَتعلَّقُ الوَصِيَّةُ بِنْمنِه ؛ لأنَّ النَّع دليلُ الرُّجوعِ ، فَتَبْطُلُ باعَ المُوصِي العمدَ ، حثُ لا تَتعلَّقُ الوَصِيَّةُ بِنْمنِه ؛ لأنَّ النَّع دليلُ الرُّجوعِ ، فَتَبْطُلُ الوَصِيَّةُ أَصلًا ، ولا تَبْطُلُ بانقِسمةِ ؛ لأنَّه ليسَ بدليلِ على الرجوعِ ،

ووجه قولهما: أنَّ إيجاب الوَصِيَّةِ في البيتِ تَمَاوَلَ مِلْكَ المُوصِي على الاحتمالِ؛ لأنَّ الحالَ مُتردَّدٌ وَقْتَ الإيصاءِ بينَ أنْ يَفْعَ هذا لبيتُ في نَصِيبه، وبين أنْ يَفْعَ هذا لبيتُ في نَصِيبه، وبين أنْ يَقْعَ هذا لبيتُ في نَصِيبِه، وبين أنْ يَقَعَ في نَصِيبٍ شريكِه، فيتوقَّفُ خُكَمُ الوَصِيَّةِ على القِسمةِ ، فيَكُونُ ذلكَ وَصِيَّةً اللهُ يَسْتَقِرُّ مِلْكُ بالقِسمةِ ، لأنَّ مِلْكَ المُوصِي على اعتدرِ القِسمةِ هوَ المِلْكُ التَّامُ الكَاملُ المُنتقعُ به ؛ لأنَّ الانتفاع بالمُشَاعِ قاصِرٌ

والظَّاهِرُ أَنَّ المُوصِيّ قَصَدَ الإيصاءَ بالمِلْكِ الكاملِ التفاعُه، فصارَ كالَّ المُّوصِيّ قالَ: هذا البيتُ لَفُلادٍ إِنْ وقَعَ في قِسُمي، وإنْ لَمْ يَقَعْ [في قِسْمي] " فله

<sup>(</sup>١) - وقع في الأصل، اليمنكه!) والمثبت من الدا، والفلايا، والفها، والاماه، والراء.

 <sup>(</sup>٧) ما بين المعقرفتين (يادة من الله ، والغه ،

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوفتين: ريادة من: ١٥١٤، والغ٤، والف٢١، والم٤، وار١.

كَ إِذَا أَرْضَىٰ بِمِلْكِ الْعَيْرِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ، ثُمَّ إِذَا افْتَسَمُوهَا وَوَقَعَ الْبَيْتُ فِي نَصِيبِ (١) صَاحِبِهِ لَهُ مِثْلُ ذَرْعِ نِصْعبِ الْبَيْتِ تَنْفِيدًا لِلْرَصِيَّةِ فِي بَدَلِ الْمُوصَىٰ بِهِ نَصِيبٍ (١) صَاحِبِهِ لَهُ مِثْلُ ذَرْعِ نِصْعبِ الْبَيْتِ تَنْفِيدًا لِلْرَصِيَّةِ فِي بَدَلِ الْمُوصَىٰ بِهِ عَلَيْ دَلَكَ، ولؤ أَنّه أَفْصَحَ بِذَلَكَ إِدَاكَ إِدَاهُ مِثْلُ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقَعُ فِي قِسْمِهُ (١)، مِنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَقَعُ فِي قِسْمِهُ (١)، وَكَدَ هُنَا.

تحقيقُه: أنَّ القِسمةَ إِفرازٌ وتَعْسِ للمِلْكِ أَينَم وُحِدَتْ، إلَّا أنَّ معنى المُبادَلَةِ عِي الأشياءِ المُتعاوِنةِ عَالِبٌ، والأجراءُ هاهنا مُتعاوِنةٌ، فاخْتِيحَ إلى القضاءِ، أو الرصا لِيُلْحَقَ بِما لَا يَتَعاوَتُ أَجزاؤُه، ومَمَّ أُلحِقَ بِدلكَ بالتَّراصي، أو القضاءِ الَّدي هوَ واجِتُ لِيلِحَق بِما لاَ يَتَعاوَتُ أَجزاؤُه، ومَمَّ أُلحِقَ بِدلكَ بالتَّراصي، أو القضاءِ الَّدي هوَ واجِتُ لَصُورِرةِ نكميلِ المتععةِ ؛ يَقِيَ في دلكَ شُنهةُ المُبادِنةِ، فؤجَبَ العملُ بالشَّبهةِ فيم يُحتَصُّ بالشَّهةِ لا عيرَ، وهوَ بيعُ لمُراحةِ حنَّىٰ لَمْ تكُنْ له أنْ يَبِيعَه مُرابحةً ،

ولَمَّا كَانَ أَصْلُ القِسمةِ إِفْرازَ ؛ صرَ البيتُ عَبْنَ حَقِّ المُوصَىٰ به إذا وَقَعَ في نَصِيبِ ؛ لَمُوصِي ، فيَجِبُ إنهاذُ الوَصِيَّةِ إنه ١٥٢١ إفي ذلكَ ، وإذا لَمْ يَقَعْ في نَصِيبِه ؛ صارَ عبرُ حَقَّه ، فيَجِبُ له مِثْل ذُرْعالِ السِتِ حفًّا له مِمَّا وَقَعَ في نَصِيبِ المُوصِي ، لأنَّ مِثْلَ ذُرْعالِ السِتِ حفًّا له مِمَّا وَقَعَ في نَصِيبِ المُوصِي ، لأنَّ مِثْلَ ذُرْعالِ السِتِ حفًّا له مِمَّا وَقَعَ في نَصِيبِ المُوصِي ، لأنَّ مِثْلَ ذُرْعالِ السِتِ عَوَضُ ، البيتِ ،

أَوْ لأَنَّ مُرادَ المُوصِي مِنَ الوَصِيَّةِ بالبيتِ المُشْتَرَكِ بِهَ وَسِ صَاحِهِ: التَّقدِيرُ لَذُوعَنِه عَنى أَنْ يَكُونَ للمُوصَى له مِن مِلْكِه ذَلَثَ القدرُ تَحْصِيلًا لمقصودِه، وهوَ نَعْنَدُ الوصيَّةِ ﴾ لأَنَّ مقصودَه لَا يَخْصُلُ إذا أُرِيدَ به التَّمْنِيكُ بَعَيْه ﴾ لأَنَّه ربَّما يَقَعُ بعدَ القسمةِ في تَصِيبِ المُوصِي يَتعيُّنُ البيتُ في تَصِيبِ المُوصِي يَتعيُّنُ البيتُ لينفيلِ الوَصِيَّةِ ﴾ لأَنْ موجودِ معنى التَّقديرِ و بتملكِ بعَيْهِ خَمِيعًا

وإدا وقعَ في تَصِيبِ صاحبِه، بَجِتُ مِثْل ذُرْعانِه؛ لإمكانِ معمىٰ النَّقديرِ.

 <sup>(</sup>١) راد بعده هي (ط): ١١ لموصي تنقد الوصية في عير الموصى به رهو نصف الب وإن وقع في نصمت

<sup>(</sup>٢) وقع في الأصل: فاقسمة دلت؛ والمثبت من "٥، وفقالا، وفقا"، وفاع، وقام، وقراء،

عِنْدَ فَوَاتِهِ كَالْجَارِيَةِ الْمُوصَىٰ بِهَا إِذَا قُتِلَتْ خَطَأَ تَنْفُذُ الْوَصِيَّةُ فِي بَدَلِهَا ، بِخِلَاف مَا إِذَا بِيعَ الْعَبْدُ الْمُوصَىٰ بِهِ حَيْثُ لَا تَتَعَلَّقُ الْوَصِيَّةُ بِثَمَنِهِ ، .......

وتَعذَّرَ النمليكُ عَيْنِه ، أَوْ لأنَّ المُوّْصِيَ أَرادَ بَدِكْرِ السِتِ النقديرَ به على اعتبارِ إحدى الحهتَيْنِ ، وهيَ فيما إذا وَقعَ الستُ في تَصِيبِ شريكِه ، والتَّميبُ بعَيْنِه على اعتبارِ الجهةِ الأُخرى ، وهيَ فيما إذا وقعَ في تَصِيبِه .

كما إذا عَنَّى عَتَاقَ الولدِ وطلاقَ المرأةِ بِأُوَّلِ وَلَدِ تَلِدُه الأَمَةُ ، فَعَالَ : إذا وَلَدَ أَمْتِى أَوَلَ وَلَدٍ تَلِدُه الأَمْةُ ، فَعَالَ : إذا وَلَدِ أَمْتِى أَوْلَ ولدٍ ؛ فَهْوَ حُرُّ وأنتِ طالِقٌ ، تكُولُ المرادُ في حزاءِ الطَّلاقِ مُطْلَقَ الولدِ يَصْلُحُ حَتَّى تُطَلَقَ المراةُ مولادةِ الوَلدِ يَصْلُحُ حَتَّى تُطَلَقَ المولدِ يَصْلُحُ حَزاءً للطَّلاقِ ، وفي جراءِ العِنْقِ يَكُولُ المرادُ ولدًا حبًّا ؛ لأنَّ المَيِّتَ لَسَ مَحَلُ طَوْقًا وَلَدَتْ حيًّا يَعِيْقُ الحَيْ عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةً ﴿ اللهِ حِلالًا لَهِ مَتَّى إذا ولَدَتْ مِنَ ، ثُمَّ ولدَتْ حيًّا يَعِيْقُ الحَيْ عَندَ أَبِي حَنِيفَةً ﴿ وَلا مَالِهُ عَلَى المَالِقُ عَلَى المَالِقُ اللّهِ عَنْ المَحْلُقُ اللّهِ حِلالًا لَهُ وَقَدْ عُرِفَ في المحتلف ﴾ (١٠) .

ثُمَّ إذا وَمِعَ البيتُ مِي إِمْرَهُ رَمِهِ عِيرِ لَمُوصِي، و لِدَارُ مِنْةُ فِرَاعِ، والبَيتُ منها عشرةُ أَدرُع، يُقْسَمُ نَصِيتُ المُوصِي، وهوَ خمسونَ فِرَاعًا بينَ المُوصَى له والوَرَثةِ على عشرةِ أَسْهُم، عندَ مُحمَّدٍ عَيْدٍ، تسعةُ أسهُم منه لِيورَثةِ، وسَهُمٌ للمُوصَى له ؟ لأنَّه يُجْعَلُ كُلُّ حمسةِ أَدْرُعٍ سَهْمًا، وخمسةُ أَدْرِعٍ نِصْفُ البيتِ، وهوَ للمُوصَى له ؟ لأنَّه يُجْعَلُ كُلُّ حمسةِ أَدْرُعٍ سَهْمًا، وخمسةُ أَذْرِعٍ نِصْفُ البيتِ، وهوَ للمُوصَى له ، والياقي مِن يصْفِ الذَّارِ، وهوَ خمسةٌ وأربعونَ ذراعًا للورثةِ

وعدهما يُقْسَمُ نَصِيبُ المُوصِي بِينَ مَمُوصَى له والوَرَثةِ على أحدَ عشرَ سَهْمًا ؛ فالمُوصَى له يَضُرِبُ بالعَشرةِ ، والوَرَثةُ بخمسةٍ وأربعونَ ، فيُجْعَلُ كُلُّ خمسةٍ سَهْمًا ، فالمُوصَى له يَضُرِبُ بالعَشرةِ ، والوَرَثةُ بخمسةٍ وأربعونَ ، فيُجْعَلُ كُلُّ خمسةٍ سَهْمًا ، فيصِيرُ أحدَ عشرَ سَهْمًا ، للمُوصَى له سَهْمانِ ، ولِلوَرَثةِ نسعةُ أسهمٍ . كدا قالَ فحرُ الإسلامِ البَرُدُويُ وغيرُه على في الشرحِ الجامع الصَّغيرِ الله .

<sup>(</sup>١) ومحتلف الرواية الأبي الليث السعرقندي [ص/ ١٠٨٨ ، ١٠٨١].

## إِنَّ الْوَصِيَّةَ تَبْطُلُ بِالْإِقْدَامِ عَلَى الْبَيْعِ عَلَىٰ مَا بَيَّنَّاهُ وَلَا تَبْطُلُ بِالْقِسْمَةِ٠

بيانُه: أنَّ الإيجابَ لَمَّا صَحَّ ، وهوَ مُتاوِلٌ للبيتِ ، وهوَ عشرةُ أَذَرُعٍ مِنَ الدَّارِ ، وإذا وَقَعْتِ العشرةُ من المِئْةِ ؛ تَبقَى تسعونَ بينَ الشريكَيْنِ ، لكلَّ واحدٍ منهما خمسةُ وأربعونَ ، فيَكُونُ خمسةٌ وأربعونَ لورَثةِ المُوصِي ، وعشرةُ لمُوصَى له ، ، ف صُمَّتُ الله خمسة وأربعينَ يَصِيرُ خمسة وخمسينَ ، فيُجْعَلُ كُلُّ حمسة منهما ، فيَصِيرُ أحد عشرَ سَهُمًا ، فيَصِيرُ أحد عشرَ سَهُمًا ، وهذا بيانُ كلامِهم .

رلنا فيه مَظَرٌ؛ لأنَّه على هذا النقديرِ: كَانَ يَشَعِي أَنَّ يَكُونَ نَصِيبُ شريثِ النُوصِي خمسةً وَأَرْبِعِينَ فِراعًا، فَيَنْقُصُ إِذْنَ مِن نَصِيبِه خمسةً أَذْرُعٍ؛ لأنَّ نَصِيته مَلْ جَمِيعِ الدَّارِ خمسونَ دِراعًا كاملًا، وقد نَقَصَ لخمسةً ('')، فكا يَجُوزُ؛ لأنَّه حبيدٍ يَلزَمُ تَملِيكُ المُوصِي مِلْثِ شريكِه، فليسَ له ذلكَ.

وأيضًا (٢) إذا كانَ للمُوصَىٰ له سَهْمانِ منَ (٢ ٤٥٠٤) أحدَ عشرَ ؛ يَنقُصُ نَصِيبُه لَا مَالَةً وَالْفَلَ اللهُ وَمَن اللهُ مَنْ أحدَ عشرَ ؛ وأيضًا يَزْدَادُ حَقَّ الوَرَثَةِ مِحالةً ولأنَّ سَهْمَ واللهَ وأيضًا يَزْدَادُ حَقَّ الوَرَثَةِ الصَّاسَهُمِ والأنَّ لهم ما وراءَ قَدْرِ الستِ منْ نَصِيبِ المُوصِي ، وتصِيبُه خمسونَ ذراعًا ، ونُبِع للمُوصَى له عشرةٌ مِنْ نَصِيبِه ، فَبَقِيَ أَربِعُونَ ، وهُمْ أَحَذُوا خمسةً أُخرى .

وقالَ بعضُ المشايخِ ﴿ لَهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ وَصِيبُ المُوصِى بينَ المُوصَىٰ له والوَرَثةِ على خمسةِ أَشْهُم، عندَهما فالعشرةُ أَذْرُعِ للمُوصَىٰ له، والأربعونَ ذِراعًا للورثةِ ، فيُخعَلُ كُلُّ عشرةٍ سَهْمٌ ، وهذه القسمةُ أصحُ عندي.

قولُه: (الْإِنَّ الْوَصِيَّةَ تَبْطُلُ بِالْإِقْدَامِ عَلَىٰ الْنَبْعِ عَلَىٰ مَ بَيْنَاهُ)، إشارةٌ إلى ما ذَكرَ قبلَ بابِ ابوَصِيَّةِ بِثُلُثِ المابِ عندَ قَوْله: (وَإِذَا ضَرَّحَ [٨، ٢٥ ٤ م] بِالرَّجُوعِ، أَقَ فَعَلَ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ الرَّجُوعِ؛ كَانَ رُجُوعًا).

 <sup>(</sup>١) وقع في الأصل (الحمس)، والمثبت عن، قدال، والفائد، والفائد، والمه، والراء.

<sup>(</sup>٣) وقع في الأصل «أيضه، والمثبت من؛ الذا، والعالا؛، والإعا، والماء والماء، والراء

وَلَهُمَا أَنَّهُ أَوْصَىٰ مِمَا يَسْتَقِرُ مِلْكُهُ فِيهِ بِالْقِسْمَةِ، لِأَنَّ الطَّاهِرَ أَنَّهُ بِقَصْدِ الْإِيصَاءِ بِمِلْكِ مُنْتَفَع بِهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَذَلِكَ يَكُونُ بِالْقِسْمَةِ، لِأَنَّ الإِنْتِهَاعُ بِالْمُشَاعِ قَاصِرٌ وَقَدْ اسْتَقَرَ مِلْكُهُ فِي جَمِيعِ الْنَيْتِ إِذَا وَقَعَ فِي نَصِيبِهِ فَسَنَّفُلُ الْوَصِيَّةُ بِالْمُشَاعِ قَاصِرٌ وَقَدْ اسْتَقَرَ مِلْكُهُ فِي جَمِيعِ النَيْتِ إِذَا وَقَعَ فِي نَصِيبِهِ فَسَنُفُلُ الوَصِيَّةُ بِالْمُشَاعِ قَاصِرٌ وَقَدْ الْمُتَادَلَةِ فِي هَذِهِ الْقِسْمَةِ تَابِعٌ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ الْإِفْرَازُ تَكُمِيلًا فِيهِ، وعلى ١٨٥١هـ عُنِبَارِ الْإِفْرَازِ بَصِيرً كَأَنَ لِلْمُنْفَعَةِ وَلِهَذَا يُعْتِبَرُ عَلَى الْقِسْمَةِ فِيهِ، وعلى ١٨٥١هـ عُنِبَارِ الْإِفْرَازِ بَصِيرً كَأَنَّ الْبَيْتَ مِلْكُهُ مِنْ الإِبْتِدَاءِ.

وَإِنْ وَقَعَ هِي نَصِيبِ الْآحَرِ تَنْفُذُ فِي قَدْرِ ذُرْعَانِ جَمِيعِهِ مِمَّا وَقَعَ فِي نَصِيبِهِ ، إمَّا ؛ لأنه عِوْضُهُ كَمَا ذَكُونَاهُ ، ولأن مُرَادَ الْمُوصِي مِنْ ذِكْرِ الْبَيْتِ الشَّفْدِيرُ بِهِ تَحْصِيلًا لِمَقْصُودِهِ مَا أَمْكُنَ ، إلّا أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ الْنَيْتُ إِذَا وَقَعَ فِي نَصِيبِهِ النَّقَدِيرُ بِهِ تَحْصِيلًا المَقْدِيرِ وَالتَّمْلِيكِ ، وَإِنْ وَقَعَ فِي نَصِيبِ الْآحَرِ عَمِلْنَا جَمْعًا بَيْنَ الْجِهَنَيْنِ التَّقْدِيرِ وَالتَّمْلِيكِ ، وَإِنْ وَقَعَ فِي نَصِيبِ الْآحَرِ عَمِلْنَا بِالشَّقْدِيرِ ، أَوْ لِأَنَّهُ أَرَادَ التَّقْدِيرِ عَلَى اعْبَارِ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَالتَّمْلِيكَ يِعَيْنِهِ عَلَى اعْبَارِ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ وَالتَّمْلِيكَ يِعَيْنِهِ عَلَى اعْبَارِ لُوجْهِ الْآخَرِ ، كَمَا إِذَا عَنَّقَ عِنْقَ الْوَلَدِ وَطَلَاقَ الْمَرْأَةِ بِأَوَّلِ وَلَدٍ تَلِدُهُ أَمَنُهُ ، الْتَعْرِ الْمُوصِي وَالدَّالُ مِائَةُ ذِرَاعِ وَالْبَيْتُ عَشَرَةُ أَذْرُعِ يُقْتَمُ نَصِيبُهُ بَيْنَ فَي الْمِنْ فَي وَلَدْ حَيِّ ثُمَّ إِذَا وَقَعَ الْبَيْتُ فِي الْمِي وَلَدِ عَلَيْ الْمُؤْتِي وَلَدْ حَيِّ ثُمَا إِذَا مِنْ أَوْلَدِ وَفِي الْعِنْقِ وَلَدْ حَيِّ ثُمَّ إِذَا وَقَعَ الْبَيْتُ فِي الْمُوسِي وَالدَّالُ مِائَةُ ذِرَاعِ وَالْبَيْثُ عَشَرَةُ أَذْرُعِ يُقْتَمُ نَصِيبُهُ بَيْنَ عَشَرَةُ أَذْرُعِ يُقْتَمُ نَصِيبُهُ بَيْنَ فَي الْمَوْمِي وَالدَّارُ مِائَةُ ذِرَاعٍ وَالْبَيْثُ عَشَرَةُ أَذْرُعٍ يُقْتَمُ نَصِيبُهُ بَيْنَ

قولُه: (الْأَنَّهُ عِوَصُهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ) ، إشارةٌ إلى [قَوْلِه: (تَنْفُذُ] ١٠ الْوَصِيَّةُ فِي مَدَلِهَا).

<sup>(</sup>١) وقع في الأصل! التنفذا، والعشب من الله، والقالة، والغ، والم، والم، والرا

اللهوضى لَهُ وَبَيْنَ الْوَرَقِهِ عَلَى عَشَرَةِ أَسْهُمٍ: بَسْعَةٌ مِنْهَا لِلْوَرَقَةِ وَسَهُمُ لِلْمُوصَى لَهُ بِخَمْسَةِ أَذْرُعٍ نِصْفِ الْبَيْتِ وَهُمْ يِنِصْفِ النَّيْتِ وَهُمْ يِنِصْفِ النَّيْتِ وَهُمْ يَنِصْفِ النَّيْتِ وَهُمْ يَنِصْفِ النَّيْتِ وَهُمْ يَنِصْفِ النَّيْتِ وَهُمْ يَنِصْفِ النَّيْتِ وَهُوَ حَمْسَةُ وَأَرْبَعُونَ فَيُحْعَلُ كُلُّ خَمْسَةٍ سَهُمّا فَيَصِيرُ عَشَرَةً ، وَالْ وَعِنْدُهُمَا يُقْسَمُ عَلَى أَحَدَ عَشَرَ سَهُمّا لِأَنَّ الْمُوصَى لَهُ يَصْرِبُ بِالْعَشَرَةِ وَهُمْ يَحْمَتُهُ وَأَرْبَعِينَ فَتَصِيرُ السَّهَامُ أَحَدَ عَشَرَ لِلْمُوصَى لَهُ سَهْمَانِ وَلَهُمْ بَسْعَةً ، وَلَوْ يَحْمَتُهُ وَأَرْبَعِينَ فَتَصِيرُ السَّهَامُ أَحَدَ عَشَرَ لِلْمُوصَى لَهُ سَهْمَانِ وَلَهُمْ بَسْعَةً ، وَلَوْ يَحْمَتُهُ وَأَرْبَعِينَ فَتَصِيرُ السَّهَامُ أَحَدَ عَشَرَ لِلْمُوصَى لَهُ سَهْمَانِ وَلَهُمْ بَسْعَةً ، وَلَوْ يَعْمَلُ الْوَصِيَةِ إِقْرَارٌ ، قِيلَ : هُو عَلَى الْحِلَافِ ، وَفِيلَ لَا خِلَافَ فِيهِ لِمُحَمَّلِهِ وَلَهُمْ بَسْعَةً ، وَلَوْ كَانُ مَكَانَ الْوَصِيَةِ إِقْرَارٌ ، قِيلَ : هُو عَلَى الْحِلَافِ ، وَفِيلَ لَا خِلَافَ فِيهِ لِمُحَمَّلِهِ وَلَى الْمُحَمَّلِهِ ، وَفِيلَ لَا خِلَافَ فِيهِ لِمُحَمَّلِهِ وَلَاللهُ وَلَهُمْ بَسُعَةً اللهُ الْمُوسَى اللهُ عَلَى الْعَلَافِ ، وَفِيلَ لَا خِلَافَ فِيهِ لِمُحَمَّلِهِ .

وَ لَفَرْقُ لَهُ أَنَّ الْإِقْرَارَ بِمِلْكِ الْغَيْرِ صَحِيعٌ ، حَنَّى إِنَّ مَنْ أَقَرَّ بِمِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِهِ ثُمَّ مَلَكَهُ يُؤْمَرُ بِالتَّسْلِيمِ إِلَى الْمُقَرَّ لَهُ ، وَالْوَصِيَّةُ بِمِلْكِ الْغَيْرِ لَا تَصِحُ ، حَتَّىٰ يُوْ مَلَكَهُ بِوَجْهٍ مِنْ الْوُجُوهِ ثُمَّ مَاتَ لَا تَصِحُ رَصِيَّتُهُ وَلَا تَنْهُذُ .

تولُه: (وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْوَصِيَةِ إِقْرَارٌ ، قِبِلَ: هُوَ عَلَىٰ لُجِلَافِ) ، يَغْنِي: لَوْ كَنَ اللَّارُ بِينَ شريكَيْنِ ، فَأَقَرِ (١) أَحَدُهما ببيتِ بعَيْنِه لواحدٍ ، فَتُفْسَمُ الدَّارُ أَوَلًا ، فَإِنْ وَقَعَ الدَّارُ فَي نَصِبِ الشَّقِرُ ؛ تُسَلَّمُ إلى المُقَرَّ له ، وإنْ وَقَعَ في نَصِبِ الشَّريثِ ؛ يَصْرِبُ النَّقَرُ له فيما وَقَعَ في يدِ المُقِرَّ بمِثْلِ دَرْعِ البيتِ ، وكدلكَ لَوْ أَقَرَّ بطريقِ أَو حائطٍ معلومٍ ، كدا في اللَّهَاملِ » .

وعندَ مُحمَّدٍ ﷺ: يَصُرِبُ المُقَرُّ له بيصْفِ ذِراعِ البيتِ،

وقيل: لَا خِلافَ مِي مسألةِ الإقرارِ ، بَلْ قولُ مُحمَّدِ مِيه كفولِهما ، فَجَعلَ فَخُرُ الإسلامِ فِي الشرح الجامع الصَّغيرِ » عَدَمَ الخلافِ هوَ الأصحَّ ؛ لأنَّ مَنْ أَقَرَّ بما لَا بَنْلِكُه ، ثُمَّ مَلَكَه صحَّ بِحلافِ الوَصِيَّةِ ؛ لأنَّ مَنْ أَوْصَى بما لَا يَمْلِكُه ، ثُمَّ مَلَكه بوجهِ مِنَ الوحوهِ ؛ لَا تَنْفُذُ وَصِيَّتُه فيه .

<sup>(</sup>١). وقع في الأصل " العاقرارة، والمثبث من، الله، والفائد، والعالا، والعائد، والما، والرا

قَلَ: وَمَنْ أَوْضَىٰ مِنْ مَانِ رَجُلِ لِآخَرَ بِأَلْفِ بِعَنِيهِ، فَأَجَازَ صَاحِبُ الْمَالِ
بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي، فَإِنْ دَفَعَهُ وَ فَهُو جَائِرٌ، وَلَهُ أَنْ يَمْنَعُ وَ لِأَنَّ مَنَعُ وَلِمَا لَبَرُعٌ بِمَالِ
الْغَيْرِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَىٰ إِجَازَتِهِ، وَإِدَا أَجَازَ يَكُونُ تَبُرُّعَ مِنْهُ أَيْصًا فَلَهُ أَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ
الْغَيْرِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَىٰ إِجَازَتِهِ، وَإِدَا أَجَازَ يَكُونُ تَبُرُّعَ مِنْهُ أَيْصًا فَلَهُ أَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ
الْغَيْرِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَىٰ إِجَازَتِهِ، وَإِدَا أَجَازَ يَكُونُ تَبُرُّعَ مِنْهُ أَيْصًا فَلَهُ أَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ
التَّسُلِيمِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَوْصَىٰ بِالزِّيَادَةِ عَلَىٰ النَّلُثِ وَأَخَازَتُ الْوَرَثَةُ لِأَنَّ الْوَصِيَّةُ
التَّسُلِيمِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَوْصَىٰ بِالزِّيَادَةِ عَلَىٰ النَّلُثِ وَأَخَازَتُ الْوَرَثَةُ لِأَنَّ الْوَصِيَّةُ
التَّسُلِيمِ، وَالإَمْتِنَاعِ لِحَقِّ الْوَرَثَةُ لِأَنَّ الْوَصِيَّةُ
فِي مَخْرَجِهَا صَحِيحَةً لِمُصَادِفَتِهَا مِلْكَ تَمْسِهِ وَالإِمْتِنَاعِ لِحَقِّ الْوَرَثَةِ، فَإِدَا أَعْوَلَهُ مَنْ مَنْ فَلَا مِنْ عَلَى الْفَلِيمِ وَالْمُوسِي .

أَخَازُوهَا سَقَطَ حَقَّهُمْ فَنَقَدُ مِنْ جِهَةِ الْمُوصِي .

قَالَ: وَإِذَا اقْتَسَمَ الِابْنَانِ ثَرِكَةَ الْأَبَ أَلْفًا ، ثُمَّ أَقَرَّ أَخَدُهُمَا لِرَجُلِ أَنَّ الْأَت أَوْضَىٰ لَهُ بِثُلُثِ مَالِهِ ؛ فَإِنَّ الْمُقِرَّ بُعْطِيهِ ثُلَّتْ مَا فِي يَدِهِ وَهَدَا اسْتِحْسَانٌ وَالْقِيَاسُ

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ مِنْ مَالِ رَحُلِ لِآخَرِ بِأَلْفِ بِعَيْدِهِ، فَأَجَازَ صَاحِبُ الْمَالِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي، فَإِنْ دَفَعَهُ، فَهُو جَائِزٌ، وَلَهُ أَنْ يَمْنَعُ)، أَيْ: قالَ في «البجامع الصَّغيرِ» (۱) ، وذلك لأنَّ العَفْدَ الموقوفَ إذا لَحِقَتُه الإحارةُ صارَ مُصافًا إلى المُجِيزِ، فإدا أُصِيفَ إليه صارَ دلكَ هِبةٌ منه، والهِبةُ لا تَتِمُّ إلا بالتَّسليم، فإنْ مَنْعُه بعدَ الإجازةِ كانَ له ذلك ؛ لأنَّه تَبَرُعٌ ، بحلافِ مَنْ أَرْصَى بأكثرَ مِنَ النَّنُثِ، فأَحازَتِ الوَرثةُ ، حيثُ يَجُوزُ بغيرِ تسليم ؛ لأنَّ الوَصِيَّةَ في مَخْرَجِها صحيحةً ؛ لأنَّ تَصرُّفُ في مالِ نفيه، إلّا أنَّ مَعلَّى حَلَّ الْوَرثةِ بمالِه كانَ مايعًا للتَّفاذِ في الزَّيادةِ على الثَّلْثِ، عَلَمَا أَحازُوا سَقَطَ حَقَّهِم فَتَقَدتُ وَصِيَّتُه في مالِه، كأنْ لا وارتَ له أصلاً وقدْ مرَّ في أوائلِ كتابِ الوصايا: أنَّ كُلَّ ما جازَ بإجزةِ الوَرثةِ يَتَمَلَّكُه المُجازُ له مِنْ قَبَل المُوصِي عَنْدُنا خِلاقَ لِلشَّافِعِيُّ عَلَيْهُ.

قُولُهُ ۚ (قَالَ ۚ وَإِذَا اقْنَسَمَ الإِبْنَانِ تَرِكَةَ الْأَبِ أَلْفًا ، ثُمَّ أَقَرَّ أَحَدُّهُمَا لِرَجُلِ أَنَ الْأَبَ أَوْضَى لَهُ بِتُلُثِ مَالِهِ ؛ فَإِنَّ الْمُقِرَّ بُعْطِيهِ تُلُّكَ مَا فِي يَدِهِ) ، أَيِّ: قَالَ في االجامعِ

<sup>(</sup>١) ينظر: ١١سجامع الصعير/مع لناقع الكبير، [ص/ ٢٣٥].

أَنْ يُغْطِيّهُ يَصْفَ مَا فِي يَدِهِ وَهُوَ قَوْلُ زُفَرَ لِأَنَّ إِقْرَارَهُ بِالنَّلُثِ لَهُ تَضَمَّنَ إِفْرَارَهُ بِشُدَوَاتِهِ إِيَّاهُ، وَالتَّسُوِيَةُ فِي إعْطَاءِ النَّصْفِ لِيَبْقَىٰ لَهُ النِّصْفُ. [٢٩٠/د]

وَجُهُ الإسْتِحْسَانِ أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ بِثُلْثِ شَائِعٍ فِي النَّرِكَةِ وَهِيَ فِي أَيْدِيهِمَا فَتَكُونُ مُقِرًّا بِثُلُثِ مَا فِي يَدِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِدَيْنِ لِغَيْرِهِ فِأَنَّ الدَّيْنَ مُقَدَّمٌ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ مَا فِي يَدِهِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا أَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِدَيْنِ لِغَيْرِهِ فِأَنَّ الدَّيْنَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ، أَمَّ الْمُوصَى لَهُ بِالتَّلْثِ شَرِيكُ عَلَى الْمِيرَاثِ فَيَكُولُ مُقِرًّا بِتَقْدِيمِهِ فَيُقَدَّمُ عَنَيْهِ، أَمَّ الْمُوصَى لَهُ بِالتَّلْثِ شَرِيكُ لُوارِثِ فَلَا يُسَلَّمُ لِلْوَرَفَةِ مِثْلَاهُ، وَلِأَنَّةُ لَوْ أَحَدَ مِنْهُ نِصْفَ لُوارِثِ فَلَا يُسَلَّمُ لَهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُسَلَّمَ لِلْوَرَفَةِ مِثْلَاهُ، وَلِأَنَّةً لَوْ أَحَدَ مِنْهُ نِصْفَ لَا فِي يَدِهِ فَيَصِيرُ نِصْفَ لَا فِي يَدِهِ فَيَصِيرُ نِصْفَ لَا فِي يَدِهِ فَيَعِيرُ لِمِنْ لِصْفَ لَوْرَفَةٍ فَيْرَادُ عَلَى الثَّلُثِ.

📽 غاية البيان 🕵

[+/10/0] الصَّغيرِ ».

وصورتُها في أصلِ [٢٩٦/٠] ((الجامع الصَّغيرِ): (مُحمَّدٌ عَنْ يَغَفُوبَ عَنْ أَبِي خَيْمَةَ ﷺ: (مُحمَّدٌ عَنْ يَغَفُوبَ عَنْ أَبِي خَيْمَةَ ﷺ: في الرَّجُو بَمُوتُ ويَتُرُكُ الفَيْنِ ووارِثَيْنِ ، فأحَذَ كلَّ واحدٍ مِنَ الوارِثَيْنِ أَلْهَا ، ثُمَّ غَابَ أحدُهم ، فأفَرَّ الحاضِرُ لِرَجُلٍ أَنَّ المَيِّتَ أَوْصَىٰ له بالثَّلُثِ ، قالَ: بالخُذُ منه ثُلُثَ ما في يَدِه (١٠).

قالُوا: وهذا استحسانٌ ، وكانَ القِياسُ ــ وهو قولُ زُفَرَ ــ: أَنْ يَأْحُذَ نِصْفَ مَا في يَدِه ،

قَالَ فِي قَالَتَقرِيبِ»: "وقَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي: سَمَعْتُ ابنَ آبِي عمرانَ يَقُولُ: سَمَعْتُ ابنَ سَمَاعةَ يَرْوِي عنْ أبي يوسُفَ فِي أَنَّه بِأَخُذُ مِنَ المُقِرِّ يصْفَ ما في بده، وكذلك رَوَى الحَسَنُ عنْ زُفْرَ فِي وَهُوَ انقِياسُ؛ لأنَّ في زَعْمِ المُقِرَّ: أنَّ المالُ بينهم أثلاثًا، ونصيبُ المُوصَى له ونصيبُ كُلِّ واحدٍ مِنَ الابتَيْنِ سَواءً، فدمًّا الكَرَ أحدُهما، أو غابَ؛ حُعِلَ كأنَّ نَصِيبَه لَمْ يَكُنْ، فيقُسَمُ النافي نِصْفَيْنِ بيسهم؛

<sup>(</sup>١) ينظر: المصدر السابق [ص/٧٣/ ٥٢٤] -

قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى لِرَجُلِ بِجَارِيَةِ، فَوَلَدَتْ بِعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَلَدَا، وَكِلَاهُمَا يَخْرُجَانِ مِنَ التَّلُثِ؛ فَهُمَا لِلْمُوصَى لَهُ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ دَخَلَتْ فِي الْوَصِيَّةِ وَكِلَاهُمَا يَخْرُجَانِ مِنَ التَّلُثِ؛ فَهُمَا لِلْمُوصَى لَهُ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ دَخَلَتْ فِي الْوَصِيَّةِ وَالتَّرِكَةُ قَتْلَهَا أَصَالَةً وَالْوَلَدُ تَتَمَّا حِينَ كَانَ مُتَّصِلًا بِالْأُمِّ، فَإِذَا وَلَدَتْ قَبْلَ الْفِيسَمَةِ وَالتَّرِكَةُ قَتْلَهَا أَصَالَةً وَالْوَلَدُ تَتَمَّا حِينَ كَانَ مُتَّصِلًا بِالْأُمِّ، فَإِذَا وَلَدَتْ قَبْلُ الْفِيسَمَةِ وَالتَّرِكَةُ قَتْلَهَا مُنْفَاةً عَلَى مِنْكِ الْمَيِّتِ حَتَّى يُقْضَى بِهَا دُيُونَهُ دَحَلَ فِي الْوَصِيَّةِ فَيَكُونَانِ مُنْ اللهَ عَلَى مِنْكِ الْمَيِّتِ حَتَّى يُقْضَى بِهَا دُيُونَهُ دَحَلَ فِي الْوَصِيَّةِ فَيَكُونَانِ مِنْكَ الْمَيِّتِ حَتَّى يُقْضَى بِهَا دُيُونَهُ دَحَلَ فِي الْوَصِيَّةِ فَيَكُونَانِ مِنْكَ الْمَيِّتِ حَتَّى يُقْضَى بِهَا دُيُونَهُ دَحَلَ فِي الْوَصِيَّةِ فَيَكُونَانِ اللهُ مَنْ اللهَ عَلَى مِنْكِ الْمُنِيِّ حَتَى يُقْضَى بِهَا هُيُونَهُ دَحَلَ فِي الْوَصِيَّةِ فَيَكُونَانِ مِنْ اللهَ الْمُنْ اللهُ الل

لأنَّ تَصِيتهما سواءً.

أَلَا تَوَىٰ أَنَّه لو أَقَامَ البيعةَ ، والآخرُ غَائِبٌ ، فإنَّه يَأْخُذُ منه نِصْفَ مَا في يَدِه ، مكذا مذا. [كذا](١) قَالَ العقيةُ أبو اللَّيْثِ ﷺ في «شَرْجِه».

وجهُ الاستحسانِ: أنَّ لوَصِيَّةَ نَهَادُها مِنَ الثَّلُثِ، فلوْ أَخَذَ مه يَصْفَ م في يَنِه، مربَّما أَقَرَ الابنُ الآخرُ لِرَجُلِ آخرَ بمِشْلِ ذلكَ، فَيَاخُدُ يَصْفَ ما بَقِي، فَتَعِيرُ الوَصِيَّةُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلُثِ، وإذا كانَ يُؤدِّي إلى هذا؛ وَجَبَ اللَّا يُؤخَذَ إلَّا ثُلُثُ ما في يَدِه، وليسَ كالبَيَّة ؛ لأنَّ البَيْنَة تَجُوزُ عليهما حَمِيعًا، ولا يُؤدِّي إلى الزِّيادةِ على الثَّلثِ، ولأنَّ المُقِرَّ أَقَرَ له بحَقَّ شائِع في التَّرِكةِ نِصْفُه فيما في يدِه، ونِصْفُه فيما في يدِه الأَرْعُه أَكثرُ منْ ذلك؛ يلا المُوصَى له شريكُ الوارِثِ، لا يَسْلَمُ له شَيْءً إلاّ وأنْ يَسْلَمَ للوارِثِ ضِعْفُه.

وهذا بخِلاف ما لؤ أقرَّ أحدُ الابتَيْنِ بدَيْنٍ؛ فإنَّه يُقضَىٰ لَلمُقَرَّ له بكُلِّ الدَّيْنِ مِنْ مَصِيبِ المُقِرَّ؛ لأنَّ الدَّيْنَ بيسَ بحُرْءِ شائِع، بَلُ هوَ مُقَدَّمٌ على الميراثِ، ألا مَنْ مَصِيبِ المُقِرَّ؛ لأنَّ الدَّيْنَ بيسَ بحُرْءِ شائِع، بَلُ هوَ مُقَدَّمٌ على الميراثِ، ألا تَرَى أَنَّ نَصِيبَ الغائبِ يُجْعَلُ كالهالكِ، ولوْ كَانَ هالكًا كانَ حَقَّ المُوصَىٰ له في تُلُثُ الباقي، وحقَّ الغريم في كُلِّه، فكذلك في مسائيد،

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَوْضَىٰ لِرَجُلِ بِجَارِيَةِ، فَوَلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي وَلَدًا، وَكِلَاهُما يَخُرُجَانِ مِنَ النَّلُثِ؛ فَهُمَا لِلْمُوصَى لَهُ)، أَيْ: قَالَ القُدُّورِيُّ ﷺ في

<sup>(</sup>١) ما بين المعمونتين رياده من اللك والع، والدالك والمال والرا

لِلْمُوصِي لَهُ .

(وَإِنْ لَمْ يَخْرُحَا مِنْ الثَّلُثِ ضَرَبَ بِالثَّلُثِ وَأَحَذَ مَا يَخُصُّهُ مِنْهُمَا حَمِيعًا فِي قَوْلِ أَبِي يُوسُّفَ وَمُحَمَّدٍ.

المختصرِه، وتمامُه فيه: الوان لَمْ يَحْرِجا مِنَ الثَّلْثِ؛ ضرَبَ بالثَّنْثِ، فأخذ ما يحصُّه منهما جَمِيعا في قولِ أبي يوسُفَ (٢٩٧١هم) ومُحمَّدٍ ﴿ وَقَالَ أَبُو حَنِيقَةَ يَحْمُهُ ذَلَكَ مِنَ الأُمِّ، فإنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَخَذَ مِنَ الولدِ اللهُ .

وقالَ مُحمَّدٌ ﴿ فِي ﴿ الجامعِ الصَّغيرِ ﴾ : ﴿ عَنْ يَغْفُوبَ عَنْ أَسِي حَنِيفَةَ ﴿ اللهِ عَيْرُ ذَلَكَ ، وَحَلِيلَهُ مِنْةِ دَرَهُم ، وَلَا مَالَ لَهُ عَيْرُ ذَلَكَ ، وَخُلِي لِهُ مِنْ قَدْرُهُم ، وَلَا مَالَ لَهُ عَيْرُ ذَلَكَ ، وَأَرْضَىٰ لِرَجُلِ بِجارِيتِه ، ثُمَّ مَاتَ ، ثُمَّ وَلَدَتِ الجارِيةُ وَلَدًا بُساوِي ثلاثَ مِنْةٍ قَلَ القِسمة ؛ فللمُوصَىٰ له الجارِيةُ وثُلُثُ وَلَدِها . وقالَ أبو يوسُفَ ومُحمَّدٌ ﴿ القِسمة ؛ فللمُوصَىٰ له الجارِية ، وثُنُدُ وَلَدِها ، وإنْ كَانُوا اتْتَسَمُّوا وأَخَذَ الوَرَاثَةُ السَّتَ مِنْةِ ، فلمُوصَىٰ له ثُمُنا الجرية ، وثُنُدُ وَلَدِها ، وإنْ كَانُوا اتْتَسَمُّوا وأَخَذَ الوَرَاثَةُ السَّتَ مِنْةٍ ، والمُوصَىٰ له الجارِية ، ثُم وَلَدَتْ ؛ فالولدُ للمُوصَىٰ له الله الجارِية ، ثُم وَلَدَتْ ؛ فالولدُ للمُوصَىٰ له الله الخارِية ، ثُم وَلَدَتْ ؛ فالولدُ للمُوصَىٰ له الله الجارِية ، ثُم وَلَدَتْ ؛ فالولدُ للمُوصَىٰ له الله الخارِية ، ثُم وَلَدَتْ ؛ فالولدُ للمُوصَىٰ له المَالِي هما لفظُ أصلِ اللهامع الصَّغيرِ » .

وإنَّما كانَ الولدُ والأمُّ جَمِيعًا للمُوصَىٰ له [٥٠٥٥ه] إذا خرجَا منَ الثَّلُثِ ؛ لأنَّ مَا يَحْدُثُ مِنَ لنَّماءِ قَلَ القِسمةِ يَحْدُثُ على خُكْمِ مِلْك المُوصِي ؛ بدليلِ انَّه تُقصَى ما يَحْدُثُ مِنَ لنَّماءِ قَلَ القِسمةِ يَحْدُثُ على خُكْمِ مِلْك المُوصِي ؛ بدليلِ انَّه تُقصَى منه ديونُه ، وتَنْفُذُ وَصاياهُ ، فَتَنْفُذُ الوَصِيَّةُ بالنُّلُثِ فيهما جَمِيعًا في الأُمْ أَصالةً ، وفي الولدِ تَبَعًا ؛ لاتّصالِه بالأُمْ .

وإنْ لَمْ يَخرُجَ منَ النَّلُثِ ضَرَب للمُوصَىٰ له بالنَّلُث فيهما ، فيُعْطَىٰ له النَّلُثُ منهم جَمِيعاً من كُلِّ واحدٍ منهما نِصْفُ النَّلُثِ، وهذا قولُهما.

<sup>(</sup>١) ينظر: المختصر القُدُّورِيَّ [ص/٢٤٤]

<sup>(</sup>٢) ينظر: الملجامع الصغير أمع الناقع الكبير؟ [ص/ ٢٤].

وَقَالَ أَنُو حَيِيهَةَ : يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ الْأُمُّ، فَإِنْ فَصَلَ شَيْءٌ أَخَذَهُ مِنْ الْود) وَهِي اللّجَامِعِ الصَّغِيرِ اللّهَ عَيَّنَ صُورَةً وَقَالَ : رَحُلٌ لَهُ سِتُمِانَهِ دِرْهَمٍ وَأَمَةٌ نُسوي وَلِي اللّهَمِائَةِ دِرْهَمٍ وَأَمَةٌ نُسوي فَلَاثَمِائَةِ دِرْهَمٍ فَأَوْصَى بِالْجَارِيّةِ لِرَجُنِ ثُمَّ مَاتَ فَوَلَدَتْ وَلَدًا يُسَاوِي ثَلاَمَة وَلَمَا مَا فَاللّهُ مَا فَا فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مِنْ فَاللّهُ مَا فَوْلَلْكُ وَلَلْكُ مَا فَاللّهُ مُنْ فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مِنْ فَاللّهُ مَا فَا فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مُا فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مُنْ مُنْ فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مُواللّهُ مَا فَاللّهُ مُنْ فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مَا فَاللّهُ مُنْ فَا فَاللّهُ مُنْ مُنْ فَاللّهُ مُنْ مُنْ فَاللّهُ مُنْ مُنْفَا فَاللّهُ مَاللّهُ مُنْ فَا فَاللّهُ مُنْ فَاللّهُ مُنْ مُنْ ف

لَهُمَا مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْوَلَدَ دَخَلَ فِي الْوَصِيَّةِ تَنَعًا حَلَةَ الِاتِّصَالِ فَلَا يَخُرُخُ عَنْهَا بِالْإِنْفِصَالِ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْعِنْقِ فَتَنْفُذُ الْوَصِيَّةُ فِيهِمَا عَلَى السَّوَاءِ مِنْ عَبْر تَقُدِيمِ الْأُمِّ.

وعندَ أبي حَنِيفَةً ﷺ: يُؤحَدُ النَّئُكُ مِنَ الأُمُّ أُولًا ، فإنْ فَضَلَ شَيُءٌ مِنَ الْمُُّتُ يُؤخَذُ منَ الولدِ.

وجه تُولِهما: أنَّ الوَصِيَّة تَسْرِي إلى الرَّوائِدِ الحدثةِ قبلَ القِسمةِ بالإحمرِ الكونِ التَّرِكةِ باقية على حُكْمِ الميَّتِ، وإدا ثَنتَت السَّراية بالاتَصالِ صارَ كأنَّ الوَصِّة وقعَتْ بهما جَمِيعًا، وقيمتُهما مِثْلُ نِصْفِ المالِ، وثُلُثُ المالِ مِثْلُ ثُلُثَيْهما، فَمَ وَقَعَتْ بهما جَمِيعًا، وقيمتُهما مِثْلُ نِصْفِ المالِ، وثُلُثُ المالِ مِثْلُ ثُلُثَيْهما، فَمَ وَخَبَ تَعِيدُ وَقَعَتْ الولدُ في الوَصِيَّةِ بالاتَصالِ؛ لَا يَحْرُحُ عنها (١) بالانْفصالِ، فَوَجَبَ تَعِيدُ الوَصِيَّةِ في ثُنْنَيْ كُلِّ واحدٍ منهما على السَّواءِ، بلا تقديم الأُمَّ.

اللا تَرَىٰ أَنَّه لَوْ تَرَوَّحَ امرأَةُ على جاريةٍ ، فَوَلَدَتُ فِي يَدِ الرَّوحِ ؛ صارَ كأنَّ لُعُقَدُ وَقَعَ عليهما جَمِيعًا ، والزيادةُ في المَبِيعِ قبلَ القض ِلها حِصَّةٌ مِنَ النَّمنِ.

وجهُ قولِ أبي حَنِيفَةَ ﷺ: أنَّ الأُمَّ هيَ الأَصْلُ في الوَصِيَّةِ ، والولدُ تَبَعٌ ؛ لأَرَّ المُوصِيَ قَصَدَ بالوَصِيَّةِ الأُمَّ لَا النَّمَاءَ ، فلا يَجُوزُ نَفْضُ الوَصِيَّةِ في الأَصْلِ بم هوَ تابعٌ له ، وقد كانتِ الوَصِيَّةُ بالأُمَّ صَحَّتْ حيثُ كانتْ مِثْلَ ثُلُثِ العالِ ، ثُمَّ لَدَّ

<sup>(</sup>١) وقع في الأصل: «عنهما»، والمثبت من الدياء والالاي، والغيد، والمه، والري.

وَلَهُ أَنَّ الْأُمَّ أَصْلُ وَالْوَلَدُ تَبَعٌ فِيهِ وَالتَّبَعُ لَا يُرَاحِمُ الْأَصْلَ، فَلَوْ نَفَدْنَ الْوَصِيَّةَ فِي بَعْضِ الْأَصْلِ وَذَلِكَ لَا بَجُوزُ بِحِلَافِ الْوَصِيَّةَ فِي بَعْضِ الْأَصْلِ وَذَلِكَ لَا بَجُوزُ بِحِلَافِ الْبَيْعِ لِللَّانِ مَنْفِيدَ الْبَيْعِ فِي التَّبَعِ لَا يُؤَدِّي إِلَىٰ نَفْضِهِ فِي الْأَصْلِ مَلْ يَبْقَى تَامَّا الْبَيْعِ لِإِلَّ مَنْفِيهِ فِي الْأَصْلِ مَلْ يَبْقَى تَامَّا

أَشْرَكُنا (١) الولد معها في الوصِيَّة (٢) ؛ لانْتَقَصَ (٣) بعضُ الوَصِيَّةِ في الأُمِّ الَّتِي هيَ [ ١ ٢٥٢٥/م] الأصلُ بما هو تابعٌ له ، فلا يَحُورُ ذلكَ ، فوجَبَ تَقدِيرُ الوصيةِ في الأُمِّ ، فُوجَبَ تَقدِيرُ الوصيةِ في الأُمِّ ، فُمَّ تَكمِيلُ الثَّلُث منَ الوَلَدِ ؛ لأنَّه نَماءُ العَبْنِ المُوصَى به بلا نَقْضِ الوَصِيَّةِ منَ الأصل .

وليس كذلك النبعُ ؛ لأنَّ القولَ بالشَّركةِ لا يَنقُصُ شيئًا منَ الأَصْنِ ؛ لأنَّ البَيْعِ ماهِذٌ في الأُمُّ كما كانَ ، وإنَّما الْحَطَّ بعضُ الثَّمنِ عن لأَصْلِ ، والثمنُ في البَيْعِ تابعٌ ، فصارَ بمنزلةِ حَطَّ بعصِ الثَّمنِ ، بِحلافِ الوَصِيَّةِ ، فإنَّها عندَ مُزاحمةِ الوَلَدِ يَحرُّ بعضُ [الأَصْلِ عنِ الوصِيَّةِ] (1) ، فلا تَنقَى الوَصِيَّةُ في الأُمُّ كما كانتُ ، فلا يَحُورُ أَنْ يَكُونَ النَّتَعُ (1) ماقِضًا للأَصْلِ ، فأمَّا إدا اقْتَسمُوا فولدَتْ بعدَ القسمةِ ، يَكُونُ الوَلِدُ للمُوصَى له ؛ لاستقرارِ مِلْكِه في الوَالِيَةِ بعدَ القسمةِ ، في المُوصَى له ؛ لاستقرارِ مِلْكِه في الجاريةِ بعدَ القسمةِ ،

قولُه: (وَالْوَلَدُ تَبَعٌ فِيهِ)، أَيْ: في الوَصِيَّةِ على تأويلِ الإيصاءِ.

قولُه: (وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ)، أَيْ: لَا يَجُورُ انتقاضُ الوَصِيَّهِ في بعضِ الأَصْلِ لِمُر حمةِ التَيْع.

<sup>(</sup>١). وقع في الأصل. «أشرى»، والمثبت من. (ن»، رافاً؟)، والرخُّه، والمُّه، والرُّه،

 <sup>(</sup>٣) وقع في الأصل: قالوصية بالأما، والمثبت من قدا، والعالما، والإعا، وقما، وقراء.

<sup>(</sup>٢) - وتم في الأصل: الآيتتمن!) والعليب من: لانًا ، ولعا؟!، ولاعا، والما، ولارا.

 <sup>(</sup>٤) وقع في الأصل: «الوصية عن الأصل»؛ والعثبت من: الدك، والغالاك، واعال، والعال، والراه.

 <sup>(</sup>a) وقع في الأصل «تبع»، والمثبت س (الله الا)، والحاد، والحاد، والراء،

صَحِيحًا فِيهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُقَامِلُهُ بَعْضُ التَّمَنِ صَرُّورَةَ مُقَابِلَتِهِ بِالْوَلَدِ إِذَا اتَّصَلَ به الْقَنْضُ وَلَكِنَّ النَّمَنَ تَابِعٌ فِي الْبَيْعِ حَتَّىٰ يَنْعَقِدَ الْبُيْعُ بِدُونِ ذِكْرِهِ وَإِنْ كَانَ فَاسِدًا.

(هَدَا إِذَا وَلَدَتْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، فَإِنْ وَلَدَتْ بَعْدَ الْقِسْمَةِ فَهُوَ لِلْمُوصَىٰ لَهُ) لِأَنَّهُ نَمَاءُ خَالِصِ مِلْكِهِ لِتَقَرُّرِ مِلْكِهِ فِيهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ .

قولُه: (إلَّا أَنَّهُ لَا يُقَابِلُهُ بَعْضُ النَّمَرِ)، أَيْ: لَا يُقابِلُ الأَصْلَ بِعضُ الثَّمنِ؛
لأَحْلِ ضرورةِ مُقابلةِ ذلكَ البعضِ بالولدِ إذا اتَّصلَ بالولدِ القَبْضُ؛ لأنَّ الولدَ إذا ماتَ قبلَ القبضِ بآفةٍ سَمَاوِيةٍ، لا يُقابِلُه شَيْءٌ مِنَ النَّمنِ، بَلْ يَأْخُدُ الأُمَّ بِجمبِعِ الثَّمنِ.

# 

قال: وإذا أقرّ الْمريضُ لامْراةِ بدين، أوَ أوْصين لها بشيء، أوَ وهب لها، ثُمّ تروّجها ثُمّ مات؛ جاز الإقرارُ، وبطلت الْوصيّةُ والْهيّةُ؛ لأنَّ الْإقرار مُلْرمٌ

## فضـــُلُّ في اغتبار حالةِ الوصيَّة

لَمَّا ذَكَرَ حُكمَ الوصيةِ في أنَّها تصِحُّ منْ ثُلُث المالِ لَا غيرَ عندَ عدمِ إجازةِ الورثةِ؛ ذَكَرَ في هذا الفصلِ: أنَّ الوصيةَ متى تُعْتَبرُ وصيةَ حالَ إيجابِ الوصيَّةِ، أمْ حالَ الموتِ؟ فَشَرَعَ في بيانِ ذلكَ، وأحَّر هذا الفصلَ ذَكْرًا؛ لأنَّ حالَ الوصيَّةِ وَضُفٌ لها، والوصفُ يَتَبعُ الموصوفَ لَا محالةً.

[١٥٣٦،٣] قولُه: (قال: وإذا أقرّ الْمريضُ لامْرأةِ بديْنِ، أَنْ أَوْصَىٰ لَهَا بِشَيْءِ، أَوْ أَوْصَىٰ لَهَا بِشَيْءِ، أَوْ وَهِا بُمْ مَاتَ، جَارُ الْإِقْرَارُ، وَمَطَلَتِ الْوَصَيَّةُ وَالْهِبَةُ)، أَيْ: قَالَ فِي دَالْجَامِعِ الصَّغِيرِ؟،

وصورتُها فيه: لامحمدٌ عنْ يعقوبَ عنْ أبي حَنِيفَةَ ﷺ: في رجُلِ مريضٍ يُقِرُّ لامرأةِ بدَيْنِ، أو يُوصِي لها بوصيةٍ، أو يَهِتُ لها هبةً، ثُمَّ يَتَزَوَّجُها، ثُمَّ يَمُوتُ منْ ذلك المرضِ، قالَ: الإقرارُ<sup>(۱)</sup> جائِزٌ، والهبةُ والوصيَّةُ باطلةٌ اللهُ الى هنا لهطُّ أَصْلِ اللجامع الصَّغيرِ اللهِ

وذلكَ لَأَنَّ الإقرارُ مُلْزِمٌ بنفسِه، فلَا يَتوقَّفُ إلىٰ شَرْطِ زائدٍ، كَتَوقُفِ الوصيَّةِ إلىٰ الموت، فضَعَ إقرارُه بالدَّيْنِ؛ لأنَّ إقرارَه حَصَلَ لأجنبيةٍ، وَلَمُ يَبْطُلُ باعتر ضِ

<sup>(</sup>١) - في الفائاة، والمها الألبيسة

<sup>(</sup>١) ينظر: والجامع الصغير/مع الناقع الكبير؟ [ص/ ٥٢٥].

بِنَفْسِهِ إِلَهُ اللهِ عَلَى أَخْنَبِيَّةٌ عِنْدَ صُدُورِهِ، وَلِهَذَا يُغْتَثُرُ مِنْ خَمِيعِ الْمَالِ، ولا يَتْطُلُ بِالدَّيْنِ إِذَا كَانَ فِي حَالَةِ الصَّحَّةِ أَوْ فِي حَالَةِ الْمَرَضِ، إِلَّا أَنَّ الثَّابِيَ يُؤخْرُ

الزوجية (٨ ٣٩٣ م) بعدَ دلكَ ، ولأنَّ وُقوعَ الإقرارِ عالدَّيْنِ على سيلِ انتجارةِ دور سبيلِ الوصايا، ولهذا يُعْتَبُرُ منْ حميع المالِ، ولَا يَبْطُنُ بالدَّيْنِ، بجِلافِ الوصيَّة، فيَّه تمليكُ مصافٌ إلى الموتِ، والمرأةُ عندَ الموتِ وارثةٌ، ولَا وصيةَ [للوارث] الملحديثِ (١).

وأمَّا الهبةُ وإنْ كانَ وقوعُها للحالِ مُنحَزًا ؛ لأنَّها لَمْ نُضَفْ إلىٰ ما بعدَ الموت. فهي في حُكْم الوصيَّةِ حُكْمًا ؛ لأنَّها تَبَرُّعٌ ·

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ مَنْ وَهَبَ عَبْدًا فِي مَرَضِ مُوتِهِ لأَجبيّ ، وهوَ جميعُ مآلِه وسَلَّمَهُ لَه ؛ صَحَّ دلك وصارَ مالِكًا للموهوبِ له ، ثُمَّ إذا ماتَ مِنْ ذلكَ المرصِ ؛ وَحَب المسخُ فِي الثَّلُثَيْرِ حَقًّا للورثةِ ، وفي الكُلِّ حَقًّا للعُرماءِ ، وصارَتِ الهمةُ كالمُتعلَّق بالموتِ ، فصارَ حُكَمُها حُكمَ الوصيةِ .

وعد زُفَرَ ١٤٠ يَبْطُلُ إقرارُه له بالدُّنْنِ بحُدُوثِ الرَّوجيةِ كالهِنةِ و لوصيةِ

وجوابُه: أنَّ الإقرارَ يُغْتَتُرُ للحالِ لِمَا قُسًا، وعندَ وُجودِ الإقررِ هيَ أحسيةٌ.
بخِلافِ الوصيَّةِ، فإنَّه لَا تُغْتَبُرُ للحالِ، بَلْ [تُغْتَبُرُ] (\*) عندَ الموتِ، والمرأةُ حيئهِ
وارثةٌ، والهِنةُ كالوصيَّةِ حُكْمًا لِمَا بيَّنًا آنفُ، وقدْ مَرَّ نحُوِّ منْ هذ [في كتابِ
الإقرارِ] (٤)، في بابِ إقرارِ المربصِ، واللهُ تعالىٰ أعلمُ.

قُولُه: (وَلَا يَبْطُلُ مِالدَّيْنِ)، أي: لَا يَتْطُلُ الإقرارُ بسببِ الدَّيْنِ. يَغْيِي: 'ذَّ

<sup>(</sup>۱) ما يس المعقوفتين: زيادة من: الناء والعالماء والعالم والراء والما

<sup>(</sup>۲) تقدم تحریجه،

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقولتين: ريادة من: «٤٤» والع٥.

 <sup>(3)</sup> ما يين المعقوفتين: زيادة من: لانة ، والفالا، والاغ»، وقرى، وقم».

عَنُهُ، بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّهَا إِيجَابٌ عِنْدَ الْمَوْتِ وَهِيَ وَارِثَةٌ عِنْدَ ذَلِكَ، وَلَا وَصِيَّةً لِلْوَارِثِ، وَالْهِبَةُ وَإِنْ كَانَتْ مُنَمَجَّزَةً صُورَةً فَهِيَ كَالْمُضَافِ إِلَىٰ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَهِيَ كَالْمُضَافِ إِلَىٰ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَ فَهِيَ كَالْمُضَافِ إِلَىٰ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَ فَكُمًا لِأَنَّ حُكْمَهَا يَتَقَرَّرُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَ أَلَّا تَرَىٰ أَنَّهَا تَبَطُلُ بِالدَّيْنِ لَمُعْتَبُرُ مِنْ الثَّلْثِ. لَمُشْتَغْرِقِ وَعِنْدَ عَدَمِ الدَّبْنِ تُعْتَبَرُ مِنْ الثَّلْثِ.

قَالَ: وَإِذَا أَقَرَّ الْمَرِيضُ لِابْنِهِ بِدَيْنِ وَابْنُهُ نَصْرَانِيٍّ، أَوْ وَهَبَ لَهُ، أَوْ أَوْصَىٰ لَهُ، فَأَسْلَمَ الْاِنْنُ قَبْلَ مَوْتِهِ ؛ بَطَلَ ذَلِكَ كُلُّهُ.

الدَّبُلُ لَا يَمْنَعُ صِحةَ الإقرارِ، سواءٌ كَانَ الإقرارُ في الصحَّةِ، أَوْ في المرضِ، إلَّا أَنَّ الثنيَ ـ وهوَ الإقرارُ ـ الواقعُ في المرضِ مُؤحَّرُ عندَن عنِ الإقرارِ الواقعِ في الصحَّةِ، حتَّىٰ بِنَّ المالَ يُصْرَفُ إلى ما أقرَّ به حالةَ الصحةِ ، فإنْ فَصَلَ منه شيءٌ فبنَّه يُصْرَفُ إلى ما أقرَّ به حالةَ الصحةِ ، فإنْ فَصَلَ منه شيءٌ فبنَّه يُصْرَفُ إلى ما أقرَّ به حالةَ المرضِ وإلَّا فَلا ، وعندَ ابنِ أبي ليلَىٰ وهي الإقرارانِ يَسْتَويانِ (١) ، وهوَ مذهبُ الشافعي هي (١) ، وقد مَرَّ ذلكَ في بابِ إقرارِ المربصِ مُسْتَوفي هي بابِ إقرارِ المربصِ مُسْتَوفي

قُولُه: (قَالَ ۚ وَإِدَا أَقَرَ الْمَرِيضُ لِابْنِهِ بِدَيْنِ وَابْنَهُ نَصْرَانِيٌّ، أَوْ وَهَتَ لَهُ، أَوْ أَوْضَىٰ لَهُ، فَأَسْدَمَ الإبْنُ قَبْلَ مَوْتِهِ ؛ بَطَلَ دَلِكَ كُلُّهُ)، أي: قالَ هي «المجامع الصَّغيرِ».

ولفظُ أصلِ «الجامع الصَّغيرِ»: «وفالَ: في المريضِ أقرَّ لابنِه وهوَ نصرانيًّ بدَيْنِ [أوُ](") وَهَلَ له هِبةً فيَقبِضُها، أوْ أوصَى له وصيةً، ثُمَّ أسلمَ الابنُ، ثُمَّ ماتَ الرَّحُلُ، قالَ: ذلكَ كلَّه باطِلٌ، وكذلكَ لوْ كانَ الابنُ عبدًا فأُعتِقَ في هذا»("). إلى

<sup>(</sup>١) ينظر - ١١١ حتلاف أبي حيفة وابن أبي لبعن الأبي بوسف [ص/ ٦٢]

 <sup>(</sup>۲) ينظر، المنتصر المُزني، [۲۱۱/۸]، واللمهاب الشيراري [۲۲/۴]، والروضة عطاليوا
 للبوري [۲۵٤/٤]

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوضين ريادة من: ﴿نَا مَا وَ ﴿ عَالَمُ اللَّهُ مَا وَالرَّا مَ وَالرَّا مَ وَالرَّا مَ

<sup>(</sup>٤) ينظر: «الجامع الصغير/مع الناقع الكبرة [ص, ٥٢٥]،

أَمَّا الْهِبَةُ وَالْوَصِيَّةُ فَلِمَا قُلْنَا إِنَّهُ وَارِثٌ عِنْدَ الْمَوْتِ وَهُمَا إِيجَابَانِ عِنْدَهُ أَوْ بَعْدَهُ، وَالْإِفْرَارُ وَإِنْ كَانَ مُلْزِمًا بِمَفْسِهِ وَلَكِنَّ سَبَبَ الْإِرْثِ وَهُوَ الْبُئُوَّةُ قَائِمٌ وَقُف الْإِفْرَارِ فَيُعْتَبُرُ فِي إِيرَاثِ نُهْمَةِ الْإِينَارِ، بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ لِأَنَّ سَبَبَ الْإِرْثِ الزَّوْجِيَّةُ وَهِيَ (١) لَا يَصِحُ الْإِفْرَارُ لِقِيَامِ السَّبِ حَالَ صُدُورِهِ.

🚓 غامة لبيال 🍣

هنا لفظُ أصلِ «الجامعِ الصَّغيرِ».

أمّا بطلانُ الهِمةِ والوصيةِ ، فلِمَا قُلْنا في المسألةِ الأولى ، وأمّا الإقرارُ ، وسمّا المعلانُ الهمةِ وقُت وُجودِ الإقرارِ المعرّدِ المعرّدِ عَلَى الله وقُت وُجودِ الإقرارِ الكَفْرِه أَوْ رِقّه ، واستحقاقُ الإرثِ مائعٌ لصحةِ الإقرارِ ، لكنْ لَمّا كانَ سببُ [١٠٥٦٤] الإرثِ \_ وهو البُنوَّةُ \_ قائمً وقُت الإقرارِ ؛ بَطَلَ الإقرارُ ، وهذا لأنَّ الحالَ ليسَ حالَ استحقاقِ الإرثِ حتَى تُعْتَبُرُ أهليةُ الاستحقاقِ لإيراثِ التَّهمةِ ، بَلِ اعْبُرَ الإيراثِ التَّهمةِ ، بَلِ اعْبُرَ الإيراثِ التَّهمةِ ، بَلِ اعْبُرَ الإيراثِ التَّهمةِ ، بَلِ اعْبُرَ

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ اللَّبِنَ لَوْ كَانَ مَسْلِمًا رَقْتَ الإقرارِ ؛ لَمْ يَصِحَّ الإقرارُ ، وإِنْ لَمْ يَكُنِ استحقاقُ الإرثِ ثابتًا قبلَ الموتِ.

فَعُلِمَ: أَنَّ نَفْسَ السببِ هُوَ المُعتبَرُ، بِخِلافِ مَ قُلْنا فِي المسألةِ الأُولَى َ إِذَا الْمَ فَلْمَ بَوْ الْمُعتبَرُ، بِخِلافِ مَ قُلْنا فِي المسألةِ الأُولَى َ إِذَا الْمَ بَنِيَ الْمَ الْمِرْبِ \_ وَهُوَ الزَّوْجِيةُ \_ أَوَّ لَا يَتُطُلُ الإقرارُ ، لأنَّ سبت الإرثِ \_ وهُوَ الزَّوْجِيةُ لَا يَكُنْ قَائِمًا وَقُتَ الإقرارِ ، قَوِرَانُ مسألتِنا هذه مِنْ تلكَ المسألةِ : أَنْ نَوْ كَانَتُ لَهُ المَ يَكُنْ قَائِمًا وَقُتَ الإقرارِ ، قَورَانُ مسألتِنا هذه مِنْ تلكَ المسألةِ : أَنْ نَوْ كَانَتُ لَهُ المرأةُ نصرانيةٌ ، فَأَقَرَ لَهَا بِدَيْنِ فِي مَرْضِه ، ثُمَّ أَسْمَتْ قبلَ موتِه ؛ لَا يَصِحُ الإقرارُ .

ونظيرٌ مسألتِنا هذه مَنْ أقرَّ لأخيه وله ابنٌ ، ثُمَّ هَلَكَ الابنُ ، ثُمَّ هَلَكَ المُقِرُّ ، والأَحُ المُقرُّ المُقرُّ له وارثُه ؛ يَبْعُلُ الإقرارُ للأخِ ؛ لقيامِ سببِ الإرثِ ، وهوَ الإخوةُ

 <sup>(</sup>١) راد بعده في (ط)، الطارئة حتى بو كانت الروجية فائمه وقت الإقرار وهي تصرائيه ثم أسلمت قبل مدته.

فكذلك لَوْ كَانَ الْإِبْنُ عَبْدًا أَوْ مُكَاتَبًا مَأْعُتِنَ لِمَا دَكَانِهَا وَذَكَ فِي كَتَابِ الْإِثْرَارِ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَصِحُّ لِأَنَّهُ أَقَرَّ لِمَوْلَاهُ وَهُوَ أَجْنَبِيٍّ، وَإِنْ كان عليه دَيْنُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ لَهُ وَهُوَ ابْنَهُ، وَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ لِمَا ذَكَرُهَا أَنَّ الْمُغْتَبِرَ فِيهِا وَيْنُ الْمَوْتِ.

وَأَمَّ الْهِبَةُ فَيُرُونَىٰ أَنَّهَا تَصِحُّ لِأَنَّهَا نَمْلِيكٌ فِي الْحَالِ وَهُوَ رَقِينٌ ، وَهِي غَاقَةِ الرَّوَايَاتِ هِيَ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ بِمَنْرِلَةِ الْوَصِيَّةِ فَلَا تَصِحُّ.

وقْتُ الإقرارِ .

وأمَّا إدا كانَّ الابنُ عبدًا، أوْ مكانتًا، فأُعْتِقَ، ثُمَّ ماتَ الأبُّ؛ فلَا شَكَّ أنَّ الوصية له باطِلةً؛ لأنَّها تمليكٌ مضافٌ إلى ما بعدَ الموتِ، والابنُ حيننذِ وارِثٌ. ولاً وصيةَ للوارثِ،

وأَمَّا الهِبَةُ: فَقَالَ فَخَرُ الدِّسِ قَاضَي خَانَ ﴿ فِي شُرِحِه لـ الجَامِعِ الصَّغيرِ ٤ : ادُّكِرَ في بعضِ الرُّوايَاتِ: أَنَّهَا نَصِحٌ ؛ لأنَّهَا تُفِيدُ المِلْكَ في الحالِ، ووَقْتُ الهِبَةِ هُوَ رَقِيلٌ، فكانَتْ هَبَةً لَلْمَوْلَى ؛ فَتَصِحُ ٤ .

ثُمَّ قَالَ: قرفي عامَّةِ الرَّواماتِ: الهيةُ بمنزلةِ الوصةِ قلا تَصِحُ ، وأمَّا الإقرارُ: فقد قالَ الصَّدرُ الشهيدُ وغيرُه هِلَد في قشروح الجامع الصَّغيرِ منقولًا عنْ كتابِ قالإقرارُ ، لأنَّ الإقرارُ بَكُونُ للعبدِ كتابِ قالإقرارُ ، لأنَّ الإقرارُ بَكُونُ للعبدِ وهوَ ابنُه ، فلا يَصِحُ الإقرارُ ، لأنَّ المقرارُ ، في يدَيه ، وإنْ لَمْ يَتُكُنُ على العبدِ دَيْنٌ يَصِحُ الإقرارُ ، في يدَيه ، وإنْ لَمْ يَتُكُنُ على العبدِ دَيْنٌ يَصِحُ الإقرارُ ، لأنَّ الإقرارُ ، في يديه ، وبعد الإقرارُ ، في يديه ، في يده الإقرارُ ، في يده ، في يده الإقرارُ ، في يده المؤلى يَمْلِكُ ما في يده ، (١).

<sup>(</sup>١) ينظر: اشرح الجامع الصعيرة للصدر الشهيد [ص١٦٨].

والْمُقَعدُ وَالْمُفْلُوجُ والْأَشلُ والْمَسْلُولُ إذا تُطاول ذلكَ فَلَمْ يُحفَ مَهُ الْمَوْتُ؛ فَهِبُهُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ إذَا تَقَادَمَ الْعَهْدُ صَارَ طَبُعًا مِنْ طِبَاعِهِ وَلِهُدا

قولُه: (قَالَ وَالْمُقْعَدُ وَالْمَقْلُوجُ وَالْأَشَلُّ وَالْمَسْلُولُ إِذَا تَطَاوَلَ ذَلِك وَلَمْ بُخفَ مِنْهُ الْمَوْتُ ؛ فَهِبَتُهُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ) ، أي: قالَ مى «الجامعِ الصَّغيرِ» .

[وصورتُها في أصلِ «الجامعِ الصَّغيرِ»]("): «محمدٌ عنْ يعقوبَ عنْ أبي حَيِفة هَا الله المُعْدِ وَالْأَشَلُ وَالْمَسْلُولِ إِذَا تَطَاوَلَ [٨٠٩٤/٨] ذَلَثَ عَيْفة هَا رَبِحَالٍ لَا يُخَافُ مِنه المُوتُ: أنَّ هِبة صاحبِه حائرةٌ منْ رأسِ المالِ، وإنْ فَعَل ذَلَكَ أَوَّلَ ما أصابَ؛ فهوَ منَ الثَّلُثِ»("). إلى هنا لفظُ محمَّدٍ هَا في «الجامعِ الصَّغيرِ».

أمَّ إذا تَقادَمَ ذلكَ خَرَجَ مِنْ عِدادِ الْمَرْضِ، وصارَ ذلكَ صَبْعًا مِنْ طاعِه، حيثُ لا يَشْتغِلُ بالمُداواةِ، فكانَ حُكُمُه حُكُمٌ لأصِحَّاءِ، فَيُغْتَبَرُ تَصرُّفُه مِنْ جمعِ المالِ، ويَصِحُ إقرارُه للوارثِ، فإنْ صارَ صاحت فِراشٍ بعد ذلكَ ؛ كانَ دلكَ معنولةِ حُدوثِ المرضِ، ولوْ صارَ صاحبَ فِراشٍ في أوَّلِ ما حَدثَتْ تلكَ العلهُ، وماتَ في أيَّامِه ذلكَ ، فحُكُمُ المريضِ، يُغْتَبَرُ تَصرُّفُه في ثُنَّتِ المالِ، ولا يَصِحُ إقرارُه للوارثِ، ولا يَصِحُ المريضِ، يُغْتَبَرُ تَصرُّفُه في ثُنَّتِ المالِ، ولا يَصِحُ إقرارُه للوارثِ، ألا تَرَى أنَّه يَشْتغِلُ بالمُداواةِ، ويَخَافُ منه الهلاكَ، ومسألةُ المَسْلُولِ مِن الحَواصُ.

الفالجُ: ذِهَاتُ الحِسُ والحركةِ مِنْ أَحدِ شِقِّي البدنِ، وسلامةُ الشَّقُ الاخَرِ. والسَّلُّ [عدره]: عبارةٌ عنِ احتماعِ المِدَّةِ في الصَّدْرِ ونَفْئِها. كذا ذكرُوا'" في كُتُبِ الطِّبُ،

 <sup>(</sup>١) ما بين لمعقوضين؛ زيادة من؛ الدال، والإلاا، والعال، والرال، والعال.

<sup>(</sup>٢) ينظر «الجامع الصعير /مع الدفع الكبيرة [ص/ ٥٢٥].

 <sup>(</sup>٣) عي الأصل الذكرة والمثبت من الديم، والاعماء والعه، والره، والمها.

لَا يَشْتَعِلُ بِالتَّدَاوِي، وَلَوْ صَارَ صَاحِبَ فِرَاشِ بَعْدَ دَبِكَ فَهْوَ كَمَرضِ حَادِبُ (وَرِنْ وَهَبَ عِنْدَ مَا أَصَانَهُ ذَلِكَ وَمَاتَ مِنْ أَبَّامِهِ فَهُوَ مِنْ النَّلُثِ إِذَا صَار صَاحِبَ برَاشٍ) لِأَنَّهُ بُنِحَافٌ مِنْهُ الْمَوْتُ وَلِهَذَا يَتَدَاوَئ فَيَكُونُ مَرَضَ الْمَوْتِ

وقالَ في «الصِّحاحِ». «السُّلَال بالصَّمَّ: السُّلَّ ، يُقالُ. أَسَنَّه اللهُ ؛ فهوَ مَسْلُولٌ ، وهوَ مِنَ الشَّواذَ» (١٠).

قَالَ الزَّمخُشَري ﷺ في مقدِّمتِه (١): «سُلِّ ههوَ مَسْلُولٌ) (٢). فعَلَىٰ هذا لَا يَكُونُ من الشَّو ذَّ،

وتفسيرُ المُطَرِّزِيُّ: «أَنَّ المَسْلُولَ الَّذِي سُلَّ أُنْكِاهُ. أَي: نُزِعَتْ خُصْيَاهُ ('')، لَا يُناسِبُ في هذا الموضع ؛ لأنَّ الكلامَ فيما إذا تَطاوَلَ المرصُ، وَلَمْ يُخَفَّ مه الموتُ، و لَمْ يُخَفَّ مه الموتُ، و لَدي نُزِعَتْ خُصْيَاهُ بعدَ تَطاوُبِ الزَّمانِ لَا يُسَمَّى مريضًا أصلًا،

والشَّلَلُ فَسَادٌ فِي الْبَدِ ، يَقُولُونَ فِي النُّعَاءِ: لَا تَشْلَلْ وَلَا تَكْلِلْ . نُقَانُ: شَلَّتُ يَدُهُ تَشَلُّ ، ورَجُنُ أَشَلُ .

واللهُ تعالى أهلمُ بالصُّوابِ.

6 100 co) 00

<sup>(</sup>١) سطر، ١١لصحاح في المعقة للْجَزْهَرِي (١٧٣١/٥ مادة' سال]

<sup>(</sup>٢) في الأصل المقدمة) - والمثبت من الذا، والداكا، والغاء، والراء والما

<sup>(</sup>٣) يطر: العدمة الأدب المؤسمشري [ص/١٨٩]

<sup>(</sup>٤) ينظر: ((المغرب في ترتيب المعرب) للمُطَرِّرِي [١/٩/١]

## تات الْعَثْقِ فِي الْمَرْضِ

قال ومن أعْنَقَ عَبْدًا فِي مرضِهِ، أَوِّ باغَ وحابى، أَوَّ وهب فذلك كُلَّهُ جائِزٌ، وَيُعْتَبَر مِنَ الثَّلْثِ، وَيضَّربُ بِهِ معَ أَصْخَابِ الْوصايا.

# نبّابُ الْعِثْقِ فِي الْمَرَضِ

🤧 هاية البيال 🤧

لَمَّا كَانَ الْإعتاقُ في المرضِ في معنى الوصيَّةِ؛ لوقوعِه تَنرُّعًا في زمانٍ تَعنَّزِ حَقَّ الورثةِ: دَكَرَه في كتابِ الوصايا، ولكنُ أَخَّرَ ذِكْرَه عَمَّا هوَ صريحٌ في الوصيَّةِ؛ لكونِ الصَّريح هوَ الأصلُ في الدَّلالةِ،

قولُه: (قَالَ: وَمَنَ أَعْنَقَ عَبْدًا فِي مَرَضِهِ، أَوْ بَاعَ وَحَابَى، أَوْ وَهَبَ فَلَلِكَ كُمُّهُ جَائِرٌ، وَهُوَ مُعْنَبَرٌ مِنَ الثَّلُثِ، وَيَضْرِبُ بِهِ مَعْ أَصْحَابِ الْوَصَايَا)، أي: قال القُدُورِيُّ فِي المختصرِه (١)، وفي بعضِ نُسَخِ المختصرِ القُدُورِيُّ»: العهوَ وصيةٌ »، مكانَ قولِه: الجائزُ »، ورأيتُ في نسخة بِثقة مكتوبة في تاريحِ سنة حمسٍ وعشرينَ وخمسٍ مِئةٍ: العدلك كُلُه وصيةٌ يُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلُثِ ».

والمرادُ منْ قولِه: «وصية»، اعتمارُ [٢٩٥/١، ١] العتقِ الواقعِ في المرضِ، أوْ بيعِ المُحاباةِ الواقعِ فيه، أو الهبةِ الواقعةِ فيه منَ الثَّنُثِ، كاعتمارِ الوصيةِ منَ الثُّكِ بيعِ المُحاباةِ الواقعِ فيه، أو الهبةِ الواقعةِ فيه منَ الثُّنُثِ، كاعتمارِ الوصيةِ منَ الثُّكِ الله وليسَ مرادُه أنَّ كُلَّ واحدٍ منَ الأشياءِ المذكورةِ وَقَعَ وصيةً حقيقةً ؟ لأنَّ حقيقة الوصيةِ إيجابُ تمليكِ مُضافٍ إلى ما بعدَ الموتِ، وليسَ كُلُّ واحدٍ منها(١) بهده

<sup>(</sup>١) ينظر، المحتصر القُدُورِيِّ [ص / ٣٤٣]

<sup>(</sup>٢) بي الأصل السهماء

وَهِي بَعْضِ النَّسَخِ فَهُوَ وَصِيَّةٌ مَكَانَ قَوْلِهِ جَائِزٌ ، وَالْمُوَادُ ،لاعْتِهارُ مِنْ النَّمْثُ وَالصَّرْبُ مَعَ أَصْحَابِ الْوَصَايَا لَا حَقِيفَةُ الْوَصِيَّةِ لِأَنَّهَا إِيخابٌ نَعْدَ الْمَوْتِ وَهِدَا

لَمَثَابِةِ ، بَلُ وَقَع مُنجَّزًا ، و[لكنً] (١) لَمَّا كَانَ حُكْمُ كُلِّ واحدٍ منها خُكْمَ الوصيَّةِ في اعتبارِ النَّلُثِ ؛ سَمَّاهُ: وصيةً ، وعلى هذا ما اندأ المريضُ إيحاته عنى نَفْسِه في ذَبِّتِه ؛ فهوَ في حُكْمِ الوصيَّةِ ، يُعْتَبَرُ منَ النَّلُثِ ، وهوَ كالضَّمانِ والكفانةِ ، لِمَ أَنَّه يُثَبِّهُ مَن النَّلُثِ ، وهوَ كالضَّمانِ والكفانةِ ، لِمَ أَنَّه يُثَبِهُمُ في إيجابِه على نفسِه في ذمَّتِه ، كم يُثَهَمُ في الهبةِ .

ثُمَّ كلَّ مَا أُوجَته بعدُ الموتِ فَهوَ مِنَ الثَّلُثِ، وإِنْ كانَ الإيحابُ واقِعًا في الصحَّةِ؛ لأنَّه عَلَّقه بحالِ تَعلَّقِ حَقَّ الورثةِ فيه بالمالِ، فكانَ المُعتبَرُ فيه حالُ الإضافةِ، لا حالَ الإيجابِ، وما نَقَدَه مِنَ التَّصرُّفِ، وَلَمْ يُضِفْه إلى ما بعدَ الموتِ، فالمُعتبَرُ فيه حالَ عَقْدِ التَّصرُّفِ، وما نَقَدَه مِنَ التَّصرُّفِ، وَلَمْ يُضِفْه إلى ما بعدَ الموتِ، فالمُعتبَرُ فيه حالَ عَقْدِ التَّصرُّفِ، ونكنْ إِنْ كَانَ صحيحًا يُعتبَرُ منْ جميعِ المالِ، وإِنْ قانَ مربضًا فمنَ الثَّلُثِ.

وقالُوا: كُلُّ مرَضِ صَحَّ منه، وقدْ تَصرَّفَ فيه؛ كانَ تَصرُّفُه نصرُّفَ الأَصِحَّاءِ؛ لأَنَّه لَمَّا بَرَأَ مِنْ مرضِه تَبَيَّنَ أنَّ مرَصَه نَمْ يَكُنُ مبت الحَحْرِ عنْ تصَرُّفِه، حـثُ لَمْ يكنْ حَقَّ أحدٍ مُتعلَّقًا بِسالِه.

قولُه: (وَيَضْرَبُ بِهِ مَعَ أَصْحَابِ الْوَصَايَا) ، أَي ' يَضِرِبُ بِالثَّلُثِ كُلَّ واحدٍ من هؤلاءِ النلاثةِ ، وهو العبدُ المُعْتَقُ في مرضِ الموتِ ، والمُشْتَرَىٰ من المريضِ لَذي المُعْتَقُ في مرضِ الموتِ ، والمُشْتَرَىٰ من المريضِ لَذي باغ بالمُحاباةِ ، والمَوهوبُ له مع سائر أصحابِ الوصايا ، فإلَهم يَسْتحِقُونَ النَّلُثِ لا عبرَ ، والمرادُ مِنْ ضَرْبِهم بالثُّنُ [مع أصحاب الوصايا] (۱) : استحقاقُهم في الثُّلُثِ كما في سائرِ [۱۰۵،۱۰۰ الوصايا ، فإنَّهم يَسْتحِقُونَ الثَّلُثُ لا غَيْرَ ، وليسَ المرادُ أَلَهم يُسْتحِقُونَ الثَّلُثُ لا غَيْرَ ، وليسَ المرادُ أَلَهم يُسْتحِقُونَ الثَّلُثُ ويُحَاصُونَهم ؛ لأنَّ العتنَ المُنفَذَ في أَنَّهم يُسْتَوْونَ هم ؛ لأنَّ العتنَ المُنفَذَ في

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوضي: زيادة من، الها، والعالما، والغراء، والراء، والعراء،

مُنَحَّزٌ عَيْرُ مُضَافِ، وَاغْتِبَارُهُ مِنْ الثَّلُثِ لِتَعَلَّتِ حَقِّ الْوَرَثَةِ، وَكَذَلِثَ مَا النَّدا الْمَرِيضُ إِيحَابَهُ عَلَى نَفْسِهِ ...... النَّدِيثِ عَلَى نَفْسِهِ .....

المرصِ مُقدَّمٌ على الوصيَّةِ بالمالِ في الثَّلُثِ

وذلكَ لِمَا حَدَّتَ أَبُو بكرِ الرَّارِيُّ فِي شَرِجِه لـ«المختصرِ»: عَلَّ عَبِدِ النَّاقِي بَنِ قَانِعٍ ، قَالَ \* حَدَّثَنَا بِشُرَّ بنُّ موسى قَالَ : حَدَّثَنَا [أبو] (\*) [٨ ٥٠٩٠٠] عبدِ الرَّحمنِ المُقْرِئُ عَنْ حَيْوةَ ، قَالَ : حدَّثنا يَحْيَى بنُ سعيدٍ عنْ سعيدٍ بنِ المُسبِّبِ عَبْدِ الرَّحمنِ المُقْرِئُ عَنْ حَيْوةَ ، قَالَ : حدَّثنا يَحْيَى بنُ سعيدٍ عنْ سعيدٍ بنِ المُسبِّبِ عَلَى المَّاسِّبِ المُسبِّبِ عَنْ سعيدٍ بنِ المُسبِّبِ عَنْ سعيدٍ بنِ المُسبِّبِ عَنْ سعيدٍ بنِ المُسبِّبِ عَنْ سعيدٍ عَنْ المُسبِّبِ المُسبِّبِ عَنْ سعيدٍ عَنْ المُسبِّبِ عَلْ المَّالَةُ أَنْ يُبْدَأَ بِالْعَتَاقِ فِي الوَصِيبَةِ الرَّ \* اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ عَنْ المُسبِّبِ اللهُ اللهِ اللهِ عَنْ المُنْ اللهِ اللهِ عَنْ المُنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وأيصًا لَمَّا كَانَ العَتْقُ مِمَّا لَا يَلْحَقُه الفَسْخُ [وسائرُ الوصايا يَلْحَقُه الفَسْخُ] (١٠٠٠ صارَ العَتْقُ آكَدُ منه ، ومتى اجتمعَ أَمْرانِ ؛ لَا يُمْكِنُ إجارتُهما جميعًا ، و حدُهم يُفْسَخُ ، والآخَرُ لَا يُفْسَخُ ، فالَّذي لَا يَنفَسِخُ أَوْلَىٰ بالشَّاتِ ، وما يَنفَسِحُ أَوْلَىٰ بالبُطلادِ

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ رَحُلًا لَوْ أَعْتَقَ عَبْدَ رَحُلٍ بغيرِ أَمْرِهِ وَبَاعَهُ آخَرُ ، فأَحَازَ الأَمرَيْنِ ؛ جازَ العنتُى ، وبَطَنَ البيعُ ، وكذلكَ لَوْ وَكَلَ رَجُلًا بِعِثْنِ عَبْدِه ، والآخرَ ببَيْعِه ، وأَوقَعَ ؛ جازَ العنتُى ، وبَطَنَ البيعُ .

<sup>(</sup>۱) ينظر المحتصر لطحاوية [ص/١٦٠].

 <sup>(</sup>٧) ما بس لمعقوضين ريادة من الذا، والفا٢٤، والاع»، والرا، والاما وهو الموافق ليما وقع في
 الشرح مختصر الطحاوي،

 <sup>(</sup>٣) أحرجه الحصاص في الشرح محتصر الطحاوي، [١٧٦/٤]، و لبيهةي في االسس الكبرى،
 [٣٧٦/٦]، من طريق بشرين موسئ بإسماد، به.

 <sup>(</sup>٤) ما بين المعموفتين: زيادة من، الثان والفائا، والغاء والراء والإماا.

كَالضَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ لِإِنَّهُ يُتَّهَمُّ [٢٩١]. فِيهِ كَمَا فِي الْهِنَةِ، وَكُلُّ

وكذلكَ لوَّ وَكَال رَجُلًا بعِتْنِ عَبْدِه، والآخَرُ بَبَيْعِه، وأوقعًا لأمرَيْنِ حميعًا؛ جازَ العنقُ، وبَطَلَ البيعُ.

ثُمَّ العَتَقُ إِنَّمَا بَكُولُ مُُقَدَّمًا عَلَىٰ سائرِ الوصايا، إذا كَالَ مُنَفَّذًا في المرصِ، أَقَّ مُعلَّقًا بالموتِ، مثلُ أَنُ يَقُولَ: إِنْ حَدَثَ مِي حَدَثُ مِنْ هذا المرضِ، فماتَ مِنْ دلكَ المرضِ؛ فهوَ حُرِّ، فأمَّا إذا أوصَىٰ بعِثْقِ عَبْدِه بعد موقِه بوَقْتِ؛ فلا يُبْدَأُ بالعَتْقِ، بَلْ يَكُونُ هُوَ وسائزُ الوصايا سواءً.

أَلَا تَرَىٰ إِلَىٰ مَا قَالَ الفقيةُ أَبُو النَّبِثِ ﴿ فِي كَمَابِ ﴿ لُكُتِ الوصايا »: ﴿ وَإِذَا أُرصَى الرَّجُلُ بِعِنْقِ عَبْدِه بعدَ موتِه ، وأوصَى لاَخَرَ بالعبِ ؛ فَالثَّلُثُ بينهما بالحِصَصِ ، ولَا يُبْدَأُ بالعتقِ ؛ لأنَّ الوصيةَ بالعتقِ تحتمِلُ النقضَ والرَّدَ ، فصارَ خُكْمُه حُكْمَ سائرِ الوصايا .

ألا تُرَىٰ أنّه لؤ ظَهَرَ على الميّتِ دَيْنٌ ؛ فإنّ العبدَ يُباعُ ، وتَنظُلُ الوصيةُ ، وهذه الوصيةُ تَحتاجُ بلى الإنهاذِ ، كما تَحتاجُ سائرُ الوصايا ، وإنّما يَكُونُ العتنُ أَوْلَىٰ منْ سائرِ لوصايا إذا كنّ العنقُ في المرصِ ، أوْ أصافَه إلى الموتِ ، فيَغيِقُ بمويّه بغيرِ اعتاقِ الورثةِ ، فكذلكَ العنقُ لا يَحْتمِنُ النّقص والرّدّ، فأمّا هذه الوصيةُ : فهي وسائرُ الوصايا سواءٌ ، فلا تَكُونُ هي أَوْلَىٰ بالبُدَاءَةِ مِنْ غيرِها .

ولو قال: هوَ حُرِّ بعدَ موتي بيومِ أو بشهرٍ؛ فهيَ وسائرُ الوصايا سواءً؛ لأنَّ العتنَ إذا تَأَحَّرَ عن لموتِ، لا يَغْتِقُ إلاّ بإعتاقِ الورَئةِ، وقدْ جَرَتُ فيها سِهامُ العتنَ إذا تَأَحَّرَ عن لموتِ، لا يَغْتِقُ إلاّ بإعتاقِ الورَئةِ، وقدْ جَرَتُ فيها سِهامُ المَوَارِيثِ، فصارَ حُكْمُه حُكْمَ سائرِ الوصايا؛ لأنَّه تحتمِلُ النَّقْص والرَّدَّ، ويَحْتاجُ إلى إلى إلى هنا فظُ الفقيهِ أبي الليثِ عَيْنَ في كتابِه.

قولُه: (كَالصَّمَانِ وَالْكَفَالَةِ) ، لَمَّا كَانَ الضمانُ أعمَّ مِنَ الكَفَالَةِ ؛ حَصَلَ التَّغَايُرُ

قَ أَوْجَبَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ فَهُوَ مِنْ الثَّلُثِ، وَإِنْ أَوْجَبَهُ فِي خَالِ صِحَّتِهِ اعْتِبَارًا بِخَالَةِ الْإِضَافَةِ دُونَ خَالَةِ الْعَقْدِ، وَمَا نَقَّذَهُ مِنْ التَّصَرُّفِ فَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ حَالَةُ الْعَقْدِ، فَإِلْ كَانَ صَحِيحًا فَهُوَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا فَمِنْ الثَّلُثِ، وَكُلُّ مَرَصِ كَانَ صَحِيحًا فَهُوَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا فَمِنْ الثَّلُثِ، وَكُلُّ مَرَصِ كَانَ صَحِيحًا فَهُوَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا فَمِنْ الثَّلُثِ، وَكُلُّ مَرَصِي صَالِهِ. صَحَّ مِنْهُ فَهُو كَحَالِ الصَحَّةِ لِأَنَّ بِالنَّهُرَءِ تَبَيِّنَ أَنَّهُ لَا حَقَّ فِي مَالِهِ.

قَالَ: فَإِنْ حَابَىٰ، ثُمَّ أَغْتَقَ، وَضَاقَ الثَّنْثُ عَنْهُمَا؛ فَالْمُحَابَاةُ أَوْلَىٰ عِنْدَ أَبِي خَيفة فِي الْمُشَالَتِيْنِ. خَيفة فِي الْمَشَالَتِيْنِ. ﴿ فَهُمَا سَوَاءٌ، وَقَالًا: الْعِثْقُ أَوْلَى فِي الْمَشَالَتِيْنِ. ﴿ خَيفة البيانِ ﴾

بينهما ، فعُطَفَ الكفالة عليه .

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ مَنْ قَالَ لآخَرَ خَالِعِ امرأَتَكَ علىٰ أَلْفَيْ هذا، فَخَلَعُها صَحَّ، وكانَّ<sup>(١)</sup> الأَلفُ على الأجنبيِّ.

قَالَ فِي الْخُلاصَةِ الفَتَاوَىٰ اللهُ الوَلَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلرَّوجِ: اخْلَعُها على عَبْدي هذا، أو أَلْفِي [٢٩٦/٨] هذه، أو داري [٣٨٨٥، هذه، فَخَلَعُها على هذا؛ فالحُلُعُ حائزٌ، ولَا حاجةَ إِلَىٰ قَبُولِ المرأةِ؛ لأنَّ العاقدَ الأجنبيُّ اللهُ.

ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَلَوْ قَالَ الأَجنبِيُّ للرَّوجِ: احْلَعْهَا عَلَىٰ عَبْدِي هَذَا ، فَقَالَ الرَّوحُ: خَلَعْتُ ؛ تَمَّ الخُلْعُ مِنْ غِيرِ أَنْ يَقُولَ الْمُخَاطَّتُ: قَبِلْتُ ، وإذَا تَمَّ الْخُلْعُ بَقَولِ الأَجنبِيِّ ؛ لَزِمَه عِينُ البِملِ إِنْ كَانَ ممَّا يُتَعَيَّنُ ﴾ .

قولُه: (قَالَ ۚ فَإِنَّ حَابَىٰ ، ثُمَّ أَعْتَقَ ، وَضَاقَ الثُّلُثُ عَنْهُمَا ؛ فَالْمُحَابَاةُ أَوْلَىٰ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَهِنَهُ ، وإِنَّ أَعْتَقَ ثُمَّ حَابَىٰ ؛ فَهُمَا سَوَاءٌ ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ ، الْعِثْقُ أَوْلَىٰ فِي الْمَشَالَتَيْنِ) ، أيْ: قالَ القُدُورِيُّ رَهِنَ فِي المختصرِهِ اللهِ "".

<sup>(</sup>١) - في الأصل. فوإن كان؛، والمثبتمن" فيه، وقعاله، وقعه، وقره، وقامة،

<sup>(</sup>٣) ينظر: اخلاصة المتاوئ اللبخاري [ق/١٣٠].

 <sup>(</sup>٣) ينظر: المختصر القُدُّورِيَّ ا [ص / ٢٤٣].

🗞 عابد السنان 🚓

وقالَ في المختلفِ": «المريضُ إذا باغَ عبدًا، أو اشترَىٰ لغَسُ وحشِ، راعتَى عبدًا، إنَّ بَدَأَ بالمُحاباةِ: يُدِئَ بها، وسَعَىٰ العبدُ في القيمةِ، ولوَّ بَدَأَ بالعتقِ، لُمَّ بالمُحاباةِ؛ تَحاصًا، والمُشتَرِي بالجِيارِ، وقالا: العتقُ أولَىٰ، تقدَّمَ أوْ تأحَّرُ " " -

وجملةُ الكلامِ هنا: ما ذَكَرِ الكَرْخِيُّ فِي قَمَّحَنصِرِهِ قَالَ: قوما ذكرْتُ مِن هذه الرصايا، فما كانَ منها لَمْ يُجاوِرْ قَدْرُه الثُّلثَ؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِن أصحابِها بَضرِبُ بقدْرِ نصيبِه منَ الثُّلثِ، فَيَكُولُ الثلثُ بيهم على ذلكَ، لَا يُبَدَّى بعضُهم على ذلكَ، لَا يُبَدَّى بعضُهم على نلكَ، لَا يُبَدَّى بعضُهم على بلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْقًا مُوقَعًا في المرضِ، أو مُؤقَّتًا بموتِ المُوصِي، أو مُحاباةً في بَيِّع وَقَعَ في المرضِ؛ فإنَّه يُبدأُ بذلكَ قبل كلَّ وصيةٍ، ثُمَّ يَتَضارَبُ أهلُ الرصايا بعدَ ذلكَ، فما بَقِيَ مِنَ الثَّلْثِ يَكُونُ بينَهم على قَدْرِ وصاياهم

وإنْ ضاقَ التُلُتُ عنِ العتقِ والمُحاباةِ؛ فإنَّ أبا حَنِيفَةَ ﴿ قَالَ: إِنْ كَانَتِ المُحاباةِ؛ فإنْ كَانَ العتقِ مَلَ المُحاباةِ تَحَاصًا المُحاباةِ قبلَ العتقِ، وإنْ كَانَ العتقِ مَلَ المُحاباةِ تَحَاصًا جميعًا، صاحبُ المُحاباةِ والعتقِ، فإنْ لَمْ يَبْقَ شيءٌ بعدَهما بَطَلَ ما يَقِيَ منَ الصَّايا، وإنْ بَقِيَ منَ الثَّلثِ شيءٌ؛ تضارَبُوا فيه على قَدْرِ وصاياهم.

وقالَ أبو حَنِيفَةَ ﷺ: إذا أعنَى وحانِئ معًا؛ بُدِئَ بالمُحاباةِ إلَّا أَنْ يَتقدُّمَ العنقُ، رواه مُعَلَّىٰ عنْ أبي يوسفَ عنْ أبي حَبِيفَةَ ﴿ ﴾

وقالَ أبو يوسفَ ومحمَّدٌ ﴿ يُبُدَأُ بِالْعَنَىِ قَبَلَ المُحَامَاةِ ، تَقَدَّمَ الْعَتَى أَوْ تَأَخَّرَ ، فإنْ لَمْ يَبْقَ شيءٌ منَ الثَّلُثِ ؛ بَطَلَتِ الوصايا الباقيةُ ، وإنْ بَقِيَ منَ الثَّلُثِ نيءٌ ؛ تَضارَبَ أَهلُ الوصابا الباقيةِ [فيه] ( ) على قَدْرٍ وصاياهم ، وكانَ لكلَّ ( )

<sup>(</sup>١). ينظر: همحتمم، لرواية؛ لأبي الليث [ص/١٩٣٦].

٢) عابين المعقوفتين زيادة من: الدااء والرااء والعالماء

 <sup>(</sup>٣) وقع في الأصل، الكل ١٩- والمثبت من الدان، والعام ١٩ ، والعم، والراء، والمه

عادة الديال 😂

واحدٍ منهم قَدْرُ مَا يَنُحُصُّ وصِيتَه منْ ذَلَكَ ١ (١). ۚ إِلَىٰ هنا لَفَظُّ الْكَرْخِيِّ ﷺ.

وقالَ الفقيهُ أبو اللَّيثِ ﴿ المَّدَمَ اللهِ المَامَعَ اللهِ المَّوَايَةِ اللهِ وَفِي كَتَابِ النُّكُتِ الوصايا : ﴿ اللهِ وَكُورَ عَلْ زُفَرَ ﴿ إِنْ إِنَّهِ قَالَ: إِنْ يَدَأَ بَالْمُحَايِاةِ : فَهِي أُولَى ، وإِنْ بَدَأَ بالعَتَقِ. فالعَتْقُ ( \* ) أَوْلَى ؛ لأنَّ البُّدَاءَةَ تَدُلُّ عَلَى العِنايةِ ، فكانَ أَوْلَى مَمَّا أَحَرَه !! .

وذكَرَ القُدُّورِيُّ ﷺ في كتابِ «النَّقريبِ» قولَ رُفَرَ مثلَ قولِ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ، وتَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عنه روايتانِ.

وقالَ الفقيةُ أيضًا في كتابِ «نُكَتِ الوصابا»: «دكرَ عنْ عسّانَ أنَّه قالَ دخلْتُ على بشر بن عِباتِ المَربِسِي في فقتُ : لِمَ قالَ أبو حَنِيقَةَ في : إلَّ المحاباةَ أُولَى ؟ فقل: لا أدري فقلتُ له: تَبَحُنّا ؟ يَعْنِي: حُر فا . قالَ: لا ، فكسَّ يشرُّ رأسه ساعةً ، فحاءً بنُكْتةِ أُعْجِئتُ يتلكَ النُّكنةِ ، فخرجتُ مِنْ عده ، ودخلْتُ على المهرور سعيانَ بن سَخبَانَ ، وأحرتُه بالنُّكنةِ ، فتحجّبَ مِنْ تلكَ النُّكنةِ ، فاحبَتْنى ، فلمَّ المَّن النُّكنةِ ، فلمحلَّتُ على سفيانَ بن مَحْبَانَ ، وأحبَتْنى ، فلمَّ المُنتُ على سفيانَ بن سَخبَانَ ، وأحبَتْ كذا ، قالَ المَستُها ، ثُمَّ دخلَتُ النَّكْتَةُ ، فلمحلَّتُ على سفيانَ بن سَخبَنَ النَّكْتَةَ ، فلمحلَّتُ على سفيانَ بن سَخبَنَ (") ، فقتتُ : النَّكْةُ اللّي قالَها بِشْرٌ في وَقْتِ كذا ، قالَ : نَسِيتُها ، ثُمَّ دخلَتُ أيضًا على بِشْرٍ ، فقتتُ : النَّكْةُ اللّي قالَها بِشْرٌ في وَقْتِ كذا ، قالَ : نَسِيتُها ، فقدُ دهبتِ أيضًا على بِشْرٍ ، فقعتُ : النَّكُةُ اللّي قالَها فِي وَقْتِ كذا ، فقال : نَسِيتُها ، فقدُ دهبتِ أيضًا على بِشْرٍ ، فقعتُ : النَّكُةُ اللّي قالَه في وَقْتِ كذا ، فقال : نَسِيتُها ، فقدُ دهبتِ النَّكُةُ ، ويَقِيَتِ المسأنَةُ بغيرٍ نُكْتَهِ ، وقدْ ضَلَّ مِعْتَ حُها» ، إلى هذ لفظُ العقيهِ أبي الليثِ في كتابِه .

<sup>(</sup>١) بيظر، الشرح مختصر لكرخي، للقدوري [ق/٩٩٨/ داماد].

 <sup>(</sup>٢) وقع في الأصل: «فهو»، والمثبت من الناء وقاف؟ ٥، وقع»، وقراه، وقام!

<sup>(</sup>٣) وقع بالشّنج في المنوضعيّن، السُختان، وهو تحريف طاهر، والصواب ما أتبشّاه، وهو سعبال س شخبان، س أصحاب الرّأي، وكان فقيها ومتكدّماً، وله من لكتب: كتاب اللبط! ينظر" الفهرست، للمديم [ص،٥٥٦]، و«الجوهر المصية» لعبد القادر القرشي [٢٤٩]، والطبقات السبيّة النصيعي [٤٠/٤]، و«تاح التراجم» لابن تُطلُّوبُك [ص/١٧]

حجيٍّ غابه البيان ﷺ>−

وجهُ قولِهما ـ وهو قولُ الشافعيُّ عَلَيْهُ أيضًا " ـ: ما رُوينا في المسألةِ المُتقدَّمةِ مَنْ حديثِ سعيدِ بنِ المسيَّبِ قالَ: «مَصَّتِ السُّنَّةُ أَن يُبْدَأَ بالغَتاقِ في الوصيَّةِ » ( \* ) ، ولأنَّ العتنَى لَا يَلْحقُه الفسخُ ، والمُحاباةُ يَلْحقُها الفسخُ ، فكانَ ما لَا يَلْحقُه المسخُ أَوْلَىٰ بالنَّقديم ؛ لأنَّه أقوئ .

وجهُ قولِ أبي حَنِيفَة ﴿ إِنَّ المُحاباةَ أقوى، فكانَ أَوْلَىٰ بالتَّقديم، وهذا لأنَّ المُحاباةَ الوى، فكانَ أَوْلَىٰ بالتَّقديم، وهذا لأنَّ المُحاباةَ حصلَتْ في البيعِ، والبيعُ عَقْدُ ضمانٍ، لأنَّ البيعَ مضمونٌ عليه، بُطالَبُ بتسليمِ المَبيعِ، فصارَتِ المُحاباةُ بمئزلةِ الدَّيْن لوجوبِ المُطالبةِ به، والعتقُ تتزُّعُ، ولصمانُ والتبرُّعُ إدا اجتمعه؛ كانَ الضَّمانُ أَوْلَىٰ

وأمَّا إذا أعنقَ أوّلًا ثُمَّ حابَى؛ فالعتقُ وَقَعَ في حالِ اليَسارِ؛ لأنَّه بَفِيَ للورثةِ بعدَه مِثْلًا ما أوضَى به، فصارَ هذا عِثْقَ مُوسِرٍ، وإعتاقُ المُوسِرِ يَتعلَّقُ به الضمالُ؛ والمُحابةُ أبضًا عَفْدُ ضمانٍ، فنساوَيا في الصَّمانِ، فلمَّا استوَيّا قُسِمَ النُّلثُ بيهما نصفَيْنِ، ولأنَّ كلَّ وحدٍ مِنَ العتنِ والمُحاباةِ يُساوِي الآخرَ في أنَّه لاَ يَلْحَفُه المسخُ منْ حهةِ المُوصِي، وللمُحاباةِ مَزِيّةٌ أُحرىٰ ليسَتْ للعتنِ، وهيَ أنَّها يَتعلَّقُ استحقاقُها بعَفْدِ مُعاوَضةٍ،

ثُمَّ إذا قُدِّمَ العنقُ كانَ له ٢٩٧٨م مَزِيَّةُ السَّبْقِ؛ لأنَّ الإنسانَ يُقَدِّمُ عَدَ موته ما هوَ الأهم، فكانَ لكلَّ واحدِ منهما مَزِيَّتانِ فَتَساوِيَا، وإدا قُدِّمتِ المُحاباةُ حَصَلَ لها مَرِيَّةُ السَّبْقِ أيضًا معَ المَزِيَّنَينِ، وَلَمْ يَبْقَ للعنقِ إلا مَرِيَّةٌ واحدةٌ، وهيَ الله لَا يَلْحَقُهُ الفَسحُ، فكانَتِ المُحاباةُ أولَىٰ، ولأنَّ المُحاباةَ حَقَّ لأدمِيُّ ثَبْت بِعِوضِ،

 <sup>( )</sup> ينظر التهاية المطلب بي دراية المذهب؛ لأبي المعاني الحويسي ١٩/١٩ ]، وقالبيان، للعمراسي
 [ ١٨٦/٨] ، وقروصة الطالبين، للتووي [ ١٣٧/٦].

<sup>(</sup>۲) مضئ تخریجه،

- الله علية البيان ا

فصارَتْ مثلَ الدَّيْنِ يُقِرُّ به المريضُّ، فَيَكُونُ أَوْلَىٰ مِنَ العتقِ إذا بَدَأَ مِه إدا كانَ مَخْرَجُه مَخْرَحَ المُعاوَضةِ.

أَلَّا تَرَىٰ أَنَّهُ مَنْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ؛ كَانَ مُصدَّقًا على الورثةِ، وحُعِلَ في الحُكْمِ كَانَّهُ مَلَكَ بِدلًا، لولا ذلكَ لَمَا جَازَ إِقْرارُهُ إِلَّا مِنَ الثَّلْثِ، كذلكَ المُحابَاةُ لمَّا أَسْتَهُتِ الدَّيْنَ مِنْ هذا الوجهِ؛ وَجَبَ أَنْ يُبْدَأَ مِها على العتقِ إذا مَدَأَ مِها

فَإِنَّ قِيلَ: فَالْجَزَّءُ الَّذِي فِيهِ المُحايِاةُ لِيسَ بَإِزَائِهِ عِوْضٌ -

قيلَ له: هوَ قَدْ جَعَنَ الثمنَ عَوِصُ لجميعِ العبدِ، وأخرِجَه مَخْرَجَ المُعاوَضةِ، وكذلكَ الدَّيْنُ المُقَرُّ به يَجُوزُ أن [لا](١) يَكُونَ بدلًا منْ شيءٍ، إلَّا أنَّه لَمَّا أحرَجَه مَخْرَجَ ما فيه عِوَصٌ ؛ كانَ أَوْلَىٰ، فكذلكَ المحاباةُ.

فَإِنَّ قَيلَ: الْعَنَّقُ لَا يَلْحَقُّه الْمُسَخَّ ، والْبِيعُ يَلْحَقُه الفَسْخُ ، فكانَ الْعَتَقُ أَوْلَى بالتَّقديم.

قُلْما: لَا أَثْرَ لَعَدْمِ لَحَاقِ الفُسخِ في التَّقَدَيْمِ؛ لأنَّه منقوضٌ بالدَّيْنِ، فإنَّه يَدْخَقُه الفَسخُ، ومع هذا يُقَدَّمُ على العتقِ لَذي لَا يَلْحَقُه الفسخُ.

فَإِنْ قَيلَ: لَوْ كَانَتِ الشَّحَابَاةُ بِمَارِيةِ الدَّيْنِ لَجَازَتْ عَلَى الْوَرَثَةِ ، وَلَمْ تَكَنَّ مَلَ التلُّثِ ، كما أنَّ الدَّيْنَ لِيسَ مِنَ التُّلُثِ،

قلَّما: افتراقُهما منْ هذا الوجهِ لَا يَمْتُعُ الحمعَ سِنهما في وجوبِ البُداءةِ بِالمُحابةِ على العتقِ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ العتقَ في المرضِ [٢/٥٢٥] يُعتترُ منَ الثلُّثِ، ومع هذا يُقَدَّمُ لتأكَّدِه على الوصيةِ بالمالِ، فكذلكَ المُحاباةُ نَمَّا تأكَّدَتْ بشبهِها باللَّيْنِ منَ الوجهِ الذي دَكَرْن؛ كانَ مُقدَّمًا على العتقِ إدا بَدَأً بها.

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوقين: زيادة من: «ن»، والقا٢»، و(ع)، وفر)، ودم،

وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ الْوَصَايَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَا جَاوِزَ الثَّلْثُ فَكُلَّ مِنْ أَصْحَابِهَا يَصْرِبُ بِجَمِيعِ وَصِيَّتِهِ فِي الثَّلُثِ لَا يُقَدَّمُ الْبَعْصُ عَلَىٰ الْبَعْضِ إِلَّا الْمُوقَعُ فِي الْمَرَصِ، وَالْعِثْقُ لُمُعَلَّقُ بِمَوْتِ الْمُوصِي كَالتَّدْبِيرِ الصَّحِبِحِ ... ....

فَإِنْ قَيْلَ: الصَّدَقَةُ فِي المَرْصِ لَا رَجُوعَ فَيها، ومَعَ هَذَا لَيسَتَ<sup>(١)</sup> في معىيٰ لعنق، فَيَنْتَعِي أَنْ تَكُونَ المُحابِاةُ كذلكَ.

قُلْنا: يَصِحُّ الرجوعُ في الصدقَةِ بعدَ الموتِ إذا لَمْ يَحرُجُ منَ الثَّلُثِ ، ولَا يَصِحُّ ني لمُحابةِ والعتقِ.

فَإِنْ قِبِلَ: العَتْقُ لَا يَلْحَمُه الفَسخُ ، والمُحاباةُ يَلْحَقُها الفَسخُ ، فكانَ لعَنقُ أَوْسَى

قِيلَ له: المُحاباةُ لا يَصِحُ فَسُخُها منْ حهةِ المبتِ، ومِن جهةِ الورثةِ مِنْ قِبَلِ أَدَّ [٢٩٧٨ه م] للمشتري أَنْ يقولَ: أَنَا أَزِيدُ في الشَّمنِ إلى تمامِ تَلقَي القَدمةِ ، فلا يَكُولُ لهم سبيلٌ إلى فَسُخِها ، وإنَّما يَصِحُ فَسَخُه منْ جهةِ المشتري ، فيُسْتَدَلُّ بالقطاعِ حَقِّهم في الفسخِ على تَأكُّدِها ، فأمَّ وقوعُ العسخِ منْ جهةِ لمشتري ، فلا اعتبارَ به ؛ لأنَّ المُحاباةَ ما وقعتُ مِن قِبَلِ المشتري ، وهوَ المُوصَى له ، ننْ مِن قِبَلِ المُوصِي ، وليسَ له الفسخُ ،

قولُه: (إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا مَا جَاوَزَ النَّلُثَ)، مثلُ أَنْ يُوصِيَ بِالْرَبِّعِ وِالسَّدُسِ. قولُه: (وَالْمِثْقُ الْمُعَلَّقُ مِمَوْتِ الْمُوصِي كَالتَّذْبِيرِ الصَّحِيحِ).

وإنَّما قيَّد التدبيرَ بالصَّحيح ؛ لأنَّه إذا لَمْ يَكُنْ صحيحٌ كما إذا قالَ مثلًا: هوَ خُرٌّ بعدَ موتي بيوم أو بشهرٍ ؛ لاَ يَكُونُ مُعدَّمًا على سائرِ الوصايا، بَلْ هوَ وسائرُ الوصايا سواءً، وقلُّ بيَّناهُ قبلَ هذا.

والتَّدبيرُ الصَّحيحُ: مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الرَّجلُ لمملوكِهِ: أَنْتَ حُرٌّ بعدَ موتي، أَوْ

<sup>(</sup>١) عبي الأحمل " العبي ليست" - والمثبت من " الله عاد الاستان والعان والرا، والم

وَالْمُحَانَاةُ فِي الْبَيْعِ إِذَا وَقَعَتْ مِي الْمَرَضِ لِأَنَّ الْوَصَايَا قَدْ تَسَاوَتُ، وَالتَّسَاوِي مِي سَبَبِ الإسْتِحْقَاقِ يُوجِبُ انتَسَاوِي هِي نَفْسِ الإسْتِحْقَاقِ، وَإِنَّمَا قُدَّمَ الْعِثْقُ الَّذِي ذَكَرُنَاهُ آنِفًا لِأَنَّهُ أَقْوَىٰ فَإِنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ الْفَسْخُ مِنْ جِهَةِ الْمُوصِي، وَغَيْرُهُ يَلْحَقْهُ.

الْمُحَابَاةُ لَا يَلْحَقُهَا الْفَسْخُ مِنْ جِهَةِ الْمُوصِي، وَإِدَا نَقَدَّمَ ذَلِكَ فَمَا بَقِيَ مِنْ الثَّلُثِ بَعْدَ ذَلِكَ يَسْتَوِي فِيهِ مَنْ سِوَاهُمَا مِنْ أَهْلِ الْوَصَايَا، وَلَا يُقَدَّمُ الْبَعْضُ عَلَى الْبَعْض.

لَهُمَا فِي الْخِلَافِيَّةِ أَنَّ الْمِتْنَ أَقُوىٰ لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ الْفَسْخُ وَالْمُحَادَةُ يَلْحَقُهَا،

أَلَتَ حُرُّ إِذَا مِتُّ ، أَو إِنْ مِتُ ، أَوْ إِنْ حَدَثَ بِي خَدَثٌ ؛ فهدا كلَّه واحدٌ ، وهوَ مُدبَّرُ . وكذلك لو قال: أَلتَ حُرُّ يومَ أُموتُ ، فإنْ يوَى النَّهارَ دونَ اللَّيلِ لَمْ يَكُنْ مُدبَّرًا .

وكذلكَ لَوْ قَالَ: إِنْ حَدَثَ بِي حَدَثٌ مِنْ مرضي هد ، أَو في سفري هدا ، فأنتَ حُرِّ ، لَمْ يَكُنْ مُدَّرًا ، وله أَنْ يَبِيعَه ، وإِنْ ماتَ كما قالَ عَتَقَ، وإِنْ برأَ مِنْ مرضِه أَوْ رَجَعَ مِنْ سفرِه ثُمَّ ماتَ ؛ لَمْ يَعِنِقُ ( ) . كذا دكر الحاكمُ الشهيدُ ﷺ في «الكافي» .

قولُه: (وَالْمُحَابَاةُ فِي الْبَيْعِ)، بالرَّفعِ معطوفٌ على قولِه: (إِلَّا العِثْقُ لُمُوتَعُ فِي الْمَرَضِ).

قولُه: (وَغَيْرُهُ يَلْحَقُهُ)، أَيْ: غيرُ العتنِ الَّذي ذَكَرُناهُ يَلْحَقُه الفسحُ، والَّذي ذَكَرُناهُ يَلْحَقُه الفسحُ، والَّذي ذَكَرَه هوَ العتقُ المُعَلَّق بموتِ الموصِي، وهوَ التَّديرُ الصَّحيحُ، وأرادَ بغيرِ ذلكَ سائرَ الوصايا بالعالِ.

قولُه: (يَسْتَوِي فِيهِ مَنْ سِوَاهُمَا)، أيْ: يَستَوِي هيما بَقِيَ منَ النُّلُثِ مَنْ سِوَىٰ المُّعتَقِ المذكورِ، والَّذي حُوبِيّ له.

<sup>(</sup>١) ينظر: ١٩لكاني» للحاكم الشهيد [ق/٥٥٥].

وَلَا مُعْتَنَزَ بِالنَّقَدَّمِ الذُّكْرِ لِأَنَّهَا لَا تُوجِبُ النَّقَدُّمَ فِي الثُّنُوتِ.

وَلَهُ أَنَّ الْمُحَابَاةَ أَفُوى ؛ لِأَنَّهَا تَثَبَتُ فِي ضِمْ عَقْدِ الْمُعَاوَضَةِ فَكَادَ تَبَرُعَا بِمَعْنَاهُ لَا يِصِبغَتِهِ ، وَالْإِعْقَاقُ تَبَرُعٌ صِبغَةً وَمَعْنَى ، فَإِذَا وُجِدَتْ الْمُحَابَاةُ أَوَّلا دُمِعَ الْأَضْعَفُ ، وَإِذَا وُجِدَ الْعِنْقُ أَوَّلا وَتَبَتَ بَيْنَ الْمُحَابَاتَيْنِ (١) يَضْفَيْنِ لِتَسَاوِيهِمَا ، ثُمَّ الْأَضْعَفُ ، وَإِذَا وُجِدَ الْعِنْقُ أَوَّلا وَتَبَتَ بَيْنَ الْمُحَابَاتِيْنِ (١) يَضْفَيْنِ لِتَسَاوِيهِمَا ، ثُمَّ مَا أَصَات الْمُحَابَاةَ الْأَجِيرَةَ قُسِمَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعِنْقِ لِأَنَّ الْعِنْقُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهَ فَيَسْتَوِيَانِ ، وَمَا وَلَوْ أَعْنَقَ ثُمْ حَابَى ثُمَّ أَعْنَقَ قُسِمَ النَّلُكُ بَيْنَ الْعِنْقِ الْأَوَّلِ وَالْمُحَابَاةِ يَصْفَيْنِ ، وَمَا وَلَوْ أَعْنَقَ ثُمْ حَابَى ثُمَّ أَعْنَقَ قُسِمَ النَّلُكُ بَيْنَ الْعِنْقِ الْأَوَّلِ وَالْمُحَابَاةِ يَصْفَيْنِ ، وَمَا وَاللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الْعِنْقُ أَوْلَى بِكُلِّ حَالِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الْعِنْقُ أَوْلَى بِكُلِّ حَالِ اللهَ اللهُ اللهِ اللهُ الْعِنْقُ أَوْلَى بِكُلِّ حَالِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الْعَنْقُ أَوْلَى بِكُلِّ حَالِ الْمُعَلِي اللهِ اللهِ عَنْ أَوْلَى بِكُلِّ حَالِ الْعِنْقُ اللهُ اللهِ الْعَنْقُ أَوْلَى اللهُ الْعَنْقُ أَوْلَى مِنْ الْعِنْقُ النَّالِي ، وَعِنْدَهُمَا الْعِنْقُ أَوْلَى بِكُلِّ حَالِ الْعَالِي ، وَعِنْدَهُمَا الْعِنْقُ أَوْلَى بِكُلِّ حَالِ

قولُه: (الْإِنَّةُ لَا يُوجِبُ النَّقَدُّمَ فِي النَّبُوتِ)، أَيْ: الْأَ التقديمَ في الدُّكْرِ لَا يُوجِبُ النَّقَدُّمَ فِي الدُّكْرِ النَّلُثُ بَاللَّهُ لَا يَكُولُ المَبْدُوءُ بِالذُّكْرِ مُقَدَّمًا يُوجِبُ النَّقَدُّمَ كما إِدَا أُوصَى لَمُلانِ وَمَلانِ بِالثَّلُثِ ؛ لَا يَكُولُ المَبْدُوءُ بِالذُّكْرِ مُقَدَّمًا على غيرِه، بَلْ يَكُولُ النَّلُثُ بِينَهُم أَثْلاثًا، فكذا فيما نحنُ فيه لَا تَكُولُ المُحاباةُ أَوْلَىٰ بِالتَّقَدِيمِ فِي الذُّكْرِ .

أَوْلَىٰ بِالتَّقَدِيمِ فِي الذُّكْرِ .

قولُه: (فَكَانَ تَبَرُّعًا بِمَعْنَاهُ لَا بِصِبغَنِهِ)، وتذكيرُ الصعيرِ الراحعِ إلى المُحاباةِ على تأويلِ المذكورِ. يَعْنِي: أنَّ صَيعة (١) عَقْدِ النبعِ بالمُحاباةِ مُعارَضةٌ لَا تَبَرُّعٌ، ولكنِ السرعُ يَخْصُلُ مِن حيثُ المعنى مِن حيثُ إيثرُ بعضِ المالِ [٨/١٩٨٨]، حيثُ باعَ بالعُبْنِ الفاحشِ، بِخلافِ الإعتاقِ؛ فإنَّه نبرُّعٌ صيغة ومعْنَى؛ لأنَّه يثارُ مَخْضُ ليسَ في (٣/٢٥٨) مقابلتِه عِوْضُ المالِ، فكانَتِ المُحاباةُ أَفَوَىٰ.

والدليلُ عليه ما دَكَرَه شمسُ الأنمَّةِ السَّرَحْسِيُّ فِي الشرحِ الكافي »: أنَّ سَبَ المحاياةِ التجارةُ ، فإنَّ البيعَ بالمُحاباةِ عَقْدُ تجارةِ حَتَّىٰ يَجِبَ للشفيعِ الشَّمعةُ في الكُلُّ ، والشفعةُ تَحتَصُّ بالمُعارِّضاتِ دونَ التَبَرُّعاتِ.

 <sup>(</sup>١) في (ط) (الارشت وهو لا يحتمل لدفع كان من صرورته المراحمة ، وعلى هذا قال أبو حنيفة الله
 (١) إذا حابئ ثم أعتق ثم حابئ قسم الثلث بين المحابتين؟

<sup>(</sup>٢) هي الأصل: الصيغته ، والعلبتُ من الادلاء والدلاة، والعلاء والراء والماء

قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى بِأَنْ بُعْتَىٰ عَنْهُ بِهَذِهِ الْمَنَةِ عَبْدٌ، فَهلك مِنْهَا دِرْهُمُ وَلَمْ يُعْتَقَ عَنْهُ بِمَا بَقِيَ عِنْدَ أَبِي حَبِيقَةَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَصِيَّةً بِحَجَّةٍ ؛ يُحجُّ عَنْهُ بِمَا شَي مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ ، وَإِنْ لَمْ يَهْلِكُ مِنْهَا شَيْءٌ ، وَبَقِي شَيْءٌ مِنَ الْحَجَّةِ ؛ يُرَدُّ على الْوَرَثَةِ ، وَقَالَا أَبُو يُوسف ومحمد: يُعْتَقُ عَنْهُ بِمَا بَقِيَ ؛ لأنه أوصى بِنَوْعٍ قُرْبَةٍ

ولهذا قُلْنا: إنَّ البيعَ بالمُحاباةِ يَصِحُّ منَ العبدِ المأذوبِ، والصبيِّ المأذوبِ، وبالمرضِ لا يَلْحَقُه الحَجْرُ عنِ التجارةِ، فأمَّا العنقُ: فتبَرُّعٌ مَحْصٌ، وبالمرضِ بَصِبرُ محجورًا عنِ النَّبرعاتِ، فمِنْ هذا الوجهِ كانتِ المُحاباةُ أقوى،

قولُه: (وَعَلَىٰ هَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةً ﴿ )، أَيْ: على الأصلِ الَّذي ذَكَرَ منْ جهم أبي حَبِيفَةً.

قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَفِيهِ: إذا حابَىٰ ثُمَّ أعتنَ ، ثُمَّ حابَىٰ ؛ قُسِمَ الثلُثُ بِينَ المحابِئِسِ لِتساوِيهما في وقوعِهما في ضِمْنِ عَقْدِ المعاوضة ، ثُمَّ ما أصابَ المُحاباةُ الأخير أَمْ مَنْ نصفِ الثلُثُ ؛ قُسِمَ بيهما وبينَ العتني المتقدَّمِ عليها (١) ؛ لأنَّه حَصَلَ له الاستواءُ معَ المُحاباةِ في المَرِيَّةِ بتَقدُّمِه عليها ، وإذا أعتنَى أوَّلا ، ثُمَّ حابَى ، ثُمَّ أَعتنَى ؛ قُسِمَ الثلُثُ بِينَ العتني الأوَّلِ والمُحاباةِ نصغَيْنِ ؛ لأنَّ العتنى لَمَّا تقدَّمها زاحَمَها ، ثُمَّ ما أصابَ العتنى الأوَّلِ والمُحاباةِ نصغيْنِ ؛ لأنَّ العتنى لَمَّا تقدَّمها زاحَمَها ، ثُمَّ ما أصابَ العتنى الأوَّلِ والمُحاباةِ نصغيْنِ ؛ كانَ ذلكَ بينَ العِثْقَيْنِ لتجانسِهما .

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ بِأَنْ يُعْتَىٰ عَنْهُ مِهَذِهِ الْمِنَةِ عَبُدٌ، فَهَلَكَ مِنْهَا دِرْهَمْ، لَمُ يُعْتَىٰ عَنْهُ بِهِذِهِ الْمِنَةِ عَبُدٌ، فَهَلَكَ مِنْهَا دِرْهَمْ، لَمْ يُعْتَىٰ عَنْهُ بِمَا يَقِي عِنْد أَبِي حَبِيْفَة ﷺ ، وَإِنْ كَاسَتْ وَصِيَّةٌ بِحَجَّةٍ ؛ يُحَجِّعُ عَنْهُ بِمَا بَقِي مَنْ حَيْثُ يَبْلُغُ ، وَإِنْ لَمْ يَهْلِكُ مِنْهَا شَيْءٌ ، وَبَقِي شَيْءٌ مِنَ الْحَجَةِ ؛ يُرَدُّ عَلَىٰ بقي مَنْ حَيْثُ يَبْلُغُ ، وَإِنْ لَمْ يَهْلِكُ مِنْهَا شَيْءٌ ، وَبَقِي شَيْءٌ مِنَ الْحَجَةِ ؛ يُرَدُّ عَلَىٰ الْورثة ، وقالاً (\*): يُعْتَقُ عَنْهُ بِمَا بَقِي ) ، أيْ: قالَ في اللجامع الصَّغيرِ (\*).

<sup>(</sup>١) - في الأصل: فعليهما؛ والعثبث من لان، وقطاع، وقاع، وقر، وقراء، وقام،

<sup>(</sup>٢) عني الأصل "وقال"، والعشت من الدلاء وفعالانا، والغ؟، والراء، وقعاة

<sup>(</sup>٣) ينظر: (الحامع الصعير امع النافع الكبير) [ص/٥٢٥ ـ ٢٦٥].

نَهِمِ نَهُ فَيْدُهَا مَا أَمْكُنَ اغْتِبَارًا بِالْوَصِيَّةِ بِالْحَجِّ. وَلَهُ أَنَهُ وَصِيَّةٌ بِالْعِثْقِ ١٠٢٠ ١ إلغندِ بِنْنَرِي بِمِائَةٍ وَتَنْفِيدُهَا فِيمَنْ يَشْتَرِي بِأَقَلَّ مِنْهُ تَنْفِيدٌ لِعَيْرِ الْمُوصَى لَهُ، وَذَلِكَ لَا بَهُورُ، بِحِلَافِ الْوَصِيَّةِ بِالْحَجِّ لِلْأَنَهَا قُرْبَةٌ مَحْضَةٌ وَهِيَ حَقَّ اللهِ تَعَالَىٰ وَالْمُسْتَحَقَّ لَهُ بِبَدِّلُ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَوْصَى لِرَجُلٍ بِمِائَةٍ فَهَلَكَ بَعْضُهَا يَدُفَعُ الْبَافِيَ إِلَيْهِ. لَمُ بَبَدًلُ فَصَارَ كَمَا إِذَا أَوْصَى لِرَجُلٍ بِمِائَةٍ فَهَلَكَ بَعْضُهَا يَدُفَعُ الْبَافِيَ إِلَيْهِ.

وقالَ الفقيهُ أبو اللَّيثِ ﴿ فَي المختلفِ الرَّوايةِ ١٠ (وإذا أوصَى الرَّجُلُ أَنْ الْمُقَيهُ المُوسَى الرَّجُلُ أَنْ اللَّهُ عَنْهُ اللَّهُ اللَّ

وقالَ الفقيهُ هِ أيضًا: «وكذلكَ الخلافُ فيمَنْ أوصى أنْ يُعْنَقَ نسمةٌ عنه مِنْ جبيعِ مالِه، فالوصيةُ في قولِ أبي حُنِيفَةً باطلةٌ ، ويَجُوزُ في قولِهما، ويُعْنَقُ مِنْ تلُثِ مبالِه، وإنْ كانَتْ بالحجِّ يُجُوزُ الحجُّ بثلُثِ مالِه (٨/٨٥ هذا) بالاتّفاقِ ١٠ (٢٠٠٠ للن هذا لفظُ العقبه هيه.

والنَّسَمةُ: هِيَ الْرَقبةُ الَّتِي تُشْتَرِئ للعتقِ، كذا فشَرَ شمسُ الأثمَّةِ السَّرَحَسي ني اشرح الكافي»(٢).

وجهُ قولِهما: أنَّه نوعٌ قُرْبةٍ ، قَصَدَ به المُوصِي التقرَّبَ إلى اللهِ تعالى ، ولهذا نُعخُ الوصيَّةِ الوصيَّةِ الوصيَّةِ مَنْ غيرِ تَعْيِينِ النَّسمةِ لتحقيقِ مقصودِ المُوصِي ، فوَجَبَ تنفيذُ الوصيَّةِ ما أمكنَ ، كما إذا أوصَى بأنْ يُحَجَّ عنه بهذه المثةِ ، فهَلَكَ منها درهم المُها يُحَجَّ عنه بها بها بقي ، وكما لؤ أوصَى لرَجُلِ بهذه المثةِ ، فهَلَكَ منها درهم المُها يُصْرَفُ الباقي إليه ، فكذلكَ هاهُنا .

ولَا يُقالُ: الوصيةُ إذا كانَتْ لمُسْتحِقٌ لَا يَجُوزُ صَرْفُها إلىٰ مُسْتحِقٌ آحرَ ؛ لأنَّ

<sup>(</sup>١) يظر: المحتلف الرواية؛ لأبي الليث السمرقندي [٤/٥٣٠]

ينظر: المصدر السابق،

<sup>(</sup>٢) ينظر، ١١لأصل/المعروف بالمبسوط: (١٦/٢٨) طبعة: وزارة الأوقاف الفطرية]

وَقِيلَ هَذِهِ الْمَمْالَةُ بِهَاءً عَلَىٰ أَصْلِ آخَرَ مُخْتَلَفِ فِيهِ وَهُوَ أَنَّ الْعَثْقَ حَلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ عِنْدَهُمَا خَتَى تُقْتَلَ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ دَعُوىٰ فَلَمْ يَشَدَّلُ الْمُسْتحِقُ،

المُسْتجِقَّ لَمْ يَسَدَّلُ؛ لأنَّ العنقَ حتَّ اللهِ تعالى، وَلَمْ يَتَبَدَّلُ، ولهذا جازَتِ الشهادةُ على عِتْقِ العبدِ عندُهما بلا دعوى كما في الأمَةِ؛ لأنَّ العنقَ حتَّ اللهِ تعالى عندهما، قَلَمْ يكيِ العبدُ مُوصَّى [له](١٠)، بَنِ الموصَى له صاحبُ الشَّرِعِ.

وقالَ فخرُ الإسلامِ البَرْدَوِيُّ ﴿ فِي شرحِ ﴿ الجامعِ الصَّغيرِ ﴾: ﴿ وَهَذَا مَرْغٌ لَمَسَالَةِ الْعَنَقِ، فإنَّ الْعَنَقَ عَندَ أَبِي حَنِيفَةً ﴿ فَي حُقُّ الْمَمْلُوكِ ، فَلِذَلْكَ لَمْ تُقْبَلُ الشّهادةُ عندَه على عنْقِ الْعَبْدِ مِنْ غيرِ دعوى ﴾ .

<sup>(</sup>١) ما يين المعقرقتين؛ زيادة من، الله، وهفا؟ في وهغه، والرك، وهماه،

 <sup>(</sup>۲) ما بين المعقودتين، ريادة من الدان والفاتان والإعان والراق والماه.

<sup>(</sup>٣) أحرجه البحاري في كتاب العتق/باب أي الرقاب أفصل [رقم/٢٣٨٣]، ومسلم في كتاب الإيمال/باب بيال كرن الإيمال بالله تعالئ أفصل الأعمال أرقم/٨٤]، وعيرهما من حديث أبي ذر إلى، وهذا لفظ البحاري.

زَعَلْنَهُ حَقَّ الْعَبْدِ حَتَّىٰ لَا تُقْبَلَ النَّيِّنَةُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَىٰ ، فالحُتَلفَ الْمُسْتحَقَّ زَهْدَا أَشْبَهُ .

وي عابة البيال ١٩٥٠

قَالَ صاحبُ «الهدايةِ» (وهَذَا أَشْيَهُ). أيَّ: كورُ ( المدا الحلافِ في عَنْقِ النَّسمةِ بِمَاءٌ عَلَىٰ أَنَّ العَتْقَ حَقُّ اللهِ تعالَىٰ ، أو حَقُّ المملوكِ هوَ الأشبةُ بالصَّوابِ

وذكرَ الفقية أبو اللَّيثِ عَلَيْهِ في كتابِ «نُكَتِ الوصايا» الفرقَ لأبي حَنِيعَةَ عَنِينَ الوصيَّةِ بِالرَّقِيةِ وَالوصيَّةِ بِالحَجِّ : «أَنَّ الوصيةَ بِالرقِيةِ لَا تُشْبِهُ الحجَّ ؛ لأنَّه لَا يُنكِنُه أَنْ يَحُجَّ عنه بمثةِ درهم منْ غيرِ زيادةِ ولَا نقصانِ [٢٠٩٩٩٨] ؛ لأنَّهم إدا أخَجُوا رجلًا فربَّما تَزِيدُ نفقتُه وربَّما تَنقُصُ ، فلمَّا لَمْ يُمُكِنُ أَنْ يُقَدَّرَ ، فلا يُعْتَبُرُ نَعْدِيرُه ، وأمَّا في الرقِبةِ : فيُمْكِنُ أَنْ تُشْتَرَىٰ رقبةٌ بمثةٍ درهمٍ منْ غيرِ زيادةٍ ولَا نقصانِ ، قوجَبَ أَنْ يُرَاعَى شَرْطُه » .

ثُمَّ قَالَ الفقيةُ أبو اللَّيثِ ﴿ فيه: ﴿ وَكَانَ الفقيةُ الجليلُ أبو جعفرٍ ﴿ يَقُولُ: هَذه المسألةُ فَرْعٌ لمسألةِ كتابِ القسمةِ ، فإنَّ مِنْ أَصْلِ أبي حَنِيمَةً ﴿ الله لاَ يَرَىٰ فِسمةَ الرَّقِيقِ ، ويَجعَلُه بمنزلةِ أجناسٍ مختلفةٍ ، وعندَ أبي يوسفَ ومحمَّد ﴿ يَسمةَ الرَّقِيقِ ، ويَجعَلُه بمنزلةِ أجنسٍ واحدٍ ، فلمَّ أوصى بأنْ يُعتَقَ عبُدٌ عنه قيمتُه مئةُ درهمٍ ، فلو أُعتِقَ عبُدُ فيمتُهُ أقلُ منْ ذلكَ ؛ يَكُونُ ذلكَ العبدُ مِنْ غيرِ جنسِ الَّذي أوصى به المُوصِي ، فلا يَحُوزُ أَنْ تُصُرَفَ وصيتُه إلى جنسٍ آخَرَ ، وعندَهما ؛ لَمَّا كانَ العبيدُ كلُها جنسًا واحدًا ، فالعبدُ الَّذي قيمتُه أقلُ مِنْ مثةِ درهمٍ منْ جنسِ العبدِ الَّذي قيمتُه مئةُ درهمٍ ، فجازَ صَرْفُ الوصيةِ إليه ﴾ . كذا في كتابِ ﴿ فَكَتِ الوصايا ﴾ .

فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَهِلَكُ مِنَ الْمِنْةِ شِيءٌ وحُجَّ بِهَا، فَإِنْ بَقِيَ مِنْهَا شِيءٌ رُدَّ عَلَىٰ الورثة؛ لأنَّه مَالٌ خَلَا عَنِ الوصيةِ، قَالَ فَخْرُ الإسلامِ ﷺ: "فَإِذَا فَصَل شيءٌ رُدَّ على الورثةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ المُوصِي جَعَلَ الفضلَ للَّذِي يَحُجُّ عنه؛ فَيَكُونُ له.

<sup>(</sup>١) في الأصل: (يكون)،

قال ومن نزك النين ومنة درهم، وعندا قنملة منةً، وقاد قال أصلة في مرصه، فأخار الوارثان دلك، لم يسع في شيء و لأنّ الْعَثْق في مرض الّدة ب وإنّ كان في خُكُم الرّصيّة وقادً وقعتُ بأكثر من الثّلُث إلّا أنّها تحوزُ بإحد، الورثة، لأنّ الانتباع لحقهُمْ وقدُ أَشْقَطُوهُ.

قال ومن أوصى بعثق عبده ثم مات. فجنى العندُ جناية ودفع عها. مطلت الوصيةُ لِأَنَّ الدَّفِعِ قَدْ صِعْ لَمَا أَنَّ حَتَّى وَلَيِّ الْحَمَايَةِ ثَفَادُمُّ عَلَىٰ حَتْى

قولُه: (قال، ومن نزك ابسين ومنة درهم، وعبّاءا قيمنَّة منةٌ، وقدْ كان أعنقهْ مِي مرصه . فأحار الوارثان ذلك، لم ينع في شيَّء). أيَّ: قال في «الجامع الصّغير» ا

ودلك لأنَّ الإعناقَ في مرض الموت وإنَّ كانَ في ١٠ ، ١٠ والحَيْمُ الوصية، والوصيةُ مَاكِثُو مِن النَّلُثُ لا تَحُوزُ حقًّا للورثةِ ، لكُنْهُم لمَّا أَجَازُوا العنقُ سلم ما واد على الثُلْبُ من الثُلْبُ العبد وهو السُّدُسِ؛ لأنَّ العبد نصفُ المالِ ، والرَّائدُ على الثُلْبُ من النَّصف هو (١٠ السُّدُسُ؛ لأَنْهُم أَسقطُوا حقَّهُم ، فصارَ كما إذا أوصى لرجُلِ بنصف ماله ، فأجازه الورثة ، سلمَ ذلكَ للموضى له ، فكذلكَ هاهُنا .

قولُه: (قال: ومنّ أوْصَىٰ بعثَق عبْده ثُمّ مات، فجمى الْعبَدْ جمايةَ ودبع بها، بطلت الْوصيّةُ)، أي: قالَ في «الجامع الصّغيرِ»(٣)،

اعلم: أنَّ العبد إذا جَنيَ جنايةً خطأً، محْكُمُه الدَّفِعُ، أو الفداءُ، ثُمَّ هذا العدُّ المُوصى له بعثقه إذا جَنيُ جنايةً بعد إداء والموت المُوصى؛ كانَ الورثةُ بالمحيار: إنَّ شاءُوا دَفْعُوه عَلَلتِ الوصيةُ؛

<sup>(</sup>١) ينظر اللحام الصعير إمع شرحه النافع الكبيدة (ص/ ٧٦)

١٩٦١ في الأصل الرموة والبشت من الداء والالاي والعا، والراء والماء

 <sup>(</sup>٣) ينظر: ١١ الجامع الصعير/مع شرحه النافع الكيبر ٥ [من/ ٢٢٥] .

<sup>(:)</sup> في الأصل الدفعواة والمثبت من فانه، وقعامه، وقع، وقوله، وقامة

الْمُوصِي ، لِأَنَّهُ يَتَلَقَّىٰ الْمِلْك مَنْ جَهْتِهِ إلا أَنْ مَلَكُهُ فِيهِ مَاقَ وَإِنَّمَا يَرُولُ بَالدَّفَع وَدَا حَرَجَ بِهِ عَنْ مِلْكِهِ بَطَلَتُ الْوَصِيَّةُ كَمَا إِذَا بَاعَهُ الْمُوصِي أَوْ وَارِثْهُ بِغُدَ مَوْتِهِ .

فَإِنْ فَدَاهُ الْوَرَقَةُ كَانَ الْهِدَاءُ في مالهِمْ لأَنَهُمْ هُمُ الْذينِ الْنَرْمُوهُ، وجازتُ الْرصِيَّةُ الْوصيَّةُ . الْرصِيَّةُ لِأَنَّ لَمْ يَحْنَ فَتَنْفُذُ الْوصيَّةُ . الْرصِيَّةُ لِأَنَّ لَمْ يَحْنَ فَتَنْفُذُ الْوصيَّةُ .

قَالَ: وَمَنْ أَوْصِينَ بِثُلُّتُ مَالِهِ لِآخِرِ، فَأَقَرُ الْمُوصِيِّ لَهُ وَالْوَارِثُ: أَن

لأَنْ الدَفْعَ يُبُطِلُ حَتَّى المالكِ لَوْ كَانَ حَيَّا ، فَكَذَّلْكَ يُبْطِلُ حَنَّى مَنْ بَتَلَقَّىٰ المِلْكَ مَنْ حهيه، وهوَ الموضّىٰ له.

الا تُرَىٰ أَنَّ المُوصِيَ لَوْ بَاعَه أَوْ بِيعَ بِعَدَ مُوتِه بِسِبِ الدَّيْنِ أَنَّ الوصِيةَ تَنْطُلُ، بكدلك هاهُنا صَحَّ الإبطالُ؛ لأنَّ حَقَّ أُولِياءِ الجنايةِ مُقَدَّمٌ على حَقَّ المالكِ، نكذلك يُقَدَّمُ على مَنْ يَتَلَقَّىٰ المِلْكَ مِنَ المالكِ، وإنِ اختارُوا الفِداء؛ كانَتِ الديةُ عليهم في مالِهم لالتزامِهم، وجازتِ الوصيَّةُ لطهارةِ (١٠) العبدِ الفِداءِ عن الحنايةِ ، عمارَ كانَّه لَمْ يَجُنِ.

قُولُه: (إلَّا أَنَّ مِلْكُهُ فِيهِ بَاقٍ)، استثناءٌ منْ قولِه: (لِمَنَا أَنَّ حَقَّ وَلِيُّ الْجِنَايَةِ مُقَدَّمٌ)، يَعْنِي: أَنَّ مِلْكَ المُوصِي في العبدِ باقٍ مع أَنَّ حَقَّ الولِيُّ مُقدَّمٌ، وإنَّما يَرُولُ مُلْكُ بالدفْعِ فما لَمْ يُدفَعُ يَبقَى، حتَّىٰ لُو كَانَ العبدُ ذَا رَحِم مَحْرَمٍ منَ الوارثِ؛ لَا بَنْ عليه، كما إذا كَانَ العبدُ أخَّ لامرأةِ المُوصِي مثلًا، وإنَّما يَتُقَىٰ مِلْكُه فيه إلى لأَبَسْنَفْنِيَ عَنْ حَاجِتِه فيه ؛ لأنَّ مِلْكَ الورثةِ بسبيلِ الخِلافةِ ، فما لَمْ يَسْتَغْنِ الأَصلُ عَلْ حَاجِتِه لَهِ ؟ لأنَّ مِلْكَ الورثةِ بسبيلِ الخِلافةِ ، فما لَمْ يَسْتَغْنِ الأَصلُ عَلْ حَاجِتِه لَا لَهُ لَكُولُونُهُ بَسبيلِ الخِلافةِ ، فما لَمْ يَسْتَغْنِ الأَصلُ عَلْ حَاجِتِه لَا تَنْبُتُ الخِلافةِ ، فما لَمْ يَسْتَغْنِ الأَصلُ عَلْ حَاجِتِه لَا تَنْبُتُ الخِلافةِ ،

قولُه: (طَهُرَ عَنِ الْجِنَايَةِ)، هوَ بالطَّاءِ المهملةِ مِنَ الطَّهارةِ. قولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ بِثُلُثِ مَالِهِ لِآخَرَ، فَأَقَرُ الْمُوصَىٰ لَهُ وَالْوَارِثُ؛ أَنَّ

أ في الأصن البطهارة، والمثبت من، الله، والعالم، والإما، والراء، والراء، والما

الْمَبِّت أَعْنَقُ هَذَا الْعَبْدُ، فَقَالَ الْمُوصَىٰ لَهُ: أَعْنَقَهُ فِي الصَّحَةِ، وقَالَ الْوَارِثُ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُوصَىٰ لَهُ إِلّا أَنْ بِفُصْلَ مَنَ النَّلِئُ مَنِ الْمُوصَىٰ لَهُ إِلَا أَنْ بِفُصْلَ مَنَ النَّلِئُ مَنِ الْمُوصَىٰ لَهُ مَنَ النَّلِئُ مَنَ النَّبِيْنَةُ أَنَّ الْمِنْقُ كَانَ فِي الصَّحَةِ؛ لِأَنَّ الْمُوصَىٰ لَهُ يَدَّعِي النَّيْحُقَاقَ ثُلُثِ مَا بَقِيَ مِنْ التَّرِكَةِ بَعْدَ الْعِنْقِ لِأَنَّ الْمِعْقَ فِي الصَّحَةِ لَيْسَ بِوَصِيَّةٍ وَلِهَذَا يَنْقُدُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ، وَالْوَارِثُ يُنْكِرُ لِأَنَّ مُدَّعَاهُ الْعِنْقُ فِي الْمَرْضِ مُقَدَّمٌ عَلَىٰ الْوَصِيَّةِ بِثُلُثِ الْمَالِ فَكَانَ مُنْكِرًا، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعْ وَالْحَوَادِثُ تُضَافُ إِلَى وَالْقَوْلُ قَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكِرِ مَعَ الْبَهِينِ؛ وَلِأَنَّ الْمُعْتَى حَادِثُ وَالْحَوَادِثُ تُضَافُ إِلَى وَالْقَوْلُ قَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكِرِ مَعَ الْبَهِينِ؛ وَلِأَنَّ الْعَنْقَ حَادِثُ وَالْحَوَادِثُ تُضَافُ إِلَى الْمُعِينِ؛ إِلاَّ الْعَلَيْمِ الْمُؤْلُ وَالْكَوْلُ فَوْلُ الْمُنْكِرِ مَعَ الْبَهِينِ؛ وَلِأَنَّ الظَّاهِرُ شَاهِدًا لِلْوَارِثِ فَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ الْبَعِينِ، إلاَّ أَنْ يَفْضُلَ شَيْءٌ مِنْ الثَّلُثِ عَلَى فِيمَةِ الْعَبْدِ لِأَنَّةُ لَا مُزَاحِمَ لَهُ فِيهِ أَوْ الْمُبِينِ ، إلاَ أَنْ يَفْضُلَ شَيْءٌ مِنْ الثَّامِ عَلَى فِيمَةِ الْعَبْدِ لِأَنَّةُ لَا مُزَاحِمَ لَهُ فِيهِ أَوْ لَعُمْ عَلَى السَّعِينَ عَلَى فِيمِ الْمَالِيتِ مُعَايَنَةً وَمُو خَصُمْ فِي إِقَامِتِهَا لِإِنْهَاتِ حَقِّهِ فِي الصَّحَةِ لِأَنَّ النَّائِينَ وَالْمَتِهَا لِإِنْهُ وَالْوَارِثِ مَعْلَى الْمُنْ مُولِكُ مَا الْمُنْتِي فِي الصَّعْقِ فِي الصَّعْقِيمَ الْمُنْ الْمُنْكِلُ مُنْ النَّالِينَ وَلَا الْمُولِقِ عَلَى الْمُلْولِقِ وَالْمُعْتِلُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْفِى الْمُلْولِقُ فَلَا الْمُولِقُ الْمُنْمِينِ ، إِلّا الْمُؤْمِنُ مُنْ الشَّولِي الْمُؤْمِ عَلَى فَيمَةِ الْمُؤْمِلُ مُنْ النَّالِقُ الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِ عَلَى اللْمُولِقُ الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِلُ مُنْ اللْمُؤْمِلُ مُنْ النَّالِقُ الْمُؤْمِ عَلَى الْمُؤْمِلُ مُنْ اللْمُؤْمِقُ مِلْ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِ الْمُؤْمِلُ مُولِلَا مُولِلَا مُولِلَاقُ الْمُؤْمِ

الْمَيَّتَ أَغْنَقَ هَذَا الْعَبْدَ، فَقَالَ الْمُوصَّى لَهُ: أَغْنَقَهُ فِي الصَّحَّةِ، وَقَالَ الْوَارِثُ: أَغْنَقَهُ فِي الصَّحَّةِ، وَقَالَ الْوَارِثُ: أَغْنَقَهُ فِي الصَّحَّةِ، وَقَالَ الْوَارِثِ، وَلَا شَيْءَ لِلْمُوصَى لَهُ إِلَّا أَنْ يَفْضُلَ مِنَ الثَّلُثِ فِي الْمَرْضِ، قَالُقُومُ لَهُ الْبَيْنَةُ أَنَّ الْمِنْقَ فِي الصَّحَّةِ)، أَيْ: قَالَ في «الجامعِ الصَّغيرِ»(١٠).

وذلكَ لأنَّ غَرَضَ الوارثِ منْ هذا الكلامِ: ألَّا شيءَ للمُوصَىٰ له إلَّا أَنْ يَفُصُلَ على قيمةِ العدِ منَ الثَّلُثِ شيءٌ، فيَكُونُ الفاضلُ للمُوصَىٰ له؛ لأنَّ العتنَّ في المرضِ مُقدَّمٌ علىٰ سائرِ الوصايا لقوتِه؛ لأنَّه لَا يَحْتَمِلُ الرَّدَّ والنَّقُضَ،

وعَرَضُ المُوصَىٰ له؛ أنَّ العتنَّ لَمْ يَكُنُ وصيةً ، بَلْ كَانَ مُنَفَّذًا مِنْ جميعِ المالِ ، ولِي ثُلُثُ ما سِوَىٰ العبدِ منْ مالِ الميَّتِ ، والوارثُ يُنْكِرُ ذلكَ . أيْ: يُنكِرُ استحفاقُ الموصىٰ له النُّلُكَ سِوىٰ العبدِ ؛ لأنَّه يَقُولُ: العتنُّ كَانَ في المرضِ ، وهوَ مُقدَّمٌ علىٰ الموصىٰ له النُّلُكَ سِوىٰ العبدِ ؛ لأنَّه يَقُولُ: العتنُّ كَانَ في المرضِ ، وهوَ مُقدَّمٌ علىٰ

<sup>(</sup>١) - ينظر: ١٩ الحامع الصعير /مع النافع الكبير 4 [ص/ ٢٦].

وَمَنْ ثَوَكَ إِلَاهِمَامِ عَبَدًا ، فقال للوارث: أغتقي أبُوك في الصحة ، وقال إلحلُ لِي عَلَىٰ أَبِيكَ أَلَفُ دَرُهُمْ ، فقال: صدقتُما ؛ فإنْ الْعَبْد بِسْعَىٰ في قبمته مَدْ لَبِي خَبِيفَةَ ، وَقَالًا: يَعْبَقُ ، ولا يسْعَىٰ في شيْءِ ؛ لِأَنَّ الدَّيْن وَالْعِثْق فِي الصَّمَّةِ طَهَرًا مَعًا بِتَصْدِيقِ الْوَارِثِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ فَصَارًا كَأَنَّهُمَا كَانَا مَعًا ، والْعِثْقُ فِي الصَّحَّةِ لَا يُوجِبُ السَّعَايَةَ وَإِنْ كَانَ عَلَىٰ الْمُعْتِقِ دَيْنٌ .

الوصيَّةِ، فلَمَّا كَانَ الوارثُ مُنكِرًا؛ كَانَ القولُ قولُه؛ لأنَّ القولَ إِم ٢٠٠٠م، قولُ النّكِر مع اليمينِ.

وإذا كانَ القولُ قولَ الوارثِ؛ كانَ الثَّلُثُ مُسْتحَقًّا بالعننِ، وإنْ فَصَلَ شيءٌ منه إِن تمام الثَّلُثِ؛ فهوَ للمُوصَىٰ له، وإن لَمْ يَفضُلُ فلَا شيءَ للمُوصَىٰ له، إلَّا إدا أنامَ البِئِّةَ أَنَّ العنقَ كانَ في [٣/٣ه.] الصحَّةِ، وَلَمْ يَكُنُ وصيةً، فحينئذِ يَكُونُ ثلُثُ المالِ للمُوصَىٰ له،

قَالُوا: ويَجِبُ أَنْ يُسْتَحلَفَ الوارثُ إِنْ لَمْ تَقُمْ<sup>(۱)</sup> بِيْنَةٌ للمُوصَىٰ له بالثَّلُثِ، ولاَنَّ الحوادثَ<sup>(۱)</sup> تُضفُ إِلَىٰ أقربِ الأوقاتِ إذا جُهِلَ التَّارِيخُ، وأقربُ الأوقاتِ حالُ العرض، فَيُضَافُ العتقُ الحادِثُ إليه لِتيقُّنِ الأقربِ ما لَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّه مِنْ قَبْلُ.

قُولُهُ: (قَالَ: وَمَنْ تَرَكَ عَبْدًا، فَقَالَ لِلْوَارِثِ: أَعْتَقَنِي أَبُوكَ فِي الصَّحَّةِ، وَقَالَ رَحُلّ: لِي عَلَى أَبُوكَ فِي الصَّحَّةِ، وَقَالَ رَحُلّ: لِي عَلَى أَبِيكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: صَدَقَتُمَا؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ يَسْعَىٰ فِي قِيمَتِهِ عِنْدَ أَبِي رَحُلٌ: لِي عَلَى أَبِيكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ، فَقَالَ: صَدَقَتُمَا؛ فَإِنَّ الْعَبْدَ يَسْعَىٰ فِي قِيمَتِهِ عِنْدَ أَبِي حِبْنَةً عِلَى مَا لَكُ فِي اللّهَ اللّهُ الصَّغيرِ ». حَبِنَةً عِلَى مَ وَلَا يَسْعَىٰ فِي شَيْءٍ)، أَيُّ: قَالَ في اللّهِ الحِلْمِ الصَّغيرِ ».

وصورتُها فيه: «محمدٌ عنْ يعقوتَ عنْ أبي حَنِيفَةَ ﴿ اللهِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ اللهِ عَلَى مَاتَ وَتَرَكَ ال اللّا وتَوَكَ عبدًا ، فقالَ العبدُ: أعتَقَنِي أَبُوكَ في صحتِه ، وقالَ رجلٌ: لِي على أبيكَ

<sup>(</sup>١). في الأصل: التكنيف والمثبت من: الدلاء وقفالالا، والعاء وقرال، وقامة.

 <sup>(</sup>١) في الأصل: (الحادث)، والمثبث من: (الدال والعالما) و(علم والراد) و(اما).

وَلَهُ أَنَّ الْإِقْرَارَ بِالدَّيْنِ أَقْوَىٰ لِأَنَّهُ يُعْتَبُرُ مِنْ جَمِعِ الْمالِ، وَالْإِقْرَارُ بِالْعَنَىٰ فِي الْمَرْضِ يُعْتَبُرُ مِنْ الثَّلُثِ، وَالْأَقْوَىٰ يَدْفَعُ الْأَذْنَىٰ، فَقَصِيَّتُهُ أَنْ يَبْطُلَ الْعِنْقُ أَصْلاً إِلَّا أَنَّهُ بَعْدَ وُقُوعِهِ لَا يَحْتَمِلُ النَّطْلَانَ فَبُدْفَعُ مِنْ حَلِثُ الْمَعْنَىٰ بِإِيجَابِ أَصْلاً إِلَّا أَنَّهُ بَعْدَ وُقُوعِهِ لَا يَحْتَمِلُ النَّطْلَانَ فَبُدْفَعُ مِنْ حَلِثُ الْمَعْنَىٰ بِإِيجَابِ أَصْلاً إِلَّا أَنَّهُ بَعْدَ وُقُوعِهِ لَا يَحْتَمِلُ النَّطْلَانَ فَبَدْفَعُ مِنْ حَلِثُ الْمَعْنَىٰ بِإِيجَابِ السَّعَايَةِ، وَلِأَنَّ الدَّيْنَ أَسْبَقُ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ لَهُ مِنْ الإسْبِنَادِ فَيَسْتَنِدُ إِلَىٰ حَالَةِ السَّعَايَةِ، وَلاَنَ الدَّيْنَ يَمْنَعُ الْعِتْقَ فِي حَالةِ الصَّحَة، وَلاَ يُمْكِنُ إِسْنَادُ الْعِتْقِ إِلَىٰ تِلْكَ الْحَالَةِ لِأَنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ الْعِتْقَ فِي حَالةِ الْمَرْض مَجَّانًا فَتَجِبُ السَّعَايَةُ.

ٱلفُ درهم ، فقالَ الابنُ: صَدَّقَتُما، قالَ: يَشْعَىٰ العبدُ في قيمتِه، وقالَ أبو يوسفَ ومحمدٌ ﷺ: العُلامُ حُرُّ، ولَا يَشْعَىٰ في قيمتِه، ويُجْعَلُ كانَّه حَتَّى كلَّه؛ لأنَّه أقرَّ به

معًا ١١٥٠ . إلى هنا لفظ [أصل] (١) «الجامع الصَّغيرِ».

لهما: أنَّ العنقَ في الصحَّةِ والدَّيْنَ ظهَرَا معًا بتصديقِ الابنِ، فلمَّا ظهَرَا معًا؛ استَوَيَا وَلَمْ يَدفَعُ أحدُهما الآخرَ، فجُعِلَ كلُّ واحدٍ منهما حقًا، فتَبَتَ العنقُ في الصحةِ، استَوَيَا وَلَمْ يَدفَعُ أحدُهما الآخرَ، فجُعِلَ كلُّ واحدٍ منهما حقًا، فتَبَتَ العنقُ في الصحةِ، والعَتْ لَمَّا لَمْ والعَتْ إذا تَبَتَ في الصحةِ لَا يُوجِبُ السَّعَايةَ، وإنَّ كانَ المُعْتِقُ مَدْيونًا، ولكنْ لَمَّا لَمْ يَبْقَ شيءٌ آخَرُ يُقضَى به الدَّينُ؛ بَطَلَ الدَّينُ، وإنَّما قُلْنا: لَمْ يَدْفَعُ أحدُهما الآخَرَ؛ يَبْقَ شيءٌ آخَرُ يُقضَى به الدَّيْنُ؛ بَطَلَ الدَّينُ، وإنَّما قُلْنا: لَمْ يَدُفَعُ أحدُهما الآخَرَ؛ لأنَّ كُلُّ واحدِ منهما لو انفرَد كانَ أَوْلَى مِنْ صاحبِه، كذا قالَ الفقيةُ أبو اللَّبِ عَلَى.

## ولأبي حَنِيفَةً ﷺ وجهانٍ:

أحدُهما: أنَّ الدَّيْنَ أقوىٰ منَ الإقرارِ بالعتقِ، فدَفَعَ الأقوَىٰ الأضعفَ.

والدليلُ علىٰ ذلكَ: أنَّ الدَّيْنَ يَصِحُّ منْ رأسِ المالِ ، لَا منَ الثلُّثِ فَخَسْبُ ؛ وأنَّه (٣) لَا يُغْتَبَرُ وصيةً منَ المريضِ ، والإقرارُ بالعتقِ في المرضِ يَصِحُّ مِنَ الثُّلُثِ

<sup>(</sup>١) ينظر - ١١لحامع الصعير /مع النافع الكبير 1 [ص/ ٢٦٥] .

<sup>(</sup>۲) ما يين المعقوفتين: ريادة من: «٤٤»، و العالا»، و الع»، و الرا»، و الم».

<sup>(</sup>٣) في الأصل" الأبه، والبثبت من الله، والقالم، والعا، والعا، والراء والمااء

وَعَلَىٰ هَذَا الْجَلَافُ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُّ وَتَرَكَ أَلُفَ دَرَهُمْ ، فَقَالَ رَخُلُ لَي عَلَىٰ السِّتِ أَلْفُ دِرْهُمْ وَدَبِعَةً ، فَعَالَ لَي عِلْدُهُ أَلْفُ دَرْهُمْ وَدَبِعَةً ، فَعَالَدُهُ اللَّهِ عَلَيْهُ أَلْفُ دَرْهُمْ وَدَبِعَةً ، فَعَالَدُهُ اللَّهِ عَلَيْهُ أَلْفُ دَرُهُمْ وَدَبِعَةً ، فَعَالَدُهُ اللَّهِ عَلَيْهُ أَلْفُ دَرُهُمْ وَدِبِعَةً ، فَعَالَدُهُ اللَّهِ عِلْدُهُ أَلْقُونَى ، وَعِنْدَهُما: سَوَاءً .

لاعيز، و[إسنادً] (١) الإقرار بالعتق إلى الصحة إنَّمَا يَصِحُ إذا لَمْ يُوجَد المانعُ من الإساد، وقد وُجِدَ المانعُ، وهوَ أنَّ شُغْلَ الدَّيْنِ قَارَنَه، فَمَنَعَ الإسنادَ إلى حالةِ الصحةِ، فاقْتَصَرَ العتقُ على حالةِ المرضِ، فعلى هذا كانَ يَتَبغي أنْ يُتطَلَ العتقُ أملًا، إلَّا أنَّه بعدَ وقوعِه لَا [٢/٣٠٠/١] يَحتمِلُ الفسخَ، فَيُفْسَخُ مِنْ حيثُ المعنى بابنا الشَّعَايةِ على العبدِ، ويُقْصَى به الدَّيْنُ، ولَا يُفْسَخُ مِن حيثُ الصورةُ.

ولأنَّ الدَّيْنَ أسبقُ؛ لأنَّه لَا مامعَ مِنْ إسنادِ الدَّيْنِ إلى حالةِ الصحةِ؛ لأنَّ لإقرارَ بالدَّينِ يَصِحُّ منْ رأسِ العالِ مِنَ الصَّحيحِ والمريضِ جميعًا، وإسنادُ العتقِ إلى حالةِ الصَّحةِ لَا يُمْكِنُ؛ لأنَّ الدَّيْنَ يَمْنَعُ أنْ يَقَعَ العتقُ مجَّالًا، فلا جَرَمَ وَجَبَ النَّعَايةُ عليه، وإقرارُ الوارثِ بمنزلةِ إقرارِ المريضِ، ولوُّ أنَّ المريضَ أقرَّ في مَرضِه أنَّ عليه، وإقرارُ الوارثِ بمنزلةِ إقرارِ المريضِ، ولوُّ أنَّ المريضَ أقرَّ في مَرضِه أنه اعتقَ هذا العبدَ في صحتِه، وأقرَّ بدَيْنٍ؛ كانَ الدَّيْنُ أولَى، فكذا إدا أقرَّ الوارثُ.

قولُه: (وَعَلَىٰ هَذَا الْخِلَافُ إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ وَتَرَكَ أَلَفَ دِرْهَمٍ، فَقَالَ رَجُلُ: لِي على الْمَئِتِ أَلْفُ دِرْهَمٍ دَيْنٌ، وَقَالَ [٣٠٠٠ه] آخَرُ: كَانَ لِي عِنْدَهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ وَدِيعَةً، نَعِنْهُ: الْوَدِيعَةُ أَقْوَىٰ، وَعِنْدَهُمَا: سَوَاءًا).

اعلمُ: أنَّ صاحبَ «الهدايةِ» ﴿ جَعَلَ الوديعةَ أقوى عندَ أبي حَيِفَةَ ﴿ مَا رَحَعَلَ الوديعةَ أقوى عندَ أبي حَيِفَةَ ﴿ مَا رَحَعَلَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ مَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عندي ؛ لأنَّ الكِبارَ قَبْلَ صاحبِ «الهدايةِ» ذَكرُوا الخلاف على عكسِ هذا.

أَلَا تُرَىٰ أَنَّ الحاكمَ الشهيدَ قالَ في «مختصرِ الكافي»: «ولوْ قالَ له رَجُلُّ:

<sup>(</sup>١). ما بين المعقوفتين؛ ريادة من: ١٥،٨، و١٩ ١٩، و١٩ ١، والر١، والم٠٠،

🍪 غابة البيال

هذه الألفُ الَّتِي تُرَكِّها أَبُوكَ وديعةٌ لَي، وقالَ آخَرُ: لي علىٰ أبيكَ ٱلفُ درهم ذَيْلٌ، فقالَ صدَّفتُما ؛ فإنَّ أبا حنيفةَ قالَ الألفُ بينَهما نصمانِ، وقالَ أبو يوسفَ ومحمَّدُ ' صاحبُ الوديعةِ أَوْلَىٰ بها، (۱). ذَكَرُه في بابِ إقرارِ الوارثِ بالدَّيْنِ.

وأَلَا تَرَىٰ أَنَّ الفقية أَبَا اللَّيْثِ السَّمرِ قَندِيَّ ﷺ ذَكَرَ مِي كَتَابِ المختلفِ الرَّوابِيةِ ا مي كتابِ الإقرارِ ، فقالَ<sup>(٢)</sup>: «ولوْ قالَ له رجلّ : هذا الألفُ الَّدي تَرَكها أَبُوكَ وديعةُ لي ، وقالَ آخَرُ : لِي علىٰ أبيكَ دَيْنٌ ألفُ درهم ، فقالَ الابنُ : صدَقَّتُما ؛ فإنَّ في قولِ أبي حَنِيقَةً ﷺ الأَلفَ بينهما نصفانِ ، وعدَهما : صحبُ الوديعةُ أَوْلَىٰ اللهُ.

وقالَ القُدُورِيُّ ﴿ فَي كتابِ ﴿ النَّقَرِيبِ ﴾ : ﴿ قَالَ أَبُو حَبِيفَةَ ﴾ إذا ماتَ الرَّجلُ وتَرَكُ الفَّا ، فقالَ رجلٌ لوارثِه : لِي على الميَّتِ الفَّ دَيْنٌ ، وقالَ الآحَرُ : هذه الأَلفُ وديعةٌ لي ، فقالَ الوارثُ : صدَّفتُما ؛ فالأَلفُ بينهما ، وقالاً : هوَ لصاحبِ الوَّدِيعةِ ﴾ .

وكذلكَ ذَكَر فخرُ الإسلامِ البَرْدُويُّ والصدُّرُ الشهيدُ ﴿ فَي شَرْجِهِما لَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِي اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

وكذلكَ ذَكرَ الإمامُ مَجْمُ اللَّمِينِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ النَّسَفِيُّ ﴿ فَي كَتَابِ اللَّحَضْرِ ﴾ ، وعلاءُ الدِّين (٨ ١٠٠٠م) العالمُ في المختلفِ ﴿ فَي فَقَالًا ؛ اللَّهِ قَالًا ؛ اللَّهِ قَالًا له رجلٌ : هذه الأَلْفُ الَّذِينَ وَرَكَهَا أَبُوكَ وَدِيعَةٌ لِي ، وقَالَ آخَرُ ؛ لِي على أَبِيكَ أَلْفُ درهم دَيْنٌ ، فَقَالًا : صَدَقَتُما ؛ فَالأَلْفُ بِينَهِما نصفانِ ، وقالَ آخَرُ : لي على أبيكَ أَلْفُ درهم دَيْنٌ ، فقالَ : صدَقَتُما ؛ فَالأَلْفُ بِينَهِما نصفانِ ، وقالَا : صاحبُ الوديعةِ أَحَقُ بها اللهِ .

<sup>(</sup>١) ينظر: «الكافي» للحاكم الشهيد [ق/٣٩٥]،

 <sup>(</sup>٢) عني الأصل. «نقال الابن» والمثبت من الدان، والعالما، والاعا، والراء، والعالم وهو الموافق لما
وقع في: المختلف الرواية؟.

<sup>(</sup>٣). ينظر: المحتلف الرواية؟ لأبي الليث [١٦٩٣/٣].

الله البيال ١٠٠٠

وبيَّنَ الفقيهُ وَجُهُ الجِلافِ في المختلفِ الرَّوابةِ»، فقالَ: «وجهُ قولِ أبي حَنِيفَةُ يِنِي أنَّ صاحبَ الدَّيْنِ لمَّ ادَّعَى الدَّيْنَ فقدِ ادَّعَىٰ حقَّا في الذَّهَةِ منقولًا إلى الغَيْسِ، ممارَ مُدَّعِيًّا العينَ ، وصاحبُ الوديعةِ يَدَّعِي العينَ أبضًا ، فإدا كانَ كدلكَ فكلُّ واحدٍ منهما يَدَّعي العينَ ، فصارَ مُدَّعِيًا للعَيْنِ ، وصدَّقَهما الوارثُ فيه ، فصارَ مُنْويْنِن بالحقِّ في تلكَ العينِ ، فكانَ بينَهما .

وجهُ قولِهما: أنَّ صاحبَ الدَّينِ يَدَّعي حقًّا في الدَّمَةِ انتَقلَ إلى العينِ ، وصاحبُ الوديعةِ بَدَّعي العينَ ، فإذا قالَ: صدَقَّما فقدْ سَبَق حقُّ صاحبِ الوديعةِ إلى العينِ قبلَ تُبوتِ حقِّ صاحبِ الدَّيْنِ فيه ، فكانَ أَوْلَىٰ بهه (١٠).

واللهُ أعلمٌ.

6400 00 00

١١). ينظر " المحتلف الرواية الأبي الليث السمرقندي [٤ /١٦٩٣ ، ١٦٩٤].

#### فصل

قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ بِوصَايَا مِنْ خُقُوقِ الله تعالىٰ؛ قُدَّمت الْفرائضُ مُها. قدَّمَهَا الْمُوصِي، أَوْ أَخَرَهَا، مِثْلَ: الْمخجّ، والزَّكاةِ، والْكَفَّارات؛ لِأَنَّ الْفَرِيضَة

### فَصْلُ

تَرَخَمُ هذا الفصلَ في المختصرِ الكَرْخِيُّا: ببابِ الوصايا إذا ضاقَ عنها النَّلُثُ. وقيلَ: قدَّم بابَ العتنِ في المرصِ على هذا الفصلِ لقُوَّتِه؛ لأنَّ العتنَّ لَا يَلْحَقُه الفَسخُّ.

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ بِوَصَايَا مِنْ خُقُوقِ اللهِ تعالىٰ؛ قُدَّمَتِ الْفَرَائِضُ مِنْهَا. قَدَّمَهَا الْمُوصِي، أَوْ أَحَرَهَا، مِثْلَ: الْحَجَّ، وَالزَّكَاةِ، وَالْكَفَّارَاتِ) [٢/٢٥٥]، أيٰ: قالَ القُدُورِيُّ ﷺ في «مختصرِه»، وتمامُه فيه: «وما ليسَ بواجِبٍ قُدَّمَ منه ما قَدَّمَه المُوصِي»(١٠).

قالَ الشيخُ أبو الحسن الكرخيُ ﴿ فَي المختصرِهِ اللَّهُ عَلَى مَحْمَلُهُ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَنْ مَحْمَلُهُ ال اللَّهِ عَنِيمَةً وَأَبِي يُوسُفَ وَهُوَ قُولُ مَحْمَلُهُ أَيْضًا ﴿ لِللَّهُ اللَّهُ فَي وُجُوهِ مَنَ الحَجِّ ، والصَّدقة ، والعتني وغيرِ ذلكَ ، فأوضَى به رجلٌ ، فكاللَّهُ فِي وُجُوهِ مَنَ الحَجِّ ، والصَّدقة ، والعتني وغيرِ ذلكَ ، فأوضَى به رجلٌ ، فكاللَّهُ لَا يَتْلُغُ ذَلِكَ كَلَّه ، فإنْ كَانَ كُلُّه تَطَوَّعًا نُدِئَ بِالأَوَّلِ فَالأَوَّلِ مَمَّا نَطَقَ به حتَّى النَّلُكُ ، فَيَبْطُلُ مَا بَقِيَ .

وكذلك إذا كانت الوصايا كلُها فريضة بُدِئ بالأُولَى فالأُولَى حتَى يَكُونَ النُّقصانُ على الآجِرِ، وإنْ كانَ بعْضُه فريضة، وبعضُه تطوُّعً؛ بُدِئ بالفريضة وإنْ أَخْرَها، وإنْ كانَ بعْضُه مِنْ شيء أوجَبه على نفسِه ؛ بُدِئ بالذي أوجَبه على نفسِه ؛ بُدِئ بالذي أوجَبه على نفسِه ؛ بُدِئ باللّذي أوجَبه على نفسِه ؛ بُدِئ باللّذي أوجَبه على نفسِه ، وإنْ كانَ قدْ أخَرَه في مَنْطِقِه، قالَ هشامٌ: إلى هنا [١٠/١٠٣٤/١] قولِهم جميعًا،

<sup>(</sup>١) ينظر: المختصر الفُدُّورِيُّ؟ [ص/ ٣٤٣].

إِنَّهُ مِنْ النَّاعِلَةِ، وَالظَّاهِرُ مِنْهُ اللَّذَاءةُ بِمَا هُوَ الْأَهمُ.

وقالَ محمَّدٌ نفسُه: وإنْ كانَ بعضُه فريضةً ، وبعضُه شيئًا أوجَه علىٰ نفسِه ، وبعضُه شيئًا أوجَه علىٰ نفسِه ، وبعضُه تَطوُّعًا ؛ بُدِئَ بالفريضةِ ، وإنْ كانَ أخْرَها في مَنْطِقِه ، ثُمَّ نُدِئَ باللَّذِي أوجبه علىٰ نمسِه ، وإنْ كانَ هوَ أخْرَه في مَنْطِقِه ، ويُفْعَلُ التطوعُ آجِرَ ذلك .

وإنَّ كَانَ أُوصَى مع هذا بوصايا لإنسانٍ بعَيْنِه ؛ تَحاصُّوا جميعًا في الثُّلْثِ ، وَأَغْطِيَ كُلُّ إِنسانٍ حَقَّه علىٰ قَدْرِ ما أصابَه ، ثُمَّ جميعً ما أصابَ هذه الأشياءَ كَلَّها لِهُمَّعُ به كما وَصَفْتُ لكَ ، فإنَّ كَانَ فيه عِثْقُ بَتَاتٍ بُدِئَ به قَثَلَ هذا ، وإنْ كَانَ قالَ: اغْتِفُوا ـ [بَعْبِي: أَعِتِقُوا فُلانًا] (١) ـ تَحاصُّوا » .

قالَ أبو المحسنِ ﴿ وَإِذَا ابتَداَ بِالفَرَائِضِ بُدِئَ بِالأَوَّلِ فَالأَوْلِ منه في اللَّفْظِ، وكذلكَ التطوُّعُ اللَّفْظِ، وكذلكَ التطوُّعُ اللَّفْظِ، وكذلكَ التطوُّعُ إِذَا بُدِئَ بِالأَوَّلِ منه في اللَّفْظِ، وكذلكَ التطوُّعُ إِذَا ضُمَّ إِلَيه بُدِئَ بِالأَوَّلِ فَالأَوَّلِ منه في لفظِ المُوصِي.

قالَ ابنُ سَماعة عن محمَّدٍ ﴿ فَي النوادرِهِ اللهِ مَعْتُ مَحَمَّدًا ﴿ قَالَ فَي الْوَادرِهِ اللهِ مَعْتُ مَحَمَّدًا ﴿ قَالَ فَي رَخُلٍ أُوصَى بَكَفَارِةٍ قَتْلٍ ، وكفَارةٍ أيمانٍ ، وبصدقة فِطْرٍ ، وبضحايا تُدْبَحُ عنه ويُدُورٍ ، قالَ: أَبْدأُ بَكفَارةِ القتلِ ، وكفَّارةِ اليمينِ إِنْ بَلَعَ النَّلُثُ ذَلَكَ ، وإِن لَمْ يَبْلُغَ بِنَاتُ بِمَا بَدَأَ بِه منهما .

وإِنْ بَلَغَ النُّلُثُ [ذلك] (١) وفَضَل عنهما؛ جعلْتُ صدقةَ الهِطْرِ بعدَهما؛ لأنَّها أحثُ عندي من الأضاحي؛ لأنَّه لَمْ يَختلِفُ أحدٌ في صدقةِ الهِطرِ، وقدِ احتَلفوا في الأضاحي، فرّاةُ بعضُهم واجبًا على الغَنِيِّ وَلَمْ يَرَ بعضُهم، فإِنْ فَصَلَ الثَّلُثُ عن صدقةِ الفِطرِ؛ جعلْتُ ما بَقِيَ في النَّذُورِ» (١). إلى هما لفط الشيخِ أبي الحسنِ العَسْنِ الفِطرِ؛ جعلْتُ ما بَقِيَ في النَّذُورِ» (١). إلى هما لفط الشيخِ أبي الحسن

<sup>(</sup>١). ما بين المعقوفتين، زيادة من ١١٠، وقعا٢١، والع؟، وقراء، والماء،

<sup>(</sup>۱) ما بين المعقوقتين؛ زيادة من: قرق،

 <sup>(</sup>۱) يظر ۱ اشرح محتصر (لكرحي) للقدوري [ق/ ۲۰۰ / داماد].

چې غابه البيال 🤲

الكرُّخِيُّ إلله في المختصرِه؛ .

اعلمُ: أنَّ الشيحَ أبا الحسنِ الكَرْخِيَّ لَمْ يُقَدِّمْ بعضَ الفرائصِ على البعصِ، بَلْ قالَ: يُبَدَأُ بما بَدَأَ به المُوصي وأخذَه علماؤُما هِ فَكُنَّ الشيخَ أبا جعفرِ الطَّحاوِيَّ قدَّمَ في «مختصرِه» الزكاةَ على الحجِّ الفريضةِ.

قَالَ فِي الشَّرِحِ الأَقْطَعِ اللَّهِ: الوهوَ إحدىٰ الرواينَيْنِ عَنْ أَبِي يُوسَفَ اللَّهِ، وَفِي روايةٍ أُخرى: يُقَدَّم الحَجُّ اللَّهُ اللَّهِ .

وقالَ القُدوريُّ ﴿ فِي كتابِ «التَّقريبِ»: وعنْ أبي يوسفَ ﴿ فِي اللَّملاءِ»: أنَّ الرَّكاةَ والحَحَّ يَتَحاصًانِ.

وقالَ ابنُ شُجاع: عنْ أبي يوسفَ: إنَّ الزكاةَ والحَجَّ سواءٌ، ثُمَّ رَجَعَ وقالَ: الرَّكةُ أُوجَبُه. كذا في «التَّقريبِ».

ثُمَّ نَرجعُ إلى ما قالَ في «المتنِ»، فنقُولُ: إنّما يُقَدَّمُ الفرائضُ، وإنْ أخرَها المُوصِي [٢٠٣٠،٢/٨] في مَنْطِقِه ؛ لأنَّ أمورَ المسلمينَ مَحمولةٌ على الصحةِ ما أمكنَ [٣ ٢٠٥٠)، والحَمْلُ على الصحةِ في تقديمِ الفرائضِ؛ لأنَّ الفريضةَ هي الأهمُ، والأولى منَ النّوافلِ، ولا يُحْمَلُ على أنَّ الموصِيَ اشتَغَلَ بالنّافلةِ، وضيَّعَ الفريضةَ، فلِذلك قُدَّمَتِ الفرائضُ، وهذا لأنَّ مِنْ شأنِ المؤمنِ أنَّ تَأْدِيةَ الفرائضِ أهمُّ عندُ فلِذلك قُدَّمَتِ الفرائضُ، وهذا لأنَّ مِنْ شأنِ المؤمنِ أنَّ تَأْدِيةَ الفرائضِ أهمُّ عندُ من النافلةِ، وإن تَساوَتِ الفرائضُ في القوَّةِ بُدِئَ بما بداً به المُوصِي؛ لأنَّ الإنسانَ إنما يَدَاً به المُوصِي؛ لأنَّ الإنسانَ إنّما يَتَدَا به المُوصِي؛ لأنَّ الإنسانَ إنّما يَتَدَا به المُوصِي؛ لأنَّ الإنسانَ إنّما يَتَدَا به المُوصِي؛ لأنَّ الإنسانَ

نُمَّ تقديمُ الزكاةِ والحجِّ على الكفَّاراتِ لقُوَّتِهما ، حيثُ جاءَ فيهما منَ الوعيدِ ما لَمْ بأتِ في الكفَّاراتِ ؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكَيْرُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْمِضَـةَ

<sup>(</sup>١) يبطر: قشرح مختصر الفدوري؛ للأقطع [٢ق/٣٠٤].

وَلا يُسفِقُونَهَا فِ سَنبِيلِ أَلْمَاهِ فَبَيْشَرْهُم بِعَدَابِ أَلِيهِ ۞ يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا هِ مَارِحه مَهُ مَنْكُونَكَ بِهَا حِبَاهُهُمْ وَجُمُونُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا حَكَرَّتُمْ لِأَنْهُسِكُمْ فَدُوقُواْ مَا كُنْهُ تَكْوَرُكُ بِهَا حِبَاهُهُمْ وَجُمُونُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا حَكَرَّتُمْ لِأَنْهُسِكُمْ فَدُوقُواْ مَا كُنْهُ تَكْوَرُكُ فِي إِللهِ ١٤٠٥ ع مِهِ إِللهِ ١٤٠٠ ع مِهُمَا

ورَوَىٰ البخارِيُّ هَا اللهِ اللهِ اللهِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: همنَ اللهُ مَالَهُ مَالُهُ مَالِهُ مَالُهُ مَا لَهُ مَالُهُ مَا لَهُ مَالُهُ مَالُهُ مَالُهُ مَالُهُ مَالُهُ مَالُهُ مَالُهُ مَالُهُ مَالُهُ مَا لَهُ مَالِكُ مَالُهُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُمُ اللهُ مَالِكُ مِنْ فَاللهُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُ مِالِمُولِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُمُ مُلِكُمُ مُولِكُ مِنْ فَاللّهُ مَاللّهُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُولِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِلُهُ مَالِكُمُ مُولِكُ مِنْ مُؤْلِكُ مَالِكُ مَالِكُ مَالِكُمُ لَهُ مُولِكُمُ لَلْكُولُكُ مَالِكُ مَالِكُمُ مُلِكُمُ لَلْكُمُ لَلِهُ مُلِكُمُ لَلْكُمُ لَلْكُولُكُمُ لَلّهُ مُلْكُمُ مُلِكُمُ لَالِمُ مُلِكُمُ مُلِكُمُ مُلِكُمُ مُلِكُمُ مُلِكُمُ مُلِكُمُ مُلِلِكُمُ مُلِكُمُ مُلِكُمُ مُلِكُمُ مُولِكُمُ مُلِكُمُ مُلِكُمُ مُلِلْكُمُ مُلِكُمُ مُلِكُمُ مُلِلْكُمُ لَمُولِمُ لَلْكُمُ مُلِكُمُ

والأقرعُ: الَّذي لَا شَعرَ على رأبه ؛ لكثرةِ شُمَّه.

والزَّبِيبَتانِ: زُبُدَتَانِ<sup>(٢)</sup> في شِدْقَيْه ، ويُقال: نُقطَتانِ سَوْدَاوَانِ فوقَ عيْنَيْه .

وقالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِبُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ أَنْهَ غَنِيُّ عَنِ ٱلْعَالِمِينَ ﴾ [ال عمران. ٩٧]، أي: ومَنْ لَمْ يَخُبَّع.

ورُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: قَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَخُجَّ ؛ فَلْيَمُتْ يَهُودِيًّا، أو نَصْرُانِيًّا» (٣).

ثُمَّ كفارةُ القتلِ والظَّهارِ والبمينِ مُقدَّمةٌ على صدقةِ الفِطْرِ؛ لأنَّ كتابَ اللهِ تعالىٰ ذَلُّ علىٰ وُجوبِ هذه الكفَّاراتِ، وَلَمْ يَدُلُّ على وجوبِ صدقةِ الفِطْرِ، ثُمَّ صدقةُ الفِطْرِ مُقدَّمةٌ لاتُفاقِ الأُمَّةِ علىٰ وجوبِها على الأُضحيةِ؛ لاختلافِهم في

 <sup>(</sup>١) أخرجه: البحاري في كتاب الزكة/ باب إثم مامع الركاة [رقم/١٣٣٨]، وغيره من حديث: أبي هُرَيْرَةً عِلَيْهُ.

 <sup>(</sup>۱) يقال. تكلم فلان حتى زَبَّب شِدْقاء، أي: خرّح الرَّبَدُ عليهما، أو هما بابانِ يخرُحان مِن فيه، وهو أوْخش ما يكون من الحَيَّات وأحبَثه، ينظر: ((شاد انساري) للقبطلاني [۹/۳].

 <sup>(</sup>٦) مضئ تنخريجه من حديث أبي أمامة عليه به .

ين عبداليس ۾

وْجَوْنِهَا ، وعلى هذا القياس يُقَدُّمُ بعضُ الواحبات .

قال في التحمة الفقهام، الفائرا: يُقدَّمُ الحجُّ والركاءُ على الكفَّارات المدكر.، في الفرآب، ثُمَّ هذه الكفَّاراتُ مُقدَّمةٌ على صدقةِ العطْرِ، والفِطرةُ مُقدَّمةٌ على كفرة البِطْرِ؛ لأنها تَثَبُّتُ بخبرِ الواحدِ، وهي مُقدِّمةٌ على المُنْدورِ، وهو (٨٠٠هـم المُقلةُ على الأضحيةِ، والواحياتُ كلُّها مُقدَّمةٌ على النوافل.

وأمَّا إذا كانَ [مع] (١) الوصايا الثابتةِ لحقّ اللهِ تعالى [الوصيةُ] (١) للآدمي. فإنَّ المعوضى له يَصْرِبُ مع الوصايا في الفُرْبِ، ويُجْعَلُ كُلُّ جهةٍ منْ جهاتِ الفُرْبِ، مُنْدُدة بالضَّرِبِ، ولا يُجْعَلُ كُلُّ جهةٍ منْ جهاتِ الفُرْبِ، مُنْدُدة بالضَّرِبِ، ولا يُجْعَلُ كُلُّ جهةٍ من الحجُّ والري مُنْدَدة بالضَّرِبِ، ولا يُحَدِّ كُلُها جهة واحدة ، فإنْ قال: ثلُثُ مالي في الحجُّ والري والكفَّاراتِ ولزَيْدٍ، يُقْسَمُ على أربعةِ أسهُم ؛ لأنَّ كُلَّ جِهَةٍ غيرُ الأَخْرَى، ولا يُقذَهُ الفرضُ على حقَّ الآدميُ لحاجةِ العبدِ إليه .

ثُمَّ إِنَّمَا يُضُرِّفُ الثَّلُثُ إلى الحجُّ (٣ ٣٣ء) الفرضِ والزكاةِ والكَفَّاراتِ إِنَّ أُوصَىٰ بِهَا، فَأَمَّا بِدُونِ الوصيةِ ؛ فلا يُضْرَفُ الثلَّثُ إليها، بَل تَسْقُطُ عندَنا جِلافً للشَّافعيُّ وَفِي على مَا مَرَّ فِي الزكاةِ، وإذا أوصَىٰ يُعْتَبَرُّ مِنَ الثَّلُثِ لتعلَّقِ حَقَّ الورثةِ بِمَالِه فِي مرضِ الموتِ»(٣).

ثُمَّ وجهُ الرِّوايةِ الَّتِي رُوِيَتُ: أَنَّ الزِكَاةَ مَقَدَّمَةٌ عَلَىٰ الحجُّ أَنَّ كُلَّ واحدٍ منهما منصوصٌ عليه في القرآنِ، ولكنَّ الزكاةَ يَتَعَلَّقُ بها حقُّ العبدِ، فكانَتَ أَقْوَىٰ. ولأنَّ المُسْتَخَقَّ بالزِكَاةِ جزءٌ من المالِ، وأداءُ الزكاةِ بالمالِ، وأداءُ الحجُّ بالبَدَنِ، فكانَتِ النَّسُتَخَقَّ بالزِكَاةِ جزءٌ من المالِ، وأداءُ الرّكاةِ بالمالِ، وأداءُ الحجُّ بالبَدَنِ، فكانَتِ النَّاكَةُ في تَعلَّقِها بالمالِ أقوى من الحجُّ، ولهذا تَسفَّطُ الزكاةُ بهَلاكِ المالِ.

<sup>(</sup>١) ما بين المعقولتين ريادة من الله، واع،

<sup>(</sup>۲) ما بين المعترفين: ريادة من: الله ، وقع» ، وقم» ، وقعا٢٩ ، وقر٤.

<sup>(</sup>٣) \_ ينظر: النحمة النقهامة لعلام الدين السمرقندي [٣١١/٣].

حولية البيان ﴿ عَالِهِ البيانِ اللهِ اللهِ

ولأنَّ أبا بكرِ الصَّدِّيقِ ﴿ وَسَائَرُ الصَحَابَةِ ﴿ قَائِلُوا أَهُلَ الرِّدَّةِ عَلَىٰ مَنْعِ رَكَاةِ، فَصَارَ لَهَا هَذَهُ الْمَزِيَّةُ، فَكَانَتْ أَوْلَىٰ بِالتَّقَدِيمِ مِنَ الْخَجِّ؛ لأنَّ الإمامَ لأ مَدْخَلَ له في إجبارِ النَّاسِ على النحجِّ.

ووجهُ الرَّوايةِ الأُخرَى: أنَّ الححَّ فرْضُ العُمْرِ، وهوَ مُتعلَّقٌ بالمالِ والمدنِ حميمًا، والزكاةُ بالمالِ وحدَه، فكانَ الحَجُّ أقوى.

وقالَ شمسُ الأَثمَّةِ السَّرِخَسِيُّ ﴿ فِي السَّرِحِ الكافي »؛ العانْ قبلَ : إذا كانَتِ الرصيةُ بحَجَّةِ الإسلامِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقدَّمَ على الوصيةِ لإنسانِ ؛ لأنَّ دلكَ ليسَ برَضٍ ، والحَجُّ فريضةٌ ﴾ (١) .

قُلْنا: هذا إذا اتَّحدَ المُسْتحِقُّ ، فأمَّا [عندَ اختلافِ](١) المُسْتحِقُّ فلَا يُعْتَثَرُ قوَّةُ الرصيَّةِ .

وقالَ الإمامُ الأسبيجابيُ هِ فِي كتابِ الزِّكاةِ منْ الشرحِ الطَّحاويُ اللهِ ("):

النُمُ الوصايا لَا تَخُلُو: إِمَّا أَنْ تَكُونَ كُلُها اللهِ تعالى، أَوْ كُلُها للعبادِ، وما كانَ الله نعالى علا يَخلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ فرائضَ، كالزكاةِ، والحَجِّ، والصومِ، والصلاةِ، أو كُلُها واجباتِ، كالكفاراتِ، والنَّذُورِ، وصدقةِ الفِطْرِ، أَوْ كُلُها تطوَّعُ، كالوصيةِ بَحَجَّ التطوَّع، أو الصدقةِ على الفقراءِ، أو للمسجدِ إا المهردةِ على الفقراءِ، أو للمسجدِ المهردام، وما أشبَه ذلكَ، أو جَمَعَ هذه الوصايا كُلُها.

فَإِنْ كَانَ ثُلُثُ مَالِهِ يَنَخْتَمِلُ جَمِيعَ مَا أُوضَىٰ بِهِ ؛ فَإِنَّهُ تَنْفُذُ وصاياه كلَّها منْ ثلُثِ مَالِهِ ، وإِنْ كَانَ ثلُثُ مَالِهِ لَا يَحتمِلُ جَمِيعَ ذلكَ ، فإِنْ أَجازَتِ الورثةُ فكذلكَ ، وإِنْ

 <sup>(</sup>١) ينظر الالمبسوط، للشَّرَنْحين (١٧٥/٢٧).

<sup>(</sup>١) وقع في الأصل: ﴿إِذَا احتلفُ، والمثبِ مِنْ اللَّهُ، والعالمَةِ، والعالمَة، والغَّه، والرَّه، والم

<sup>(</sup>٣) من هما بدأ النقل من قشرح محتصر الطحاوي؛ للأسبيجابي [ ١٧١/ ]

لَمْ تُجِزِ الورثةُ فإنَّه يُنطَّرُ: إنْ كانَتْ وصاياه كُلُّها للعمادِ فإنَّهم يَتَضارَبُونَ بالثَّلُثِ بينهم بالحِصَص.

فإنَّ كَانَتْ وصاياهُ كُلُها شو تعالى وإنَّه يُنظَرُ: إنْ كانَ كلُها فرائض يُبْدَأُ بِما بَدَأُ
 به، وإنْ كانَتْ كُلُها واجماتٍ فإنَّه يُبْدَأُ بِما بدأَ بِه أيضاً، وكذلكَ إذا كانَتْ كلُها تطرُّعاً، وإنْ كانَ بعضُها فرائض، ويعضُها واجباتٍ، ويعضُها تطوُّعاً: فإنَّه يُبْدَأُ
 مالفرائضِ أوَّلاً وإنَّ أخْرَها، ثُمَّ بالواجباتِ، ثُمَّ بالنَّوافلِ.

وإنْ جَمَعَ هذه الوصايا كُلَّها، فإنَّهم يَتَضارُبونَ في الثَّلُثِ بوصاياهم، فما أصابَ العِبادَ فهوَ لهم، ولَا يُقَدَّمُ بعضُهم على بعضٍ، وما كانَ للهِ يُجْمَعُ ذلكَ كُلُه، فيُبْدَأُ منها(١) بالفرائض، ثُمَّ بالواجباتِ، ثُمَّ بالتطوَّعِ، هذا إذا لَمْ يَكُنُ في الوصيَّةِ عِنْقُ مُنَقَّلًا، ولَا قَحاباةً مُنَجَّزةً.

فإنَّ كَانَ ثَمَّ عِنْقُ مُنَفَّذً، أو مُحابه مُنجَّزةً ؛ فإنَّ في قولِ أبي حَنيفَة ﴿ اللهُ المُحاباةِ ، ثُمَّ كَانَتِ المُحاباةُ مُتقدَّمةٌ على العتقِ ؛ يُصْرَفُ الثُّلُثُ كلَّه [٢/٣٥٤] إلى المُحاباةِ ، ثُمَّ إلى المُحاباةِ ، ثُمَّ إلى المُحاباةِ ، ثُمَّ إلى العَتقِ ، نُمَّ إلى سائرِ الوصايا ، وإنْ كَانَ العتقُ مُتقدِّمًا يُصْرَفُ الثلثُ إليهما جميعًا ، فإذا فَضَلَ منه ، فحينئلٍ يُصُرَفُ الفضلُ إلى سائرِ الوصايا ، وعندَهما: المُحاباةُ وسائرُ الوصايا ، وعندَهما: المُحاباةُ وسائرُ الوصايا منه يُصْرَفُ إلى العتقِ ، فإنْ فَضَلَ منه يُصْرَفُ إلى سائرِ الوصايا والمُحاباةِ (٢) . كذا في الشرح الطّحاويُ الله ﴿ اللهِ اللهِ اللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَالل

وقالَ الإمامُ الأَسْبِيجابِيُّ أيضًا ﴿ فِي كَتَابِ الوصايا مَنْ الشَّرِ الطَّحَاوِيُّ ﴾: (وإذا أوصى الرَّجُل بوصيا ، فإنَّ جوازَها منَ الثَّلُثِ إنَّ بَلَغَ الثَّلُثَ لهم جميعًا ؛ فَبِها ونِعْمَتْ ، وإنَّ لَمْ يَبْلُغ كيفَ يُقْسَمُ الثَّلُثُ بينَهم ؟

<sup>(</sup>١) عني الأصل: قممه، والمثبت من الله، وقعاله، وقعه، والراف وقمه،

<sup>(</sup>٢) إلىٰ هما انتهى المقل من اشرح محتصر الطحاوي، للأَسْبِيجابِيُّ [ق/١٢١].

(وإن تَسَاوَتُ فِي الْقُوَّةِ بُدِئَ بِمَا قَدَّمَهُ الْمُرْصِي إِذَا صَافَى عَنْهَا الثَّلْثُ) إِنَّ الطَّاهِرَ أَنَّهُ يَبْتَدِئُ بِالْأَهَمِّ. وَذَكَرَ الطَّحَادِيُّ أَنَّهُ يَبْتَدِئُ بِالزَّكَاةِ وَيُقَدِّمُهَا عَلَىٰ الْخَعُ وَهُوَ إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ أَبِي يُوسُف، وفي روابةِ عنه أَنَّهُ يُقَدِّمُ الْحَجَّ وَهُوَ أَمُّ مُحَمَّدٍ.

وي غاية البيان ي

فالوجة في ذلك: أنْ تُجْمَعَ الوصايا كُلُها، ثُمَّ يُنْظُرُ إليها وإلى النُّلُثِ، وإلى لَمُّمانِه من الوصايا، فإنْ كانَ النَّقصانُ مثلَ نصفِ الوصايا؛ يُنقَصُ مِنْ كلِّ وصية يَّمُها، وإنْ كانَ النقصانُ مثلَ تأينها يُنقَصُ من كلِّ وصيةٍ ثُلثُها، نحو ما إذا بلغَتِ الوصايا ألفَ درهم؛ لأحدِهم مِنةً، وللآخرِ مِثنانِ، وللآخرِ ثلاثُ مِنةٍ، وللآخرِ اللهُ مِنْةِ، وللآخرِ مِثنانِ، وللآخرِ اللهُ مَنْ عَمِل مِنْةِ الوصايا مِنْلُ الوصايا مِنْلُ وصيةٍ نصفها عمس مِنْةٍ الى مَبْلَغِ الوصايا مِنْلُ المِنْةِ المَنْ عَمس مِنْةٍ اللهُ مَنْ عَمس مِنْةً المَا المَنْقُلُ مِن كلِّ وصيةٍ نصفها، لصاحبِ المنةِ عمسونُ، ولصاحبِ المنتقينِ منه أن وعلى هذا القياشُ»(١٠).

قولُه: (وَفِي رِوَايَةِ عَنْهُ) ، أيْ: عن أبي يوسفَ ﴿ يُقدَّمُ الحَجُّ ، وهوَ قولُ محمَّدٍ ، وَهُ الْفُدُورِيُّ ﴿ جَعَلَ صَاحَبُ ﴿ اللهدايةِ ﴾ ﴿ تقديمَ الحَجِّ على الزكاةِ قولَ محمَّدٍ ، أمَّا القُدُورِيُّ ﴿ فِي الشَّرِحِ مختصرِ الكَرْخِيُّ ﴾ ، وشمسُ الأثمَّةِ السَّرْخسيُّ في «شرحِ الكافي» ( ) ، وشمسُ الأثمَّةِ السَّرْخسيُّ في «شرحِ الكافي» ( ) ، وشمسُ الأثمَّةِ البَيْهِقيُّ في «الكفايةِ » ، وصاحبُ «التَّحفةِ » ( ) ، والشيخُ أبو نَصْرِ في الشرح الأقطع » ﴿ النَّعَلَةِ السَّرِح الأقطع » ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الحَجُّ قولَ محمَّدٍ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الحَجُّ قولَ محمَّدٍ ﴿ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ اللللْهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْهُ الللْهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

وقالَ بعضُهُم في «شرحِه»: إنَّ كفارةَ القتلِ تُقدَّمُ على كفارةِ اليمينِ والظُّهارِ ، ثُمُّ كفارةُ اليمينِ تُقدَّمُ على كفَّارةِ الظُّهارِ ، وعلَّلَ بأنَّ كمَّارةَ القتلِ أقوىٰ لشرْطِ

<sup>(</sup>١) ينظر: قشرح محصر الطحاوي، للأشبِيجابِيُّ [ق/٣١٥].

<sup>(</sup>١) ينظر ' ١١لاً صل/المعروف بالمبسوط؛ [٢٧/٢٦/ طبعة ورارة الأوقاف انقطرية].

<sup>(</sup>٢) يطر: التحقة الفقهاء؟ لعلاء الذين السمرقندي [٢١١/٣].

 <sup>(1)</sup> ينظر: الشرح مختصر القدوري، للأقطع (٣ق/٣٠٤).

وَجُهُ الْأُولَىٰ أَنَّهُما وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْفَرِيضَةِ فَالزَّكَاةُ تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ الْعِمادِ مَكَانَ أَوْلَىٰ .

وَجُهُ الْأُخْرَىٰ أَنَّ الْمَعَ يُقَامُ بِالْمَالِ وَالنَّفْسِ وَالزَّكَاةُ بِالْمَالِ قَصْرًا عَلَيْهِ فَكَانَ الْحَجُّ أَقْوَىٰ، ثُمَّ تُقَدَّمُ الزَّكَاةُ وَالْحَجُّ عَلَىٰ الْكَفَّارَاتِ لِمَزِيَّتِهِمَا عَلَيْهَا فِي الْفُوَّةِ، إِذْ قَدْ جَاءَ فِيهِمَا مِنْ الْوَعِيدِ مَا لَمْ يَأْتِ فِي الْكَفَّارَاتِ،

وَالْكَفَّارَةُ فِي الْقَتْلِ وَالظَّهَارِ وَالْيَمِينُ مُقَدَّمَةٌ عَلَىٰ صَدَقَةِ الْفِطْرِ لِأَنَّهُ عُرِفَ وُجُوبُهَا دُونَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ، وَصَدَقَةُ الْفِطْرِ مُقَدَّمَةٌ عَلَىٰ الْأَضْحِيَّةِ لِلِاتَّفَاقِ عَلَىٰ وُجُوبِهَا بِالْقُرْآنِ وَالِاخْتِلَافِ فِي الْأُضْحِيَّةِ، وَعَلَىٰ هَذَا الْقِيَاسِ يُقَدَّمُ بَعْضُ الْوَاجِبَاتِ عَلَىٰ الْبَعْضِ.

وَمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ قُدُّمَ مِنْهُ مَا قَدَّمَهُ الْمُوصِي لِمَا بَيَّنَا وَصَارَ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ.

الإسلامِ فيها، وكفَّارةَ اليمينِ أقوى من كفَّارةِ الظَّهارِ؛ لأنَّها وَجَبَتْ بهَنْكِ حُرُمةِ اسمِ اللهِ تعالى، وكفارةَ الظَّهارِ وَجَبَتْ بإيجابِ حُرْمةٍ على نفسِه.

ولنا فيه نظَرٌ؛ لأنَّه خِلافُ المنصوصِ منَ الرَّوايةِ؛ لأنَّه لَا يُقَدَّمُ الفرائضُ بعضُها على بعضٍ، وكذلكَ الواجهاتُ لَا يُقدَّمُ بعصُها على بعضٍ، وكذا التطوَّعُ، بَلْ يُبَدأُ بما بَدَأَ به المُوصِي، وقدْ مَرَّ نَصُّ الكرخِيِّ على ذلكَ.

والمعنى في تقديم الزكاةِ والحَجِّ على الكفَّاراتِ ما ذكرْناهُ، وهوَ الوعيدُ، ومثُلُ ذلكَ لَا يُوجَدُ في شيءِ منَ الكفَّاراتِ.

قولُه: (لِمَا بَيَـنَا)، إشارةٌ إلى قولِه: (لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَبْتَدِئُ بِالْأَهَمُ). قولُه: (صرَّح بذَلِكَ)، أيْ: بالتَّقديم، وتصريحُه به أنْ يَقُولَ: ابْدُوا بما بدأْتُ قَالُوا : إِنَّ النَّلُثُ يُقْسَمُ عَلَىٰ جَمِيعِ الْوَصَايَا مَا كَانَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ وَمَا كَانَ لِلْهَا عَلَىٰ المراهِ التَّرْتِيبِ الَّذِي دَكُرْنَاهُ وَيُقْسَمُ لِلْهَا عَلَىٰ عَدَدِ الْقُرْبِ اللَّهُ وَلَا يُجْعَلُ الْجَمِيعُ كَوَصِيَّةٍ وَاحِدَةٍ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ عَلَىٰ عَدَدِ الْقُرَبِ وَلَا يُجْعَلُ الْجَمِيعُ كَوَصِيَّةٍ وَاحِدَةٍ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ عَدَدِ الْقُرَبِ وَلَا يُجْعَلُ الْجَمِيعُ كَوَصِيَّةٍ وَاحِدَةٍ ، لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ عَنَا لِللَّهِ تَعَالَىٰ فَكُلُ وَاحِدَةٍ فِي نَفْسِهَا مَقْصُودٌ فَتَنْفَرِدُ كَمَا تَنْفَرِدُ وَصَايَا لِللَّهِ تَعَالَىٰ فَكُلُ وَاحِدَةٍ فِي نَفْسِهَا مَقْصُودٌ فَتَنْفَرِدُ كَمَا تَنْفَرِدُ وَصَايَا الْآمَهِينَ .

قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ ؛ أَحَجُوا عِنْهُ رَجُلَا مِنْ بَلده بِحُجُّ رَاكِبًا ؛ إِنَّ الْوَاجِبَ لِلَّهِ تَعَالَىٰ الْحَجُّ مِنْ بَلَدِهِ وَلِهَذَا يُعْتَبُرُ فِيهِ مِنْ الْمَالِ مَا يَكْفِيهِ مِنْ نَلْهِ وَالْوَصِيَّةُ لِأَدَاءِ مَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا قَالَ رَاكِبًا لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَحُجَّ مَانِيًا فَانْصَرَفَ إِلَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِ،

قولُه: (قَالُوا)، أيْ: فيما إذا كانَ معَ الوصايا الثابتةِ لحَقَّ اللهِ تعالى حقُّ الآدميِّ؛ المُوصَىٰ له يَضْرِبُ معَ الوصايا في القُرَبِ، وقدْ دكَرْنا عن «التحفةِ» قبْلَ هذا.

نُولُهُ: (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ أَحَجُّوا عَنْهُ [رَجُلاً]() مِنْ بَلَدِهِ بِحُعُّ رَاكِبًا)، أَيْ: قَالَ القُدُّورِيُّ ﷺ في «مختصرِه»، وتمامُه هيه: «فإنْ لَمْ تَسُنْعِ الرميةُ النفقةَ ؛ أَحَجُّوا عنه مِن حيثُ تَبلُغُ ١().

وذلك لأنَّ الواجبَ على المُوصِي أنْ يَحُجَّ راكِبًا منْ بلدِه؛ لأنَّه يَشتَرِطُ مِنَ الرَّادِ والراحلةِ ما يَكفِيهِ مِنْ بلدِه، فَتَنْصرِفُ الوصيةُ [٣ ،٥٣٤] إلى ما أوجته اللهُ عليه، وفَذُ أوجبَه تعالى مِن بلدِه، فلَا جَرَمَ يُحَجُّ عنه مِنْ بلدِه أيصًا؛ لأنَّ المقصودَ مِنْ نعيذِ الوصيةِ بالحَجِّ أداءُ ما على المُوصِي،

وإنَّما وَجَبَ عليه أَنْ يَحُجَّ راكبًا؛ لأنَّ المُوصِي لَمْ يَكُنْ بَجِبُ عليه الحجُّ إذا

<sup>(</sup>١) عابين المعقوقتين: ريادة من: (١)، و((عا٢)، و((ع)) و (ر)، و((م)

<sup>(</sup>١) ينظر: المحمر القُدُورِيِّ؛ [ص/ ٢٤٣]،

## فَإِنْ لَمْ تَبُلُغُ الْوَصِيَّةُ النَّفَقَةَ أَحَجُّوا عَنْهُ مِنْ حَبْثُ تَنلُغُ.

وَفِي الْقِيَاسِ لَا يَخُجُّ عَنْهُ ، لِأَنَّهُ أَمَرَ بِالْحَجَّةِ عَلَىٰ صِفَةٍ عَدِمْنَاهَا فِيهِ ، غَبْرَ أَنَّا جَوَّزْنَاهُ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ الْمُوصِيَ قَصَدَ تَنْفِيدَ الْوَصِيَّةِ فَيَجِبُ تَنْفِيلُهَا مَا أَمْكَنَ وَالْمُمْكِنُ فِيهِ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَهُوَ أَوْلَىٰ مِنْ إِبْطَالِهَا رَأْسًا ، وَقَدْ فَرَّقْنَا بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ الْوَصِيَّةِ بِالْعِنْقِ مِنْ قَبْلُ .

لَمْ يَقَدِرْ عَلَىٰ الرَّاحِلَةِ، وإنَّمَا يَجِتُ عَلَيْهِ إذَا قَدَرَ عَلَىٰ الرَّاحِلَةِ، فإذَا وَجَبُ الخَعُ عَلَىٰ المُوصِي راكِبًا ؛ يَنزَمُ الأَدَاءُ عَلَىٰ الَّذِي يَخُجُّ عنه كذَلَكَ راكبًا.

قَالَ (١) الفقية أبو اللَّيثِ عِلَى في (١٥٠٠٠/١) كتابِ المُكَتِ الوصاياة: الوذكرُ وَدُكرُ عِلَى محمَّدِ عِلَى أَنَّهُ قَالَ: لوْ أَنَّ إِنسانًا قَالَ: أَنا أَحُجُّ منْ منزلِه بهدا المالِ ماشِيًا ؛ لا أُخَجُّ منْ منزلِه بهدا المالِ ماشِيًا ؛ لا يُعْطَى له دلكَ ، ويَحُبُّ مِنْ حيثُ يَبلُغُ راكبًا ؛ لأنَّ الحَجَّ المعروف أَنْ يَكُونَ راكبًا ، فالوصيةُ انصرفَتْ إلى الحَجِّ المعروف .

فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَبُلُغِ النَّفَقَةُ ذَلَك ؛ قَالُوا: فَالقِياشُ الَّا يَحُجُّ عنه ؛ لأنَّ المُوصِيَ أَمَرَ بالحَجِّ عنه بصفةٍ لَمْ تُوجَدُ [هي](١)، إلَّا أَنَّه جازَ الحَجُّ عنه مِن حيثُ تَمُلُغُ النفقةُ ؛ لأنَّ الموصيّ قَصَدَ بهذه الوصيةِ الثواب، فيَجِبُ تنفيذُ وصيتِه ما أمكنَ، ولا يُمْكِن تنفيذُ الوصية في مسألتنا إلا مِن حيثُ تبدئُ النفقةُ ، فكانَ تنفيذها بقَدْر الإمكان أَوْلَىٰ من إبطالِها بالكُلَّيةِ .

وقدُّ مَرَّ الفرقُ علىٰ قولِ أبي حَنِيفَةَ ﴿ فِي الفصلِ المُتقدُّمِ بِينَ مَا إِذَا أُوصَىٰ بِأَنْ يُغْتَقَ عنه بهذه المثةِ عَبْدٌ، فهَلَكَ منها درهمُّ أَنَّه لَا يُغْتَقُ عنه بما بَقِيَ، وبينَ الوصيةِ بالحَجُّ بِثلُثِ مالِه، وثلُثُ مالِه لَا يَكْفِيه، حيثُ يَحُجُّ مِن حيثُ يَكفِي، وهوَ

<sup>(</sup>١) - هي الأصل: فقال القُدُّورِيُّ ـ ريك ـ قال٥٠ والمثبت من ﴿١٥، وقامًا ، وقعَّا ، وقعَّا ، وقره، وقم

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفتين ريادة من، الله، والفائك والغ، وقرف وعمه،

قَالَ: وَمَنْ خَرِجَ مِنْ بلدِه حَاجًا فمات فِي الطّرِيق، وأوْصى بأنْ يُحجَ عَنْهُ ؟ بُحجُ عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً وَهُوَ قَوْلٌ زُفَرَ.

انَّ المُسْتَحِقَّ تَبِدُّلَ في الأُولِيٰ ، وَلَمْ يَتَبِدُّلْ في الثانيةِ».

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ خَاجًا فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ، وأَوْصَى بأَنْ يُححّ عَهُ، بُحَحُ عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً ﴿ إِنْ اللهِ عَلَى القُدورِيُّ ﴿ فَيَ المَحْتَصِوهَ ا

وَقُولُ رُقَرَ كَقُولِ أَبِي حَنِيفَةً ﷺ ذَكَرَه القدوريُّ في التَّقْريبِ، في كتابِ الحَجِّ . وقالَ أبو يوسفَ ومحمَّدٌ ﷺ: يُحَجُّ مِن حيثُ ماتَ.

وقالَ الفقيةُ أبو اللَّيثِ السَّمَرقندِيُّ ﴿ فِي كتابِ النُّكَتِ الوصايا؟: «ولوُ أَنَّهُ حَرَحَ مِنْ بِلدٍ هُوَ أَقربُ إِلَىٰ مَكَّةً ، فماتَ وأوصى بأنْ يُحَجَّ عنه ، فإنَ كانَ خَرجَ حاجًا فإنَّه يُحَجُّ مِنْ حيثُ أُوصَىٰ ،

وقال الفقية أبو الليث: وَلَمْ يَذَكُرُ هَاهَنَا أَكِثَرَ مِنْ ذَلَكَ \_ يَغْنِي: في كتابِ ﴿الأصلِ ﴾ (1) \_ ثُمَّ قالَ: وذَكَرَ في ﴿الجامعِ الكبيرِ ﴾ : أنَّ القياسَ أنْ يُحَجَّ مِنْ مرلِه ، وفي الاستحسانِ: يُحَجُّ عنه منْ حيثُ ماتَ ، وذكرَ في موضع آخرَ في قولِ أبي حَنِيفَة ﴿ يُحَجُّ مِنْ منزلِه ، وفي قولِ صاحبَيْه ﴿ يُحَجُّ مِنْ حيثُ ماتَ ، فَتَبَتَ أَنَّ الدي قاله هاهُما جوابُ الاستحسانِ ، وهو قولُ أبي يوسفَ ومحمَّد إلى هنا لفظُ الفقيهِ أبي اللَّبِ ﴿ اللهِ عَلَى اللَّهِ ﴾ إلى هنا لفظُ الفقيهِ أبي اللَّبِ ﴿ اللهِ مَا اللَّهِ اللهِ الهُ اللهِ الهُ اللهِ اللهِ

وقالَ القُدوريُّ هِمَّ في وصايا «النَّقريبِ»: «وكذلكَ الخِلاقُ في الحاحِّ<sup>(٣)</sup> عنِ الميَّتِ إذا ماتَ في بعضِ الطَّريقِ».

<sup>(</sup>١) ينظر: المخصر التُذُوريَّ [ص/ ٢٤٣].

١٠) سطر ١١الأصل/المعروف بالمبسوط؛ (٤٤٧ ع ٢٤٥٠) طبعة: ورارة الأوقاف القطرية].

<sup>(</sup>٣) في الأصن: «الحج»، والمثبت من: الدا، والذا؟ ، والع»، والع»، والر»، والم».

وقال أبّو نُوسُف ومُجمَّدٌ. يَخْجُ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ بِعَعْ اَسْتَحْسَانًا، وعلى هذا الْحِلَافِ إِذَا مَاتَ الْحَجُ عَنْ عَيْرِهِ فِي الطَّرِيقِ. لَهُمَا أَنَّ السَّفر بنيَّةِ الْحَجْ وقع تُزْرِهُ وسفط فرضُ قطْع الْمَسَافةِ بِقَدْرِه وَقَدْ وَقَعَ أَجُرَّهُ عَلَى اللهِ فَيَبْتَادِئُ مِنْ ذَلِك الْمَكَانِ كَانَّهُ مِنْ الْفَاهِ، مَحَلَافِ سَفْرِ التَّجَارَة لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعُ قُرْبَةً فَيَحْجُ عَنْهُ مِنْ يَلَدِهِ.

وجه الاستحسان؛ أنَّ المئِتَ تَقرَّبَ بِذَلَكَ المَفدارِ بِالخروجِ إلى اللهِ تعالى، وقدْ حَصَلَ له الثوابُ به قالَ تعالى: ﴿ وَمَن يَغَرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى أَشَهِ وَرَسُولِهِ مُوْ وَقَدْ حَصَلَ له الثوابُ به قالَ تعالى: ﴿ وَمَن يَغْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى أَشَهِ وَرَسُولِهِ مُوْ يُدَيِّ الْمَالُ وَلَكَ المَقدارِ مَن بُدِيِّ الْمَالُ وَلَكَ المَقدارِ مَنَ الْخروجِ (\*) ، وقد كانَ قَصْدُه بالوصيةِ إنمامَ ذلكَ الخروجِ ، فوجَبَ إنمامُ ذلكَ بالإحْجاجِ مِنْ ذلكَ المَوضع .

<sup>(</sup>١) ما يبل المعمونين" زيادة من" الدال، والطائف والإعاد والرال، وعمال،

<sup>(</sup>٢). بنظرة (المبسوط) للشُرخَسِيُّ [٢٧/٢٧] -

٣١). هي الأصل: فبالمحروح؛ والمثبت من قلبة، وقطائه، وقاع لم، وقاره، وقامله،

وَلَهُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ تَنْصَرِفُ إِلَىٰ الْحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ على مَا فَرَزَنَاهُ أَدَاءَ لَلُواجِبِ غَى الْوَجْهِ الَّذِي وَجَتَ، والله ﷺ أعلم بالصواب.

أَلَا تُوَىٰ أَنَّ المُصلَّيَ إِذَا مَاتَ قَبَلَ الفَراغِ مِنَ الصلاةِ؛ انتَقَضَتْ صلاتُه، ولأنَّ المنصودَ بالخروجِ إقامةُ العبادةِ ، فلمَّا لَمْ تَقُمِ العبادةُ بذلكَ الخروجِ ؛ انتَقَضَ ذلكَ الخروجِ ؛ انتَقَضَ ذلكَ الخروجُ ،

أَلَّا تَرَىٰ أَنَّه لُوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَمَاتَ ، وأُوضَىٰ ؛ وَجَبَ استثنافُ الإحرامِ ؛ لأنَّه لَمَا مَاتَ قَبَلَ إِنْمَاتِه النَّقَصَ ذَلَكَ الإحرامُ ، فكذلكَ الخروحُ ، ولأنَّ الوصيةَ تَنصرِفُ الله الخَجَّةِ الَّتِي أُوجَبَها اللهُ تعالىٰ ، وتلكَ (١/٥٢٠٥/١) الْحَجَّةُ هِيَ الَّتِي وَجَبَتْ مَنْ لَلِهِ، فَوَجَبُ أَنْ تُؤدَّىٰ على الوجهِ الَّذِي وَجَبَتْ.

وقالَ في كتابِ «لُكَتِ الوصايا»: «فإنْ كانَ للرَّجُلِ أَوْطَانٌ شَتَّى، فإنْ كانَ ماتَ في بعضِ الأوطانِ ؛ يُحَجُّ مِنْ ذلكَ الوطنِ ، وإنْ ماتَ في السَّفَرِ يُحَجُّ عنه مِنْ أَثَرِبِ الأوطانِ إلىٰ مكَّةَ ؛ لأنَّ بذلكَ المقدارِ إحاطةً ويقينًا ، والزَّيادةُ شَكَّ » .

قُولُه: (عَلَىٰ مَا قَرَّرْنَاهُ)، إشارةٌ إلىٰ قولِه: (الْإَنَّ الْوَاجِبَ لِلَّهِ الْحَجُّ مِنْ بَلَدِهِ). واللهُ تعالىٰ أعلمُ بالصَّوابِ، وإليه المَرْجعُ والمآبُ.

<sup>(</sup>۱) مضئ لخريجه،

## بَابُ الْوَصِيَّةِ لِلْأَفَارِبِ وَغَيْرِهِمُ

قَالَ ۚ وَمَنْ أَوْصَىٰ لِحِيرَانِهِ فَهُمُ الْمُلَاصِقُونَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وقال أبو يوسف ومحمد هُمُ الْمُلَاصِقُونَ وَغَيْرُهُمْ مِشَّ يَسْكُنُ مَحَلَّةَ الْمُوصِي وَيَجْمَعُهُمْ مَسْجِدُ الْمَحَلَّةِ وَهَذَا اسْتِيحْسَانٌ .

> ∯ غاية البيان ∰ • أ

## بَابُ الْوَصِيَّةِ لِلْأَقَارِبِ وَعَيِّرِهِمُّ

لَمَّا كَانَ هَذَا البَابُ مُشْتَمِلًا عَلَى الوصايا لَقَوْمٍ مخصوصِينَ. أَخَّرَه ذِكْرًا عَنِ الأَّنُوابِ المُتقدِّمَةِ لِقِلَّةِ فَائدَتِهِ ؛ لأَنَّ مَا تَقَدَّمَ لَا يَخُصُّ قُومًا دُونَ قُومٍ ، فكانَ لعمومِ فَائدَتِهِ تَقَدِيمُه ذِكْرًا أَوْلَى .

قولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى لِجِيرَانِهِ فَهُمُ الْمُلَاصِقُونَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ﷺ)، أَيْ: قالَ لقُدوريُّ ﷺ في «مختصرِه»(١).

ولمْ يَذَكُرِ القُدوريُّ خلافَ قولِ أبي بوسفَ ومحمَّدِ ﷺ [٣/٥٣٥م] فيه، وقدُّ ذَكرَ في «التَّقريبِ» فقالَ: «قالَ محمَّدٌ ﷺ في «الإملاءِ»: إذا أوصَى لجيرانِه؛ فالوصيَّةُ للملاصِقِينَ، قَرُبَتِ الأبوابُ أو بَعُدَتْ عندَ أبي حَنِيفَةً ﷺ، وقالاً: لمَنْ يَجمَعُهم مسجدٌ في الجماعةِ والدَّعوةِ.

وذَكَر ابنُ شجاع عنْ أبي يوسفَ ﴿ اعتبارَ أهلِ المَحَلَّةِ الَّذين يُصَلُّونَ في مسجدٍ واحدٍ، قالَ: وهذا قولُ أبي حَنِيفَةَ.

ورَوَىٰ بِشْرٌ عَنْ أَبِي بِوسَفَ: أَنَّ الجِيرَانَ الَّذِينَ (٢) تَجْمَعُهم مَحَلَّةٌ واحدةً،

<sup>(</sup>١) ينظر: «معتصر اللُّدُورِيَّ؛ [س/ ٢٤٣]،

<sup>(</sup>٢) في الأصل: «من»، والمثبت من: «ن»، و«ف٧»، و«ع»، و«ر»، و«م».

ومؤلَّهُ قياسٌ لأنَّ النجار منَ المُنجاورة وهي الْمُلاصقةُ حقيقةَ ولها، ينسحنُ يُنفيد بهذا الْجوار، ولأنَّة لمّا صرفة إلى النجيع تُضرفُ إلى الخصُّ يُغْضُوص وَهُوَ الْمُلَاصِقُ.

رَنْ عَرَّقُوا فِي مَسَجِدَيْنِ مُتَقَارِبِيْنِ، فَوَنْ تَبَاعِداً، وَكَانَ وَاحَدًا عَظَيْمًا جَامِعًا، فَكُلُ اهل مسجد جِيرانٌ دون لأحرين، وإن كان في المضر قبائل فالحيرانُ: الأفخاذُ دون الشائل، إلى هنا لفظ «التَّقريب».

وقال أبو يوسف ومحمَّدٌ على: النَّلَثُ لهؤلاء اللَّمنَ ذَكَرَ أبو حَنِيفَةً على، ولعيرهم مِنَ الجِيرانِ مِنْ أهلِ المَحتَّةِ مسَّنْ يَضُمُّهم مسجدٌ واحدٌ، وجماعةٌ واحِدةٌ، ودعوةٌ واحدةٌ، فهؤلاء جِيرانُه في كلام النَّاسِ، فالنَّلُثُ بينهم بالسَّوِيَّةِ، الأُنفئ والدَّكرُ فيه سواءٌ (١٨٥، ٣٠ه م)، والمسلمُ والكافرُ في ذلك كله سواءٌ.

وقالَ في الزِّياداتِ، عنْ أبي حَنِيفَة ﷺ: اإذا أوصَىٰ الرَّجُلُ بثلُثِ مالِهِ لحراله ؛ فالقياشُ في هذا أنَّ يَكُونَ الثَّنْثُ للسُّكَّانِ وغيرِهم مِثَّنْ يَشْكُنُ تلكَ النُّورَ النَّنْ يَحَدُ لاَهْلِها الشُّفعةُ ، ومَنْ كانَ منهم له دارٌ مِنْ تلكَ الدُّورِ ، وليسَ بساكنِ فيه فليسَ مِن جِيرانِه ،

قَالَ مَحَمَّدٌ عِلَيْنَ وَأَمَّا أَنَا فَإِنِّي أَسْتَخْسِنُ أَنَّ أَجَعَلَ الوَصِيةَ لَحَيْرَانِهِ المُلازقِينَ مَ السُّكَّانِ مِمَّنُ فِي تَلَكَ المَحَلَّةِ مِمَّنْ يَمْلِكُ تَنْكَ اللَّورَ وَعَيْرِهُمْ مِمَّنْ لَا يَمْلِكُهِ ، وَخَهُ الْاسْنِخْسَانِ أَنَّ هَوُٰلَاءِ كُلَّهُمْ يُسَمُّونَ حِبْرَانًا عُزْفًا، وَقَدْ تَأَيَّدُ بِغَوْلِهِ - ﷺ - «لَا صَلَاةَ لِحَارِ الْمَسْجِدِ إلَّا فِي الْمَسْجِدِ» وَفَسَّرَهُ بِكُلَّ مَنْ سَمِعَ النَّذَاء، وَلِأَنَّ الْمَفْصِدَ بِرُّ الْجِيرَانِ وَاسْتِحْبَائِهُ يَنْتَظِمُ الْمُلَاصِقَ وَغَيْرَهُ، إلَّا أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ

ومَنْ يَجِمَعُه مسجدُ تلكَ المَحَلَّةِ الَّذِينَ فيهم المُوصِي مِنَ المُلازِقينَ وغيرِهم، والشُّكَّانُ مِشْ في تلكَ المَحَلَّةِ وغيرُهم سواءٌ في الوصيةِ الأقربونَ والأبْعَدونَ، والسُّكَانُ مِشْ في تلكَ المَحَلَّةِ وغيرُهم سواءٌ في الوصيةِ الأقربونَ والأبْعَدونَ، والكَافرُ والمسلمُ، والصبيُّ والمرأةُ في ذلكَ سواءٌ، وليسَ للمماليكِ والمُدَبَّرِينَ وأُمُّهاتِ الأولادِ في ذلكَ شيءٌ.

قَأَمًا المُكَاتَبُونَ: فَهُمْ فِي الوصيَّةِ سُواءٌ، إذا كَانُوا سُكَّانًا فِي المَحَلَّةِ، وَلَمْ يَذَكُرُ عَنْ أَبِي خَنِيفَةَ ﷺ فِي ذَلَكَ شَيئًا»(١). إلى هنا لفظُ الكرخيُّ ﷺ

وقولُ زُفَرَ كقولِ أبي حَنِيفَةَ ﷺ: أنَّ الجارَ هوَ المُلازِقُ بدارِه ، سواءٌ كانَ في الدِّارِ أو مالِكَا. دكرَه الفقيهُ أبو اللَّيثِ ﷺ في المختلفِ الرِّوايةِ ٣٠٠٠.

وقالَ في «وحيزِهم»: «وإذا أوصَى لجيرانِه: أُعطِيَ أربعونَ جارًا مِنْ أربعةِ جوانِبُ»(")، أيْ: مِنْ كلَّ جايبِ أربعونَ.

وحهُ قولِ النَّدَفعيُ هِنَا: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ١ حَقُّ الْجِوَارِ أَرْبَعُونَ دَارًا ، هَكَذَا ، وَهَكَذَا ، وَهَكَذَا ، وَهَكَذَا ، وَهَكَذَا » لَهُ اللهُ اللهُ عَنْهُ اللهِ عَلَى اللهِ

قَالَ العلماءُ (٢٥٣٥،٣) ﴿ إِنَّهُ خَبَرٌ لَا يُعْرَفُ ، ورَاوِيه مَطْعُونٌ فيه.

نظر اشرح محتصر الكرخي؛ للقدوري [ق/١٠٤،٤٠١ داماد].

<sup>11)</sup> ينظر: امختلف الرواية، لأبي الليث [١٩٤١/٣]

 <sup>(</sup>٣) ينظر ١١٠ والوجيز أمع العزيز شرح الوجيزة للغزالي [٨٩/٧].

 <sup>( , )</sup> أخرجه أبو يعنى في المسددة [رقم/٩٨٢] ، وعنه ابن حبان في المجروحين [ ١٥٠/٢] ، من حديث، أبي هريرة ، الله به ،

قال اللُّ حجر: «في إمسانه عبد السلام بن أبي الجنوب وهو مروك»، ينظر: « لتسقيص الجبير. لابن حجر [٢٠٧١/٤].

الإخْتِلَاطِ وَذَلِكَ عِنْدَ اتَّحَادِ الْمَسْجِدِ ، وَمَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ . ﴿ وَالْهِ الْمُالِكُ اللَّهُ الشَّافِعِيُّ . ﴿ وَالْمُسْلِمُ النَّمَاكِنُ السَّاكِنُ وَلَيْسَتُوي فِيهِ [٢٩٢٠] السَّاكِنُ وَلَمُالِثُ وَالذَّكُو وَالْأُنْفَى وَالْمُسْلِمُ الذَّمِيُّ لِأَنَّ اسْمَ الْجَارِ يَتَنَاوَلُهُمْ فِيهِ الْعَبْدُ

وجهُ قولِهما \_ وهوَ الاستحسالُ \_: أنَّ المُوصِيَ قَصَدَ بِرَّ مَنْ بُخالِطُه ، ويَقُرُّبُ مِنْ عَلَمُ بُخالِطُه ، ويَقُرُّبُ مِنْ عَذَا المعنى يَسْتوي المُلاصِقُ وغيرُه ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِمَّنْ يَجْمَعُهم مسجدٌ راحدٌ يُسَمَّى صاحبُه جارًا عُرُفًا ، فوَ جَبَ حَمْلُ الاسم عليه .

يُؤيِّلُهُ: مَا رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ ﴿ اللهِ قَالَ: ﴿ لَا صَلَاةً لِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي المَسْجِدِ اللهِ المُسْجِدِ اللهِ المُسْجِدِ اللهِ المُسْجِدِ اللهُ الل

ووجهُ قولِ أبي حَسِيفَةَ ﷺ: أنَّ الحارَ هوَ المُلاصِئُ عُرْفًا، ومَنْ بَعُدَ لَا يُسَمَّىٰ جارًا، فالواجبُ حَمْلُ الاسم على حقيقتِه.

يُؤيِّدُه: فولُه ﷺ: «الجارُ أَحَقُّ بِسَقَبِه»('')، فالمُجاوِرُ هوَ الأَحَقُّ بِسَقَبِه لَا غَرُه، فلأَ أَنَّ الجارَ هوَ مَن يُجاوِرُه بِسُكُناهُ، فاسْتحقَّ الوصيةَ كُلُّ مَنْ كانَ بهذه الصَّفَةِ.

قَالَ القُدُورِيُّ ﴿ فَي كَتَابِ ﴿ لَتَقْرِيبِ ﴾ : ﴿ وَقَدْ كَانَ هِلالُ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ وَإِنْ إِلَّا إِنِي ُ بَقُولُ : إِنَّ الْجَارَ مَن أَسْمَعَه المُنادِي ؛ لأنَّه رُويَ عَنْ عَلِي ﴿ إِنَّهُ قَالَ : ﴿ لا صَلاةً بِجَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ ﴾ . فقِبلَ له : ومَنْ جَارُ المَسْجِدِ ؟ قَالَ : ﴿ مَنْ أَسْمَعَه

احرجه: عبد الرزاق في المصمه» [رقم/١٩١٥]، وابن أبي شيبة في «المصنف» [رقم/٣٤٩]، المرجه: عبد الرزاق في المصمه» [رقم/١٩٤٩]، من طريق: أبي حيان عن أبيه عن عَلَيْ ﷺ به.
 قال ابنُ حجر : ٥ضعيف». ينظر: «التلخيص الحبير» لابن حجر [٩١٩/٢].

 <sup>(</sup>٢) هذا جزء من حديث أخرجه: البحاري في كتاب الشفعة باب عرص الشمع على صحبها قبل البيع
 [رقم/٢١٣٩]. وعيره من حديث: أبي رافع مولى السي ﷺ

السَّاكِنُ عِنْدَهُ لِإِطلَاقِهِ، وَلَا يَدْخُلُ عِنْدَهُمَا لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لَهُ وَصِيَّةٌ لِمَوْلَاهُ وَلَمْو غَيْرُ سَاكِسٍ.

قَالَ: وَمَنْ أَوْضَىٰ لِأَصْهَارِهِ فَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنِ الْمُؤْتَهِ؛ لِفا

المُسادِي، ١٠ قالَ: وهذا ليسَ بشيء ؛ لأنَّه لؤ حازَ اعتبارُ الوصيةِ مهذا الجوارِ لحرَ

قُولُهُ: (لِإِطْلَاقِهِ)، أيَّ: لإطلاقِ اسمِ الجارِ على المُمُلُوكِ وغيرِهِ.

قُولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ لِأَصْهَارِهِ فَالْوَصِيَّةُ لِكُلَّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنِ امْرَأَتِهِ). أيْ: قالَ القُدوريُّ ﷺ في «مختصرِه» (١٠).

وقالَ الشيخُ أبو نَصْرِ البغدادِيُّ في «شرحِ القُدورِيُّ» ﴿ السَّالَ السِّبُ اللهُ اللهُ

وقالَ في «الصّحح»: «الأصهارُ: أهلُ بيتِ المرأةِ الْأَلَّابُ».

<sup>(</sup>١) مضئ تحريجه قريبًا -

<sup>(</sup>٢) ينظر: العختصر القُدُورِيَّ [ [ص/ ٣٤٣].

٣) ينظر: «شرح مختصر الكرخي» للقدوري [ق/٠٠٤/ داماد].

<sup>(</sup>٤) ينظر، «الصحاح في للغة» لنُجَزَهُري [٧١٧/٢] مادة صهر]

رُوِيَ أَنه اللَّهُ لَمَّا تَزَوَّحَ صَفِيَّةً أَعْتَقَ كُلَّ مَنْ مَلَكَ مِنْ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهَا إكْرَامًا لَهَا ۗ وَكَانُوا يُسَمُّونَ أَصْهَارَ النَّبِيِّ ﷺ .

وقالَ في «مجملِ اللُّغةِ»: «قالَ الخليلُ هِ اللَّهُ لَا يُقالُ الأهلِ بيتِ المرأةِ إلَّا الْأَمهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللَّهُ اللهُ اللهُ

ونالَ فخرُ الإسلامِ البَردَوِيُّ فِي السُرحِ الزياداتِ، وأما الصِهْرُ: فقدْ يُطْلَقُ على الخَتَنِ، لكنَّ الغالبَ ما ذَكرَه محمَّدُ فِي اللهِ على الخَتَنِ، لكنَّ الغالبَ ما ذَكرَه محمَّدُ فِي اللهَ عاصمُ بنُ عَدِيُّ النَّالِ وَلَا عَاصمُ بنُ عَدِيُّ النَّالِ وَلَا عَلَى المَعْرُوفِ وَالعَطَنِ الرَّحْبِ وَلَوْ كُنْتُ صِهْرًا لِإبْنِ مَرْوَانَ قُرَّبَتُ عِلَى رِكَابِي إِلَى المَعْرُوفِ وَالعَطَنِ الرَّحْبِ وَلَوْ كُنْتُ صِهْرًا لِإبْنِ مَرْوَانَ قُرَّبَتُ عِلَى رِكَابِي إِلَى المَعْرُوفِ وَالعَطَنِ الرَّحْبِ وَلَكِنْ الرَّبِ المَعْرُوفِ وَالعَطَنِ الرَّحْبِ وَلَكِنْدِ فَي المَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

سمَّىٰ نَفْسَه صِهْرًا ، وكانَ أخَا امرأةِ العبَّاسِ ٪ .

ثُمَّ قَالَ فَحُرُ الْإسلامِ فيه: "ومِنْ شَرْطِ بقاءَ هذا الاسمِ: أَنْ يَموتَ المُوصِي وهُنَّ نساؤُه أو في [٢/٢٥٥] عِدَّةٍ منه مِن طلاقٍ رَجْعِيُّ، فأمَّا بعدَ التَبْنونةِ فَتَقطِعُ النُصاهَرةُ، وإنَّما يُعْتَبَرُ بومَ الموتِ، يَعْنِي: أَنَّ المرأة إذا كانَتْ زوجةَ المُوصِي يومَ موتِ المُوصِي ؛ يَسْتَحِقُّ أقربةُ المرأةِ الوصيةَ بوتِ المُوصِي، أو كانَتْ مُعتدَّةً منه مِنْ طلاقٍ رَجْعِيُّ ؛ يَسْتَحِقُّ أقربةُ المرأةِ الوصية باسمِ الصِهْرِ، وإذا كانَتْ مُبانةً بومَ موتِه ؛ لا يَسْتَحِقُّونَها لا يقطعِ المُصاهرةِ بالإبانةِ باسمِ الصِهْرِ، وإذا كانَتْ مُبانةً بومَ موتِه ؛ لا يَسْتَحِقُونَها لا يقطعِ المُصاهرةِ بالإبانةِ

<sup>(</sup>١) ينظر: المجمل المغة، لابن فارس [ص/٤٣].

<sup>(</sup>٢) نسبه ابن عساكر في التاريخ دمشق [ ٣٨٤/٣٣] إلى أبي لبلى عبد الله بن بريد بن عبد الله بن هلالِ الهلالي، وهو شاعر شامي، وَقَف بباب عَبْد الْمَلِكِ بْن مَرْوَان مع جماعة، فأذِن لغيره قَبْله، فقال في ذلك البَيْتَيْرِ الماصِيَيْنِ، قال ابن عساكر: «أراد بالمُصاهرةِ: كونَ ميمونة بنت الحارث الهلائية عبد البي شَيْرٌ، وأُحتها لُباية الكُبرى بنت الحارث عند العباس بن عبد لمطلب، وهي أم العصل وعبد الله، وعُبيد الله، وتُثم، ومَعْبد، وعبد الرحمن بَنِي العباس»،

وسبه أبي عبيد في كتابه في #الأنساب# إلى عاصم بن عبد الله بن يزيد، وهو رجل من بني هلال كان قد وَنِيَ لأبي جعفر خراسان. كذا بقَله عنه الطحاوي في المشكل الآثار» [١٩٨/١٢]. وتُراد المؤلّف مِن الشاهد: الاستدلال به على أن الصِهْر فقد يُطلّقُ على الحَسَ.

وهدا النفسيرُ الحنبارُ مُحمَّدِ وَآبِي عُبَيْدَةَ عِلَى ، وَكَدَا يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْ زُوْجَةِ آبِيهِ وَزَوْجَةِ ابْيهِ وَزَوْجَةِ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ لِأَنَّ الْكُلُّ أَنْكُلُّ أَضْهَارُ . وَلَوْ مَاتَ الْمُوصِي وَالْمَرْأَةُ فِي نِكَاجِهِ وعدته مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيُّ فَالصَّهُرُ يَا الْكُلُّ بَسَتَجِقُ الْوَصِيَّةَ وَإِنْ كَانَتْ فِي عِدَّةٍ مِنْ طَلَاقٍ بَائِن لَا يَسْتَجِقُهَ لِأَنَّ بَقَاءَ الصَّهْرِيَّةِ بِسَتَجِقُ الْوَصِيَّةَ وَإِنْ كَانَتْ فِي عِدَّةٍ مِنْ طَلَاقٍ بَائِن لَا يَسْتَجِقُهَ لِأَنَّ بَقَاءَ الصَّهْرِيَّةِ بِبَقَاءِ النَّهُونِ. بَنَا النَّهُونِ ، وَهُو شَرْطٌ عِنْدَ الْمَوْتِ ،

قَالَ: وَمَنَ أَوْصَىٰ لأَخْتَانِهِ فَالْوَصِبَّةُ لُكُلِّ زَوْجٍ ذَاتِ رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ وَكَذَا مَحَارِمُ الْأَزْوَاجِ ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ يُسَمَّىٰ خَتَنَاً.

[٢٠١/٨]، وعَدَمُ الانقطاعِ فيما لَمْ تَكُنْ مُبانةً ٥.

وذَكرَ الإمامُ نَجْمُ الدِّينَ عُمَرُ السَّنَفِيُّ ﴿ فَي نَظْمِه لَكَنَابِ «الزَّيَادَاتِ» بَيْتَيْنِ بَشْتَمِلَانِ عَلَىٰ مَعْنَىٰ الصَّهْرِ وَالْخَتَنِ، فَقَالَ:

أَصْهَارُ مَنْ يُوصِي أَقَارِبُ عُرْسِهِ ﴿ وَيَسَزُولُ ذَاكَ بِبَسَائِنِ وَحَسَرَامٍ أَخْتَانُهُ أَزْوَاجُ كُسِلِّ مَحَسَارِمِ ﴿ وَمَحَسَارِمُ الْأَزْوَاجِ بِالأَرْحَسَامِ قوله: (وهذَا التَّفْسِيرُ الْحَنِيَارُ مُّحَمَّدِ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الل

وإنَّمَا قَبَّد بهذا التفسير؛ لأنَّ الصَّهُرَ يَجِيءُ في اللَّعةِ بمعمىٰ الخَنَنِ أيضًا، وقولُ محمَّد ﷺ حُجَّةٌ في اللَّعةِ، استشهَدَ بقولِه أبو عُبيدٍ في «غريبِ الحديثِ»، مع أنَّه مُؤيَّدٌ بما رَوَيْنا عنِ الحليلِ ﷺ.

قُولُه: (قال: وَلَوْ أَوْصَىٰ لَاخْتَابِهِ فَالْوَصَيَّةُ لِّكُلِّ رَوْحٍ ذَاتِ رَحِمٍ مَخْرَمٍ مِنْهُ)، أي: قالَ القُدوريُّ ﷺ في «مختصرِه» ( ).

قَالَ صَاحَبُ ﴿ الْهَدَايَةِ ﴾ ﴿ وَكُلَّا مَخَارِمُ الْأَزْوَاجِ ﴾ ، [ثُمَّ قَالَ. (هَذَا فِي

<sup>(</sup>١) - ينظر: المختصر القُدُّورِيُّ؟ [ص/ ٧٤٣]،

إِنِيلَ هَذَا فِي عُرْفِهِمْ ۚ وَفِي عُرْفِتَا لَا يَتَنَاوَلُ الْأَزْوَاجُ الْمَحَارِمَ ، وَيَسْتَوِي بِهِ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ وَالْأَقْرَبُ وَالْأَبْعَدُ . لِأَنَّ اللَّفْظَ يَتَنَاوَلُ الْكُلِّ .

مُرْبِهِمْ. وَفِي غُرْفِهَا لَا يَتَنَاوَلُ الْأَزُواحُ الْمَحَارِمَ).

واِنَّمَا قَالَ: (هَذَا فِي عُرُفِهِمْ) معدَ أَنْ قَالَ: (وَكَدَا مَخَارِمُ الْأَزْوَاجِ)]''؛ لأَنَّ «الْهُ رِرَايَةُ اللَّوْيَادَاتِ »، أَيْ: المَذْكُورُ ثَمَّةَ عَنَى عَادَتِهِم وَعُرُفِهِم لَا عَلَى عُرُفِها؛ لأَنَّ الأرواجَ المَحَارِمَ لَا يُسمَّرُنَ أَخْتَانًا، وفي عُرُفِهم يُسَمَّىٰ الكُنَّ أَخْتَانًا.

قَالَ ابنُ دَرُيْدٍ ﷺ في «الجمهرةِ»: «غَتَنُ الرجُلِ: المُتزرِّجُ مابنتِه، أو بأُختِه، والجمْعُ أَخْتانٌ، والحُثُونةُ: المصدرُ»(\*).

وقالَ الشيخُ أبو الحسنِ الكرخيُّ فَيَّ الوقالَ في اللَّياداتِ، إذا أوصَى الرِّجلُ لاَّحْتابِه بثلُثِ مالِه، ثُمَّ ماتَ ؛ فالأَحْتابِ أرواحُ البناتِ، والأحواتِ، ولفَمَّاتِ، والدَّعَالاتِ، وكُلُّ امرأةٍ ذاتُ رَحِم مَحْرَم لمُوصِي فرَوْجُها مِنْ أَخْتانِه، وكُلُّ اعرأةٍ ذاتُ رَحِم مَحْرَم لمُوصِي فرَوْجُها مِنْ أَخْتانِه، وكُلُّ اعْرَاقٍ ذاتُ رَحِم مَحْرَم لمُوصِي فرَوْجُها مِنْ أَخْتانِه، ولاَ يَكُونُ وكُلُّ دي رَحِم مَحْرَم مِنْ زَوْجِها مِن دَكَرٍ أو أُنثى فَهُوَ أَيْصًا مِنْ أَحْتانِه، ولاَ يَكُونُ الأَحْتانُ إلاَ أَرواجُ ذاتِ الرَّحِم المَحْرَم، ومَنْ كانَ مَنْ قِبَلهم مِنْ ذَوي الرَّحِم المَحْرَم، ومَنْ كانَ مَنْ قِبَلهم مِنْ ذَوي الرَّحِم المَحْرَم، ومَنْ كانَ مَنْ قِبَلهم مِنْ ذَوي الرَّحِم المَحْرَم، ولاَ يَكُونُ الأَخْتانُ ما كَانَ مِنْ قِبَلِ نساءِ المُوصِي.

وقالَ محمَّدٌ على في المعلاقِه »: الإذا قالَ: قدْ أَوْصَيْتُ لاَ خَتَانِي بِنلُثِ مالِي ؛ فاخْتَنْهُ زَوْجُ كلَّ دي رَحِم مَخْرَمِ مِنْه ، وكلَّ ذي رَحِم مَخْرَمِ مِنَ الروجِ ، فهؤلاءِ أَخَانُه ، فإنْ كَانَتْ له أُحتُ ، وبنتُ أُختِ ، وخالةً ، ولكلَّ واحدةٍ منهنَّ زَوْجُ ، ولزَوْجِ كُرُ واحدةٍ منهنَّ أَروجُ ، ولزَوْجِ كُرُ واحدةٍ منهنَّ أرحامٌ ؛ فكلُهم جميعًا أَخْتَانُه ، وانشَّتُ بينَهم بالسَّوِيَّةِ ، لأَنتَى والذَّكُرُ به سواءً ، أُمَّ الروج وجَدَّنَه وغيرُ ذلكَ سواءً » (\*) . إلى هنا لفظُ الكرحيُّ على .

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين: (يادة من: ١٥١١ م واغ)

<sup>(</sup>١) ينظر: فجمهرة اللغقه الابن دريد [١/٩٠/١].

١٢ ينظر- قاشرح محتصر الكرحي؛ للفدوري [ق.٠٠٤/ داماد].

قال ومن أوصى لأقربانه، فهي للأقرب فالأقرب من كُلَّ دي رحم محرم منه . ولا يدخُلُ فيه الوالدان والولَد، ويكُونُ للاثَنيَن فصاعدا، ....

**رۇ** غايدالىيان <del>ۋە</del>

قولُه: (قال وَمَنْ أُوصِي الْأَقْرِنَانِهِ ؛ فَهِي الْلاَقْرَبِ فَالْأَقْرِبِ فَالْأَقْرِبِ فَالْأَقْرِبِ فَالْ قَرْبِ مِن كُلَّ دِي رَجِمٍ محرِه مِنْهُ. ولا يدخلُ ، ١٠٠٨ ، إ فِيهِ الْوَالِدَانِ وَالْوَلْدُ ، وَتَكُونُ بِلاَثْنَيْنِ فَصَاعِدًا) ، أيْ: قال القُدُورِيُّ يَثِيرُ فِي المحتصرِه ، وتِم مُ لفظِه فِيه: الفإذا أوصى بذلك ، وله عَمَّانِ وخالانِ ، فلوصيةُ بعَمَّيْه عد أبي حَبِيقَة في ، وإنْ كانَ له عَمَّ وخالانِ ؛ فلِلْعَمَّ النَّصفُ ، ولوصيةُ بعَمَّيْه عد أبي حَبِيقة في ، وإنْ كانَ له عَمَّ وخالانِ ؛ فلِلْعَمَّ النَّصفُ ، ولمَحمَّدُ في الإسلامِ اللهِ عَمَّدُ الوصيةُ لكُلُ مَن بُسَتُ اللهِ اللهُ وَمِي إلى أَلْهُ وَرِيَّ هُونِ الإسلامِ اللهِ اللهِ اللهُ وري هُونِ اللهِ اللهُ اللهُ وري هُونِ اللهِ اللهُ اللهُ وري هُونِ الإسلامِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ وري هُونِ الإسلامِ اللهُ اللهُ اللهُ وري هُونِ الإسلامِ اللهُ اللهُ اللهُ وري هُونِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ وري هُونِ الإسلامِ اللهُ اللهُ اللهُ وري هُونِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وري اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وري اللهِ اللهُ ا

وقالُوا جميعًا: إذا قالَ<sup>(٣)</sup> لدوي قَرالتي؛ فهوَ لاثنَيْنِ منهم فصاعدًا، وإدا قال: لدوي قَرابتي، فهوَ لواحدٍ فصاعدًا، فإنْ ماتَ المُوصِي وله عَمَّانِ وخالانِ، فالثلُثُ على قولِ أبي حَنِيفَةَ للعَمَّيْنِ، وفي قولِ أبي يوسفَ ومحمَّدٍ: هوَ بينَهم سواءً، يَشْتَرِكونَ فيه، فيَكُونُ النَّلُثُ سينهم أرباعًا لكُلَّ واحدٍ منهم الربُّعُ.

وقالَ أبو حَبِيعَةَ ﴿ إِنْ كَانَ له عَمَّ وَخَالَانِ ﴿ فَلِلْعَمَّ نَصَفُ الْتُلُثِ ، وَالنَصَفُ للحَالَيْنِ ، وإنْ كَانَ له عَمَّ واحدٌ ، وَلَمْ يَكُنُ له غيرُه مِنْ دُوي الرَّحِمِ المَحْرَمِ ، فنصفُ

<sup>(</sup>١) ينظر: (محتصر القُدُورِيّ) [ص/٢٤٤]،

<sup>(</sup>٢) في الأصل- العانواة والمثبث من الانها، والغالاة، والخلاء والرة، والإماء،

وَهِدَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَقَالَ صَاحِنَاهُ: الْوَصِيَّةُ لِكُلِّ مَنْ يُنْسَبُ إِنِي أَفْصَىٰ أَبِ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ وَهُوَ أَوَّلُ أَبِ أَسْلَمَ أَوْ أَوَّلُ أَبِ أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ وَإِنْ لَمْ يُسْلِم حَمْ عَلَمَالِمِينَ عَنِي الْإِسْلَامِ وَهُو أَوَّلُ أَبِ أَسْلَمَ أَوْ أَوَّلُ أَبِ أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُ

التُنبُ لِعَمَّه ، ومصفُ الثلُثِ رَدٌّ على ورَثةِ المُوصِي.

وقال أبو يوسف ومحمَّد ﴿ الثَّلُثُ بِينَ العَمَّ وبِينَ مَن وُحِدَ مِنَ القَرَامَةِ ، كَانَ ذَا رَحِمٍ [مَحُرَمٍ] ﴿ ، أَوْ لَمْ يَكُنُ ، يَشْتَرِكُونَ فيه ، فإذْ لَمْ يَكُنْ مِنْ فرابِتِه مِنْ فَبَلِ الرِجالِ والسّاءِ إلا عَمَّ واحدٌ ؛ كانَ له تصفُ الثلُثِ ، وبقيةُ الثلُثِ رَدَّ على ورَثَةِ المُوصِي ، إِنْ كَانَ المُوصِي أُوصَى لذي قَرابِتِه ؛ فهوَ عندَ أبي حَنِيفَةَ ﴿ اللهُ اللهُ اللهُ ومِي أُوصَى لذي قَرابِتِه ؛ فهوَ عندَ أبي حَنِيفَةَ ﴿ اللهُ اللهُ اللهُ ومِي أُوصَى لذي قَرابِتِه ؛ فهوَ عندَ أبي حَنِيفَةَ ﴿ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ومِي أُوصَى لذي قَرابِتِه ؛ فهوَ عندَ أبي حَنِيفَة ﴿ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ واحدٌ ؛ كانَ له جميعُ الثَّلُثِ ، واحدٌ ؛ كانَ له جميعُ الثَّلُثِ ،

وكذلك قال أبو يوسف هي: أنَّه إذا قال: لذوي قَرايتِه، فُوجِدَ مِنْ قَرايتِه، وُرِجِدَ مِنْ قَرايتِه واحدٌ له رَجِمٌ قريبًا كَانَ أو بعيدًا إلى أقصَى أبِ له في الإسلام؛ فهوَ لدلكَ الواحدِ، لا يَختلفُونَ أَنَّ الْذَوِي» على الاثنيْنِ فصاعدًا، والذُو» على الواحدِ، إلَّا أنهم يَختلفُون فيمَنْ يسْتَحقُّ مِنَ [٨ ٧٠٣٤م] القَرابةِ على ما فَسَّرْتُ لكَ.

ولا يَدْخُلُ في القراءةِ والِدٌ، ولا وَلَدٌ ذَكَرٌ ولا أَنفَىٰ، وإنْ كَانَ مِمَّنَ لَا يَرِثُ، فَالَ محمَّدٌ هِلِيَهِ: لأنَّ اللهُ تعالى قالَ: ﴿ ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى أَلْمُتَوْمِنَ ﴾ [النز: ١٨٠]، فأخرجَ الوالدَيْنِ مِنَ القَرابةِ، وجَعَلَهما أقربَ مِنَ القَرابةِ.

فكمًا يَخرُجُ الوالدانِ مِنَ قَرابةِ الولدِ، فكذلكَ يَخرُجُ الولدُ مِنْ قَرابةِ الوالدِ، فلا يُسمَّىٰ قريبًا؛ لأنَّه أقربُ<sup>(٣)</sup> إلى الوالدِ منَ الولدِ إليه، أوْ هُمَا سواءٌ، فأمَّا ما عدا

<sup>(</sup>١) - ما بين المعقوفتين" ريادة من، قانة ، وقافا؟ له ، وقاع # ، وقار # ، وقام #

 <sup>(</sup>٢) هي الأصل «فكل»، والمثبت من: الدال، والفالا، والعالم، والعالم، والمالة، والعالم، والعالم

 <sup>(</sup>٣) زاد بعده في العالم، والذه: الولهدا إدا مات عن أب وابن كان للأب السدس والماقي الاس ١، وأشار
 إليها في النامش نسخة: الرائم، ولم يُصَحَّمها.

دلكَ مِن جَدُّ أَوْ جَدَةِ مِن قِيَنِ أَبٍ وأُمُّ أَوْ ولَدِ ولَدِه ، مِنْ ذَكَرٍ أَوَ أَشَى مَمَّىٰ لا يَوِثُ ، فهو مِنَ القَرابَةِ الَّذِينَ يَقَعُ لهم الوصيةُ هُ ۖ ، إلىٰ هنا لعطُ الكو حَيِّ اللهِ في المختصرِه ! .

وقالَ في المعختلفِ»؛ القالَ أبو حَنِيفَةً ﴿ إِللهِ : إِذَا أُوضَىٰ لاَ فَرِمَائِهِ بُشْنَرُطُ فِ خَمَسُ شَرَائَطَ، وهُوَ كُونُهُ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ، واثنَيْنِ فصاعِدًا، وداكَ ما صوى الوائم و لولدِ مثَنْ لَا يَرِثُ، والأقربِ فالأقربِ، وقالًا: كُلُّ مَن يَحْمَعُهُ وإِياهُ أَفْضَىٰ أَبِ وَلَولا مثَنْ لَا يَرِثُ، والأقربِ فالأقربِ، وقالًا: كُلُّ مَن يَحْمَعُهُ وإِياهُ أَفْضَىٰ أَبِ أَنْ اللهِ مثلاً في الإسلامِ دَحَلَ تحتَهُ المُنْحُرَمُ (٢/٢٥هُ وَإِ وَغَيْرُ المَحْرَمُ فَيهُ صَواءً .

واتَّعَقُوا على اشتراطِ القَرابةِ ؛ لأنَّ الاسمَ له ، والَّا يَكُونَ وارثًا لقولِه ﷺ وَصِبَةً لوارِثُ القولِه ﷺ والنُّ يُعتبَرَ الاثنانِ فصاعدًا ؛ لأنَّه اسمُ جَمْعٍ ، والمُثنَّى كالجمعِ في بابِ الوصيةِ ؛ لأنَّها أختُ الميراثِ ، وفي الميراثِ كذلكَ ، ولا يَذْحُلُ الوائدُ والولدُ ؛ لأنَّهما لا يُسَمَّيَانِ قريبًا عُزُفًا.

واحتَلفُوا في شرطَيْنِ: أحدُّهما: المَحْرَمِيَّةُ بالرَّحِم شَرْطٌ عندُه

وعندَهما: الرَّحِمُ نَكْفِي.

والنَّاني، أَنَّه يُشترَطُ الأَفرِثُ فالأَقرِبُ، وهما يُسَوَّبانِ بينَ الأَقرِبِ والأَبعدِ॥(١). إلى هنا لفطُّ «المختلفِ».

وقالَ الشَّافعيُّ ﷺ: يُصْرَفُ إلى جميعِ أقربائِه مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ وأُمَّهِ، القريثُ منهم و لبعيدُ سو الا اللهُ عنه الله المحدُّ ووَلَدُ

 <sup>(</sup>١) ينظر: الشرح محتصر لكرخي القدوري [ق/٠٠٤/داماد].

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفتين ( زيادة من: ٤١٥) و ((ع).

<sup>(</sup>٣) مصئ تحريجه،

 <sup>(1)</sup> يتظر " «مختلف الرواية» لأبي الليث (٣/٥١٥)

<sup>(</sup>٥) ينظر: الروضة الطالبين الليووي [٦/٢٧].

 <sup>(</sup>١) ينظر: اشرح مختصر القدوري؛ للأقسم [٢ق/٥٠٤].

الولد؟ قالَ في «الزِّياداتِ»: «إنَّه يَدخُلُ، وَلَمْ يَذَكُرُ فيه خلافًا».

ورَوَى الحسنُ عنْ أبي حَنِيفَةَ ﴿ أَنَّ الجَدَّ ووَلَدَ الولدِ لَا يَدَّخُلانِ في الوصيةِ، وكذا رُوِيَ عنْ أبي يوسفَ ﴿ إِنَّ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الولدِ بمنزلةِ الولدِ، كذا قالَ شمسُ الأنمَّةِ السَّرِخسيُّ ﴿ فِي الشَّرِحِ الكافي ﴾ (١).

وإنّها اعتبَرَ أبو حَنِيفَةً ﷺ كُلَّ ذي رَحِم مَحْرَمٍ [١٨٠٠،١١]؛ لأنَّ الله تعالى أمّر بمِلَةِ الرَّحِمِ، ونَهَى عنْ قطيعةِ الرَّحِمِ، وأَلحَقَ الوعيدَ الشديدَ بمَنْ سَعَىٰ في في في في في فو فولُه ﷺ: ﴿ أَن تُفْسِدُوا فِي ٱلأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ۚ وَاللَّهِ الدِّينَ اللَّهِ يَا أَمُرُ بِالْعَدْلِ وَٱللَّهِ الدِّينَ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَٱللَّهِ الدِّينَ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَٱللِمَانِينَ اللَّهُ أَلَقَهُ إِلَيْ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَٱللِمَانِينَ اللَّهُ يَا أَمُرُ بِالْعَدْلِ وَٱللِمَانِينَ اللَّهُ يَا أَمُرُ بِالْعَدْلِ وَٱللِمَانِينَ اللهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللهُ وَاللَّهُ فَلَا اللهُ وَلَيْ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ فَي اللهُ وَاللهُ وَيُقُولُونُ اللهُ وَاللهُ و

الاَ تَرَىٰ أَنَّه لَا يَجِبُ عليه نفقتُهم إذا كانُوا مُعسِرِينَ ، وتَجِتُ عليه نفقةُ ذي الرَّحِمِ المَحْرَمِ مِنَ اللَّحِمِ المَحْرَمِ مِنَ السَّحْرَمِ منه ، فَقَبَتُ أَنَّ الوصيةَ انصرفَتْ إليهم ، ولأنَّ بَيْنه وبينَ ذِي الرَّحِمِ المَحْرَمِ مِنَ المُصوصِيَّةِ ما ليسَ بينه وبينَ سائرِ القراباتِ ، وهو أَلَّا تَجُوزَ المُناكحةُ بينَهما ، ولوُ المُصوصِيَّةِ ما ليسَ بينه وبينَ سائرِ القراباتِ ، وهو أَلَّا تَجُوزَ المُناكحةُ بينَهما ، ولوْ مُنَاكَة يَعِنُهُ ، ولوْ كانَ مُعسِرًا وَجَبَتْ عليه نفقتُه .

فإذا كَانَ بِينَهِما مِنَ الخُصوصِيَّةِ مَا لِيسَ بِينَ سَائرِ القَرَابَاتِ؛ انصرفَتِ الوصيةُ الله دونَ غيرِه، وإنَّما اعتُيرَ الأقربُ فالأقربُ؛ لأنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ أقربَ إليه؛ كَانَ أَثَبَ بِهذَا اللَّفظِ؛ لأنَّ اللهُ تعالى: ﴿ ٱلْوَصِيَّةِ الأَقربِ فقالَ تعالى: ﴿ ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِيَّنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ [الغزة: ١٨٠]، فالظَّامرُ أنَّه قَصَدَ الأقربَ حتَّى يَكُونَ أَشْبَهَ بكتابِ

<sup>(</sup>١). ينظر: قالميسوط، للسُّرُخيينُ [٢٧/٥٥٨].

- all and Appen

اللهِ تعالى، فكان الأقربُ أوّلين كما في العصبات، ودوي الأرحام في الميراثِ. والأقربِ في الشّفعةِ.

وقالَ في كتابِ ومُكَت الوصابا): «وفي قولِ أبي يوسفَ الأوَّلِ: كلَّ ذي رحم مَخْرَمٍ فيه سواءً، وهي قولِه الآخرِ \_ وهوَ قولُ محمَّدٍ رالتان \_: ذُو رَحِمٍ مَخْرَمٍ وغيرٍ، منَ الفَرابةِ سواءً، وكُلَّ مَنْ يَجْمَعُه وإياه أقضى أبِ هي الإسلامِ ذَخَلَ هي الوصيّة، وفي قولٍ يوسفُ ( ) بن خالدِ السَّمْتِيُّ ( ) : كُلُّ مَنْ يَحمَعُه وإياه ثلاثةً آباء في الإسلامِ دَخُلَ في الوصيَّةِ.

وقالَ بعضُهم: كُلُّ مَن يَجْمَعُه أربعةُ آباءٍ .

وقالَ بعضُهم: كُلُّ (٣٧/٣) مَن عُرِفَ مِنْ أقربائِه دَحلَ فيه، ولَا يُوَقَّتُ وفتًا.

وجهُ قولِ أبي يوسفَ الأوَّلِ: أنَّ كُلَّ ذي رَجِمٍ مَحْرَمٍ في وُحوبِ الصَّلةِ سواءٌ.
وليسَ أحدُهم أوْلَئِ منَ الآخِرِ، ألَّا ترى أنَّه لؤ أوصَى لاِخويتِه، وله إحوةٌ بعضُهم
مِنَ الأبِ، وبعضُهم مِنَ المَّمَّ، الأُمَّ، وبعضُهم مِن الأب والأُمَّ؛ دَخلُوا كُنُهم
في الوصيةِ، ولَا يُعْتَبُرُ فيهم الأقربُ فالأقربُ، فكذلكَ هاهُنا.

ورجْهُ قولِهِ الآخَرِ أَنَّ لَفَظَ القَرَابَةِ فِي الأَبْعَلِينَ أَكْثُرُ استعمالًا مِنَ الأَقْرَبِينَ , أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الرَّجُلُ لَا يَقُونُ لأَخْبِهِ: هُوَ قرابِتي ، فَلَمَّا كَانَ هَذَا النَّفَظُ فِي الأَبْعَلِينَ أَكْثَرَ استعمالًا ؛ دَخُنُوا (\*\*) فيه ، أَلَا تَرَىٰ إلىٰ قولِه فِيْكُ : ﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتُكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ إنشماء: ٢١٤] ، نمَّا نَزَلَ جَمَع رسولُ اللهِ وَاللهِ وَهُلِهُ وَهُمَا سَعِينَ نَفْسًا ، وقَالَ [لهم] (\*\*) : ﴿ إِنِّي

 <sup>(</sup>١) في الأصل: «أبي يوسع»، واستبت س عمه, و«ها٢».

<sup>(</sup>٢) تقدَّنتُ ترجمته،

 <sup>(</sup>٣) في الأصل: «دحل»، والمثبت من الذاك، والفائد، والفائد، والراك، والمائد

<sup>(</sup>٤) ما بين المعقوقتين؛ ريادة من ٤ن٩، و١٥٤١، و١٤غ١، و١١ر١، و١١م٩.

مولل شايد المبان الله

نَدِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيُ عَذَابٍ شَدِيدٍ ١٤١١، وكان فيهم ذُو رحمٍ مخرمٍ وعياهم

وجهُ قولِ السَّمْتيُّ عِلَيْهِ: أَنَّ النَّبِيُّ عِلَيْهِ كَانَ لَا تَحِلُّ له الصَّدقةُ ، ولا لأحدِ مِنْ أَرْبائِه ، وكانَ بنو هاشم لا يَحِلُّ لهم أَحُذُ الصدقةِ ، وهاشمٌ كَانَ الأَبَ النَّالَثُ لرسولِ اللهِ عَلَى اللهِ بن عبدِ منافٍ .

وَوَجْهُ مَنِ اعْتَبَر إلى أربعةِ آباءِ: أنَّ النبيُّ ﷺ كَانَ يُغْطِي سَهْمَ ذُوِي القُربى: بي عبدِ مَنافٍ ، وعبدُ مَنافٍ كَانَ الأبَ الرابعَ » .

فإذا عَرَفَتَ هذا: فإنَّ كانَ للموصي عَمَّانِ وخالانِ ، والوارثُ غيرُهم ؛ فالتلُثُ للعَمَّينِ دونَ الخالَيْنِ في قولِ أبي حَنِيفَةً ﴿ إِنَّهُ ؛ لأنَّه يُغْتَبَرُ الأقربُ فالأقربُ، والعَمَّانِ أقربُ مِنَ الخالَيْنِ ؛ لأنَّ قرابتَهما مِن قِبَلِ الأبِ ، والإنسانُ يُنْسَبُ إلىٰ أبيه .

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الوِلاَيةَ للعَمُّ دونَ الخالِ في بابِ النُّكَاحِ، فَتَبَتَ أَنَّهِما أَقَرِبُ مِنْ طريقِ الحُكْمِ، وإنَّ كَانَ عمَّا واحدًا وخالَيْنِ؛ كَانَ للعَمُّ الصفُ، والنَّصفُ الباقي للخالَيْنِ؛ لأنَّ العَمَّ الواحدَ لَا يَقَعُ عليه اسمُ الجماعةِ، فلا يَجُوزُ أَن يَسْتُوجِبَ جميعَ الوصيةِ.

اخرجه، البخاري في كتاب التفسير / باب تفسير سورة الشعراء [رقم/٢٩٦] ، ومسلم في كتاب الإيمان / باب في قوله تعالى: ﴿ زَأْدِرْ عَيْدِيْرَنَكَ ٱلْأَفْرِينَ ﴾ [رقم /٢٠٨] ، وعيرهما من حديث اس عباس إلى.

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين: ريادة من: «ل١) و١٩١١، وهجه، وارا، وام،

علَىٰ مَا احْتِلْفَ فِيهِ الْمِثْنَايِخُ،

وَفَائِدَةُ الإِخْتِلَافِ تَطُّهَرُ فِي أَوْلَادِ أَبِي طَالِبٍ فَإِنَّهُ أَدْرَلَكَ الْإِسْلَامَ وَلَمْ يُسْلِمْ لَهُمَا أَنَّ الْقَرِيبَ مُشْتَقً مِنْ الْقَرَابَةِ فِيكُولُ السَّمَا لَمِنْ قَامِتَ بِهِ ١٠٠٠ ....

فإذا دُفِع إليه للصّفُ، وبَغِيَ النَّصفُ؛ صُرِفَ إلى الخالَيْنِ؛ لأنَّهما أقربُ إليه بعدَ العَمَّ، وهما يَسْتَحِقَّنِ اسمَ القَرابةِ، فإذا أَخَذَ العَمُّ النَّصفَ، فاجعلُ في النَّصفِ الباغي، كأنه لَمْ يَتُرُكُ إلا خالَئِنِ، وفي قولِ أبي يوسفَ ومحمَّدِ ﷺ؛ العَمَّادِ والخالانِ سواءً.

وقد قالَ أبو حَنِيفَة ﷺ: إذا أوصَىٰ لذي قرابتِه، وكانَ (٨/٨٠٥٠م) له عَمُّ اسْتَحقُّ [جميعَ] اللهُ عَبُّ اللهُظَ يَتَنَاوَلُ الواحدَ، والخلافُ قيما إذا أوصَىٰ لذي قرابتِه، أو لأقاربِه، أو لأنسابِه، أو لأرحامِه، أو لذَوِي أرحامِه سواءً. ذَكَرَه في «الزِّياداتِ».

قولُه: (عَلَىٰ مَا احْتَلَفَ فِيهِ الْمَشَايِخُ)، [أَيْ: اختَلَفَ المشايخُ](١) ﴿ فِي الْمَشَايِخُ الْمُشَايِخُ

قال بعضُهم: هو أوَّلُ أبِ أسلَمَ، وقالَ بعضُهم: لَا يُشْتَرَطُ الإسلامُ، بَلْ يُشْتَرَطُ الإسلامُ، بَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يُدُولِكَ الإسلامَ، مَثْلُ رجُل منَ الْعَلَوِيَّةِ أُوصَى لأَقربائِه، فمَنْ شرَطَ الإسلامَ اعتبر الاتّصالَ بعلِيُّ ﴿ وَنَ أَبِي طَالَبٍ ، وَمَن لَمْ يَشْتَرِطُه اشْتَرَكَ [٢/٨٥٥] فه على قولِه أولادُ أبي طالبٍ ، وهذا أشبَهُ ، ولَا يَدخُلُ فيه أولادُ عبدِ المطلّبِ ؛ لأنّه لَمْ يُذُولِكُ الإسلامَ . كذا قالَ الإمامُ فخرُ الإسلامِ البَرْدُويُ ﴿ فِي الشرحِ الزِّياداتِ ١٤ . لَمْ يُذُولِكُ الإسلامَ . كذا قالَ الإمامُ فخرُ الإسلامِ البَرْدُويُ ﴿ فِي الشرحِ الزِّياداتِ ١٤ .

قُولُه: (فَيَكُونُ اسْمًا لِمَنْ قَامَتْ بِهِ)، أَيْ: يَكُونُ القريبُ اسْمًا لِمَنْ قامَتِ

<sup>(</sup>١) - تكرر الترقيم الداخلي في هذه اللوحة.

<sup>(+)</sup> ما بين المعقوفتين: زيادة من «د»، و«عا۲»، و«ع»، و«ر»، و«م».

بهظمُ بتخقيقِهِ مُوَاضِعَ الْخِلافِ.

وَلَهُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ أُخْتُ الْمِيرَاثِ، وَفِي الْمِيرَاثِ يُعْتَبَرُ الْأَقْرِبُ فَالْأَقْرِبُ.

حۇ غايدالىيان چى-

القرابةُ به .

قُولُه: (نَيَنْتَظِمُ بِتَحْقِيقِهِ (١) مَوَاضِعَ الْخِلَافِ)، أَيِّ: يَشْمَلُ اسمُ (١) القريبِ بعنيفِ مواضعَ الخلافِ، وهي ذُو الرَّحِمِ غيرُ المَحْرَمِ، والرَّحِمُ الأبعدُ.

قولُه: (وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ قَرَابَةُ الْوِلَادِ)، أيْ: لَا يَدْخُلُ في الوصيَّةِ علىٰ ذَوي زايته الوالدُ والولدُ؛ لأنَّه أقرَبُ منَ القَرابةِ.

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ مَنْ سَمَّىٰ وَالِدَه قريبًا؛ كَانَ عَاقًا عُرْفًا، يَدُلُّ عَلَيه قولُه: ﴿ ٱلْوَصِيَّةُ لِلْأَلْفِيْنِ وَالْعَطْفُ يَقْتَضِي لِلْوَالِدَيْنِ، والعَطْفُ يَقْتَضِي لِلْوَالِدَيْنِ، والعَطْفُ يَقْتَضِي الْوَالدَّيْنِ، والعَطْفُ يَقْتَضِي النَّفَايرة، فَلَا يَكُونُ الوالدُ قريبًا، فإذا لَمْ يَكُنِ الوالدُ قريبًا؛ لَا يَكُونُ الولدُ قريبًا أيضًا؛ للنَّعْلِرَة، فَلَا يَكُونُ الولدُ قريبًا أيضًا؛ لأَنْ يَكُونُ الوالدُ قريبًا أيضًا؛ لأَنْ يَكُونُ الولدُ قريبًا أيضًا؛ لأَنْ يَنْ فُرْبِ أَحدِهِما إلى الآخرِ قُرْبُ الآخرِ إليه، وإلَّا لَا يَثَبُتُ القُرْبُ أَصِلًا.

 <sup>(</sup>١) في الأصل: التحقيقه ٥- والمثبت من. (٤٥٥) والعا٢٤٥ و (٤٤٥) و (١٩٥٥).

<sup>(</sup>٢) في الأصل: قاسم الأب؟ ، والمثبت من، قاله ، وقفا؟ ، وقعَّه ، وقرة ، وقامه .

قال ومن ارصى القاربة وله عمان وحالان؛ فالوصية لعمبة عدد الله حيدة اغتيار للأقرب كما في الإزث، وعندهما بيشهم أزباعاً إذ هما لا يغدون الأقرب (ولؤ توك عماً وخالين فلاهم على الموصية والنصف للخاليم) لا تذمن اغتبار معنى الجميع وهو الاقدان في الوصية كما في المعرات بحلاف أذا أوصى لذي قرابته حيث يكون للعم كل الموصية، لأن اللفظ للفؤه فيدر فواؤ كان له عم واحد؛ فله بضف الثلث لما بيش، ولؤ قرائ عماً وعماً وعالاً وحالة قالوصية للعم والعمة بيشهما بالسوية لإشدا، وكل قرابتهما وهي أقوى، والعمة وإلى قرابته كما المؤلفة في شمتحقة للمصية كل الموصية في شمتحقة للمصية كما المؤلفة في من المحرب رقيقا أو كافرا، وكذا إذا أوصى لذوي قرابته أو لأ قرباته ولانسان كان القريب رقيقا أو كافرا، وكذا إذا أوصى لذوي قرابته أو لأ قرباته ولانسان في جميع ما ذكرنا، لأن كل ذلك لفظ جمع، ولؤ التعدم المحرم بطلت الوصية للمحترم بطلت الوصية في جميع ما ذكرنا، لأن كل ذلك لفظ جمع، ولؤ التعدم المحرم بطلت الوصية للمحترم بطلت الموصية المقيدة بهذا المؤسف.

🚓 غاية لېياد 🐎

قُولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ لِأَقَارِبِهِ وَلَهُ عَمَّانِ وَخَالَانِ ؛ فَالْوصِيَّةُ لِعَمَّنِهِ عَنْد أَي حَبِيفَةَ ﷺ)، أي: قالَ القُدوريُّ ﷺ في المختصرِه، (١)، وقدْ بَيَّنَاه وما بعُدَه قبّل هذا

قولُه: (وَلَوْ كَانَ لَهُ عَمِّ وَاحِدٌ؛ فَلَهُ نِصْفُ النَّلُث)، أيْ: فيما إذا أوصَىٰ لأقاربِهِ وَ لَكُنْ هُوَ وَارِثًا؛ كَانَ له نصفُ الثلُثِ، و لَنَّصفُ الباقي وَ لَكُنْ هُوَ وَارِثًا؛ كَانَ له نصفُ الثلُثِ، و لَنَّصفُ الباقي يُرَدُّ على الورثةِ؛ لأنَّه لَا بُدَّ مِن اعتبارِ [معنیٰ] (٢) الجمعِ، وهوَ الاثدنِ،

قولُه: (وَلأَنْسَابِهِ)، هي جَمْعُ النَّسِيبِ، كالأَنْصِباءِ في جَمْعِ النَّصِيبِ. قولُه: (فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا)، يَعْنِي: يُشْترَطُ فيه خمسٌ شرائطَ عندَ أبي حَنِينَةً،

<sup>(</sup>١) ينظر: المحصر القُدُورِيِّ؟ [ص/٢٤٤]،

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوطتين: زيادة من: قاله، وقطاله، وقاعه، وقاره، وقامه.

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوضين: ريادة من الدان والفائد، والعان والران والمائد

قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ لأَهْل فَلانِ فَهِي عَلَىٰ زَوْحَتَهُ عَنْدُ أَبِي حَنِيمَةً ، وَقَالَا: بِنَدُولُ كُلَّ مَنْ يَعُولُهُمْ وَنَضْمُهُمْ نَفَقَتُهُ ، اعْتِبَارًا لِلْغُرْفِ وَهُوَ مُؤَيَّدٌ بِالنَّصِّ ، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ ﴿ وَأَنُونِي بِأَهْ لِلصَّحَمَ أَجْمَعِينَ ﴾ إبرسد ١٣ إوَلَهُ أَنَّ اسْمَ الْأَهْلِ حَقِيقَةٌ

رقَدْ مَرَّ ذَلِكَ ، وعندَهما: لَا يُشترَطُ الرَّحِمُ المَحْرَمُ ، والأقربُ فالأقربُ.

قُولُه: (قَالَ: وَمَنْ أَوْضَىٰ لأَهْلِ فُلانِ مِهِيَ عَلَىٰ ٤٣٠٨ مَ رَوْجِتِهُ عَنْدُ أَبِي خَيْلًا أَبِي حَيْدًا أَبِي خَيِفَةً فِي اللهُ وَقَالًا: يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَنْ يَعُولُهُمْ وَتَصْمُتُهُمْ مِفْقَتُهُ ).

وقولُه: (قَالَ) لَمْ يَقَعُ مُناسِبًا؛ لأنَّ عادةَ المُصنِّفِ ﷺ اللهُ يَذكُرَ لفظَ (قَالَ) إذا كانَ المسألةُ مسألةً «القُدُورِيِّ» أو «الجامعِ الصَّغيرِ»، أو كانَتْ مذكورةً ني «البدايةِ»، وهذه مع ما بعدَها إلى قولِه: (وَمَنْ أَوْصَى لِوَلَدِ فُلانِ). ليسَتْ مِنْ للكَ الجملةِ، وكلَّ هذه المسائلِ مذكورةٌ في «مختصرِ الكَرْخِيِّ» ﷺ.

قَالَ الكرخيُّ في «مختصرِه»: «قالَ محمَّدٌ ﷺ في «إملائِه»: قالَ أبو حَنِيفَةَ ﴾: إذا أوصى فقالَ: ثُلثُ مالي لأهن فلانٍ ؛ فإنَّ هذا على زوجةِ فلانٍ خاصةً .

وقالَ أبو يوسفَ ومحمَّدٌ ﷺ: هذا على جميع مَن يَعُولُه فلالٌ مِمَّنْ تَصُمَّهُ نَعْفَتُهُ غَرِيبًا كَانَ أَوْ غَيرَه، الزوحةُ واليتيمُ في حِجْرِه، والولدُ إذا كَانَ يَعُولُه، فإنُ كَانَ كبيرًا قدِ اعْتَزَلَ عنه، أو كَانَتْ بنتًا قدْ تروَّجَتْ؛ فلبسَ مِنْ أَهْلِه، إنَّمَا أَهْلُه مَنْ ضَمَّتُهم نَفْقَتُه، وهي في عبالِه.

وقالَ في «الزَّياداتِ»: إدا أوصَى لأهلِ فُلانٍ أَوْ لأهلِه، فالقباسُ في هذا: أنَّ الوصيةَ للزوجةِ خاصَّةَ دونَ مَنْ سِواها، ولكنَّا نَستَحْسِ فَنَجْعَلُ الوصيّةَ لجميعِ مَنْ بَعُولُ مِمَّن يَجْمعُهم منزلُه ودارُه منَ الأحرارِ، ولا [٣/٨٥ه] يَدخُلُ في ذلكَ مماليكُه، ولا وارثٌ للموصي، ولا يَدحُلُ فلانٌ المُوصي لأهلِه في شيء منْ هذه

فِي الرَّوْجَةِ يَشْهَدُ بِدَلِكَ قَوْله تَعَلَىٰ ﴿وَسَالَ بِأَهْمِهِ: ﴾ [انصص ٢٩] وَمِنْهُ مَوْلُهُمْ تَأَمَّلَ بِبَلْدَةِ كَذَا، وَالْمُطْلَقُ يَنْصَرِفُ إِلَىٰ الْحَقِيقَةِ

قَالَ: وَلَوْ أَوْصَىٰ لِآلِ فَلَانِ فَهُوَ لِأَهْلِ بَيْتِهِ لِأَنَّ الْآلُ الْقَبِيلَةُ الَّتِي يُنسَبُ

الوصيَّةِ ، لَمْ يَذَكُرْ قُولَ أَبِي حَنِيفَةً ﷺ فِي ﴿الزِّيَادَاتِ ﴾ (١) إلىٰ هنا لَهظُ الكرخيُّ ﷺ.

وجهُ قولِهما: أنَّ أَسمَ الأهلِ يَنطَبِقُ علىٰ كلَّ مَن يَعُولُه وتَضُمَّه نفعتُه ؛ بدليلِ قولِه تعالىٰ في قصَّة بوسفَ ﷺ: ﴿وَأْتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ إبرح ١٩٠]، وقولِه تعالى: ﴿فَأَلْجَيْنَ مُ وَأَهْلَهُ مِ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ ﴾ [الاعرف ١٨٣]، وقولِه تعالى: ﴿فَلَنَا جَاهَهُم مُّوسَىٰ بِعَالِيْتِنَا بَيِّنَتِ ﴾ [انقصص ٣٠].

ولم يَرِدْ في هذه المواصع الزوجة خاصَّة ، فيُحْمَلُ على الكلِّ إلَّا أنَّ المماليكَ لَا يَدْخُلُونَ ؛ لأَنَّهم حَدَمُ الأهلِ تَبَعُ لهُمْ ، ولَا يُقالُ للمماليكِ: أهلُ المَوْلَىٰ أيضًا ، وإنْ كانَ له أهلٌ بملدتَيْنِ دَحَلُوا جميعًا ﴿ ذَكرَه فخرُ الإسلامِ ﴿ فَي الشرحِ الزَّياداتِ ١٠.

ووحهُ فولِ أبي حَنِيفَةَ ﴿ إِنَّ الأَهلَ يُرَّادُ بِهِ الروحةُ مِي الغُرْفِ، يُقالُ: مَنْ تَأَهَّلَ بِبلدةٍ فهوَ منهم، أيْ: تَزَوَّجَ

رقولُ صاحبِ اللهدايةِ الله وعيرِه في الاحتجاجِ لأبي حَنِيقَة هَا بقولِه: ﴿ وَسَارَ بِأَهَابِيّ ﴾ [النصص ٢٩]، فيه نظرٌ ؛ لأنّه لَمْ يَرِدْ في لآيةِ الرَّوجةُ خاصَّةً ؛ لأنّه تعالى قالَ ﴿ وَلَمَا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهَابِهِ وَالنّسِ جَانِبِ ٱلطُّورِ ثَارًا قَالَ لأَمْ يَوْ فَي اللّهِ وَالنّبِ الطُّورِ ثَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ آمُكُنُّوا ﴾ [النصص ٢٩] [٢٩-١/١]، ألا تَرَىٰ أنّه خاطَتهم مخِصابِ الجمعِ، ولا أَنْ في سورةِ القصصِ، وكذلكَ حاطَبَ في سورةِ طه، وقالَ تعالى.

﴿ وَهَلَ أَنَىٰكَ حَسِيتُ مُوسَىٰ ۚ ۞ إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمۡكُثُواۚ ﴾ [٣٠- ١٠]. قولُه: (وَلَوْ أَوْصَىٰ لِآلِ فُلَانٍ)، فهوَ لأَهْل سِيّه.

 <sup>(</sup>١) ينظر: اشرح محتصر الكرخي، للعدوري [ق/٠٠٤/ داماد].

إِنْهَا، وَلَوْ أَوْصَىٰ لِأَهُلِ بَيْتِ فُلَانِ يَدْحُلُ فِيهِ أَبُوهُ وَخَذُهُ لِأَنَّ الْأَبَ أَصْلُ النَّيْبِ، وَلَوْ أَوْصَىٰ لِأَهْلِ نَسَبِهِ أَوْ لِجِنْسِهِ فَالنَّسَبُ عِبَارَةٌ عَمَّنْ يُنْسَبُ إلَنْهِ، وَالنَّسَبُ

وقالَ الكرخيُّ ﷺ في «محتصرِه»: «ولوْ قالَ: قَدْ أُوصِيتُ بِثلُثِ مالي لآلِ يُلانٍ؛ كَانَ (١) بِمِنزِلَةِ قُولِه: لأَهْلِ بِيتِ فلانِ، ولَا بَدَخُلُ أَحَدٌ مَنْ قَرَابَةِ الأُمِّ في نبيءِ منْ هذه الوصيَّةِ»(١) إلى هنا لفظُّ الكرخيُّ ﷺ.

وقالَ الكَرْخَيُّ أيضًا: «ولوَ أوصى بثلُّثِ مالِه لأهنِ بينِه، أو لجنبِه، فهذا على يَنِي أبيه الأبِ الَّذِي يُنْسَبُونَ إليه أقصَى أبِ في الإسلامِ مِنْ ذَرِي الرَّحِمِ المَحْرَمِ وغيرِهم (٣) مِثَّن لَا يَرِثُ على ما وصفْتُ لثَ ، وإنْ كانَ أبوه أوْ ولدُه على غير دِينِه، وهوَ وَلَدُه لصُلْبِه ؛ دَخَلُوا في الوصيةِ ؛ لأنَّهم منْ أهلِ بينِه »(١). إلى هذا لفظُ الكرخيُّ وهوَ وَلَدُه على المَا لفظُ الكرخيُّ

وتالَ فخرُ الإسلامِ عِنْ في شرحِ اللَّه باداتِ، اوكذلكَ المرأهُ تُوصِي لحسِها

 <sup>(</sup>۱) عي الأصل: «مهو» - والمشت حن: (ن» ، و«٥٣» ، و«غ» ، و «ر» ، و «م»

<sup>(</sup>١) ينظر: اشرح مختصر الكرخي لا للقدوري [ق/٠٠٤/ داماد].

 <sup>(</sup>٢) في الأصل عوغيره والمثبت من عنه، ودفاع ١، ودغه، ودره، ودمه.

 <sup>(1)</sup> ينظر: اشرح محتصر الكرخي» للقدوري [ق/٤٠٠/ داماد].

<sup>(+)</sup> ينظر: «الميسوط» للسرخيبي [۲۷/۲۷].

تَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْآتَاءِ، وَجِنْسُهُ أَهْلُ تَئِتِ أَبِيهِ دُونَ أُنَّهِ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ بِتَحَمَّىٰ ماسه، بِجِلَافِ فَرَائِتِهِ حَيْثُ تَكُونُ مِنْ جَانِبِ الْأُمْ وَالْأَبِ.

زَلُو أَزْضَى لِأَيْتُمْ مِنِي قُلَانِ، أَوْ لِغُمْبَابِهِمْ، أَوْ لِرَمْنَاهُمْ، أَوْ لِأَرَامِلِهُمْ. رَ كَانُوا قُومًا تُحصوْنَ دَخُلَ بِي الْوَصِيَّةِ فُفْرَاؤُهُمْ وأَعْبِياؤُهُمْ، دُكُورُهُمْ وإِنَائُهُمْ.

وأهل بيتِها لَمْ يَدخُلُ فِهِ وَلَلُها، إلَّا أَنْ يَكُونُوا مِنْ يَنِي أعمامِها (٣٠٠).

قولُه: (الأِنْ الْإِنْسَانَ يَنَجَسُّ بِأَبِيهِ)، الأَنَّ الجنسَ عَارَةٌ عَنِ السَّبِ، والسَّبُ إلى الآباءِ، أَلَا تَرَى أَنَّ إبراهيمَ ابنَ النبيِّ \_ عليه أهصلُ الصَّلاةِ والسَّلامِ \_ كانَ [- ، ، ، ] هاشِميًّا، وإنْ كانَ وُلِدَ مِن ماريةً، وكذلكَ الخلفاءُ وُلِدوا مِنَ الإماءِ جميعًا إلا ما شَذَّ، وكانوا عبَّاسِيَّينَ صالحِينَ للحلافةِ.

قولُه: (وَلَوْ أَوْضَىٰ لِأَيْنَامِ بَنِي فُلَانٍ ، أَوْ لِغُمْبَانِهِمْ ، أَوْ لِرَّنْنَاهُمْ ، أَوَ لِأَرَامِلِهِمْ . إِن كَانُوا فَوْمًا يُحْصَوْنَ دَحَلَ فِي الْوَصِيَّةِ نُقَرَاؤُهُمْ وأَعْنِيَاؤُهُمْ ، ذَّكُورُهُمْ وَإِمَاثُهُمْ ) .

واليتيمُ: اسمٌ لمنَّ كانَ دونَ البلوغِ ولَا أَبَ له؛ لقولِه ﷺ: «لَا يُشَمَّ بَعْدَ الإَحْتِلَامِ»('')، رواه علِيٍّ في «السُّننِ» في كتابِ الوصايا

قَالَ فِي اثْنَحَفَةِ الفَقهاءِ»: «ولوُ أُوصَىٰ لأيتام بني فلانٍ ؛ فإنَّه يَقَعُ علىٰ مَنْ لَا أَتَ له ، ولوُ أُوصَىٰ لأيتام بني فلانٍ ، فالأَيَّمُ : كلَّ امرأةٍ لَا روجَ لها ، بِكُرًا كَانَتُ أُو ثَيْبًا ، وعندَ محمَّدٍ ﴿ إِنَّهُ عَلَىٰ الفَيْبِ لَا غِيرَ ، والأَرْمَلَةُ ، كلَّ امرأةٍ محتاجةٍ ، أَرمَلَتُ مِنْ زوجِها ومالِها ،

<sup>(</sup>١) - في الأصل، (عمها)، والعثبت من: ﴿(١)، وقالًا)، وقع، وقراء والعا

<sup>(</sup>٢) أحرحه أبو داود في كتاب الوصايا بياب ما جاء متى ينقطع اليتم [رقم/ ٢٨٧٣]، ومن طريقه البيهقي في قالسن الكبرى الرقم/١١٩]، من حديث علي بن أبي طالب عليه به سعوه قال ابن حجر، فأعنه العميني وعبدُ الحق وابن القطان والمندري وغيرهم، وحسمه المووي متمشك بسكوت أبي داود عليمة، ينظر: قالتنخيص الحييرة لابن ججر [٥/١٠٠]

إِنَّهُ أَمْكَنَ تَخَفِيقُ التَّمْليك في حفّهمُ و لُوصيّهُ مَمَليكٌ وإِنْ كَالُوا لَا يُخَصّوْنَ وَوْصِيّةُ فِي اللَّهُقُواء مِنْهُمُ ، لأنّ الْمَقْصُودَ مِنْ الْوصيّةِ الْقُرْنَةُ وهي في ساّ الْخَلّة وَرُدُ الْجَوْعَةِ ،

the shad done for

نُمَّ الوصايا نوعانِ: فالوصيَّةُ لقوم يُخْصُونَ؛ تقعُ على عدد رَّ وسهم على يَرَاهِ، ذَكَرُهُم وأَنْنَاهُم، غَيِيُّهُم وفقيرُهُم، صغيرُهُم وكبيرُهُم، فأمَّا إذا كان لا يُحمَّى عددُهُم؛ فهوَ على ثلاثةِ أوجهِ:

إِنْ أَوْصَىٰ لأَهْلِ لَحَاجَةِ نَصًّا بَأَنْ قَالَ: لَفَقْرَاءِ بَنِي تَمِيمٍ، أَوُّ لَمَسَاكِينَهِم، أَوْ إَلِيلِهِم؛ فَإِنَّه يَصِحُّ؛ لأَنَّ الحقَّ فيه نَثْهِ تَعَالَىٰ، والفُقْرَاءُ نَصَارِفُ، فَصَاحَبُ الحقِّ مَعْلُومٌ فَصَحَّتُ.

والثَّاني: أنْ يَذكُرُ اسمًا لَا يَدُلُّ على الحاجةِ ، لَا عُزْفَ ولَا لُغةً ، كَثُولِه: ارصيْتُ لبني فلانٍ ، أو لأيامَى بني فلانٍ ، أو لنسائِهم ، أو لهِرْمَاهُم ، أو لكُهُولِهم ، أولشُيوخِهم ؛ فإنَّه لَا يَحُوزُ ؛ لأنَّ الوصيةَ تَقَعُ لهم ، وهمْ مجهولونَ .

والنَّالَثُ: أَنْ يَكُونَ الاسمُ قَدْ يَقَعُ على الفقراء، إمَّا في عُرْفِ اللَّغةِ، أَوْ في عُرْفِ اللَّغةِ، أو في عُرْفِ اللَّغةِ، أو ليَّمْناهُم، أو لتَّمْناهُم، أو لنَّمْناهُم، أو لنَّمْناهُم، أو لنَّمْناهُم، أو لنَّمْناهُم، أو لنَّمْناهُم، أو لنَّمَناهُم، أو لنَّمْناهُم، أو لنَّمْناهُم، أو الذَّبِه عَالَىٰ اللَّهُ وَلَا يُحْصَونَ يُستدَلُّ به أَنَّه أرادَ به الفواة مسهم تصحيحًا للوصية ، بخلاف ما إذا كاتُوا يُحْصَونَ ، فإنَّه يَقَعُ على الفواة مسهم تصحيحًا للوصية ، بخلاف ما إذا كاتُوا يُحْصَونَ ، فإنَّه يَقَعُ على الأعباء والفقراء منهم ؛ لأنَّه لاَ يُمْكِنُ العملُ بحقيقةِ الاسمِ ؛ لأنَّ الوصية تصحيحًا للمَانِه لاَ يُمْكِنُ العملُ بحقيقةِ الاسمِ ؛ لأنَّ الوصية تصحيحًا لمانًا في قالتحققِ».

وجمعةُ القولِ فيه: ما قالَ الكرخيُّ ﴿ فِي المختصرِهِ قَالَ: قَالَ محمَّدٌ ﴿ فِي الإملاءِ اللهِ الدَّيَامِ بني علانِ ، فِي الإملاءِ الذَّوَ وقالَ أبو يوسفَ ومحمَّدٌ ﴿ إذَا أوصى بثلُثِ مالِه لأيتامِ بني علانِ ،

<sup>(</sup>١) ينظر: التحقة المقهامة لعلام الدين السمرقندي [٣١٥/٣]،

الله السفر الم

وَنَّ كَانُوا يُخْصُونَ دَخَلَ فِيهِمَ الْفَقِيرُ وَالْعَبِيُّ ، فَكَانَ الْنَلْثُ بِينَهُمَ بِالسَّوِيَّةِ ، الدُّكَرُّ وَالْأَنْثَىٰ فَيهِ سَوَاءٌ ، وَإِنْ كَانُوا لَا يُخْصَوْنَ فَالنَّلُثُ لَلْفَقْرَاءِ مِنْهُمَ ، كَأَنَّه أُوصَى للمساكينِ ، فَيُعِطِي الوصيُّ مَنْ شَاءً مِنْهِمَ .

وكذلكَ لَوْ قَالَ: قَدْ أُوصِيْتُ بِعَلْثِ مَالِي لَغُمْبَانِ بِنِي فَلَانٍ ، أَو لَزَمْنَىٰ سَيِ فُلانٍ - فَإِنْ كَانُوا يُحصَوْنَ: فَالتُلُثُ بِينَهُم لَلغَنيِّ وَالْفَقِيرِ بِالسَّوِيَّةِ ، وَإِنَّ كَانُوا لَا يُحصَونَ فَالتَلُثُ لَلْفَقْرَاءِ مِنْهُم عَلَىٰ مَا وَصَفَّتُ لَكَ .

وإذا أوصى لأرامل بني فلانٍ؛ فالوصيةُ بينهنَّ لكلِّ امرأةٍ مُحتاحةٍ كانَ لها زوحٌ فظلَّقها، أو ماتَ عنها، فهذه الأرملةُ قدْ أَرمَلَتْ مِنْ زوْجِها، ومالِها، ولَا يَدخُلُ في ذلكَ امرأةٌ غنيَّةً، فإنْ كُنَّ يَدخُلُ في ذلكَ امرأةٌ غنيَّةً، فإنْ كُنَّ يَدخُلُ في ذلكَ امرأةٌ غنيَّةً، فإنْ كُنَّ يَدخَصَيْنَ فهدا على ما وصفْتُ لكَ يُخصَيْنَ فهدا على ما وصفْتُ لكَ مِنْ [٢٠٩٣هـ] أمرِ [٢٠١هـ/م] المساكينِ،

وإذا أوصَىٰ لأيامَىٰ بني فلانٍ ؛ فالأَيِّمُ كلَّ جاريةٍ قدَّ بلغَتْ وجُومِعَتْ لَا زَوْحَ لها، فهذه الأَيِّمُ غيِيَةً [كانَتْ](١) أو فقيرةً ، فإنْ كُنَّ يُخْصَيْنَ ؛ فالتلُّثُ بينهنَّ بالسَّوِيَّةِ ، العنِيَّاتُ والمُحتاجاتُ ، وإنْ كُنَّ لَا يُحصَيْنَ كانَ بمنزلةِ قولِه ؛ لبنِي آدمَ ، ولبنِي تمسمٍ ، فالوصبةُ باطلةٌ ، ولَا تَكُونُ الجاريةُ الَّتِي لها زَوْجٌ أَيِّمًا .

وإذا قالَ: لكلَّ ثيِّبٍ منْ بني فلانٍ، فإنْ كُنَّ لَا يُحصَيْنَ فانوصيةً باطلةٌ، وإنُ كُنَّ يُحصَبْنَ فالوصيةُ جَائزةٌ بينهنَّ بالسَّويَّةِ، الصغيرةُ والكبيرةُ في دلكَ سواءً، والثَّيُّبُ كلُّ امرأةٍ جُومِعَتْ حلالًا أو حرامًا، صغيرةً كانَتْ أو كبيرةً، غييّةً كانَتْ أوْ فقيرةً، دات زوْحِ كانتْ، أو غيرَ ذاتِ زوْجٍ.

با) ما بین المعقوشین ریاده می قانال و ۱۹۷۵ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹۸ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹۹ و ۱۹۹ و ۱۹ و ۱۹ و ۱۹۹ و ۱۹۹ و ۱۹۹ و ۱۹۹ و ۱۹ و ۱۹۹ و ۱۹۹ و ۱۹۹ و ۱۹۹ و ۱۹

الله السال الله

قَالَ مَحَمَّدٌ بِهِنِهِ: وَهَذَا قُولُ أَبِي يُوسَفُ بِهِنَ، وَقُولُنَا. قَالَ: فَأَمَّا فِي قُولُ أَبِي مِنِعَةً بِهِنَّ فَأَتَّ فَاتَّا فِي قُولُ أَبِي مِنْ فَلْ يَكُونَ أَذَا جُومِعَتْ نَفْجُورٍ اللَّا تَكُونَ ثَيْبًا، وإذَا أُوصَى خُرُ بِكُرِ فِي بَنِي فَلَانِ، فَإِنْ كُنَّ لَا يُخْصَيْنَ فَالُوصِيةُ بِاطْلَةً، وَإِنَّ كُنَّ يُحْصَيْنَ فَالُوصِيةُ بِاطْلَةً، وَإِنَّ كُنَّ يُخْصَيْنَ فَالُوصِيةُ بِاطْلَةً، وَإِنَّ كُنَّ يُحْصَيْنَ فَالُوصِيةُ بِاطْلَةً، وَإِنَّ كُنَّ يُخْصَيْنَ فَالُوصِيةُ بَاطِئَةً، وَإِنَّ كُنَّ لَا يُخْصَيْنَ فَالُوصِيةً بَاطِئَةً، وَإِنْ كُنَّ لِللَّهُ يَتُنْكِرُهُما وَجُلِّ أَو كَبِيرَةٍ مَا فَعَيْرَةٍ مِنْ فَالِنْ مُنْ أَنْ كُنَّ لَا لَنْ عَلَيْهُ إِنْ فَلَوْمِ مِنْ إِنْ فَلَيْنَاتُ وَقِيرَةً، وَلَا لِلللّهُ مِنْ فَاللّهُ مِنْ أَنْ فَاللّهُ عَنْ مُؤْمِولُ اللّهُ يَكُونُونَ مِنْ أَلَا لَوْصِيقًا لِمُعْتَقِيرَةً مِنْ وَاللّهُ لَا لَكُنْ لَا لَنْ عَيْنَا فِي مِنْ أَلْمُ لِي مُؤْلِقًا وَجُلّ مُنْ أَنْ فَاللّهُ عَلَيْكُولُمُ الللّهُ لَيْتُعَلِيلُونَا وَاللّهُ لَا لَهُ عَلِيلًا فَاللّهُ لِللللهُ لِلللللْهُ لِلللللْهُ لِلللللْهُ لَيْ يُعْتَكِرُهُما وَجُلّ لَا لِللللللْهُ لَا لَكُنْ لِلللللْهِ لَا لِلللللّهُ لِلَا لِللللللّهُ لِلللللّهُ لِلللللْهُ لِللللللْهُ لِللللللْهُ لِلْهُ لِلللللْهُ لِلللللْهُ لِللللللْهُ لِلللللللْهُ لِللللللْهُ لَهُ لِلللللللْهُ لِللللللللللللللْهُ لِللللللْهُ لِللللللْهُ لِلَا لِلللللللللللللللللْهُ لِللللللللْهُ لِللللللْهُ لِلللللللْهُ لِلللللللْهُ لِلللللْهُ لِللللللْهُ لِلللللللْهُ لِللللللْهُ لِلْهُ لِللللللْهُ لِلللللللللللْهُ لِللللللْهُ لِلللللْهُ لِللللللْهُ لِللللللْهُ لِللللللللْهُ لِللللللْهُ لِلللللْهُ لِلللللللْهِ لَلْهُ لِللللللْهُ لِلْهُ لِللللْهُ لِللللللْهُ لَلْهُ لِللْهُ

وإدا ذهبَتِ العُذْرةُ ('' مِنْ وَثُبةِ ، أَوْ مِنْ وَصوءِ ، أَوْ مِن حَيْضٍ ، أو غيرِ ذلك ، إِلَّا أَنَّه بغيرِ جِماعِ رَحُلٍ ، فهيَ بِكُرٌ على حالِها ، وهيَ داخلةٌ في الوصيةِ ، فإذا التَكْرُها رجُلٌ فجامَعُها بفُجورٍ ، أو حلالٍ ، أو بشُبْهةٍ ؛ فقد حرجَتْ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِكُرًا ، ولا شيءَ لها منَ الوصيةِ ('') . إلى هنا لفظُ الكرخيُّ را في المختصرِه » .

وقالَ الكرخيُّ أيضًا فيه: «قالَ مُعَلَّىٰ في «نوادرِه»: عنْ أبي يوسفَ ﷺ في رجُّلِ أوصَىٰ لقَرابتِه، فالقَرابةُ مِن قِبَلِ الأبِ والأُمَّ. وأمَّا الجنسُ والنَّحْمةُ: فمِنْ قِبَلِ الأبِ.

وقالَ أبو يوسفَ ﴿ إِذَا أُوصَىٰ رَجُلٌ لأَهلِ بِيتِه ؛ دَحَلَ أبوه وجَدُّه فيهم إذا كَنَ مِمَّنَ لَا يَرِثُ ، وإذا أُوصَىٰ لقَرابِتِه لَمْ يَدخُلِ الأَبُ والجَدُّ في شيءِ منْ ذلكَ ، إِذَا أَنْ يَقُولَ: لقَرابِتِي مِنَ الأقربِ فالأقربِ.

وقالَ أبو يوسفَ ﴿ فِي رَجُّلِ أُوصَىٰ بِثلُثِ مَالِهِ فِي الصَّلَةِ، وله إخوةٌ وأحواتٌ وبنو أَخِتٍ، قالَ. يُوضَعُ الثلُثُ فِي جميعِ قَرَابِيّهِ مِنْ هؤلاءِ، ومَنْ وأحواتُ وبنو أَخِتٍ، قالَ. يُوضَعُ الثلُثُ فِي جميعِ قَرَابِيّهِ مِنْ هؤلاءِ، ومَنْ وُلِدَ بعدَ ذلكَ لَمْ يَدخُلُ معهم، وقد مُنْ مَا يَدخُلُ معهم،

وقالَ الكرخيُّ ١١٥ أيضًا: «قال ابنُ سَماعةً: سمعتُ أبا يوسفَ الله قالَ في

١٠) أي الكارة يطر: المحتار الصحاحة قرين الراري [ص ٣٠٣/ مادة: علر].

٢١) ينظر- اشرح محتصر الكرحي، للقدوري [ق/٤٠١] داماد].

وَهَذِهِ الْأَسَامِي تُشْعِرُ بِتَحَقِّقِ الْحَاجَةِ فَجَازَ حَمْلُهُ عَلَىٰ الْفُقَرَاءِ، بِخِلافِ مَا إِذَا أَوْصَىٰ لِشُبَّانِ بَنِي فُلَانٍ وَهُمْ لَا يُحْصَوْنَ أَوْ لِأَيَامَىٰ بَنِي فُلَانٍ وَهُمْ لَا يُحْصَوْنَ حَيْثُ تَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يُنْبِئُ عَنْ الْحَاجَةِ فَلَا

رَجُلِ قَالَ: قَدْ أُوصِيْتُ بِعَنْتِ مالِي لَشَبَابِ أَهْلِ بِيتِي، أَوْ [قَالَ]('': لَكُهُولِ أَهْلِ
بِيتِي، أَوْ قَالَ: لَمَشْيِحةِ أَهْلِ بِيتِي [٢٠١/١٤]، قَالَ: الشّبابُ مِن خَمْسَ عَشْرَةً
[سَنةً]('' إلى خَمْسِينَ، إلَّا أَنْ يَعْلِبَ الشَّمَطُ ثَبْلَ ذَلَكَ، والكَهْلُ: مِنْ ثلاثينَ إلى أَيْ يَعْلِبَ الشَّمَطُ ثَبْلَ ذَلَكَ، والكَهْلُ: مِنْ ثلاثينَ إلى أَيْ يَعْلِبَ الشَّمَطُ ثَبْلَ ذَلَكَ، والكَهْلُ: مِنْ ثلاثينَ إلى أَيْ يَعْلِبَ الشَّمَطُ ثَبْلَ ذَلَكَ، والكَهْلُ: مِنْ ثلاثينَ إلى أَيْ يَعْلِبَ الخَمْسِينَ.

قَالَ ابنُ سماعة: وكانَ أبو يوسفَ قالَ في هذا قبلَ هذا القولِ بأشهرٍ أو بسَنةٍ خِلافَ هذا، وقالَ هذا القرلُ بعدَ ذلكَ.

وقالَ ابنُ سماعةَ: عنْ أبي يوسفَ سمعتُه يَقُولُ في رجُلِ أوصَى لكُهولِ أهلِ بيتِه ، قالَ: الكَهْلُ ابنُ ثلاثينَ سَنَةً فصاعدًا إبى منةٍ أو أكثرَ ، وإنْ قالَ: لمَشْيخةِ أهلِ بيتي [٢/١٥٥] ؛ فالشيخُ ابنُ أربعينَ سَنَةً فصاعدًا ، وإنْ قالَ: غِلْمانُ أهلِ بيتي فابنُ أقلَّ مِنْ خمسَ عشرةَ سَنَةً ، إلَّا أنْ بَكُونَ منهم قدِ احتَلَمَ في أقلَ منْ ذلكَ » .

قال أبو الحسن: «أَرَىٰ هذا القولُ الَّذِي ذَكرَ ابنُ سماعة أنَّه رَجَعَ عنه ، ورَوَىٰ عنه ابنُ سماعة قولًا آحرَ قالَ: [سمعتُ أبا يوسفَ هِ قالَ] (١) في رجُلِ أوضى عنه ابنُ سماعة قولًا آحرَ قالَ: فهوَ لأبناءِ الثلاثيرَ إلى الأربعينَ ، وقالَ الشيخُ: ما زادَ على الحمسينَ وإنْ لَمْ يَشِبُ ، وإذا زادَ على الأربعينَ وكانَ شَيْبُه لأكثرَ فهوَ شيخ ، وإنْ كانَ الشوادَ الأكثرَ فليسَ بشيحٍ ، والشاتُ إذا احتَلَمَ فهوَ شابٌ ، قالَ أبو عبدِ اللهِ هَا المُتلَمَ فهوَ شابٌ ، قالَ أبو عبدِ اللهِ هَا اللهِ هَا اللهِ اللهِ ثلاثينَ صنةً ،

وقالَ عَمْرُو بنُ عَمْرِو عنْ محمَّدِ ﷺ: الغِلْمانُ ما كانَ ابنَ أقلَّ مِنْ خمسَ

<sup>(</sup>١) ما بين المعقرفتين: زيادة من: ٥٤٠ و١٥٤١، و١ع١، وقره، وامة

<sup>(</sup>٢) في الأصل: «أبو يوسف» والمثب س. قده، رقفه»، والحه، وقره، وقره، وقام».

يَكُنُ صَرْفَهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَلَا يُمْكِنُ تَصْحِيحُهُ تَمْلِبِكَا فِي حَقَّ الْكُلِّ لِلْحَهَالَةِ لَمُنَاحِشَةِ وَتَعَذَّرَ الصَّرْفُ إِلَيْهِمْ.

عَنْرَةَ مِنْةً ، والشَّبَابُ الصّبِيانُ إذا بِلْغُوا الْحَمَسَ عَشْرَةَ سَنَةً وَفَوْقَ ذَلْكَ ، والكُهُولُ « تَلْمُوا الأربعينَ ما بِينَ الْخَمْسِينَ إلَى السَّتِّينَ ، إلَّا أَنْ يَكُونَ الشَّبِّبُ قَدْ غَلَبَ عليه تِكُونُ شَيْحًا ، وإنْ لَمْ يَبِلُغِ الْخَمْسِينَ ، لَا أَنَّه لَا يَكُونُ كَهْلًا حَتَّىٰ يَبِلُغَ الأربعين ، بكذلكَ لَا يَكُونُ شَيْخًا حَتَّىٰ يُجَاوِرُهَا اللَّهِ هَنَا لَفَظُ الْكُوخِيُّ فِي المختصرِه اللهِ اللهِ عَنَا لَفَظُ الْكُوخِيُّ فِي المختصرِه اللهِ اللهِ عَنْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَالِمُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَا عَاللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ الْمُعْلِى اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَلَيْكُوالِكُ اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَا اللَّهُ عَلَيْكُولِكُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَا اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ عَلَيْكُولِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ

قُولُه: (وَإِنَّ كَانُوا قَوْمًا يُخْصَوْنَ).

قَالَ الفَقيةُ أَبُو اللَّيثِ السَّمرَّ قَنديُّ ﴿ فِي كَتَابِ النَّكَتِ الوصابا »: «اختَلَفُوا بِ مِثْدَارِ الإحصاءِ ، رُوِيَ عَنْ أَبِي يوسفَ ﴿ أَنَّه قَالَ : إِدَا زَ دُوا عَلَى المَنْةِ فَإِنَّهُم لَا يُخْصَوْنَ ، وإنْ كَانُوا مِنْةً ، أَو أُقلَّ ؛ فَإِنَّهُم مِمَّن يُحصَوْنَ ، واحتَجَّ أَنَّ النَّبِيُّ لِللَّهُ فَلَا يَخْصَوْنَ ، واحتَجَّ أَنَّ النَّبِيُّ فَلَا يَخْصَوْنَ ، واحتَجَّ أَنَّ النَّبِيُّ فَلَا يَخْصُونَ ، واحتَجَّ أَنَّ النَّبِي اللَّهُ فَلَا يَخْصُونَ ، واحتَجَّ أَنَّ النَّبِي اللَّهُ فَلَا اللَّهُ فَلَا اللَّهُ فَلَا اللَّهُ فَلَا اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللللَّهُ الللَّهُ اللَ

وقالَ بعضُهم: إذا كانُوا بحالٍ لَا يُمْكِنُ أَنْ بُعَدُّوا إِلَّا أَنْ يَمُوتَ منهم ميَّتٌ ، ﴿ يُولَد فيهم مولودٌ ، فهُمْ قومٌ لَا يُخْصَوْنَ .

وقالَ بعضُهم: إدا كانُوا بحالٍ لو نَظَرَ النَّاظرُ إليهم لَا يَعرِفُ عددَهم، ويَحتاجُ ١١١٨، إلى التَّكلُّفِ في حسابِهم،

وقالَ بعضُهم: لَا يُوقَّتُ في دلكَ وقتًا، والأمرُ مَوْكُولٌ إلى اجتهادِ الحاكمِ، وقالَ مَنْ قَدَّرَ في الإحصاءِ فهوَ أحمقُ، ورأيتُ أنَّ هذا قولُ محمَّدِ ﴿ اللهُ اللهُ عَنا نَظُ الفقيهِ أبي الليثِ ﴿ فَي كتابِهِ ،

ينظر الشرح محتصر الكرحي، للمدوري [ق/٤٠١].

وفِي الْوَصِيَّةِ لِلْفُفْرَاءِ والْمُسَاكِينَ، يَجِبُ الصَّرْفُ إِلَى الْنَبْنِ مَنْهُمْ، اغْتِبَارًا لِمَعْنَىٰ الْجَنْعِ، وَأَتَلُهُ اثْنَانِ فِي الْوَصَايَا عَلَى مَا مَرَّ.

قولُهُ: (وَفِي الْوَصِيَّةِ لِلْفُقْرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ: يَجِبُ الصَّرْفُ إلى اثْنَيْنِ مَهُمْ. اعْتِنَارُا لِمُعْنَى الْجَمْعِ، وَأَقْلُهُ اثْنَانِ)، أَيْ: أقلَّ الجمع اثنانِ في الوصايا<sup>(١)</sup>.

ولمُ يَذَكُرُ صَاحَبُ اللهدايةِ اللهِ الحِيهِ فيه الحِلافَ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَدَا عَلَىٰ قُولِ محمَّدٍ هِذَهِ الأَنَّ الفقية أبا اللَّيثِ هِيمُ [دَكَرَ](١) في كتابِ النُّكَتِ الوصاياة: فيه الخِلافُ ، إذا قالَ: لفقراء بني فلانٍ ؛ فإنَّه يَجُوزُ ، وذلكَ لأَنَّه قَصَدَ بالوصيَّةِ التَّقَرَّتِ إلى اللهِ تعالى .

فَإِنَّ كَانُوا يُحْصُونَ يُدفَعُ إِلَىٰ جَمِيعِ فَقَرَائِهِم؛ لأَنَّه يَصِيرُ بَمَنَوْلَةِ النَّسْمِيةِ لَهُم، وإنَّ كَانُوا لَا يُحْصُونَ جَازَ أَن يُدْفَعَ إلى يعضِهم دونَ بعصٍ، ثُمَّ في قولِ أبي حَنِيقَةَ وَإِنَّ كَانُوا لَا يُحْصُونَ جَازَ له أَنْ يُدْفَعَ كُلَّه إلى فقيرٍ واحدٍ، وفي قولِ محمَّدٍ فِي وَأْبِي يوسفَ فِي: جَازَ له أَنْ يُدْفَعُ كُلَّه إلى فقيرٍ واحدٍ، وفي قولِ محمَّدٍ فِي وَأْبِي يوسفَ فَي قولِ محمَّدٍ فِي اللهِ فَا اللهِ فَاللهِ فَا اللهِ فَاللهِ فَا اللهِ فَاللهِ فَا اللهِ فَاللهِ فَا اللهِ فَا الله

أَمَّا عَذَهِ أَبِي حَزِيفَةَ وَأَبِي يَوْمَفَ عَلَىٰ الْكَالامَ انْصَرَفَ إِلَىٰ الْجَنسِ، والْجَنسُ يَتَنَاوَلُ الواحدَ والأَكْثَرَ، الاَ تَرَى إلى قولِه تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَالَ وَالْجَنسُ وَالْجَنسُ يَتَنَاوَلُ الواحدَ والأَكْثَرَ اللَّهُ تَرَى إلى مسكينِ واحدٍ جازَ ، ولؤ حَلَف رَجُلُ وقالَ: وَأَلْمَسَكِينِ ﴾ [الوب ١٠] ، فلو دُفِعَ إلى مسكينِ واحدٍ جازَ ، ولو حَلَف رَجُلُ وقالَ: عَنْدُه حُرٌّ إِنْ تَرُوَّجَ النساءَ ، فتزوَّجَ امرأةً واحدةً ؛ عَنَقَ العددُ ، فكذلكَ هاهُنا انصرفَ إلى الجنسِ ، والجنسُ يَقَعُ على الواحدِ والأكثرِ .

وأمَّا مذهبُ محمَّدِ ﴿ فَهُوَ أَنَّ الوصيةَ أُختُ المير ثِ، وأقلُ الجماعةِ في بابِ الميراثِ اثبانِ فصاعدًا، ألا نوَى إلى قولِ اللهِ تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُ وَ إِلَىٰ قولِ اللهِ تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُ وَ إِلَىٰ وَلِي اللهِ تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُ وَإِلَىٰ اللهِ اللهِ تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُ وَإِلَىٰ اللهِ اللهِ اللهِ تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُ وَلَى اللهِ عَلَى الاثنينِ فصاعدًا، فكذلكَ همُّنا، وَلَا يَعْنَ اللهِ عَلَى الاثنينِ فصاعدًا، فكذلكَ همُّنا،

 <sup>(</sup>١) في الأصل ۱۱ وصية ١٠ والعتب من: ١١٥، و١١٢١، والغ٤، و (ر١، و ١٩م١.

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوفتس؛ زيادة من النه، والعالا، والعه، وارت، والمه.

ولو أوصى لمني فلان، يدحل فيهم الانات بي فيال الني جنبه اول فوله ، وهو تولُّهُما ، لأنّ جمّع الدّكور بشاول الإناث، ثم رجع وقال الساول الدّهور حامة، لأنّ حَقِيقَةَ الإشم للدّكور والتطالمة للإناث تحوّرٌ والكلامُ لحقيقته ،

رِكَ مِنْ دَكُرُ الْحَلَافُ فِي الْمَحْتَلَفَ الرُّوايَّةِ، واشرح الكافي، ``، وعبر دلث،

قولُه (ولؤ أؤصى لسي فلان، يدخلُ فيهمُ الإماثُ في قول أبي حسِنة مِهِ وَدِ قُولِهِ، وَهُو قَوْلُهُما، لأنَّ جَمَعِ الذُّكُورِ بِسَاوِلُ الإماث، ثم رجع وقال بساولُ لِذُكُورَ خَاصَّةً).

وقالَ شمسُ الْأَنْمَة السَّرِحْسِيُّ ﴿ إِلَيْهِ فِي الشَرِحِ الْكَافِي اللهِ وَإِذَا أُوصَىٰ بِثَلِيْهِ لِبَنِي اللهِ وَفِيدًا لَا يَخُلُونَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الأَبُ قبيلةً مِثْلَ تَميم وكُلْبٍ ، أَوْ لَا يكونُ قبيلةً ، لاَنَّا خَاصًا ، فإنْ كَانَ قبيلةً دَخَلَ فِيهِ اللَّكُورُ والإَناكُ ؛ لأنَّ المرادَ : النِّسبةُ ، المراةُ تُقُولُ : أنا مِنْ بني فلانِ ، كما يَقُولُ الرَّجُلُ ؛ لأنَّه لَا حقيقةً لهذه النِّسبةِ ، وإلْما يُنْسَبُ إليها حقيقةً كانَ ، أو مجازًا .

أَلَا تَرَىٰ أَنَّهَ يَذْخُلُ فَيهِ الْحَلِيفُ والعديدُ، وهذا إذا كَانُوا يُحصَوْنَ، فإنَّ كَانُوا

١٠ بطر. (المبسوطة للشرخيني [١٥٩/٢٧].

<sup>·</sup> يظ اشرح محصر الكرخي، للقدوري [ق/٥٠٤] داماد].

of more many

لَا يُحصَوِّنَ فالوصيةُ ماطلةٌ ؛ لأنَّ في القيبلةِ أغنياء وفقراء ، والوصيَّةُ للأغنياء مسدٌ . والصِلَةُ للمجهولِ باطلةٌ ، (1) .

وهكذا ذَكَرَ الفقيهُ أبو اللّبِثِ على في المختلفِ الرّوابةِ الحيثُ قال: اإذا أو من للني فلانٍ ، فإن كانَ فلانُ أبّ القبيلةِ جازتِ الوصيةُ ، وندحُلْ فيه النّون والسانُ . إذا كانُوا يُحْصَونَ فهي وصيةٌ لمعلوم ، فضحّتِ الوصيةُ . وإن كانُوا يُحْصَونَ فهي وصيةٌ لمعلوم ، فضحّتِ الوصيةُ . وإنْ كانوا لا يُحصَونَ فهي وصيةٌ لمجهولِ ، فَلَمْ يَجْرُ اللهِ هنا لفظُ الففيه [١٠٠٠. اللهُ هنا لفظُ الففيه [١٠٠٠. أبي اللّبَتِ على .

وذكر في الالتحقق يخلف هذا، حيث صَحَّع الوصة إذا كانَ لاَ يُخصى عددُهم، كبي تعب عددُهم أيصًا قالَ: الولو أوصى لبيي فلان، إنْ كانُوا لاَ يُخصى عددُهم، كبي تعب وبني العباس؛ فإنّه يُصرَف إلى جميع القبيلة، ويَدخُلُ فيهم الحليف، والمّو لي " بسبب الوّلاء والعَتاقة؛ لأنّ هذا بمنزلة الصدقة، وله أنْ يُصْرَف إلى واحد أو أكث عند أبي يوسف هي ؛ لأنّه اسم جنس، وعد محمّد هي: يُصُرَفُ إلى الاثني، لأنّ اسم الجنس في الوصية يَقَعُ على الاثنين، والذكرُ والألثى فيه سواءً؛ لأنّه الله القبيلة القبيلة المنه في الوصية يَقَعُ على الاثنين، والذكرُ والألثى فيه سواءً؛ لأنّه الله القبيلة المنه المنه في الوصية يَقَعُ على الاثنين، والذكرُ والألثى فيه سواءً؛ لأنّه الله القبيلة المنه المنه في الوصية يَقَعُ على الاثنين، والذكرُ والألثى فيه سواءً؛ لأنّه الله القبيلة المنه الم

فَاشًا إِذَا كَانَ فَلَانٌ أَبِ صُلْبٍ، قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ ﴿ فَي كَتَابِ وَلَكَتِ الْوَصَايِالِا : هَ فَالُو الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ ﴿ فَانُوا كُلُّهِم إِنَاتًا وَ لَمُ يَدِخُنُوا اللهِ ، وإِنْ كَانُوا كُلُّهِم إِنَاتًا وَلَمُ يَدِخُنُوا فَيه ، وَإِنْ كَانُوا ذُكُورًا وإِنَاثًا اخْتَلُفُوا فَيه ، فَفِي قُولِ أَبِي حَنِيفَةً ﴿ فَهِ مَا اللَّهِي رَوِى فَيه ، وَهُو قُولُ أَبِي يُوسُفَى ﴿ فَي قُولُ أَبِي يُوسُفَى ﴿ فَي الرَّالِ الرَّالِ الرَّالِ الرَّالِ الرَّالِ الرَّالِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ لَا لَهُ كُورٍ دُونَ الإناثِ .

<sup>(</sup>١) ينطر: اللمبسوطة للسرخينيّ [٢٧/١٥].

<sup>(</sup>٣). في الأصل: لا لموالي؛ والعثبت من: الدال، ولافا؟؛، وقع؛، وقر؛، ولام؛.

<sup>(</sup>٣) ينظر: اتحمة العقهاء العلاء الدين المسرقندي [٣١٣/٣]

والم عايد البيان ع

وامًّا في قولِ محمَّدٍ \_ وهوَ قولُ أبي حَبِيفَةَ ﷺ الَّذي رَوَىٰ عنه يوسُفُ بنُ عالمِ الشَّمْنِيُّ \_: دَخَلَ فيه الذُّكورُ والإماثُ جميعًا.

فامًّا مذهبُ أبي حَنِيفَة وأبي يوسفَ ﴿ اللهُ البَنِينَ جماعةُ الابنِ ، فَيَقَعُ هذا الله فلَّ على الذَّكورِ دونَ الإناثِ ؛ لأنَّه يُمْكِنُ [١٠١٨/٨ م] أَنْ يُصْرَفَ الكلامُ إلى العقبقةِ ، فَيُسْتَغنَى عن المتجازِ ، وحقيقةُ هذا اللفظِ للذَّكورِ دونَ الإناثِ ، ألا تَرَى الْ الأولادَ لوْ كانُوا كلُّهم إناثًا ؛ لا شيءَ لهم ، والمعنى في ذلكَ أنَّه جَعلَ الوصيةَ للبينَ لا للبناتِ ، فكذلكَ هامُنا ، وكذلكَ إذا كانَ فلانٌ جَدًّا لا يَدْخُلُ فيه إلا الدكورُ ؛ لأنَّ السَّبةَ إلى الجَدِّ [بمنزلةِ الحقيقةِ ؛ لأنَّ كثيرًا مِنَ النَّاسِ يُنْسَبُ إلى الجَدِّ [بمنزلةِ الحقيقةِ ؛ لأنَّ كثيرًا مِنَ النَّاسِ يُنْسَبُ إلى الجَدِّ [بمنزلةِ الحقيقةِ ؛ لأنَّ كثيرًا مِنَ النَّاسِ يُنْسَبُ إلى الجَدِّ [المنزلةِ الحقيقةِ ؛ لأنَّ كثيرًا مِنَ النَّاسِ يُنْسَبُ إلى الجَدِّ [المنزلةِ الحقيقةِ ؛ لأنَّ كثيرًا مِنَ النَّاسِ يُنْسَبُ إلى الجَدِّ اللَّاسِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ ابنَ أَبِي لَيْلَىٰ قَدْ يُنْسَبُ إِلَىٰ جَدَّه، وكذلكَ أَبو نَصْرِ بنِ سَلامٍ، وهو اسمُ جَدَّه، فَلَمَّا ثَبَتَ أَنَّ الإنسانَ قَدْ يُنْسَبُ إِلَىٰ الجَدِّ صَارَ حُكُمُ أَبِ الصَلْبِ وَالجَدِّ سَواءً.

وأمّا مذهبُ محمّد الله: أنّ البناتِ إذا اختلطْنَ بالبنينَ غَلَبَ اسمُ الذّكورِ على الساتِ، ألّا تَرَىٰ أنّه يُقالُ: أبوَانِ وإنْ كانَ أحدُهما أمّا، فكذلكَ هاهُما يُسَمَّوْنَ بَنِينَ الساتِ، ألّا تَرَىٰ أنّه يُقالُ: أبوَانِ وإنْ كانَ أحدُهما أمّا، فكذلكَ هاهُما يُسَمَّوْنَ بَنِينَ النّ كانَ بعضُهم إماثًا، ألّا تَرَىٰ إلى قولِه تعالى: ﴿ وَإِن كَانُوا إِخْوَةٌ رِبَّالًا وَإِنسَاءً ﴾ الله كانَ بعضُهم إماثًا، ألّا تَرَىٰ إلى قولِه تعالى: ﴿ وَإِن كَانُوا إِخْوَةٌ رِبَّالًا وَإِنسَاءً ﴾ الله خوةِ والأخواتِ اسمَ الإخوةِ الله خوةِ والأخواتِ اسمَ الإخوةِ ا

وقالَ فِي «التحفقِ»: «وأمَّا إذا لَمْ يَكُنْ لفلانٍ وَلَدُ الصُّلْبِ، فإنَّ الوصية للذَّكورِ بنْ أولادِ البنِينَ عندَ أبي حَنِيفَة ﷺ، وعندَهما: يَدخُلُ الكُلُّ، وهلْ يَدخُلُ بنو الساتِ عندَ أبي حَبِيفَة ﷺ؟ رَوَى المحسنُ: أنَّهم يَدْخُلُونَ.

<sup>(</sup>۱) ما بين الممترفتين ريادة من الان الإلاا الالاعاد والراء والما

محلاف ما إذا كان بنُو فُلان اشم قبيلةِ، أَوْ فحذِ، حَيْثُ بِنَاوَلُ الدَّهِرِ والإِماثَ، لأَبه لِيسَ يُرادُ بِهَا أَغْيَالُهُمْ، إِذْ هُو مُحزَدُ الانْتساب كبني آدم وإلهد يَدْخُلُ فِيهِ مَوْلَىٰ الْعَتَاقَةِ وَالْمُوَالَاةُ وَخُلَفَاؤُهُمْ.

واله غاية السائد 🖨 —

و دَكَرَ في السَّيَرِ الكبيرِ": أنَّهم لَا يَدْخُلُونَ ('')، ولوْ كانَ له ابنُّ واحدٌ، وسو يَنِينَ، فللابِنِ النِّصفُ، والباقي للورثةِ دونَ بني البنِينَ، وعدَهما: للابنِ النَّصفُ. والباقي لبني البنِينَ، وإذا كانَ له ابنانِ ويَنُو ابنٍ؛ فالكُلُّ للابنَيْنِ؛ لأنَّ الابنَبْرِ في الوصيةِ بمنزلةِ الجمع.

ولؤ كانَ ابنَّ واحدٌ وبناتٌ: فالنَّصفُ للابنِ ، والباقي للورثةِ عندَ أبي خَبِيمَة. وعندَهما: النَّصفُ للابنِ والباقي للبناتِ ، ولؤ كانَ له بناتٌ وينُو ابنِ فلَا شيءَ لهم، بَل للورثةِ عندَه.

[١/١/١٤] وعنلَهما: للكُلُّ على السُّواءِ.

ولؤ أوصَىٰ لولدِ فُلانٍ فإنَّه يَدحُلُ فيه الذَّكورُ والإماثُ على السَّواء، ويَدخُرُ فيه الذَّكورُ والإماثُ على السَّواء، ويَدخُرُ فيه الجَبِينُ الَّذِي يُولَدُ لأقلَّ مِنْ سنَّةِ أشهرٍ، ولَا يَدْخُلُ وَلَدُ الولدِ ما دامَ الصَّلْيُّ ' حيًّا، فإنْ كانَ بناتُ وبنو الابنِ فهي للبناتِ لا غيرَ، ولؤ كانَ وَلَدٌ واحدٌ فالكُلُّ له؛ لأنَّ اسمَ الولدِ يَقَعُ على الواحدِ (\*\*). كذا في «التحفقِ».

قُولُه: (بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ بَنُو قُلَانِ اسْمَ قَبِيلَةِ ، أَوْ فَخِذِ ، حَبُثُ يَتَنَاوَلُ الدُّكُور والْإِنَاثِ ؛ لِأَنَّهُ لَبْسَ يُرَادُ بِهَا أَعْيَانُهُمْ ، إِذْ هُوَ مُجَرَّدُ الإِنْتِنساب كَبْنِي آدَمَ) -

قَالَ الكَرْخِيُّ ﴾ في المختصرِه: الوإذا قالَ: لبني فلانِ ، وبنُو فلانِ أُولئُكُ

<sup>(</sup>١) قالسير الكبير أمع شرح السرخمي ا [٧٨٤/٢].

 <sup>(+)</sup> في الأصل: «انصبي»، والمشت من «٥٥، و«٤٥»، و«٤»، و«ر»، و«م»، وهو المو دق له وام
 في «تحمة العقها»،

 <sup>(</sup>٣) سطر \* التحمة العقهام العلام الدين المسمر قدي [٣/٤/٣].

وَإِذَا أَوْضَىٰ لِوَلَدِ فُلَانٍ ؛ فَالْوصِيَّةُ بَيْسُهُمْ ، والذَّكرُ والْأَنْسُ فيه سواءٌ ؛ لِأَنَّ اللهُ الْوَلَدِ يَنْتَظِمُ الْكُلَّ انْتِظَامًا وَاحِدًا.

علية البيار ي

نبيةً لا تُحْصَىٰ دَخَلَ مَوَالِيهِم في الوصيةِ ؛ مَوالي المُوَالاةِ الَّدِينِ أَسَلَمُوا علىٰ إِيهِم وَوَالُوهُمْ ، وَمَوالي العُتَاقةِ ، وحُلَفاؤُهم ، وأعدادُهم معهم ، وإنْ (١١٢/٨ء) كانَ أوضَىٰ لينِي فُلانِ ، وهم بَنُو أَبٍ ، وليسوا بقبيلةٍ ، ولا فَحِذْ ؛ كانَتِ الوصيةُ لينِي يُلانِمنَ العربِ خاصّةً ، دونَ المَوالِي ، ودونِ الحُلَفاءِه (١١). إلىٰ هنا لفظُ الكَرِخيُّ عَلَيْهِ .

والحَلِيفُ: اسمٌ لِمَنْ يَأْتِي قبيلةً فيَخْلِفُ لهم، ويَخْلِفُونَ على التَّناصُرِ، ويُقالُ: ولانٌ عَدِيدٌ بني فُلانٍ، أيْ يُعَدُّ منهم،

والعَخْذُ: مِنَ العَشائرِ آقلُ مِنَ البطنِ .

وبيانُه: فيما قال صاحبُ «الكشّافِ» ﴿ الشّغبُ الطبقةُ الأولَىٰ منَ الطّفاتِ السّتُ الَّتِي عليها العربُ، وهي الشّغبُ، والقبيلةُ، والعِمَارةُ، والبَطْنُ، والفيلةُ والعِمَارةُ، والبَطْنُ، والفيلةُ تَجمعُ العِمَارةُ، والبَطْنُ، والفيلةُ تَجمعُ العِمَارةُ، والعِمارةُ تَحْمَعُ الطورَنَ، والبَطْنُ تَجمعُ الأفخاذَ، والفَخُدُ تَجمعُ القبائلَ، خُزَيمةُ شَعْبُ، وبَنالةُ فيلةٌ، وقريشٌ عِمَارةٌ، وقصي بَطْنٌ، وهاشمٌ فَخِذُ، والعبّاسُ قصِيلةٌ، وسُمّيتِ الشّعوبُ؛ لأنّ القبائلَ تَشَعّبُ منها (\*).

قولُه: (وَإِذَا أَوْصَىٰ لِوَلَدِ فَلَانٍ ؛ فَالْوصِيَّةُ بَيْنَهُمْ ، وَالذَّكُرُ وَالْأَنْفَىٰ فِيهِ سَوَاءً) ، أَيْ: قَالَ القُدورِيُّ فِي «مختصرِه» (٣).

وذلكَ لأنَّ اسمَ الولدِ يَتناوَلُ كُلُّ واحدٍ منَ الذَّكْرِ والأُنثَىٰ على الانفرادِ،

ال ينظر " اشرح مختصر الكرخي ا للقدوري [ق/٥٠٤/ داماد].

<sup>(</sup>١) ينظر: ١١الكشاف، للزمخشري [٢٧٧/٤].

<sup>(</sup>٢) يتظر: المختصر الفُدُورِيُّ، [ص/ ٢٤٤].

قَيْتَنَاوَلُهُمْ عَلَىٰ اجْتَمَاعٍ، فَلَمَّا تَسَاوَىٰ الذَّكَرُ والأُنثىٰ في تَنَاوُلِ الاسمِ؛ تَسَاوَيَ في الاستحقاقِ؛ لأنَّه ليسَ في اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَىٰ التفصيلِ.

قَالَ الْمُقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ ﴿ فَيْ كَتَابِ النَّكَتِ الْوصايا اللهُ الولَّو أُوصَىٰ لُوَلَدِ فَلانٍ ، وَلَا لَا الْمُلِدِ وَلَدَ الولدِ يُسَمَّىٰ وَلَدًا على وليسَ [له] (١) وَلَدُ صُلْبِ ؛ فالوصيةُ لُولَدِ وَلَدِه ، ولأنَّ وَلَدَ الولدِ يُسَمَّىٰ وَلَدًا على طريقِ المَجاذِ ، فلوْ صُرِفَتِ الوصيةُ إليه ؛ صَحَّ كلامُ المُوصِي ، ولوْ لَمْ يُصُرَفُ إليه ؛ مَطَلَ كلامُ المُوصِي ، ولوْ لَمْ يُصُرَفُ إليه ؛ بَطَلَ كلامُ المُوصِي ، والعاقلُ يَقصِدُ بكلامِه ما يَصِحُّ ، ولا يَقصِدُ بكلامِه ما لا يَصِحُّ ، فإذا كانَ هكذا (١) وَخَلَ ولدُ الولدِ في الوصيةِ إذا لَمْ يَكُنْ له ولدُ الصَّلْبِ.

ولؤ كانَ له ولدٌ واحدٌ مِنْ ولدِ الصَّلْبِ؛ فالوصيةُ كُلُّها له ؛ لأنَّه يَسْتَحِقُّ اسمَ الولدِ، وليسَ لولدِ الولدِ شيءٌ ؛ لأنَّه إذا أَمْكَنَ صَرَفُ الكلامِ إلى الحقيقةِ، لَا يُصَرَفُ إلى المتجازِ، ولَا يَكُونُ لولدِ الينتِ شيءٌ ، ولأنَّ ولدَ البنتِ ليسَ مِنْ ولدِه ؛ لأنَّه يُنْسَبُ إلىٰ قومِ الأبِ، ولَا يُنْسَبُ إلىٰ قومِ الأُمَّ، فإذا لَمْ يكنْ مِنْ ولَدِه لَا يَدْحُلُ فيه ال

وهكذا ذَكَرَ شَمَسُ الأَنْمَّةِ [٣/١٥٥] السَّرخسيُّ ﷺ في الشرح الكافي، حيثُ قالَ: قولوْ كانَ له وَلَدٌ واحدٌ ذَكَرُ أو أُنثى؛ فجميعُ الوصيةِ له؛ لأنَّه هوَ المُسْتجِقُ للاسم على الحقيقةِ، فلَا يُضُرَفُ إلى مَجازِه، (٣).

وذَكرَ الكرخيُّ ﷺ في المختصرِه، بِخلافِ ذلكَ ، حيثُ قالَ: الوانَّ قالَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى المُختصرِه، لِخلافِ ذلكَ ، حيثُ قالَ: الوانَّ قالَ التُلُثُ الهم أوصيْتُ بثلُثِ مالي إلى ولدِ فُلانِ ، وله ولدٌ لصُّلبِه ذكورٌ وإناثٌ ؛ كانَ التُلُثُ لهم بعدَ أنْ يَكُونُوا اثنيْنِ فصاعداً ، وَلَمْ يَكُنْ لِوَلدِ ولدِه شيءٌ ، وإنْ كانَ لصُلْبِه واحدٌ ،

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين: ريادة من "لالها، وقابلاله، وقاعه، ولاره، وقامة،

<sup>(</sup>٢) في الأصل. اهذاك والعثبت من: الدك، والفلاك، والاعك، والرك، والمها.

<sup>(</sup>٣) ينظر: ﴿ المسوط الشَّرَخْسِيُّ [٢٧ /١٥٨].

رَهُ وَلَدُّ وَلَدٍ ؛ كَانَ للَّذِي لَصُلْبِهِ نَصَفُّ إِمَّهِ النَّلُثِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أَنْثَى ، وكان ما يَمَ لِوَلَدِ ولَدِه مَن سَغُلَ منهم ، ومَنْ قَرُبَ بالسَّوِيةِ الذَّكَرُ والأَنثىٰ فيه سواءٌ ، وهذا كُلُه عَلَىٰ قياسٍ قُولِ أَبِي حَنِيغَةً وزُفَرَ وأبي يوسفَ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ هَا لَفَظُ الكرخيُ الله علىٰ قياسٍ قُولِ أَبِي حَنِيغَةً وزُفَرَ وأبي يوسفَ ﴿ اللهِ اللهِ هَا لَفَظُ الكرخيُ اللهِ اللهِ عَنصرِه ؟ . إلىٰ هما لفظُ الكرخيُ

وقالَ القُدوريُّ عَلَيْهِ في كتابِه المُسَمَّىٰ بـ «التَّقريبِ»: «رَوَىٰ الحسنُ عنْ أبي خِهَا هَيْهَ في الوصيةِ الولدُ وولدُ الولدِ؛ لأنَّ لِمُنَاقِلُهم، وقدْ فُهِمَ ذلكَ مِنْ ظاهرِ قولِه تعالىٰ: ﴿ يُوصِيحَدُ اللَّهُ فِي أَوْلَدِكُمْ ﴾ السمّ يَتَناوَلُهم، وقدْ فُهِمَ ذلكَ مِنْ ظاهرٍ قولِه تعالىٰ: ﴿ يُوصِيحَدُ اللَّهُ فِي أَوْلَدِكُمْ ﴾ السم يَتَناوَلُهم،

نُمَّ قَالَ القُدورِيُّ ﷺ: «والصَّحيحُ الَّا يَدْخُلُوا مِع وَلَدِ الصَّلبِ؛ لأنَّ الاسمَ حَبْنَةُ فيهم(١)، مجازٌ في وَلَدِ الولدِ، ومِنْ أَصْلِه: أَنَّ الاسمَ لَا يُحْمَلُ على الحقيقةِ والمَجازِه.

ثُمُّ قَالَ: قوقدْ قالَ أبو حَنِيمَةً ﴿ فَيَمَنْ أُوصَىٰ لُولَدِ فُلانٍ وله أُولادٌ بِناتٌ: أنَّهم لَا بَدْحُلُونَ فِي الوصيةِ ، ورَوَىٰ الحسنُ عنه دخولَهم في الوصيةِ مثل أولادِ البَنِينَ » .

نُمَّ قَالَ: «وذَكَر الطَّحاوِيُّ عَنِ الخَصَّافِ عَنْ مَحَمَّدٍ ﴿ اللَّهِ: أَنَّ بَنِي البناتِ بَدُّخُلُونَ فِي الْوَقْفِ الَّذِي لَبني فلانٍ ، ثُمَّ قَالَ: وقدْ دَكَرَ فِي «السَّيَرِ الكببرِ»: أنَّ بني الباتِ لَا يَدخُلُونَ فِي الأَمانِ إذا كانَ للرَّجُل وولدِه (٣)».

ثُمَّ قَالَ: ﴿ وَذَكَرَ الْخَصَّافُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةً ﴿ إِلَّهِ : فَيَمَنْ أُوصَىٰ لُولِدٍ فُلانٍ بِثلُثِ

<sup>(</sup>١) بنظر. (شرح مختصر الكرخي، للقدوري (ق/٥٠٤/ داماد).

<sup>(</sup>٢) - في الأصل" اوهمه- والمعبث من: قاله، ولافائه، وطعه، وقراه، وقامه،

<sup>(&</sup>quot;) ينظر: (السير الكبير إمع شرح السرخسي) [٢/٨/٢] .

مالِه: أنَّ الثلثَ للذُّكُورِ دُونَ الإناثِ، ورَوَىٰ بِشَرٌ عَنْ أَبِي يُوسِفَ عَنْ أَبِي حَبِيعَةُ عَنْ أَبِي يُوسِفَ عَنْ أَبِي حَبِيعَةً عَنْ ذَلْكَ، وقالَ محمَّدٌ عِلَيْجَ: يَدْخُلُ أُولادُ البناتِ».

ثُمَّ قَالَ القُدورِيُّ: ﴿ وَذَكَرَ الأنصارِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةً وَزُفَرَ ﷺ: أَنَّ وَلَدُ الباتِ يَدْخُلُونَ فِي الوَقْفِ للأولادِ.

وجهُ الرُّوايةِ الأُولَىٰ: أنَّ أُولادَ البناتِ لَا يُسْتَبُونَ إلى الجَدَّ ، وإنَّما يُنْسَبُونَ إلى قبيلةِ أبيهم ، وقولُهم (١): وَلَدُ فُلانٍ يُفيدُ مَنْ يُنْسَبُ إليه بالوِلادةِ ، وقدْ سُيْلَ الشَّعِيُّ عَنْ ذَلَكَ ، فأجابَ أنَّه لوَلَدِ البَنِينَ ، وأنشدَ (١):

بَنُونَـــا بَنُـــو أَبْنائِنَـــا وبَنَائُنَـــا عِه بَنُــوهُنَّ أَبْنَــاءُ الرِّجَــالِ الأَباعِـــدِ

وجهُ روايةِ الحَسَنِ: أنَّ وَلَدَ البناتِ يُنْسَبونَ إلىٰ جَدَّهم. ولهذا يُقالُ في الحَسَنِ والحُسَيْنِ ﷺ: أنَّهما أبناءُ رسولِ الله ﷺ وأولادُه.

وهنا حِكَايةُ يحيئ بن يَعْمَرَ ذَكرَها شمسُ الأَنْمَّةِ السَّرخسيُّ في هشرحِ السَّيرِ الكبيرِه، وهيَ: قانَّ الحَجَّاجَ أمَرَ به ذاتَ يوم، فأدخِلَ عليه وهَمَّ بقَتْلِه، فقالَ له: لتَقرَأَنَّ عَلَيَّ آيةً مِن كتابِ الله تعالى نصًّا على أنَّ العَلَوِيَّةَ مِنْ ذُرِّيَةٍ رسولِ اللهِ ﷺ، أوْ لأَقْتُلَنَّكَ، فَنَلاً عليه قولَه تعالى: ﴿ فَقُلْ تَعَالَوْا رَبِّعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَ صَحُمْ ﴾ [ال عمره ١٠]، وقوله تعالى: ﴿ وَلُوحًا هَدَيْنَا مِن [٢/٢؛٥٤ | قَبَلُ وَمِن ذُرِيَّتِهِ عَالَوْدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَبُولَ.

<sup>(</sup>١) - في الأصل: "وقوله"، والعثبت من، إنه، وقوا؟ ، وقع؛، وقره، وإم

 <sup>(</sup>٢) هذا النّبَت لَا يُعْرَف قَائِلُه مع شُهْرته في كُنّب النّخاة وَعَيرهم، قال عبد الفادر المدادِي الورْأَيْتُ في الشرح الْكَرْمَانِي في الشرح شَوَاهِد الكافية للحبيصين أنه قال، عمدا البّيث فائلُه أبُو يراس فمّاء الفرّرْدق بن غَالبه ، ثم تَرْجَمه ، وَاقه أعلم بِخَينة الْحَاله ، ينظر : الخرائة الأدب لعبد الفادر البندادي [٤٤٥/١] .

ومُراد المؤلِّف مِن الشاهد، الاستدلال به على دحول أبدء الأبناء في الميراث.

وَمَنْ أَوْصَىٰ لِوَرَثَةِ فُلانِ ؛ فَالُوصِيَّةُ بِيْسَهُمْ لِللَّذِكِرِ مِثْلُ حَطَّ الأَسْبِينِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا يَضَّ عَلَى لَفُظِ الْوَرَثَةِ آذَنَ ذَلِكَ بِأَنَّ قَصْدَهُ التَّفْضِيلَ كَمَا فِي الْمِيرَاثِ .

وَهُولُكَ وَمُوسَىٰ وَهَدُرُونِتُ وَكَذَالِكَ تَجَدِي ٱلْمُحَسِنِينَ ﴿ وَرَكَبِينَا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلَيْاتُ كُلُّ مِنَ إِمَامِهُمُمُمُ الصَّلِحِينَ ﴾ [الأمام ٨١ ـ ١٥]، ثُمَّ قالَ: فعَيِسىٰ مِن ذُرْيَةِ مُوحٍ مِنْ قِبَلِ الأَبِ، أَوْ مِن قِبَلِ الأُمَّ ؟ فَبُهِتَ الحَجَّاجُ ورَدَّه بجميلٍ، وقالَ: كَانَّي سَمَّتُ هذه الآية الآنَ»(١٠).

وذكر الواحدِيُّ ﷺ في اأسبابِ النُّزولِ»: «عنِ الشَّعبيُّ ﷺ قالَ: أبناءَنا: المحنّ والحسينَ ، ونساءَنا: فاطمةَ ، وأنفسَنا: علِيُّ بنَ أبي طالبِ ﷺ قالَ: أبناءَنا:

جوابُه: أنَّ ذلكَ نوعٌ منَ المجارِ ، ولَا مامعَ منه بدليلِ قولِه: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّلًا لَمُ أَحَدِ مِن رَجَالِكُو ﴾ [الأحراب: ٤٠] ، ومَنْ كانَ وَلَلَك حقيقةً كنتَ أبًا له حقيقةً .

قُولُهُ: (وَمَنَ أَوْصَىٰ لِوَرَثَةِ فَلَانٍ ؛ فَالْوَصِيَّةُ بَيْمَهُمْ لِلذَّكْرِ مِثْلُ خَظَّ الْأَنْتَبَيْرِ). وهذا لفطُ القُدورِيُّ هِ فَي المختصرِه (")، وذلكَ لأنَّه لَمَّا وَصَفَهم بورثةِ فُلانٍ ؛ ولذلكَ على تفضيلِ البعضِ على البعض كما في المبراثِ ، فلمَّا دلَّ على التفضيلِ كما في المبراثِ ؛ كانَ للذَّكرِ مِثلُ حَظَّ الأَنتِيَيْنِ ،

ومَنْ أَوْضَى لَمَوالِيه وله مَوالِ أَعتَقَهم ومَوالٍ أَعتَقُوه؛ فالوصيةُ باطلةٌ ، وهذه بنْ مسائلِ «الجامع الكبيرِ»، ذَكَرَها تفريعًا على مسألةِ الفدوريُّ.

قالَ محمَّدٌ ﴿ فَي اللَّجَامِعِ الكَبِيرِ ﴾ : «وإذا أوصَىٰ الرَّجُلُ بِثلُثِ مالِهِ لمواليه ، وله مَوالِ أعتَقُوه ؛ فالوصيةُ باطلةٌ حتَّىٰ يَنبَيَّنَ لأيَّ العريقَيْنِ أوصَىٰ ،

<sup>(</sup>١) ينظر، ١١لـبر الكبير إمع شرح السرحسية [١/٣٢٨].

<sup>(</sup>١) ينظر: «أسيام النزول» للواجديّ [ص/٩٩].

<sup>(</sup>٢) ينظر: المختصر القُدُّورِيَّة [ص/٢٤٤].

## وَمَنْ أَوْضَىٰ لِمَوَالِيهِ وَلَهُ مَوَالٍ أَعْتَقَهُمْ وَمَوَالٍ أَعْتَقُوهُ فَالْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ.

ولوُّ ماتَ قبلَ البيانِ لَا تُنقَّذُ وصيتُه ا (١).

وقالَ الشيخُ أبو المَعينِ النَّسفيُّ ﷺ في «شرحِ الجامعِ»: «هكذا ذُكّر في الكتابِ»، وأضافَ القولَ إلى أبي يوسفَ ومحمَّدِ ﷺ.

ثُمَّ قَالَ الشبخُ أبو المَعينِ: «وحكَى الشيخُ الإمامُ أبو نَصْرِ الصَّفَارُ (٢) عنِ القاضي أبي الهيثم النَّيسابُورِيِّ (٢) ﴿ قَالَ: كَانَ أبو سَهْلِ الزَّجَاجِيُّ (١) يَقُولُ: رُوِيَ عنْ آبي خَنِيفَةَ ﴿ اللَّهِ اللَّهُ عَلَىٰ منهم والأسفَلِ ٤ . حَنِيفَةَ ﴿ اللَّهُ عَلَىٰ منهم والأسفَلِ ٤ .

ثُمَّ قَالَ أَبُو المُعِينِ: ﴿وَرُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ ﷺ فِي ﴿الْأَمَالِي ۗ رَوَايِتَانِ: قَالَ في رَوَايَةٍ: إِنَّ الْوَصِيةَ جَائِزَةٌ للمُوالِي الَّذِينَ أَعْتَقُوهُ ، وَيَكُونُ الثَلُثُ لَهُم ، وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ: يَجُوزُ وَتَكُونُ لَلْمُوالِي الَّذِينَ أَعْتَقَهُم المُوصِي .

ورَوَىٰ هشامٌ عنْ محمَّدِ عِلَىٰ الله قالَ: الوصيةُ باطلةٌ ، إلَّا أَن يَصْطَلِحَا علىٰ أَنَّ الثلُّثَ بينَ العريقَيْنِ » الثلُّثَ بينهما ، فإذا اصطَّلَحَا علىٰ ذلكَ جازتِ الوصيةُ ، وكانَ الثلُّثُ بينَ العريقَيْنِ » . كذا دَكرَ الشيخُ أبو المُعِينِ النَّسفِي عِلىٰ ،

وقالَ أبو الحسنِ الكَرخيُّ ﷺ في «مختصرِه»: «وإذا أوصَىٰ رَجُلُّ لمَوالِيه، وله مَوالِ أَعْتَقَهم، ومَوالِ أَعْتَقُوهُ، وَلَمْ يُبيِّنُ أَيَّ الفريقَيْنِ أَرادَ؛ فالوصيةُ باطلةُ عندَ أبي حَنِيفَةَ وأبي يوسفَ ومحمَّدٍ ﷺ»(٥).

<sup>(</sup>١) يتطر: الالجامع الكبير؟ لمحمد بن الحس [ص ٢٨٨]

<sup>(</sup>٢) أبو بضر الصُّلَّار: هو أحمد بن محمد بن أحمد بن شجاع البحارِيِّ. وقد تفدُّنتُ ترجعته،

 <sup>(</sup>٣) أبو الْهَيْثُم النَّيْسَابُورِيُّ: هو عتبة بن حثيمة بن محمد بن حاتم النيسابورِيَّ الإمام القاضي أبو عهيثم المشهور بكُيته، وقد تقدَّمتُ ترجمته،

 <sup>(</sup>١) أبو سهن الرُّجَاجِيَّ، هو صاحب اكتاب الرياض، وتلميد أبي الحسن الكرجيّ، وقد تقدَّقتُ ترجته

 <sup>(</sup>٥) ينظر الشرح محتصر الكرحي اللفدوري [ق/٤٠٦/ داماد] .

وقَالَ الشَّافِعيُّ في بعُض كُنُه: إنَّ الْوصِيَّة لهُمْ جبيعاً ، ودكر في مؤصعٍ المَرُ أَنَّهُ يُوقَفُ خَنَّىٰ يُصَالِحُوا ،

-45 Hittelly Ch

وقالَ في «التَّقريبِ»: «وكذلك ذكره الأنصاريُّ عنْ أبي حسمة وزُهرَ الله « وقالَ في «التَّقريبِ» وقالَ في «شرح الأقطع » : «وقالَ الشَّافعيُّ ، الله في بعص كُنبه : الوصبةُ لهم حبينًا ، وذَكَرَ في موضع آخَرَ : أنَّه يُوقَفَ حتَّىٰ بِصُعلَلحُوا » (١٠).

وجهُ روايةِ أبي سَهْلِ اللهِ: أنَّ الاسمَ يَتَنَاوَلُ الفريقَيْنِ ١٠١٢/١٥, جميعًا الأعلى والأسفل، ويَجُوزُ المردرم أنْ يَكُونَ عَرَضُه ريادة النَّعمةِ في حقَّ المولى الأسفل، ولنكرُ النَّعمةِ في حقَّ المولى الأسفل، ولنكرُ النَّعمةِ في حقَّ المولى الأعلى، ولا منافاة، فيتناوَلُهما كما إذا أوصَى لاخويه، وهم مُتفرَّقونَ لأبِ وأمَّ، ولأبِ ولأمَّ و فالوصيةُ لهم جميعًا، ولا يَكُونُ البعضُ أولى مِنَ البعضِ ولتَناوُلِ الاسمِ إيَّاهُم على السَّواءِ، فكذلكَ هامنا لِتَناوُلِ الاسم على السَّواء، فكذلكَ هامنا لِتَناوُلِ الاسم على السَّواء،

وجهُ ظاهرِ الرَّوايةِ: أنَّ المولَىٰ يُذْكَرُ ويُرَادُ به المُنْهِمُ، وهوَ الَّذِي أَعَتَقَه ، ويُرَادُ به المُنْهَمُ عليه ، وهوَ المُعتَقُ ، والنَّفظُ الواحدُ إذا تتاولَ أفرادًا مُختلِفةَ الحُدودِ ؛ كانَّ مُشرَكًا؛ كاشمِ القُرْءِ ، ولَا عُمومَ للمُشْترَك في موضعِ الإثباتِ ، ولَا ترحيحَ البعصِ على البعضِ ، فبَقِيَ مجهولَ المُرادِ لَا يُذْرَىٰ أنَّ المرادَ أَيُّهما .

وليس كذلك الإخوة ؛ لأنَّ الاسمَ يَقَعُ على معنَى واحدًا ، وهوَ الانتسابُ إلى أحدِ الأبوَيْنِ ، فأمَكَنَ حَمْلُ اللَّفظِ على الجميع ، وكذلك القرابة ؛ لأنَّه اسمُ للقُرْبِ ، ودلكَ يَمُمُّ ، ولا يَلْزَمُ على ما ذكرْناهُ إدا كانَ له مُعْتَقٌ ، ومَوالِي مَوَالاةٍ ؛ لأنَّ إطلاقَ الاسمِ يَختَصُ بالعَتَافة ، ومَوَّلَى المُوَالاةِ يَتناوَلُه الاسمُ بالتَّقِيدِ ، فَهُقالُ : مَوْلَى نوالاةٍ ، فوَجَبَ حَمْلُ اللَّهظِ على إطلاقِه .

١٠) ينظر: الشرح صحتصير القدوري، للأقطع [٢٠/٥١]

لَهُ أَنَّ الإسْمَ يَتَنَاوَلُهُمْ لِأَنَّ كُلَّا مِنْهُمْ يُسَمَّىٰ مَوْلَىٰ فَصَارَ كَالْإِخْوَةِ - وَلَنَا الْ الْجِهَةَ مُخْتَلِفَةٌ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا يُسَمَّىٰ مَوْلَىٰ النَّعْمَةِ وَالْآخَرُ مُنْعَمَّ عَلَيْهِ فَصَارَ مُشْتَرَكُا

ولا يُقالُ: إنَّ اسمَ المَولَىٰ يَتَناوَلُ المُعتَقَ، والنَّاصِرَ، وابنَ العَمَّ، وهع هذا الوَّ أوضَىٰ لمَوالِيه وله بَنُو عَمَّ ؛ جازَتِ الوصيَّةُ للمُعتَقِينَ، وذلكَ لأنَّ المَولَىٰ إذا أُضِيفَ إلى الإنسانِ انتَفَى الولاءَ دونَ النُّصرةِ والعُمومةِ ، ومِنْ حُكْم اللَّفظِ أَنْ يُحمَلَ على إطلاقِه ، ولا يَلْزَمُ على هذا إذ حَلَفَ لا يُكلَّمُ مَوالي فلانِ أَنَّه يُحْمَلُ على الأعلَىٰ والأسفلِ ؛ لأنَّه يَفَيَّ ، وللمُشْترَكِ (١) عمومٌ في موضع النَّفي

وجهُ مَا رُوِيَ عِنْ أَبِي يُوسَفَ ﷺ "أَنَّ الوصيةَ جَائِزةٌ ، والثلُّثُ للمَولَىٰ الأعلَىٰ ا،

أَنَّ التعارُضَ قَدْ تَحقَّقَ ، ونرجَّحَتْ جَنَبة المُعتِقِ المُنجِمِ على المُعتَقِ المُنعَمِ عليه ؛

لأنَّ الوصيةَ له شُكْرُ النعمهِ ، وهوَ واجبٌ ، والوصيةُ للمُعتَقِ المُنعَمِ عليه ريادةُ إنعمٍ ،

وتربيةُ الصنيعةِ ، وهذا ليسَ بواجبٍ ، بَل هوَ مِن مكارمِ الأخلاقِ ، وهوَ مندوبٌ إليه .

ولا خَفَّ في عُلُوِّ رُتبةِ الواجبِ على المندوبِ [إليه](٢)، وكذا لَا يُظَنَّ بالعاقلِ الاشتغالُ بالمندوبِ إليه، والإعراضُ عنِ الواجبِ لاستحقاقِه اللَّائمةِ والعيبِ<sup>(٣)</sup> على تَرْكِ الواجبِ دونَ تَرُكِ المندوبِ إليه، فانصرَفَ مُطْلَقُ كلامِه إلى هذا.

ووَجْهُ الرُّوابِةِ الَّنِي قَالَ فِيها: ﴿إِنَّ الوصِيةَ تَصِحُّ ، ويُصْرَفُ التلُثُ إلى الموالي الأَسفَلِينَ ﴾ أنَّ المُتعارُفَ بِينَ النَّاسِ أَنَّهِم يَهتمُّونَ بِمُعْتَقِهم ، ويَقُومُونَ بِمَصالحِه ، ويَشُونُ فِيما فِيه يِظَامُ أمورِه ، وصلاحُ [١٤/٢١٤/٨] أسبابِ مَعِيشَتِه لا يُوجَدُ [شيءً مِنْ] ﴿ اللهُ فَلِ مَنْ أَعتَفَهم ؛ لكونِ المَولَى الأعلى مُوسِرًا ، وكونِ الأَصفلِ مِنْ أَنْ فَي حَقِّ مَنْ أَعتَفَهم ؛ لكونِ المَولَى الأَعلى مُوسِرًا ، وكونِ الأَصفلِ

<sup>(</sup>١) - في الأصل" البِّقِيُّ للمشترك! ، والمثبت من: الذاء والخا؟ ؛ والخا؛ والراء والراء والما-

 <sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفتين؛ ريادة من؛ الناء و الا ١٤ و العاء و الراء و الم ١٠.

<sup>(</sup>٣) في الأصل: الوالمعيبة، والمثبت من الدال، والذال، والإلا، والراد، والراد، والماد

 <sup>(</sup>٤) ما بين المعفوقتين: ربادة من: قذا، وقاله، وقفه، وقرى، وقم».

للا يُنْظِمُهُمَا لَفُظٌ وَاحِدٌ فِي مَوْضِعِ الْإِثْبَاتِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا حَلَفَ لَا يُكَلَّمُ مَوالِيَ فُلَانٍ حَيْثُ يَتَمَاوَلُ الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ لِأَنَّهُ مَقَامُ النَّفْيِ وَلَا تَمَافِي فِيهِ،

نثيرًا مُعسِرًا في الأعمَّ الأغلَبِ، فَيَنْصِرفُ مُطْنَقُ الأمرِ إلى ما هوَ المتعارَفُ؛ إذِ
الطاهرُ هوَ خصوصًا حالةُ الموتِ، فإنَّ النَّاسَ يَشْتَغِلُونَ في هذه الحالةِ بِما هوَ قُرُبةٌ؛
لِبُكُونَ ذَخيرةٌ لهم في الآخرةِ، ويَتَبَادَرُونَ إلى ما فيه فِكَاكُ رقيتهم، وذلكَ في
الإسداء إلى الفقيرِ الَّذي حَلَصَ عن ذُلِّ العبوديةِ، ولا مالَ له يَتعيَّشُ به، ولا عُدَّةَ
إلا في الاصطناعِ بمكانِ مَنْ له مِنَ الأموالِ الفاضلةِ عي الحاحةِ [١٠/١عهم] ما صرفَ
إلى إعناقِ عَبْدِه، فكانَ الرَّاجِحُ الظَّاهرُ هذا والعملُ به واجبٌ، والمصيرُ إلى إثباتِ
النعارُضِ وإلغاءِ التصرُّفِ مع إمكانِ التَّرجيح ليسَ بسديدٍ،

وجوابُ هذَيْنِ الكلامَيْنِ: أنَّ كلَّ واحدٍ مِنَ الأَمرَيْنِ مقصودٌ، ولَا وقوفَ لأحدٍ منَ العِبادِ على ما في قَلْبِ غيرِه منَ المقصودِ والمرادِ، فكانَ الاحتياطُ في التوقَّفِ عدَ التردُّدِ لَا القطعِ على ما لَا يُتَيقَّنُ تحقُّقُه، والقولُ بحدوثِ المِلْكِ معَ الشَّكِّ والتردُّدِ في ثُبُوتِ السببِ مُخالِفٌ للأصولِ.

ووجهُ روايةِ هشام هي النَّهُ بُطلانَ الرصيةِ قبلَ الاصطلاحِ لمكانِ الجهالةِ ، إذْ لا يُدْرَىٰ مَنِ المُشْتَحِقُ للتلُّثِ ، فقدْ زالتِ الجهالةُ بالاصطلاحِ ؛ لأنَّ بعضَه يَصِلُ إلى المُشْتَحِقُ ، وبعضُه إلى غير المُشْتَحِقُ برضا المُستَحِقِ ، فتَصِحُ الوصيةُ ، كما لوْ أَلْ المُستَحِقُ ، فتَصِحُ الوصيةُ ، كما لوْ أَلْ المُستَحِقُ ، فتصحُ الوصيةُ ، كما لوْ أَلْ المُستَحِقَ ، فاسدًا للجَهالةِ ،

ثُمَّ إذا اصطَلَحا انقلَبَ الإقرارُ جائرًا لزوالها (''، فكذا جوابُه: أنَّ الإيصاءَ ابتداءُ تعليكِ؛ فلا يَصِحُّ التعليكُ منَ المجهولِ، بَل يَلعُو، فلا يَصِيرُ مِلْكًا لأحدِ الفريقَيْنِ، فَهَيَ العالُ على مِلْكِ المُوصِي، وانتَقَلَ معوتِه إلى ورثتِه، فلا يَكُونُ للمَوالِي عليه

<sup>(</sup>١١) في الأصل: فلروالهما؛ والمثب من، فإنا، وقالاً، وفعاً، وقاله،

وَيَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْوَصِيَّةِ: مَنْ أَعْتَقَهُ فِي الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ، وَلَا يَدْخُلُ مُدَّبَرُوهُ وَأُمَّهَاتُ ] (١) أَوْلَادِهِ ؛ لِأَنَّ عِثْقَ مَوُلَاءِ يَثْبُتُ بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْوَصِيَّةُ تُضَافُ إلَىٰ حَالَةِ الْمَوْتِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَحَقَّقِ الإسْم قَبْلَهُ .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ لِأَنَّ سَبَبَ الْاسْتِحْقَاقِ لَازِمٌ.

سبيلٌ ، وإذِ اصطلَحُوا بِخِلافِ الإقرارِ فإنَّه لِيسَ بابتداءِ تمليكِ ، بَلْ هوَ إخبارٌ عنْ كونِه مِلْكًا للمُقَرِّله ، فكانَ مِنْ زَعْمِ المُقِرِّ أنَّه مِلْكُ أحدِهما ، وليسَ بمِلْكِ لي ، فإذا اصطلَحُوا كانَ فيه وصولُ الحقِّ إلىٰ المالكِ ، وإلى غيرِ المالكِ بإذْنِه ، فيُؤْمَرُ بالتَّسليمِ إليهما.

قُولُه: (وَيَدُخُلُ فِي هَذِهِ الْوَصِيَّةِ: مَنْ أَغْتَقَهُ فِي الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ، وَلَا يَدْخُلُ مُدَبَّرُوهُ وَأُمَّهَاتُ أَوْلَادِهِ)، أيْ: يَدْخُلُ فيما إذا أوصَى مَوالِيه المُغْتَقُ في الصحةِ والمرضِ جميعًا.

قالَ في «الجامع الكبيرِ»: ﴿ولا يَدْخُلُ مُدبَّرُوه وأمهاتُ أُولادِه ؛ لأنَّهم مَوالِيه بعدَ الموتِ ؛ لأنَّهم يَغْتِقُونَ بعدَ الموتِ ، والوصيةُ تَناوَلَتُ مَنْ كانَ له مَوْلَىٰ عندَ موتِه ، ولا ولا عَلَم في الحالِ ، ولا وقْتَ الموتِ الَّذي [٨/٥/٣/١] هوَ أَوَانُ عمَلِ الوصيَّةِ ، وإنَّما يَثَبُتُ بعدَ الموتِ ، فإنَّه يَتُبُتُ [الموتُ ](١) ، ثُمَّ العتقُ ، ثُمَّ الولاءُ ، والوصيةُ تَناولَتِ المولَىٰ وقتَ العوتِ »(١).

وقالَ الشيخُ أبو المَعِينِ النَّسفيُّ ﴿ فِي الشرحِ الجامعِ ۗ: ﴿ رُوِيَ عَنْ أَبِي يوسفَ ﴿ إِنَّهُم يَذْخُلُونَ تَحَتَ الوصيةِ ؛ لأنَّهُم مِنْ جُملةِ مَوَالِيه ، حيثُ وُجِدَ سببُ استحقاقِ الولاءِ على اللَّزوم ، وهو التَّدبِيرُ والاستيلادُ \*.

ما بين المعقوفين ليس بالأصر.

<sup>(</sup>٣) ما يين اسطوفتين: ريادة من: لادا، ولقا؟ الدواع، والراء.

<sup>(</sup>٣) ينظر الجامع الكبيرة لمحمد بن الحسن [ص/٢٨٨ \_ ٢٨٩].

وَيَدْخُلُ فِيهِ عَبْدٌ قَالَ لَهُ مَوْلَاهُ: إِنْ لَمْ أَضْرِبْكَ فَأَنْتَ حُرَّ ؛ لأَن العتق ثبت قبل الموت عند تحقق عجزه، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَوَالِ، وَأَوْلَادُ المَوَالِي، ومَوالِي النُوَالَاةِ يَدْخُلُ فِيهَا مُعْتَقُوهُ وَأَوْلَادُهُمْ، دُونَ مَوَالِي الْمُوَالَاةِ.

قولُه: (وَيَدْخُلُ فِيهِ عَبْدٌ قَالَ لَهُ مَوْلَاهُ. إِنْ لَمْ أَصْرِبْكَ فَأَنْتَ حُرُّ). فماتَ قبلَ أَنْ يَضْرِبَه ، أَيْ: يَدْخُلُ فِي الإيصاءِ لمَوالِيه.

قَالَ فِي اللَّجَامِعِ الكبيرِ ": الولوُ كَانَ قَالَ لَعَدِ لَهُ: إِنْ لَمْ أَصْرِبُكَ فَأَلَتَ حُوْءً فَمَاتَ قَبَلَ أَنْ يَصْرِبُه ؛ عَتَقَ قَبَلَ مُوتِه ، ودَخَلَ في الوصيةِ ؛ لأنّه مِنْ مَوَاليه ؛ لأنّه يَعْنَى في آخِرِ جزو من أجراءِ الحياةِ ؛ لتحققي عدمِ الضّرب منه في تلكَ الحالةِ ، ورُفوعُ الياسِ من حصولِه ، فيَصِيرُ مَولَى ، ثُمَّ يَتَعَقَّبُه المُوتُ ، ثُمَّ تَنْفُذُ الوصيةُ ، ثُمَّ يَتُعَقَّبُه المُوتُ ، ثُمَّ تَنْفُذُ الوصيةُ ، ثُمَّ يَتُعَقَّبُه المُوتُ ، ثُمَّ تَنْفُذُ الوصيةُ ، ثُمَّ يَكُونُ مُولِّي اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ

قُولُهُ: (وَلَوْ كَانَ لَهُ مَوَالِ، وَأَوْلَادُ المَوَالِي، ومَوَالِي المُوَالَاةِ يَدْخُلُ فِيهَا مُنْتَقُوهُ وَأَوْلَادُهُمْ، دُونَ مَوَالِي الْمُوَالَاةِ). وهذه [١/٤]هـر] مسألةُ «الجامع»(٢) أيصًا،

قَالَ الكرخِيُّ ﴿ فِي «مختصرِه»: «قَالَ أَبُو يُوسَفَ ﴿ وَلَوْ كَانَ المُوصِي مَنَ العربِ، وله مَوالِي عَناقة، ومَوالِ أسلموا على بدَيْه ورَالُوه، فهُمْ في الوصيةِ شركاءُ، وذلكَ لِتَناوُلِ الاسم إِيَّاهِم على السَّواءِ،

ثُمَّ إِنَّمَا جَازَتْ هَذَهُ الوصيةُ ؛ لأنَّ المُوصَىٰ له معلومٌ ؛ لأنَّ المُوصِي ليسَ له الا المَوالِي الأَسْفَلُونَ ، بِخِلافِ المسألةِ الأُولىٰ ، وإنَّمَا دَخَلَتْ أُولادُ المَوالِي في الوصيةِ ؛ لأنَّهُم مَوالِيه أيضًا بطريقِ الحقيقةِ ؛ لأنَّ ولاءَ آبائِهم ثَبَتَ بإعتاقِ المُوصِي إنَّاهم، فكانُوا مَوالِيه حقيقةً ، وولاءُ أولادِ المَوالِي ثَنَتَ أيضًا بعَيْنِ ذلكَ الإعتاقِ ،

<sup>(</sup>۱) يتقر: المصدر السابق [س/٢٨٩] -

<sup>(</sup>١) ينظر: المصدر السابق [ص/٢٨٨] -

وَعَنْ أَبِي بُوسُفَ أَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ أَيْضًا وَالْكُلُّ شُرَكَاءً لِأَنَّ الاِسْمَ يَتَنَاوَلُهُمْ عَلَىٰ السَّوَاءِ. وَمُحَمَّدٌ يَقُولُ: الْجِهَةُ مُخْتَلِفَةٌ، فِي الْمُعْتَقِ الْإِنْعَامُ، وَفِي الْمَوَالِي عَقْدُ الإلْيَزَامِ وَالْإِعْتَاقُ لَارِمٌ، فكانَ الإسْمُ لَهُ أَحَقَّ.....

لَا بِسِبِ آحَرَ، فكانُوا مَوَ لِيه أيصًا حَفيقةٌ، ولهذّا لَا يَجُوزُ نَفْيُ ولاءِ أولادِ المَوالِي عنه.

ولَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: لِيسَ هؤلاءِ بمَوالِي لهم، كم لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْفَئ ولاءُ مُعْنَقِه، بخِلافِ ما إذا أوصَى لينِي فلانٍ، أو لأولادِه، ولفلانٍ بَنُونَ، وأولادُ صُلْبٍ؛ تَكُونُ الوصيةُ لهم دونَ أولادِهم؛ لأنَّهم أولادُه بطريقِ المجازِ، ولهذا يَصِحُّ الفَّيُ بأنْ يُقالَ: ليسَ هؤلاءِ وَلَكَه، وإنَّما هؤلاءِ وَلَدُ ولدِه، (١٠).

وقالَ الْعَتَّابِيُّ في «شرح الجامع الكبيرِ» ﴿ وَلَوْ كَانَ لَهُ مَوالِ أَعَنَقَهم، وَمَوالِي أَعَنَقَهم، وَمَوالِي الْمُوالَّةِ؛ وَلَمْ اللهُ وَلَيْ اللهُ اللهُ

ثُمَّ قَالَ: وحُكِيَ عنْ أبي الحسنِ لكرخي ﴿ أَنَّ الوصيةَ باطلةً ؛ لأَنَّ الاسمَ يَتَدُوّلُ كُلَّ فريني بطريقِ الحقيقةِ ، فلا يَصِحُّ لمكانِ الجَهالةِ » .

قُولُه: (وَالْإِغْتَاقُ لَازِمٌ ، فَكَانَ الْإِسْمُ لَهُ أَحَقَّ) ،

هذا جوابٌ إشكالِ مُقدَّرِ بأنْ يُقالَ: لَمَّا كانَ الجهةُ مختلعةٌ في المُعْتَقين، وموالي المولاة في أحدِهما الإنعامُ، وفي الآخَرِ عَقْدُ الالتزام؛ كانَ ينبعي أنْ تَبْطُلَ الوصيةُ، فأجابٌ عنه بذلكَ،

يَغْنِي: إنَّمَا تَنْظُلُ الوصيةُ إذا لَمْ يُوحَدِ الترحيحُ [لإحدى الجهنَيْنِ](١)، وقدُّ

<sup>(</sup>١) ينظر، شمرح محتصر الكرخي، مقدوري [ق/٢٠٤]. داماد].

<sup>(</sup>٢) ما بيس المعقوضين: زيادة من: قال: وقالاله، وقعَّة، وقارته، وقعله،

ولا بدخُل فيهم موطى الموالي لأنهم موالي غيره حفيقة ، بخلاف مواليه وأزلادهم لأنهم يُتُسَبُّون إليه بإغتاق وُجد مئة ، ويخلاف ما إذا لم بكُنَ له موالي ، ولا أولاد المموالي ؛ لأنّ اللّفظ لهم سجَازٌ فيصرف إليه عِنْد تَعَلَّرِ اعْتِبَارِ الْحَبْبَارِ الْعَبْبَارِ اللّهِ عِنْد تَعَلَّمِ اللّهِ عِنْد تَعَلَّمِ اللّهِ الْعَلْمَةِ ،

ولَوْ كَانَ لَهُ مُعْتَقُّ وَاحِدٌ، وَمُوالِي لَمُوالِي؛ فَالنَّصْفُ لَمُعْتَفَهُ وَالْبَاقِي لَلُورَثَةِ لِتَعَدُّرِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ، .......

رُّجِدُ ؛ لأنَّ الإعتاقَ لازِمٌ لَا يَخْتَبِلُ النَّسَخَ ، ووَلاءُ الشُو لاةِ يَخْتَمِلُ الفَسخَ ، فكانَ احمُ النَّولَىٰ للشُعتقِ أحقَّ مِنْ مَوالي الشُوّالاةِ .

قولُه: ﴿ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِمْ مُوالِي الْمُوالِي ﴾ ، أيُ لَا يَدْخُلُ مُوالِي المَوالِي في الرصيةِ للمَوالِي ؛ لأنَّ مُوالِيَ المَوالِي لِيسُوا بِمَوالِي المُوصِي حقيقةً ، لأنَّ مَولاه حقيقةً هوَ الَّذِي بِشَرَ عِتُقَه ، وإنَّما أُضِيفُو إليه بطريقِ التَّسِيبِ مَجَارًا ؛ لأنَّه بِشَرَ مِبْ مَا هوَ سببُ ولائِهم ، وهوَ إعناقُه للموالي الأَوْلِين ، وبهذا يَصِحُ نفيُ الاسمِ مهم بأنْ يُقالَ: هولا ۽ ليسُوا بِمَوالِيه ، وإنَّما هُمْ مَوالِي مَوالِيه ، والله أَوالِي فَالله ، والله أَوا عَمِلَ مَعَالِيه الله المُعَالِ المَجازِ ، ومعيقتِه لا يَنصرِفُ إلى الْمَجازِ ،

قولُه: (وَبِخَلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنُ لَهُ مَوالِي ، وَلَا أَوْلَادُ الْمَوَالِي) ، يَغْنِي: إذ لَمْ بِكُنُ لِمُوصِي مَوالي المَوالي ، وذلكَ بِكُنُ لَمُوصِي مَوالي المَوالي ، وذلكَ لِكُنُ لَمُوصِي مَوالي المَوالي ، وذلكَ لاَنْهُ لَمَّا تَعَدُّرَ العَمْلُ بِحَقَيقةِ اللَّهُ لِمَ عُمِلَ بِمَجَازِه صِيانةً عَنِ الإلغ ، كما إذ أوصَى لبي فُلانٍ ، لا يَنصرِفُ إلى بنِي بَنِيه حالَ وحودِ بَنِيه ، ويَنْصَرِفُ إليهم حالَ عَدَمِهم فَكِذا هاهنا .

قولُه: (ولق كان لهُ مُعْتَقُ واحدٌ، وَموالِي المَوالِي؛ فالنَّصْفُ [٣ ١٠٥٤ لمُعُتَقه والْماقِي لِلُورَثَةِ). وَلَا يَدْخُنُ فِيهِ مَوَالِي أَغْتَقَهُمُ أَبُوهُ لِأَنَّهُمْ لَيْشُوا بِمَوَالِيهِ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَارًا، وَإِنَّمَا يُخْرِزُ مِيرَائُهُمْ بِالْعُصُوبَةِ، ......

قَالَ العِتَّامِيُّ ﴿ فِي الشَّرِحِ الحامعِ»: النَّانُ مِن مَوالِيه، أَوْ مِنْ أُولادِهم النَّانِ وَ استحَقَّا جميعَ التُلُثِ وَ [لأنَّ الاَئتَيْنِ جمْعٌ في بابِ الوصيةِ ، كما في الميراثِ ، وإنْ كانَ واحدًا فله نِصفُ التُلُثِ ] (أ) لأنَّه نصفُ أَدنَى الجمع ، والنصفُ الاَخَرُ يُصْرَفُ إلى ورثة المُوصِي ، لا إلى مَوالي المَوالي (\*) ؛ لتعذُّرِ الجمع بينَ الاَخْرُ يُصْرَفُ إلى ورثة المُوصِي ، لا إلى مَوالي المَوالي (\*) ؛ لتعذُّرِ الجمع بينَ الحقيقةِ والمجازِ ، فإنْ لَمْ يكنْ أحدٌ مِنَ المَوالي ، ولا مِنْ أولادِهم ؛ قحينتُذِ يُصُرَفُ إلى مَوالي المَوالي المَوالي ».

قُولُهُ: (وَلَا يَدْحُلُ فِيهِ مَوَالِي قَدْ أَعْتَقَهُمُ ابْنُهُ).

قالَ في «الجامع الكبير»: «ولو أنَّ رَجُلا أوصَى بثلُثِ مالِه لمَواليه، وليسَ له مَوَالِي أعتَقَهم، ولا مَوَالِي مَواليه، وإنَّما له مَوْلَى أبيه، أو مَوْلَى ابنِه؛ لا يَكُونُ له من الوصية شيءٌ، وذلكَ لأنَّ مَوَالِي الأب، أو الابنِ لا يُنسَبُّونَ إليه [١٦١٨ه/م]، لا من الوصية شيءٌ، وذلكَ لأنَّ مَوَالِي الأب، أو الابنِ لا يُنسَبُّونَ إليه [١٦١٨ه/م]، لا بطريقِ الحقيقة، ولا بطريقِ المَجازِ؛ لأنَّه لَمْ يُباشِرُ ولا عَمم، ولا سَبَّبَ لذلكَ، النَّه لَمْ يُعْتِقْ مَنْ اعتَقَهم، قَلَمْ يَكُونُوا مَوَالِي له لا حقيقة، ولا محازًا، قلَمْ يَدُخُلوا تحت الله فظ ، وإنَّما قام الرَّجُلُ مقامَ الأب، أو الابنِ في ولا يُهم بطريقِ التَعصيب، لا باعتبارِ أنَّه أعتَقَهم الرَّهُ .

قَالَ الشيخُ أبو المَعِينِ النَّسَفيُّ ﴿ فِي الشَّرِ الجَامِعِ \* اللَّا أَنْ يَنُصَّ على ذلكَ في لوصيةِ فَتَصِحُّ ؛ لأنَّه لَمَّ نَصَّ عليه فقد سَمَّاهُ باسمِه الحاصِّ، فتَنصَرِفُ الوصيةُ إليه باسمِه ، لا ياسم المَوْلَى \* .

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقومتين ريادة من: الها، والعا؟ ا، والع؟ و الراء والمه.

<sup>(</sup>٢) في الأصل: ٥الموالاقة والعثبت من: ﴿نَا ، وقالاً ، ودغه، وقره، ودمه

<sup>(</sup>٣) يتظر، ١١١لجامع الكبير، لمجمدين الحسن [ص/٢٨٨]

# بِحِلاتِ مُعْتَقِ الْبَعْضِ؛ لِأَنَّةُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ بِالْوَلَاءِ، وبالله التوفيق.

قولُه: (بِخِلَافِ مُعْتَقِ الْبَعْصِ)، يَرتبِطُّ بقولِه (وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ مَوالِي قَدْ أَعْتَقَهُمُ البَّهُ)، يَعْبِي: أَنَّ مُعْتَقَ البعصِ يَدْخُلُ تحت الوصيةِ للموالي؛ لأنَّه مَوْلاه حَنِقةٌ، بِخلافِ مَوَ لِي الابنِ؛ لأنَّهم ليسُوا مو ليه أصلًا، ولكنْ يَتْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَنْقةً، بِخلافِ مَو لِي الابنِ؛ لأنَّهم ليسُوا مو ليه أصلًا، ولكنْ يَتْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا على مذهبِهما؛ لأنَّ مُعَتَقَ البعصِ عندَ أبي حَنِيقةً هَذِهُ كالمُكاتَبِ، والمُكاتَبُ لا يَدْخُلُ تحت الوصيةِ للمولى، فكذ مُعتَقُ البعضِ، فقن هذا عَيَرَ بعضُهم لفظ الكِتابِ، وقال: البِخِلَافِ مُعْتَقِ الْمُعْتَقِ».

يَعْنِي: أَنَّ مُغْتَقَ المُعتَنِ يَدْحُلُ تحتَ الوصيةِ للموالي إدا لَمْ يَكُنِ المَوالي، ولَا أولادَهم؛ لأنَّ ولاءَ مُعتَقِ المُعتَقِ تُنْسَبُ إلى المُوصِي مجازًا، بِخلافِ مُغْتَقِ الاس، فإنَّه لَا يُنْسَبُ إليه لَا حقيقةً، ولَا مجازًا،

واللهُ أعلمُ.

6 (m 0)

### بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالسُّكُنَى وَالْخِدْصَةِ وَالشَّمَـرَةِ

قَالَ وَتَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِخِدْمَةِ عَبْدِهِ ، وَشُكْنَىٰ دَارِهِ سِنِينَ مَعْلُومَةً ، وَنَجُوزُ بِذَلِكَ إِلَانَ الْمَنَافِعَ يَصِحُّ نَمْلِيكُهَا فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ بِبَدَلِ وَغَيْرِ بَدَلِ ، بِذَلِكَ [٤/٢٩٢] أَبُدًا ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ يَصِحُّ نَمْلِيكُهَا فِي حَالَةِ الْحَيَاةِ بِبَدَلِ وَغَيْرِ بَدَلٍ ، وَيَكُونُ مَحْبُوسًا عَلَىٰ مِلْكِهِ فِي حَقِّ الْمَنْفَعَةِ حَتَّى يَتَمَلَّكُهَ الْمُوصَى لَهُ عَلَىٰ مِلْكِهِ كُمَا يَسْتَوْفِي الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ مَنَافِعَ الْمَنْفَعَةِ حَتَّى يَتَمَلَّكُهَا الْمُوصَى لَهُ عَلَىٰ مِلْكِهِ كُمَا يَسْتَوْفِي الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ مَنَافِع

#### تاث

## الوصيّة بالسُّكُنّي وَالْخِدْمَةِ وَالنَّمَرَةِ

لمَّا فرغَ عنْ بيانِ أحكامِ الوَصَاتِنا الَّتِى تَتعَلَّقُ بالأعيانِ: شَرعَ في بيانِ أحكامِ الوَصَاتِنا الَّتِي تَتعَلَّقُ بالمنافعِ ، وهيَ الأعراضُ ، وأحَّرهَ عنِ الأعيانِ ؛ لأنَّ الأعيانَ هيَ لأصلُ ؛ لكونِ العَيْنِ قائمةُ بداتها دونَ العَرَضِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ وَتَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِخِدْمَةِ هَبْدِهِ، وَسُكْنَىٰ دَارِهِ سِنِينَ مَعْلُومَةُ، وَتُجُوزُ بِذَلِك أَبَدًا)، أَيْ: قَالَ القُدُورِيُّ ﷺ في «مُخْتَصَرِهِ».

وقالَ الحاكمُ الشهيدُ عَلَيْ في المُخْتَصَرِ الكافِي»: الوالوَصِيَّةُ بِجِدَمَةِ العَبْدِ، أَوْ عَلَيْهِ، أَوْ شُكنَىٰ الدَارِ، أَوْ عَلَيْهَ؛ تجوزُ عندنَا، وعلَىٰ مُولِ ابْنِ أَبِي لَيْنَىٰ عَلَيْهِ لاَ يحوزُ شيءٌ مِنْ دَلَكَ مُؤَقَّتًا، ولا غيرَ مُؤقَّتِ» "".

وَجُهُ قَوْلِهِ: أَنَّ المُوصَىٰ لَهُ يَميكُ الوَصِيَّةَ بإيجابِ المُوصِي، ولا مِلْكَ للمُوصِي، ولا مِلْكَ للمُوصِي فيمَا يَحدُثُ بعدَ موتِهِ منَ الخِدمةِ والغَلَّةِ، فلا تَصِحُّ وصيتُهُ.

 <sup>(</sup>١) ينظر: اسختصر الغُندُورِيُّة [ص/٢٤٤].

<sup>(</sup>٣) ينظر: ((الكافي) للحاكم الشهيد [ق/٤٣]

الْوَقْفِ عَلَىٰ حُكُم مِلْكِ الْوَاقِفِ، وَتَجُوزُ مُؤَقَّنَا وَمُؤَبَّدًا كَمَا فِي الْعَارِيَّةِ فَإِنَّهَا تَمْدِكُ عَلَىٰ أَصْلِنَا، بِحِلَافِ الْمِيرَاثِ لِأَنَّهُ خِلَافَهُ فِيمَا يَتَمَلَّكُهُ الْمُورَّثُ وَدَلِكَ فِي عَيْنٍ تَبْقَىٰ وَالْمَنْفَعَةُ عَرْضٌ لَا يَبْقَى، وَكَذَا الْوَصِيَّةُ بِغَلَّةِ الْعَبْدِ وَالدَّادِ لِأَنَّهُ مَدَلُ الْمَنْفَعَةِ فَأَخَذَ حُكْمَهَا وَالْمَعْنَىٰ يَشْمَلُهُمَا.

🚗 څاية لبيال 🦫

أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُ لُوْ أَعَارَ فِي حَالِ الْحَيَاةِ أَوْ آَجَرَهُ، ثُمَّ مَاتَ قَبَلَ مُضِيِّ المُدَّةِ ؛ مَطَلَتِ الْعَارِيَّةُ وَالْإِجَارَةُ [٣/٥٤٥]، فَاللَّذِي لَمْ يَصِحَّ فِي حَالِ الْحَيَاةِ أَوْلَىٰ أَلَّا يَجُورَ معدَ الْمُوتِ.

ولنّا: أنَّ المنافعَ يَصِحُّ تمليكُهَا في حالِ الحياةِ [١٠١١/٨] ببدلِ وبغيرِ بدلٍ وَفُعًا للحاحةِ ، فكذًا يَصِحُّ تمليكُهَا بعدَ الموبِ للحاجةِ ؛ لأنَّ الموتَ لا يُسافِي الحاحة ، بلَّ يُحقِّقُهَا ، فيكونُ العينُ باقيًا على مِنْكِهِ ، موقوفًا على حاجتِهِ ، مشغولًا بصرُّفِهِ في الثلُثِ ، فتحدُثُ المَنْفَعَةُ إِذَنْ على مِنْكِهِ ، لا على مِلْكِ الوَرَثَةِ ، فيجوزُ الوَصِيّةُ بها ؛ لأنَّهُ أوضى بما يَملِكُهُ ، لا بما لا يَملِكُهُ ؛ ولهذا كانَ لهُ مَنْعُ الرَّقبةِ عنِ الوَرَثَةِ إذا كانَ يَخرُحُ مِنَ النَّلُثِ ، فكذا لهُ أنْ يَمْتَعَ المَنْفَعَةَ عَهُمْ أيضًا ، ولأنَّ هذِهِ وصنةٌ لها نظيرٌ مِنَ العُقُودِ ؛ لأنَّهُ لؤ أعارَهُ أو آجَرَهُ في حالِ الحياةِ ؛ جازَ بالأَتّفاقِ ، فكذلكَ إذا أوضَى بعدَ الوفاةِ أيسرُ مِنَ العقدِ في حالِ الحياةِ ؛ حالِ الحياةِ .

ألا ترَىٰ أنَّ الوَصِيَّةُ لا يُبطِلُهَ الجَهالةُ ، ويجوزُ في مالٍ لمْ يُكتَسَبُ بعُدُ ، فَتَبَتَ أَنَّ حَالَ الوَصِيَّةِ بعدَ الوقةِ أيسرُ مِنْ حالِ الحياةِ ، فلمَّا جازَ أنْ يَجْعَلَ الخِدمةَ لعيرِهِ في حالِ الحياةِ ، فلمَّا جازَ أنْ يَجْعَلَ الخِدمةَ لعيرِهِ في حالِ الحياةِ ؛ فبَعْدَ الوقاةِ أوْلَى ، فإذا جازَتِ (١) الوَصِيَّةُ بالمنافعِ ؛ جازتُ مُوقَّتةً ومُزبَّدةً كَالْعَارِيَّةِ ، فإنَّهَا تمليكُ المَنْفَعَةِ على أصلِنا خِلافًا لِشَّافِعِيِّ فَيُلِمَه، فإنَّها عندَهُ المافع (١٠).

 <sup>( )</sup> وقع بالأصل «فجارة»، والمثبت من: «د»، وهم»، و«فا۲»، و«ع»، و«ر»

ا. بطر «التهديب في فقه الإمام الشامعي» للخري (٢٧٩/٤)، و«المهدب» للشيراري (٢٩٠/٢).

فَإِنْ حَرَجَتْ رَقَبَةُ الْعَبْدِ مِنَ النَّلُثِ ؛ يُسَلَّمُ إِلَيْهِ لِيَخْدُمَهُ ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمُوصَى لَهُ فِي النُّلُثِ لَا يُرَاحِمُهُ الْوَرَئَةُ (وَإِنْ كَانَ لَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ خَدَمَ الْوَرَثَةَ يَوْمَيْن

والوَصِيَّةُ تُخالِفُ الميراتُ؛ حيثُ لا يَجْري الميراتُ في المَثْفَعَةِ، وهيَ الْخِدْمَةُ دونَ الرِّنبةِ ؛ لأنَّ الوِرَائةَ خِلافةٌ ، ونفسيرُ هَا: أنْ نقومَ الوارثُ مقامَ المَوْرُوثِ فيمَا كَانَ مِلْكًا لِلمَوْرُوثِ ، وهذا لا يُتصوَّرُ إلَّا فيما يَبقَى وتَثَيَّنِ ، والمَنْفَعَةُ عَرَضٌ لا تَمَقَىٰ وَقَتَيْنِ، فَأَمَّا الْوَصِيَّةُ، فَهِيَ إِيجابُ مِلْكِ بِالْعَقْدِ بِمِنْزِلَةِ الْإِجَارَةِ والإِعَارَةِ.

ثمَّ لمَّا جازَتِ الوَصِيَّةُ بالمُنْفَعَةِ؛ جازتِ الوَصِيَّةُ بالغَلَّةِ أَيضًا؛ لأنَّها يَدَلُ المَنْفَعَةِ ، فَأَخِّذَ البدلُ حُكَّمَ المَنْفَعَةِ في الجوازِ ؛ لأنَّ لمعْنَى. وهُوَ الحاجُّة \_ يَسْمَلُ المَنْفَعَةَ والغَلَّةَ جميعًا.

والجوابَ عنْ قولِ ابنِ أبي لَيْلَىٰ ﷺ فنقولُ: لا تُسلَّمُ أَنَّهُ لا مِلْكَ لِلْمُوصِى فيما يَحدُثُ بعدَ الموتِ، بلْ مِلْكُهُ باقٍ فيه بقَدْرِ ما يَدفَعُ حاحِتَهُ.

ولا نُسلُّمُ أنَّ الوَرَئَةَ مَلَكُوا العينَ مُطلَقًا، بلْ مَلَكُوها مشغولةً بالخِدعةِ، أَلَا تَرِئْ أَنَّهُ لَوْ جَعَلَ الرَّقبَةَ للمُوصَى لهُ وهيَ تَخرُجُ مِنَ الثلُّثِ؛ جازَ ولمْ يَرثُوه ، فكذا إذا جَعلَ المَنْفَعَةَ للمُوصَىٰ لهُ؛ جازَ ولمْ يَرثُوهَا، وإنَّما وَرِثُوا عبدًا مشغولًا بالخِدمةِ، وليسَ الوَصِيَّةُ كَالإِعَارَةِ والإجارةِ في حالةِ الحياةِ؛ حيثُ تَبطُلانِ بالموتِ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الوَكِيلَ يَبطُلُ وكالنَّهُ بموتِ المُوكِّلِ، ولوَّ جَعلَهُ وكيلًا بعدّ وفاتِهِ جازَتْ ويَصيرُ وصيًّا.

قَوْلُهُ: (قَالَ: فَإِنْ خَرَجَتْ رَقَبَةُ الْعَبْدِ مِنَ التُّلُثِ؛ يُسَلَّمُ إِلَيْهِ لِيَخْدُمَهُ)، أي: قَالَ القُلُورِيُّ ﷺ في «مُخْتَصَرِهِ»، وتمامُهُ فيه: «وإنْ كانَ لَا مالَ [٢١٧١٨] لهُ غيرُهُ خَدَمَ الْوَرَثَةَ بومَينٍ ، والمَوصَىٰ لهُ يومًا ١٤٠٠ . وهذَا إذَا أَوْصَىٰ بخدمةِ العبدِ مُؤبَّدًا ،

ر االنجم الوهاج في شرح المنهاج اللوبيري [١٣٩/٥]
 ر ينظر: المختصر القُدُورِيُّ [ص/٢٤٤].

وَالْمُوصَىٰ لَهُ يَوْمًا) لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الثَّلُثِ وَحَقَّهُمْ فِي الثَّلْثَنِ كَمَا فِي الْوَصِيَّةِ فِي الْعَنْنِ وَلَا تُمْكِنُ قِسْمَةُ الْعَبْدِ أَجْرَاءً لِأَنَّةُ لَا يَتَجَزَّأُ فَصِرْنَا إِلَىٰ الْمُهَاتِأَةِ إِيفَاءً

فَأَمَّا إِذَا أُوصَى بِخَلَمَتِهِ مُؤَقَّنَا مِثْلُ مَا إِذَا أُوْصَى بِحَلَمَةٍ عَلْمِهِ سَنَةٌ مِثَلًا ؛ يَخَدِمُ الْوَرَثَةَ يُومَيْنِ وَالمُوصَى لهُ يُومًا إِلَىٰ ثلاثِ سنينَ ؛ لأنَّ الْعَبدُ لمَّا لَمْ يَخَرُحُ مِنَ التُلثِ، حِثُ لَمْ يَملِكُ مَالًا غِيرَهُ ؛ لا يجورُ أَنْ تَنفُذَ الوَصِيَّةُ في جميع المالِ ، ولا سبيلَ إلى يَسمَّةِ العبدِ ذَاتًا ؛ لأنَّ قسمتَهُ أَجزاءً لا يَتأَتَّى [٢/٥٤،٥٤] ، فلا بُدَّ مِنَ المُهابَأةِ في ليحدَّمَةِ ، أَيْ: المُناوَبةُ فيها مِنْ حِيثُ الزمانُ ، فيخدِمُ الوَرَثَةَ ، والمُوصَى لهُ أثلاثًا ؛ لأنَّ المُوصَى لهُ أثلاثًا ؛ لأنَّ المُوصَى لهُ شيءٌ إلَّا ويَسْلَمُ للوَرَقَةِ مِثْلاهُ ، فيخدِمُ لأنَّ المُوصَى لهُ أثلاثًا ؛ كذلكَ إلى أَنْ يَمصِيَ ثلاثُ سنينَ ، فإذا مُصَتَّ ثلاثُ سنينَ ؛ فقد سَلِمَتُ لهُ خِدْمَةُ واحدةٍ ، وهذا يحلافِ مَا إذا أُوصَى بشكنَى دارِه سنةً ولا مالَ لهُ غيرُهَا (١٠) منةً ، ويَسْكُنُ الوَرَثَةُ الثَلْئِينِ ؛ لأنَّ لدارَيُمكِنُ قِسُمتُهَا بالأَجزاءِ ، وهذا يحلافِ مَا إذا أُوصَى بشكنَى دارِه سنةً ولا مالَ لهُ غيرُهَا (١٠) ونَهُ يَسكنُ ثلاثُ لللهُ غيرُهَا إللهُ المَا إلى اللهُ المَا اللهُ عَبُوهَا اللهُ المَا اللهُ عَبُوهَا اللهُ المَا اللهُ المَا المَا المَا المَالَعُ المَا المَالِ اللهُ عَبُولَ المَا اللهُ عَبُولَا المَالِورَةُ اللهُ اللهُ المَا للهُ عَبُولَا المَالَةُ اللهُ المَا المَا لهُ عَبُولَا المَالَعُيْنِ المَالَعُ المَالَ اللهُ عَبُولَا المَالَعُونَ المَا المَالَعُونَ المَالَعُ المَا لهُ عَبُولَا المَالَعُ المَا المَالَعُ المَا المَالَعُ المَالِورَاءِ المُعَلِيْ المَالِورَاءُ المُنَالِمُ المَالِورَةُ المُلْعَلِيْ المَالِورَةُ المُنْ المُورَاءِ المُعَلِّى المَالِورَةُ المُنْ المُورَاءِ المَلْمُ المَورَقُولُولَا المَالِحَاءِ المُعْلَعُ المَالِورَةُ المُنْ المُورَاءِ المُورِقُ المُورَاءِ المُورَاءِ المَالِورَةُ المُنْ المُلْعَلَعُ المُورَاءِ المُورَاءِ المُورَاءِ المُورَاءِ المَالَعُلَى المُورَاءِ المَالَعُ المُورَاءِ المُورَاءِ المُعْلَقُ المَالَعُ المُلْعَلَا المُورَاءِ المُعْلِمُ المُورَاءِ المُورَاءِ المُورَاءِ المُورَاءِ المُورَاءِ المُور

وهذا النوعُ مِنَ القسمةِ أقرَتُ إلى المُعادَلةِ ؛ لأنَّهُ يَحصُلُ التَّسوِيةُ بِينَ الْوَرَثَةِ وَالمُوصَىٰ لهُ زَمَانًا وَذَانًا ، وفي المُهايَأةِ يَلْرَمُ تَقَدَّمُ أَحَدِهِمَا عَلَىٰ الآخرِ زَمَانًا ، فلا بُصارُ إليهَا إلَّا عَمَدَ مَعَذُرِ القِسْمَةِ بِالأَجراءِ ، ولكنْ مَعَ هذا لوْ تَهايَثُوا عَلَىٰ القسمةِ مِنْ حَبَثُ الزَمَانُ جَازَ أَيضًا ؛ لأنَّ المعادلةَ في الرمانِ حَقَّهُمْ ، فإذا أسقطوهَا جازَ .

ويخِلافِ ما إذا أوصَى بغَلَّةِ عبدِ سَنَةً، وليسَ لهُ مالُغيرُهُ؛ كانَ لهُ ثلُثُ عَلَّةِ نلكَ السَّةِ، لأنَّ الغَلَّةِ عَيْنُ مالِ يَحتجلُ القسمة ، فإنَّما تَنفُذُ الوَصِيَّةُ في مقدارِ الثلُّثِ مِنَ الغَلَّةِ في صَنَةٍ واحدةِ بخِلافِ الخِدْمَةِ ، فإنَّها لا تَحتجلُ القسمة بالأجزاء؛ لأنَّها تُحدُثُ وقت بعد وقي ، ولا تختمعُ في وَقْتِ واحدٍ ، فللمُوصَى لهُ أنْ يستوفِي تحدُثُ وقت بطريقِ المُهايأةِ إلى أنْ يكونَ ما يَستوفِيهِ خِدْمَةً سَةٍ كاملةٍ ، وكذلك إنْ أوصَى لهُ بغَلَّةٍ دارِهِ ، فهذا وغَلَّة لعد سواءً ، لأنَّ العَلَّة في الموضعين جميعًا تَحتمِلُ لهُ بغَلَّةٍ دارِهِ ، فهذا وغَلَّة لعد سواءً ، لأنَّ العَلَّة في الموضعين جميعًا تَحتمِلُ

<sup>(</sup>١) وقع بالأصل «غيرًا»، والمثب من: «١٠١، و (م) ، و (١٢٥، و (ع) ، و (١١٥،

لِلْحَقَيْنِ، بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ بِسُكْنَى الدَّارِ إِذَ كَانَتْ لَا تَخْرُجُ مِنْ الثَّلُثِ حَيْثُ تُفَسَّمُ عَيْنُ الدَّارِ ثَلَافًا لِلِائْتِفَاعِ لِإِنَّهُ يُمْكِنُ الْقِسْمَةُ بِالْأَجْزَاءِ وَهُوَ أَعْدَلُ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا زَمَنَ وَذَاتَ، وَفِي الْمُهَايَأَةِ تَقْدِيمُ أَحَدِهِمَا رَمَانًا.

القِسمةَ ، فلا يَسْلَمُ للمُوصَىٰ لهُ إِلَّا تُلُّكُ الغَنَّةِ في سَنةٍ واحدةٍ .

وأوردَ لفقيهُ أبو اللّبِينِ السّمرِقَندِيُّ ﴿ وَاحدةٌ ، لِمَ لا يُقالُ: إِنَّ وَصِيتُهُ سَلِمَتُ وَحَوابًا ، فقالَ . فقالَ : إِذَا مَضَتْ سَنةٌ وَاحدةٌ ، لِمَ لا يُقالُ: إِنَّ وَصِيتُهُ سَلِمَتْ وَالْفَضَتْ ؛ لأَنَّ الوَصِيَّةَ فِي ثلُثِ العبدِ جائرةٌ ، وفي الثلثينِ (١) لا يجورُ ، فإذَا خَدَمَ لهُ العبدُ كُلُّهُ فِي ثلُثِ السَّنةِ ؛ فقدُ سَلِمَ لهُ خِدْمَةُ ثلُثِ [١/١٥٣٤ م] العبدِ سَنةً كاملةً ، كما العبدُ كُلُّهُ فِي ثلُثِ السَّنةِ ؛ فقدُ سَلِمَ لهُ خِدْمَةُ ثلُثِ السَّنةِ ، فيستَغَلَّ (١) العبدُ مَنة ، فيكونُ لهُ إِلّا غَلَّةُ ثلُثِ السَّنةِ ، فيستَغَلَّ (١) العبدُ مَنة ، فيكونُ ثلُثُ إِللهُ عَلَّةُ ثلُثِ السَّنةِ ، فيستَغَلَّ (١) العبدُ مَنة ، فيكونُ ثلُثُ إِللهُ عَلَّةُ ثلُثِ السَّنةِ ، فيستَغَلَّ (١) العبدُ مَنة ، فيكونُ ثلُثُ إِللهُ عَلَّةُ ثلُثِ السَّنةِ ، فيستَغَلَّ (١) العبدُ مَنة ، فيكونُ ثلثُ ، فَلِمَ لا تكونُ الخِدمةُ هكذا؟

قالجوابُ: أنَّ يُقالَ: إنَّ هاهنا يَحتاجُ ,لى المُهايَاةِ، ففي اليومِ الَّذِي يَخدِمُ المُوصَى لهُ يكونُ ثلُقا العبدِ عندَهُ على سبيلِ العَارِيَّةِ ؛ لأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُجْعَلَ عاريةً نصارَ مَبِيهِا بالشَّغَرِ ؛ لأَنَّهُ يَستخدِمُ الثلَّيْنِ على أَنْ يَستخدِمَ الوَرَثَةُ نصيبَهُ، وهذَا لا يجوزُ، فإذا كنَّ يُؤدِّي إلى هدا يكونُ ثلُقا العبدِ في اليومِ الَّذِي يَخدِمُهُ على وَجْهِ العَارِيَّةِ ، والتلُّثُ عندَ الوَرَثَةِ في اليومَيْنِ عَارِيَّةٌ أيضًا ، فإذا كانَ هكذا ؛ ففي ثلاثِ العارِيَّةِ ، والتلُثُ عندَ الوَرَثَةِ في اليومَيْنِ عَارِيَّةٌ أيضًا ، فإذا كانَ هكذا ؛ ففي ثلاثِ سينَ لَمْ يَستخدِمُ إلَّا ثلُثَ العبدِ ، فإذا استَخدَمَ تَمامَ السَّنَةِ ، فقدِ استَخدَمَ ثلُثَ العبدِ بالوَصِيَّةِ ، والثلُثُين على وَحْهِ العَارِيَّةِ ».

قَالَ فِي فَشَرْحِ الطَّحَاوِيُّ ﴿ ﴿ الْوَلُوْ أَنَّ رَجَلًا أُوصَى بِخَدَمَةِ عَبْدِهِ لَقُلانِ سَنَةً ، فإنَّهُ يُنظَرُّ : إِنْ كَانَ العبدُ بَحرُجُ مِنَ الثلَّثِ ؛ فإنَّهُ يَخدِمُ المُوصَى لَهُ سَنَةً كَاملةً ، ولَعْذَ ذلكَ يَكُونُ للوَرَقَةِ ، وإِنْ كَانَ العبدُ لا يَخرُحُ مِنَ الثلَّثِ ؛ يَخدِمُ لهُ يومًا [٢٠١٥٥]

<sup>(</sup>١) وقع بالأصر: االمثلين، والعثبت من (١٥)، والم، و(دا٢»، والع»، و٥راه.

<sup>(</sup>۲) وقع بالأصل «فيستعمل»، والمثبت من، «ن»، وهم»، و«فا۲»، وهع»، وهر».

ولو قسموا الدَّارَ مُهَايَأَةً مِنْ حَيْثُ الزَّمَانُ تَجُوزُ أَيْضًا لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُمْ إِلَّا أَنَّ الْأَوْرَ أَيْ اللَّهُمْ اللَّالِهِ اللَّهُ الْأَوْرَ أَيْ اللَّهُ الْمُؤْرِلُةِ أَنْ يَبِيعُوا مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ ثُلُثُي الدَّارِ . وَهُوَ الْأَعْدَلُ أَوْلَى ، وَلَيْسَ لِلْوَرَثَةِ أَنْ يَبِيعُوا مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ ثُلُثُي الدَّارِ . وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ لَهُمْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ خَالِصُ مِنْكِهِمْ ، وَحُهُ الطَّاهِرِ أَنَّ حَقَّ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ لَهُمْ ذَلِكَ لِأَنَّهُ خَالِصُ مِنْكِهِمْ ، وَحُهُ الطَّاهِرِ أَنَّ حَقَّ

ولِلزَرْنَةِ يُومَيْنِ، فَيَسْتُوفِي المُوصَىٰ لَهُ خِدْمَةَ السَّنَةِ فِي ثلاثِ سِنينَ.

ولؤ أوضى بخدمة عَبْدِهِ سَنةً مُعَيَّنَةً ، أَوْ شَهْرًا مُعَيَّنًا ، شَوَّالًا أَوْ ذَا الفَعْدةِ ، فإنْ كَانَ يَخرُجُ مِنَ الثَلْثِ كَانَ يَخرُجُ مِنَ الثَلْثِ كَانَ يَخرُجُ مِنَ الثَلْثِ بَخدِمُ الوَرَثَةَ يومَيْنِ ولدمُوضَى لهُ يومًا ، فإذا مَضَى [هذا] (١٠ الشَّهرُ على هذا ؟ بَعضُلُ لهُ الخِدْمَةُ ثلُثَ الشَّهرِ أَوْ تلُثَ السَّنةِ ، ويَطلَتِ الوَصِيَّةُ بعدَ ذلكَ ؛ لأنَّ وصيئهُ بي ذلكَ الشَّهرِ أَوْ تلُثَ السَّنةِ ، ويَطلَت الوَصِيَّةُ بعدَ ذلك ؛ لأنَّ وصيئهُ بي ذلكَ الشهر لا غيرُ ٥ .

قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ) ، وهو قشمةُ الدارِ بالأجزاءِ ،

نَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِلْوَرَثَةِ أَنْ يَبِيعُوا مَا فِي أَيْدِيهِمْ مِنْ ثُلُنِي الدَّارِ).

قَالَ شَمْسُ الأَثْمَةِ السَّرْخَسِيُّ ﷺ في الشَّرِحِ الكَافي»: اللِيسَ للوَرَثَةِ أَنْ يَبِيعُوا مَا في أَيديهِمْ مِنْ تُلُتيِ<sup>(١)</sup> الدارِ ، إلَّا في روايةٍ عَنْ أبي يوسفَ ﷺ، هوَ يقولُ: إنَّ اللَّ حَقَّهُمْ عَلَى الخُلُوصِ ، فَيَنْقُذُ بَيْعُهُمْ فِيهِ ،

ولكنّا نقولُ: حَقَّ المُوصَىٰ لهُ بالسُّكنَىٰ ثابِتٌ في سُكْنَىٰ جميعِهَا ؛ بدليلِ أَنَّهُ لَوْ طَهَرَ للميّتِ مالٌ آخَرُ يَخرُجُ الدارُ مِنْ ثَنْهِ ؛ كانَ هو أحقَّ بسُكْنَى جميعِهَا ، ولؤ خرِث ما في يدِهِ مِنَ الدارِ ؛ كانَ لهُ أَنْ يُراحِمَ الوَرَثَةَ فيما في أيدبهِمْ ، وفي البيعِ بطالُ حقّهِ ، فكانُوا مَمنُوعِينَ مِنْ ذلكَ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى الله اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ال

<sup>(</sup>١). ما بين المعلوفتين" ويادة من. الله، ولاما، وقعا ٢١، والحاء والحاء والرا

 <sup>(1)</sup> وقع بالأصل: «ثلث» والمثبت من: «١٥» و ١٩ ، و «١٤ »، و ١٤ ، و ١٥ ، و ١٥ ، و مو الموافق لما وقع
 في: االميسوط».

<sup>(</sup>٢) يطر: (البسوطة للسرخسيُّ (١٨٢/٢٧).

الْمُوصَىٰ لَهُ ثَابِتٌ فِي سُكْنَىٰ جَمِيعِ الدَّارِ بِأَنْ ظَهَرَ لِلْمَيِّتِ مَالٌ آخَرُ وَتَخْرُجُ الدَّارُ مِنْ النُّلُثِ، وَكَذَا لَهُ حَتَّى الْمُزَاحَمَةِ فِيمَا فِي آيْدِيهِمْ إِذَا خَرِبَت فِي يَدِهِ، وَالْبَيْعُ يَتَضَمَّنُ إِبْطَالَ ذَلِكَ فَمَنَعُوا عَنْهُ.

وَإِنْ كَانَ مَاتَ الْمُوصَىٰ لَهُ؛ عَادَ إِلَىٰ الْوَرَثَةِ؛ لِأَنَّ الْمُوصِيَ أَوْجَبَ الْحَقَّ لِلْمُوصَىٰ لَهُ لِيَسْتَوْفِيَ الْمَدَفِعَ عَلَىٰ حُكْمِ مِلْكِهِ، فَلَوْ انْتَقَلَ إِلَىٰ وَارِثِ الْمُوصَىٰ لَهُ اسْتَحَقَّهَا ابْتِدَاءً مِنْ مِلْكِ الْمُوصِي مِنْ غَيْرِ مَرْضَاتِهِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

وَلَوْ مَاتَ الْمُوصَىٰ لَهُ فِي حَالِ حَيَاةِ الْمُوصِي ؛ بَطَلَتِ الوَصِيَّة ؛ لِأَنَّ إِيجَابُهَا

قَوْلُهُ: (قَالَ: قَإِنْ كَانَ مَاتَ الْمُوضَى لَهُ ؛ عَادَ إِلَى الْوَرَثَةِ) ، أَيُ [٢٠٨/٨] : قالَ الفُدُورِيُّ ﴿ فَي هَمُخْتَصَرِهِ ٢٠٠١ ، أَيْ: إِنْ مَاتَ الْمُوصَى لَهُ بِعدَ مُوتِ الْمُوصِي ؛ عَادَ النُّوصَى بهِ \_ وهو خِدْمَةُ العبدِ وغلتُهُ وشُكنَى الدَّارِ ، وغَلَّنَها \_ إلى ورثةِ المُوصَى لهُ ؛ لأَنَّ المُوصِي أو جَبَ الحَقَّ للمُوصَى لهُ ؛ اللهُ وَمِي المُوصِي أو جَبَ الحَقَّ للمُوصَى لهُ ؛ لأَنَّ المُوصِي أو جَبَ الحَقَّ للمُوصَى لهُ ؛ لأَنَّ المُوصِي أو جَبَ الحَقَّ للمُوصِي ، فلو ليستوفِي المنافع من الخِدْقة ، والسُّكنَى ، والغَلَّة على حُكمِ مِلْكِ المُوصِي ، فلو انتقلتُ إلى ورثة المُوصَى لهُ ؛ استحقَّهَا الوارثُ ابتداءً مِنْ مِلْكِ المُوصِي بلا رضاهُ ، ولمَّ يُوصِ لوارثِ المُوصِي بلا رضاهُ ، فلا يجوزُ .

قُولُهُ: (وَلَوْ مَاتَ الْمُوصَىٰ لَهُ فِي حَالِ حَيَاةِ الْمُوصِي ؛ بَطَلَتِ الوَصِيَّة)، وهذا لَهْظُ القُدُورِيُّ عِلَىٰ في «مُخْتَصَرِهِ»(٢)،

وذلكَ لأنَّ إيجابَ الوَصِيَّةِ يكونُ بعدَ الموتِ؛ لأنَّهُ مُتعلِّقٌ بوجودِ الموتِ، فإذَا ماتَ المُوصَىٰ لهُ؛ لمْ يَصِحَّ الإيجابُ، كما لا يَصِحُّ إيجابُ البائعِ للمشتَرِي بعدَ موتِهِ.

<sup>(</sup>١) ينظر المختصر القُدُّررِيُّ [ (س/٢٤٤] .

<sup>(</sup>٢) ينظر: المصدر السابق.

نَعَلُّقَ بِالْمُوْتِ عَلَىٰ مَا بَيَّنَّاهُ من قبل .

وَلَوْ أَوْصَىٰ بِغَلَّةِ عَبْدِهِ أَوْ دَارِهِ، فَاسْتَخْدَمَهُ بِنَفْسِه، أَوْ سَكَنَهَا بِنَفْسِه، قَيلَ بَخُوزُ ذَلِكَ } لِأَنَّ قِيمَةَ الْمَنَافِعِ كَعَيْنِهَا فِي تَخْصِيلِ الْمَفْصُودِ، وَالْأَصَحُ أَنَّهُ لَا بَخُوزُ لِأَنَّ الْغَلَّةَ دَرَاهِمُ أَوْ دَنَانِيرُ وَقَدْ وَجَبَتْ الْوَصِيَّةُ بِهَا، وَهَذَا اسْتِيفَاءُ الْمَنَافِعِ بَعُوزُ لِأَنَّ الْغَلَّةِ دَرَاهِمُ أَوْ دَنَانِيرُ وَقَدْ وَجَبَتْ الْوَصِيَّةُ بِهَا، وَهَذَا اسْتِيفَاءُ الْمَنَافِعِ رَعْمَا مُنْعَايِرَانِ وَمُتَفَاوِتَانِ فِي حَقَّ الْوَرَقَةِ، فَإِنَّهُ لَوْ ظَهْرَ دَيْنٌ يُمْكِنُهُمْ أَدَاؤُهُ مِنْ رَعْمَا مُنْعَايِرَانِ وَمُتَفَاوِتَانِ فِي حَقَّ الْوَرَقَةِ، فَإِنَّهُ لَوْ ظَهْرَ دَيْنٌ يُمْكِنُهُمْ أَدَاؤُهُ مِنْ

قُوْلُةُ: (عَلَىٰ مَا بَيِّنَاهُ)، إشارةٌ إلىٰ ما ذَكَرَهُ في قَصْلِ اعتبارِ حالةِ الوَصِيَّةِ في العرقِ بينَ الإقرارِ لأجنيةِ، ثمَّ تَزوَّجَهَا ثمَّ ماتَ؛ حيثُ جازَ، وبينَ الوَصِيَّةِ والهِبَةِ للمَوْتِ بينَ الأقرارِ لأجنيةِ، ثمَّ تَزوَّجَهَا ثمَّ ماتَ؛ حيثُ جازَ، وبينَ الوَصِيَّةِ والهِبَةِ لها، اللهُ ذلكَ باطلٌ بقرلِهِ: (بِخِلافِ الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا إِيجَابٌ عِنْدَ الْمَوْتِ).

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً إِلَىٰ مَا ذَكَرَهُ فِي أُواثَلِ كَتَابِ الْوَصَايَا بِفُولِهِ: (لِأَنَّ أَوَانَ تُبُوتِ خُكْمِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ لِتَعَلَّقِهِ بِهِ، فَلَا بُعْنَبَرُ قَبْلَهُ).

قُولُهُ: (وَلَوْ أَوْصَىٰ بِغَلَّةِ عَبْدِهِ أَوْ دَارِهِ، فَاسْتَخْدَمَهُ بِنَفْسِهِ، أَوْ سَكَنَهَا بِنَفْسِهِ، بَلَ: بَجُوزُ [ذَلِكَ](١٠)، وهذِهِ المسألةُ مع ما بعدهَا إلىٰ قولِهِ: (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ لِآخَرَ بِثَمَرَةِ بُسْتَانِهِ)، ذُكِرتْ تفريعًا على مسألةِ «المُخْتَصَرِ».

قَالَ الإمامُ الأَسْبِيْجَابِيُّ ﴿ فَي الشَّرِحِ الطَّحَاوِيُّ ﴿ اللَّهُ الْوَاذَا أُوصَىٰ بِغَلَّةِ عَادِهِ لرَجُلٍ، فَأَرَادَ المُوصَىٰ لَهُ بِالغَنَّةِ أَنْ يَسْتَخَدِمَهُ بِنَفْسِهِ } لَمْ يَذَكُرُهَا [١/١٤٥٤] في ظاهر الروايةِ،

واختلفَ المشايخُ هُلِهُ فيهِ: قالَ بعضُهُمْ: لهُ أَنْ يَستخدِمَهُ بنفسِهِ، وقالَ سَصُهُمْ: لهُ أَنْ يَستخدِمَهُ بنفسِهِ، وقالَ سَصُهُمْ: ليسَ لهُ ذلكَ؛ لأنَّ المُوصِي أوصَىٰ لهُ بالعَلَّةِ لا بالخِدمَةِ (\*\*).

وقالَ الفقيةُ أبو اللَّيثِ ﴿ فَي كتابِ ﴿ مُكَتُ الوَصَايَا ﴾ : ﴿ فَلَوْ كَانَ أَوْصَىٰ لَهُ

 <sup>(</sup>۱) ما بين المعقوقتين: ريادة من: النه، والمه، والعالال، وهعه، وهراه.

 <sup>(</sup>١) ينظر: اشرح محتصر الطحاوي، للأسبيجابيُ [ق/٣١٧].

الْعَلَّةِ بِالإَسْيَرْدَادِ مِنْهُ بَعْدَ اسْتِعْلَالِهَا وَلَا يُمْكِنُهُمْ مِنْ الْمَنَافِعِ بَعْدَ اسْتِيغَائِهَا بِعَيْنِهَا ، وَلَيْسَ لِلْمُوصَىٰ لَهُ بِالْخِدْمَةِ وَالشَّكْنَىٰ أَنْ يُؤَاجِرَ الْعَبْدَ أَوِ الدَّارِ .

بِعَلَّةِ الدَّارِ، فأرادَ أَنْ يَسكُنَ هو يَنْفَسِمٍ، فإنْ هذا الفَصلَ لَمُ يُذَكّرَ عَلَّ أَصِحَابِنَا المُتقدَّمينَ ﷺ، واختلفَ فيهِ المتأخّرون:

ذُكِرَ عَنْ أَبِي بِكُرِ الْإِشْكَافِ أَنَّهُ قَالَ: لَهُ ذَلكَ.

وكانَ أبو بكر بنُ سعيدِ (١) يقولُ: ليسَ لهُ دلكَ.

أُمَّا مَنْ قَالَ: [لهُ](١) ذلكَ ؛ لأنَّ غيرَهُ يَسكُنُ لهُ ولا جُلِهِ ، فإدا سَكَنَ هو بنفسِهِ ؛ جازَ أيضًا .

وأمَّا مَنْ قالَ: لِمِسَ لَهُ ذَلَكَ؛ لأنَّ في ذلكَ ضررًا على المبتِ؛ لأنَّهُ لؤ آخَرُهُ وأَخَذَ العَلَّةَ، فلو ظَهَرَ [٣١٨/٨] على المَيَّتِ دَبْنٌ؛ يُقضَى الدَّيْنُ مِنْ تلكَ العَلَّةِ، ولؤ سَكَنَ هو بنفسِهِ؛ لا يُمكِنُ أنْ يُقضَى مِنَ الشَّكنَى».

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ لِلْمُوصَى لَهُ بِالْجِدْمَةِ وَالسُّكَنِّيٰ أَنْ يُؤَاجِرَ الْعَبْدِ أَوِ الدَّارِ).

<sup>(</sup>١) هو مُحدَّد بن سعيد من مُحدِّد بن عبد الله الْعَدِيد الْمَعْرُوف بالأعمش وقد نعدَّب ترجت

<sup>(</sup>٣) ما بين السعقوطتين ريادة من الانها والأمه ، والانالان والاع، والربا

 <sup>(</sup>٣) ينظر " قالتهديب في فقد الإمام الشاهعي، للنعوي (٨٥/٥) وقالمرير شرح الوحيرة لدراهمي (١١٠١٧)

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ بِالْوصِيَّة مَلكَ الْمُعْمَة فَيَمْلكُ تَعْلَيْكُهَا مَنْ مِنْ وَلَدَلُ النَّاوِئَة لِأَنَّهَا البَاحَةُ عَلَىٰ مِنْ وَلَئِل الْمُعْلِكِ وَلَنَا أَنَّ الْوَصِبَّة تَمْلِيكُ مِغْيْرِ بَدَلِ مُضَافِ الْنَ مَا بَعْدَ الْمَوْتَ لَلْهِ وَلَئِلْكُ بَغَيْرِ بَدَلِ مُضَافِ الْنَ مَا بَعْدَ الْمَوْتَ لَا بَعْلِيكُ وَلَيْنَا أَنَّ الْوَصِبَّة تَمُلِيكُ مِغَيْرِ بَدَلِ مُضَافِ الْنَ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ لَا بَعْلِكُ بَغَيْرِ بَدَلِ مُضَافِ الْنَ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ لَا بَعْلِكُ تَمْلِكُ تَمْلِيكُ بِغَيْرِ بَدَلِ فِي خَالَةِ الْحَيَاة فَيْ أَصْلِنًا ، وَلَا يَمْلِكُ الْمُسْتَعِيرُ الْإِجَارَة لِأَنَّهَا تَمْلِكُ بِغَيْرِ بَدَلِ فِي خَالَةِ الْحَيَاة فِي أَصْلِنَا ، وَلَا يَمْلِكُ الْمُسْتَعِيرُ الْإِجَارَة لِأَنَّهَا تَمْلِكُ بِغَيْرِ بَدَلِ ، كَدَا هَذَا

مِنُ لا يَملِكُ المُستعيرُ الْإِعَارَةَ عندي ؛ لأنَّ الْإِعَارَةَ في حُكم الإباحةِ لا في حُكم اللَّهِ عَلَانَ الْإِعَارَةَ لِيستُ بالازمةِ ، والوَصِيَّةُ بالمَنْفَعَةِ لارمةٌ كَالوصِيَّةِ بالعيرِ ،

ولنا: أنَّ المُوصَى لهُ تَملَّكَ العينَ بغيرِ عِوَضٍ، فلا يَملِكُ تَمليكُهَا مِنَ الغيرِ عِرْصِ كالمُستَعِيرِ، فإنَّهُ لا يَملِكُ الإجارةَ؛ لأنَّها تَملِيكُ بعِرَضٍ، فكذًا هذاه(١٠٠.

والدليلُ على أنَّ العَارِيَّةَ تَملِيكُ بغيرِ عِرَضِ: لأنَّها تَعقِدُ بلفطِ التَّملِيكِ؛ رَلِهِ لَوْ قَالَ: مَلَّكُتُكَ منفعةً هذِهِ الدارِ ؛ كانتُ عاريةً صحيحةً.

تعقيقًهُ: أنَّ التَّمليكَ إذا وَقَعَ بِعِوْضٍ ؛ كانَ لازمًا حتَّى لا يَنفَسِخَ إلَّا بعُلْدٍ ، والتَّمليكُ بِالْوَصِيَّةِ تَملِكُ بِغيرِ عِوْضٍ ، فكانَ عِز لازمٍ ، والتَّمليكُ بِالْوَصِيَّةِ تَملِكُ بغيرِ عِوْضٍ ، فكانَ عِز لارمٍ ، وكذلكَ العَارِيَّةُ أيضًا ليستُ بلازمةٍ ؛ لكوبها مُتعرَّيةٌ عنِ العِوَصِ ، فإدا كلنِ الوَصِيَّةُ غِيرَ لازمةٍ ؛ لا تَصِحُ إجارتُها ؛ لأنَّ الإجارةَ لكوبها لازمةَ أَقُوىٰ منَ الزمِيَّةِ ، فلا يُملَكُ الأَقْوَىٰ بالأَضْعَفِ ؛ لأنَّ الشيءَ لا يَتضمَّنُ ما هو فَوْقَهُ ،

وإنَّمَا [لمُ](١) يَصِحُ الرجوعُ بعد موتِ المُوصِي؛ لأنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ رجوعُهُ بعدَ موتِ المُوصِي؛ لأنَّهُ لا يُتَصَوَّرُ رجوعُهُ بعدَ موتِ، ولأنَّ المَنْفَعَةَ ليستُ بمالِ على أَصْلِنًا ، ولهذا قلنًا (١): إنَّ منافعَ المعصوبِ لِنَانَ المَالِيةَ لا تَسبِقُ الوجودَ ، ويعدَ الوجودِ لا تَسبِقُ الإحرارَ

<sup>()</sup> بنار اللبسوطة للشرغين [١٨٧/٢٧]٠

انا ما بين الممثوطئين: زيادة من: ٥٤٥ ، و٥م؛ و٥٤٥٠ و٥٩٩ ، و٥٤١.

١٢ وقع بالأصل" (قال) ، والعلبت من" إلياء والماء والما؟ ٥- والحاء والرا

وَنحْقِيقُهُ أَنَّ التَّمْلِيكَ بِبَدَلِ لَازِمٌ وَيِعْيْرِ مَدَلِ غَيْرُ لَارِمٍ، وَلَا يَمْلِكُ الْأَفْهِي الْأَضْعَبِ وَالْأَكْثَرُ بِالْأَفْلُ، وَالْوَصِيَّةُ تَتُرَّعٌ عَبْرُ لَارِمٍ إِلَّا أَنَّ الرُّجُوعُ الْلُسْنَى لَا لِعَيْرِهِ وَالْمُتَرَّعُ بَعْدَ الْمَوْتِ لَا يُمْكِنُهُ الرُّحُوعُ فَلِهَذَا القَطَعَ، أَمَّا هُو فِي رَضْهِ فَعَيْرُ لَارِمٍ، وَلِأَنَّ الْمَنْفَعَة لَيْسَتْ بِمَالِ عَلَى أَصْلِنَا وَفِي تَمْلِيكِهَا بِالْمَالِ إِخْدَانُ صِعَةِ الْمَالِيَةِ فِيهَا تَحْفِيقًا لِلْمُسَاوَاةِ فِي عَقْدِ النَّمَعَاوَضَةِ، وإسما نَشْبُتُ مَدِهِ الْوِلانُ مِعةَ الْمَنْفَاوَضَةِ حَتَى يَكُونَ مِعْ الْمُلْكِ الرَّقِيةِ، أَوْ لِمَنْ يَمْلِكُهَا بِعَقْدِ النَّمَعَاوَضَةِ حَتَى يَكُونَ لِمَنْ يَمْلِكُهَا بِعَقْدِ النَّمَعَاوَضَةِ حَتَى يَكُونَ مُمْ مَلَكُ لَكُونُ مِنْ الْمُعَاوَضَةِ حَتَى يَكُونَ مِنْ مَلْكُولُ الْمُعَاوَضَةِ حَتَى يَكُونَ لِمُنْ يَمْلِكُهَا بِعَقْدِ النَّمَعَاوَضَةٍ حَتَى يَكُونَ مُمْ مَلَكُمُ الْمُعْلَوضَةِ حَتَى يَكُونَ مَنْ يَعْلِكُهُ الْمُعْلَقِ وَقَةً بِغَيْرٍ عَوْصِ فُمْ مَلْكُولُ الْمَالِي الْمُؤْمِقِ وَالْمَالِي الْمُعْلَقِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُولِي الْمُعْلَقِ اللَّهُ الْمُؤْمِقُ وَلَوْلَوْلُ مِنْ اللَّهُ الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُومُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَاللَّهُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُولُومُ وَاللَّهُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَاللَّهُ الْمُؤْمِ وَالْمُؤْمُ وَاللَّهُ الْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُوالُومُ وَالْمُوالُومُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُؤْمُ وَالْمُعُولُ وَالْمُوالُومُ وَالْمُومُ وَالْمُوالُومُ وَالْمُوالِمُ وَالْمُومُ وَال

وَلَئِسَ لِلْمُوضَىٰ لَهُ أَنْ يُخْرِجَ الْعَبْدَ مِن الْكُوفَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُوصَى

كالصيد، والمنافعُ تتلافى كما وُجِدْتْ، فلا تَثِبَّ إماليةٍ في الماليةُ في الماليةِ المماليةِ وي الماليةِ في الماليةِ وي الماليةِ وي الماليةِ المُساواةِ في عَقْدِ المُعَاوَضَةِ، فلا تَثِبُ هذهِ الولايةُ، أعنِي: ولايةُ إحداثِ صعةِ الماليةِ في المسافعِ، إلَّا لمَنْ تَملَّكُ المنافعَ إلى ١٩١٨، ومراع تَبعًا في حِمدُنِ مِلْكِ الرَّفَةِ، الماليةِ في المسافعِ، إلَّا لمَنْ تَملَّكُ المنافعَ إلى ١٩١٨، ومراع تَبعًا في حِمدُنِ مِلْكِ الرَّفَةِ، أَوْ لمَنْ تَملَّكُ المنافعَ إلى ١٩١٨، ومراع تَبعُورُ للمُستاجِرِ أَنْ يُواحِدُ الْعَينَ، ويُملِكُ منفعتَهَا مِنْ غيرِهِ، إذا كانتِ العينُ مِما لا يحتلِف ماختلافِ المُستعمِلِ وحيثُ يكونُ مُمَلِّكًا للمنفعةِ بالصفةِ النِّي مَلَّكَهَا.

فَأَمَّا مِنْ تَمَلَّكُ المنافعَ بغيرِ عِوْضِ مقصودةً أصلًا ؛ لا في ضِمْنِ شيءِ آخر، طلمُ يُثُنَّتُ فيهَا معنَى الماليةِ بسبيلِ التبعِيَّةِ ، كما في الوَصِيَّةِ لا يحوزُ [له] اللهُ يُمَلِّكُهَا بعِوْصِ بالْإِجَارَةِ ؛ لأنَّهُ يكونُ مُمَلِّكًا أكثرَ مما يَمْلِكُهُ معنَى ، فافهمَ .

قَوْلُهُ: (ولبُس للْمُوصى لهُ أَنْ يُخْرِجَ الْعَبُد مِنَ الْكُوفَة ، إِلَّا أَنْ بِكُونَ الْمُوصَى

<sup>(</sup>١) ما مين المعقوفتين ريادة من النه، وقامه، وقاباته، وقعة

لَهُ وَالْمُلُهُ فِي غَيْرِ الْكُوفَةِ ، فَيُخْرِحُ إِلَىٰ أَهْلِهُ لِلْحَدْمَةِ هَالِكَ ، إِذَا كَانَ بِحُرْحُ مِن اللّٰ ، لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ إِنَّمَا تَنْفُدُ عَلَىٰ مَا يُعْرَفُ مِنْ مَفْصُودِ الْمُوصِي ، فإذا كَانُوا مِ مَصْرِهِ فَمَغْصُودُهُ أَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْ جِلْعَتِهِ فِيهِ بِلُونِ أَنْ يَلُومَهُ مَشَقَّةُ السَّعَرِ ، وَإِذَا كَارَاهِي عَيْرِهِ فَمَغْصُودُهُ أَنْ يَحْمِلَ الْعَبْدَ إِلَىٰ أَهْلِهِ لِيَحُدُنَهُمْ .

وَلَوْ أَوْضَىٰ بِمَلَّةِ عَنْدِهِ أَوْ بِعِلْةِ دَارِهِ يَحُورُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ الْمُثَمَّعَةِ فَأَخَدَ

ذَ رَامَكُ فِي غَبْرِ الْكُوفَةِ، فَيَخْرَحُ إِلَىٰ أَهْلَهُ لَلْحَدْمَة هَمَالِك، إِدَا كَانَ بَخْرُخُ مِنَ اللَّك).

يعني. إذا أوضى رَحُلٌ مِنْ أهلِ الكوفة بحدمة عنده لرّبد مثلًا ، فليس لرّباء لأسْرَحُ العبد من الكوفة إلى موضع آحرَ ليستخدمه فيه ، إلّا أن يكون السُّوضى لهُ وأفله في عبرِ الكوفة ، فحيشة يكون له أن يُخْرِحُه ، لأنَّ تعبد الوَصِيّم على حسب ما يُعْرَف مِنْ مقصودِ السُّوصِي ، فإذا كان السُّوضى لهُ وأهلهُ في مِصْرِ السُّوصِي ، فإذا كان السُّوضى لهُ وأهلهُ في مِصْرِ السُّوصِي ، فإذا كان السُّوضى لهُ وأهلهُ في مِصْرِ السُّوصِي ، فإذا كان السُّوضِي اللَّوصِي السَّرِ السُّومِي ، فإذا كان السُّومِي النَّ يُلْوِقهُ مَسْقَةُ السَّمِرِ ،

وإذا كالوافي غير مصر الشُوطِي، فمقصودُهُ أَنَّ يَخْطِلُ العَدَ إِلَىٰ أَهُلِهُ لِيحَدَّهُ عَدَّمْ، وهذا هو المعلومُ () بدلالة الحال، فلؤ أنَّهُ شَرَطَ أَنَّ يَخْدِمَهُ عَدْ أَهْلِهِ بالإنصاحِ كَانَ للمُوصَى لَهُ أَنْ يُخْرِخُهُ إِلَى أَهْلِهِ، فَكَدَا إِذَا عُلِمَ عَدْ أَهْلِهِ بالدلالةِ ؛ لأنَّ النَّاتَ بالدلالةِ كَالنَّابَ صَرِيحًا،

قَوْلُهُ: (كَانُوا فِي مَصْرِهِ) ، أَيُّ كَانَ المُوضَىٰ لَهُ وَأَهَّلُهُ مِي مَصْرِ المُوصِي. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ مَصْرِه) ، الضميرُ راحعُ إلى السُّوصِي أيصًا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَوْضَىٰ بِمِلَّة عنده أَوْ بِعَلَة داره بِحُورٌ أَيْصًا) ، [أَيْ] [11 كما تحورُ

الا ونع بالأصل المعلومة. والبيث من الانهاء والمهاء والافاء والعهاء والرة

<sup>(</sup>۱) ما بين المعلونتين بريادة من (ادراء) و (۱۹ (۱۹ و ۱۹۹۱) و (۱۹ (۱۹ و ۱۹۹۱))

خُكُم الْمُنْعَعَة في حوار الْوصِيَّة به ، كَيْفُ وَالَّهُ عَيْنُ حَقِيعَةً لأَنَّةُ دَرَاهُمُّ أَوْ دَنَاسُرُ مَكَانُ بَالْحُوارُ أَوْلِينَ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنُّ لَهُ مَالُ عَيْرٌهُ كَانَ لَهُ ثُلَّتُ عَلَّهُ تَلُكَ السَّهَ لأَنَّ عَيْنُ مَالِ يَخْتَمَلُ الْفَشْمَة بِالْأَجْرِاءِ.

قَلَوْ أَرَادَ الْمُوصِي لَهُ قَسْمَةَ الدَّارِ مَيْسَةً وَمِيْنَ الْوَرَثَةَ ، لَيَكُونَ هُوَ الْدِي سَسَعَلَ تُلْتَهَا ، لَمْ يَكُنُ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ قَالَةً يَقُولُ: الْشُوضَىٰ لَهُ

الوَصِيَّةُ محدمةِ العبدِ وسُكْنَى الدارِ ، تجورُ (١٠) الوصِيَّةُ معدَّة العدد وعلَّةِ الدار ، ودلك لأنَّ الغَلَّة بدلُ المَنْفَقةِ ، فلَمَّا جازَ الوصِيَّةُ بالمشعةِ حارت الوصيَّةُ مدلها أبعاً فإذا أوْضَى بِغَلَّةِ العبدِ مَنَةً ، ولمْ يكنُ لهُ مالٌ غيرُهُ يُسْتعلُ العددُ سنةً ، ثُمْ يُقْسمُ اللاقا ، لأنَّ العَلَّةُ تحتملُ العسمة ، لأنها عينٌ : إمّا دراهمُ أوْ دماميرُ ، وليسَ اللاقا ، لأنَّ الخِدْمَةُ لا يُشكِنُ جَمْعُهَا ؛ لأنها تخدُثُ وفناً معدَ وفْتِ ، ولا تحتمعُ كالحدمة ؛ لأنَّ الخِدْمَةُ لا يُشكِنُ جَمْعُهَا ؛ لأنها تخدُثُ وفناً معدَ وفْتِ ، ولا تحتمعُ للوَرَنة يوميْن ، والسُّوضَى لهُ يُومًا .

فَأَمَّا العَلَّةُ: فَيُمْكِنُ جَمْعُهَا (١٥٤٠١١٨) وقِسْمَتُهَا بِالأَجِرَاءِ، فَكَانَ للمُوضَى لَهُ ثُلُّتُ عَلَّةٍ تَلِكَ السَّنَةِ.

قَوْلُهُ. (مكان بالحوار أوْلَىٰ)، أيْ: كانَ الْإِيضَاءُ بالعلَّة أَفَرِبَ إلى الحوار من الْإِيضاءِ بالجِدْمَةِ؛ لأنَّ الجِدْمَة منعمةٌ مخصةٌ، ليستُ فيهَا شائبةُ العَيْبِيَّةِ، ولهذا أَمْ يخُرُ دلك على قوْلِ ابنِ أبي لَيْلَىٰ إِيهِ اللهِ على فإذا حازَ الْإِيضَاءُ بِالجِدْمَةِ حَارَ الْإِيضَاءُ بِالعَدَّة بالطربِقِ الأَوْلَىٰ؛ لأَنَّها عبارةٌ عنْ مالِ عينٍ، وهيَ الدراهمُ أو الدماميرُ

قَوْلُهُ، (فلق أراد الْمُوصَىٰ لَهُ قَسَمَة الدَّارِ مَنِهُ وَمَيْنِ الوَرَثَةِ ، لَبِكُونَ هُوَ الذي بَشْتَغَلُّ ثُلُتُهَا ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذلك) .

 <sup>( )</sup> وقع بالأصل الرسمورة والنشب من الناه، والهه، والله، والعه، وقراه.

رَبِّ الْوَارِثِ وَلِلشَّرِيكَ ذَلِكَ ، فكا لِكَ لَلْمُوصَىٰ لَهُ ، إِلَّا أَنَا بَعُولُ: الْمُطَالَمُهُ الْوَارِثِ وَلِلشَّرِيكَ ذَلِكَ ، فكا لَكُوصَىٰ لَهُ فَمَا ثَلَاهِمِهِ الْمُسْمَةُ إِذَّ هُو اللهِ اللهُ اللهُ

ولؤ الرصى لذ بخذمة عناده، والاحر برفيد، وأبو بحرّج من النّك، الرقة لصاحب الخذمة، الأنّة أوجب الخذمة، الأنّة أوجب المُخذمة، الأنّة أوجب المُخذمة، الأنّة أوجب المُخذمة منظّة مَعْلُومًا عطّفًا منه الأحدما على الاخر فتُغتر هذه الْحالة المالة الأخروب المُخرفة مناه الحالة المالة الأغراد،

يعي: إذا أراد الشُوصَىٰ لهُ بِعَلَّهُ الدار قسمة الدار؛ حتَّىٰ يستَعِلَّ ثُلثَ الدارِ يَبِهِ لِينَ لهُ ذَلكَ، إلَّا فِي روايةٍ عَنْ أَبِي يوسفَ ﴿ إِنَّهِ، دَكُرهُ شَمَّى الأَنْمَةِ الرُّخِينُ اللهُ فِي الشَّرِحِ الكَافِي ا (١٠).

زَجُهُ ذَلَكَ: أَنَّ المُوصَىٰ لَهُ بِمِرِلَةِ الشريكِ فِيما يِجَبُّ تَنْفَيدُ الوَصِيَّةِ فِيهِ ، فكما الشريكِ أَنْ يُطَالِبُ (\*\* صاحبَهُ بالقسمةِ ، ليكونَ هو اللّذِي يستَمِلُ بنفسِهِ ، كانَ الشرعَىٰ لَهُ ذَلِكَ ،

ونحنُّ نقولُ: القسمةُ تَنْيَنِي على حَلَّ السُّوصِين لهُ ؛ لأنَّهُ لِيسَ لهُ أَنْ يُطالِبَ '''
السهة فيما ليسَ لهُ فيه حتَّى ، ولا حتَّ للسُّوصَيٰ لهُ في عيرِ الدار ، وإنَّما حقّهُ في المَلَّةِ
عمها، وكانَّ حقَّهُ في قِسمةِ العَلَّةِ ، لا في قِسمةِ الدارِ ؛ لأنَّهُ لا حتَّ لهُ في عيرِ الدارِ .

قَوْلُهُ. (ولَوْ أَوْصَىٰ لَهُ بِحُدْمَةُ عَبْدَهُ، ولا خَرَ مَرَفَتُهُ، وهُو بِخَرْجُ مِنَ النُّلُثُ؛ الرَّنَةُ لِصَاحِبِ الرَّقِيةِ، والْحَدْمَةُ عَلَيْهَا لِصَاحِبِ الْحَدْمَةِ).

يتر فالسوطة لسرحنيّ (١٨٢/٢٧)

<sup>&</sup>quot; والع بالأصل البطلب»، والبعيث من الله والعا، والفائه، والعاله، والالا

نُمَّ لَمَّا صَحَّتُ الْوَصِيَّةُ لِصَاحِبِ الْخِلْمَةِ ، فَلَوْ لَمْ يُوصِ فِي الرَّفَتَةِ مِيرانَّ لِلْوَرَثَةِ مَعَ كُوْلِ الْخِلْمَةِ لِلْمُوصَىٰ لَهُ ، فَكَذَا إِذَا أَوْصَىٰ بِالرَّقَتِةِ لِإِنْسَانِ آخَرَ ، إِذْ الْوَصِيَّةُ أُخْتُ الْمِيرَاثِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمِلْكَ يَثَبُتُ فِيهِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ .

ولها نظائر: .....

ووقع في سخة اللهداية : (وَالْخِدْمَةُ عَلَيْهَا) ، أَيْ: على رقبة العبد ، ووقع في سخة اللهداية : (وَالْخِدْمَةُ عَلَيْهَا) ، أَيْ: على رقبة العبد ، ووقع في نُسخ اشرح الكافي ا: الوالجِدْمَةُ كَلَّهَا الله و وَلَكَ لأَنَّ المُوصِيّ أُوجِبُ لكلَّ واحد مِن النَّوصَى لهما شيئًا معلومًا ، وخصَّ كُلَّ واحد منهُمَا بشيء ، لأحدهما الجِدْنَةُ ، وللاَخْرِ الرَّقَيَّةُ ، فيكونُ لكلَّ واحد منهُمَا ما أوصَى له ؛ لأنَّهُ ميرَ وَصِيْنَهُمَا . فيعَطُعُ الرَّقَةُ ، فيكونُ لكلَّ واحد منهُمَا ما أوصَى له ؛ لأنَّهُ ميرَ وَصِيْنَهُمَا فِعَدُ فَعَطُعُ المُحْدَى الوصِيْنَيْنِ على الأَخْرَى بقولِهِ : أوصيْتُ لهذا بحدمتِه ولهد برقيتِه ؛ لا تتُحَقَّقُ المشاركة ، فتُعْتَبرُ هيهِ الحالة .

أُعني: ما إذا أَوْضَىٰ بحدمة ورقبة بحالة الانفراد، وهي ما إذا أَوْضَىٰ بخدمة دونَ رقبة ، بأنْ أَوْضَىٰ بخدمة العبد لإسان، ولم يُوصِ برقبته ، تكونُ الجَنْنَةُ للمُوصَىٰ له ، والرقبة للوَرَنَة ، فكدلك إذا أَوْضَىٰ برقبته لإنسان آخَرَ ؛ تكونُ الرَّفَةُ للمُوصَىٰ له ، والرقبة للوَرَنَة ، فكدلك إذا أَوْضَىٰ برقبته لإنسان آخَرَ ؛ تكونُ الرَّفَةُ للمُوصَىٰ له بالرَّقَة حاصَة ؛ لأنَّ الوَصِيَّة أُحْتُ الميراث مِنْ حبثُ إنَّ هي كُلُّ واحد منهما يَنْبُتُ المِلْكُ بعدَ الموتِ.

قَوْلُهُ: (وَلَهَا مَطَائرٌ)، أَيْ: وَلَهَذَهُ الْمَسَأَلَةِ مَطَائِرٌ، وَهُو مَا إِذَا أَوْضَىٰ سُغَةً لَزَجُلٍ، وَمَا فِي بَطِيهَا لآخَرَ، وَهِي تَخَرُّجُ مِنَ الثَلْثِ، أَوْ أَوْضَىٰ لرَجُلٍ إِمْ ١٠٥٠٠ لِرَجُلٍ، وَمَا فِيهَا مِنَ النَّمْرِ لَعُلَانِ، بِخَاتَمٍ، وَلاَ خَرَ بِفَصَّهِ، أَوْ قَالَ: هَذِهِ القَوْضَرَّةُ ('' لَفُلانِ، وَمَا فِيهَا مِنَ النَّمْرِ لَعُلانِ وَكَانَ كَمَا أَوْضَىٰ، سُواءٌ كَانَ الكلامُ مَتَصَلًا أَوْ مَعْطُوعًا عَلَدُ أَنِي بُوسِفَ فِي اللّهِ وَلَى عَلَيْهِ اللّهِ وَلَا مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ اللّهِ وَلَا فَي خِذْمَةِ العَدِ كَذَلَكَ.

 <sup>( )</sup> وقع بالأصل (فيمطف) والنشت من (دره) و(فا) ، و(فع)

 <sup>(1)</sup> التوضيَّةُ وعامًا للنَّهُ مسوح من قَسب حكدًا عزَّفها العؤلف فيما مصي مِن كتاب العصب

وأمّا في الجارية والخاتم: تكونُ الحاريةُ والخاتمُ للدي أوْصى، والولدُ بين لم من لهُ بالجاريةِ وبين المُوصَى لهُ بالولدِ مصميْنِ، وكذلكَ الفَضُ والفَوْصرَةُ ، إختلافُ دُكِرَ في أكثرِ فشروحِ الزياداتِ، ولم يدكرُهُ الله فخرُ الإسلامِ في الشرحِ يعابِه، ولا في فاصولِه، ولأن أنا يوسف لم يَثَثَ خلافَهُ في طاهرِ الروايةِ ، يعابِه، ولا في فاصولِه، والإملاءِ، كذا ذكرُ الكُرْجِيُّ فَي فَاللهُ في فَاحْدَ مَا لَا عَلَى الكُرْجِيُّ فَي فَاحْدَ في فَاحْدَ المُخْتَصَرِهِ، ولا أَنْ الزياداتِ (").

وَجُهُ قُولِ أَبِي يُوسِفَى عِلَيْهِ: أَنَّ مَرَادَهُ بِالإِيجَابِ الأُولُ: إِيحَابُ الأَمَةِ وَخُدَهَا بِي وَلَهُ اللَّمُوصَىٰ لَهُ بِالأَمَةِ ؛ بِدليلِ الإِيجَابِ الثاني ، وإنْ كَانَ الكلامُ مُفْصُولًا ؛ فَي خَلَةُ الحَيَاةِ للشُّوصَىٰ عليهِ ، فَكَانَ الكلامُ المُعَسِلُ وَيَ يُوبِيَّةٍ لا تُوجِبُ شَيْنًا في حَالَةِ الحَيَاةِ للشُّوصَىٰ عليهِ ، فَكَانَ الكلامُ المُعَسِلُ . فَلَا يَوْمِينَةٍ بِالرَّقَبَةِ وَالْخِدْمَةِ ، فَإِنَّ ثَمَّةً المُعَلِّ مُواهً ، فَإِنَّ ثَمَّةً المُعْسِلُ مُواهً ، فَإِنَّ ثَمَّةً المُعْسِلُ مُواهً ،

وحُجَّةُ قُولِ محمَّدٍ رَهِيْهِ: أَنَّ اسمَ الخَاتَم بِتناولُ الحَلْقَةَ والفَصَّ جميعًا ، واسمُّ حارية بِسَاولُهَا وما في بَطْبِهَا ، واسمُ القَوْصَرُّ قِ كَذَلَكَ .

وبِنْ اصْلنا: [أنَّ] العامَّ يُوجِبُ الحُكْمَ كالخاصُّ (1)، فقدِ اجتمعَ إِذَنْ في عش وصَبَّتانِ، فيكونُ بينهُمَا، ولا يكونُ إيجابُ الوَصِيَّةِ للثاني رجوعًا عنِ الرَّبِ، كما لوُ أَوْصَىٰ بِالخَاتَمِ للثاني؛ لا يكونُ ذلكَ رحوعًا عنِ الأوَّلِ، بلُ يكونُ عَلَى بيهُمَا، فكذا هذا، بخلافِ الجِدْمَةِ معَ الرَّقَيَةِ، بأنَّ أَوْصَىٰ بِرَقَةِ العمدِ عَلَى بيهُمَا، فكذا هذا، بخلافِ الجِدْمَةِ معَ الرَّقَيَةِ، بأنَّ أَوْصَىٰ بِرَقَةِ العمدِ

وقع بالأصل: فيذكره- والمثبت من ١٠٠٠ ، وقمه ، وقفالاه وقعه ، وقوه.

١٠ وقع بالأصل فكدا في قالريادات، ٥ والمثبت من ١٩٥٠ و١٩١٥

والع بالأصل الكونها والمثبث من الانا) وقما، والفائا، واعا، والراء
 بابي المعلومتين ريادة من النا، وقمة، وقفائا، وقعا، وقراء

٤ وقع بالأصل العلن المعاصلة، والمثبت من الديء وقع أ، وقعا ١٤٠ وقع ١ ، وقوا

لإسان، وبحدمتِه لآخر؛ بكونُ دلك كما أوْصى، ولا بكونُ الحدْمة مُشْه به بيسهُمَا؛ لأنَّ اسمَ الرَّقَية لا يتباولُ الجِدْمة ، ولكنُ إنّما بستحدمُهُ المُوصى له بالامه الأنّ المَنفَعة تحدُنُ على مِنْكِه ، ولا حقّ للعير فيه ، فإذا أوْصى بالحدْمة لعيه لا لنّ المَنفَعة تحدُنُ على مِنْكِه ، ولا حقّ للعير فيه ، فإذا أوْصى بالحدْمة لعيه ولا يَتغَى للمُوصَى لهُ إلرَّقَتِهِ حتَّ في الجِدْمة ، فكانَ المُوصى لهُ أخصُ بالحدْمة ، بحلاف ما إذا كانَ الكلامُ موصولًا ؛ لآنة بمنزلة دليل التخصيص والاستشاه ، ودلك بالله مُعَيَّر ، فيصحُ بشَرْطِ الوصل ، فكانَ الحَلقة لصاحب الحاتم والفضَ لصاحه ،

وأورّدَ الفقيةُ أبو الليثِ ﴿ إِللهِ سؤالاً وحواباً في كتاب «مُكث الوصايا» (اللهُ فيلَ: الَّذِي أَوْضَىٰ لَهُ بِالحَاتَمِ فقدُ أَوْضَىٰ لَهُ بِالفَصِّ أَيْضًا ؛ لأنَّ الفصَّ من الحانم، فَلِمَ لا يكونُّ الفَصَّ بينهُمَا تصفيْنِ ؟ !

قِيلَ لهُ: لأنَّ صاحبَ الفَصَّ وصيَّتُهُ بِالمَصَّ مقصودٌ إلى ١٣٦٠ ما إليه، ووصبُّ الآخرِ على وَخْهِ التَّتِعِ، فصارَ حينئذِ وصيةً صاحبِ الفصَّ أَفْوى ؛ لأنَّهُ مقصودٌ إليه، فوجَتَ أنْ يكونَ هو أَوْلَىٰ ؛ لأنَّ في الوَصَالِا يُغْتَبُرُ الأَقُوىٰ فالأَقُوىٰ ؛ ولهذا كان العَتْ النَّوَعَالِا أَنْ المَوْقَعُ في العرصِ أَقْوَىٰ مِنْ سائِرِ الوَصالِاً .

وقال الفقية أبو الليث على بيانِ قولِ محمّدٍ . الله عنه لا يحملُ الإستشاء يكونُ الناسعُ بهما الإستشاء يكونُ الناسعُ للذي أوْضَى ، وكلُّ شيءِ يحتملُ الاستشاء يكونُ الناسعُ بهما نصفيْنِ ، والحِدْمَةُ لا تحتملُ الاستشاء ولأنه لؤ قال: أوصيْتُ مهذا العد لفلاب الأخدمة و كانت النوصيَّةُ جائزة ، والاشتشاءُ ماطلًا ، وهي الحانم والحاربة حر الاستشاء ولأنه لؤ قال: أوصيْتُ بهذه الحاربة إلّا ما هي بطبها ، أو مهذا الحامم إلا فضهُ ؛ جار الاشتشاءُ .

فإدا كان الأصلُ هذا وإذا أوْصين بالعبد لرحْل، فلوّ أراد اسْتَجَاء الحدَّم، لا

ومر ما إذا أَوْضَىٰ بِأَمَةِ لِرَجُلِ وَبِمَا فَي بَطْنَهَا لِآحَرَ وَهِيَ تَنْخُرُجُ مِنْ النَّلُثِ، أَوْ وَال هَذِهِ الْقَوْصَرَةُ لِفُلَانٍ وَمَا فِيهَا مِنْ لِرَجُلٍ بِخَاتَمٍ وَلِآخَرَ بِفَصَّهِ، أَوْ قَالَ هَذِهِ الْقَوْصَرَةُ لِفُلَانٍ وَمَا فِيهَا مِنْ يَمْ كَانَ كَمَا أَوْصَى، وَلَا شَيْءَ لِصَاحِبِ الظَّرُفِ فِي الْمَظُّرُوفِ فِي هَذِهِ يَنْمَا لَوْصَى، وَلَا شَيْءَ لِصَاحِبِ الظَّرُفِ فِي الْمَظُّرُوفِ فِي هَذِهِ لَيْمَا يَلُو اللّهِ عَلَيْهِ اللّهَ عَلَى اللّهَ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهِ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُولُولُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّه

عادة البيان ال

حررً، وإنَّما يَمْلِكُ الخِدْمَةَ مَنْ يَمْلِكُ رَقِبَتُهُ، فلَمَّا أَوْضَى بِالخِدْمَةِ لآخَرَ لَمْ يُوجَدْ والجِدْنَةِ إلَّا وصيَّةٌ واحدةٌ، فوَجَبّ أَنْ تكونَ الخِدْمَةُ كَنُّهَا لصاحبِ الخِدْمَةِ.

وَأَمَّا الجارِيةُ: لَمَّا أَوْصَىٰ بِهَا لَرَجُلٍ، فَلَوِ اسْتَثْنَىٰ مَا فِي بَطِيهَا جَازَ الْإِسْتِثْنَاءُ،
فَلَّ لَمْ بِسَتَثْنِ صَارَ كَأَنَّهُ أَوْصَىٰ [له] (١) بالجارية وبما في بطيها، فلمَّا أَوْصَىٰ بِما
بِ عَلْيهَا للآخَرِ؛ فقد اجتمع فيما في البطن وصِيَّنانِ، فوجَبَ أَنْ يكونَ (١/١٥٥٥)
بِهُمَا مَضْفَيْنِ، وكذلكَ الحَاتُمُ لُو اسْتَثْنَى الفَصَّ كَانَ جَائزًا، فلمَّا لَمْ يَسْتَثْنِ صَارَ 
وَيُنَا أَوْصَىٰ لَهُ بِالخَاتَمِ والفَصِّ، فلَمَّا أَوْصَىٰ بِالغَصِّ لآخَرَ فقدِ اجتمع في الفَصَّ
رَمِنَادِ، فيصِيرُ الفَصَّ بينهُمَا نصْفَيْنِ ٥٠

قَوْلُهُ: (أَوْضَىٰ بِأَمَّةِ لِرَجُّلِ وَبِمَا فِي بَطِّبِهَا لِآخَرَ).

قَالَ الإَمَامُ الأَسْيِجَابِيُّ ﴿ فِي ﴿ شَرِحِ الطَّحَاوِيُ ﴾ : ﴿ أَوْضَىٰ بِالجَارِيةِ لإنسانِ يَدُ فِي بَطُبِهَا لَآخَرَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِلَّا إِدَا وَلَذَتْ لَأَكْثَرُ مِنْ سَتَةِ أَشَهُرٍ بَعَدَ موتِ النُومِي، أَوْ لَسَنَةِ أَشَهُرٍ، فَحَيِنَتْذِ لا تَجُوزُ الوَصِيَّةُ فِي الولدِ، وكلاهُمَا يكونُ النُومَىٰ لهُ بِالجَارِيَةِ ( ) .

تُؤلُّهُ: (إِذَا فَصَلَ أَحدُ الْإِيجَائِينَ عَنِ الْآخَرِ).

١٢ ما بين المعقوفتين؛ زيادة من: ٥٤ ان وهم ٢٠ و٥ ١١٥ و وع؟ ، و قر ٥٠

ا عر اشرح محتصر الطحاري، للأسيحابي [ق/٢١٢]

وَعَلَىٰ قَوْلِ مُحَمَّدِ الْأَمَةُ لِلْمُوصَىٰ لَهُ بِهَا وَالْوَلَدُ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ، وَكَذَا فِي أَخْوَاتِهَا. لِأَبِي يُوسُفَ أَنَّ بِإِيجَابِهِ فِي الْكَلَامِ الثَّانِي تَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ مِنْ الْكَلَامِ الثَّانِي تَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ مِنْ الْكَلَاهِ الْأَوَّلِ إِيجَابُ الْأَمَةِ لِلْمُوصَىٰ لَهُ بِهَا دُونَ الْوَلَدِ، وَهَذَا الْبَيَانُ مِنْهُ صَحِيحٌ وَإِنَّ كَانَ مَفْصُولًا لِأَنَّ الْوَصِي فَكَانَ الْبَيَانُ كَانَ مَفْصُولًا لِأَنَّ الْوَصِي فَكَانَ الْبَيَانُ الْمَهُومُ لَى مُواءً كَمَا فِي وَصِيَّةٍ الرَّقِبَةِ وَالْخِذْمَةِ.

الْمَفْصُولُ فِيهِ وَالْمَوْصُولُ سُوَاءً كَمَا فِي وَصِيَّةٍ الرَّقِبَةِ وَالْخِذْمَةِ.

لمحمد أنَّ اسْمَ الْخَاتَمِ يَتَنَاوَلُ الْحَلْقَةَ وَالْفَصَّ، وَكَذَلِكَ اسْمُ الْجَارِيَةِ يَتَنَاوَلُهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، وَاسْمُ الْفَوْصَرَةِ كَذَلِكَ، وَمِنْ أَصْلِنَا أَنَّ الْعَامَّ الَّذِي مُوجِئُ ثَبُوتُ الْحُكْمِ عَلَىٰ سَبِيلِ الْإِحَاطَةِ بِمَنْزِلَةِ الْخَاصِّ فَقَدْ اجْتَمَعَ فِي الْفَصُّ وَصِبْنَانِ وَكُلُّ مِنْهُمَا وَصِبَّةً بِإِيجَابٍ عَلَىٰ حِدَةٍ فَيُجْعَلُ الْفَصُّ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، وَلَا يَكُونُ إِيجَابُ الْوَصِيَّةِ فِيهِ لِلثَّانِي رُجُوعًا عَنْ الْأَوَّلِ، كَمَا إِذَا أَوْصَى لِلثَّانِي بِالْحَاتَمِ، وَلا يَكُونُ إِيجَابُ الْوَصِيَّةِ فِيهِ لِلثَّانِي رُجُوعًا عَنْ الْأَوَّلِ، كَمَا إِذَا أَوْصَى لِلثَّانِي بِالْحَاتَمِ،

والمرادُ مِنَ الفصلِ: أَنْ يكونَّ الْإِيجَابِانِ<sup>(١)</sup> بدفعتَيْنِ، وبهِ صَرَّحَ الفقيهُ أبو الليثِ ﷺ في كتابِ «تُكَتِ الوَصَايَا» -

قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي أَخَوَاتِهَا)، أيْ: أخواتِ مسألةِ الوَصِيَّةِ بالأَمَةِ لرَجُلٍ، وبما في بطنِهَا لآخَرَ.

وأرادَ بأخواتِهَا: مسألةَ الخَاتَمِ معَ الفَصَّ، ومسألةَ القَوْصَرَّةِ معَ التَّمْرِ، ومسألةَ القَوْصَرَّةِ معَ البُّنَاءِ، ومسألةَ السيفِ والحِلْيةِ، والبُّنَانُ الشاةِ معَ البُّناءِ، ومسألةَ السيفِ والحِلْيةِ، والبُّنَانُ والثَّمَرُ مثلُ ذلكَ، وكلُّ شيء يُشْبِهُ هذا ممّا يكونُ الاسمُ في الوَصِيَّةِ تامًّا، فالوَصِيَّةُ الثانيةُ بمنزلةِ الإسْتِثْنَاءِ. كذا قالَ الكَرْخِيُّ هَالَةِ في الاسمُ في الوَصِيَّةِ تامًّا، فالوَصِيَّةُ الثانيةُ بمنزلةِ الإسْتِثْنَاءِ. كذا قالَ الكَرْخِيُّ هَا في الاسمُ في الوَصِيَّةِ الثانيةُ بمنزلةِ الإسْتِثْنَاءِ. كذا قالَ الكَرْخِيُّ هَا في الاسمُ في الوَصِيَّةِ تامًّا، فالوَصِيَّةُ الثانيةُ العبدِ معَ الحِدْمَةِ في الأخواتِ، وقدْ مَرَّ بِيانُ ذلكَ.

<sup>(</sup>١) وقع بالأصل الإيجابي، والمثن س. الله وامه، وافاعه، واعه، واراء.

بِجِلَافِ الْخِذْمَةِ مَعَ الرَّقَبَةِ لِأَنَّ السَمَ الرَّقَبَةِ لَا يَتَنَاوَلُ الْخِذْمَةَ وَإِنَّمَا يَسْتَخْدِمُهُ لَمُوصَىٰ لَهُ بِحُكْمٍ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ حَصَلَتْ عَلَىٰ مِلْكِهِ ، فَإِدَا أَوْجَبَ الْخِدْمَةَ لِعَيْرِهِ لَا لَمُوصَىٰ لَهُ فِيهِ حَقِّ ، بِخِلَافِ مَا إذَا كَانَ الْكَلَامُ مَوْصُولًا لِأَنَّ ذَلِكَ دَلِيلُ لَنَّهُ لِللَّهُ وَعِيدٍ وَالْإِسْتِثْنَاءِ ، فَتَبَيِّنَ أَنَّهُ أَوْجَبَ لِصَاحِبِ الْخَاتَمِ الْخَلْقَةَ خَاصَةً دُونَ لَكُمْ مَنْ أَلَهُ الْحَلْقَةَ خَاصَةً دُونَ لَكُمْ مَنْ الْخَلْقَةَ خَاصَةً دُونَ لَكُمْ مَنْ الْخَلْقَةِ خَاصَةً دُونَ لَهُ لَمْ مَنْ الْحَلْقَةِ فَالْحَلْقَةِ خَاصَةً لَهُ وَلَا لَهُ عَلَيْ اللَّهُ الْحَلْقَةِ فَا لَهُ الْحَلْقَةَ فَا لَهُ اللَّهُ الْحَلْقَةِ فَا لَهُ اللَّهِ اللَّهُ الْحَلْقَةَ فَا لَهُ اللَّهُ اللَّهُ الْحَلْقَةِ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ

رَمَنْ أَوْضَىٰ لِآخَرَ بِثَمَرَةِ بُسْتَانِهِ، ثُمَّ مَاتَ وَفِيهِ ثَمَرَةٌ؛ فَلَهُ هَذِهِ الثَّمْرَةُ
 رحدها، وَإِنْ قَالَ لَهُ: ثَمَرَةُ بُسْتَانِي أَبَداً؛ فَلَهُ هَذِهِ الثَّمْرَةُ، وَثَمَرَتُهُ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ
 عاش، وَإِنْ أَوْضَىٰ لَهُ بِغَلَةِ بُسْتَانِهِ؛ فَلَهُ الْغَلَّةُ الْقَائِمَةُ، وَغَلَّتُهُ فِيمَا يَسْنَقْبِلُ

قُولُكُ: (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى لِآخَرَ بِنَمَرَةِ بُشْتَانِهِ، ثُمَّ مَاتَ وَفِيهِ ثَمَرَةٌ ؛ فَلَهُ هَلِهِ سَنَرَةُ وَخُدَهَا، وَإِنْ قَالَ لَهُ: ثَمَرَةُ بُسْتَابِي أَبَدًا ؛ فَلَهُ هَلِهِ النَّمَرةُ ، وَشَمَرَتُهُ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ ما عَاشَ، وَإِنْ أَوْصَىٰ لَهُ بِغَلَّةِ بُسْتَانِهِ ؛ فَلَهُ الْعَلَّةُ الْقَائِمَةُ ، وَغَلَّتُهُ فِيمَا يَسْتَقْبِلُ ) ، أي: دَنْ في اللجامع الصغيرِ ) (١٠) .

والفرقُ بينَ الغَلَّةِ والثَّمَرَةِ: في أنَّ العَلَّةَ تتناوَلُ الموجودَ والحادث جميعًا، مواءً ذَكَرَ لفُظَ الأبدِ أوْ لمْ يَذْكُرْ، والنَّمَرَةُ تتناوَلُ الموجودَ لا الحادث، إلَّا إذا ذَكَرَ الْمَدَّةُ وَعَيْقَةٌ للموجودِ والحادثِ الْعَلَّةِ حقيقةٌ للموجودِ والحادثِ حميعًا؛ لأنَّ النَّلَةَ اللهُ لِمَا يَدِرُّ وقتًا دونَ وَقْتٍ .

يُقالُ: عَلَّهُ الدارِ، وغَلَّهُ الحانوتِ، ويُرَادُ بِهِ ذلكَ، فعندَ الإطلاقِ ينصرفُ الني الموحودِ والحادثِ جميعًا القائمِ وَقْتَ الموتِ، والنَّمَرَةُ عندَ الإطلاقِ يتناوَلُ الموحود، ولا يتناولُ غيرَهُ إلاّ بدليلِ، فإذا قالَ: أبدًا، أوْ ما عاشَ (٢) عَلِمُنَا اللهُ أرادَ

١٠١ بنظر ١٥ لجامع الصغير ومع شرحه النافع الكير؟ [ص/٥٢٧]

<sup>(</sup>٢) وقع بالأصل " أو ماش، والعثبت من " الله، وقعه، وقفاله، والعالم، والعالم،

و لَعْرَفُ أَنَّ النَّمْ اسْمُ لِلْمَوْجُودِ ١/٢٠١١ عُرْفًا فَلَا يَتَنَاوَلُ الْمَعْنُومَ اللَّهُ لِللَّهُ لَا يَتَأَبَّدُ إِلَّا يِتَنَاوُلِ الْمَعْنُومِ لِللَّهِ رَائِدَةِ مِنْلُ التَّنْصِيصِ عَلَى الْأَبْدِ لِأَنَّهُ لَا يَتَأَبَّدُ إِلَّا يِتَنَاوُلِ الْمَعْنُومِ وَالْمَعْدُومُ مَذْكُورٌ وَإِنْ لَمْ بَكُنْ شَيْنًا ، أَمَّ الْغَلَّةُ فَتَنْتَظِمُ الْمَوْجُودَ وَمَا يَكُونُ مِعْرَضِ وَالْمَعْدُومُ مَذْكُورٌ وَإِنْ لَمْ بَكُنْ شَيْنًا ، أَمَّ الْغَلَّةُ فَتَنْتَظِمُ الْمَوْجُودَ وَمَا يَكُونُ مِعْرَضِ الْوُحُودِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى عُرْمًا ، يُقَالُ فَلَانٌ يَأْكُلُ مِنْ غَلَّةٍ بُسْتَانِهِ وَمِنْ غَلَّةٍ أَرْصِهِ وَدَارِهِ ، فَإِذَا أُطْلِقَتْ بَتَنَاوَلُهُمَا عُرْمًا عَيْنَ مَوْقُوفٍ عَلَى ذَلَالَةٍ أُخْرَى ، أَمَّا الثَّمَرَةُ إِنْ اللَّهُ عُرْدًا عَيْرًا مَوْقُوفٍ عَلَى ذَلَالَةٍ أُخْرَى ، أَمَّا الثَّمَرَةُ إِنْ اللَّهُ الْمَوْجُودُ فَلِهَذَا يَفْتَعِرُ الاِنْصِرَافُ إِلَى دَلِيلٍ زَائِدٍ . إِذَا أُطْلِقَتْ لَا يُرَادُ بِهَا إِلَّا الْمَوْجُودُ فَلِهَذَا يَفْتَعَرُ الاِنْصِرَافُ إِلَى دَلِيلٍ زَائِدٍ .

رِمِ الْمُوجِودَ والحادثَ جميعًا، فينصرفُ إليهِمًا.

قَالَ الفقيةُ أبو للبث على: «وإذا أوْضَى بِنَمَرَةِ بستانِهِ ، وفي البُشْتَانِ فَمَرَةٌ وَقُتُ السوتِ ؛ فإنّما لهُ الثَّمَرَةُ السوجودةُ خصَّةً ، وليسَ هذا كانغَلَّةِ إدا أوْضَى مِغَنَّةِ بستانِهِ وفي البُشْتَانِ ثَمَرَةٌ ، فلهُ العَلَّةُ الموجودةُ وما يَحْدُثُ ؛ لأنَّ الغَلَّةَ اسمٌ عامٌّ والنُّمَرَةِ وعلى غيرِهَا ، فمتَى خرَجَ الكلامُ مَحْرَحَ العموم انصرقَتْ إلى الموجودِ وما يَحْدُثُ .

وَأَمَّا إِذَا سَمَّى النَّمَرَةَ: فإنَّ النَّمَرَةَ اسمٌ خاصٌ، فانصرفَتِ الوَصِيَّةُ إلى انشَّرِ الخاصُ، وهو النَّمَرُ الموجودُ، فإنَّ لمّ يكنُ في البُسْتَانِ ثَمَرَةُ وَقُتَ الموتِ ؛ وودَّ في البُسْتَانِ ثَمَرَةُ وَقُتَ الموتِ ؛ وودَّ في الفياسِ لا شيءَله، وفي الاستحسانِ [٣،٤٤٥]؛ لهُ ثَمَرَةُ [البُسْنَانِ في] ' 'المُسْتَأْنَفِ أبدًا ا.

[اللَّمَا أَنْ وَجُهُ القِياسِ: فإنَّ '' الثَّمَرَ لَمَّا كانَ اسمًا خاصًّا لا يقعُ على المُسْتَانَفِ إلَّا أنْ يُسمَّى ،

والمَّا وَجُهُ الاستحسانِ: لوْ لمْ يدخلْ فيه ثَمَرَةُ النِّسْتَانِ بَطَلَ كلامُ المُوصِي. ولزْ دخَلَ فيه صحَّ كلامُهُ، والكلامُ إدا احتملَ الصحةِ والفسادَ حُمِلَ على الصحةِ.

<sup>(1) .</sup> ما بين المعقوقتين، ريادة من (40) و8م)، وقاتاً، وقع 12 وقر 14

<sup>(</sup>٣) - وقع بالأصل. فإنه - والبعثيث ص - فانه، وهمه، وهفاه، وهقه، وهره.

وَمَنَ أَوْضَىٰ لَرجُّل بَصُوف عَمِهِ أَبِدًا، أَوْ بِأَوْلادِها، أَوْ بِلِيها، ثُمْ مات ؛ مَا فِي بُطُونِها مِنْ الْوَلْدِ، ومَا فِي ضُرُّوعِها مِنَ اللَّينِ، وَمَا عَلَىٰ ظُهُورِها مِن للهُّوفِ يَوْمَ يَمُوتُ الْمُوصِي سَوَاءُ قال: أَبْدًا أَوْ لَمْ يَقُلُ؛ لِأَنَّهُ إِيجَابٌ عِنْدَ الْمَوْتِ فَيُعْتَبُرُ قِيَامُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَوْمَئِذِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ.

كُمَا قَالُوا فَيَمَنَّ أَوْضَىٰ لُولَٰدِ فَلَانِ ، وليسَ لَهُ ولَدُّ: جَازَتِ الْوَصِيَّةُ لُولَٰدِ ولَٰدِهِ ، يَكذَلَكَ هَاهُنَا .

قَوْلَةُ: (قَالَ: وَمَنْ أَوْضَىٰ لِرَجُلِ بِصُوفِ غَنَمِهِ أَبَدًا، أَوْ بِأَوْلَادِهَا، أَوْ بِلَبَنِهَا، إِنْهَ مَاتَ ] (١) ؛ فَلَهُ مَا فِي بُطُونِهَا مِنَ الْوَلَدِ (١٧٥٣٢١/٨)، وَمَا فِي ضُرُوعِهَا مِنَ اللَّبَنِ، وَمَا عَلَىٰ ظُهُورِهَا مِنَ الصُّوفِ يَوْمَ يَمُوتُ الْمُوصِي سَوَاءٌ قَالَ: أَبَدًا أَوْ لَمْ يَقُلُ)، إِنْ: قَالَ فِي اللَّجَامِعِ الصَّغِيرِ ٤ (٢).

والفرقُ بينَ هذهِ المسألةِ \_ حيثُ لا يتناوَلُ الحادث وإنْ ذَكَرَ الأبدَ \_ وبينَ ما عندُم [مِن الوَصِيَّةِ] (") بِتَمَرَةِ البُّنْقَانِ إذا ذَكَرَ الأبدَ يقعُ على الحادثِ أيضًا، وكذا الرَّصِيُّةُ بِالعُلَّةِ يقعُ على الحادثِ أيضًا ذكرَ الأبدَ أوْ لمْ يذُكْرَ \_: هو أنَّ القياسَ يأتِي نظلِكَ المعدومِ مِنْ هذه الأشياء؛ لأنَّ المعدومُ لا يقبُلُ التمليكَ، والحادثُ منها يُولدُ مِنْ أصل مملوكِ للوارثِ، فيكونُ لهُ، إلَّا أنَّ استحقاقَ العَلَّةِ المعدومةِ والثَّمَرةِ المعدومةِ والثَّمَرةِ المعدومةِ جازَ شرعًا بعَقْدِ مِنَ العقودِ، كَالْإِجَارَةِ والمُعاملةِ، فجازَ استحقاقُها المؤمِّةِ أيضًا؛ لأنَّ بابَ الوَصِيَّةِ أَوْسَعُ مِنْ غَيْرِهَا.

فَأَمَّا الصُّوفُ المعدومُ والولدُ واللَّيْنُ المعدومانِ: لا يُصِحُّ استحقاقُهَا [أصلاً](١)

<sup>(</sup>١) - ما بين المعطوفتين، ريادة من" (١٠٥)، وقمه، وقفاه، وقع، وقره،

١٠) ينظر- اللجامع الصعير /مع شرحه النافع الكبيرة [ص/٢٧].

<sup>🕫).</sup> ما بين المعطوفتين: ريادة من - الله ، ولامه ، والعالالة ، والغاه ، والراء ،

١٠٠ ما بين المعقوفتين ريادة من: ١٥٠٥ و ١٩٦٥ و ١٤٦٥ و ١٩٦١ و ١٥٠

وَالْفَرْقُ أَنَّ الْفِيَاسَ يَأْبَىٰ تَمْلِيكَ الْمَعْدُومِ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْمِلْكَ، إلَّا أَنَّ فِي الشَّمَرَةِ وَالْعَلَّةِ الْمَعْدُومَةِ جَاءَ الشَّرْعُ بِوُرُودِ الْعَفْدِ عَلَيْهَا كَالْمُعَامَلَةِ وَالْإِجَارَةِ، فَاقْتَضَىٰ ذَلِكَ جُوَازَهُ فِي الْوَصِيَّةِ بِالطَّرِيقِ الْأَوْلَىٰ لِأَنَّ بَابَهَا أَوْسَعُ.

بِعَقْدِ ما ، فلمْ يصحَّ استحقاقُهَا بِعَفْدِ الْوَصِيَّةِ أَيضًا .

فَأَمَّا الموجودُ مِنْ هَذِهِ الأشياءِ: يجوزُ استحقاقُهَا بِعَقْدِ البيعِ تبعًا، وبِعَقْدِ الخُلْع مَقْصُودًا، فجازَ بِعَقْدِ الْإِيصَاءِ أَيضًا.

وقالَ الفقيةُ أبو الليثِ هِ فَي كتابِ «نُكَتِ الوَصَايَا»: «ولوَ أَوْصَى بصوفِ غَنَمِهِ جازتِ الوَصِيَّةُ إذا كانَ على ظَهْرِهَا صُوفٌ وَقْتَ موتِ المُوصِي ؛ لأَنَّهُ يَجْرِي فَيه الميراثُ ، فكذلكَ تحوزُ فيه الرَصِيَّةُ ، ولوْ أَوْصَى بالصُّوفِ الَّذِي يحْدُثُ بعد موتِهِ فإنَّهُ لا يجوزُ ، وليسَ الصُّوفُ واللَّبَنُ بمنزلةِ الثَّمَرَةِ "

قَالَ: ﴿قَالَ: وَهَذَا وَالْغَلَّةُ فِي الْقِياسِ سُواءً ، وَلَكُنُّ أُسْتَخْسِنُ وَأَدَّعُ الْقِياسَ فِيهِ ا

نُمَّ قَالَ الفقيةُ أبو الليثِ ﷺ: ١ولمْ يُبَيِّنُ جوابَ القياسِ كيفَ هو ؟ فاحتملَ أنَّ في القياسِ: الغَلَّةُ والصُّوفُ سواءٌ، أنَّ الوَصِيَّةَ لا تجوزُ فيما يحُدُّثُ بعدَ الموتِ، واحتملَ أنَّ في القياسِ: تجوزُّ الوَصِيَّةُ فيهِمَا جميعًا.

فَأَمَّا وَجُهُ القياسِ: أَنَّ الوَصِيَّةَ لا تجوزُ فيما يَخْدُثُ بعدَ الموتِ في هلِهِ الأشياءِ كلِّهَا؛ لأنَّهُ لَمَّا ماتَ صارَ مِلْكُهُ لورثتِهِ، ففدْ حَدَثَ الغَلَّةُ والصَّوفُ على مِلْكِ الوَرَثَةِ، فصارَتِ الوَصِيَّةُ في مِلْكِ غيرهِ، والوَصِيَّةُ في مِلْكِ غيرِهِ باطلٌ.

وأمَّا القياسُ الَّذِي نقولُ: يجوزُ في ذلكَ كلَّهَ؛ لأنَّ الوَرَثَةَ قَدْ ملكُوا ذلكَ بالمالِ مشغولًا بحقُ الوَصِيَّةِ، فلوْ أنَّهُ جَعَلَ رقبةَ البُسْتَانِ أوْ رقبةَ الغَنَمِ للمُوصَىٰ لهُ جازَ ذلكَ بحرَجَ مِنَ الثلثِ، كذلكَ إذا أوْصَىٰ بما تولَّدَ منهُ جازَ ذلكَ .

وأمَّا في الاستحسانِ يُقالُ: إذا أوْصَى بِالغَلَّةِ أوِ الثَّمَرَةِ جازَتِ الوَصِيَّةُ فيما يخدُّثُ

سطية البيان ﴿﴾

مِدُ مُوتِهِ، وَلَا يَجُوزُ فَي (١٠٤٩/٣) إِمَامُونِ الصَّوفِ وَالنَّبُنِ وَالوَلَدِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرْجُودًا وَقُتَ المُوتِ؛ لَأَنَّ الوَصِيَّةَ بِالنَّمَرَةِ وَالغَلَّةِ لَهُ ١٠ نظيرٌ مِنَ العقودِ في الحياةِ،

إوامًّا اللَّبَنُ والصَّوفُ: فلا نظيرَ لها مِنَ العفودِ في الحياةِ (''') ، أَلَا ترَىٰ أَنَّ المُعامِلةَ تجوزُ في الصَّوفِ واللَّبَنِ المُعامِلةَ تجوزُ في الصَّوفِ واللَّبَنِ رَالُولِدِ، ولا تجوزُ في الصَّوفِ واللَّبَنِ رَالُولِدِ، فكذلكَ الوَصِيَّةُ » .

والحاصلُ هنا؛ ما قالهُ الإمامُ الأسْبِيْجَابِيُّ فِي السَّرِ الطَّحَادِيُّ اللهُ فقالَ: الوَصِيَّةُ تَقَعُ على الرّجودِ، ولا تَقَعُ على الحادثِ، سواءٌ ذكرَ السُّوصِي لفظ الأبدِه، أوْ لَمْ يَذْكُرْ. السرجودِ، ولا تقعُ على الحادثِ، سواءٌ ذكرَ السُّوصِي لفظ الأبدِه، أوْ لَمْ يَذْكُرْ، وفي وَجُودُ يقعُ على الموجودِ والحادثِ جميعًا، ذكرَ الأبدَ»، أوْ لَمْ يَذْكُرْ، وفي زَجْودُ إنْ ذكرَ الأبدَ»، أوْ لَمْ يَذْكُرْ، وفي زَجْودُ إنْ ذكرَ الأبدَ»، أوْ لَمْ يَذْكُرُ الأبدَه في المُنتَخدثِ الأبدَه على المحادثِ والموجودِ جميعًا، وإنْ لمْ يَذْكُرُ الأبدَه بِنْ كَانَ النَّمَرُ موجودًا يُقْتَصَرُ على ذلكَ الموجودِ، وإنْ لَمْ يكنْ موجودًا يقَعُ على المُنتَخدثِ، وإنْ لَمْ يكنْ موجودًا يقَعُ على المُنتَخدثِ، وإنْ لَمْ يكنْ موجودًا يقَعُ على المُنتَخدثِ، وإنْ لَمْ يكنْ موجودًا يقَعُ

أمَّا الوجهُ الأوَّلُ: فهو أنْ يُوصِيَ لهُ بما في بطْنِ دابِتِهِ ، أَوْ بما في بطْنِ جاربِتِهِ ، أَرْبِما في ضَرْعِ غَنَمِهِ ، أَوْ بَقَرَتِهِ ، أَوْ بما على ظَهْرِ غَنَمِهِ مِنَ الصَّوفِ ، فهذا كلَّهُ يقعُ على الموجودِ ، إنْ كانَ وَقْتَ الموتِ موجودًا جازَتِ الوَصِيَّةُ ، وإنْ كانَ وَقْتَ البوتِ معدومًا بطلَتِ الوَصِيَّةُ ، ولا تقعُ على الحادثِ .

وَأَمَّا الوَجهُ الَّذِي يَقِعُ عَلَىٰ الحادثِ والمُوجودِ جَمَيْعًا ذَكَرَ ۗ ﴿الأَبْدَ ۗ أَوْ لَمْ بُنُكُرْ: فَهُو كَمَا إِذَا [ارْضَىٰ](\*) بِغَلَّةِ بَسْتَانِهِ ، أَوْ بِغَلَّةِ أَرْضِهِ ، أَوْ بِغَلَّةِ أَسْجَارِهِ ، أَوْ

<sup>(</sup>١). وقع بالأصيل: فله؛ والعثبت من: لانهاء والجاء والقائلة، والحاء وقواه :

ما بين المعقوفتين؛ زيادة من: الناء .

<sup>(</sup>٢) - ما بين المعقوقتين" وَيادة من: النَّاء والماء والعالماء والغَّاء والله.

أَمَّا الْوَلَدُ الْمَعْدُومُ وَأَخْتَاهُ فَلَا يَجُوزُ إِيرَادُ الْعَقْدِ عَلَيْهَا أَصْلًا، وَلَا تُسْتَخَفُّ بِعَقْدِ مَا، فَكَذَلِكَ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصِيَّةِ، بِخِلَافِ الْمَوْجُودِ مِنْهَا لِأَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِخْفَاقُهَا بِعَقْدِ الْبَيْعِ تَبْعًا وَبِعَقْدِ الْخُلْعِ مَقْصُودًا، فَكَذَا بِالْوَصِيَّةِ، والله تعالى أعلم،

يِغَلَّةِ عَبْدِهِ، أَوْ بَسُكُنى دارِهِ، أَوْ بَخَدَمَةِ عَبْدِهِ، فَهَذَا كُلَّهُ يَقَعُ عَلَى الحادثِ والموجودِ جميعًا، ويقعُ ذلكَ على الأبدِ، وتكونُ الغَلَّةُ والخِلْمَةُ والسُّكُنَى للمُوصَى لهُ ما دامَ حَبًّا، فإذا ماتَ المُوصَى لهُ لا يكونُ مَوْرُونًا عنهُ، وتَبْطُلُ وصيتُهُ، ويعودُ ذلكَ إلى ورثةِ المُوصِي، ويُغْتَبرُ هاهُنَا حروجُ البُسْتَانِ، وخروجُ الدارِ والعبدِ مِنَ الثلثِ، فإنْ كانَ يخرجُ مِنَ الثلثِ كانَ لهُ غَلَّتُهُ وخِدْمتُهُ وسُكُناهُ، وإنْ كانَ لا يخرُجُ فِقَدْرِ ما يخرُجُ يكونُ لهُ غَلَّتُهُ وخِدْمتُهُ وشكناهُ، وإنْ كانَ لا يخرُجُ فِقَدْرِ ما يخرُجُ يكونُ لهُ غَلَّتُهُ وخِدْمتُهُ وشكناهُ.

وأمَّا الوجهُ الثالثُ: فهو ما إذا أوْصَىٰ بِغَمَرَةِ بستانِهِ، أَوْ بِثَمَرَةِ أَرْضِهِ، يُنْظَرُ: إِنْ ذَكَرَ لفظَ «الأبدِ» وقَعَ على الحادثِ والموجودِ جميعًا، وإِنْ لَمْ يَذْكُرِ «الأبدُ» فإنْ كانَ هناكَ ثَمَرَةٌ موجودةٌ فإنّهُ يقتصرُ علىٰ تلكَ الثَّمَرَةِ الموجودةِ، وإِنْ لَمْ يكنْ هناكَ ثَمَرَةٌ موجودةٌ فالقياسُ أَنْ تَبْطُلَ كما ذَكَرْنا في الصَّوفِ واللَّبَنِ والولدِ.

قَوْلُهُ: (وَأُخْتَاهُ)، أَيْ: أُخْتَا الولدِ المعدومِ، وهما الصُّوفُ المَعْدومُ، واللَّبَنُّ المعدومُ.

## واللهُ تعالَىٰ أعلمُ بالصوابِ.

<sup>(</sup>١) ينظرا الشرح محتصر الطحاوي، للأشبيجابِي [ق/٣١٧].

### بَابُ وصِيَّةِ الذِّمِيْ

قَالَ: وَإِذَا صَمَعَ يُهُودِيُّ أَوْ نَصْرَانِيُّ بِيعَةُ أَوْ كَنِيسَةٌ فِي صِحْتِهِ ثُمَّ مَاتَ فَهُو سِزاتٌ؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْوَقْفِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً، وَالْوَقْفُ عِنْدَهُ يُورَثُ وَلَا يَلْرَمُ وَكُذَا هَذَا. وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَلِأَنَّ هَذِهِ مَعْصِيَةٌ فَلَا تَصِحُّ عِنْدَهُمَا.

ويج عايه البيال .

J40- T.

بَابُ

## وَصِيَّةِ الدِّيِّي

دَكَرَ وصيةَ الدَّمِّيِّ بعدَ وصيَّةِ المسلمِ؛ لأنَّ الكفارَ مُلْحَقُونَ بالمسلمينَ في أحكامِ المعاملاتِ بطريقِ التبعِيَّةِ،

قَوْلُهُ: (قَالَ. وَإِذَا صَعَ يَهُودِيُّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ بِيعَةً أَوْ كَنِيسَةٌ فِي صِحَّتِهِ ثُمَّ مَاتَ لِهُو مِيزَاكٌ)، أَيْ: قالَ في «اللجامع الصغيرِ»(١).

وهذا قولُهُمْ جميعًا، ولكنَّ على الاختلافِ في المذهبَيْنِ، أمَّا عندَ أبي حَنِيفَةَ في فلأنَّ مُسلمًا لوُ وقَفَ أرضًا في حياتِهِ ثُمَّ ماتَ صارَ ميراثًا، فكذلكَ هذا؛ لأنَّ الرفف ليسَ بلازم حالة الحياةِ، بخلافِ ما إذا كانَ مُضافًا إلى ما بعدَ الموتِ(١)، ولا بُجْعَلُ هذا كما إذا جَعَلَ دارَهُ مسجدًا وسَلَّمَهُ إلى المُتولِّي؛ حيثُ لا يكونُ براتً؛ لأنَّ المَسْجِدَ قد خرَجَ مِنْ منافعِ الآدَمِيُّينَ وصارَ مُحَرَّرًا للهِ تعالَى.

وَأَمَّا البِيعَةُ: فَلَمْ تَخُرُجْ مِنْ مَنَافِعِهِمْ ؛ لأنَّهُ يَسْكُنُ فَيهَا أَسَاقِفَتُهُمْ ، ويُذْفَلُ فيهَا مِنَاهُمْ ، فصارَ ذلك كالوقفِ مِنَ المسلمينَ .

١٠). ينظر: «الجامع الصعير /مع شرحه النافع الكبيرة [ص/٢٧].

الذي يتول. إدا مثّ عقد أو تَمْتُ داري على كذا. كذا جاء في حاشية: ٢م٠.

ولو أوْضَىٰ بِذَلِكَ لِقَوْم مُسَمَّئِنَ ؛ فَهُوَ مِنَ الثَّلُثِ مَعْنَاهُ إِذَا أَوْصَى أَنْ تُبْنَىٰ دَارُهُ بِيعَةً أَوْ كَنِيسَةً فَهُوَ جَائِزٌ مِنُ الثَّلُثِ ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ فِيهَا مَعْنَى الإسْتِخْلافِ دَارُهُ بِيعَةً أَوْ كَنِيسَةً فَهُوَ جَائِزٌ مِنُ الثَّلُثِ ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ فِيهَا مَعْنَى الإسْتِخْلافِ وَالنَّهُ دَلِكَ فَأَمْكَنَ تَصْحِيحُهُ عَلَى اعْتِبَارِ الْمَعْنَيْيْنِ.

قال، وإِنْ أَوْصَىٰ بِدَارِهِ كَبِيسَةَ لِقُومٍ غَيْرٍ مُسَمَّيْنَ؛ جَازَتِ الْوَصِيَّةُ عِنْدَ أَبِي حنعة، وقال أبو يوسف ومحمد: الْوصِيَّةُ بِاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ مَعْصِيَةٌ حَقِيقَةٌ وَإِنْ كَانَ في مُعْتَقَدِهِمْ قُرْبَةٌ، وَالْوَصِيَّةُ بِالْمَعْصِيَةِ بَاطِلَةٌ لِمَا فِي تَنْفِيذِهَا مِنْ تَقْرِيرِ الْمَعْصِيَةِ.

وأمَّا عندهُمَا: فإنَّمَا يُورَثُ؛ لأنَّ الْإِيصَاءَ بما [لا](١) يكونُ قُرْبةً مِنَ المسلمينَ لا يصحُ عندهُمَا؛ لأنَّهُ معصيةً، فهذا أَوْلَى.

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَمَنْ أَوْضَى بِذَلَكَ لَقَوْمٍ مُسَمَّيْنَ: فَهُوَ مِنَ الثَّلُثِ)، أَيْ: قالَ في اللجامعِ الصغيرِ»('''

يعني: إدا أَوْضَىٰ بِأَنْ تُنِنَىٰ دارُهُ بِيعَةَ أَوْ كنيسةً ، فهو جائزٌ مِنَ الثلثِ ؛ ودلكَ لأنَّ الوَصِيَّةَ لقومٍ بأعيانهِمُ تمليكٌ ، والدَّمِّيُّ يَمُلِكُ ذلكَ ، كما لؤ أَوْصَىٰ بغيرِ البِيعَةِ والكَيبسَةِ ، وإدا صارَ مِلْكًا لهمُ يصنعونَ بهِ ما شاءُوا .

قَوْلُهُ: (عَلَى اعْتِبَارِ الْمَعْمَيْيَنِ)، أَيْ: مَعْنَى الاستخلافِ ومَعْنَى التَمَلُّكِ قَوْلُهُ: (قَالَ: وَإِنْ أَوْضَىٰ بِدَارِهِ كَنِيسَةً لِقَوْمٍ غَيْرٍ مُسَمَّيْنَ؛ جَازَتِ الْوَصِيَّةُ عِنْدَ أَبِى حَنِيفَةً، وَقَالًا: الْوَصِيَّةُ بَاطِلَةً).

اعلمُ: أنَّ الدَّمِّيِّ إِدَا أَوْضَىٰ بِبِنَاءِ [بِيعَةِ أَوْ] (٣) كنيسةٍ ، أَوْ بِيتِ نَارٍ ، فَإِنْ كَانَتْ لقومٍ بأعيانهِمْ ؛ صحَّتِ بالاتفاقِ ، وقدْ مَرَّ بِيانُهُ آنعًا ، وإِنْ كَانَتْ لقومٍ بغيرِ أعيانِهِمْ

ما سي المعقوفتين ريادة من قارئا، وقماً، وقاماً، وقاعاً، وقراءً.

<sup>(</sup>٢) ينظر ' «الجامع الصعير امع شرحه النافع الكبير» [ص/٢٨].

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوفتين، ريادة من: فأناء ولامة، والذلاف والغاف ولاراء.

وله أَنَّ هَذِهِ قُرْبَةٌ فِي مُعْتَقَدِهِمْ وَنَحْنُ أُمِرْنَا بِأَنْ نَتْرُكَهُمْ وَمَا يَدِينُونَ فَتَجُورُ يَا، عَلَىٰ اعْتِقَادِهِمْ ؛ أَلَا يُرَىٰ أَنَّهُ لَوْ أَوْصَىٰ بِمَا هُوَ قُرْبَةٌ حَقِيقَةٌ مَعْصِيَةٌ [١٠١٠ه] فِي مُعْتَقَدِهِمْ لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ اعْتِبَارًا لِاعْتِقَادِهِمْ فَكَذَا عَكْسُهُ.

ثُمُّ الْفَرْقُ لِأَبِي حَنِيفَةَ بَيْنَ بِنَاءِ الْبِيعَةِ وَالْكَنِيسَةِ وَبَيْنَ الْوَصِيَّةِ بِهِ أَنَّ الْبِنَاءَ مَّسُهُ لَيْسَ بِسَبَبٍ لِزَوَالِ مِلْكِ الْبَانِي (١).

حازَتْ عندَ أبي حَنِيفَةً ١١٤ خلافًا لهمًا.

لَهُمَا: أنَّ هذِهِ وصيَّةٌ بالمعصيةِ، فلا يحوزُ تصحيحُهَا؛ لأنَّ في تصحيحِهَا غريرُ المعصيةِ، وإنَّهَا حرامٌ،

ولأبي حَنِيقَة هِ الله أُمِرْنا بِتَرْكِهِمْ وما يَدِينونَ ، كما في الخَمْرِ والجِنْزِيرِ ، حِبُ يجوزُ بَيْعُهُمْ فيمَا بينهُمْ ؛ لأنَّهُمْ يَدِينونَ إِمَاهُمْ بَوازَ ذَلَكَ ، وهمْ يَدِينونَ إِمَاهُمْ بَعِرْزُ ذَلَكَ بناءً على اعتقادهِمْ ، أَلَا ترَى أَنَّ لئي الله على اعتقادهِمْ ، أَلَا ترَى أَنَّ لئي الله عَلَى اعتقادهِمْ ، ومعصيةُ عندهُمْ باه على اعتقادِهِمْ ، كَالْإِيصَاء بِالحَجِّ ، والَّذِي ] (٢) هو قُرْبةٌ عندهُمْ ، ومعصيةُ عندنا : بني أَنْ يجوزَ أَيضًا بناءً على اعتقادِهِمْ ، كما في بيعِ الخَمْرِ والجِنْزِيرِ فيمَا بينهُمْ ؛ لأنَّ دلكَ جائزٌ في أحكامِهِمْ ، فكذلكَ هذا .

ثُمَّ الفرقُ لأبي حَنِيمَةً ﷺ بينَ بناءِ البِيعَةِ والكَنِيسَةِ \_ فإنَّ الذَّمِّيُّ إذا بَنَى ذلكَ ثُمَّ مَاتَ بُورَثُ ، وبينَ الْإِيضَاءِ ببناءِ ذلكَ ، فإنَّهُ إذا مَاتَ لا يُورَثُ \_: هو أنَّ البناءَ يَسَ (١/٥٥٥، وه) بسببِ لزوالِ المِلْكِ ، وإنَّمَا يزولُ المِلْكُ بالبناءِ إذا كانَ مُحَرَّرًا فلهِ تعالَىٰ كما في المَسْجِدِ ، والكَنِيسَةُ ليستْ محرَّرةً فلهِ تعالَىٰ .

<sup>(</sup>١) يالأصل: «الثاني»،

 <sup>(</sup>۱) ما بين المعقوفتين: ريادة من: (۱) و (۱۲۱۶) و (۱۹۳۹) و (۱۹۳۱)

وإِنَّمَا يَرُولُ مِلْكُهُ مِنْلُ يُصِيرِ مُحرَّرًا حَالِصًا لِلّهِ تَعَالَىٰ كَمَا فِي مَسَاجِدِ الْمُسْلِمِينَ، والْكِيِسَةُ لَمْ نَصَرْ مُحرَّرةً للّهِ تَعَالَىٰ حَفِيغَةٌ فَتَنْفَى مِلْكَا لِلِبَايِي فَتُورَثُ عَدْ ، وَلِأَنَّهُمْ يَشُول فِيهَا الْحُحُراب وَيَسْكُنُونها هَلَمْ يَشَحَرُّرُ لِتَعَلَّقِ حَقَّ الْمِبَادِيهِ، وَعِي عَدْ الصُورَة بُورِثُ الْمُسْجِدُ أَيْصًا لِعدم تحرُّرِهِ ، بِجلَافِ الْوَصِيَّةِ لأَنهُ وَضِع لَا أَنهُ الْمُنْعَ ثُنُوتُ مُقْتَصاهُ فِي عَبْرِ مَا هُوَ قُرْبَةٌ عِنْدَهُمْ فَتَقِيَ بِيمَا هُو فَي عَبْرِ مَا هُوَ قُرْبَةٌ عِنْدَهُمْ فَتَقِيَ بِيمَا هُو فَي عَبْرِ مَا هُوَ قُرْبَةٌ عِنْدَهُمْ فَتَقِيَ بِيمَا هُو فَي عَبْرِ مَا هُوَ قُرْبَةٌ عِنْدَهُمْ فَتَقِيَ بِيمَا هُو فَي عَبْرِ مَا هُوَ قُرْبَةٌ عِنْدَهُمْ فَتَقِيَ بِيمَا هُو قُرْبَةً عَلَى مُقْتَصَاهُ فِي عَبْرِ مَا هُوَ قُرْبَةً عِنْدَهُمْ فَتَقِي بِيمَا

الا ترى أن أساطهم وراها بهم بشكُلُون فيها كما في الحُجرات، فيَدُونُونَ فيها موتاهُمْ، والمشحدُ أَصَ إذا له بكل حالصًا لله تعالى يُورثُ ، كما إذا حعل دارهُ مسجدًا وبحهُ سرداتُ أو فوقهُ بتُ ، وقد مرّ دلك في كتاب الوقف ، والوَصيّهُ سببُ لروال الملك ، لأنه تمبيكُ مصتَّ إلى ما معد الموت ، وإنَّما امتعَ شوتُ معتصى الوصيّة ـ وهو رو لُ الملك فيما ليس بغُرْنة عندهُمْ ـ بماءٌ على اعتقادهم، في فيت الوصيّة فيما هو عندهُمْ فُرْنة عنى مُفتصاها ، فرالَ مِلْكُهُ بِالْإِيضَاءِ بماءِ البِعَةِ أَو الكَبِينَةُ أَ ، فَذَمْ يكلُ مِراتًا

قَالَ في «الرياداتِ البرهائِيّة»، «قال مشابخًا ربي هذا الحواتُ على قول أي خيبِعَةُ بريد إذا أوْضَى بهِ في الأمصار خَبِيعَةُ بريد إذا أوْضَى ساءِ بِيعَةِ أَوْ كَنِسةِ في القُرى، أَمّا إذا أوْضَى بهِ في الأمصار لا تَنْقُدُ وصَيِّئَهُ ؛ لأَنْهُمْ يُمُنْعُونَ عَلْ إحداثِ الكنائسِ في الأمصارِ»،

قَوْلُهُ: (لآنَهُ وُصِع )، إلى آخرِهِ، الصِميرُ الباررُ [ مِي ] ''': (لِآنَهُ) والمُسْتَرُ مِي: (وُضِغَ) والصِميرُ البارِرُ مِي (مُقْتَضَاهُ) مِي السوصَعَيْنِ، والمُسْتَرُ مِي قولِهِ (فَتَقِيَ) كُلُّ دَلْكَ راحعٌ إلى الوَصِيَّةِ مِتَأْوِيلِ الْإِيضَاءِ،

 <sup>( )</sup> وهم دالأصل ( لكنيمة أو الكنيم) واستنت من (دراء) و((م)) و((م)) و((ع)) و ((ع)) و ((ر))
 ( ) ما بين المعطوفتين رياده من ((ر)) و ((م)) و ((م)) و ((م)) و ((م))

نُمُ الْحَاصَلُ. أَنَّ وصَايَا الذُّمِّيِّ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

مِنْهَا أَنْ تَكُونَ قُرْنَةً فِي مُعْتَقَدِهِمْ وَلَا تَكُونَ قُرْبَةً فِي حَقِّنَا وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ ، وَمَا إِذَا أَوْضَى الدَّمِّيُ بِأَنْ تُذْبَحَ خَنَازِيرُهُ وَتُطْعَمَ الْمُشْرِكِينَ ، وَهَذِهِ عَلَى الْخِلَافِ إِنَّا كَانَ لِقَوْمٍ غَيْرِ مُسْمِّينَ كُمَا ذَكَرْنَاهُ وَالْوَجْهُ مَا بُئِنَّاهُ.

وَمِنْهَا إِذَا أَوْضَىٰ بِمَا يَكُونُ قُرْبَةً فِي حَقْنَا وَلَا يَكُونُ قُرْبَةً فِي مُغْتَقَدِهِمْ ، كَمَا إِذَا أَوْصَىٰ بِالْحَجِّ أَوْ بِأَنْ يُبْنَى مَسْجِدٌ لِلْمُسْلِمِينَ أَوْ بِأَنْ يُسْرَجَ فِي مَسَاجِدِ الْمُسْلِمِينَ، فَهَذِهِ الْوَصِيَّةُ بَاطِلَةٌ بِالْإِجْمَاعِ اعْتِبَارًا لِاعْتِقَادِهِمْ ، إِلَّا إِذَا كَانَ لِغَوْمٍ بَاغْبَاهِمْ لِوُقُوعِهِ تَمْلِيكًا لِأَنَّهُمْ مَعْلُومُونَ وَالْجِهَةُ مَشُورَةً (١).

قَوْلُهُ: (ثُمَّ الْحَاصِلُ: أنَّ وضَايَا الذُّمِّيُّ عَلَىٰ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ).

قَالُوا في «شرح الجامع الصغيرِ»: وصايًا الذُّدِّيُّ على أربعةٍ أقسامٍ:

الأوَّلُ: أَنْ يُوصِيَ بِما هو معصيةٌ عبدنا، طاعةٌ عندهُم، كَالوَصِيَّةِ بِبناهِ البِيعَةِ، أَوِ الكَبِيَةِ، أَوْ بِيتِ بارٍ، وهي مبألةُ «الجامعِ الصغيرِ» أَنَّ فَإِنَّ كَانَتُ لَقُومٍ أَعِلَاهِم، وَاللَّهُ عَلَى الاختلافِ أَعِلَاهِم، فالمسألةُ على الاختلافِ أَعِلَاهِم، فالمسألةُ على الاختلافِ أَلِي دَكِرنَاهُ، فتجوزُ الوَصِيَّةُ عندَ أَبِي حَنِيقَةً فَيُ خلافًا لَهُمَا، وقدُ مَرَّ بِيانُ ذلكَ،

وجعلَ صاحبُ «الهدايةِ ﴿ هِنْ هذا الفسمِ: (مَا إِذَا أَوْضَىٰ بِأَنْ تُذْبَعَ الحَازِيرُ إِمَا إِذَا أَوْضَىٰ بِأَنْ تُذْبَعَ الحَازِيرُ [٨ ٢٣٦٢ م]، وَيُطْعَمَ الْمُشْرِكُونَ﴾،

والثانِي: مَا إذا أَوْضَىٰ بِمَا هُو طَاعَةٌ عَندُنَا، مَعْصِيةٌ عَندُهُمُ، كَالْوَصِيَّةِ بِبِنَاءِ النَّنجِدِ للمسلمينَ، والإسراجِ في المَسَاحِدِ والحَجِّ، فإنْ كانتُ لقومٍ بأعيانِهِمْ

<sup>(</sup>١) بالأصل: المستورقة،

<sup>(</sup>١) ينظر («النجامع الصعير أمع شرحه النافع الكيرة [ص/٥٢٨]-

صحَّتْ، ويكونُ تمليكًا منهُمْ، وذِكْرُ (اللَّجِهَةِ)، أَيُّ: جهةِ الصرَّفِ (مَشُورَةٌ)، أَشارَ بها إليهِمْ، فإنْ شاءُوا فعلُوا، وإنْ شاءُوا تركُوا.

وإِنْ كَانُوا لَا يُخْصَونَ لَا تَصِحُّ الوَصِيَّةُ ؛ لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَصَحِيحُهَا تَمَلِيكُ فَتَنْطُلُ؛ لَأَنَّهَا لِيسَتْ بطاعةٍ عندهُمْ ؛ لأَنَّهُمْ لَا يَتَقَرَّبُونَ بِمِثْلِ هذا فيما بينهُمْ ، بلْ يَعُدُّونَ ذَلَكَ فيما بينهمُ استهزاءً ، فوقعَتْ وصيتُهُ إِذَنْ على سبيلِ الهَزْلِ ، والوَصِيَّةُ يُتَطِلُهَا الهَزْلُ ،

والثالثُ: ما إذا أوْصَىٰ بما هو قُرْبةٌ عندنا وعندهُمْ، كَالُوصِيَّةِ بِالصَّدَقَاتِ، وَعِنْقِ الرقابِ، وإشْرَاجِ (١) بيتِ المقدسِ، وأنْ يُغْزَىٰ التُّرْكُ والدَّيْلَمُ؛ تصحُّ هبهِ الوَصِيَّةُ، سواءٌ كَانَتْ لقومٍ بأعيانِهِمْ، أوْ لقومٍ بغيرِ أعيانِهِمْ؛ لأنَّ الديانةَ مُتفقةٌ مِنَ الكلِّ علىٰ ذلكَ؛ لأنَّ هذا [١/١٥٥٥] أمْرٌ يَتَقَرَّبُ بِهِ المسلمونَ وأهلُ الذَّمَّةِ جميعًا.

والرابعُ: ما إذا أَوْصَىٰ بما هو معصيةٌ عندنا وعندهُمْ، كَالوَصِيَّةِ للمُغَنَّباتِ والنائِحاتِ والزَّانِياتِ، فإذا أَوْصَىٰ لقومٍ بأعيانِهِمْ صحَّتْ، فيكونُ تمليكا سهُمْ، وإنْ كانتُ لقومٍ لا يُحْصَونَ بَطَلَتْ؛ لأنَّ التمليكَ منَ المجهولِ لا يصحُّ ولا يُمْكِنُ تصحيحُهُ قُرْبةً؛ لأنَّهَا معصيةٌ عدَ الكُلِّ.

<sup>(</sup>١) وقع بالأصل: فسراجة، والمثبت من: فرة،

وصاحتُ الْهوئ إنْ كان لا يَكُفُرُ فَهُو فِي حَقَّ الْوَصِبَة بَمِنْرِلَة الْمُسْلَمِينَ إِنَّا أَيْرِنَا بِينَاءِ الْأَخْكَامِ عَلَىٰ الطَّاهِرِ، وَإِنْ كَانَ يَكُفُرُ فَهُوَ بِمَنْرِلَةِ الْمُرْنَدُ فَيَكُونُ، عِنَ الْجِلَافِ الْمَعْرُوفِ فِي تَصَرُّفَاتِهِ بَيْنَ أَبِي حَبِيفَةً وَصَاحِبَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَصَاحَتُ الْهُوى إِذَا كَانَ لَا بُكَفَّرُ فَهُوَ فِي حَقَّ الْوَصِيَّة بِمِنْرِلَة الْمُسُلَم) ، ويُرُلُّ تعريعًا على مسألة «البجامع الصغير».

قالَ فحرُ الإسلامِ البَرِّدُويُّ ﷺ في ﴿ زياداتِهِ اللهِ عَوْ الدِي يعتقدُ شيئًا منَّ الأهراءِ الَّذِي لا يُكَمَّرُ أَهْلُهَا إدا كانَ ينتَجِلُ الإسلامَ فإنَّهُ مِثْلُ المسلمِ في الوَصّايَا اللهراءِ النِّي لا يُكَمَّرُ أَهْلُهَا إدا كانَ ينتَجِلُ الإسلامَ فإنَّهُ مِثْلُ المسلمِ في الوَصّايَا اللهرِ الإسلامِ ، وهمْ كالمنافقينَ على عهْدِ النبيُّ ﷺ.

وأمَّا المرتدُّ والمرتدُّ فإنهُمَا كَاهُلِ الذَّمَّةِ عندَ أبي يوسفَ ومحمَّدِ ﷺ، وعندَ لي خَبِئَةَ فِي المرتدُّ والمرتدُّ أذا لم يُسْلِمْ بَطَلَ وصاباهُ، وأمَّا المرتدُّةُ: كالذَّمَيَّةِ عندَهُ أيصًا إلاّ أنَّ محمدًا لمْ يَخْفَظِ النَّصُ [عنهُ] (\*) في موضعِ الخلافِ في هذا الفصلِ \* • إلى هنا لفظُ فخرِ الإسلام على .

وقالَ شمسُ الإسلامِ الْأُوزَجَنْدِيُّ ﴿ إِنَّهُ فِي الزياداتِهِ (١٠) \* اواتًا المرتدُّ إذا أَضَى فما يجوزُ مِنَ المسلمِ يجوزُ منه عندهُمَا ، وعندَ أبي حَنِيفَةَ ﴿ إِنَّ يُتَوَقِّفُ اللهُ أَنَّ عَمْدُ كَسَائِرِ تَصَرِفَاتِهِ ، وأمَّا ما لا يجوزُ مِنَ المسلمِ ويجوزُ مِنَ الدَّمِّيُّ فَمِنْهُ اللهُ عَدهُمَا : فلا يحوزُ مِنَ الدَّمِّيُّ ؛ لكونِهِ معصيةً ، فَمِنْهُ أَوْلَىٰ .

وعندَ أبي حَنِيفَةَ عِلَى اللهِ اللهِ عَنْ الوقفِ؛ لأنَّهُ إنَّ أسلمَ بطَلَ؛ لكونِهِ

١١ وتع بالأصل (( فكر) والمشت من (١٥١ ، و (م) ، و (١٤١١) و (ع) ، و (ر) ،

الأصل الإيادية والمتبت من الدان وقمال والقالات وقيرة، والمرادية فشرح الرياداتة.

١٠١ ما مين المعقوطين ربادة من ٥٠١ ، و١٩ و و١٢ و و١٩ و وووله

ا: ا وقع بالأصل الريادية ال والمشت من الدالة ولامالة والقائلة والعالم وقرال والمرادية الشرح الريادات:

وَفِي الْمُرْتَدَّةِ الْأَصِحُّ أَنَّهُ تَصِحُّ وَصَايَاهَا ؛ لِأَنَّهَا تَبْقَىٰ عَلَىٰ الرَّذَةِ ، بِحِلَافِ الْمُرْتَدُّ لِأَنَّهُ يُقْتَلُ أَوْ يُسْلِمُ.

وأمَّا المُرْتَدَّةُ إِ٢٢٤١٨، إِنَّ قَالَ مَحَمَّدٌ ﷺ: وَصَيْتُهَا جَائِزَةٌ إِلَّا فَيَمَا يُتَفَرَّبُ بِهِ إلى اللهِ تَعَالَىٰ لقوم بغيرِ أَعِيانِهِمْ، فإنَّا لا يَخْفَظُ عَهُ شَيْنًا، يعنِي: تَقَرَّبَتُ إلىٰ اللهِ تَعَالَىٰ فِي الدِّينِ اللَّذِي انتقلَتْ إليهِ، وقياسُ قولِهِ أَنْ تَكُونَ كَالذَّمِّيَّةِ يَجُورُ مَهَا مَا يَجُوزُ مِنَ الذَّمِّيَّةِ.

وعندهُمَا: الصحيحُ أنَّهَا كالذَّمْيَّةِ ، ووصيتُهَا في الخَمْرِ والخِنْزِيرِ لا تُعْرَفُ في قولهِمَاه ، إلى هنا لفطُ شمسِ الإسلامِ الأوزُجَنْدِيُّ (١) ، وهو تلميذُ شمسِ الأثمةِ السَّرْخَسِيُّ رِهِيَّم .

قُولُهُ: (وَفِي الْمُرْتَدَةِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ تَصِحُّ وَصَايَاهَا؛ لِأَنَّهَا تَبْقَىٰ عَلَىٰ الرَّدَّةِ) ولا تُقْتَلُ، فصارتُ كالذَّمِّيَةِ في صحةِ الوَصِيَّةِ، وقالَ: المرتدةُ لا تَصِحُّ وصيتُهَا بحلابِ الذَّمِّيَّةِ؛ لأنَّ الذَّمِّيَّةَ تُقَرُّ على اعتقادِهَا، والمرتدَّةُ لا تُقَرَّ على اعتقادِهَا؛ لأنَّهَا تُجْرُ على الإسلامِ بالحبسِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَإِذَا دَخُلَ الْحَرْبِيُّ دَارَنَا بِأَمَانِ، فَأَوْصَى لِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيُّ بِمَالِهِ كُلِّهِ؛ جَازً)، أَيُّ: قَالَ في «الجامع الصغيرِ»(١٠).

ومعْنَىٰ هذا: أنَّ امتناعَ نفوذٍ الوَصِيَّةِ فيما إذا زادَ على الثلثِ لحَقُّ الوَرْقَةِ؛

<sup>(</sup>١) عو: محمود بن عبد العرير الأُورْ جَنْدِيُّ القاضي المُلقَّب شمس الإسلام. وقد تقدَّفتُ ترجمته

<sup>(</sup>٢) ينظر: قالحامع الصغير/مع شرحه النافع الكبيرة [ص/٢٤]

وَلَيْنَ لِوَرَثَتِهِ حَقَّ مَرْعِيٌّ لِكَوْنِهِمْ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِذْ هُمْ أَمْوَاتٌ فِي حَفَّنَا، وَلِأَنَّ لِمَرْبَةِ مَالِهِ بِاغْتِبَارِ الْأَمَانِ، وَالْأَمَانُ كَانَ [١٠٢٠، ] لِحَقَّهِ لَا لِحَقَّ وَرَثَتِهِ، وإن كان أَرْصَى بأقل من ذلك أُجِدْتِ الْوصِيَّةُ، ورد الْباقِي على ورثتِه وَذَلِكَ مِنْ حَقَّ الْمُثَنَّأُمُنِ أَيْضًا.

ولهذا إذا أجازت<sup>(۱)</sup> الوَرَقَةُ ذلكَ جازً، وليسَّ لورثةِ الحَرْبِيُّ<sup>(۱)</sup> الدينَ في دادِ العربِ حَقَّ مَرْعِيُّ عندنَا؛ لأنَّهُمْ كالأمواتِ في حقَّنَا، ولأنَّ ثبوتَ الحرمةِ في مالِ الحَرْبِيُّ بسببِ الأمانِ، والأمانُ وقَعَ لحَقَّهِ لا لحَقَّ ورثتِهِ، ومِنْ حقَّهِ تنفيذُ وصيتِهِ لا إيطالُهَا، هذا إذا لمْ يكنْ معهُ (١/١٥٥هـ ورثتُهُ في دارِ الإسلامِ، فإنْ كانَ معهُ وارثَ لَمْ تَجُرُ وصيتُهُ فيما زادَ على الثلثِ إلَّا بإجارةِ الوارثِ.

ألا نزى إلى ما ذَكَرَ شمسُ الأنمةِ السَّرْخَسِيُّ ﴿ إِلَيْهِ فِي الشَّرِحِ السَّيَرِ الكبيرِهِ: النَّانُ كَانَ وَارْثُ المُسْتَأْمَنِ مَعَهُ بِأَمَانٍ فِينَا لَمْ تَجُزُّ وَصَيْتُهُ فَيِمَا زَادَ عَلَىٰ اللَّكِ إِلَّا بِإِجَازَةِ الوَرَثَةِ ؛ لأنَّ حَقَّ وَارْثِهِ هِنَا مَرْعِيُّ بِسِبِ الأَمَانِ كَحَقَّهِ اللهِ

قَالَ: ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ وَارِثُ ( \* ) آخرُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ شَارُكَ الَّذِي كَانَ حَاضَرًا فَي مِرَائِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَلْمُوصَىٰ لَهُ إِلَّا النَّلْثُ ؛ لأنَّهُ وصيتَهُ فيما زَادَ عَلَى النَّلْثِ قَدْ بَطُلَ ؛ لَمَدُمِ إِحَازَةِ الْوَرَثَةِ ، فَبَقِيَ دَلْكَ مَوْرُونًا عَنْهُ بِينَ جَمِيعِ وَرَثَيْهِ \* (١)،

قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ أَوْصَىٰ بِأَقَلَ مِنْ ذَلِكَ أُخِذَتِ الْوَصِيَّةُ، وَيُرَدُ الْبَاقِي عَلَىٰ ورثنه)، وهذه المسألةُ مع ما بعدَهَا إلى آخرِ البابِ ذُكِرَتْ على سبيلِ التفريعِ، وإنّما

<sup>(</sup>١). وقع بالأصل: الجازت، والمثبث من الله، ولامه، وقفه، وافته، والراء،

<sup>(</sup>١) وقع بالأصل (الحر) والمثبت من: (١١)، و(م)، و(افاع، و(ع)، و(ارا-

 <sup>(</sup>٣) وقع بالأصل. فكان الوارث٥. والمعتبت من (٤٥)، وقمل، وقفل ٤، وقع، وقر٤، وهو الموافق لِنَا وَقَع هِي: فشرْح الشّير الكّبِير٥.

<sup>(</sup>١) ينظر: الشَّيْر النَّيْر الْكَبِيرة للسرخسي [٥/٢٣٢ ـ ٢٣٣].

وَلَوْ أَغْنَقَ عَبْدَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ أَوْ دَبَرَ عَبْدَهُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَلَـٰلِكَ صَحِيعٌ
مِنْهُ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ النُّلُثِ لِمَا بَبَّنَا، وكذا لَوْ أَوْصَىٰ لَهُ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمْيٌ بِوَصِيَّةِ جازِ اللَّنَّةُ مَا دَامَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَهُو فِي الْمُعَامَلَاتِ بِمَنْزِلَةِ الذَّمِّيُ، وَلِهَذَا تَصِحُ عُقُودُ التَّمْلِيكَاتِ مِنْهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، وَيَصِحُ تَبَرُّعُهُ فِي حَيَاتِهِ فَكَذَا بَعْدَ مَمَاتِهِ.

عُقُودُ التَّمْلِيكَاتِ مِنْهُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ، وَيَصِحُ تَبَرُّعُهُ فِي حَيَاتِهِ فَكَذَا بَعْدَ مَمَاتِهِ.

هيّ مِنْ مسألةِ والأصلِ (١).

قَالَ في «شرحِ الكافي»: «ركانَ ذلكَ مُراعاةً لحَقَّ المُشْتَأَمْنِ أَيضًا لا لحقُّ ورثتِهِ، فَمِنْ حقَّهِ تسليمُ مالِهِ إلى ورثتِهِ إذا فرغَ عنْ حاجتِهِ وتصرُّفِهِ [۴۲۲٤/۸]، والزيادةُ على مقدارِ ما أَوْصَى بِهِ فارغٌ عنْ ذلكَ»(٢).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَعْنَقَ عَبْدَهُ)، أي: أعتنَ الحَرْبِيُّ.

قَوْلُهُ: (لِمَا بَيْنَاهُ)، إشارةً إلى فولِهِ: ﴿ لِأَنَّ امْتِنَاعَ (٣) الوَصِيَّةِ الْوَصِيَّةِ بِمَا زَادَ عَلَىٰ الثَّلُثِ لِحَقِّ الْوَرَثَةِ . . . » إلىٰ آخرِهِ .

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَوْصَىٰ لَهُ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمَّيٌّ بِوَصِيَّةٍ جَازَ)، أَيْ: أَوْصَىٰ للحَرْمِيُّ الَّذِي دخلَ بأمانٍ،

قالَ شمسُ الأنمةِ السَّرْخَسِيُّ فِي الشَّرِحِ الكافي»: اوذكرَ في الأمالي، أنَّ على قولِ أبي حَنِيفَة وأبي يوسفَ فَ اللهُ لا تَصِحُّ الوَصِيَّةُ مِنَ المسلمِ واللَّمِّيُّ للمُسْتَأْمنِ؛ لأنَّهُ وإنَّ كانَ في دارِنَا صورةً فهو مِنْ أهلِ دارِ الحربِ حُكُمًا حَتَّى يتَمَكَّنَ مِنَ الرجوعِ إلىٰ دارِ الحربِ، ولا يتَمَكَّنُ مِنْ إطالةِ المقامِ في دارِ الإسلامِ، ووصيةُ اللهُ الرجوعِ إلىٰ دارِ الإسلامِ، ووصيةُ المقامِ في دارِ الإسلامِ، ووصيةُ المقامِ في دارِ الإسلامِ، ووصيةُ المقامِ في دارِ الإسلامِ،

<sup>(</sup>١) ينظر. ١١ لأصل/المعروف بالمبسرط ( ٥٣٩/٥ طبعة، وزارة الأوقاف القطرية].

<sup>(</sup>٢) ينظر: ﴿ المبسوط؛ للسرخينيُّ [٢٨/ ٩٣] ،

<sup>(</sup>٣) وقع بالأصل: ﴿لامتناع﴾، والمثبت من: اله، وقم، وقفا؟ ١، وقع، وقرة،

 <sup>(</sup>٤) وقع بالأصل: فورصيته، والمثبت من قاله، وشما، وها٢٤، وفغ، وقرا، وهو الموافق لِنَا
وقع في: قالمبسوط، للسرحيث،

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةً وَأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ مُسْتَأْمَنٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ إِذْ هُوَ عَلَىٰ فَصْدِ الرَّجُوعِ وَيُمَكَّنُ مِنْهُ، وَلَا يُمَكَّنُ مِنْ زِيَادَةِ الْمُقَامِ عَلَىٰ السَّنَةِ إِلَّا بِالْجِزْيَةِ.

وَلَوْ أَوْضَىٰ الذِّمْيُ بِأَكْثَرَ مِنَ النَّلُثِ أَوْ لِبَعْضِ وَرَثَنِهِ لَا يَجُوزُ اغْتِبَارًا بِالْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُمْ الْتَزَمُّوا أَخْكَامَ الْإِسْلَامِ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَىٰ الْمُعَامَلَاتِ.

وَلَوْ أَوْصَىٰ لِحِلَافِ مِلَّتِهِ (١) جَازَ ؛ اغْتِبَارًا بِالْإِرْثِ إِذْ الْكُفْرُ كُلُّهُ مِلَّهُ وَاحِدَةً ،

مَنْ هو مِنْ أهلِ دارِ الإسلامِ لمَنْ هو مِنْ أهلِ [دارِ](") الحربِ باطلةً ؛ لأنَّ لتبايُنِ الدارَيْنِ تأثيرًا في قَطْعِ العصمةِ والمُوَالاةِ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَوْصَىٰ الذُّمِّيُّ بِأَكْثَرَ مِنَ الثُّلُثِ أَوْ لِبَمْضِ وَرَثَتِهِ).

قالَ في الشرح الكافي " اولا تجوزُ وصيةُ الذَّمِّيِّ بأكثرَ مِنَ الثلثِ ؛ لأنَّ أهلَ النُّمَّةِ التَرْمُوا أحكام الإسلامِ فيما يَرْجِعُ إلى المعاملاتِ ، فكما أنَّ الوَصِيَّةَ فيما زادَ على الثلثِ ، والوَصِيَّةَ لبعضِ الوَرَقَةِ لا تجوزُ مِنَ المسلمِ مُراعاةً لحقَّ ورثيهِ \_ فكذلكَ لا تجوزُ مِنَ المسلمِ مُراعاةً لحقَّ ورثيهِ \_ فكذلكَ لا تجوزُ مِنَ المسلمِ مُراعاةً لحقَّ ورثيهِ \_ فكذلكَ لا تجوزُ مِنَ الدَّمِّيُ اللهُ مَنَ الذَّمِّيُ اللهُ الله

قَالَ: ﴿ فَإِنْ أَوْصَىٰ لَغَيْرِ أَهْلِ مِلَّتِهِ فَهُو جَائزٌ ﴾ لأنَّهُمْ أَهْلُ مِلَّةٍ وَاحْدَةٍ فَي خُكْمِ الإرثِ، فكذا في خُكْمِ الوَصِيَّةِ ﴾ ﴿ ﴾

<sup>(</sup>١) في الأصل: «مثله».

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين: زيادة من: ٥٠١، و«م)، و«قا۲، ودغ»، ودر»، وهو المراهل لِمًا وقَع في: ٥المبسوط، للسرخيبي،

<sup>(</sup>٢). يَنظُر: ١١لميسوط، للسرخيعيُّ [٩٣/٢٨].

<sup>(</sup>۱) ينظر: المصدر السابق [٩٤/٢٨]٠

وَلُوْ أَوْضَىٰ لِحَرْبِيِّ (١) في دارِ الْإِسْلَامِ لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ الْإِرْثَ مُمْتَنَعٌ لِتَبَايْنِ الدَّارَيْنِ وَالْوَصِيَّةُ أُحْتُهُ.

🚓 غالبة البيال 🤧

قُولُهُ: (وَلَوْ أَوْضَىٰ لِحَرْمِيِّ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لَا يَجُوزُ)، أَيْ: لَوْ أَوْصَىٰ ذِمِّيٍّ في دارِ الإسلامِ لحَرْبِيِّ في دارِ الحربِ لا يجوزُ.

وقَوْلُهُ: (فِي دَارِ الْإِسْلَامِ) ظَرْفٌ لقولِهِ: (أَوْصَيْ) لا لقولِهِ: (لِحَرْبِيُّ)؛ لأنَّ الذِّمِّيُّ تجوزُّ [٢/٣٥٥] وصيتُهُ لمُسْتَأْمنِ في دارِ الإسلامِ، وقدْ مرَّ ذلكَ فبْلَ هذا.

قالَ شمسُ الأثمةِ السَّرْخَسِيُّ فِي «شرحِ الكافَي»: «وإنَّ أَوْصَىٰ [أَيِ]''! الذَّمِّيُّ لَحَرْبِيُّ فِي دارِ الحربِ لَمْ تَجُزُّ ؛ لَتِبايُنِ الدَّارِيْنِ بِينَهُمَا حَقِيقةٌ وحُكُمًا ؛ ولهذا لا يَجْرِي التوارثُ بِينَهُمَا»ُ<sup>(\*)</sup>.

وقالَ الفقيهُ أبو الليثِ ﴿ فَي كتابِ ﴿ نُكُتِ الوَصَايَا ﴾: ﴿ وَلُوْ أَوْصَى لأَهْلِ الْحَرِبِ ﴿ وَهُو فَي دَارِ الْحَرِبِ لا تحورُ الوَصِيَّةُ فَي قولهِمْ جميعًا ؛ لأنَّ المسلمَ لوْ الْحَرِبِ فَي قولهِمْ جميعًا ؛ لأنَّ المسلمَ لوْ أَوْصَى لَحَرْبِيَّ فِي دَارِ الْحَرْبِ فَإِنَّهُ لا يحورُ ، فكذلكَ الذَّمِّيُّ ؛ لأنَّ السَّعِيَّ مِنْ أَعْلِ دَارِنَا ، ولا يكونُ بينَهُ وبينَ الحَرْبِيِّ توارُثُ وإنْ كانَ مِنْ أَهْلِ مَلْتِهِ ، فكذلكَ الوَصِيَّةُ ﴾ دارِنَا ، ولا يكونُ بينَهُ وبينَ الحَرْبِيِّ توارُثُ وإنْ كانَ مِنْ أَهْلِ مَلْتِهِ ، فكذلكَ الوَصِيَّةُ ﴾

وقالَ [٨ ٥٣٦٠٤] في الشرحِ السَّيَرِ الكبيرِ»: ((ووصيةُ المسلمِ أوِ الذَّمِّيِّ لحَرِّبِيُّ في دارِ الحربِ لا تكونُ صحيحةً وإنْ أحازَ الوَرَثَةُ إلَّا أَنْ يشاءُوا أَنْ تَهَبُّوا لهُ شَيْنً مِنْ مالهِمْ، فيجوزُ ذلكَ إذا قبضَ ؛ لأَنَّ مَنْ في دارِ [الحربِ](٥) في حقَّ مَنْ هو في دارِ الإسلام كالميتِ(١٠). واللهُ تعالَى أعلمُ.

<sup>(</sup>١) في الأصل: قامرة،

 <sup>(</sup>۲) ما بين المعقوفتين ريادة من: «دلا، وقم»، وقفاك»، وقعه، وقر».

<sup>(</sup>٣) ينظر: ١١لمبسوط، للسرخسينُ [٩٤/٢٨].

 <sup>(</sup>٤) وقع بالأصل الدولو أرضئ لخربيًّ العالمثبت من الدناء والام ا، والعالم الداه والعالم الداه الداه

<sup>(</sup>a) ما بين المعقوفتين، ريادة من الديان والمها، والاللها، والاعلى، والرا وهو الموافق لِما وقع في الشرّح السَّيْر الْكَبِيرِ ا

<sup>(1)</sup> ينظر، الشرّح الشّير الكبير اللسرحسي [10،10].

#### بَابُ الْوصِيّ وَمَا يَمْــلِكُهُ

# بَابُ الْوَصِيِّ وَمَا يَمُـلِكُهُ

لَمَّا فرغَ مِنْ بيانِ أحكامِ المُوصَىٰ لهُ شرّعَ في بيانِ أحكامِ المُوصَىٰ إليهِ وهو الرّصِيْ إليهِ وهو الرّصِيْ، لأنّ كتابَ الوّصَايَا يشملُهُمَا جميعًا، وقَدَّمَ المُوصَىٰ لهُ؛ لكونِ الحاجةِ بِهِ انسَ، لكثرةِ وقوعِهِ،

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَمَنْ أَوْضَى إِلَىٰ رَجُلِ فَقَبِلَ الرَّجُلُ فِي وَجْهِ الْمُوصِي، وَرَدَّهَا فِي عِبْرِ وخهِهِ ؛ فَلَيْسَ بِرِدٌ) ، أَيْ: قَالَ القُدُّورِيُّ ﴿ فَي المُخْتَصَرِهِ » وتمامُهُ فيه: الوإنْ رِنْهَا فِي وَجِهِهِ فهو رَدُّا (١٠) . يُقالُ: أَوْضَىٰ إلىٰ رجلٍ أي ؛ جعَلَهُ وصِيًّا .

وجملةُ الكلامِ فيه: أنَّ الوَصِيَّ لا يَلْزَمُهُ الوَصِيَّةُ إلَّا بِقبولِهِ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَئُ فَولِهِ اللهِ الأَنَّ مُتَيَرِّعٌ بِالنَّصِوْفِ ، والتَيَرُّعُ لا يلزمُ الإنسانَ إلَّا برضاهُ ، وإنَّمَا قلنَا: إنَّ قبولَ النُوصِي يصحُّ في حالِ حياةِ المُوصِي ؛ لأنَّ تَصَرُّفَ الوَصِيِّ يقعُ لمنفعةِ المُوصِي ، الأنَّ تَصَرُّفَ الوَصِيِّ يقعُ لمنفعةِ المُوصِي ، اللهُ وقي ، اللهوتِ لم يُؤْمَنُ أنْ يموتَ المُوصِي ولم يُسْنِدُ وصيتَهُ اللهوتِ لم يُؤْمَنُ أنْ يموتَ المُوصِي ولم يُسْنِدُ وصيتَهُ اللهودِ ، فيكونُ في حالِ الحياةِ . الله أن الله ولا القبولَ في حالِ الحياةِ .

ولا يُشْبِهُ هذا قبولَ المُوصَىٰ لهُ أنَّهُ لا يجوزُ إلَّا بعدَ الموتِ؛ [لأنَّ الاستحقاقَ ماكَ إِنَّما هو لَحقَّ المُوصَىٰ لهُ ، فلَمْ يقتقرُ إلىٰ تقديم القبولِ على الموتِ](٢) ، وإذا

<sup>(</sup>١) ينظر: المختصر القُدُوري، [من/٢٤٢].

انا بين المعقوقتين: ريادة من: ١٠٠١، و١٩٩٥، و١٩٢٥، و١٩٩١، و١١٥٠.

ثبتَ هذا قلنًا: إذا قَبِلَ في حالِ الحَيَّاةِ ثُمَّ رَدَّ بغَيرِ حَضْرَتِهِ لَمْ يَصِحَّ الردُّ؛ لأنَّهُ لَمَّا قَبِلَ الوَصِيَّةَ فَقَدْ سَكَنَ قلبُ المُوصِي إلىٰ قبولِهِ ، فلوَّ جازَ لهُ أَنْ يُخْرِجَ نَفَسَهُ مِنَ الوَصِيَّةِ بغيرِ حَصْرَتِهِ كَانَ في ذلكَ تغريرٌ (١) بالمُوصِي ، ألَّا ترَىٰ أنَّهُ يَمُوتُ ولا وَصِيَّ لهُ ، وهذا لا يجوزُ كما لا يجوزُ للوَكِيلِ أَنْ يعْزَلَ نَفَسَهُ بغيرِ حَضْرةِ المُوكِلِ.

وأمَّا إدا رَدَّ في وجهِهِ بطلَتِ الوَصِيَّةُ ؛ لأنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بقبولِهَا ، والمُتَبَرَّعُ إنْ شاءَ قامَ على التَبَرُّعِ ، وإنْ شاءَ رَجَعَ ، ولأنَّ الإنسانَ قدْ يقبَلُ الوَصِيَّةَ ظنًّا منهُ أنَّهُ يَقْدِرُ ان يقومَ بها ، ثُمَّ يغلمَ أنَّهُ لا يتَمَكَّنُ مِنَ القيامِ بها ، فلوْ لَمْ يَجُوْ لهُ الرجوعُ أضرَّ ذلكَ بالوَصِيِّ وبالورثةِ ، وهذا لا يجوزُ.

وقولُنَا في أوَّلِ الفصلِ: إنَّ الوصية لا تنزمُ الوَصِيَّ إلَّا بالقبولِ أوْ ما يَجْرِي مَجْرَىٰ القبولِ؛ فهو كما إذا ماتَ المُوصِي قبلَ قبولِ الوَصِيِّ، ثُمَّ تصرَّفَ الوَصِيُّ، فتصرُّفُهُ بمنزلةِ قبولِهِ؛ لأنَّهَا (٢/٢٥٥٤) تَمَّتْ مِنْ (٨/٢٢٥/١) جهةِ المُوصِي، ووفَّفَ علىٰ حقَّ الوَصِيُّ، فيكونُ تصَرُّفُهُ كقبولِهِ، أَصْلُهُ: البيعُ المشروطُ فيه الخيارُ.

قَوْلُهُ: (فِي وَجْهِ الْمُوصِي) ، أيْ: بعِلْمِهِ (١).

وقَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ وَجُهِهِ (٣)) ، أي: بغيرِ عِلْمِ المُوصِي.

قَوْلُهُ: (مَضَىٰ لِسَبيلِهِ)، أَيْ: ماتَ.

قَوْلُهُ: (فَيْرَدُّ زِدَّهُ)، أي: رَدَّ الوّصِيُّ،

<sup>(</sup>١) وقع بالأصل النعير، والمثبت من الدار، والإمار، والعالا، والعالم، والراار.

 <sup>(+)</sup> وقع بالأصل ( فيعدمه عن والعثبات من ( الله)، و ( ما الله)، و ( عام)، و ( الره ، )

<sup>(</sup>٣) وقع بالأصل؛ ﴿ وَخَه المُوضِي ﴿ وَالْمُثْبَ مِن ا ﴿ وَهِ ٩ وَ وَهِ ٩٢٤ ، وَالْرَاء • وَالراء •

حلام الوكبل يشتري عند بغَيْرِ غَيْنِه، أَوْ بَبْنِع مَالِه، حَيْثُ بِصِحُّ رَدُّهُ هي عَبْر رحه، لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ هُمَاكَ لِأَنَّهُ حَيُّ قَادِرٌ عَلَىٰ التَّصَرُّفِ بِنَفْسِهِ.

قُولُهُ: (بِجلَافِ الْوِكِيلِ بشرَاءِ عَبْدِ بِغَيْرِ عَيْدِهِ، أَوْ بِبَيْمِ الْ عَالِمِ، حَيْثُ بَصِحُ رَهُ فَيْ عَبْرِ وَجْهِمِ) ؛ لأنّهُ لا ضررَ هُنالكَ ؛ لأنّهُ حَيَّ قادِرٌ على التصَرُّفِ وهذا القيدُ وهو قولُهُ: (بِغَيْرِ عَيْنِهِ) ـ احترازٌ عنِ الوَكِيلِ بشراءِ عبْدِ بغيرِ عَيْهِ ؛ لأنّهُ لا يَمْلِكُ عَرْلَ معبهِ فَمَّةَ أَيْضًا بغيرِ عِلْمِ المُوكِيلِ كما في المُوصِي ؛ لأنّهُ يُؤدَّي إلى تغريرِ المَوكِلِ مَا فِي المُوصِي ؛ لأنّهُ يُؤدِّي إلى تغريرِ المُوكِيلِ مَوْتُلِ مَا إذا كانَ وكيلًا بشراءِ عبْدِ بغيرِ عَيْبِهِ ؛ حيثُ يَمْلِكُ عَرْلَ نفسِهِ ؛ لأَنّهُ لا يُؤدِّي النّي تغريرِ الآمِرِ ؛ ولهذا إذا اشترَى عبدًا كانَ للوَكِيلِ ، [إلاً] اللهُ الْوَيُلِ ، [إلاً] اللهُ يَوْنُهُ نويْتُ الشراءَ للمُوكِيلِ ، أَوْ يُضِيفَ العقدَ إلى دراهمِ الآمِرِ ، فحينئذِ يكونُ نمويْتُ العقدَ إلى دراهمِ الآمِرِ ، فحينئذِ يكونُ نمويْتُ الشراءَ للمُوكِلِ ، أَوْ يُضِيفَ العقدَ إلى دراهمِ الآمِرِ ، فحينئذِ يكونُ نمويْتُ المَوادِ اللهُ يَوْلِيلُ المُوكِيلِ ، أَوْ يُضِيفَ العقدَ إلى دراهمِ الآمِرِ ، فحينئذِ يكونُ نمويْتُ المَورَانُ اللهُ يَعْرِبُهُ اللهُ يَعْرِبُونَ المِنْ اللهُ يَعْمِيلُ اللهُ يُعْرِبُونَ المُولِدُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

ومَعَ هذا فيما إذا وكَّلَهُ بشراء شيء بعَيْنِهِ لهُ أَنْ يَعْزِلَ نفسَهُ بغبرِ محْضرِ المُوَكِّلِ على قولِ بعضِ المشايخ هذه .

وإليهِ أشارَ صاحبُ «الهدايةِ» ﴿ فِي كتابِ الوكالةِ فِي فَصْلِ الشراءِ بقولِهِ: (وَلَا يَمْلِكُهُ عَلَىٰ مَا قِيلَ إِلَّا بِمَحْضَرٍ مِنَ الْمُوكُلِ)، أَيْ: لا يَمْلِكُ الوَكِيلُ عَزْلَ نَفيهِ ميرِ عِنْمِ المُوكُلِ على قولِ بعضِ المشايخِ.

نعلَىٰ هذا: عرَفْتَ أنَّ ما قالَ بعضُهُمْ في شَرْحِهِ: «هذا الَّذِي قالَهُ صاحبُ الهدايةِ الله هذا: عرَفْتَ أنَّ ما قالَ بعضُهُمْ في شَرْحِهِ: «هذا الَّذِي قالَهُ صاحبُ الهدايةِ الله عليةِ مخالِفٌ لعامَّةِ روايةِ الكتبِ كـ«التنمَّةِ» وهالذخيرةِ الوغيرِهَا، مِنْ قولهِمُ: الوَكِيلُ لا يَمْلِكُ سِر بشيءٍ ؛ لأنَّ مرادَ ما ذكرَ في اللتنمةِ » وغيرِهَا، مِنْ قولهِمُ: الوَكِيلُ لا يَمْلِكُ براخ نَسِهِ ، وَنَ الوكالةِ بغيرٍ عِلْمِ المُوَكِّلِ ما إذا كانَ وكبلًا بشراءِ شيءِ بغَيْنِهِ ، لا براخ نَسِهِ عنِ الوكالةِ بغيرٍ عِلْمِ المُوكَلِ ما إذا كانَ وكبلًا بشراءِ شيء بغيْنِهِ ، لا

١٠١ وقع بالأصل: قأي يبعه، والعثبت من: قاله، وقامه، وقائله، وقعه، وقره.

<sup>&</sup>quot; . وقع الأصل" التعيرة ، والهشت من: الله ، والمه ، والفائلة ، والعه ، والرا

<sup>&</sup>quot; - ما مين المعطوفتين. ويادة من: (ك) و وجهاء و (عا٣٤) و (ع) ، و (را

ولأن ردها مي وجُهه فلهو ردٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُوصِي وِلَايَةُ إِلْرَامِهِ التَّصَرُّف. وَلَا غُرُورَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُهُ أَنْ يُنِيبَ (١) غَيْرَهُ.

إنَّ لَمْ يَقْبِلُ وَلَمْ بِرْدَ حَتَىٰ مَاتَ الْمُوصِي ؛ فَهْوَ بِالْخِيارِ: إِنْ شَاءَ قَبِل. وإن شاء لَمْ يَقْبِلُ؛ لِإِنَّ الْمُوصِيَ لَيْسَ لَهُ وِلَايَةُ الْإِلْزَامِ فَبَقِيَ مُحَيَّرًا، ....

بشراءِ شيءِ بغيرِ عَيْنِهِ، ومرادُ صاحبِ «الهدايةِ» هُنَا: ما إذا كانَ وكيلًا بشراءِ شيءِ بعيرِ عَيْنِهِ، فتوافقَتِ الرواياتُ جميعًا ولمْ تختَلِف.

قَوْلُهُ: (قَالَ: فَإِنْ رَدَّهَا فِي وَجْهِهِ فَهُوَ رَدًّ)، أَيْ: قَالَ القُدُورِيُّ ـ ﷺ ـ مي «مُخْتَصَرِو»، وقدْ مَرَّ بيانُهُ آنفًا.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَقَبَلُ وَلَمْ يَرُدَّ حَتَّى مَاتَ الْمُوصِي؛ فَهُوَ بِالْخِيَارِ: إِنْ شَاءَ قَبِل. وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَقْتَلْ)، ذكرَهُ على سبيلِ التفريع.

وذلكَ لأنَّهُ مُتَبَرِّعٌ بالتصرُّفِ في حقَّ الغيرِ، فلا يلزمُهُ ذلكَ بدونِ قبولِهِ كالوكالةِ، وليسَ في ردَّهِ هنا غُرورٌ مِنْ حهتِهِ ولا ضَرَرٌ، وإنَّما المُوصِي هو الَّذِي عَتَرَّ حينَ لمْ يتَعَرَّفُ عنْ حالِهِ أَنَّهُ يقْبَلُ الوَصِيَّةَ أَمْ لا ؟

قَالَ في الشَّرِحِ الكَافِي الْ الفَإِنْ رَدَّهُ فِي وَجْهِ الْمُوصِي فَقَالَ الْمُوصِي: مَا كَانَّ ظنِّي بِكَ هَذَ ، مَمَنْ يَقْبَلُ وصيَّتِي إِذَنْ؟ فَسَكَتْ حَتَّىٰ مَاتَ الْمُوصِي، ثُمَّ قَبِلَ ؛ لَمْ يكنْ وصِيَّةُ (١٧٢٦/٨) ؛ لأنَّ برَدِّهِ فِي وجهِهِ مطلّتِ الوِصَايَةُ ، فلا يُمْكِنُ قبولُهَا بعدَ ذلكَ .

ولوْ أَنَّهُ رَدَّهَا في غيرٍ وَجْهِ المُوصِي، ثُمَّ قَبِنَهَا، بأنْ سَمِعَ كلامَهُ الناسُ في ذلكَ ؛ فإنَّهُ لا يكونُ وصيًّا [عندنًا](٢).

وقالَ زُفَرُ ١٤٤ يكونُ وصيًّا؛ لأنَّ رَدُّهُ في غيرٍ وَجْهِ المُوصِي [إنَّمَا يَتِهُمُّ إدا بلغَ

<sup>(</sup>١) في الأصل: ايثبته

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفين: ريادة من - ١٠١٨، و ١٩٦٥، و ١١٥٨، و ١١غ١١، و ١١ر٧،

المُومِينَ، فإذا لَمْ يبلغُهُ حَتَّى قَبِلَ ﴿ صَارَ كَأَنَّ الرَّهُ لَمْ يُوجَدُ، وَلَكَ نَفُولُ: قَبْلَ البُولِ هو يتفرَّدُ بالرَّدُ في وَجُهِ المُّوصِي](١)، وفي حالٍ غَيْبَتِهِ، فَيَبْطُلُ العقدُ برَدَّهِ، ولا يُعْنَبُرُ القبولُ بعدَ ذلكَ»(١).

نُولُهُ: (فَلَوْ أَنَّهُ بَاعَ شَيْئًا مِنْ تَرِكَتِهِ فَقَدْ لَزِمَنْهُ).

والقياسُ: ألَّا يجوزُ بَيْعُهُ ولا يكونُ وصيًّا، وهو قولُ (٣/٣هـه.) زُفَرَ ﷺ، كذا نالُ فخرُ الدِّينِ قاضي خان ﷺ،

قالَ الفقيةُ أبو الليثِ عَلَيْهِ في كتابِ «نُكَتِ الوَصَايَا»: (ولؤ أنَّ المُوصِي ماتَ ولمُ يقبَلِ الوَصِيُّ حتَّى باغَ شيئًا مِنْ تركِيهِ ؛ كانَ ذلكَ قبولًا منهُ للوصايةِ ؛ لأنَّ القبولَ مِنْ بالدلالةِ ، ومرَّةٌ يكونُ بالإفصاحِ ، فهو كما لؤ باغَ شيئًا مِنْ تركةِ الميتِ ؛ كانَ دلكَ قبولًا منهُ مِنْ طريقِ الدلالةِ .

ثُمَّ إِنْ كَانَ الوَصِيُّ يَعْلَمُ بَتَفُويضِ الْمَيِّتِ لَا يُشْكِلُ أَنَّ بَيْغَهُ يَكُونُ قَبُولًا ، فأمَّا الله يَعْلَمُ يَكُونُ قَبُولًا أَيْضًا مِنهُ الله قَالَ: الوقد ذكر هكدا في موضع آخر ؛ لأنَّ الوَصِيُّ مِمْنُولَةِ الوَارِثِ مِنْ وَجُهِ ؛ لأنَّهُ يقومُ مقامَ الميِّتِ عندَ خلاءِ مكانِهِ ، ومِنْ وَجُهِ الوَصِيُّ المائيقُونِ ، فقامَ الميِّتِ عندَ خلاءِ مكانِهِ ، ومِنْ وَجُهِ مَعْلَمُ الوَيِيلِ ؛ لأنَّهُ يصيرُ وصيًّا بالتفويضِ ، فصارَ حالَهُ بِينَ حالَيْنِ ، فلو كانَ وارِثًا مِنْ جميعِ الوجوهِ لا يَبْطُلُ بالردُ ، ويَثَبُّتُ بغيرِ قبولٍ ، ولو كانَ وكيلًا مِنْ جميعِ الوجوهِ لا يَبْطُلُ بالردُ ، ويَثَبُّتُ بغيرِ قبولٍ ، ولو كانَ وكيلًا مِنْ جميعِ الوجوهِ لا يَبْطُلُ بالردُ ، ويَثَبُّتُ بغيرٍ قبولٍ ، ولو كانَ وكيلًا مِنْ جميعِ الوجوهِ لا يَبْطُلُ بالودُ ، ويَثَبُّتُ بغيرٍ قبولٍ ، ولو كانَ وكيلًا مِنْ جميعِ الوجوهِ لا يَبْطُلُ بالقبولِ ،

طَمَّا كَانَ حَالُهُ بِينَ حَالِيْنِ فَنَقُولُ: إِنْ لَمْ يَقْبَلْ يَرُدُّ اعتبارًا بِالوكالَةِ ، فإنْ لَمْ يَرُدُّ خُن باغَ شيئًا صارَ بمنزلَةِ الوارثِ ، ويقومُ مقامّهُ » .

أ) ما بين المعقوفتين: ريادة من: الدا، ولام»، والفاها، والحا، ولار»، وهو الموافق لِما وقع في: اللمبسوط» للسرخيسيّ.

ا)، ينظر المسوطة للسرخسِيُّ [٢٤/٢٨]

لِأَنَ ذَلِكَ دَلَالَةُ الآلزَامُ وَالْفَبُولُ وَهُوَ مُعْتَبَرُ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَيَنْفُذُ الْبَيْعُ لِصُدُورِهِ مِنْ الْوَصِيِّ ، وَسَوَاءٌ عَلِمَ بِالْوِصَايَةِ أَوْ لَمْ يَعْلَمُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمُ بِالنَّوْكِيلِ الْوَصَايَةِ أَوْ لَمْ يَعْلَمُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمُ بِالنَّوْكِيلِ وَلَا يَهِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمُ بِالنَّوْكِيلِ وَلَا يَهِ فَيَاعٍ ، خَيْثُ لَا يَنْفُذُ ؛ لِأَنَّ الْوصَايَةَ خِلَافَةٌ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِحَالِ الْقِطَاعِ وِلَا يَهِ وَلَا يَهِ الْمَيِّتِ فَتَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ إِلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَتْ خِلَافَةٌ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ كَالْوِرَاثَةِ . الْمَيْتِ فَتَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ إِلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَتْ خِلَافَةً لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ كَالْوِرَاثَةِ .

قولُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمُ بِالتَّوْكِيلِ قَبَاعُ ، حَيْثُ لَا يَنْقُذُ) ، يعني الله العلم المؤلف المحتمد التوكيل ، حتى لو باع الوكيل قبل العلم بذلك لا يَنْقُذُ ، والعلم بالوصاية ليسَ بشَرْط ، حتَى لو باع الوَصِيُّ قبل العلم بالوصاية صحّ ، وهذه رواية الرايادات وبعض روايات المأذون ، فعلَى هذه الرواية : يحتاج إلى الفرق بين الوكالة والوصاية .

وفرْقُهُمَا: أنَّ الرِصَايَةَ خِلَافَةٌ كالإرْثِ<sup>(١)</sup>، فلا تتوقَّفُ على العلمِ كالإرْثِ، فَتَثَبُّتُ بلا عِلْمٍ، والوكلةُ إنابةٌ، فيُشْتَرَطُ العلمُ، كما في إثباتِ المِلْكِ بالبيعِ والشراء، وعلى روابةِ كتابِ الوكالةِ: لا يُشْتَرطُ العلمُ للوكالةِ أيضًا؛ اعتباراً

 <sup>(</sup>١) وقع بالأصل: االانبرام؛ والمثبت من: النَّاء والمَّاء والآلاء، والغَّه، والله،

 <sup>(7)</sup> وقع بالأصل " التصامة والعثبت من " الآلاء والمااء والدا؟ الاء والم الدواله»

<sup>(</sup>٣) - نظرة الاسبسوطة للسرخييُّ [٢٤/٢٨].

 <sup>(</sup>٤) وقع بالأصل "كالوارث، و لعثبت من: «٤، وهم»، وقعاه، وقع»، وقره.

أَمَّا التَّوْكِيلُ إِنَابَةٌ لِتُبُوتِهِ فِي حَالِ فِيهَم وِلَايةِ الْمُنِيبِ (١) فَلا يصحُّ منْ عَبْر عِلْهِ كَإِنْبَاتِ الْمِلْكِ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وقدْ بِينَا طربق الْعَلْم وشَرْطَ الْإِحْبار فيما نُقُدُّمَ مِنْ الْكُتُبِ،

بالرصَايَةِ ؛ لأنَّ كُلُّ واحدٍ منهَمًا إثباتُ الولايةِ .

ألَّا ترَىٰ إلىٰ ما قالَ شيخُ الإسلامِ علاهُ الدَّينِ الأَسْبِيْجَابِيُّ ﷺ في قشرحِ الكَانِيِّ: قوإذا كَانَ للرجلِ عبْدٌ في يدِ رجلٍ فقالَ: انطَلِقُ واشْتَرِ عبدِي مِنْ فلانِ لنفسكَ، فلهبَ واشتراهُ، ولمْ يكنْ ربُّ العبدِ وَكَّلَ البائعَ بالبيعِ، فإنَّ هذا البيغ يجوزُ ، ويكونُ أثرُ المشترِي بالشراءِ وكالةً للبائعِ بالبيعِ (١). قالَ: قهكذَا ذكرَ هاهُنَاهُ.

[ثُمَّ]<sup>(٣)</sup> قالَ: «وذكرَ في «الزياداتِ» ويعض رواياتِ «المأذونِ» أنَّه [لا]<sup>(٣)</sup> بكونُ إِذْنًا ما [لمْ]<sup>(٣)</sup> يُعْلِمُهُ الرسولُ<sup>(٤)</sup> بذلكَ». كذا ذكرَ شيخُ الإسلامِ المذكورُ في بابِ ما لا تجوزُ فيه الوكالةُ مِنْ «شرح الكافي».

وعنْ أبي يوسفَ ﴿ إِنَّهُ لا يجوزُ بَيْعُ الوَصِيُّ أيضًا قبلَ العِلْمِ بالوِصَايَةِ ؛ اعتبارًا بالوكالةِ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهُمَا نيابةً ، لكنِ الوكالةُ (٣/٣٥٥ قبلَ الموتِ وتلكَ بعدَ الموتِ ، وقدْ مَرَّ تمامُ البيانِ في كتابِ أدبِ القاضي في فصْلِ القضاءِ بالمواريثِ

قَوْلَهُ: (وَقَدْ بَيَّنَّا طَرِيقَ الْعِلْمِ بِالْوَكَالَةِ).

يعني: في فصْلِ القضاءِ بالموّارِيثِ، يعنِي: أنَّ العِلْمَ بالوكالةِ يَثْبُتُ بخبرِ الواحدِ حُرَّا كانَ أوْ عَبْدًا، عدلًا كانَ أوْ فاسقًا، رجلًا كانَ أوِ امرأةُ، صبيًا كانَ أوْ

<sup>(</sup>١) في الأصل: ١٤ الميت ٥٠

 <sup>(</sup>۱) وقع بالأصل: «للبيع بالتسليم»، والمثبت من «الله» و «۱۳۱ ، و (۱۳ و وار»، ولم يقع لعظ: «بالبيم»
 إلا في: ١١٤٥ وحدها.

 <sup>(</sup>۱) ما بين المعقوفتين: زيادة من: (۱) ما بين المعقوفتين: زيادة من: (۱) ما بين المعقوفتين:

 <sup>(1)</sup> وقع بالأصل: ابرسول»، والمثبت من: (ن»، ولام»، و««۱۲»، و(ع»، و(ار»)

وإنَّ لَمْ يَقُسَ حَتِّىٰ (١٤/٢٩٥) مات الْمُوصِي فقال: لا أَقْسُ، ثُمْ قال: اقبلُ ، فلَهُ دلك إِنْ لَمْ يَكُن الْقَاضِي أَخْرِجِهُ مِن الْوصِيَّةِ حَيِنَ قال: لا أَقْبِلُ ؛ لِأَنَّ بِمُحَرِّد

بالعًا، وكدلكَ العزْلُ عندمُمَ يَثَنُتُ بخبرِ الواحدِ مطلقًا، وعندَ أبي حبيفَة ﷺ يُشْتَرطُ العددُ أوِ العدالةُ حتَّىٰ لا يَثْبُتُ العزْلُ عندَهُ إلَّا بخبرِ اثنينِ، أوْ بخبرِ الواحد العدلِ، وقدْ مَرَّ ذلكَ في فصْلِ القضاءِ بالمَوارِيثِ.

قُونُهُ: ﴿ وَإِنْ لَمْ يَقْبُلُ حَنَّى مَاتَ الْمُوصِي فَقَالَ: لَا أَقْبُلُ ، ثُمَّ قَالَ الْمُبُلُ ؛ فلهُ ذَلِكَ إِنْ نَمْ يَكُنِ الْقَاضِي أَخْرَجَهُ مِنَ الْوصِيَّةِ حِينَ قَالَ ۖ لَا أَتْبُلُ ﴾ .

قالَ محمَّدٌ ﴿ فِي أَصِلِ ﴿ الجامِعِ الصغيرِ ﴾ : ﴿ عَنْ يَعَقُوبَ ، عَنْ أَبِي حَبِمَهُ فِي يُوصِي إلَىٰ رَجِلٍ فَيقُولُ بِعَدَ مُوتِ الْمُوصِي : لا أَفْتِلُ ، ثُمَّ قَبِلَ . قَالَ : هُو جَائِزٌ إِلَّا أَنْ يُتُوجِهُ القَاضِي عَنِ الوَصِيَّةِ بِقُولِهِ : لا أَقْتِلُ ﴾ (١) . إِن هَنَا لَفُظُ مَحَمَّدٍ إِلَانَهُ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُلِمُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُل

وفي قولِ زُفَرَ ﴿ لَا لَهُ ٣٢٧/ إِ يَجُوزُ قَبُولُهُ بِعَدَ مَا رَدَّ ؛ لأَنَّهُ لَمَّا رَدَّ فَقَدْ بَطَلَ التفويضُ، وإذا بَطَلَ التفويضُ لا يجوزُ قبولُهُ بعدَ ذلكَ ، ألَا ترى أنَّهُ لوْ كانَ حَبًّا فردَّهُ في وَجْهِهِ لا يجوزُ قبولُهُ بعدَ ذلكَ ، فكذلكَ ها هُنَا.

ولنَا: أنَّ الرَّصِيَّةَ لوَّ بطلَتْ بمجردِ قولِ المُوصِي: لا أقبلُ؛ لَزِمَ الضررُ الميتِ؛ لأنَّهُ ماتَ معتمدًا عليهِ، فلوِ ارتدَّتِ الوَصِيَّةُ برَدِّ الوَصِيِّ؛ لضاعتِ التركةُ بحثُ لمْ تنْصِبِ الميتُ سواةُ اعتمادًا عليهِ، والضررُ مرفوعٌ شرعًا، فلا يَصِحُّ الردُ، وإذا لمْ يصحُ الردُ كانَ لهُ أَنْ يُمْضِيَ الوَصِيَّةَ إلَّا إذا أخرجَهُ القاضِي عنِ الوصَايَةِ حينَ قالَ: لا أقبلُ الوَصِيَّةَ إلا يَصِحُ قبولُهُ بعدَ ذلكَ؛ لأنَّ قضاء القاضي حينَ قالَ: لا أقبلُ الوَصِيَّةِ به نفهولُهُ بعدَ دلكَ على الوصَايَةِ صَحَّ لوقوعِهِ في المُحْتَقِدِ فيه، فلمَّا صحَّ القضاءُ بطلَتِ الوَصِيَّةُ، فقبولُهُ بعدُ دلكَ يكونُ بعدُ بطلانِ الوَصِيَّةِ، فلا يَصِحُ .

<sup>(</sup>١) ينظر الالجامع الصعير /مع شرحه النافع الكبير؟ [ص/٥٣٠،٥٢٩].

وَإِهِ لَا أَفْتِلُ لَا يَبْعَلُلُ الْإِيضَاءُ، لِأَنَّ فِي إِبْطَالِهِ خَبَرَرًا بِالْمِيَّتِ وَضَرَرُ الْوَصِيِّ فِي الْإِلْفَاءِ مَجْبُورُ بِالنَّوَابِ، وَدَفْعُ الْأَوَّلِ وَهُوَ أَعْلَىٰ أَرْلَىٰ، إِلَّا أَنَّ الْقَاضِي إِذَا أَنَّ الْقَاضِي إِذَا أَنَّ الْقَاضِي وِلَايةُ دَفْعِ الصَّرِرِ، الْمُرَرِّ عَنْ الْوَصَايَةِ فِيهِ، إِذْ لِلْقَاصِي وِلَايةُ دَفْعِ الصَّرِرِ، أَنْزُابَعُ الصَّرِرِ، وَلَا يَعْجُرُ عَنْ ذَلِكَ فَيَتَضَرَّرُ بِبَقَاءِ الْوِصَايَةِ فَيَدُفْعُ الْقَاضِي الظَّرَرَ عَنْهُ وَيُنْصَبُ وَلِيَّا لِمُنْ الْجَانِيْنِ فَلِهَذَا يَنْفُذُ إِخْرَاجُهُ، عَالِطًا لِمَالِ الْمَيْتِ مُتَصَرِّفًا فِيهِ فَيَنْدَفِعُ الصَّرَرُ مِنْ الْجَانِيْنِ فَلِهَذَا يَنْفُذُ إِخْرَاجُهُ،

ولأنَّ العقدَ قدْ تَمَّ مِنْ جهةِ المُوصِي، ووجبَ الحيارُ للآخَرِ في قبولِهِ ورَدُّهِ، والرَّهُ يَقتضِي مردودًا عليهِ، فإذا رَدَّهُ في غيرِ وجُهِهِ أَوْ بعدَ موتِهِ فقدُ رَدَّهُ وليسَ ثَمَّةَ مردودٌ عليهِ، فلمُ يصبحُ الرَّهُ، كما لوِ اشْتَرَىٰ شيئًا علىٰ أنَّهُ بالخيارِ، ثُمَّ رَدَّهُ مِنْ غيرِ مخضرٍ مِنَ البائع ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ، كذلكَ هاهُنَا.

فَأَمَّا إِذَا أَخرِجَهُ القَاضِي مِنَ الوَصِيَّةِ فَإِنَّهُ قَدُّ أَبِطَلَ العَقَدَ باجتهادِهِ في موضع الاجتهادِ، فَيَطَلَ العَقَدُ، وإِذَا بَطَلَ العقدُ لَمْ يَجُزُ قبولُهُ بعدَ ذلكَ؛ لأنَّهُ قَبِلَ حِينَ لمْ بكنْ عَقْدٌ.

قَوْلُهُ: (وَضَرَرُ الْوَصِيِّ فِي الْإِبْقَاءِ مَجْبُورٌ بِالنَّوَابِ).

هذا جوابُ سُؤَالِ مُقَدَّرٍ بِأَنْ يُقالَ: كما يَلْزَمُ الضررُ بِالميتِ في بطلانِ الْإِيضَاءِ بغولِهِ: لا أَفْبَلُ؛ يلزمُ الضررُ أيضًا بالوصِيِّ في بقاءِ الْإِيضَاءِ ولزومِهِ؛ لأنَّهُ يَعْجِزُ عنِ النبامِ بذلكَ، فَلِمَ تحمَّلُتُمْ ضررَ الوَصِيِّ دونَ ضررِ الميتِ حيثُ قلتُمْ: لا يَبْطُلُ الْإِيضَاءُ بقولِهِ: لا أَفْبَلُ ؟

فقالَ: لَمَّا لَمْ يُمْكِنُ رَفْعُ الضررَيْنِ جميعًا لا بُدَّ مِنْ أَنْ يُتَحمَّلَ أَدْنَى الضررَيْنِ لَمُعورِ للْفَعِ الضررِ الأَعْلَىٰ، والأَعْلَىٰ هنا ضررُ الميَّتِ؛ لأنَّ (١) ضررَهُ ليسَ بمحمورِ بشيء، وضررُ الوَصِيِّ [١/٥٥٥، مجبورٌ بالثوابِ، فَيُتَحمَّلَ الأَدْنَىٰ لدَفْعِ الأَعْلَىٰ،

<sup>(</sup>١). وقع بالأصل: الأنهاء والمثبت من: الله، ولامه، واقاعه، والحا، ولامه،

فَلَوْ قَالَ بَعْدَ إِحْرَاحِ الْفَاضِي إِيَّاهُ أَقْبَلُ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ قَبِلَ بَعْدَ بُطْلَانِ الْوِصَايَةِ بِإِنْطَالِ الْفَاضِي.

قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ إِلَىٰ عَبْدٍ، أَوْ كَافِرٍ، أَوْ فَاسِقٍ؛ أَخْرَجَهُمُ الْقَاضِي غَنِ الْوِصَايَةِ وَنَصَبَ غَبْرَهُمْ وَهَذَا اللَّفْظُ يُشِيرُ إِلَىٰ صِحَّةِ الْوَصِيَّةِ، لِأَنَّ الْإِخْرَاحَ يَكُونُ بَعْدَهَا.

🚓 غاية نلبيان 🤧

وهو المرادُ مِنْ قولِهِ: (وَدَفْعُ الأُولَىٰ \_ وَهُوَ أَعْلَىٰ \_ أَوْلَىٰ) ، أَيْ: دَفْعُ أُولَىٰ الضررَيْنِ ، وهو ضررُ الميتِ .

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ إِلَىٰ عَبْدِ، أَوْ كَافِرِ، أَوْ فَاسِقِ؛ أَخْرَجَهُمُ الْقَاضِي عَنِ الْوَصَايَةِ وَنَصَبِ غَيْرَهُمُ)، أَيْ: قَالَ القُدُورِيُّ ﷺ في المُخْتَصَرِهِ اللهُ .

والمرادُ منهُ: الوَصِيَّةُ إلى عبْدِ غيرِهِ؛ لأنَّ الوَصِيَّةَ [١/١٣٢٧/٨] إلى عبْدِ نفيهِ تَجِيءُ بعدَ هذا، ولفظُ القُدُورِيُّ ﴿ يَشِيرُ إلى أنَّ الوَصِيَّةَ إلى هؤلاءِ تَصِحُّ؛ لأنَّ الإخراجَ عنِ الوَصِبَّةِ لا يكونُ إلَّا بعدَ صحةِ الوَصِيَّةِ؛ لأنَّ الوَصِيَّةَ إذا كانتُ باطلةً أصلًا فمِنْ أينَ يتَحَقَّقُ إخراجُهُمْ عنِ الوَصِيَّةِ.

وذكرَ محمَّدٌ ﴿ فَي اللَّجَامِعِ الصغيرِ ٥ : ﴿ عَنْ يَعَقُوبَ ، عَنْ أَبِي حَنِيفَةً ﴿ فَيَ الْمَسْلَمِ يُوصِي إلى الدِّمِّيِّ. قالَ: الوَصِيَّةُ باطلةٌ ، وكذلكَ إنْ أَوْصَىٰ إلىٰ عندِ غيرِهِ فالوَصِيَّةُ باطلةٌ أيضًا ﴾ (١) إلى هنا لفظُ أصْلِ ﴿ الجامعِ الصغيرِ ١ · عَنْهِ عَنْهِ فَالوَصِيَّةُ باطلةٌ أيضًا ﴾ (١) هنا لفظُ أصْلِ ﴿ الجامعِ الصغيرِ ١ ·

وذكرَ محمَّدٌ هِ في «الأصلِ»: «وإذا أَوْصَى إلىٰ عبُدِ غيرِهِ: فالوَصِيَّةُ باطلةً وإنْ أجازَ مولاهُ»(٣).

<sup>(</sup>١) ينظر: المختصر القُلُوري، [ص/٢٤٢].

 <sup>(</sup>٢) ينظر- (الجامع الصعير /مع شرحه النافع الكبيرة [ص/٣٢].

 <sup>(</sup>٣) ينظر \* «الأصل/المعروف بالمبسوط» [٥/٤٤/ طبعة: وزارة الأوقاف القطرية].

وَذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ بَاطِلَةً. فِيلَ مَعْنَاهُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصَّورِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ سَتَبْطُلُ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ فِي الْعَبْدِ بَاطِلٌ حَقِيقَةً لِعَدَمِ وِلَايَتِهِ وَاسْتِندَادِهِ، وَبِي غَيْرِهِ مَعْنَاهُ سَتَبْطُلُ، وَقِيلَ فِي الْكَافِرِ بَاطِلٌ أَيْضًا لِعَدَمِ وِلَايَتِهِ عَلَى الْمُسْلِمِ.

وقالَ في «الأصلِ» أيضًا: قولوَ أَوْضَى المسلمُ إلىٰ ذِمَّيَّ، أَوْ إلى حَرْبِيًّ لِنَامِنِ، أَوْ غَيرِ مُشْتَأْمَنِ ؛ فهو باطلٌ»(١).

وقالَ في «الأصلِ» أيضًا: «ولو أوضئ إلى فاسقٍ مُتَّهمٍ مَخُوفٍ على مالِهِ ؛ «الرَّمِيَّةُ إليَّهِ باطلةٌ»(٢).

ثُمَّ اختلفَ المشايخُ . هلله ـ في معنى البطلانِ أنَّهُ باطلٌ أصلًا أمَّ معناهُ: مَنْبَطُلُ ؟ قالَ الفقيةُ أبو الليثِ هله في كتابِ «نُكَتِ الوَصَابَا» وفي شرحِهِ لـ«الجامعِ الفغيرِ»: «معناهُ: سَتَبَطُلُ ، وإليهِ ذهبَ القُدُورِيُّ ، وفخرُ الإسلامِ البَرَّدَوِيُّ هلهُ في الرح الجامع الصغيرِ» وعليه عامَّةُ المشايخ هلهه.

وقالَ بعضُهُمْ: إِنَّهُ باطلِّ أصلًا. وإليه ذهبَ شمسُ الأَثمةِ السَّرْخَسِيُّ في اشرِ الكافي، (٣)؛ وذلكَ لأنَّ الوَصِيَّةَ ولايةٌ، والرقُّ مُنافٍ للولايةِ، ولأنَّهُ عاجزُ عارض الكافي، (تَّهُ بمنعُهُ مِنَ التَبَرُّعِ بِهِ مُ نحصيلِ مقصودِ المُوصِي؛ لأنَّ منافِعَةُ لمولاهُ، فالظاهرُ أنَّهُ يمنعُهُ مِنَ التَبَرُّعِ بِهِ على عيرِه، وكذلكَ بعد إجازتِهِ؛ لأنَّ هذا بمنزلةِ الإِعَارَةِ منهُ للعبدِ، فلا يتعَلَّقُ بِهِ الرَّمَ، فإذا رَجَعَ عنه كانَ عاجزًا عن التصَرُّف.

وأمَّا في الوَصِيَّةِ إلى الكافرِ: فلأنَّ في الوَصِيَّةِ إِنباتُ الولايةِ للوَصِيَّ على سيلِ الخلافةِ عنهُ ، ولا ولايةَ للذُّمِّيِّ ولا للحَرْبِيِّ على المسلمِ ؛ لقولِهِ تعالَىٰ: ﴿ وَلَن

<sup>(</sup>۱) ينظر: المصدر السابق [٥/٥٩٤]،

<sup>(</sup>۱) ينظر: العصدر السابق

<sup>(</sup>٢) ينظر: (الميسوط) للسرخيينُ [٢٥/٢٨].

وَوَخُهُ الصَّحَّةِ ثُمَّ الْإِخْرَاجُ أَنَّ الْأَصْلَ النَّطَرُ ثَابِتٌ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ حَقِيفَةً، وَرِلَايَةُ الْفَاسِقِ عَلَى أَصْلِنَا وَوِلَايَةُ الْكَافِرِ فِي الْجُمْلَةِ، إلَّا أَنَّهُ لَمْ يَهُمَّ النَّطَرُ لِيَوَقَفُ وِلَايَةِ الْعَبْدِ عَلَى إِجَازَةِ الْمُؤلَى وَتَمَكَّنِهِ مِنْ الْحَجْرِ بَعْدَهَا وَالْمُعَادَاةِ لِنَّوَقَفِ وِلَايَةِ الْعَبْدِ عَلَى تَرْكِ النَّظَرِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ وَاتَّهَمُ الْفَاسِقِ بِالْخِيَانَةِ اللَّهِ اللَّهُ اللهُ الله

يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَلْفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴾ [الساء: ١٤١].

وأمَّا في الفاسقِ: فذهب شمسُ الأثمةِ لسَّرْخَسِيُّ ﴿ أَيضَ أَيضَ أَنَّ الوَصِيَّةَ إِلَهِ تجوزُ<sup>(۱)</sup>، لكنِ القاضي يُخْرِجُهُ عنِ الوِصَايَةِ؛ لأنَّ بالوصَايَةِ إليْهِ لا يَتِمُّ مَعْنَى النظرِ؛ وهذا لأنَّ الفاسقَ مِنْ أهلِ الولايةِ، ولهذا كانَ مِنْ أهلِ الإرْثِ، فيكونُ أهلًا للوَصِيَّةِ (۱) أيضًا،

وَوَجْهُ مَا ذَهِبَ إِلَيْهِ الفقيةُ أَبُو اللّبِثِ وَغَيْرُهُ: أَنَّ عَبِدَ الْغَيْرِ قَادَرٌ عَلَىٰ التَصَرُّفِ عَلَىٰ عَلَىٰ وَعَيْرُهُ: أَنَّ عَبِدَ الْغَيْرِ قَادَرٌ عَلَىٰ التَصَرُّفَةُ فَي حَقِيقةً ؛ لأنَّ تصرُّف العبدِ بِالوَصِيَّةِ مثلُ تصرُّفِهِ بِالْوَكَانَةِ ، فَإِذَا جَازَ تَصَرُّفَةُ فَي أَحدِهِمَا ؛ جَازَ هِي الآخِرِ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهُمَ نيابةً ، ولكنْ لَمَّا كانتْ منافعة مشغولةً بحقّ مولاهُ ، وربَّمَا يَبِيعُهُ (\*) مولاهُ [٨/٣٢٨/٨] بعدَما أَذِنَ لَهُ فِي فِيولِ الوَصِيَّةِ ؛ كانَ عاجزًا عنْ إنفادٍ (١٤) الوَصِيَّةِ ، فلا يُؤْمَنُ عليهِ أَنْ يُقَصِّرَ ، ولا يَسْتَوْفِيَ حَقوقَ كانَ عاجزًا عنْ إنفادٍ (١٤) الوَصِيَّةِ ، فلا يُؤْمَنُ عليهِ أَنْ يُقَصِّرَ ، ولا يَسْتَوْفِيَ حَقوقَ المبتِ ، وكانَ للفاضي أَنْ [٣/٤٥٥٤] يُخْرِجَهُ ويَسْتَندِلَ بِهِ وصبًا آخَرَ .

وأمَّا في الْإِيضَاءِ إلى الكافرِ: فقدْ ذكرَ محمَّدٌ ﴿ فِي كتابِ القسمةِ: أنَّهُ لُوْ قاسَمَ شيئَ قبلَ أنْ يُخرِجَهُ القاضِي؛ جازَ ذلكَ، فَتَبَتَ أَنَّ الْإِيصَاءَ إليْهِ صحبحٌ؛

<sup>(</sup>١) ينظر، المصدر السابق،

<sup>(</sup>٧) وقع بالأصل " فللولاية لا. والمثبت من الدلاء والمهاء والعالماء والاعلاء والرام.

<sup>(</sup>٣) وقع بالأصل: المتعه الدوالعثبت من الذال، والمال، والفلاك، والحقا، والراه.

 <sup>(</sup>١) وقع بالأصل: «أفعال» والمثبت من «٤٤» وقم»، وقعا؟»، وقع ١٩، و الر٥.

لْبِكُولَ الْقَاسِقُ مَحُوفًا عَلَيْهِ فِي الْمَالِ ، وهذا يَصْلُحُ عُذْرًا فِي إَحْرَاجِهِ وَتَبْدَيلُهُ بَهُرَا

قَالَ: وَمَنْ أَوْضَىٰ إِلَىٰ عَبْدِ نَفْسِهِ ، وَفِي الْوَرَثَةِ كِبَارٌ ؛ لَمْ تَصِحُّ الْوَصَيَّةُ ؛

ولَ لأنَّ الكافرَ يجوزُ أنْ يتصَرَّفَ بِالْوَكَالَةِ ، فجازَ أنْ يتصَرَّفَ بِالوِصَايَةِ أيصًا .

أَصْلُهُ: المسلمُ، ولكنَّ القاضِيَ يُبْطِلُ وصيتَهُ ويُخْرِجَهُ عنِ الوِصَايَةِ؛ لأَنَّهُ لا يُمَنُّ على المسلمِ؛ لأنَّهُ لا يُمَيِّزُ بينَ الحلالِ والحرامِ؛ فيُخَافُ أَنْ يَكْسِبَ الحرامَ، عَمَا أَنَّ مسلمًا لوَّ وَكَّلَ ذِمَيًّا يُكْرَهُ لهُ ذلكَ.

والمعْنَى فيه: أنَّهُ يبخافُ أنْ يُطْعِمَهُ الرِّبَا، فكذلكَ هاهُنَا، فإنْ تَصَرَّفَ قبلَ أنْ لِمُرِجَهُ القاضي كانَ جائزًا؛ لأنَّهُ يتصَرَّفُ مِنْ طريقِ الأثرِ،

وأمَّا الفاسِقُ: فيُخْرِجُهُ القاضِي ؛ ليتمَّ النظرُ على ما قلنًا ،

وقالَ الشَّافِعِيُّ ﴿ مَنْ يُعْتَبُرُ أَنَّ يَكُونَ عَدُلًا عَنَدَ الوَصِيَّةِ (١٠) ، وإنَّمَا لَمْ تَصَعَّ وَمِيَّةُ اللهِ ؛ بَدَلَيْلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إقرارُهُ عَلَى الوَصِيَّةِ ، فلا تَصَعُّ الوَصِيَّةُ إليه ، وهذا يَشُلُّ بِمَا إذا أَوْصَى إلى ضعيفٍ لا يَقْدِرُ عَلَى التَصَرُّفِ مَنْفُردًا .

قَوْلُهُ: (وَهَذَا يَصْلُحُ عُذُرًا فِي إِخْرَاجِهِ وَتَبْدِيلِهِ بِغَيْرِهِ)، أَيْ تَكُونُ الفاسقِ يحيثُ لُحُو عليهِ [في] (٢) المالِ لخيانَتِهِ (٣) يَصْلُحُ عُذْرًا فِي إخراجِ الفاسقِ عنِ الوصَايَةِ ، لَحُو عليهِ [في] مكانَهُ ؛ لأنَّ الميتَ إنَّمَا أَوْصَى إليهِ ؛ لينْظُرُ فِي مالِه وأولادِهِ بعدَهُ الحظِ والصيانةِ ، وبالخيانةِ ترتفعُ الصَّيَانةُ ، فلا يَحْصُلُ الغرضُ مِنَ الوصَايَةِ .

قَوْلَةُ: (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَى إِلَىٰ عَبْدِ نَفْسِهِ ، وَفِي الْوَرَثَةِ كِبَارٌ ؛ لَمْ تَصِحَّ الْوَصِيَّةُ) ،

ا بطر التهديب في فقه الإمام الشافعي، للبعوي [٩/١٠١]، واالمهدب في فقه الإمام الشافعي،
 للنبراري [٣٦٣/٢]، واالبحم الوهاج في شرح المبهاج؛ للدّبيري [٣٢٥/٦].

<sup>&</sup>quot; الماس المعقوطين: زيادة من: (ن) و (م) و (ها) و (ها) و (ع) و راه ال

<sup>&</sup>quot; وبع بالأصل؛ والحيامة 1- والمثبث من: الداء والماء والعا؟ ، والعا؟ ، والعا، والراء

لِأَذَّ لِلْكَسِرِ أَنْ يَمْنَعَهُ أَوْ يَبِيعَ نَصِيتَهُ فَيَمْنَعَهُ الْمُشْتَرِي فَيَعْجِزُ عَنْ الْوَفَاءِ بِحَقَّ الْوِصَايَة فَلَا يُفِيدُ فَائِدَنَهُ وَإِنْ كَانُوا صِغَارًا كُلُّهُمْ فَالْوَصِيَّةُ إِلَيْهِ جَائِرَةً عِنْدَ أَبِي حَبِيفَةً،

أَيْ: قَالَ القُدُورِيُّ ١٠٠ في المُخْتَصَرِهِ ١٠٠٠.

وذلك لأنَّ الوارثَ الكبيرَ يبي على العبدِ، بدليلِ انَّهُ يَمُلِكُ بَيْعَ نصيبِهِ، ويَشْتُ للوارِثِ الولايةُ على العبدِ ويشْتُ للوارِثِ الولايةُ على العبدِ بالوَصِيَّةِ، ويَثْبُتُ للوارِثِ الولايةُ على العبدِ بالوَصِيَّةُ بالوَصِيَّةُ إليْهِ، وأمَّا ذا كانَ الوَرَثَةُ كَلَّهُمْ صِغارًا، فالوَصِيَّةُ إليْهِ، وأمَّا ذا كانَ الوَرَثَةُ كَلَّهُمْ صِغارًا، فالوَصِيَّةُ إليْهِ على اللهُمَا.

قَالَ صَاحَبُ ﴿ اللهدَابَةِ ۞ ﴾: ﴿ وَقِيلَ: قَوْلُ مُحَمَّدٍ ۞ مُضْطَرِبٌ قِيهِ ، يُرْوَىٰ مَرَّةً مَعَ أَبِي حَنِيفَةً ، وَقَارَةً مَعَ أَبِي يُوسُفَ ۞ ﴾ .

ولنَا في هذا القِيلِ نَطَرٌ ؛ لأَنَّ الكبارَ النَّقاتَ المتقدِّمينَ على صاحبِ الهدايةِ المَّهُمْ ذكرُوا قولَ محمَّدِ معَ أَبِي يوسفَ على الكبارَ النَّقاتَ المتقدِّمينَ على صاحبِ الهدايةِ المَّهُمْ ذكرُوا قولَ محمَّدِ معَ أَبِي يوسفَ على الله اصطرابِ ، كالطَّحاوِيِّ في المُخْتَصَرِهِ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ المَّالِ [٨/٨٧٥ هـ م] النُّكَتِ الوَصَايَا اللهُ والقُدُورِيُّ ولا كَرْخِيِّ في اللهُ عَلَيْ اللهُ والقُدُورِيُّ في اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ واللهُ واللهُ واللهُ واللهُ واللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ واللهُ اللهُ واللهُ واللهُ اللهُ واللهُ واللهُ واللهُ اللهُ واللهُ اللهُ واللهُ واللهُ اللهُ واللهُ واللهُ اللهُ واللهُ اللهُ واللهُ واللهُ واللهُ واللهُ واللهُ واللهُ واللهُ واللهُ اللهُ واللهُ والهُ واللهُ واللهُ

على أنَّ محمَّدًا نصَّ في «الأصلِ» على ذلكَ فقالَ: «وإذا أوْصَى إلى عبْدِهِ فإنَّ الوَصِيَّةَ إليْهِ جائزةٌ في قولِ أبي حَنِيفَةً ، وفيهَا قولٌ آخرُ قولُ أبي يوسفَ ومحمَّدٍ.

<sup>(</sup>١) ينظر: المختصر القُلُورِيُّ؟ [صر/٣٤٢].

<sup>(</sup>٧) ينظر: المصدر السابق،

 <sup>(</sup>٣) ينظر ١٤ المبسوط ٥ طسر خبي ٢٥/ ٢٨].

<sup>()</sup> المنظومةُ صد الإطلاق هي المنظومة المغلاف، لنجم الدين السفيَّ، نظّمَ قيها المسائل التي الحتلف فيها الأثمة. أبو حديقة، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، ورُقَر، والشابعي، ومالث، وقد تقدم التعريف بذلك،

زَلَا نَجُوزُ عِنْدَهُمَا وَهُوَ الْفِيَاسُ. وَفِيلَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ مُصْطَرِبٌ، يَرْدِي مَرَّةٌ مَعَ أَسِي خَنِيفَةً ، وَتَارَةً مَعَ أَبِي يُوسُفَ.

البيار المال المال

أَنَّهُ لا يجوزُ إلىٰ عَبْدِهِ، أرأيتَ لوْ كَبِرَ الصغارُ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ، ``. إلىٰ هُمَا لَمْظُ الأصلِ.

وقولُ الشَّافِعِيُّ ﷺ كقولهِمَا(١). كذَا في الشرحِ الأقطعِ»(١)، وقالَ شمسُ الأثمةِ السَّرْخَسِيُّ في الشرحِ الكافي، في قولِ أبي حَنِيفَةَ: الهو الاستحسانُ، وقولُهُمَا هو القياسُ،(١).

وَجُهُ قُولِهِمَا: أَنَّ الرَّقَّ الَّذِي يُنَافِي الولايةَ قائمٌ في عَبْدِ نَفْسِهِ كما في عَبْدِ غيرِهِ؛ ولأنَّهُ مملوكٌ للوَرَثَةِ \_ وهمُ الصَّغارُ \_ والمملوكُ لا يلي على مولاهُ، ولأنَّ نَصَرُّفَ الوَصِيِّ مِنْ طريقِ الولايةِ، والعبدُ ليسَ مِنْ أهلِ الولاياتِ.

وَجُهُ قُولِ أَبِي حَنِيفَةً ﷺ: أَنَّ الصغارَ مِنَ الوَرَقَةِ وإِنَّ كَانُوا لا يَمْلِكُونَ رَقِبَةً [١/١٥٥٥] العبدِ فلا يمْلِكُونَ التصَرُّفَ فيهِ ؟ حيثُ لا يَمْلِكُونَ بَيْعَهُ ، فجازَ إثباتُ الولايةِ للعبدِ في حُقوقهِمْ بخلافِ ما إذا كانَ فيهمْ كبيرٌ ، ويخلافِ عَندِ الغيرِ ؛ لأنَّ لمولاهُ أَذْ يَمْنَعَهُ ويَحْجُرُ عليْهِ ، فصارَ مَوْلِيًّا عليهُ ، فلمْ يَجُزُ لهُ أَنْ يَتَصَرَّفَ في حتَّ غيرِهِ.

قَالَ شَمَسُ الأَثْمَةِ [السَّرْخَسِيُّ](\*) رَجَهُ اللَّهُ تَعَالَى في الشَّرِحِ الكافي \*: ﴿ وَإِنَّمَا الْتَحْسَنَ أَبُو حَنِيفَةً ﷺ هذا لِمَا رأَىٰ فيه مِنْ توفيرِ المَلْقَعَةِ على الميتِ وعلى الشَّخْسَنَ أَبُو حَنِيفَةً ﷺ هذا لِمَا رأَىٰ فيه مِنْ توفيرِ المَلْقَعَةِ على الميتِ وعلى

<sup>(</sup>١) ينظر، قالأصل/المعروف بالمبسوط؛ [٥/٤٩٤/ طبعة: وزارة الأوقاف القطرية].

 <sup>(</sup>١) ينظر، قالحاوي الكبير، للماوردي [١٩٢/٨]، وقالوسيط في المذهب، للمزالي [٤٨٣/٤].
 وقالتهذيب في فقه الإمام الشاهعي، للبعوي [٥/٥٧]،

 <sup>(</sup>٣) ينظر، قشرح محصر القدورية للأقطع [٢٥/٨٩٣].

<sup>(</sup>٤) ينظر: (الميسوطة للسرخيسيُّ [٢٥/٢٨].

 <sup>(</sup>a) ما بين المعقوقتين: زيادة من الدائه والماء والفائلة، والعاء والراء،

و خَهُ الْقياسِ أَنَّ الْولاية مُنْعدمةٌ لما أَنَّ الرِّقَّ يُنافِيهَا ، ولِأَنَّ فِيهِ إِنْباتَ الْولاية للْمَمْلُوكَ على الْمَالِك ، وهذا قلْبُ الْمَشْرُوع ، ولأنَّ الْولاية الصَادرة من اللّب لا تنحرُّاً ، وفي اغتبار هذه تجرئتُها ؛ لأنه لا يمَلكُ بيّع رقبته ...............

ورثتهِ، فإنَّ منْ ربَّىٰ عبُدهُ وأحسنَ إليهِ، فالظاهِرُ أنَّ شفقتَهُ على الصغارِ مِنْ أولاده بعد موتِه أكثرُ مِنْ شفقةِ الأجنبيِّ؛، ولهدا احتارَهُ بلوّصِيَّةِ، '''.

وأوردَ في «شرحِ الأقطع» سؤالًا وجوانًا فقالَ: «فإنَّ قِيلَ: فإذا كانُوا صعارًا فانقضِي يني في بَيْعِهِ إذا رأَىٰ ذلكَ ،

قيلَ لهُ: ولايةُ القاضِي على الوَصِيَّ لا تَمْنَعُ جوازَ الوَصِيَّةِ ؛ لأنَّهُ يلِي علىٰ الأحرارِ معَ وُجودِ الوَصِيَّةِ إلىهِمُ الأَ

قَوْلُهُ. (وَلِأَنَّ الْوِلَايةَ الصَّادِزةَ مِنَ الْأَبِ لَا تَتَحَرَّأُ، وَهِي اغْتِبَارِ هَذِهِ تَجْزِئْنُه لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بَنِعَ رَقَبَتِهِ)، معدهُ: أنَّ ولايةَ الوَصِيُّ مثلُ ولايةِ الشُوصِي لكونِ ولايةِ الوَصِيُّ مستفادةٌ مِنْ جهةِ لمُوصِي،

نُمَّ ولايةُ المُوصِي \_ وهو الأبُ \_ لِيستْ بمُتَحَزِّنَةٍ ؛ حيثُ لا يُقالُ: إنَّ ولايتَهُ في البعضِ دونَ البعضِ ، وولايةُ العبدِ مُتَجَزِّنَةٌ ؛ لأنَّهُ يَمْلِكُ بَيْعَ التركاتِ ولا يَمْلِكُ بَنْعَ نَفْسِهِ ، وهذا نَقْضُ الموضوعِ ، فلا بجوزُ .

<sup>(</sup>١) يطر ( (المبسوط) للبير حسي ( ١٨ /٥٠)

 <sup>(</sup>٧) ينظر "شرح مجتصر القدوري اللاقطع [٢٠ /٣٩٨].

<sup>(</sup>٣) الترقيم الداخلي لهذه اللوحة مكور .

رلاً أَنَّهُ مُخاطَبٌ مُسْتَمَدُّ بِالتَّصِرُّفِ (١) ١٩٩١ إِ فَيَكُونُ أَهْلاً لِلْوِصَايَةِ ، وَلَيْسَ لِأَخْدِ عَلَىٰ وَلَايَةً ، فَإِنَّ الصَّغَارَ وَإِنْ كَانُوا مُلَّاكًا لَيْسَ لَهُمْ وِلَايَةُ الْمَنْعِ فَلَا مُسَافَاةً ، وَإِنْ كَانُوا مُلَّاكًا لَيْسَ لَهُمْ وَصَارَ كَالْمُكافِ ، والوصاية قَدْ وَلِيصًا وَ الْمَنْوَلَى إِلَيْهِ يُؤْذِنُ بِكَوْنِهِ نَاظِرًا لَهُمْ وَصَارَ كَالْمُكافِ ، والوصاية قَدْ يَجِزَّأُ عَلَىٰ مَا هُوَ الْمَرْويُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَوْ لَقُولُ : يُصَارُ إِلَيْهِ كَيْ لَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَوْ لَقُولُ : يُصَارُ إلَيْهِ كَيْ لَا يُؤَدِّي إِلَى إِلَيْهِ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَوْ لَقُولُ : يُصَارُ إلَيْهِ كَيْ لَا يُؤَدِّي إِلَى إِلَيْهِ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَوْ لَقُولُ : يُصَارُ اللّهِ كَيْ لَا يُؤَدِّي إِلَى الْمُؤْلِقِ أَوْلَىٰ .

قَوْلُهُ: (وَلَهُ أَنَّهُ مُخَاطَبٌ مُسْتَبِدٌّ بِالتَّصَرُّفِ).

احترازٌ بالمُخاطَبِ عنِ الصبيِّ والمجنونِ ، فإنَّ الْإِيضَاءَ إليهِمَا لا يجوزُّ لعدمِ النِطابِ ، واحترزَ بالمُسْتَبِدِّ: عنِ الْإِيضَاءِ إلى عبْدِ الغيرِ ؛ لأنَّهُ لا استبدادَ لهُ في التصَرُّفِ ، وعنُ عَبْدِ نفسِهِ أَيضًا إذا كانَ في الْوَرَثَةِ كبيرٌ ؛ لأنَّ للكبيرِ أنْ يَخْجُرَهُ ويَبِيعَ نصيَةُ منه ، فلا يَبْقَى الاستبدادُ .

قولُهُ: (فَصَارَ كَالْمُكَاتَبِ) ، أيْ: صارَ الْإِيصَاءُ إلىٰ العبدِ القِنِّ كَالْإِيصَاءِ إلىٰ النُكاتَب، فذاكَ يجوزُ ، فكذا هذَا .

فُولُهُ: (وَالْوِصَايَةُ قَدْ تَتَجَزَّأُ عَلَىٰ مَا هُوَ الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ١٠٠٠).

هذا جوابٌ بسبيل المنع عنْ قولِهِ ﴿ (وَفِي اغْتِبَارِ هَذِهِ تَجْزِئَتُهَا) ، بأنُ يُقالَ: لَا نُسُلُمُ أَنَّ الوصَايَةَ لَا تَتَجَزَّأً ؛ ولهذا رَوَى الحسنُ ، عنْ أبي حَبِيفَةَ ﷺ فيما إذا أوْصَى لِللهُ أَنَّ الوصَايَةَ لِللهُ احدِهِمَا فِي العينِ ، وإلى الآخرِ في تقاضِي الدَّيْنِ ، يكونُ كُلُّ وحدٍ منهُمَا وصيًّا فيما أُوصِيَ (٣) إليهِ خاصَّةً .

ولَيْنْ سَلَّمْنا أَنَّ الوِصَايَةَ لا تَتَجَزَّأُ على ما هو الظاهرُ عنْ أبي حَنِيفَةَ ﷺ حيثُ

<sup>(</sup>١) في الأصل: ﴿بالتفرق؛ ،

 <sup>(</sup>١) يشبه في الأصل: «وأيضا».

 <sup>(</sup>٣) وقع يالأصل: «إذا أوضِيق». والمثبت من: الذا، والعام، والعام ، والعام ، والغام، والعام.

قال ومن أوصى إلى من يغجزُ عن القيام بالوصيَّة ضمَّ اليَّه الْقاصي عَبْرَهُ رِعَايَةً بِحَقِّ الْمُوصِي وَالْوَرَانَةِ ، وَهَذَا لِأَنَّ تكمين ('' النَّطَرِ يَخْصُلُ بِضَمَّ الْآخَرِ إلَيْهِ لِصِيَانَتِهِ وَنَقْصِ ('') كِفَايِتِهِ مَيَتِمُّ النَّطَرُ بِإِعَانَةٍ غَيْرِهِ ، علو شكا إليْه الوصيُّ ذلك لا يُجِيبُهُ حتَّىٰ يَعْرِفَ ذَلِك حقيقةً ، لِأَنَّ الشَّاكِيَ قَدْ يَكُونُ كَادِمًا تَحْمِيفًا عَلىٰ لا يُجِيبُهُ حتَّىٰ يَعْرِفَ ذَلِك حقيقة ، لِأَنَّ الشَّاكِيَ قَدْ يَكُونُ كَادِمًا تَحْمِيفًا عَلىٰ

يكونُ كُلُّ واحدِ منهُمَا وصيًّا في العينِ والنَّيْنِ حميعًا.

فنقولُ إِنَّمَا صِرْنَا إِلَىٰ تَجَرُّوْ الْإِبصَاءِ؛ كَيْلَا لَا يَبْطُنُ أَصَلُ الْإِيصَاءِ؛ لأَنَّا لؤ لَمْ نُجَوِّرِ النَجَرُّوْ يَنْظُلُ الْإِبصَاءُ أَصَلَا، وفيهِ إِلْعَاءُ كلامِ الْعَاقِلِ، فلا يَجُوزُ الإِنعاء مَا أَمْكُنَ، وتغييرُ وصْفِ لْإِيصَاءِ أَوْلَى مِنْ تغييرِ أَصَلِ الْإِيصَاءِ، فكانَ نغييرُ الوصفِ أَحَقَّ،

قَوْلُهُ: (ثَالَ [٣١٥٥٥هـ]: وَمَنْ يَعْجِزُ عَنِ الْقِيَامِ بِالْوَصِيَّةِ ضَمَّ إِلَيْهِ الْقَاصِي عَيْرَهُ)، أي قالَ الْقُدُورِيُّ ﷺ في المُخْتَصَرِهِ، (٣).

ودلك لأنَّ الوَرَثَة لا ينتفعونَ بِهِ، وإخراجُهُ مِنَ الوَصِيَّةِ لا يجوزُّ ؛ لأنَّهُ غيرُ مُنَّهُم إذا كانَ عدلًا ثقةً ، فلَرِمَ القاضيَ أنْ يُقَوِّيَ تصَرُّفَهُ ، ويُكْمِنهُ ، ويَخْمَ إليهِ غيرَهُ ، وأَمَّا إذا كانَ قادرًا على التصَرُّفِ ودهصًا بِالوَصِيَّةِ وهو مِنْ أهرِ الولايةِ ؛ فلسَ للقاضي الاعتراضُ عليهِ ؛ لأنَّهُ إدا أَقَمَ (أَ) غيرَهُ مقامَهُ أَقامَ مَنْ هو هي مِثْلِ صعتِهِ ، فإنْ تساويًا فمَنْ رَضِبَةُ المبيتُ أَوْلَى .

قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَكَ إِلَيْهِ الْوَصِيُ (٥) ذَلِكَ لَا يُجِيبُهُ حَتَّىٰ يَعْرِفَ ذَلِكَ حَفِيقَةً) ، أيْ ا

<sup>(1)</sup> في الأصل، (تعليث)،

 <sup>(</sup>٢) في الأصل: «وبعض».

<sup>(</sup>٣) يظر المحتصر القُدُّوري [ص/٢٤٢]

 <sup>(1)</sup> وقع باالأصر: «قام»، والمثبت من، «ن»، و«م»، و«قا۲»، و«غ»، و«ر».

 <sup>(</sup>٥) وقع بالأصر: «الموصي»، والمثبت س: «ن»، و«م»، و«ق۳»، و«ع»، و«م»، و«ر».

نَهُوهِ، وَإِذَا ظُهَرَ عِنْدَ الْفَاضِي عَجْرُهُ أَصْلًا اسْتَبُدَلَ بِهِ رِعَايَةً لِلنَّطْرِ مِنْ الْجَابِنَيْنِ ا وَلَوْ كَانَّ قَادِرًا عَلَىٰ التَّصَرُّفِ أَمِينًا فِيهِ لَيْسَ لِلْفَاضِي أَنْ يُخْرِجَهُ، لِأَنَّهُ لَوْ الْحَتَارَ عَبْرَهُ كَانَ دُونَهُ لِمَا أَنَّهُ كَانَ مُخْتَارَ الْمَيَّتِ وَمَرْضِيَّهُ فَإِنْفَاؤُهُ أَوْلَىٰ ولهذا فُدَم على إِن الْمَئِتِ مَعَ وُفُورٍ شَفَقَتِهِ فَأَوْلَىٰ أَنْ يُقَدَّمُ عَلَىٰ غَيْرِهِ، وَكَذَا إِذَا شَكَا الْوَرَنَةُ أَوْ

لَوْ شَكَا إِلَىٰ القَاضِي الوصيُّ عَجْزَهُ لا يُجِيبهُ القَاضِي حَتَّىٰ يَعْرِفَ العَجزَ [٢٠١٢٢٨/١](١) بِنَ الْوَصِيُّ(٢) حقيقة - ذكرَهُ تفريعًا على مسألةِ «المُخْتَصَرِ».

قَالَ شَمْسُ الأَدْمِةِ السَّرْخَسِيُّ اللهُ فِي السَّرِحِ الكافي الرَانَ كانَ الوَصِيُّ هُو اللهِ سَكَا إلى القاضِي عجزَهُ عنِ النَصَرُّفِ ؛ فعلى القاضي أنْ يَنْظُرَ في ذلكَ ، فإنْ عَلِمَ عدالتَهُ وعجْزَهُ عنِ الاستبداد ؛ ضَمَّ إليه غيرَهُ ؛ لأنَّهُ لوْ لمْ يَفْعَلْ ذلكَ : فإمّا أنْ يَضَرَّدَ الوَصِيُّ بالعجزِ عنِ التصَرُّفِ في حُقوقِ نفسِه ، أوْ يَتُرُكَ التصَرُّف في حواتح المُوصِي ، فيتَمَكَّنُ العَللُ في مقصودِه ، ويرتَفِعُ هذا العللُ بصَمَّ غيرِهِ إليه ؛ وإنَّ المُوصِي ، فيتَمَكَّنُ العَللُ في مقصودِه ، ويرتَفِعُ هذا العللُ بصَمَّ غيرِهِ إليه ؛ وإنَّ ظَرَرَ عندهُ العَلمُ من الجانبين ، وو ظَهَرَ عند المُوصِي في حياتِهِ عجْزُهُ استبدلَ به ؛ لأنهُ مأمورٌ بالنظرِ من الجانبين ، وو ظَهَرَ عندَ المُوصِي في حياتِهِ عجْزُهُ استبدلَ به ، فكذلكَ مَنْ قامَ مقامَةُ في النظرِ مِنَ الجانِيْنِ وهو القاضِي .

قولُهُ: (وَلِهَذَا قُدُمَ عَلَىٰ أَبِ الْمَبِّتِ)، أَيْ: ولأَجْلِ أَنَّ وَصِيَّ الميتِ مختارُ البتِ قُدُّمَ على أَبِ الميتِ في التصَرُّفِ، فبالطريقِ الأَوْلَىٰ أَنْ يُقَدَّمَ الوَصِيُّ علىٰ زَمِنَ القاضِي الَّذِي هو غيرُ أَبِ الميتِ.

قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِذَا شَكَا الْوَرَثَةُ أَوْ بَعْضُهُمُ الْوَصِيَّ إِلَىٰ الْقَاضِي، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَا أَنْ يَعْزِلَهُ حَتَّىٰ يَبْدُو لَهُ مِنْهُ خِيَانَةً)، وهذه أيصًا ذُكِرَتْ تفريعًا.

الترقيم الناخلي لهذه اللوحة مكرر،

 <sup>(</sup>١) وقع بالأصل: «الموصي» - والمثبت من: «ن» ، و«م» ، و«ها؟» ، و«خ» ، و«ر» .

<sup>(</sup>٣) وقع بالأصل: «ظهر إليه»، والعثبت من: ﴿٤٠٥، و﴿مَا، واقالاً، واغَا، ودرا،

بغُصُّهُمْ الْوصِيِّ إِلَىٰ الْقَاصِي عَانَهُ لا يَسْعِي لَهُ أَنَّ يَغْرِلُهُ حَتَّى يَشَدُّو لَهُ مَنْ حَيَال لِأَنَّهُ اسْتِعَادُ الْوِلَايَةِ مِنْ الْمَيْتِ، عَبْرِ أَنَّهُ إِدَا طَهْرَتُ الْحَيَانَةُ '' فَالْمَيْتُ إِنَّمَا مِضَّ وَصِيًّا لِإِمَّانِتِهِ وَقَدْ فَاتِتُ، ولَوْ كَانَ فِي الْأَخْيَاءِ لَأَخْرَحَهُ مِنْهَا، فَجِنْدُ عَخْرِهِ بَنُوبُ '' الْفَاضِي مَنَانَهُ كَانَّهُ لَا وَصِيلَ لَهُ.

وذلك لأنَّ المُوصِيُّ المَّاارةُ ورَصَيْ بِهِ ، والشاكِي قَدْ يكولُ طالمًا في شكواً. فما أنَّ لمْ يَتَبَيِّنُ خيالتُهُ لا يحتاجُ الفاصِي إلى البيابةِ في المُظرِ لهُ والاستبدالِ بِهِ ، فإنَّ عَلِمَ مَهُ خيالةٌ عَنِ الوَصِيَّةِ ؛ لأنَّ المُوصِيْ اعتمدَ أمانتُهُ حيثُ اختازهُ ، فلو كان عَلِمَ مَهُ خيالةٌ عَرَلَهُ عَلِ الوَصِيَّةِ ؛ لأنَّ المُوصِيْ اعتمدَ أمانتُهُ حيثُ اختازهُ ، فلو كان عَلِمَ خيالتُهُ عَرَلَهُ طاهرًا ، والقاصِي قائمُ مقامَ الميتِ نطرًا لهُ ، فيعُرِلُهُ لطهورِ حياتِهِ

قال أبو جعفر الطُّحَاوِيُ فِي «مُخْتَصَرِهِ»: «وَالأوصياءُ الأحرارُ الداهور على ثلاثةِ مراتبُ: فَوَصِيُّ مأمونُ على ما أُوصِيَ بِهِ اللهِ، مضطلعٌ للقيامِ بِهِ، ولا على ثلاثةِ مراتبُ: فَوَصِيُّ مأمونٌ عَلَى ما أُوصِيَ بِهِ اللهِ، مضطلع بالقيامِ بِهِ، أَيْدَهُ الحاكمُ ينبغِي للحاكم أَنْ يعترضُ عليهِ، وُوصِيُّ مأمونٌ غيرُ مضطلع بالقيامِ بِهِ، أَيْدَهُ الحاكمُ بغيرهِ، وَوصِيُّ مَخُوفٌ على ما أُوصِيَ بِهِ [إليه](\*\*)، فَيُحْرِحُهُ الحاكمُ مِنَ الوَصِيَّةِ، ويُضِعَلعُ بالقيامِ [بها](\*\*)، فَيُحْرِحُهُ الحاكمُ مِنَ الوَصِيَّةِ، ويضطلعُ بالقيامِ [بها](\*\*).

وَالأَصْلُ فِي ذَلِكَ (^): أنَّ الوَصِيُّ مَنْصُوبٌ لِحِمْظِ مَالِ الْمَيّْتِ وَالإَحْتِياطِ للصِّغَارِ،

<sup>(</sup>١) في الأصل فالجاية؛

<sup>(</sup>٢) في الأصل فشوت

<sup>(</sup>٣). وقع بالأصل: «الوجيعُ». والعتب من: (١٥)، والمه، والعام، والعه، والره

 <sup>(</sup>٤) وقع بالأصل (فلما) والعثبث من (ن) و وامك و (فات) و واع) و ورا.

 <sup>(</sup>٥) ما بين المعقوفتين ريادة من الداء والماء والفائلة، والاعاد والدوائق إلما وقع في العجامير
 الطحاري،

 <sup>(</sup>١) عابين المعقوضين ريادة من فاره ، و ١٩ ٥ ، و ١٩ ٥ ، و ١٩ و و و ١٩ و محتصر الطحاوي ١٩ هـ اللهم
 دما٤

<sup>(</sup>٧) ينظر: المختصر الطحاوي، [ص/١٩١].

<sup>(</sup>A) وقع بالأصل فقوله الأصل في دلك ١٠٠٠، والمشت من قع، وقع ٤٢٠٠.

قال، ومن أوصى إلى النبس لم يكن لأحدهما أن يتصرف عند أبي حبينة ولمحلم ذون صاحمه إلّا في أشياء معَذُودةٍ لبينها إنّ شاء الله تعالى.

قال وَقَالَ: ﴿ وَلا نَضَانِوا مَالَ آلَيْتِ الْآلِمَالَةِ هِي أَخَسَلُ ﴾ [الساء ١٣٠]. وقال تعالى: ﴿ وَأَن تَقُوفُوا الْمَيْتُ عِي الْخَسْتُولُ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ

وإذا كان الوصيّ مصطلعًا مها مُؤْدَمنًا عليها لمّ إن ١٠٠٥ ما يُعْدَوَّ لَهُ الحاكمُ وَ اللّ العبِت قَدْ أَوْصَىٰ اللّهِ ورصيهُ للقيام بأمْره ، فلا يُرالُ عنها إلّا سبب يُرجِئهُ . وإنْ كان مأمونًا عبر مصطلع للقيام إليها آيْدهُ بعيره الثلا يقّع عليه عَبْلٌ فيما يتضرّفُ به ، ولا يجري على ياده تصبيعٌ فيما يتصرّفُ .

وإنْ كان مَخُوفًا عليهَا أحرجهُ الحاكمُ وأقامَ فيهَا مَنْ يُؤْمَنُ عَلَيْهِ، لأنَّ الحاكمُ منسوتُ لحقطِ أموالِ الناسِ وحقوقهِمُ، لا سيْما الأموات والصعارُ منهُمُ، فإذا حال مِنْ الوصيُّ الخيامةُ (\*\* أخرجَهُ مِن الوصيَّةِ وأَسْلَهُمَا إلى عيرِهِ

قَوْلُهُ ﴿ (قَالَ: وَمِنَ أَوْصِي إِلَىٰ النَّيْلِ \* ) لَمْ يَكُنَ الْحَدَهُمَا أَنْ بِنَصِرُفَ عَلْدُ أَمِي حَبِيهُ وَمُحَمَّدٍ عَنِيمَ دُونَ صِاحِمٍ ﴾ . أيُ \* قَالَ القُدُورِيُّ فِي ﴿ أَنِي وَمُحْتَصَرِهِ ﴾ [ا" .

وترتيبُ لفَظه: الومَنْ أَوْضَىٰ إلىٰ النيسِ اللهُ يجُرُ لأحدهِمَا أَنَّ يَتَصَرُّفَ عَلَمُ اللهِ حَيْفَةُ وَمَحَمَّدٍ ﴿ يَثَهُمُ وَقَ صَاحَبِهِ إِلَّا فَي شَرَاهِ كُثَّسِ الْمَيْتُ وَتَحْهِبُرُهِ، وطعامِ عَيْدُهُمْ، وردَّ وديعةٍ بغيِّنهَا، وقصاء ذَيْسٍ، وتنتيد وصيته بغيِّنهَا، وعَنْقِ عَلَا وَتَصَاء ذَيْسٍ، وتنتيد وصيته بغيِّنهَا، وعَنْقِ

ا وقع بالأصل (الحدامة) والمشتب من الداء والإلاء والدادة، وقع الدوارة

ره وقع بالأصل الليس، والمشت من الدالة والمالة والدالة والعالم والرا

et ما بين المعقوفتين: ريادة من طبية ، وقيمة ، وقيافة ، وقع أ - وقيرة .

 <sup>، ،</sup> ويع بالأصل اللهبيس؟ والمشت من الداء ، وهما؟ ، وهما؟ ، وهم الدواهق لما وهع بالأصل القبوري؟.
 ، ، محتصر القبوري؟.

🚓 غايد السبار 🦫

عَبْدٍ بِعَيْنِهِ ، والخصومةِ في حفوقِ الميتِ ا(١). إلى هما لقُطُ االمُمْخْتَصَرِ ٥.

وعندَ أبي يوسفَ على المُخْتَصَرِهِ»: الكُلُّ واحدٍ منهُمَا أنْ يَتَصَرَّفَ في المالِ بدولِ صاحب قالَ الكَرْجِيُّ على في المُخْتَصَرِهِ»: الوقالَ ابنُ رستمَ : قالَ محمَّدُ هيهِ: قالَ أبو خَيْفَةَ على الكَرْجِيُّ على أبو المؤتِبَيْنِ ('') في خمسة أشباءَ الشراء للكُوةِ والطعام، وتنفيذِ الوصِيَّةِ ، وشراء الكفنِ ، وتفاضِي الدَّيْنِ ، ويكونُ خصمًا عن الميتِ ، فهبه وتنفيذِ الوصِيَّةِ ، وشراء الكفنِ ، وتفاضِي الدَّيْنِ ، ويكونُ خصمًا عن الميتِ ، فهبه الخمسةُ أشباءُ بجوزُ فِعْلُهُ فيها وحُدَهُ ، وهو قولُ محمَّد هي ، وقالَ أبو يوسف هي يجوزُ فِعْلُ أحدِهِمًا في جميعِ الأشباءِ كلَّهَا» (") . إلى هنا لفظُ الكَرْجِيُّ رجنهُ اللهُ تقالِ للمُحدِد لللهِ على المُنْ المُنْ اللهُ الكُرْجِيُّ رجنهُ اللهُ تقالِ المناهِ عليهِ المُنْ ا

وقالَ أبو جعفرِ الطَّحَاوِيُّ ﴿ فَي ﴿ مُخْفَصَرِهِ ٤ : ﴿ وَلِيسَ لَأَحَدِ الوَصِيِّسِ الْ يَشْتَرِيَ لَلْوَرَثَةِ إِذَا كَانُوا صَغَارًا إِلَّا الكَسُوةَ والطعامَ ، وليسَ لهُ أَنْ يَشْتَرِيَ خَادِمًا إِدِ احتاجُوا إليهَا إِلَّا بأمْرِ صاحبِهِ فِي قولِ أَبِي حَنِيغَةً ﴿ اللهِ ١٠٤ .

قَالَ أَبُو جَعَفُونَ قُوقَالَ مَحَمَّدُ بِنُ الحَسَنِ ﴿ فَيَ الْمُوادِرِهِ ، ولِيسَ لأَحْدِهِمَا أَنْ بَفُعَلَ شَيئًا دُونَ صَاحِبِهِ إِلَّا فِي سَتَّةِ أَشِياءَ فَإِنَّهَا ( ) يَحُورُ لَهُ دُونَ أَمْرِ صَاحِبِهِ وَهِيَ شَرَاهُ كَعَنِ الْمَيتِ ، وقضاءُ ديونِهِ ، وإنفاذُ وصيَّتِهِ فيما أَوْضَى بِهِ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ نَحُوهًا ، أَوْ شيء لرّجُلِ كَانَ لَهُ بَعَيْنِهِ فِي يَدِ الْمَيتِ يَدُّفَعُهُ إِلَيهِ ، وفي الخصومةِ فيما يُدَّعَى للميتِ مِنَ إِلَامِهِ ، وفي الخصومةِ فيما يُدَّعَى عليهِ ، وفي الخصومةِ فيما يُدَّعَى للميتِ مِنَ إلى ١٩/١٢١٨/م] الحقوقِ قِبَلَ النسِ ، فَأَمَّا غِيرُ ذَلِكَ مِنْ شِرَاءِ أَوْ بَيْعِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ دُونَ صَاحِبِهِ ٥ (١) .

<sup>(</sup>١) ينظر المحتصر القُدُّوري؛ [من/٢٤٣].

<sup>(</sup>٢). وقع بالأصل ﴿الموصيين﴾ والمشت من (الله، وقام)، وقوا؟)، وقع (، وقرة

<sup>(</sup>٣) ينظر فشرح محتصر الكرحي4 للقدوري [ق/٢٠١] داماد]

<sup>(</sup>٤) ينظر: استنصر الطحارية [ص/١٦١].

 <sup>(</sup>٥) وقع بالأصل الطابة والمشت من: الدلاء والماء والطابة، والعاه، والراء وهو السوادق لما ونع في: المحصر الطحاريء.

<sup>(</sup>٦) ينظر: المحصر الطحاري؛ [ص/١٩١].

الله الساد ع

وقالَ في «المختلف»: ﴿إِدَا أَرْضَىٰ إِلَىٰ رَجُّنَيْنِ: يَتَمَّرُدُ كُلُّ وَاحْدِ مَهُمَا بَالنَّصَرُّفِ في قولِ أَبِي يَوْسَفَّ عِلِيْنِهِ -

وقالًا (٣/١٥٥٦): لا يتفرَّدُ إلَّا في سبعةِ أشياءً: شراءِ الكفي، وقصاءِ الدَّيْنِ مِنَ العبي، وتنفيذِ الوَصِيَّةِ في عَيْنِ، ورَدَّ الوديعةِ، وشراءِ الطعامِ والكسوةِ للصعيمِ، والحصومةِ، وقبولِ الهديَّةِ ١٤(٣).

وحاصِلُهُ مَا قَالُوا فِي الشروحِ الجامعِ الصغيرِ اللهِ أَنَّ أَحَدُ الوَصِيَّيْنِ لَا يَعْرُدُ بالنصرُّفِ فيما هو مِنْ بابِ الولايةِ عندَ أبي خَبِيعَةَ ومحمَّدٍ ﷺ، وقالَ أبو يوسفَ ﷺ، مَتَرُّدُ،

وأجمعُوا فيما [هو] (1) ليسَ مِنْ بابِ الولايةِ أَنَّهُ يَتَفَرُدُ كُلُّ واحدٍ منهُمَا، وذلكَ مثلُ شراءِ ما لا بُدُّ للصغيرِ منهِ، كالطعامِ والكسوةِ وبَيْعِ ما يُخْشَى عليهِ النَّوَىٰ والنَفَ، لأنَّهُ مِنْ بابِ الضرورةِ؛ ولهذا تَمْلِكُهُ الأُمُّ، ومثلُ شراءِ الكعنِ الأنَّهُ ضروريُّ لا يُبْتَنَى على الولايةِ (١)، ألا ترَىٰ أنَّ الأُمُّ تَمْلِكُهُ.

 <sup>(</sup>١) وقع بالأصل: قوإن لم ١٠ والمثبت ص ١٠١٠ وقام ١ وقام ١٥ وقاع ١٠ وقار ١ وهو الموافق لما وقع
 في: قشرح منتصر الطُخَاوِيُّ٩

<sup>(</sup>١) ينظر الشرح محتصر الطحاوي» للجصاص [١٨٧/٤]

<sup>(</sup>٢) ينظر: فمحتلف الروايقة لأبي الليث السمرقندي [١٩٣٧/٣]

 <sup>(</sup>۱) ما بين المطوفتين: زيادة من: (ع)

 <sup>(</sup>a) وقع بالأصل ٤عليه الولاية، والمئيث من ١٥٤، وقم، و١٥٤، و١ع٠، وقع، وقرة.

ولهذا لو مات رحل في محله فوم ومعه مال، فكفّوه ودفوه من ماله من وإنّ لَمْ نكلَ لهم ولاية ، ولأنّه رشما يكون أحد الوصيش عائبًا، فلو تم يحر شراه أحدِها دخل في ذلك صررٌ وفسادٌ، وكذلك شراء الكسرة والطعام للضّعار يحورُ للسُّوى، كذا قالَ العقية أبو اللبِّ في المُحتلف الروايَةِ اللهِ وفي كتاب ونكن الوصاياة.

ومثلُ فصاء الدَّيْن ، لأنَّ من له الدَّيْنُ بنلكُ أَحْدَهُ ، فلسَ التسليمُ من الولان في شيء ، وكذلك تسليمُ الودائع ، وكذلك زدُّ المعصوب ، لأنْ مَن لهُ حقَّ بنتكُ أَيْضاً ، وجميعُ الأموالِ الصائعة المتعرفة بتعرْدُ به أحدُّهُمَا ، لأنَّهُ ليسَ من ما الولاية ، ألا توى أنَّ الجيران بععلون دلك ، وكذلك الحصومة فيه يتعرُدُ بها أحدُّهُمَا ، فأحدُ الوصيئي أولن ، لأنَّ أحدُهُمَا ، فأحدُ الوصيئي أولن ، لأنَّ ألا يَوْمِي أَعَمُ ، ولهذا كانَ للوصيُّ أنْ يُوصِي إلى عيرِهِ ، محلافِ الوكِيل ليس لله أنْ يُوصِي إلى عيرِهِ ، محلافِ الوكِيل ليس له أنْ يُوصِي إلى عيرِهِ ، محلافِ الوكِيل ليس له أنْ يُوصِي إلى عيرِهِ ، محلافِ الوكِيل ليس

وكذلك إمريجه والنبع ما متسارع إليه المسادّ، لأنّه مِنْ باب الصرورة، وكدلك رَدُّ النبع الفاسِد على هذا، وكدلك نبعيدُ الوَصيّةِ بشيء مقيّم إدا كانَ يخرُحُ من الناب ، فللشُوضَى لهُ أَنْ يَأْخُذُهُ، فكدلك لأحدهما أنْ يُجِينهُ على دلك بالتسليم

قَالَ فِي اشْرِحِ الطُّحاوِيِّ إِنَّ الدِي الْوَصِينَ الْ يُبَعِّدُ الْوَصَايَا النَّعْبُ . أَوْ يُنَفِّذُ الوَصِيَّةُ مِنْ حَسِ دَلْكَ العالِ الَّذِي الْوَصَىٰ بِهِ ، بِحَوْ مَا إِذَا أَوْضَىٰ بَدَرَاهِ لرحلِ فَأَذْى أَحَدُّهُما تَلْكَ الوصِيَّةُ مِنَ الدراهمِ ، أَوْ كَامِتُ ثِبَانًا فَأَذَىٰ مِنْ حَسِ تَلْكَ النَّبَابُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَحْمَاحُ إِلَىٰ التَصَرُّفِ فَإِنَّهُ بِحَوْرٌ أَدَاؤُهُ ، فَأَمَّا إِذَا احْمَاحِ إِلَىٰ النَّبَابُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَحْمَاحُ إِلَىٰ التَصَرُّفِ فَإِنَّهُ بِحَوْرٌ أَدَاؤُهُ ، فَأَمَّا إِذَا احْمَاحِ إِلَىٰ

<sup>(</sup>١٠) بنظر الاستنف الزوايدة لأمي اللبث السمرهادي [١٩٣٧،٣]

رى لَو بُولْمَ خَعَرَدُ كُلُّ واحدٍ مَنْهُمَا بَانْقَصَرُفَ فِي حَمِيعِ الْأَشْيَاءِ لَأَنَّ وَمَانَهُ سَبِنُهِا الولايةُ وهَى وضَفَّ شَرْعِيَّ لَا تَنَحَرُّأُ فِيلُنْكُ لِكُلِّ مِنْهُمَا كَمَلَّا ۖ ا

يْعِ شِيءِ حَشِّنَ يُؤَدِّيَ مِنْ ثَمَنِهِ النَّوْمَتُ فَإِنَّ دَلَكَ السَّعِ لاَ يَحْوِرُ إِلَّا بَادُنَ صَاحَبُهِ "" تَدَا دَكُرُ الإَمَامُ الأَسْسِيْجَانِيُّ عَلَيْهِ

وكذبك عافى عنه بعيه والآنة لا يحتاح فيه إلى الرأي والتدبير ، فأنا فيما سوى رين من السع ، والرهن ، والإحارات والكنابة وما أشه دلك بعلى الاحتلاف ، وكدلك يدفي وهو الاقتصال ، والاقتصال من ناب الولاية ، فلا يتتأرّد به أحدهما ، وفشر بحرج في المختصرة المن القصل الله الولاية ، فلا يتتأرّد به أحدهما ، وفشر بحرج في المختصرة التقاصي بالقصل الله المنابعة المنابعة التقاصي بالقصل الله المنابعة المنابعة التقاصي بالقصل الله المنابعة المن

احتج أبو يوسف به مأن الإيصاء من باب الولاية ، [والولاية] [1] إذا ثبتت النبر شرعًا يُنْتُ لَكُلُ واحدٍ منهما على الانفرادِ، كالأخويْنِ في باب ا ٢٠٥٠) ولكنج. وكذلك إذا ثبت شرطًا أُلَحق به ، وهذا لأن الولاية لا تحتملُ التحرُّق ، إلى السند في حتى تُلُلُ واحدٍ منهما ، فينتُتُ الحكمُ لكلُ واحدٍ منهما ، محلاف وكنش الولاية في التضرُّف، فلا تشتُ وكنش الولاية لكلُ واحدٍ منهما ، محلاف وكنش ، فإن الوكاية إلى به ، وإنما حعلهما باشين عنه في التضرُّف، فلا تشتُ لولاية لكلُ واحدٍ منهما مافرادِهِ .

وبيانُ الوصف أنْ تُدوتَ حَنَّ التَضَرُّفِ للوصِيُّ لا يكونُ إلَّا معذَّ روالِ ولاية شرمي، والإدابُ تشتذعي قيام ولايةِ النَّشُوبِ عَنَّم، وتَتَطُلُ يسقوطِ ولايتِم تركان، فأن الولايةُ بطريق الحلاقةِ تشتذعي سقوطُ ولايةِ منْ هو أَصْلُ ليصِيرُ اللهُ حالف قائمًا مقامَةً كالخَدُّ معَ الأبِ

 <sup>(</sup>٠) عن الأصلى ٥٥٠١٤

عمر الترح مجعد بعيدوري؛ للأسيدين [ق ٢١٥]

<sup>-</sup> المان اشرح مبدعة الكرس المعدوري [و/٤١٠] عاماد]

الأماس المعلوفين الدداس افياد وقامه والطالاة دواع الروارة

 <sup>(4)</sup> وقع بالأحيل البعيرة والبعثيان الده، ودمه، والماه، والراه

كَوِلَائِةِ الْإِنْكَاحِ للْأَحْوَلِي، وهدا لأنَّ الْوصالِة حلاقةً، وإِنَّمَا تَتَحَقَّقُ إِدَا النَّقِيلَ الْوِلَائِةُ النِّهِ عَلَىٰ الْوَحْمِ الَّذِي كَانَ ثَامِنًا لِلْمُوصِي وَقَدْ كَانَ مُوصَّفِ الْكِيرِ.

واحتج أبو حينة ومحقد برايد، بأنَّ المُوصي إلَّما أنست الولاية لهما حمن .
فصارت الولاية مُقيَّدة مشرط احتماع رأيهما ، ودثك شرط مُعيد ، ولم يكنت مدور ذلك الشرط ، ولأن سب هذه الولاية لتقويص ، فلا لَدُّ مِنْ مُراعاة صفة التقويص .
وإنَّمَا فَوْضَ إليهمًا حَقَّ التَصَرُّف ، فكُلُّ واحد مهمًا في هذا السب بمرلة نع العِلْة ، ويضَعلُو العِلْة لا يشكُ شيءٌ مِنَ الحُكْم ، بخلاف الأحويس ، فإنَّ السي هُمالك الأحرة ، وهو متكامِلُ في حنْ كُلُّ واحد مهما

[٢٠٣٠ م] يُوضَّحُهُ أَنَّ وَلَايَةَ النَصَرُّفِ لِلوَصِيِّ مَعَدَّ مُوتِ السُّوصِي دَعَدَرِ الختيارِ الشُّوصِي ورصاهُ بِهِ، وهو إِنَّمَا رَصَيَ برأيِ السُّنَى، ورأيُ الواحدِ لا يكنُ كرأيِ السُّقِّئ، ومقصودُهُ توفيرُ السَّقَعَةِ عليْه وعلَى ورثيّهِ، ودلكُ " عند احتدع رأيِهِمَا أَطْهَرُ، فأَنْنَةَ مِنْ هذا الوحمِ الوكانة.

قَالَ الفقيهُ أبو الليثِ عَنِيهِ في كتابِ النُّكْتِ الوَضَايَّا اللهُ القِياسُ أَلَّا بِحِرِ تَصَرُّفُ أَحِدِهِمَا دُونَ الآخِرِ في الأشياءِ المعدودةِ أيضًا للمُعْنَى الَّذِي دَكَرْناهُ. إلَّا أَنْهُمَ استختتًا فِهَا فِي بِعَضِهَا لأَخْلِ اللَّوْئِ، وفي بعضِهَا لأنَّهُ لا يحتاحُ إلى التدبيرِ ا

وقالَ الفقيةُ أبو الليث في كتابِ النّكتِ الوَصَّائِاء: الوَدُكِرَ عَلَ أَبِي لَقَمَّمُ الصِّفَادِ وهُو أَحِدُ سُ خَمَّ '' في أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ \* هذا الاحتلاف في الَّذِي أَوْصَى الصِفَّادِ وهُو أَحَمَدُ سُ خَمَّ '' في أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ \* هذا الاحتلاف في الَّذِي أَوْصَى إليه هذا على جَذَةٍ ، وإلي هذا على جَذَةٍ ، ولكلُّ واحدِ النّهِمَا حميعًا ، فأمَّا إذا أَوْضَى إلى هذا على جَذَةٍ ، وإلى هذا على جَذَةٍ ، ولكلُّ واحدٍ منهمًا أَنْ يَنْصَرُّف وحدَّةُ دونَ صاحبِهِ في قولهم حميعًا ٥ .

<sup>(</sup>١) وقع بالأصل: قركدلك، والبئيت من قرية ، وقعة ، وقيائه ، وقعه ، وقره

زِلْأَنَّ اخْتِبَارَ الْأَبِ إِيَّاهُمَا يُؤْذِبُ بِاخْتِصَاصِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالشَّغَقَةِ فَيَنْزِلُ ذَلِكَ نَرْلَةَ قَرَاتَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمًا ۚ وَلَهُمَا أَنَّ الْوِلَايَةَ تَثْبُتُ بِالتَّمْوِيصِ فَيُرَاعَىٰ وَصُفُ

فإنْ أَوْضَىٰ كُلُّ وَاحَدٍ مِنَ الأَبُويْنِ إِلَىٰ رَجَلٍ ثُمَّ مَانَا جَمِيمًا ؛ فَلَيْسَ لأَحَدِ الرَّمِيْيِّنِ أَنْ يَتَصَرَّفَ دُونَ الآخرِ في قولِ أَبِي خَبِيفَةَ وَمَحَمَّدٍ ﴿ إِنْ اللَّهِ مَنْ قُولِ أَبِي بَرْمَفَ ﴿ إِنْ كَانَ أَوْضَىٰ كُلُّ وَاحَدٍ بِهُمَا إِلَىٰ رَجَلٍ عَلَىٰ حِدَةٍ قَالَ : فَكَذَلَكَ المَسَالَةِ الاَحْتَلَافَ ، وَإِنْ كَانَ أَوْضَىٰ كُلُّ وَاحَدٍ مَهُمَا إِلَىٰ رَجَلٍ عَلَىٰ حِدَةٍ قَالَ : فَكَذَلَكَ [٤/٥٥٧/ في هَذِهِ المَسَالَةِ ١١.

ثُمَّ قَالُ الفقيةُ أَبُو اللَّيْثِ ﴿ إِنَّ الرَّكَانَ الفقيةُ الْجَلِيلُ أَبُو جَعَمْ ﴿ فَيْ يَقُولُ : يَجُوزُ الْإِيْمَالَ: إِنَّهُ إِذَا أَوْضَى إليهِمَا جَمِيعًا لا يَجُوزُ لا حَدِهِمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ دُونَ الآحرِ في فولهم جَمِيعًا ، وإنَّمَا الاختلافُ في الَّذِي أَوْضَى إلَىٰ كُلُّ واحدٍ مَهْمَا عَلَىٰ حِدَةٍ ٥ .

ثُمُّ قَالَ أَبُو اللَّبِ اللَّذِي وَالْكُو الَّذِي قَالَةُ أَبُو الْقَاسِمِ الْصَفَّارُ أَصَحُّ عندِي ، ومو اللهُ إذا أَوْضَى إلى كُلِّ واحدٍ منهُمَا على حِدَةٍ ؛ جارَ لكُلُّ واحدٍ منهُمَا أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي قُولُهمُ جميعًا ؛ لأَنَّ كُلُّ واحدٍ منهُمَا صارَ وصيًّا تَامًّا ؛ لأَنَّهُ قَدْ رَصِيَ برأي كُلُّ واحدٍ منهُمَا على حِدَةِ بالسِعِ المعالماتِ والديمنهُمَا على حِدَةِ بالسِعِ المعالماتِ والشراءِ أَوْ باللكاحِ ، جَازُ لكلِّ واحدٍ منهُمَا أَنْ يتَصَرَّفَ في قولهم جميعًا ، فكدلك ما هُمَا أَنْ يتَصَرَّفَ في قولهم جميعًا ، فكدلك ما هُمَا أَنْ يتَصَرَّفَ في قولهم جميعًا ، فكدلك

وأمَّا الَّذِي قالَهُ أبو بكر الْإِسْكَافُ على اللهِ فهو أنَّ وصَايِتَهُمَا على حِدَةٍ أوْ جميعًا مأسواهُ؛ لأنَّهُ ثبتَتْ وصَايِتُهُمَا عبدَ الموتِ؛ لأنَّ الرحلَ ما لمْ يَمُتْ لا بصيرُ واحدٌ

النَّمُويِضِ وَمُو وَصُفُ الإجْتِمَاعِ إِد هُو سُرْطُ مُعَيْدٌ، وَمَا رَضِيَ الْمُوصِي إِلَّا الْمُفَيِّنِ فِي الْإِلْكَاحِ لِأَنَّ النَّسِ الْوَاجِدُ كَالْمُفَتَّى، بِجِلَافِ الْأَخْوَيْنِ فِي الْإِلْكَاحِ لِأَنَّ النَّسِ الْوَاجِدُ كَالْمُفَتَّى، بِجِلَافِ الْأَخْوَيْنِ فِي الْإِلْكَاحِ حَقَّ مُسْتَحَقَّ لِي مُنْالِكَ الْقَرَابَةُ وَقَدْ قَامَتْ بِكُلِّ مِنْهُمَا كَمُلاً، وَلِأَنَّ الْإِلْكَاحِ حَقَّ مُسْتَحَقَّ لِي النَّعَورُفِ الْوَلِي، حَتَى نَوْ طَالَبَتُهُ بِإِنْكَاجِهَا مِنْ كُمُّو يَخْطُبُهَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَلَى النَّصَرُفِ الْوَلِي الْقَولِ الْوَلِي حَقَّ اللَّهُ الْوَلِي الْوَلِي الْوَلِي الْوَلِي الْوَلِي اللَّهُ الْوَلِي اللَّهُ اللَّهُ الْوَلِي النَّوْفِي النَّوْفِي النَّعَلِي اللَّهُ الْوَلِي اللَّهُ وَلَا يَعْمُ أَصَاحِيهِ فَلَا يَصِعُ أَصَلَى حَقًا لِلْمَاحِيهِ فَلَا يَعْمُ أَصُلُولِ الْوَلِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُؤْولِ الْوَلِي الْمُعْدُودَةِ لِأَنَهَا مِنْ بَالِ السَّوْلَةِ وَمُولِ الْمُؤْولِ الْمُؤْولِ الْمُؤْلِقِي الْمُؤْلِقِي الْمُؤْلِقِي الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِي الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِي الْمُؤْلِقِي الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِي الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ وَمُواضِعُ الضَّرُورَةِ مُسْتَضَاةً أَبْدًا، وَهِيَ مَا الْمُشْتُكَاهُ فِي الْكَالِي الْقَالِقِي الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ وَالْهُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِلْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلِ

منهُمّا وصِيًّا، فإدا تُبَتّ أَنهُمًا صَارًا وَصِيَّنِ فِي حَالَةٍ واحدةٍ؛ صَارَتِ الرِصَّابَةُ فِي حَالَةٍ واحدةٍ وفي حَالَيْنِ سَواءًا، كذا في كتابٍ «نُكَتِ الوَصَايَا».

قَوْلُهُ: (إذْ هُوَ شَرْطُ مُنِيدً)، أيَّ: وصْفُ الاجتماعِ شرَّطٌ مفيدً.

قَوْلُهُ: (فَفِي الْأَوَّلِ أَوْفَى حَقَّا عَلَىٰ صَاحِبِهِ)، أَيُّ: فِي الإنكاحِ أُوفَى أَحَدُّ الأخويْنِ حَقًّا واجَّبا على صاحبِهِ (وَفِي الثَّانِي)، أَيْ: في الوصَايَةِ اسْتَوْفَىٰ أَحَدُّ الوَصِيَّيْنِ حَقًّا لصاحِبِهِ، فصحَّ الأَوَّلُ دونَ الثابي.

أَصْلُهُ: الدَّيْنُ إذا كانَ على الرجُلَيْنِ فأدَّى أحدُهُمَا ما على الآخرِ صحَّ ، وإد كانَ الدَّيْنُ لرجليْنِ فاستوفَى أحدُهُمَا نصيبَ الآخرِ لا يَصِحُّ .

قَوْلُهُ: (ولهذَا يَملكُهُ الْحِبرَانُ)، أيْ: ولأجْلِ أنَّ في تأخيرِ شراءِ الكفنِ فَــدَ

 <sup>(</sup>١) عي (ط): الدوسية

<sup>(</sup>٢) في الأصل ابيعيا

<sup>(</sup>٣) في الأصل: فرفاه؛

رَادُ الْمَعْصُوبِ وَالْمُشْتَرَىٰ شِرَاءَ فَاسِدًا وَحِفْطِ الْأَنْوالِ وَقَصَاءِ الدُّيُوبِ) لأَنْهَا وَزُدُ الْمَعْصُوبِ وَالْمُشْتَرَىٰ شِرَاءَ فَاسِدًا وَحِفْطِ الْأَنْوالِ وَقَصَاءِ الدُّيُوبِ) لأَنْهَا لِبَنْ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ فَإِنَّهُ يَمُلِكُهُ الْمَالِكُ، وَصَاحِبُ الدَّيْنِ إِذَا ظَهِرَ بحسَ مَنْ وَحِفْظُ الْمَالِ يَمْلِكُهُ مَنْ يَقَعُ فِي يَدِهِ فَكَانَ مِنْ نَابِ الْإِعَانَةِ، وَلِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ هِو إِلَى الرَّأَي (وَتَنْفِيدِ وَصِيَّةٍ بِعَنْنِهَا وَعِنْقِ عَبْدِ بِعَنْنِهِ) لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِيهِ الى الزَّأِي (وَالْخُصُومَةِ فِي حَقِّ الْمَيَّتِ) لِأَنَّ الإجْنِمَاعَ فِيهَا مُتَعَلِّرٌ وَلِهَذَا يَنْفَرِدُ بِهَا النَّولِ (وَالْخُصُومَةِ فِي حَقِّ الْمَيَّتِ) لِأَنَّ الإجْنِمَاعَ فِيهَا مُتَعَلِّرٌ وَلِهَذَا يَنْفَرِدُ بِهَا الْمَالِي وَصِيَّةٍ بِعَيْنِهِ) لِأَنَّ الإجْنِمَاعَ فِيهَا مُتَعَلِّرٌ وَلِهَذَا يَنْفَرِدُ بِهَا الْوَلِيَةِ (وَالْفُولَاتِ ، وَلِأَنَّهُ بُمَلُكُهُ الْأَمُّ الْمُؤْلِقِ فِيهَا مُتَعَلِّرٌ وَلِهَذَا يَنْفَرِدُ بِهَا أَوْلِيلِيْنِ (وَقَبُولِ الْهِبَةِ) لِأَنَّ فِي التَّأْخِيرِ خِيفَةَ اللْفَواتِ ، وَلِأَنَّهُ بُمَلُكُهُ الْأَمُ وَلَايَةٍ وَلَيْ اللَّهُ إِلَى اللَّهُ فِي التَّأْخِيلِ وَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ الْولَايَةِ وَلَوْلَالِ الضَّائِقَةِ ) لِأَنَّ فِي التَّافِيلِيَةِ .

وفي: اللجامع الصغيرا: وَلَيْسَ لِأَحَدِ الْوَصِيَّيْنِ أَنْ يَبِيعَ وَيَتَقَاضَى، والْمُزَادُ بِالنَّفَاضِي: الإَقْنِضَاءُ، كَذَا كَانَ الْمُرَادُ مِنْهُ فِي عُرْفِهِمْ، وَهَذَا لِأَنَّهُ رَضِيَ بِأَمْانِهِمَا جَمِيعًا فِي الْقَبْضِ، وَلِأَنَّهُ فِي مَعْنَىٰ الْمُبَادَلَةِ لَا سِيَّمَا عِنْدَ الْحَيْلَافِ الْمِنْسِ عَلَىٰ مَا عُرِفَ فَكَانَ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ،

البتِ؛ يَمْلِكُ الجيرانُ التكفينَ.

قَوْلُهُ: (وطعامِ الصَّغَارِ وَكِسُوَيْهِمْ) ، بالجَرِّ عطْمًا على قولِهِ (فِي شِرَاءِ الْكَفَنِ) ، وكدلكَ قَوْلُهُ: (وَرَدَّ الْوَدِيعَةِ بِعَيْنِهَا ، وَرَدَّ الْوَدِيعَةِ بِعَيْنِهَا ، وَرَدَّ الْمَغْصُوبِ ، ولاللَّهُ وَلَهُ قَاسِدًا ، وَحِفْظِ الْأَمْوَالِ ، وَقَضَاءِ الذَّيْنِ) كُلُّ ذلكَ بالجَرِّ ، وكدلكَ وللهُ شَرَى شِرَاءً قَاسِدًا ، وَحِفْظِ الْأَمْوَالِ ، وَقَضَاءِ الذَّيْنِ) كُلُّ ذلكَ بالجَرِّ ، وكدلكَ فِلا (وَتَنْفِيلِ وَصِبَّةٍ بِعَيْنِهَا ، وَعِنْقِ عَبْدٍ بِعَيْنِهِ) ، و(الْخُصُومَةِ) ، و(قَبُولِ الْهِبَةِ) ، ولا أَنْ فَالِ الضَّائِعَةِ) ، كُلُّ دلكَ بالجَرِّ ، ورَبْعِ مَا يَخْشَى عَلَيْهِ التَّوَى وَالتَّلْفَ) ، (وَجَمْعِ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ) ، كُلُّ دلكَ بالجَرِّ . وَلَا لَهُ اللّهَ اللّهَ وَالنَّلُفَ ) ، (وَجَمْعِ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ) ، كُلُّ دلكَ بالجَرِّ . وَوَلُهُ: (والْمُرادُ بالنَّقَاضِي: الإقْتَضَاءُ) ، أي: القبضُ .

ولو أوْصَىٰ إلىٰ كُلْ واحدِ على الأنفراد، قبل. يُنفردُ كُلُّ واحدِ منهما بالنَّصرُف بمنزلة بِمَنْرِلَةِ الْوَكِيلَيْنِ إذَا وَكُلُّ '' كُلُّ وَاحِدٍ عَلَىٰ الْإِنْفِرَادِ، وَهِدِ النَّصُلُونِ وَهِدِهِ النَّصُلُونِ وَاحِدُ، وَقِيلَ الْحِلَافُ فِي الْفَصْلَيْنِ وَاحِدُ، لِأَنَّهُ '' لَمَّا أَفْرَدَ فَقَدُ رَضِيَ بِرَأْيِ الْوَاحِدِ، وَقِيلَ الْجِلَافُ فِي الْفَصْلَيْنِ وَاحِدُ، وَهِدَ الْأَوْمِينَ بِخِلَافُ الْوَكِيلَيْنِ، لِأَنَّ الْوَكِيلَةِ عِنْدَ الْمَوْتِ بِخِلَافِ الْوَكِيلَيْنِ، لِأَنَّ الْوَكِيلَيْنِ، لِأَنَّ الْوَكِيلَةِ عِنْدَ الْمَوْتِ بِخِلَافِ الْوَكِيلَيْنِ، لِأَنَّ الْوَكِيلَةُ الْوَكِيلَةِ مِنْ الْوَصِيَّةِ عِنْدَ الْمَوْتِ بِخِلَافِ الْوَكِيلَيْنِ، لِأَنَّ الْوَكِيلَةِ الْوَكِيلَةِ فَيْ الْمُوتِ الْوَصِيَّةِ عِنْدَ الْمَوْتِ بِخِلَافِ الْوَكِيلَيْنِ، لِأَنَّ الْوَكِيلَةِ الْوَكِيلَةِ فَلَ الْوَاحِدِ الْمُؤْتِ بِخِلَافِ الْوَكِيلَةِ فِي الْمُوتِ الْوَصِيَّةِ عِنْدَ الْمُؤْتِ بِخِلَافِ الْوَكِيلَةِ الْوَلَّ وَالْمِيلُونِ الْوَاحِدِ مَا الْوَصِيَّةِ عِنْدَ الْمُؤْتِ بِخِلَافِ الْوَكِيلَةِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ اللْمُؤْتِ الْمُوتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْوَاحِدِ الْفِيلِيلُونِ الْوَاحِدِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْفِيلُونِ الْوَاحِدِ مَا الْمُؤْتِ الْوَاحِدِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْوَاحِدِ مِنْ الْمُؤْتِ الْمُوتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمِنْ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْتِ الْمُؤْ

فَإِنْ مَاتَ أَخَذُهُمَا ؛ جَعَلَ الْقَاضِي مَكَامَهُ وَصَبَّا آخَرَ ، أَمَّا عِنْدَهُمَا وَلِأَنْ النَّاقِيِ عَاجِزٌ عَنْ النَّفَرُدِ بِالنَّصَرُّفِ فَيَضُمُّ [١٩٢١] الْقَاضِي إلَيْهِ وَصِبًّا آخَرَ مَطَرًا الْبَاقِي عَاجِزٌ عَنْ النَّفَرُدِ بِالنَّصَرُّفِ فَيَضُمُّ اللَّحَيُّ مِنْهُمَا وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى النَّصَرُّفِ لِللَّمَيِّتِ عِنْدَ عَجْزِهِ ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ الْحَيُّ مِنْهُمَا وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى النَّصَرُّفِ لِللَّمَيِّتِ عِنْدَ عَجْزِهِ ، وَعِنْدَ أَنْ يَخْلُفُهُ مُتَصَرُّفًا فِي حُقُوقِهِ ، وَدَلِكَ مُمْكِنُ التَّحَقُّقِ بِنَفْسِ وَصِيًّا آخَرَ مَكَانَ النَّيْتِ ، وَمَلِكَ مُمْكِنُ التَّحَقُّقِ بِنَفْسِ وَصِيًّا آخَرَ مَكَانَ الْمَيْتِ ،

🗞 غاية البيال 🌦

قُوْلُهُ: (لَوَ أَوْصَى إِلَىٰ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، قِبلَ: يَنْفَرِدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما بِالتَّصَرُّفِ)، وهو قولُ أبي القاسمِ الصفَّارِ، وإليه ذهبَ الفقيةُ أبو الليثِ ﷺ، وقبلَ الخلافُ في الفصليْنِ واحِدٌ، وهو قولُ أبي بكرٍ الْإِشْكَافِ ﷺ، وقدُّ مَنَّ قبْلَ هذا.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا: جَعَلَ الْقَاضِي مَكَانَهُ وَصِيًّا آخَرَ)، ذكرَهُ به التفريع على مسألة والمُخْتَصَرِه، أيْ: إنْ ماتَ أحدُ الوَصِيَّيْنِ جعَلَ القاضي مكنهُ وصيًّا آخَرَ، [أمَّا] (٢) عندهُمَا فظاهِرٌ؛ لأنَّ أحدَ الوَصِيَّيْنِ لا يتفرَّدُ بالتصرُّفِ عدهُمَا فيما سِوَى الأشياءِ المعدودةِ، وكانَ أحدُهُمَا عاجزًا عنِ التفرُّدِ بالتصرُّفِ، والقاصي قائِمٌ مقام الميتِ في الفطرِ لعَجْزِهِ، فيَضُمُّ إلى الحيُّ وصيًّا آخَرَ فظرًا للميتِ.

<sup>(</sup>١) في الأصل: الذنكل.

 <sup>(</sup>٣) في الأصل: «الانتراد ولاية».

 <sup>(</sup>٣) ما بين المعلوفتين٬ ريادة من٬ قال، وقام الدوقالالا، وقاع الدوارا،

إولو أن المبت إلى منهما أوصى إلى الْحيّ عللْحيّ أن بتصرف وحدةً هي همر الزواية يمَنْرِلَة مَا إدا أَوْضَى إلىٰ شَخْصِ آحز، ولَا يَخْتَحُ الْقاصي إلىٰ لهب وَصِيَّ آخَرَ لِأَنَّ رأَيَ الْمَنِّتِ بَاقٍ حُكْمًا بِرَأْيِ مَنْ يَخْلُقُهُ.

إلى الموارد والمّا عند أبي يوسفَ على: إنْ كانَ أحدُ الوَصِيْسِ (١٠٣٠هـ المعدر) يعردُ النصرُفِ في كلِّ الأشياء ؛ فيصُمُّ الفاضي إلى الحيِّ وصِيًّا أخَرَ ؛ لأنَّ مقصودَ العيبِ عن أنْ يخلُّمُ النالِ في التصرُّف ، وتحقيقُ مقصودِهِ بصَمَّ وَصِيٍّ آخَرَ إلى الباقي للكنَّ، فيَصُمُّهُ الفاصِي إليهِ ،

قَوْلُهُ: (ولؤ أَنَّ الْمَنِتَ مُنَهُمَا أَوْضَى إِلَىٰ [الْحَيِّ ]<sup>(٢)</sup> فَيَلُحِيُّ أَنَّ يَتَصَرَّفَ وَخَدَهُ مِ ظَاهَرِ الرَّوَايَة) ، ذكرَهُ بسبيلِ التفريعِ أيضًا ؛ وذلكَ لأنَّ رأْيُ الميتِ باقِ هنا حُكْمًا رأي مَنْ يَخْلُقُهُ ، فصارَ كما لؤ أَوْضَى إلى شخصٍ آخَرَ فلا يحتاحُ القاضي إلىٰ هُ وَصِيُّ آخَرَ ،

وقالَ شمسُ الأنمةِ السَّرْخَسِيُ ﴿ فِي ﴿ شَرِحِ الْكَافِي ﴾ : ﴿ وَرُوَى الْحَسَ عَنْ الْمُ خِيمَةَ ﴿ فَي ﴿ أَبِهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللّلِي عُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ

وقالَ الفقيةُ أبو الليثِ هِينَ: قوإذًا كَانَا وَصِيْتِينِ فَعَاتَ أَحَدُّهُمَا، وأَوْضَىٰ إلىٰ ماحِهِ، فهو جائِرٌ، ويجوزُ للباقِي أَنْ يَتَصَرَّفَ في المالِ، ورُوِيَ عَنْ أبي حَيِفَةَ ﴿ لَهُ قَالَ: لا يحوزُ، ويَنْتَغِي للقاصِي أَنْ يَتَحْمَلَ مَعَةً آخَرَ.

<sup>(</sup>۱) ليس في الأصل،

ما بين المعقولتين ريادة من الها، والماا، والفالا الدواعا، والراء،

 <sup>&</sup>quot; وقع بالأصل البالوصيَّة (العشت من عن) وقماء وقائلة وقعاء وقرة وهو العوافل لِما وقع من قالمبدوطة للسرحين،

<sup>(1)</sup> يطرأ (المسوطة للسرخبيني (٢٢/٢٨).

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَنْفَرِدُ بِالتَّصَوُّفِ لِأَنَّ الْمُوصِيَ مَا رَضِيَ بِتَصَوُّبِهِ وَحُدَهُ ، بِجِلَافِ مَا إِذَا أَوْصَىٰ إِلَىٰ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ يَنْفُذُ تَصَوُّفُهُ بِرَأْيِ الْمُقَتَّىٰ كَمَا رَصِيهُ الْمُتَوَقِّىٰ .

وَإِذَا مَاتَ الْوصِيُّ وأَوْصَىٰ إلىٰ آخر ؛ فَهُو وَصِيَّهُ فِي تُوكَتِهِ وَتَوِكَهُ الْمَبِّتُ الْأَوَلِ عِنْدُمَا.

وقال الشَّافِعِيُّ: لا يَكُونُ وَصِيًّا فِي تَرِكَةِ الْمَيَّتِ الْأُوَّلِ؛ اغْتِنَارًا بِالتَّوْكِيلِ

وَجُه هَذِهِ الروايةِ: أَنَّ الميتَ لَمَّا أَوْضَىٰ إلى صاحِبِهِ نَفَذُ رَضِيَ بِتَصَرُّفِهِ ، فَصَارَ فِعْلُهُ كَفِعْلِهِمَا جَمِيمًا ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا حَيَّيْنِ فَأَذِنَ أَحَدُهُمَا لَصَاحِبِهِ أَنْ يَبِيعَ ويَشْتَرِيَ ، فَفَعَلَ جَازَ فِعْلُهُ في قولهمَا جَمِيمًا ، فكذلكَ هَا هُنَا .

وأمَّا مذهبُ أبي حَنِيفَة هِ اللَّذِي رَوَىٰ عنهُ [هلالٌ] (١) في كتابِ «الوَقْفِ»: أنَّ الميتَ رَضِيَ برأي الاثنينِ ولم يَرْضَ برأي أحدِهِمَا، وفي احتماعِ رأيهِمَا منفعةً ، لأنَّ الميتَ مَضِدَ أنْ يكونَ مالله بتدبيرِ اثنيْنِ ؛ لكيْ يكونَ كلَّ واحدٍ منهُمَا رقبنًا على صاحبِهِ ، فإذا ماتَ أحدُهُمَا فقدُ فاتَ ذلكَ المعنى ، فلا يجوزُ أنْ يكونَ مالله بتدبيرِ إنسانِ واحدٍ »، كذا ذكر في كتابٍ ؛ «نُكَتِ الوَصَايَا».

قُوْلُهُ: (وَإِذَا مَاتَ الْوَصِيُّ وَأَوْضَىٰ إِلَىٰ آخَرَ؛ فَهُوَ وَصِيَّهُ فِي تَرِكَتِهِ وَتَرِكَةِ الْمَيِّتَ الْأَوَّلِ عِنْدَيَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ﷺ: لَا يَكُونُ وَصِيًّا فِي تَرِكَةِ الْمَيْتِ الْأَوَّل). ذكرَهُ بسبيلِ التفريعِ أَبضَّ،

قَالَ في "وجِيزِهِمْ": «أَمَّا الوَصِيُّ: فليسَ لهُ الْإِيصَاءُ إِلَّا إِذَا أَدِنَ لهُ الولِيُّ في الْإِيصَاءِ، فلهُ ذلكَ على أصحُّ القولَيْنِ "(1)، إلى هن لفطُّ «الوجيز».

 <sup>(</sup>١) ما بين المعقوفتين ريادة من الدالة والم)، والغالاة، والعالم والرالة،

<sup>(</sup>٢) ينظر اللوحير امع العربر شرح الوحير اللعرالي (٢٧٢/٧).

بي خَالَةِ الْحَيَاةِ ، الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ رَضِيَ بِرَأْبِهِ لَا بِرَأْيِ غَيْرِهِ ، وَلَنَا أَنَّ الْوَصِيُّ بِعَالَةِ الْحَيَاةِ ، الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا أَنَّهُ رَضِيَ بِرَأْبِهِ لَا بِرَأْيِ غَيْرِهِ ، وَلَنَا أَنَّ الْوَصِيُّ بِعَرَّلُ لَا يُرَى أَنَّ الْوِلَايَةَ بَعَرِّهِ كَالْجَدُ ، أَلَا يُرَى أَنَّ الْوِلَايَةَ بَعَرِّهِ كَالْجَدُ ، أَلَا يُرَى أَنَّ الْوِلَايَةَ بَعَرِّهُ فَيَرِهِ كَالْجَدُ ، أَلَا يُرَى أَنَّ الْوِلَايَة

وَجُهُ قَوْلِهِ: أَنَّ الميتَ رَضِيَ برأي الوَصِيِّ لا برأي غيرِهِ، فصارَ كالوكيلِ في عليهِ الحياةِ، ثُمَّ الوَكِيلُ لا يجورُ أَنْ يُوكُلُ غيرَهُ، فكذا الوَصِيُّ لا يَجُورُ [له] (١) أَنْ رُحِياً إلى غيرهِ اللهِ عَيرهِ اللهِ عَيْمُ اللهِ عَيْمِ اللهِ عَيرهِ اللهِ عَيْمُ اللهِ عَيرهِ اللهِ عَيرهِ اللهِ عَيرهِ اللهِ عَيْمِ اللهِ عَيرهِ اللهِ الل

ولنا: أنَّ الوَصِيُّ إِنَّمَا يَتَصَرُّفُ بولايةٍ مُنتقلةٍ إليْهِ مِنَ الميتِ بطريقِ الخلافةِ عَلَى الوَصِيُّ فِي المالِ ، وإلى الجَدِّ في النالِ ، حتَّى كانَ لهُ تَرُوبِجُ (٢٠/٣٢١٨) الصَّعَارِ والصَّغَايِرِ (٢) ، واستيغاءُ القصاص ، أَمُ الجَدُّ يقومُ مَقامَ الأبِ ؛ لأنَّهُ خَلَقًا عنهُ ، فيُوصِي إلى غيرِهِ ، وكذا الوَصِيُّ ؛ لأنَّهُ عَلَى عَنِ الميتِ أيصًا ، فجازَ أنْ يُوصِيْ إلى غيرِهِ فيمًا لهُ وِلَايَةٌ عندَ موتِهِ ، ولا الميتِ أيصًا ، فجازَ أنْ يُوصِيْ إلى غيرِهِ فيمًا لهُ وِلَايَةٌ عندَ موتِهِ .

وكانَ للوَصِيُّ وِلَايَةٌ عندَ مويِهِ في مالهِ وتركةِ المُوصِي جميعًا، فتصِحُّ ومائِثُّ أَا فيهمًا جميعًا، فتضِحُ ومائِثُ أَا فيهما جميعًا، فينزلُ الوَصِيُّ الثاني منزلة الوَصِيُّ الأوَّلِ فيهمًا، ولأنَّ مفودُ المُوصِيُّ انْ يتدارَكَ برأي الوَصِيُّ ما فرَّطَ فيه بنفسِهِ، ولَمَّا استعانَ بِهِ معَ علْبِهِ إنَّ المنبَّةُ تحتَرِمُهُ قبلَ حصولِ مقصودِ المُوصَىٰ منهُ إصارَ راضيًا بإيصائِمِ إلى علْبِهِ إلى المنبَّةُ تحتَرِمُهُ قبلَ حصولِ مقصودِ المُوصَىٰ منهُ إصارَ راضيًا بإيصائِمِ إلى

ا ما بين المعقوفتين ريادة من ١٥٠٥ رقم ٤٠ وقفا ٢٤٥ وقغ٤، وقر٤٠

المعاد وألكروه، قال في قالمصباح عن قالصعبرة صعة جمّعها، حيفاره ولا تُجتم على صعائر، قال المعاد وألكروه، قال في قالمصباح عن قالصعبرة صعة جمّعها، حيفاره ولا تُجتم على صعائر، قال بن يعيش إذا كانت ععيلة لمؤت ولمّ تكن بمعنى معمولة و فَلِجَمْعها ثلاثة أمثلة، وقال بالكسر و ومائل، وعملاء، فالأول مثل، صبيحة وصبتاح، والثاني مثل، صحيعة وصحائف، وقد يشتمون عمال عن فعائل و قالوا: تبينة وسنتان، وضعيرة وجيفار، وكبيرة وكبار، وثم يقولوا حماش ولا صمائر ولا كبائر في النبن ، وإنما حاء ذلك في النبنوس، وقال ابن معصوم، فوهي ضعيرة، وهن صعيرات، وصعار، ولا تنفل ضعائر إلا في النبوس، ينظر: قالمصاح المديرة للقيرمي (١٠٤٠/١) معموم (١٤٥/١)

ا"). وقع بالأصل" (وصيته) ، والمثبت من، (د)، و(م)، و(عام)، و(ع)، و(ر)،

الَّتِي كَانَتْ ثَابِتَةً لِلْمُوصِي تَتَقِلُ إِلَىٰ الْوَصِيِّ فِي الْمَالِ وَإِلَىٰ الْجَدِّ فِي النَّهُ ، ثُمَّ الْجَدُّ قَائِمٌ مُقَامَ الْأَبِ فِيمَا انْتَقَلَ إِلَيْ فَكَذَا الْوَصِيُّ، وَهَذَا لِأَنَّ الْإِيصَاءَ<sup>ان</sup>

غيرهِ دلالةً لتتميم مقصودِهِ، وليسَ الوَصِيُّ كَالْوَكِيلِ؛ لأنَّ [١٨٥٥هـ المُوَكُلَ حيُّ قائمٌ يُمْكِنُهُ تحصيلُ مقصودِهِ بنفيهِ، فلا يتضمَّنُ توكيلُهُ توكيلَ وكيلِهِ غيرَهُ دلالةً، أوْ إيصاءَ وكيلِهِ إلى غيرِهِ عندَ موتِهِ.

وقالَ الفقيةُ أبو اللبثِ ﷺ في كتابِ «نُكَتِ الوَصَايَا»: ﴿إِذَا أَوْصَىٰ الوَصِيُّ الوَصِيُّ الوَصِيُّ الوَصِيُ إلى الثاني في تركتِهِ وتركةِ الأوَّلِ؛ فالثانِي وصيُّهُمَا جميعًا، وأمَّا إذا أَوْصَىٰ إلى الثاني ولمُ يذكُرُ تركةَ الأوَّلِ؛ في قولِ عُلمائِنَا: صارَ الثاني وصِيُّهُمَا أيصًا، وفي قولِ ابنِ أبي لَيْلَىٰ ﷺ: يكونُ للثانِي خاصَّةً، ولا يكونُ وصيًّا للأوَّلِ.

فَأَمَّا إِذَا أَوْصَىٰ إِلَيْهِ فِي تَركِيَهِ وَتَركَةِ الأُوَّلِ ؛ جَازَ ذَلَكَ ، وهو طريقُ الاستحسابِ، وكَانَ الْقَيَاسُ أَلَّا يَجُوزَ ؛ لأنَّ الوَصِيَّ بَمَنزَلَةِ الوَكِيلِ ، وليسَ للوَكِيلِ أَنْ يُوكِّلَ غَيرَهُ مَا لَمْ يُؤْمَرُ بَدَلَكَ ، فَكَذَلِكَ لِيسَ لَهُ أَنْ يُوصِيَ فِي مَالِ الأُوَّلِ إِذَا لَمْ يُؤْمَرُ .

وفي الاستحسانِ: يجوزُ ؛ لأنَّ الأوَّلَ لَمَّا أَوْصَىٰ إِلَيْهِ ، فقدُ عَلِمَ أَنَّ الوَصِيِّ لا يعيشُ أَبدًا ، ولم يُحِبُّ أَنْ تكونَ أمورُهُ ضائعةً ، فصارَ كَأْنَّهُ أَذِنَ لهُ أَنْ يُوصِيَ إلى غيرِهِ منْ طريقِ الدلالةِ ، وإنْ لمْ يأدَنْ لهُ بالإفصاحِ ، ولوْ كانَ أَذِنَ لهُ بالإفصاحِ جارُ لهُ حيننذِ أَنْ يُوصِيَ إلى غيرِهِ ، فكذلك إذا أَذِنَ لهُ بالدلالةِ ، بخلافِ الوَكَالَةِ ؛ لأنَّ الوَكَالَةِ ؛ لأنَّ الوَكَالَةِ ؛ لأنَّ لا تُصِحُ بعدَ الموتِ .

وأمَّا إذا أوْضَى النابِي ولمْ يذكرُ تركةَ الأوَّلِ: ففي قولِ ابنِ أبي لَيْلَىٰ: يكودُ وصبًّا لهُ خاصَّةً ، ولا يكونُ وصبًّا للأوَّلِ ؛ لأنَّهُ جعَلَهُ وصِيَّ نفسِهِ ، ولمْ يجْعلُهُ وَصِيَّ الأوّلِ.

 <sup>(1)</sup> في الأصل: «الاتصال».

إِنَّامَةُ عَيْرِهِ مُقَامَةً فِيمَا لَهُ وِلَايَة ، وَعِنْدَ الْمَوْتِ كَانَتْ لَهُ الوِلَايَةُ فِي التَّرِكَتَيْنِ فَنزِلُ النَّابِي مَنْزِلَتَهُ فِيهِمَا ،

وَلِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَعَانَ بِهِ فِي ذَلِكَ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ قَدْ تَعْتَرِيهِ الْمَنِيَّةُ قَبْلَ تَتْجِيمِ مَفْصُودِهِ بِنَفْسِهِ وهو تَلَافِي مَا فَرَطَ مِنْهُ صَارَ رَاضِيًا بِإِيصَائِهِ إِلَىٰ عَبْرِهِ، بِخِلَافِ

وأمَّا مذهبُ عُلمائِنَا ﴿إِلَىٰ الوَصِيِّ لَمَّا أَوْصَىٰ إِلَىٰ الثانِي ؛ فقدْ فَوْضَ إلَهُ ِ أمرز نفسِهِ، وأمورُ الأوَّلِ مِنْ أمورِ نفسِهِ، فصارَ كَانَّهُ أَوْصَىٰ إليْهِ فِي تركةِ الأوَّلِ أبصًا مِنْ طريقِ الدلالةِ ؛ لأنَّهُ مِنْ أُمورِهِ، وإنْ لَمْ يَذْكُرُ بالإفصاحِ، فإذا كانَ هكذا صارَ الثانِي وَصِيَّهُمَا جَمِيعًا».

وقالَ الفقيةُ (١/١٠٣٠/١/) أبو الليثِ ﴿ فِي المُخْتَلَفِ الروابِةِهِ: الولوُ أَنَّ هذا الرَّصِيُّ قَالَ للثاني: جعلتُكَ وصيًّا في تركتِي ؛ فقد رُوِيَ عن أبي حَنِيفَةَ ﴿ أَنَّهُ أَنَّهُ فَالَّا: هو وصيَّهُ في الماليُّنِ جميعًا ، ورُوِيَ عنْ أبي يُوسفَ ومحمَّدِ ﴿ النَّهُمَا قَالَا: هو رَصِيًّا في تركةِ الثانِي خَاصَّةُ (١).

وَجُهُ قُولِهِمَا: أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ بِالأَمْرِ ، فاختصَّ تَصَرُّفَهُ بِما خُصَّ بِالأَمْرِ كَالوَكِيلِ . ولأبي حَنِيغَة رَثِينَ : أَنَّ تركة مُوصِيهِ تركتُهُ أيضًا ، فللوَصِيِّ الثاني أَنْ يَتَصَرَّفَ بهمَا جميعًا ، ولا يحتصُّ تصَرُّفُهُ بنوع دونَ نوع ، كما أَنَّهُ لؤ أَوْصَى إليهِ في العينِ ؛ كانَ وصِيًّا في العينِ والدَّيْنِ جميعًا عندَ أبي حَنِيعَة رَثِينَهُ .

قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ الْمَوْتِ كَانَتْ لَهُ الولَايَةُ فِي التَّرِكَنَيْنِ)، أَيْ: عندَ موتِ الوَصِيُّ كانتْ لهُ وِلَايَةٌ فِي مالِ نفسِهِ الَّذِي يَتُرُكُهُ، وفي تركةِ مُوصِيهِ، فينرلُ الثانِي منزلةَ الأَوَّلِ فِي الماليِّنِ جميعًا، فيصِحُّ تصَرُّفُهُ فيهِمَا جميعًا.

قَوْلُهُ: (تَلَافِي مَا فَرَطَ مَنْهُ)، أَيُّ: تُدَارُكُ مَا سَبَقَ مِنَ الميتِ فِي التَّفْصيرِ ، ولو

ا ينصر الامحتلف الرواية؛ لأبي الليث السعرقدي [٣/٣٢ ـ ١٩٣٢]

الْوَكِيلِ لِأَنَّ الْمُوَكِّلِ خَيِّ يُمْكِنُهُ أَنْ يُخَصِّلِ مَفْصُودَهُ بِنَفْسِهِ فَلَا يَرْضَىٰ بِتَوْكِيل غَيْرِهِ وَالْإِيصَاءُ إِلَيْهِ،

قَالَ: وَمُقَاسَمَةُ الْوَصِيِّ الْمُوصَىٰ لَهُ عَنِ الْوَرَثَةَ جَائِزَةٌ، وَمُقَاسَمَةُ الْوَرَثَةَ عَلَى الْمُوصَىٰ لَهُ عَنِ الْوَرَثَةَ جَائِزَةٌ، وَمُقَاسَمَةُ الْوَرَثَةَ عَلِى الْمُوصَىٰ لَهُ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ خَلِيفَةُ الْمُيَّتِ حَتَّىٰ يَرُدُّ بِالْعَيْبِ وَيَرُدُّ عَلِيهِ الْمُوصَىٰ لَهُ بَاطِلَةٌ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ خَلِيفَةُ الْمُيَّتِ حَتَّىٰ يَرُدُّ بِالْعَيْبِ وَيَرُدُّ عَلِيهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ الل

قَالَ: مَا قَرَّطَ فَيهِ بِالتَشْدِيدِ؛ كَانَ أَوْلَىٰ، أَي: مَا قَصَّرَ فَيهِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَمُقَاسَمَةُ الْوَصِيِّ الْمُوصَىٰ لَهُ عَنِ الْورَثَةِ جَائِزَةٌ، وَمُقَاسَمَةُ الْورَنَةُ عَنِ الْمُوصَىٰ لَهُ بَاطِلَةٌ)، أَيُ \* قَالَ في «الجامع الصغيرِه\* .

والمُقَاسَمَةُ: فِعْلُ القِسْمَةِ بِينَ اثنينِ، وهو أَنْ يَقْسِمَ كُلُّ واحدٍ منهُمَا معَ الآخرِ شيئًا(\*).

اعلم: أنَّ مُقاسمةَ الوَصِيُّ المُوصَىٰ لهُ بالثلثِ بيابةٌ عنِ الوَرَثَةِ إدا كنُوا صعارًا (١٠٥٥/٥) وكنَ بعصُهُمْ كبيرًا غائبًا جائزةٌ، حتَّىٰ لوْ أَفْرَزَ نصيبَ المُوصَى لهُ بالثلثِ إِيَّاهُ، وأمسكَ الثلثيٰنِ للوَرَثَةِ، فهلَكَ الثلثانِ في يدِهِ ؛ لمْ نَرْجِعِ الوَرَثَةُ على المُوصَىٰ لهُ بشيءٍ ؛ لأنَّ قِسْمتَهُ لَمَّا جازَتُ عليهِمْ صارَ هلاكُ نصيبهِمْ في يدِهِ كهلاكِهِ في أيديهِمْ.

ولؤ كان هلاكُهُ في أيديهِمْ بعدَ القِسْمَةِ لَمْ يَرْجِعُوا عَلَىٰ المُوصَىٰ لَهُ بشيءِ، فَكَدَا هَذَا ، ومقاسمةُ الوَصِيِّ الوَرَثَّةَ نيابةً عنِ المُوصَىٰ لهُ باطلةٌ ، حَنَىٰ لؤ أَعْطَى الوَرَثَّةَ نصِيبَهُمْ ، وأَمسكَ نصيبَ المُوصَىٰ لهُ في يدِهِ ، وهو الثلثُ ، فهلَكَ الثلثُ في يدِهِ ، وهو الثلثُ ، فهلَكَ الثلثُ في يدِهِ ، كانَ للمُوصَىٰ لهُ أَنْ يَرْجَعَ عَلَىٰ الوَرَثَةِ بِثُلْثِ مَا في أيديهِمْ ، فصارَ هلاكُهُ بعد قسمةِ الوَصِيِّ كهلاكِهِ قَبْلَ القِسْمَةِ .

<sup>(</sup>١) ينظر: ١٥لحامع الصعير /مع شرحه الدفع الكبيرة [ص/٨١٥].

<sup>(</sup>٢) وقع بالأصل فشيءًا والعثبت من الداء وقعاء وقفاء وقوءًا، وقره

رِ وَيَصِيرَ مَغْرُورًا بِشِرَاءِ الْمُورِثِ وَالْوَصِيُّ خَلِيقَةُ الْمَيَّتِ أَيْضًا فَيَكُونُ خَصْمًا وَ وَيَصِيرَ مَغْرُورًا بِشِرَاءِ الْمُورِثِ وَالْوَصِيُّ خَلِيقَةُ الْمَيَّتِ أَيْضًا فَيَكُونُ خَصْمًا

ولوْ هَلَكَ شيءٌ قبلَ القِسْمَةِ كَانَ الباقي أَثلاثًا بينَ الوَرَقَةِ والمُوصَىٰ لهُ، مكدلكَ بعدَ القِسْمَةِ؛ لأنَّ قِسْمَتَهُ كلا قسْمةٍ، ولكنَّ لا ضمانَ على الوَصِيِّ؛ لأنَّهُ لمِنَّ في الحفظ، دائمٌ على القبضِ الأوَّلِ،

وَوَجْهُ ذَلْكَ: أَنَّ الوَارِثَ قَائمٌ مَعَامٌ الميتِ ، خَلَفٌ عنهُ في أملاكِهِ مِنْ كُلُّ وَجْهِ ، والرَّصِيُّ نائبٌ منابَ الميتِ ، فيكونُ قائمًا مَعَامُ الوَارِثِ في حُكْمِ الخلافَةِ ، فصحَّتِ والرَّصِيُّ نائبٌ منابَ الميتِ ، فيكونُ قائمًا مَعَامُ الوَارِثِ في حُكْمِ الخلافَةِ ، فصحَّتِ فِينَهُ عَلَيهٍ بِهِ ، ويصيرُ مغرورًا فِينَهُ عَلَيهٍ بِهِ ، ويصيرُ مغرورًا بنراءِ المَوْرُوثِ ، فصارَ هلاكُ (١) نصيبهِمْ في يليهِ كهلاكِهِ في أيديهِمْ .

أمَّا المُوصَىٰ لهُ: فليسَ بخلَف عنِ المبتِ مِنْ كُلُّ وَجْهِ ؛ لأنَّ الوَصِيَّة تعليكُ مبتداً ؛ ولهذا لا يَرُدُّ المُوصَىٰ لهُ بالعيبِ ولا يُرَدُّ عليهِ ، ولا يصيرُ مغرورًا بشراءِ المُوصِى ، فإذا لمْ يكنِ المُوصَىٰ لهُ خَلَفًا عنِ المبتِ مِنْ كُلُّ وَجْهِ ؛ لمْ يَلْزَمْ مِنْ صرورةِ كونِ الوَصِيِّ قائمًا مقامَ المبتِ أَنْ يكونَ قائمًا مقامَ المُوصَىٰ لهُ ، والمُوصَىٰ لهُ لمْ يُقَوِّسِ الأمرَ إلى الوَصِيُّ ، فلا تَنْقُدُ قسمةُ الوَصِيِّ (") عليه وصارَ هلاكُ نصيبِ النُوصَىٰ لهُ بعدَ مُقاسمةِ الوَصِيِّ ، فلا تَنْقُدُ قسمةُ الوَصِيِّ (") عليه و فعارَ هلاكُ نصيبِ النُوصَىٰ لهُ بعدَ مُقاسمةِ الوَصِيِّ (١) عليه كهلاكِهِ قبلَ القِسْمَةِ ، ولوْ هلكَ قبلَ القِسْمَةِ .

وقالَ في كنابِ «نُكَتِ الوَصَايَا»: «ولوْ كانَ الوَارِثُ كبيرًا ــ وهو غائبٌ ــ ماغطَى الوَصِيُّ صاحبَ الوَصِيَّةِ الثلثَ، وأمسكَ الثلثينِ، فهلَكَ في يدِهِ وَ سَلِمَ للمُوصَىٰ لهُ ما أخذَ و لأنَّ الوَارِثَ الكبيرَ إذا كانَ غائبًا جائزٌ للوَصِيُّ أنْ يتَصَرَّفَ في

<sup>(</sup>١). وقع بالأصل: "كهلاك»، والمثبت من: «ن»، ونام»، والخا؟»، والح»، والرا

<sup>(</sup>١) وقع بالأصل: ﴿لا يؤدي، والمثبت من ١٤٠١ ، وقمه، وقفاله ، وفعه ، وقوله

 <sup>(\*)</sup> وقع بالأصل. قالمُرضَئ. والمئت من النها، وقم، وقفائه، وقع، وقاره.

<sup>(</sup>١) وقع بالأصل: «البُّوصَيُّ»، والعثبت من، الله، وقعه، وقلاله، وقع، وقره

عَنْ الْوَارِثِ إِذَا كَانَ غَائِبًا فصحَّتْ قَسْمَتُهُ عَلَيْهِ ، حتىٰ لَوْ خَضَرَ وَقَدْ هَلَكَ مَا فِي يَدِ الْوَصِيِّ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُشَارِكَ الْمُوصَىٰ لَهُ .

[أما الموصى له] (السبب بخليفة عن المميّت مِنْ كُلُّ وَجْهِ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ مِنْ الْمَيّتِ مِنْ كُلُّ وَجْهِ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ مِنْ الْمَيْتِ مِنْ كُلُّ وَجْهِ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ الْمُوصِي خَلِيهِ، وَلَا يَصِيرُ مَغْرُورًا بِشِوَاءِ الْمُوصِي فَلَا يَكُونُ الْوَصِيُّ خَلِيفَةً عَنْهُ عِنْدَ غَيْتِهِ، حَتَّىٰ لَوْ هَلَكَ مَا أَفْرَزَ لَهُ عِنْدَ الْمُوصِي فَلَا يَكُونُ الْوَصِيُّ خَلِيفَةً عَنْهُ عِنْدَ غَيْتِهِ، حَتَّىٰ لَوْ هَلَكَ مَا أَفْرَزَ لَهُ عِنْدَ الْمُوصِي كَانَ لَهُ ثُلُثُ مَا بَقِيَ لِأَنَّ الْقِسْمَةَ لَمْ تَلْفُذْ عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّ الْوَصِيَّ لَا يَضْمَنُ النَّوصِيِّ لَا يَضْمَنُ الْوَصِيِّ لَا يَضْمَنُ النَّورِي فَصَارَ كَمَا إِذَا هَلَكَ بَعْضُ النَّرِكَةِ فَبَلَ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِيهِ، وَلَهُ وِلَايَةُ الْحِفْظِ فِي التَّرِكَةِ فَصَارَ كَمَا إِذَا هَلَكَ بَعْضُ النَّرِكَةِ قَبَلَ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِيهِ، وَلَهُ وِلَايَةُ الْحِفْظِ فِي التَّرِكَةِ فَصَارَ كَمَا إِذَا هَلَكَ بَعْضُ النَّرِكَةِ قَبَلَ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِيهِ، وَلَهُ وِلَايَةُ الْحِفْظِ فِي التَّرِكَةِ فَصَارَ كَمَا إِذَا هَلَكَ بَعْضُ النَّرِكَةِ قَبَلَ

العُرُوضِ، فلَمَّا جازَ تصَرُّفهُ جازَتْ قِسْمتُهُ.

والمعْنَى في ذلكَ: أنَّ الوَارِثَ يقومُ مقامَ المَوْرُوثِ ، أَلَا تَوَىٰ أنَّ المُوَرُّثَ إِذَا ياعَ شيئًا في حياتِهِ فوجدَ المُشْتَرِي بِهِ عيبًا؛ كانَ لهُ أنْ يُخاصمَ الوَارِثَ، ولمْ يكنُّ لهُ أنْ يخاصمَ المُوصَىٰ لهُ، فَتَبَتَ أنَّ الوَارِثَ يقومُ مقامَ المُوَرَّثَ، والمُوصَىٰ لهُ لا يقومُ مقامَ المُوصِي.

ثُمَّ وجدْنَا أَنَّ الوَصِيُّ وكيلُ الميتِ، فيجوزُ قِسْمَتُهُ علىٰ مَنْ قامَ مقامَهُ وهو الوَارِثُ، ولا يجوزُ على المُوصَىٰ له ، فإذا كانَ هكذَا فإذا دفعَ الثلثَ إلى المُوصَىٰ له ، فإذا كانَ هكذَا فإذا دفعَ الثلثَ إلى المُوصَىٰ له ، وأمسكَ الثلثَيْنِ للوارثِ الكبيرِ العائبِ فقدْ صحَّتْ قِسْمَتُهُ ، وصارَ هلاكُهُ في يدِ الوَارِثِ (١/١٥٥٥) ، وأمَّا إذا كانَ المُوصَىٰ لهُ غائبًا ؛ لا تجورُ يشمتُهُ [عليه] (١) ؛ لأنَّهُ ليسَ بوكيلِهِ .

قَوْلُهُ: (فَصحَّتْ قِسُمْتُهُ عَلَيْهِ)، أَيُّ: على الوَارِثِ إِذَا كَانَ عَائيًا. قَوْلُهُ: (لَوْ حضَرَ)، أي: الوَارِثُ.

<sup>(</sup>١) ليس في الأصل:

 <sup>( )</sup> ما بين المعقوفتين" ريادة من ( ( ) ، و (م) ، و ( قالا ) ، و ( ع) ، و ( ) .

الْفِسْمَةِ فَيَكُونُ لَهُ ثُلُثُ الْبَاقِي لِأَنَّ الْمُوصَىٰ لَهُ شَرِيكُ الْوَارِثِ ١٣٠٩٠١ فَيَنُوىٰ مَا نَوِيَ مِنْ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ عَلَىٰ الشَّرِكَةِ وَيَبْقَىٰ مَا بَقِيَ عَلَىٰ الشَّرِكَةِ .

فَإِنْ قَاسَمَ الْوَرَثَةَ وَأَخَذَ نَصِيبَ الْمُوصَىٰ لَهُ فَضَاعَ رَجَعَ<sup>(١)</sup> الْمُوصَىٰ لَهُ يُلُكِ مَا يَقِيَّ لِمَا بَيَّنًا.

قَالَ: وَإِنْ كَانَ أَوْضَى الْمَيِّتُ بِحَجَّةٍ، فَقَاسَمَ الْوَرَثَةَ، فَهَلَك ما في يده، خُجَّ عَنِ الْمَيِّتِ مِنْ ثُلُثِ مَا بَقِيَ، وَكَذَلِكَ إِنْ دَفَعَهُ إِلَىٰ رَجُلٍ لِيَحُجَّ عَنْهُ، فَصَاعَ بِنْ يَدِهِ، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِنْ كَانَ مُسْتَغْرِقًا لِلثَّلْثِ؛ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْء، وَإِلَا يَرْجِعُ بِتَمَامِ الثُلُثِ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا يَرْجِعُ بِشَيْء.

قُولُهُ: (لِمَا بَيَّنَا) . إشارة إلى قولِهِ: (الأَنَّ الْقِسْمَةَ لَمْ تَنْفُذُ عَلَيْهِ) ، أيْ: لمْ تَنْفُذُ قسمةُ الوَصِيَّ على المُوصَى لهُ .

قُوْلُهُ: (قَالَ: وَإِنْ كَانَ أَوْصَى الْمَيَّتُ بِحَجِّةٍ ، فَقَاسَمَ الْوَرَثَةَ ، فَقِلَكَ مَا فِي يَدِهِ ؟ خُجَّ عَيِ الْمَيِّتِ مِنْ ثُلُثِ مَا بَقِيَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ دَفَعَهُ إِلَى رَجُلٍ لِيَحْجَّ عَنْهُ ، فَضَاعَ مِنْ بَيْهِ ، وَتَالَ أَبُو يُوسُفَ عِيْمَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ دَفَعَهُ إِلَى رَجُلٍ لِيَحْجَ عَنْهُ ، فَضَاعَ مِنْ بَدِهِ ، وَتَالَ أَبُو يُوسُفَ عِيْمَ : إِنْ كَانَ مُسْتَغُرِقًا لِلثَّلُثِ ؛ لَمْ يَرْجِعُ بِشَيْء ، وَإِلَّا يَرْجِعُ بِشَيْء ، وَإِلَّا يَرْجِعُ مِشَيْء ، وَقَالَ مُحَمَّد يَهِمَ اللهِ اللهَ عَلَى اللهَ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَكُنْ لا نُحَلِّل هذا الموضع والعمالية ، وَقَالَ هَي كَتَابِ الحَجِّ فِي بَابِ الحَجِّ عِنِ الغيرِ ، ولكنْ لا نُحَلِّ هذا الموضع في البيانِ ،

قَالَ الفَقيةُ أَبُو اللَّيْثِ في كتابِ «نُكَتِ الوَصَايَا»: «وإذا أَحَجُّوا [٣٢٣/٨] رَحُلًا، فَسُرِقَتْ نَفَقتُهُ في الطريقِ؛ فإنَّ في قولِ أبي حَنِيفَةَ ﴿ إِلَيْنَا: يُؤْخَذُ ثُلُثُ (\* ) ما

<sup>(</sup>١) في الأصل: البرجل!!

 <sup>(1)</sup> يظر " الجامع الصعبر /مع شرحه النافع الكيبر ١ [ص ٢٩/٥] .

<sup>(</sup>٣) وقع بالأصل. فيشلت؛ والعثبت من: فإذا، وقعا، وقالاً، وقع، وقع، وقره.

لِأَنَّ الْقِسْمَةَ حَقَّ الْمُوصِي ، وَلَوْ أَفْرَزَ الْمُوصِي بِنَفْسِهِ مَالًا لِيَحُجَّ عَنْهُ فَهَنَكَ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَبَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ ، فَكَذَا إِذَا أَفْرَزَهُ وَصِيَّهُ الَّذِي قَامَ مَقَامَهُ . وَلِأَبِي لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَبَطَلَتْ الْوَصِيَّةِ النَّلُثُ فَيَجِبُ تَنْفِيذُهَا مَا بَقِيَ مَحَلُّهَا ، وَإِذَا لَمْ يَبْقَ بَطَلَتْ لِيُوسُفَ أَنَّ مَحَلُّهَا ، وَإِذَا لَمْ يَبْقَ بَطَلَتْ لِفَوَاتِ مَحَلُّهَا ، وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْقِسْمَةَ لَا تُرَادُ لِذَاتِهَا بَلْ لِمَقْصُودِهَا وَهُوَ تَأْدِينًا لِفَوَاتِ مَحَلُهَا ، وَلِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْقِسْمَةَ لَا تُرَادُ لِذَاتِهَا بَلْ لِمَقْصُودِهَا وَهُوَ تَأْدِينًا

بَقِيَ مِنْ مَالِهِ وَيُحَجُّ ، وفي قولِ أبي يُوسفَ ﷺ: إنْ بَقِيَ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ يُحَجُّ ، وإلَّا فلًا ، وفي قولِ محمَّدٍ ﷺ: سواءٌ بَقِيَ مِنَ الثلثِ أَمْ لَمْ يَبْنَى لَا يُعْطَىٰ مرَّةً أُخْرَىٰ.

وتفسيرُ ذلكَ: أنَّ رَجُلًا ماتَ وترَكَ أربعةَ آلافٍ ، فأعطُوا ألفَ درهم ، فُسُرِقَتْ في الطريقِ ؛ ففي قولِ أبي حَنِيعَةَ ﴿ أَنَّ يُجُعَلُ كَانَّ الأَلفَ لَمْ تَكُنَّ ، ويُعْطَىٰ أَلفًا أُخْرَىٰ وفي قولِ أبي يوسفَ : لَمْ يَبْقَ مِنْ ثُلثِ مالِهِ إلَّا ثلاثَ مثةٍ وثلاثًا وثلاثينَ وثلاثًا ، فيُعْطَىٰ شيثًا .

أَمَّا مَذَهِبُ أَبِي حَنِيفَةَ ﴿ فَهُو أَنَّ اللهُ تَعَالَىٰ جَعَلَ الميراتَ بِعَدَ إِنفَاذِ الدَّبْسِ وَالوَصِيَّةِ ، وهو قُولُهُ ﴿ فَلَى بَعَدِ وَصِيَّةٍ يُوصِى بِهَا أَوْ رَبِّنٍ ﴾ [الساء ١١] . فلا بُدُّ مِنْ إِنفَاذِ الوَصِيَّةِ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عليهِ دَيْنٌ فَبِعَثُوا إِلَىٰ الْعَرِيمِ ، فَشُرِقَ فِي الطريقِ ؛ إِنفَاذِ الوَصِيَّةِ ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عليهِ دَيْنٌ فَبِعَثُوا إِلَىٰ الْعَرِيمِ ، فَشُرِقَ فِي الطريقِ ؛ عُلَا اللهِ عَلَى الْعَرِيمِ ، كَذَلْكَ هَاهِنَا الَّذِي شُرِقَ كَانَّةُ لَمْ يَكُنُ ، ويُبْعَثُ مَرَّةً أُخرى ، كذَلْكَ هَاهِنَا اللّذِي شُرِقَ كَانَّةُ لَمْ يَكُنُ ، ويُبْعَثُ مَرَّةً أُخرى ، كذَلْكَ هَاهِنَا اللّذِي شُرِقَ كَانَةً لَمْ يَكُنُ ، ومالُ الميتِ مَا يَقِيَ ، فَوَجَبَ أَنْ تَنْفُذَ الوَصِيَّةُ مَمَّا بَقِيَ .

وأمَّا مذهبُ أبي يوسفَ ﴿ أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ تَنُفُذَ الْوَصِيَّةُ بِأَكْثَرَ مِنَ الثلثِ، ولو جُعِلَ كما قالَ أبو حَنِيفَةً ﴿ أَذًى ذلكَ إلىٰ أَنْ يَبْطُلَ المالُ كلُّهُ في الوَصِيَّةِ؛ لأنَّهُ لؤ سُرِقَ مرَّةً أُحْرَى، فيُؤخَذُ ثلثُ ما بَقِيَ، ثُمَّ سُرِقَ مرَّةً أُحْرَى، فيُؤَدَّي دلكَ إلىٰ أَنْ يذهبَ مالُ الميتِ كلَّهُ في الوَصِيَّةِ، ولا تجوزُ الوَصِيَّةُ بِأَكثرَ مِنَ الثلثِ.

والجوابُ لأبي حَنِيفَةَ ﴿ إِنهَ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الَّذِي هَلَكَ هَلَكَ قَبْلَ إِنفَاذِ الوَصِيَّةِ ، فصارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ، ولا ضررَ على الوَارِثِ ؛ لأنَّهُ يَسْلَمُ لَهِمْ مِثْلُ مَا يَسْلَمُ لَلوَصِيَّةِ نُمَجُّ فَلَمْ تُعْتَبَرْ دُومَهُ وَصَارَ كَمَا إِذَا هَلَكَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَيَخُجُّ بِثُلُكِ مَا بَقِيَ، وَإِلَّ تَمَامَهَا بِالنَّسُلِيمِ إِلَى الْجِهَةِ الْمُسَمَّاةِ، إِذْ لَا قَابِضَ لَهَا، فَإِذَا لَمْ يُصْرَفُ إِنَ ذَلِكَ الْوَجْهِ لَمْ يَتِمَّ فَصَارَ كَهَلَاكِهِ قَبْلَهَا.

وأمَّا مذهبُ محمَّدٍ هِ اللهِ وَأَنَّ دَفْعَ الوَّصِيِّ بمنزلةِ دَفْعِ الميتِ ، ولوْ كانَّ لهرتُ هو الَّذِي دَفَعَ المالُ ؛ لا يُؤْخَدُ لِهِ عَنهُ ، فسُرِقَ المالُ ؛ لا يُؤْخَدُ بِن عِنهُ ، فسُرِقَ المالُ ؛ لا يُؤْخَدُ بِن مِن رَجُولِ مالًا ليَحْجَ بِهِ عنهُ ، فسُرِقَ المالُ ؛ لا يُؤْخَدُ بِنْ رَكِيهِ مرَّةً أُخْرَى ، كذلكَ هذا ؟ .

وقالَ شمسُ الأثمةِ السَّرْخَسِيُّ في «شرحِ الكافي»: قوعلَى هذا الخلافِ لؤ نلَ: أَعْتِقُوا عنِّي نسمةً بِمنةِ درهم، فاشترَوْهَا [١٠١٠/٥]، فماتتُ قبلَ أَنْ تُغْتَقَ؛ كَانَ عبهِمْ أَنْ يُغْتِقُوا مِنْ ثلثِ مَا بَقِيَ في أيديهِمْ في قولِ أبي حَنِيفَةً هِنَهُ، وفي قولِ أبي يومفَ عَلَيْ: ممَّا بَقِيَ مِنْ ثُلثِ مَالِهِ في أيديهِمْ، وفي قولِ محمَّدٍ هِنَ بطلَتِ

قَوْلُهُ: (فَقَاسَمَ الْوَرَثَةَ)، أَيُّ: قاسَمَ الوَصِيُّ (مَا فِي يَدِهِ)، أَي: في يدِ الوَصِيُّ، وهو الثلثُ ('' المُفرزُ (إنْ دَفَعَهُ)، أَيْ: دَفَعَ الوَصِيُّ الثلثَ (عَنْهُ)، أَيْ: عنِ الميتِ مِنْ (يَدِهِ)، أَيْ: مِنْ يدِ الرَّجُلِ الَّذِي دُفِعَ إليْهِ الثلثُ ليَّحُجَّ عنِ الميتِ،

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ مُسْتَغْرِقًا (١٠٥٢٠٤/٨) لِلنَّلُثِ)، أَيْ: إِنْ كَانَ الهالكُ (وَإِلَّا)، أَيْ: وإِنْ لَمْ يَكُنِ الهالكُ مُسْتَغْرِقًا للثلثِ،

قَوْلُهُ: (فَلَمْ تُغْتَبَرْ دُونَهُ)، أَيْ: لَمْ تُغْتَبَرِ القِسْمَةُ بِلا أَدَاءِ الْحَجَّ، وتذكيرُ الصميرِ الراجعُ إلى التأديةِ على تأويلِ الأداءِ.

تُولُهُ: (تَبَلْها) ، أيْ: تِبْلَ الغِسْمَةِ ،

<sup>(</sup>١). ينظر: (المهسوطة للشَّرْخَسِيِّ [٢٧٤/٢٧] -

 <sup>(1)</sup> وقع بالأصل ( فثلث) والبيت من ( فين) وقع ( وقع الله و قط الله وقع ) وقوا

قال ومن أوضى للله ألت درهم. فدفعها الورثة إلى النقاصي. فقسمها والمُوضى له غائبُ، فقسمنه حائرةً، منسستان منسستان منسستان عائرةً،

—€} .... 4.4 <del>....</del>

قَوْلُهُ، (قَالَ: ومن أوضى بِثُلُث أَلَف درهم، فدعمها الورثَهُ إلَى الْقاصي. فتسميًا وَالمُوضى لهُ عائبٌ، فيسمتُهُ جائِرةً)، أيُّ فالَ في «الجامع الصغيرِ» .

وإنَّما حازَتْ قسمةُ القاضِي؛ لأنَّهُ نُصَّبَ ناظرًا لأمورِ المسلمينَ خصوصٌ في حقَّ الأمواتِ والعُيّبِ؛ لعَجْرِهِمْ عنِ التصَرُّفِ بأنفسهِمْ، ومِنَ النظرِ أنْ يُقُرِزَ نصيتَ العائب.

وفائدةُ الجوازِ: أَنَّهُ لَوْ حَضَرَ الغائبُ وقَدْ هَلَكَ نصيبُهُ في يدِ القاصِي ليسَ تُهُ أَنْ يَرْجَعَ عَلَىٰ الْوَرَثَةِ مشيءٍ.

والعرقُ بينَ القاصي حيثُ جارَتْ مُقاسمتُهُ على المُوصَىٰ لهُ وبينَ الوَصِيُّ '
حيثُ لا تجوزُ مُقاسعتُهُ على المُوصَىٰ لهُ وَأَنَّ للقاضي وِلَايَةٌ على الغائبِ فيد
ينفعُهُ و ولهذا يَمْلِكُ بَيْعَ مَا بُخْشَىٰ عليهِ النَّلَفَ ، فكانَتْ قِسْمتُهُ كقسمةِ المُوصَى
له'" ، والوَصِيُّ لا يَمْلِكُ بَيْعَ شيءِ مِنْ مَالِ المُوصَىٰ لهُ ، فلمْ يكنُ لهُ وِلَايَةٌ عيهِ
أصلًا ، فلمْ تَنْفُذُ قِسْمتُهُ .

قَالَ الفَقِيهُ أَبُو اللَّبِ فِي قَشْرِحِ الجامعِ الصغيرِهِ: ﴿ وَذُكِرَ فِي ﴿ اللَّهُ اللَّهُ وَاللُّمُ وَاللَّهُ إِلَى الْقَاصِيَ لُوْ مَيْزَ الثلثَ مِنَ الثلثَيْنِ، ولمْ يدفعُ إلى أحدٍ [مِنَ] الفريقَيْنِ شَيئًا حَتَى هَلَكَ أَحدُ النصيبَيْنِ هَلَكَ مِنَ الجملةِ، وإنَّما يَصِحُ قِسْمَةُ الفريقَيْنِ شَيئًا حَتَى هَلَكَ أَحدُ النصيبَيْنِ هَلَكَ مِنَ الجملةِ، وإنَّما يَصِحُ قِسْمَةُ

<sup>( )</sup> بعر الحامع الصغيرامع شرحه النافع الكبيرة [ص/٢٣٥]

<sup>(</sup>١) وفع بالأصل، النَّبُوصي؛ والنشب من الدة، وقع، وقطاته، وقع، وقره،

<sup>﴿</sup> ٣﴾ ﴿ وَلِمْ بِالْأَصَلَ: قَالَتُوصَيُّ بِهِ ﴾ والعشب من: الله ؛ وقامه ؛ وقالاه ؛ وقعه ، وقره

<sup>:)</sup> ينظر اللَّبُو الكيرامع شرَّح السرحسي، لمحمد بن الحسن [١٥٤/٣].

 <sup>( )</sup> ما بين المعقوقتين ريادة من: (ن) ، وقمة وقفا ٢٥٠ وقعة ، وقراة .

لِأَنَّ الْوَصِيَّةُ صَحِيحةً ؛ وَلِهِذَا لَوْ مَاتَ الْمُوصَىٰ لَهُ قَبُلِ الْقَبُولِ تَصِيرُ الْوَصِيَّةُ مِبرَانَا لِوَرَثَنِهِ وَالْفَاصِي تَصَّبَ نَاظِرًا لَا سِيَّمَا فِي حَقَّ الْمَوْتَىٰ وَالْعُبَّبِ، وَمِنْ النَّلَمِ إِنْ الْمَوْتَىٰ وَالْعُبَّبِ، وَمِنْ النَّلَمِ إِنْوَازُ تَصِيبِ الْعَايْبِ وَقَبْضِهِ فَنَفَدُ (١) ذَلِكَ وَصَحَّ ، حَتَّىٰ لَوْ خَصَرَ الْعَايْبُ وَقَدْ مَلَكَ الْمَقْبُوضُ لَمْ يَكُنُ لَهُ عَلَىٰ الْوَرَثَةِ مَبِيلٌ،

قَالَ: وَإِذَا بَاعَ الْوَصِيُّ عَبْدًا مِنَ التَّرِكَةِ بِغَيْرٍ مَحْصَرٍ مِنَ الْعُرَمَاءِ؛ فَهُو جَائِزٌ ؛

الفاصي إذا دفع إلى أحدِ الفريقيْنِ نصيبَهُ ، فأمَّا إذا لمْ يدمعْ إلى أحدِ الفريقَيْسِ نصيبَهُ لمْ تتكامّلِ القِسْمَةُ ؛ لأنَّ القِسْمَةَ يسخِي أنْ تكونَ بينَهُ وبينَ الآغرِ ، ولا يَصْلُحُ أنَّ يكونَ هو بنفيهِ مُفاسِمًا ومُقاسَمًا».

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ صَحِيحَةً ؛ وَلِهَذَا لَوْ مَاتُ الْمُوضَى لَهُ قَبَلَ الْقَبُولِ نَصِيرُ الْوَصِيَّةُ مِيرَاتًا لِوَرَقَيْهِ).

قالَ العَتَّابِيُّ ﷺ في «شرّحِ الجامعِ الصغيرِ»: «والرَّحِيَّةُ للعائبِ صحيحةً ؛ لأنَّ قبولَةُ ليسَ بشَرْطِهِ».

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَإِذَا بَاعَ الْوَصِيُّ عَبْدًا مِنَ التَّرِكَةِ بِغَيْرِ مَحْضَرٍ مِنَ الْفُرْمَاءِ؛ فَهُق جائزٌ)، أيْ: قالَ في اللجامع الصغيرِ».

وصورتُهُ فيهِ: «محمَّدٌ، عنْ يعقوبَ، عنْ أبي حَيفَة ﷺ فَاللهِ: في الرَّجُلِ يموتُ ويُرُّكُ عبدًا، وعليْهِ دَيْنٌ يُجِيطُ بمالِهِ، فَيَسِعُ الوَصِيُّ العبدَ بغيرِ مخصرٍ مِنَ العُرَمَاهِ، قالَ: بَيْعُهُ جائزٌ اللهِ

وأرادَ بِذَلَكَ: الدَّيْنَ على الميتِ لا على العبدِ، وإنَّمَا جازَ بَيْعُ الوَصِيِّ؛ لأنَّهُ فائمٌ مقامَ الميتِ، فلوُ أنَّ الميتَ باعَهُ قبلَ موتِهِ وعليهِ دَيْنٌ في حالِ مرصِهِ؛ حارَ

<sup>(1)</sup> في الأصل: فقعندتاء

<sup>(</sup>١) يظر، قالحامع الصعير أمع شرحه الدفع الكبرة [ص/٥٣٠]

لِأَنَّ الْوَصِيَّ قَائِمٌ مُفَامَ الْمُوصِي، وَلَوْ تَوَلَّىٰ حَيَّا بِنَفْسِهِ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِغَيْرِ مَحْصَرِ مِنْ الْغُرَمَاهِ وَإِنْ كَانَ في مَرَضِ مَوْتِهِ فَكَذَا إِذَا تَوَلَّاهُ مَنْ قَامَ مَقَامَهُ، وَهَذَا لِأَنَّ حَقَّ الْعُرَمَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِالْمَالِيَّةِ لَا بِالصُّورَةِ وَالْبَيْعُ لَا يُبْطِلُ الْمَالِيَّةَ لِفَوَاتِهَا إِلَىٰ خَلْفِ وَهُوَ النَّمَنُ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ الْمَدْيُونِ لِأَنَّ لِلْغُرَمَاءِ حَقَّ الاِسْتِشْعَاءِ أَمَا هِمَا بِخلاف.

وَمَنْ أَوْصَىٰ بِأَنْ بُيَاعَ عَبُدُهُ وَيُتَصَدَّقَ بِثَمَنِهِ عَلَىٰ الْمَسَاكِينِ، قَبَاعَهُ الْوصِيُّ وَقَبَضَ النَّمَنَ، فَضَاعَ فِي يَدِهِ واسْتُحِقَّ؛ ضَمِنَ الْوَصِيُّ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْعَاقِدُ فَتَكُورُ

بَيْغُهُ ، فكذلكَ بَيْعُ الوَصِيِّ ، كالعبدِ المأدونِ لهُ يَمْلِكُ (٢٣٠٤/٨) بَيْعَ ما في يدِهِ بغيرِ رضًا الغُرَمَاءِ (٢٠/٠هـهـ) . كذا ذكرَ أبو بكرِ الرَّازِيُّ ﷺ في قشرحِ مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيُّ ١٠٠٠.

وهذا بخلاف العبد المأذونِ المدبونِ؛ حيثُ لا يَبِيعُهُ مولاهُ أَوْ وصيَّهُ بغيرٍ مُخْضَرٍ مِنَ الغُرَمَاءِ؛ لأنَّ لهمْ حقَّ الإسْتِسْعَاءِ حتَّى بأخذُوا كَسْبَهُ ، فيكونُ البيعُ مُبْطِلًا لحقَّهِمْ ، فلهُمْ أَنْ يُبْطِلُوا البيعَ (") ، وهُمَا حقَّ الغُرَمَاءِ في الثمنِ لا غيرُ ، فيكونُ البيعُ مُحَقِّفًا لحقِّهِمْ ، لا مُبْطِلًا ، فكانَ بَيْعُ الوَصِيِّ بمَحْصَرٍ مِنَ الغُرَمَاءِ وغيرِ مَحْضَرٍ مهُمْ سواءً.

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَمَنْ أَوْصَىٰ بِأَنْ يُبَاعَ عَبْدُهُ وَيُنَصَدَّقَ بِنَمَنِهِ عَلَىٰ الْمَسَاكِينِ، قَبَاعَهُ الْوَصِيُّ )، أَيُّ: قَالَ الْوَصِيُّ )، أَيُّ: قَالَ الْوَصِيُّ )، أَيُّ: قَالَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ الْ

وتمامُهُ فيه: قويَرُجِعُ فيمَا تركّهُ الميتُ (٣)، أي: الوَصِيُّ يَضْمَنُ النمنَ لِلمُثْنَرِي، ويَرْجعُ بذلكَ في جميعِ التركةِ .

<sup>(</sup>١) ينظر، اشرح محتصر الطحاري؛ للجصاص [١٩٢/٤]،

<sup>(</sup>٣). وقع بالأصل: «الشبيع»، والعثبت من: الله، ولام»، والعالمة، والعاء، والره.

<sup>(</sup>٣) ينظر: ١٩ لحامع الصعير إمع شرحه النافع الكبر؟ [ص/٥٣٠].

لَهُهَدَةُ عَلَيْهِ ، وهده عُهْدةٌ لأنَّ الْمُثْمَنْرِيَ مِنْهُ مَا رَصِيَ بِبَدْلِ الثَّمَنِ إلَّا لَيْسَلَّم لَهُ معمع ولمْ يُسلَّمُ فَعَدْ أحد الْوصِيُّ الْمَائِعُ مَالَ الْغَيْرِ بِغَيْرِ رِضَاهُ فَيَجِبُّ عَلَيْهِ رَدُّهُ .

(زَيْرْحِعُ فِيمَا تَرُكَ الْمَيِّتُ) لِأَنَّهُ عَامِلُ لَهُ فَيَرْحِعُ ١٩٢٩٨ عَلَيْهِ كَالُوكِيلِ، وَهُ اللهِ خَبِيفَةَ يَقُولُ اوَّلَا: لَا يَرْحِعُ لِأَنَّهُ ضَمِنَ بِقَيْضِهِ، ثُمَّ رَجْعَ إِلَىٰ مَا دَكَرُنَا ويزحعُ فِي خَمِيعِ النَّرِكَة.

قَالَ الفقيةُ أبو الليث على: ﴿ وَكَانَ أَنُو حَبِيمَةَ عَلَىٰ اللّهِ اللّهِ اللّهِ قَالَ: يَرْجِعُ في مالِ لَبَ نشيهِ ، ورَوَىٰ محمّدُ بنُ سَمَاعَةً ، عنْ محمّد عليه الله قال: يَرْجِعُ في ثلث ما المبت ، وإنّما ضَمِنَ الوَصِيُّ النمنَ ؛ لأنّهُ لُمّا استُجِقَّ العبدُ تَبَيِّنَ أَنّهُ تَنضَهُ بغيرِ مَنْ . فَلْمَ المُشَرِينَ إِنَّهَا بِذَلَ لَهُ النّمنَ لَيُسَلّمَ مَنْ . فَلْمَ العاقدِ ؛ لأنّ المُشْتَرِينَ إِنَّمَا بِذَلَ لَهُ النّمنَ لَيُسَلّمَ مَنْ السّبِعَ ، ولم يُسَلّمُ ، فو خب رَدَّهُ ه ،

وَجُهُ قُولِ أَبِي حَنِيفَةَ يَؤِنِهِ [الأَوَّلُ]('': أَنَّ قَنْصَ النّمنِ مِنْ حَقُوقِ الْعَقْدِ، فَصَارَ وَعَبُّ قُولِ أَبِي حَنِّ الْقَبْضِ كَالْمَالَكِ، وإذا كَانَ بَمَنْزِلَةِ الْمَالَكِ \_ وقدْ لَجِقَةُ الشَّمَانُ عَلَم حَبْلُ لَعِيهِ، قلا يَرْجِعُ بِنْبِيء، أَلَا ترَىٰ إلى مَا قَالُوا فِي اللّجامِعِ لِلْكَبِرِا''! إِنَّ رَحُلًا لَوْ وَكُلُ وكِيلًا بِأَنْ يَشْتَرِينَ لَهُ عِبدًا، فَاشْتَرَىٰ الوِّكِيلُ الْعِبدُ وَضَمِنَ الوَّكِيلُ الْعِبدُ وَضَمِنَ الوَّكِيلُ قَيمتَهُ ولا يَرْجِعُ بَنْ الْمُوكِلُ قَيمتَهُ ولا يَرْجِعُ لَوْكِيلُ فِي حَنَّ القبضِ كَالْمَالِكِ وَ بَدليلِ أَنَّ المُوكِلُ وَمِعَ عَلَىٰ الْمُوكِلُ بِنْبِيءٍ وَإِذَا لَجَقَةُ الصَّمَانُ بِعَمْلِ عَمِلَ لَعْسِهِ، لا يَرْجِعُ مِيعًا لَعْسِهِ، لا يَرْجِعُ عَلَىٰ الْعَنْ لِلْوَكِيلُ الْمَالِكِ وَاللّهِ عَلَى لَعْسِهِ وَاذَا لَجَقَةُ الصَّمَانُ بِعَمْلٍ عَمِلَ لَعْسِهِ، لا يَرْجِعُ شِيءٍ وَكُذَلِ مِنْ وَإِذَا لَجِقَةُ الصَّمَانُ بِعَمْلِ عَمِلَ لَعْسِهِ، لا يَرْجِعُ شِيء وَكُذَلِكِ هذا .

رَوْجُه مَا رُوِيَ عَنْ مَحَمَّدِ ﷺ: أَنَّهُ يَرْجِعٌ فِي الثَلْثِ؛ لأَنَّ يَيْغَ الوَصِيِّ كَانَ سند الرَصِيَّة ، وَكَانَ شُكْمُهُ خُكْمَ الوَصِيَّةِ ، وَالوَصِيَّةُ نِفَادُهَا مِنَ الثَلْثِ،

طيو المعتوفتين زياده من (100 و (15 و (17 و (19 ))))))))))))))))))))))))))))))

<sup>&</sup>quot; يعني في فشروح الجامع الكبير؟

وَعَنْ مُحَمَّدِ أَنَّهُ بِرْحِعُ فِي النَّلْثِ لِأَنَّ الرُّحْوعَ بِحُكْمِ [الْوَصِيَّةِ فَاحد حُكْمَهَا، وَمَحَلُّ الْوَصِيَّةِ النَّلْثُ، وَجُهُ الظَّاهِرِ أَنَّهُ بِرْحِعُ عليه محْكُم [11 الغزور وَذَلِكَ دَيْنٌ عَلَيْهِ وَالدَّيْنُ بُقْصَى مِنْ جَبِيعِ التَّرِكَةِ، بِخِلَافِ الْقَاصِي أَوْ أَمِيهِ إِنَّ نَوْلِكَ دَيْنٌ عَلَيْهِ وَالدَّيْنُ بُقْصَى مِنْ جَبِيعِ التَّرِكَةِ، بِخِلَافِ الْقَاصِي تَعْطِيلُ الْقَضَاءِ، إِنْ يَوَلِّى الْبَيْعَ حَيْثُ لَا عُهْدَةً عَلَيْهِ، لِأَنَّ فِي الْزَامِهَا الْقَاصِي تَعْطِيلُ الْقَضَاءِ، إِنْ يَتَخَامَى عَنْ تَقَلَّدِ هَدِهِ الْأَمَانَةِ حَدَرًا عَنْ لُرُومِ الْغَرَامَةِ فَتَتَعَطَّلُ مَصْلَحَةُ الْعُامَة وَأَمِيهُ مَنْ تَقَلَّدِ هَدِهِ الْأَمَانَةِ حَدَرًا عَنْ لُرُومِ الْغَرَامَةِ فَتَتَعَطَّلُ مَصْلَحَةُ الْعُامَة وَأَمِيهُ الْقَوْمِيُّ ؛ لِأَنَّ مِنْ نَقَلَّدِ هَذِهِ الْأَمَانَةِ حَدَرًا عَنْ لُرُومِ الْغَرَامَةِ فَتَتَعَطَّلُ مَصْلَحَةُ الْعُامَة وَأَمِيهُ مِنْ نَقَلَدِ هَذِهِ الْأَمَانَةِ حَدَرًا عَنْ لُرُومِ الْغَرَامَةِ فَتَتَعَطَّلُ مَصْلَحَةُ الْعُمَة وَالْمَانَةِ وَلَا كَذَلِكَ الْوَصِيُّ ؛ لِأَنَّة بِمَنْوِلَةِ الْوَكِيلِ وَقَدْ مَوْ فِي كَتَعَلِي وَقَدْ مَوْ فِي كَالِكُ الْمُ يَرْحِعْ بِشَيْءِ وَلَا كَانَ عَلَى الْمَثِينَ وَلَا كَانَ عَلَى الْمَثِينِ وَلَا كَانَ عَلَى الْمُثَلِي وَلَا كَانَ عَلَى الْمُثَلِي وَلَا كَانَ عَلَى الْمُثَلِي وَلَوْ الْمَ يَكُنُ بِهَا وَقَاءٌ لَمْ يَكُنْ بِهَا وَقَاءٌ لَمْ يَرْحِعْ بِشَيْء

حراج غاية السيدن ع<mark>يه</mark>−

وَوَجُهُ ظَاهِرِ الروايةِ: أَنَّ الوَصِيَّ عَمِلَ للمبتِ، وهو قائمٌ مقامَهُ، فإدا لَجِفَهُ الضَّمَانُ بعملِ غَمِلَ للمبتِ وهو قائمٌ مقامَهُ؛ استوجبَ ما غَرِمَهُ دَيْنَا على المبتِ، ومحلُّ الدَّيْنِ كُلُّ العالِ.

قَالُوا فِي قَشُرُوحِ الجامعِ الصغيرِ ٤: فإنْ كانتِ النركةُ قَدْ هَلَكَتْ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ بها وفاءً ؛ لَمْ يَرْجِعْ عَلَىٰ أَحَدِ ، كما لَوْ كَانَ عَلَىٰ الْمَيْتِ دَيْنٌ آخَرُ ؛ لأنَّ البيغ لَمْ يَقعْ إلَّا للميْتِ ، لا للمسكينِ ، ولا للوَرْقَةِ ، والمسألةُ مِنَ الحواصَّ ،

وهذا بخلاف مسألة القاصي أوْ أمِينِهِ إذا تولَّى البيغ ، فاسْتُحِقَّ (١٣٠٥/٨ م) العدُّ أوْ ماتَ ، وقدْ ضاعَ الدسُّ في يدِهِ ؛ حيثُ لا يَرْجِعُ المُشْتَرِي على القاصِي أوْ أمِيهِ ، لأنَّهُ لا عُهدة عليهِمَا ؛ لأنَّهُ لوْ وَجَبَ الصَّمَانُ على القاضِي أوْ أمِينِهِ ؛ لتفاعَدُ الناسُ عنْ عُهدةِ هذا الأمانِ ؛ خوفًا مِنَ الصَّمَانِ ، فصاعَ حقوقُ العسلمينَ ، وقدْ مَرَّ البارُ مُشْتَوْفَىٰ في كتابٍ أدبِ القاضِي في آخرِ فصْلِ القضاءِ بِالمَوَارِيثِ ،

قَوْلُهُ: (يزجعُ عَلَيْهِ بحُكُمِ الْغُرُورِ)، أيْ: يَرْجِعُ المُوصِي على الميتِ؛ لأنَّهُ

<sup>(</sup>١) ليس في الأصل،

وإن قسم الوصيُّ الْميرات فأصاب صغيرًا من الْورثة عندٌ، فناعهُ وقبض يُس. فهلك واسْتُحقّ الْعَبْدُ، رجع في مال الضّعير ؛ لِأَنَّهُ عَامِلٌ لَهُ، ويرْجعُ يُشِيرُ عَلَىٰ الْوَرَثَةِ بِجِصَّتِهِ لِائْتِقَاصِ الْقِسْمَةِ بِاسْتِحْقَاقِ مَا أَصَابَهُ

وإدا اختال الوصيُّ ممال البتهم ، فإنَّ كَانَ خَبْرًا للبِّتهم حار وَهُوْ أَنَّ بكُول

مِرْ الرَّصِيِّ؛ حيثُ قالَ لهُ: بِعُ عيدِي بعدِي وتصدُّقُ بشمهِ على المساكس، علمًا عرَّهُ - ١٥٠١ رُخَعَ عليْهِ في تركتِهِ؛ لأنَّهُ استوجبَ ذَيْنًا عليْهِ، ومحلُّ الدَّيْنِ كُلُّ المالِ،

قُولُهُ: (قَالَ: وَإِنَّ قَسَمُ الْوَصِيُّ الْجِيرَاتُ فَأَصَابُ ضَغِيرًا ('' مَنَ الْوَرَثَةِ عَبَدُ'' ، وَعُ وَتَبَصَ النَّمَ ، فَهَلَكُ وَالْنَتُجِقُ الْمَلْدُ؛ رَجِعَ فِي مَالِ الصَّغِيرِ) ، أَيُّ: قَالَ في اللجامع الصغيرِ الأَثَّ.

اعلمُ: أنَّ الوَصِيِّ إذا باعَ عبْدَ الصَّبِيِّ لأَجُلِ الصَّبِيِّ، فَقَبَضَ النَّمَنَ، فَهَلَكَ مَنُ فِي يَدِهِ، ثُمَّ استُجِقُ العبدُ ؛ رَجَعَ المُشْتَرِي بالنَّمْنِ على الوَصِيِّ ؛ لأنَّ العُهدةَ على النَّمِي ، ثُمَّ يَرْحِعُ الوَصِيِّ ؛ لأنَّ العُهدةَ على النَّمِ ، ثُمَّ يَرْحِعُ على الوَصِيُّ بذلكَ في مالِ الصغيرِ ؛ لأنَّهُ باعهُ لأَجْلِهِ ، ثُمَّ يَرْحِعُ على سائرِ الوَرْنَةِ بحِصَّتهِ لِبُطِّلانِ القِسْمَةِ ،

قُولُهُ: (قَالَ: وَإِذَا احْتَالُ الْوَصِيُّ بِمَالِ الْيَتِيمِ؛ فَإِنْ كَانَ خَيْرًا لِلْيَتِيمِ جَازَ)، أَيْ: قَالُ في اللجامع الصغيرِ؟(؟).

اعلمُ: أنَّ الوصِّيِّ إِذَا احتَالَ \_ أَيُّ: قَبِلَ الحَوَالَةُ بِمَالِ الْبَنِيمِ \_ يُنْظُرُ: فإنَّ كَانَّ حَتَالُ عَلَيْهِ أَمُلَاً \_ أَيُّ: أَقَدَرَ عَلَىٰ أَدَاهِ الدَّيْنِ \_ مِنَ المُّحِيلِ، وهو المَنْيُونُ حَارً، وَنَ كَانَ المُّحِيلُ أَمْلاً مِنَ المحتالِ عَلَيْهِ لَمْ يَخُرُ.

<sup>&</sup>quot;). وقع بالأصل: الصعيرة. والعثبت من «لانة ، والمهاء والفالاة ، والعاء والرة ،

<sup>&</sup>quot;أ. وام بالأصل" العيدال، والبئيث من" الله، والماء والاتاء والإنا،

ال يظر، المحصر القُلُوريُّ [ص/٥٣٠].
 بطر الحامع الصحير امع شرحه النافع الكبيرة [ص/٥٣٠].

أَمْلَاً. لأَنْ الْوِلَايَةُ نَظَرِيَّةٌ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَمْلَاً لَا يَجُوزُ لِأَنَّ فِيهِ تَضْبِيغَ مالِ الْيَتِيم عَلَىٰ بُغْضِ الْوُجُوهِ.

والأصلُ فيهِ: قولُهُ تعالَى: ﴿ وَلَا تَقْتَرُواْ مَالَ ٱلْبَيْمِ إِلَّا بِٱلِّيَ هِىَ خَسَنُ ﴾ [لامه ١٠:٠]. وقولُهُ تعالَى: ﴿ قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ ﴾ [بنه: ٢٠٠]. فإذا رأى الوَصِيُّ ذلكَ حيرٌ للبتيم: فهو مِنَ الأحسنِ المأمورِ بِهِ، فجازٌ، وقالَ ﷺ: قمَنُ أُجِيلَ عَلَىٰ مَلِيءِ؛

فَلْيَخْتَلُ ا ﴿ كَذَا ذَكَرَ أَبُو بِكُرِ الرَّازِيُّ ا ' ا

وهذا لأنَّ عمومَهُ ينتَظِمُ مالَ اليتيمِ وغيرَهُ؛ لأنَّهُ خِطَابٌ لمَنْ لهُ حقَّ المُطانِةِ ينفسِهِ، ولأنَّ الثانيَ إذا كانَ أَمُلاَّ مِنَ الأولِ فإنَّ في ذلكَ إصلاحًا لليتيم؛ لأنَّ الإسْتِيفَاءَ منهُ أَيْسَرُّ، وإذا لمَّ يكنِ الثانِي أَمْلاً مِنَ الأولِ لا يكونُ فيه إصلاحٌ ؛ لأنُّ فيه إيراءَ الأوَّلِ بغيرِ منفعةٍ،

وقال الإمامُ الأسْبِيْجَابِيُّ في وشرحِ الطَّحَاوِيُّا: واعلمُ أنَّ الوَصِيَّ لهُ أنْ ياخُذَ الكَفِيلَ بِدَيْنِ المبتِ؛ لأنَّ الكَفَالَةَ لا تُوجِبُ براءةَ الأصيلِ، فيكونُ فيهَا زيادةُ تَوْيْقةٍ فيجوزُ، وكذلك لو أخذ رهمًا بذلك لا يجوزُ؛ لأنَّ في الارتهانِ اسْتِيغَاءً، وفي الارتهانِ اسْتِيغَاءً، وفي الارتهانِ اسْتِيغَاءً، وفي الارتهانِ السِيغَاءً، وفي الارتهانِ الميتِ، وأنَّ الارتهانِ إلى الميتِ، وأنَّ الارتهانِ إلى الميتِ، وأنَّ يَرْهَنَ مالَ الميتِ بِدَيْنِ على الميتِ، وأنَّ يَرْنَهِنَ ، ولو احتالَ بمالِهِ أَوْ أَخذَ كفيلًا بشَرْطِ براءةِ الأصيلِ فإلَّهُ يُنْظُونُ إن كانَ حيرُا للبتيم جازَ، وإنْ كانَ شَرًا لهُ لَمْ يَجُزُ.

وأمَّا الوجهُ الَّذِي هو خيرٌ: فهو كما إدا كانَ المُحتالُ عليْهِ أَمْلاً مِنَ المُحِيلِ؛ فإنَّهُ يجوزُ ، حتَى إنَّ الصَّبِيَّ لوْ أدركَ قبْلَ آخْذِ الدَّبْنِ؛ فليسَ لهُ أَنْ يَفْسَخَ الحَوَالَةَ. وأمَّا إدا لمْ يكنِ المُحتالُ عليْهِ أَمْلاً مِنَ المُحِيلِ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ ، هذا إذا ثَتَتَ

۱۱) مصی تحریحه

<sup>(</sup>٣). ينظر" (اشرح محتمر الطحاوي) للحصاص [١٩٣/٤]

ولا يخوزُ مَنِعُ الوصيّ ولا شراؤُهُ إلّا بما ينعاسُ النَّاسُ فِي مَثْلِهِ ﴾ لِأَنَّهُ لَا يَمْوَنُ النَّاسُ فِي مَثْلِهِ ﴾ لِأَنَّهُ لَا يَمْوَنُ النَّحْرُرُ عَنْهُ ، فَعِي اغْتِنَادِهِ لِمَا يَعْدُنُ النَّحْرُرُ عَنْهُ ، فَعِي اغْتِنَادِهِ لَا يُمْوَنُ النَّحْرُرُ عَنْهُ ، فَعِي اغْتِنَادِهِ لَا يُمْوَنُ النَّحْرُرُ عَنْهُ ، فَعِي اغْتِنَادِهِ لَا يُمْوَنُ النَّحْرُرُ عَنْهُ ، فَعِي اغْتِنَادِهِ الْمَدَادِ يَابِهِ .

A SUPPLIES

الدُّيْنُ بِهُذَاتِنَةِ المبتِ، وأَمَّا إِذَا ثَبَتَ بِمُذَايِنةِ الوَصِيِّ فَإِنَّهُ يِحُوزُ، سُواءٌ كَانَ حَبرًا إِنْهُمِ أَوْ شُرًّا لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ خَبرًا للبِتيمِ فَإِنَّهُ يَجُورُ بِالْاَتْفَاقِ، حَتَّى إِنَّ الْبِتِيمَ لَوْ ارْزَلةَ وأرادَ أَنْ يَنْقُضَ ذَلَكَ ؛ فليسَ لَهُ ذَلَكَ ، وإِنْ كَانَ شُرًّا لَهُ جَازَ دَنْكَ ، ويَصْمَّلُ الوَصِيُّ للبِتِهِ عَنْدَ أَبِي حَنِيفَةً ومحمَّدٍ، وعندَ أبي يوسفَ: لا يجوزُ إِذَا كَانَ شُرًّا.

وهذا كالاختلاف الَّذِي ذَكَرْنا في البيوع: أنَّ الوَكِيلَ بالبيع إذا أَبْرَأَ المُنْتَرِيّ، لو احتالٌ، أو أخَّرٌ؛ فإلَّهُ يجوزُ (١١/٣هـ عَلَا)، ويَصْمَنُ عندَ أبي حَنِيفَةَ ومحمَّد، كذلكَ علمنا بَضْمَنُ مِنْ عندِ نفسِهِ، ثُمَّ هو يأخذُ مِنَ المُحتالِ عليْهِ لنفسِهِ، ' . كذا في اشرحِ الطَّحَادِيُّ،

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَلَا يَجُوزُ يَثِعُ الْوَصِيِّ وَلَا شِرَاؤُهُ إِلَّا بِمَا يَتَغَابَنُ النَّاسُ فِي مِثْلِهِ) ، أَيْ: قَالَ فِي قَالَجَامِعِ الصغيرِ ١ (\*).

وذلكَ لأنَّ تصَرُّفَ الوَصِيِّ مُقَيَّدٌ بالنظرِ ، ولا نَطَرَ في إتلافِ المالِ ، فلا يَمْبِكُ النَّنَ الفاحث ؛ لأنَّهُ منصوبٌ لحِفْظِ المالِ لا لإتلافِهِ.

وكانَ القياسُ: ألَّا يَمْلِكَ الْغَبْنَ اليسيرَ أيضًا، إلَّا أنَّهُ عُفِيَ عـهُ ذنكَ انقدرُ للمُجْزِعنِ الاحترازِعتة،

قالَ الفقيةُ أبو الليثِ في قشرحِ الجامعِ الصغيرِ ٥: قَمَنْ كَانَ نَهُ وِلَايَةُ السِمِ والشراءِ، فناعَ بِالسُّحَابَاةِ، أوِ اشْتَرَى ؛ فهو على ثلاثِ مراتبَ عـدَ أبي حَبِيمَةً:

ا ا ينغر اشرح محتصر الطحاوي، للأشبيحابيُّ [ق/٣١٥].

يطر (الحامع الصعير أمع شرحه النافع الكيبرة (ص ٢٩١٠).

قال والدرين المأدول والدرد المادون. والْمُكانِث، بخورٌ بنِعْهُمْ وشواؤُهُمْ بالدر الناساس عبد أبي حسمه لائنهُمْ سصرَفُون بخُكُم الْمالكيَّة، والْإِذْلُ فَكُ

هي وخم الانسورُ الدغ والنشراءُ إلّا بشحاباةِ يتعابلُ الناسُ في مقْلِه، وهي وخم السورُ دما سعادلُ الناسُ في مقّله، ويما لا يتعابَنُ الناسُ في مِقْلِهِ. وهي وجمه للحورُ دما لا تتعابلُ الناسُ، ولا يحوزُ بما لا يُتغابَنُ الناسُ.

أمَّا الوجهُ الّذي لا يجورُ البيعُ والشراءُ: فالوصيُّ، والأبُّ، والجُدُّ، والقاضِي إدا دع مال السبم أو اشهرئ؛ لسس لأحدِ منْ هؤلاء أنْ يبيعُوا مالَ اليتيم، ولا مالَ بب المال، إلا بما بتعاسُ الباش في مثله؛ لأنَّ الوالدَ لبَتَ لهُ الوِلَايَةُ مِنْ طريقِ الحُكْم، والحُكُمُ لا تُوحبُ الإصرار بالصِّبِي، وكذلكَ القاضي ولايتُهُ مِنْ طريقِ الحُكْم، وكذلك الوصيُّ؛ لا تُوحبُ الإصرار بالصِّبِي، وكذلك القاضي ولايتُهُ مِنْ طريقِ الحُكْم، وكذلك الوصيُّ؛ لاَنْهُ استماد ولايتهُ منْ جهة الأبِ المالية المراراة، ولا يجورُ للأب،

أمَّا الوحهُ الَّذي يجوزُ البيعُ والشراءُ: فالعبدُ المأذونُ وَالمُكَاتَبُ يجوزُ لَهُمَا السَّعُ والشراءُ: فالعبدُ المأذونُ وَالمُكَاتَبُ يجوزُ لَهُمَا السّعُ والشراءُ سُخاباهِ فلبلةٍ وكثيرةٍ وَ لأنَّ كُلُّ واحدٍ منهُما مأذونٌ في التجاراتِ كلُّهَا إِذْمَا عامًا وَلاَنْ اللّهُ فَلْ وَاللّهُ فَلْ الجُرَاهُ على العموم.

وفي وجُون بجورُ البيعُ، ولا يجورُ الشراءُ، وهو الوّكِيلُ، وَالمُصَارِبُ، والشريكُ، لكلَّ واحدٍ مِنْ هؤلاءِ أنْ بِيعَ بمُخَابَاةٍ قليلةٍ وكثيرةٍ، والشراءُ لا يحورُ والشريكُ، لكلَّ واحدٍ مِنْ هؤلاءِ أنْ بِيعَ بمُخَابَاةٍ قليلةٍ وكثيرةٍ، والشراءُ لا يحورُ إلَّا بمَا يَتَعَابِنُ الناسُ في مِثْلِهِ، وبه ناجُدُ و لأنَّ الأمرَ الصرفَ إلى البيعِ المعروفِ عَدَ الناسِ»، وتمامُ البيانِ في المتصَرِّفينَ بالعَبْلِ مَرَّ في كتابِ الوَكَالَةِ في فصْلِ عَدَ الناسِ»، وتمامُ البيانِ في المتصَرِّفينَ بالعَبْلِ مَرَّ في كتابِ الوَكَالَةِ في فصْلِ البيع مِنْ شَرْحِنًا هذا،

قَوْلُهُ: (والصِّيُّ الْمَأْدُونُ، والْعَنْدُ الْمَأْذُونُ، والْمُكَاتَبُ، يِحُوزُ بِيْغُهُمْ وَشِراؤُهُمْ بِالْعَنْى الْفَاحِش عَنْد أَمِي حَسِمة)، العافر، بجلاف الْوَصِيِّ الْأَنَّةُ يَتَصَرَّفُ بِحُكْمِ النَّبَابَةِ الشَّرْعِيَّةِ عظرًا فيتفيَّدُ مؤمع النَّطَرِ،

رَعِنْدَهُمَا لَا يَمْلِكُونَهُ لِأَنَّ التَّصَرُّفَ بِالْفَاحِشِ مِنْهُ تَبَرُّعٌ لَا ضَرُورَةَ فيهِ وهُمْ بِنُوامِنْ أَهْلِهِ.

وإِذَا كُتِب كِتَابُ الشَّرَاءِ على وَصِيِّ كُتِب كِتَابُ الُوصِيَّةِ على حدةٍ، وَتَابُ الشَّرَاءِ عَلَىٰ جَدَةٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَحْوَطُ، وَلَوْ كَتَبَ جُمْلَةٌ عَسَىٰ أَنْ يَكْتُبَ النَّاهِدُ شَهَادَتَهُ فِي آخِرِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ فَيَصِيرُ ذَلِكَ حَمْلًا لَهُ عَلَىٰ الْكَذِبِ،

رذلك الأنهُمْ يتَصَرَّفُونَ بِحُكْمِ المَالِكَيَّةِ بِالْهَلِيَّهِمُ الْنَفْسِهِمُ لَا بِأَمْرِ الوَلِيُّ بِالدُولَى، وَالْحَجُرُ كَانَ مَانِعًا، وَبِالْإِذْنِ ارْتَفَعَ الْحَجُرُ؛ الْأَنَّهُ فُكَ الْحَجُرُ، فصاروا كَالْخُرُ الْبَالِغِ فِي تَصَرُّفَهِمْ، فَمَلَكُوا الْغَبْنَ الْفَاحِشَ، بِخَلَافِ الْأَبِ وَالرَّصِيُّ وَالنَّصِي؛ الْأَنَّهُمْ يَتَصَرَّفُونَ لَلْغِيرِ، فَيُحْتَرَزُ فِيهِ عَنِ الْضَرِدِ،

رَوْجُه قولهِمَا: أَنَّ العقدَ الَّذِي فيه غَبْنُ فاحشٌ بمنزلةِ الهِبَةِ ، فلا يَمْلِكُ ذلكَ مُ لا يَمْلِكُ الهِبَةَ ،

قَالَ فَخَرُ الإسلامِ: «وَفَصْلُ المُكَاتَبِ مِنَ الخَوَاصُّ (°°،

قُوْلُهُ: ([قَالَ]<sup>(٢)</sup>: وإِذَا كُتبَ كِثَابُ الشَّرَاءِ عَلَىٰ وَصِيُّ كُنِبَ كِثَابُ الْوصِيَّةِ على حدةٍ، وكتابُ الشَّراء على حِدْةٍ)، أيُّ: قالَ في الجامع الصغيرِ»<sup>(٣)</sup>.

وقالَ محمَّدٌ في أصلِ «الجامعِ الصغيرِ»: «عنْ يعقوبَ، عنْ (١٠٦٧/٣) أبي حِنَةَ: لا تكْتُبْ إذا كتَبْتَ: شراءُ فلانٍ وَصِيَّ فلانٍ، ولكنِ اكْتُبْ شهادةَ الوَصِبَّةِ

إذا يعي: مِن خواصٌ مسائل «النجامع الصغير»،

١٠) ما بين المعقوفتين: زيادة من: ١٥٥٥ و واما ، والقا٢٩ و واما ، والراء.

ينظر الحامع الصعير /مع شرحه النافع الكبيرة [ص/٥٣١] .

على جذوًّا".

قَالَ فَحَرُ الإسلامِ: ﴿ وَهَذِهِ مِنَ الحواصَ، وَدَلَكَ فَي بَيْعِ الْوَصِيِّ، وَشَرَاءُ الْوَصِيِّ، وَمَا الْمَنَةُ دَلَكَ وَلَا لَنَ لَحَمَّعَ بِيهُمَّنَا بُوحِتُ خَمَّلًا عَلَى الْكَدْبِ، والاحتياطُ فَي دَلْتَ أَنْ يَكُتُبُ فِي ذَلْكَ كَتَاتَ ،لُوَصِيَّةٍ عَلَىٰ حِدَّةٍ، وَكَتَابُ الشراءِ عَلَىٰ جِدَةٍ، لأَنَّهُ لُوْ كَتَبُ قَلَى ذَلْكَ كَتَابَ ،لُوَصِيَّةٍ عَلَىٰ حِدَةٍ، وَكَتَابُ الشراءِ عَلَىٰ جِدَةٍ، لأَنْ يَكُتُبُ فَي ذَلْكَ كَتَابَ ،لُوصِيَّةٍ عَلَىٰ حِدَةٍ، وَكَتَابُ الشراءِ عَلَىٰ الْإِبضَاءِ، لأَنَّهُ لُوْ كَتَبُ كَتَابُ عَلَى الْإِبضَاءِ، فَعَنْ لَمْ يَشْهَدُ عِنْ الْإِبضَاءِ، فَعَنْ لَمْ يَشْهَدُ عَنْ لَمْ يَشْهَدُ عَنْ الْإِبضَاءِ، فَعَنْدُ أَدَاءِ الشّهادةِ رَبّما يشْهِدُ بالكُلِّ، فيكُونُ شَاهِدَ رُورٍ ، فَيَكْتُبُ كُلِّ كَتَابٍ عَلَى الْعَدْبِ ، حِدَةٍ ؛ احترازًا عنِ الحَمْلُ على الكذبِ ».

وذَكَرَ في كتابِ «الوَصَايَا»؛ «لا بأسَ بأنْ يَكُتُبَ: إنِّي اشتريْتُ مِنْ فلادٍ وَصِيًّ فلانٍ ؛ لأنَّ الوَصِيَّةَ لا تَطْهَرُ غالبًا بالمُعايَّنةِ والمُشاهَدةِ ، وإنَّما تَظْهَرُ بقولِ الـاسِ ، ويقولِ (١٨/٣٠٣ مَا الوَصِيِّ: إنِّي''' وَصِيَّ فلانٍ ، فلهذَا قالَ: لا بأسَ بأنْ يَكُتُبَ على هذا الوجهِ، كذا صَخْرُ الدَّينِ قاضِي خان.

قَالَ الفقيةُ أَبُو اللَّيْ رَئِيرٌ فِي هَشْرِحِ الجامعِ الصغيرِ ٤ : ١٥ الْوَصِيُّ إِذَا بَاعَ شَيْدٌ. فأرادَ المُشْتَرِي أَنْ يَكْتُبُ صَكَّا ؛ يَكْتُبُ : إِنِّي اشْتَرِيْتُ مِنْ فلانٍ ، ولا يَكْتُبُ : مِنْ فلانٍ وَصِيِّ فلانٍ ؛ لأنَّكَ إِذَا كَتَبْتَ : مِنْ فُلانِ وَصِيُّ فلانٍ ، ثُمَّ أُردْتَ أَنْ تُشْهِدَ عَنْهِ قومًا لا يعرفونَ أَنَّهُ وَصِيُّ ؛ لَمْ يَكُنْبُوا شهادتَهُمْ ؛ لأنَّهُمْ يقولونَ : إقرارٌ كما على الميتِ لا يجوزُ ،

وإذا كَانَ يُؤَدِّي إلى هذا لا ينبغِي أَنْ يَكُتُبُ: اشْتَرَىٰ مِنْ فلانِ بنِ فلانٍ، ثُمُّ يَكُتُبُ وصِيَّتُهُ على حِدَةٍ، فإذا أرادَ أَنْ يُشْهِدَ على الشراءِ قومًا يعرفونَ مأنَّهُ وَصِيُّ فلانٍ، فلا بأسَ بأنْ يَكُتُبَ أنَّهُ اشْتَرَىٰ منْ وَصِيُّ فُلانٍ، وقدْ ذكرَ في كتابِ الوَصَاتِـ'

ر ) ينظر قانجامع الصغير أمع شرحه النافع الكبرة [ص/٣١] .

<sup>(</sup>٣). وقع بالأصل: فإنه، والبثيث من: فانه، وقامه، وفعلاه، وقاعه، وقره.

نُمُ قِبِلَ: بِكُنَّتُ اشْترى مِنْ فُلَانِ بْنِ فُلَانٍ وَلَا يَكُتُبُ مِنْ فُلَانٍ وَصِيِّ فُلَانٍ رَا بِيَّا

وَقِيلَ: لَا بَأْسِ ' مَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْوِصَايَةَ ثُعْلَمُ طَاهِرًا.

قَالَ: وَبَنِيعُ الْوَصِيِّ عَلَىٰ الْكِبِرِ الْغَائِبِ جَائِزٌ فِي كُلِّ شَيْءِ إِلَّا فِي الْعَقَارِ ('') ، إِنَّ لَا يَمْلِكُهُ الْأَبُ عَلَىٰ الْكَبِيرِ ، إِلَّا أَنَّا اسْتَخْسَنَاهُ لِمَّا أَنَّهُ حُفِظَ لِتَسَارُعِ الْفَسَادِ إِنَّهِ ، وَحِفْظُ النَّمَنِ أَيْسَرُ وَهُوَ يَمْلِكُ الْحِفْظَ ، أَمَّا الْعَقَارُ فَمُحْصَنَّ بِنَفْسِهِ .

الْنَزَى مِنْ فلانٍ وَصِيِّ فلانِ ١ كذا ذَكَرَ العقيةُ أَبُو اللَّيثِ،

قَوْلُهُ: (ثُمَّ قِبِلَ ' يَكُنُبُ) ، أي: القاضِي أوِ المُشْتَرِي. قَوْلُهُ: (لِمَا بَيِّنَا) ، إشارةً إلى قولِهِ: (لِأَنَّ ذَلِكَ أَحْوَطُ).

قُولُهُ: (وَقِيلَ. لَا بَأْسَ بِذَلِكَ) ، أَيْ: لا باسَ بأَنْ يُكْتَبَ: مِنْ فلانٍ وَصِيَّ فلانٍ . قُولُهُ: (قَالَ: وَبَنِعُ الْوصِيِّ عَلَى الْكَبِيرِ الْغَائِبِ جَائِزٌ فِي كُلِّ شَيْءِ إِلَّا فِي الْعَقَارِ) ، أَيْ: قَالَ فِي اللَّجَامِعِ الصَغيرِ ٩ (٣) ،

قَالَ فِي أَصَلِ اللَّجَامِعِ الصغيرِ اللهُ مُحمَّدٌ ، عَنْ يَعَقُوبَ ، عَنْ أَبِي حَنِيقَةَ : فِي الرَّحُلِ بموتُ ويُوصِي إلَىٰ رَجُلٍ ، ويتْرُكُ ابنًا كبيرًا غائبًا ، قالَ : كلَّ شيء صنّعَهُ الرَّحِلُ فهو حائزٌ ، إلّا أنّهُ لا يَبِيعُ العَقَارُ ، ولا يتّجِرُ في الماليا (١٠) . وذلك لأنَّ الرَّحِيُ قائمٌ مقامَ الأب ، والأبُ لا يَمْلِكُ بَيْعَ العَقَارِ على ولدِهِ الكبيرِ ، فكذلكَ مَن

<sup>(1)</sup> قر الأصل: (يأمن)

 <sup>(</sup>١) رأد بعده في (ط) - «الآن الآب يلي ما سواه والآيلية» فكذا وضيه فيه، وكان القباس ألا يملك الرصي غير العقار أيضاه،

<sup>&</sup>quot; ينظر ١٥ الحامع الصعير أمع شرحه النافع الكبيرة إص/٥٣١ |

<sup>(1)</sup> يطر: المصدر السابق،

## قَالَ (وَلَا يَشْجُرُ فِي الْمَالِ) لِأَنَّ الْمُفَوَّضَ إِلَيْهِ الْحِفْظُ دُونَ التُّجَارَةِ.

انتقلَتْ إليْهِ وِلَايَةُ الأَبِ وهو الوَصِيُّ، وإِلَّمَا يَمْلِكُ يَبُعُ العُرُّوضِ على الكبيرِ الغائبِ. والقباشُ، الَّا يَمْلِكَهُ ؛ لأنَّ الأَبَ لا يَمْلِكُ بَيْعَ العُرُّوضِ على ولدِهِ الكبيرِ، فكذلك وصيُّهُ.

وَجْهُ الاستحسانِ أَنَّ الوَصِيَّ مأمورٌ بحِفْطِ التركةِ حَتَّىٰ لَوْ ظَهَرَ عليهِ دَيْنٌ يُغْضَى مِنْ ذلك، وبَيْعُ المنقولِ مِنْ بابِ الحفظِ؛ لأنَّ المنقولَ ممَّا يُحْنَىٰ عليهِ التلَفّ، وقدْ يكونُ حِفْظُ الثمنِ أيسَرَ ، بخلافِ العَقَارِ فإنَّهُ مُحَصَّنٌ بنفسِهِ محوظٌ، لا يُخْشَىٰ عليهِ التلَف، ومَنَ أرادَ تحصينَ مالِهِ وحِفْظَهُ صَرَفَهُ في شراهِ العَقَارِ، والعُرُوضُ يُشرِعُ إليهَا التلَف، وحِفْظُ بدلِهَا مِنَ الدراهمِ والدنانيرِ أَيْسَرُ وأَبعدُ مِنَ التَّوَىٰ والتَلَفِ والفسادِ،

وقالُوا [١٠٥٠٢/٠]: لوْ خِيفَ هلاكُ العَقَارِ، أوْ هلاكُ [١٥٠٢/٠] بناتِهِ؛ يَمْلِكُ الوَصِيُّ (١٠٢٢/١) بناتِهِ؛ يَمْلِكُ الوَصِيُّ بَيْعَهُ أَيضًا على الكبيرِ الغائبِ؛ لأنَّ البيعِ في هذِهِ الحالةِ يكونُ حِفْظًا، ولا يتَّجِرُ الوَصِيُّ على الكبيرِ الغائبِ في مالِهِ؛ لأنَّ التجارةَ يُبْتَغَى بها الربحُ دونَ الحفظ، فلا يَمُلِكُ.

وقالَ في «الجامعِ الصغيرِ»: «وقالَ يعقوبُ ومحمَّدٌ: وَصِيُّ الأَخِ والأُمُّ والمَمُّ في الصغيرِ والكبيرِ الغائبِ بمنزلةِ وَصِيُّ الأَبِ في الكبيرِ الغائبِ».

يعني: أنَّ وَصِيَّهُمْ يَمْلِكُ بَيْعَ الغُرُوضِ، ولا يَمْلِكُ بَيْعَ الْعَقَارِ، يريدُ بِهِ فِيما تَرْكَ الأَخُ والأُمُّ والْعَمُّ؛ وهذا لأنَّ الوَصِيَّ قائمٌ مقامَ المُوصِي، والأَخُ والأُمُّ والغَمُّ لا يمْلِكُونَ التَصَرُّفَ في مالِ الصغيرِ، فكذلكَ مَنْ قامَ مقامَهُمْ إلَّا ما كانَ مِنْ بابِ الحفظِ، حتَّىٰ ملكُوا شراءَ الطعامِ والكسوةِ للصغيرِ؛ لأنَّ ذلكَ مِنْ جملةٍ حِفْظِ

<sup>(</sup>١) وقع بالأصل المُوصِية والعثبت من الداء والع، والعالم، والعالم، والعالم،

- ﴿ عَالِهُ الْمِيالَ ٢٠٠٠

الصغيرِ ، فلو كانَ للصغيرِ مالٌ آخَرُ لا مِنْ تركةِ الأخِ والأُمَّ والعمَّ ، فوَصِيَّهُمْ لا يَمْلِكُ جِمْطَ دلكَ المالِ ؛ لأنَّ وِلَايَةَ المحفظِ مقصورةٌ على تركةِ المُوصِي ، كذا في الشروحِ الجامع الصغيرِ » .

وجملةُ القولِ هنا: ما قالَ الفقيةُ أبو الليثِ في كتابِ «نُكَتِ الوَصَايَا»: وإذا باعَ الوَصِيُّ التركةَ فإنَّ هذِهِ المسألةَ على وُجوهِ: إِمَّا أَنْ يكونَ الوَرَثَةُ كُلُّهُمْ كهارًا ، أَوْ يكونَ كُلُّهُمْ صغارًا ، وإِمَّا أَنْ يكونَ بعضُهُمْ صِغارًا وبعضُهُمْ كِبارًا ، وإِمَّا أَنْ يكونَ الميتُ أَوْصَىٰ لرَجُلِ بشيءِ مِنَ الدراهمِ ، أَوْ كَانَ عليْهِ الدَّيْنُ .

فَأَمَّا إِذَا كَانْتِ الوَرَثَةُ كُلُّهُمْ كِبَارًا، ولا دَيْنَ على الميتِ، ولا وصيَّةً، فإنَّ كَانُوا خُضُورًا فليسَ لهُ أَنْ يَبِيعَ شيئًا مِنَ العالِ ؛ لأنَّهُ لا وِلاَيَةَ لهُ في نصيبِ الكبارِ، وإنْ كَانُوا غُيبًا ؛ فليسَ لهُ أَنْ يَبِيعَ الْعُرُوضَ، وليسَ لهُ أَنْ يَبِيعَ الْعَقَارَ ؛ لأَنَّ للوَصِيِّ وإنْ كَانُوا غُيبًا ؛ فليسَ لهُ أَنْ يَبِيعَ الْعُرُوضِ، وليسَ لهُ أَنْ يَبِيعَ الْعَقَارَ ؛ لأَنَّ للوَصِيِّ ولاَيَةَ الحفظِ والتحصينِ حتَّىٰ يُسَلِّمَ إلى الكبارِ، وبَيْعُهُ مِنَ التحصينِ ؛ لأَنَّ حِلْظَ النَّمْ إلى الكبارِ، وبَيْعُهُ مِنَ التحصينِ ؛ لأَنَّ حِلْظَ النَّمْ إلى العقاراتُ فَمُحَصَّنَةٌ بنفسِهَا ، فلا يحتاجُ إلى يَبْعِهَا للتحصينِ.

وأمَّا إذا كانتِ الوَرَثَةُ كلُّهُمْ صِغارًا، وهمْ خُضورٌ أَوْ غُيَّبٌ، فلهُ أَنْ يَبِيعَ تصيبَهُمْ؛ لأنَّهُ قامَ مقامَ الأبِ، ويجوزُ للأبِ أَنْ يَبِيعَ مالَ الصِّغَارِ إذا رأَىٰ في البيعِ صَلاحًا لهمْ، عُرُوضًا كانَ أَوْ عَقارًا، فكذلكَ الوَصِيُّ الَّذِي قامَ مقامَهُ.

أَمَّا إذا كانتِ الوَرَقَةُ بعضُهُمْ صِغارًا وبعضُهُمْ كِبارًا؛ في قولِ أبي حَنِيفَةَ: لهُ أَنْ يَبِيعَ نصيبَ الصَّغَارِ والكبارِ ، والعُرُوضَ والعَقَارَ جميعًا ،

وفي قولِ أبي يوسفَ ومحمَّدِ: لهُ أَنْ يَبِيعَ نصيبَ (١٠٣٢٧/١) الصَّغَارِ العُرُّوضَ والعَفَارُ ، وليسَ لهُ أَنْ يَبِيعَ نصيبَ الكبارِ إذا كانَ الكبارُ حُضورًا ، فإذا كانُوا غُيَّبًا فلهُ أَنْ يَهِيعَ العُرُّوصَ ، حاصَةُ مصت الصَّعَارِ والكبارِ ، ولا يَبِيعُ العُقَارُ إلَّا نصيت الصَّعَرِ

وأمّا مذهبُ أبي حَبِيفَة. أنَّ الوَصِيَّ مأمورٌ بِتَنِع جميعِ التركةِ مِن طريقِ الدلالةِ ، لأنَّهُ أُمِرَ بالإصلاحِ ، وهي السِعِ إصلاحُ العريقَيْنِ ؛ لأنَّهُ إذا باعَ البعص كانَ في دلكَ ضرَرٌ بالصَّغارِ والكبارِ حميعًا ، فالكبارُ في امتناعِهِمْ مُتعنَّتُونَ مُصارُّونَ بأميهِهُ وبالصَّعارِ ، فامتناعُهُمْ باطلٌ ، ويحوزُ بَيْعُهُ إذا كانَ في بَيْعِ الجملةِ إصلاحٌ للفريقَيْنِ جميعًا ،

وأمَّا مذهبُهُمَا .. وهو القياسُ ..: أنَّ الوَصِيَّ قامَ مقامَ الصُّغَارِ ، فلو كَبِرَ الصُّعَارُ ، لا يجوزُ لهمْ إلَّا بَيْعُ [٣/٣/ ، إنصيبهِمْ ، فكذلكَ الوَصِيُّ ، ويهذا القولُ نأخُّدُ.

والجوابُ عن أبي خَنِيفَة : أنَّ الصَّغَارَ إذا كَبِروا ؛ فليستُ لهمْ وِلَايَةٌ في مصبِ الكبارِ ، وهمْ غيرُ مأمورِينَ بِبَيْعِ نصيبهِمْ ، لا دلالةً ولا إفصاحًا ، وأمَّا الوَصِيُّ مأمورُ بِبَيْعِ مُ مُورُ بِينَيْعِ نصيبهِمْ ، لا دلالةً ولا إفصاحًا ، وأمَّا الوَصِيُّ مأمورُ بِبَيْعِ مِنْ طريقِ الدلالةِ ، ولو كانَ على الميتِ دَيْنٌ ، أوْ أوْصَى بشيء مِنَ الدراهمِ . وليسَ في التركةِ دراهمُ ، والوَرَثَةُ كارُّ حُضورٌ ؛ في قولِ أبي حَنِيقَة : يجوزُ بَيْعُ جمبعِ التركةِ ، وهي قولِهمّا : لا يجورُ إلَّا [بَيْعُ] " كَيصَةِ الدَّيْنِ .

أمَّا ملَّهُ أَبِي حَنِيفَةً: فإنَّ كلَّ " جُرَّءِ مِنْ أَجزاءِ المالِ مشغولٌ بالدَّيْنِ ؛ بدنبلِ أَنَّهُ لَوْ هلَكَ بعضُ المالِ وَجَبَ قضاءُ الدَّيْنِ مِنَ البَقيَّةِ ، فَتَبَتَ أَنَّ كلَّ جُزْءِ مِنْ أَحراءِ المالِ مشغولٌ بالدَّيْنِ ، فلهُ أَنْ يَبِعَ جميعَ المالِ .

وأمَّا مذهبُهُمَا: فهو أنَّهُ إِنَّمَا يَبِيعُ لأَجْلِ الدَّيْنِ، فوَجَبَ ٱلَّا يجوزَ [بَيْغُهُ]' َ إلَّا بمقدارِ الدَّيْنِ،

ر.). ما بين المعقوفتين. زياده من ١٠٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٤٥ و ١٩٠٥

 <sup>(1)</sup> وقع بالأصل فنوان كان و المشبت من فان الدومة ، وقد ١٤٦ ، وفع ١٠ ، وقر ١٤

<sup>(</sup>٣) - ما بين المعقوفتين ارياده من ١٥٥٠ و١٥١، و١٤٦٠ و١٤٦٠ و١٦٥٠

وقال أبو يوسف ومحمد: وصيُّ الأَخِ في الصَّغير إماء ١٥٠٠م والْكبر الْعائب معرِلَةِ وَصِيَّ الْأَبِ فِي الْكبِيرِ الْغَائِبِ، وَكَذَا وَصِيُّ الْأُمُّ وَوَصِيُّ الْعَمِّ. وَهَذَا يُجَوَابُ فِي تَرِكَةِ هَوُّلَاءِ لِأَنَّ وَصِيَّهُمْ قَائِمٌ مُقَامَهُمْ وَهُمْ يَمْلِكُونَ مَا يَكُونُ مِنْ بَابِ الْجِفْظِ فَكَذَا وَصِيَّهُمْ.

🚓 غاية البيال 🐎

وقالَ الفقيةُ أبو الليثِ في آخرِ كتابِ «نُكَتِ الوَصَابَا»: «إنَّ وَصِيَّ الأُمَّ لِيسَ لَهُ النَّ يَبِيعَ العُرُوضَ إذا كانتِ الوَرَنَةُ صِغارًا، أَوْ كِبارًا، وهم يُبُ، وكذلكَ وَصِيُّ العَمِّ ووَصِيُّ الأخِ ونحوُّ ذلكَ، ليسَ لأحدِ مِنْ هؤلاءِ حتَّ يُبَّ، وكذلكَ وَصِيُّ العَمِّ ووَصِيُّ الأخِ ونحوُّ ذلكَ، ليسَ لأحدِ مِنْ هؤلاءِ حتَّ انتَصَرُّفِ في العُرُوضِ الَّتِي ورثةٌ مِنَ الأُمِّ خاصَّةً، انتَصَرُّفِ في العُرُوضِ الَّتِي ورثةٌ مِنَ الأُمِّ خاصَّةً، وَلِيسَ لأحدِهِمُ أَنْ يَتَصَرُّفَ فِيما وَرِثَ مِنْ غيرِ الَّذِي الْفِي

وأمَّا وَصِيُّ الأَبِ: فلهُ حقُّ التصَوُّفِ في العُرُوضِ والعَفَارِ، سواءٌ وَرِثَ مِنْ لِهِ إِنْ ١٣٣٨/١٠]، أَوْ مِنْ غيرِهِ إِذَا كَانْتِ الوَرَثَةُ صِغَارًا.

وأمَّا إذا كانتِ الوَرَثَةُ كِبارًا ـ وهمْ غُيَّبٌ ـ فليسَ لهُ أَنْ يتَصَرَّفَ إِلَّا فِي الغُرُوضِ حاضَةً؛ لأنَّ لهُ وِلَايَةَ الحفظِ، وبَيْعُ العُرُوضِ للحِفْظِ، والعقاراتُ مُحَصَّنةٌ بنفيها، علا يحتاجُ إلى الحفظِ، وكذا وَصِيُّ الأُمُّ والعمِّ والأخِ فيما وَرِثَ مِنَ الَّذِي أُوصَى بُهِ؛ صارَ حُكُمُهُ فِي ذلكَ حُكْمَ وَصِيُّ الأبِ فِي الكبارِ إذا كانُوا غُيبًا، [واللهُ أَعلمُ إلاً اللهِ عَي الكبارِ إذا كانُوا غُيبًا، [واللهُ أَعلمُ أَلاً اللهِ عَي الكبارِ إذا كانُوا غُيبًا، [واللهُ أَعلمُ أَلاً اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

قَوْلُهُ: (وَقَالَا: وَصِيُّ الْأَحْ فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ الْغَائِبِ بِمَنْزِلَةِ وَصِيُّ الْأَبِ فِي الكبر الْعائبِ)، أيْ: قالَ أبو يوسفَ ومحمَّدٌ رَحَهُتَ اللهُ تُعَالَى، ولا خلافَ في هذِهِ المسألة.

ا - ما بين المعقوقتين" زيادة من: الله ، والماء والعالمة ، والعالم والراء.

وَالْوَصِيُّ أَحَقُّ بِمَالِ الصَّغِيرِ مِنَ الْجَدِّ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْجَدُّ أَحَقُّ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَقَامَهُ مُقَامَ الْأَبِ حَالَ عَدَمِهِ حَتَّىٰ أَحْرَزَ الْمِيرَاتَ فَيُقَدُّمُ عَلَىٰ وَصِيَّهِ.

-﴿ هَائِدُ الْبِيَانِ ﴿ ﴾-

وإنما خصَّ ذِكْرهُمَا في «الجامعِ الصغيرِ»؛ لأنَّهُ رُوِيَ عنهُمَا ولَمْ يُرْوَ عنْ أبي حَنِيفَةً . كذا قالَ الفقيةُ أبو الليثِ في «شرحِ الجامعِ الصغيرِ» وقدُ مَرَّ باقي البيانِ .

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَالْوَصِيُّ أَحَقُّ مِمَالِ الصَّغِيرِ مِنَ الْجَدِّ)، أَيُّ: قَالَ في «الجامعِ الصغيرِ»(١٠).

وعندَ الشَّافِيمِيُّ: الجَدُّ أَوْلَىٰ (\*) ؛ لأنَّ الشرعَ أقامَ الجَدَّ مقامَ الأبِ عندَ عدمِهِ ؛ ولهذا لوْ ماتَ الأبُ ولمْ يُوصِ إلىٰ أحدٍ كانتِ الوِلَايَةُ للجَدِّ.

ولنّا: أنَّ وِلَايَةَ الأَبِ انتقلَتْ إلىٰ الوَصِيِّ بِالوِصَايَةِ ، والأَبُ مُقَدَّمٌ على الجَدُّ ، فكذا مَنِ انتقلَتْ ولايتُهُ إليْهِ ، فكانَ تقديمُ الوَصِيِّ على الجَدِّ كتقديمِ الأبِ عليْهِ ؛ لأنَّ الوَصِيَّ قائمٌ مقامَهُ .

يُحَقِّقُهُ: أَنَّ اختيارَ الأبِ الوَصِيَّ مَعَ وجودِ الجَدِّ دليلٌ على أَنَّ الوَصِيَّ أَنظَرُّ للأولادِ، وهذه الوِلَايَةُ نظريَّةٌ، فيكونُ الوَصِيُّ أَوْلَىٰ مِنَ الجَدِّ.

قَالَ الكَرْخِيُّ فِي المُخْتَصَرِهِ»: الوإذا ماتَ الرَّجُلُ ولمَّ يُوصِ إلىٰ أحدٍ، ولهُ أَبِّ [٣/٣٥هـ٤] وأولادٌ صِغارٌ، والأبُ مأمونٌ؛ فالأبُ في ذلكَ بمنزلةِ الوَصِيُّ الَّذِي يُوصِي إليُهِ الأبُ، فإنْ ماتَ الجَدُّ، فأرْصَىٰ إلىٰ رَجُلِ جازَ ذلكَ، وكانَ وَصِيَّ الجَدُّ

<sup>(</sup>١) ينظر: «الجامع الصعير/مع شرحه التاقع الكبيرة [ص/٣٢].

 <sup>(</sup>۲) ينظر: «الحاري الكبير» للماوردي [٢٠٧/٨]، و«التهذيب في فقه الإمام الشافعي» للمعوي
 [٢٠٨/٥]، و«روضة الطالبير» لدوري [٢/٥/٦]، و«النجم الوهاج في شرح المهاج» للدُّمِيري
 [٢٩٦/٦].

رَتْ أَنَّ بِالْإِبِضَ، تُشْفِلُ وِلَانِةُ الْأَبِ إِلَٰهِ فَكَانَتْ وَلَائِنَّهُ قَائِمةً مَعْنَى فَبْقَدَّمُ هِ فَلْأَبِ نَفْسِهِ ، وَهَذَا لِأَنَّ الْحَبْبَارَةُ الْوَصِيَّ مِعَ عَلْمِهِ بِفِنَامِ الْحَدِّ بِدُلُ عَلَى أَنَّ مِرُّةُ أَنْظُرُ لِبَيْنِهِ مِنْ تَصَرُّفِ أَبِيهِ (فَإِنْ لَمْ يُوصِ الْأَبُ فَالْجَدُّ بِعَلِيلَةِ الْأَبِ) لِإِنَّهُ وَلُ النَّسِ إِلَيْهِ وَأَشْمَقُهُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمْلِكَ الْإِنْكَاحَ دُونَ وَصِيًّ ، عَبْرَ أَنَّهُ يُقَدَّمُ عَنْهِ وَصِيُّ الْأَبِ فِي التَّصَرُّفِ لِمَا بَيْنَاهُ.

مَمْرُنَةِ وَصِيُّ الأَبِ إِدَّا لَمْ يَكُنُّ لَلأَبِّ وَصِيُّ ، فَإِنْ كَانَّ لَهُ وَصِيُّ : فَوَصِيُّ الأَبِ أَوْلَىٰ مَ لَحَدَّ ، وكدلَكَ وَصِيُّ وَصِيُّ الأَبِ أَوْلَىٰ مِنَ الجَدُّ ، وهذَا قولُ أصحابِنَا حَمِيعًا اللّٰ ، إلَىٰ هنا لَفَظُ الكَرِّخِيِّ .

قَوْلُهُ: (لِمَا بَيِّمًا)، إشارةً إلى قولِهِ: (وَلَكَا: أَنَّ بِالْإِيضَاءِ تَنْتَقِلُ وِلَايَةُ الْأَبِ إِنْهِ).

واللهُ تعالَىٰ أعلمُ.

@1/20 w/

ينصر. اشرح محتصر الكرحي، للقدوري [ق/٣٠٤]. داماد].

### فضــــُــُ في الشَّهـــَــادَةِ

قال، وإذا شهد الوصيّانِ أنَ الأبِ أَوْضَىٰ إِلَىٰ فُلَانٍ مَعَهُمَا ؛ فَالشّهَادَةُ باطلةٌ ؛ لِأَنَّهُمَا مُتَّهَمَانِ فِيهَا لِإِثْبَاتِهِمَا مُعَيِّنًا لِأَنْفُسِهِمَا .

#### فضــــلُّ في الشَّمِـــَــادَةِ

وإنَّمَا أخَّرَ ذِكْرَ الشهادةِ في الوَصِيَّةِ ؛ لكونِهَا عارِضةً غيرَ أَصْليَّةٍ ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ العارِضِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا شَهِدَ الْوَصِيَّانِ أَنَّ الْمَبِّتَ أَوْصَىٰ إِلَىٰ فَلَانٍ مَعَهُمَا ؛ فَالشَّهَادَةُ بَاطِلَةً).

وقالَ محمَّدٌ في أصلِ «المجامعِ الصغيرِ» «عنْ [٨ ٣٣٨ م] يعقوبَ، عنْ أبي حَنِيفَةَ: في الوَصِيَّيْنِ يشهدانِ أنَّ الميتَ أوْصَى إلى هذا معهُمَا، قالَ: إنِ ادَّعَىٰ ذلكَ فشهادتُهُمَا باطلةٌ، وكذلكَ الوارثانِ يشهدانِ بذلكَ» (١).

قَالُوا في «شرحِ الجامعِ الصغيرِ»: وهذا استحسانًا، والقياسُ: ألَّا يُقْبَلَ، وإنِ ادَّعَىٰ المشهودُ لهُ ذلكَ.

وَجُهُ القياسِ: أنَّ هذِهِ الشهادةَ قامَتْ للشاهِدِ أوْ لأبيهِ ؛ فبطلَتْ ،

وَجُهُ الاستحسانِ: أنَّ القاضيَ يَمْلِكُ نَصْبَ الوَصِيِّ إذا كانَ طالبًا والموتُ معروفًا، فلا يَثْبُتُ للقاضِي بهذِهِ الشهادةِ وِلَايَةٌ لمْ تكنْ، وإنَّما أَسقَطَا عمُهُ مُؤنةً التغيينِ،

 <sup>(</sup>١) ينظر، الالجامع الصعير امع شرحه النافع الكبيرة [ص/٣٢].

ومِثالُهُ: أنَّ القُرْعَةَ لِبِسَتْ بِحُجَّةٍ ، ويجوزُ استعمالُهَا في تغيينِ الأَنْصِباءِ لدَفْعِ النهمةِ عنِ القاضِي ، فصلحَتْ دافعة لا مُوجِبة ، فكذلك هذهِ الشهادةُ تذفّعُ عنهُ مُؤيةً النغيينِ ، وإذا كانَ غيرَ طالبٍ والموتُ غيرَ معروفٍ لمْ يكنْ للقاضِي وِلَابَةُ نصبِ النغيينِ ، وإذا كانَ غيرَ طالبٍ والموتُ غيرَ معروفٍ لمْ يكنْ للقاضِي وِلَابَةُ نصبِ الوَصِيِّ إلاَّ بهذهِ البَيِّنَةِ ، فتصيرُ مُوجبة ، فيبْطُلُ بمعنى (١) التهمة ، إلا في غريمَيْنِ عليهِمَا دَيْنٌ ؛ لأنَّ اعترافَهُمَا على أنفسهِمَا بشوتِ وِلَابَةِ القبضِ جائزٌ ، فانتفَتِ التهمةُ عنْ شهادتهمًا ،

بخلافِ مسألةِ التَّوْكِيلِ إذا شَهِدَا أَنَّ أَبَاهُمَا وَكُلَ فَلانًا بِقَبْضِ ديويهِ بِالكوفةِ ؛ الشهادةُ باطلةٌ ؛ لأنَّ القاضيَ لا يَمْلِكُ نَصْبَ الوَكِيلِ عنِ الغائبِ، فإذا لم يكنُ الكَا، فلو ثَبَتَ ثَبَتَ بهذِهِ الحُجَّةِ، وهذِهِ حُجةٌ فيهَا تهمةٌ، فبطلَثْ.

وجملة الكلام فيه: ما قال الفقية أبو الليث في كتابِ النّكتِ الوَصايَاة بقولِهِ: «وإذا أَوْصَى الرَّجُلُ إلى الرَّجُلينِ، فشهدَ الوصِيَّانِ أَنَّ الميتَ قَدْ أَوْصَى إلى للانِ معهُمَا ؛ فشادتُهُمَا جائزة، وهذا استحسان، وكذلك إذا شَهِدَ الوارثانِ، أو العُريمانِ اللَّذانِ الهُمَا على الميتِ دَيْنٌ، أو الغريمانِ اللَّذانِ المُعتَ على الميتِ دَيْنٌ، أو الغريمانِ اللَّذانِ المُعتِ عليهِمَا دَيْنٌ ؛ فالجوابُ في هذو الفصولِ الخمسةِ واحدٌ: أنَّ شهادَتَهُمَا الا الميتِ عليهِمَا دَيْنٌ ، وفي الاستحسانِ: تُقْبِلُ إذا كانَ الموتُ ظاهرًا، وإنْ لمْ يكنِ الموتُ ظاهرًا لا تُقْبِلُ إلاّ في الغريميْنِ اللَّذَيْنِ عليهِمَا دَيْنٌ .

أَمَّا وَجُهُ القياسِ: فهو أَنَّ في شهادَتِهِمَا جَرَّ مَغْنَمٍ؛ لأَنَّ الوَصِيَّيْنِ إِدَا كَانَ مَعَهُمَا ثَالَتٌ؛ يكونُ لهُمَا منفعةٌ، وكذلكَ الوارثانِ [٢/٣٣٩/٨]، أو الغريمانِ [يكونُ لهُمَا منعةٌ](١)، أَلَا ترَىٰ أَنَّهُمَا لوْ شَهِدًا في حالِ حياتِهِ [٢/١٥٥] بِالْوَكَالَةِ؛ لا تُقْبَلُ

<sup>(</sup>١) في ١٩٥٥: النَّبُطُل لمعنى ١٥،

<sup>(</sup>١) أما بين المعقوفتين: ريادة من" إلى الأوامة، والقالمات والغاف والراء،

إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَهَا الْمَشْهُودُ لَه وهذا اسْتحُسانٌ، وهُو فِي الْقِياسِ الْأُول لِما تَيَّنَّا مِنْ النُّهُمَةِ

وَجْهُ الاِسْتِحْمَانِ أَنَّ لِلْقَاصِي وِلَايَةَ نَصْبِ الْوَصِيُّ ابْتِدَاءٌ أَوْ ضَمَّ آخَرِ إلَيْهِمَا بِرِضَاهُ بِدُونِ شَهَادَتِهِمَا فَيَسْقُطُ بِشَهَادَتِهِمَا مُؤْنَةُ التَّعْبِينِ عَنْهُ، أَمَّا الْوِصَايَةُ تَثْنُتُ بِنَصْبِ الْقَاضِي.

قَالَ (وَكَذَلِكَ الإِبْنَانِ) مَعْنَهُ إِذَا شَهِدًا أَنَّ الْمَبْتَ أَوْصَىٰ إِلَىٰ رَجُلِ وَهُوَ يُنْكِرُ لِأَنَّهُمَا يَجُرَّانِ إِلَىٰ أَنْفُسِهِمَا نَفْعًا بِنَصْبِ حَافِظٍ بِلتَّرِكَةِ.

شهادتُهُمَا ، فكذلكَ ماهُنَا ، أَلَا ترَى أَنَّ الغريمَيْنِ لَوْ قَضَيَا الدَّيْنَ ، ثُمَّ شَهِدَا لا تُقْبَلُ شهادتُهُمَا قَبْلَ القضاءِ ؛ لأنَّ في ذلكَ سببَ براءتِهِمَا إذا قَصَيَا الدَّيْنَ .

وأمَّا وَجْهُ الاستحسانِ: فهو أنَّ القاضيَ لوْ أبطلَ شهادَتَهُمَا يحتاجُ إلى أنْ يَنْصِبَ لهُ وصيًّا؛ لأنَّ القاضيَ لا ينبغِي لهُ أنْ يُعَطِّلَ أُمورَ الميَّتِ، وقد أقرَّ الوصِئّانِ يَنْصِبَ لهُ وصيًّا؛ لأنَّ القاضيَ لا ينبغِي لهُ أنْ يُعَطِّلَ أُمورَ الميّتِ، وقد أقرَّ الوصِئّانِ أنَّهُ ليسَ لهما حقُّ التصَرُّفِ، إلَّا أنْ يكونَ معهُمَا ثالثٌ، فإذا كانَ الأمرُ هكذا ينبغِي أنْ يُضَمَّ البغِي أنْ يُشْتَحْسَنَ وتُقْبَلَ شهادتُهُمَا ولأنّهُ لوْ لمْ تُقْبَلُ شهادتُهُمَا يحتاجُ إلى أنْ يَضُمَّ البهِمَ ثالثًا، فلا فائدةَ في إبطالِ شهادَتِهِمَا اللهُ تُقْبَلُ شهادتُهُمَا يحتاجُ إلى أنْ يَضُمَّ البهِمَ

فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنِ المُوتُ ظَاهِرًا: فَهَذَا المَعْنَىٰ لَا يُوجَدُّ فِيهِ ، فَيُؤْخَذُ فِيهِ بِالقِياسِ [إِلَّا](١) الغريمَيْنِ اللَّذَيْنِ عليهِمَا دَيْنُ ؛ لأنهما يشهدانِ على أنفسِهِمَا في الظاهرِ ، فلا تُهمةً في شهادَتِهِمَا .

قولُهُ: (وَهَذَا اسْتِحْسَانٌ، وَهُو فِي الْقِيَاسِ كَالْأَوَّالِ)، أَيْ: قبولُ شهادةِ الوَصِيَّيْنِ لآخَرَ أَنَّهُ وَصِيُّ معهُمَا إذا ادَّعَىٰ المشهودُ لَهُ ذلكَ استحسانٌ.

وفي القياسِ: لا يُقْبَلُ الشهادةُ ، كما إذا أَنكَرَ المشهودُ لهُ ذلكَ ، وهذا مغْمَىٰ

<sup>(</sup>١) ما بين المعقومتين: ربادة من الدائم والأماء والعالماء والعالم والراه

وَلَوْ شَهِدَا يَعْنِي الْوَصِيَّيْنِ (لِوَارِثِ صَغِيرٍ بِشَيْءِ مِنْ مَالِ الْمَبِّتِ أَوْ غَيْرِهِ نَنْهَادَتُهُمَا بَاطِلَةٌ) لِأَنَّهُمَا يُظْهِرَانِ وِلَايَةَ التَّصَرُّفِ لِأَنْمُسِهِمَا فِي الْمَشْهُودِ بِهِ.

نوله: (كَالْأُوَّلِ) .

قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَهِدًا)، يعنِي: الوصِيَّيْنِ لوارثٍ صغيرٍ بشيءِ مِنْ مالِ الميتِ أَوْ غيرِهِ، فشهادتُهُمَا باطلةً.

قالَ محمَّدٌ في «الجامعِ الصغيرِ»: «عنْ يعقوبَ ، عنْ أبي حَنِيفَةَ: في الوصِيَّيْنِ بنهدانِ لوارثِ صغيرِ بشيءَ مِنْ مالِ الميتِ أَوْ بغيرِ مالِ الميتِ: أَنَّ ذلكَ باطلٌ ، وإنْ شَهِدا لوارثِ كبيرٍ بشيء مِنْ مالِ الميتِ لمْ تُقْبَلُ ، وبشيء مِنْ غيرِ مالِ الميتِ تُقَلُ ، وقالَ أبو يوسفَ ومحمَّدٌ: تُقْبَلُ الشهادةُ للكبيرِ في مالِ الميتِ أيضًا »(١).

أمَّا الشهادةُ للصغيرِ: فلأنَّهُمَا شَهِدَا لأنفسِهِمَا بحقُ التصَرُّفِ وللوارِثِ بالبِلْكِ، فبطلَتِ الشهادةُ كلُّهَا، كرَجُلَيْنِ يشْهدانِ أنَّ لنَا ولهذا المُدَّعِي على هذا الله درهم، فالشهادةُ كلُّهَا باطلةً ؛ لأنَّ شهادةَ المتهمِ لا تُقْبَلُ، وشهادةُ الخصمِ لا تُبْلُ، فكذلكَ هامُنَا.

وأمَّا الشهادةُ للكبيرِ: فَوَجُهُ قُولِهِمَا أَنَّهُمَا أَجنبيانِ عَنِ الْمَشْهُودِ لَهُ ، فَوَجَبَ النَّهِرُ كما في غيرِ مالِ المبتِ ؛ وهذا لأنَّهُمَا ليسا بخصْمَيْنِ ، وليسَ لهما حتُّ النصَرُّبِ في ذلكَ ، فعَرِيَتِ الشهادةُ عَنِ النّهمةِ [١/٣٣٩/١] ، فقُبِلَتْ .

ولأبي حَنِيفَةَ: أَنَّ الوصِيَّيْنِ متهمانِ في هذِهِ الشهادةِ؛ لأَنَّهُما يُوجِبانِ لأَنفسهِمَا حَنَّ [الحفظِ؛ لأنَّ](٢) حِفْظَ مالِ الميتِ إليهِمَا في حقَّ الكبيرِ إذا غابَ، فيُتَوَهَّمُ عَرْدُ الوِلَايَةِ عليْهِ إذا جُنَّ أَوْ عُتِهَ، فلا يُقْبَلُ شهادَتُهُمَا، كالمُودَعَيْنِ إذا شَهِدَا بملكِ

<sup>(</sup>١) ينظر: االحامع الصعير/مع شرحه الباقع الكبيرة [ص/٣٢].

<sup>(</sup>٢). ما بين المعقوفتين: ريادة من: ١٤٥٤، والمه، والعالم، والعال، والعال، والره،

فإن شَهِدَ لِوَارِثِ كَبِيرٍ فِي مَالِ الْمَيَّتِ لَمْ يَحُزْ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ مَالِ الْمَيْتِ جَازَ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةً، وَقَالًا: إِنْ شَهِدَ لِوَارِثٍ كَبِيرِ تَجُودُ فِي الْوَجُهيْن، لِأَنَّهُ لَا يَثْبُتَ لَهُمَا وِلَايَةُ التَّصَرُّفِ فِي التَّرِكَةِ إِذَا كَانَتْ الْوَرَئَةُ كِبَارًا فَعَرِيَتْ عَنْ التَّهْمَةِ وَلَا يَتُهُمَّ وَلَا يَهُ اللَّهُمَةِ وَلَا يَهُ بَيْعِ الْمَنْقُولِ عِنْدَ غَيْبَةِ الْوَارِثِ لَلْهُمَا وِلَا يَةُ الْجَمْظِ وَوِلَا يَةُ بَيْعِ الْمَنْقُولِ عِنْدَ غَيْبَةِ الْوَارِثِ لَلْتُهْمَة وَلَا يَتُهُ بَيْعِ الْمَنْقُولِ عِنْدَ غَيْبَةِ الْوَارِثِ فَتَحَقَّقَتْ التَّهْمَةُ بِخِلَافِ شَهَادَيْهَا فِي غَيْرِ التَّرِكَةِ لِانْفِطَاعِ وِلَا يَةِ وَصِي لَا لَا بِعَنْدَ عَيْبَةِ الْوَارِثِ عَنْهُ ، لِأَنْ الْمَيْتَ أَفَامَهُ مُقَامَ نَفْسِهِ فِي نَوكَتِهِ لَا فِي غَيْرِهَا .

وَإِذَا شَهِدَ الرجلان لِرَجُليْنِ عَلَىٰ مَيَّتٍ بِدَيْنِ أَلْفِ دِرْهَمٍ، وَشَهِدَ الْآخَرَانِ لِلْأَوَلَيْنِ بِمِثْلِ ذَلِكَ، جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا، فَإِنْ كَانَتْ شَهَادَةُ كُلِّ فَرِيقٍ لِلْآخَرِ بِوَصِيَّةٍ أَلْفِ دِرْهَم لَمْ تَجُزْ.

💝 چانه بنتان 🗞

الوَدِيعَةِ للمُودِعِ. كذا قالَ فخرُ الإسلامِ البَزْدَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

قَوْمُهُ: (تَجُوزُ فِي الْوَجْهَيْنِ)، أي: تجوزُ شهادةُ الوصِيَّيْنِ لوارثِ كبيرٍ في مالِ الميتِ، وهي غيرِ مالِ الميتِ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا شَهِدَ رَجُلَانِ لِرَجُلَيْنِ (¹) عَلَىٰ مَيِّتِ بِدَيْنِ أَلَفِ دِرْهَمٍ ، وَشَهِدَ الْآخَرَانِ لِلْأَوَّلَيْنِ بِمِثْلِ ذَلِكَ ، جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا ، فَإِنْ كَانَتْ شَهَادَةُ كُلَّ فَرِيقٍ لِلْآخَرِ بِوَصِيَّةٍ أَلْفِ دِرْهَمِ لَمْ تَجُزُ) ، وهذا قولُ أبي حَنِيفَةَ ومحمَّدٍ .

وقالَ أبو يوسفَ: لا تُقْبَلُ في الدَّيْنِ أيضًا، وهكذَا ذكَرَ [٣/٤٥٥] محمَّدٌ الخلافَ في «الجامعِ الصغيرِ»(٢)،

وقالَ فخرُ الإسلامِ البَرْدَوِيُّ في شرْجِهِ لـ«لجامعِ الصغيرِ»: «وذكرَ الخَصَّافُ في «أدبِ القاضي» أنَّ على قولِ أبي حَنِيفَةَ وأبي يوسفَ: لا تُقْبَلُ الشهادةُ بالدَّيْنِ،

<sup>(</sup>١) وقع بالأصل. الرجل! - والمثبت من " الله، والمها، والله الواقع؛ والرعا، والرعا،

<sup>(</sup>٢) ينظر االجامع الصغير /مع شرحه النامع الكبيرة [ص ٥٣٢].

# وَهَذَا قُوْلُ أَبِي حَنِيفَةً وَمُحَمَّدٍ. وَقَالَ أَبُو يُوسُّفَ؛ لَا تُقْبَلُ فِي الدَّيْسِ أَيْصًا.

رِقَالَ مَحَمَّدٌ؛ تُقْتَلُ ۗ . وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْخَصَّافُ مَذْكُورٌ فِي ﴿الأَمَالِي ۗ عَنْ أَبِي خَبِيفَة وأبي بوسفَ ، دَكَرهُ بِشُرٌ فِي ﴿الأَمَالِي ﴾ ، فصارَ عَنْ كُلِّ واحدٍ منهُمَا روايتانِ ﴾ .

ولفظ الخصّاف في كتاب «أدبِ القاضي»: «لوّ أنَّ رَجُلا ماتَ بِدَيْنِ ألفِ درهم، وترَكَ ورثة، وترَكَ مالاً، فشهد رَجُلانِ لرَجُلَيْنِ على الميتِ بِدَيْنِ ألفِ درهم، فإنَّ أبا حنيفة وابنَ أبي لَيْلَى وأبا بوسفَ قالُوا: الشهادة باطلة، مِنْ قِبَلِ أنّهُمْ بشتركُونَ فيما قَبَضَ كُلُّ واحدٍ منهُمْ، ورَوَى محمدُ بنُ الحسنِ في «الجامع الصغيرِه" عنْ أبي حنيفة: إنَّ الشهادة جائزة، ورَوَى الحسنُ بنُ زيادٍ، عنْ أبي حبيفة: أنَّهُمْ إنْ جاءُوا جميعًا فالشهادة باطلة ١٠٠ إلى هنا لفظ الحَصَّافِ،

وَجْه الروايةِ الَّتِي حُكِمَ فيهَا بالردُّ: أَنَّ الدَّيْنَ مُتَعَلِّقٌ بالتركةِ على سبيلِ السركةِ، فصارَ بمنزلةِ الوَصَايَا المشتركةِ.

وَوَجُهُ الروايةِ الأُخْرَىٰ: أَنَّ النَّيْنَ إِنَّمَا يَحُلُّ الذُّمَّةَ ، ولا شركةَ في ذلكَ أصلًا ، ولأَمْنا الإَسْتِيفَاءُ مِنْ شعراتِهِ ، فوقعَتِ الشهادةُ لغيرِ الشاهدِ ، فقُبِلَتْ بحلاف الوَصِيَّةِ ؛ وَلَمَّا الإَسْتِيفَاءُ مِنْ شعراتِهِ ، فوقعَتِ الشهادةُ لغيرِ الشاهدِ ، فقبُلَتْ بحلاف الوَصِيَّةِ ؛ لأَنَّهُ أَلَا اللَّمَّةِ ، وإنَّما (١٠٥٠،١١) يَثَبُتُ في العينِ ، فصارَ المالُ مشتركًا بينهُمْ ، كذا ذَكَرَ فَخُرُ الإسلامِ وغيرُهُ .

<sup>(</sup>١) لَمْ رُ هذا النفل عن أبي حيمة في المطبوع بن قالحامم الصعير؟، وقد ساق أبو بكر الراريُّ عبارة الحضاف في شرح أدب القاصي؛ إق/٢٦/ ب/محطوط متحف بلدية قوبية ـ تركيا/ (رقم الحفظ، ١٦٦٠٣)]، ووقع فيها العرو إلى قالجامع الكبير؟، ولعل هذا أصح؛ لأن النقل وقع عن أبي حيمة هكذا في قالجامع الكبير؛ لمحمد بن الحسن [ص/١٧٠] بعم، وقع في السحة المُشدة بن قادب القاصي؛ للمحمد إلى ١٤٥٦/ أ/محطوط مكتبة كوبربلي فاصل أحمد باشا/ (رقم الحفظ قادب القاصي؛ للمحمد إلى قالجامع الصعير؛ ولعده تحريف، أو هو بن قُبِل احتلاف الشح، وقد حكَى الصدرُ الشهيدُ في قشرُع أدب القاصي؛ [٤٥٠/ ٤] العبارة عن الكتابين جميعًا أعني قالجامع الصعير؛ .

with an attending power

وهنا ثلاثة نصول: ذكرها الشهش الأنمة الشرخبي في الشرح الكافي الدو المعالي المنه الشرخبي في الشرح الكافي الها أحدها لا تُقَلَّل الشهادة بالاتماق، وهو أنْ يشهد رحلانِ لرحُليْنِ بوصيَّةِ الميت لها بالثلث، ويشهدُ المشهودُ لهما للشاهديْن بالوصيَّةِ بالثلث ، وهذا لأنَّ الثلث مشتركًا بين المشهودِ لهُ والشاهد بين المُوصى لهُمْ، فشهادةُ كلَّ فريقِ لاقَتْ محلًا مشتركًا بينَ المشهودِ لهُ والشاهد

وفي الوجه الثانِي: الشهادةُ مقبولةٌ بالانفاقِ، وهوَ أَنْ يَشْهَدَ الرَّجُلانِ أَنْ المبتَ أَوْضَى للشاهديْنِ بهده الحبتُ أَوْضَى للشاهديْنِ بهده الحباريةِ ؛ فالشهادةُ تُقْبلُ ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنَ الفريقَيْنِ يُثْبِتُ الحقَّ للمشهودِ لهُمَا في محلً لا شركةَ لهما في ذلك المحلَّ.

والفصلُ الثالثُ: على الحلاف، وهو فصلُ الدَّيْنِ، فأبو يوسفَ يقولُ: حنَّ العُرْمَاء بعدَ الموتِ يتعَلَّقُ بالتركةِ ؛ ولهذا لا يَثَبُتُ المِلْكُ للوارثِ، ولا يَنْعُذُ نَصَرُّهُ فَيها إذا كانَ الدَّيْنُ مُجِيطًا بها، فشهادةُ كلُّ فريقٍ تُلاقِي محلًّا مُشتركًا، فهو عليُ مسألةِ الوَصِيَّة بالثلثِ ؛ وهذا لأنَّ المقصودَ مِنْ إثباتِ الدَّيْنِ بعد الموتِ الإسْتِيمَا؛ من التركة، وباعتبار المقصودِ تتَحَقَّقُ الشركةُ بينهُمْ فيهِ.

وأبو حنيفة ومحمَّدٌ قالًا: كلَّ فريقٍ إنَّمَا يشهدُ للفريقِ الآخَرِ بالدَّيْنِ في دنْةِ الميت، ولو شَهِدا (١٠ مدلكَ في حياتِهِ كانتِ الشهادةُ مقبولةً ، فكدلكَ إذا شَهِدًا بعدُ الموت به ؛ وهذا لأنَّ الدِّيْنَ بالموتِ لا يتحرَّلُ مِنَ الدَّمَّةِ إلى التركةِ ،

ألا ترئ أنَّ التركة لوُ هلكَتْ ؛ لا يشقُطُ شيءٌ مِنَ الدَّبْنِ، وأنَّ للوارثِ أنْ يستحلص التركة لنفسهِ بقضاءِ الدَّبْنِ منْ محلَّ آحرَ ، فلا تتَحَقَّقُ الشركةُ بيسهُمْ هاه، بخلاف الوَصيَّةِ بالثلثِ، فإنْ حقَّ المُوصَىٰ لهُ يثنَتُ في عبنِ التركةِ ، حتَّىٰ لا يتفَى

<sup>(</sup>١١) - وقع بالأصل: "ذكره، والمثبث من؛ الم9، والقائم، والعد، وقر ا

<sup>(</sup>١٠) وهم بالأصل فشهدا. والبشب من الداء وقماء والعالم، وفعاء والرا

وي مايد السال وي

بعد هلاكِ التركةِ ، فلؤ أراد الوارِثُ أنَّ يستحلص التركة للعبِ ، ويقصي المُوصَى لهُ حقَّهُ مِنْ محلُّ أحرَ لمْ يكنُ لهُ دلك ، فكانتِ الشركةُ ثانتةُ بينهُمْ في التركةِ باعتبارِ شهادتِهِمَا ا

وتمامُ البيابِ فيه: ما قالَ العقيةُ أبو الليثِ في كتابِ النُكَتِ الوَضَاياةِ وإدا شَهِدَ أَرْبَعَةُ بَعْرِ ، شَهِدَ هَدَابِ لهَدَيْرِ ، وهذابِ لهذيْنِ عَلَىٰ (٣ ١٥دو) الميتِ بحقَّ ، فإنَّ هذا على ثلاثةِ أوحهِ:

في وَجْهِ: يُقْتَلُّ شهادتُهُمَا مالاتفاقِ

[٨/١٠١٠ م] وفي وَجْمِ: لا يُقْبِلُ بالاتماقِ.

وفي وَجْهِ: اختلفُوا فيهِ.

فَأَمَّا الَّذِي لا يُقْبَلُ شهادنُهُمَا بالاتفاقِ: إدا شَهِدُ شاهدانِ أنَّ الميتُ أَوْضَى له أنَّ بثلثِ المالِ، أوْ لهدينِ بثلثِ المالِ، أوْ سدسِ المالِ، فشهدَ كُلُ فريقٍ بذلكُ لصاحبِ الا يُقْبَلُ شهادَتُهُمْ } لأنَّ كُلُ فريقٍ بذلكُ لصاحبِ الا يُقْبَلُ شهادَتُهُمْ والْأَلُ كُلُ فريقٍ شهادَتُهُمْ الشركةِ الله لو حارَثُ شهادَتُهُمْ صارَ الثلثُ بينهُمْ بالشركةِ ، فتبت أنَّ كلَّ فريقٍ شَهِدَ على شيء لهُ فيه شركةً ، فصارَ مُنْهَمًا في شهادَتِهِ ، وإدا صارَ مُنْهَمًا لا يُقْبَلُ شهادَتُهُ .

وأمَّا الوجهُ الَّذِي جازتُ شهادتُهُمّا بالاتفاقِ الدا شَهِدَ هدانِ لهدَيْنِ بوصيةِ عندِ بعَشِهِ ، وشَهِدَ هدانِ لهديْنِ بوصيةِ ، نؤبِ أوْ حاريةٍ ، أوْ عير دلكَ سنيءِ بعَشِهِ ؛ جارَتْ شهادتُهُمْ ؛ لأنَّ كلَّ دريقِ شَهِدَ على شيءِ لا يَشْتُ لهُ فيه شركةً ، فإذا لمْ يَثَلْتُ

<sup>(</sup>١) ينظر: ((لمبسوط: للشَرْتَحَسِيُّ (٨٣/٣٨ - ٨٨)

<sup>(</sup>٢) وقع في اغاة لهماء

€- \_uu +uu -<del>}----</del>--

#### لَهُ فِيهِ شَرِكُهُ فِلاَ تُهْمَةً فِي شَهِادَتِهِمَا

وأمَّا الوجهُ الَّذِي اختِلتُوا فيه: إذا شهِد هذابِ لهديْنِ على العيتِ بِدَيْنِ، وشهِد هذاب ليدَيْنِ على الميتِ بِدَبْنِ آخر ؛ في قولِ أبي خَبِيعَةَ ومحمَّدِ: جازَّتَ شهادَتُهُمّا، وهي قولِ أبي يوسف: لا يُغْنَلُ

أَمَّا مَذَهِبُ أَبِي خَبِيفَةَ وَمَحَمَّدٍ: فَهُو أَنَّ كُلَّ وَاحَدٍ مِنَ الْفَرِيقِينِ شَهِدُ للفريقِ الاحرِ بِذَيْنِ لا شركةَ نَهُ فِيهِ وَ لأَنَّ كُلَّ دَيْنِ وَخَبِ عَلَىٰ جِدَةٍ ، وَلَمْ يَكُنُ فِي أَصَلِ الدَّبْنِ شَرِكَةً ، أَلَا تَزَىٰ أَنَّ أَحَبِيًّا لَوْ تَبَرَّعَ ، فَقَضَىٰ ذَنْنَ أَحَدِ الفريقَيْنِ ليسَ للفريقِ الآخرِ أَنْ يُشَارِكَهُ ،

فإدا كانَ الأمرُ عكدًا فلا تُهْمَةً في شهادَتِهِمَا، وصارٌ كما قُلْمًا في الوَصِيَّةِ بعَيْنِكِ، وليسَ كَانُوصِيَّةِ بالنائِ؛ لأنَّ هناكَ شَهِدًا على شيء هما فيه شريكانٍ. وشهادةً الشريكِ لا تُقْبَلُ، والدَّيْنُ لا شركة بينهُمَا فيه.

وأمَّا مذهبُ أبي يوسفَ: فهو أنَّهُ نقَعُ الشركةُ فيما بيبهُمَا في المُشتَدْبَرِ ؛ مدليلٍ أنَّ أحدَ العربِغَيْرِ لوْ فَبَضَ مِنْ مالِ المبتِ شيئًا كانَ للفريقِ الآخرِ أنْ يُشارِكَهُ ، وأسباتُ الجرحِ إدا طهرَتَ في المُشتَذْبَرِ كانَ كأنَّها [كانتُ]<sup>(1)</sup> موجودةً في الابتداءِ ، فإذا كانَ الأمرُ هكذًا تمكَّبَ الشبهةُ في شهادَتِهِمَا ،

والجوابُ لأبي حَنِيقَةَ ومحمَّدٍ. أنَّ الشركة بيهُمَا في الاقتضاء، والاقتصاءُ يَتْأَخَّرُ عَنِ الوحوب، فحينَ فضَى القاصِي لا شركة بينهُمَا، وإنَّمَا نُعْتَبُرُ الشركةُ وَقُتَ القصاءِ، ووَقُتُ القصاءِ لا شُهةَ في (٢٤١/٨، م) شهادَتِهِمَا، وكذلك [لوً] " شَهِدَ انا هذيني لهدَيْنِ، وابنا هذَيْنِ لهذَيْنِ؛ فهيَ على هذِهِ الوجوهِ الَّتِي ذَكَرْنَا.

<sup>(</sup>١) وقع بالأصلى المتعربين وللفريق، والمثبت من «ن»، و«م»، و«عا؟»، و«ع»، والر»

<sup>(</sup>٣) مديني الممقوفتين ربادة من الاناء والمهاء والعالماء والعالم والره

والو حبيمة \_ فلما ذكر الحصاف \_ مع أبي يُونُف وعن [١٥٩٩ أسي يُونُفُ مثُلُ قَوْلِ مُحتَدِ.

ووحه الفول '' أن الدين'' يَجِتُ هِي الدُّمَّةُ وَهِي قَابِلَهُ لَخُفُوفِ شُنَىٰ هلا شرئة، ولِهِدًا لَوْ تَشَرَعُ أَخْسَيُّ بِفُصَاءِ دُيْنِ أَحَدِهِمَا لَيْسَ لِلْآحَرِ حَتَّى الْمُشارِكَةِ ·

وَخَهُ الرَّدُ أَنَّ الدِّيْنَ بِالْمُوْتِ بِتَعَلَّقُ بِالتَّرِكَةِ إِذْ الدُّمَّةُ حَرِبَتُ بِالْمُؤْتِ ، ولهدا إِ النَّوْفَىٰ أَحَدُهُمَا حَقَّهُ مِنْ التَّرِكَةِ يُشَارِكُهُ الْأَخَرُ فِيهِ فَكَانَتُ الشَّهادةُ مبينة (١٣ عِنَّ الثَّرِكَةِ فَتَحَقَّفَ التَّهُمةُ ، بِجَلَافِ حَالٍ حَبَاةِ الْمَدْيُونِ لِأَنَّهُ فِي الدُّمَّةِ لِبقَائِهَا لا فِي الْمَالِ فَلَا تَتَحَقَّقُ الشَّرِكَةُ .

فَلْ (وَلَوْ شَهِدَا أَنَّهُ أَوْصَىٰ لِهَذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ بِجَارِيَتِهِ وَشَهِدَ الْمَشْهُودُ لَهُمَا أَنَّ لَئِنَ أَوْصَىٰ لِلشَّاهِدَيْنِ بِعَبْدِهِ جَازَتُ الشَّهَادَةُ بِالإِثْمَاقِ) لِأَنَّهُ لَا شَرِكَةَ فَلَا تُهْمَةً

قُوْلُهُ (والو حبهة \_ فيمًا دَكَرَ الْخَصَّافُ \_ مَعَ أَبِي يُوسُف) ، يعنِي: لا تُقْتَلُ شهادةُ عبدُ أَبِي خَبِهَةَ فِي الدَّيْسِ أَيْصًا كما قالَ أَبُو يُوسَفُ .

قَوْلُهُ ﴿ وَعَنَ أَبِي بُوسُفَ مَثَلُ قَوْلِ مُحَمَّدٍ ﴾ ، يعني: تُقْبَلُ الشهادةُ في الدَّيْنِ أِفْ عَدُ أَبِي يوسفَ كما قالَ محمَّدٌ ، ولا تُقْبَلُ الشهادةُ في الرَّصِيَّةِ بألعبِ درهمٍ مُرْسُلةِ بالاتفاقِ ،

والحاصل: أنَّ قولَ كُلُّ واحدٍ مِنْ أَبِي خَبِيقَةَ وأَبِي يوسَفَ اضْطَرَبَ، فحصَلَ مَٰ كُلُّ روايتان إِنه المعام، وقولُ محمَّدٍ متقَرَّرُ، لا أصطرابَ فيهِ، فلأَجْلِ هذا قالَ مِ الدّن ِ (وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ مِثْلُ قَوْلٍ مُحَمَّدٍ)، ولمْ يَقُلُ: مِثْلُ قولِهِمَا ؛ لاصطرابِ ول أَبِي حَبِيعَةُ رِهِيْهِ.

ا مَنْ الْأَصْلُ الْاَلْقُولِ»

١٠ في الأصل ١١١دي،

ا؟) في (ط) المعتدّة،

فلو شَهِدَا أَنَّهُ أَوْصَىٰ لِهَذَيْنِ الرَّحُلَيْنِ بِثُلُثِ مَالِهِ وَشَهِدَ الْمَشْهُودُ لَهُمَا أَنَّهُ أَوْصَىٰ لِلمَّنَهُودُ لَهُمَا أَنَّهُ وَكَذَا إِذَا شَهِدَ الْأَوَّلَانِ أَنَّ الْمَئْتُ الْمُشَاهِدَيْنِ بِثُلُثِ مَالِهِ فَالشَّهَدَةُ بَاطِيَةٌ ، وَكَذَا إِذَا شَهِدَ الْأَوَّلَانِ أَنَّ الْمَئْتُ وَلَهُ أَوْصَىٰ لِلْأَوَّلَيْنِ بِثُلُثِ مَالِهِ أَوْصَىٰ لِلْأَوَّلَيْنِ بِثُلُثِ مَالِهِ فَهِيَ بَاطِلَةً ) لِإِنْ الشَّهَادة فِي هذهِ الصَّورةِ مبنية (١) للشركة .

قَوْلُهُ: (لأنَ الشّهادة في هذه الصّورَةِ مُثْبِئَةٌ لِلشّرِكَةِ)، وذلكَ لأنَّهُمْ يشْتركونُ في ثُلثِ العبدِ، واللهُ أعلمُ،

قال العبدُ الضعيفُ أبو حَنِيفَةَ أميرُ كاتبِ سُ أميرِ عُمَرَ العَمِيدُ المدعُو بقِوًامِ الفَارَابِيُ الأَثْقَانِيُ \_ غفرَ اللهُ لهُ ولوالدَبِهِ \_: أحمدُ اللهَ حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا علَىٰ بلوغِي آخِرَ كتابِ الوَصَالِا مِنَ الشرحِ العسمِّىٰ بـ: «غابةِ البيانِ» يومَ الثلاثاءِ الثامنَ مِنْ بلوغِي آخِرَ كتابِ الوَصَالِا مِنَ الشرحِ العسمِّىٰ بـ: «غابةِ البيانِ» يومَ الثلاثاءِ الثامنَ مِنْ فِي القعدةِ مِنْ سَنةِ سبعٍ وأربعينَ وسبعٍ منةٍ، وقد طالَتِ المدَّةُ في الشرحِ بسببِ العَلائِقِ والعَوَانِي ويكتابِ الزمانِ، ويَقِيتُ في عملِ الشرحِ سِنَّا وعشرينَ سَنةً وسبعة أشهرٍ وثمانيةَ أيامٍ.

وكانَ افتناحُ الشرحِ غُرَّةَ شهرِ ربيعِ الآخِرِ مِنْ سَنةِ إِخْدَىٰ وعشرينَ وسبعِ مئةٍ، ولَمْ آلُ جهْدِي في بيانِ العنفولِ والمعقولِ، وحَلَّ اللفظِ وغيرِ ذلكَ، فليسَ الحبرُ كالمُعايَنةِ، وكلُّ ذلكَ مِنْ فَصْلِ اللهِ عَلَيْ ، ذلكَ فَصْلُ اللهِ يُؤتيهِ مَنْ يشاءُ، ومعَ هذا لا يحلُو كتابِي عنْ حاسدٍ أَوْ مُعاددٍ مُكابِرٍ للحقِّ يَزْرِيهِ أَوْ يُزْرِي (") بِهِ.

فَ إِنْ تَجِدُ عَيْبُ فَكُ فَلَ الْخَلْكَ عِنْ جَدْ فَكَ لَا عَيْبَ فِيهِ وَصَلَا وما كانَ غَرَضِي مِنَ التطويلِ إلَّا إتمامُ الفائدةِ لطالبِي التحقيقِ، والحمدُ ناهِ ربَّ العالمين، وصلواتُهُ علَىٰ خيرِ البَرِيَّةِ محمَّدٍ وآلِهِ وصحابتِهِ أجمعينَ.

<sup>(</sup>١) في (ط). (مشتة)

 <sup>(</sup>۲) أمّا يؤرنه مهر بن رزيْتُ عب، إذا أنكؤت عليه أزْ عِنْتَ عليه بِعْله وأمّا يُزْرِي: فهو مِن أَرْزَيْتُ به،
 إذا فَضَرْت به وَنَفْضَتُه بِنظر، فتصحيح العصيح وشرحه؛ لابن دُرْتَــَوَيْه [ص/١٧٢] وفتاح العروسة للربيدي [٢١٦/٣٨] مادة ررى]



## كتَابُ الْخَنْئَى مضـلُ في بيّانِه

ورُ وَإِذَا تَنَارَ لَلْمُولُودَ فَرَخُ وَمَنَزُ ، فَهُو خُنِنَى ، فَإِنْ كَانَ بِنُولُ مِنَ الْدَكُو ، فَهُو غُلِامٌ . وَإِن تَنَارَ بِنُولُ مِنَ الْصَرِحِ فَهُو أَمْنَى ؛ لِإِنَّ النَّبِيِّ . إِلَالِيَّ ـ شَيْلَ عَنْهُ كَيْفَ زُرِتُ \* فَقَالَ مِنْ خَيْتُ بِبُولُ \* وَعَنْ عَلِيٍّ ـ يِنْ إِنْ . مِثْلُهُ.

### كتتاب الخنشئ

أَخْرَ كَتَاتَ الحُنْثَىٰ لُوقُوعِهِ مَادِرًا } لأنَّ الأصلَ أنْ يكونَ لكلِّ شخصِ أللهُ إحدةً. إمَّا آلةُ الرَّحْلِ، وإمَّا آلةُ الأُنْثَىٰ، واجتماعُ الآلتَيْنِ في شخصِ واحدِ في در، نَشْرَةِ، ولكنْ قَدْ بقعُ دلكَ، فيحتاحُ إلاه ١١/١/١١ إلى بيانِ حُكْمِهِ، فلأَجْلِ هذا يرَهُ وأَخْرَهُ عَنْ سَائْرِ الْكَتَبِ ؛ لنَدْرَتِهِ وقلَّةِ الاحتياجِ إلى بيانِهِ.

#### فَضــلٌ في نيـــّاب

أي بيادِ الخُنثَى .

قَوْلُهُ ﴿ قَالَ ﴿ وَإِنَّ كَانَ لِلْمُولُودُ عَرْجُ وَذَكُرُ } فَهُو خُنْتَى ، فَإِنْ كَانَ بِنُولُ مِن هِ مُ مُخْتَفَرِهِ ﴿ عَلامٌ . وَإِن كَانَ بِنُولُ مِن الْعَرْجِ فَهُو أُنْثَى ﴾ ، أي: قالَ القُدُّورِيُّ ر المُخْتَفَرِهِ ﴿ وَمَالُمُهُ فِيهِ : ﴿ وَإِنْ كَانَ بِبُولُ مِنْهُمَا وَالْبُولُ يُشْبِقُ مِنْ أَحَدِهِمَا نُسِتَ م الْمَنَى ، فإنْ كَانا فِي الشَّتَقِ سُواءً ﴾ فلا مُغْتَبَرَ بالكثرةِ عَنْذَ أَبِي خَبِيفَةً ، وقالَ أبو مع رمحمَدُ النِّنَا لَيْ أَكْثَرِهِمَا بُولًا ﴾ ألى أكثرِهِمَا بُولًا ﴾ ألى هنا لفظُ الفُذُورِيُّ مِنْتِهِ .

اعلمُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَىٰ حَلَقَ ذُكُورًا وإنانًا ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ خَلَقَاكُمْ مِن نُعْيِن وَنَجَدَةٍ

بعر المحصر النَّدُورِيُّ الص/١٣٧

وَلِأَنَّ النَّوْلَ مِنْ أَيِّ عُضْوٍ كَانَ فَيُو دَلَالَةٌ عَلَىٰ أَلَهُ هُوَ الْغُضُوُ الأَصْلِيُّ نَصَّحِحُ وَالْآخَرُ بِمَنْدِلَةِ الْعَيْبِ.

وَخُوْ مِنْهُ رَبُحُهُ وَيَتَّ مِنْهُمْ بِيَدَّ كُوْرُ وَيِتَدَّ ﴾ [ - ١٠].

وقال تعالَى: ﴿ يَهَتُ يَشَ يَشَاءَ إِنْكَ وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذَّكُورَ ﴾ [ خررى ١٠٩]. ثُمَّ تَشَلَ خُكُمَ الدكورِ والإماثِ في كتابِهِ ، وله يُتنِّلُ خُكُمَ شحصٍ لهُ آلةً دُكَرٍ ، وآلةً أُنْفَى. فَعُلِمَ أَنَّ الشحصَ إِنَّا أَنْ بكونَ دَكَرًا . وإِنَّا أُنْثَىٰ ، ولا يكونُ الشحصُ الواحدُ دَكْرًا وأُنْثَىٰ حميعً .

ثُمَّ قَدْ يَفَعُ لاشتاهُ في آنَّهُ ذَكِرُ أَوْ أَنْنَى بِمِعارِصَةِ الالنَّبُنِ إِحداهُمَا بِالأَخْرَىٰ إِلَى أَنْ تَتَرَخَّعَ إِحداهُمَا بِمُرَخَّعِ بِ يَحْوِ حروحِ البولِ ، فإنْ لَمُ إِنَّ ١٥٠٦٠ إِيَّرَخَّعْ بَنِينَ مُشْكِلًا . وقد يَفَعُ الاشتاءُ يعدم آلةِ النمييرِ أَصَلًا ؛ بِأَنْ يُولَدُ وَلَدٌ لَيِسَ لَهُ آلةُ الدَّكْرِ ، ولا آنَةُ الأَنْنَى ، وهذا أَيمُ وحْبِي الاشتاءِ ؛ ولهذا بدأ محمَّدٌ كتابَ الخُنْنَى به (١٠٠٠)

﴿ وَرُونَ النَّهُ عَنِيْ أَنَّهُ شَنلَ عَلْ مَوْلُودٍ وَلِلدَ لَيْسَ مِدَكَرٍ وَلَا أَلْنَى ، وَلَيْسَ لَهُ مَا لِلأَنْتَى ، وَلَيْسَ لَهُ مَا لِلوَلِ الْعَلِيطِ ، فَشَيْلَ عَنْ مِيرَائِهِ ، فَشَيْلَ عَنْ مِيرَائِهِ ، فَشَيْلَ عَنْ مِيرَائِهِ ، فَشَيْلَ عَنْ مِيرَائِهِ ، فَقَالَ عَمِرٌ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ ال

قَالَ مَحَمَّدُ: ﴿ وَهَذَا عَبَدَلَ وَالْخُنَّتَىٰ الْمُثَّكِلُ فِي أَمْرِهِ سُواءٌ ۗ (").

بريدُ بِهِ ۚ إِذَا مَاتَ قَبَلَ أَنْ يُدْرِكَ ، فَيَتَبَيَّنُ حَالُهُ بِسِاتِ اللَّحِيةِ ، أَوْ بِنِباتِ النَّذْيَشِ، والأصلُ في اعتبارِ المُبَالِ \* : مَا رُوئ محمَّدٌ في أُولِ ......

<sup>(</sup>١) ينصر ١٠ لأصل المعروف بالمبيوط؛ [٩ ٥٣٥ طبعه ورازه الأوقاف القطرية]

<sup>(</sup>٣) أي: الشُّغْيِرُ عِنْهِ،

 <sup>(</sup>٣) ينظر الأصل لمعروف المستوطة [٩ ٥٣٥، طبعة ورارة الأوقاف المطرية].

رو) الممالُ اسم مكان من بال ينوب، و سيراد موضع حروج النول من النفان ينظر ﴿ قَاحِ الْعَرُوسِ ۗ الْمُروسِ ۗ الْم سَرَّنِيدِي [٢٨ ١٢٥ ماده نوب} وقمعجم لعة تتقهاء) [ص. ٢٩٩]

(وإن مال منهما فالحُكم للأشبق) لأن دلك دلالة أخرى على أنه لهو العُضوَّ وصليَّ (وإن كان في الشنق على الشواءِ قلا مُعْتَم بِالْكِثْرة عند أبي حسفة ،

يَ لَ النَّخَلَقُ ' ' عَنَ أَنِي بُوسَفَ ، عَنِ الكَلْبِيِّ ، عَنْ أَبِي صَالِح ، عَنِ النَّ عَنَاسِ عَرْ رَسُولَ اللهِ يَهِ إِنَّ أَنَّهُ شَيْلِ عَنْ مَوْلُودٍ وُلِلَا فِي قَوْمٍ ، لَهُ مَا لِلْمَوْأَةِ وَمَا لِلرَّحُلِ ، يَفَ يُورَّتُ ؟ فَقَالَ ، قَالَ رَسُولُ اللهِ يَتَلَانَ ؛ المِنْ حَيْثُ يَبُولُ اللهِ أَلَا أَوي عَنْ عَنْ ' وَخَابِرُ سَ رَبْدٍ ! ' )

وعنْ قَنَادَةَ وعنْ سَعِيدِ بِنِ الْمُسَيْبِ: «أَنَّهُ يُوَرَّتُ مِنْ حَبْثُ يَتُولُ \* ` ' أ ' ' . ولأنَّ ما يقعُ بِهِ العصلُ بِينَ الدَّكَرِ والأُنْتَىٰ عندَ الولادةِ [الآلةُ ] ' ` عي الآذمِيُّ ،

بنصر ٨ لأصل/المعروف بالمستوطة (٢٢١/٩ طبعة ورازة الأوقاف العطرية)

١٠ أحرحه ابن عدي هي ١٥لك مل ٥ [٣ ٩/٣] ، ومن طريقه البيهةي في ١٥لــــن الكبرئ ٩ [٦ /٣٨ ] ، من طريق الكُشيّ عن أبي صالح ، عن ابّي غَبَّاسي يؤلؤ، به تجوه،

ون البيهقي \_ عميه \_ المحمد بن السائب الكلبي لا يُحتج به ا

وقال ابن العلقي: ﴿ إستاده صَميف، ١٠

وقال ابن حجر - 18 الكدي هو مجمد بن انسائب متروك البعديث ، بل كداب؟ ، ينظر " 18 النفر الصير ا لابن الملقن [ ٢/٣٣٧ ] - و18 التلجيمي الجير 1 لابن حجر [ ٣٤٤/١] .

- احرحه السيه في والسس الكبرئ (٢٧/٦)، من طريق غند الله بني بخشر قَالَ شبعت ابن مندو وأشباحهم بدُكُرُون أن عبدًا بئان شن غي المؤثّود لا يُدْرَئ أَرْحُلُ أَمِ امْرَأَةً، فَقَالَ عَبيً بين وَاشْباحهم من حبث يبولُه
- ا أحرجه البيهفي هي اللسس الكبرى، [٢٧/٦]، من طريق هَمَّام بْن يعْشَي، عَلْ فَكَدَةً
   عال السّحل حابرُ بْنُ رِنْدِ رَمِنَ الْحَجَّاحِ، قَالْتَلُوا إِلَيْهِ يَشَالُونَهُ عَيِ اللّحَتَى كَيْفَ بُورَّتُ "
   عال الشّحدُوسي ونشَنفُتُوسَي، ثُمْ قَالَ الْعَلَرُوا مِنْ حَيْثُ يَبُولُ، فَوَرَّقُهُ مِنهُه
- ا حرجه البيهني في ١٩لسس الكبرى، [٤٢٧/٦] ، عقب رواية، جابر ش رَبْدِ بإلا. ، وفيه قال فكادة ما دورت البيهني في ١٤لسس الكبرى، [٤٢٧/٦] ، عقب رواية ، جابر ش رَبْدِ بإلا. ، وفيه قال فكادة ما دورت دلك السميد تى البيسية عالى ١٤٥٠ بال مِنْهُما حميمًا ﴿ فَلَكُ ، لا أَدْرِي فَقَالَ سَعِيدٌ البُورَاتُ مَن حَبْثُ بَشْبِي ﴾
   من حَبْثُ بِشَيْنَ ﴾
  - ما بين المعلوفتين ريادة من: ١٤٦٩ ، و١٩٩٩ ، و١٤٩٧ ، و١٩٦٩ ، و١٩٦٩
  - ما بين المعقوطتين رياده من ((١٠) و (م) و (١٢) و (١٤) و (١٤) و (ر)

وَقَالَا: يُسْسَ<sup>لُ }</sup> إِلَىٰ أَكْثَرِهِمَا نَوْلًا) لِأَنَّهُ علامَةُ فُوّهِ دَنِكَ الْمُصْوِ وَكُوْلُهُ عُصُورً أَصْلِبًا، وَلِأَنَّ لِلْأَكْثَرِ خُكْمَ الْكُلِّ هِي أَصُولِ الشَّرْعِ مَنَزَخَعُ بِالْكَثْرَةِ. وَنَهُ أَنَّ كَثْرَة

وفي سائرِ الحيواناتِ، وعنذ العصالِ الولدِ مِن الأُمْ منفعةُ تنكَ الآلةِ إِن (رام. على اللَّهِ المرام. . خروجُ المبولةِ منها، وما سوّئ ذلكَ مِنَ السدفع بخدَّثُ بعدَ دنثَ

قَعُلِمَ: أَنَّ السمعة الأَصْلِيَّة للآلةِ مَدَنَّ، هِبِلَ أَنِّهِمَ مِنْ يُغْتَرُ دَلْكَ. وَأَنَّهُ المَشَجْرَى الأَصْلِيُّ دُونَ عِبِرِهِ، هَإذَا بِأَنْ مِنْهُمَ يُغْتَمُ النَّبُقُ، لأَنَّ لَشَنقَ مِنْ أَسَدَبِ المَنْجُرَى الأَصْبِيُّ. وحروحُهُ معدَ دلكَ مِنْ موضعِ الترجيحِ، فللَّ الشَّبْقُ على أَنَّهُ هو المَجْرَى الأَصْبِيُّ. وحروحُهُ معدَ دلكَ مِنْ موضعِ الترجيحِ، فلاَ الشَّبْقُ على أَنَّهُ هو المَجْرَى الأَصْبِيُّ. وحروحُهُ معدَ دلكَ مِنْ موضعِ الترجيحِ الصّراف عي المَحْرَى لعلةِ أَوْ عارضٍ، فلا يُلْقَفَتْ إلَيْهِ.

ولأنَّهُ كما خرَجَ مِنْ أحدِهِمَا حُكِمَ باعتبارِهِ فَبَعْدَ دَلْكَ لا بَتَغَيَّرُ دَلْكَ الْحُكُهُ بخروجِهِ مِنَ الموضعِ الآخَرِ، كرّجُلِ أقامَ بَيْنَةُ على مكاحِ امرأةٍ، وقُصِيَ نَهُ بهِ. ثُمَّ أقامَ الآخرُ البَيْنَةَ لا يُلْتَفَتُ إلى البَيْنَةِ الثانيةِ، وكدا لوِ ادَّعَى نسّت مولودٍ، و هُمَّ البَيْنَةَ، وقُضِيَ لهُ بِهِ، ثُمَّ ادَّعاهُ آخرُ وأقامَ البَيْنَةُ؛ لا يُنْتَفَتُ إلى ذلكَ.

وإنْ كَانَ يبولُ منهُمَا جميعًا معًا: قالَ أبو حَنِيفَةَ: لا عِنْمَ لي بذَلْكَ، وقالَ أبو يوسفَ ومحمَّدٌ: يُورَّتُ مِنْ أكثرِهِمَا بولًا، هكدا دَكَرَ الحاكمُ والفُدُورِيُّ أيصًا.

وقالَ الطَّحَاوِيُّ في «مُخْتَصَرِهِ»: «وإنْ بالَ منهُمَ جميعًا معًا فإنَّ أنَ يوسفَ قالَ: لا عِلْمَ لي بِهِ»(١).

وقالَ أبو بكرِ الرَّازِيُّ في شرحِهِ لـ«مُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيُّ»: «رُوِيَ عَنْ أَسِ يوسفَّ: أَنَّةً مِنْ أَكثرِهِمَا بولًا يَرِثُه.

ثُمَّ قَالَ أَبُو بِكُو الرَّارَيُّ: ﴿ وَذَكَرَ مَحَمَّدٌ فِي كَتَابِ الدَّعْوَى: أَنَّهُ إِذَا بِالَ مَهْمَ

<sup>(</sup>١) في الأصل: البيت.

<sup>(</sup>٢) ينظر: امختصر الطحاوي؛ [ص/١٥٥].

خُرْوج نَبْسَ يَدُلُ عَلَىٰ الْفُوَّةِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لِاتْسَاعِ فِي أَحَدِهِمَا وَضِيقٍ فِي إِحْرِ، وَإِنْ كَانَ يَخُرُّحُ مِنْهُمَا عَلَىٰ السَّوَاءِ فَهُوَ مُشْكِلٌ بِالإِنْفَاقِ لِأَنَّهُ لَا مُوَجِّحٍ.

هَبُ بِهِ لأَوَّبِ مَا يَبُولُ مَنهُ ، وَلَمْ يَذُكُرُ فِيهِ خَلَاقًا ، ثُمَّ قَالَ: فإنْ بالَ مِنهُمَا جميعًا البَنْزُ واحد منهُمَا صاحبَهُ ؛ قُضِيَ بِهِ للأكثرِ في قولِ أبي يوسفَ ومحمَّدٍ ، وفي براني خَيفَة الاحكم للأكثرِ ، فجعلَهُ مُشْكِلًا مِعَ كثرةِ أحدِ البولَيْنِ الأَا - إلى هنا عَدُ أبي يكرِ الرَّازِيُّ فِيْنَ .

وَجُهُ اعتبارِ الكثرةِ: لأنَّ الكثرةَ دليلٌ قوَّةِ ذلكَ المَجْرَىٰ ، وكونِهِ عصوًا أصليًّا ، وعدُ أنَّ الَّذِي يخرحُ منهُ البولُ أكثرَ هو المَبَالُ ، والحُكُمُ للمَبَالِ.

وَأَمْو خَنِيفَةً لَمْ يَغْتَبِرُ كَثْرَةَ البَولِ؛ لأَنَّهُ قَدْ يَقِلُّ وَيَكُثُرُ لأَجْلِ ضِيقِ المَخْرِجِ بَعْنِهِ؛ لأَنَّ مَخْرَحَ بَولِ النساءِ أُوسِعُ [٦/٢٦هـ٤] مِنْ مَخْرِجٍ بَوْلِ الرّجالِ، فلمْ يكنُّ بِ وَلاَةٌ عَلَىٰ حَالَةٍ فِي الذُّكُورَةِ وَالْأَنُونَةِ.

وقالَ شعسُ الأنعةِ السَّرْخَسِيُّ في قشرحِ الكافِي الدَّانُ أَبَا حَنِيفَةَ استَقبَحَ يَجِحَ بِالكُثرةِ على ما يُحْكَى عنهُ: أَنَّ أَبَا يُوسفَ لَمَّا قَالَ بِينَ يِدِيهِ: يُورَّتُ [مِنْ](١) يَجِعَ بِالكُثرةِ على ما يُحْكَى عنهُ: أَنَّ أَبَا يُوسفَ لَمَّا قَالَ بِينَ يِدِيهِ: يُورَّتُ [مِنْ](١) تَجَمِعُ الولَا ، قالَ : يَا أَبَا يُوسفَ (١٥٠١م/م) ، هلُ رأيتَ قاضيًا يَكِيلُ اليولَ يَجِمُنَا لَولاً ، فَلَا مَا فَيه مِنَ القُبحِ ، وتوقّفَ في الجوابِ ؛ لأنَّهُ لا طريقَ مَن المُعقولِ ، ولمْ يجدُ فيه نصًا فتوقف ، وقالَ: لا أدري .

وهذا مِنْ عَلَاماتِ فِقْهِ الرَّجُّلِ ووَرَعِهِ أَلَّا يَتَخَبَّطَ فِي الجوابِ، على ما حُكِيّ: لَ لَ عُمَرَ لِنَّكِي شُيْلَ عَنْ مَسَالَةٍ فَقَالَ: لَا أَدْرِي. ثُمَّ قَالَ: «بَخٍ بَخٍ لابنِ عُمَرَ، شُيْلَ مَا لا بَدْرِي، فَقَالَ: لَا أَدْرِي»(٣).

عم اشرح محتصر الطحاوية للجصاص [١٤٩/٤].

ما بين السعقوقتين ريادة من: لان، ولام، وقطالاه، والرع، وقره،

أحرحه" البهلمي في ١١٤٨ على الكبرئ؟ [٤/١٣٨] ، ينحوه في سياق قصة -

قال، وإذا بلغ وخرجتْ له للخبةُ ، أوَ وصل إلى النَّسَاء ؛ فَهُو رَجُلُّ وكَدَا إِذَا اخْتَلَمَ كَمَا يَخْتَلِمُ الرَّجُلُ أَوْ كَانَ لَهُ ثَدِّيٌ مُشْتَوٍ ، لِأَنَّ هَذِهِ مِنْ عَلَامَاتِ الذُّكْرُانِ.

(وَلُوْ طَهَرُ لَهُ ثَدْيٌ كَنَدْيِ الْمَرْأَةِ أَوْ نَزَلَ لَهُ لَبَنٌ فِي ثَدْيِهِ أَوْ حَاضَ أَوْ حَبِلَ أَو أَمْكَنَ الْوُصُولُ إِلَيْهِ مِنْ الْفَرْجِ مَهُوَ امْرَأَةٌ) لِأَنَّ مَذِهِ مِنْ عَلَامَاتِ النِّسَاءِ (وَإِنْ

وكذلك أبو يوسفَ ومحمَّدٌ قالاً: إدا استَرَيّا في المقدارِ؛ لا عِلْمَ لنا بذلكَ، ولمْ يُنْقَلُ عنْ أحدٍ بعدَمُّمْ أنَّهُ عَلِمَ ذلكَ ووَقَفَ فيه علىٰ دليلٍ ليكونَ قولُ أبي حَبِيهُة وأصحابِهِ: لا عِلْمَ لنا بِهِ؛ مُوجبًا نقْصًا فيهِمْ اللهِ .

قَوْلُهُ: (قَالَ: وَإِذَا بَلَغَ الْخُنْثَىٰ وَخَرَجَتْ لَهُ لِحُيةٌ ، أَوْ وَصَلَ إِلَىٰ السَّنَاءِ ، بَهُو رَجُلٌ) ، أَيْ: قَالَ القُدُورِيُّ فِي المُخْتَصَرِهِ اللهِ .

بعني: أنَّ الإشكالَ إنَّمَا يكونُ في حالِ صِغَرِ الْخُنثَى، فإذا بلغَ؛ فلا بُدَّ مِنْ أَنْ يَظْهَرَ فيه إحْدَى العلامتيْنِ غالبًا، إمَّا علامةُ الرَّجُلِ، وإمَّا علامةُ الأُنثَى، فإنْ جامَعَ بذَكرِهِ، أَوْ خرجَتْ لهُ لِحُيَةٌ، أو احتلَمَ كما يحتَلِمُ الرَّجُلُ؛ فهو رَجُلٌ، وقولُهُ في ذلكَ مقبولٌ؛ لأنَّهُ أَمْرٌ في باطِنِهِ لا يعلمُهُ غيرُهُ، وقولُ الإنسانِ مقبولٌ فيما يُخْرِرُ عمَّا في باطنِهِ بما لا يَعْلَمُ غيرُهُ.

وإنْ كانَ لهُ ثَدْيَانِ مثلُ ثَدْيِ المرأةِ، أَوْ رأَىٰ حَيْضًا كَمَا تَرَىٰ النساءُ، أَوْ كَانَ يُجامَعُ كَمَا تُجَامَعُ المرأةُ، أَوْ ظَهَرَ بِهِ حَبَلٌ، أَوْ نزَلَ لهُ لَبَنَّ فِي ثَدْيِهِ؛ فهو امرأةُ؛ لأنَّ هذِهِ علاماتُ الفصلِ للبلوغِ، وبها يختصُّ أحدُ الصنفَيْنِ مِنَ الآخَرِ<sup>(٣)</sup>، وإنْ لمْ يَطْهَرُ

<sup>(</sup>١) ينظر: «المبسوط» للسرخيئ [٢٠٤/٢٠].

<sup>(</sup>١) ينظر: المختصر الفُدُّورِيُّ ا [ص/١٣٧].

 <sup>(</sup>٣) وقع بالأصل البالأحرة - والمثب من الدي والجال والعالم، والعالم، والعالم والعالم والراء.

مْ يَطْهَرُ إِحْدَىٰ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ فَهُوَ حُنْثَىٰ مُشْكِلٌ) وَكَذَا إِذَا تَعَارَضَتْ لَهُ هَذِهِ الْمَعَالِمُ (١)،

عدَّ اللوغِ شيءٌ مِنْ هدِهِ العلاماتِ، أَوْ تَعَارَضَتِ الْعَلَامَاتُ، بِأَنْ يُوجَدَّ مَنْهُ عَلَامَةُ لرَّحُلِ، وعَلَامَةُ المرأةِ جميعًا؛ فهو خُنْقَىٰ مُشْكِلٌ، وحُكَّمُهُ بعدَ هذا الفصلِ،

<sup>(</sup>١) في الأصل: «العلائم»،

#### 

ا ۱۹۹۹ هـ الأَضْلُ فِي الْخُنْنَىٰ الْمُشْكِلِ أَنْ يُؤْخِدُ فِيهِ بِالْأَخْوطُ وَ لَأَوْنِنِ فِي أَمُورِ الدِّيسِ، وأَنْ لَا يَخْكُم بِثُنُوتَ خُكْمٍ وَقَعَ الشَّكُّ فِي تُنُونِهِ

فإدا وقف حلْف الإمام، قام بش صفّ الزّحال والساء، لاختمال ألّهُ المرأةُ فلا يتحلّلُ الرّحال كَيْ لا يُفسدُ صلانهُمْ ولا النّساء لاختمال أنّهُ رخُلُ فَتَفَسُدُ صلائهُ

## فضــل ف أخكامــه

أي أحكام الدُّنى المُنْكل، وهو الدي لم يطهرُ فيه أحدُ العلامات، أو تعارضت العلامات، وبدُّكيرُ الصمير الراجعِ إلى الحُنى، لنعلب الدُّكر على الأُنتى، لأنَّ فيه حهة الدُّكورة وحهة الأُنوئة. ألا ترى أنَّه لؤ لم يكن حاله كدلك لم يكن مُنْكلًا، ولأنَّ الدكير هو الأصلُّ، لأنُّ حوّاء حُلفتُ من صلْع أدم كدا قالُوا في تصير قوله تعالى ﴿ لَهُ عَلَمُ مَنْ وَعِدَةٍ ﴾ الساء ال

ثُمَّ الأصلُ في حُكُم الحُنتن المُشكل أنَّ يُؤَحد فيه بالاحتباط كما في المسائل المدكورة بعد هذا،

قَوْلُهُ ﴿ قَالَ وَإِذَا وَقَفَ حَلْفِ الْإِمَامِ، قَامَ سَنَ صَفَفِ ( ١٠٠٠ م الرَّجَابُ والنَّسَاء)، أي قال النُّذُورِيُّ في الشَّخْتَصِرَةَهُ \* ا

قال شمش الأتمة الشرّخسيُّ في اشرح الكافي الله ويكونُ في الحماعة حنب

<sup>11).</sup> ينظر: المحصر التُلُوريُّ؟ [ص/١٣٧]

(فَإِنْ قَامَ فِي صَفَّ النَّسَاءِ فَأَحَبُ إِلَيَّ أَنْ يُعِيدَ صَلَاتَهُ) لِاخْتِمَالِ أَنَّهُ رَخُلُّ (وَإِنْ فَامَ فِي صَفِّ الرِّجَالِ فَصَلَاتُهُ تَامَّةٌ وَيُعِيدُ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ بَسَارِهِ وَالَّذِي خَلْفَهُ بِجِدَائِهِ صَلَاتَهُمْ اخْتِيَاطًا) لِاخْتِمَالِ أَنَّهُ امْرَأَةٌ.

مَنَّ الرجالِ، أَمَامَ صَفَّ النساءِ؛ لأَنَّ تَمَامُ الاحتياطِ فيه، فإنَّهُ إِنْ كَانَ رَجُلاً؛ ووقوقُهُا في صَفَّ الرجالِ ووقوقُهُ في صَفَّ الرجالِ يُفْسِدُ صلاتَهُ، وإنْ كَانَ امرأةً؛ فوقوقُهَا في صَفَّ الرجالِ يُفْسِدُ صلاةً مَنْ عَنْ يَمِيهُا وعَنْ يَسَارِهَا، ومَنْ خَلْفَهَا مِنَ الرجالِ [١٥١٧/٣] بِحِذَائِهَا اللهُ عَلَيْ صَفَّ الرجالِ المُوافِقَةَ في هذا كالبالِغةِ استحسانًا، فإذا وقفَتْ خَلْفَ صَفِّ الرجالِ، أَمَامَ صَفَّ الرجالِ، أَمَامَ صَفَّ الرجالِ، أَمَامَ صَفَّ الرجالِ، أَمَامَ صَفَّ النساء؛ يُتَيَقَّنُ بجوازِ صلاتِهَا وصلاةٍ جميع القومِ.

وإنَّ وقَفَ في صَعَّ الساءِ؛ فأَحَبُ إليَّ [أَنُّ] (\*) يُعِيدَ الصلاة \_ كذا قالَ محنَّدٌ في الأصلِ (\*) \_ وذلكَ لأنَّ سببَ وجوبِ الصلاةِ عليهِ معلومٌ ، والسقوطُ بهذا الأداء مُشْتَة ، والأخذُ بالاحتباطِ في بابِ العباداتِ واجبٌ ، إلَّا أنَّهُ لمْ يَلْزَمْهُ الإعادةُ قطْعًا ؛ لأنَّ المُشْقِطَ \_ وهو الأداءُ \_ معلومٌ ، والمُفْسِدَ \_ وهو مُحَاذَاةُ المرأةِ الرَّجُلَ في صلاةٍ مُشْتَرَكَة \_ موهومٌ ، فَلِلتَّوَهُم أَحَبُ لهُ أَنْ يُعِيدَ الصلاةَ (\*).

<sup>(</sup>١) - وقع بالأصل: «أقام صف"ا - والعثبت من: «له" ، وهما ، وهيا؟ » والعالم وهر»

 <sup>(1)</sup> ما بين المعقوقتين، زيادة من النه، والمه، والعا۲ه، والعه، والره،

 <sup>(</sup>٣) ينظر الأصل/المعروف بالمبسوط) (٣٢٤/٩ طيعة، ورارة الأوقاف القطرية)

 <sup>(</sup>١) ينظر: ١٥المبسوط» للشرَّغْيِنَّ [٢٠٧/٣٠].

 <sup>(</sup>a) أي: الشَّرْتِحِيثُ اللهُ ،

<sup>(</sup>١) ينظر: #المبسوط؛ للشرُّحبيُّ [٢٠٧/٣٠].

وَأَخَبُ إِلَيْنَ أَنَ يُصلَى بِشِاعٍ ؛ لِأَنَّهُ يُخْتَمَلُ أَنَّهُ امْرَأَةٌ ويجُلسُ في صلاته جُلُوسَ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ رَجُلًا فَقَدْ تَوَكَ سُنَّةً وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْجُمْلَةِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَرَأَةَ فَقَدْ رُتَكَبَ مَكْرُوهَا لِأَنَّ السَّتْرَ عَلَى النِّسَاءِ وَاجِبٌ مَا أَمْكَنَ وَإِنَ صلَى بغير قِنَاعٍ أَمَرْتُهُ أَنْ يُعِيدُ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ الْمَرَأَةُ ، وَهُوَ عَلَى الاستحسان ، وإِنْ لَمْ يُعدُ جار .

قَوْلُهُ: (قَالَ وَأَحَبُ إِلَيْنَا أَنْ يُصَلِّيَ بِقِنَاعٍ). ولفُظُ (قَالَ) لَمْ يَفَعْ مَوْقِعَهُ ؛ لأَنَّ إنَّمَ يقولُ بِلفظِ «قَالَ» إذا كانتِ لمسألةُ مذكورةُ في «البدايةِ» مُسْندًا للفعلِ: إمَّا إلى محمَّدٍ ، وإمَّا إلى القُدُورِيِّ ، وهذه لمْ تُذْكَرُ في «البدايةِ» ، وإنَّما هيَ مِنْ مسائلِ «الأصلِ».

وقالَ في االأصلِ»: الوأنَّ يُصَلِّيَ بِقِمَاعٍ أَحَبُّ إِلَيَّ الْأَنْ وَذَلَكَ لأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَىٰ السَّرِّ وَلأَنَّهُ إِلَّ كَانَ رَجُّلًا فَالتَّقَيُّعُ لا يَمْمَعُ جَوازَ صلاتِهِ ، وإنْ كانتُ أَنْفَىٰ فإنَّهَا تُؤْمَرُ بِالتَّقَيُّعِ في صلاتِهَا إِنْ كانتُ مُراهِقةً ، فعندَ الاشتباهِ يَتَرَجَّعُ هذا الجانبُ . كذا في الشرح الكافي الأنه.

قولُهُ: (وَيَجْلَتُ فِي صَلَاتِهِ جُلُوسَ الْمَوْأَةِ) ، وهذه مِنْ مسائلِ «الأصلِ» ذكرهَا على سبيلِ التفريعِ .

وَمُسَّرَ ذَلَكَ شَمْسُ الأَثْمَةِ السَّرْحَسِيُّ في الشَّرِحِ الكَافِي» بقولِهِ: المعناهُ: أَنْ يُحْرِجَ رِجْنَيْهِ مِنْ جانبٍ، ويُقْضِيَ بأَلْبَتِهِ إلى الأرضِ؛ لأَنَّهُ أُمْرِبُ إلى السَّتْرِ، ولأَنَّ الرَّجُلَ لا بأسَ بأَدْ يجلسَ كذلكَ عندَ العُذرِ، واشتباهُ الحالِ مِنْ أَبْيَنِ الأعذارِ» (".

قَوْلُهُ [٨/٣١٣/٨]: (وَإِنْ صَلَّىٰ بِغَيْرِ قَنَاعِ أَمَرُتُهُ أَنْ يُعِيدٌ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ امْرَأَةٌ. وَهُوَ عَلَىٰ الإسْتِحْبَابِ، وَإِنْ لَمْ يُعِدُ أَجْزَأَهُ)؛ ودلكَ لأنَّ فسادَ الصلاةِ بلا قِنَاعٍ

<sup>(</sup>١) ينظر، اللأصل/المعروف بالمبسوطة [٩/٤/٩] طبعة، ورارة الأوقاف القطرية].

<sup>(</sup>٢) ينظر: (المبسوط) للشَّرْخَيِيُّ [٢٠٧/٣٠].

<sup>(</sup>٣) ينظر: المصدر السابق،

وَتُبْنَاعُ لَهُ أَمَةٌ نَمُخْتِنَهُ (١) إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ ، لِأَنَّهُ يُمَاحُ لِمَمْلُوكَتِهِ النَّظَارُ (الَّهِ رَجُلًا وَنَ أَوْ الْمُرَأَةُ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَخْتِنَهُ رَجُلٌ لِأَنَّهُ عَسَاهُ أَنْنَىٰ أَوْ تَخْتِنَهُ الْمُرَأَةُ لِأَنَّهُ لَعَلَّهُ وَخُلُ نَكَانَ الإِخْتِيَاطُ فِيمَا قُلْنَا .

مرهومٌ، فَلِلنَّوَهُم استَحَبَّ لَهُ أَنْ يُعِيدَ الصلاةَ ، كما إذا وقفَ في صَفَّ النساءِ ، وإنْ المُهُيدُ أَجْزَأَهُ،

قَالَ بِعَضُهُمْ: في هذِهِ المقامِ لا يُتصَوَّرُ بقاؤُه مُشْكلًا بعدَ البلوغِ .

قُلْتُ: هذا كلامٌ بلا فِكْرٍ ؛ لأنَّهُ بعدَ البلوغِ إذا لمَّ تَطْهَرَ إِخْدَى العلاماتِ أَوْ نِهَارِضَتْ ؛ كَانَ مُشْكِلًا ، وبه صَرَّحَ القُدُورِيُّ وصاحبُ قالهدايةِ ، قُبُيْلَ هذا الفصلِ ،

قَوْلُهُ: (وَتُبْتَاعُ لَهُ أَمَةٌ تَخْنِنُهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالً)، وهذا لَهظُ القُدُورِيِّ في المُختَصَرِوه، وتمامُهُ فيه : الفإنْ لَمْ يكُنْ لَهُ هَالٌ ابتاعَ لَهُ الإمامُ مِنْ بيتِ المالِ، فإذا خَنْهُ باعَها. يعني : باعَهَا وردَّ ثمنَها في بيتِ مالِ المسلمينَ الله (٢٠). ويه صَرَّحَ الظَّحَارِيُّ في المُخْتَصَرِهِ ١٤٥٠.

وعَلَلَ صاحبُ «الهدايةِ» في وَجْهِ ابتياعِ الأَمَةِ بقولِهِ: (لِأَنَّهُ يُبَاحُ لِمَمْلُوكَتِهِ النَظَرُ إِلَيْهِ، رَجُلًا كَانَ أَوِ امْرَأَةً).

واعترضَ بعضُهُمْ في شَرْجِهِ وقالَ: «هذا صحيحٌ في حتَّى الرَّجُلِ، ولكنْ هو ناسدٌ في حتَّى المرأةِ [١٧/٣هـ]؛ لأنَّ الأَمَةَ لا يُبَاحُ لها النظرُ إلى مواضعِ العورةِ مِنْ سِلنِهَا.

بعنِي: أنَّ المرأة لا يَحِلُّ نظرُهَا إلى المرأةِ إلَّا إلى ما يجوزُ للرَّجُلِ أنْ يَنْظُرَ

<sup>(</sup>١) في الأصل" فيحيث؟ -

<sup>(</sup>٣) ينظر: المختصر الطحاري؛ [ص/٥٥].

(وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ابْتَاعَ لَهُ الْإِمَامُ أَمَةً مِنْ بَيْتِ الْمَالِ) لِأَنَّهُ أَعِدَّ لِتَوَائِب الْمُسْلِمِينَ (فَإِذَا خَتَنَتُهُ بَاعَهَا وَرَدَّ ثَمَنَهَا فِي بَيْتِ الْمَالِ) لِوُقُوعِ الإسْتِعْنَاءِ عَنْهَا.

إليُّهِ مِنَ الرَّجُلِ، وفيه نَطَرٌ؛ لأنَّ ذلكَ في حالةِ الاختيارِ، لا في حالةِ العُدرِ؛ ولهذا إليَّهِ مِنَ الرَّجُلِ المَواةَ، إذا أصابَ المرأةَ قَرْحٌ أَوْ جُرْحٌ في موضعٍ لا يَجلُّ للرَّجُلِ النظرُ إليَّهِ؛ تُذَاوِيهِ المرأةُ وكذا نظرُ القَابِلَةِ إلى فَرْجِ المرأةِ وَقُتَ الولادةِ يَجِلُّ، وكذا نظرُ المرأةِ إلىٰ فَرْجِ المرأةِ العِنِّسِ يَجلُّ،

وكذا إذا اشْتَرَىٰ أَمَةً على أنها بِكُرٌ فَقَبَضَهَا، فَقَالَ: وجَدْتُهَا ثَيْبًا، يَنْظُرُ إليهَا النساءُ. ذكرها الكَرْخِيُّ في المُخْتَصَرِهِ، في كتابِ الحَظْرِ والإباحةِ.

فإذًا جازَ [النظرُ](١) بالعُذرِ: فإفامةُ البَيْنَةِ أيضًا عُذُرٌ، جازَ لها أَنْ تَنْظُرُ إلىٰ فَرْجِهَا،

وقالَ شمسُ الأثمةِ [السَّرْخَسِيُّ] (٢) في قشرحِ الكافِي ٤: ﴿ وَيُكْرَهُ أَنَّ يَخْتِهُ وَجُلِّ أَوِ امرأةٌ حَتَىٰ يَبُلُغَ ويَسْتَبِينَ أَمْرُهُ وَ لأَنَّ المُراهِقَ بَمنزلةِ البالغِ في وجوبِ مَتْرِ عورتِهِ ، ونظرُ الجنسِ إلى خلافِ الجسسِ لا يباحُ في حالةِ الاختيارِ ، فسواءٌ خَتَنَهُ رَجُلٌ أوِ امرأةٌ يُتَوَهَّمُ نَظَرُ خلافِ الجنسِ ، ولكنْ يُشْتَرىٰ لهُ جاريةٌ عالِمةٌ بذلكَ إِتَخْتِنَهُ وَلأَنَّهُ يَمْلِكُهَا بالشراءِ حقيقةً ، فإنْ كانَ الخُنثَىٰ امرأةً وَ فهذا نظرُ الجنسِ إلى الجنس إلى الجنس ، وإنْ كانَ هذا رَجُلًا فهذا نظرُ المملوكةِ إلى مالكِهَا (٣) .

قَالَ الحاكمُ (١٤٤١٨م) الشهيدُ: «قالَ محمَّدٌ: وإنْ كانَ مُعْسِرًا اسْتَرئ لهُ الإمامُ جاريةً بمالِ بيتِ المالِ فتَخْتِنهُ ، ثُمَّ باعَهَا وجعَلَ ثمنَهَا في بيتِ المالِ (٤).

ما بين المعقونتين: زيادة من الله، والماك والعائة، والغال، والرااء.

<sup>(</sup>٢) ما بين المعقوفتين؛ زيادة من الله، والمك والعالا الدواع الدوال.

<sup>(</sup>٣) ينظرة االمبسوطة للشَّرْخَسِيِّ [٣٠/٢٠].

 <sup>(</sup>٤) ينظر: ١١ الكافي ١ للحاكم الشهيد [ق/٨٩] -

# وبُكْرَهُ لَهُ في حياته لُبْسُ الْحَرِيرِ وَالْخُلِيِّ، .....

قَالَ شَمَّ الأَتْمَةِ السَّرْخَسِيُّ في الشرح الكافي»؛ الوابو حَنِيفَةَ وابو يوسف الأَيْخانِ محمَّدًا في هذا، ولكنَّةُ خصَّ قولَةً؛ الأَنَّةُ لمْ يَخْفَطُ جوابَهُمَا، ثُمَّ مالُ بِ المالِ مُعَدُّ لمَصالِحِ المسلمينَ، وهي دلكَ مصلحةٌ ولا ضرّرَ على بيتِ المالِ بيتِ المالِ مُكانَ للإمامِ أَنْ يُحَصَّلَ ذلكَ بمالِ بيتِ المالِهُ (١٠).

وقالَ أبو جعفرِ الطَّحَاوِيُّ في «مُخْنَصَرِهِ»: «وسمعْتُ ابنَ أبي عِمرانَ يقولُ: النباسُ عندي في الخُنثَىٰ إذا احتاجَ إلى الخِنَانِ أَنْ يُزَوِّجَهُ الإمامُ امرأةً، فإنْ كانَ دَكُرًا كانتْ زَوْجَنَهُ وَخَتَنَتُهُ، وإنْ كانَ أَنْفَى كانَ مباحًا لها ذلكَ (١٠).

قالَ أبو بكرِ الرَّازِيُّ في شرِّحِهِ لـ المُخْتَصَرِ الطَّحَاوِيُّ»: الما حكاةُ أبو جعفو عنْ أصحابِمًا هو أصبَّع مِنْ ذلكَ \_ أيْ: أصبُّع مِمًّا ذكَرَهُ ابنُ أبي عِمرانَ \_ قالَ: الأنَّا إد رُوَّجُمَّةُ كَانَ عَفْدُ النَّكَاحِ مشكوكًا فيه ، فإنْ صبَّع صارَتِ المرأةُ مُعلَّقةٌ لا يُمْكنُهَا الحلاصُ منه ، والا يُتَيَقَّنُ أيضًا وجوبُ المَهْرِ بالعقدِ ، والا وجوبُ المِيرَاثِ إنْ ماتَ وهو مُشْكِلٌ ، والا يُدْرَئ هلْ يَلْرَمُهُ لفقتُهُ أَمْ لا .

وإذا اشْتُرِيَ لَهُ جاريةً ، فإذا خَتَنَتُهُ بِعْناهَا ، وبَقِيَ ثمنُهَا في مِلْكِهِ ، وإنْ كانتِ شُنُوبَتْ مِنْ بيتِ المالِ ، فنكونُ قَدْ قُمْنا شُرِّبَتْ مِنْ بيتِ المالِ ، فنكونُ قَدْ قُمْنا ما يجبُ مِنْ سُنَّةِ الحِتَانِ مِنْ غيرِ إضرارِ بأحدٍ الله ".

تَوْلُهُ: (ويُكُرهُ لهُ فِي حَيَاتِهِ لُبُسُ الْحُلِيِّ وَالْحَرِيرِ). ذكرهُ على سبيلِ التفريعِ، وهي مِنْ مسائِلِ «الأصلِ».

قَالَ الحاكمُ في المُخْتَصَرِ الكافِي؟: الوأكرةُ لهُ في حياتِهِ لُبْسَ الحُلِيُّ والحريرِ ؛

ينظر المعبدر السايق-

 <sup>(</sup>۲) ينظر: المختصر الطحاوي» [ص/٥٦].

<sup>(</sup>٣) ينظر الشرح محتصر الطحاوي، لنجمناص [٢/٢].

وذلكَ لأنَّ السِيَّ ﷺ أَحَذَ النَّهبَ سِمْنِهِ ، والحرَيرَ بشمالِهِ وقالَ: ﴿ هَذَا حَرَامَانِ عَلَىٰ ذُكُورِ أُمَّتِي ، حِلَّ عَلَىٰ إِنَاثِهَا ﴾ (١٠)(١٠).

فإنّما أباحَ اللّٰبِسَ بشَرْطِ أُنوثةِ (٣/٥٠٥٠) اللابِسِ، وهذا الشرطُ غيرُ معلومٍ مي الخُنْثَى، ثُمَّ ما يتردَّدُ بينَ الحَظْرِ والإباحةِ يتَرَجَّحُ معنَى الحظْرِ فيهِ، لقولِهِ الخُنْثَى، ثُمَّ ما يتردَّدُ بينَ الحَظْرِ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ ٣٠٠، فدَعُ ما يَرِيبُكُ إلى ما لا يَرِيبُكُ إلى ما لا يَرِيبُكُ ، وَبَيْنَهُ ، ولُبُسُهُ يَرِيبُكُ ، ونزكُ لُبْسِ الحريرِ: ما لا يَرِيبُهُ ، ولُبُسُهُ يَرِيبُهُ .

يُوضَّحُهُ: أنَّ الاجتنابَ عنِ الحرامِ فرْضُ، والإقدامَ على المباحِ ليسَ بفَرْضٍ، فكانَ الاحتياطُ في تَرْكِ لَبُسِ الحريرِ؛ لثَلَّا يكونَ مُوافقًا للحرامِ إنْ كانَ رَجُلًا». كذا في قشرح الكافِي»،

قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَنَكَنَّفَ قُدَّامَ الرِّجَالِ أَوْ قُدَّامَ النُسَاءِ)، ذكرها على مسيلِ التغريعِ أيضًا.

قَالُ الحاكمُ الشهيدُ في «الكافِي»: ﴿وَأَكْرَهُ لَهُ أَنْ يَتَكَشَّفَ قُدَّامَ [٣٤٤٠٨] الرجالِ وقُدَّامَ النساءِ، إذا كانَ قَدْ راهَقَ حتَّىٰ يَشْتَبِينَ أَمْرُهُ؛ وذلكَ لتوَهُمِ أَنْ يكونَ امرأةً، والمرأةُ عورةٌ مشتورةً ﴾(٤).

قالَ شمسُ الأنمةِ السَّرْخَسِيُّ في «شرحِ الكافي»: «وهذِهِ المسألةُ تدلُّ على أنَّ نظرَ المرأةِ إلى المرأةِ، كنظرِ الرَّجُلِ إلىٰ ذواتِ مَحارِمِهِ، لا كنظرِ الرَّجُلِ إلىٰ الرَّجُلِ؛ لأنَّهُ لوْ كانَ كنظرِ الرَّجُلِ إلىٰ الرَّحُلِ؛ لجازَ للخُنثَى التكشَّفُ بينَ النساءِ،

<sup>(</sup>۱) مفيئ تخريجه،

<sup>(</sup>٢) ينظر: «الكافي» للحاكم الشهيد [ق/٨٩٥].

<sup>(</sup>٣) مضئ تخريجه،

 <sup>(</sup>٤) ينظر: ۱۱ الكافي اللحاكم الشهيد [ق/٨٩٥].

رَلْ يَخُلُو بِهُ غَيْرُ مَخْرَمٍ مِنْ رَجُلِ أَو الْمُرَاةِ، وَأَنْ يُسَافِرَ مِنْ غَيْرِ مَخْرَمٍ مِنْ الرَّجَالِ

مِنَّ بِسَ العَرَادُ مِنَ التَكَشُّفِ إِبدَاءَ مَوْضَعِ الْعَوْرَةِ ؛ لأَنَّ ذَلَكَ لاَ يَجِلُّ لَغَيْرِ الخُنْفَئ بَعْ، وَلَكُنَّ الْمَرَادَ أَنْ يَكُونَ فَي إِرَارٍ وَاحْدِهُ(١). وَفِي هَذَا الْفَصَلِّ رَوَايِتَانِ مَرَّ بِالْهُمَّا فِي كَتَابِ الْكَرَاهِيةِ.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَخُلُّو بِهِ غَيْرُ مَحْرَمٍ مِنْ رَجُلٍ أَوِ امْرَأَةٍ). ذكرَهَا على سبيلِ التفريعِ سُمَّا

قَالَ الحاكمُ الشهيدُ في «الكافِي»: «وأَكْرَهُ أَنْ يَخْلُو بِهِ مَنْ ليسَ بِمَحْرَمٍ لهُ مِنْ حُو أَوِ امرأَةٍ ؛ وذلكَ لقولِهِ ﷺ: «أَلَا لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ مِنْهَا بِسَبِيلٍ ؛ وإِذْ ثَالِنَهُمَا الشَّيْطَانُ » (\*)(\*).

وإذا خلا الخُنثَى برَجُلٍ فَمِنَ الجائرِ أَنَّهُ امراأةً، ويكونُ هذا رَجُلٌ بامرأةٍ أجنبيَّةٍ، واذا خلا الخُنثَى برَجُلٍ فَمِنَ الجائرِ أَنَّهُ ذَكَرٌ خلا بأجنبيَّةٍ، والمُراهِقةُ في المنعِ مِنْ هذِهِ حَلْوةِ كالبالِغَةِ؛ لأنَّ المنعَ لخوْفِ الفتنةِ.

وكدلكَ يُكْرَهُ أَنْ تُسافِرَ معهُ امرأةً مَحْرَمًا كانتُ أَوْ غيرَ مَحْرَمٍ ؛ لأنَّ مِنَ الجائزِ ﴿ الحُنْمَىٰ أُنْنَىٰ ، فيكونُ هذا مُسافَرَةَ امرأتَيْنِ بغيرِ مَحْرَمٍ لهما ، وذلك حرامٌ ، ويُكْرَهُ - يُسفِرَ الحُنْمَىٰ إِلَّا معَ مَحْرَمٍ مِنَ الرحالِ ثلاثةَ أَبَّامٍ فصاعدًا ؛ لأنَّهُ مِنَ الجائزِ أَنَّهُ

سطر" المسموط؛ للشرِّحسيُّ [٢٠٨/٣٠].

أحرمه المترمدي في كتاب العش عن رسول الله الله الله المساده وي لروم الحماعة [رقم/110] ، والحاكم في اللمستدرك على وأحمد في المستدرك على المستدرك المس

<sup>&</sup>quot; ينظر الكاهي، للحاكم الشهيد [ق/٩٨٥] .

نَوَقَيًا عَنْ احْنِمَالِ الْمَحْرَمِ وَإِنْ أَخْرَمَ وقدْ راهَق؛ قال أَبُو بُوسْفَ: لَا عِلْم لِي فِي لِبَاسِهِ؛ لِأَنَّةُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا يُكْرَهُ لَهُ لُبُسُ الْمِخْيَطِ، وَإِنْ كَانَ أُنْفَى يُكْرَهُ لَهُ تَرْكُهُ (وَقَالَ مُحَمَّدٌ: يَنْبَسُ لِبَاسَ الْمَرْأَةِ) لِأَنَّ تَرْكَ لُبُسِ الْمِخْيَطِ وَهُوَ امْرَأَةٌ أَفْحَشُ مِنْ لُبْسِهِ وَهُوَ رَجُلٌ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ.

🗞 خاية البيان 🤧

أُنْثَىٰ ٤ . كذا في الشرح الكافِي)(١).

قُوْلُهُ: (وَإِنْ أَحْرَمَ وَقَدْ رَاهَقَ؛ قَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا عِلْمَ لِي فِي لِبَاسِهِ). وقدْ ذَكَرهَا على سبيلِ التفريع، وهيَ مِنْ مسائلِ «الأصلِ»،

وعَلَّلَ شَمْسُ الْأَنَّمَةِ السَّرْخَسِيُّ في الشَّرِحِ الكافي، فقالَ: الأَنَّ الرَّجُلَ في إحرامهِ يَخْرُمُ [علبه](١) لُبُسُ المَخِيطِ، والمرأة في إحرامِهَا يَلْرَمُهَا لَبُسُ المَخِيطِ، والمرأة في إحرامِهَا يَلْرَمُهَا لَبُسُ المَخِيطِ، ويَخْرُمُ عليهَا الاكتفاءُ بلُبُسِ الإزارِ والرداءِ، فلَمَّا استوَى الجانبانِ لا يُمْكِنُ ترجيحُ أحلِهِمَا بغيرِ حُجَّةٍ، فتوَقَفَ فيه، وقالَ؛ لا عِلْمَ لي يلِباسِهِ، وقالَ محمَّدٌ: يَنْبَسُ لِباسَ المرأةِ؛ لأنَّهُ أقربُ إلى السُّنْرِ، كما في غيرِ حالةِ الإحرامِ. المرأةِ؛ لأنَّهُ أقربُ إلى السُّنْرِ ومَثِنى حالِهِ على السَّنْرِ، كما في غيرِ حالةِ الإحرامِ.

ولأنَّ لُبُسَ المَخِيطِ للرَّحُٰلِ في إحرامِهِ جائزٌ عندَ العُذْرِ ، واشتياهُ أَمْرِهِ مِنْ أَبَلَغِ الأعذارِ ، ولا شيءَ عليّهِ في ذلكَ ؛ لأنَّهُ لمْ يَبُلُغْ ، وكفارةُ الإحرامِ بارتكابِ المَحْظورِ لا يجبُ على غيرِ البالغ عندنًا »(٣).

قُلْتُ: ينبغِي أَنْ يجبُ عليهِ الدمُ ، إذا كانَ الإشكالُ باقيًا بعدَ البلوغِ على إشارةِ هذا التعليلِ ، كما إذا تعارضَتِ (٢٨/١هـ٤) العَلاماتُ (١٩٥٥/١م) ، أَوْ لَمْ يَظْهَرْ شيءٌ منهَا أصلًا .

<sup>(</sup>١) ينظر: «المبسوط» للشُرْخَبِيُّ [٢٠٩/٣٠].

 <sup>(7)</sup> ما بين المعقولتين: ريادة من: ١٥١٥، و١٩٦٥، و١٩٤٥، و١٩٥٥، وهو الموافق لِمَا وتَع في: المسلوطة للشَّرْخَبِيُّ.

<sup>(</sup>٣) ينظر، فالمبسوطة للشَّرْخَسِيُّ [٢٠٦/٣٠].

وَوْ قَالَ: كُلُّ عَبْدٍ لِي حُرِّ، أَوْ قَالَ: كُلُّ أَمَةٍ لِي حُرَّةٌ، وَلَهُ مَمْلُوكٌ خُمْئ،
 ... بِغَنْنُ حَتَىٰ يَسْنَبِسَ أَمْرُهُ ؛ لِمَا قُلْنَا .

زِينْ قَالَ الْقَوْلَيْنِ جَمِيعًا عَتَقَ لِلتَّيَقُّنِ بِأَحَدِ الْوَصْفَيْنِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُهْمَلٍ ·

قَوْلَهُ: (وَمَنْ حَلْفَ بِطَلَاقِ أَوْ عَثَاقٍ ۚ إِنْ كَانَ أَوَّلُ وَلَدٍ تَلِدِبِنَهُ عُلَامًا ، فَوَلَدَتْ حنى ، لَمْ يَقْعُ شَيْءٌ حَتَّىٰ يَسْتَبِين أَمْرُ الْمُخُنْثَى) ، ذكرهَا على سبيلِ التفريعِ أيضًا .

قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ: كُلِّ عَبْدِ لِي حُرٌّ، أَوْ قَالَ: كُلُّ أَمَةِ لِي حُرَّةٌ، وَلَهُ مَمْلُوكً حَشْ. لَمْ بِعْتَقْ حَتَىٰ يَشْتَبِينَ أَمْرُهُ ، لِمَا قُلْنَا) ، أيْ: لأنَّ الحِنْثَ لا يَكْبُتُ بالشكَّ.

قَوْلُهُ: (وإِنْ قَالَ الْقَوْلَئِنِ جَمِيعًا عَتَقَ) ، يعنِي: إذا قالَ: كلَّ عَبْدِ لي حُرِّ ، وكلُّ انْ نِي حُرَّةٌ ، يَغْيَقُ المملوكُ الخُنْفَىٰ ؛ لأنَّهُ إمَّا أَنْ يكونَ ذَكَرًا في الواقعِ أَوْ أُنْفَىٰ ، الله م كانَ يَعْيَقُ بأحدِ اليَمِينَيْنِ ، وكذلكَ لوَ قالَ: إنْ ملكَتُ عبدًا فامرأَتُهُ طَالِقٌ ، مشترى خُنْفَىٰ لمْ تَطَلُقُ ، وكذلكَ لوْ قالَ: إنْ ملكَتُ أَمَةً ، وإنْ قالَ القوليْنِ جميعًا ؛

١١) ينظر: ١١ لكامي، للحاكم الشهيد [ق/٨٩]،

وَإِنْ قَالَ: الْخُنْثَىٰ أَنَا رَجُلٌ، أَوْ قَالَ: أَمَا امْرِأَةً؛ لَمْ يُقْبِلُ قَوْلُهُ إِذَا كَانَ مُشْكِلًا؛ لأنه دعوئ يُخَالِفُ قَصِيَّةَ الدَّلِيلِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنَّ مُشْكِلًا يَنْبَغي أَنْ يُقْبِل قَوْلُهُ ؛ لأنه أَعْلَمُ بِحَالِه مِنْ غَيْرِه. وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يتىن أَمْرُهُ ؛ لَمْ يُغَسِّلُهُ رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةَ لِأَنَّ حَلَّ الْعُسْلِ

طَلُقَتْ بشراءِ الخُنثَىٰ للتيَقُٰنِ بوجودِ الشرطِ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ قَالَ: الْخُنْنَى آنَا رَجُلّ، أَوْ قَالَ: أَنَا الْمَرَأَةُ؛ لَمْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِذَا كَان مُشْكِلًا). ذكرَها على سبيلِ التفريع أيضًا.

قَالَ الحَاكُمُ الشهيدُ في «الكافِي»: «وإنْ قَالَ الخُنْثَىٰ: أَنَا رَجُلٌ، أَوْ قَالَ: أَنَا المُنْتُقَىٰ: أَنا رَجُلٌ، أَوْ قَالَ: أَنَا المُرْأَةُ ؛ لَمْ يُقْبَلُ قُولُهُ إِذَا كَانَ قَدْ عُدِمَ أَنَّهُ مُشْكِلٌ ؛ وذلكَ لأنَّهُ مجازفٌ فيما يُخْبِرُ عَنْ نَفْسِهِ ، فَإِنَّهُ لا يَعْلَمُ مِنْ ذلكَ إلَّا مَا يَعْلَمُ غَيْرُهُ \* (١). كذا في «شرْحِ الكافِي».

قَوْلُهُ: ﴿ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْكِلًا يَنْبَنِي أَنْ يُقْبَلَ قَوْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِحَالِهِ مِنْ غَيْرِهِ ﴾.

وفي هذا التعليلِ نَطَرٌ؛ لأنَّهُ إنَّمَا لا يكونُ مُشْكِلًا إذا ظهرَتْ فيهِ إخْدَىٰ العلاماتِ، فَبَعْدَ ظهورِهَا يُحْكُمُ بِأَنَّهُ ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَىٰ، فلا حاجةَ إلىٰ قولِهِ بعدَ دلكَ.

قُولُهُ: (وَإِنَّ مَاتَ قَبُلَ أَنْ بَسْتَبِينَ أَمْرُهُ؛ لَمْ يُغَسَّلُهُ رَجُلٌ وَلَا إِم ٢١٥٠م| الْمَرَأَةُ). ذكرهَا على سبيلِ التغريع أيضًا،

قَالَ الحَاكُمُ الشهيدُ في «الكَافِي»: «وإنْ مَاتَ قَبَلَ أَنْ يَسَتَمِنَ أَمْرُهُ، وقَدْ رَاهَقَ، لَمْ يُغَسِّلُهُ رَخُلٌ ولا امرأةً، ولكنَّهُ يُتِيمُمُ بِالصَّعِيد»(١٠).

وذلكَ لأنَّ الأصلَ أنَّ النظرَ إلى العورةِ حرامٌ، وبالموتِ لا تَنْكَشِفُ هٰذِهِ

<sup>(</sup>١) ينظر: 8الكافي، للحاكم الشهيد [ق/٥٨٩].

<sup>(</sup>٢). ينظر: ١٩لكاني؛ للحاكم الشهيد [ق/٨٩٥]،

مِيْرُ نَابِتِ بِيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ (فَيَتَوَقَّىٰ لِاحْتِمَالِ الْحُرْمَةِ وَيُبِمَّمُ بِالصَّعِيد) لِتعذُّر لَمُمُلِ (وَلَا يَخْصُرُ إِنْ كَانَ ١٠٠٠) مُرَاهِقًا غُسُلَ رَجُلِ وَلَا امْرَأَةٍ) لِاحْتَمَالِ أَنَّهُ

النظرمة إلا أنّ نطر الجنس إلى الجنس أخفى، فالأخل الضّرُورَةِ أَبِيحَ البطرُ للحنس من الجسرِ عند العُشلِ، والمُراهِقُ كالبالغ في وجوبٍ سَشْرِ عورتِهِ، فإذا كانَ مُشْكِلًا لا يُوجَدُ لهُ جنسٌ، أو لا يُعْرَفُ جنسُهُ أنّهُ مِنْ جنسِ الرجالِ أوْ مِنْ جنسِ النساء، فَعَدَّرَ عَسْلُهُ لانعدامِ مَنْ يَغْسِلُهُ، فصارَ بمنزلةِ مَنْ تَعَدَّرَ عَسْلُهُ لانعدامِ ما يُغْسَلُ بِهِ، فإنشَا السّعبِدِ، وهو نطيرُ امرأةِ تموتُ بينَ الرجالِ ليسَ معهمُ امرأة [١٠٥١٥٠]؛ فإنّها يُثمّمُ بِالصَّعِيدِ،

ثُمَّ إِنْ كَانَ المُّيَمِّمُ أَجنبيًّا يَمُّمَهَا مِعَ الخِرْقَةِ ، وإِنْ كَانَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ منها يُشْهَا بغيرِ الخِرْقَةِ ، وكدلك إِنْ مَاتَ رَجُلٌ بِينَ نِسَاءِ لِيسَ مِعهُنَّ رَحُلٌ ؛ فإنَّ النساءَ يُشْهُنُهُ بِالصَّعِيدِ مِنْ غيرِ خِرْقَةٍ إِنْ كُنَّ ذَاتِ رَحِمٍ مَحْرَمٍ منهُ ، وبحِرْقَةٍ إِنْ كُنَّ أَجانب مَه ، فهذا مِثْلُهُ .

فإنْ كَانَ [مَنْ يَمَّمَهُ] () مِنَ النساءِ يَمَّمُنَهُ بغيرٍ خِرْقَةٍ ، وكذلكَ إِنْ كَانَ رَجُلًا 
دارُجِمٍ مَخْرَمٍ منهُ ، وإِنْ كَانَ أَجنبيًا عنهُ يَمَّمَهُ بِخِرْقَةٍ ، ولا بأسَ بأنْ يَنْظُرُ إلى وجهِمِ ، 
ويُعْرِفنَ وَجُهَةً عن دُراعَيْهِ ؛ لجوازِ أَنْ يكونَ امرأةً ، وفي هذا أَخْذُ بالاحتياطِ فيما 
بُنِ أَنْرُهُ على الاحتياطِ ، وهو المَشُ والنظرُ إلى المرأةِ . كذا ذَكَرَ شمسُ الأَثْمةِ 
[لشُرْحَبِيُّ] () في الشرح الكافي»().

ولا يُقالُ: كيفَ لا تُشْتَرئ لهُ جاربةٌ تَغْسِلُهُ ، كما تُشْتَرئ لهُ جاربةٌ خَتَّالَةٌ ؟ لأَنَّا نقولُ: لا فائدة في شراءِ الجاريةِ بعد الموتِ ؛ لأنَّهَا لا تَدْخُلُ في مِلْكِهِ ؛

<sup>(</sup>١) ما بين المعقوقتين؛ ريادة من: ١٥ن٥، و١١م٥، و١١٩٥، و١﴿٥، والر١٠،

<sup>(</sup>١) ينظر: «المبسوط» للشرَّحْسِيُّ [٢٠٥/٣٠].

ذَكَرٌ أَوْ أُنْفَىٰ وَإِنْ سُجَى قَبُرُهُ فَهُو أَحَبُ إِلَي ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ أُنْفَىٰ يُقِيمً وَاجِبًا ، وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا فَالتَّسْجِيَةُ لَا تَضُرُّهُ.

فَإِذَا مَاتَ فَصُلَّيَ عَلَيْهِ وَعَلَى رَجُلِ وَالْمَرَأَةِ ؛ وُضِعَ الرَّجُلِّ مِمَّا يَلِي الْإِمَامُ ، وَالْخُنْئَىٰ خَلْفُهُ ، وَالْمَرْأَةَ حَلْفَ الْخُلْئَىٰ فَيُؤَخَّرُ عَنْ الرَّجُلِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ المَرَأَةُ وَيُقَدَّمُ عَلَىٰ الْمَرْأَةِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ رَجُلٌ .

وَلَوْ دُٰفِنَ مَعَ رَجُلٍ فِي قُبْرٍ وَاحِدٍ مِنْ عُذْرٍ ؛ جُعِلَ الْخُنْثَىٰ خَلْفَ الرَّجُل

لأنَّ الموتَ يُتَافِي المالكيَّة ، فتبقَى الجاريةُ [المُشْتراةُ](١) أجنبيةُ عنهُ ، بحلابِ الجاريةِ المُشْتراةُ الخبيةِ عنهُ ، بحلابِ الجاريةِ المُشْتراةِ في حالةِ الحياةِ ؛ لأنَّهَا تَدْخُلُ في مِلْكِهِ ، فحَصَلَ الفَرْقُ ،

قَوْلُهُ: (وَإِنْ شُجِّيَ تَبْرُهُ نَهُوَ أَحَبُّ).

قَالَ الحاكمُ الشهيدُ في «الكافِي»: وإنْ سُجِّيَ قَبْرُهُ؛ فهو أحبُّ إلَيَّ؛ وذلكَ لأنَّ فيهِ نوعَ احتياطٍ، ويَحْتَمِلُ أنَّهُ امرأةً، ومبنّئ حالِهَا على السُّتْرِ، ولا بأسّ بأنْ يُسَجَّىٰ قَبْرُ الرَّجُلِ عندَ العُدرِ، كالحرَّ والبردِ والعَطرِ، واشتباهُ حالِهِ في العُدرِ أبلَعُ مِنْ ذلكَ اللهُ عندَ العُدرِ، الكافِي اللهُ اللهُ عندَ الكُافِي اللهُ اللهُ مِنْ ذلكَ اللهُ عندَ الكافِي اللهُ الله

قُوْلُهُ: (وَإِذَا مَاتَ فَصُلِّيَ عَلَيْهِ وَعَلَى رَجُلٍ وَالْمَرَأَةِ؛ وُضِعَ الرَّجُلُ مِمَّا يَلِي الْإِمَّامَ، وَالْخُلْثَىٰ خَلْفَهُ، وَالْمَرْأَةُ خَلْفَ الْخُلْثَى). ذَكَرَهَا تَفْرِيعًا [١/٣١٠/٨] أيضًا، وإنَّما يُقْعَلُ كَذَلْكَ اعتبارًا بحالةِ الحياةِ؛ لأنَّهُ يقومُ في الصلاةِ بينَ صَفَّ الرجالِ والنساءِ، فكذلكَ في المماتِ.

قَوْلُهُ: (وَلَوْ دُفِنَ مَعَ رَجُلِ فِي قَتْرٍ وَاحِدٍ مِنْ عُذْرٍ ؛ جُعِلَ الْحُنْثَىٰ خَلُفَ الرَّجُلِ).

 <sup>(</sup>۱) ما بين المعقوفتين، ريادة من الدان ولاما، والعالان والعاد، والعراء،

 <sup>(</sup>٣) ينظر: «الكافي» للحاكم الشهيد [ق/٩٩٥].

<sup>(</sup>٣) يطر: (المسرط) للشُرْحَيِيِّ [٢٠٥/٣٠].

لِاخْتِمَالِ أَنَّهُ امْرَأَةٌ وَيُحْتَلُ بَيْنَهِمَا حَاجِزٌ مِنْ صَعِيدٍ، وَإِنْ كَانَ مَعَ امْرَأَةٍ قُدُّمَ وَتَرِهَا تَفْرِيعًا أَيْضًا.

قَالَ شَمْسُ الْأَنْمَةِ الشَّرْخَسِيُّ فِي الشَّرِحِ الْكَافِي»: الفَإِنْ دُفِنُوا فِي قَبْرِ واحدِ مِنْ عُشْرٍ علا باش بذلك ، لأنَّ النبيَّ ﷺ أَمْرَ يومَ أُحُدِ أَنْ يُدْفَنَ جماعة مِنَ الشهداء بِ فَيْمُ عَلَى بَيْنَ كُلَّ مِيْنَيْنِ حَاجِزٌ مِنَ الترابِ ، فَيُفْعَلُ كذلك هنا ، وَرُضَعُ الرَّحُلُ ممّا يلي القِبْلَة ، ثُمَّ خَلْفَهُ الحُثْنَى ، ثُمَّ خَلْفَهُ المراةُ ؛ لأنَّ جِهَةَ القبلة فَرُونَ ، فَي خَلُونُ الرَّجُلُ بالتقريب منهُ أَحقَ ، أَلا ترَى أَنَّ فِي حديثِ أُحُدٍ رُوِيَ أَنَّ فَي حديثِ أُحُدٍ رُوِيَ أَنَّ فَي حديثِ أُحُدٍ رُوِيَ أَنَّ فَي حاجزٌ مِنَ القَبْلَةِ الْمَوْدَ بِهُ التقريب منهُ أَحقًا لِلْقُرْآنِ إلَى جَانِبِ الْقِبْلَةِ الْ . ويُجْعَلُ بينَ كُلِّ بَيْنِ حَاجِزٌ مِنَ الْصَعِيدِ ، فَيَصِيرُ ذلك في حُكُم قَبْرَيْنِ الْمُالَةِ الْمُولَ السَّعِيدِ ، فَيَصِيرُ ذلك في حُكُم قَبْرَيْنِ الْمُالِثِ الْمُعَيدِ ، فَيَصِيرُ ذلك في حُكُم قَبْرَيْنِ الْمُالِدِ الْمُعَلِدِ الْمُعْلِدِ ، فَيَصِيرُ ذلك في حُكُم قَبْرَيْنِ الْمُؤْلِدِ الْمُعَلِدِ ، فَيُصِيرُ ذلك في حُكُم قَبْرَيْنِ الْمُؤْلِدِ الْمُؤْلِقِ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلُولُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلُولُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلُولُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ عَلَيْنِ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ عَلَيْهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُولُ اللْمُؤْلُولُ اللَّهُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمِؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْ

أحرت أبو داود في كتاب المجائر /باب في تعميق القبر [رقم/٣٢١٥] ، والترمذي في كتاب المجهاد عن رمول الله عَلَيْ إباب ما جاء في دف الشهداء [رقم/١٧١٣] ، والنسائي في كتاب المجائز /باب ما يستحب من نوسع الفبر [رقم/٢٠١١] ، وأحمد في «المسد» [٢٩/٤] ، من حديث هِشَام بني هَامِر عَلِيْ به موء ولفظ أبي داود . «قَالَ: جَاءَتِ الْأَنْصَارُ عَلَيْ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَقَالُوا: أَصَابَنَا قَرْحٌ وَجَهْدٌ ، فَكَيْفَ تَأْمُونَا ، عود ولفظ أبي داود . «قَالَ: جَاءَتِ الْأَنْصَارُ عَلَيْ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَقَالُوا: أَصَابَنَا قَرْحٌ وَجَهْدٌ ، فَكَيْفَ تَأْمُونَا ، فَل اخْفِرُوا وَأْوسِمُوا ، وَاجْعَلُوا الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَالَة فِي الْقَبْرِ ، قِيلَ: فَآيَهُمْ بُقَدَّمُ ؟ قَالَ. أَكْثَرُهُمْ قُرْآمًا ».
 قال الخرمذي «هذا حديث حسن صحيح» ، وقال ابنُ الملقن: «هذا الحديث صحيح» ، ينظر: «البدر المنتور» لابن الملقن [٥/٩٥] .

١٠) ينظر: االمبسوطة للشرَّحْسِيُّ [٢٠٧/٣٠].

<sup>&</sup>quot;، وقع بالأصل: «معيد» ، والمثب من: ٣م» ، و «ها؟؟ ، وهو الموافق لِمّا وقّع في: «الدرر في احتصار المعازي والسّير؟ .

الما وقع بالأصل. (والمجدر بن زياده، والمثبت من: «الدرر في اختصار المغاري والسُّيَر»،

الْخُنْثَىٰ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ رَحُلُّ وإِنْ جُعل علىٰ السَرِير مَفْشُ الْمَرْأَة ؛ فَهُو أَحَبُّ إليَّ ، لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ عَوْرَةٌ ، [وبُكَفَنُ | كَمَا تُكفَّنُ الْحَارِيَةُ ، وهُو احَبُّ إلَيَّ يَعْنِي بُكَفُنْ

وعُتِادةُ مِنُ الحَسْخَاسِ ﴿ فِي قَبْرِ وَاحَدٍ ، وَدُفِنَ عَبْدُ اللهِ مِنْ عَمْرِو بِنِ خَرَامٍ وعَمْرُو سُ الجَمُّوحِ مِنِ زِيدِ مِنِ خَرَامٍ ﴿ ۚ فِي قَبْرِ وَاحَدٍ ، وَكَانَا صِهْرَيْنِ وَصَدَيقَيْنِ مُتَوَاخِيَيْنِ ۗ انتهى .

قُوْلُهُ: (وَإِنْ جُعِلَ عَلَى السَّرِيرِ نَعْشُ الْمَرْأَةِ؛ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ)، وهي مِنْ مسائلِ «الأصلِ»، ذكرَها على سبيلِ التفريعِ<sup>(1)</sup>.

قَالَ في الشرح الكافِي؟: «وإنْ جُعِلَ على السريرِ نَعْشُ المرأةِ فهو جائزٌ ؛ لأنَّهُ أُوبُ إلى السَّفر ، والسُّئرُ مندوبٌ إليهِ عندَ اشتباءِ الأمرِ »(٥).

والنَّعْشُ: شِبُهُ الْمِحَمَّةِ مُشَبَّكٌ، يُطُبَقُ على المرأةِ إذا وُضِعَتْ على الجِنَارَةِ، وقدْ مَرَّ في بابِ الجَمَاثِزِ.

قُوْلُهُ: (وَيُكَفَّنُ كَمَا تُكَفَّنُ الْجَارِيَةُ ، وَهُوَ أَخَبُّ إِلَيَّ). وهذا ذُكِرَ على سبيلِ التفريعِ أيصًا ؛ وذلكَ لأنَّهُ أفربُ إلى المَّنَّرِ ، ولأنَّ الزيادةَ في كفّنِ الرَّجُّلِ [١٩٠٣هـ:] عندَ الحاجةِ جائرةٌ ، واشتباهُ أمْرِهِ مِنْ أقْوَىٰ أسبابِ العُدْرِ ؛ فلهذا لا يُكَفِّنُ كما تُكَفَّنُ

والمُحذَّرُ ` كَمُعظَّمِ ـ أَ لَقَبُ عبد الله بن فِيَادِ البَنْوِيُّ ودِنِدًا كَكِتابٍ ، وَيُقَال: ابْن فَيَّاد ، كَكَتَّال ، والأول أكثر ، ينظر: قتاج العروس اللربيدي [٧٧/٨] مادة: ذود] . و[١٩١/١٩] مادة جدر |

 <sup>(</sup>١) في ١٠ الدرر في احتصار المعاري والسُيْر ١٠ اللِّي الْحَثْخَاش ١٠ وكلاهما صحيح ينظر ١٠ المؤتنف والمحتف الدارقطي [٩١٨/٢] ١٠ فرالاستيعاب الاس عبد البر [٤١٤/١] ١.

 <sup>(</sup>٢) وقع بالأصل في الموضعين احرامة والمشت من. (١٥) وهو الموافق لِمًا وقع في، (الدرر في احتصار المغازي والشيرة.

<sup>(</sup>٣) ينظر القدر في احتصار المعاري والشَّيْر؟ لابن عبد البر [ص/١٥٥].

<sup>(1)</sup> رفع بالأصل «سبل التعريف». والمثبت من النا، وقامه، و ۱۹۷۵، و ۱۹۹۱، و ۱۹۹۱، و ۱۹۹۱،

<sup>(</sup>٥) ينظر: ١١٨مبسوط، للشَّرْغَيِيُّ [٢٠٧/٣٠].

بِي خَمْسٍ أَثْوَابٍ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَنْنَىٰ فَقَدْ أُقِيمَتْ سُنَّةٌ ، وَإِنْ كَانَ ذَكَرًا فَقَدْ رَادُوا عَلَىٰ الثَّلَاثِ فَلَا يَأْسَ بِذَلِكَ .

المادية المادية

حاريةُ . كدا قالَ في «شرحِ الكافِي»' <sup>( ) .</sup>

نُمُّ إِنَّ هَمَا إِمَّهُ وَمَا إِمَّمَا اللَّهِ فَكِرَتُ فِي الشرحِ الكافي، تَذَكُّرُهَا فِي هذا الموضعِ ؛ نكثيرًا للعائدةِ:

وهي أنَّ الحُنثين إدا ماتَ يَدُحُلُ قَبْرَهُ ذو رَحِم مَحْرَم منهُ ؛ لاحتمالِ أنَّهُ أُنثي ، الابنسة غيرُ المَحْرَمِ ، وإنْ قَبَّلَهُ رَحُلٌ بشهوةٍ لمْ يتزُوَّجُ أُمَّةُ حتَّى يَسْتَبِينَ أَمْرُهُ ؛ لأَنَّهُ لَا يَدُو لُوَجُ أُمَّةُ حتَّى يَسْتَبِينَ أَمْرُهُ ؛ لأَنَّهُ لَا يَدُو لُو يَعْلَى اللهُ عَلَيْهِ مِنْ لَكُونُ أُنَّةُ حرامًا عليهِ مِنْ مِنْ الرَّقِ الرَّفِ المَا عليهِ مِنْ مِنْ الرَّهُ مِن الرَّمَةِ عليهِ مِنْ مِنْ الرَّمَةِ عِيْ المُواقِ عَلِيهِ المُواقِ عِيْ مُحرَّمَةً عليهِ مِنْ مِنْ الرَّمَةِ عِيْ المُواقِ عَيْهِ المُواقِ عَيْهُ مَا الرَّهُ عِنْ المُعَامِ المَا عَلَيْهِ مِنْ مَا الرَّهُ عَلَيْهِ مِنْ اللهُ أَوْلَى مِنْ نكاحِ المرأةِ هي مُحرَّمَةً عليهِ اللهِ اللهُ اللهُ أَوْلَى مِنْ نكاحِ المرأةِ هي مُحرَّمَةً عليهِ .

قَالَ (1): ﴿ وَإِنَّ رُوَّجَهُ أَبُوهُ رَجُّلًا أَوِ امرأَةً ؛ فلا عِلْمَ لِي بنكاحِهِ ، وهو موقوفُ إِن أَن يَتُلُغَ ؛ لأنَّ الذَّكَرَ يَدْخُلُ في النَّكَاحِ دُخولَ المالِكِينَ ، والأُنْفَى تصيرُ مملوكة النَّكَاحِ ، ولا يُمْكِنُ إِثباتُ واحدِ مِنَ الوصفَيْنِ في حقَّهِ مِنْ غيرِ دليلٍ ، ولا وَجُهَ إِبطالِ نكاحِ الوَلِيَّ في حالِ قيامِ ولا يَتِهِ ؛ ما لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهُ لَمْ يُصادِفُ مَحِلَّهُ ، فيكونُ مُولَوَا إلى أَنْ يَتِلُغَ .

وإِذْ ظَهَرَتْ فِهِ علامةً الرجالِ .. وقدُ زوَّجَهُ أَبُوهُ امرأةً .. خُكِمَ بصحةِ النُّكَاحِ بِنْ حِبْ عَفَدَهُ الأَبُّ؛ لأَنَّهُ تَبَيَّنَ أَنْ تَصَرُّفَهُ صَادَفَ مَحِلَّهُ، وإِنْ لَمْ يَصِلُ إليهَا أُجِّلَ مُنا يُؤَخِّلُ العِبِّينُ، وإِنْ كَانَ زَوِّجَهُ أَبُوهُ مِنْ رَجُّلٍ، ثُمَّ ظَهْرَ [به] (") علامةُ الرجالِ؛ فَدُ تَئِّنَ أَنَّ هَذَا النَّصَرُّفَ لَمْ يُصادِفْ مَحِلَّهُ، فكَانَ بِاطْلًا) (").

اللَّهُ وَالْمُرْسُوطُهُ لِلسَّرِّخْسِيُّ [٣٠٥/٣٠].

ال) أي السرخيبي الله

<sup>&</sup>quot;) ما بين المعقوفتين، ريادة من: ٥٠١٥، ولامه، ولافالاه، ولاعه، ولاره، وهو الموافق لِمّا وقّع في: الميسوطة للسُّرُحُسِيُّ.

<sup>(</sup>١) ينظر: «الميسوط» للشَّرُحينُ [٢٠٦/٣٠]

سيخ عايدة السان 🗫

قَالَ: ﴿وَإِنْ قَدَفَ رَجُلًا بِعِدِمَا بِلَعِ قَبْلَ أَدْ يَسْتَبِينَ أَمْرُهُ ، أَوْ سَرَقَ أَوْ شُرِقَ مِهُ ، أُقِيمَ الْحَدُّ ؛ لأنَّهُ صَارَ بِالبِدِعِ مُخَاطَبًا ، وخَدُّ القدفِ والسرقةِ لا يَحْتَلِفُ بِالذُّكُورَةِ وَالْأُنُونَةِ ، واشتباءً حَالِهِ لا يَمْمَعُ تَحَقَّقَ قَذْبِهِ مُوجِبًا للحَدُّ عليْهِ ، ولا تَحَقَّقَ سَرِقِيمٍ ، والسرقةُ منهُ مُوجِبَةً للقطع ﴾ (١) .

قالَ: «وإنْ قدَّةُ رَجُلُ فلا خَدَّ على قادِفِهِ ، بمنزلةِ المَجْبُوبِ والرَّثْقَاءِ إدا قَدَّفَهُمَا رَجُلٌ ؛ وهذا لأنَّ القاذف يشتؤجِبُ الحَدَّ بنسبةِ الرَّجُلِ إلى فِعْلِ يُباشِرُهُ ، وَمِنسبةِ المرأةِ إلى التمكينِ مِنْ فِعْلِ يُباشِرُهُ غيرُهَا ، ومع اشتباهِ أَمْرِهِ لا يتقرَّرُ السبب، ولا يُذْرَى أَنَّ قاذِفَهُ إلى التمكينِ مِنْ فِعْلِ نسَبَهُ ، فإنْ كانَ نسبَهُ إلى مباشرةِ الفعل \_ وهو الا يُذْرَى أَنَّ قاذِفَةُ إلى مُحَالٍ ، فيكونُ بمنزلةِ قاذفِ الرَّنْقَاءِ والمتجبُّوبِ ، وإنْ كانَ قدْ نسبَهُ إلى مُحَالٍ ، فيكونُ بمنزلةِ قاذفِ الرَّنْقَاءِ والمتجبُّوبِ ، وإنْ كانَ قدْ نسبَهُ إلى المحدِّر وهو رَجُلٌ سَبَهُ إلى ما هو قاصِرٌ في حَقِّهِ غيرِ مُوجِبِ للحَدِّ على القذفِ» (١٠) .

قالَ: اوإذا قطَعَ رَجُلُ بِدَهُ أَوِ امرأَةٌ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبِينَ آمْرُهُ ؛ فلا قِصَاصَ على القاطع ؛ لأنَّ حُكُمُ القِصَاصِ فيما دونَ النصرِ تختلفُ بِالذُّكُورَةِ وَالْأَنُوثَةِ [١٠/١٣١٧/٨]، ولا يَجْرِي القِصَاصُ بِينَ الرَّجُلِ والنساءِ في الأطراف، فإنْ كانَ القاطعُ رَجُلًا لمُ يجبِ القِصَاصُ إذا كانَ هو امرأةً .

وإنَّ كَانَ القَاطِعُ امراَهُ: لَمْ يَجِبِ الْقِصَاصُ إِذَا كَانَ هُو رَجُّلًا ، فَعَنَدَ الاَسْنِاهِ يَتَمَكَّنُ فَيهِ الشَّبَهَةُ ، والقِصَاصُ عقوبةٌ تَنْدَرِئُ بِالشَّبُهَاتِ ، ويه فارَقَ القِصَاصَ في النفسِ ، فإنَّهُ لا يختلفُ بِالذُّكُورَةِ وَالْأَنُونَةِ ، صواءٌ قتلهُ رَجُلُ أو امرأةٌ ؛ كانَ عليهِ القِصَاصُ [٣/٧٥٠] ؛ لَنَيْقُبِنَا بوجوبِهِ وتقرَّرِ صببِهِ ، ولو قطعَ هذا الخُنْقَىٰ يَدَ رَجُلٍ أوِ

<sup>(</sup>١) - ينظر: المصدر السابق [٣٠/٣٠] -

 <sup>(</sup>۲) ينظر: المصدر السابق [۲۰۸/۲۰].

المالة البيان ال

رَاةِ، أَوْ فَقَلَهُ ؛ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِصَاصَّ، ولكنِ الديةُ على عاقلتِه ؛ لأنَّهُ صعيرٌ لمْ يُنْمُ، فَعَمَّدُهُ وَحَطَّؤُهُ سَوَاءٌ"،

قَالَ. الوَإِنْ أَخِذَ الحُنتَى أَسِرًا مِنَ الكَمَارِ ، أَوِ ارتدَّ بعدَ الإسلام ؛ لَمْ يُفْتَلُ ؛ إِنَّ النَتلَ عَقَرِبةٌ تُندَرِئُ بِالشَّبُهَاتِ ، فإمَّا أَنْ يكونَ هذا في حالِ الصَّغَرِ<sup>(1)</sup> ، والصغيرُ البَّنَوْجِبُ العقوبة ، أو بعدَ البلوغ ، فيُتوَهَّمُ كُونَةُ أَنْنَى ، وإِنْ كَانَ الخُنثَى مِنْ أَعلِ النَّهُ لِمْ يُوضَعُ عليهِ خراجٌ رأبِ لهذَيْنِ المعنيَيْنِ ، وكذلك لا يَدْخُلُ الحُنثَىٰ في النَّسَامةِ للصَّغَرِ ، أَوْ لتوَهَّم الْأَنُوتَةِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ وَقَهِ الْأَنُوتَةِ اللهِ المُعنيَيْنِ ، وكذلك لا يَدْخُلُ الحُنثَىٰ في النَّسَامةِ للصَّغَرِ ، أَوْ لتوَهُم الْأَنُوتَةِ اللهِ ...

قَالَ: قَوَانُ زَرَّحَهُ أَبُوهُ قَبَلَ أَنْ يَبُلُغَ رَجُلًا ، أَوْ زَوَّجَهُ آمِرَأَةً ؛ فَإِنَّ ذَلَكَ مُوفُوفُ الْمُجِرُهُ ، ولا نُبْطِلُهُ ، ولا بتوارثانِ حتَّىٰ يَسْتَبِينَ آمُرُهُ ، وينَّمَا لا نُبُطِلُهُ ؛ لأنَّ العاقدَ للهُ ولا نُجِيرُهُ ، لأنَّ لا تَعْلَمُ بمصادَعةِ هذا العقدِ محلَّة ، ولا يتوارثانِ ؛ لأنَّ الورُثَ مِنْ حُكْمِ انتهاءِ النَّكَاحِ الصحيحِ بالموتِ .

وإِنْ قُتِلَ خَطَأً قَبُلَ أَنْ يَسْتَبِينَ أَمْرُهُ } فعلَىٰ فولِ الشَّغْبِيُّ: على الفاتِلِ نصفُ ديةِ المرأةِ، ونصفُ ديةِ الرَّجُلِ باعتبارِ الأحوالِ ، وعندنا: القولُ فيهِ قولُ الفاتِلِ ، وعلى الراهِ الفتيلِ البَّبِيَّةُ ، لأنَّ الفاتِلَ مُنْكِرٌ للزيادةِ ، فكانَ الفولُ قولَهُ مع يعيدِ ، وعلى مُنْجِي الزيادةِ إثباتُهَا بِالبَيِّنَةِ ) (1) .

قَالَ: قَارَجُلٌ مَاتَ وَتَرَكَ ابنًا، وامرأةً، وولدًا خُشِّئ مِنْ هَلَيْهِ الْمَرَأَةِ، فَمَاتَ

<sup>(1)</sup> يظر، المصدر السابق،

 <sup>(1)</sup> وقع بالأصل: «الصغير» والمغيث من «ن»، وقمة، وقفاه، وقعة، وقرة، وهو العوافق لمنا
دقع في: «المبسوط» للسُّرْشيئ.

<sup>&</sup>quot; بطر (المسرطة للشرّحينُ [١٠٩/٢٠]

الله يظرا المصدر السابق، [٢٩٠/٣٠] -

الخُنْفَى بعدَ أبيهِ، فادَّعَتْ أُمَّهُ أَنَّهُ كَانَ غُلامًا ببولُ مِنْ حيثُ يبولُ العُلامُ، وادَّعَى الابنُ أَنَّهُ كَانَ يبولُ العُلامُ، وادَّعَى الربادة الابنُ أَنَّهُ كَانَ يبولُ العُلامُ ويُنْ حيثُ نبولُ الجارية ؛ فالقولُ قولُ الأُمِّ ؛ لأنَّهَا تَدَّعِي الربادة في ميراثِهَا منهُ ، والابنُ مُنْكِرٌ للزيادة ؛ فالقولُ قولُهُ مع يمينهِ على عِلْمِهِ ؛ لأنَّهُ يُسْتَخْلَفُ على إلاَئَةً الأُمَّ ، سواءٌ قامتُ هي وحُدَهَا ، أوْ أقامًا " يُسْتَخْلَفُ على الزيادة في حقّهًا ، والابنُ يَنْفِي ببينْتِهِ تلكَ الزيادة في حقّهًا ، والابنُ يَنْفِي ببينْتِهِ تلكَ الزيادة -

ولؤ أقامَتِ الأُمُّ المعتدام بَنِمَةً على ذلك ، وأقامَ رَجُلَّ البَيْنَةُ أَنَّ المعت زَوَّجَهُ على ألف درهم ، وأنَّهَا كانتْ تَبُولُ مِنْ حيثُ تَبُولُ النساءُ، وطلبَ ميراثهُ منها؛ عالمَيْنَةُ بَيْنَةُ الزوجِ ؛ لأَدَّ في بَيْنَتِهِ زيادةُ إثباتٍ ، فإنَّهُ يُثبِتُ صحة النَّكَاحِ والمِيرَاثِ لنفيهِ ، فكانتْ بَيْنَتُه أَوْلَى بالقبولِ ، ثُمَّ للأُمُّ نصيبُها مِنَ الصداقِ وغيرِهِ .

ولا يُقالُ: هِيَ تُنْكِرُ وجوبَ الصداقِ، فكيفَ تأخُدُ نَصِيبَهَا منه ؟ لأنّهَا صارتُ
مُكَذَّبَةً فيما زَعَمَتْ في الحُكْمِ، وزَعْمُ الزاعمِ يُسْقِطُ اعتبارَهُ إذا جرَئ الحُكْمُ
بخلافِهِ، وكذلك إنْ أقامَ كُلُّ واحدِ مهمًا البَيْنَةَ اللَّهُ كَانَ يبولُ مِنَ المَبَالِ الَّذِي ادَّعَاهُ،
ولمْ يكنَّ يبولُ مِنَ المَبَالِ الآخرِ ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿وَلَمْ يَكُنُ يَبُولُ ﴾ نمْيٌ ، والشهادةُ بلعظِ
النفْي لا تكونُ مقبولةً ، فوجودُ هذِهِ الزيادةِ كعدَمِهَا.

ولو أقامَتِ المرأةُ البَيِّنَةَ [أنَّ أباهُ زوَّجَهَا إِيَّاهُ في حالِ حياتِهِ ، وأَمْهَرَهَا عنه ألفَ درهم ، وأنَّهُ كانَ غُلامًا يبولُ مِنْ حيثُ يبولُ الغلامُ خاصَّةً ، وأقامَتِ الأُمُّ البَيِّنَةَ ]''' أنَّهُ كانَ يبولُ مِنْ حيثُ نبولُ الجارِيةُ ؛ فالبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ المرأةِ ؛ لِمَا فيهَا مِنْ إثباتِ الزيادةِ ،

<sup>(</sup>١) - وقع بالأصل: المتاملة - والعثبت من، الله، وقمة، وقفاهه، وقعه، وقره، وهو المعوافق لِمّا وتُع في، اللميسوط» للشُرْخَسِيُّ،

 <sup>(</sup>٧) ما بين المعقوطتين ريادة من ٥٥٥، وهما، وهما٢٥، وهم ١ وهر٥، وهو الموافق لِمًا وقَع في: ٥الميموط٤ للشَّرْخَبِيُّ،

(ۇ مايە)سىل ئىس

## وعوأصل التكاح والمتقر والميزات

ولؤ أقامَتْ هدِهِ المرأةُ البَيْنَةُ على ما وَصَفّا ، وأَنَّ الرَّجُلُ البَيْنَةُ على مَا وصفّا و لمسألةِ الأُولَى ؛ فالبَيْنَةُ بَيْنَةُ إلى المرأةِ ؛ لأنَّ البِيْنَيْنِ تعارَضَتَا هي إثناتِ المسألةِ الأُولَى: فالبَيْنَةِ المرأةِ زبادةٌ ، وهو إثباتُ الصداقِ ، فيترجَّحُ بذلكَ .

وإنْ وقَتَتِ البِينتانِ وقتَيْنِ ، فالوقتُ الأوَّلِ أَوْلَىٰ ؛ لأنَّ صاحبَ الوقتِ الأوَّلِ بَيْنُ عَفْدَهُ وحْدَهُ في الحُنْفَى في وَقْتِ لا يُسازِعُهُ غَبْرُهُ فيه ، وبعدمًا ثبتَ ذلكَ في الوقتِ الدِّنتِ اللَّهِ عَصِيرُ البَيْنَةُ الثانيةُ مُحالًا ، وإنْ كانَ الحُنْفَى حيًّا أبطَلْتُ ذلكَ في كُنْ ، ولمْ أَقْضِ بشيءِ منهُ ؛ لأنَّ في حال حياتِهِ المقصودَ هو الحَلُّ ، وقد تعارضَتِ البَّنْ فيه وانتَقَتَا ؛ لاستحالةِ أنْ يكونَ الشخصُ الواحدُ زوجًا وزوحة ، بخلافِ ما يهذَ موتِهِ ، فالعقدُ قدِ ارتفَعَ هناكَ على أيُّ وَجْهِ كانَ ، وإنَّمَا المقصودُ المَهْرُ والميزاتُ ، فصِرْنَا إلى الترجيع بإثباتِ الزيادةِ .

وهو نطيرُ أُختيْنِ ادَّعَتَا نكاحَ رَحُلِ بعدَ موتِهِ ، وأقامتُ كُلُّ واحدةٍ منهُمَا البَيَّةَ ، نُهنَ لهُمَا بالميراثِ منهُ ، ولو كانَ الرَّجُلُ (١/١٣٤٨/١) حيًّا لكانَ يَبْطُلُ البيَّنتانِ إذا لمَّ يُؤْنا، وكدلكَ لو ادَّعَى رَجُلانِ نكاحَ امرأةٍ ؛ فهو على هذا في الفرقِ بينهُمَا بعدَ الموتِ وقَبْلَةً \*(١).

قالَ: الولوُ أَقَامَ رَجُلُ البَيْنَةَ أَنَّ أَبَاهُ زَوَّجَهَا إِنَّاهُ بِالْفِ درهم برضاهَا، وأَنَّهَا ولَنْ منهُ هذا الولدَ، وأقامتِ امرأةُ البَيْنَةَ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا إِنَّاهُ برضَاهَا، وأَنَّهُ دَحَلَ بولدَثْ هذا الغُلامَ منه ؛ أَبْطَلْتُ ذَلكَ كلَّهُ ؛ لأنَّ في كلِّ واحدةٍ مِنَ البَيْنَتِينِ إثباتَ النُكاحِ والنَّسَبِ والمِيرَاثِ، فاستَوَتَا، والجمعُ بينهُمَا مُحَالٌ، فإذا لمْ أغرِفِ الحقَّ

الله يطرنا المبسوطة للشرنصينيّ [ ٢٠ / ١١٠ - ١١٣] -

ولو مات أنوه وخلف اسا؛ فالمال بنهما عند أبي حيفة: أثلاثا للان سهمان، وللمُحنئين سهم، وهُو أُنشي عندهُ في الْميرات، إلّا أنْ يتبين غيرُ ذلك. وقالا للمُحنئين بصف مبرات ذكر، ونصف ميراث أُنشي، وهُو قولُ الشغبين والحُتلَفا في قياس قوله، قال مُحمد، المال بنهما على اثني عشر سهمًا، للانين سبّعة، وللمُحنئين خمسة، وقال أبو يُوسف: المال بنهما على سبّعة، للانين أربعة، وللمُحنئي، ثلاثة، لأن الإنن يَسْتَحِقُ كُلُّ الْمِيرَاثِ عِنْدَ الإنْفِرَادِ وَالْمُحْتَى الْمَاكُ بنهما عَلَى سبّعة، للإن

منهُمَا } أَبْطَلْتُ ذلكَ كلُّهُ.

ولَوْ قَامَتْ إِخْدَىٰ البَيِّنَتَيْنِ، وقَضَىٰ القَاضِي بِهَا، ثُمَّ جَاءَتِ الأُخْرَىٰ، لِمُ يُلْتُفَتْ إليهَا؛ لأَنَّا نَتَيَقَّلُ بكذبِ إِخْدَىٰ الفريقَيْنِ، فبِنْ ضرورةِ القضاءِ بصِدْقِ العربقِ الأوَّلِ: الحُكْمُ بكذبِ الفريقِ الثانِي اللهِ .

قَالَ: ﴿ وَهِذَا الْجُوابُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي حَالِ حَيَاةِ الْخُنْثَى ، فَأَمَّا بِعَدَ مُوتِهِ: فَتَدُ بَيِّنَا أَنَّ بَيْنَةَ الْمُرَاةِ أَوْلَى ؛ لِمَا فِي بَيْنَتِهَا مِنْ إثباتِ الزيادةِ ، وهو المَهْرُ ﴾ (\* ).

قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَاتَ أَبُوهُ وَخَلَفَ ابْنَا؛ فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ أَبِي حَبِيقَةَ: لِلائسِ سَهْمَانِ، وَلِلْخُنْمَى سَهْمُ، وَهُوَ أَنْمَى عِنْدَهُ فِي الْمِيرَاثِ، إِلَّا أَنَّ يَتَبَيَّنَ عَيْرُ ذَلِكَ، وَقَالَا: لِلْخُنْمَى نِضْفُ مِيرَاثِ أَنْفَى، وَهُوَ قَوْلُ الشَّغْبِيَ. وَقَالَا: لِلْخُنْمَى نِضْفُ مِيرَاثِ أَنْفَى، وَهُوَ قَوْلُ الشَّغْبِيَ. وَاخْتَلَفَا فِي قِيَاسٍ قَوْلِهِ، قَالَ مُحَمَّدٌ: الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى اثْنَى حَشَرَ سَهْمًا، لِلابْنِ سَبْعَةً، وَلِلْخُنْمَى: خَمْسَةً، وَقَالَ أَبُو بُوسُفَ: الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى سَيْعَةِ، لِلابْنِ سَبْعَةً، وَلِلْخُنْمَى: خَمْسَةً، وَقَالَ أَبُو بُوسُفَ: الْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى سَيْعَةِ، لِلابْنِ أَرْبَعَةً، وَلِلْخُنْمَى: ثَلَاثَةً)، وهذا كلّه لفط القُدُورِيِّ فِي المُخْتَصِرِهِا ("")، إلّا أَنْ أَرْبَعَةً، وَلِلْخُنْشَى: ثَلَاثَةً)، وهذا كلّه لفط القُدُورِيِّ فِي الْمُخْتَصِرِهِا ("")، إلّا أَنْ القَدُورِيُّ فِي الْمُخْتَصِرِهِا ("")، إلّا أَنْ القَدْورِيُّ فِي الْمُخْتَصِرِهِا ("")، إلّا أَنْ القَدْورِيُّ فَي الْمُخْتَصِرِهِا أَنْ الفَالُ اللّهِ الْمُعْدَى فَي الْمُخْتَصِرِهِا إلَهُ اللّهُ الْمُؤْلِقِيْقَ الْمُهُمَّا عَلَى مَحْمَدُ فِي الذَّكْرِ كَمَا هُو الْأَصْلُ، وصَاحَتُ اللها المُؤْلِدِ فَي الْمُؤْلُولُ وَالْمَالُ مُنْ اللّهُ فَيْ الْمُؤْلِقِةُ الْمُؤْلُولُ وَاللّهُ الْعُلْمُ الْمُؤْلِقُولُ اللّهُ الْمُؤْلُ وَلَا اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلِقُهُ الْمُؤْلِقُهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ وَلَا الْمُؤْلِقُهُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ اللللّهُ الْمُؤْلُولُ اللّهُ وَاللّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ المُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الللّهُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ اللْمُؤْلُولُ اللْمُؤُلِقُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ

<sup>(</sup>١) ينظر: المصدر السابق [٢٠/٣٠]-

<sup>(</sup>١). ينظر: المصدر البنايق:

<sup>(</sup>٣) ينظر: المخصر القُلُودِيُّه [ص/١٣٧] -

يراللهُ الْأَرْبَاعِ، فَعِلْدُ الاحتمال (١٠) يُقْسَمُ بَيْنَهُمَا عَلَىٰ قَدْرِ خَقَّيْهِمَا هدا يصْرِبُ يهرانةٍ وَدَلِكَ بَصْرِبُ بِأَرْبَعَةٍ فَيَكُونُ سَهْعَةً، وَلِمُحمَّدٍ أَنَّ الْخُنْفَىٰ لَوْ كَان دَكَرًا

عِكْنَ دَلَكَ ، وَكَأَنَّهُ احْتَازَ قُولَ مَحَمَّدٍ ؛ ولهذا ذَكْرَ دَلَيْلَ مَحَمَّدٍ بَعَدَ دَلَيْلِ أَبِي يُوسَفَ

ثُمَّ اعلمُ: أنَّ المُدُورِيُّ جعلَ قولَ محمَّدِ معَ أبي يوسفَ حيثُ قالَ: ﴿ وَقَالَا : المُثْنَ بصفُ مِيرَاثِ ذَكَرٍ ، ونصفُ مِيرَاثِ أُنْثَىٰ ﴾ (٦).

ركذلكَ أَثْبَتَ صِمَاحِبُ الهدايةِ اللها أَنْ وَكَذَلَكَ ذُكَرَ السَّيْخُ أَبُو نَصْرِ الْبَعْدَادِيُّ في اشرُّحِهِ ا

وَيْدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ قُولَ مَحَمَّدِ (٢٠١/١هـ) كَفُولِ أَبِي يَوسَفَ \_ إِلَّا أَنَّهُمَا احْتَلَفَا فِي النَّربِجِ \_: مَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي المُخْتَصَرِهِ الفَالَ: الفَلَ أَبُو حَنِيفَةَ: إذا هَلَكَ لَنَعربِجِ \_: مَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي المُخْتَصَرِهِ الفَالَ: الفَلَ أَبُو حَنِيفَةَ: إذا هَلَكَ لَنْ وَلَدٍ خُنْثَىٰ ، وابنٍ غِيرٍ خُنْثَىٰ ؛ أَعْطِيَ [الحُنْثَىٰ](٣) على أنَّهُ بنتُ (١) حتَّى لَهُمْ عَبُرُ ذَلَكَ.

وقالَ أبو يوسفَ: المالُ بيهُ وبينَ الابنِ المعروفِ على سبعةٍ، للابنِ المعروبِ مهُ: نَصِيبُ ابْنِ كاملٍ، ويُنْضَرَبُ للخُنْثَىٰ ثلاثةُ أرباعِ نصيبِ ابنِ كاملٍ.

رقالَ محمَّدٌ. يُقْسَمُ [المِيرَاثُ](٥) بينهُمَا على تنزيلِ الأَخْوالِ، فيكونُ للخُشّئ مُ حمـةً مِنِ اثْنَيْ عَشَرَ، وللمُسْتَيْقَنِ [٨/٤٣٤٨٨]: سبعةً مِنِ اثْنَيْ عَشَرَ، وبه نأخُذُ،

افي (ط): ۱۹ الاجتماع ۱۹

<sup>1)</sup> ينظر: المعمدر السابق:

المعلوفتين: زيادة من ١٥٥، و١٩٥، و١٥٤، والع٢٥، والع١، وهر١ وهو الموافق لما وقع في
السعة المعلية من المعتصر الطحاوي، [ق٥٥ / أ/محطوط مكتبة خراجي أعلو ــ ثركيه/ (رقم المعطـ
١١١)] ووقع في المطبوع منه من المحصر، ١٥٤ العائل المعتشئ على أنه ابنه حتى يعدم عبر دلك - ١٠٠)

<sup>،</sup> ولع بالأصل ﴿ وَأَنَّهُ ثِينَ ﴾ ﴿ وَالْمِثْنِينَ مِنْ ﴿ وَلَمَّا مِا وَقَوْلًا ؟ ، وَقَوْلًا ، وَقَوْلًا ،

ا بين المعقولتين ريادة من: الابه، والعالم، والعالم، والعالم، والراد وهو الموافق لبنا وقع ابر، المعتصر الطحاوي.

يكُولُ الْمَالُ سِنْهُمَا مِضْفَيْنِ ، وإنْ كَانَ أَنْنَىٰ يَكُولُ الْمَالُ بِيْنَهُمَّا أَثْلَاقًا احْتَجُنَا إلَى حِسَابِ لَهُ مَضْفٌ وثُلُثٌ ، وَأَقَلُ دَلِكَ جِنَةٌ ، فَفِي حَالٍ يَكُولُ الْعَالُ سِنْهُمَ

وهذا أصحُّ مِنْ قُولِ أَنِي يُوسِعِنَهُ ۚ ۚ إِلَىٰ هَنَا لَقُطُّ الطَّخَاوِيُّ فِي المُخْتَصَرِهِ ۗ .

وقالَ أبو بكرِ الرَّازِيُّ في شرحِهِ لــامُخْتَصْرِ الطَّحَادِيُّ ا وَخَهُ قول أبي حَبِيقَةَ. أنَّ نصب السبِ مُتَيَقَّنُ للحُنْفِي، والريادة عليْهِ مشكوكُ فيهَا، فلا يستحفّهُ إلَّا بيقينِ؛ لأنَّهُ لا يجورُ توريثُهُ بالسُكِّ.

وأُمَّا أبو يوسفَّ: فإنَّهُ يَصْرِبُ للاسِ بنصيبِ ابنِ كاملٍ، وهو أربعةً ، وللحَثَى بثلاثةِ أرباعِ نصيبِ ابنِ ، وذلكَ لأنَّهُ ضُرِبَ بنصفِ مِيرَاثِ ابنِ: سهمانِ مِنْ أربعةٍ . وينصفِ مِيرَاثِ ابنةٍ: سهمٌ واحدٌ ، فصارَ حميعُ ما يُضْرَبُ<sup>(١)</sup> لهُ ثلاثةً ، وضُرِبُ للاينِ بأربعةٍ ،

فَعُلِمَ بِهِذَا كُلُّهِ: أَنَّ مَحَمَّدًا يَجْعَلُ إِرْثَ الخُنْثَىٰ نصفَ النصِيبَيْنِ كَأْبِي يوسفَ

 <sup>(</sup>١) ينظر المحتصر الطحارية [ص/١٥٤ ـ ١٥٥].

 <sup>(</sup>١) وقع بالأصل الدا يصرف الوالمثنث من الله ، وقاماً ، وقاماً ، وقع ، وقراً ، وهو الموافق أما وقع في: فشرح محتصر الطحاوي؟

 <sup>(</sup>٣) وقع بالأصل آبيجمية والمثبت من (٤)، وقام (٤١٤) وقع ، وقار (وقر الموافق به وقع في فشرح مجتصر الطحاوي)

<sup>(</sup>١) يطر فشرح محتصر الطحاوي؛ بلجصاص [١٤٨-١٤٧,٤]

غَيْنُ '، وَبِي حَالٍ بِكُونُ أَثْلَاثًا لِلْحُنْثَىٰ سَهْمَانِ وَلِلِائِنِ أَرْبَعَةٌ، فَسَهْمَانِ يَخْشَى ثَابِتَانِ بِيَفِيسِ ۚ وَوقعَ الشَّكُّ فِي الشَّهْمِ الزَّائدِ فَيَتَنَصَّفُ فَيَكُونُ لَهُ سَهْمَانَ

رِيَّنُ دَكْرُ الْمُقَيَّةُ أَمْوِ اللَّيْثُ فِي كَتَابِ الْمُخْتَلَفِ الرَّوَايَةِ، قُولَ مَحَمَّدِ كَقُولُ أَسِ جَهَةً، فَقَالَ: هُولُوْ أَنَّ رَجُّلًا مَاتُ وَتَرَكَّ ابِنَاءَ وَتَرَكَّ ابِنَا آخَرَ خُنْقَى } فَقَدْ رُوِيَ عَنِ خَفَيِّ آلَةً قَالَ: للحُنْقَىٰ نصفُ مِيرَاتِ الرَّجُلِ، ونصفُ مِيرَاتِ المُراَةِ.

وذُكِرَ عَنْ أَبِي يوسفَ: أَنَّهُ فَتَرَ قُولَ الشَّعْبِيِّ بِتَعْسِرَيْنِ ، أَحَدِهِمَا: أَنَّ الْحُنْفَى مِن وَحْهِ كَأَنَّهُ ابِنَةً ، والابنةُ تكونُ نصفَ الابنِ في العِيرَاثِ ، بُغْفَلُ الحُنْفَى كَأَنَّهُ ثلاثةُ أُرباعِ الابنِ ، فَيُجْعَلُ الهِيرَاثُ على سبعةِ أَسهُمْ ، للابسِ بعة ، وللحُنْفَى ثلاثةُ ! لأنَّهُ إِنْ كَانَ ابنًا فلهُ النصفُ ، وإنْ كَانَ ابنةً فلهُ الثلثُ ، يُخْتَعُ إلىٰ حسابِ لهُ نصفٌ وثلثُ ، وأقلَّهُ ستَّةً .

فَيْحُمَلُ أَصْلُ المسألةِ مِنْ سَتَةٍ ، للابنِ الَّذِي تَيُفَنَّا أَنَّهُ ابنَّ : الطئانِ ، وهو أربعةً ، يَن هاهنا سهمانِ ، فلا يخلُو : إِمَّا أَنْ يكونَ الحُنْنَىٰ ابنَّ أَوِ ابنةً ، فإنْ كَانَ ابنةً فلهُ فد السهمانِ ، وإنْ كَانَ ابناً فلهُ أربعةً مِثْلَ ما أعطَنْنَا الابنَ الآخُرَ ، فالسهمانِ لهُ وحتُ في الحالَيْنِ جميعًا ، والسهمانِ الزائدانِ يُجِبانِ في حالٍ ، ولا يَجِبانِ في خلْل ، فنُوجِبُ لهُ ثلاثةً أسهم ، وللابنِ أربعةً ، فتُسمُ المال ما المُثنى الله المُثنى المال المال مبعة ، أربعةً للابنِ ، وثلاثةً للحُنْنَى الله .

قَالَ ("): قَاوِكَانَ أَبُو بِوسَفَ [٣/١/٥٤] يُقَسَّرُ بِهِذَا، وَلَا يَانَّخُذُ بِهِ، ثُمَّ فَسَّرَ بَتَفْسِير ﴿ وَاخَذَ بِهِ ، وَهُو أَنَّ الحُنْقَىٰ لُو كَانَ اللَّا فَلَهُ نَصِفُ الْمِيرَاتِ ، وَلُو كَانَ ابِنَهُ كَانَ لَا نُنْتُ الْمِيرَاتِ ، فَيُجْعَلُ الْمَالُ مِنِ اثْنَيْ عَشَرَ ، للخُنْثَىٰ في حالٍ: الثلثُ ، وهُو

ا راه في (ط): ﴿ لَكُلُّ وَاحِدِ ثَلَاثَةً ﴾ .

بنظر «محتلف الرواية» لأبي الليث السمرقندي [١٩٦٧/٣].

<sup>&</sup>quot;ا أي أبو الليث 🍇 .

وَيَصْفُ فَالْكَسَرَ فَيُضَعَّفُ لِيرُولَ الْكَسُرُ فَصَارَ الْحَسَاتُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ لِلْحُنْنَ خَمْسَةٌ وَلِلِائِنِ سَبْعَةٌ.

أربعةً ، وفي حالِ: النصفُ ، وهو ستَّةً ، فالأربعةُ واحبةٌ بيقينٍ ، والشَّفُ في سهمَيْنِ ، فيَتَنَصَّفُ ذلكَ ، ويُطْرَحُ نصفُهُ ، فللحُشَىٰ : خمسةُ أسهُمٍ ، وللابنِ : سبعةٌ ، وهو قولُ أبي يوسفَ الآخَرُ ،

وفي قولِهِ الأوَّلِ ـ وهو قولُ أبي حَنِيفَةَ ومحمَّدِ ـ : للحُنْئَى ثُلُثُ المِيرَاثِ ، وللاسِ الثلثانِ ، ويُجْعَلُ الخُنْئَىٰ أُنْثَىٰ ما لمْ يَجَبَّنُ أَنَّهُ ابنٌ اللهِ ، إلىٰ هنا لفُظُ المقيمِ أبي الليثِ.

وكذلكَ ذَكَرَ الإمامُ الأَسْبِيْجَابِيُّ في الشرحِ الطَّحَاوِيُّا، وجعلَ المالَ أثلاثًا بينهُمَا، للدَّكَرِ مثلُ خَطَّ الأُنْتَكِيْنِ في قولِ أبي حَنِيفَةَ ومحمَّدٍ، فقالَ: اهو قولُ أبي يُوسُفُ الأوَّلُ».

وكذلك ذَكَرُ شعسُ الأنمةِ السَّرْخَبِيُّ في «شرحِ الكافِي» الَّذِي هو «مَبَسُوطُهُ» فقالَ أبو خَبِيعةً فقالَ: «اختلفَ العُلماءُ في حُكُمِ الحُنثَىٰ المُشْكِلِ في المِيرَاثِ، فقالَ أبو خَبِيعةً ومحمَّدٌ وهو قولُ أبي يوسفَ الأوَّلُ : يُجْعَلُ هو في المِيرَاثِ بمنزلةِ الأُنثَىٰ، إلَّا أَنْ يكونَ أسواً حالِهِ أَنْ يكونَ ذَكَرًا، و[في] (١) الحاصلِ: يكونُ لهُ شرُّ الحالَبِ، وأقلُ النصيبَيْنِ، وهي قولِ أبي يوسفَ الآخَرِ: لهُ نصفُ مِيرَاثِ اللَّكُرِ، ونصفُ مِيرَاثِ اللَّكُرِ، ونصفُ مِيرَاثِ اللَّكُرِ، ونصفُ مِيرَاثِ اللَّكُرِ، ونصفُ مِيرَاثِ اللَّمُ خَبِيَّ اللَّهُ السَّرْخَبِيِّ.

وكذلكَ جعَلَ في المعجيطِ، واللذخيرةِ، قولَ محمَّدٍ معَ أبي حَنِيمَةً. قالَ صاحبُ (المحيطِ، واالذخيرةِ، فيهِمَا: (والخُكُمُ في توريثِ الخُنْفَى المُشْكِلِ أَنْ يُعْطَىٰ لهُ مِيرَاتُ النَّسَاءِ، إِلَّا أَنْ يكونَ أَسُواً حالِهِ أَنْ يكونَ ذَكَرًا، فَيُجْعَلُ ذَكَرًا، وهذا قولُ

<sup>(</sup>١) - ينظر: «محتلف الرواية؛ لأبي الليث السمرقدي [١٩٦٧/٣] .

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوقتين ريادة مي. ١٠١٤، و١٩هـ، و١٩٤١، و١٩٤٠، و١٩٠٠

<sup>(</sup>٣) ينظر: ١٥لمبسوط؛ للشَّرْخَيِيُّ [٩٢/٣٠].

وَبِأَبِي حَبِيعَةَ أَنَّ الْمَعَاحَةَ هَاهُمَا إِلَىٰ إِثْنَاتِ الْمَالِ الْبَدَاءَ، وَالْأَقَلُ وَهُوَ رَرَ لُهُ لَنْنَى مُنْبَقِّنُ بِهِ، وَقِيمَا رَادَ عَلَيْهِ شَكَّ، فَأَثْنُنَا الْمُنْبَقِّنَ فَصْرًا عَلَيْهِ لِأَنَّ

ر حبدة ومحدّي، وعليه الفَنْوَى، إلى هما لفظُ الكتابيّرِ حميعًا، ولم تتعيّرُ عبارتُهُما.

وَكَدَّتُ ذَكَرُ الْمُرَّمَّ مِنْ الْحُ الدِّينِ فِي قَالْفُرَائُضِ الشِّرَاجِيُّ فُولَ مَحَمَّدِ مَعَ أَبِي مِنْ حَبِثُ فَانَ قَالَ قَالَحُلْنَى المُشْكِلِ أَقَلُّ النصِيبَيْنِ، أَعْنِي: أَسُوأُ الحَالَيْنِ عَنْدُ (١) رِ خَبِدَةً وَأَصَحَابِهِ، وهُو قُولُ عَامَّةِ الصَحَانَةِ، وعَلَيْهِ الْعَثْنَوَىٰ النَّالِ

وقالَ في هشرجه »: هوقالَ انشَّعْبِيُّ ، والأَوْرَاعِيُّ ، والنُّوْرِيُّ ، وابنُ أبي لَيْلَيٰ ، بُي بُرُ حدَّدٍ ، ويَخْيَى بِنُ آدَمَ زِجَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: ٥ يُعْطَى الخُنْثَى نصعُ (١٩/٨ ١٩/٨) رَبْ دَنْرٍ ، ومصفُ مِيزَاثِ أَنْثَىٰ ٤ . وهو مذهبُ اللُّؤُلُوِيُّ أيصًا ١٠ .

وَدَنَّ السَّبِخُ أَبُو نَصِرِ البَغْدَادِيُّ فِي قَشْرِحِ القُدُّودِيُّ : ﴿ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : حَدُّ } " سُحُنْتَى أَضَرَّ الحَالَيْسِ ، وأُوقِفُ الزيادةَ على نصيبِهِ إلى أَنْ يَتَبَيِّنَ أَمْرُهُ ،

رِيضُمْ عَ هُو وَالْوِرِثَةُ ' ' ، فَقَالَ : فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ لَلْخُنْثَى الثَلْثُ ، وللابنِ النصفُ ،

يُرِفُ الشَّدُسُ ؟ .

وَخَهُ قُولِ النَّمَاقِعِيِّ: آنَّهُ بِجُوزُ أَنْ بِكُونَ ذَكَرًا، ويِجُوزُ أَنْ يِكُونَ أُنْثَىٰ، قالَ: حَرِّ لَا يُدْفَعُ إِلَى شُرِكَاثِهِ بِالشَّكِّ.

تَبَلُّ لَهُ: هَلَدُلْكَ لَا يَجُورُ أَنْ يَنْفُصَ نصيبُ شركانِهِ بِالشُّكُّ، ولأنَّ هذا يَبْطُلُلُ

وبع الأصل العراء والمشت من الاله، وقامه، والخالانه، وقامه، وهره، وهو الموافق لِمُنَا وقَعِ في الاستراحية في الفرائض،

بَعْرِ السراحية في العرائص، للشَّرَاحِ الشَّخَاوَلُدِيُّ [ص/١٠٦].

من المعقوبين ريادة من قال، وقاما، وقاباك واع»، وقراء وهو الموافق لِمّا وقع في " فشرح محصر بتُدُورِيَّ الأبي بضر الأعطَّع [1/ق٣٤ /ب/محطوط مكتبة مكة المكرمة ارقم الحفظ: (٥٧)]. عمر قلهابة المطلب في دراية المذهب الأبي المعالي الجويلي [٩/٥/٩]، وقاللناب في الفقه صعرا لاس لمحاملي [ص/٢٧٩] وقالعريز شرح الوحيزة للرافعي [٣٢/٦].

بِمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ ابِنَا يَخْطُبُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْجُبُهُ بِيقِينٍ .

وَوجْهُ قُولِهِمَا: أَنَّ للخُنْفَى حَالَيْنِ (''): إنْ كَانَ ذَكَرًا فَلَهُ نَصِيبُ ابنِ كَامَلٍ، وإنْ كَانَ أُنْفَىٰ فَلَهُ نَصِفُ نَصِيبِ ابنٍ، وهو لا يُسْتَحَقَّ إلَّا في حَالَةٍ واحدةٍ، وليسَ إخْدَىٰ الحَالَتَيْنِ بَأَوْلَى مِنَ الأُخْرِئ، فَجُعِلَ لَهُ نَصِفُ مَا اسْتَحَقَّهُ في [٥٧٢/٣] الحَالَيْنِ، وهو ثلاثةُ أرباعِ [نصيبِ [('') الابنِ، فزاحَمَ الابنَ بذلك.

ثُمَّ اخْتَلَفَ أَبُو يُوسَفَ وَمَحَمَّدٌ فِي قَبَاسٍ قَولِهِ \_ أَيْ: قَولِ الشَّغْبِيُّ \_ فَقَالَ أَنو يُوسَف: للخُنْثَىٰ ثلاثةٌ مِنْ سبعةٍ ، وقالَ محمَّدٌ: خمسةٌ مِنِ اثْنَيُّ عَشَرَ .

وَوجْهُ تخريج أَبِي يوسفَ: أنَّ الابنَ يسْتَجِقُّ كلَّ المالِ عندَ انفرادِ ، بأنَّ لمْ
يكنْ معهُ أحدٌ ، والخُنْنَىٰ يَسْتَجِقُّ ثلاثةَ أرباعِ المالِ ؛ لأنَّ الخُنْنَىٰ في حالِ ابنَّ ، وفي
حالٍ بنت ، وللبنتِ في المِيرَاثِ نصفُ الابرِ ، فيُجْعَلُ لهُ مصفُ كلَّ حالٍ ، فيكونُ
ثلاثةَ أرباعِ نصيبِ ابنِ ، فيُضْرَبُ مَخْرَجُ الربُعِ ، وهو أربعةُ أسهُم وثلاثةُ أرباعٍ ،
فيكونُ سبعةً ، فللخُنْنَىٰ ثلاثةٌ ، وللابنِ أربعةٌ .

وَوجُهُ تَخْرِيجِ مِحَمَّدٍ: أَنَّ الخُنْثَىٰ لَوْ كَانَ ذَكَرًا ؛ كَانَ لَهُ نَصِفُ المالِ ، ولوْ كَانَ أَنْتَىٰ كَانَ لَهُ ثُلُثُ المالِ ، فيكونُ لَهُ نَصِفُ النصفِ وَنصفُ الثلثِ ، فيُحتاحُ إلى حسابٍ لَهُ نَصِفٌ ، ولنصْفِهِ نَصفٌ وثُلثٌ ، ولثَلْيَهِ نَصفٌ ، وأقلُّ ذلك اثْنَا أَ" عَشَرَ ، ونصفُ نَصْفِهِ ثلاثةٌ ، ونصفُ ثُلْيَهِ اثنانِ ، فيكونُ حمسةً مِنِ اثْنَيْ عَشَوَ ، والباقِي دوهو سبعةٌ \_ للابن .

<sup>(</sup>١) - وقع بالأصل: (حالًا)، والعثبت من، لان، وهمه، وهفاله، ولاع، وهر، وهر،

<sup>(</sup>۲) ما بين المعقوفتين ريادة من الدال، وقمة ، والعالمة ، ولاع ال، وقرال.

<sup>(</sup>٣) - وقع بالأصل: «التي»، والمثبت من عن»، وقمة، وقعه، وقوه،

إلا أَن يَكُونَ مَصَيِّمُهُ الْأَقَلِّ لَوَ قَدَرْمَاهُ دكراً . فحيننذ يُغْطئ مصيب الآنِ فِي بَلْكَ لَهُوزَةِ لِكُوْيِهِ مُتَيَقِّنَا بِهِ وَهُو أَنْ نَكُونَ الْوَرَقَةُ رَوْحًا ، وأَمَّا وَأُخْتَا لِأَبِ وأُمِّ هِيَ

وَوجُهُ قُولِ أَبِي حَبِيفَةَ: أَنَّ استحقاقَ الثلثِ مُتَيَفِّنٌ، وما رادَ علىٰ دلك عيرُ لَهُنِي، فلا يَثَبُتُ بالشكَ،

قُولُهُ ۚ (إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ غَيْرُ ذَلِكَ) ، استشاءٌ مِنْ قُولِهِ ۚ (وَهُوَ أَنْنَى [١٠٥٠/١٠] عِنْدُهُ بِي الْمِيرَاثِ) ، يعبِي ۚ أَنَّ الخُنْنَى يُعتَبَرُ أَنْنَىٰ مِنَ المِيرَاثِ عَدَ أَبِي خَبِيفَةَ ، إلَّا إدا تُتَبَّنَ عِبْرُ كُوبِهِ أَنْنَىٰ ؛ بأَنْ يَظْهَرَ فيه إحْدَىٰ علاماتِ الذُّكُورَةِ بلا تعارُّصِ ، فحينندِ يُعتبَرُ ذَكَرًا .

نُولُهُ: (إِلَّا أَنْ يُصِيبَهُ الْأَقَلُّ لَوْ قَدْرْنَاهُ ذَكرًا، فَجِينَئِذٍ يُعْطَىٰ بصيب الآئِي)،

استثناءٌ مِنْ قَولِهِ: (فَأَوْجَبُنَا الْمُتَيَقَّنَ قَصْرًا عَلَيْهِ)، يعنِي: أُوجَبُنَا للحُنْمَىٰ مِيرَاثَ الْأَنَىٰ للتَيْقُٰنِ، وما تجاوَزُنَا عنهُ بإثباتِ الزيادةِ؛ لأنَّ المالَ لا يجبُ بالشكُ إلَّا إذا أمابُهُ الأقلُ على تقديرِ الذَّكُورَةِ، فحينئذٍ يُعْطَىٰ نصيبُ الذَّكَرِ؛ لكويهِ أقلَّ للتَيَقُّنِ بِهِ-

صورتُهُ: زَوْجٌ وأُمٌّ، وأختُ لأبٍ وأُمٌّ هي خُنتَنى، فللزوجِ النصف، وللأُمُّ الثلثُ، فلزُ قَدَّرُنا الخُنتَى أُنتَى؛ يكونُ لها النصفُ، فتَعُولُ المسألةُ إلى ثمانيةِ، ولوْ قَدَّرْناهُ فَرَّا؛ يكونُ لهُ الباقي مِنْ ستَّةٍ، وهو السدسُ، فيُعطى السُّنُسَ؛ لأنَّهُ أقلُّ مِنَ النصفِ،

وصورة أُخْرَى: امرأة وأخوانِ لأُمِّ، وأختَ لأبِ وأُمُّ هي خُنْفَى، أصلُ السألةِ: مِنِ اثْنَيْ عَشَرَ، فللمرأةِ: الربعُ، وللأخويْنِ لأُمُّ: الثلثُ، فلو قَدَّرْنَا الخُنْفَىٰ دَرًا؛ بكونُ لهُ الباقي وهو الخمسةُ، ولوْ قَدَّرْناهُ أُنْنَى ؛ يكونُ لها النصفُ وهو ستَّةُ، فَعُولُ المسألةُ إلى ثَلاثَةَ عَشَرَ، فَيُعْطَى الخمسةَ ؛ لأَنَّهَا أقلُ مِنَ الستَّةِ.

وإذا كَانَ يُحْرَمُ [مِنَ](١) المِيرَاثِ علىٰ تقديرِ الدُّكُورَةِ؛ لا يُعطَىٰ شيئًا أَصلًا؛ لأَهُ أَسوأُ حَالِهِ، كَمَا إذَا تَركَتِ المَرَأَةُ زُوجًا وأَختًا لأَبِ وأُمَّ، وحُنثَىٰ لأَبٍ؛

أما بين المعقوقتين، ريادة من، الداء والعاء وقاوا ١٠ وقاع ١٠ والراء.

خُنْقَىٰ أَوْ الْمَرَاةُ وَأَحَوَيْسِ لِأُمّْ وَأَنْحَنَا لِأَسِ وَأُمَّ نُحَنْقَىٰ. فَفِي ١٠٠١هـ فِي الأولىٰ ' لِلزَّوْحِ النَّصْفُ وَلِلْأُمْ الثَّلُثُ وَالْبَاقِي لِلْمُحْنَفَىٰ، وَفِي الثَّانِيَةِ لِلْمَرْأَةِ الرُّئَ وَلِلْأَحْوَيْسِ لِأُمُّ الثَّلُثُ وَالْبَاقِي لِلْمُحْنَفَىٰ لِأَنَّهُ أَفَلُّ النَّصِيبَيْنِ فِيهِمَا، والله أعلم.

فللزوحِ: النصفُ، وللأُحتِ لأبِ وأُمَّ: النصفُ، والمسألةُ مِنْ ستَّةٍ، فللخُنْنَ''
- علىٰ تقديرِ الأُنُونَةِ ــ: السدسُ، تكملةَ للثلثيْنِ، فتَعُولُ المسألةُ إلىٰ سبعةٍ، وعلىٰ
تقديرِ الذُّكُورَةِ: لا شيءَ لهُ؛ لأنَّهُ يَأْحُدُ ما يَأْخُذُ حينتذِ بالعُصوبةِ، ولمْ يَبْنَى لهُ شيءٌ.
فلا يُعْطَىٰ شيئًا أصلًا،

ثُمَّ ينبغِي لكَ أَنْ تَعْرِفَ: أَنَّ الثلاثة مِنَ السبعةِ أَكثرُ مِنَ الخمسةِ [٢ ١٥٠٠] مِنَ الاُثْنَيُ عَشَرَ ؛ لأنَّ الثلاثة إذا زِيدَ عليها نصفُ السُّبِع ؛ تصيرُ نصفَ المالِ ، والحمةُ لا تصيرُ نصفَ المالِ إلَّا بزيادةِ نصفِ السدسِ ، وهو سهمٌ ، ونصفُ السدسِ أكثرُ مِنْ نصفِ السبعِ ، فعلَى ما قالَ أبو يوسفَ: يَتْقُصُ مِنْ نصيبِ الخُنشَى نصفُ السُّبِعِ . فيكونُ نصيبِ الخُنشَى نصفُ السَّبِعِ . فيكونُ نصيبُهُ على قولِهِ أكثرَ مِنْ نصيبِهِ على قولِ محمَّدِ ، فافْهَمُ .

أو نَضْرِبُ أَحدَ الجُرْأَيْنِ في مَخْرَجِ الجُرْءِ الآخَرِ، فَتُلْفِي الأقلَّ مِنَ الأكثرِ، فما بَقِي نَنْسُبُهُ إلى مَبْلَغِ ضَرْبِ المَخْرجَيْنِ أَحدِهِمَا في الآخَرِ، فما كانَ [٢٠٠٠ه،] فهو التفاوُتُ بينَ الجُرْأَيْنِ، فَنَضْرِبُ الثلاثة في الاثْنَيْ عَشَرَ، يكونُ ستَّة وثلاثين، ونَشْرِبُ الثلاثين، فَتُلْقِي الأقلَّ \_ وهو خمسةً وثلاثين، فتُلْقِي الأقلَّ \_ وهو خمسةً وثلاثونَ مِنْ ستَّة وثلاثين \_ يَبْقَى واحدٌ، فَنَشْبُهُ إلى ضَرْبِ المَخْرَجَيْنِ \_ وهو السبعة في الاثني عَشَرَ \_ يكونُ المبلغُ أربعة وثمانين ، فيكونُ ذلك سهمًا مِنْ أربعة وثمانين من الاثني عَشَرَ \_ يكونُ المبلغُ أربعة وثمانين ، فيكونُ ذلك سهمًا مِنْ أربعة وثمانين سهمًا ، فهو التفاوُتُ بينَ الجُزْأَيْنِ ، فافْهَمْ .

<sup>(1)</sup> في الأصل: ١١ أول ١١.

<sup>(</sup>٢). وقع بالأصل: العلائش؛، والعيب من، قداء وقعك والعالمة، والحاء وقرة.

## مستنائل لمستنئي

قَالَ وَإِدَا قُرَىٰ عَلَى الْأَخْرَسِ كَتَابُ وصيَّنَه ، فَقَيلَ لَهُ ، نَشْهِدُ عَلَيْكَ مِمَا رِ هَذَا الْكَتَابِ \* فَأَوْمَا بِرَأْسِهِ \* أَيْ نَعِمْ ، أَوْ كَتَبِ (١٠) ، فَإِذَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ مَا يُرِكُ أَنَّهُ إِقْرَارٌ ؛ فَهُوَ جَائِزٌ ، وَلا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الَّذِي يُعْتَقَلُّ لِسَائِهُ .

## مستائل شستى

قَدْ جَرَتْ عَادَةُ المُصَلِّفِينَ: أَنْ يَذَكُرُوا فِي آخِرِ الكِتَابِ مَا شَذَّ ذِكْرُهُ عَنَهُمْ فِي إِنْ بِ السَّالِعَةِ ؛ استدراكًا للفائِتِ ، ويُتَرْجِمُونَ تلكَ المَسَائلَ بِـ "مَسَائلُ شَتِّئَ» ، إِراسَائلُ مَتَمَرَقَةٌ » وَنَحُوُ ذَلكَ ، فَعَمِلَ المَصَنَّفُ هَنَا كَذَلَكَ جَرُيًا عَلَىٰ عَادَتِهِمْ .

نولُهُ: ([قَالَ](٢): وَإِذَا قُرِئَ عَلَىٰ الْأَخْرَسِ كِتَابُ وَصِيْتِهِ، فَقِيلَ لَهُ: أَنْشَهَدُ مَنِكَ بِمَا فِي هَذَا الْكِتَابِ؟ فَأَوْمَا بِرَأْسِهِ: أَيْ نَعَمْ، أَوْ كَتَبَ، فَإِذَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ مَا يُرِدُ أَنَّهُ إِقْرَالٌ؛ فَهُوَ جَائِزٌ، وَلَا يَجُورُ ذَلِكَ فِي الَّذِي يُعْتَقَلُ لِسَانَهُ). أي: قالَ في اللجامع الصغيرِ الله

وصورتُهُ فيه: المحمَّدُ، عنْ يعقوب، عنْ أبي حَنِيفَةَ: في الأخرس يُقُرأُ عليْهِ كَانُ وصَيَّةٍ، فَيُقَالُ: أنشهدُ عليكَ بما في هذهِ الصحيفةِ ؟ فيقولُ برأسِهِ: نعم، قالَ: بواحاة مِنْ ذلكَ ما يُعْرَفُ أَنَّهُ إقرارٌ، أَوْ كَنَبَ<sup>(٣)</sup> ؛ فهو جائزٌ، وإذا اعتُقِلَ لسانُ رَجُلِ، فَقُرِنَتْ عليْهِ وصيتُهُ، وأشارَ برأسِهِ \_ أيْ قالَ: نعمْ \_ أَوْ كَنَبَ ؛ فهو باطلٌ البحورُ الله الله هنا لفظُ محمَّد زجته الله تقالى .

أي الأصل؛ السكت».

١٠ ما بين المعقوفتين. ريادة من ١٠٥٠، وقمه، وقفالاه، وطفه، وقره.

<sup>&</sup>quot;) وقع بالأصل. ووكتُب ٥- والمثبث من: الداء والعا٣١٠ واع٤، والر٥٠

أ يطرأ االجامع الصعير /مع شرحه النافع الكبير 1 [ص/٣٣٠].

حير واساديدي څهه اسان

وقال الشَّافِعِيُّ: يحورُ مِي الوحهيْسِ '' كدا دُكَرُ قولَهُ فحرُ الإسلامِ وعيرُهُ لهُ. أنَّ المُجوِّزُ هو العجرُ ، وقدْ تَخقُقُ فيهمّا جميعًا ، ولا فرُقُ بين العجرِ الأصليُّ والعارِضِيُّ ، ألَا ترَىٰ أنَّ الأَهْلِيُّ إذا نَدَّ ؛ تكونُ ذكاتُهُ ذكاةً الوحْشِيُّ دى: صرورةِ ، لا دكاة احتيارِ ، فكذلكُ هُنَا .

ولمنا: أنَّ الإشارة إنَّما أَفِيمَتْ مَفَامَ النَّطْنِ في حقَّ الأخرس؛ لحاجبِ إلى إظهارِ ما في ضميره، وغجْرُهُ عَنِ النَّطْنِ عجرًا لا يُرْجَى زوالله، وكذا كتابتُهُ أُفِيمَتُ مِفَامُ العارةِ لهذا المغتَى: لأنَّ البيانَ بِالكِتَابِ بَمَنولَةِ البيانِ بِاللَّمَانِ، إذا كَلَّ الكِتابُ مَرْسُومًا مُسْتِبِينًا، وفي المريصِ الَّذِي اعتُقِلَ لسائةٌ لمْ يقع البائلُ عن عاريهِ ؛ لاحتمالِ أنْ يَرُولَ ما بِهِ مِنَ المرضِ، فيطلِقُ لسائةٌ، فلمْ تَقَمْ إشارتُهُ أَوْ كتابتُهُ مَقَامَ العبارةِ ؛ لأنْ عَجْرَهُ عارضٌ على شَرَفِ الزوالِ.

أَلَا تَوَىٰ أَنَّ الآيِئَةَ لَمَّا كَانَ يَاسُهَا مُتَحِقَّقًا ؛ جازَ لها أَنْ تَغَنَدُ بالشهورِ ، والَّذِي الفطع (١٥٣٠٥/١) حَيْصُهَا لا يجوزُ أَنْ تَغَنَدُ بالشهورِ ؛ لأَنَّهُ يُرْجَىٰ مَهَا الحِيَضُ (١٥٣٥٥/١) والشيخُ الفاني بَفْدِي عن الصِّيَامِ بالطعامِ ، والمريضُ الَّذِي لا يَقْدِرُ على الصومِ لا يجوزُ نَهُ أَنْ يَفْدِيَ بالطعامِ ؛ لأَنَّهُ يُرْجَىٰ مَهُ فضاؤُهُ ، والشيخُ الفاني لا يُرْجَىٰ مَهُ القصاءُ حَتَىٰ لو امتذَ الاعتقالُ إلى وَقْتِ الموتِ ؛ كَانَتْ إشارتَهُ قائمةً مَقَامُ العبارةِ ، وجارَ الإشهادُ عليهِ ؛ لأنَّهُ عَجَزَ عنِ النَّطْقِ على وَحْمِ لا يُمْكِنُ زوالَهُ ، فصارَ كالأحرسِ الإشهادُ عليهِ ؛ لأنَّهُ عَجَزَ عنِ النَّطْقِ على وَحْمِ لا يُمْكِنُ زوالَهُ ، فصارَ كالأحرسِ

قَالَ الحاكمُ أُمُو محمَّدِ الْكُفِينِيِّ (٢٠): ﴿ وَيَ ذَلْكَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةً ، قالوا: وعليهِ

 <sup>(</sup>١) ينظر فالحاوي (لكبرة للماوردي [٢١٠/٦] وقالوسيط في المدعبة للعراقي
 (١) ينظر فالحاوي (١٩/٤) وقروضة الطالين، لسوري (٢١٧/٦)

<sup>(</sup>٢) الكُفييني \_ بصغ الكاف، وكثر الفاه، وسكون الياه أحر الحروف، وفي أحرها النون؛ سه إلى كُفين، وهي من قُرئ بُحارئ \_ هو عبد الله بن محمد، أبو محمد، المعروف بالحاكم كان نقيهً فاصلًا ينظر الانجواهر المصيدة لحد القادر القرشي [٢٩١/١] وقالبرُقاة الوقيّة في طعابه

نعم.

y

وقال الشّاه على بحُورُ فِي الْوَحْهَبْلِ لِأَنَّ الْمُحَوِّرُ إِنَّمَا هُو الْعَجْرُ وقد خَمَلِ مِهِمْلِ وَلا فَرْقَ نَبْلِ الْأَصْلِيقِ وَالْعَارِضِيّ كَالْوَحْبُنِيّ وَالْمُتُوحْسُ مِنَ الْأَهْلِيّ مِنْ الْأَهْلِيّ وَالْمُرْقُ لِلْصَحَابِ اللهِ عَلَى الْمُقْتَقِلِ إِنَّمَا تُغْتَنُرُ إِدَا صَارَتَ مِهُودَةً مَعْلُومَةً وَذَلِكَ فِي الْأَخْرَسِ دُونَ الْمُغْتَقِلِ لِسَالُهُ. حَتَى لَوْ المُتَدُّ دلِك مِهِمِونَ لَهُ إِنْسَارَاتُ مَعْلُومَةً قَالُوا هُوَ بِسَرِقَةِ الْأَخْرَسِ، ولأَنَ التَصْرِيط حَاء مِنْ الْوَصِينَة إِلَىٰ هَذَا الْوَقْتِ، أَمَّا الْأَخْرَسُ فَلا تَعْرِيطُ مِنْهُ،

يَنِي، رَفِي الأَيِدَةِ عُرِفُ الحُكُمُ بَحَلافِ القياسِ بِالْحَدِيثِ، وَهُو قُولُهُ ﷺ اللهِ الْفَيَاسِ بِالْحَدِيثِ، وَهُو قُولُهُ ﷺ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ عَيْرُهُه.

قَوْلُهُ (فَإِذَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ مَا يُعْرَفُ أَنَّهُ إِقْرَارٌ؛ فَهُوَ جَائِزٌ)، أَيُّ إِذَا تَبَتَّ مِنْ إِنَّ إِلَى الأَحْرِسِ اللَّذِي يُغْرَفُ عَادةً أَنَّهُ إِقْرَارٌ بِالوَّصِيَّةِ؛ فهو حَائزٌ عَلَيْهِ أَي الإِنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ على الإَنْ الإِنْ الإِنْ الإِنْ الإِنْ الإِنْ الإِنْ الإِنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

نولةً. (بُفْنَقُلُ لِسَانَةً)، على صيغةِ المثنِيِّ للمفعولِ، يقالُ: اعتُقِلَ لسانَهُ معمُّ الناءِ \_ إدا خُيسَ عنِ الكلامِ، ولمْ يقْدِرْ عليْهِ.

قولة (وَقَد سُمِل الْمُصْلِيْنِ) ، أي: شَمِلَ العجزُ فَصُلَي الأحرسِ(") والمريضِ الذي اعتُقِلَ لسانة -

نَوْلُهُ. (وَلَأَنَّ النَّمْرِيطُ جَاءَ مَنْ قِبَلَهِ) ، أيِ: التقصيرَ جَاءَ مِنْ قِبَلِ المُعْتَقِلِ

العلمة المنزّر رأمادِيُّ [ق/٣٤/ أ/محطوط مكتبة رئيس الكُتّاب \_ تركيا/ (رقم الحلط ١٧١)]، والطبقات السنّانة للتميمي [٤/٣٤].

الا عبن تحريحه،

وبع الأص العصل الأحرس، والنشب من الداء والماء والمالاة، والعاء والعاد والرا

و لأنَّ العارضي على شرف الرَّوال دُونِ الأَصْلَيِّ ، فلا يَنْقَاسَانَ ، وَهِي الْآيَدِ عَرَفْنَاهُ بِالنَّصِّ ،

قال وإدا كان الأخرسُ بكُنْتُ كتابًا، أَوْ يُومِئُ إيماءً يُغرفُ به، فإنَّه يخوزُ مكاخُهُ، وطلاقُهُ، وبنِعُهُ، وشراؤُهُ، ويُقْتضُ (١٠) منهُ ولهُ، ولا يُحدُ ولا يُحدُ لهُ

لسائةً ؛ لأنَّهُ أَخْرَ الوَصِيَّةَ إلى وَقْتِ إِشْرافِ [الموَّتِ] (١٠)، ولمَّ يُوصِ حينَ كانَ قادٍ، على النُّطُوِّ، فلَمَّا كانَ التعريطُ مِنْ قِبَلِهِ لمَّ يكنَّ عَخْزُهُ عنِ النَّطْنِ وَقْتَ الوّصِيَّةِ هُدرًا

قولُهُ: (ولأنَّ الْعارصيّ على شَرفِ الزّوال دُونِ الْأَصْليّ، فَلَا بِنَقاسانِ). يعنِي: أنَّ العجرَ عنِ النُّطُقِ في المُغْتَقِلِ لسانَهُ عارضِيِّ، وفي الأخرسِ أَصْلِيَّ. فلا يجورُ قياسُ العارضِيِّ على الأصليُّ؛ لأنَّ شرْطَ القياسِ المُماثَنةُ بينَ المغِيسِ والمَقِيسِ عليْهِ، ولمْ يُوجَلُ.

قُولُهُ: (قَالَ، وَإِذَا كَانَ الْأَخْرِشُ يَكُتُبُ كَتَابًا، أَوْ يُومِئُ (\*) إيمَاءَ يُغْرِفُ هِ. فَإِنَّهُ يَخُوزُ بِكَاحُهُ، وَطَلَاقُهُ، وبَيْنُهُ، وشِراؤُهُ، وبُقْتَضُ مَنْهُ وَلَهُ، ولَا يُحدُّ ولا يُحد لهُ)، أيْ: قالَ في قالجامع الصغيرِة(٤).

ومَعْنَىٰ قُولِهِ: (لَا يُعَدَّدُ)، أَيْ: لا يُحَدُّ الأخرسُ إذا كانَ قَاذِفًا، ومعنَىٰ قُولِهِ (وَلَا يُحَدُّ لَهُ)، أَيْ: إذا كانَ الأحرسُ مَقْدُوفًا.

أَمَّا الْكِتَابَةُ: وَإِنَّهَا إِنَّمَا جُعِلْتُ مَقَامَ العِبَارَةِ فِي حَقَّ العَائْبِ لِلْعَجْزِ عَنِ النُّطُقِ بِاللَّسَانِ [١/١٥ علام] ، والعجْزُ فِي حَقَّ الأخرسِ الْرَمُ ؛ لأنَّهُ لا يُرْجَىٰ زوالَّهُ ، فكانتُ قائمةٌ مقامَ العبارةِ ، بلِ بالطريقِ الأولَىٰ ؛ لأنَّ العائبُ يجوزُ أنْ يَخْصُرَ فَيَنْظِقَ

<sup>(</sup>١) في الأصل: (ويقض)

<sup>(</sup>١) مأمين المعقونتين ريادة من الده، والمراء، والماء، والإع، والره.

<sup>(</sup>٣) ومع بالأصل (ويُومِئُ) والمشت من (انه) والمه، والمالاة، والأع)، والرا

<sup>(1)</sup> ينظر " قالجامع العبعير أمع شرحه النافع الكبيرة [ص/٥٣٧ - ٥٣٤]

سوزو غايه البدان خزود

ينه ، والأحرش لا يُمْكُنَّهُ النَّطْقُ ولا يُرْخَىٰ منهُ دلك ، وهي الكتاب تعصيلٌ نُسِّنَهُ عَدْ هذا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَىٰ ،

والمَّا الإشارةُ: محُمِلَتْ حُحَّةً قائمةً مِمَّامُ السُّطِّقِ مِي حَقَّ الأحرسِ؛ لَتَحَفَّقِ الحاجة بِي وَلِّكَ مِي حَقَّ حَفَوقِ العَمَادِ؛ لأنَّ إقامةَ الأحكامِ على الإشارةِ أَمْرٌ لا نُدَّ مَهُ، وقدُ وَلَمْ مِي كِتَابِ الإقرارِ: أنَّ الْكِتَابَ مِنَ الغائبِ لِيسَ بِحُحَّةٍ فِي قِصَاصِ بِجِثُ عليْهِ.

قَالُوا: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونَ هَمَا كَذَلَكَ، حَتَّىٰ لاَ يَكُونَ الْكِتَابُ حُجَّةً على به الله الأحرس في قضاص تجب عليه، فيكونُ في مسألة الأحرس روايتاب، عن رواية اللجامع الصغير»: يجبُ القِضَاصُ عليه بالكِتَابَة (١٠)، وعلى رواية كتابِ (زرار لا يُحِبُ القِضَاصُ، ويَحْتَمِلُ أَنْ يكونَ الأخرسُ مُفَارِقًا للعائب، وأن يُحِبُ غلى الغائب بالكِتَابِ، وأن يُحِبُ غلى الغائب بالكِتَابِ، ولا يَجِبُ على الغائب بالكِتَابِ،

قَالَ فَخَرُ الإسلامِ البُرْدُويِّ في الشرحِ الجامعِ الصغيرِ»: الوهذا هو الأشبهُ في النّاه.

والفرقُ بينَ الغائبِ والأخرسِ: أنَّ في الغائبِ يُمْكِنُ الوصولُ إلى نُطْقِهِ، فلمْ يُمْكِنُ الوصولُ إلى نُطْقِ الأخرسِ، ولا يُمْكِنُ الوصولُ إلى نُطْقِ الأخرسِ، وقجّبَ عليهِ لِنَصْصُ بكتابِهِ، ولا يُحدُّ الآخرسُ في حَدَّ القذفِ، ولا في غيرِهِ؛ لأنَّ الحَدَّ لمْ لَنُمْ إلاَ بصريحِ القذفِ، والعدودُ تَنْدَرِئُ بِالشَّبُهَاتِ، لَمُ الْمَدَّ والحدودُ تَنْدَرِئُ بِالشَّبُهَاتِ، لا الله والكِتَابَةُ مِنَ الأحرسِ بعنولةِ ما ليسَ بصريح مِنَ الناطقِ، فلا يَثَبُتُ بِهِ العَدْ، ولأنَ إقامة إشارةِ الأخرسِ وكتابتَهُ مقامَ النَّطْقِ أَمْرٌ ضروريُّ ثبَتَ دَفَعًا لمَدَ، ولا يُقامُ الحَدُّ بالضرورياتِ، لمعامَ النَّطْقِ أَمْرٌ ضروريُّ ثبَتَ دَفَعًا لمَاهِ ولا يُقامُ الحَدُّ بالضرورياتِ.

وقع بالأصل المناكتاب، والمثبت من الديم، وقام، والعالا، والعه، والرا

O Just the To-

ولا يُخذُ لَهُ لَوْ قَدَّفَهُ عَيْرُهُ ؛ لاحتمالِ النصديقِ منهُ ؛ لأنَّ الساكثَ قَدْ يُضْمِرُ التصديقَ ، وإنَّمَا يَتْظُلُ التصديقُ بإشارتِه وكتابِع ، وكلُّ مَهُمَّا أَمْرٌ صروريُّ ، فِنْفَى شُنْهَةُ التصديقِ .

والفرقُ بينَ الحدُّ والقضاصِ: حيثُ لا يُقامُ الحدُّ بإشارةِ الأخرسِ وكتات. وكلَّ مَهُمَا أَمْرٌ ضروريٍّ. وكلَّ مَهُمَا أَمْرٌ صروريٍّ، ويُقامُ القِصَاصُ: أنَّ الحَدُّ لا يُقَامُ إلَّا بِبِيانٍ لا شُبَهَةَ وَبِهِ أَ، أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الشهادةَ بالوطهِ الحرامِ والإقرارِ بِهِ لا يُوحِبُ الحَدُّ، والقِصَاصُ يُقامُ بالشهادةِ، أو الإقرارِ بمُطَلقِ الفَتْلِ، وإنْ لمُ يوجدِ إلا المَعربة المَحَدُّ، والقِصَاصُ يُقامُ بالشهادةِ، أو الإقرارِ بمُطَلقِ الفَتْلِ، وإنْ لمُ يوجدِ

وحاصِلُهُ: أنَّ القِصَاصَ فِهِ مَعْنَىٰ العوضِيَّةِ لَشَرَعِهِ جَائرًا لَلْفَائِتِ، فَجُتَ مَعَ الشَّيْهَةِ كَمَا فِي سَائرِ المُعاوضَاتِ، بِخَلافِ الحِدُودِ؛ لأَنَّهَا شُرِعَتُ زُواجِرَ حَقًّا للهِ تعالَىٰ، لِسَ فِيهَا مَعْنَى العِوَصِ، فَلَمْ تَثَبَّتُ مِعَ الشَّيْهَةِ؛ لَعَدَمِ الْحَاحَةِ إلَىٰ إِثَّائِهَا؛ لأنَّ الْحَدُودَ يُحَالُ فِي دَرُئِهَا لا فِي إِسْائِهَا.

قَالُوا: ودلَّتِ المسألةُ على أنَّ الإشارةَ مُعتبرَةٌ ، وإنَّ كانَ قادرًا على الكِثَابَةِ ، لأنَّ محمَّدًا جمَعَ بيسهُمَا فقالَ: إذا كانَ الأخرسُ يكُتُبُ أوْ يُومِئُ ، بخلافِ ما توهُمَهُ بعضُ مشابخِنَا: أنَّ الكِثَانَةَ إذا قَدَرَ عليْهَا لمْ تُعْتَبَرِ الإشارةُ ، قالَ: لأنَّ الإشارةَ خُجَّةُ ضروريَّةً ، ولا ضرورةَ معَ القدرةِ على الكِثَابَةِ .

فنقولُ: كلاهُمَا حُجَّةٌ ضروريَّةٌ ، بَثْبُتُ حُجَّيتُهما عدّ العجزِ عنِ البيانِ ، وهما مُستويانِ ؛ لأنَّ في الكِتَابَةِ ريادةُ بيانِ ؛ لأنَّ البيانَ يَخْصُلُ بها حِسًّا وعيّانًا ، بخلافٍ الإشارةِ ، فإنَّ فيهَا احتمالًا ، وفي الإشارةِ زيادةُ أمْرِ لا يُوجَدُ ذلكَ في الكِتَابَةِ ؛ لأنَّ

 <sup>(</sup>۱) وقع بالأصل اويقام القصاص أن الحدُّ لإنقاء حيثيرا والعثبت من الدا، والما، والااا،
والح ا، والرا

إن أقرت إلى النُّطْقِ من آثار الأقلام.

بِهِاللهُ، أنَّ العِلْمُ الحاصلُ بِالكِتَابَةِ يَخْصُلُ بَآثَارِ الأَفْلامِ، وهي معصلةٌ عن كاتِي، والعلْمُ الحاصلُ بالإشارةِ يخْصُلُ بِما هو مُتَّصِلُ بِه، وهو رأسُهُ، فكان لِمُصُلُّ بالشخصِ أقربَ إليّهِ مِنَ الصفصلِ،

أَمَّا تُولُدُ ﴿ لَا تُعْتَبُرُ الْإِشَارَةُ مَعَ الْقَلْرَةِ عَلَىٰ الْكِتَابَةِ)، فعموعٌ ، لأنَّ الإشارة المترامغ القدرةِ على البيانِ مِنْ كلُّ وَجْهِ ، وهو النَّعْلُقُ ، ومعَ القدرةِ على الكِتابةِ أَوْلَىٰ - أَلَا نَرَىٰ إلىٰ ما قالَ البُحَارِيُّ في الصحيح، في باب الإشارةِ في الطَّلَاقِ والأمرِ فَالَ إلى ما قالَ البُحَارِيُّ في الطَّلَاقِ والمُعْبِنِ ، وهو النَّعْبُنِ ، وهو النَّهُ بِدَمْعِ الغَبْنِ ، وهو النَّعْلُقُ اللهِ يُعَلِّبُ اللهُ بِدَمْعِ الغَبْنِ ، وهو أَشَارَ إلى لِسَانِهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

وَقَالَ فِيهِ أَيضًا: وَقَالَ أَنَسُ: ﴿ أَوْمَا النَّبِيُ ﷺ بِيَدِهِ إِلَىٰ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ ﴾ `` وقالَ فِيهِ أَيضًا: وَقَالَ أَبُو قَتَادَةً: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ: ﴿ الْحَدُّ مِكُمْ أَمْرُهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهِ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ؟ ﴿ . قَالُوا: لَا ، قَالَ: ﴿ فَكُلُوا ﴾ ``

علَّه الحاري هي كتاب الطلاق/باب الإشارة في الطلاق والأمور (٢٠٢٧/٥)، ووصله هي كتاب العائز/باب البكاء عند المربض [رقم/١٤٤٢]، ومسلم هي كتاب الجنائز/باب البكاء على المب [رقم/٩٢٤]، من حديث البن عُمَرَ رقيلًا به،

عنفه المحاري في كتاب العدلاق/باب الإشارة في الطلاق والأمور [٢٠٣٧]، ووصله في كتاب العماعة والإمامة/باب أخل العلم والفضل أحق بالإمامة [رقم/٦٤٩]، ومسلم في كتاب الصلاة/باب استحلاف الإمام إذا هرض له عُلم من مرص ومنفر وغيرهما من يصلي بالناس [رقم/٢١٤]، من حديث أنس علي به.

" عله المجاري في كتاب الطلاق/باب الإشارة في الطلاق والأمور [٢٠٢٧]، ووصله في أواب الإحصار وحراء الصيد/باب لا يشير الصحرم إلى الصيد لكي يصطاده الحلال أدم/١٧٦٨)، ومسلم في كتاب الحج /باب تحريم الصيد للمحرم [رقم/١٩٦١]، من حديث أبي تاذة في به.

3

سم ما فق

( <del>| |</del>

وهما

بلاف لأر

.411

خراج عادة السان بإياب

وفيه أيماً بإساده إلى عِكْرِمة ، عن البي عثاس ، قال الطاف رسُول الله على معبره ، وكان كُلُما أنن إلى الرُّئْس ، أشار إلله وكثر ال

وفيه أبعثًا بإساده إلى عند الله ش ديبار ، عن الله عُمر ، قال المستثل الذي المنظرة الله أن المنظرة الله المنتبة من خاصّناه وأشار إلَى المنظرة قال المنتبة من خاصّناه وأشار إلَى المنظرة قال الله

وهيه أيضاً بإساده إلى عند الله ثن أبي آؤهر ، قال كُنّا هي سعر مع رشور الله كلّة عربت الشّمُسُ ، قال لرخل الأثرلُ فاحدخ " لي قال ، يَا رشول الله ، لو أنسيت ، ثم قال الأفارلُ فاحدَخ الله يا رشول الله إلى عديك بها يَ . ثم أول الله ، لو أنسيت ، ثم قال المحدح " له ي فقال يا رشول الله إلى عديك بها ي . ثم أورا فال المؤرلُ فاحدج الله فقد أقل الأفار أينتُم المثيل قد أقبل من هاهما ، فقد أقطر الطائم، سيده إلى المشرق ، فقال الإذا رأينتُم المثيل قد أقبل من هاهما ، فقد أقطر الطائم،

 <sup>(-)</sup> أحرامه المجاري في كان الطلاق بات الإشارة في الطلاق والأمور | فيم ١٩٨١ و إلى واحدد
 في فالمستدة | ١٩١٩ | د من حديث عكرمه د عن اللي عثاس بري به

 <sup>(</sup>٩) أحرجه التحاري في كاب التفلاق الداب الإشارة في التفلاق و الأمور أرفيم -١٤٩٩ إ. والعدد في المستدة (٢٣ ٢ أمر حدث عند الله تن ديام رعن تن ثمير اين به

 <sup>(</sup>٣) أي حدد السويل بالعدم، أو اللس بالهذاء، وحرّق الأطفر عدم عالحدَح عو أن تجامل سولًا بالعدم، وتُحرُك حتى بشوي بنظر الثالمهاية في عرب المعدسة الاس الأثير (١٣٠١ - ١٥٠٠ ماريا) حدج (١ والرشاة المداري) للفسطلاني (٣٨٣/٣)

 <sup>(1)</sup> وقع بالأطبل في هذه الكلمة ومثبالاتها التي فتنها (المجدع) بالعبن في سره و سئب من (ر)
 (1) وقع بالأطبل في هذه الكلمة ومثبالاتها التي فتنها (المجدع) بالعبن في سره و سئب من (ر)

 <sup>(</sup>a) أجرحه البحاري في كتاب الطلاق ساب الإشهره في الطلاق والأمور [رفم ۱۹۹۱] ومسد في
 كاب الصباع باب بيان وقب العصاء الصوم وحروج النهار [رفم ۱۹۰۱]، من حدث عبد عه من
 أبي أؤفئ ينها، به

<sup>(</sup>٦). مصن بحريته

سون عامه البنان ع

وتولُه: «خَسَسَ»، أي: قَبَصَ، والانخناسُ؛ الانقباضُ. دكَرُهُ الحَطَّابيُّ في الشَّرْجِهِ اللهُ اللهُ

وقال شمسُ الأنمةِ السَّرْخَسِيُّ في «شرحِ الكافي»: «وإذا طَلَّقَ الأخرسُ امرأتُهُ ب كتابٍ، وهو يكْتُبُ ؛ جازَ عليهِ ما يجوزُ مِنْ ذلكَ على الصحيحِ في كتابِهِ ؛ لأنَّ أحرسَ عاجرٌ عن الكلامِ، وهو قادِرٌ على الكِتَابِ، فهو والصحيحُ في الكِتَابِ سواهُ. والأصلُ: أنَّ البيانَ بِالكِتَابِ مثلُ البيانِ بِاللَّسَانِ ؛ لأنَّ المكتوبَ حروفُ مطرمةُ تدلُّ على معنى مفهوم كالكلامِ، ألا ترَى أنَّ النبيُّ عَلَى مأمورًا بتبليغِ الرسالةِ، وقدْ بلَغَ تارةً بِالكِتَابةِ ، وتارةً بِاللَّسَانِ .

## نُّمَّ الْكِتَابُ على ثلاثةِ أُوجِهِ:

إحداها: أنْ يَكُنُبُ طلاقًا، أوْ عَناقًا على ما لا يَسْتَبِينُ فيه الخطُّ كالهواءِ والماءِ، فلا يقعُ بِهِ شيءٌ، نؤى أوْ لمْ يَنْوِ؛ لأنَّ مثلَ هذِهِ الكِنَابَةِ كصوتِ لا يَسْتَبِينُ مه حروف، ولو وقعَ الطَّلَاقُ؛ لوقعَ بمجرَّدِ نِيَّتِهِ، وذلكَ لا يجوزُ.

والثاني: أَنْ يَكُتُبَ طَلاقَ امرأَتِهِ على مَا يَسْتَبِينُ فيه الخَطَّ ، ولكنُ لا على رَسْمٍ كتابِ الرسالةِ ، فهذا يُنَوَّىٰ فيهِ ؛ لأَنَّ مِثْلَ هذِهِ الكِتَابَةِ قَدْ تَكُونُ للإيقاعِ ، وقَدْ تَكُونُ تَحْرِبُهِ الْحَطِّ ، والقلمِ ، [والبياضِ]<sup>(۱)</sup> ، فَيُنَوِّىٰ فيه حينثذِ ، كما في الألفاظِ الَّتِي تُشْبِهُ الطَّلافَ ، فإنْ كانَ صحيحًا يُبَيِّنُ نِيَّنَهُ بلسانِهِ ، وإنْ كانَ أخرسَ يُبَيِّنُ نِيَّتَهُ بكتابِهِ .

والثالثُ: أَنْ يَكُتُبُ علىٰ رَسْمِ كتابِ الرسالةِ طلاقَ امرأتِهِ، أَوْ عَتَاقَ عَبْدِهِ،

بطر اأعلام الحديث في شرح صحيح البحاري؛ للحطابي [١/٩٥١]،

 <sup>(</sup>۱) ما يين المعقوفتين: ريادة من: ١٥١١، و١٩١١، و١٩٤١، و١٤٤، و١٥٦، وهو الموافق لِمّا وقع في: ١٥الميموط ١١ المسرخينيّ.

وأما الكتابة فإنها من أبئ ' بمنونة الحطاب مثّن دنا؛ ألا تُوئ أنَّ السّيّ - الله عَالَيْ واحب التُنبع مرّةُ بالْعبارة وتارةٌ بِالْكِتابةِ إِلَىٰ الْغَيْب، والْمُحَوَّزُ فِي حَقَّ الْعالِب الْعجُرُ وهُو فِي حَقَّ الْأَخْرِسِ أَطْهِرُ وَٱلْرَمُّ.

فيقعُ الطُّلَاقُ والغَتاقُ مهدا في القصاء "

وإن قال: عين به تحرمة الحط ؛ لا بُدين في القصاء ؛ لأنه خلاف الطهر ، وهو نظيرُ ما لؤ إمامه وها قال في قوله : أنت طالق ، عين الطّلاق مِنْ وثاقي ، ثُمَّ يُنْظُرُ إلى المكتوب : فإنْ كان كَتَ : امرأتُهُ طالِق ، فهيَ طالق "، سواءٌ بعث إليها الكِتَات ، أن المكتوب : فإنْ كان كَتَ : امرأتُهُ طالِق ، فهي طالق "، سواءٌ بعث إليها الكِتَات ، أن المحتوب الم يَنْعَث ، وإنْ كان المكتوب : إدا وصل إليك كتابي عالت طالق ، فما له يَصِلْ إليها لا يقعُ الطّلاق ، لأنّهُ عَلَق بالشرط حالة الكِتَات ، فيعتبر بما لؤ علّقه حالة العبارة .

وإنْ نَدِمْ '' على دلك متحا ذِكْرَ الطَّلَاقِ مِنْ كتابِهِ، وتوك ما سِوَىٰ دلك. وسعتَ بِالكِتَابِ إليها؛ فهي طالقٌ إذا وصلَ إليها الكِتَابُ؛ لوجودِ الشرط، ومَحْوَهُ '' الطَّلَاقُ كرجوعِهِ عنِ التعليقِ، وإنْ محا الحطوطَ كلَّها، وبعثَ بالبيّاصِ إليّها، نه تطلُقُ؛ لأنَّ الشرطَ لمْ يُوجدُ، فإنَّ ما وصلَ إليها ليسَ بكتابٍ، ولو جَحْدَ الرّوحُ الكِتَابَ، وقامَتْ عليْهِ البيّنَةُ أَنَّهُ كتَبَهُ بيدِهِ؛ فُرِّقَ بيسهُمَا في القصاءِ؛ لأنَّ الثانت

<sup>(</sup>۱) نی (ط): «بای».

 <sup>(</sup>٢) وقَع بالأصل (دي لطّلاق) والمثبت من (د)، و(م)، و(د) (۲۲)، و(ع)، و(ر) وهو المو دو لما وثُع لمي: (المبسوط) للسرخيئ.

 <sup>(</sup>٣) وقع بالأصل الدي طلاق» والبشت من الناء والعالماء والعالم، والعاه ، والراء وهو النعو فل بها
 وقع في: (المبسوط) للمرخيسي،

 <sup>(</sup>١) وقع بالأصل الراد لم يبدما و بعثت من الما ، والعالم وهو الموافق لما وقع في المسوحة للسرحسيّ

<sup>(</sup>د) وقع بالأصل. فوسعوه؛ والبشت من قدال، وقعه، وقطاله، وقعه، وقاره وهو الموافق للدولع في: فالمبسوطة للسرنجييّ

نُمَّ الْكِتَالُ عَلَىٰ ثَلَاثِ مَرَاتِنَ: مُسْتَبِينٌ مَرْسُومٌ وَهُوَ بِمِنْرِلَةِ النَّطْق فِي الْجِدَارِ وَالْحَاضِرِ عَلَىٰ مَا قَالُوا، وَمُسْتَبِينٌ غَيْرٌ مَرْسُومٍ كَالْكِتَابَةِ عَلَىٰ الْجِدَارِ فَالْحَاضِرِ عَلَىٰ مَا قَالُوا، وَمُسْتَبِينٌ غَيْرٌ مَرْسُومٍ كَالْكِتَابَةِ عَلَىٰ الْجِدَارِ فَالْحَاضِرِ عَلَىٰ مَا قَالُوا، وَمُسْتَبِينٌ غَيْرٌ مَرْسُومٍ كَالْكِتَابَةِ عَلَىٰ الْجِدَارِ فَي اللهِ عَلَىٰ الْجَدَارِ ، فَي اللهِ اللهِ عَلَىٰ الْعَرَارِ ،

وإنَّ كَانَ الأحرسُ لا يَكْتُبُ، وكَانَتُ لَهُ إِشَارَةٌ تُغْرَفُ في نكاحِهِ، وطلاقِهِ، وشرائِهِ، ويَبْيِعِهِ؛ فهو جائِزٌ استحسانًا.

وني القياس؛ لا يقعُ شيءٌ مِنْ ذلكَ بإشارتِهِ؛ لأنَّهُ لا يَسْتَمِينُ مِنَ الإشارةِ مِرِقُ مظرمةٌ ؛ فَبَقِيَ مجرَّدُ قَصْدِ الإيقاعِ ؛ ولهذا لا يقعُ .

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ الصحيح لَوْ أَسَارَ لَمْ يَفَعْ شَيَّ مِنَ النَّصَرُّفَاتِ بإِسَّارِيهِ، ولَكُنَّهُ عَمِنَ، فقالَ: الإِسَارَةُ مِنَ الأخرس (') كالعبارةِ مِنَ الناطقِ، أَلَا ترَىٰ أَنَّ في العاداتِ حُمِلَ هكذا حنَّى إذا حرَّكَ شَفَتَيْهِ بالتكبيرِ والقراءةِ؛ جُمِلَ ذلكَ بمنزلةِ النَّامَةِ مِنَ الناطقِ، فهكذا في المُعاملاتِ، وهذا لأَجْلِ الضَّرُورَةِ؛ لأَنَّهُ محتاجٌ إلى ما مناحاحُ إليه الناطق، فلم له تُجْعَلُ إشارتُهُ كعبارةِ الناطق؛ أَدِّى إلى أَنْ يَمُوتَ مُوعًا، رهذه الصَّرُورَةُ لا تتَحَقَّقُ في حقّ الناطقِ.

ولهذا قلنًا: المريضُ وإنِ اعتُقِلَ لسانَةُ لا يَنْقُذُ تصَرُّفَهُ بإشارتِهِ؛ لأنَّهُ لَمْ يَقْعِ اللَّسُ عَلْ نُطْفِهِ، وإقامةُ الإشارةِ مقامَ العبارةِ عندَ وقوعِ الياسِ عنِ النَّطْقِ؛ الْفُرُورَةِ، وإنَّ لَمْ تَكُنْ لَهُ إشارةٌ معروفةٌ يُعْرَفُ ذلكَ منهُ، أَوْ يُشَكُّ فيه؛ فهو باطلٌ؟ أنَّ لا يُوقَفُ على مُرادِهِ بمِثْلِ هذِهِ الإشارةِ؛ فلا يجوزُ الحُكْمُ بهذا» (٢٠). كذا ذَكَرَ مُسُ الأَنْمَةِ الشَّرْخَمِيُّ في بابِ طلاقِ الأخرسِ في "شرح الكافي".

قُولَةُ [٢/٢٥٣١٨]: (مُسْتَبِينٌ مَرْسُومٌ).

ربع بالأصل "هي الأحرس"، والمثبت من "الله، وقم"، وقفا")، وقع"، وقع ا، وقر ؟، وهو الموافق إناوقع في: قالمبسوطة للسرخيبيّ-

<sup>(</sup>١) يظر المسوطة للسُّرْخَيِيُّ [ /١٤٤ م ١٤٤] .

وَأَوْرَاقِ الْأَشْجَارِ، فَيْمَوَىٰ فِيهِ } لِأَنَّهُ مَمْرِلَةَ الكِنَايَةُ (١) فَلَا بُدَّ مِنْ اللَّيَّةِ.

وَعَيْرُ مُسْتَبِينٍ كَالْكِتَابَةِ عَلَىٰ الْهَوَاءِ وَالْمَاءِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ كَلَامٍ غَيْرٍ مُسْمُوعٍ فَلَا يَثْبُتُ بِهِ الْحُكْمُ.

وَأَمَّا الْإِشَارَةُ فَجُمِلَتْ حُجَّةً فِي حَقَّ الْأَخْرَسِ فِي حَقَّ هَذِهِ الْأَحْكَامِ لِلْمَاجَةِ إِلَىٰ ذَلِكَ لِأَنَهَا مِنْ حُقُوقِ الْعِبَادِ وَلا تَخْنَصْ بِلَفَظِ دُونَ لَفَظِ ، وَقَدْ نَنْبَتْ بِدُونِ اللَّفَظِ . وَالْقِصَاصُ حَقَّ الْعَبْدِ أَيْضًا ، وَلَا حَاجَةً إِلَىٰ الْحُدُودَ لِأَنَّهَا حَقَّ اللهِ بِدُونِ اللَّفَظِ . وَالْقِصَاصُ حَقَّ الْعَبْدِ أَيْضًا ، وَلَا حَاجَةً إِلَىٰ الْحُدُودَ لِأَنَّهَا حَقَّ اللهِ بَدُونِ اللَّفَظِ . وَالْقِصَاصُ حَقَّ الْعَبْدِ أَيْضًا ، وَلَا حَاجَةً إِلَىٰ الْحُدُودَ لِأَنَّهَا حَقَّ اللهِ بَعْلَى ، وَلِأَنَّهَا تَلْ مُصَدِّقًا لِلْقَاذِفِ فَلَا يُحَدُّ لِلشَّبْهَةِ . وَلَا يُحَدُّ أَيْضًا بِالْإِشَارَةِ فِي الْقَذْفِ لِانْعِدَامِ الْقَذْفِ صَرِيحًا وَهُوَ الشَّرْطُ .

أَرَادَ بِالمَرْسُومِ: المُعَنَّوْنَ، وهُو المُصَدَّرُ بِالعِنُوانِ، والعِنْوانُ: أَنْ يُكُنِّبَ فِي صَدْرِ الكِتَّابِ: مِنْ فُلانِ بِنِ فُلانِ [بِنِ فُلانِ]<sup>(۱)</sup>، إلى فُلانِ بِنِ فُلانِ [بِنِ فُلانِ]<sup>(۱)</sup>. قُولُهُ: (يُـوَّى فِيهِ)، أَي: يُطْلَبُ منه النَّهُ فِه.

قولَةُ: (بِمَنْزِلَةِ صَرِيعِ (١) الكِنَابَة)، أي: بعنزلة كناية قولية ، كقولهِ: أنتِ بائنَّ.
قولُهُ: (وَلَا تَحْتَصُّ بِلَفَظِ دُونَ لَفْظِ ، وَقَدْ تَنْبُتُ بِدُونِ اللَّفْظِ)، يعني أنَّ هذه التصرُّفاتِ مِنَ اللَّكَاحِ ، والطَّلَاقِ ، والبيعِ ، والشراءِ لا تتَعَلَّقُ بلفظ خاصَّ ، بلُ تَنْبُتُ بألفاظ كثيرةٍ ، وتَثُنتُ بفِعْلِ بدلُّ على القولِ ، فكذا يُجِبُ أَنْ تَثَبَّتَ بالإشارةِ لحاحةِ بألفاظ كثيرةٍ ، وتَثُنتُ بفِعْلِ بدلُّ على القولِ ، فكذا يُجِبُ أَنْ تَثَبَّتَ بالإشارةِ لحاحةِ الأخرسِ إلى ذلكَ ، وكذا ظهورُ القتلِ لا يَخْتَصُّ بلغظ خاصٌ ، فيجبُ أَنْ يَثَبُتَ بالإشارةِ ، الإشارةِ ، الإشارةِ ،

<sup>(</sup>١) في الأصل: (الكتابة)،

<sup>(</sup>٢) - ما بين المعقوفتين. ريادة من: الداء والماء والقا٢١ء والغاء والراء.

<sup>(</sup>٣) ما بين المعقوقتين، ريادة من الله، ولامه، ولافا ٢١، ولاعه، وقره

 <sup>(1)</sup> وقع بالأصل (ضجح) والمثبث من: (م) و ((فالا)) و(غ).

أَمَّ الْحُدُودُ الْخَالِصَةُ لِلَّهِ تَعَالَىٰ فَشُرِعَتْ زَوَاجِرَ وَلَيْسَ فِيهَا مَعْنَىٰ الْعِوْصِيَّةِ زَرْ تَثَتُ مَعَ الشُّبْهَةِ لِعَدَم الْحَاجَةِ،

وَذَكَرَ فِي كِتَابِ الْإِفْرَارِ أَنَّ الْكِتَابَ مِنْ الْفَائِبِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ فِي فِصَاصِ بِحُ عَلَيْهِ ، وَيُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ هُنَا كَذَلِكَ فَيكُونُ فِيهَا رِوَابِنَانِ ، وَيُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ هُنَا كَذَلِكَ فَيكُونُ فِيهَا رِوَابِنَانِ ، وَيُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُفَارِقًا لِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ الْوُصُولُ إِلَى نَطْنِ الْفَائِبِ فِي الْجُمْلَةِ يَهُمْ أَنْ يَكُونَ مُفَارِقًا لِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ الْوُصُولُ إِلَى نَطْنِ الْفَائِبِ فِي الْجُمْلَةِ يَبْمِ أَهْلِيَّةِ النَّطْنِ اللَّهُ عَلَى النَّطْنِ لِلْآفَةِ فَي أَهْلِكُ الْمُسْالَةُ عَلَى النَّالِقُ الْإِشَارَةُ مُعْتَبَرَةً وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْكِتَابَةِ ، حِدُنُ فَا نَوَمَّ الْفُلْرَةِ عَلَى الْكِتَابَةِ ، حِدُنُ الْإِشَارَةُ مَعَ الْفُلْرَةِ عَلَى الْكِتَابَةِ ، حِدُنُ فَا نَوَمَّ الْفُلْرَةِ عَلَى الْكِتَابَةِ ، اللَّهُ الْوَسُولُ الْمُشَارَةُ مَعَ الْفُلْرَةِ عَلَى الْكِتَابَةِ ، اللَّهُ الْوَسُولُ الْمُشَارَةُ مَعَ الْفُلْرَةِ عَلَى الْكِتَابَةِ ، وَذَلِّتُ الْفُلْرَةِ عَلَى الْكِتَابَةِ ، الْمُشَارَةُ مَنْ الْفُلْرَةِ عَلَى الْكِتَابَةِ ، وَذَلِّتُ الْفُلْرَةِ عَلَى الْكِتَابَةِ ، وَذَلِّتُ الْفُلْرَةِ عَلَى الْكِتَابَةِ ، وَذَلِّ فَا نَوَهَمَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنه [لَآ] تُعْتَبُرُ الْإِشَارَةُ مَعَ الْفُلْرَةِ عَلَى الْكِتَابَةِ ،

تولَّهُ: (فَيَكُونُ فيهَا رِوَايَتَانِ)، أَيُّ: في مسألةِ الأخرسِ، على الاعتبارِ: روايةُ كابِ اللجامعِ الصغيرِ 1: يجبُ عليهِ القِصَاصُ بِالكِتَابَةِ، وعلى روايةِ كتابِ الإقرارِ بر العائبِ: لا يَجِبُ على الأخرسِ القِصَاصُ بِالكِتَابَةِ.

وَقَالَ بِمَضَّهُمْ: ﴿ فَهِيهِمَا ﴾ ، بضمير (\*) التثنيةِ ، أيَّ: في الأخرسِ ، والغائبِ غيرِ الأحرسِ ، وذاك [\*/ava/ ليسَ بشيء ؛ لأنَّهُ لمْ تَثْبُتِ الروايتانِ في الغائبِ ، بلُ فيهِ ﴿ إِنَّ كَابِ الإقرارِ فحسبُ : ولا يَجِبُ عليْهِ القِصَاصُ بِالْكِتَابَةِ .

اا) ليس في الأصل.

<sup>&</sup>quot;أ. وانع بالأصل، وصبعيرة، والبعثيث من: إنها ، وقامه، وإقاله، وفعه، وقاله،

لِأَنَّهُ حُجَّةٌ ضَرُورِيَّةٌ ، وَلَا صَرُورَةَ ، لانه جمع بنِهُما هَمَا فَقَالَ: أَشَارَ أَوْ كَتَت. وَإِنَّمَا اسْتَوَيَا لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُجَّةٌ ضَرُورِيَّةٌ ، وَهِي الْكِتَابَةِ (١ زِيَادَةُ بَيَانٍ لِمَ يُوجَدُّ فِي الْكِتَابِ لَمَّا أَنَّهُ أَقْرِبُ إِلَى النَّطْقِ مِنْ آثَارِ الْأَقْلَامِ فَاسْتَوَيَا وكذا الْدي صمت يؤمَّا أَوْ يؤمنِن لِعَارِضٍ لِمَا بَيِّنَا فِي النَّمُونِ لِعَارِضٍ لِمَا بَيِّنَا فِي النَّمُ أَنَّ اللَّهُ النَّطْقِ قَائِمةٌ ، وَقِيلَ هَدا تَفْسِيرٌ لِمُعْتَقَلِ اللَّسَانِ.

قُولُهُ: (لِأَنَّهُ جَمَعَ هُنَا بِيُنهُمَا)، أَيُّ: جَمَعَ مِي ﴿الجَامِعِ الصَّغَيرِ ۗ بِينَ الإشارَةِ والكِتَابَةِ، وهذا دليلٌ لقولِهِ: (وَدَلَّتِ الْمَسْأَلَةُ عَلَىٰ أَنَّ الْإِشَارَةَ مُغْتَبَرَةٌ، وَإِنَّ كَانَ قَادرًا عَلَى الْكِتَابَةِ).

ولنا في دعْوَىٰ الجمع بينهُمَا نَظُرٌ ؛ لأنَّهُ قالَ في «الجامعِ الصغيرِ»: «وإدا كان الأخرسُ يَكْتُبُ أَوْ يُومِئُهُ ( ۚ )، وكلمةُ «أَوْه لأحدِ الشيئينِ ، لا للحمْع .

على أنَّا نقولُ: قالَ في «الأصلِ»: «وإنْ كانَ الأحرسُ لا يَكْتُبُ، وكانَتْ لهُ إشارةٌ تُغْرَفُ في نكاجِهِ، وطلاقِهِ، وشرائِهِ، وبَبْعِهِ؛ فهو جائزٌ<sup>»(٣)</sup>.

فَيُعْلَمُ مِنْ إِشَارِةِ رَوَايَةِ \*الأَصلِ\*: أَنَّ الإِشَارَةَ مِنَ الأَحرَسِ لا تُعْتَنَرُ مِعَ القُدرَةِ على الكِتَابَةِ؟ لأنَّهُ نَيَّنَ حُكْمَ إِشَارِةِ الأَخرَسِ بِشَرُطِ أَلَّا يَكْتُبُ، فَافُهُمْ.

قولُهُ: (وَكَدَا الَّذِي صَمَتَ [يَوْمَا أَوْ يَوْمَيْنِ)، أَي: الَّذِي صَمَتَ ['' يومًا أَوْ يَوْمَيْنِ بعارض مِنَ العوارض، فأشارَ برأسِهِ، أَوْ كَتَبَ؛ لا يقومُ ذلكَ مقامَ النُّطُقِ؛ لأَنَّهُ لمْ يقعِ البائسُ عنِ النُّطْقِ كما في مُعْتَقَلِ اللَّسَانِ، وهذا معْتَى قولِهِ: (لِمَا بَيَّنَا فِي الْمُعْتَقِلِ اللَّسَانِ، كذا قالَ فحرُ الإسلامِ البَرْدَوِيُ اللَّمُعْتَقِلِ لِسَانَهُ)، وقيلَ: هذِهِ تصبيرُ لمُعْتَقَلِ اللسانِ، كذا قالَ فحرُ الإسلامِ البَرْدَوِيُ

<sup>(</sup>١) في الأصل: ﴿الكتابِ؛،

<sup>(</sup>٢) ينظر: ١٥ الجامع الصغير /مع شرحه النافع الكبير؟ [ص/٩٣٢].

 <sup>(</sup>٣) ينظر، قالأصل/المعروف بالمبسوطة (٤/٥١٧/ طبعة، ورارة الأوقاف القطرية).

 <sup>(</sup>٤) ما بين المعقوقتين٬ ريادة من قابة، وقامة، وقفا ١٤٠ وقعة، وقرة

وَإِذَا كَانَ الْغَمَّمُ مَذْبُوحَةً ، وَفِيهَا مَيْتَةٌ ، فَإِنْ كَانَتِ الْمَذْبُوحَةُ أَكُثَرَ ، تَحَرَّئَ فِيهَا وَأَكَلَ ، وَإِنْ كَامَتِ الْمَبْتَةُ أَكْثَرَ ، أَوْ كَانَا فِصْفَيْنِ ؛ لَمْ يَأْكُلُ وَهَذَا إِذَا كَانَتْ

ني الشرح الجامع الصغير \* حيثُ قالَ فيه: «وهو تأويلُ ما سَبَقَ ذِكْرُهُ في الَّذِي اعتُقِلَ المُعَالِيلُ ما سَبَقَ ذِكْرُهُ في الَّذِي اعتُقِلَ المُعَالِمُ السَانَةُ » .

قالُوا في «شروحِ الجامعِ الصغيرِ»: هذا في حالِ الاختيارِ ، وهو أنَّهُ يَجِدُ ذَكِيَّةُ اُخْرَىٰ بيقينِ .

فَأَمَّا فَي حَالِ الضَّرُورَةِ: وهو أنَّهُ لا يَجِدُ ذَكِيَّةً أُخْرَىٰ بيقينٍ، فيتحرَّىٰ بكلُّ حالٍ، سواءٌ أكانتِ المذبوحةُ أكثرَ، أوْ كانتِ المَيْنَةُ أكثرَ، أوْ كانتَا سواءً؛ لأنَّ المَيْنَةُ تُجِلُّ عندَ الضَّرُورَةِ، فالمختَلِطُ أَوْلَىٰ، ولكنْ لا يأكلُ مِنْ غيرِ التَّحَرُّي؛ لأنَّ التَّحَرُّيَ قدْ يَصْلُحُ دليلَ الوصولِ إلى الحلالِ، فلمْ يَصِحَّ تَرْكُهُ بلا ضرورةِ.

وأَمَّا في حالةِ الاختيارِ: فبجوزُ التُّحَرِّي عندَ غَلَبَةِ الحلالِ لا غيرُ.

وقالَ الشَّافِعِيُّ: في حالةِ الاختيارِ لا يجوزُ الأكلُّ''؛ لأنَّ التَّحَرِّيَ دليلٌ ضروريُّ، ولا ضرورةَ في حالةِ الاختيارِ؛ ولهذا لا يتحَرَّئ بالاتفاقِ عـد غَلَتةِ الحلالِ<sup>(٣)</sup>، واستواءِ الحلالِ معَ الحرامِ.

ولنا: أنَّ عَلَبَةَ الحلالِ تقومُ مَعَامَ الضَّرُورَةِ في إفادةِ الإِبَاحَةِ، فكما أنَّ في

١٠). ينظر: «الجامع الصمير إمع شرحه النافع الكيرة [ص/٥٣٤]

 <sup>(</sup>٠) ينظر دائنهديّب في عقد الإمام الشائميّ للموي [١٩٧/١]، وقالوسيط في المدهب اللعرالي
 [٢١٦,١] وقالمجم الوهاج في شرح لمنهاج اللدّييري [٢٥٣/١].

 <sup>(</sup>٣) وقع بالأصل (الحرامة، والمثبت من، فدا، وقما، وإفالا، وقع، وقارة

الْحَالَةُ حَالَةَ الإَحْتِيَارِ. أَمَّا فِي خَالَهِ الضَّرُورَةِ يَجِلُ لَهُ النَّنَاوُلُ فِي جَمِيعِ ذَلكَ. لِأَنَّ الْمَيْنَةَ الْمُتَكِفَّنَةَ تَجِلُ لَهُ فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ، فَالَّتِي تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ ذَكِئَة

حَالَةِ الضَّرُورَةِ يُبِحُ المَيْنَةُ، فكذلكَ يباحُ التناوُلُ عنذَ غَلَبَةِ الحَلالِ على الحرامِ، لأنَّ للغالبِ حُكْمَ الكلِّ؛ لأنَّ القليلَ لا يُمْكِنُ الاحترازُ عنه، وكنَّ قليلِ لا يُمْكِنُ الاحترازُ عنهُ؛ فهو عَفُوٌ كما في النَّجَاسَةِ القليلةِ.

أَلَا تَرَىٰ أَنَّ مَنِ اشْتَرَىٰ بحمًا أَوْ خُبزًا مِنْ أسواقِ المسلمينَ ؛ يَجِلُّ لَهُ التنوُلُ مِنْ غيرِ سؤالِ ؛ اعتبارًا للعَنَبَةِ ، دفْعًا للحَرجِ ، وإنْ كانَ لا بحلُّو أسوافُ المسلمبنَ عنْ حرامٍ ، بأنْ يكونَ ذلكَ مسروقًا أَوْ مغصوبًا .

وكذلك مَنْ كانتُ لهُ أختُ رضاعيّة في مِصْرٍ، وهو لا يَغْرِفُهَ ؛ جازَتْ مناكحتُهُ في ذلكَ المِصْرِ ؛ لعلمة الحلالِ ، أو لعموم البلّوى ، فكدلكَ فيما نحنُ فيه ، والله أنّه لَمّا عَلِمَ بالحرامِ في الأغمامِ ، لا يَأْكُلُ مِنْ غَيرِ التّحَرَّي ؛ لأنّ التّحَرِّي يَصْمُحُ دليلًا لإصابة الحقّ ، فعندَ العِلْمِ بالحرامِ [٣/٥٥٥٤] لَمْ يَجُزُ تَرْكُ التّحَرَّي ، بحلاف ما إذا كانتِ الغَلَيْةُ للحرامِ ، أو كانا سواءً ؛ لأنّهُ لا صرورة حيننذٍ ، لأنّ الحالَ حالُ الاعتيارِ ؛ لأنّه يُحِدُ ذكيّةً أُحْرَى بيقينِ .

وقالَ لإمامُ ظَهِيرُ الدِّينِ إسحاقُ الْوَلُوَالِجِيُّ فِي الفتاواهُ، وإذا كانَ لِرَجُلٍ مُسَالِيخُ غَمَم، فاحتلَطَ بها ذبيحةُ مجوسيُّ، أَوْ مَيْنَةٌ ؛ لَمْ يَدْرِ أَبَنَهُنَّ هِيَ، إِنْ كانتِ الْغَلَيَةُ لِلذَّكِيَّةِ، أَوِ الْمَيْنَةِ، أَوِ استويَا (١/١٥١مهم)، [إِنْ]() كانَ في حالةِ الاضطررِ. وهو الاَيْجِدَ ذَكِيَّةٌ أُخْرَى، واضْطُرَ إلى الأكلِ ؛ تحرَّى للأكْلِ في الوجوهِ الثلاثةِ الأَنْ الْأَكْلِ ، فبالنَحَرِّى لَلاَّكُلِ في الوجوهِ الثلاثةِ ، لأنَّ أَكُلَ المَيْنَةِ بيقينٍ يُباحُ حالةَ الاضطرارِ ، فبالنَحَرِّي أَوْلَىٰ .

 <sup>(</sup>۱) ما بين المعقوفتين: ربادة من: (ن)، والما، والعالم، والعا، والما، وهو الموافق بنا وأنع
 بي: (العتاؤئ الوَلُوالِحِيَّة)،

أَرْلَىٰ، غَيْرَ أَنَّهُ يَتَحَرَّىٰ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ يُوصَّلُهُ إِلَىٰ الذَّكِيَّةِ فِي الْحُمْلَةِ فَلَا يَتُرُكُهُ مِنْ غَيْرِ ضَرُّورَةٍ٠

وأَمَّا في حالةِ الاختبارِ: وهو أَنْ يَجِدَ ذَكِيَّةً أُخْرَىٰ بيفينِ، إِنْ كَانَتِ العَلَبَةُ لِللَّكِيَّةِ يتَحَرَّىٰ ، يفينِ، إِنْ كَانَتِ العَلَبَةُ لِللَّكِيَّةِ يتَحَرَّىٰ ، فَيُلْقِي مَا يَظُنُّ أَنَّهُ حرامٌ ، ويأكلُ البفيَّةَ وإِنْ كَانَ يَجِدُ دَكَيَّةً أُحْرَىٰ يبقينٍ ؛ لأَنَّ أَمُوالَ الناسِ لا تَخُلُو عَنْ قليلٍ حرامٍ ، فلو لَمْ يَحُزِ الانتفاعُ بالتحرِّي ؛ لأَنَّ أَمُوالَ الناسِ لا تَخُلُو عَنْ قليلٍ حرامٍ ، فلو لَمْ يَحُزِ الانتفاعُ بالتحرِّي ؛ لأَذَىٰ إلىٰ تعطيلِ أُمُورِ الناسِ ، فيُؤدِّي إلىٰ حرَجٍ عطيمٍ .

وإنْ كانتِ الغَلَبَةُ لِلمَيْنَةِ ، أو استويا ؛ لَمْ يتحرَّ بشيء منها إلَّا بعلَامة يُعْرَفُ بها العلالُ ؛ لأنَّ الحرامَ مع الحلالِ إذا الجُتمَعَا غَلَبَ الحرامُ الحلالَ ، إلَّا أنَّا ترَكْنَا العلالُ ؛ لأنَّ الحلالُ ، وفعًا للحرج ، ولؤ أخَذْنَا بالقياسِ في هذَيْنِ الوجهَيْنِ ؛ لأدَّى إلى الحرج ؛ لأنَّ أموالَ الناسِ لا تَخْلُو مِنْ [أنْ يكونَ] (ا) الأكثرُ حرامًا ، أو النصفُ حرامًا .

# ثُمَّ العلَامةُ الَّتِي يُعْرَفُ بِها الحلالُ قالُوا:

مِنَ العلامةِ: أَنَّ الميْتَةَ إِذَا أُلقِيَتُ (١) في الماءِ؛ تطُفُو فوقَ الماءِ؛ لِمَا بَقِيَ فيهَا مِنَ الدمِ، والذَّكِيَّةُ لا -

والأصحُّ: أنَّ علَامةَ الذَّكَاةِ أنْ تكونَ أَوْدَاجُهُ خاليةً عنِ الدمِ، وعلامةُ الميْنَةِ: اللهُ أَوْدَاجِهِ مِنَ الدمِ، وقدُ قالُوا فيه أشياءً، والأصحُّ ما ذَكَرْنا.

وكذا الزيتُ إذا اختلَطَ معَ وَدَكِ المَيْنَةِ، أَوْسُخُمِ الخِنْرِيرِ بمثلِهِ، أَوْ أَكثرَ منه؛ لَمْ يَنْبَعِ لَهُ أَنْ يَنْتَفِعَ بشيءٍ مِنْ ذَلَكَ، ولا يُباعَ، ولا يُسْتَصْبَحَ بِهِ، ولا يُدَّهَنَ، ولا

 <sup>(</sup>۱) ما بين المعقولتين: زيادة من: (١٥)، وقم)، والإلاا، وقع وهو الموافق لِمّا رقّع في قالعتارين الوثوالحيّة ١٠.

 <sup>(</sup>١) وقع بالأصل: ٥أن المبت إدا ألقي، والعتبت من، الله، رام، والعالم، والعالم، والعالم، والمراه وهو الموافق ليما وقع في: (العداؤي الولواليجيّة).

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَحُوزُ الْأَكُلُ فِي حَالَةِ الاخْتِيَارِ وَإِنْ كَانَتْ الْمَلْبُوحَةُ أَكْثَرَ لِأَنَّ التَّحَرِّيَ دَلِيلٌ ضَرُورِيٌّ فَلَا يُصَارُ إلَيْهِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةِ، وَلَا صَرُورَةَ لِأَنَّ الْحَالَةَ حَالَةُ الإِخْتِيَارِ.

چ غايه البياد چ

يُذْبَغَ جِلدٌ بِهِ؛ لأَنَّهُ كَأَنَّهُ وَذَكُ المَيْتَةِ، أَوْ شَخْمُ الْخِنْزِيرِ، فلا يُنْتَفَعُ بِهِ على حالٍ، وإنْ كانتِ الغَلَبَةُ للزيتِ لا يَجِلُّ الأكلُ، ويَجِلُّ ما عدا ذلكَ، بأنَّ يُسْتَصْبَحَ بِهِ، ويَبِيعَهُ بشرطِ أَنْ يُبَيِّنَ عَيْبَهُ، ويَدْبِغَ بِهِ الجلودَ، ويَغْسِلَهَا ؛ لأنَّ لمغلوبَ تَبْعُ للغالِبِ، ولا حُكْمَ للتَبَعِالاً.

وقالَ أيضًا: ﴿ رَجُلٌ فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ ثِيابٌ ، إِنَّ كَانْتِ الْغَلَبَةُ لِلطَّاهِرِ ، أَوْ لَلْنَجِسِ ، أَو السَتَوَيَ ؛ فَفِي حَالَةِ الاضطررِ ، بألَّا يَجِدَ ثُوبًا طَاهَرًا بِيقِينٍ ، واحتاجَ إلى الصلاةِ ، وليسَ مَعَةُ مَا يَعْسَلُهُ ؛ يَتَحَرَّىٰ فِي الوجوهِ الثلاثةِ ؛ لأنَّ الصلاةَ بثوبٍ نَجِسِ بِيقِينِ جائزٌ وليسَ مَعَةُ مَا يَعْسَلُهُ ؛ يَتَحَرَّىٰ فِي الوجوهِ الثلاثةِ ؛ لأنَّ الصلاةَ بثوبٍ نَجسِ بيقينِ جائزٌ حالةً الاضطرارِ بالإجماع ، فلأنَّ يَجُوزَ فِي ثوبٍ شَكَّ فِي نَجاسِتِهِ وطهارتِهِ أَوْلَىٰ .

وفي حالةِ الاختيارِ: وهو أنْ يَجِدَ ثوبًا طاهرًا بيقينٍ؛ ففي الوجهِ الأوَّلِ: يتَحَرُّئ إِلهُه ١٨٥٥، وفي الوجهِ الثاني والثالثِ: لا يتَحَرُّئ، وكانَ الجوابُ فيه كالجوابِ في المَسَالِيخِ.

وإدا وقع تحرّبه على ثؤبين على أنَّ أحدَهُمَا هو الطاهرُ ، فصلى فيه الظُّهرَ ، فصلى فيه الظُّهرَ ، ثُمَّ وقعَ أكبَرُ رأبِه على الآخرِ أنَّهُ هو الطاهرُ ، فصلَّى فيه العصرَ ؛ لَمْ يَجُزِ العصرُ ؛ لأنَّا متى حَكَمْنَا بطهارةِ الثوبِ الثاني بالرأي الثاني: إمَّا أنْ نَحْكُمَ [١٥٧٦/٣] لأنَّا متى حَكَمْنَا بطهارةِ الثوبِ الثاني بالرأي الثاني: إمَّا أنْ نَحْكُمَ [١٥٧٦/٣] [بطهارتِهِ في المستقبّلِ مِنْ وَقَتِ العصرِ ، ونجاسَتِهِ فيمَ مضَى .

<sup>(</sup>١) ينظر ﴿الفتاوَىٰ الْوِلُوَ الْحِبَّةِ ﴾ [٢/٥٥٣]

 <sup>(</sup>۲) ما بين المعقوفتين زيادة من الذا، وقام، وقام؟، وقاع، وقام، وهو الموقق لِمّا وقَع في العامة على الموقع لِمّا وقع في المعتوى الْوَلْوَالِحِيَّة،

وَلَنَا أَنَّ الْعَلَبَةَ تَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الصَّرُورَةِ فِي إِفَادَةِ الْإِبَاحَةِ ؛ أَلَا تَرَىٰ أَنَّ أَسُوَاقَ الْسُلِمِينَ لَا تَخْلُو عَنْ الْمُحَرَّمِ الْمَسْرُوقِ وَالْمَغْصُوبِ وَمَعَ ذَلِكَ يُبَاحُ التَّنَاوُلُ

لا وَجُهُ إِلَى الأُوَّلِ ؛ لأَنَّهُ يَظْهَرُ أَنَّ النوبَ الَّذِي أَدَّىٰ فيه الطُّهرَ نجسٌ ، فَيَسَقِضُ ر أَذِي مِنَ الطُّهْرِ ، فكانَ العملُ بالرأي الثاني نقْضًا لِمَا أمصاهُ مِنَ الرأي الأوَّلِ .

ولا وَجُهَ إلىٰ الثاني؛ لأنَّ نجاسةَ الثانِي أمرٌ حقيقيٌّ، لا يحتملُ التأقيتَ، معلافِ القِبْلةِ؛ لأنَّ حقيقتَهُ آمُرٌ شرعيٌّ قابِلٌ للتوقيتِ، فأمكَننا توقيتُ حَقَّيَةِ (١٠ ما مفي بالرأي الأوَّلِ إلىٰ وَقُتِ الرأي الثاني.

وكذلك على هذا: لو صلَّى الطهر بالأوَّلِ، والعصر بالثاني، والمغرب الأوَّلِ، والعصر بالثاني، والمغرب الأوَّلِ جائزٌ، وما صلَّىٰ في الثوبِ الأوَّلِ جائزٌ، وما صلَّىٰ في الثوبِ الناني لا يجوزُ، فإنِ اسْتَيْقَنَ أنَّ الثوبَ الَّذِي صلَّىٰ فيه الظُّهرَ هو النجسُ؛ أعادَ ملاة الطُّهرِ، وأجزأَتُهُ العصرُ؛ لأنَّهُ تَبَيَّنَ لهُ الخطأُ بيقينِ فيما يُمْكِنُ الوقوفُ عليهِ في الجُملةِ، هذا إذا تحرَّىٰ .

بِنَ لَمْ يَخْصُرُهُ التَّحَرِّي، ولكنَّهُ أَخَذَ تَوْبَيْنِ فَصَلَّىٰ فِي أَحَدِهِمَا الظُّهْرَ، وفي الآخِر العصرَ، هذا والأوَّلُ سواءٌ؛ لأنَّ فِعْلَ المشلمِ محمولٌ على الصَّحَةِ ما لمَ بَيْنِ العَسَادُ، ويُجْعَلُ كأنَّ الطاهِرَ هو التوبُ الأوَّلُ، وهذا إذا اشتَبَهَ عليْهِ النجسُ لر الطاهِرِ، أَمَّا إذا لمْ يَشْتَيِهُ، وعندَهُ (\*) أَنهُمَا طاهرانِ، فصلَّى وهو ساهِي في أحدِهِمَا لَعْهُرَ. وفي الآخَرِ العصرَ، وفي الأوَّلِ المغربَ، و[في] (\*) الثاني العِشاءَ، ثُمَّ نظرَ

رنع بالأصل (حقيقة ١). والمشبت من ((ن) و وام) و ((ع) و ((ع)) و ((ع)) و ((ر)). وهو الموافق ليمًا وقع في السبحة الحطية من ((العتاؤي المُولُو البحيَّة) [ق ١٤٩/ أ/ ... مسطوط فيض (الله أصدي ــ تركيا ــ رئم الحلف ١٨٠ أ].

١١ وهم بالأصل الوعيديال. والمثبت من: ١٥٥، و١٥١، و١٤٥، و١٤٦، و١٤٥، و١٥٠ وعو الموافق لِمّا وقع في: المتاوئ الْوَلْوَالِحِيَّة ١٠.

٢٪ ما بين المعقوقتين، ريادة من: ٥٠١، وهم»، والعا؟ ا، والرع»، وهر، وهو الموافق لِمَا وقع=

اعْتِمَادًا عَلَىٰ الْغَالِبِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْقَلِيلَ لَا يُمْكِنُ الْاحْتِرَازُ عَنْهُ وَلَا يُسْتَطَعُ الإمْتِنَاعُ مِنْهُ فَسَفَطَ اعْتِبَارُهُ دَفْعًا لِلْحَرَجِ كَفَلِيلِ النَّجَاسَةِ وَقَلِيلِ الإنْكِشَافِ، الإمْتِنَاعُ مِنْهُ فَسَفَطَ اعْتِبَارُهُ دَفْعًا لِلْحَرَجِ كَفَلِيلِ النَّجَاسَةِ وَقَلِيلِ الإنْكِشَافِ، بِحِلَافِ مَا إِذَا كَانَا نِصْفَيْنِ أَوْ كَانَتْ الْمَيْنَةُ أَعْلَبَ لِأَنَّةُ لَا ضَرُورَةَ فِيهِ، وَاللهُ الْمُوفِقِ للصَّوَابِ، وَإِلَيْهِ الْمَرْجِعُ وَالْمَآبُ.

فإدا في أحدِهِمَا قَدْرٌ لا يُدْرَى أهو الآخَرُ أمِ الأوَّلُ؛ فصلاةً الظُّهْرِ والمغربِ جاترةً. وصلاةً العصرِ والعِشاءِ فاسدةً، كما لو اشتبهت عليهِ وتحرَّى وصلَّى.

وأَمَّا الأَوَانِي: فلو أنَّ رَجُلا كانَ في سفَرِهِ ومعهُ ثلاثةُ أوانٍ في كلَّ إناءِ ماءً، وكانَتِ العَلَتةُ للطاهِرِ: بجوزُ وكانَت العَلَتةُ للطاهِرِ: بجوزُ التَّحَرُّي في حالةٍ الاختيارِ والاضطرارِ في حقَّ الشَّرْبِ والتَّوَضُّوْ، كما في العَسَالِحِ يحورُ التَّحَرُّي في حالةٍ الاختيارِ والاضطرارِ في حقَّ الشَّرْبِ والتَّوَضُّوْ، كما في العَسَالِحِ يحورُ التَّحَرُّي في الحاليْنِ للأكُلِ والبيع جميعًا،

وفي الوجهِ الثاني والثالثِ: لا يتَحَرَّئ في حالةِ الاختيارِ في الحكمَيْنِ، كما في الدسم المسَلِخِ، وفي حالةِ الاضطرارِ يتَحَرَّئ للشَّرْبِ بالإحماع؛ لأنَّ شُرْت الماءِ النجسِ بيقبنٍ حالةَ الاضطرارِ جائزٌ، فشُرْبُ الماءِ المشكولةِ أَوْلَىٰ كما في المسَلوبةِ ، ولا يتَحَرَّئ للوضوءِ عندنا؛ لأنَّهُ وقَعَ الشكُ في جوازِ الوضوءِ والتَّيتُهُمِ، فاستَوَيّا،

فنقولُ: النَّيَشُمُ أَوْلَى ؛ لأنَّ النَّيَمُّمَ إِنَّ لَمْ يُفِدُ لَهُ الطَّهَارَةَ بِيقِينٍ لا يُوجِبُ نجاسةَ الأعضاء بيقينٍ ، والوصوءُ [لا يُعيدُ لهُ الطهارة بيقين] ('' وعسى أنْ يُوجِبَ نحاسةَ الأعضاء ، فكانَ اعتبارُ النَّيَمُّمِ أَوْلَى ، فيتَرَحَّمُ ، لكنْ إِنْ أَراقَ الماء ، ثُمَّ تيمَّمَ كانَ أَوْلَى ؛ ليكونَ عادِمًا للماء الطهورِ ، وإِنْ لَمْ يُرِقَى أَجزآهُ ؛ لأنَّهُ عادِمٌ للماء الطهورِ حُكْمًا .

في: الفتارئ الولو إحيّه ا

<sup>(</sup>١) عا بين المعقوفتين، ريادة من: ٤٩١، و١٥١١، وهو الموافق لِمَا وقَع في. ١٩نفتاؤي الْوَلُوَّالِحِيَّة ا

وخُكِيَ عَنِ الطَّحَادِيُّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يَخُلِطُ النجسَ بالطَّاهِرِ حَتَّىٰ يكونَ عادِمًا

رَصَوِي مَنِ مَنْ مِنْ مُنْ مُنْ الْمَاءُ لَهُ حَتَّىٰ يَشْرَبَهُ إِنِ احتاجَ إِلَىٰ شُرْبِهِ اللَّهُ مَعَالَىٰ ٤- مُنْهُورِ مِنْفِيرٍ ، وَبَقِيَ الْمَاءُ لَهُ حَتَّىٰ يَشْرَبَهُ إِنِ احتاجَ إِلَىٰ شُرْبِهِ اللَّهُ مَعَالَىٰ

نَهُ نَكَتَبُ بِعَوْنِ النَّذِيكِ الوَّهَاتِ، وصلَّى اللهُ على سينِمَا محمَّدِ الَّذِي جاءَ .عرَّ و نصو بِ، وعلى آلِهِ وذُريتِهِ والأصحابِ، وسَلَّمَ وكَرَّمَ تسلِيمًا.

[وَبَعْدَ حَمْدِ اللهِ العَزِيزِ المُوثَقِ لِعَبْدِهِ عَلَى بُلُوغِ آمَالِهِ ، وَالصَّلاةِ والسلامِ على مد، مَصْطَفَى مُحَمَّدِ وآلِهِ ، وعلَى أزواجِهِ أُمَّهاتِ المؤمنينَ ، ومُحِبِّيهِ أَجْمعينَ ،

نِتُولُ الْعَبْدُ الضَّمِيفُ أبو حَنِيفَةً قِوامُ اللَّينِ أميرُ كائِبِ بنُ أميرِ عُمَّرَ الْعَمِيدُ هربيُ الاُتَقَانِيُّ: هذا آخِرُ «غايةِ البيانِ نادرةِ الزمانِ في آخِرِ الاُوَانِ في شَرْحِ كتابِ هدبةِ اللامامِ المُحَقِّقِ النَّحْريرِ ، العلَّامةِ الكبيرِ: بُرهانِ الدَّينِ عَلِيُّ بنِ أبي بكرٍ بعبلِ الرَّشْدَانِيُّ المَرْغِينَانِيِّ ، تَغَمَّدهُ اللهُ تعالَىٰ بأنوارِ رحمتِهِ ، وأضواءِ مَغْفرتِهِ .

## وَيَسرُحَمُ اللهُ عَبْسدًا قَسالَ آمِينَسا(٢)

وخهدَتُ فيه واجتهدَتُ ، ولَمْ آلُ في إفادةِ ما استفدْتُ ، وشرَحْتُ مُشْكلاتِهِ ، وَسَرُحْتُ مُشْكلاتِهِ ، وَسَتُ مُفَصلاتِهِ ، وَبَيَّنْتُ في كلَّ بابِ ما يحتاجُ منهُ إلى البيانِ ، فليسَ الخبرُ مَعابُ مُعَالِبِ ، منفولِ شافِ ، ومعقولِ كافِ ، مع اعتراضاتِ بتحقيقِ ، وإبراهِ أَسُولةِ وَحَرَةِ نَذْقَبْ ، تاركا للتقليدِ جانِبًا ، ولصاحبِهِ خائبًا ، وهو كما قبلَ انْ كانَ خلال أَمُّ فالتقليدُ أُمُّهُ ، فلا جَرَمَ أَنَّ الجاهلَ يَوُمُّهُ .

حر المدوى الولوالثيثة (٢٥٥/٣ ٢٥٧)

ه عبارً بن لمحود لبلي في جملة أبنات لطيقة، وتعامُ البيت

يسارتُ لا تشملُمُ خُنْهُمَا أُنسِدًا ﴿ وَيَسْرُحُمُ اللَّهُ عَيْسَدًا قَسَالُ آمِيْسَا بعر اديران محود ليلن (ص/٣١).

ـول غابه البدان ا

وَبَقِيْتُ فَيه مُدَدًا مِنْ سَنِينَ، طُوْرًا عَلَىٰ الشَّدَّةِ وَطَوْرًا عَلَىٰ اللَّيْنِ، بِعَدَ اللَّتَيَّا وَالَّتِي مِنْ عَضٌ كَلَابِ الدَّهْرِ، وَنَهُشِ حَيَّاتِ العَصْرِ، نَفَىٰ اللهُ تَعَالَىٰ عَنِ وَخَهِ الأَرضِ، في الطُّولِ وَالغَرْضِ، كلَّ حَبِيثِ مُؤْذِي، ووَسَمَهُ باسمِ المُودِي<sup>(۱)</sup>.

والحمدُ للهِ تعالَىٰ على سلامةِ العاقبةِ ما طلقتِ النجومُ الشارِقةُ، وأَفَلَتِ الغارِبةُ ١٨/٥٣٥٨/م، فحَمْدًا لهُ ثُمَّ حَمْدًا، بَدْءًا وعَوْدًا.

قَالَ المُصنَّفُ: وكَانَ افتتاحُ شَرْحِنَا بِالقَاهِرةِ غُرَّةً شَهْرِ رَبِيعِ الآخِرِ مِنْ سَنَةِ إِخْدَىٰ وعشرينَ وسبِعِ مثق، وبغضُهُ عُمِلَ بِالعراقِ وأَرَّانَ (٢)، في زَمْنِ السلطانِ أَبِي سعيدٍ (٢)، نَوَرَ اللهُ قَبْرَهُ، وبَرَّدَ مضْجَعَهُ، وأكثرُهُ عُمِلَ بِبغدادَ، وكُرَّاساتٌ معدودةً سعيدٍ (٢)، نَوْرَ اللهُ قَبْرَهُ، وبَرَّدَ مضْجَعَهُ، وأكثرُهُ عُمِلَ بِبغدادَ، وكُرَّاساتٌ معدودةً

 <sup>(</sup>١) يعني جمل هيه علامة عدى كونه مُهْلِكًا صارًا والوَسُمُ: هو العلامة والمُودِي: اسم فاعل مِن أَرْدَى
الرجل؛ إد هَلَكَ، ينظر قاتاج العروس، للزَّبيدي [٢٨٤/٢٠] مادة: ودئ].

<sup>(</sup>٣) أَزُّانُ كَنْدُ وِ [ إقليم بأَدْرَبِجانُ مُشْتمل على بلاد كثيرة ، وبيته وبين أَذْرَبِيجانَ مَهُرٌ يقال له: الرَّسُّ ، كُلُّ ما جاوْرَه من باحية المعرب والشمال فهو مِن باحية أَزَّانَ ، وما كان مِن جهة الشرق فهو مِن أَذْرَبِجان ، ينظر: المعجم البلدان الباقوت الحموى [ ١٣٦/١] ،

<sup>(</sup>٣) هو السلطان أبو سعيد بهادُر بن حدايده محمد بن أرْعون الحدكيري، سلطان الْعرَاق وحراسان وأدربيجان والروم والجريرة قال الصعيريُّ الأَكثر النَّاسي يقُولُون، فأبُو سعيد، على أنه كُنيته، والشَّجيع على أنه علمُ بِلَا ألمي \_ بعني الله سعيد، \_ هكذا رَأَيْتُ كُنته التي كانت تَرد مِنهُ على الشَّلْطَان الْملك النَّاصر بَكْتُب على ألقابه للدهية: البو سعيد، وَرَأَيْتُ بعض النَّاس يَقُول إِنَّمَا هُوَ فَلُو صِيد، الله الشَّاد الْمُهْملَة، وَإِنَّمَا النَّاس عَرَّبُوه».

بُويِعَ له بالسُّلُعانية في الحامس من شهر صغر (سَنة ١٧١٧ هـ) وكان حوَّادًا، حيَّدُ الحطاء هارفًا بالموسيقَى، أقام في المُلُك عشرين سَنة، وكان سبتُ تَلْفِينه بـ: بهادُر أن طائعة من النتار حرحوا عن طاعته، ففاتَل بنفسه وكسرهم، ودلك سَنة تسمع عشرة وسبع مئة، فكسوا في ألقابه دلك، وكان من خِيَّار ملوك الجاكِيريَّة وأَخْسَنهم سِيرةً،

وقد راحتُ في عليَّاء العلومُ والأداب، وعاش في لِلاطه كثيرٌ من الشعراء والمؤرَّحين؛ حين كان هو نفسه شاعرًا. وله أشعار جيدة باللعة الفارسية، واشتهر بنجودة النجط والعِياء، وبعَّده لم يَقُم»

45 Mariada da

بر آغره بدمشق.

إلى أَنْ غُينَمَ فِيه في السابِعَ عَشَرَ مِنْ ذِي القعدةِ يومَ الخميسِ أُوَّلَ يومِ مِنْ آذَارَ مِنْ سَيَةِ سِيعِ وَأَرْبِعِينَ وَسَبِعِ مِثْةِ ، وَكَانَتْ مِدَةُ الشَّرِحِ سِتًّا وَعَشَرِينَ سَنَةً ، وَسَبعة لَنهِ ، وَسَبِعَةً عَشَرَ يومًا ، والحمدُ شَهِ رَبِّ العالمينَ ، وصلواتُهُ على محمَّدِ وآلِهِ أَجْمِينَ السَّالُ ،

#### 6 40 06 1 (1)

التدار قائمة، تُوفَى بدة قربة قراباغ في ربيع الآخر عن النتين وثلاثين من (تستة ٢٣٧هـ)،
 ينظر: فالوافي بالوقيات؛ للصفدي [٢٠٢/١٠]، وقالدرر الكامنة؛ لابن حجر [٣٩/٢]، وقشلم
 لوصول إلى طبقات الفحول؛ لنحاجي خليفة [٩٦/١].

١ ما بين المعقوقتين؛ زيادة من ا هن؟ ، وهم؟ ، وهفا؟ ؟ ، وهغ؟ ، وهر؟ .

ومرد السخة (م): | فحمدا له ثم حمدا بداء وعودا وكان اقتتاح شرحنا بالقاهرة غرة شهر ربيع الأخر من سنة إحدى وعشرين ومبعمائة وبعضه عمل بالعراق وأزّان في زمن السلطان أبي سعيد نور الله مرقده وبرد مضجعه، وأكثره عمل ببغداد وكراسات معدودة من آخره بدمشق إلئ أن ختم فيه في السابع عشر من ذي القعدة يوم الخميس أول يوم من آذار من سنة سبع وأربعين وسبعمائة.

وقان جميع مدة الشرح سنا وعشرين سنة وسيعة أشهر وسيعة عشر يوما والحمد لله رب العالمين وصلاته على محمد وآله أجمعين.

بنول من علق هذه النسخة المباركة إن شاء الله تعالى .... صغي الدين بن محمد بن حسن ابن غير من محمد بن أحمد الخليلي مولدا لوالده المخزومي نسبا المصري مولدا وموطنا الحنفي مذهبا أي قلت هذه النسخة بعضها من نسخة المؤلف وهو خمسة عشر دفترا وقد بينت لك شيئا آخر كل نفر من هذه النسخة والباقي من الدفائر من نسخة نقلت من تسخة المؤلف بعضها قربها وبعضها لا وقد بنت لك أيضا ذلك ، واعلم أيضا أن هذه النسخة رابع نسخة كتبها الفقير غفر الله له ولوالديه يأس دعا لهم بالمغفرة ولجميع المسلمين في زمن السلطان الملك الأجل سليم بن سليمان اللهم العمرة والصر عساكره وارحم أسلافه بني عثمان المادلين الصالحين (لئ يوم الدين أمين وصلئ الله من ميديا ومولانا محمد وآله وصحبه أجمعين | .



### فهرس الموضوعات

الصفحة	الوضوع
<b>6</b>	بَابُ مَا يُحْدِثُهُ الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ
٤١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	فَصْلٌ فِي الْحَائِطِ الْمَائِلِ
71	بَابُ جِنَايَةُ الْبَهِيمَةِ وَالْجِنَايَةُ عَلَيْهَا
17	فَصْلُ
14	فَصْلٌ فِي جِنَايَةِ الْمُدَبَّرِ وَأُمُّ الْوَلَدِ
قُلِكَقُلِكَ	بَابُ غَصْبِ الْعَبْدِ وَالْمُدَبِّرِ وَالْجِنَايَةِ فِي أَ
777	بَابُ الْقَسَامَةِ
	يَّنُ الْمُعَاقِلِ
	بَابُ فِي صِـفَةِ الْوَصِـيَّةِ مَا يَنجُوزُ مِنْ ذَلِ
	رُجُوعًا عَنْهُ رُجُوعًا عَنْهُ
TTT	يَتَابُ الْوَصَايَا
كَ وَمَا يُشْــ تَحَبُّ مِنْهُ، وَمَا يَكُونُ	يَابٌ فِي صِــفَةِ الْوَصِــيَّةِ مَا يَجُوزُ مِنْ ذَلِيا
W7.W	رُجُوعًا عَنْهُ
£ Y Y	بَابُ الْوَصِيَّةِ بِثُلُثِ الْمَالِ
	نَصْلٌ فِي اغْتِبَارِ حَالَةِ الْوَصِيَّةِ
	بَابُ الْعِثْقِ فِي ٱلْمَرَضِ
	أَضْلُ أَضْلُ
	بَابُ الْوَصِيَّةِ لِلْأَقَارِبِ وَغَيْرِهِمْ
	بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالسُّكْنَى وَالْخِدْمَةِ وَالثَّمَرَةِ
	بَاتُ وَصِيَّةِ اللَّهُمُّ مِن

الصفخة	الموضُّوع
وَمَا يَمْلِكُهُوَمَا يَمْلِكُهُ	بَابُ الْوَصِيِّ ا
هَادَةِ	
V + D	كِتَابُ الْحُنَّتَٰ فَي
V.0	فَصْلٌ فِي بَيَانِ
كَامِهِكَامِهِ	فَصْلٌ فِي أَخْ
V{\	
٧٦٥	فهرس الموضوعات

6 00 00 mg